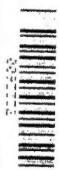


  
Bibliotheca Alexandrina



99-000000







- ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء والله ذو الفضل العظيم -

الجزء الاول من كتاب الدرر الحكام في شرح غرر الاحكام تأليف العلامة الحق والقهامة المدقق مولانا القاضي محمدن فراموز الشهير بنلا خسر والحنفي المتوفى سنة (٨٨٥) تغمده الله برحمته واسكنه فسيح جنته ونفعناه آمين وقد نحل هامشه بحاشية العلامة ابي الاخلاص الشيخ حسن ابن عماد بن علي الوفاي الشربلالي الحنفي الموسوم (غنية ذوي الاحكام في بنية درر الحكام) المتوفى سنة (١٠٦٩) واشتهرت هذه الحاشية في حياته وانتفع الناس بها وكان مدرسا بالجامع الازهر

قال في الكشف الطون « غرر الاحكام في فروع الحنفية » متن متين متلاخسرو وشرحه وسماه درر الحكام وهو كتاب جليل القدر عظيم المتوان عمدة القضاة والمدرسين ومن اشتغل بالفقه في هذه الزمان اعلم ان فهرس هذا الكتاب الجارى على نهج الصواب مرتب على خمسة وخمسين كتابا فيها مائة وعشرون بابا وخمسة وثلاثون فصلا وثلاثين وثلاث مسائل شتى وتكملة وثمة وتنبه فيه اسعون قولا بلفظ اقول افراد في التحقيق على الصواب ورد على السالف العدة الفصول انتهى الحمد لله الذي نور العالم بظهور نور محمد في الاكوان . وكرمهم على سائر المخلوقات التي على على صور مختلفة واللوان . واستأثرهم من بين المخلوقات طائفة محمدية . الذينهم فازوا بتسلسل الشريعة بسعادة السرمدية . اما بعد فيقول مصحح هذا الدرر اليتيم والجوهر الجسيم . عبدالله الاربيلي الصفاري وكان مدرسا في جامع سلايان بازيد لما كان هذا المختصر من اجل العلوم قدرا واعظمها وكان تداول بين الطلاب وقد شعرت ساق الجد في تصحيحه وان لم اكن اهلا لذلك لكن النفسى بعض من الاخوان ولم اقدر على رد مسئولهم فلجيت امتثالا بامرهم مع جهدى في تصحيحه مهنذا عن الخطاء مع كثرة غوائل يشغلنى عن ذلك فزعم الله من نظرائه بعين الانصاف وعثرني التصحيح على خطاء فاصحح والله ارجوان يوافقنى على اتمامه . ويصلح احوالنا بحسن توقيفاته . ويتبع حاقبا بحسن الحاقمة .

امين والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على نبينا محمد وآله اجمعين

طابع وناشر لرى

يوسف ضيا ولوفجلى راشد

طبع في سنة ١٤٢٩ هـ مطبعة احمد كامل الكائنة في دار السعادة اولتوا

2037. 14  
ط  
١٤٢٩ هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي اظهر في هذه الدار  
سديد قدرته مشاء من المنح لمن شاء  
كما تعلق به سوايق ارادته ومن على  
من شاء منها عشاء فضعه بجزيل نعمته  
ووقفه ليج الرشاد بمحض فضله  
لمقتضى حكمت (واشهد) ان لا اله  
الا الله وحده لا شريك له شهادة اعددها  
للووقوف بحضرته (واشهد) ان سيدنا  
وسيدنا وملجأنا محمدا عبده ورسوله  
البشير النذير بواضح شريفته شهادة  
تجبي قائلها من الهفوات وقيله عند  
عثرته صلى الله وسلم عليه وعلى  
آله وصحبه وعترته الناقلين لنا احكام  
دينه وملته مانحلت وجوه الاحكام  
بفردا تحقيق وتحلت صدور الاحكام  
بدور التوفيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي احكم احكام الشرع القويم بحكم كتابه : واعلى اعلام الدين  
المستقيم بمعظم خطابه : والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله واصحابه . المتطهرين  
عن النقائص جميعهم مسح وجوههم بصعيداته <sup>(ويبدع)</sup> فان من المقدمات المقررة  
عند اولي الابصار : والمسلمات المحررة لدى ذوى الاستبصار : ان شرف الانسان  
في الدارين وبنيه درجات الكمال في الكونين : انما هو بحيلة الظاهر بالاعمال  
الصالحة الدينية : بعد تزكية الباطن بالعقائد الاسلامية القينية : فالعلم المتكفل  
بترييف الاولى وببيناها . والمتخصص من بين العلوم بالاهتمام بشأنها . يكون من  
اولي العلوم بالاشتغال . واحراها لفرع عليه وعقد البال . وهو علم الفقه  
الذي اعطى بشأنه علماء الامة التقية . وبذل الوسع في تشييد دار كانه عظمة الله  
الحنيفة ، فان الله تعالى للماجل نبينا عليه السلام خاتم الانبياء والرسل . والموضح  
لاقوم المناهج والسبل . وكانت حوادث الالام خارجة عن التعداد . ومعرفة احكامها  
لازمة الى يوم النشاد . ولم تقف ظواهر التصوص ببيناها . بل لابد من طريق لها واف  
بشأنها . اقتضت الحكمة الالهية جعل مثل هذه الامة مع علمائهم . كمثل في  
اسرائيل مع انبيائهم . فجعل في قديماء هذه الامة اثمة كالاعلام . مهديهم قواعد  
الشرع وشيد ببيان الاسلام . واوضح بأرأهم مضللات الاحكام . لينال الفلاح  
من اتبعهم الى يوم القيام . اتفاهم حجة فاطمة . واختلافهم رحمة وادة . قضى  
القلوب بانوار افكارهم . وتعددت النفوس باتباع آثارهم . وخس من بينهم قرا  
باعلاء اقدارهم ومناصبهم . وابقاء اذكارهم ومذاهيبهم . اذ على اقوالهم مدار  
الاحكام . وبمذاهيبهم يقضى فقهاء الاسلام . وخس منهم الامام <sup>عظيم الوهم</sup> الا  
الاقدم . مراجع الملة والدين التايت . الامام <sup>بكرته المبررين</sup> البا حنيف  
تعالى اعل غريف الجنان . وافاض على مرقد .  
من التمسكين بذهبه وغزارة مستنبطاته .  
وقل ما باله من

الاحكام بحسب متلاطم الامواج - بل لاما طمة ظلمة الضلال سرايج وهاج - ولقد كنت من ابان الامر وغفوان العمر متفرقا من ذلك البحر واصوله - متفحصا عن مسائل ابوابه وفصوله - بالاستفادة من المنسوين اليه - والافادة للطالين المبكين عليه - واستليت في انشاءه بلا القضاء - بلارغبة فيه ولا رضاء - واعدا ما يغني فيه من عمرى عباء - ومخاطبة العوام ومخاطبة غير اهل الاسلام خشنا حتى كان يحظر في خلدي دائما - انه غير لائق بحالي - وكنت اسأل الله تعالى ان يبدل بالخير ما لي - ومع ذلك لم يكن ذلك الابتلاء خاليا عن حكمة - ولا غاي عن فائدة ومصالحة - حيث كان سيال تتبع احكام جزئيات الوقائع والحوادث - والمور على قيدها ملاقات المتون في تقرير المسائل - فصار باعنا على كتب متن حاول للفوائد - خاوع الزوائد - موصوف بصفات مذكرة في خطبة داعية لكل الرجل الى خطيته مرعى فيه ترتيب كتب الفن على الخط الاخرى والوجه الاحسن فاخست فرصا من بين الاشتغال - واشتهرت هزاع توزع البال - وحين قرب اتمامه - وانا انقض بالاختام ختامه - خلصني الله تعالى من بلاء القضاء اذ بعد حصول المراد بالابتلاء بخلص من البلاء - فوجب على شكر نعمتي اتمامه - واحسان التلخيص عن البلاء وانعامه - فشرعت في شرحه شكر التعمتين الموصولتين - لصاحبهما الى الدولتين راجيا من الله تعالى ان يوفقني لتمامه ويسهل لي السلامة طريق اختصاره وعازما ان اسميه بعد اتمامه ﴿ درر الاحكام ﴾ في شرح ضرر الاحكام ﴿ انه قريب مجيب عليه توكلت واليه ايت (بسم الله الرحمن الرحيم) البلاء للملازمة - والظرف مستقر حال من ضمير ابتدئ الكتاب كافي دخلت عليه شباب الضرر اول الاستعانة والظرف نحو كافي كتبت بالقلم من اخيار الاول نظر الى انه ادخل في التعظيم ومن اخيار الثاني نظر الى انه مشعر بأن الفعل لا يتم مالم يصدر باسمه تعالى وازافة اسم الله تعالى ان كانت للاختصاص في الجملة تشمل اسماء كلها وان كانت للاختصاص وضعا لذاته - تعالى المتصف بالصفات الجليلة اختص بلفظ الله للوافق على ان ماسواه معان وصفات وفي التبرك بالاسم والاستعانة به كالتعظيم للمسمى فلا يدل على اتحادها بل ربما يستدل بالانساق على تقاريرها - والرحمن الرحيم اسمان يتناولان بالصفة من رحم كالغضب ان غضب والعلم من علم والاول المبلغ لان زيادة اللفظ تدل على زيادة المعنى ويختص به تعالى لانه من الصفات الغالبة لانه يقتضى جواز استعماله في غيره تعالى بحسب الوضع وليس كذلك بل لان معناه التعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايته وتعميقه بالرحم من قيل التميم قانه لما دل على جلال التعم واصولها ذكر الرحمن ليتناول ماخرج منها (الحمد لله) جمع بين التسمية والتحميد في الابتداء جريا على قضية الامر في كل امر ذي بال فان الابتداء يعتبر في العرف تمدا من حين الاخذ في التصنيف الى التبرع في البحث فتقارنه التسمية والتحميد ونحوها ولهذا بقدر الفعل المحذوف في اوائل التصانيف ابتدئ سواء اعتبر الظرف مستقرا اولوا لان فيه امثالا للحديث لفظا ومعنى وفي تقدير غيره

﴿ وبعد ﴾ فيقول العبد الفقير الى لطف مولاه الخلى والحقى حسن بن عمار بن على المكتبي باي الاخلاص الوفاي الشريف البالي الحقني ادام الله سوايغ نعمه عليه وغفر له ولوالديه ولمشايعه ومحبيه والمتتمين اليه ومنعهم فوق ما يأمرونه في الدارين من بسط يديه واربعهم من كرمه وعاملهم بالرضى الابدى لديه آمين انا لما قرأت كتاب درر الاحكام شرح ضرر الاحكام على اتقي استاذ علمته من ادركت من العلماء الاعلام واعظمهم مرا تبة في القيام باوامر الملك العالم وذلك باشارة استاذ كنت سابقا قرأت الكتاب عليه وارشدني للملازمة الاستاذ المذكور وامر بالتأخر على الاشتغال وامد بمادة غزيرة لديه ولاح من ركة اخلاص طويتهما الطاهرة الشاهديا حسن سيرتهما الفاهرة لواع انوار هداية اشرفت على وساطع اسرار دراية من انفسهما الزكية عبت لدى جزاهما

معنى فقط وقدم التسبب افتقار بتدقيقه بالكتاب واتفق على ما اولوا الالاب والحمد  
هو البناء بالاسان على الجليل الاختياري من ايام او غيره . والمدح هو البناء  
بالسان على الجليل مطلقا . والشكر مقابلة النعمة بالقول او الفعل او الاعتقاد فهو  
اعم منهما بحسب المورد واخص بحسب المتعارفين وبينه ما عوم وخصوص من  
وجه وما يقع في اوائل الكتب يكون في مقابلة النعمة ظاهرا واللام في الحمد  
لتمريف الجنس وتعمل بقوله المقام على الاتفاق في مقابلة النعمة بحسب الافراد  
والتميز لانه لا ينافي الاشارة الى الحمد في قوله ابن هشام في معنى الالاب  
والتميز في المقام من جهة الام على الاتفاق في مقابلة المقام (التي فيها)  
ان جعل فيها من فقه الى ما يلائم مداهم اي . انهم فيها وقال الله ما ليس فيها  
وفقه اي فهم (الخاصة بالدارين) انجيل من امر اس الباقي هو السابق والسلي  
هو الذي يتلوه لان رأيه عدد مدونه والراعيها اخره المعاصرة والزواله (في  
حليته) متعلق بالجليل والمساكين وهي مع الحمار ويكون الالاب حينئذ جمع للسابغ  
من كل جانب استعملت لاصناف (ساعة المسلمين الفقيهين) وهي سبب الظاهر  
بالاعمال الصالحة والباطل بالاعمال السالبة والالحام النظرية يعني الذين يدرس  
وسمى في تفصيل حديث الامير الى ان جعلها مالا لا يتناول الاسماء الشرعية  
والعمل بموجبها فقد ربه الله تعالى في قوله المراجعة التي هي . راجع من العلم  
بالاحكام المذكورة مع العمل بها خارج الامام . والاشارة في قوله  
اسوله بما لا مزيد عليه (وطهر من نجسه) اني قصدت (في) اني اسبغ متعلق  
بجمعه (انف الاضال) اي التبرع وبإضافة الالاب الى الالاف مقابلة فان اول  
ايصال الى الارض حاله السجدة لتسريع هو الالاف (والجليل) . وتلك على  
الالاف (على ارض الناقة) . ما في مجمع وهذه الاسافة ايضا المذكور (من  
النجاس) . متعلق بدهم (النجاس) . النجس ضد السعد فلهي جوسه ضد السعادة  
والمراد بها الاقبال الفقيه والنفقات الضرورية والنفقات الدالة وانما الله تعالى  
منها بحيث لو لم تزل لا تمتد الى الخلود في الار (الماديين) ان السابقين اطاريحين من ملادة  
الله تعالى (والصالحين السالين) جمع بينهم . والافعال الدالة على ما هو عليه . والافعال  
(على سيدنا محمد المازكي) اني الاله (الاله) اي . الله تعالى . متعلق بسلام (ان  
يحيى) اي يقصد (ماسوى الاسلام دين) . اني الله تعالى . متعلق بسلام (ان  
رليات آيات دقت حقائق الحق للمؤمن الحق الحق هو التبرع بالصدقة والوفاء بها  
الاحكام المتسوية اليها من العمليات والاعتقادات والوفاء بها . آيات دقت حقائقها  
الدالة التفضيلية المقيدة لها وآيات تلك الدقة طريق الاستدلال بها من العبارة  
والاشارة والدلالة والاعتناء . ومع ذلك الظاهر ان تلك الدقة في الاستدلال افشاء هاجين  
المستبين حتى قدر واعلى اسراج ما يظهر منها . راجع على ما في قوله فقه  
والمصلين وجمعه ونحو ذلك من رعاية براعة الاستدلال والاشارة الى انواع  
العبادات الخمس (اما بعد فان من اهم المطلب الدينية) اي العلمية (وامر

الله على خير جزاءه ومتعها في الدارين  
بالاعمال والايام وتكررت قراة لهذا  
الكتاب مراجعا كتب المذهب مداوما  
لممارسته لانه من احسن ما صيغ فيه  
وشهرته فوق الاطياب في مدحه رحمه  
الله مؤلفه وتقدمه بمفخرة وصدقت  
الاشارة من استاذي بتعاليم ما ظفرت  
بهم من قييد شوارده والتميز على ما فيه  
والشتم لقوائده وصكان ذلك حال  
الاشتغال لا يتبيله في المال الا لا يفي  
به الامثال اردت جمع ما سألته عليه من  
المهمات مراجعا لا تظن مراعا للقيود  
والتمتعات مستندا في الآخر كالاول ما  
كان عليه في المذهب المولود منها فيه على  
ما ذكرته منوها بما فتحه على ما يتكرره  
وحرره عازيا كل حكم ان عنه نقلته  
فشرعت مستعيذا بالله من الخلل في كل  
ما كتبه ونقلته ومتمدى في الاختيار  
والتصحيح على محقق الروايات  
والدررايات من اهل الترجيح ومما نقلته  
بصفة اصح ما يفتي به

المأرب ( جمع مأربة بمعنى الحاجة ) السمة ) اى الرفعة ( التى يجب ان يوجه  
 تلقاها ) اى جهتها ( غنان العناية ويصرف اليها اعمار اهل الهداية في البداية  
 والنهاية علم الفقه اسم ان في قوله فان ( الذى هوسب لنظام المعاش ونجاة المعاد  
 وفلاح العباد بئيل المراد يوم التدار ) اى يوم القيامة تفاعل من التداء سمي به لانه  
 يوم ينادى اصحاب الجنة واصحاب النار وبالعكس ( ولقد كنت صرفت ) شروع في  
 بيان سبب الاقدام على التصنيف ( شطرا ) اى بعضا ( من عفوان الشباب الى  
 تدبر ) اى تفكر ( لطائفه وتدرب ) اى اعتياد ( تصفح ) قول تصفحت  
 الشيء اذا نظرت في صفحاته ( مافيه من الكتب والابواب حتى اتجمل  
 ان اكتب فيه متا كما في الاصول ) وهو مرقة الوصول الى علم الاصول  
 ( بيد ) اى الا ( ان عوائق الدهر عاقته ) اى كتب المتن ( عن الحصول  
 حتى ساقى زمانى حين زمانى بما زمانى ) اشارة الى ما عرض له من مرض  
 الطاعون عام الوباء الاكبر وهو سنة اثنتين وسبعين وثمانمائة وهو من قبل  
 الاسناد المحازى ( الى ان عزمت ) متعلق بقوله ساقى ( على انه تعالى شأنه وعظم  
 سلطانه ان خلصنى من هذه الآفة بحيث اقدر على قطع المسافة في مهامه  
 المعارف والعلوم ومفاوز الادراكات والفهوم المهمة جمع مهمة بمعنى الصحراء  
 والمفاوز جمع مفازة بمعنى موضع القوم ونسبى به الصحراء قافلا ( اصرف ) جزاء لقوله  
 ان خلصنى ) خلاصة من بقية حمري الوجهة الى ابراز مافى خلدى ) اى قاي  
 ( بطريقة مدبوبة ) بينها بقوله ( بان اصنف فيه ) اى في الفقه ( متامتيا ) اى  
 قويا ( رافعا ) اى معجبا ( لنظامه ) اى ترتيبه ( وادصف ) اى اربب وهو في الاصل  
 عقد الحجارة بعضها ببعض للاحكام ( بديانا ) وهو ما ركب وسوى كالحائط  
 ( رصينا ) اى محكما ( انبعا ) هو ايضا بمعنى معجبا ( انتظامه حاليا ) اى سالما ( عن  
 الروايات الضعيفة حاليا ) اى مزينا ( بالقيود ) المذكورة في التبرع والفتاوى  
 لاطلاقات المتن ( والاشارات ) الى ما وقع في المتن من المسامحات والمساهلات  
 ( الشريعة اللطيفة ) من قبل الف والذمير ( محتويا على مسائل مهمات خلعت  
 عنها المتن المشهورة مطبوعا على احكام ) اى قضايا ( ملعات ) اى وقع ( لم  
 تكن ) تلك الاحكام ( فيها ) اى في تلك المتن المشهورة ( مسطورة معجبانظمه  
 الفصيح الاديب ) اى الماهر في علم العربية ( وموفقا فحواء الفقيه الارب ) اى  
 الماقل ولا يخفى لطف توصيف الفصيح بالاديب والفقيه بالارب ( فلما احسن الله  
 تعالى الى ياماطة ) اى ازالة ( ما بين من السقامة والبسنى من خزائن راقبه حلة  
 السلامة شرعت في الماردت وبدأت بما قصدت وراعت ما ذكرت ) من  
 تصاف المتن بالصفات المذكورة ( بقدر الامكان مستعينا في ذلك بالمالك الثان  
 وعزمت ان اسميه ) يفرض الاحكام \* بديان يدبر الله تعالى الى الاختتام مبهلا اليه  
 تعالى ان يجعله خالفا لوجه الكريم \* وان يوقى لاختتامه انه هو البر الرحيم  
 الحمد لله الذى وفقني للاختتامه وحرفني عن العوائق عن اتمامه مع ابتلاي  
 بكثرة الشادة والمشاغل وقامع الموانع على والشواغل والمسؤل من لطفه تعالى

فهر اصح تصحيح وهذا حسب طاقتي  
 وهي القاصرة وهمتي وهي الفارة مع  
 كثرة الغنوم وقلة المواد وقرنا الهوم  
 ونذرة المواد وابتغائي وجه الله الكريم  
 وحصول رضوانه والفوز بمشاهدة  
 ذاته العلية في اعلى جناته وارجو من  
 جزيل كرم الله ان يكون عمدة وذخيرة  
 لى ولاخوانى في الله ان شاء الله قائلا  
 ما شاء الله لا قوة الا بالله . ولما كان بحمد  
 الله تعالى مغنيا في بابيه عن كثير من  
 الكتب المتبررة طاروا يشقة المشقة في طلب  
 المسائل المحررة موفرا العائدة عندا لى  
 التهى والتبعة موفى الفائدة لدى  
 ذى التقى والبصائر البيرة \* سمي غنية  
 ذوى الاحكام في بنية درر الاحكام \*  
 واسأل الله تعالى ان يجعله خالفا  
 لوجهه ذى الجلال والاكرام وان يوفق  
 للانعام ويدر للاختتام ربنا عليك تكوننا  
 واليك انبنا واليك المنصير انت مولانا  
 قتم المولى وتم المنصير

﴿ كتاب الطهارة ﴾ **﴿ قوله ﴾** وعلى التقديرين يكون معنى المجموع **﴿ قوله ﴾** اقول فلذا اختير على الباب لقصد جمع انواع الطهارة واطلاقه الى الكتاب على ضم الحروف الى بعض عرف والضم فيه بالنسبة الى المكتوب من الحروف حقيقة وبالنسبة الى المعاني المراد منها مجاز **﴿ قوله ﴾** واصطلاحاً مسائل **﴿ قوله ﴾** كالجنس وقوله مستقلة اى مع قطع النظر عن تبعيتها للغير او تبعية غيرها اياها ليدخل فيه هذا الكتاب فانه تابع لكتاب الصلاة ويدخل كتاب الصلاة لانه مستتب للطهارة وقد اعتبرنا مستقلين اما الطهارة فلكونه الفتح واما الصلاة فلكونه المقصود فظهر ان اعتبار الاستقلال قد يكون لاقطاعاً عن غيرهما كما لا يقطع عن الآتي او لم يورث ذلك كالصرف عن السبع والرضاع عن التكاح والطهارة عن الصلاة **﴿ قوله ﴾** شملت انواعها **﴿ قوله ﴾** لدفع قول من قال الكتاب اسم جنس تحته انواع من الحكم كل نوع يسمى بالاكذا في شرح شيخ استاذ العلامة نور الملة والدين على المقدسي رحمه الله **﴿ قوله ﴾** وهى لغة النظافة **﴿ قوله ﴾** اقول والزاهة والخالص عن الادناس حسية ومضوية يقال تطهرت بالماء وهم قوم متطهرون منزهون عن الادناس والآثام **﴿ قوله ﴾** وشرعا النظافة المخصوصة الى آخره **﴿ قوله ﴾** اقول هذا اجماعنا بالشرعية لانها تستعمل شرعا في ثلاثة معان - اجمعا الحالة التي ثبتت عندها تعلق الحكم **﴿ قوله ﴾** الشرعى الذى هو الاذن فيما كان

متمم ولا يلاها كاستباحة الصلاة ومس المصحف وثانها في الفعل الذى جعل علامة على ثبوت ذلك التعلق كالوضوء بفصل الاعضاء ومسح الرأس وهذا هو ما قاله المصنف وثالثها في نفس الحكم الشرعى نحو طهارة الماء دون نجاسته وكالاتلاف في طهارة بول الماء كقول ونجاسته وعلى المعنى السابق قيل في امرها شرعا قبل ما يستباح به الصلاة من وضوء وغسل وتيمم وغسل البدن والثوب ونحوه **﴿ تنبيه ﴾** لم يتعرض المصنف لبيان شرط الطهارة وركنها وسببها وحكمها فقولنا اما شرطها مطلقا فاربعة اقسام شرط وجودها الحسى وشرط وجودها الشرعى وشرط الوجوب وشرط الصحة فشرط وجودها الحسى وجود

ان يوفقى لاتمام هذا الشرح ايضا فانه ان ييسر لى لم يكن الامن آثار تخليصه اياى من تلك الموانع محضا واليه انضصر ان يقل بفضل دعوى ويطفى بسجل زلال لطفه لوعى انه على ما يشاء قدبر وبأجابه رجاء المؤمنين جدير

### ﴿ كتاب الطهارة ﴾

الكتاب لغة امامصدر بمعنى الجمع سمي به المفعول للمبالغة اوفعال بمعنى مفعول كاللباس وعلى التقديرين يكون معنى المجموع واصطلاحا مسائل اعترفت مستقلة شملت انواعا اولاً والطهارة مصدر طهر الشيء فتح الهاء وضمها والاول اوضح وهى لغة النظافة وخلافها الدنس وشرعا النظافة المخصوصة المتوعدة الى وضوء وغسل وتيمم وغسل البدن والثوب ونحوه واتما وحدها لانها في الاصل مصدر يتناول القليل والكثير ومن جمعها قصد التصريح به (فرض الوضوء) الوضوء لغة النظافة وشرعا غسل الوجه واليدين والرجلين ومسح ربيع الرأس والفرس لغة القطع والتقدير وشرعا حكم لازم بدليل قطعى وحكمه ان يستحق العقاب تاركه بلا عذر ويكفر جاحده وقد يقال المايضت الجواز بفوته كالوتر يفوت بفوته جواز صلاة الفجر للمتذكر له والاول يسمى فرضا اعتقاديا والثاني فرضا عمليا والمراد ههنا المعنى الاول لثبوته بالتواتر - فان قيل آية الوضوء مدنية

المزيل والمزال عنه والقدرة على الازالة وشرط وجودها الشرعى كون المزيل مشروع الاستعمال في مثله وشرط (بالافتاق) وجوب التكليف والحدث وشرط جهتها صدور المظهر من اهله في محله مع زوال مانعه واما ركنها في الحديث الاصغر ففصل الاعضاء الثلاثة ومسح ربيع الرأس وفي النجس العيني زواله وفي غيره غسله حتى يظن زواله واما سببها فاستباحة ما لا يحل الاها وهو حكمها الدينى والثواب وليس خاصا بها بل لكل عبادة يستحق بها الثواب وقد جمع الحلى في شرح التبية شروطها لكنها مشتقة على ما هو ركن وذكر فيها ما ليس مختصا بها وفيه غير ذلك من التسامح كما قاله العلامة المقدسى ثم قال وقد تظلمتها بحجة مع الجامع المذكور قلت - شرط الوجوب العقل والاسلام - وقدرة الماء والاحتلام - وحدت ونفى خيض وعدم - فلفها وضيق وقت قد همم - وشرط صحة عموم البشر - بمائة الطهور ثم في المرء - فقد فلفها وحضها وان - يزول كل ما عني البدن - انتهى **﴿ قوله ﴾** الوضوء لغة النظافة اقول اى ما يؤخذ من النظافة كإي الإشارة والرمز لاین الشحنة من الوضوء الحسن وقد وضو وضو وضو فهو وضو كذا في الطلبة وفي كتاب سبويه في اجاء على فعل توضحات وضو أو تطهرت طهورا وبقية قولنا اه وفي الغرب الضم المصدر وبالفتح الماء الذى يتوضأ به قال الراغب دخلت مصرا فلم اجد احدا يفتح واوه مع ان مشايخنا الاندلسيين لم يضمنها واحد منهم مع علمهم بجواز الوجهين كذا في شرح المقدسى لنظم الكثر

(قوله) قالوا انما كان ذلك قبل نزول المائدة يقول هذا هو محل الاستدلال والاسارة اجماعا الى المسح على الخفين ووجه الاستدلال بهذا الحديث ثبوت الوضوء من لازم قول الصحابة انما كان ذلك اى المسح المستعمل عليه الوضوء قبل نزول المائدة فقد اثبتوا الوضوء قبل نزول المائدة لكنهم انكروا بقاء جواز المسح بعد النزول لظن نسخه بنسل الرجلين في آية الوضوء فاثبت للمسح بقاءه بقوله انما اسلمت بعد نزول المائدة ومحل هذا الحديث باب المسح على الخفين للاستدلال على جواز المسح بعد نزول آية الوضوء واورد المصنف في هذا المحل ما فيه من اثبات الوضوء قبل نزول آية دراية ولا يلزم من هذا ان الوضوء كان مفروضا ومنقول المذهب انه فرض بمكة ونزلت آية بالمدنية وزعم ابن الجهم المالكي انه كان مندوبا قبل الهجرة وابن حزم انه لم يشرع الا في المدينة هذا وقول المصنف عن جابر صوابه عن جرير لان الرواية لم تقع عن جابر في مسلم ولا في غيره على ما رأيت بل عن جرير ابن عبدالله البجلي ولفظ صحيح مسلم «<sup>٧٦</sup> حدثنا يحيى بن يحيى التميمي واسحاق عن ابراهيم وابوكريب جميعا عن ابي

بالاتفاق والصلاة فرضت بمكة فيلزم كون الصلاة بلا وضوء الى حين نزولها . قلنا لا يلزم لما ثبت في صحيح مسلم وغيره عن جابر رضي الله عنه انه توضأ ومسح على خفيه فقيل له اقم هذا قال فأتيتني من ان اسبح وقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح قالوا انما كان ذلك قبل نزول آية المائدة قال ما سلمت الا بعد نزول آية المائدة ولما قال في مجمع البيان روى ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا احدث امتنع من الاعمال كلها حتى انه لا يرد جواب السؤال حتى يظهر للصلاة الى ان نزلت هذه الآية . فيجوز ان يثبت الوضوء بالوحي الغير المتلو او الاخذ من الشرائع السابقة كبديل عليه ما روى انه صلى الله عليه وسلم حين توضأ ثلاثا ثلاثا قال هذا وضوئي ووضوء الانبياء من قبلي . قال قيل اذا ثبت الوضوء بهذه الطريقة ففائدة نزول الآية قلنا لعلها لتقرر امر الوضوء وتبينه فانه لما لم يكن عبادة مستقلة بل تابعا للصلاة احتمل ان لانهم الامة يشانه وتيساهلون في مراعاة شرائطه واركانه يطول العهد عن زمن الوحي وانتقال الثاني يوما فيوما بخلاف ما اذا ثبت بالنص المتواتر الباقي في كل زمن على كل لسان وايضا اذا ورد فيه الوحي المتلو يتأتى اختلاف العلماء الذي هو رحمة وتحقيق هذا المقام على هذا الاسلوب بما قدرت به (غسل الوجه مرة) لان امرنا فاعلوا لا يدل على التكرار (وهو) اى الوجه (ما بين منبت الشعر قالبا) هذا القيد يخرج التزعين وها جانباً الجبهة تحسر الشعر ضمها فانه لا يجب غسلهما في الوضوء لان المراد بمنبت الشعر محل نباته قالبا سواء ثبت اولاً (و) بين (اسفل الذقن والاذنين) وبه يتم تحديد الوجه بحجب الطول والعرض ولما اقتضى هذا التحديد بعد قوله فرض الوضوء غسل الوجه ان يجب

معاوية ح - حدثنا ابو بكر بن ابي شيبة حدثنا ابو معاوية وكيع واللفظ ليحيى انا ابو معاوية عن الاعمش عن ابراهيم عن همام قال قال جرير ثم توضأ ومسح على خفيه فقيل اقم هذا قال ثم رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يال ثم توضأ ومسح على خفيه قال الاعمش قال ابراهيم كان يصحبه هذا الحديث لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة وقال شارحه الامام الثوري فنعناه الله ببركاته ما قوله كان يصحبه هذا الحديث لان اسلام جرير كان بعد نزول المائدة ميناه ان الله تعالى قال في سورة المائدة فاعلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق واسحوا برؤسكم وارجلكم فلو كان اسلام جرير متقدما على نزول المائدة لاحتمل كون حديثه في مسح الحنف منسوخا بآية المائدة فلما كان اسلامه متأخرا علمنا ان حديثه يعمل به وهو مبين ان المراد بآية المائدة غير صاحب الحنف

فكون السنة مخصصة لا آية والله اعلم وروينا في سنن السيق عن ابراهيم بن ادهم رضي الله عنه قال ما سمعت في المسح على الخفين احسن من حديث جرير رضي الله عنه والله اعلم انتهى ما ذكره الثوري قلت وامام جابر رضي الله عنه فهو اول من اسلم من الانصار قبل العقبة الاولى بعام كذا قاله الحافظ وقال بعضهم اسلم مع نفر السطة والظاهر انه لا فرق بين القولين لان بعضهم لا يبعد من نفر السطة كذا ذكره في نور الثبراس عند ذكر من شهد بدرا من الانصار رضي الله عنهم اجمعين (قوله غسل الوجه) بالفتح مصدر غسلته غسلوا بالضم الاسم اى غسل البدن والماء الذي يقتسل به وبالكسر ما ينسل به من خطمي ونحوه والغسل اسالة الماء بحيث يتقاطر كذا اطلقه في البرهان وفيه اشارة الى تعدد القطر لكن قال العلامة المقدسي ولو قطر عند هاهنا عند ابي يوسف بل المحل وان لم يسلم ولا ينسل داخل العين بالماء ولا بأس بنسل الوجه مغمضا عنه وقيل ان غمض شديدا لا يجوز وفي ظاهر الرواية يجوز ولو تمصت عنه يجب ايصال الماء تحت الرمض ان بقي خارجا بنفمض العين والا فلا كما في شرح العلامة الشيخ على المقدسي



الكافي بوضع الشيء في محله **(قوله)** ٩٠ ولا يدخل اصابع يده اليسرى الخ فيه اشارة الى انه لا يدخل الكف فان

دخله صار الماء مستعملا وبه صرح في المتن ويخالفه قوله قاضيان المحدث  
والجواب اذا دخل بدف الماء للاختلاف  
وليس عليهما نجاسة لا يفسد الماء وكذا  
اذا وقع الكوز في الجب وادخل يده  
الى المرق لاخراج الكوز لا يصير الماء  
مستعملا وكذا الجنب اذا دخل رجلاه  
في البئر ليطالب الدلو لا يصير مستعملا  
لمكان الضرورة اه وكذا يخالفه  
ما قال في شرح الاقطع بكره الماء الذي  
ادخل المستقط يده فيه لاحتمال  
التجاسة كراهه وضع يده فيه اه كلامه  
فينبغي ان يتمد قول قاضيان لما  
قوله وبكره ادخال البداءة قبل الغسل  
لحديث من السقيظ وهي كراهة تنزيه  
والتي محمول على وجدان ما يغترف  
به ذكر الحبل في المستقي وان لم يقدر  
على الاختراف لا يشوبه ولا يفسده ولا غيره  
ويده نجستان تيمم ويصلي ولا اعادة  
عليه تقبله المقدسي عن المضمرة  
**(قوله)** تحت خطاب واحد يعني بالشار  
الى الاعضاء المنفصلة دون مسح الرأس  
لانه لو اريد ايضا لضمن الامر خطا بين  
لغسل والمسح **(قوله)** بالرفقين والمرق  
بكره الميم وقبح الفاء وفيه القلب ملحق  
عطى العضد والذراع **(قوله)** او قبل  
الرسول عليه السلام المقول عنه  
بالتواتر لا يلزم منه ثبوت فرضية غسل  
الرجل الاخرى كافي المضمرة نقلت  
متواترا عن الرسول وليست فرضا  
**(قوله)** ان قصد في سب الماء قال في  
المصباح قصد في الامر قصدًا توسطه  
وطلب الاسد ولم يجاوز الحد **(قوله)**  
اذ جرعه كالطين شأن المشبه به

ياخذ الاناء بشماله ويصب على يمينه ثلاثا ثم يأخذه بيمينه ويصب على اليسرى  
كذلك وكذا اذا كان كبيرا ومعه اناء صغير والا يدخل اصابع يده اليسرى  
مضمومة في الاناء ويصب على كفه اليمنى وذلك الاصابع بعضها ببعض حتى  
تظهر ثم يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى . ووجهه ما ذكر في شرح تاج  
الشرعية ان نقل البلة في الوضوء من احدى اليدين او الرجلين الى الاخرى لم يجز  
وجاز في الغسل لان اعضاء الوضوء مختلفة حقيقة وعرضا اما حقيقة فظاهر واما عرضا  
فلانها لا تغسل بمرة واحدة وعرضا واحد حكما نظرا الى الدخول تحت خطاب  
واحد فتدبر الاختلاف الحقيق مع الاتحاد الحكمي فتراجع الاختلاف  
الحقيقي بالعرف ولا كذلك الغسل فان جميع الاعضاء فيه متحدة حكما وعرضا  
فتراجع الاتحاد الحكمي بالعرف وبه يظهر فساد ما قيل لاحاجة الى الصب على كل  
واحد من كفيه على حدة لانه يمكن غسل الكفين بالماء التي صبت على الكف  
اليمنى كاهو المادة فان فيه ترجيح العادة العوام على عرف الشرع فليتأمل (مرة)  
لما مر (بالرفقين) وهو ملحق عظم العضد والذراع (والرجلين مرة بالكفين)  
وهو العظم الثاني المتصل بعظم الساق من طرفي القدم لا ماروي هشام عن محمد بن  
المفضل الذي في وسط القدم عند مفصل الشراك لانه في كل رجل واحد كالمرفق  
في اليد وقد نفي الكعب في الآية فتمين ان المراد ما ذكرنا والا لم يظهر للعدول الى  
الثنية فائدة . فان قيل فمقالة الجمع بالجمع في الآية تقتضي كون الواجب على كل  
واحد غسل يده رجل . قلنا يجوز ان ثبت غسل الاخرى بدلالة النص او قبل  
الرسول صلى الله عليه وسلم المتقول عنه بالتواتر لا الاجماع لانه ثابت في عهد  
الرسول صلى الله عليه وسلم والاجماع بعده . فان قيل قراءة الجر في ارجلكم  
متواترة ايضا فتقتضي الجمع بين القراءتين اما التخيير بين الغسل والمسح كقوله  
بعضهم او حمل الصب على حالة التحني والجر على حالة التخفيف كقوله بعضهم  
قلنا قراءة الجر ظاهرها ترك الاجماع لان من قال بالمسح لم يجعله مديا بالكفين  
وقد دلت الاحاديث المشهورة على وجوب الغسل والوعيد على الترك فكان هذا  
اوفق بما عليه الاكثرون ووافي بتحصيل الطهارة المقصودة بالوضوء واقترب الى  
الاحتياط لما في الغسل من المسح فتمين الرجوع اليه فيكون الجر بالجوار كافي  
عذاب يوم محيود ومجرب خرب وذو رحم محرم ونظيره كثير في القرآن والشرع  
وهو المني معطوف على الغسل وقاعدة صورة الجر التثنية على انه ينبغي ان  
يقصد في سب الماء عليهما وينسل غسلًا خفيفا شيئا بالمسح . لا يقال الجر بالجوار  
لمجيء مع الالتباس وهما متلبس . لا نقول ضرب الناي بقوله الى الكمين رفع  
الالتباس كما ذكرنا هكذا يجب ان يرفع هذا المقام (والهذين) بفتحني اي الوسخ  
الحاصل في اعضاء الوضوء (والزويم) وهو ما يخرج من الثياب او البر غوث  
(والخاء) اي لونه انجره كالطين (لا ينع الطهارة كالطعام بين الاسنان) وضوا

ان يكون متنفقا على حكمه (درر) (٢) (ل) فيفيد الاتفاق على منع الطين وصول الماء وتذكر المصنف عقيب هذا  
ان الطين مختلف فيه فيفيد ان جرم الحناء مختلف فيه كافي الطين ولم يذكر . في الحناء خلافا

(قوله) واختلف في مثل المجين والطين) اقول جزم في البرهان بوجوب غسل ماتحت المجين ونحوه ثم قال وينبغي ان يحمل ما في الجامع الصغير من عدم منع الطين والمجين على القليل الرطب واختلف في التراب فقيل يمنع اظهر حيلوته وقيل لا لعدم لزوجه اه وقال المقدسي في الفتوى دهن رجليه ثم نوضاً وامر الماء على رجليه ولم يقبل الماء للدسومة جاز لوجود غسل الرجلين اه (قوله) والحاتم الضيق يتزع او يحرك) اقول هو المختار من الروايتين كافي البرهان (قوله) ومسح ربيع الرأس الخ) اقول في مقدار المفروض من مسح الرأس روايات اصحها رواية ودراية مسح الربع واما رواية مسح قدر ثلاث اصابع اليد فهي غير المنصور رواية ودراية وان بحث كذا ذكره في البحر عن فتح القدير اه ولا يجوز لموسح باصبع واحدة او اصبعين ومد المسح حتى استوعب قدر الربع امو لموسح بثلاث اصابع فوضعه ثم مدها حتى استوعب الربع صح المسح لانا مأمورون بالمسح باليد والاصبعان منها لا تسمى يدا بخلاف الثلاث لانها اكثرها وتتمام التوجيه ﴿١٠﴾ في شرح المقدسي ثم قال ومحل المسح

ما فوق الاذن فلو مسح على طرف ذؤابة شددت على رأسه لم يجز اه (قوله) وهي مع تفاوت انواعها) في التعبير بالجمع تسامح (قوله) ما يؤجر على فعله) عرفه بالحكم وهو سائر عند الفقهاء (قوله) البدء بالية) اقول وهي سنة مؤكدة على الصحيح والتلفظ بها مستحب وليست بشرط في غير التوضي بيضاء التمر وسؤر الحمارى على القوم يلزم التوضي بالتيذ منه اما فيها فهي شرط كافي البحر لكن قال الكمال اختلفوا في التيقى الوضوء بسؤر الحمار والاحوط ان ينوى وسنذكره ان شاء الله تعالى (قوله) والبدء بالتسمية) مراعاة استحباب التلفظ بالية فهو البدء بالتسمية حقيقة فيكون اضافيا (قوله) بأن يقول باسم الله العظيم الخ) اقول له انه لما تعبر بما ذكر على صيغة الحصر لانه المنقول عن السلف وتين عن النبي صلى الله عليه وسلم والاقتد قبل الافضل بسم الله الرحمن الرحيم (قوله) قبل الاستنجاء وبعده) اقول

كان اوغسلا لانها لا تمنع نفوذ الماء (واختلف في مثل المجين والطين) بناء على الاختلاف في منع نفوذ الماء وعدمه (والحاتم) الضيق (يتزع او يحرك) ليصل الماء الى موضع الحلقة (ومسح) عطف على غسل (ربيع الرأس مرة) في رواية الطحاوى والكرخي عن ابي حنيفة رحمه الله (او قدر ثلاث اصابع اليد) في رواية هشام عن ابي حنيفة رحمه الله (بما جديد اوباق بعد غسل عضوا لمسه الا ان يتقاطر الماء (لا مأخوذ) عطف على باقي الابعاء اخذ (من عضو) سواء كان ذلك العضو مفصولا او ممسوحا (ولا يعاد) المسح (بمحل الرأس كالأبعاد الغسل بمحل الحاجب وقص الشارب وقلم الظفر \* وسنه) وهي مع تفاوت انواعها ما يؤجر على فعله ويلازم على تركه والمستحب ما يؤجر على فعله ولا يلزم على تركه (البدء بالية) اى قصد القلب بالوضوء ارفع الحدث وامتنال الامر في ابتداء الوضوء (و البدء (بالتسمية) اى بان يقول قبل الوضوء بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام واختير كونها سنة وان قال في البداية والاصح انها مستحبة لان السنة مختار القدورى والطحاوى وصاحب الكافي (قبل الاستنجاء) لانه من مقدمات الوضوء (وبعده) لانه حال مباشرة الوضوء احتياطا لانها عند بعض المشايخ قبله وعند بعضهم بعده فالاحوط ان يجمع بينهما لكن لاحال الانكشاف (و البدء (بغسل اليدين الى الرسغين) سواء استيقظ من النوم اولا (وهو يوثب عن القرض) فلا يلزم اعادته اذا غسل اليدين الى المرفقين (و) سنه ايضا (السواك) وهو يحكى بمعنى الشجرة التى يستاكها بمعنى المصدر وهو المراد ههنا فلا حاجة الى تقدير استعمال السواك (بنياء) لانه المنقول التواتر (كيف شاء) اى يبدأ من الانسان العليا او السفلى من الجانب الايمن او الايسر طولا او عرضا اوهما

هذا على الاصح كافي الباعين قاضيهان وكذا يغسل اليدين على الاصح مرتين قبل الاستنجاء وبعده (قوله) (وعند بنياء) اقول امسك السواك باليمنى مستحب والسنة في كيفية اخذه ان تحمل الحصى من بينك اسفل السواك تحته والبصر والوسطى والسبابة فوقه واجعل الابهام اسفل رأسه تحته كما رواه ابن مسعود ولا تقبض القبضة على السواك فان ذلك يورث الباسور (قوله) كيف شاء الخ) هذا على ما قاله القوتوى والاكثر على انه يستاك عرضا لا طولا لانه يجرح لحم الانسان ويستاك اعلى الانسان واسافلها والحلك ويتدى من الجانب الايمن واقاله ثلاث في الاعلى وثلاث في الاسفل بثلاث مباد ويستحب ان يكون ليتمان غير عقد في غلط الاصبع وطول شبر من الاشجار المرة المعروفة ويكره الاستياك مضطجعا فانه يورث كبر الطحال كافي البحر وقال الفاراضى في حاشية صحيح البخارى من فضائل السواك (بالتبصير ومعد البصر واحسنها ان يشاف مادون الموت وانه يسرع في المتي على الصراط ومن آذاه انه لا يزيد علي شبر ولا يوضع منبسطا على الارض بل قائما ويكره في الخلاه اه

**(قوله)** عند الضرورة وما جال الأصبع **(أقول)** هي كقصد استأنه أو قد السوا فيحصل له ثوابه عند الوجود مع القدرة والعلات يقوم مقامه للمرأة **(قوله)** وغسل القدم والأظفار اختيار التعيرة دون المضمضة والاستنشاق للاختصار والأهمل أولى بالمسند كراه وقال في إصباح الإصلاح علم أن المضمضة ليست غسل القدم وكذا الاستنشاق ليس غسل الأظفار بل هي عبارة عن إدارة الماء في القدم وجه وهو عبارة عن جذب الماء بالقبض على ذلك في فضل الجائر من غاية اليانف بدله بغسل القدم والأظفار وبصاها قلت يظهر هذا القول بان المضمضة شرط المضمضة والصحيح أنه ليس بشرطه ولذلك قال المعنى التيمر بالمضمضة والاستنشاق أولى من غسل الماء في المضمضة من معنى زائد على مجرد غسل وهو إدارة الماء في القدم وفي الاستنشاق من جذبه برح الأظفار لتحصل بالمبالغة التي هي سنة لغیر **(و)** الصائم لحديث بالغ إلا أن يكون صائما وذلك بالغرغرة والاستنثار

وبلعه أجزأ المضمضة ليس بشرط لكنه أفضل لأنه مستعمل كذا قاله المقدسي

**(قوله بقاء)** **(أقول)** هو متعلق بغسل القدم والأظفار لأن السنة أخذ ماء جديد لكل غسلة من ثلث غسلهما ولو أخذ ماء ففضض ببعضه واستنشق بباقيهما وعكسه لا يجزئ في السنة أو الفرض في الجنبه وما في الصريفة من أنه يصير آتيا بالسنة ففرد أصل سنة المضمضة ومن فاء أراد السنة فيها أي تعبد الماء والمضمضة والاستنشاق ستكون مؤكداً بأنهم تركهما على الصحيح لأن المزمع في قوله الواجب كذا في شرح المقدسي **(قوله)** وتخليل اللحية **(أقول)** هذا في حق غير الحرم وقيدته بالسراج بأن يكون ماء متقاطر في الأصابع دون اللحية ويقوم مقامه الإدخال في الماء كما في البحر وهو سنة عند أبي يوسف وأبو حنيفة ومحمد فضلاله ورجح في البسوط قول أبي يوسف كافي البرهان **(قوله)** وفي الرجلين أن يخلل إلى آخره

**(وعند الضرورة بما جال الأصبع)** كما هو حكم الحلف **(و)** سنته أيضا **(غسل القدم)** أي إصباح الماء إلى جمعه **(والأظفار)** أي إصباح الماء إلى المارن **(بماء)** جديدة خلافاً للشافعي رحمه الله تعالى **(والمبالغة فيها)** وهي في الأول إصباح الماء إلى رأس حلقه وفي الثاني أن يجاوز المارن كذا في الخلاصة **(الاصابع)** لأن فيها احتمال اشتقاقه **(و)** سنته أيضا **(تخليل اللحية)** وهو أن يدخل أصابع يدي في خلال لحية من الأسفل الأعلى بعد التلثيل **(و)** تخليل **(الأصابع)** من اليد والرجلين بعد التلثيل وكيفيته في الدين أن يشبك بينهما وفي الرجلين أن يخلل بمخصر يده اليسرى فيبدأ من خصر رجله اليمنى ويحتم بمخصر رجله اليسرى من الأسفل **(و)** سنته أيضا **(تلثيل الفسل)** لأعضاء الضوء المفصولات **(ومسح كل الرأس مرة)** وكيفيته أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويمدحها إلى فقاء على وجه يشوعب جميع الرأس ثم مسح أذنيه بأصبعيه ولا يكون الماء مستعملان الاستغاب بماء واحد لا يكون إلا بهذا الطريق ومقاله بعضهم من أنه يجافي كفيه تحزرا عن الاستعمال لا يفيد إلا ذل من الوضع والمد فان كان مستعملا الوضع الأول فكذا بالثاني فلا يفيد تأخير كذا قال الزبلي **(أقول)** وأيضا اتفقوا على أن الماء مدم في الضموم يمكن مستعملا **(و)** مسح **(الأذنين)** داخلهما بسبائيه وخارجهما بإصبعيه **(بماء)** أي الرأس **(والترتيب)** المتصور عليه في آية الوضوء **(والولاء)** بكسر الواو وهو غسل الأعضاء على التتابع بحيث لا يخلط العضو الأول في اعتدال الهواء **(ومستحبه التيامن)** أي الشروع من جانب اليمين **(ومسح الرية لا الحلقوم)** فإن مسح به كذا في الظهيرة **(ومن آدابها)** إنما قال هكذا لأنه آداب أخرى ذكرت في المطولات **(استقبال القبلة)** عند الوضوء **(وذلك أعضائه)** وأدخل خصره صامخا أذنيه وتقديمه على الوقت لغیر

قال الكمال في الفقه كذا وردوا الله أعلم ومثله فيما يظهر امرأته في لاسنة مقسودة انتهى **(قوله)** وتلثيل الفسل **(أقول)** لكن الأولى فرض والثانية سنة والثالثة أكمل السنة وقيل الثانية والثالثة وقيل غير ذلك **(قوله)** والأذنين **(بماء)** أي الرأس قلت لا يتقيد بذلك قال في البرهان ومسح الأذنين ولو بماء أي الرأس **(قوله)** ومستحبه التيامن **(بني)** في الأعضاء المغسولة وليس في أعضاء الضوء عضوان لا يستحب تقديم اليمين منهما إلا الأذنين فإن كان التوضي قطعاً لا يمكن مسحهما فانه يبدأ باليمين وبالحدا ليمين كافي البحر **(قوله)** ومسح الرية **(أقول)** جعله وما قبله من نافي البرهان وضمت استحبابه فقال وسن البدء بالتيامن ورؤس الأصابع ومقدم الرأس ومسح الرية وقيل أن الأدعية مستحباته **(قوله)** وذلك أعضائه **(جعله)** في الخلاصة والمواهب من السن وجعله المنفصلة في الفسل من الجنبه وعمله بأن السنة أكمل الفرض في عمله اه وهو كذلك هنا **(قوله)** وتقديمه على الوقت **(قال)** في شرح المذبة وعندي أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لأنه مقصود لفعل الصلاة كافي البحر

**(قولہ)** وعدم الاستعانة بالغیر) اقول وعن البری لأبى صلب الحادى كان الذى صلى الله عليه وسلم يصب الماء عليه **(قولہ)** وعدم التكلم بكلام الناس) يعنى ما لم يكن حاجته دعاء اليه يخاف فواتها بركة **(قولہ)** والتسمية عند غسل كل عضو) لفظ غسل ساقطه في بعض النسخ وهو اولى لشموله التسمية في الموضع وعلى نبوتها تستغدا بالثليب **(قولہ)** كامر) أى من الكيفية بأن يقول بسم الله العظيم **(قولہ)** والدعاء بالمأثورات من الأدعية) قال النووي الأدعية المذكورة في كتب الفقه الاصل لها والذي ثبت الشهادة بعد الفراغ من الوضوء واقره عليه السراج الهندي في شرح التوشيح كذا في البحر ثلاث قال العلامة محقق الشافعية شمس الدين محمد الرملي في شرح المنهاج واقاد الشارح انه قالت الرافعي والنووي انه ادى دعاء الاعضاء روى عنه صلى الله عليه وسلم من طرق في تاريخ ابن حبان وغيره وان كانت ضعيفة للعمل بالحديث الضعيف في فضائل الاعمال وفي المصنف ادله يعنى باعتبار الصحة اما باعتبار وروده من الطرق المتقدمة فلعله لم يثبت عنده ذلك ١٢ ٠ ولم يستحضره حينئذ واعلم ان شرط

المذكور) فان وضوء المذكور قبل الوقت ينتقض عند زفر بدخول الوقت فلا حوط له ان يجترعته (وتحرك خاتمة الواسع وعدم الاستعانة بالغیر وعدم التكلم بكلام الناس والجلوس في مكان مرتفع) احترازاً عن الماء المستعمل (واجتمع بين نية القلب وفعل اللسان والتسمية عند غسل كل عضو كامر والدعاء بالمأثورات) من الأدعية (عنده) أى عند غسل كل عضو بأن يقول عند المضضة اللهم اعنى على ثلاثة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستسقاء اللهم ارحني ورحمة الجنة وارزقني من نعمها وعند غسل وجهه اللهم بيش وجهي يوم تبيض وجهه وتسود وجهه وعند غسل يده اليمنى اللهم اعطني كتابي بيمينى وحسابي حساباً يسيراً وعند غسل يده اليسرى اللهم لانعماني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري وعند مسح رأسه اللهم أغثنى تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح اذنيه اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم اعتق عنق من النار وعند غسل رجليه اللهم ثبت قدمي على الصراط المستقيم يوم تزل الاقدام (والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده) أى الوضوء (وان يقول) بعده (اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين وان يشرب) بعده (من فضل وضوئ) بفتح الواو وهو ما يتوضأ به (مستقبل القبلة قائماً) قالوا لم يجز شرب الماء قائماً الا ههنا وعند زمزم ومكرهه لطم الوجه بالماء والاسراف فيه وتبليت المسح بما جديد ذكره الزيلعي ونقل في معراج الدراية عن مبسوط أبي بكر ان التليث بماء واحد لأبى به وبماه بعده \* وانقض خروجه نجس بفتح الجيم وهو عين التجاسة وبالكسر ما لا يكون طاهراً (بني) أى المتوضئ (الى ما يظهر)

العمل بالحديث الضعيف عدم شدة ضعه وأن يدخل تحت اصل تام وأن لا تقتضية ذلك الحديث انتهى **(قولہ)** بأن يقول عند المضضة اللهم اعنى الى آخره) هذا لا يحصل بالجمع بين التسمية والدعاء والجمع بينهما بأن يقول عند كل عضو بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام اللهم اعنى الى آخره **(قولہ)** وان يشرب قائماً) قيل وان شاء قاعدا **(قولہ)** والاسراف فيه) اقول وكذا التفتير لثبوت السنة ٠ تبييه ٠ الوضوء ثلاثة أنواع فرض على المحدث للصلاة ولونظا وبسبب الحاجة وصحفة تلاوة ومس مسح وواجب للطواف ومنسوب للزوم على طهارة واذا استيقظ منه ولم يداوم عليه وللوضوء على الوضوء وبدعية وكذب وتيممة والشاذ من فقهه أى خارج الصلاة وغسل ميت وحمله لكل وقت صلاة وقبل غسل الجنابة وللجنب عند اكل

وشرب ونوم ووطء ونفض وقرآن وحديث وراية ودراسة عبادان واقامة وحطبة وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم (أى) ووقوف وسبي واكل جزر ولخرج من خلف العلماء بعد كل خطبة كذا في شرح المقدسي **(قولہ)** خروج نجس) اقول ظاهره ان الخروج هو الناقض لا عين الخارج وهو خلاف ظاهر المذهب قال في البرهان ينتقض بالخارج من السبلين وان قل قيل المراد خروج ما يخرج لانهلة الانقضاء وهى أى العلة عبارة عن المعنى ولهذا قالوا بالمعنى الناقضة لكن الظاهر ان الناقض هو النجس الخارج لاخرجه لاستانامه عدم تأثير النجس في النقص مع ان الضد هو المؤثر في رفع ضده فالناقض الخارج النجس والخروج علة لتحقيق الوصف الذى هو النجاسة فإضافة النقص الى الخروج اضافة الى علة المعنى تأيد بظاهر الحديث ما حدث قال ما يخرج من السبلين كافي البحر والبرهان **(قولہ)** بفتح الجيم) اقول خص المقتض هنا بالفتح لانه سبب ذكر النقص بالنسب بظاهر **(قولہ)** الى ما يظهر) أى يلحقه حكم التطهير في الوضوء او الفسل اقول يعنى او غير هاليتي عموم ما يقتضيه مسئلة المقتصد الآتية

(قوله) وعاد إذا سال الدم ما فوق مارن الأنف يعني اقصاصه لما قرب من الارنية فان غسله مشون فينتفض الوضوء بسلان الدم فيه (قوله ذكر الرشح لانه خارج ١٣٥) منه وليس نجس (هذا على الصحيح) (قوله) وذكر الاخيرين لان مامهما

من النجس وان قل حدث في السيلان (قوله) اقول وذلك لمعوم قوله صلى الله عليه وسلم ما يخرج من السيلان كما قدناه

(قوله) لا خروج رشح من القبل والذكر (قوله) اقول وعن محمد انه حدث

من قبلها قياسا على الدر وعلى هذا الخلاف الدودة الخارجة من قبلها كما

في التين (قوله) لانه لا يثبت على محل (قوله) اقول ظاهر اثباته رشح فيكون لميل عدم تقضه مازدا لنص

فينبغي ان يمال عدم تقضه به اختلاج وليس رشح (قوله) لان ماعليا من النجس قليل حكم بحجالة القليل كما

اقر به الهند والى والسكاف اخذا بقول محمد ان مائيس يحدث من الدم نجس وان كان كاسيج قول ابن يوسف

انه ليس نجس كاسيج. والا ان يكون متساويا لقوله بدمه ومائيس يحدث من قى ونحوه ليس نجسا (قوله) وهو

ان يضبط بكلف هو الاصح (قوله) وقيل ان يمتنع من الكلام اقول وقيل ان يجاوز القم وقيل ان يزج عن اسأكه

وقيل ان يزيد على نصف القم (قوله) او في طعام او ماء اطلقه فشميل ما لو كان من ساعة تناولوه الطعام والماء

وقال الحسن اذا تناول طعاما او ماء ثم قال من ساعته لا يقض لانه طاهر حيث لم يستحل واتما الفصل به نيل القى فلا

يكون حدا فلا يكون نجسا وكذا في الصبي ساعة ارضعاه وتصح في المراج وغيره كذا في البحر. وقال

العلامة القندسى في شرحه لكن الظاهر ان ما في المراج ليس تصحيجا مذهبها لانه قال الصباغى هو الخشاش

فأشبهه ثم قال في البحر وعلى الاختلاف ماذا وصل الى معدته ولم يستقر الملوثة قبل الوصول اليها وهو في المرى فنه

اي يلحقه حكم التطهير في الوضوء او الفسل (قوله) خروج نجس يتناول خروجه من السيلان وغيرهما ما قل في المحيط جدا خروج الانتقال من الباطن الى الظاهر وذلك يعرف بالسيلان عن موضعه فغير عن الخروج بالسيلان بخلاف ما لو ظهرت النجاسة على رأس السيلان فانه يقض الوضوء وان لم يسل لان رأس السيلان ليس مكان النجاسة وانما هو جدي الانتقال من مكانه الى غيره في الانتقال بالظهور نأقيم الظهور مقام الخروج وحدا السيلان ان يملو فيحذر عن رأس الجرح هكذا فر ما يوسف لانه ما لم يحذر عن رأس الجرح لم يتصل عن مكانه فان ما يوازي الدم من اعلا الجرح مكانه ومنه يعلم ان الخروج في غير السيلان عين السيلان ويظهر ضعف مقال صدر الشريعة ان قوله الى ما يظهر يجب ان يكون متعلقا بقوله ما خرج لاقوله سال فانه اذا قصد وخرج دم كثير وسال بحيث لم يتلطخ رأس الجرح فانه لا شك في الانتقاض عندنا مع انه لم يسل الى موضع يلحقه حكم التطهير بل خرج الى موضع يلحقه حكم التطهير ثم سال فان السيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير قد وجد في هذه الصورة وان لم يوجد السيلان عليه فليتامل وضف مقال قالمارة الحسنة ان قول ما خرج من السيلان وغيره الى ما يظهر ان كان نجسا سال لان ما بدا كون الخروج مغارا للسيلان وقد تبين فساد فيكون قوله سال حسوا بمدقوله خرج بل المارة الحسنة ما اخترناه بكون الله تعالى به قوله خروج نجس اعترازا عما اذا غرزت ابرة فارقت الدم على رأس الجرح لكن لم يسل فانه غير ناض لانه ليس نجس لكونه غير مسفوح وقوله الى ما يظهر احترازا عما اذا وصل البول الى قصة الذكر ولم يظهر وعما اذا كان في عينة قرحة وصل دمها الى جانب آخر من عينه وعما اذا سال الدم الى ما فوق مارن الأنف بخلاف ماذا سال الى المارن لان الاستدراك في الجناية فرض (و) خروج رشح او دودة او حصاة من الدر) ذكر الرشح لانه خارج منه وليس نجس مع انه ناقض لمجاورة النجس وذكر الاخيرين لان مامهما من النجس وان قل حدث في السيلان (لا) خروج رشح (من القبل والذكر) لانه لا يثبت على محل النجاسة (ولا) خروج (دودة من الجرح) لان ماعليا من النجس قليل وهو ليس يحدث في غير السيلان (كذا) لا يقض (لم سقط منه) اي الجرح (ومل القم) عطف على خروج وهو ان يضبط بكلف حتى انه لو لم يتكلف لخرج وقيل ان يمتنع من الكلام (في قى مرة) اي صفراء (او علق) وهو لقدم منقذ لكنه هنا سودا ولذا اعتبر فيه مل القم (او) في (طعام او ماء) وانما اعتبر فيه ذلك لما قل في الهداية ان الخروج اي خروج النجس من غير السيلان يتحقق بالسيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير وبمل القم في القى ثم قل ومل القم ان يكون بمال لا يمكن ضبطه الا بشكف لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا واعترض على قوله لانه يخرج ظاهرا فاعتبر خارجا بان جعل الظاهر الثالب كالتحقق انما يكون فيها لا يضبط فيه الاصل كالسفر القائم مقام المتقة ولا يطلع عليه كالايلاج القائم مقام الانزال وامان

فأشبهه ثم قال في البحر وعلى الاختلاف ماذا وصل الى معدته ولم يستقر الملوثة قبل الوصول اليها وهو في المرى فنه

لا ينقض اتفاقاً كما ذكره الزاهدى انتهى **( قوله )** اقول من ادعى ضمير لانه راجع الى التنجس اقول هذا لا يدفع الاعتراض لانه اذا رجم الضمير الى التجس فاربده نجس خاص او مابع الى يقال ان التجس متضمن للاصل وما كان كذلك لا يجعل الغالب فيه كالتحقق فالاعتراض باق والجواب بان يقال ان قول الهداية لانه الى التنجس الذي يملأ الفم يخرج ظاهراً الى الفم الذى له حكم الظاهر اذ لم يغسله في الجنابة ويسن في الوضوء فاعتبر التنجس خارجاً اى بعد خارجاً لان من اعتبر شيئاً فقد اعتد به اى بعد ناقصاً لكونه نجساً وصل الى محل يلحقه حكم التطهير وبهذا سقط قول المعترض وفي الصورة التي يكون التنجس من الفم ثم منع من الخروج بالتكلف عدم الخروج متيقن فمن ابن حكم بالانتقاض لما علمت من ان الفم لما يلحقه حكم التطهير وقد وصل اليه ما كان الباطن من التجس استحقيقه على الفم لقول الهداية ان الخروج بتحقيق السيلان الى موضع يلحقه حكم التطهير وعلى الفهم في التنجس اى وتحقق على الفم في التنجس وسقط ايضا قول المعترض وفي الصورة التي يكون التنجس اقل من مل الفم ولكن خرج من الفم الخروج متيقن لان يتيقن خروج القليل غير معتبر لعدم كونه نجساً

لانه لا يكون نجساً الا اذا ملأ الفم فكان قول المعترض فالقول بعد الانتقاض نقضاً للملة قولاً ساقطاً لان الملة التجس الموصوف بالخروج الى محل يلحقه حكم التطهير لا مطلق الخارج فاملة ذات وصفين **( قوله )** كذا قدم في قتيبه (الخ) هذا عند ابن حنيفة وابن يوسف المقاتل في البحر انه لو كان صاعداً من الجوف ما ملأ غير مخلوط بئس فند محمد بن قتيب ان ملأ الفم كسائر انواع التنجس وعندنا ان سال بقوله نفسه نقض وان كان قليلاً واختلف التصحيح صحيح في البدائع قوله ما قال به استدعاه الشيخ وقال الزيلعي انه المختار وصحيح في المحيط قول محمد وكذا في السراج مزيماً الى الوجيز ولو كان ما ملأنا نازل من الرأس نقض قول او كذا جامع احبائنا **( قوله )** حتى لو كان مغلولاً لم ينقض ما قالوا علامة كون الدم ظاهراً او سائياً ان يكون احمر وعلامة كونه

مغلولاً ان يكون اسفر فيظهر عليه حال القيس **( قوله )** افرع **( قوله )** احقوا بالتنجس ما في التنجس اذا ساعد من الجوف **( بحث )** بان كان اسفر او متناً وهو مختار ان يضر ويصح في الخلاصة طهارته وعند ابن يوسف نجس ولو زل من الرأس فظاهر اتفاق في التجنيس انه طاهر كما كان وعليه الفتوى كافي البحر **( قوله )** وان اختلط البلغم بالطعام اعتبر الغالب ) قد صرح بالنقض ان غلب الطعام مثلاً او سائياً وقال الكمال ان كانت الذابة للطعام وكان محال لو انفرد ببلغم الفم تنقض طهارته وان كان محال لو انفرد بالبلغم مثلاً فعلى الخلاف وان كان سواء لا ينقض كذا في الخلاصة وفي صلاة الحسن قال العبرة للغالب ولو سائياً يثبت ترك على حدة ويحجز هذا اولى من يحجز ما في الخلاصة وهذا وكان الطحاوي يميل الى قول ابن يوسف بناء على انه نجس لانه احد الاركان كالدم والعش او يكرهه ان يأخذه بطرف كفه اه **( قوله )** والسبب بجمع متفرقة عند محمد اقول والادع قول محمد كافي الكافي والبرهان وقال في البحر قد نقلا في كتاب العصب مسألة اعتبر فيها محمد المجلس وابو يوسف السبب وهي تزعم خاتم من اصبح نائم ان اعادها في ذلك اليوم يبرأ اجماعاً وان استيقظ قبل انادته ثم نام في موضعه فاعادها لا يبرأ عند ابن يوسف وعند محمد

ببراً وأن تكرر نومه ويقظه فإن قام عن مجلسه ذلك ولم يردّها اليه ثم نام في آخر فردّها اليه لم يبرأ من الضمان إجماعاً لاختلاف المجلس والسبب ولم يذكر لابي حنيفة (١٥٠) قولاً لأن الصحيح من مذهبه أنه لا يضمن إلا بالتحويل وتامه فيه غير اجماع (قوله

وبالمجلس) وليس بمحدث ليس بنجس قال في الهداية يروى ذلك عن ابي يوسف وهو الصحيح وقال الكمال قوله وهو الصحيح احتراز عن قول محمد بن نجس وكان الأسكاف والهندواني يفتان بقوله وجاعة اعتبروا قول ابي يوسف رفقا بمحاب القروح حتى لو اصاب ثوب احدهم أكثر من قدر الدرهم لا تمتنع الصلاة فيه مع ان الوجه يساعد لانه ثبت ان الخارج بوصف النجاسة حدث وان هذا الوصف قبل الخروج لا يثبت شرعاً ولا يحصل لئسان طهارة فلم ان ما ليس حدثاً لم يمتد خارجاً شرعاً وما لم يمتد خارجاً لم يمتد نجساً فلا اخذ من الدم البادي في محله بقطة واتى في الماء لم نجس اهـ (قوله) فلا اى فلا ينقض الوضوء مطلقاً (قوله) اى لاقى الصلاة ولا خارجاً وهو الصحيح (قوله) تبيين (قوله) احدهما ليس الناقض التوهم بل الحدث ولكن اقيم السبب الظاهر وهو التوهم مقاهه كافي السفر ونحوه (قوله) الثاني ان التقيد بالتوهم يخرج التماس مضطجعا قال في البحر ولا ذكر له في المذهب والظاهر انه ليس بمحدث وقال ابو علي الفداق وابو علي الرازي ان كان لا يفهم عامة ما قيل عنده كان حدثاً كذا في شرح الهداية اهـ قلت لكن صرح به فاضحيان من غير اسناده لاحد فاقضى كونه المذهب فقال التماس لا ينقض الوضوء وهو قليل نوم لا يشبه عليه أكثر ما قيل ويجرى عنده اهـ (قوله) يصلى بالتوضوء اى

بحيث لوجع صاد ملء الفم فايرسوف يعتبر اتحاد المجلس فإن حصل ملء الفم في مجلس واحد نقض عنده وان تمدد الغثيان ومحمد يعتبر اتحاد السبب وهو الغثيان فإن حصل ملء الفم بغثيان واحد نقض عنده وان اختلف المجلس (وما ليس بمحدث) من في ونحوه (ليس بنجس) اما النجس فلما عرفت ان قليله يخرج من اعلا المعدة وهو ليس بمحل النجاسة واما الدم فلان قليله غير مسفوح فلا يكون محرماً للآية فلا يكون نجساً واما حرمة غير المسفوح في الأديم بناء على حرمة لحمه فلا يوجب نجاسة اذ هذه الحرمة للكرامة لا للنجاسة فغير المسفوح في الأديم يكون على طهارته الأصلية مع كونه محرماً (و) ناقضه ايضاً (نوم زيل مسكنه) اى قوته الماسكة وهو النوم بحيث يزول مقدمه عن الأرض وهو النوم مضطجعا اى واضماً احد جنبه على الأرض او متكاً على احد وركبه او مستلقياً على قفاه او متكياً على وجهه فان المسكة اذا زالت لا يمرى عن خروج شئ عادة والثابت عادة كالتين به (والا) اى وان لم يزل النوم مسكنه بان كان حال القيام او القعود او الركوع او السجود اذا رفع يده عن فخذه وإيمد عضديه عن جنبه (فلا) اى لا ينقض الوضوء مطلقاً خلافاً للشافعي (وان تمد) اى نام قصداً (في الصلاة) خلافاً لابي يوسف (واختلف في) نوم (مستد الى ما لا يزال لسقط) قاله في الهداية عند عد التواقض اوستدا لى شئ لوازيل لسقط وقال شراحه هذا مما اختاره الطحاوى وليس من اصل رواية البسيط وفي المحيط ان لم يكن مستقراً على الأرض كان حدثاً وان كان مستقراً لا وهو الاصح وفيه لو نام قائماً او قاعدا فسقط ان اتبه قبل السقوط او حالة السقوط او سقط قائماً فأتبه من ساعته لم ينقض وان استقر قائماً ثم اتبه انتقض ولو نام على دابة هي عريانة ان كان حال الصعود والاستواء لم يكن حدثاً وفي حال الهبوط حدث (و) ناقضه ايضاً (الاعمال والسكر) الذى حصل به في مشيه تمایل (والجنون) اما الاولان فلزوال المسكة بهما واما الثالث فلم يميزه الحديث عن غيره (و) ناقضه ايضاً (فهقهة بالغ) وحي ما يكون مسموعاً ولجرائه واما الضحك المسموع له فقط فلا يبطل الوضوء بل الصلاة والتبسم لا يبطل شيئاً منهما (فقطان) في صلاة (يصلى بالتوضوء) اى مباشرة الوضوء فيكون احترازاً عن وضوء في ضمن العسل (صلاة كاملة) اى ذات ركوع وسجود وذلك لان النص الوارد فيه وهو قوله عليه الصلاة والسلام الامن ضحك منكم فهقهة فليعد الوضوء والصلاة ورد في صلاة مطلقاً فيقتصر عليها فلا ينقض غير فهقهة ولا فهقهة الصبي والثائم والمتنسل والقهقهة خارج الصلاة ولا في صلاة الجنائز وسجدة التلاوة وان اشدتها (ولو) كانت القهقهة (عند السلام) اى قبله وبعد الشهد لانها حينئذ تكون في الصلاة (الا ان يتعمد)

بمباشرة الخ) أقول هذا على قول عامة المشايخ وصحح المتأخرون كقاضحيان النقص عقوبته مع اتفاقهم على بطلان صلاته كافي البحر (قوله) الا ان يتعمد أقول لا يخلو اما ان يكون مشاً او مشراً فان يكن مشاً فهو استثناء من قوله وناقضه فهقهة بالغ وفيه نظر لانه يلزم منه عدم بطلان وضوءه كصلاته ولم يقل بذلك الا زفر رحمه الله كما سذكره وفيما ذكره المصنف رحمه الله في باب

الحديث في الصلاة تصريح بفساد الوضوء ببقية عهد بعد التعمود قدر التشهد ومن خرج بالحق من الزمان فقالوا فقالوا بها  
 الى الفقهية بعد التشهد وضوءه لوجودها في حرمة الصلاة فظاهر اختيار الایة الصلاة هو انما في قوله لا يكون في الصلاة فانه انما يكون في الصلاة  
 السجدة وان يكن شرها فاستثناءه من قوله لانها تكون في الصلاة فانه انما يكون في الصلاة فانه انما يكون في الصلاة فانه انما يكون في الصلاة  
 الصلاة وليس يصحح كما تبطلت **(قوله)** وسأقن ان الصلاة تتم به كيف كان الضيق في رايه في الخرج من بيته وهو قوله لا يصح  
 كان يضي من حديث عمدا وكلام بعد التعمود قدر التشهد **(قوله)** ثم لم يذكر ما لو فقهه الامام والمأموم معا صرح في البحر بفساد  
 وضوءهما **(قوله)** الا ان يكون مسبوقا اقول هذا الاستثناء لا يمكن شرها فاستثناءه من قوله لان خروجه الامام عن بيته وهو  
 ظاهر الاستثناء وان يكن متاخر في النسخ التي رأيتها فهو استثناء من قوله فقهه المأموم ولا يفتن وضوءه هو متاخر لان فقهه  
 الامام قد صدق الصلاة المسبوق في قول أبي حنيفة لم يبق في حرمة الصلاة فاذلة فقهه لا يفتن وضوءه فانه انما يفتن في باب  
 الحديث في الصلاة وصرح به ايضا قاله حنيفة في فتاواه اه ولكن تعالى المذهب الا انما يفتن وضوءه في حديثه فان  
 ملاته يمين ان الاستثناء مقل قد علمت عدم استثناءه **(قوله)** والمأثور ان الناس يجمعون ان لا يفتن وضوءه وانما يفتن في حديثه  
 واصاب فرجه فرجها اقول كذا فسرها الزاوي وزاد الكمال في حديثه ما لا يفتن وضوءه وانما يفتن في حديثه فقال

الصلي في الفقهية لانها سبقت خروجها بمرجه في أي ان السالم من  
 كيف كان (فإذا خرج الامام عن الصلاة) أي انما يفتن وضوءه (وهو المأموم  
 لم يفتن وضوءه) لان خروج الامام عن بيته (الأن يكون من بيته) وانما يفتن  
 تكون في انما يفتن (وه) فانه أيضا (المأثور ان الناس يجمعون ان لا يفتن وضوءه وانما يفتن في حديثه)  
 مجزئين وانما يفتن في حديثه فانه (فإذا خرج الامام عن الصلاة) أي انما يفتن وضوءه  
 الرجل في المرأة (الامر بالذكر والرأ) فانه (فإذا خرج الامام عن الصلاة) أي انما يفتن وضوءه  
 فقهية فقال ما أوتوه (فانه يفتن وضوءه) فانه (فإذا خرج الامام عن الصلاة) أي انما يفتن وضوءه  
 (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل)  
 أنه (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل)  
 (في حديثه) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل)  
 الاوقات (ان خرج منها الدع ففتن وان لم يخرج منها الدع ففتن) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل)  
 بيانه (فان كان بها) أي ما بين (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل)  
 في المين يسق ولا يتقاع (الحديث الباق لا يصح) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل)  
 الخط (الابتلاء فلو حصل) وهو المفسر (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل) (فان قيل)

وهي يتجرأ مع ما تفتن متماضي  
 الفرجين ثم قال وعن محمد لا يفتن الا  
 ان يفتن خروج شيء اه وفي الفقه  
 وكذا المباشرة بين الرجل والغلام وكذا  
 بين الرجلين توجب الوضوء عليه اه  
 وفي البحر وكذا في المراتين **(قوله)**  
 لأمس الذكر اقول لكن يستحب  
 غسل اليدين وفي البدائع ما يفيد  
 تفيد الاستجاب بانما كان الاستبراء  
 بالاجار دون الماء وهو محس كالأبني  
 قاله صاحب البحر **(قوله)** ففتن فقهية  
 (الح) اقول هو مستقنى منه بانقدم  
 من قوله وفاته خروج نجس من الماء  
 ما يلهو لكن ذكر بيته ما فيه من  
 التفتيل **(قوله)** خرج من أدق قبح

(الح) كذا في التين من الماء الى الخواص وفي قوله في البحر فيه نظر بل الظاهر اذا كان الخارج من الماء والاهل  
 سواء كان مع وجع او بدونه لانهم لا يخرجون الاعن ساقه فلهذا التفتيل محس في اذا كان الخارج من الماء والاهل  
 ويؤيد ما ذكره في البحر قول الكمال ثم الجرح والفتنة وما لا يفتن والامر والاذن اذا كان له سواء في الاصحاح **(قوله)** ان  
 خرج منها الدع ففتن (الح) اقول فيلزمه الوضوء لكن قل الزبلي لو كان في بيته مدوا عشر رسل ففتن وضوءه او اؤمر  
 بالوضوء عند ذلك لاحتتم ان يكون صديدا او قبيها وهذا لا يخلو فيفتن انما امر استجاب فان الشك والاحتمال في  
 كونه ناقضا لوجب الحكم بالتفتل اذا اليقين لا يزول بالشك ثم اذا علم من طريق ثبوت القتل باجبار الاطباء او الامارات على طعن  
 المبتني يجب كذا قاله صاحب البحر بعد قوله كلام الزبلي اه (فات) لكن صرح الكمال بالوجوب قوله والامر  
 عليه وسالاه منهما ما وجب عليه الوضوء قل استدر فلو تفتل صاغة او سبعة فلو تفتل في اية الخلف ففتن به بالوجوب  
 من مقابلة **(قوله)** كذا كانهم ما غرّب اقول والتفتل بلسان بلسان الكمال وفي التفتل في العرب في الماء اذا مله منه  
 ما قد تفتل كالجرح وليس بدع والغرب التحريك ورمي الماء **(قوله)** الابدافه ولو تمسلا وهو المفسر اقول هذا خلاف  
 التمسد وان صحيح الماء الزبلي فغلايه ما يكون منفصلا عنه دون ما يكون متصلا به في الصحيح وقيل لا يكره دس الجار المتصل به

ومس حوائش المصحف والياض الذي لاكتابه عليه والصحيح منه لانه تبع للمصحف اه والمقال في البرهان اختلف اصحابنا في المتجاني فقال بعضهم هو الكم وقال بعضهم هو الجلد وقال بعضهم هو الاصح وهو الاصح هو الجلد ويتعين جعله غير المشرى كما صرح به الحاكم الشهيد في الجامع الصغير اه **(قوله)** والاول هو الاصح قد علمت ثمين جملته على غير المشرى **(قوله)** واختاره في الكافي ايضا اقول عبارة الكافي ولا يكره مسه بالكم عند الجمهور كذا في المحيط **(قوله)** فرض النسل الفرض مصد بمعنى المفروض **(١٧)** لان المصدر يذكر ويراد به الزمان والمكان والقاعل والمنعول كذا

في الكشف والنسل يعني به غسل الجنابة والحض والنفاس وهو لغة يضم الفين اسم من الاعتساف وهو تجميد غسل الجنده واسم للماء الذي يفتسل به ايضا كافي المغرب وقال النووي انه فتح الفين وضمها لثان والفتح اوضح واشهر عند اهل اللغة والضم هو الذي يستعمله الفقهاء واكثرهم واصطلاحا هو المعنى الاول للنوى وهو غسل البدن كافي البحر **(قوله)** المراد به هنا ما يتناول الخ اقول فيكون من عموم المجاز لاستعمال المشترك في معنيه

والاول هو الاصح صرح به في المحيط والكافي واختار في الهداية الثاني ( ولم يكره) مسه (بالكم وقيل يكره) قال في المحيط كره بعض مشايخنا مس المصحف بالكم للمحافظ والجنب وقال عامتهم لا يكره لان المس محرم وهو تنم للمباشرة باليد بلا حائل واختاره في الكافي ايضا واختار في الهداية الثاني (ورخص المس باليد) الكتب (الشريعة الا لتفسير) ذكره في مجمع الفتاوى وغير (ولا) يس (درهما في سورة) قالوا المراد بها الآية (الابصرة وان جاز قراءته) فرق في الحديث بين القراءة والمس لان الحديث حل اليد دون القم حتى يجب غسل اليد لا القم واستويا في الجنب والمحض لان الجنابة والحض حلا بالقم واليد حتى يجب غسلهما فيهما ولا ترد العين لان الجنب حل نظره الى المصحف بالقراءة كذا في الكافي (وكره دخوله) اي الحديث (مسجدا) من المساجد (وطوافه) بالكمة كذا في التار خاتية وانما لم يحرمها لان حرمتها من احكام الحديث الاكبر كالحيض والجنابة

#### فرض النسل

**(قوله)** حتى داخل القلفة في الاصح

كذا ذكره الزيلعي وقتل في البحر عن الدائع انه لا حرج في ايسال الماء داخل القلفة وانه لا بد من الادخال واختاره صاحب الهداية في مختارات التوازل اه وقال الكمال ويدخله اي الماء القلفة استعجابا وفي التوازل لا يجزئه تركه والاصح الاول للخرج لانه خفة اه **(قوله)** قلتي بني التفصيل ان كان يمكن فسخ القلفة بلا مشقة لا يجزئه تركه والاجزاء والى هذا يشير كلام الكمال **(قوله)** والخرج الخارج احترزه عن الداخل قال

المراد به هنا ما يتناول الفرض الاعتقادي والعمل وهو ما فوت الجواز فوته (غسل الفم والنفث) سائر (البدن حتى داخل القلفة في الاصح) وغسل (السر) والشارب والحاجب وجيع اللحية) اي يجب ايسال الماء الى اثناء اللحية كما يجب الى اصولها اذ لا حرج فيه كذا في المحيط (والفرج الخارج) ذكره في الخلاصة وذلك لان قوله تعالى فاطهر واصفة مبالغة تقتضي وجوب غسل ما يكون من ظاهر البدن ولومن وجهه الاشياء المذكورة (لا) غسل (ما في حرج كالعين وقب اثم) لانه حرج وهو مدفوع بقوله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج في المحيط ان كان لا ييسل الماء الى قب القرط لا يتكلف لا يتكلف وكذا ان انضم بمدنز القرط وصار بحيث لا يدخل القرط فيه لا يتكلف لا يتكلف ايضا (كذا) اي كالعين في الحرج (نقض ضيقها ويلها) فيه اشارة الى انها لو كانت منقوضة يجب غسلها (وكفى بل اسلمها) دفعا للخرج (لا نقض ضيقه) حيث يجب احتياطا كذا في الكافي (وسته) اي النسل (البدن بما ذكر في)

الكمال وتفضل فرجها (در) (٢) (ل) الخارج لانه كالم و لا يجب ادخاله الاصح في قبلها وبه ينفي اه **(قوله)** كذا نقض ضيقها ويلها هو الصحيح وعن ابي خيفة رحمه الله انها تلب ذواتها ثلثة ايام كقوله الكافي وكذا قال في الهداية وليس عليها بل ذواتها يعني اذ يبلغ الماء اصول الشعر هو الصحيح قال الكمال قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم يجب بلها ثلثة ايام مع كل بقعة وفي صلاة البالي الصحيح انه يجب غسل الذوائب وان جاوزت القدمين وفي مبسوط بكر في وجوب ايسال الماء الى شعب عقاصها اختلاف المشايخ اه والاصح نفيه للحصر المذكور في الحديث اه كلام الكمال

(توله وغسل فرجه وخبث بدنه ان كان فيه) اقول لم يكتف بغسل الخبث عن الفرج لأن غسل الفرج من سنن الغسل وان لم يكن به نجاسة كتقديم الوضوء وبه سدق مقالة الزبلي واتفق اثره ان كان بالباشا وكان يخبثه يعني صاحب الكثر ان يقول ونجاسة لو كانت عن قوله وفرجه لأن الفرج انما يغسل لأجل النجاسة اهـ (قوله حتى لو لم يغصب لم يكن الغسل مسنونا وان رآه الحديث) اقول يعني لو لم يغصب ثلاثا وكان الاولى ان يقول ولو لم يثبث ولو انفس الخبث في ماء جار ان مكث فيه قدر الوضوء والغسل فقد أكل السنو الافلا قال الكمال وقال الشيخ زين وقاس ما لو اغتسل في الخوض الكبير او وقف في المطر كما لا يخفى اهـ (قوله بادأني الغسل منكبه الا عن الخ) قال الكمال ولم يذكر اى في الهداية كيفية الصب واختلف فيه فقال الحلواني يفيض على منكبه الايمن ثلاثا ثم الايسر ثلاثا ثم على سائر جسده وقيل يبدأ بالايمن ثم الرأس ثم الايسر وقيل يبدأ بالرأس وهو ظاهر لفظ الكتاب يعني الهداية وظاهر حديث مسونة رواه الجماعة عنها قالت وضعت «١٨» التي صلى الله عليه وسلم ماء بغسل به فافترغ

على يديه فغسلهما مرتين او ثلاثا ثم افرغ يمينه على شاله فغسل مذا كبره ثم ذلك يده بالارض ثم تمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويده ثم غسل رأسه ثلاثا ثم افرغ على سائر جسده ثم نضح عن مقامه فغسل قدميه اهـ قال في البحر بعد نغله وبه ينصف ما صحه صاحب الدرر والفرر من انه يؤخر الرأس كذا صحه في المنجى اهـ (تتبعه) آداب الغسل هي آداب الوضوء لكن يستثنى منه استقبال القبلة لانه يكون غالب مع كشف المودة بخلاف الوضوء ومن مكروهاته الاسراف كافي البحر (قوله وفرض اى الغسل عند خروج من الخ) اقول خروج المني وما علق عليه شروط للوجوب لاسباب فإضافة الوجوب اليها مجاز واختلف في سبب وجوب الغسل وعند عامة الشافعي سبب وجوبه اذ اذ فعل ما لا يحل فله

الوضوء من التوبة والتسمية وغسل البدن (وغسل فرجه وخبث بدنه) ان كان فيه خبث (والتوضي) اى استعمال الماء في جميع اعضاء الوضوء (الارجلية) وهذا التقرير احسن مما قيل ان يغسل جميع اعضاء الوضوء الارجلية لان جميع اعضاءه ليست بمسؤولة بل بعضها مسحوخة وفي لفظ التوضي اشارة الى انه مسح رأسه كافي وضوء الصلاة وهو ظاهر الرواية (لو) كان رجلاه (بمستنع) اى بمستجمع ماء حتى لو كان على سطح يغسلهما (ثم تليث صب) حتى لو لم يغصب لم يكن الغسل مسنونا وان زال الحديث (متسوعب) جميع البدن حاله كونه (بادئا) في الدراية وقيل يبدأ بالايمن ثلاثا ثم الرأس ثم الايسر وقيل يبدأ بالرأس (ثم يقيه بدنه ويده) اى بعد الصب المتسوعب (بغسل رجله تكسلا) للوضوء وتنظيفا لهما عن الماء المستعمل لم يقل ثم غسل رجله بالجر لانه حينئذ يكون في سياق قوله بادئا وليس له معنى (و) سنته ايضا (الذلك) لان السنة اكمال الفرض في محله وهو كذلك (وصح) نقل بلة عضوا الى آخره اى الغسل (اذا تقاطرت) البلة (دون الوضوء) لما بينا سابقا (وفرض) اى السفل (عند خروج مني) ولو في نوم (منفصل) عن موضعه (بشهوة) قيدها لانه اذا خرج يحمل شئ ثقيل ونحوه لم يفرض خلافا للشافعي (وان لم يخرج) الى ظاهر البدن بها اى بالشهوة ولم يذكر الدفق لانه ليس بشرط عندنا خيفة ومحمد (وفرض) (عند ايلاج) اى ادخال (ادمي) احتراز عن الجنبي في الخيط لو قالت امرأة مى جنبى يأتيني فاجدى نفسى ما جد اذا جامعنى زوجي لا غسل عليها لان ادما سببه وهو الايلاج او لاحتلام

(حشفة) مع الجنابة وقيل وجوب ما لا يحل معناه الذي يظهر انه ارادة فعل ما لا يحل لانه عند عدم منق الوقت وعند وجوب (حشفة) ما لا يصح معناه وذلك عند منق الوقت لما قال في الكافي ان سبب وجوب الغسل الصلاة او ارادة ما لا يحل فعله مع الجنابة والاحتلام والانتفاء شرط (قوله) ولم يذكر الدفق لانه ليس بشرط عندنا خيفة ومحمد اقول يعني ليس شرطا مستقلا وذلك لان اشتراط الدفق قيد اشتراط خروج المني بشهوة الى ظاهر البدن ولم يشترطه وشرطه ابو يوسف واعتذر على من شرط الدفق بانه لا يشمل منى المرأة لان ماء هالا يكون دافقا اهـ ومرة الخلاف تظهر في الواحتر مثلا فامسك ذكر حتى سكنت شهوته ثم ادرسه فقتل النبي فنهدها يجب عليه الغسل وعند لا يجب والفتوى على قول ابي يوسف في الضيف عند خوف الربة وعلى قولهما في غيره كافي البحر (قوله) لو قالت امرأة مى جنبى الخ اقول لم يقيد المسئلة فشمس حالة النوم واليقظة وقال الكمال امرأة قالت مى جنبى يأتيني في النوم مرارا واجدما اجد اجماعى زوجي لا غسل عليها ولا يخفى انه مقيد بما اذا لم تر الماء فان رآته صريحا وجب كانه احتلام اهـ قلت وعلى هذا اذا اخبرت بتبائه يقظة ورأت الماء خارج الفرج وجب الغسل لخروجه عن شهوة

وكانه يذكر هذا الظهوره (قوله في أحد سبيلي آدمي) لم يقيد بكونه مشتمل وقال في البحر وقد حكى في السراج حلاؤه في وجه الصغيره التي لا تشتهى ففهم من قال يجب مطلقا ومنهم من قال لا يجب مطلقا والصحيح انه اذا امكن الايلاج في محل الجماع من معده ولم يفضها مني من جماع مثلها فيجب (قوله الفصل) وجوب الفسل للميت (قوله في البحر) الفسل فرض على المسلمين

(حشفة او قدرها من مقطوعها) متعلق بقدرها (في أحد) متعلق بايلاج (سبيلي آدمي) احتراز عن سائر الحيوانات فان ادخلها في أحد سبيلي الهائم لا يجب غسل لقلة الرغبة (حي) احتراز عن ادخالها في أحد سبيلي ميت فانه ايضا لا يجب الفسل (على مكلفهما) متعلق بفرض المقدر في ايلاج (وان لم يتزل) منبالان الطالب في مثله الا تزال فيجب احتياطا (و) عند (رؤية مستيقظ منها او منيا) يسكون الذال المعجمة ما درقيق ايض يخرج عند ملاعبة الرجل اهله (وان لم يتذكر حلما) لان الظاهر انه من ريق جهواء أنسائه (لا) فرض (ان تذكره) اي الحلم (و) تذكر (اللذة والا تزال ولم يربلا) لانه تفكر في النوم كافي اليقظة بلا ازال في الذخيرة اذا استيقظ من النوم فوجد على فخذه او فرشه بلان تذكر احتلاما وتيقن انه مني او مني اوشك انه مني او ودى فعليه ايضا الفسل وان تيقن انه ودى فلا غسل عليه وان لم يتذكر احتلاما وتيقن انه ودى فلا غسل عليه وان تيقن انه مني فعليه الفسل وان شك انه مني او ودى فكذلك عندها وقال ابو يوسف لا يجب عليه حتى يتذكر الاحتلام لان الاصل براءة الذمة فلا يجب الا يتيقن وهو القياس وما اخذها الاحتياط لان الثائم غافل والنبي فديق بالهواء فيصير مثل المذنب فيجب عليه احتياطا (كذا المرأة في الاصح) احتراز عما قيل لو احتلمت المرأة ولم يخرج منها النوى ان وجدت لقلة الازال فعليه الفسل لان ماها يتزل من صدرها الى رحمها بخلاف الرجل حيث يشترط الظهور في حق الفسل كذا قال الرظي (اولجها) اي الحشفة ملفوفة (بخرقة وجب) الفسل (ان وجد لذة) الجماع (و) فرض عند (اقتطاع حيض ونفاس) لا عند (خروج مذي ودوى) يسكون الذال المهلهما غليظ يعقب البول (وحقة) عطف على خروج مذي (ولا) عند (ادخال اصبع ونحوه في الدبر ووطء بهيمة بلا ازال) لقلة الرغبة كأمير (أق) عذراء ولم يتزل عذرتها) يعني رجله امرأة عذراء فأثامها ولم يتزل عذرتها (لا غسل عليها ما لم يتزل) لان المذرة تنفع من التقاء الحثانين كذا في المتي (ووجب) الفسل (للميت) اي وجب على الحي ان يفسل الميت وجوبا بطريق الكفائية حتى لو فعل البعض سقط عن الكل والآنتم الكل (وعلى من أسلم جنبا حافضا) وقيل هانديوان (اولج لا يسن) بل بالاززال (في الاصح) قيد للمجموع وقيل لا يجب بالبلوغ لأن الوجوب بعد البلوغ والبلوغ بعد الازال فلو وجب به لزم تقدم الحكم على السبب قلنا الازال دليل تكامل القوى فيكون مظهر الوجوب

لو حذف لفظة بل بالاززال لكان الاولى يشمل من بلغ بالاززال وغيره كالحُرث (قوله او ولدت ولم تزدما) هذا عندنا حنفية وزعموهوا اختيار ابي علي الدقاق لان نفس خروج النفس نفاس وعندنا يوسف وهو رواية عن محمد لا غسل عليها العدم الدم قال في المفيد هو الصحيح لكن يجب عليها الوضوء كذا في التبيين وقال في البرهان وعليها الفسل عندنا حنفية وان لم تزدما احتياطا واكتفى بالوضوء آخره في قوله ما آخر وهو الصحيح متعلقه بالنفاس ولم يوجد حقيقة الوضوء لازم للربط به الموجوده



وقيل هو قول ابي يوسف اه **(قوله)** لا قرأه القنوت) هذا في ظاهر الرواية وذكرها محمد لشبهة القرآن لان ابا رضى الله عنه كتبه في مصحفه ذكره الزيلعي ودفع المصنف **(٢١)** **(للمسئ)** هو الصحيح **(قوله)** لان في تكليفهم) كان ينبغي افراد

التصميم للمطابقة **(فرع مهم)** لو كان رقة في غلاف متجاف عنه لم يكره دخول الحلاء به والاحتراز عن مثل

هذا افضل ذكره الزيلعي **(قوله)** وبما قصد تسميته) يعني بلاكراهة

لمقابلته بقوله وقيل يكره **(قوله)** وقيل البرى مفسد) قال في البحر

صح في السراج الوهاج عدم الفرق بينهما لكن محله ما لا يمكن للبرى دم اما

اذا كان له دم سائل فانه يفسده على الصحيح اه والبحرى ما يكون بين

اصابعه ممتدة بخلاف البرى كذا في التتبع **(قوله)** كذا) اي كلامه سائر الملمات

في الحكم المذكور اي في انه اذا مات في المائع ماوى المولد لا يجبه وان مات

فيه برى المولد وماوى العنق نجسه **(قوله)** بخلاف ما غير احدهما نجس)

فيه نظر لان ظاهره يقتضى انه اذا وقع فيه نجس ولم يغير احد اوصافه يجوز

التطهير به وليس يصحح اذا القليل من الماء نجس بوقوع النجاسة فيه وان

لم يظهر لها اثر ولا يقال ان كلامه فيما اذا كان الماء كثيرا لان الكلام فيها لا يختص

بالقليل وهو متعلق بكما اشار اليه ولان عطفه الماء الجارى وما هو في حكمه بعده

فتضى ان الكلام في القليل من الماء وما استدلاله بقوله فان المراد بالموصول

في قوله عليه السلام الخ فهو صحيح غير ان الحديث ليس على الإطلاق بل هو

معمول عندنا على ما اذا كان الماء كثيرا او جارى بالمقال في البرهان في سياق دليل

الامام مالك رحمه الله لا يعتاده

(قراءة التوراة والزبور والانجيل لا) قراءة (القنوت) لانه كسائر الادعية (ولا يكرهه من القرآن بالكم) على سابق (ودفع المصنف للمسئ) لان في تكليفهم بالوضوء حرجا لهم وفي تأخيرها الى البلوغ قليل حفظ القرآن فرخص للضرورة ثم لما فرغ من الوضوء والنسل شرع في بيان ما يحصلان به فقال (ويجوز ان) أى الوضوء والنسل (عند البحر واليمن والبر والمطر والثلج والذائب وبما قصد تسميته) أى تسخينه بالشمس (وقيل يكره) قاله الشافعى وابوالحسن الثميسى وفي قوله قصد اشارة الى انه لو لم قصد لم يكره اتفاقا (و) يجوز ان (بما ينقذه الملح) كذا في عيون المذاهب (لا بما الملح) أى الحاصل بذوبان الملح كذا في الخلاصة للفرق بينهما ان الاول باق على طبيعته الاصلية والثاني انقلب الى طبيعة اخرى (وان مات) أى يجوز ان يموت المذكورة على تقدير ان يموت (فيه) أى في واحد من تلك المياه (غير دموى) أى ما لا دم له سائلا (كالتزبور) والعقرب والبق والذئب ونحوها (او مائى السولد كالسمك) والسرطان والضفدع ونحوها والضفدع الحيوى والبرى سواء وقيل البرى مفسد (أو خارجة) عطفت على فيه أى وان مات خارجة (فألقى فيه) يعني لا فرق في الصحيح بين ان يموت في الماء او خارجة فألقى فيه (المانى المشائى وبرى المولد) عطفت على مائى السولد (كاليط) والاوزقان مائة في الماء يفسده (كذا) أى كلامه (سائر الملمات) في الحكم المذكور (او غير) عطفت على مات (اوصافه) أى اوصاف واحد من تلك المياه وهى اللون والطعم والرائحة (مكث او طاهر جامد) احتراز عن المائع وسيأتى بيانه وقد وقعت عبارة كثير من المشايخ هكذا او غير احد اوصافه طاهر قوتهم بعض شرح الهداية ان لفظ الواحد احترازا عما فوقه حتى قال اذا غير الوصفين لم يجز الوضوء به وليس كذلك لما قال في التنايع لوقع الخمس او الباقلاء فتغير لونه وطعمه وريحه يجوز به الوضوء وقال في النهاية المتقول عن الاساندة جواز حتى ان اوراق الاشجار وقت الحريف تقع في الحياض فتغير ملها من حيث اللون والطعم والرائحة ثم اتفهم يتوضؤون منها من غير تكبر وأشار في شرح الطحاوى اليه ولكن شرطه ان يكون باقيا على رفته اما اذا غلب عليه غيره وصار له نجسا فلا يجوز كسائى (كاشنان وزعفران وفاكهة وورق في الاصح) اشارة الى ما قل من التنايع والنهاية (ان يبق رفته) قيد للاشئلة المذكورة وقوله (بخلاف) متعلق بقوله او غير اوصافه (ما غير احدها) أى احد اوصافه (نجس) فان المراد بالموصول في قوله عليه الصلاة والسلام الماء طهور لا نجسه شئ الا ما غير لونه وطعمه وريحه هو النجس لان الطاهر لا نجس طاهرا (ويجوز) عطفت على ماء ينقذ واختلف في تفسير الماء الجارى فاختير ههنا مختار الهداية والكافى وهو ما (بذهب تبينه) وقع (فيه نجس لم) أى لم يدرك

الاصناف مطلقا من قول النبي صلى الله عليه وسلم الماء طهور لا نجسه شئ الخ انه ليس على الإطلاق واستدل في التشرح على ذلك وكذا قال الزيلعي ثم قال وما رواه محمود على الماء الجارى واستدل لذلك فيها نظرا استدلاله بالحديث انما هو على جزءه بالمعنى **(قوله)** فاختير ههنا مختار الهداية والكافى) اقول لم يقع مختار الهداية بل قل فيها على صيغة الضمف وعبارة

والجاري لا يتكرر استعماله وقيل هو ما يذهب بقية اه لم هو كافي الكافي لان انقله والمادي ما يذهب بقية اه وكذا ان ينسب  
 عليه صاحب الكافي في الكثر قوله وهو ما يذهب بقية وقال شارحه الزبائي وحدا الجريان كذا ذكر وهو رواية عن صاحب  
 ثم ذكر اقوال اربابها انه ما يذهب الناس جاري وهو الامح ذكره في البدائع والتجفة وقال في الامح في شرح الامح وقد اختلف في حد  
 الجاري على اقوال منها ما ذكره المصنف واصحابها انه ما يذهب الناس جاري كذا ذكر في البدائع والامح والامح من الامح  
**قوله** ارده وهو اللون والطلع والرائحة حتى ان ردى لم يحجز استعماله اقول المراد ان كل من الدائم او اللون او الرائحة دائمة  
 في الكثر وهو طعم او لون او ريح وقال الزبائي قوله وهو طعم اي الارض هو الدائم او اللون والرائحة اه **قوله** يدع الناس كمال  
 الكمال وذراع الكرياس ست قضات ليس فوق كل قبضة اصبع فاقمة وحمله الولول الجي ما ذاع الامح مع مري  
 كل قبضة اصبع فاقمة وهل المعبر ذراع المساحة او الكرياس او في كل زمان ومكان ذلك منهم افعال بله ما يذهب بقية اه  
 والكل في المربع اه وقال في الكافي والاصح ان يعتبر في كل زمان ومكان ذراعهم **قوله** ان الناس مري في الامح  
 اقول ينبغي ان يدار الحكم على ظهور اثر التجاسة مري كانت او لا لمكانها اه فالجاري كمال الامح من الامح  
 كالجاري لا يتجسس الا بالتبصر وهو الذي ينبغي تصحيحه فينبغي عدم الفرق بين الامح وبين الامح لان الامح انما

ينبغي عند كثرة التجسس الا بالتبصر  
 من غير فصل وهو ايضا الحكم المجمع  
 عليه على ما قدمنا من نقل شيخ الاسلام  
 اه وقال في البحر بعد نقله لهذا وفي  
 التصاب وعليه الفتوى ثم قال ان مشايخ  
 ماوراء النهر جوزوا الوضوء من اي  
 مكان كان فيما اذا كانت غير مري كقائلوا  
 جميعا في الماء الجاري وهو الاصح لا غير  
 المرية لا تستقر في مكان واحد بل تتقل  
 فلا يثبت بالتجاسة في محل التوضي اه  
 (قلت) ولا ينع ذلك قول الزبائي وذكر  
 ابو الحسن وهو الكرخي ان كل ما خالقه  
 التجسس لا يجوز الوضوء به وان كان جاري  
 وهو الصحيح اه لا مكان عمله على ما اذا  
 ظهر اثر الخاطار رشدا في ذلك قوله وان  
 كان جاري لان الخاطلة في الجاري لا تتحقق في الجمل الا بالظهور الاثر وهذا يدفع ما فرقه الزبائي على ما قلنا  
 عن الكرخي بقوله قيل هذا ان ما ذكره المصنف يعني صاحب الكثر قوله اه في هذا انما قلنا ان لا ينع  
 ان موضع الوقوع لا يتجسس لانه لم يحمله كالجاري فاذا تجسس موضع الوقوع من الجاري فانه في امل **قوله** اه في الامح  
 هو المختار قال الكمال بمقتل تصحيح مثل هذا من المختار وغيره هذا افرج على التقدير بغير ولو على الاثر بغير  
 اعتبار غلبة الظن فتوينا لرأي المثل ينبغي ان يعتبر اكير الرأي لو ثبت ومثله لو كان محي بالاسم ولو لم يثبت بالاسم  
 اختلف فيه ومنهم من صحح جملة كثيرا والاوجه خلافه لان مدارا لكثرة عند اي جنس على تحكيم الرأي في هذه  
 التجاسة الى الجانب الآخر وعند تقارب الجوانب لاشك في غلبة ظن الخلو الى والاستعمال يقع من الامح لامن الامح  
 وهذا يظهر ضعف ما اختاره في الاختيار لانه اذا لم يكن له عرض فاقرب الامور الحكم بوصول الدعاء الى الجانب الآخر  
 عرض به بخلاف حكم الكثير اذ ليس حكم الكثير الجانب الآخر بسقوطها في مقابلته دون غير اه **قوله** المحوض المدة  
 الخ قال الكمال فان كان المحوض مدورا فقدر بأربعة اربعين وثمانية واربعين والمختار ستة واربعين وفي الحساب مائة اقل  
 عنها بكسر لثنية لكن ينبغي ستة واربعين كيلا يتعسر رعاية الكسر والكل تحكيمات غير لازمة انما التصحيح ما قدمناه من عدم

كان جاري لان الخاطلة في الجاري لا تتحقق في الجمل الا بالظهور الاثر وهذا يدفع ما فرقه الزبائي على ما قلنا  
 عن الكرخي بقوله قيل هذا ان ما ذكره المصنف يعني صاحب الكثر قوله اه في هذا انما قلنا ان لا ينع  
 ان موضع الوقوع لا يتجسس لانه لم يحمله كالجاري فاذا تجسس موضع الوقوع من الجاري فانه في امل **قوله** اه في الامح  
 هو المختار قال الكمال بمقتل تصحيح مثل هذا من المختار وغيره هذا افرج على التقدير بغير ولو على الاثر بغير  
 اعتبار غلبة الظن فتوينا لرأي المثل ينبغي ان يعتبر اكير الرأي لو ثبت ومثله لو كان محي بالاسم ولو لم يثبت بالاسم  
 اختلف فيه ومنهم من صحح جملة كثيرا والاوجه خلافه لان مدارا لكثرة عند اي جنس على تحكيم الرأي في هذه  
 التجاسة الى الجانب الآخر وعند تقارب الجوانب لاشك في غلبة ظن الخلو الى والاستعمال يقع من الامح لامن الامح  
 وهذا يظهر ضعف ما اختاره في الاختيار لانه اذا لم يكن له عرض فاقرب الامور الحكم بوصول الدعاء الى الجانب الآخر  
 عرض به بخلاف حكم الكثير اذ ليس حكم الكثير الجانب الآخر بسقوطها في مقابلته دون غير اه **قوله** المحوض المدة  
 الخ قال الكمال فان كان المحوض مدورا فقدر بأربعة اربعين وثمانية واربعين والمختار ستة واربعين وفي الحساب مائة اقل  
 عنها بكسر لثنية لكن ينبغي ستة واربعين كيلا يتعسر رعاية الكسر والكل تحكيمات غير لازمة انما التصحيح ما قدمناه من عدم

التحكم بتقدير معين اه لكن التفاوت بين ما نقل المصنف والكمال من جهة الحساب بعد والصواب واحد من يعرف احسان  
﴿ثم قلت﴾ مينا للصواب وهو كلام الظهيرية الذي تبعه مؤلف الدرر ولا يدل عنه الى غيره قال ستة وثلاثين في المدور تسعة واربعة  
ذراع كالمشر في عشر للمربع زيادة كسر فالزام قدر زيد على السنة والثلاثين لا وجه له على التقدير بشر في عشر عند جميع  
الحساب وطريق مساحته ان تقرب نصف قطر المستدق في نصف دوره يكون مائة ذراع واربعة اخماس ذراع وقصر ستة  
وثلاثين احد عشر ذراعا وخمس ذراع ونصف القطر خمسة ونصف وعشر تقرب نصف القطر في نصف السنة الثلاثين وهو ثمانية  
عشر يبلغ مائة ذراع واربعة اخماس ذراع يساويه ان تبسط الحصة والنصف والعشيرة وخمسين لدخول النصف في المشر وزيادة  
واحد هو بسط الكسر ثم تقرب ستون خمسين ﴿٢٣٣﴾ في ثمانية عشر التي هي نصف الدور فيخرج الف وثمانية فقسها على

مخرج الكسر وهو عشرة وبقية الف  
على عشرة يخرج مائة وبقية ثمانية على  
عشرة يخرج اربعة اخماس كما في السراج  
الوهاب وهذا مثال الحوض المدور



وقطره والقطر هو الخط المار على  
المركز حتى يمشى الى جاني المحيط  
للمدورة ونصفه هو هذا القاطع لنصفه  
بالمشاهدة ورهان ذلك ان شاعلت الدور  
والمساحة التي هي تكسيرة الدائرة  
فقسما المساحة على ربع الدور وهو  
تسعة فخرج القطر احد عشر ذراعا  
وخمس ذراع ورهان اعتبار سنة  
وثلاثين قسمة المساحة وهي مائة  
ذراع واربعة اخماس ذراع على نصف  
القطر فهو على ما ذكرناه وقد بصنا  
ذلك رسالة سميها الزهر النضر على

كان عشرا في عشر لان الدائرة اوسع الاشكال وهو مبرهن عليه عند الحساب  
كذا في الظهيرية (لا) اي لا يجوز ان (بما) الرواية بالقصر على انها موصولة  
(اعتصر من شجر) واختلف في المتقاطر من الشجر في الهداية ما يقطر من الكرم  
يجوز الوضوء وفي المحيط لا يتوضأ بما يسيل من الكرم لكمال الامتزاج (او)  
اعتصر من (نمر) لان كلا منهما ليس بماء مطلق اذ لا يتأدر اليه الفهن عند  
الاطلاق (و) لا يجوز ان ايضا (بماء) بلد (زال طبعه) وهو السيلان والارواء  
والانبات بالطلح (كشراب الرياس) مثال لما اعتصر من شجر وهذه العبارة  
احسن من قبل كالاشربة فانه على عمومته مشكل (والحل) مثال لما اعتصر من نمر  
(والمرق) مثال لما زال طبعه بالطلح (او بقية غيره عليه) ولم يمتثل له لان عبارات القوم  
فيه مختلفة وروايتهم في الظاهر متخلفة فلا بد من ضابطة يعرف بها حقيقة الحال  
فاستمع لما سئل عليك من المقال وهي ان المطهر هو الماء المطلق فالاول اطلاقه اما بكمال  
الامتزاج او بقية المتعرج الاول اما بالطلح بظاهر لا يشعبه التنظيف او بشرب  
النبات بحيث لا يخرج بلا علاج والثاني اما ان يكون الخاط جامدا او مائلا فالاول  
ان جرى على الاعضاء فالثاني الماء والثاني اما ان يكون الخاط لا يخالف الماء في صفة  
من اللون والطعم والرائحة او يخالفه في جميعها او في بعضها فالاول كالماء المستعمل  
على قول من قال بظهوره والمستخرج من النبات بالتقطير يعتبر فيه الغلبة بالاجزاء  
والثاني ان غير الثلاث او الثلثين فيخرج المخرج الوضوء والاجاز وان خالفه في صفة او  
مصفتين يعتبر الغلبة من ذلك الوجه كالين مثلا بخلافه في اللون والطعم فان  
كان لونه وهلمه غالبا فيه لم يخرج الوضوء والاجاز وكذا ماء الطبخ ونحوه يعتبر  
فيه الغلبة بالطعم مصل هذا ينبغي ان يحصل جميع ما جاء منهم على ما يليق به

الحوض المستدير وبذلك يعلم ان القول بالخالف بانه لا بد ان يكون المدور اربعة واربعين اوستة واربعين وثمانية واربعين  
لا وجه له في قول الحساب مع اعتبار العشر في العشر والحمد لله ملهم الصواب ﴿قول﴾ وفي المحيط لا يتوضأ بما يسيل من الكرم  
اقول وهو الاظهر كافي البرهان ﴿نحو﴾ الاول اما بالطلح بظاهر لا يشعبه التنظيف ﴿يشير الى انه لو طبخ بما يشعبه التنظيف  
لا يزول به اطلاقه وهو مقيد بما اذا لم ينقلب على الما فيسلب رقة ﴿قول﴾ بحيث لا يخرج بلا علاج هذا على غير الاظهر كما قدمناه  
اما على الاظهر فلا فرق بين حرجه بنفسه او بلا علاج ﴿قول﴾ كاللبن مثلا بخلافه في اللون والطعم فان كان لونه وطعمه غالبين عليه لم يخرج  
اقول يجب ان يقال فان كان لونه وطعمه بأولال او كالماء الزلي المقترن لهذا الضابطان كان لون اللبن او طعمه هو الغالب فيه لم يخرج  
الوضوء به والاجاز ﴿وتوضيحه﴾ ما قاله في بيان التوفيق بقوله ومحمل قول من قال ان غير واحد او صافه جاز الوضوء به على ما اذا كان  
الخاط بخلافه في الاوصاف الثلاثة ومحمل قول من قال اذا غير واحد او صافه لا يجوز على ما اذا كان بخلافه في وصف واحد او وصفين

(قوله) او بما استعمل لقربة) اقول وهي كالوثن على وشوئته بئس كاذب كره المصنف كذا لم يفسد بها فاعلم انه ما يوشك ان  
حاشي نقصد الايمان بالمستحب كافي البحر وبسبب ثوب طاهر او دابة تؤكل او بدنة او دابة لا يابن والذين ادخلوا بين مستحبات  
مستحبات كافي الفتح (قوله) اوردف حدث) اقول وضوء الصبي كالبالغ وتعليم الوصو والادب وادبها (قوله) ج. قوله  
إله يصير مستملا (ج) كذا يصير الماء مستملا بثالث ايضا وهو سقوط الفرض بسبب إحصاءه فان لم يرفع الحدث لعدم  
تجزئه كاذب كره الكمال (قوله) وعند محمد بالثاني فقط) اقول هذا على ٢٤٦٠ مائة اربعة اوبكر الرازي غير صحيح من مسئلة

الجنب المتفلس في البئر ومنه السر  
خفى وقال انه ليس يبرى عنه نصا  
والصحيح عنده ان ازالة الحدث بالماء  
مفسده لا اعتد الضرورة ومثله عن  
البحر جاني كافي البرهان (قوله) الاحاب  
يطهر بالباغ يعني ان كان يحمل الباغ  
لا ملاعته بكبد الحية الصغيرة  
والفارة كانه لا يطهر بالذكاة واما فيص  
الحية فهو طاهر على الاصح (قوله)  
وهو ما يمنع التثنية) يشبهه في انه  
لوجف ولم يستعمل لم يطهر به صرح  
الزبيلى (قوله) وما يطهر به اى بالباغ  
يطهر بالذكاة) اقول قيد الذكاة  
بالشرعية فخرج زكاة الجوسى حيوانا  
والحرم صيد اوتارك التسمية عمدا كما  
في البرهان والبحر والفتح ولكن ذكر  
في البحر نقلا عن الزاهدى قال في الفتنة  
والجني ان ذبيحة الجوسى وتارك التسمية  
عمدا توجب الطهارة على الاصح وان  
لم يكن ما كولا ثم قال ويدل على ان  
هذا هو الاصح ان صاحب النهاية ذكر  
هذا الشرط الذي قدمنا بسببه قيل  
معزى الى الفتاوى فاضحاه (قوله)  
بمخلاف لحمه في الصحيح) اقول اختلف  
التصحيح في هذه المسئلة وما ذكره  
المصنف اصح تصحيح يقتضى فيها

ووجه في البرهان (قوله) شر الميتة (ج) اقول ذكر الكمال ان العصب مما اتفق اجماعا على طهارته بعد الموت (ج)  
وقال في البحر بعد كلام الكمال في ادخال العصب في المسائل التي لا خلاف فيها نظر فقد صرح حوالا في العصب رواه في صريح  
في السراج والهاج ان الصحيح بحاسته الان صاحب الفتح تبع صاحب البدائع (قوله) وقيل لا) قال الكمال واذا خالط المشايخ  
في التصحيح والذي يقتضيه العموم طهارة عنه يعني الكلب ولم يعارضه ما يوجب نجاسته فوجب احقية تصحيحه بخدم محاسبه  
يعني جلده بالباغ ويصل عليه ويغذوا (قوله) وقيل جلده نجس وشره طاهر) قال في البحر وعلم بما قرره انه لا يدخل  
في قول من قاله نجاسة عين الكلب الشر بخلاف قولهم نجاسة عين الخنزير فانه يدخل فيه شره ايضا فليراجع ما قرره من اراده

**﴿قوله﴾** (وان عني خرم حمام وعصفور) اقول ظاهره يقتضي ان خرم الحمام والعصفور نجس لاختلاق المني عليه كالفطرات من البول وقد اختلف المشايخ في نجاسته وطهارته مع اتفاقهم على سقوط حكم النجاسة وفي الحامية وورق سباع الطير يفسد الثوب اذا فحش وفسد الماء الاواني ولا يفسد الماء البئر اذ هو القفيض وبول الفأرة لوقوع في البئر قولان اجمعهما عدم التجسس **﴿قوله﴾** (يشير الى ان الثلاث كثير) اقول هذا عند البعض وهو ضعيف مبني على ما وقع في الجامع الصغير من قوله فان وقعت فيها بكرة او برتان **﴿٢٥﴾** لا يفسد الماء فدل على ان الثلاث تنسد بتأويل ان مفهوم العدد في الرواية

معتبر وان لم يكن معتبرا في الدلائل عندنا على الصحيح وهذا الفهم انما يتلواقتصر محمد في الجامع الصغير على هذه العبارة ولم يقتصر عليها فانه قال اذا وقعت بكرة او برتان لا يفسد ما لم يكن كثيرا فاحشا والثالث ليس بكثير فاحش كذا نقل عبارة الجامع في المحيط وغيره والكثير ما يستكره الناظر والقليل ما يستقله صححه

في البدائع والكافي والمراج. والهدية وكثير من الكتب اوانه مالا يغلو ولو عن بكرة ومصححه في النهاية وغزاه الى المبسوط كافي البحر **﴿قوله﴾** (كان اذا وقعتا في محلب) اقول يعني وقتان للشاة وهي تبهر وقت الحلب في الحلب كما يعلم من شرحه وفيه صرح في الهداية وغيرها والتبديد بالحلب للاحتراز عن انا. قال في الهداية وفي الشاة تبهر في الحلب بكرة او برتين قالوا ترمى البكرة ويشرب اللبن لكان الضرورة ولا يفي القليل في الاناء على ما قيل لعدم الضرورة وعن ابن خزيمة قال كثير في حق البكرة والبرتين اهو التعبير بالبكرة والبرتين ليس احترازا عما فوق ذلك لما قال في الفيض ولو وقع البر في الحلب عند الحلب فرمى من ساعته لا يفسده

لفسده لان الماء في الاول اصاب جلده وجلده نجس وفي الثاني اصاب شعره وشعره طاهر (وانما في المسك طاهرة الا ان تكون رطبة ولغير المذبوحة) حتى لو كانت رطبة لكنها للمذبوحة فهي طاهرة ولو كانت لغير المذبوحة لكنها يابسة فهي ايضا طاهرة (والمسك طاهر حلال) كذا في التاتارخانية زاد قوله حلال اذا يلزم من الطهارة الحل كافي التراث (وبول ما يؤكل كل نجس) وقال محمد طاهر (ولا يشرب اصلا) لا للتداوي ولا لغيره وقال ابو يوسف يجوز للتداوي وقال محمد يجوز مطلقا

### فصل يتردون عشر في عشر

قيد به لانها لو كانت عشرا في عشر لا يتجسس ما لم يتغير لون الماء او طعمه او ريح مذكروه فاضحان وغيره وهو مبتدأ خبره قوله الا في يخرج (وقع فيها نجس وان عني خرم حمام وعصفور وقطاطر بول كرواس البر) حتى لو كان اكبر منها لم ينجف (وغبار نجس وبسرة ابل او غنم) يشير الى ان الثلاث كثير كما نقل عن الامام القرطبي وجه العنوان الاباري في القلوات ليس لها رؤس حاضرة والابل والغنم تبهر حولها فلقبه الرياح فيها فلو افسد القليل لزم الحرج وهو مدفوع فعل هذا لافرق بين الرطب واليابس والصحيح والمتكسر والبحر والحق والروث لشمول الضرورة ولا فرق ايضا بين ابار مصر والقلوات في الصحيح لشمول الضرورة في الجملة (كان اذا وقعتا في محلب فرميتا) الفاء تدل على الفور قال في المبسوط لا نجس اذا رميت من ساعته ولم يبق لها لون للضرورة لان من عادتها انها تبهر عند الحلب (او انتفخ فيها حيوان دموي) قيد به لما سألني ان ماله ادمه اذا انتفخ او فسخ في الماء والعصير لم نجس لم يذكر الفسخ لان حكمه يفهم من انتفاخ بطريق الاولوية (او مات نحو آدمي يخرج الواقع) في البئر (فينزع كلها اى كل ما فيها فكان نزع ما فيها من الماء طهارة لها وقال في النهاية فيه اشارة الى انها تطهر بمجرد النزع من غير توقف على غسل الاجزاء ونقل الاحوال (وان تعمس) نزع كلها (فقد رميها) اى ينزع قدر ما فيها من الماء (فيغوض) في نزع قدر ما فيها (الذي دوى بصارة) اى رجلين لهما شعور ومعرفة (في) حال (الماء) فاي مقدار قالانه في البئر نزع ذلك المقدار وهو الاصح الاشبه بالفقه لكونهما

**﴿قوله﴾** (لا نجس اذا رميت من ساعته ولم يسبق لها لون) يفيد ان عدم التجسس مقيد بعدم المسك واللون وفيه صرح الكمال بقوله فلو اخر او اخذ اللبن لونها لا يجوز اهـ **﴿قوله﴾** (قيد به لما سألني ان ماله ادمه الخ) صوابه لما تقدم **﴿قوله﴾** (يخرج الواقع في البئر) يعني ما ذكرنا وجب نزع شئ فلا يجب اخراجه نحو البرتين لعدم نزع شئ بوقوعه ولو وقع فيها عظم او خشبة او قطعة ثوب متلطخة بنجاسة وتعد استخراج ذلك فينزع الماء يظهر ذلك تبعا لكسبية خمر تحلل كافي الفيض **﴿قوله﴾** (وقال في النهاية الخ) كذلك يظهر الدلو والرشاء والبكرة وبذل المستقي كطهارة صرورة الابريق بطهارة اليد اذا اخذها كما غسل يده

**(قوله)** وقيل قد مر ما فيها كان ينبغي ان يقال وقيل ان يحفر حفرة او ترمل فيها مائة لان هذا احد الامور المبررة في ايمانها عند تفسير ترجمها وانما قلنا ينبغي الخ لان قول المنصف لا يبعد غير ما تقدم متناهما (قوله) وان مات نحو حمامة الخ اقول هذا واليت السلم بمنغسله لا يفسدها والكافر يفسدها ولو غسل وقال في البحر الشيعية كالماء في غير ذلك لان الماء الذي به غير طاهر في حق غيره الا ان يحمل على ما اذا غسل عنه قبل الوقوع في البئر (قوله) ولو وقع المؤمن في البحر فارتد الى قوله

فجميع الماء حكاك الزبلي والكنسا بقولهما وعن ابي يوسف **(قوله)** ولو كانت فارثان الخ حكاك بقولهما وعن محمد اه وقال في البرهان والحق محمد الثلاث منها الى الحسن بالهرة والسبب والكلب وابو يوسف الحسن الى التسع بالهرة والعشرة بالكلب **(قوله)** حتى ينامهم اعادة الصلاة اذا توضؤا منها اي وهم محدثون كافي الجوهرة **(قوله)** حتى اذا كانوا غسلوا الثياب اي من نجاسة ما اذا توضؤا منها وهم متوضؤون او غسلوا ثيابهم من غير نجاسة فانهم لا يبعدون اجابا كذا قاله شيخنا موفق الدين رحمه الله ذكره في الجوهرة اه وتقف شاذح منية المحسلي القول بوجود الفضل فانه اذا كان يلزم منهم غسلها لكونها مفضولة بقاء البئر فيها تحل حال العلم بانها على الفارة بدون يوم وليلة او بدون ثلاثة ايام كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب من باب الاقتصاد على التحجيس في الحال لاستدانة الى ما تقدم فلا يخفى هذا على قوله لانه يوجب مع النسل الاعادة ولا على قولهما لانها لا يوجبان غسل الثوب استلاما **(قوله)** وقالوا بتجسها من وجد الخ يعني حتى يتحققوا حتى وقع عليه الفتوى كذا في الجوهرة اه وقال الشيخ قاسم في تصحيحه قال في فتاوى الثاني قولهما هو المختار قلت لموافق حتى ذلك فعندما علم قول الامام

تغيب الشهادة المزمعة لان الاصل الرجوع الى اهل العلم عند الاستلام ما مر قال الله تعالى يا ايها الاله الذك ان كنتم لاتعلمون (وقيل قد مر ما فيها) روى عن ابي يوسف فيه وجهان احدهما ان يحفر حفرة عمقها ودهنها ماء فونع الماء بها وتسمى ويصب الماء فيها فان ثلاث فقد نزع ماؤها الثاني ان يترال قدر ماء في الوعاء لامة لمبلغ الماء ثم يترع عشر دلاء مثلا ثم تعاد القربة فينظرون ان قدس فان قدس المبر هو مائة ولكنه لا يستقيم الا اذا كان دور المؤمن اول دخوله الى عمر الزمان او ما قيل يترع مائتا دلو الى ثلاثمائة وهو محروى عن محمد اقرى عايناه في زيادة لان امارها كثيرة الماء بمجاورة دجلة (وان مات نحو حمامة او دجاجة فاريعون دلو او دلا الى ستين) الاربعون بطريق الوجوب والعشرون بطريق الاحتياط (و) ان مات نحو فارة او عصفور فعشرون الى ثلاثين (و) ايضا كاسر (و) ما سار الواسط احتسبه ثم ما بين الفارة والحمامة كالخارون) يترع عشرون الى ثلاثين (و) ما بين الدجاجة والشاء كالديجاجة) يترع اربعون الى ستين كذا قال الامام ولو وقع اكثر من فارة فالى الاربع يترع عشرون ولو سار اربعون الى الفارة فله دلو او فجميع الماء ولو كانت فارثان كهيئة الدجاجة فاربعم دلو او دلو او يترع كلها كذا في الظهيرية (وتجسها) اي البئر (من عقب الوقوع في البئر) كذا قال الامام (و) الاقند يومه اليق ان لم يمتد في حق الوقوع في حق الوقوع في حق الوقوع في حق الوقوع واما في حق غير ذلك فليس بمختار بل هو المختار لان من علمه جود الاستلام في البئر اذا كانوا تسلا الى البئر لم يلزمهم الاستلام هو الا يخرج منها في الزمان او في مكانه في مراجع الدراية ان الصالح كان يفتي بها (و) انما في البئر فله دلو او فجميع الماء (ثلاثة ايام وليالها) ذكر هذا في الفسخ لان حكمه هذا لا يوجب من الاستلام لان الاكثر اقل من هذه المدة فلو اقتصر في تقدير هذه المدة على الافاق او هو ان الماء يقتضى مدة اكثر من مدة الانتفاخ ولو مكس او هو ان الانتفاخ يقتضى اقل من هذه المدة فجمع بينهما بيانا لحكم ودفعنا لوجه فقلنا ان ما مر في البئر ليس كائني حيث جمع في الاول بين الانتفاخ والفسخ واقدس في الثاني ما الانتفاخ فكان الواجب المكس (وقالا) تجسها (فما وجد) حتى لا يلزمهم اعادة شيء من الصلوات بل غسل ما صابها ماؤها (ولو اخرج) الى الوان الواقعة

قاسم في تصحيحه قال في فتاوى الثاني قولهما هو المختار قلت لموافق حتى ذلك فعندما علم قول الامام البرهاني والنسفي والموصلي وسدر الشريعة ورجح دليله في جميع المضافات وسرح في البدائع ان قولهما قاسم وقوله استحسن وهو الاحوط في العبادات اه **(قوله)** بل يغسل ما صابها ماؤها اقول في ما صابها هذا ما صابها الزبلي وما صاب البحر والنسفي بقولهم وقالوا يحكم بنجاستها وقت العلم بها ولا يلزمهم اعادة شيء من الصلوات ولا غسل ما صابها ماؤها اه فدل على عدم الصواب خلاف ما قاله

**قوله** والكلب عندما يقول نجاسة عنه قال الزبلي وفي الكلب روايتان بناء على انه نجس العين اولاً والصحيح انه لا نجاسة له يدخل فاه لانه ليس نجس العين **قوله** وسؤركل مايؤكل الخ قول لم يفرسؤ الفرس فشمعه الاطلاق لا بما كقول وان كان مكروه وفيه روايات عن الامام وظاهر الرواية طهارته من غير كراهة هو قولهما لان كراهة شمه عنده لا حرامه لانه الله الجهاد لا نجاسته فلا يؤثر في كراهة سؤره هو الصحيح **قوله** كذا في البحر عن البدائع **قوله** وهذا يشير الى التزعة اقول والاصح ان كراهة

سؤر الهرة تربية كما في الفتح وهذا في الهرة الا هلية اما البرية فسؤرها نجس كما في الكشف الكبير **قوله** والدجاجة الحلاله الخ اقول وكذا الايل والبقير الجلاله وهي التي تأكل العذرة فان كانت تخطط واكثر علفها علف الدواب

لا يكره سؤرها كما في الجوهرة **قوله** وامساوكن البيوت فلان حرمة طمها اوجب نجاسة سؤرها الخ فيد نجاسة لم المذكورات ولهذا اذا ماتت في اثناء نجسته وهو ظاهر في غير القرب لنا

تقدم من انها لا تنجس الماء **قوله** وبعضهم هو الشيخ ابو طاهر اساس كان ينكر هذه العبارة قلة الكدال **قوله** فقيل الشك في طهارته وقيل في طهوريته وهو الصحيح عبارة الكافي ثم قال وعليه الجمهور وقال في البحر بعد

نقلها هذا مع اتفاقهم انه على ظاهر الرواية لا نجس الثوب والبدن والماء ولا يرفع الحدث فهذا قال في كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام ان الاختلاف لفظي ثم قال وبهذا علم ضعف ما استدلل به في الهداية القول من قال بالشك في طهوريته بانه لو وجد الماء المطلق لا يجب عليه غسل رأسه فان وجوب غسله انما ثبت بتيقن النجاسة والثابت الشك فيها فلا تنجس الرأس بالشك فلا يجب وعلم أيضاً ضعف ما في فتاوى قاضي خان تقريرا على كون الشك في طهارته انه لو وقع

في البئر (حيا) حال كونه (غير نجس العين) اي غير الخنزير والكلب عند من يقول نجاسة عنه (ولا به خبث لا ينجسها) حتى اذا كان طمها كاششة ونحوها او نجسا لالمنه كالخمار والبغل والهرة وسائر السباع ولم يكن في بدنه نجاسة فاستخرج حيا لا ينجسها اما الطاهر فظاهر واما النجس لالمنه فلما قال في المحيط وان كان حيوانا لا يؤكل شمه كسباع الوحش والطيور اختلفوا فيه والصحيح انه لا ينجس وكذا الخمار والبغل لا يصير الماء مشكوكا فيه لان بدن هذه الحيوانات طاهر لانها مخلوقة لنا استعمالا وانما تصير نجسة بالموت (الا ان يدخل فاه) اي فيه (فيه) اي في الماء (فيكون حكمه) اي الماء (حكم لابه) فان كان لابه طاهرا قالاه طاهرا وان كان نجسا قالاه نجس يتزح كله وان كان مشكوكا قالاه مشكوك يتزح كله وان كان مكروها ففكره فيستحب تزحه (وسؤر آدمي الطاهر الفم) سواء كان جنبا او حائضا او قضا اوصغيرا او كافرا (و) سؤر (كل مايؤكل كذلك) اي طاهر الفم (طاهر) لان امامهم متولد من لحم طاهر فيكون المخلوط به منه (و) سؤر (الخنزير والكلب وسباع البهائم والهرة فور اكل الفارة) فيده لان سؤرها قبل اكلها وبعد اكلها ومضى ساعة او ساعتين ليس نجس بل مكروه فقيل حرمة طمها وقيل لعدم تحميمها النجاسة وهذا يشير الى التزعة والاولى الى القرب من الحرمة (وشارب الخمر فور شربها نجس) اما سؤر الثلاثة الاول فلاختلاطه باللعاب النجس واما سؤر الاخيرين فلاختلاطه بنجس في الفم (و) سؤر (النجاسة الخلالة) أي الخائطة في عذرات الناس (وسباع الطير وسواكن البيوت) كالخية والعقرب والفارة والوزغة (مكروه) اما الدجاجة الخلالة فلانها تخطط النجاسة حتى لو كانت محبوسة بحيث لا يصل منقارها الى تحت قدمها لا يكره واما سباع الطير فلانها تأكل الميتات فأشبهت الخلالة حتى لو حبست وعلم صاحبها خلو منقارها عن القذر لا يكره واما سواكن البيوت فلان حرمة طمها اوجب نجاسة سؤرها لكنها سقطت لعلها الطواف فثبت الكراهة (و) سؤر (الخمار والبغل مشكوك) هذه عبارة أكثر المشايخ وبعضهم انكر كون شيء من احكام الله تعالى مشكوكا فيه وقال سؤر الخمار طاهر لو نجس فيه الثوب جازت المصلافة ولا تنوضا به حال الاختيار واذا لم يجد فيه جمع بينه وبين التيمم والمشايخ قالوا المراد بالشك التوقف لتعارض الأدلة او التردد في الضرورة فقيل الشك في طهارته وقيل في طهوريته وهو الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي والفتنة وفي الهداية والبغل متولد من الخمار فاجتذ حكمه وقال الزبلي هذا اذا كانت امه انا لان الام هي المتبصرة في الحكم وان كانت فرسا فيه اشكال

في الماء القليل افسده لانه لا تصاد بالشك **قوله** كذا في الكافي عبارة الكافي من قوله فقيل الشك الى وهو الصحيح فقوله وعليه الفتوى من الفتنة **قوله** وان كانت فرسا فيه اشكال الخ قال ملاسكين فان قلت اين ذهب قولك الولد يتبع الام في الحل والحرمة قلت كذا اذا لم يلبس شبه بالاب اما اذا غلب شبه فلا اه وبهذا سقط اشكال الزبلي كالابن في قوله في البحر

**(قوله بتوضأه)** أقول وينوي احتياطاً لمقال الكمال اختلفو في التيقن بالوضوء وسبقه الجاء والاحد والآخر في قوله حتى لتوضأ بسؤر الحمار فصل في تيمم أحدث وتيمم الخ أقول انما قال ثم أحدث ليكون اولى على الجرح من عهدنا الرسالة ما لم يحدث والا فلا دخل للحدث لانه لو تيمم قبل حدثه واعاد الصلاة خرج من ٢٨٨ في العهد بيقين قال الكمال لو توضأ بسؤر

الحمار وصلى الظهر ثم تيمم وصلاها صحت الظهر اه وكتب على هامشه شيخنا العلامة شمس الملة والدين محمد المحي ادام الله فضله ورحمه يعني لم يحدث بينهما لكن كرمه فعله في المرقا الاولى دون الثانية اما اذا توضأ وصلى ثم أحدث وتيمم وصلى تلك الصلاة يجازي بركه فعله ولا يخل لانه استلزم اداء صلاة بغير طهارة متيقنة اه قلت ويكره فعله في المرتين المتخلل بينهما الحدث واورد في البحر سؤا اعلى ما اذا تخلل بينهما الحدث قوله فان قيل هذا يستلزم الكفر لاداء الصلاة بغير طهارة في احدى المرتين فينبغي ان لا يجوز الا الجمع قلنا ذلك اذا لم يكن متطهر اصلاً ما هنا فقد اداها بطهارة من وجه شرعاً كالمصلى بعد الفصد او الحجابة لا تجوز صلاته ولا يكره إمكان الاختلاف فهذا اولى بخلاف ما وصلى بعد البول اه **(قوله كذا في الكفاية وشرح الزاهدي)** وقع في نسخة مكان الكفاية الكافي ولم ار العبارة في الكافي **(قوله وان قال ابو يوسف بالتيمم فقط)** أقول والفتوى على قول أبي يوسف وروى رجوع إلى حنيفة إلى قوله كافي رجز الحقائق وقال في البرهان والتيمم مع وجود دينه القبر متين عند أبي حنيفة في الاصح وهو رواية نوح بن أبي مريم عنه كما يعني ابو يوسف والعكس أي تيمم الوضوء به رواية عن أبي حنيفة وروى محمد الجمع بينهما اه وقال الكمال اما

اختلف اجوبته لاختلاف المسائل وتماذه في غير اوجه من داه **(قوله)** ما قال في المراسم من انه لا بد من اعادة الوضوء اذا لم يكن عليه السلام ركب الحمار مروراً وهو حال من ضمير الفاعل المستكن ولو كان من المفعول قبل مرورى اه ولا ينبغي ما به **(باب التيمم)** **(قوله)** هو لغة التقصد يعني مطلقاً **(قوله)** وشرعاً كذا قالوا الحق انه اسم لم يصح الوجه والبدن عن الصمد والقصد شرطاً لما سبقه الكمال وقال في المحرم وفي الشرع عبارة عن استعمال جزء من الارض طاهر في محل التيمم

هو لغة التقصد وشرعاً استعمال الصمد فبعد الطهر (حار ولو قبل الوقت) خلافاً  
اختلف اجوبته لاختلاف المسائل وتماذه في غير اوجه من داه **(قوله)** ما قال في المراسم من انه لا بد من اعادة الوضوء اذا لم يكن عليه السلام ركب الحمار مروراً وهو حال من ضمير الفاعل المستكن ولو كان من المفعول قبل مرورى اه ولا ينبغي ما به **(باب التيمم)** **(قوله)** هو لغة التقصد يعني مطلقاً **(قوله)** وشرعاً كذا قالوا الحق انه اسم لم يصح الوجه والبدن عن الصمد والقصد شرطاً لما سبقه الكمال وقال في المحرم وفي الشرع عبارة عن استعمال جزء من الارض طاهر في محل التيمم

وقيل عبارة عن القصد الى الصعيد للتظهر وهذه العبارة اصح لان في العبارة الاولى اشتراط استعمال جزء والتيم بالحجر يجوز وان لم يوجد استعمال جزء ما قلت هو وان كان اصح من الوجه الذي ذكره لا يخفى ما فيه من وجه آخر وهو انه جعل مدلوله القصد المخصوص وعلمت ما ذكره الكمال **(قوله)** فالتيم للجناية بالاتفاق يعني فالتيم السابق باق لرفع الجناية **(قوله)** لبعده (ميلا) يعني اشتراط الحرج ومن المصير وهو الصحيح لانه لا يشترط الا الحرج وسبب عدمه الحرج هو ما كان في المصير او خارجا عنه يعني ايضا اشتراط السفر لان المصير يشمل الكل والميل هو المختار في التقدير ذكره الزيلعي ويعتبر ابو يوسف لجواز التيم غير فقهته عن سمع وبصر ما ذهب اليه ابي الماء قالوا هو احسن ما حده خشية ان يتقال دونهم ذكره في البرهان قلت وهذا يرجع الى متفق عليه وهو الخوف **(قوله)** وهو ثلث الفرسخ وهو اربعة آلاف خطوة اقول هذا قيل احد تفسيره الميل للمقال في البرهان والميل ثلث الفرسخ والميل في تقدير ابن شجاع ثلاثة آلاف ذراع وخمسائة الى اربعة آلاف وفي تفسير غيره اربعة آلاف خطوة وهي ذراع ونصف بذراع العامة وهو اربعة وعشرون اصعبا بعد حروف لا اله الا الله محمد رسول الله اه قلت لكن يمكن ان يقال لا خلاف لمثل كلام ابن شجاع على ان مراده بالذراع ما فيه اصعب قائمة عند كل قبضة فيبلغ ذراعا ونصفا بذراع العامة ويؤيده ما قاله الزيلعي مقتصر اعليه وهو ابي الميل ثلث فرسخ اربعة آلاف ذراع بذراع محمد بن فرج النشائي طولها اربعة وعشرون اصعبا وعرض كل اصعب ست حبات شعير بلصة طهر البطن اه **(قوله)** لا يقدره على استعمال الماء اقول في القدرة يختل ان معنى لا يقدر على تناوله ولا يضره **﴿ ٢٩ ﴾** اوبكسه فان كان الاول ووجد من يوشق في ظلمه المذهب لا يتيم لانه قادر وروى عن ابي حنيفة انه يتيم وعندها

للشافي (ولاكثر من فرض) واحد (وغيره) يعني يوصل به ماشاء من الفرائض والتوافل وعند الشافي يتم لكل فرض ويوصل من الثقل ماشاء (لحديث) متعلق بمجاز (وجنب وحائض ونفساء وعجزوا عن الماء) اي ما يمكن لطهارته حتى لو ان رجلا اتبع من النوم غملا وكان له ماء يمكن للوضوء لا للصل يتم ولم يجب عليه الوضوء عند اخلافا للشافي اما اذا كان مع الجناية حدث بوجوب الوضوء بان احدث بعد التيم فيجب عليه الوضوء فالتيم للجناية بالاتفاق واذا كان للمحدث ما يمكن للصل بوضاءه فهو ايضا على الخلاف (لبعده) اي الماء متعلق بمعجزا (ميلا) وهو ثلث فرسخ وهو اربعة آلاف خطوة (او مرض) لا يقدره على استعمال الماء وان استعمله اشتد مرضه ولا يشترط خوف التلف خلافا للشافي (او برد) يؤدي الى الهلاك او المرض (رأى في المصير) خلافا لهما (او عدو اوسع)

التيم كافي للدين وقال في الجوهره ان كان لا يضره الا الحركة الى الماء ولا يضره الماء كالبلطون ومساكن العرق المحدث فان كان لا يجد من يستعين بهما التيم اجماعا واذا وجد فسد في خيفة يجوز له التيم ايضا وان كان التيم من اهل طاعته او لا واهل طاعته عبيده اولاده او اجيريه وعندها لا يجوز له التيم كذا في التأسيس وفي المحيط اذا كان من اهل طاعته لا يجوز اجماعا اه وان

كان الاحتمال الثاني وهو انه يضره الماء ولا يقدر على تناوله كمن به جدرى او حمى او جراحة فهذا يجوز له التيم اجماعا كافي الجوهره اه وهذا مفهوم كلام المصنف ان ما ذكره في القدرة على التيم فان عجز ايساعن التيم بنفسه وبغيره قال بعضهم لا يصلح على قياس ان خيفة حتى يقدرا على احدثها قال ابو يوسف يصلح تشباها به وقول محمد مضطرب كافي الجوهره **(قوله)** او رادخل قال في البحر اعلم ان جواز التيم لجنب عند ابي حنيفة رحمه الله مشروط بان لا يقدر على تسخين الماء ولا اجرة الحمام في المصير ولا يجد ثوبا يتدفى به ولا مكانا يوايه اه وكلام المصنف رحمه الله يشير الى انه يجوز للمحدث ايضا حيث لم يشترط ان يكون جنبا وهو قول بعض المشايخ والصحيح انه لا يجوز له التيم ذكره الزيلعي وقال الكمال واما خوف المرض من الرضوء بماء البارد في المصير على قوله هل يتيم التيم كالصل فاختلفوا فيه جعله في الاسرار مسحا وفي فتاوى قاضيان الصحيح انه لا يجوز كانه والله اعلم لعدم اعتبار ذلك الخوف بناء على انه مجرد وهم اذ لا يتحقق ذلك في الرضوء عادته **﴿ تبيه ﴾** علمنا ذكرناه ان المراد بالخوف غلبة الظن ومعرفة باجتهاد المريض والاجتهاد غير مجرد وهم بل هو غلبة الظن عن اعادة او تحريم او باخبار طبيب مسير غرطاهر الفسق وقيل عدالت مشروط فلوري من المرض لكن الضعف باق وخاف ان يمرض سئل عنه القاضي الامام فقال الخوف ليس بشئ ومواقع في الدين الصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم فهو كالمرضى فالمراد من الخشية غلبة الظن كذا في شرح الغزالي من المواضع في الصوم فيكون كذلك هنا **(قوله)** او عدو اوسع وسواء خاف على نفسه او ماله او امانته او خافت على نفسها من فاسق عند الماء او خاف المديون الفاس من الجبن بان كان الدائن عند الماء وسذكر حكم الاعداء الشاملة تعالى

**(قوله)** او عطش يحصل له اولدائه يعني لو كانت كلها واحتياجه للعجن كالتراب لا يتخذ المرق لان حاجة الطبخ دون حاجة العطش ورفيق الغافة كرفيق الصعبة فان امتنع صاحب الماء وهو غير محتاج اليه للعطش كان للمفطر اخذه منه قهرا ومقاتله فان كان المقتول صاحب الماء فدمه ممدد ولا نقصاص فيه ولا دية ولا كفارة وان كان المضطر فهو مضمون بالنقصان والدية او الكفارة كافي البحر اه وبنى ان يضمن المضطر قيمة الماء **(قوله)** او عدم آله قال في البحر ويشترط ان لا يمكنه اصال ثوبه الطاهر اليه امانا امكنه اصال ثوبه وبخرج الماء قليلا قليلا باليل لا يجوز له التيمم اه **(قوله)** ليس الاولى مثنى على القول بانه لا يجوز للولي وهو رواية الحسن عن ابي حنيفة لانه ينتظر ووصوله الحق الامة قال صاحب الهداية هو الصحيح وفي ظاهر الرواية يجوز للولي ايضا لان الانتظار فها مكره ولم ينتظر جازله التيمم قال شمس الائمة هو الصحيح كافي التبيين **(قوله)** يعني اذا خاف غير الاولى الخ اقول وكذا الاولى وقد اذن لغيره ولا بد من خوف فوت التكبيرات كلها واشتغل بالطهارة فان كان وجود ادراك البعض لا يتم ولا فرق بين كونه عدما او جوبا وحالضا او نفسا كافي البحر **(قوله)** وعبرة الاولى اولي من الولي كالاخي يعني لشمولها ظاهرا لكن اجيب عن الذي عبر بالولي ان كلامه شامل ايضا اذ يعلم الحكم فيمن هو مقدم عليه بالاولي لان الولي اذا كان لا يجوز له التيمم وهو مؤخر عن غيره من السلطان وما بعده فمن هو مقدم عليه اولي ولا يخفى ان ما ذكره المصنف انما هو على مختار صاحب الهداية **(قوله)** ﴿ ٣٠ ﴾ او عدي قال الزيلعي بان فتوته وان كان

بني وبين الماء والقاء النفس الى الهلكة حرام فيتحقق العجز (او عطش) يحصل له اولدائه (او عدم آله) كالدلو والجليل (او خوف فوت صلاة جنازة) لو اشتغل بالوضوء (لغير الاولى) يعني اذا خاف غير الاولى بالامامة وهو من لا يكون سلطانا او قاضيا او واليا او امام الخي ففوت صلات الجنازة ان اشتغل بالوضوء جازله التيمم وعبرة الاولى اولي من الولي كالاخي (او) خوف فوت صلاة (عيد ولو بناء) اي ولو كان التيمم للتبني يعني اذا شرع في صلاة العيد متوضئا ثم سبقه الحدث وخاف اتماما متوضئا فاته الصلاة جازله ان تيمم البناء (لا) اي لا يجوز التيمم (لغوت الوقتية والجمعة) لان فوتها الى خلف وهو الظاهر والقضاء (نية الصلاة) او سجدة (الثلاوة) متعلق بقوله جاز فالمعتبر ان سوي عبادة مقصودة لاتصح الا بالطهارة حتى لو تيمم عند فقد الماء لدخول المسجد او الاذان او الاقامة لا يؤدي به الصلاة (فلما) اي اذا شرط فيه التيمم لنا (تيمم كافر لا وضوء) لان الكافر ليس باهل للنسبة والوضوء غير مشروط بها فلو تيمم بالانية ثم اسلم جازت صلاته به (بغير تبين) متعلق

بحديث يردك بعضها مع الامام لو توضا لا تيمم ويده بعده قوله وقالوا اذا كان لا يخاف الزوال ويمكنه ان يردك شيئا منها مع الامام او توضا لا تيمم اجماعا وان كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء بباح له التيمم بالاجماع ايضا لتصور الفوت بالفساد بدخول الوقت المكره والامام في العبد لا تيمم في رواية الحسن وفي ظاهر الرواية يجوز به لانه يخاف الفوت زوال الشمس حتى لو لم يخف لا يجز به **(قوله)** لان فوتها الى خلف وهو الظاهر والقضاء (اطلاق) الخلفية فيها ظاهر باعتبار تغليب القضاء

(ايضا)

والا فلا خلف في الظاهر عن الجملة على المختار واصل الاطلاق في الهداية واوردان هذا لا يتأدى (ايضا) الاعلى مذهب زفر ماعلى المذهب المختار من ان الجملة خلف والظاهر اصل فلا ودف بانه متصور بصورة الخلف لان الجملة اذا قامت يصل الظاهر فكان الظاهر خلفا صورة اسلامي وقد جمع بينهما في النافع فقال لانها قوت الى ما يقوم مقامها وهو الاصل اه **(قوله)** بنية الصلاة اقول ولو سلافة الجنازة الطهارة او استباحة الصلاة تجز به ولا يشترط نية التيمم للحدث او الجنازة هو الصحيح من المذهب في الهداية يؤذ كفي النوادر ولو مسح وجهه وذراعيه يرد التيمم جازت الصلاة به وقالوا الوتيمم يرد به تعليم الغير لا يجوز وفي رواية الحسن عن ابي حنيفة لا يجوز فلي هاتين الروايتين المتبرجزة التيمم كافي التبيين **(قوله)** او سجدة (الثلاوة) اقول لانها قريبة مقصودة هناك كونها مشروعة ابتداء يعقل فيها معنى العبادة وقولهم في الاحول انها ليست بعبادة مقصودة فالمراد انها ليست مقصودة لئنها بل لظاهر مخالفة المستكفين من الكفار ولذا اذريت في ضمن الركوع كافي الفتح **(قوله)** فلما تيمم كافر اقول ولو اراد به الاسلام في الاصح عندها ويستره أبو يوسف كافي البرهان **(قوله)** بغير تبين يعني باطن الكفين كافي البحر ولو في مكان واحد على الاصح كافي البرهان ثم التيمم بالضرب فيه اركان ومقتضاه بطلان الضرب بالحدث قبل المسح كطلان بعض الموضوعات وبقال السيد ابو شجاع وفي الخلاصة الاصح انه لا يستعمل ذلك التراب كذا اختاره شمس الانبياء وقال القاضي الانسيباني يجوز ترك ملاك فيه ماء فأحدث ثم استعمله والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضرورة

الأرض من مسمى التيم شرعا فان المأمور به المبحس ليس غير في الكتاب قال تعالى فيمسا صعيد طيبا فامسحوا بوجوهكم  
 ويجعل قوله صلى الله عليه وسلم التيم ضربتان اما على ارادة الاعم من البحتين كما قلنا او انه خرج مخرج الخالب والله اعلم قاله  
 الكمال **(قوله)** ان استوعبا قال في البحر ويشترط المسح بجميع اليد اياكزها حتى لومسح بابع واحدة اوباصبعين لا يجوز  
 ولوكرر المسح حتى استوعب بخلاف مسح الرأس والاستيعاب فرض لازم في ظاهر الرواية عن احتصاص حتى لو ترك قبلان من  
 مواضع التيم لا يجوز وهو الاصح المختار وعليه الفتوى فيلزم تحليل الابع ونزع الحاتم وتحرير يكو مسح تحت الحاجبين وموق  
 العين ومن وجهه ظاهر البشارة الشعر **﴿٣١﴾** على الصحيح وفي السراج لا يجب مسح الجبهة ولا الجيرة **(قوله)** له واليد  
 المضروبة على الأرض ان لم يكن **(قوله)** فيه

نظر لانه يقتضي ان عدم التقع شرط  
 وليس كذلك كاسأني **(قوله)** فعل هذا  
 لا يدخل **(قوله)** اقول بل على هذا رد كعلمت  
 بما كررنا على المصنف ايضا **(قوله)** ويخرج  
 عنه الملح المائي **(قوله)** اقول وعدم الجواز  
 بالمائي رواية واحدة ومفهوم كلام  
 المصنف جوازه بالجبل وفيه روايتان  
 كافي التين وصحح كلام الروايتين  
 في الخلاصة وفي التجنيس الفتوى على  
 الجواز بالجبل قاله صاحب البحر **(قوله)**  
 فلا يتناول ما ليس من جنسه او ينطبق  
 او يترمد **(قوله)** في العطف بأوسع فكان  
 ينبغي ان يكون بالاول لانه عطف خاص  
**(قوله)** اي ويضربتين على التقع **(قوله)** ان كان  
 متشاعبا القول بان الضرب من مسمى  
 التيم باعتبار الضربة اعم من كونها على  
 الأرض او العنق او التمثيل له بقوله كما اذا  
 كنس دارا **(قوله)** وان على انه ليس من  
 مساهة فظاهر **(قوله)** ويحب طلب الماء  
 غلوة **(قوله)** يعني يفترضا ما قال قاضيخان  
 وهل يشترط لجوازه طلب الماء في  
 العمرة ان يشترط وفي العلوات لا يشترط

ايضا بخار **(قوله)** ان استوعبا اي الضربتان والمراد اليدين المضروبتان على  
 الأرض وان لم يكن فيهما تقع **(قوله)** وجهه ويديه برفقيه حتى لو بقي شيء قليل لا يجزيه  
**(قوله)** اي وان لم تستوعبا **(قوله)** اي يلزم ضربة ثالثة ليحصل الاستيعاب بالتقع  
 او اليد المضروبة على الأرض ان لم يكن فعلى هذا الرد ما رد على قول صدر  
 الشريعة ثم اذا لم يدخل الضربان اصابعه فله ان يخلل اصابعه فيحتاج الى ضربة  
 ثالثة لتحليلها من ان هذا يقتضي اشتراط التقع وقد قال المصنف بعدد ولولا نفع  
 تقدر **(قوله)** على طاهر **(قوله)** متعلق بضربتين **(قوله)** من جنس الأرض **(قوله)** كالتراب والرمل  
 والحجر والكحل والزرنخ والذهب والفضة المختلطين بالتراب او حطة وشبر  
 عليهما غايرو يخرج عنه الملح المائي لانه ليس من جنس الأرض **(قوله)** وهو لا ينطبق  
 اي لا يلزم احترازه عن الذهب والفضة والحديد ونحوها **(قوله)** ولا يترمد اي لا يصبر  
 رمدا **(قوله)** بالاختراق كالشجر وذلك لان الصعيد اسم لوجه الأرض باجماع اهل  
 اللغة فلا يتناول ما ليس من جنسه او ينطبق او يترمد **(قوله)** كان ذلك الطاهر  
**(قوله)** اي غبار **(قوله)** عطف على قوله على طاهر والضمير للتعق اي  
 ويضربتين على التقع **(قوله)** بلا يجوز **(قوله)** عن الصعيد كما اذا كنس دارا او هدم حائطا  
 او كال حطة فأصاب وجهه وذراعيه غبار ففسح جاز حتى اذا لم يمسح لم يجز  
**(قوله)** ويحب طلبه **(قوله)** اي الماء **(قوله)** غلوة **(قوله)** وهي مقدار ثلاثمائة ذراع الى اربعمائة وعن  
 ابي يوسف انه اذا كان المأجور لو ذهب اليه وتوضأ ذهب القافلة وتعب عن  
 بصره كان بعيدا جازله التيم واستحسنه صاحب المحيط **(قوله)** ان ظن قربه اي  
 الماء **(قوله)** والا فلا **(قوله)** يحب طلبه **(قوله)** ونذرب لراجه اي الماء **(قوله)** تأخير الصلاة آخر الوقت  
 فلو صلى بالتيم في اول الوقت ثم وجد الماء والوقت باق لا يبعدها **(قوله)** وضعه اي  
 الماء **(قوله)** في رحله او امر **(قوله)** غيره **(قوله)** اي بوضعه فيه **(قوله)** وقضى قضيه اي بالتيم  
**(قوله)** لم يمد **(قوله)** الصلاة **(قوله)** الا عند ابي يوسف **(قوله)** ولو **(قوله)** وضعه **(قوله)** غيره بلا علمه فقل  
 جاز **(قوله)** التيم **(قوله)** وفاتقا **(قوله)** هو ايضا **(قوله)** يختلف فيه طلبه من رفيقه فان منعه

الآن يغلب على ظن المسافر انه لو طلب المأجور او غيره بذلك فحرمه فترضى عليه الطلب فيما يسار الى قدر غلوة او هو قد انجز في  
 البدائع بالعدل وقال في البرهان وقدر الطلب بغلوة من جانب ظنه وطلب رسوله كطبله **(قوله)** وعن ابي يوسف الخ **(قوله)** ان كان  
 حقه ان يذكره عند قوله لعمد ملاك كقائه لانه محل الخلاف في الحد الفاصل بين القرب والبعد ولما من ذكر خلاف في هذا  
 محل كالمصنف بل ثمة **(قوله)** والا فلا **(قوله)** اقول وكان مستجابا في البحر **(قوله)** ونذرب لراجه الخ **(قوله)** يعني في الوقت المستحب  
 كالمطامع في الجماعة وعن ابي حنيفة وابي يوسف في غير رواية الأصول ان التأخير حتى كافي البرهان **(قوله)** وفيه هو ايضا يختلف  
 فيه **(قوله)** قاله في الكافي وذكر المائي الوقت وبعد مساء **(قوله)** لم يطلبه من رفيقه **(قوله)** اطلقه تعالى لهداية والكثرة فحصل صاحب في الكافي  
 فقال مع رفيقه ما فطن انه ان سأل اعطاه لم يجز له التيم وان كان عند ما لا يعطيه تيم وان شك في الاعطاء وتيم وصلى فسأله



الشعرة بالماء فيعتبر نومه جعل كالتيقظان حكما ولأن لتقصيرمه ولا كذلك الذي لم يعلم بالماء وهو قريب منه يؤيده قول الهداية والثالث قادر تقديرنا غدا في خيفة **﴿قوله﴾** حتى لومر به نائم يتنفض تيممه بالثوب لا بالمرور لا يخفى ان هذا خاص بالحدث الغير المتمكن اما لو كان جنبا ومحدثا متمكنا فالتنفض بالمرور على القول به **﴿قوله﴾** اي لو كان أكثر اعضاء الوضوء منه مجروحا في الحدث الأصغر **﴿قوله﴾** اقول اختلف المشايخ في حد الكثرة فبهم من حيث عدد الاعضاء فلو كان رأسه ووجهه ويديه جرحا جرحا واحد والرجل لاجراحة بها تيمم سواء كان الأكثر من الاعضاء الجرحى جرحا واحدا وبجرحا ومنهم من اعتبرها في نفس كل عضو فاذا كان الأكثر من كل عضو **﴿قوله﴾** من اعضاء الوضوء جرحا فهو الكثير الذي يجوز معه التيمم والافلا كما

في البرهان **﴿قوله﴾** والاى وان لم يكن أكثره مجروحا **﴿الحج﴾** شامل لما دنا سوى الجرح والصحيح ولما اذا كان الأكثر صحيحا وعليه متى قاضى فانه قال وان استوى الجرح والصحيح تكلموا فيه قال بعضهم لا يسقط غسل الصحيح وهو الصحيح لانه احوط اه و قال في البرهان والأصح ان المساوى كالغالب فيقيم اه و قال الزيلعي وهو اشد **﴿قوله﴾** غسل الاعضاء في الوضوء والنسل **﴿قوله﴾** اقول المراد غسل الاعضاء الصحيحة واما الجريحة فانه يمسح عليها ان لم يضره وعلى الحرقه ان ضره **﴿قوله﴾** المانع من الوضوء **﴿الحج﴾** اقول ومفهومه انه ان كان من قبل الله تعالى لا يعيد وتقدم ثم وقع الاختلاف في الخوف من المدو هل هو من الله تعالى فلا يجب الاعادة او هو بسبب البعد فتجب ذهب صاحب معراج الدراية الى الاول وصاحب النهاية الى الثاني والذي يظهر ترجيح مافي النهاية على ظاهر الخلافه لكن يقال انه لا عبالفة لا يمكن التوفيق بان المراد بالخوف من العدو الخوف الذي لم ينشأ عن وعيد

الماء حتى لومر التائم به يتنفض تيممه بالثوب لا بالمرور على الماء **﴿كالتسقيط﴾** اي كالتفاضه بمرور المستقطبه على الماء **﴿لا الردة﴾** قالها لا تنقض حتى اذا تيمم المسلم ثم ارتد واليا بالله ثم اسلم تحت صلواته **﴿جرح أكثره﴾** اي لو كان أكثر اعضاء الوضوء منه مجروحا في الحدث الأصغر او أكثر جميع بدنه في الحدث الأكبر **﴿تيمم﴾** لان لا أكثر حكم الكل **﴿والا﴾** اي وان لم يكن أكثره مجروحا **﴿غسل﴾** الاعضاء في الوضوء والغسل **﴿ولا يجمع بينهما﴾** اي بين التيمم والغسل لان فيه جمعا بين البذل والمبدل منه ولا نظيره في الشرع ولو كان بأكثر مواضع الوضوء جراحة يضرها الماء وبأكثر مواضع التيمم جراحة يضرها التيمم لا يصل وقال ابو يوسف يسل ما قدر عليه ويصل ويبعد كذا قال الزيلعي **﴿المانع﴾** من الوضوء **﴿لو﴾** كان **﴿من﴾** قبل **﴿العباد﴾** كاسير يمنه الكفار من الوضوء ومحبوس في السجن ومن قبله ان تواترت ثلثك **﴿جاءه﴾** التيمم **﴿وبعيدا﴾** اي الصلاة **﴿اذا رال﴾** المانع

#### باب المسح على الخفين

**﴿جاء بالنسبة﴾** المشهورة فيجوز بها الزيادة على الكتاب فان موجهه غسل الرجلين ويكون من لمه مبدا لكن من رآه ولم يمسح آخذا بالزعة كان منها ما قال في الكافي **﴿فان قلت﴾** هذه رخصة اسقاط الماعرف في اصول الفقه فينبى ان لا يثبت بآتيان الزعة اذ لا يتبى الزعية مشروعة اذا كانت الرخصة للاسقاط كافي قصر الصلاة **﴿قلنا﴾** الزعية لم تنبى مشروعة مادام متخففا والثواب باعتبار التزوع والغسل واذا نزعت صارت مشروعة وقاله الزيلعي هذا سهو فان الغسل مشروع وان لم ينزع خفيه ولاجل ذلك يبطل مسحه اذا خاض الماء ودخل في الخف حتى انسل أكثر رجله ولولا ان الغسل مشروع لما بطل بفعل البعض من غير تزوع وكذا لو تكلف وغسل رجله من غير تزوع الخف اجزاء عن الغسل حتى لا يبطل باقتضاء المدة **﴿قوله﴾** اقول القول بان هذا سبوه سهل لان مراد صاحب الكافي بالمشروعية

من قادر عليه ونحو **﴿درر﴾** **﴿٣﴾** **﴿ل﴾** ذلك كافي الخوف من السبع والاضافة الى الله تعالى لتجرد عن مباشرة سببه من الغير في حق الخائف كذا في البحر **﴿قلت﴾** قد تقل في بعض شروع الوقاية عن المضمر انه لا يعيد الخوف من السبع بالاتفاق فليتأمل في كلام صاحب البحر **﴿قوله﴾** ومحسوس في السجن **﴿قال﴾** في المحيط لو حبس في السفر تيمم وصلى ولا يمد لانه انضر عذر السفر الى العذر الحقيقي والغالب في السفر عدم المانع فحق المدم من كل وجه كذا في البحار **﴿قلت﴾** ولا يخلو عن قيد ظاهره للتأمل **﴿باب﴾** المسح على الخفين **﴿قوله﴾** لان مراد صاحب الكافي **﴿الحج﴾** اقول محصله ان الجواز في كلام الكافي بمعنى الجل المقابل للجريمة لا بمعنى الصحة المقابلة باطلان فاشكال الزيلعي غير وارد فانه دم الجواز لا ينافي الصحة فقد اقر صحة كلام الزيلعي في ذاته وان لم يكن واردا على الكافي ولم ينص الكمال كلام الزيلعي ونظيره قوله ومبني هذا التخطئة على صحة هذا الفرع يعني الذي نقه الزيلعي لبطان المسح

بحوض الماء وهو منقول في الطهارة لكن في صحته نظر فان كلهم متفقة على ان الخف اعتبر شره ما عدا سراً لمحدث الى القدم فيبقى القدم على طهارتها ويحل الحدث بالخف فيزال بالمسح وسوا عليه من المسح للتميم والمعدود من بعد الوضوء وغير ذلك من الخلافات وهذا يقتضي ان غسل الرجل في الخف وعدمه سواء اذا لم يبتل منه نفاذ الخف في اليمينى القبل لم يزل به الحدث لانه في غير محله فلا يجوز الصلاة به لانه صلى مع حدث واجب الرفع اذ لو لم يجب القبل والحال انه لا يجب غسل الرجل جازت الصلاة بلا غسل ولا مسح فصار كالوتر لذكر اعيه وغسل بخلافه واجب المسح كالفخذ وزيادته في الطهارة بلازم من لو ادخل يده تحت الجرمين ففسح الخفين وذكر فيها انه لم يجز وليس الا لانه في غير محل الحدث والاوجه في ذلك الفرع ان لا يجرأ اذا خاض النهر لانتال الخف ثم ان اقتضت المدة انما لا يتقيد بها الحصول القبل بالحوض والرفع واجب له بل لو دس يسل انتهى كلام الكمال رجلة الله واقول **﴿** وبالله التوفيق **﴾** يمكن ان يقال ان في الفرق فيه تأمل وان الاوجه اعلم على ما اذا خاض الماء على ماذا تكلف وغسل رجله داخله ولم يحكم ذلك **﴿** ٣٤ **﴾** الفرع بالا لجرأ بالحوض مجاهد مصر تعال

بطلان المسح ووجه التأمل هو انه قد حكم انه لم يرفع الحدث بفسل الرجل داخل الخف لكونه كغسل المصحب فلم يقع مقتضاه ثم حكم بصحة بعد تمام المدة فلم يوجب الزرع لحصول القبل داخل الخف وهذا يؤيد بدو الفرق ثم رأيت بعد ما ظهر لي هذا ان عليه الحق ان امير حاج عقبه بان يجب غسل رجله ثانياً اذا تزعجما واقتضت المدة هو غير محدث وذكر وجهه في البحر واجاب شيخنا العلامة المحي ادام الله نعمه عن هذا بان منع صحة القبل داخل الخف الا اذا هو باعتبار المانع فاذا زال المانع عمل المقتضى عمله لحصوله بعد الحدث في الحقيقة حال الخف فاذا زرع أو تمت المدة لا يجب القبل لظهور عمل المقتضى الآن اه ويمكن ان يقال ان القبل كما ذكره الكمال غير معتبر أصلاً لوقوعه في غير اعضاء الوضوء فلا يظهر تأثيره بعد زرع الخف هذا وقد علمت ان كلام سطر الكمال وصاحب الدرر في اشكال الزبلى لم يحفظ غير ما حطه الآخرو وقد فاهما معهما ووجه صاحب البحر ولم يذكر ما قلناه والمحدث على هداية ثم قل في البحر انه اذا ابتل قدمه لا يقضى به على حال ولو بان الماء الركبة ثم قال فقد علمت صحة ما جعته الحق في فتح القدر اهلقت لكن لا يلزم من وجود فرق بينهما فربما غير بطلان المدة وقد ذكره قاضي خان في فتاواه بقوله ما مسح الخف اذا دخل الماء خفه واسئل من رجله قدر ان لا يصاب اصابع أو أقل لا يطلعه بعد لان هذا القدر لا يجزئ عن غسل الرجل فلا يسل به حكم المسح وان اسئل به جميع القدم وبلغ المكعب بطل المسح مروه في ذلك من ابي حنيفة رحمة الله اهوذ كرامياً في الترخائية ثم قال ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في حيرة الفتاوى وسألنا في الفتوى أي جعفر اذا أصاب الماء أكثر احدى رجله ينقض مسحه ويكون بمنزلة غسل وبه قال بعض المشايخ وفي الحديث وهو الاصح محيط وبعض مشايخنا قالوا لا ينقض على كل حال اه وسيد ذكره المصنف ايضاً عنها وقال الزبلى في مواضع المسح وذكره المرغيناني ان غسل أكثر القدم ينقضه في الاصح اه فهاهنا نص على صحة الفرع وضعت ما يقابله **﴿** قولهم بأنهم **﴾** في تأييدهم لاني

الجواز في نظر الشارع بحيث يرتب عليه الثواب لانه يرتب عليه حكم من الاحكام الشرعية يدل عليه تنظيره بقدر السلافة فان التعامل بالمرعية بان يلى اربعا وقد على الركبتين بأنهم ان فرغتهم وتغيب جوابان المترس مادام مترخصا لا يجوز له العمل بالمعزعة فاذا زال الترخس جاز له ذلك فان المسافر مادام مسافرا لا يجوز له الانعام حتى اذا اقتضتها بالاربع يجب قولها بالامتناع بالركبتين كما سيأتي في صلاة المسافر واذا اقتضتها بالركبتين وهو في الامتناع الصلاة تحوالت الى الاربع فالتخفيف مادام متخففا لا يجوز لها القبل - ان اذا تكلف وغسل رجله من غير زرع ثم ان أحزاه من القبل واذا زرع المسح وال الترخس صار القبل مشروبا شأب عليه والعجب ان هداية وهو على ما يوجب في كتب الاسول كيف خفي على فعل من العلماء المحدثين (مر) انما ليس في المسح التكرار لانه في القبل للمبالغة في التطيب والمسح ليس له ذلك ولو كان المسح (امراً) لان دليل جوازه لم يفرق بينها وبين الرجل مع وجودها في عمومات الخطأ (لاجنبا) لان المسح ثبت على خلاف القياس في الوضوء ولا يقاس عليه الجنابة ولان صيغة المبالغة انى فاطهروا أوجب حال الطهارة سابق وفي المسح يفوت ذلك ثم قالوا الموضع موضع الذي فلا يحتاج الى التوسير قال من أجنب بعد ايس الخف على طهارة كاملة لا يجوز له المسح بعده لانه ان قيل صورته ان يمسح خفيه على وضوء ثم يجب في ماله المسح فانه يتبع مسحه وينسل رجله وكذا المسافر اذا اجنب في المدة وليس له مسح ماء وجهه ثم ادخل

(قوله ملبوسين على طهر تام) اقول الاولى على وضوء تام لان الطهارة التامة تشمل التيمم لا يجوز التيمم له لانه وحده يمكن الحلف رافعا لما في (قوله كوضوء المستحاضة ومن معها) يعني اذ البسوه لاعلى الانقطاع ثم خرج الوقت ومجئ به من الوضوء بنسبة التيمم فلا يجوز في رواية مجوز في اخرى كسؤر الحمار (قوله حتى لو غسل رجله ولبس ثيابه ثم اتم وضوءه) في هذه تخيير نظر لان هذه الصورة تنبع عند الشافعي (ص ٣٥) رحمه الله لوجهين عدم الترتيب في الوضوء وعدم كمال الطهارة قبل البس ومنه

يتمتع غده الثاني فقد مر وصار ما  
لكنه ليس يعني قبل يدي من  
بعد ليس اليسرى (قوله من حيث  
الحدث) هذا عند عامة المشايخ وهو  
الصحيح (قوله لاجين لبس ولا

المسح يعني كقول بعضهم (قوله  
قيد بالظاهر) اقبوه جواز مسح  
على غير الناصب من الرأس لانه ليس ثابت  
بالكتاب ولا كذلك الحنف فلا يجوز

المسح على غير ظاهر لانه استدراك  
الشرع على غير القياس (قوله اذا  
يجوز على ما في) انما به المماثل على  
رضي الله عنه لو كان الدين بالرأي لكان

مسح باطن الحنف اولي من ظاهره وتقلد  
الكمل ما يفيد ان المراد الباطن عندهم  
مسح الوضوء لا ما يلاقى البشرة لكن  
بتقديره لا يظهر اولوية مسح الباطن لو كان

الرأي بل التبادر من قول على رضي الله  
عنه انه ما يلاقى البشرة وذكر وجهه  
(قوله ما خاف ان يلبس الخ) اقول  
قيد الجر موق في شرح الجمع بان يكون

من ادم اذ لو كان من الكبراس لا يجوز  
المسح عليه الا ان يكون رقيقا يصل  
اللب الى ما تحتها وكذا في الكافي  
والزبلي والهداية والبحر (قوله

لمل هذا التقيد على المرجوع لما ان  
الفتوى على جواز المسح على التخيير  
وجنبت لا يختص الجواز عليه بكونه

منفردا فيجوز ولو لبس على خب مثله او من ادم والمؤمن نهي عليه (قوله اقول يعلم) قال في البحر  
وهو الحق كما ذكره لكنه قال في شرح الجمع لان الملك وان لم يكن خفاء فالجميع للمسح طرقيهما يجوز على التوقين  
اتفاقا كذا في الكافي وقتل من فتاوى المعاضد ان ما يلبس من الكبراس المجد تحت الحنف يمنع المسح على الحنف لكونه قاصدا  
وقطعة كبراس تلف على الرجل لا تمنع لانهما غير مقصودة للبس لكن فيهم بما ذكر في الكافي انه يجوز المسح لان الحنف  
الغير الصالح للمسح اذا لم يكن قاصدا فاما ان لا يكون من الكبراس

ووجد من الماء ما يكفي وضوءه لا يجوز له المسح (ملبوسين على طهر تام عند  
الحدث) هذا احسن مما قيل اذ البسهما على طهر تام عند الحدث لان المقصود  
هنا الاشارة الى خلاف الشافعي فانه يقول لابد من لبسهما على وضوء تام ابتداء  
حتى لو غسل رجله ولبس خفيه ثم اتم الوضوء لم يجز المسح ونعم قول يكفي  
كون الوضوء واللبس موجودين وقت الحدث بأي طريق كان وظاهر ان ذلك  
الوقت زمان بقاء اللبس لازمان حدوثه والمفيد للبقاء والاستمرار هو الاسم لان  
الفعل يفيد التجدد وانما قلنا احسن لجواز توجيه عبارة القوم بان يجعل على طهر  
تام حالا من ضمير ليس وعندنا الحدث متعلقا بتمام المعنى اذ البسهما كأنما على طهر  
هو تام عند الحدث فيكون ما لم يلبس من واحد (المقيم) متعلق بقوله جاز (بوما)  
وليقة وللمسافر ثلاثة اي ثلاثة ايام وليالها لبقوله عليه السلام بمسح المقيم بوما وليقة  
والمسافر ثلاثة ايام وليالها (من حين الحدث) لاجل اللبس والامسح لان الزمان  
الذي يحتاج فيه الى المسح هو وقت الحدث (على ظاهر خفيه) متعلق ايضا بقوله  
جاء الحنف ما يستر الكعب او يكون الظاهر منه اقل من ثلاث اصابع الرجل  
استمرها اما لو ظهر قدرها فلا يجوز لانه بمنزلة الحرق ولا بأس بان يكون واسعا  
بحيث ترى رجله من اعلا الحنف قيد بالظاهر اذ لا يجوز على باطنه وعقبه وساقه لان  
المسح معدول به عن سن القياس فيراعي فيه جميع ما رده الشرع (او جرمه)  
ما خاف ان يلبس فوق الحنف وقاية لهما (الملبوسين على الحنف قبل الحدث) حتى  
لو لبسهما عليه بعد الحدث لم يجز المسح عليهما وقال الشافعي لا يجوز المسح عليهما  
لان البديل لا يكون له بدل بالرأي ولنا ما روي عن عمر رضي الله عنه انه قال رأيت  
التي صلى الله عليه وسلم مسح على الجر موقين ثم انه ليس ببديل عن الحنف وان كان  
تحت بدل عن الرجل كأنه ليس عليها الا جرم موق لان الوظيفة كانت بالرجل  
ولم يكن بالحنف وظيفة ليصير من اعضاء الوضوء فيضرب الجر موق بدلا ما لعامن سرية  
الحدث اليه بل يمنع السرية الى الرجل ولذا قلنا اذا حدث ومسح بالحنف او لم مسح  
فليس الجر موق لا مسح عليه لان حكم المسح استقر بالحنف فصار من اعضاء الوضوء  
حكمه اقلو مسح على الجر موق يكون بدلا عن اذ لا يجوز كذا قال مشايخنا اقول يعلم  
منه جواز المسح على خف لبس فوق غيظ من كبراس او جوخ او نحوها مما  
لا يجوز المسح عليه لان الجر موق اذا كان بدلا من الرجل وجعل الحنف مع جواز

منفردا فيجوز ولو لبس على خب مثله او من ادم والمؤمن نهي عليه (قوله اقول يعلم) قال في البحر  
وهو الحق كما ذكره لكنه قال في شرح الجمع لان الملك وان لم يكن خفاء فالجميع للمسح طرقيهما يجوز على التوقين  
اتفاقا كذا في الكافي وقتل من فتاوى المعاضد ان ما يلبس من الكبراس المجد تحت الحنف يمنع المسح على الحنف لكونه قاصدا  
وقطعة كبراس تلف على الرجل لا تمنع لانهما غير مقصودة للبس لكن فيهم بما ذكر في الكافي انه يجوز المسح لان الحنف  
الغير الصالح للمسح اذا لم يكن قاصدا فاما ان لا يكون من الكبراس

٢ قوله الحنفى قوله كوضوء المستحاضة ومن معها ليست هذه نسخة الشارح التي يابدينها فلعلها وقعت له فكتب عليها مصححه

فصل اولی اھ وقالی البحر بدقتہ وقد وقع فی عصر تاین فقہا الرومی والروم کلام کثیر فی هذه المسئلة ففہم من تسکت علی فتاوی الناذی واقفی تبع المسح وروی علی ابن المثلث فی عنہ ولکن اذا الظاہر ان المرادہ کاف السنی ولم یوجد فیہ منہم من أفتی بالجواز وهو الحق وذكر وجہہ فلیرجعہ من رامہ ﴿ قولہ ثم رجع علی قولہما ﴾ اقول ولم یکن الرجوع تصامیل استدلالا لمناقض فی التارخانیہ ذکر الشیخ الامام شمس الأئمۃ السرخسی فی شرحہ ﴿ ۳۶ ﴾ عن ابن حنیفلہ رحمہ اللہ مسج علی جوربہ فی

حيث يجب غسل الرجلين ولا يمسح كافي الفتح ( قوله او الطل ) هذالى الاصابع وقيل لا يجوز بالطل لانه نفس دابة لامة ( اذا )  
وليس يصحح كافي الفتح ( قوله وذكر الياح ) اقول والمختار هو الصحيح كافي الزهرا ( قوله الى الساق ) يعنى يفضي  
الكمين كافي الفتح ( قوله هذه المارة منقولة عن الشافعي ) اقول اسند القل اليهم والمراد انهم يقولون انك الفعل عن النبي  
صلى الله عليه وسلم منبوا قال الزهري في بيان سنة المرح بدمان رؤس الاصابع الى الساق هكذا نقل فعل النبي صلى الله  
وسلم اه ( قوله خرق قدر ثلاثا الخ ) اقول ومقطوع الاصابع يعتبر باصابع غيره وقيل باصابع نفسه لو كانت قائمة  
ذكر الزهري وقال في الجرح والارجاء الثاني ولكن لم يره ( قوله اي ثلاث اصابع القدم ) هذالى الصحيح وقيل باصابع اليد

(قوله وظهور الانامل لا يمنع في الاصح) اقول ﴿٣٧﴾ كذا في الكافي رأيت بطرته وهو اختيار شمس الأئمة الجواني واختيار

اذا كان مقابلا لها فللمعتبر ظهور ثلاث اصابع بما وقعت في مقابلة الحرق لأن كل اصبع اصل في موضعها واذا كان في موضع العقب لا يمنع ما يظهر أكثره والحرق فوق الكعب لا يمنع اذا عبر قلبه وظهور الانامل لا يمنع في الاصح بل المانع ظهور قدر ثلاث اصابع بكما لها وانما يمنع الحرق الكبير اذا كان مغرجا يرى ما تحته فان لم ير ما تحته لصلاية الخلف لكنه اذا دخل فيه الاصابع دخلت لا يمنع ولو بداخل المشي لاحال وضع القدم يمنع لانه للمشي بلبس (وتجمع) الحروق (في خف لا فيها) يعني اذا كان في خف واحد خروق كثيرة تحت الساق بحيث لو جمعت يدونها القدر المذكور منع المسح لانه يمنع السفرة ولو كان هذا القدر في خفه لم يمنع لاستغناء المانع عن السفرة والحرق المتبرما يدخل في مسلة ومادونها كالمدمر (مخلاف التجاسة) المتفرقة حيث تجمع وان كانت في خفه او ثوبه او بدنه او مكناهه في المجموع (و) مخلاف (الانكشاف) اي انكشاف المورد بالتفرق كانكشاف شيء من فرج المرأة ونحو من ظهرها ونحو من يغطيها ونحو من يفضها ونحو من ساقها حيث يجمع منع جواز الصلاة (المعذور) كوسايتي تفسيره (بمسح في الوقت لا بعده) خلافا لآخر (الا اذا قطع) عذره (وقت الوضوء واللبس) حتى اذا وجد حال الوضوء واللبس او بالعكس او في الحالين لم يمسح بعده (وناقضه) اي المسح (ناقض الوضوء) لانه بعضه (وتزعم الخف) لسرية الحدث الى القدم حيث زال المانع فوجب نزاع الاخر اذا تجمع النسل والمسح في وظيفة واحدة (ولو) كان النزاع (مخروج أكثر القدم الى الساق) لأن موضع المسح فارق مكانه فكانه يظهر رجله (وهو الصحيح) لأن لا أكثر حكم الكل كذا في الكافي والاحتراز عن خروج القليل متندر لانه ربما يحصل بلا قصد فيزعم الحرج (وقيل أكثر العقب) وهو قول ابي يوسف وعن محمد ان يقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث اصابع لم يسطل مسحه وعليه أكثر المشايخ وان كان القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لم يسطل مسحه كذا في الكافي (و) ناقضه ايضا (مضي المدة) لما روينا (ان) يخف ذهاب رجله) يعني اذا انقضت مدة المسح وهو مسافر ومخاف ذهاب رجله من البرد لو نزغ خفيه حاز المسح كذا في الكافي وعيون المذاهب (وبعدا) اي بعد النزاع والمضي (غسل رجليه فقط) لسرية الحدث السابق اليهما دون باقي الاعضاء (قبل وبلوغ الماء الكعب) وقبل اصابعه أكثر القدم) قال في الفتاوى التاتارخانية اذا مسح على الخفين ثم دخل الماء الخف وابتل من رجليه قدر ثلاث اواقل لا يسطل مسحه ولو ابتل جميع القدم وبلغ الماء الكعب يطل المسح روى ذلك عن ابي حنيفة رحمه الله عليه ويجب غسل الرجل الاخرى ذكره في ذخيرة الفقهاء وعن الشيخ الامام ابي جعفر اذا اصاب الماء أكثر احدى رجليه ينقض مسحه ويكون بمنزلة النسل ويقال بعض المشايخ وفي الذخيرة وهو الاصح وبعض مشايخنا قالوا لا ينقض المسح على كل حال وقد اقتصرنا في الكتب المشهورة على النواض الثلاثة المذكورة فكانهم اختاروا الرواية الاخرى (نزع

شمس الأئمة السرخي رحمه الله انه يمنع انتهى (قوله بخلاف التجاسة الخ) اقول وبخلاف اعلاء الثراب من الحرير قاذما بلغت أكثر من رابع اصابع لا يجوز لبسه واختلف المشايخ في جمع الحروق في اذني الانصبة كافي البحر (قوله) وبخلاف انكشاف (والفرق ان الخف شرع رخصة فلا يناسب الضيق وكيفية جمع الانكشاف شيان ان شاء الله تعالى (قوله الا اذا قطع عذره وقت الوضوء واللبس) اي يكون مدة مسحه يوما وليلة لو مقبلا ولا يابو مسافرا وبه صرح في شرح الجمع (قوله حتى اذا وجد حال الوضوء) اقول الضمير في وجد للعذر اهو جمعه محشى الكتاب المرحوم الوائى راجع الى الانقطاع فقال حتى اذا وجد اي الانقطاع اهو يلزم عليه عدم صحة المسح بعد الوقت في الصورة الاخرى وهي ما اذا وجد الانقطاع في الحالين اي حال الوضوء واللبس وبعبارة المصنف متاصرة بصحة المسح بعده في الصورة الاخرى وبها صرح في شرح الجمع كما ذكرناه فالصواب رجوع الضمير للمعذر (قوله) ولو كان بخروج أكثر القدم) اقول القدم من الرجل ما يابطأ عليه الانسان من لادن الرسخ الى مادون ذلك وهي مؤنثة والعقب بكسر القاف مؤخر القدم ولو كان اعرج يمشي على صدور قدميه وقد ارتفع العقب عن محمله ان يمسح بالمخرج قدمه الى الساق كافي الخاتبة وكذا يمسح الاصح لو كان لا عقب الخف كافي التاتارخانية (قوله

وعليه أكثر المشايخ) اقول وفي النصاب الصحيح انه لا ينقض ان يقي فيه قدر ثلاث اصابع طولاً وان كان اقل ينقض (قوله قبل وبلوغ الماء الكعب) آميره بقل لا يناسب سنده (قوله وقد اقتصرنا في الكتب المشهورة على النواض الثلاثة المذكورة)



(قوله) اما بان لا تسقط هذا هو موضوع المسئلة فكان ينبغي ان لا يذكر في مقابلة السقوط عن ربه بل بكتفي بالسقوط لاعن ربه

(قوله) اذا لم تكن على الرأس) في ما اشار الى ان حكمها في الرأس كغيرها وقد اختلف في وجوب المسح عليها اذا كانت بالرأس ولم يسبق منها ما يجزى في الفرض والصواب هو الوجوب كافي البحر **تمت** في جامع الجوامع رجل به رمق فاداه وامر ان لا يمسح فهو كالجيرة وفي الاصل اذا انكسر ظفره وجعل عليه الدواء او العلك وتوضأ وقدام ان لا يتزعج عنه يجز به ان لم يخلص اليه الماء ولم يشترط المسح ولا امرار الماء على الدواء والعلك من غير ذكر خلاف وذكر شمس الاثمة الحلواني وشرط امرار الماء على العلك ولا يكفيه المسح كذا في التارخانية وفي البرهان **٣٩** ولو انكسر ظفره فجعل عليه دواء او علك او ادخل حديدة مراراً فقل ان كان

يضره نزعها فمسح عليه وان ضره المسح تركه وان كان باعضائه شقوق امر عليه الماء ان قدر والامسح عليها ان قدر والتركها وغسل ماحولها هو اذا توضأ وأمر الماء على الدواء ثم سقط الدواء ان سقط عن ربه يجب غسل ذلك الموضع والا فلا كذا في التارخانية (قوله) واما الموضع الظاهر من اليد ما يلي بين المقتدين (الح) ينبغي حذف لفظة يلى فتأمل

باب دماء مختص بالنساء

(قوله) الحيض (الح) هذا التعريف بناء على ان يسمى الحيض خبث اما ان كان حدثاً قتر فيه مائة شرعية بسبب الدم المذكور واختلف فيه فقه من ذهب الى انه من الاحداث ومنهم من ذهب الى انه من الانجاس (قوله) اي بنت تسع اقول هذا على المختار لتعريف ان الخارج منها حيض بلوغها وقيل بنت ست وضعفها وسع (قوله) احتز بالرحم عن الاستحاضة لانه دم عرق اقول ولم يذكر المصنف ما احتز عنه قيد البلوغ واحتز بغيره عن الصغيرة وقال الشيخ قاسم قوله ان دم الصغيرة استحاضة

اما بان لا تسقط او سقطت لكن لاعن ربه (فلا) اي فلا يسقط المسح ولا تستأنف الصلاة (ولا يشترط في مسحها) اي مسح الجيرة والحرقة والصبابة (الثلث والية) قال الزاهدى لا يشترط فيها الية في جميع الروايات وبسن الثلث عند البعض اذا لم تكن على الرأس (ويكنى) المسح (على أكثر الصبابة) ولا يشترط فيه الاستنجاب على الصحيح كذا في الكافي **ف** صدق وضع خرقة وشد الصبابة قيل لا يجوز المسح عليها بل على الحرقة وقيل ان امكنه شد الصبابة بلا طانة لم يجز والاجاز وقيل ان كان حل الصبابة وغسل مانتها يضر الجراحة جاز والا فلا وكذا الحكم في كل خرقة تجاوزت موضع القرحة وان لم يضر حلها بل نزعها عن موضع الجراحة يضر محلها وينسل مانتها الى موضع الجراحة فيشدها ويمسح موضع الجراحة وعامة المشايخ على جواز مسح عصابة المقصد واما الموضع الظاهر من اليد ما يلي بين المقتدين من الصبابة فالاصح انه يكفيه المسح اذ يغسل بتل الصبابة فرعاً يصل الماء الى موضع القصد

باب دماء مختص بالنساء

وهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة (الحيض دم ينفضه رحم البقرة) اي بنت تسع سنين احتز بالرحم عن الاستحاضة لانه دم عرق لادم رحم وعن العراف والدماء الخارجة عن الجراحات وعمما تراه الحمل فانه لا يخرج من الرحم لان الله تعالى اجري عادته ان المرأة اذا حبلت ينسد الرحم فلا يخرج منه شيء (لادابها) احتز به عما ينفضه الرحم لمرض كالولادة ونحوها فان النساء في حكم المريضة حتى اعتبر برعاتها من الثلث الى قبل ولا يائس لانه مختلف فيه كما سيأتى فلا وجه لاختذه في حد الحيض (واقله) يعني اقل مدته (ثلاثة ايام بليلها) يعني ثلاث ليل كاهو ظاهر الرواية وفي رواية الحسن ثلاثة ايام وما تخلفها من ليلتين (واكثره عشرة) لقوله صلى الله عليه وسلم اقل الحيض ثلاثة ايام واكثره عشرة ايام وهو جمعة على الشافعي في تقديره الاقل يوم والاكثر بخمسة عشر يوماً (ولون) رآه (في مدته)

منوع لان دم الاستحاضة مما يترب عليه احكامها ودم الصغيرة لا عبرة به في الشرع فذكره لاصلاح التعريف لا لخراج حكمه عن حكم دم الحيض اه قلت ولا ينبغي ما فيه ترتب حكم الصلاة بحجة فسادا اذا استمر عليها ومحتصوما هو اعدم منه حل وطها (قوله) ولم يقل ولا يائس لانه مختلف فيه) اقول برdalو الغ فانه اخذ في الحدمع فيه (قوله) فلا وجه لاختذه في حد الحيض) فيه تأمل لا يخفى (قوله) يعني اقل مدته) هذا بين ان يكون ثلاثة خبراله فاحتاج لبيان ما مضره والافصح ان يكون منصوباً على الظرفية (قوله) بليلها) مخرج به لزيادة توضيح والا فذكر الايام بلفظ الجمع يتناول مثلها من الليالي قال الله تعالى ثلاثة ايام وقال ثلاث ليل والقصد واحد (قوله) واكثره عشرة) هذا قول ابي حنيفة آخر اوقال ولا خمسة عشر (قوله) وهو جمعة على الشافعي (الح) اقول وعلى ابي يوسف في التقدير بيومين واكثر الثالث وعلى مالك بسبعة كافي الكافي (قوله) ولون رآه في مدته) المراد بالمدّة زمان طاعتها

لا يمكن ان تحيض فيه وهو ما قبل سن اليأس كما يل من البحر وغيره ( قوله سوى اليأس ) شامل للحضرة مطلقا وقال في الهداية واما الحضرة فالصحيح ان المرأة اذا كانت من ذوات الاقرا يكون حيفا ويحمل على فساد الغذاء وان كانت كبيرة لا ترى غير الحضرة لا يكون حيفا ويحمل على فساد المني اه وقال في البحر نقلا عن البدائع قال بعضهم الكدرة والترية والصفرة والحضرة انما تكون حيفا علا الاطلاق من غير المعائر اما في المعائر فينظر ان وجدت على الكرسف ومدة الوضع قريبة فهي حيض وان كانت مدة الوضع طويلة لم يكن حيفا لان رحم المعائر يكون متناقضا في الماء فيطول المكث وما عرفت من الجواب في هذه الابواب من الحيض فهو الجواب فيها في انفس لانها اخت الحيض اه وفي معراج الدراية معزيا الى فخر الامام ابي مفضل في مفت بشي من هذه الاقوال في موضع الضرورة طلبا للتيسر كان حسنا اه ( قوله وطهر متخلل فيها ) في تلك المدة حيض اشار به الى ما خرج احد الامم عن مدة الحيض بان رأت يوماد ما وتسعة طهرا ويوماد ما مثلا لا يكون حضا لان الدم الاخير لم يوجد في مدة الحيض وكذا النفاس كافي التبيين ( قوله ووجه الخ ) قال في البحر وقد اختار هذه الرواية اصحاب المتن لكن لم تصحح في الشروح كالآخني ولعل وجهه ان قسما على النصاب غير صحيح لان الدم منقطع **﴿ ٤٠ ٤١ ٤٢ ﴾** في انشاء المدة الكلية وفي المقيس عليه يشترط

بقاء جزء من النصاب في أثناء الحل  
( قوله لا عند نصب العادة الخ ) شامل  
لثلاث مسائل مسئلة من بلغت مستحاضة  
وسئلت انه يقدر حيضها بشرة من كل  
شهر وباقية طهر ومن لها مادة في الطهر  
والحيض ثم استمر بها الدم وحيضها  
وطهرها ما رأت فمدتها بحسبه كما  
سذكره والثالثة مسئلة المضلة وتسمى  
الحجرة وفيها فصول ثلاثة ذكرها  
في البحر ( قوله ) واختلقوا في تقدير  
مدة الخ قول كذا ذكره صدر الشريعة  
وليس الاختلاف الا في عدة الحجرة  
وهي التي كانت لها عادة واستمر بها  
الدم ونسبت عدد ايامها واولها  
آخرها وودوها فالنابسه الاطلاق ولا  
ما صوره من الصور الآتية ( قوله )

والاصح انه يقدر بسنة اشهر الخ ) قول كذا قاله صدر الشريعة وهذا في الحجرة كما ذكر ناد وقال الزبيبي بنى ان زيد واعلى ( اشهر )  
ذلك لانه يجوز ان يطلق في اول حيضها فلا يمتد بتلك الحضة فتحتاج الى ثلاث حيض سواء اوتت ثلاثة اطهار اه وقال في البحر  
وحوايه لما كان الطلاق في الحيض غير تمام يتزوه مطلقا فيه حلالا للمسلم على الصلاح وهو واجب ما يمكن اه قلت  
وفيه نظر لان الاحتياط في امر الفروج أكد خصوصا المدة فهو مقدم على توهم مضادة الطلاق الطهر فلا تنقض المدة الا  
بيقين اه ثم قال الزبيبي وذكر محمد بن سباعه عن محمد بن الحسن انه يعني الطهر للحجيرة مقدار شهرين وهو اختيار ابي سهل  
الغزالي اه وقال في البحر واختاره الحاكم الشهيد وعليه الفتوى لانه يسر على الفتى والنساء كذا في النهاية والنتيجة فتح القدير  
اه قلت فمل هذا تنقض عدتها بسبعة اشهر لاحتياجها الى ثلاثة اطهار بسنة اشهر وثلاث حيضات بشهر اه وباقى الاحكام  
كالعادة تأخذ فيها بالاحوط وكيفية في فتح القدير ( قوله صورة الخ ) قول كذا قاله صدر الشريعة ايضا وقد علمت ان هذا  
لا يناسب ما قدمه وفيه نظر آخر وهو انه اذا كان طهرها ستة اشهر عادة لها لا بد من تمام تلك المدة وقد حكم بانقضاء العدة  
فيها وانه كذا ذكره وليس ذلك الا في الحجرة على غير المختار كما قدمته والدليل على انه لا بد من تمام عدتها ما في فتح القدير واما  
اذا بلغت برؤية عشرة مثلاً وما وسه طهرها ثم استمر بها الدم فقال ابو عصمة والقاضي ابو حازم حيضها ما رأت وطهرها ما رأت



وقال الكمال ثم ينبغي ان يزاد في التعريف فيقال عقب الولادة من الفرج فلها لو ولدت من قبل سرتها بان كان يسلطها جرح فانشقت وخرج الولد منها تكون ساجبة جرح سائل لانفساء وتسقضي به المدة وتسمى الامانة ولده ولو نلقى طلائها بولادتها وقع كذا في الظهيرة اه وان سال الدم من الاسفل صارت نفساء ولو ولدت من السرة لانه وجد خروج الدم من الرحم عة ب الولادة كذا في البحر من المحيط اه وافاد المصنف انها اذا لم ترد مالا تكون نفساء وقال في البرهان وعلما انسل عند ابي حنيفة وان لم ترد ما احتياط الدم مخلوه من قليل دم ظاهرا واكتفى بالوصف في قولهما الآخر ﴿ ٤٢ ﴾ وهو الصحيح اه وقد مرنا في موجبات

النسل وذكرناه ايضا هنا لتعلقه بكل من المحلين وقال في البحر صحيح في الفتاوى الظهيرية قول الامام بالوجوب وكذا في السراج الوهاج وقال وبه كان في الصدر الشهيد فكان هو المذهب وفي الناية واكثر المشايخ اخذ بقول ابي حنيفة اه وهذا ما وعدنا به **(قوله على انها من الرحم)** انت الضمير باعتبار الدماء وكان الاولى تكريمه لرجوعه للنفس **(قوله لان الحيض يمنع وجوب الصلاة)** هذا التعليل فيه قصور لما فيه من تخصيص الحكم بالحيض والمقتضى شامل للنفساء وهي كالحائض في الاحكام وان لم يشرع لها المصنف **(قوله اى حل وطمنه ان تقطع دمها لاكثر)** اقول لكن يستحب ان لا يطأها حتى تنقسل كافي البحر **(قوله الا اذا مضى ادى وقت صلاة)** يعني باتمام الواقع آخر الوقت لقوله ان الصلاة صارت ديناً في ذمتها لا اتم منه كاعطى فيه بعضهم ثم احصر غير مسلم لما ان التيمم اذا سلم به كذلك كما في البحر وفيه قصور لعدم التعرض للكلام على التميل وقد ذكره في المتن **(قوله فان كان الانقطاع فيادون المدة)** الخ لم يشرع فيه حكم اتيناها ولا يميل

لزوج قرباتها وان اغتسلت بالماء بمحض عادتها كافي الفتح **(قوله في مدة الاغتسال من الحيض في الانقطاع لاقل من عشرة وان (او) كان تمام طاعتها بخلافه)** عشرة حتى لو طهرت في الاولى والباقي قدر النفس والتجربة فصلها قضاء تلك الصلاة وفي الثانية يتربط ان يكون الباقي من الوقت قدر التحريم فقط وفي الجنبى الصحيح ان يعتبر مع النفس ليس الثياب وهكذا صومها وتمامه في البحر **(قوله ويكفر مستحله اى وطه الحائض)** اقول اختلف في تكفيره وذكر صاحب تنوير الابصار انه لا يكفر مستحله وعليه الممول اه ولا يخفى ان المتن شامل للنفساء وقد خصه بالحائض ولم اذكر حكم من وطه النفساء من حيث تكفيره اما حرمه فمطهرها فصرح به

(قوله) او على عادة عرفتهما) اقول لم يتعرض لما ثبت به المادة وقال الخلاصة والكافي الفتوى على قول ابي يوسف في ثبوت المادة بمرة واحدة وعندنا لا بد ﴿٤٣﴾ من الاعداد لثبوت المادة والخلاف في المادة الاصلية لا الجلية ومن اراد ذلك

فليصدق قطع القدير (قوله) فرأت الدم خسين يوما فالعشرة الخ) فان قيل لم يلق فالمشرون كما قال فخمسة ايام بعد السبع استحاضة قلت حكمة ذلك ليعرف به جواز اطلاق الاستحاضة على جميع الزائد وعلى ما يسم به الاكثر اه وما قيل انه لم يقل فالمشرون التي بعد الثلاثين على قياس ما قال فخمسة ايام بعد السبع استحاضة لان الحاجة الى بيان العشرة التي بعد الثلاثين لا ما فوقه فيها سهل ظاهر (قوله) فيكون طهرها عشرين يوما) اقول العشرين ليست بلازمة فكان ينبغي ان يقول كما قال الكمال

انه قد حرم فيها بيشرة من كل شهر وباقه طهر شهر عشرين وشهر تسعة عشرين اه

(قوله) واما النفاس فاذا لم يكن للمرأة عادة الخ) هذا التقيد هو الثابت فكان الاولى تركه لان التليل لمن لاعادة لها

(قوله) واما السابع فلما عرفت) يعني من السداد ثم الرحم بالحبل (قوله)

لا تمتنع صلاة) هذا على الصحيح فيما زاد على العادة فلا تترك الصلاة بمجرد رؤية

الدم الزائد كما في البحر ولا تصل بمجرد رؤية الاصل على الصحيح كما في التبيين

قلت وفيه ان لا يأتها زوجها احتياطا حتى يتبين حالها (قوله) ما ولدان الخ)

اقول وكذا الحكم لو ولدت ثلاثين الاول والثاني اقل من ستة اشهر وكذا

بين الثاني والثالث ولكن بين الاول والثالث اكثر من ستة اشهر فيجوز حمل

واحد على الصحيح كما في التبيين (قوله) وسقط يرى بعض خلقه الخ) اقول وان

لم يعلم حاله بأن اسقطت في المخرج واستمرها اليه ان اسقطت اول ايامها

(او) على (عادة) عرفت لها وجازوا (اكثرها) اي عادة عرفت لحيض وجازوا النفاس وافلاس وجازوا الاربعين فاذا كانت لها عادة في الحيض كسبعة مثلا فرأت الدم اثنى عشر يوما فخمسة ايام بعد السبع استحاضة واذا كانت لها عادة في النفاس وهي ثلاثون يوما مثلا فرأت الدم خسين يوما فالمشرون التي بعد الثلاثين استحاضة هذا حكم المعتادة ثم اراد ان يبين حكم المبتدأة فقال (او) على (عشرة) حيض من بلغت مستحاضة (او) على (اربعين) نفاسا وما دأت حامل) من الدم (استحاضة) اما الثلاثة الاولى فلان الشرع لما بين اقل الحيض واكثره واكثر النفاس علم ان النقص عن الاقل والزائد على الاكثر لا يكون حيضا ولا نفاسا فيكون استحاضة بالضرورة واما الرابع فلما ورد فيه من الاحاديث بان تدع الصلاة ايام اقرائها وتصل في غيرها فعمل الزائد على ايام اقرائها استحاضة واما الخامس والسادس فلان المبتدأة التي بلغت مستحاضة حيضا من كل شهر عشرة ايام وما زاد عليها استحاضة فيكون طهرها عشرين يوما واما النفاس فاذا لم يكن للمرأة فيه عادة فنفسها اربعون يوما او ازيد عليها استحاضة واما السابع فلما عرفت في اول الباب ثم بين حكم الاستحاضة فقال (لا تمتنع صلاة وصوما ووطئا) لقوله صلى الله عليه وسلم لمستحاضة توضى وصلى واطل قطر الدم على الحصر فثبت به حكم الصلاة عبارة وحكم الوطء والصوم دلالة لانقياد الاجماع على ان دم الرحم يمنع الصلاة والصوم والوطء ودم العرق لا يمنع شيئا فلما لم يمنع هذا الدم الصلاة علم ان دم عرق لا يدمر دم فثبت الحكمان الآخران دلالة (والنفاس لام التوأمين) هما ولدان من بطن يكون بين ولادتهما اقل من ستة اشهر (من) الولد (الاول) خلافا للشافعي ومحمد وزفر (واقضاه المدة من الآخر) وفاقا لهم انها حامل به فلا يكون دمه من الرحم ولذا لا تنقض المدة الا بوضع الثاني ولنا ان النفاس هو الدم الخارج عقيب الولادة وهو كذلك فصار كالمدة الخارج عقيب الولد الواحد واقضاه المدة متعلق بوضع حمل مضاف اليها فيقتاول الجميع (وسقط يرى بعض خلقه) كيدا ورجل الواضع او فطر او شعر (ولد) فتكون به قساة وتنقض المدة وتغير الامة اول دم ومحت لو كان علق يمينه بالولادة (واما الاياس) قيل لا يجد (بعدة) بل هو ان تبلغ من السن ما لا يحيض مثلها فاذا بلغت هذا المبلغ واقطع دمها يحكم باياسها (فأرأته) بعد الانقطاع (حيض) اي اذا لم يجد فان رأت بعد ذلك دما كان حيضا فيبطل الاعتداد بالاشهر وتقسد الانكحة (وقيل) يجد) واختلف فيه فقيل لمحمد (بمخمس سنة) وهو مذهب عائشة رضي الله عنها وفي الحجة اليوم يعني به تيسرا على من ابتلى بالارتفاع الحيض بطول المدة (وقيل) يجد (بمخمس وخمسين) سنة وفيه اثنى عشر مجازي وخوارزم ومرو (وقيل) يجد (بستين) سنة وهو مروى عن محمد نصا ومعتبر عند اكثر المشايخ (واختلف في أرأته) (بمدها)

ترك الصلاة قدر عادتها وتماه في البحر (قوله) واما الاياس) فقد ذكرنا حكمه في باب المدة فليراجع

**(قوله** اقول لاخالفه بينهما) قلت يؤيده مقاله المحقق في فتح القدير (٤٤٤) وهذا يعني مقاله صاحب الكافي يصلح

اي بعد مدة الاياس فتأهل المذهب انه لا يكون حيزاً والمختار انها ان رأت دما  
قويا كالاسود والاحمر الثاني كان حيزاً وبسبب به الاستدلال بالاشهر قول التام  
وبعده لاوان رأت اصفر او اخضر او برصاً مستحاضة (صاحب العذر ابتداء من  
استوعب عذره تمام وقت صلاة ولو حكماً) بان لا يحيد في وقت صلاة زماناً يتوضأ  
ويصلي فيه خالياً عن الحدث (وفي البقاء كفي وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال  
شرط استيعاب الانقطاع حقيقة) قال الفاضل السروسي في النهاية ذكر في النسخة  
والفتاوى المرغيبية والواقعات والحاشي وخبر مطلوب وجامع الخلاط  
والنافع والخواشي انه لا يثبت حكم الاستحاضة فيها حتى يستمر الملام وقت صلاة  
كاملاً ويستوعب الوقت كله ويكون الثبوت مثل الانقطاع في اشتداد الاستيعاب  
قال الزبلي بعدما طبع على كلام الغاية وقوله في الكافي لحافظ الدين وانما يصير  
صاحب عذر اذا لم يحيد في وقت صلاة زماناً يتوضأ ويصلي فيه خالياً عن الحدث  
ثم قال فهذه عامة كتب الحنفية كآراء فكان هو الاظهر واراد به الرد على الكافي  
بان كلامه مخالف لتلك الكتب اقول لاخالفه بينهما المرام اذا ذكر في تلك الكتب  
من استيعاب ثبوت العذر تمام وقت الصلاة عين ما ذكر في الكافي دليل ان شراح  
جامع الخلاط قالوا في شرح قوله لان زوال العذر باستيعاب الوقت كالثبوت  
ان الانقطاع الكامل معتبر في ابطال رخصة المذخور والظاهر غير معتبر احكاماً فالج  
الى حد فاصل فقد رتبنا بوقت الصلاة كما قدرناه بثبوت العذر ابتداء فانه يشترط ثبوته  
في الاستدلال دوام السيلان من اول الوقت الى آخره لانه انما يصير صاحب عذر ابتداء  
اذ لم يحيد في وقت صلاة زماناً يتوضأ فيه ويصلي خالياً عن الحدث الذي ابتلى به  
وللاشارة الى دفع هذا الاعتراض قلت اولاً ولو حكماً و آخراً حقيقة (وهو)  
اي صاحب العذر يتوضأ لوقت كل فرض (ويصلي به) اي بذلك اليوم (فيه)  
اي في ذلك الوقت (ما شاء) من فرض وفعل وعند الشافعي يتوضأ لكل فرض ويصلي  
التوافل بقية الفرض (ويقتضه) اي وضوء المذخور (خروج الوقت لادخله)  
وعند زفر دخوله وعنداني يوسف كلاهما فيصلي المتوضأ قبل الزوال الى آخر  
وقت الظهر خلافاً لما وجد دخول الوقت لاخر وجه ولا يصلي بعد طلوع الشمس  
من توضأ قبل طلوعها وبعد طلوع القمر لوجود الخروج الى الادخل

#### باب تطهير الانحسار

(ينسحق المتنجس) ثوباً كان او غير (من) ثمانية (مرات) رواه (٤٥٠) (١٠٠)  
(اترها) كاللون والرائحة (ان لم يشق) عليه (زواله) بان لا يحتاج الى الصابون  
ونحوه فان الآلة المدة لقطع التجاسات هي الماء فاذا احتيج الى شيء آخر يشق عليه  
ذلك (الماء) متعلق بقوله زوال (وبما عجز منيل) اي من شأنه الازالة بان يكون اذا  
عصر انعصر (كالخيل ونحوه) كما الورد (بخلاف نحو اللبن) كالدهن فان فيه دسوة  
لا تنعصر عن الثوب فيبقى بنفسه في الثوب فلا يزال غيره (و) يطهر المتنجس (عن)  
غيرها) اي غير الرمية (بالنسل الى غلبة ظن الطهارة) فان غلبة الظن من الأدلة

تفسيرها يعني تلك الكتب اذ قلنا  
يستمر كالوقت بحيث لا ينقطع فيؤدي  
الى تقي تحققة الا في الامكان بخلاف جانب  
الصحة منه فانه بدوام انقطاعه وقتاً  
كاملاً وهو ما يتحقق (قوله) وينقضه  
خروج الوقت) يعني اذا لم يكن توضأ  
على الانقطاع ولم يستمر اما اذا توضأ  
على الانقطاع واستمر الى خروج  
الوقت فلا ينتقض بخروجه والمراد  
بالوقت وقت المفروضة يخرج به ما لو  
توضأ لصلاة العيد بعد الشمس فانه يصل  
به الطهر على الصحيح كالو توضأ للفسح  
واضاف المشايخ القضاء الى الخروج  
ليسهل على المتعلمين والا فلا تأثير  
للخروج والدخول في الانتقاض حقيقة  
وانما يظهر الحدث السابق عنده كما  
في التبيين.

#### باب تطهير الانحسار

اي تطهير محل الانحسار ولا يخفى ان  
ترجمة من ترجم باب الانحسار اولى  
من هذا الما فهم المصوم (قوله) يطهر  
المتنجس) فيه اشارة الى ان عين التجاسة  
لا تطهر بالنسل (قوله) الرمية المراد به  
ما يرى بعد الجفاف كالدم والعذرة  
لامالا يرى بعده كالبول كما في البحر

**(قوله** زوال عنها واثرها) اقول

ولو عبرت واحدة في الاصح كافي البرهان

**(قوله** كاللون والرائحة) اي والطعم

وليس من الاثر ما بقي من دهن

متنجس على يده بعد غسلها لان الدهن

يطهر فيبقى على يده طاهر بخلاف دهن

الميتة لانه عين التجاسة فلا بد من زواله

**(قوله** وبما عجز منيل) يعني ولو في

البدن **(قوله** بخلاف نحو اللبن)

اقول وما روي في المحيط من كون اللبن مهزلاً في رواية فضيف وعلى ضعفه فحمول على ما اذا لم يكن (الشرعية)

فيه دسومة كافي البحر **(قوله)** وقدروه بالنسل والعصر ثلاثا **(اقول)** ظاهر الرواية والمضى به في الغسل اعتبار غلبة الظن من غير تقدير بعدد ما يمكن موسوسا فيقدر بالثلاث ويكتفى في العصر بمرة واحدة في غير رواية الأصول وهو ارفق واشترط العصر لما ينصصر اتما هو في ادغسل في اجانة اماذا جرى عليه الماء وعلى ما لا ينصصر طهر ولا يشترط العصر ولا التجفيف ولا تكرار الغسل والغدير العظيم كالجارى وهو المختار **(قوله)** بقدر طاقته **(فيها)** اشارة الى عدم اعتبار طاقته غير الغسل وعليه الفتوى وبني مراعاة طاقته الثوب ايضا **(قوله)** ولو لم يبلغ الخ **(هذا)** اختار قاضيه خان وقال بعضهم يطهر لكن الضرورة وهو الاظهر كافي البحر عن السراج لو حاج **(قوله)** فاذا كانت الحظطة الخ **(هذا)** اقول ابى يوسف كاذره المنصف وقال ابو حنيفة اذا طبخت الحظطة اخضر لا يطهر ابدوى بنى اهوالك عند محمد لا يطهر ابد كافي الفتح وقال في البحر عقب قلهو في الظهيرة لوصبت الحمر في قدر فيها لحم ان كان قبل النليان يطهر اللحم بالنسل ثلاثا وان كان بعد النليان لا يطهر وقيل يعلى ثلاث مرات ويحفف كل مرة ويحفيه بالتبريد اه وقال في الفتح ولو لقيت **﴿ ٤٥ ﴾** الدجاجة حال النليان في الماء قبل ان يشق بطنها لتنتف او كرش قبل

الشريعة **(وقدروه)** بالنسل والعصر ثلاثا في المنصصر اى ما من شاة ان ينصصر كالثوب ونحوه **(مبايناف)** المرة **(الثالثة)** بحيث لو عصر قدر طاقته لا يسل منه الماء ولو لم يبلغ فيه صيانة للثوب لا يطهر **(و)** تثليث **(الجفاف)** عطف على العصر اى وقدروه بالنسل والعصر وتثليث الجفاف **(في غيره)** اى غير المنصصر والمراد بالجفاف انقطاع التقاطر لا الياس فقد اقاموا انقطاع التقاطر مقام العصر كما اقاموا اجراء الماء مقام النسل ثلاثا كما سأتى \* اعلم ان ما لا ينصصر اذا تجس لا يطهر عند محمد ابدالان التجس اتمام زول بالعصر ولم يوجد وعند ابى يوسف يطهر بنفسه ويحفيه ثلاث مرات بحيث لا يبق له لون ولا رائحة وبه بنى فاذا كانت الحظطة منتفخة واللحم مغلى بالماء التجس فطريق غسله وتحفيه ان تنقع الحظطة في الماء الطاهر حتى تشرب ثم تحفف ويغلى اللحم في الماء الطاهر ثم يرد ويفعل ذلك فيها ثلاث مرات ولو كان السكين مسقيا بالماء التجس يسق بالماء الطاهر ثلاث مرات ولو تجس النسل فطهره ان يصب فيه ما بقدره فيغلى حتى يعود الى مكانه والدهن يصب عليه الماء فيغلى فيغلى الدهن الماء فيرفع بشئ هكذا يغسل ثلاث مرات ثم ان المتجر في التطهير لما كان غلبة الظن بالطهارة وكان حسوبها مختلفا بحسب اختلاف الحال وبين بعضها اراد يبين بعضها آخر فقال **(وعن المتى)** اى يطهر المتجس بالمى ثوبا كان او بدنا **(بنفسه)** رطبا كان او جافا **(او فرك يابه)** ان طهر رأس الحشفة حتى انه ان لم يكن طاهر لم يكف الفرك بل

النسل لا يطهر ابدالكن على قول ابى يوسف يجب ان يطهر على قانون ما تقدم في اللحم قلت وهو سبحانه وتعالى اعلم هو معلل بتشريهما الحاسة المتخلة بواسطة النليان وعلى هذا اشتهر ان اللحم السميطة عصر نجس لا يطهر لكن العلة المذكورة لا تثبت حتى يصل الماء الى حد النليان ويمكث فيه اللحم بعد ذلك زمانا يقع في مثله التشرب والدخول في باطن اللحم وكل من الامر بن غير محقق في السميطة الواقع حيث لا يصل الماء الى حد النليان ولا يترك فيه الا مقدار ما تصل الحرارة الى سطح الجلد فينحل سام السطح على الصوف بل ذلك الترك يمنع من وجوده انقلاع الشعر فالاولى في السميطة ان يطهر بالنسل ثلاثا لتجس سطح الجلد بذلك الماء فانهم لا يجترسون فيه عن التجس

وقد قال شرف الاثمة هذا في الدجاج والكرش والسميط مثلها اه **(قوله)** اوفر ك **(يايه)** هذا صريح في طهارة الخلل بالفرك وهو على احدى الروايتين عن ابى حنيفة وقال صاحب المجمع هو الاصح وبها قال الدجاجة عنه بالثنت وفي الرواية الاخرى الفرك مقلل للتجاسة وقال الزبلى هو الاظهر لعدم استعمال المانع القائل **(قوله)** ان طهر رأس الحشفة **(فيه)** اشارة الى ان عمل خروج الحى لا يضر ما به من اثر البول بل ما اذا طبخ الحشفة واسباه الى وبه تصريح صدر الشريعة بقوله هذا اذا كان رأس الطاهر ايان بالولم يتجاوز البول منه مخرجه او تجاوز واستجى اه وفيه اختلاف لما ذكره الكمال بقوله ثم قبل انما يطهر بالفرك اذا لم يسبقه مذى فان سبقه لا يطهر الا بالنسل ومن هنا قال شمس الاثمة مسئلة المني مشكلة لان في كل فصل مذى ثم يبنى الا ان يقال انه مغلوب بالمنى مستهلك فيه فيجسل تبعا له وهذا ظاهر فانه اذا كان الواقع ان لا يبنى حتى يمدى وقد طهره الشرع بالفرك يابس يابزم انه اعتبر ذلك الاعتبار اعنى اعتبر مستهلكا للضرورة بخلاف ما اذا بالولم يستجى بالماء حتى امضى فانه حيث لا يطهر الا بالنسل لعدم الملقى كاقيل وقيل لوبال ولم ينتشر البول على رأس الذكر بأن لم يتجاوز الثقب فامنى لا يحكم بتجسس المني وكذا ان تجاوز ولكن خرج المني فقامت غير ان ينتشر على رأس الذكر لانه لم يوجد سوى مروه على البول في مجراه ولا اثر

لذلك في الباطن اه مافي الفتح وقال في البحر بعد نقله وظاهر المتن الاطلاق أعني سواء بال واستج أو لم يستج بالماء المني يظهر فالنرك لانه مغلوب مستهلك كالذئب ولم يف في المذئ الا لكونه مستهلكا لا لاجل الضرورة اه ولا يخفى ما فيه على جعل علة الغزو الضرورة كانه الكمال ولا ضرورة في البول (قوله ولا فرق فيه الخ) اقول وكذا لا فرق بين من الرجل والمرأة كون الثوب جديدا أو غسلا ومطاعلي الصحيح (قوله والخف عن ذي جرم) أي كالرث والعذرة والتم والماني كافي الهداية اه وسواء كان الجرم منها او مكتسبا كاذالتصقب به ودل اتراب وهو الصحيح كافي التبيين (قوله بالذئب بالارض) تع فيه واية الاصل وهو المنسوخ فانه ذكر في الاصل اذا مسحهما بالتراب تطهر وفي الجامع الصغير انه ان حكه او خسته بعد ما يمسح به وقال في الهبة نقل مشاعنا والوالد ذكر في الجامع الصغير لكننا نقول انه اذا لم يمسحهما بالتراب لا تطهر كافي البحر (قوله كذا قوله) هو المختار ادموم البلوى كافي الفتح وعليه الفتوى كافي الكافي (قوله اذ ابولغ فيه) يعني بحيث لم يسبق اثر التجاسة كافي الكافي وقال في البحر فعمل به ان المسح بالارض لا يظهر الا بشرط ذهاب اثر التجاسة والا لا يظهر (قوله ٤٦٦) اه (قوله ويظهر البقل الخ) اقول لا يطلق

يجب الفصل ولا فرق فيه بين الثوب والبدن في ظاهر الرواية وفي رواية الحسن لا يظهر البدن بالفرك (و) يظهر (الخف من) نجس (أي جرم نجس) ما (أي على الخف) بالذئب بالارض كذا (ط) أي يظهر الخف ايضا عن نجس ذي جرم رطب على الخف بالذئب (اذ ابولغ فيه) أي المالك (و) يظهر الخف (عن شربه) أي نجس غير ذي جرم (والفصل و) يظهر (البقل) كالرث والسيف والسكين ونحوها (بالمسح) وانما غير البقل لانه ان كان خشنا او مقوفا لا يظهر بالمسح (و) يظهر (البساط) يجري الماء عليه قبل يوما (وبلغة) كذا في التاتارخانية (و) بول الماء من يوم (وبلغة) كذا في الحجية (وقيل لبلة) كذا في الرواية (تبيين) يعني الماء (أي البساط) (يصل على) الطرف (الماء منه مطلقا) أي سواء كان له الماء من قبله او لا من بعده او لا ويحدد على من قال انما يصل على الطرف الآخر اذا لم يمسح به من قبله بتحريره الآخر (و) تطهر (الارض) بالبيس وذهب الاثر لاصالة الالة (م) لان التيمم يقتضي سعيها طيبا وفي الصلاة تنكس الملاءة (و) لا يبر الفروش والخف وهو السترة التي تكون على السطوح من الصلابة (و) (و) وكلاء قائمان في الارض فانها تطهر بالبيس وذهب الاثر (و) (و) من الشجر والكلاء (يشل) ولا يكتفي بهما بالبيس وذهب الاثر (ثم ما فرغ من اياه) التجاسات شرع في تسميتها الى الغلبة والخفية وبيان ما هو معموله ما وقال (وعني) قدر الدرهم وهو مثقال في (النجس) (الخف) يعني انما اد

في طهارته بالمسح سواء اصابه نجس له جرم ولا رطبا كان او اليابسا على المختار للفتوى كافي البرهان ويشترط زال الاثر بما مسح به ترابا كان او خرة او صوف الشاة وغيره كافي البحر ويتفرغ ما لو اصابته ظفروه او زجاجة او آنية مدھونة او الخشب الحر الطلي او القصب البوريا كافي الفتح واختلف التصحيح في غود نجاسة الصبيل قطع نحو الطليخ او اسامة الماد كذا في نظائره التي اذا فركه والخف اذا دلك والارض اذا جفت والبر اذا غارت والاولى اعتبار الطهارة في الكل كما يفهمه اصحاب المتن حيث صرحوا بالطهارة في الكل وملاقاة الطاهر لا توجب التحجيش قال في البحر وقد اختاره في فتح القدير (قوله وقيل لبلة) هذا التقدير لقطع الوسوسة والا فالذكر في المحيط قالوا البساط

اذا تحجس فأجرى عليه الماء الى ان يتوشم ذوالها طهرا لان اجراء الماء يقوم مقام العصر اه فلم يقيد به بالذئب (قوله يصل على الظاهر منه مطلقا) هو الصحيح فلا تقصد الصلاة بخلاف ما لو كان في طريق عمامة وكان على الارض وتحرك بحركته اه وكان حقه ذكر هذه في شروط الصلاة (قوله والارض بالبيس) لم يقيد بالبيس كذا في الهداية لانه اتفاقا لا فرق بين الشمس والثار والريح واذا قصد تطهير الارض بالماء به سائها فلا وجبت كل من تشرقه الهرة وكذا الوصية عليها بكثره ولم يظهر لون التجاسة ولا ربحها فانها تطهر كافي الفتح (قوله وكذا لا خلاف في من) اقول وماذا لم يجبر فقد ذكر الحنبدى انه لا يظهر بالجفاف وقال الصغير في ان كان الممس فلاد من الفصل وان كان يشرب الماء جافا لم يجز له ان يشرب الماء والارض والخصى بمثلة الارض كافي البحر (قوله وشجر وكلاء قائمان) هو المختار كافي البرهان شرح مواهب الرحمن (قوله وفي قدر الدرهم) المعتبر فيه وقت الاسابة فلو كان دهننا نجسا قدر الدرهم فانفرض فصار اكثر منه لما منع في اختيار المبرئيات وجماعه ومختار غيرهم المنع فلو صلى قبل الساعة جازت وبه ولا يمتنع فلوذا المقدار الى الوجه الاخر من نوبدى طائفة بخلاف ذي طابقين ودرهم متجسس الوجهين ثم انما يمتنع المانع مضاعفا اليه فلو جلس السبي المتجسس الثوب والبدن في حجر المصلي وهو يمسح

او الحالم المتجس على رأسه جازت صلاته بخلاف ما لو حمل ما لا يستمسك **(قوله وهو المتقال)** اقول وهو عتسرون في الما **(قوله كقول)** مالا يؤكل **(قوله)** اقول الا بول الحفاش وخروقه فانه طاهر وشمل اطلاقه بول الهرة والفأرة على الطاهر وقيل لا يسد كافي البحر وخروقه الفأرة اذا طعن في الحطة جازا كل البقي ما لم يظهر اثر اخر فيه كافي الفتح **(قوله ودم)** المراد به غير الباقي في العروق وفي حكمه اللحم الممزول اذا قطع فالدّم الذي فيه ليس نجسا وكذا الدم الذي في الكبد وليس دم البقي والبراعت بشي ودم الشهيد طاهر مادام عليه حتى لو حمله وصل تحت صلاته بخلاف قتل غير شهيد لم يفسد او غسل وكان كافرا لانه لا يحكم بطهارته بالعسل بخلاف السمل كذا في الفتح **(قوله وخروجه دجاجة)** مثله البط والاوز **(قوله وروث وخن)** الروث للحمار والبق والفارس والخن للبق والبر لابل والعنم وهذا عندنا حنفية وقالنا نجاسة خفيفة وهو الاظهر وطهرها محمد آخر كذا في المواهب **(قوله وعن مادون ربع ثوب)** اقول كذا بندين **(قوله قبل المداخلة)** **(٤٧)** لم يذكر الثوب الكامل وقد قبله بل يبنى ان يصدره والحكم في البدن

كالثوب فن قال انه ربع الثوب الكامل قال مثله من جميع البدن ومن قال بأنه ربع الموضع للمصاب كالكم قال كذلك ربع العضو كاليد ويصح الجميع الا ان القائل بان المراد به ادى ثوب نجو فيه الصلاة لم يحكم البدن وترجع القول باعتبار ربع طرف اصابه من الثوب والبدن بان الفتوى عليه كافي البحر **(قوله اى بول المايؤكل)** لوانى المصنف متع على اطلاقه لكان اولى لغير الحكم في كل بول انتصح بالنص لا بالاشارة **(قوله كرؤس الاب)** اقول ولو اصابه ماء فكثر فانه لا يجب غسله والمراد برؤس الابرايم مثل ولو حمل ادخل السلك وما اصاب الفاسل من غسالة الميت مما لا يمكن الامتناع عنه مادام في علاجه لا نجسه لمعوم البلوى كذا في البحر **(قوله الوارد كالرود)** فيه اشار الى خلاف الشافعي فان الماء الذى وردت عليه النجاسة لا يظهر عنده فالأولى

بالدرهم الدرهم الكبير وهو المتقال كاذكر في الهداية لا ما يكون عشرة منه سبعة مثاقيل كاهو المشهور (وعرض مقر الكف) وهو داخل مفاصل الاصابع (في) التجس (الريق) روى عن محمد بن اثاره اعتبره من حيث الوزن وهو قدر الدرهم الكبير وثلاثة اعتبره من حيث المساحة وهو قدر عرض مقر الكف فوفى ابو جعفر الهندواى بينهما بما ذكرنا (عنا غلط) متعلق بقدر الدرهم (كقول) مالا يؤكل ولومن صغير) دفع ثوبهم ان بول صغير لم يطعم يكون طاهرا (وعنا غلط ودم) وخروجه دجاجة وروث وخن) عنى (مادون ربع ثوب) قيل المراد به ربع ادى ثوب نجو فيه الصلاة وقيل ربع موضع اصابه التجس كالذيل والدخريص وقدره ابو يوسف بشي شير (بما خف كبول فرس) بول (ما يؤكل) وخروجه دجاجة لا يؤكل كذا) اى عنى ايضا (بول) اى بول مالا يؤكل فان بول ما يؤكل يختلف فيه (انتصح كرؤس الابرو مازاد عليهما) اى على قدر الدرهم من اللطيف ومادون الربع من الخفيف (لا) يعنى (الوارد) اى الماء الذى يرد (على) التجس نجس (كالرود) اى كالماء الذى يرد عليه التجس لاشرا كهما في علة النجاسة وهى اختلاط النجس بالماء (لاراد ما قدر ولا ملح كان حارا) فانهما ليسا نجسين لتبديل الحقيقة فيها فان الاغنياء تطهر بالاستحالة كاللينة اذا صارت ملحاً والمذرة اذا صارت تراباً والحجر خلوا ونحو ذلك (يصل على ثوب غير مضرب بطائته نجسة) حتى لو كان مضرباً لم يجز وعند ابى يوسف لم يجز مطلقاً (كا) يصل (في ثوب) اى كاجاز ان يصل من ليس ثوبا (طهره بلة ثوب نجس) هذا الثوب التجس (فيه) اى في الثوب الاول لكن لا يكون ظهور البلة فيه (كالوعصر) الثوب (قطرت تلك

الثوب التجس في اجانة وضعه ثم صب الماء عليه لا يضع الماء الا ثم وضع الثوب فيه خروجا من الخلاف كافي البحر **(قوله ونحو ذلك)** يعنى بالمسك والزياد لطهارتهما بالاستحالة الى الطيبة **(قوله يصل على ثوب غير مضرب الخ)** كذا ذكر الخلاف في الكافي ونقل في شرح المواهب الاجماع على الصحة والخلاف في البدن التجس احد وجهيه لكن يتبادر الى التوفيق بين القولين والاصح الخلاف **(قوله لكن لا يكون ظهور البلة فيه كالعصر)** الثوب قطرت (اقول طاهره انه لا يمنع ما ظهر فيه من رطوبة لا تنصرف ولو كان التجس بنعصر لوعصره قال الحلواى ويتعين عدم الجواز حينئذ لما قال في البرهان ولو ائلت فراش او تراب نجسان من عرق نائم او بلى قدم وظهر اثره في البدن والقدم نجسا والا كتب طاهر تندى من اقبه في ثوب نجس رطب لا ينصرف الثوب التجس لوعصر لعدم انفصال شئ من جرمه اليه حينئذ واختلف المشايخ فيما لو كان الطاهر بحيث لوعصر لم يقطر منه شئ فذكر الحلواى انه لا يتنجس في الاصح وقده بعض المحققين بما لا ينبغ عند عصره رؤس صفار ليس لها قوة السبلان لتصل بعضها ببعض فتقطر بل تفرق مواضع بينهما ترجع اذ احل الثوب وبسبب الحكم على مثله بالطهارة مع وجود حقيقة المخالطة فلاولى

اناطة عدم التجاسة بعدم نبع شيء عند العصر ليكون مجرد ندوة لا يندم الخطا **هـ** اه ولا يعنى ان لا يتبين بأنه مجرد ندوة

البلة منه) فانه اذا كان كذلك لم يحز الصلاة فيه (كذا) اى كالتوب الموقوف فيه  
في جواز الصلاة فيه (لوضوح) التوب حال كونه (رطباً على) جدار (يايس طين  
عافيه مرقين او تحس) عطف على وضع (طرف منه) اى من ذلك التوب (فان)  
اى وقع النسيان (وغسل) طرفاً (آخر) منه (بلا تحرجوا بل صر على ما اوردوه) من  
الخطا ونحوه لا قسم او غسل به فيه حيث يظهر الباقي وان لم يوجد الاى صرى (غسل)  
التجاسة (المريضة) التوب في اجانة حتى زالت (التجاسة) (او غير هاتين) اى تسلى  
غير المريضة من التجاسة ثلاث مرات في ثلاث اجانات او واحدة بعد غسلها مرتين  
(وعصر) التجاسة (كأمر) اى ثلاثاً بالنافى الثالثة (طهر) التوب بالندوة وان كان  
القباس ان لا يظهر الا يصيب الماء عليه او الفصل في الماء الجارى لتجنب الماء بابل  
الملاقاة ثم الاجانة (والماء) التى غسل بها التوب (نحوه) لا انتقال التجاسة من التوب الى  
الماء (لكن) تلك الميا فى التجاسة (كالحل حال الفراق) اى عند ملاقات الماء وانه وانما به  
لاحال الانفصال عنه (في الاظهر) احتراز عما ذهب اليه البعض وهو دوانه من  
الطحاوى ان تجس الماء كتجس الحبل عند انفصال الماء (في الاظهر) اى على الاظهر  
التجاسة (الاولى) اى المتنجس بالتجاسة الاولى التى انتقلت الى الماء بابل الماء ثلاث  
فيما اذا سلب ذلك الماء ثوباً وعضوا (بالثلاث) اى بالمال ثلاث مرات (والو طلى  
بثنتين) اى المتنجس بالتجاسة التى انتقلت الى الماء بالمال الثالثة تململها بالمال مرتين  
(والاخرى مرة) اى يظهر المتنجس بالماء التجاسة التى انتقلت الى الماء بالمال مرة واحدة  
بالفصل مرة واحدة كما هو حكم الحبل عند ملاقات الماء وهكذا الاظهر الاجابة الاولى الى  
بالفصل ثلاثاً والثانية مرتين والثالثة مرة وعلى غير الاظهر يظهر ما ذكره في الاول  
بالفصل مرتين وبالماء الثانى بالفصل مرة وبالماء الثالث بمجرد العصر بل ما ذكره  
المسؤول عند انفصال كذا اظهر الاجابة الاولى بمرتين والثالثة مرة وبالماء الثالث  
بفصل **هـ** (من الاستجاء) في جعل اللغة الذميمة من التوب والى الاول  
الفراغ عنه وعن اثره ماء او تراب (من تجس يخرج من الماء) كالأول والماء  
والذى والمذى والخارج من احد السيلين كذا في السند ومثله فلا يخرج  
من البرج لانه ليس تجس وان خرج من الباب ولا من المخرج من غير  
السيلين استجاء (خوجير) كندر وخشب وتراب (لا) اى ليس (بالسند)  
(نذب) قال في الوقاية بمذوقه بلا عدد يدبر بالحجر الاول الى اخره مدعيه انه  
مرتبط بمقايله لان العدد اذا تى وان كان المراد فى سنده لم يثبت بعدد  
المدد بقوله بالحجر الاول الخ ولهذا قال هو الا بالعدد ثم ان ربه عوله بل انما  
قال (يدبر) بالاول وقبل (ثاني) الادبار الاذهاب الى التوب بالبر والامساك صدر  
ويدبر بالثالث سيفاً وقبل بالاول والثالث ويدبر بالثاني شاة فان في المسح  
اقبالاً وادباراً مبالغة في التقية وفي السيف يدبر بالاول لان ادباراً في عدلته

الا اذا كان التجس الرطب هو الذى لا  
يتقاطر بعصره اذ يمكن ان يصيب التوب  
الجاف قدر كثير من التجاسة ولا ينبغ  
منه شيء بعصره كما هو مشاهد عند  
البداءة بمسكه فبين ان يبقى بخلاف  
ما صحح الحلواني اه (قوله) او تنجس  
طرف منه فتنس الخ هكذا قال صدر  
الشريعة واختاره في الخلاصة واختار  
في البدائع غسل الجميع احتياطاً لان  
موضع التجاسة غير معلوم وليس  
البعض باولى من البعض كالماء والبحر ثم  
ان قوله وغسل طرف آخر منه لا يناسب  
قوله ونس لان الاخرية تشرع بالعلم  
بغيره ولذا حذف لفظ الآخر في شرح  
منية المولى فقال تنجس طرف من التوب  
فليس ففصل طرفه من غيرا يدون تحرج  
طهر اه لكنه سأل في الحكم بالطهارة  
مع عدم التحرج في الحبل المنقول ولم  
يعلم للتجاسة محل غالباً لا ظناً ولا يقيناً  
**باب الاستجاء**

(قوله من تجس يخرج من البطن) اقول  
هو ليس بقيد احترازي عن تجاسة من  
الخارج فتصيب المخرج لانها تظهر  
بالاستجاء بالحجر ونحوه كفى التبيين  
قلت وفي اطلاق الزبلى يظهر انها بالحجر  
نظراً لانه مقلد لمظهر لان الزبلى قائل  
بان المستجى بالحجر اذا قدمه ما قبل تجسه  
كاستدركه وقال في الفتاوى اذا اصاب  
المخرج نجاسة من خارج أكثر من قدر  
الدرهم فالصحيح انه لا يظهر الا بالفصل  
كذا في شرح المجموع اه وصاحب البحر  
نص على انهم قالوا هذا التصحيح هنا  
بصفة الغرض فالظاهر خلافه اه  
(قوله) خوجير) يعنى من كفى الكثر  
(قوله) كندر وخشب وتراب) اثاره

الى انه لا يستجى بالله عقيب غير الماء وسببه (قوله) مبالغة في التقية) اقول واثق المتأخر على ان سقوط اعتبار ما في  
من التجاسة بعد الاستجاء بالحجر في حق العرق حتى اذا ادباه العرق من المقعدة لا يجزى ولو صلباً مايل نحو ما في المتن

(قوله والمرأة في الوتين مثله صفا) كذا قاله صدر الشريعة وقال الزبلي وقاضيان والمرأة تفعل في جميع الاوقات مثل فعل الرجل في الشتاء اه ولعل الظاهر ما ذكره المصنف وصدر الشريعة رحمهما الله تحية تلوث الفرج لو استأدت من خلف (قوله وغسله بعده اى بعد الحجر اولى) قال (ع ٤٩) الزبلي قيل هو ادب وليس سنة وقيل هوسنة في زماننا اه وقال في البحر

وقيل سنة على الاطلاق وهو الصحيح وعليه الفتوى كافي السراج الوهاج (قوله ان امكن بلا كشف المودة)

ظاهرا انه في اذا لم يتجاوز مخرجها لانه حكم بالوجوب فيه فيا سأل فيقتضى

ولو ادبى الى كشف المودة (قوله) ويفسله بطن اصبع الخ) يبنى لارؤسها

احترازا عن الاستمتاع بالاصبع واذا استسجى باصبع راي الكيفية الا تبيلا

اه يقتصر على الاصبع (قوله والمرأة تستعد الخ) هذا اذا لم يكن عذرا لانها

لا تستسجى باصبعها خوفا من زوال العذرة بل باطن كفها (قوله) ويجب

اي غسل المخرج بمجاورة ما فوق الدرهم) اقول المراد بالواجب

القرض وان كان المجاوز قدرا الدرهم فادونه فالفصل واجب وقد جعل

الاستحسان قسما من سبونها واجبا وقد قسمه في السراج الى خمسة اقسام اربعة

فريضة من الحيض والثفاس والجنابة والراهم اذا تجاوزت مخرجها والخامس

المستون اذا كانت مقدار المخرج في محله وفيه تسامح ذكر وجهه في البحر

(قوله ولو لم يحصل بثلاثة زاد عليها) اقول هذا على الاصح من انه مفوض

الى رايه فيغسل حتى يقع في قلبه انه طهر كافي الفتح وفي شرح المنظومة ان

الاقطار للريح في الغائط واجب وان تجزئ عنه فتولان قيل يظهر وقيل لا يظهر

ما لم تزل الرائحة وان بالغ (قوله) ويكره استقبال القبلة في البول الخ) كذا

قيل احترازا عن تولوها ثم قيل ثم يدبر بمبالغة في التنظيف ولا كذلك في الشتاء فيقبل بالاول لامبالغة في التيقظ ثم يدبر ثم يقبل للمبالغة (والمرأة في الوتين) اى في الصيف (مثله صفا) يبنى تدبر المرأة بالاول ابدا لثلاث تلوث فرجها (والفصل بعده) اى الحجر (اولى ان امكن بلا كشف المودة) فيقبل بده ثم يرخى المخرج بمبالغة ان لم يكن سائما (كذا في الظهيرية) ويفسله بطن اصبع واحد ان حصل بها التقاء (واصبعين) ان احتسج الى زيادة (واثلاث) ان احتسج الى ازيد ويصعد الرجل اصبعه الوسطى على سائر الاصابع صعودا قليلا في ابتداء الاستجماء ويفسل موضعه ثم يصعد بصره ما اذا غسل ثلاث مرات ثم يصعد خصره ثم سبانه ويفسل موضعه حتى يطمئن قلبه والمرأة تستعد بصرها ووسطها جميعا مما تم تفعل كما فعل الرجل لانه لو بدأت باصبع واحدة كالرجل عسى يقع اصبعها فتلذذ فيجب عليها الفسل وهي لا تستمر كذا في الظهيرية (ويفسله بده ثانيا ويجب) اى غسل المخرج (بمجاورة ما فوق الدرهم) من النجس (المخرج) مفعول المجاورة (الى ان يبقى) متعلق بيجب (ولو جا) اى ولو كان الفسل بمقدار (فوق الثلاث) فان المعتبر هو الاقارء لا العدد حتى لو حصل بوحدة كفى ولو لم يحصل بثلاثة زاد عليها (يفسل) المستسجى (الدبر اولا) عند ابي حنيفة (وعندنا ثانيا ويكره بظلم) لانه زاد الجنب كورد في الحديث (وطعام) للانسان لما فيه من تحقير المال المحترم شرطا ولها ثم كالحشيش لما فيه من تحسيس الطعام بالضرورة (وروث) لانه نجس فينا في التيقظ (وآجر وخزف وقصم وجص وشئ محترم) بين الناس كخرفة الديباج ونحوها لانه ينافي الاحترام مع ورود الهى عن الاشياء المذكورة (وعين) للهى ايضا (الضرورة) بان تكون يسراه مقطوعة او بها جراحة ولو استسجى بالاشياء المذكورة جاز لان الهى لمضى في غيره فلا ينافى الشرعية في الجملة (و) يكره (استقبال القبلة في البول والغائط كذا استدبارها) لكن لا مطلقا بل (يكشف المودة) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا اتيت الغائط فظفوا فبقا الله لاستقبولها ولا تستدبروها ولكن شرقوا او غربوا وفيه اشارة الى ما ذكر في الاجناس انه اذا لم يكن للحديث بل لازالته لم يكن مكروها (ولو في النيان) لان الدليل لم يفرق (و) يكره (فعلها) اى البول والغائط (في الماء والظل) اى ظل قوم يستريحون فيه (والطريق) ويحت شجر مشرق بخلاف غير المشرك للهى عن الجميع في الحديث والسر ظاهر (والتكلم عليها) للهى عنه ايضا (والبول قائما الا لمدد) كذا في التارخية (وجب الاستبراء بالثي او التحنج او التوم) اى الانضمام على شقه الايسر حتى يستقر قلبه على انقطاع المود كذا في الظهيرية (وقيل يكتفى بمسح الذكر واجتذابه ثلاث مرات) والصحيح ان طباع الناس وعاداتهم مختلفة فمن في قلبه

الاستقبال عين الشمس والقمر (دروغ) احترازا لما هو كذا مذهب الرخ لا يصيد به شاش بوله (قوله) والتكلم عليها للهى عنه) اقول استدلاله في البرهان بقول النبي صلى الله عليه وسلم لا يخرج الرجلان كاشفين عورتيهما يتحدان فان الله يفتك بلي ذلك



لعرشه به قلت والذي يظهر لي ان العبرة بمجرد طلوعه ولا يتاخر التعريف لان من شانه الانتشار فلا يتوقف على انتشاره لانه لا يكون بعد مضى جلب منه يؤيده لفظ الحديث ثم صلى الفجر حين بزغ الفجر وحرم الطعام على الصائم **(قوله الى طلوع الشمس)** يعني الى قبل طلوعها لما ذكر في الحديث **(قوله)** واما الثاني فلامامة عليه السلام في اليوم الثاني في ذلك الوقت في نظر لان جبريل عليه السلام صلى في اليوم الثاني الظهر وقد صار ظل الشيء مثله مرة فظلم يطابق المدعى فكان ينبغي ان يستدل بما روى من اختلاف الرواية فيه قيل بالثلث والثلثين **(قوله)** فالخروج بالنيل يشك في الخروج فلا يخرج الا حين هو بلوغ مثليه مرتين فتأمل

**(قوله)** وعندها آخره اذا صار الظل مثله اقول وهو رواية عن ابي حنيفة واختاره الطحاوي وهو الاظهر كما في البرهان ويخالفه ما في تصحيح الشيخ قاسم **(قوله)** وعندها الحرة وبه يقتض **(الح)** قال الكمال ومن المشايخ من اختار الفتوى على رواية قاسم بن عمرو عن ابي حنيفة كقولهما ولا تساعده رواية ولا دراية ذكر وجهه ووافقه تليذه العلامة الشيخ قاسم وقال ثبت ان قول الامام هو الاصح لكن صاحب البرهان مع متابعتها للتحقق ابن الهمام مشى على الرواية الثانية الموافقة لقولهما وقال وعليه الفتوى لما رواه الدار قطني والحافظ ابو القاسم المشق عن مالك عن نافع عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الشفق الحرة قال اليسوق في المعرفة وهو مروى عن علي وابن عباس وعبادة بن الصامت وشداد بن اوس وابي هريرة وعليه اطباق اهل اللسان فيكون حقيقته فيها للمجاز ولا يكون حقيقة في اليأس نقيلا للاشتراك **(قوله)** حتى نقل ان الامام رجيع اليه قال في البرهان مثله ثم قال واثبت هذا الاسم لليأس قياس في اللغة وانه باطل ولان الطوالع ثلاثة والفوارب ثلاثة ثم المتبر دخول الوقت الوسط منها وهو الفجر

في الافق المسمى بالصبح الصادق ( الى طلوع الشمس ) لما روى ان جبريل عليه السلام ام رسول الله صلى الله عليه وسلم فيها حين طلع الفجر في اليوم الاول وفي اليوم الثاني حين اسفر جدا وكادت الشمس تطلع ثم قال ما بين هذين الوقتين وقت لك ولامنك (و) وقت (الظهر من زوالها) اي الشمس (الى بلوغ الظل مثليه) اما الاول فلقوله تعالى اقم الصلاة لادائك الشمس اي زوالها وعليه الأكثر ولامامة جبريل عليه السلام في اليوم الاول وقت الزوال واما الثاني فلامامته عليه السلام في اليوم الثاني في ذلك الوقت وعندها آخره اذا صار الظل مثله (سوى التي) اي في الزوال التي لفة الرجوع وعرفا ظل راجع من المغرب الى المشرق حين يقع على خط نصف النهار واصله الى الزوال لادنى ملاينة لصوله عند الزوال فلا يعد تسامحا (و) وقت (العصر منه) اي من بلوغ الظل مثليه (الى غروبها) اي الشمس اما اوله فالذكر هنا قول ابي حنيفة وعندها اذا صار الظل مثله ودخل وقت وقت العصر وهو مبني على خروج وقت الظهر على القولين واما آخره فلقوله صلى الله عليه وسلم من ادرك ركعة من العصر قبل ان تغرب الشمس فقد ادرك العصر واما البخاري ومسلم (و) وقت (المغرب منه) اي من غروبها (الى غروب الشفق) وهو عند ابي حنيفة (اليأس) الذي يعقب الحرة (وعندها الحرة وبه يقتض) لطابق اهل اللسان عليه حتى نقل ان الامام رجيع اليه لما ثبت عنده من حمل عامة الصحابة الشفق على الحرة وفي المبسوط قولهما الواسع وقوله احوط (و) وقت (المساء والوتر منه) اي غروب الشفق (الى الصبح) اما اوله فقد اجمعا على انه يدخل عقب الشفق على اختلافهم فيه واما آخره فلا جاع السلف على انه بقي الى طلوع الفجر الا يرى ان الخائف اذا ظهرت بالليل قبل طلوع الفجر يجب عليها قضاء العشاء بالاجماع فلو ان الوقت باق لما وجب عليها هذا اعتدائي حنيفة (وعندها وقت الوتر بعد العشاء) بلا خلاف في الآخر وهذا الخلاف مبني على ان الوتر فرض عنده وسنة عندها كاسيحي وقادة الخلاف تظفر في موضعين احدهما انه لو صلى الوتر قبل العشاء ناسيا او صلاها فظهر فساد العشاء لا الوتر فان الوتر يصح ويبيد العشاء وحدها عنده لان الترتيب يسقط بمثل هذا

الثاني فكذلك في الثواب المتبر لدخول الوقت الوسط وهو الحرة فبذلك يدخل وقت العشاء وهذا الان في اعتبار اليأس معنى الخرج فانه لا يذهب الا قريبا من ثلث الليل وقال الخليل بن احمد راعيت اليأس بمكة فما ذهب الابعد نصف الليل اهل لكن حمل الزبلي ما روى عن الخليل على يأس الجود ذلك ينب آخر الليل واما يأس الشفق وهو دقيق الحرة فلا تأخر عنها الا قليلا قد مر ما تأخر طلوع الحرة عن اليأس في الفجر **(قوله)** واما آخره فلا جاع السلف اقول لم يستدل به بحديث امامة جبريل كما قبل غيره لما فيه من عدم المطابقة للمدعى ظاهر الكنه يظهر من مجموعات الاحاديث ان آخر وقت العشاء حين يطلع الفجر فلهذا يستدل به المصنف رحمه الله تعالى

**(قوله)** وعندها يبدؤ الترتيب (أي على وجه السنية **(قوله)** فلا يصح قبلها) يعني لا يصح متبداً عن السنية في الصحة المراد به نفي جهاداً منسباً لا في أصل الصحة **(قوله)** ولا يجان لفاقدها (قوله) يقول ويهاتى البقال ثم وافقه الخلق وأقروا له ما سبب الكثرة وافق الإمام البرهان الكبير بوجوده كافي للفتيح قلت ولا يساعد القائل بالوجوب حديث السجالات الذي رواه مسلم المثل الذي صلى الله عليه وسلم عن لبث الدجال في الأرض قال صلى الله عليه وسلم أربعمائة يوم أو مائة وستين يوماً كسبوا يوم كسبهم وسائر أيامهم كما يمكن فقيل لهما رسول الله ذلك اليوم الذي كسبه أي كسبنا صلاة يوم قال لا قدروا الله ولا تاتوا الله أوجب أكثر من ثلاثمائة صلاة فلا قبل طلوع الفجر لا يكون كذلك في الإيجاب في هذه المسئلة لانه لم يوجد زمن مضى فيه مقدار وقت المشاهدة أو انقضاءه **(قوله)** ويستحب تأخير الفجر) هذا في حق غير المرأة والأفضل له في الفجر التمس وفي غيرهما الاستتار إلى فراغ الرجال من الجماعة في البحر ولا خلاف لأحد في سنية التمس فجز من دلفة كافي للفتح **(قوله)** إلى ما يمكن فيه ترتيب أربعمائة يوم (أي ثم عادته الخ) أقول لما أراد أن تكون الاعادة قراءة مسنونة مع الاتيان بالوضوء أيضاً قبل خروج الوقت وإن لم يكن ظاهر العبادة مؤبداً به وقال الله تعالى والواحدة يعني الأسفار بالفجر إن بدأ في وقت سبق منه بعدادها ٥٧٠ إلى آخر الوقت ما لو ظهر مسدد صلاه

اطعها بقراءة مسنونة مرتلة بين الحسين والسنة أي قبل طلوع الشمس ولا يظن أن هذا يستلزم التمس في الأمن لم يضيض ذلك الوقت **(قوله)** وتأخير ظهر الصيف) أطلقه فشمع ما وصل وحده أو بجماعة كما في شرح المجمع وقال في البحر أطلقه فأفادته لا فرق بين أن يصل بجماعة أو لا ولا ين كونه في بلا حذارة أو لا ولا ين كونه في شدة الحر أو لا ولهذا قال في المجمع وتفضل الإراد بالظهر مطلقاً كما في السراج الراجح من أنه إنما يستحب الإراد بثلاثة شروط فله نظر بل هو منذهب الشافعي على ما قيل والجمعة كالظهر أصلاً واستحبها في الزمان أهو تنبيهه لم يذكر المصنف رحمة الله تأخير وقت العصر وقال في الكافي يستحب تأخير

المصطفى في كل زمان ما لم يتغير الشمس لانه عليه الصلاة والسلام كان يأمر بتأخير العصر والعبرة بتغير القرص عنداني حنيفاً في يوم رجه الله لا شدة الضوء كقائل النسخي والحاكم الشهيد أن ما حصل بعد الزوال فتي صار القرص بحيث لا تحار فيه العين فقد تفتت والالا **(قوله)** وتأخير المشاء) أطلقه وظاهر ما في الهداية التمس بدم فوات الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف في مسألة يوم التمس **(قوله)** وهو في الخ) أقول وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين يستحب تأخير المشاء إلى ما قبل ثلث الليل في رواية أخرى وإياها وهو به كل في البرهان وهذا أحسن ما يوفق به لفق التعارض وقد وفق بينهما ما شرح المجمع بأن يكون التأخير إلى الثلث من جوف المشاء إلى ما قبله في الصيف لظلمة اليوم وأما التأخير إلى نصف الليل فباح إلى آخره ففكر وما هو على الكراهة في الهداية تعالينا لخاصة به ويكره النوم قبل المشاء لمن يغشى فوت الجماعة والحديث بعدها لغير حاجة والأفلا كما قراءة القرآن وذكر وسجدة الصالحين ومذاكرة الفقه والحديث مع الضيف والدرس **(قوله)** وتأخير الوتر إلى الفجر) ظاهر ما في البرهان والجمعة أن التأخير مستحب للمهجد آخر الليل وهو من يألف صلاة الليل للاتيان بما يتقبل به منه ولا يقال في البحر وإذا أوتر قبل النوم ثم استيقظ وصلى ما كتب له لا كراهة فيه ولا يبعد الوتر ولم تزل الأفضل للمأمن حديث الصحيحين أجمعوا أكثر صلاتكم وتر

العصر والعبرة بتغير القرص عنداني حنيفاً في يوم رجه الله لا شدة الضوء كقائل النسخي والحاكم الشهيد أن ما حصل بعد الزوال فتي صار القرص بحيث لا تحار فيه العين فقد تفتت والالا **(قوله)** وتأخير المشاء) أطلقه وظاهر ما في الهداية التمس بدم فوات الجماعة ويؤخذ من كلام المصنف في مسألة يوم التمس **(قوله)** وهو في الخ) أقول وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين يستحب تأخير المشاء إلى ما قبل ثلث الليل في رواية أخرى وإياها وهو به كل في البرهان وهذا أحسن ما يوفق به لفق التعارض وقد وفق بينهما ما شرح المجمع بأن يكون التأخير إلى الثلث من جوف المشاء إلى ما قبله في الصيف لظلمة اليوم وأما التأخير إلى نصف الليل فباح إلى آخره ففكر وما هو على الكراهة في الهداية تعالينا لخاصة به ويكره النوم قبل المشاء لمن يغشى فوت الجماعة والحديث بعدها لغير حاجة والأفلا كما قراءة القرآن وذكر وسجدة الصالحين ومذاكرة الفقه والحديث مع الضيف والدرس **(قوله)** وتأخير الوتر إلى الفجر) ظاهر ما في البرهان والجمعة أن التأخير مستحب للمهجد آخر الليل وهو من يألف صلاة الليل للاتيان بما يتقبل به منه ولا يقال في البحر وإذا أوتر قبل النوم ثم استيقظ وصلى ما كتب له لا كراهة فيه ولا يبعد الوتر ولم تزل الأفضل للمأمن حديث الصحيحين أجمعوا أكثر صلاتكم وتر

(قوله وتعميل ظهر الشتاء) قال في البحر ولم ادر من تكلم على صلاة الظهر في الربيع والخريف والذي يظهر ان الربيع مباح بالتاء والخريف بالصيف (قوله وتعميل المغرب) اقول ولم يفتح حكم تأخير هاهو مكره في رواية وهو الاصح الام لا يكون مكره لاسفر ونحوه او يكون قليلا وفي رواية اخرى لا يكره ما لم يغب الشفق وفي الكراهة تطويل القراءة خلا في وفي الفتية تأخير العشاء الى ما زاد على نصف الليل والعصر الى وقت اسفر **٥٧** الشمس والمغرب الى اشتباك الجيوب بكرة كراهة تحريم اكد في البحر قلت

عليه وسلم من خاف ان لا يقوم آخر الليل فليوتر اوله ومن طمع ان يقوم آخره فليوتر آخره (و) يستحب (تعميل ظهر الشتاء) لما روى عن انس بن مالك رضي الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي الظهر في ايام الشتاء ما تدرى اما ذهب من النهار اكثر ام ما بقي منه رواه احمد (و) تعميل (المغرب) لما روى انه صلى الله عليه وسلم كان يصلي المغرب اذا غربت الشمس وتوارت بالحجاب رواه البخاري ومسلم (ويوم غيم يجعل العصر والمساء) لان في تأخير العصر احتمال وقوعه في الوقت المكره وفي تأخير المساء تقليل الجماعة على اعتبار المطر والطين (ويؤخر غيرها) يعني الفجر والمغرب لان الفجر والظهر لا صكره في تأخيرهما والمغرب يخاف وقوعها قبل الغروب لشدة الالتباس (لا تصح صلاة وسجدة ثلاثون كانت) تلك الثلاثة (في) الوقت (الكامل) وصلاة جنازة حضرت قبل (اي قبل الاوقات التي ذكرت بقوله (حال الطلوع والاستواء والغروب) وهو ظرف لقوله لا تصح (العصر يومه) استثناء من قوله لا تصح صلاة فان اداها لا يكره وقت الغروب لانه اداها كما وجبت لان سبب الوجوب آخر الوقت ان لم يؤد قبله فاذا اداها كما وجبت لم يكره فعلها فيه وانما يكره تأخيرها اليه كالتضاء لا يكره فعله بعد خروج الوقت وانما يحرم قوته قالوا المراد بسجدة الثلاثة ما تلاها قبل هذه الاوقات لانها وجبت كاملة فلا تنأى بالنقص واما اذا تلاها فيها فجاز اداؤها فيها بلا كراهة لكن الافضل تأخيرها ليؤد بها في الوقت المستحب لانها لا تقوت بالتأخير بخلاف العصر وكذا المراد بصلاة الجنازة ما حضرت قبل هذه الاوقات فان حضرت فيها جازت بلا كراهة لانها اديت كما وجبت اذ الوجوب بالحضور وهو افضل والتأخير مكره وانما تميز المذكورات في هذه الاوقات لتبني الوارد عنها في الحديث بناء على انها اوقات يعبد فيها عبدة الشمس (كذا) اي كاجاز العصر وقت الغروب (جاز تطوع بداه فيها) اي تلك الاوقات (او نذر اداها فيها وقضاء تطوع بداه فيها فاقصده) لما تقرر انما وجب ناقصا يؤدي ناقصا (والافضل في الاولين) يعني تطوعا بداه فيها او نذر اداها فيها (والقطع والقضاء في الوقت) (الكامل) ذكره الزبلي (وكرر بعد طلوع الفجر واداء) صلاة (المغرب الى اداء المغرب الثقل سوى سنة الفجر) قالها لا تتركه (و) كره (المتنذر وركعتا الطواف وما بداه فاقصده لا) تتركه (الفائتة) في هذين الوقتين (الافى

لكنهم صرحوا بأنه لو اشغل جمع وقت العصر بالقراءة لا يكون مكرهوا فينظر مع ما ذكره من الخلاف في المغرب (قوله فان اداها لا يكره وقت الغروب) كان المناسب ان يقال فان اداها يصح وقت الغروب لثالث الاستثناء وان فهم الحكم من نفي الكراهة (قوله فاذا اداها كما وجبت لا يكره فعلها فيه وانما يكره تأخيرها اليه) كذا قاله الزبلي وقد نص على كراهة الفعل ايضا في البحر فقال وقد قدما ان المكره وانما هو تأخير لادائه وقيل الا انه مكره ايضا كما في الكافي وعلى هذا مثنى في شرح الطحاوي والصفوة والبدائع والمحاوي وغيره على انه المذهب من غير حكاية خلاف وهو الاوجه الحديث اهو سند ذكره (قوله) واما اذا تلاها فيها (الح) كذا قاله الزبلي وقال في البرهان ولا يصح في الاوقات الثلاثة شيء من الفراض والواجبات عند تساوي عصر يومه وسجدة ثلاثة وصلاة جنازة وجبتا فيها فانها يجوز مع الكراهة لا بدونها كانت البض (قوله) كذا جاز تطوع بداه فيها (الح) اقول المراد بالجواز الصحة لا الحلال لانه لا يكون آثما (قوله) والافضل في الاولين (الح) اقول وعلى هذا الافضل في قضاء تطوع بداه فيها فاقصده القضاء في كامل وان صح في مثل ما بداه فيه (قوله ذكره الزبلي) قال في البحر وقول الشارح يعني الزبلي فيهما والافضل ان يصلى في غيره ضعيف كما قد قدمناه اه وقال الكمال يخرج به يعني القضاء فيه عن الهمة وان كان آثما هو رأيت مكتوبا على نسخة من الزبلي هذا الكلام المبسوط وغيره وفي ظاهر الرواية وجوب القطع اه وقت قاضيه وانما انتبه التطوع في الاوقات المكرهه فانه يقطع ثم يقضى في ظاهر الرواية اه فذا نص على الوجوب لاسر (قوله سوى سنة الفجر) المراد به فيا قبل صلاة الفجر اذ لا تقضى سنة الفجر الاتباعا (قوله لا تتركه الفائتة) اقول ولو تراء (قوله الافى

في مثل ما بداه فيه (قوله ذكره الزبلي) قال في البحر وقول الشارح يعني الزبلي فيهما والافضل ان يصلى في غيره ضعيف كما قد قدمناه اه وقال الكمال يخرج به يعني القضاء فيه عن الهمة وان كان آثما هو رأيت مكتوبا على نسخة من الزبلي هذا الكلام المبسوط وغيره وفي ظاهر الرواية وجوب القطع اه وقت قاضيه وانما انتبه التطوع في الاوقات المكرهه فانه يقطع ثم يقضى في ظاهر الرواية اه فذا نص على الوجوب لاسر (قوله سوى سنة الفجر) المراد به فيا قبل صلاة الفجر اذ لا تقضى سنة الفجر الاتباعا (قوله لا تتركه الفائتة) اقول ولو تراء (قوله الافى

وقت الاحرار فان القضاء فيه مكروه) اقول ظاهر الصحة مع الكراهة فيناقض ما قدمه من قوله لا يصح صلاة الخ وغالفة ما قاله الزيلي عند قول صاحب الكنز منع عن التثقل بعد صلاة الفجر والمصر لان قضاء فاتحة الخ المراد بعبء العصر قبل تغير الشمس واما بعده فلا يجوز فيه القضاء ايضا اهملت ولا يقال انه لا مخالفة لعل في الجواز على الحل لان المراد به عدم الصحة كقصره في مسئلة الكافر اذا اسلم والصبي اذا بلغ في الوقت المكروه فلم يؤد حتى خرج الوقت فانه لا يصح قضاء ما فات في وقت مكروه مثله لان ما ثبت كمال لعدم نقص في الوقت نفسه فلا يخرج عن عهده الا بكمال كافي فتح التقدير فن خطب بالصلاة من اول وقتها فلم يؤد حتى خرج الوقت حكمه كذلك بالاولى وما وقع في الهداية من قوله ويكره ان يتثقل بعد الفجر حتى تطلع الشمس وبعد العصر حتى تقرب ولا بأس بان يصلي في هذين الوقتين الفوائت ليس على ظاهرهما قال في شر الجمع ولا بأس بالقضاء **فيها** فيهما الى طلوع الشمس في الفجر وتغيرها في العصر

وهذه العبارة الاولى من عبارة القدوري حتى تقرب لان الغروب فيها مؤول بالتعريف **اه قول** وقال صاحب النهاية الخ اقول يمكن التوفيق بأن يحمل كلام صاحب النهاية على الفوائت الواجب ترتيبها مع الجمعة وصدر الشريعة على فوائت غير واجبة الترتيب فلا معارضة والا فلا يصح صدر الشريعة الحكم بالكراهة مطلقا لما لا يصح جمعه مع ما عليه من الفوائت اللازمة ادؤها من باب التهمة) يكره التطوع عند الاقامة لاسنة الفجر ان لم يخف فوت اجتماعه وقيل المبدى مطلقا وبعده في المسجد لا يثبت وبين الجمعين وعند ضيق وقت المكتوبة ومدافعة الاختين وحضور طعام تنوقه نفسه وما يشغل البال ويغل بالحشوع كافي البحر ويكره الكلام بعد اشتقاق الفجر الى ان يصل الا بخبر وبعد الصلاة لا بأس به ولا بالشي في حاجته وقيل يكره الى الشمس وقيل الى ارتفاعها كافي الفتح

وقت (الاحرار) فان القضاء فيه مكروه (ولاصلاة الجنازة وسجدة الثلاثة) فيها (وكره ماسوى الفاتحة عند خروج الامام) اى صعوده الى المنبر (للخطبة) اطلقا ليتناول جميع الخطب كخطبة الجمعة والميد وخطب في الحج وغيره اذ كره الزيلي وشرح الهداية (حتى يخرج من الصلاة) لان مجرد الخطبة وسأى تحقيقه في باب صلاة الجمعة ان شاء الله تعالى وانما كرهه لسأيه من الاشتغال عن استماع الخطبة قال صدر الشريعة كره الفوائت وصلاة الجنازة وسجدة الثلاثة اذا خرج الامام للخطبة وقال صاحب النهاية الفاتحة تجوز وقت الخطبة من غير كراهة واختير هنا قوله لكون الاعتدال عليه أكثر (لا يجمع فرضان في وقت العذر) خلافا للشافعي رحمه الله تعالى فانه يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء بمذخر المطر والمرض والسفر (بل يحج) فان الحاج يجمع بين الظهر والعصر في وقت الظهر في عرفة وبين المغرب والعشاء في وقت العشاء في المزدلفة (تطهرت في وقت عصر اوعشاء قضيهما فقط) وعند الشافعي قضى الظهر مع العصر والمغرب مع العشاء يتأخران عن وقت الظهر والعصر واحدا وكذا وقت المغرب والعشاء ولهذا يجوز الجمع بالمزدكر (صار اهلا في آخر الوقت بقضيه لامن حاضرت فيه اوفست) المتبر في السببية آخر الوقت عندنا وعند الشافعي اوله حتى لو اسلم الكافر او بلغ الصبي او طهرت الحائض بلزهم فرض الوقت عندنا ولو حاضرت فيه عندنا لا تقضى خلافا له وقد تقرر في الاصول

### باب الاذان

هو لغة الاعلام وشرعا اعلام وقت الصلاة بوجه مخصوص ويطلق على الالفاظ المخصوصة (سن) سنة مؤكدة (للفرائض) وهي الرواتب الخمس وقضاؤها والجمعة بخلاف الوتر وصلاة العيدين والكسوف والخسوف والجنازة والاستسقاء والسنن

### باب الاذان

(تقولهم وشرعا اعلام وقت الصلاة) اقول لعل السر في عدوله عن قول غيره اعلام بدخول (والنوافل) وقت الصلاة وانصح ان يكون كذلك على حذف مضاف للاشارة به لا يختص بأول الوقت لما يبرده كالصلاة في الصيف كافي البحر (قوله سن سنة مؤكدة) هو الصحيح كافي الكافي وهو قول عامة الفقهاء وكذا الاقامة وقال بعض مشايخنا واجب وقال محمد بمقتلة اهل بلدة اجتمعوا على تركه وابو يوسف يحبسون ويضربون ولا يقاتلون (قوله بخلاف الوتر) هذا على الصحيح من ان اذان العشاء لا يقع للوتر كافي التبيين لكن قال الكمال اذان العشاء اعلام بدخول وقته لا نزوقه وقها وقها (قوله وصلاة العيد) قال الكمال ولولا ما روى في العيد لاذناله على رواية الوجوب يبنى وجوب العيد اما السنة فلا وما رواه جوماني صحيح مسلم عن جابر بن سمرة صليت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم العيد غير مرة ولا مرتين غير اذان ولا اقامة

**(قوله بترسيع التكبير)** لم يسن كيفية الاثنيان به وما سذكره من انه يأتي بين كل كلمتين بسكتة يقتضي ان يكون تترى وسذكر ايضا ما يفيد التخيير ان شاء الله تعالى لكن قال في شرح النقاية لابي المكارم وكيفية اى الترسى ان يقول الله اكبر الله اكبر ويقتبص ثم يقول مرة اخرى وهكذا بين كل كلمتين وعن ابي بكر الانباري ان عوام الناس يضمنون الرامن اكبر وكان المبرد يقول ان الاذان اسمع موقوفا في مقامه قال لاسل فيه الله اكبر بسكون الراء فحولت فتحة الهمزة اليها كذا في المضمرات اه واحترز بالتكبير اربعا بدأ عمائل ان ابا يوسف شبه تلك الحاقلة بالتكبير الاخير **(قوله بلاطن وهو التثني)** اى بحيث يودى الى تغيير كلاته ولو لم يلحقه تغيير لاس في وان لطفه كان مكروها قيل انما يكره ذلك في الاذكار واما في الجمعتين فلا بأس به كما في شرح الجمع وقال في الفتح لا يلحق الاذان لانه لا يحل وتحسين الصوت مطلوب ولا تلازم بينهما وقيد الحلواني بما هو ذكر فلا بأس باذنا المد في الجمعتين **(قوله ولا ترجيع)** اقول فلورجع قال في البحر الظاهر ان عباراتهم ان الترجيع عند ما لم يسبحة ولا مكروه لكن ذكر الشارح اى الزبلى وغيره انه لا يحل الترجيع قراءة القرآن ولا التطريب فيه والظاهر ان الترجيع هنا ليس هو الترجيع في الاذان بل هو التثني **﴿ ٥٥ ﴾** اه قلت وهو ظاهر من كلام الزبلى لقوله عقب ما تقدم من كلامه ولا يحل

والتوافل (في) وقتها اى لاقبله ولا يبعد الالفقضاء لانه وقت القضاء وان فات وقت الاداء لقوله صلى الله عليه وسلم فليصلها اذا ذكرها فان ذلك وقتها اى وقت قضائها (فيما لو ان قبله) اى قبل وقته (بترسيع التكبير) متعلق بقوله سن (بدا) بأن يقول في ابتداء الاذان الله اكبر الله اكبر الله اكبر (بلاطن) وهو التثني (ولا ترجيع) وهو ان يخفف بالشهادتين صوته ثم يرجع فيرفع بهما صوته (يضع) المؤذن (اصبعه) وجاز وضع يده (في اذنيه) لما روى انه صلى الله عليه وسلم قال لبلال اجعل اصبعك في اذنيك فانه ارفع لصوتك وان ترك فلا بأس لانه ليس بسنة اصلية (ويترسل) اى يتجهل ولا يسرع (ويبلغ في الجمعتين) يمسا ويسارا انما يمكن الاسماع بالثبات في مكانه لما روى ان بلالا لما بلغ حتى على الصلاة حتى على الفلاح حول وجهه يمنا ويسارا ولم يستدر وكيفية ان تكون الصلاة في اليمين والفلاح في اليسار وقيل الصلاة في اليمين واليسار والفلاح كذلك والصحيح الاول كذا قال الزبلى (والاستدار في موضعته) يعنى اذا كانت المأذنة بحيث لو حول وجهه مع ثبات قدمه لا يحصل الاعلام استدار فيها فيخرج رأسه من الكوة اليمنى ويقول حتى على الفلاح (ويقول بعد فلاح) اذان (الفجر الصلاة خير من رأسه ويقول حتى على الفلاح

وان لم يفضل فحسن لانه ليس بسنة اصلية اذ يمكن في اذان التازل من السماء فان قيل ترك السنة كيف يكون حسنا قلنا لان الاذان معه احسن فاذا تركه بقى الاذان حسنا اه **(قوله ويترسل)** هو ان يفصل بين كل كلمتين بسكتة يقول التلى صلى الله عليه وسلم لبلال رضى الله عنه اذا نزلت فترسل واذا نزلت فاحذر والامر للبدل لانه ليس في حديث الملك التازل حتى لو ترسل فيها او حذر فيها او ترسل في الإقامة وحذر في الاذان جاز لحصول المقصود وهو الاعلام وترك ما هو زينة لا يضر كذا في الكافي ويسكن كلاتها بالوقف لكن في الاذان حقيقة وفي الإقامة ينوى الوقف كافي التبيين وقال في البحر وفي المبتنى التكبير جزم وفي المضمرات انه بالخيار في التكبير ان شاء ذكره بالرفع وان شاء بالجزم وان كرر التكبير مرارا فالاسم الكبري مرفوع في كل مرة وذكر اكبر فيها عمدا رقا لاختاره بالرفع وفي الاخير هو بالخيار ان شاء ذكره بالرفع وان شاء بالجزم اه **(قوله ويبلغ في الجمعتين)** اقول أطلقه فتمتل مالو كان يؤذن لنفسه على الصحيح لانه صارت الاذان فلا يترك كافي التبيين حتى قالوا في الذي يؤذن للمولود يبنى ان يحول كذا في البحر **(قوله يمسا ويسارا)** قال في البحر قيده لانه لا يحول ورام ما فيه من استبعاد القلب ولا امامه لحصول الاعلام في الجملة بغير هامن ثبات الاذان اه قلت ولا يخفى ان هذا لا يتأتى في التراتل المهوولة لان فيستدر بجملة ولذلك قال المصنف انما يمكن الاستماع بالثبات والاستدار في موضعه **﴿ فخرج ﴾** من القضية يؤذن المؤذن فتموى الكلاب فله ضربها اى غلظتها تمتنع بضربه والا فلا

**(قوله كاخض بتطويل القراءة)** أى فى الركعة الأولى والأخيرة فى ذاتها يشار كفيه الظهر **(قوله ويستقبل فيها القبلة)** أى بها الحديث التازل من السماء ولوترد الاستقبال جاز لحصول المقصود وكره لخالفته السنة ذكره فى الكافي والتهذيب وقال صاحب البحر الظاهر أنها كراهة تنزيه وذكر وجهه ويستثنى من سنة الاستقبال ما إذا نذر وأكيا قائم لا يسئ الاستقبال بخلاف ما إذا كان ماشيا ذكره فى الظهير عن محمد **(قوله ولا يشكلم فى أثنائها)** أطلقه فشمى كل كلام فلا يحمىد ولا يعطس هو ولا يشمت عا طسا ولا يسلع ولا يرد السلام لابد منه ولا قبله فى نفسه على الصحيح وأن تكلم فى أثناء استأنفه كفى الفتح وفى الخالصه وأن تكلم بكلام يسير لا يلزمه الاستقبال كذا فى البحر وقال قاضيانا حسن خصال لو وجد أحدهما فى الأذان أو فى الإقامة وجب الاستقبال إذا غشى على المؤذن أو المقيم أو مات أو ذهب ليتوضأ أو حصر ولم يكن هناك من يلقنه أو خسر **٥٦** وقال فى البحر والمراد به الثبوت لاحقية

اليوم مرتين لما روى أن بلالا جاء إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فوحده قائما فقال الصلاة خير من النوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما حسن هذا جعله فى أذانك وخص الفجر به لأنه يؤدى فى حال النوم والفلة فخص بزيادة الإعلام كما خص بتطويل القراءة (كذا) أى كالأذان (الأامة) فى عدد الكلمات لكن فرق بينهما بأن الأامة تكون (بلا وض) لاصبه فى أذنيه (و) تكون (مجدد) وهو الأسراع ضد التسل (وزيادة قد قامت الصلاة بعد فلاحها) أى بعد قوله صلى على الفلاح (مرتين) وإنما لم يقل بلا التفات فى المحلطين لأنه لو قال كذلك لفهم عدم جوازه أصلا وقد قال الإمام الترمذى لا يحول فى الإقامة إلا بالناس يتنظرون (ويستقبل فيها) أى فى الأذان والأامة (القبلة) ولا يشكلم فى أثنائها (ويشوب) التثويب المود إلى الإعلام بعد الإعلام وتثويب كل بلدة على متعارف أهلها (ويجلس بينهما) أى الأذان والأامة (الافى المغرب) استثناء من قوله ويشوب ويجلس بينهما أما الأول فلأن التثويب لأعلام الجماعة وهم فى المغرب حاضرون لضيق وقته وأما الثانى فلأن التأخير مكروه فيكتفى بآدى الفصل احترازا عنه (ويأتى) المصل (بهما) أى الأذان والأامة (لغائشة) واحدة (ووالى القوائى وخيرفيه) أى الأذان (للقائى) من القوائى وفيه إشارة إلى أنه لا يخير فى الإقامة بل يأتى بها فى الكل (جان) أى الأذان (للحدث والصبي المراهق والمسد وولد الزنا والأعمى والأعرج وكراهة للجنب وصبي لا يعقل والمرأة والمجنون والسكران والفاسق والقاعد) أى من يؤذن قاعدا (الا) أن يؤذن (لنفسه) مراعاة لسنة الأذان وعدم الحاجة إلى الإعلام (ويعاد لغير الأخيرين) وهما الفاسق والقاعد (كذا) أى كما كرهه أذان البسة المذكورين (كره أقامتهم وإقامة المحدث لكن لا كره) أقامتهم لعدم شرعية تكرار الإقامة (ويأتى بها) أى الأذان والأامة (المسافر والمصل فى المسجد جماعة فى بيته بمصر وكراهة للؤل) أى المسافر

الواجب **(قوله ويشوب)** أقول ويكون المثوب هو المؤذن لأنه لا ينشئ لاحد أن يقول لمن فوقه العلم وألجأ حان وقت الصلاة سوى المؤذن لأنه استفضل لنفسه **(قوله ويجلس بينهما)** قال فى البرهان ويستحب الفصل بين الأذان والأامة ويكره وصلابه ولم يقدّر الفصل بشئ فى ظاهر الرواية ويبنى أن يقعد بقدر ما يحضر القوم للملازمون للصلاة مع مراعاة الوقت المستحب والفصل فى صلاة المغرب بيسكتة عندى حصة قعد مائة ثلاث آيات قصارى رواية أو يحطو ثلاث خطوات فى أخرى وقال يستحب الفصل بمجلسة خفيفة قدر الجلسة فى الخطبة **(قوله الأفى المغرب)** الخ جعل علاقة استثناء التثويب فى المغرب حضور الجماعة وقد عمه فى الهداية وغيرها فى جميع الأوقات والظاهر عدم الخالفة لما ذكره المصنف **(قوله فيكتفى بآدى الفصل)** احترازا عنه ظاهره أن الزيادة على أدائه مكروهة وفى الهداية ما يشير إلى أن تأخير المغرب قدر أدائه ركعتين مكروه وقال الكمال بعد قله وقد قدما عن الفتية استثناء التأخير

القليل فيجب جملة على ما هو أقل من قدره ما إذا توسط فيها ليقف كلام الأصحاب **(قوله ويأتى بها لغائشة)** (تركها) أقول لا للظاهر بوم الجملة فى المصنف فأناداه بأذان وأقامته مكروه بوى ذلك عن ذكره الزيلعى وقال الكمال بعده والما يؤذيه النساء أو تقضيه بجماعتين لأن عائشة عرضت الله عنها من غير أذان ولا إقامة حين كانت جماعة من مشروعة وهذا يقتضى أن المفرد أيضا كذلك لأن تركهما لما كان هو السنة حال شرعية الجماعة كان حال الأفراد أولى والله سبحانه وتعالى أعلم به وسيدكر المصنف بعضه **(قوله وخيريه للباقي)** يعنى أن أحد المجلس قضاء والآتى بها كفى البحر **(قوله ويأتى بها المصل فى المسجد جماعة)** يعنى به مسجدا على الطريق مطلقا أو فى محلة أو فى غلافه قبل لما فى البحر وأن أذن فى مسجد جماعة وصلوا يكره لغيرهم أن يؤذوا

ويعدوا الجماعة ولكن يصلون وحدا وان كان المسجد على الطريق فلا بأس أن يؤذ نوافيه ويقيموا **(قوله بخلاف الثالث الخ)** يعني بعدم الكراهة في تركها اذا وحدا اى الاقامة والاذان في مسجد مجتله لان مؤذنه نائب عن اهلها فيما **(قوله يقول مقال المؤذن)** قال في النهاية يجب عليهم الاجابة وتاقش دليه الكمال بأنه غير صريح في اجابته للسانه والمراد ان يجب الاول ان تكرروا ان كان غير مسجد وهذا اذا سمع المسنون منه وهو ما لحن فيه ولا تلحين ولا بد أن يكون عربيا لانه لا يجزى الاذان بالفارسية لانه سنة متبعة فلا يغير وان علم ان اذانا في الاصح كافي البرهان **(قوله ويقول عند قوله قد قامت الصلاة الخ)** اقول والاجابة للاقامة مستحبة **(قوله لا يترك القراءة)** اقول ليس على اطلاقه لما قال الكمال وفي العمود قارى سمع النداء فالأفضل ان يمسك ويسمع وعن الرستغني مضمي في قرأته ان كان في المسجد وان كان في بيته فكذلك ان لم يكن اذان مسجده اهل لكن قدما ان الاجابة لا تخضع بمؤذن مسجده **(تمت)** لم يذكر المصنف رحمه الله الدعاء عقب التسميع وقال في البرهان ثم دعا بعد الفراغ بالوسيلة صلى الله عليه وسلم لقوله صلى الله عليه وسلم من قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلاة

القامة أت محمد الوسيلة والفضيلة وابته مقاما محمود الذي وعدته حلت له شفاعتي يوم القيامة اه وتماه في الفتح

### باب شروط الصلاة

هي جمع شرط على وزن فعل واسله مصدر واما شرط فواحداه شرطية فمن عبر الشرط فمخالف للغة والقاعدة التصريفية فان فاعل لم يحفظ جمعا للفاعل فتعقب الفاء وسكون العين واما فرائض فصحيح لكون مفردة فريضة كصالحات جمع صيغة **(قوله لان من قاله جله صفة كاشفة)** ارادته كصاحب الهداية وتحقيقه كما قاله الكمال هذا بيان الواقع وقيل لاخراج الشرط العقلي كالحاجة للاداء والجعل كدخول الدار للطلاق وقيل لاخراج ما لا يتقدمها كالقاعدة شرط الخروج وترتيب ما لا يشرع مكررا بشرط البقاء على الصحة

**(تركه)** اى الامة **(وللتالي)** اى المصلي في المسجد **(تركه)** اى الاذان **(ايضا)** اى كالاقامة **(بخلاف الثالث)** اى المصلي في بيته بمصر حيث لا يكره له تركها قال في الوقاية ويأتى ههنا المسافر والمصلي في المسجد جماعة اوفى بيته بمصر وكره تركها للاولين لا للتالوث وانت خير بأن المفهوم منه كراهة ترك كل واحد منهما للمسافر والمصلي في المسجد جماعة اما ترك واحد منهما فلم يفهم منه ولهذا غيرت عبارة ههنا الى ماترى **(وكرها)** اى الاذان والاقامة **(للسان)** لانها من سنن الجماعة المستحبة **(اقام غير من اذن بغيره)** اى غية المؤذن **(لم يكره وان)** اقام **(محصوره كره ان يقهها)** اى باقامته وحصة السامع للاذان والاقامة **(قول مقال المؤذن الاحيلتين)** فان معانها اسرعوا الى الصلاة واسرعوا الى ما فيه نجاتكم فقبه اعادته الاستزاه **(وقوله الصلاة خير من النوم)** فانه ايضا كذلك بل قول في الاول لاحول ولا قوة الا بالله او ماشاء الله كان في الثاني صدقت وبررت ويقول عند قوله قد قامت الصلاة اقمها الله وادامها الله الى يوم القيامة. وجل في المسجد قرأ القرآن فسمع الاذان لا يترك القراءة لانه اجابة بالحضور ولو كان في منزله يترك القراءة ويحجب كذا في الظهيرية

### باب شروط الصلاة

الشرط ما يتوقف عليه وجود الشيء ولا بدخل فيه لم يقل التي تقدمها لان من قاله جمعه صفة كاشفة لاجمية اذ ليس من الشروط ما لا يكون مقدما حتى يكون احترازا

وعلى الثاني ان الشرط عقليا او غيره متقدم فلا يخرج قيد التقدم العقلي والجعل للقطع بتقديم الحياة ودخول الدار على الالم مثلا ووقوع الطلاق ولا يقال بأن الجعل سبب لوقوع الطلاق لانا نمناه بل السبب انت طالق لكن عمه الى وجود الشرط الجعل فحين الاول ولان قوله التي تقدمها قيد في شروط الصلاة لا مطلق الشروط وليس للصلاة شرط جعلي وبعد الاحتراز عن شرطها العقلي من الحياة ونحوه اذا لكتاب موضوع لبيان العلومات فلا يخاطر غيرها **(قول اذ ليس من الشرط ما لا يكون مقدما)** اقول بتحقيقه كقال الكمال وشرط الخروج والبقاء على الصحة ليسا شرطين للصلاة بل لاسر آخره هو الخروج والبقاء وانما يسوغ ان يقال شرط الصلاة نوعان التجوز اطلاقا لاسم الكل على الجزء وعلى الوصف المجاوز اه وعلم بهذا ان مقاله ابن كمال بالاشهاد من هذا القيد اى قيد التقدم احترازا عن الشرط والى لا يتقدمها بل قارنها او تثنى عنها وهي التي تذكر في باب صفة الصلاة كالتحريم والترتيب والخروج يصنعه والمراد شرط الصحة لا شرط الوجود ولذلك صح تنوعه الى النوعين المذكورين اه لا يخلو عن تأمل

(قوله منها طهر ثوبه الخ) المراد به عمال يفي عنه من التجسس لما تقدمه في كتاب الطهارة فلا راد الاعتراض على الإطلاق هنا ويجوز ليس الثوب التجسس لغير الصلاة ولا يلزمه الاجتناب كافي بالمسوط وذكر في البنية تلخيص القنية خلافا فيه ذكر في البحر (قوله ومكانه) اقول أطلقه فشمس اشتراط طهارة موضع كلا القدمين على الاصح حتى لو كان تحت احدهما مالا يفي عنه منع الجواز ان جازت الصلاة مع رصفه ولا يجعل كانهما لم موضع خلافا لابي يوسف وطهارة موضع الدين والركبتين على اختيار ابي الليث وتقصيصه في العيون وعمدة الفتاوى والحكم بجواز الصلاة بدون وضعهما بكرة او باليت وكذا يشترط طهارة موضع الجبهة على الاصح وروى ابو يوسف عن ابي حنيفة انه لا يشترط طاء على رواية الاكتفاء بالسجود بالالف وهو اقل من قدر الدرهم كافي البرهان (قوله عادم ثوب) المراد بالعدم عدم الوجدان ولو لمالا يباحة فيلزمه الستر ولو ايسر على الاصح وبالثوب ما يستر عورته ولو حصر را او حششا ونسائا او طينا يلطخ به عورته ويبقى عليه حتى يصل كافي البحر لكن قال الكمال وعن الحسن المروزي ولو وجد طينا يلطخ به عورته ويبقى حتى يصل فعله افظاها لعدم اللزوم بخلاف ما يفيد كلام صاحب البحر اهولو وجد ما يستر بعض العورة وجب استعماله ويسترقل والبرهان لم يجد ما يستر به الا احدهما قيل (٥٨) يسترد لانه اغشى في حالة الركوع والسجود

وقيل القبل لانه يستقبل به القبلة ولا يستبرئ به والله ربيست بالاثنتين (قوله) صح صلته قائما ركوع وسجود اقول ليس بقيد احترازي عن صحة صلاته بالاعاء قائما لما قاله الكمال ولو اوما القائم اورك وسجد القائم جازا هلكن قال الزيلعي وفي ملتي البحار ان شام صلى مرابا بالركوع والسجود او موما بهما اما قاعدا او قائما فهذا نص على جواز الاعاء قائما وما ذكره في الهداية وغيره منع ذلك فانه قال في التتوي لا يجد ثوبا فان صلى قائما اجزأه لان في القعود ستر الصورة الفليضة وفي القيام اداء هذه الاركان فيميل الى ايها شاء ولو كان الاعاء جائزا حالة القيام استقام هذا الكلام اه (قوله) ونذبت قاعدا موما اطلقه فشمس

عنه (منها طهر ثوبه ومكانه من خث وطهر بدنه منه ومن حدث) هذه العبارة احسن من عبارة الكتروالوقاية كالا يخفى على اهل الدراية (عادم ثوب صح صلاته قائما ركوع وسجود) لان في القعود ستر المورة الفليضة وعدم اداء الاركان وفي القيام كشفها واداء الاركان فيميل الى ايها شاء (ونذبت قاعدا موما بهما) لان الستر وجب لحق الصلاة وحق اللبس والركوع والسجود لم يحيا الا لحق الصلاة وكيفية القعود ان يقد مادا رجليه الى القبلة ليكون استر (وواجدا كله نجس او اقل من ربه طاهر ندب صلاته فيه) لان فرض الستر عام لا يختص بالصلاة وفرض الطهارة مختص بها ولو اوجدما ربه طاهر لا يصلي عرياناً لان ربيع الشئ يقوم مقام كله كافي الاحرام فيجعل كان كله طاهراً في موضع الضرورة (شوبه نجس مانع) عن الصلاة بأن يكون شوب مثلاً نجس قدر الدرهمين وشوب نجس قدر ثلاثة دراهم (اقلهما) اي ايها اقل نجاسة (احب) للصلاة فيه وان بلغ التجسس (ربيع احدهما تعين الآخر) للصلاة فيه لان الربيع حكم الكل كاسم (ولوملى) احدهما شوب وربيع الآخر طاهر تعين الآخر (لما استأنا) وجدت) عريانة (توبا) يستبرئها وربيع رأسها يحبسرتها حتى لو تركت ستر الرأس لم تحبس صلاتها لما عرفنا ان الربيع حكم الكل فصارت تارك ستر الرأس مع الامكان (ولا يجب) الستر

ما اذا كان نهارا ولا في بيت او حرم او هو الصحيح (قوله وكيفية القعود الخ) ليس على وجه اللزوم لجوازه كيف كان (في) (قوله ماذا رجليه) اقول ويضع يديه على فخذه (قوله او اقل من ربه طاهر ندب صلاته فيه) اقول وهو الافضل ويلي في الفضل الصلاة قاعدا عريا بالاعاء ودونها في الفضل الصلاة قائما عريا بالركوع والسجود كافي التبيين واستحباب الصلاة في ثوب اك نجس قول ابي حنيفة وابي يوسف واوجب محمد ورفر الصلاة فيه موقول محمد احسن قفه في البرهان عن الاسرار اهلكن قال الكمال وفيه نظرو ذكر وجهه (قوله لان فرض الستر عام لا يختص بالصلاة) يعني اذا لم يكن الانكشاف لغرض صحيح كافي البحر (قوله ولوملى) احدهما نجسا الخ) يعني ولو اراد الصلاة (قوله وجدت عريانة) المراد بها الحرة البالغة لما قال في المحيط مراعاة صلت بغير وضوء او عريانة تؤمن بالاعادة وان صلت بغير قناع فصلاتها تامة استحسانا لقوله صلى الله عليه وسلم لا تصلح حائض ولا يتناول غير الحائض ولان ستر عورة الرأس لما سقط بهذا الرق فيبعد الصباوى لانه يسقط بغير الصباوى بالخطاب بالقرائن بخلاف غيره من الشرائط لا يسقط بغير الصباوى كافي البحر اه وهذا واضح خصوصا على القول بأن الصبي مكلف بخطاب الوضع كيربط بحمة الاحكام بشرائطها (قوله ولا يجب الستر في اقل من ربيع الرأس) قال الكمال ولو وجد ما يستر بعض العورة يجب استعماله ويسترقل والبرهان فعل هذا يجب عليها ستر بعض الرأس

**(قول عدم مزيل النجس الخ)** أقول فإن وجد ما ضله محب استعماله بخلاف ما ينكره بعض أعضاء الوضوء حيث يباح التيمم معه كافي الفتح **(قول ستر المودة)** قال أهل اللغة سميت عورة لقبح ظهورها ولقبح الإصباح بها مأخوذة من المود وهو النقص والميب والقبيح ومنه عور العين والكلمة الموراء القبيحة وجد الستران لا يرى ما تحت الستار حتى لو كان يصفه بالجوهر واطلق الستر فشمس لا ما يخل لبسه فتصعب الصلاة به وأتيمم مع وجدان غيره ولو لم يستر ولو منفردا ببيت مظلم وإن كان الستار لا يحجب عن الله تعالى فتاركه راسب بحجة عدم الأدب واللازم ستر جوانب المودة وأعلاه عن غيره لأن نفسه حتى لو أراه من زينة أو أمكن أن أراها فإن الصلاة صحيحة عند العامة وهو الصحيح وأمكان رؤية شهان أسفل ليس بشئ والمستحب الصلاة في قبض وأزارو عامة وتكره في البراويل منفردة كافي البحر **(قول مع ظهرها وبطنها)** أقول والجانب تبع للبطن والبطن ما لا من المقدم والظهر مقابلته من المؤخر **(قول وكفيها)** عرب الكف **(٥٩)** دون اليد كوقوف في المحيط للدلالة على أنه مختص بالبطن وإن الظاهر الكف

عورة كاهو ظاهر الرواية وفي مختلفات قاضيان ظاهر الكف وإبطه ليسا بعودة إلى الرغ ورجحه في شرع المنة بأخراجهما بؤدا وادخلن قال صاحب البحر والمذهب خلافاً وأما الذراع فمن أبي يوسف ليس بعودة واختاره في الاختيار الحاجة إلى كشف للخدمة ولأنه من الزينة الفاهرة وهو السوار ومحج في المسوط أنه عودة ومحج بعضهم أنه عودة في الصلاة لأخارجها والمذهب ما في المتن لأنه ظاهر الرواية

كأحسبه في شرح المنة اه **(قول)** وقدمها هذا في أصح الروايتين كافي البرهان **(قول)** وبروي أن القدم عورة أقول محصاه الأقطع وقاضيان واختاره الاستيعاب والمرغنيان ومحج صاحب الاختيار أنه ليس بعودة في الصلاة لخارجها ورجح في شرح المنة كونه عودة مطلقا كذا في البحر لكن قد عقلت أن القدمين ليسا من المودة في أصح الروايتين **(قول)** وكل من ذكره واتيه بلاضم هو

(في أقل من ربع الرأس) حتى لو ترك ستر الرأس جازت صلاتها إذ ليس لما دون الربع حكم الكل ولكن الستر أولى تقبلا لاكتشاف (عدم مزيل النجس) سواء كان في بدنه أو ثوبه أو مكانه (يسلى) مع النجس (ولا يبعد) الصلاة لأن التكليف بحسب الوضوء (ومنها) أي من الشروط (ستر المودة وهي) أي المودة (للرجل ما تحت سترته) فالسرة ليست بعودة (إلى تحت ركبتيه) فالركبة عودة (ونحوه) الأمانة أي ما يكون عورة من الرجل يكون عورة من الأمانة (مع ظهرها وبطنها) فإتمام في الرجل ليس بعودة وفيها عودة (ونحوهما) أي الأمانة (المكاتب والمذبرة وأوم الولد) في كون ظهرهن وبطنهن أيضا عودة (الحرمة) أي جميع أعضائها (عودة) الأوجهها وكفيها وقدمها) فإتمامها بغير بدنها من مزاوله الأشياء بيديها وفي كفيها زيادة ضرورة ومن الحاجة إلى كشف وجهها خصوصا في الشهادة والمحاكمة والتكاح وتضطر إلى المشي في الطرقات وظهور قدمها خصوصا الفقير منهن وهو معنى قوله تعالى على ما قالوا الأماظهر منها أي ما جرت العادة والجليلة على ظهوره وبروي أن القدم عورة (يسد) الصلاة (كشف ربيع عضو هو عورة غليظة كالقبل والدر أو خفيفة كإعدها) من البطن والمخضوعند أبي يوسف يفسدها كشف نصفه ذكر المورتين إشارة إلى التنوية بينهما في الحكم ولذا قال صاحب الهداية والمودة النظيف على هذا الخلاف بعد ما ذكر الخلاف في الكشف المانع أنه مقدار الربع أو النصف (وكل من ذكره واتيه) احتراز عما قال بعضهم الذكر والاثنين عضو واحد (ورأسها وشعره) أي شعر رأسها (مطلقا) أي النازل وغيره (وادنها وبطنها المتدلى) احتراز عن الناهض فانه تابع للصدر (عفو) خبر لقوله وكل (انكشفت) المودة (واقام) المصلى (على نجس مانع) من جواز الصلاة (أو)

الصحيح وكذا كل واحد من الاثنين عورة والدر فإتمامها على الصحيح كافي في شرح منظومة لأن الشبهة **(قول)** أي النازل وغيره هو المختار لكن قاضيان انكشفت ربع من شعر المرأة فسدت صلاتها والمعتبر في إفساد الصلاة انكشاف ما فوق الأذنين لا ما تحتها في الصحيح وفي حرة النظر سوى ما بينهما هو الصحيح هو لم يتعرض للركبة وقال الكمال والأصح أنها تبع للعضد لأنها ملحق بالمعصية لا عضو مستقل وكسب المرأة بنيتها أن يكون كذلك كذا في الفتاوى اه **(قول)** انكشفت المودة المراد المانع منها وإن وقع لاكتشاف على ما أوضحه من عورة المودة بجميعه فإن بلغ ربع أدنى عضو منها منع جواز الصلاة كما ذكره محمد في الزيادات وقال الزيلعي **(قول)** إن اعتبر بالاذن يؤدي إلى أن القليل يمنع وإن بلغ ربع انكشفت بانه لو انكشفت نصف ثمن العضد مثلا انكشفت ثمن الأذن يبلغ ربع الأذن وأكثر لم يبلغ ربع المودة انكشفت ومثله نصف عشر كل وبطلان الصلاة بذلك القدر بخلاف القاعدة هو واقع عليه المحقق ابن الهمام وردت عليه العلامة ابن الشحنة في شرحه منظومة ابن وهبان فقال بدقت كلام الزيادات

في قدمه يستقيم مقال مولانا بدیع رحمته وهذا نص ای من محمد بن الحسن ضابط المذهب علی امرین الناس عنهما  
 جوهري رحمه الله لا جبر بل اجزاء كالاسداد والانتساب بالمقدار الثاني ان المكشوف لو كان قدر ربع اسفرها من الاعضاء  
 مكتمل ويترجى جواز حتى لا يكشف من الاذن تسعها ومن السابق تسعها منع لان المكشوف قدر ربع الاذن فاذا علمت هذا ظهر لك ان  
 الاذن راجع اليه هو مقدار وفيه في ما ذكره شارح الكثر من انه ينبغي ان يعتبر بالاجزاء وهو كلام مدخول فيه بانه ان كلام  
 ربعي ضربه به في ان القاعدة ان النفس اما هو ربع المكشف وهذا خلاف لان المقدار اما يكون ذلك اذا كان الانكشاف في عضو  
 واحد وفيه يعتبر بالاجزاء انما لا يكشف من فحده مثلا مواضع متعددة واما في صورتها فان الانكشاف حصل في اعضاء متعددة كل واحد  
 منها مرة واحدة ولا حتم في اعتبار ادائها لانه يوجد المانع في نظر الى مقدار المكشف من جميعها فان بلغ قدر ربع اسفرها حكمنا  
 بعد هذا الاحتياط والالتزام بالصلاة مع انكشاف قدر ربع عضو هو عورة ﴿٦٠﴾ من المكشف وانه خلاف القاعدة

قوله (في صف النساء قدر) اداه (ركن) اي زمانا يمكن فيه اداركن من اركان  
 الصلاة (فقدت) صلاته (عند ابن يوسف) لان المقدس وجدتها (وعند محمد) رحمه  
 الله تعالى (لا) فقد (مالم يؤده) اي الركن لان المقدس اداركن من الصلاة معه  
 ولم يوجد قيد قدر الاداء اذ لو ادركنا مع الانكشاف فقدت اتفاقا ولو لم يلبث  
 جازت اتفاقا (ومنها) اي من الشروط (استقبال عين الكعبة للمكي) اجاءا حتى  
 لوصل في يده بجبا لا يصلح بحيث لو ازيل الجدران وقع الاستقبال على عين الكعبة  
 (ر) استقبال (جهتها لتيرده) وهو الاتفاق فان الموانع لو ازيلت لم يجب ان يقع  
 الاستقبال على عينها بل على جهتها في الصحيح اذ ليس التكليف الاجمب الوضوء  
 ويلجأ على الاتفاق ايضا استقبال عينها قالوا فائمة الخلاف تظهر في اشتراط نية  
 عين الكعبة فصدده يشترط وعند غيره لا وجهها ان يصل الحط الخارج من جبين  
 المصلي الى الحط المار بالكعبة على استقامة بحيث يحصل قائمتان او نقول هو ان تقع  
 الكعبة فياين خيلين يلتقيان في الدماغ فيخرجان الى العين كساق مثلكذا  
 قال التحرير الفتاوى في شرح الكشاف فليعلم انه انما انحرف عن العين انحرفا  
 لا يزول به المقابلة بالكلية جاز يؤده ما قال في الظهيرية اذ التيامن او تيسر يجوز ان  
 وجه الانسان مقوس فصد التيامن او التيسر يكون احد جوانبه الى القبلة وعن  
 بعض المارقين انه قال قبلة البشر الكعبة وقبلة اهل السماء البيت المعمور وقبلة  
 الكرويين الكرسي وقبلة حلة العرش العرش ومطلوب الكل وجه الله تعالى  
 كذا في الظهيرية (وقبلة العاجز) عن التوجيه الى القبلة مع علمه بجهتها بان  
 خلاف من عدو اوسع او مرض ولا يجد من يحمله اليها او كان على خشب في البحر

نفي غلغله عن محمد وهذا لا يعم على اعتبار  
 الاجزاء انتهى ذكره لان نصب ثمن  
 القصد ونصب ثمن البطن ونصب ثمن  
 الاذن من حيث الاعتبار بالاجزاء  
 لا يبلغ بصد من حيث الاعتبار بالمقدار  
 يبلغ قدر ربع عضو كامل منها وهو الاذن  
 فيزوجه الصلاة مع انكشاف قدر ربع  
 عضوه هو عورة من جهة المكشف  
 ولا في وفيه ترك الاحتياط والعجب  
 من شيخنا المحقق كيف تبعه عليه وقره  
 مائة خلاف منصوص محمد وقولهم  
 نجمع الاعضاء في الانكشاف كعضو  
 واحد المراد به في الاعتبار اجمع لاني  
 اعتبار ربع مجموعها فامله مما فيه  
 النظر والله الهادي للصواب اه  
 (قوله استقبال عين الكعبة للمكي اجبا  
 ن) اقول لاطقة فحمل الشاهد للكعبة  
 وغيره ولذا فرغ عليه حتى لو صلى في  
 بيت لم يولس الاجماع على الاطلاق بل  
 في حق الشاهد كعبته اما من يتوجه الى اجماع على اشتراط عينها في حقه بل الاصح انه كالتائب للزم الحرج في الزام (جهه)  
 حقيقة لاسية في كل بقعة يصل فيها كافي الفتح والبرهان ولو كان الحائل اصليا كالجبل كان له ان يجتهد والاولى ان يصعد له يصل الى  
 البقيع قال الكمال وعدي في جواز التحرر مع امكان مسوده اشكال ان المصير الى الدليل الظني وترك القاطع مع امكانه لا يجوز اه  
 (قوله فصد يشترط) يعني عند القائل بوجوب استقبال عين الكعبة يشترط نية الاستقبال والقائل عبد الكريم الجرجاني لكن قال  
 قاضيان اما اشتراط نية استقبال القبلة اختلفوا فيه قال بعضهم ان كان يصل الى الحراب لا يشترط وان كان يصل في الصحراء يشترط  
 فذكر في القبلة او الكعبة او الجهة بآثاره (قوله مع علمه بجهتها) يعني او بينها (قوله بان خاف الخ) اقول لو قال كان خافي لكان  
 اولي لانه لا حصر في جواز الصلاة على الدابة الى اى جهة توجهت دابة في الفرض على ما قاله في الفتح لو كان على الدابة  
 بخلاف القولين السابقين والثردقة يستقبل قال في الظهيرية وعدي هذا اذا كانت واقفة فان كانت سائرة يصل حيث شاء ولقائل ان  
 فصل بين كونها واقفة للصلاة خاف الانقطاع عن الرفقة او لا يخاف فلا يجوز في الثاني الا ان يوقفها ويستقبل كما عن ابي

يوسف في التيمم ان كان بحيث لومضى الى الماء تذهب القافة وينقطع جاز والذهب الى الماء واستحسنوها اه او كانت الدابة جوارحها يمكنه الركوب لوزل الامين او شيعا ولا يجد المدين كافي البحر **(قوله)** او تطامم الغمام **(قوله)** بالماء الهمة فاندفع ما قبل على ظنه بالمعجزة هذا لعله من تحريف السخرو الا فهو بالضاد المعجمة لا الظا المشددة اه اما في الفصح وكل شيء كثر حتى علا وغلب فقد طميطم وقال ايضا ونظام القوم اذا انقم بعضهم الى بعض اه فيصح بالضاد المعجمة ايضا **(قوله)** وعدم الخبر بها يعني اذا كان حاضرا عنده ولو لم يكن حاضرا لا يجب عليه ان يطلبه وهذا اذا كان الخير من اهل ذلك الموضع لانه لو كان مسافرا منه لا يلتفت الى قوله واذا لم يسأله وتحري وصلى فان اصاب صحت والا فلا ولو سأل فلم يجبه وتحري وصلى ثم اخبره بانه لم يصب لاعداده عليه كما في شرح الجمع وقال الكمال وكذا لا يجوز اى التحري مع الحاربي وفي قوله اى صاحب الهداية ليس بمحضرة اشارة الى انه ليس عليه طلب من يسأله عند الاشتباه والاوجه انه اذا علم ان المسجد قوما من اهله مقيمين غير انهم ليسوا حاضرين فيه وقت دخوله وهم حوله في القرية وجب طلبهم ليسألهم قبل التحري اه لكن قال في البحر وفي فتاوى قاض خان رجل صلى في المسجد في ليلة مظلمة التحري فبين خطوه جازت لانه ليس له **(قوله)** ان يصرع ابواب الناس للسؤال عن القبلة ولا يرف القبلة عن الجدران والحيطان وعسى يكون ثم يؤذيه فخاز

له التحري اقلت فيحمل ما قاله الكمال على من دخل نهار الدفغ التعارض **(قوله)** ولم يدان اخطا هذا بخلاف ما لو توسل بما اوصى في ثوب على ظن الطهارة ثم تبين انه نجس حيث يعيد الصلاة ولو صلى وعنده انه نجس ثم تبين طهارته او انه محدث او ان الوقت لم يدخل فظهر بخلافه لا يجزى به كافي البحر لكن رأيت بخط شيخ شيخني على المقدسي معزيا الى المزاريه صلى في ثوب على انه نجس ثم بان بخلافه جاز وان صلى على انها غير القبلة ثم بان بخلافه لا يصح لان الواجب اداء الصلاة بثوب طاهر وقد وجد والواجب التوجه الى ما هو قبلة عنده تأمل اه **(قوله)** وفسد ان شرع فيها بلا تحريم فيه ما ذكره **(قوله)** وان علم

(جهة قدرته) اى يصل الى اى جهة قدر عليها (وتحري المصل) التحري بذل الجهد لتبيل المقصود (للاشتباه) اى اشتباه القبلة عليه بالنظام الاعلام او تراكم الظلام او طوامم الغمام (وعدم الخبر بها) فان الاحباب رضوان الله عليهم اجمعين تحروا وصلوا ولم يترك عليهم الرسول صلى الله عليه وسلم والتقرير دليل الجواز (ولم يدان) الصلاة (ان اخطا) لان التكليف بحسب الواسع ولا وسع في اصابة الجهة حقيقة فصارت جهة التحري هنا كجهة الكعبة للغائب عنها وقد قيل قوله تعالى فايما تولوهم وجه الله اى قبلة الله زالت في الصلاة حال الاشتباه (وفسد ان شرع) فيها (بلا تحري) لان قبلة جهة تحريمه ولم يوجد (وان علم فيها) اى في الصلاة (اسانته) لان بناء القوى على الضعيف فسد وحاله بعد العلم اقوى من حاله قبله (ولو علم) اسانته (بعدمها) اى بعد الصلاة (صحت) صلاته لحصول المقصود لان ما وجب لغيره لا يستمر حصوله بل حصول الغير كالسبي الى الجمعة (ولو علم خطاها فيها) اى في الصلاة (او تحول) رايه بعد التروع بالتحري (استدار) في الاول الى جهة الصواب وفي الثاني الى جهة تحول رايه اليها (تحري كل) من المصلين (جهة) يعني ان رجلا ام قوما في ليلة مظلمة فتحري وصلى الى جهة وتحري القوم وصلى كل واحد منهم الى جهة (ان لم يعلم) المتقدي (خالفه امامه ولم يتقدمه) اى المتقدي الامام في الواقع (جاز) فعل كل واحد لان قبلة جهات تحريمهم ولم تقصره المخالفة كجوف

فيها سائس به واصل بالقوله فيه خلاف اى يوجب فقه بيني عنده **(قوله)** ولو علم امامته بعد ما صحت **(قوله)** في تأمل لانه قد حكم بفساد صلاته بقوله فيه وفسد ان شرع بلا تحريم ثم اوضحه ان الصلاة الواحدة لا تصف ساجدين فكان ينبغي ان يقول كافي البدائع او شك ولم يرد على اى جهة من الجهات لانه هو الفساد فان ظهر خطا يثبت ان التحري بقرار الفساد وان ظهر صوابا كان بعد التراجع جاز لانه اذا شك في صلاته على ذلك احتمل واحتمل فان تميز اخطا فينتبه وان ظهر انه صواب في الاستدراك لم يحكم بالجواز بالشك بل بالتمسك بما على الأصل فذا تبين الصواب فصل الحكم باستصحاب الحال وثبت الجواز من الأصل اه او كما قال الكمال فلو دلى من انتهت عليه القبلة بلا تحريم فليدفع الازالة اذا علم بعد التراجع انه اصاب اه واصلاح الباردة باسقاط لفظة ان من قوله وان لم يقبل وقد ثبت ان شرع فيها بلا تحريم وعلم فيها سائس به **(قوله)** ان لم يعلم المتقدي مخالفة امامه **(قوله)** في اشارة الى انه لا يفسد المتقدي بجهل جهة امامه وبه صرح في البرهان والكثير وانما المتنب هذه المسئلة في قيد كونها في المغاظة كغيره لكن قال في البحر هذه المسئلة من مسائل الجاهل الخبير وهي في كتاب الأصل فانه قال لو ان جماعة صلوا في المغاظة عند اشتباه القبلة لم يحكم صاحب البحر فسرط ان يكون في المغاظة وهو مدعي ان البحري لا يجوز في القرية والمصر من

عبر سؤال وقد اسلفناه اهو ذكرته قريبا **(قوله وان اعلم انه مخالف لامامه)** اى حال اقتدائه فسدت وايضا لو كان عنده انه يتكلم عليه لا يجوز صلاته ذكر ان كمال ايشا عن الخلاصة **(عليه السلام)** يؤخذ مما قدمناه ان الامعى لا يشترط لصحة صلاته اساس الجواب كما قوله المشايخ به حاله عندنا كغيره **(قوله)** قوله من الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات كذا استدل به في الهداية **(وغيره)** ولا يصح لان الامويلين ذكر وان هذا الحديث من قيل ثنى الثبوت والدلالة لانه خبر واحد مشترك بالدلالة فيفيد السنية والاستحباب لا الافتراض كذا في البحر **(قوله)** بل الصواب في الجواب **(٦٢)** الخ لا يخفى ان ما ذكره

الكمبة (والا) اى وان علم انه مخالف لامامه او تقدم عليه في الواقع (فلا) يجوز فعله اما الاول فلانه اعتقد امامه على الخطا بخلاف جوف الكمبة لان الكل قبله واما الثاني فلتركه فرض المقام كما اذا وقع في جوف الكمبة والظاهر ان مراد صاحب الوقاية بقوله وهم خلفه بيان كونهم خلفه في الواقع لانهم يعلمون انهم خلفه فيحمل قوله على التساهل كما حمله صدر الشريعة عليه السلام في قوله لا لمن علم حاله تساهل لان علمه بحاله لا يبيد عدم الجواز بل لا بد ان يعلم مخالفته لئلا يلهو بالعبادة الى ما ترى (ومنها) اى من الشروط (الثبة) لقوله صلى الله عليه وسلم انما الاعمال بالنيات (وهي الارادة) وهي صفة من شأنها ترجيح احد المتساويين على الآخر (لا العلم) قال في مجمع الفتاوى قال عبد الواحد في صلاته اذا علم آية صلاة صلى قال محمد بن سلمة هذا القدرية وكذا في الصوم والاسحاح لا يكون نية لانه غير العلم الا يرى ان من علم الكفر لا يكفر ولو نواه يكفر والمسافر اذا علم الاقامة لا يصير مقيا ولو نواه يصير مقيا وفي الهداية التي هي الارادة والشرط ان يعلم قبله اى صلاة يصلى اما الذكر بالسان فلا يستبر به ويحسن ذلك لاجتماع خضيمته واعتراض عليه بان هذا نزاع الى تفسير الية بالعلم وهو غير صحيح واجيب بان مراده ان يجزم بتقصيص الصلاة التي يدخل فيها ويميزها عن فعل العادة ان كانت نقلا وعما بشاركتها في اخص اوصافها وهي الفرضية ان كانت فرضا لان التخصيص والتميز بدون العلم لا يتصوره اقول هذا الجواب بقوى الاعتراض ولا بد منه لان الجزم علم خاص بل الصواب في الجواب ان مراده بيان ان المعتبر في الية التي هي الارادة عمل القلب اللازم للارادة وهو ان يعلم بداهة اى صلاة يصلى وان يدعى عمل الجواب الا تسأل لم يجز صلاته ولا عبرة بالذكر بالسان فبنى كل من الاعتراض والجواب التفات عن قوله اما الذكر بالسان فلا يعتبر به (والثقل مستحب لما فيه من استحضار القلب لاجتماع الزعامة (ولا يفضل فيها) اى الية وبين الشريعة بغير لائق للصلاة) كالاكل والشرب ونحوهما واما نحو الوضوء والمشي الى المسجد فلا يضره (ووقتها افضل ان هذان الشروع) بان يتصل بالتحريمة هذا ظاهر الرواية وقيل تصح الية (مادام) المصلى (في التاء وقيل) تصح (قبل الركوع وقيل) تصح (قبل رفع رأسه) عن الركوع وفائدة هذه الروايات ان المصلى اذا غفل عن

يتزعم ايضا الى تفسير الية بالعلم لانه فسر الية التي هي الارادة بعمل القلب وقسره بان يعلم بداهة اى صلاة يصلى بل الظاهر ان قول الهداية والشرطان يعلم قبله ليس تفسير الارادة ليزم ما قيل بل هو شرط التحقق تلك الارادة ولا يخفى ان الشرط غير المشروط فلا يتأتى نسبة ما ذكره اليها لان المداغير الظاهر وكلامها ظاهر **(قوله)** والتلفظ بها مستحب يعني طريق حسن احبه المشايخ لانه من السنة لانه ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من طريق صحيح والاصح ولا عن احد من الصحابة والتابعين ولا عن احد من الائمة الاربعة بل المنقول ان صلى الله عليه وسلم كان اذا قال الى الصلاة كبر فهذه بدعة حسنة عند قصد جمع الزعامة **(عليه السلام)** لم يصرح بكيفية الية وفي المحيط ببنى ان يقول اللهم اى اربط صلاة كذا فيفسر حاله وتقبله اى وهو يقيد ان التلفظ بها يكون بهذه العبارة لا بخبر نوبت او توى ولا يخفى ان سؤال التوفيق والقبول شئ آخر غير التلفظ بما ذكر في الاحرام للصلاة لكثرة مشاق وطول زمانه ولا كذلك الصلاة فيكون حسرا في نفي قياس الصلاة عليه وهو ظاهر غفوم كلام المصنف والكثير وبني ان يلحق

المنوم بالطيح في سؤال الكبير كالقبول لطول زمانه ومشتقته في قول الصلاة **(قوله)** والمشي الى المسجد يعني الى مقام الصلاة (النية) **(قوله)** ووقتها افضل الخ يعني الافضل بما شمله ظاهر الرواية وهو عدم صحتها بالنية المتأخرة عن التحريمة فتصحيح المتقدم على ما علم غير فاسل اجنبى والمقارنة للتحريمة والافضل منهما المقارنة **(قوله)** وقيل تصح الية مادام في التاء مطعوف على مقدر هو مقابل ظاهر الرواية وهو كما قيل انها تصحح بالنية المتأخرة عن التحريمة وهو ما روى عن الكرخى انها تعتبر واستخلفو على قوله فقيل الى التعمد وقيل الى الركوع وقيل الى الرفع منه قياسا على نية الصوم

(قوله) كالرواتب الخمس والجمعة الكفاف استقصائية (قوله) والواجب كالوتر الكفاف للتمثيل فلا يحتاج إلى قوله بعدها ونحوها والمراد بنحوها ما لو جبهه بنذو أفساد وركن الطواف اه وكذا يشترط تعيين السجود الثلاثة ولاتية التمين في السجودات والمراد بشرط التمين وجوده عند التروع فقط حتى لو نوى فرضا وشرع فيه ثم نسي فظنه تطلعا فأتمه على أنه تطلع فهو فرض مسقط وكذا العكس ويكون تطلعا كافي البحر (قوله) والجزاء في عدم صلاة الجنازة من الواجبات تسامح (قوله) والخطأ في عددها لا يضرب (قوله) أقول وكذا في وصفها لما تقدم من أن الذكر باللسان لا معتبر به حتى لو نوى الظاهر وتلفظ بالعصر كان شاذ على الظاهر (قوله) بخلاف المتفعل الخ أقول والاكْتِفَاء بمطلق التية في النفل متفق عليه (قوله) فإن مطلق التية كاف فيها لصانعها الجمهور (قوله) أقول وهو ظاهر الرواية والظرف ليس متعلقا بالألترا ويحوي السنن المؤكدة دون النفل لما قد عرفت أن النفل متعلق على مطلق التية فيه لكن الاحتياط في التراويح والسنن المؤكدة التمين لأنه عدم جوازها بنية مطلقة لكنه ضعيف لما قال في مختصر الظهيرية المتفعل تجوز صلاة بنية مطلقة وكذا التراويح والسنن كلها عند ما متناخنا وقيل الأصح أن التراويح والسنن المطلقة لاتأدى بمطلق التية اه (قوله) يعني في الفرض ينوي ﴿٦٣﴾ ظهر اليوم (قوله) فإن يقيد بكونه ظهر اليوم بل قال الظاهر لا غيراختلف

فيه والأصح أنه مجزئ كافي التمتع (قوله) ولو نوى ظهر الوقت والوقت باقي جاز الوقت فيها كاذكره (قوله) ولو كان الوقت قد خرج الخ (قوله) أقول وعدم الاجزاء هو الصحيح كافي التمتع اه قلت ومفهومه أنه لو علم خروج الوقت اجزأه (قوله) ولو نوى فرض الوقت جاز الألفي الجمعة (قوله) قال في البرهان إلا أن يكون اعتقادها فرض الوقت اه أي فتجوز بنية فرض الوقت وكذا في التمتع (قوله) والاحوط أن يصلي بعدها الظاهر (قوله) أقول ظاهر كلام المصنف عدم وجوبه وهو صريح ما نقله شيخ الإسلام سري الدين عن جده شيخ الإسلام أبي الويلدين الشنخلة اه وقال شيخنا سناذى العلامة الشيخ علي المقدسي رحمه الله

التية يمكن له التدارك فاحسن من إبطال الصلاة (لا بد لمصلحة الفرض) كالرواتب الخمس والجمعة (والواجب) كالوتر وصلاة العيد والجزاء ونحوها (من تمينه) ليتأخر كل منها عما يشاركه في أحسن أوصافه وهو الفرضية أو الوجوب (دون) تمين (عدد ركعاته) لأنه لما نوى الظاهر مثلا فتدنى عدد الركعات والخطأ في عددها لا يضرب حتى لو نوى الفجر أدبها أو الظاهر ركعتين أو ثلاثا جاز وتلقونية التمين كذا في الخاتمة (بخلاف المتفعل) متعلق بقوله لمصلحة الفرض فإن مطلق التية كاف فيه لأنه أدنى أنواع الصلاة فينصرف مطلق التية إليه (ولو) كان ذلك النفل (التراويح أو السنن المؤكدة) فإن مطلق التية كاف فيها أيضا عند الجمهور لاتها نوافل في الأصل (في الفرض) تفصيل لقوله لا بد لمصلحة الفرض الخ يعني ينوي في الفرض (ظهر اليوم) مثلا ولو نوى ظهر الوقت والوقت باقي جاز لوجوب التمين ولو كان الوقت قد خرج وهو لا يلزم لمجيز لأن فرض الوقت جئت بغير الظاهر (ولو) نوى (فرض الوقت جاز) الألفي الجمعة للاختلاف في فرض الوقت فيها (ففيها سلاتها) أي ينوي في الجمعة صلاة الجمعة (والاحوط) أن يصلي بعدها الظاهر (أي بعد صلاة الجمعة قبل سبقتها) قائلا نويت (أن أصلي) آخر ظهر أدركت وقته ولم اصل (بعد) لأن الجمعة التي سلاها أن لم يجز ففعله الظاهر وإن جازت أجزاءه الأربع عن ظهر قائم

قلت تعيين قعيده ما قال حفيده أنه عند مجرد التوهم اما عند قيام الشك والاشتباه في بعضها أي الجمعة وعلى قول من يعتقد قول أبي يوسف فالظاهر وجوب الأربع ويؤيده تفسير التمر تاشي بلباد وكذا قول الفقيه اه لكن لا يفتي بهذه الصلاة للعوام الذين يخاف عليهم الوقوع في الإلزام سئل شمس الأئمة الحلواني عن قوم كسالى عاديهم الصلاة وقت طلوع الشمس أتمعون عن ذلك قال لا انتهى فلا يفتي بها إلا للاعتواس ولولا النسبة (قوله) أي بعد صلاة الجمعة احتزبه عن قول بعضهم أنها تعلى قبل الجمعة وذكر وجهه في نور الشريعة للمقدسي (قوله قبل سبقتها) هكذا في الفتية وتداوله الشراح وفي الظهيرية تأخر عن السنة وكذا في الحجة ولكن زاد فيها أنه يصلي بعده سنة الوقت ركعتين قال العلامة المقدسي فيدر ما يصلي بعد الجمعة عشرا وانت أدري بما هو أحوط وأحرى ﴿٦٤﴾ يقتصر على التشهد في القعدة الأولى منه ولا يفسد بركتها ولا يستريح في الدعاء الثاني واختلوا في القراءة قال في الفتية قليل قرأ أم ألتحقوا السورة في الأربع وقيل في الأولى قال للظهر قال جليل الدين وهو احتيازي وعلى هذا الخلاف من بقى الصلاة احتياطا والمختار عندى أن يحكم فيها رآه اه وقال العلامة المقدسي ولأن احتياط أن يقرأها في الأربع يفيد كلام الظهيرية وينبئ أن يكون هو المختار واختلف في مراعاة الترتيب بينها وبين العصر كافي الفتية وقال العلامة المقدسي ولا يخفى أن الاحتياط مراعاة الترتيب ثم قال هل يؤتى لها بأقامة أم لا لم اطلع على من صرح فيه بشئ ويمكن

ان يقال يأتي بالاقامة وذكر ما يفيد وهذا خلاصة ما ذكره في كتابه للمسيح بنور الشعة في بيان طهر الجمعة فمليك بقلت ولا يجوز الاقتداء بها بل تؤدى على الانفراد وهو ظاهر فلذا لم يذكر المقتدى ( قوله وينبى اقتداءه بالامام ) اطلقه فشمع الجمعة وقال قاضيهان ولونوى الجمعة ولم ينبى الاقتداء بالامام اختصارا فيه بعضهم جو ذلك لان الجمعة لا تكون الا مع الامام اه قلت فعلى هذا صلاحه العبدن ( قوله اقول فيه بحث الخ ) اجيب عن الزيلعي بان مقاله هنا مبني على قول الصحاحين ( قوله او متأخر عنه ) الاولى تأييد الضمير في عنه اذ رجوعه الى ( قوله واختلف في النساء الخ ) اقول كذا في الهداية والكافي والتبيين قال في الكافي وانما شرطت نية الامام اذا تمت محاذية اى اذا كانت المحاذاة ثابتة زمان اقتداءها به بان قامت بحسب رجل خلف الامام لهاتين الزمان الذى يجنبها فسادا وهو مولى عليه من جهة امامه فيتوقف ملبزه على الزامه كماله وقفت بحسب الامام فان لم يكن بحسبها رجل زمان اقتداءها به بان قامت خلف الصوفى في رواية يصح اقتداؤها بلانية الامام لانه لا فساد في الحال كذا في الهداية والكافي والتبيين بخلاف ما قدم لان الفساد ثم ثابت في الحال وهنا الفساد موهوم والاصل عدمه ٦٤ « اشتراط نية الامامة وانما تركناه

للفساد الذى يمتري المقتدى ولم يوجد فلم تشترط النية فصح الاقتداء لكن بشرط ان لا يزم المرأة احد افسادا فان لم تقدم بمق اقتداؤها على الصحة وان تقدمت بطل اقتداؤها فلنواب الشرط وفي رواية لا يصح لانه لما احتل الفساد من جهة توقف ذلك على اختياره بلا اعتبار الاحوال لان اذا مضى الى الخرج اه وقال الزيلعي فان لم يكن بحسبها رجل فيه روايتان في رواية كالاول اى كما اذا تمت محاذية فلا فرق بينهما وفي رواية تصير داخلية في صلاته من غير نية الامام ثم ان لم يحاذ احد امت صلاتها وان تقدمت حتى حاذت رجلا او وقف بحسبها رجل بطلت صلاتها دون الرجل والفرق بينهما وبين المحاذية ابتداء ان الفساد في هذه محتمل وفي تلك لا يزم اه

عليه (تمسلى اربا بنية السنة) لانها احسن من مطابق النية (و) ينبى (في الوتر صلاته) اى الوتر (لا الواجب) للاختلاف في وجوبه (و) ينبى (في صلاة الجنازة الصلاة لله تعالى والدعاء لهذا الميت وان اشبهه) انه ذكر او اشى (قال نوبت ان اسلى مع الامام الصلاة على من يصل عليه و) ينبى (في قضاء النفل) الذى شرع فيه فافسده (قضاءه) اى قضاءه نفل افسده (و) ينبى (في العيد صلاته) اى صلاة العيد (المقتدى) بالامام (ينبى صلاته) اى صلاة نفسه (و) ينبى (اقتداءه بالامام) اذ يذمه الفساد من جهة تامامه فلا بد من التزام ولو نواه حين وقف الامام موقف الامامة جاز عند عامة المشايخ ولو نوى الاقتداء به ولم يمين الظهور او نوى السر و في صلاة الامام الاصح انه يحزبه وينصرف الى صلاة الامام والافضل للمقتدى ان يقول اقتديت عن هوامى او بهذا الامام قال الزيلعي والافضل للمقتدى ان ينبى الاقتداء بامام كبير الامام ليكون مقتديا بالمسلى اقول فيه بحث لان الافضل اذا كان ينبى الاقتداء بامامه ان الامام لزم ان يكون الافضل تكبير المقتدى بامام كبير الامام لان التكبير فاما فان بالنية او متأخر عنها وسيأتى ان الافضل ان يكبر القوم مع الامام (و) ينبى الامام (صلاة فقط) لامامة المقتدى (اذا ام الرجال واختلف في النساء اذا لم تقعد محاذية) واما اذا اقتدت محاذية لرجل فلا يصح اقتداؤها الا ان ينبى الامام امامها و يأتى لهذا زيادة تحقيق في المسئلة المحاذاة ان شاء الله تعالى

قلت الا ان قول الزيلعي او وقف بحسبها رجل لم يذكره في الكافي والنية بل اقتصرنا على ما اذا تقدمت ( باب ) بعد احرامها فصاحت رجلا وذا طاهر في فساد صلاتها لعدم احرامها بالشرط لانها الزمت الفساد لمن حاذته بيمينها وهو تقدمها اليه بعد احرامها واما اذا وقف رجل بحسبها وقدر حرم متأخرة عن الصوفى لم يوجد منها الزام فساد فليتأمل فاقاله في البحر وخالف في هذا العموم بعضهم ببنى في عموم عدم صحة صلاته اذا لم ينبى امامته فقالوا يصح اقتداء النساء وان لم ينبى امامتهن في صلاة الجمعة والعبدن ويصح صاحب الخلاصة والجمهور على اشتراطها في حقهن لما ذكرنا اه ينبى ان يحمل الخلاف على ماذا لم تقدم محاذية اما اذا كانت محاذية عند الاقتداء فلا خلاف في لزوم نية امامتها كلقدمناه والقول بصحة صلاتها وان لم ينبى امامتها اذا لم تقدم محاذية في الجمعة والعبدن ظاهره الحل على وجود النية حتى اذا علم عدم النية لا يصح اقتداؤهن في الجمعة والعبدن ايضا لما طاله الكمال واعلم ان اقتداءهن في الجمعة والعبدن عند كثير لا يجوز الا بالنية وعند اكثر يجوز بدونها نظرا الى اطلاق الجواب جملة على وجود النية منه ولم يفسر حاله اه لكن لا يخفى ما بين البحر والفتوح من الخلاف في نسبة ما قيل من الجواز وعدمه ولا لكانت اه واما صلاة الجنازة فلا يشترط في صحة اقتدائها فيها نية امامتهن بالاجماع كذا في البحر عن الخلاصة اه

باب صفة الصلاة أي مائة الصلاة وهذا شروع في المقصود بعد الفراغ من مقدمته قبل الصفة والوصف في النقص واحد وفي عرف المتكلمين بخلافه والتحريز ان الوصف لتذكر ما في الموصوف من الصفة المصنفة هي مائة ولا يذكر انه يطلق الوصف ويراد الصفة وهذا لا يلزم الاتحاد لأنه اذا شاك في ان الوصف مصدر وصفه اذا ذكر ما فيه ثم المراد هنا بصفة الصلاة الاوصاف النفسية لها وهي الاجزاء العقلية الصادقة على الخارجية التي هي اجزاء لهوية من القيام الجزئي والركوع والسجود كافي فتح القدير وليس هذا من باب قيام العرض بالعرض لان الاحكام الشرعية لها حكمها لوجوهها ولهذا توصف بالصحة والفساد والبطالان والفسخ واعلم انه يشترط ثبوت الشيء في مائة العين وهي مائة الشيء والعين هنا الصلاة والركن وهو جزء المائة كالتيمم والحكم وهو الاثر الثابت بالشيء كجواز فساده ووثاقه ومحل ذلك الشيء وهو الادنى المكلف وشرطه كالتطهارة والسبب كالوقوف كافي البحر (قوله لها فرائض) المراد ما فوضت الجوز فوضته (قوله منها التحريم) هي شرط عندنا على الاصح كما يذكره المصنف وقال محمد والشافعي ومالك والركن واختاره الطحاوي ووجه كل في المطولات والشرط الاتيان بها قائما فكان ينبغي للمصنف ذكره حتى لو ادرك الامام وراكفا حتى ظهر ثم كبر ان كان الى القيام اقرب صح وان كان الى الركوع اقرب لا يصح ولو ادرك الامام وراكفا فكبّر قائما يريد تكبيرة الركوع جازت صلاته (قوله تنبيه) من فرائضها التنية وتقدم انها شرط ولم يذكر هنا سبقت (قوله لا تتحرّم الاشياء المباحة قبل الشروع) يعني من غير جنس الصلاة (قوله وهو التكبير) اي الوصف الخ اقول هذا شرط عندنا على القادر لا في المحيط الامي والاخرس لو اقتضاها بالنية حالها فيهما بالنيابة مائة وسعها ما ولا يجب عليه تحريك لسانه عندنا كافي الفتح وقال الزبلي وفي المبسوط والوبري ولونوي الاخرس والامى الذي لا يحسن شيئا يكون شارعا بالنية ولا يلزمه التحريك باللسان (قوله قوله الله ٦٥) أكبر اقول اشار به الى انه لا بد من اتية بحملة تامة فلا يصير شارعا

باب صفة الصلاة  
(لها فرائض منها التحريم) التحريم جعل الشيء محرما والماء لتحقيق الاسمية وخصت التكبير الاولى بها لانها تحرم الاشياء المباحة قبل الشروع بخلاف سائر التكبيرات (وهي التكبير) اي الوصف بالكبير بانه قوله الله أكبر (الحذف) وهو ان لا يأتي بالمد في هزة الله ولا في بابه أكبر (بعد رفع يديه) هو الاصح لان فعله

بالمبتدأ وحده والله ولا بأكبر وهو ظاهر الرواية كافي التجز يدومهم من قال يصير شارعا بكل اسم مفردا او خبرا لا فرق بين الجملة وغيرها وهو رواية الحسن وقرئ قاضيان بين ما قاله الله والرب ولم يزد يصير شارعا ووقال الكبير او الا أكبر او أكبر لا يصير شارعا قال في الفتوح كان الفرق الاختصاص (در ٥ هـ) في الاطلاق وعدمه كافي البحر اه قلت فاقاله الزبلي مسندا لا في حنيفة ويصير شارعا يذكر الاسم دون الصفة عندنا في حنيفة لا عند محمد الا بالاسم والصفة ومراءه المبتدأ والخبر غير ظاهر الرواية وظاهر الرواية مثل قول محمد اهو الفتوى على قول الامام قاله ابن الشحنة في شرح المنظومة لكن قال قاضيان بما الذي تقدم لو ادرك الامام في الركوع فقال الله أكبر لان قول الله كان في قيامه وقوله أكبر وقع في ركوعه لا يكون شارعا في الصلاة اهو لم يحك فيه خلافا يقتضي انه لا بد من ذكر الصفة لصحة الشروع والافتراق الحال بين وصل ومصل فليتأمل (قوله لا يأتي بالمد في هزة الله ولا في أكبر) اقول فان كان في الهزة فهو مفيد لانه استفهام وان تممده بكسر لثقت في التكبير كافي التبيين لكن لم يحزم بالكفر في المبسوط فانه قال كافي البرهان لو مد الله الله لا يصير شارعا وخيف عليه الكفر ان كان قاصدا هو ان اتى به في بابه أكبر فقد قيل تشبیه وقال بعضهم لا قصد وان كان المد في لا الله فحسن ما لم يخرج عن حدها كافي التبيين اهو وجزم الهاء من الاسم الكريم خطأ وما بحثه الكل من عد الفساد والكفر بالمد فيه نظر ذكره في البحر واعاد المصنف حرف الجر في قوله ولا في أكبر ليفيد التبيين عن الاتيان بالمد في هزتها وبأنها لانه ان كان في الهزة فهو مفيد كما قدمنا (قوله بعد دفع يديه هو الاصح) اقول هذا عندنا في حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول عامة علماءنا ويصح في الهداية كافي البحر وقال في البرهان وابو يوسف يرى الرفع مع التكبير اهو وقال الكمال روى عن ابي يوسف قولاهو عن الطحاوي فضلا واختاره شيخ الاسلام وصاحب الحققة وقاضيان اهو وفي الخلاصة هو المختار اهو والقول الثالث وقته بعد التكبير فيكون اولاهم يرفع يديه وذكر وجهه في البحر اهو لكن يصفه مقاله الزبلي ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به لغوات محله وان ذكره في اثناء التكبير رفع لانه لم يمت محله اه

( قوله حذاء اذنيه ) اقول وان لم يمكنه الى الموضع المسنون رفعهما بقدر ما يمكن سواء كان دون المسنون او فوقه وان امكنه رفع احدهما فقط فقل على التبيين **منه** سيذكر المصنف رحمه الله الآداب في آخر الباب كإخراج الكفين من الكمين عند الاحرام وكان ينبغي ذكرها هنا ووضع كل منها في محله كصنع في بقية الافعال ( قوله وقال قاضيان ويسألح ) ظاهر معياره لكلام الهداية وقال في البحر والمراد بالمحاذاة ان يس باهاميه شحمتى اذنيه ليتقن محاذاة يديه اذنيه اه فلا مخالفة على هذا ( قوله وبعد رف المرأة الح ) فيقيد بكونها حرة فمثل الامة لكن قال الحدادي وامالامة فذكر في التناوي انها كالرجل في الرفع والخطرة في الركوع والسجود يعني انها تنضم اه ( قوله وجازت التحريمه بما يدل على التعظيم ) اقول هذا عند محمد وان حنيفة وقال ابو يوسف لا تجوز الا بالاية اكبر المتفق عليه والا كبر او الكبير ويتردد في كبر قبا وانباتا ولا يجوز به غيره هذه الثلاثة او الاربعة اذا كان بحسب التكبير كافي البرهان وزاد في الخلاصة خامسا الله الكبار ذكره في البحر ( قوله نحو الله اجل ) اقول واما بسبب الله الرحمن الرحيم او اقتضى بها قيل يصح وقيل لا يصح الشروع بها وهو الصحيح كافي النهاية والسراج ( قوله وبالتيسيع ) قال الزبلي لكن الاولى ان يشرع بالتكبير وهل يكره الشروع بغيره ام لا ذكر صاحب الفخيرة انه يكرهه في الاصح وقال السرخسي الاصح انه لا يكره اه وذكر في البحر ما يندرج في ٦٦٦ الفتح بالتكبير ان يحسنه وتضعيف ما صححه

السرخسي وتضعيف ما ذكره في المستصفي من ان مراعاة لفظ التكبير في افتتاح صلاة العيد واجبة بخلاف سائر الصلوات فراجع ( قوله وبالله رية ) اقول المراد به ما لم يكن عربيا لخصوص الفارسية ولم يقيد بالعجز عن العربية وهو قول ابني حنيفة الاولى لان التكبير وهو التعظيم وهو حاصل باي لسان كان فهو كالاعلان بغير العربية فنه جازما وكالتبليط والسلام وردته والتسمية عند الفرج والاصح رجوع الامام اليها الى ابني يوسف ومحمد في عدم جواز الشروع في الصلاة بالفارسية لغير العاجز عن العربية ( قوله كالو قرأ بها ) هذا ايضا مرجوع عنه في الاصح فانه لو قرأ بغير العربية لاصح بالاتفاق على الصحيح

كافي البرهان وقال الزبلي والخلاف في الجواز اذا اكتفى به اي بغير العربي ولا خلاف في عدم الفساد حتى اذا قرأ معه بالعربية قدر ما يجوز به الصلاة جازت صلاؤه اه وحكى مثله في البحر عن الهداية ثم قال وفي فتاوى قاضيان انها تقصد عندها والتوفيق بينهما يحمل ما في الهداية على ما اذا كان ذكر او تنزيها ويحمل ما في الفتاوى على القصص والامر والنهي كالقراءة الشاذة فانه صرحوا في الفروع انه لا يكتفى بها ولا تقصد وفي اصول شمس الائمة ان الصلاة تقصد بها فيحمل الاول على ما اذا كان ذكر او الثاني على غيره كما ينه في كتابنا لب الأصول اه ولا يجوز بالتفسير والاجماع لانه غير مقطوع به ذكره الزبلي ( قوله اودع وسعى بها ) هذا اتفاق جازم كما قدمناه ( قوله نحو رب اغفر لي ) اي اللهم اغفر لي واحفظني فان اقتصر على اللهم فقد اختلوا في الصحيح الجواز كافي المحيط والدرية وقال الحدادي الاصح انه لا يبعد شارعا ( قوله الافضل عند ابني حنيفة الح ) اقول هذا على الصحيح من الخلاف انما هو في الافضلية لا الجواز وقيل الخلاف في الجواز ( قوله ولو قال المؤتم اكبر الح ) فيه اشادة الى ان المؤتم على ما حصل منه قبل الامام ولم يعلم انه كبر قبل الامام او بعده فان كان اكره انه كبر قبله لا يجوز به والاجزاء لان امره محمول على الصلاح حتى يبين الخطأ بيقين او بنائب الظن كذا في البحر عن المحيط ( قوله واجمعوا على انه لو فرغ من قوله اكبر الح ) اقول لفظ اكبر اعني الخبر لمرده في الخاتمة بل اقتصر فيها على ما لو فرغ من قوله الله اعني المبتدأ

وعلى ما ذكره المصنف لم تقع المغايرة بين هذه المسئلة والتي قبلها وهي ما لو قال المؤمن ان يحرك قبل قول الامام الخ الامن حيث  
 الاحية والاجماع وهما متايرتان على ما رأيت قال القاضي خاين ويكره المقتدى مع الامام فان قال المقتدى الله اكبر وقوله الله اكبر وقع  
 قبل قول الامام ذلك قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله الاصح انه لا يكون شارعا عندهم ثم قال واجمعوا على ان المقتدى لو فرغ من قوله الله  
 قبل فراغ الامام من ذلك لا يكون شارعا في الصلوة في اظهر الروايات اه فحين هذا ان افخذ اكبر من المسئلة الثانية من كلام المصنف  
 ليست من الحانية **تنبيه** علم من هذا المسئلة انه لا يكون شارعا في الصلوة اصلا لا مفردا ولا مقتديا بل على ذلك في البحر اول هذا  
 الباب بقوله ولو كبر قبل امامه لا يجوز صلاته ما لم يجد لانه اقتدى عن ليس في الصلوة فلا يدخل في صلاته ولا في صلاة نفسه على  
 الصحيح لانه قصد المشاركة وهي غير صلاة الاقرار اه لكنه عقبه بقوله ولو اقتبح بالله قبل امامه لم يصبر شارعا في صلاته لانه صار  
 شارعا في صلاة نفسه قبل شروع الامام اه فیه مخالفة الا ان يعمل على غير الصحيح فليتام **(قوله)** يعني رفع اليمين التحريمية الخ لم يبين  
 فيه حكم اسرار المقتدى بالتكبير وكان ينبغي بانه **(قوله)** ومنها القيام الخ اقول وحدان يكون بحيث لو مديده لا يتل ركبته كافي البحر  
 وينبغي ان يكون مقداره بقدر ما يقرأ المفروض من القراءة فرضا والواجب واجبا والسنة لمجازه **(قوله)** في الفرض  
 اقول وكذا ما هو ملحق به كالواجب **(قوله ٦٧)** يعني ان فرضية القيام مخصوصة بالصلاة المفروضة اقول المراد بالفرض القطعي  
 لان غير الصلاة المفروضة كالوتر لا بد

فراغ الامام لا يكون شارعا في الحانية (وهي اى التحريمية (شرط) عندنا وعند  
 الشافعي ركن وفائدة الخلاف تظهر في جواز بناء النفل على تحريمه الفرض حتى  
 لو صلى النفل يصح ان يقوم الى النفل بلا احرام جديد وعنده لا يصح الا باحرام  
 جديد ووجه البناء انها اذا كانت شرطا كان مؤديا للنفل بشرط ادى به الفرض  
 وهو جائز كالوترضا للفرض وادى به النفل واذا كانت ركنا كان مؤد للنفل بركن  
 الفرض وذاللا يجوز (والمد كودات سنن) يعني رفع اليمين للتحريمية ونشر اصابعه  
 وجه الامام بالتكبير (ومنها) اى الفرائض (القيام في الفرض) يعني ان فرضية  
 القيام مخصوصة بالصلاة المفروضة ولا يكون فرضا في النفل حتى جاز اذاؤه بدونه  
 كما ساقى في باب (وفيه يضع يمينه على سارده تحت سرة) وعند الشافعي يضع على صدره  
 وصفة الوضع ان يضع باطن كفه اليمنى على ظهر كفه اليسرى ويحلق بالخصم والاهام  
 عن الرسغ (ويرسل يديه في قومة الركوع وبين تكبيرات العيد) فالخاسل ان كل قيام فيه  
 ذكر مسنون ففيه الوضع وكل قيام ليس كذلك ففيه الارسال (ويشئ) اى قرأ أسجاءك اللهم

كفها اليسر مذكر الغزنوي **(قوله)** ويرسل يديه في قومة الركوع قال في البحر وهذا الاجماع ثم قال وذكر شيخ الاسلام انه رسل  
 في القومة التي تكون بين الركوع والوجود على قولها كما هو قول محمد وذكر في موضع آخر اه على قولها يتمدنان في هذا  
 المقام ذكرنا مسنونا وهو التسميع او التحميد وعلى هذا معنى صاحب الملقط اه ثم قال وعلى هذا فالمراد من الاجماع المتقدم  
 اتفاق ابي حنيفة وصاحبيه على الصحيح اه **(قوله)** وبين تكبيرات العيد اقول وقيل يضع يمينها كاسد كره **(قوله)** فالخاسل الخ  
 هذا قولها وعند محمدسة لقراءة فبرسل في التاء والقنوت والجنائز كافي البرهان وقيل لسة القيام مطقا حتى يضع في الكل  
 كافي التبيين **(قوله)** اى قرأ أسجاءك اللهم يعني الى آخره وهو سبحانه اللهم وبحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك ولا اله  
 غيرك سبحانه معدر كعفر ان لا يكاد يستعمل الا مضافا منصوب باخبار فعله وجوبا فبانه اسبحك تسبيحا اى ازهك تنزيها  
 اى اعتقد زهانتك عن كل صفة لا تليق بك ومحمدك اى تحمدك بحمدك فهو في المعنى عطف الجملة على الجملة وفي يسبحاك صفات  
 النقص واثبت بقوله وبحمدك صفات الكمال لان الحمد اظهار الصفات الكمالية وهذا وجه تقديم التسبيح على التحميد  
 وتبارك لا ينصرف فيه ولا يستعمل الا اله تعالى ولعل المعنى والله اعلم تكاثر خيول اسمائك الحسنى وزادت على خيول سائر  
 الاسماء لدلائلها على الذات السبوحية القدسية العظوى والافعال الجامعة لكل معنى اسنى وتعالى جدك اى ارتفع عظمتك  
 او سلطانك او غناك علمسواك ولا اله غيرك في الوجود فانت المعبود بحق فبدأ بالتنزيه الذي يرجع الى التوحيد ثم ختم بالتوحيد

تربيا في الثناء على الله تعالى من ذكر الثموت السلية والصفات الثبوتية الى غاية لكمال في الجلال والجلال وسائر الافعال وهو  
 الانفراد بالهوية وما يخص به في الاحدية والصدية فهو الاول والاخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ( قوله الا قوله  
 وجل ثناؤه ) قال في الثناء زاد وجل ثناؤه لا يمنع عنه وان سكت لا يؤمر به وكذا في الكافي لكن بلفظ قالوا ( قوله فلا يأتي به  
 في الفرائض ) اقول كذا في الهداية مقيدا بالفرائض والحلقه في جميع الصلوات في البحر قوله ان الاولى تركه في كل صلاة نظرا  
 الى المحافظة على المروى من غير زيادة عليه في خصوص هذا المجل وان كان ثناء على الله تعالى ( قوله او بمجاهد قبل الجهر ) اقول  
 فان ادرك الامام في الركوع يحرم قائله ويركع ويترك الثناء وان ادركه في السجود يأتي به بعد التحريمة ثم يكبر ويسجد وكذا  
 لو ادركه في القعدة كافي الحاشية ( قوله ولا يؤجره ) اقول ظاهره انه لا يسن الاتيان به عندها في جميع الصلوات خلافا لابي يوسف  
 وفي البرهان ما يفيد سنية الاتيان به في النافلة عندها حيث قال ومجمع ابو يوسف بينهما الى التوجه والثناء في الصلوات اخرى اى  
 في قوله الآخر لعدم المناقاة بين المرويين قلدها محمول على النافاة لما رواه النساى من انه صلى الله عليه وسلم كان اذا قام يصلى  
 تطوعا قال الله اكبر وجهت وجهي فكون مفسر الماني غيره من الاحاديث المطلقة هو كذا ما في الكافي في سنية في النافاة ( قوله فان  
 عنده يقول لاني وجهت وجهي ) اقول لفظه ان لم يذكر هال الزبلي والبرهان كما سنده ( قوله الى اخرى ) اقول وتامه كافي التبيين  
 وزاد عن هذا في البرهان مرويا عن علي رضي الله عنه رحمه لا شريك له وبذلك ( قوله امرت وان آمن المسلمون ) كتب له وقال  
 وانا اول المسلمين لا تسد صلواتي

الاقوله جل ثناؤه فلا يأتي به في الفرائض لانه لم يأت في المشايخ (سرا ان ام اني  
 اقتدر او اقتدى بمسرا ومجاهد قبل الجهر) حتى اذا اقتدى حين يحجر لا يأتي (ولا  
 يؤجره) اى لا يضمن الى الثناء قوله اني وجهت وجهي الى آخره خلافا لابي يوسف فان  
 عنده اذا فرغ من التكبير يقول اني وجهت وجهي للذي الخ وعندها لوقاله قبل  
 التكبير لاحضار القلب فهو حسن ( ويتنوع سر القراءة للاثاء فيتنوع المسبوق )  
 في قضاء مسبق ( لا للمؤتم ) لان المسبوق قرأ ولا يأتي لانه اني حال اقتدائه فيتنوع  
 والمؤتم ينش ولا يقرأ فلا يتنوع ( ويؤخره ) اى التؤد ( عن تكبيرات العيد ) لانها  
 بعد الاثناء فينبغي ان يكون التؤد متصلا بقراءة الاثناء ( وحى ) اى المذكورات  
 ( ايضالسن ) يعنى وضع اليمن على اليسار والارسال في قومة الركوع بين تكبيرات

مذموم شرعا قال عليه السلام مالي اراكم سامدين اى متحيرين وقيل لا بأس به بين التية والتكبير لانه لا يغل في المزيمة ( العيد )  
 اه ( قوله ويتنوع ) اقول لم يذكر كيفيته واختلف فيها فقال في الكافي المختار اعوذ بالله من الشيطان الرجيم وهو اختيار  
 ابي عمرو وعامم وان كثرة اه قال في البحر وهو قول الأكثرين من اصحابنا لانه المتقول من استأذنه صلى الله عليه وسلم وهذا  
 يصف ما قبل المختار استأذنه بالله من الشيطان الرجيم وهو اختيار حمزة ذكره في الكافي ايضا ومقاله في الهداية انه الاولى  
 ليوافق القرآن اه ( قوله للقراءة ) قال في البحر قيدا بقراءة القرآن للاشارة الى ان التلميذ لا يتنوع اذا قرأ على استاذة كلقائه  
 في الخيرة وظاهره ان الاستاذة لا تشرع الا بعد قراءة القرآن اولى الصلاة وفيه نظر ظاهر اه ( قوله للاثاء ) اقول وذلك لان  
 الخلاف في ان التؤد هو هل الصلاة او القراءة فعند ابي حنيفة ومحمد هو للقراءة وقال ابو يوسف وهو الصلاة لا يندفع وسوسة الشيطان  
 فيها فيكون تيمنا للثناء لان من جنسه كافي التبيين وصح في الخلاصة والتؤد جبره قول ابي يوسف ( قوله ولا يأتي لانه حتى حال اقتدائه )  
 اقول ففهم منه انه لو لم يثن حال اقتدائه اني به في قضاء مسبق وقدر صرح به فيما اذا اقتدى حين الجهر فكان ينبغي استثناؤه من  
 هذا العموم ( قوله ويؤخره ) اى التؤد عن تكبيرات العيد اقول الضمير المستتر راجع الى من يأتي بالتؤد وهو الامام وكان  
 ينبغي ان ينش ويؤخره لا مجهول ( قوله فينبغي ان يكون التؤد متصلا بالقراءة للاثاء ) فيه اشارة الى انه يرتب فيما بينه وبين  
 الثناء قال في البحر واثار النصف الى ان عمل التؤد بعد الاثناء ومقتضاه انه لو تؤد قبل الثناء اعاد بعده لعدم وقوعه في محله  
 والى انه لو نسي التؤد فقرأ الفاتحة لا يتنوع لقوات عمله اه ( قوله ) قال في الكافي وكان ينبغي ان يكون اى الاتيان بالاستاذة  
 واجبا لظاهر الامر الا ان السلف اجمعوا على سنية اه ( قوله وحى الى المذكورات الى قوله والثناء والتؤد )

اقول كان ينبغي ان يقول ايضا والاسرار بهما اى التاء والتعود لانه سنة مستقلة **(قولهم)** فرضها آية الخ قال فى البرهان وعلى هذه الرواية رواية مطلق الآية لوقرا آية هى كانت نحو قتل كيف قدر او كتمان نحوتم نظري يجوز بالاخلاص بين المشايخ او آية هى كلمة محمودها تمن من قن قاتها آيات على قول بعض القراء لا يجوز على الاصح لانه يسمى عاد الاقارناهم **(قولهم)** وعندها ثلاث آيات الخ اقول وهو رواية عن ابي حنيفة لان قارىء مادون الثلاث او الآية الطويلة لا يمد قارئها فشرطت الآية الطويلة او ثلاث قصار تحصل بالوصف القراءة احتياطوا حرمت قراءة الآية القصيرة ومادون الطويلة على الجنب والحائض احتياطوا ايضا لعين الحقيقة كافي البرهان **(قولهم)** والمكتفى بهائسى يعنى وقد اتى بها فى كل من الركنين كاملة فلوقرا نصف آية طويلة فى ركعة ونصفها فى اخرى اختلف فيه وانتمهم على الجواز لان بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث آيات قصار او يمد لها فلا يكون ادنى من آية وصححه فى نية الماصلى كافي البحر **(قولهم)** وقرأ الفاتحة ويسمى المراد ان يأتى بالنسبة قبل الفاتحة بعد التعود فلو سلم قيل التعداد عاده يمد ولو نسبها حتى فرغ من الفاتحة لا يسمى لقوات محلها كما اشار الى فى الكثر كذا فى البحر **(قولهم)** اى لا يسمى فى سورة بعدها **(قولهم)** اقول اى فى الركعة الواحدة والمراد فى سنة الاتيان بها يمد الفاتحة

وهذا عندها وقال محمد بن الاتيان بها فى السرية بعد الفاتحة ايضا للسورة والتقوى على عدم كراهة الاتيان بها بل انسى بين الفاتحة والسورة كان حسنا سواء كانت الصلاة جهرية او سرية واشارنا بما قدمناه الى سنة الاتيان بها عند ابي حنيفة كما رواه المجل عن ابي يوسف قبل الفاتحة فى كل ركعة ويصرح به المصنف احتراز اعماروى الجوز ان عملها اول الصلاة فقط عند ابي حنيفة وقال فى شرح المجمع عن الكفاية يؤمن زعم ابي هاشم مرة فى الاولى فحسب عند ابي حنيفة فقد غلط غلطا فاحشا **(قولهم)** ويؤمن اى يقول آمين اقول فيها اربع لغات افصحهن واشهرهن آية بالمد والتخفيف والثانية بالقصر والتخفيف

الميد والتاء والتعود (ومنها) اى القرائض (القراءة فرضها آية) لقوله تعالى فاقرا أو ما يتيسر من القرآن ومادونها خارج بالاجماع وعندها ثلاث آيات قصار او آية طويلة (والمكتفى بها موسى) لما سأل ان قراءة الفاتحة وضم سورة او مقدارها بها واجب وفيه تركه (وقرأ الفاتحة ويسمى) اى يقول بسم الله الرحمن الرحيم (يسمونها فقط) اى لا يسمى فى سورة بعدها (ويؤمن) اى يقول آمين (بعدها) اى الفاتحة (سرا) سواء كان اماما او مأموما او منفردا (ويضم إليها) اى الفاتحة (سورة او ثلاث آيات) من اى سورة شاء (وماسوى الفاتحة والضميمة) فتكون التسمية سنة يؤيده ما قال فى معراج الديرية روى الحسن عن ابي حنيفة ان المصلى يسمى اول صلاته ثم لا يبعد عنها شراعت لا فتاح الصلاة كالنود والتاء (وهي) اى الفاتحة والضم (واجبان) قراءة الفاتحة ليست بركن عندنا وكذا ضم السورة إليها خلافا للشافعى فى الفاتحة والمالك فيها له قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا صلاة الا بالفاتحة الكتاب وسورة معها وللشافعى قوله صلى الله تعالى عليه وسلم لا صلاة الا بالفاتحة الكتاب كذا فى الهداية واعتزى الامام الشروعى على قوله والمالك فيها بان احدا لم يقل ان ضم السورة ركن وخلافاً لصاحب الهداية فيه وللقوله تعالى فاقرأوا ما تيسر من القرآن والزائدة عليه بخبر الواحد لم يجز لكنه يوجب العمل فقلنا بوجودهما لكن الفاتحة اوجب حتى يؤمر بالاعادة بتركها دون السورة وثلاث

وهى مشهورة ومعناه استحباب الثالثة بالامالة والاربع بالمد والتشديد حتى لا يخرب الواحدى ولا تقصد الصلاة بالاربع على المتقرب ومن الخطأ التشديد مع حذف اليا مع قصد او مدود او لا يمد فساد الصلاة ما كفى البحر **(قولهم)** سواء كان اماما اشار به الى ضعف ما روى الحسن عن ابي حنيفة ان الامام لا يؤمن روى ابو داود وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال آمين وخضض بها صوت كفى البحر **(قولهم)** او مأموما اقول اختلف فى تأمين المأموم فى السرية اذا سمع تأمين الامام منهم من قال يؤمن كما هو ظاهر الكتاب ومنهم من قال لا يؤمن لان ذلك المهر لا عبرة به كذا فى البحر وهو فى الجهرية اذا سمع المقتدى من المقتدى تأمين فى الجمعة والعيدين قال الامام ظهير الدين يؤمن كذا فى الفتاوى اه قلنا فلى هذا ينبغي ان لا يختص بمها بل الحكم فى الجماعة الكثيرة كذا فى **(قولهم)** فتكون التسمية سنة اقول هذا هو المشهور عن اهل المذهب وقد جمع الزاهد فى شرحه القولين وجها فى كل ركعة وتيممه ابن وهبان وهو ضعيف كافي البحر **(قولهم)** روى الحسن الخ قدمنا ما فيه **(قولهم)** لكن الفاتحة واجب حتى يؤمر الخ كذا فى الزمان تبعا للفقهاء وفيه نظر ظاهر لان كلامهما واجب اتفاقا وبترك الواجب ثبت كراهة التحريم وقد قالوا كل صلاة ادبت مع كراهة التحريم يجب اداعتها فتمنع القول بوجود الاعادة عند ترك السورة وما قوم مقامها كترك الفاتحة نعم الفاتحة آ كفى الوجوب من السورة للاختلاف فى ركنيتها دون السورة والا كذب لا تظهر فياذ كره لان وجوب الاعادة حكم ترك الواجب

مطلقا الواجب التاكيد وانما تظهر في الائم لانه مقول بالتشكيك كافي البحر **(قول سنة القراءة في السفر عجلة الفاتحة وای سور شاء)** اقول اطلق السنة على الفاتحة وما معها باعتبار المجموع اولانه يطلق على قراءة الفاتحة السنة لثبوتها بالاقراءة الفاتحة واجبة فمروا حصرها **(قول وائمة نحو البروج)** ليس على الاطلاق بل في الفجر والظهر كافي الكافي **(قول وانشقت)** لم يذكره في البكافي بل اقتصر على قوله نحو البروج يعني وما بعدها وذلك واضح لئلا يناسب التخفيف في سنة القراءة وهو بالقرآن من اوساط الفصل واما انشقت فهي من الطوال فلا تخفيف اللهم الا ان يقال انها من اوساط على ما قيل فكسند كره لكنه غير ظاهر عار. المصنف **(قول وفي الضرورة بقدر الحال)** قسم لما قبله وسواء كان في الحضر او السفر واطلق ما قرأ فشملة الفاتحة وغيرها لكن مثل في الكافي الضرورة للمسافر بقوله بان كان على عجلة من السير او خافا من عدوا وليس ومثل للضرورة بان خاف فوت الوقت ثم قال فان كان في السفر في حالة الضرورة شرأ الفاتحة وای سورة شاء وفي الحضر في حالة الضرورة قرأ بقدره ما لا فوته الوقت اهات لقائل ان قول لا يخفى التخفيف للسفر وسورة فقط بل كذلك الفاتحة كما اذا اشتد خوفه من عدو فقرأ آية مثلا ولا يكون منبأها **(قول من الحجرات طوال)** اقول هذا على ما قيل هو عند الاكثر من الحجرات وقيل من سورة محمد صلى الله تعالى عليه وسلم اومن الفتح اومن في كافي البرهان **(قول الى البروج)** **(قول وای البروج)** اقول وقيل العيس **(قول وای البروج)**

الى لم يكن) اقول وقيل اوساطه من كورت الى الضحى والباقي قصاصه ذكره في البرهان عن شرح الطحاوي **(قوله الثانية ليست عما قبلها)** فالبروج من اوساط لا الطوال لما قال في الكافي وفي العصر والمشاء قرأ في الركعتين باوساط الفصل لانه عليه الصلاة والسلام قرأ في العصر في الاولى البروج وفي الثانية سورة الطارق اه **(قول ومنها الركوع)** اقول اختلفوا في حكم الركوع واكثر الكتب القدر المفروض من الركوع اصل الانحناء والميل وفي الحواشي فرض الركوع انحناء الظهر وفي منية المصل طأطأة الرأس ومقتضى الاول انه لو طأطأ رأسه ولم يحن ظهره اصل ما

قدرته عليه لا يخرج عن عهده فرض الركوع وهو حسن واذابلت حدوده الى الركوع خفض رأسه في الركوع **(عمل)** فانه القدر الممكن في حقه كافي البحر **(قول يكبره خافضا)** اقول كذا في الوفاة وتبينه بان كماله باشا المردان بقارن التكبير استاء انما عطا قال في شرح المجموع تركه مكبرا وفيه دلالة على ان التكبير مقارن للاخطاط لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذا اه وقال في البحر وقد تبع المصنف يعني صاحب الكنز القدوري في التمييز بالواو يعني في قوله وكبر بلا مدور كالحمل للمقارنة وضدها وفي بعض الروايات يكبر ثم سجد وعبارت الجامع الصغير ويكبر مع الاعطاط قالوا وهو الاصح للانعطاف حالة الانحناء عن الذكر ولما قدمنا من حديث الصحيحين **(قول ويعتمد بيده على ركبتيه)** اقول ويكون ناسبا سابقا وحائضا شبه القوس كما يفعل بعض الناس مكروم **(قول مفرجا صابيه)** هذا في حق الرجل والمرأة لا تفرج اصابعها في الركوع كافي التبيين **(قول لقلوه)** لقلوه صلى الله عليه وسلم من قل في ركوعه سبحان ربّي العظيم ثلاثا فقد تم ركوعه وذلك اذناه اقول اي ادنى ما تحق به كاله المعنوي وهو الجمع الحمل للسنة لا القوى كافي البرهان ولما كان الركوع تواضعا وتذلا لناسب ان يحمل مقابله العظمة لله تعالى ولما كان السجود غاية التذلل ناسب ان يحمل مقابله الملوقة تعالى وهو القهر والاقدار لا الملو في المكان تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا **(قول ويكره ان ينقص منها)** اي من الثلاث والمرد كراة التنزيه لانها في مقابلة المستحب كافي البحر

(قوله والصحيح انه ثمانية) اقول وهذا بخلاف التشهد لواته الامام فسلم قبل المقتدى لاتباعه بل جمه لان قراءة التشهد واجبة  
 كافي البحر عن فضيخان (قوله اى يقول سمع الله لن حمده) اقول المراد بسمع قبل يقال سمع الامير كلام يزيدى قبله فهو دعاء  
 بقبول الحمد كافي البرهان وقال فى شرح الجمع واللام فى لن للنفعة والهاء فى حمد للكناية كافي المتقنى وفى القوائد انما للكنية  
 والاستراحة كذا فى الثقات واهى فى الوالوية رجل يقول سمع الله لن حمده مكان التون الامام تصدع صلاته لانه صار لى اوان  
 كان لسانه لا يطاوعه بتركه اه (قوله رافعا رأسه) المراد ان يكون التسميع عند ابدان رقبته (قوله والامام يكتفى به) هذا عند  
 ابن خزيمة وقال ايضا الى التحديد (قوله والمقتدى يكتفى بالتحديد) متفق عليه (قوله لى وفى المحيط اللهم ربنا لك الحمد افضل)  
 اقوهذا محمول على انه افضل من ربنا ولك الحمد ومن ربنا لك الحمد لاننا لفاظله اربعة واقضلها اللهم ربنا ولك الحمد لان زيادة  
 الواو توجب الافضلية واختلوا فيها قبل زائدة وقيل عاطفة تقديره ربنا حدثنا لك الحمد وبلى ما ذكره المصنف عن المحيط  
 وبابه ربنا ولك الحمد كافي البحر (قوله والمنفرد اى) اقول حتى كلام التسميعين للقولين فى البحر ثم قال وحيث اختلف المصنف فى  
 كآرايت فلا بد من الترجيح فالرجح ٧٩ من جهة المذهب باقى المتن يعنى من الكثرة وكفى المنفرد بالتحديد لانه

ظاهر الرواية كما سرح به قاضى خان فى  
 شرحه والمرجح من جهة الدليل ما صححه  
 فى الهداية اه والقول الثالث فى المنفرد  
 اى بان التسميع لا غير وهو رواية المولى  
 عن ابن خزيمة قال صاحب البحر ويبنى  
 ان لا يقول عليها ولم ارم من صححها اه  
 (قوله ويقوم مستويا) لوقال والقيام  
 والاستواء فيه لكان اولى لان كلامهما  
 سنة مستقلة وروى عن ابن خزيمة ان  
 ارفع من الركوع فرض والصحيح اثنتان  
 كما ذكره الزبائى فى التبيين (قوله بخلاف  
 القومة) يمد رقبته الرأس من الركوع وبين  
 السجدين فان الاطمئنان فيها سنة الخ  
 قال فى البحر ومقتضى الدليل وجوب  
 الطمانينة فى الاربعة اى فى الركوع  
 والسجود وفى القومة والجلوس و  
 وجوب نفس الرفع من الركوع

على القومة (ثم يسمع) اى يقول سمع الله لن حمده (رافعا رأسه) من الركوع  
 (والامام يكتفى به) اى بالتسميع (والمقتدى) يكتفى (بالتحديد) بربنا لك الحمد  
 لا دوى انه صلى الله عليه وسلم قال اذا قال الامام سمع الله لن حمده فقولوا ربنا لك  
 الحمد رواه البخارى ومسلم قدم بينهما والقصة تنافى الشركة وفى المحيط اللهم ربنا  
 ولك الحمد افضل لزيادة الشاء (والمنفرد قبل كالقمتدى) يعنى يكتفى بالتحديد قال  
 الزبلى عليه اكثر المشايخ وفى المبسوط هو الاصح لان التسميع حث لمن معه على  
 التحديد وليس معه غيره ليحتمل عليه (وقيل) المنفرد (بجميعهما) اى التسميع  
 والتحديد وهو رواية الحسن عن ابن خزيمة قال صاحب الهداية هو الاصح (ويقوم  
 مستويا) يمد رقبته رأسه (وماسوى الاطمئنان) وهو تسكين الجوارح فى الركوع حتى  
 تطمئن مفصله وماسواه تكبير الركوع وقصر الاصابع والتسميع والتحديد  
 والتسميع والقيام مستويا (سنة وهو) اى الاطمئنان فى الركوع الذى هو من  
 تعديل الاركان (واجب) لانه شرع لتكميل ركن مقصود بخلاف القومة يمد رقبته  
 الرأس من الركوع وبين السجدين فان الاطمئنان فيها سنة لانها شرعت للفرقين  
 الركعتين فالجواب ان مكمل الفرض واجب ومكمل الواجب سنة (ومنها) اى  
 من الفرائض (السجود يكبره) لانه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يكبر عند كل  
 خفض ورفع الا عند رفع رأسه من الركوع (ويضع ركبتيه) على الارض لم يقل

والجلوس بين السجدين المواظبة على ذلك كله وللإسراف فى حديث المنى صلاته وما ذكره قاضى خان من لزوم سجود السهو بترك الرفع  
 من الركوع سناها وكذا فى المحيط فيكون حكم الجلوس بين السجدين كذلك لان الكلام فيها واحد والقول بوجوب الكل هو مختار  
 المحقق ابن الهمام وتأييده انما يرجح على قائله الصواب وانه الموفق للصواب اه (قوله ومكمل الواجب سنة) اقول ومكمل  
 السنة ادب (قوله ومنها السجود) اقول وحقيقته وضع بعض الوجه على الارض ملامسة رقبته فى خيل الاقنوس خرج الجحد  
 والذقن والصدر ومقدم الرأس فى الفلج يبرز السجود عليها وان كان من عذر بل معه عجب الامام بالأس وخرج بقيد ملامسة خفريه  
 فيه ما اذا رقبته قديمه فى السجود فانه لا يصح لان السجود مع رقبتهما بالتلاعب شبهته بالتعظيم والاجلال ويكفيه وضع اصبع  
 واحدة فلو لم يضع الاصابع اصلا ووضع ظهر القدم فانه لا يجوز ورفع قدم وضع آخر جازع الكرامة من غير عذر وذهب  
 شيخ الاسلام الى ان وضعهما سنة فتكون الكرامة تنزيهية والاوجه على متوالى سابق هو الواجب فتكون الكرامة  
 تحريرية وذكر القدورى ان وضعهما فرض وهو ضعيف وسذكر المصنف مثل هذا (قوله لا عند رفع رأسه من الركوع) اقول  
 اى فلا يكبر فيه لانه صلى الله عليه وسلم كان يسمع فيه ذكره فى البرهان

(قوله ويديه خداه اذنيه) هذا في حق الرجل ولا عذر له والمرأة تضع خداه مكبها (قوله وما روى الخ) قال بعض المحققين ولو قال قائل ان السنة ان تفعل ايها تيسر جمعا للمرويات بناء انه عليه الصلاة والسلام كان يفعل هذا احبانا وهذا احبانا الا ان بين الكفين افضل لان فيه من تخلص الجفافة المستوية ما ليس في الآخر كان حسنا كما في البرهان (قوله ضامنا اصابعه) قيل والحكمة فان الرحمة تنزل عليه في السجود فالضمير سال اكثر كافي البحر (قوله وقيل لا يفعله ان كان في الصف) اقول كذا قاله الزيني تبعا للهايدية والكافي وبعبارة توهم الضعف وبعبارة غيرهم قد جزم فيها بعدم فعله في الصف حذرا عن الحرام اضرار الجاران لم يكن سعة (قوله فيسجد بأفئه وجهته) اقول المراد بالالف ماصلب منه كاستذكره والجهة مافوق الخاجين الى قصاص الشعر وعرفها بعضهم بما اكتشفه الجنيان وامامقدار اللازم منها فقال في التجنبين ولو سجد على حجر صغير ان كانا اكثر الجهة على الارض يجوز والإفلا وهكذا في كثير من الكتب مزيلا الى نصيره وفيه ٧٢ بحث لان اسم السجود يصدر بوضع

واضعا كما قال في الركوع عافضا لان التكبير يقارن الخفض هناك ولا يقارن الوضع هنا (ثم) يضع يديه معتمدا على راحتيه لان والارض في الله عنه سجد واتكأ على راحتيه ورفع ما بين وركيه ثم قال هكذا كان يسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم) يضع وجهه بين كفيه ويديه خداه اذنيه المائل وائل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سجد وضع يديه خداه مكبها محمول على حالة المذكور او مرض (ضامنا) اصابعه) لا يندب الضم الاهتنا (مبديا) اي مظهرا (عضديه مبعدة بعطه عن) فخذه) لما ثبت انه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يفعل هكذا وقيل لا يفعله ان كان في الصف حذرا عن اضرار الجار (واضمار جلية) على الارض (موجها اصابعهما نحو القبلة) لقوله صلى الله عليه وسلم اذا سجد اليدي سجد كل عضو منه فليوجه من اعضائه القبلة ما استطاع (والمرأة تنخفض وتراق يديها فخذها) لان ذلك استر لها (فيسجد) عطف على يكبر (بأفئه وجهته) لمواظبة عليه الصلاة والسلام عليه قدم الف على الجهة وان كانت اقوى منه في السجود لقربه من الارض اذا سجد (على ما يحجب وجهه وتستقر فيه جهة) وبعد الاستقرار ان الساجد اذا بالغ لا ينزل رأسه اسفل من ذلك فلا يجوز على القطن الملوخ والثبن والذرة ونحوها الا ان يحجبهم الارض (فجاز) السجود (على كور عمامته) اي دورها (وقاض ثوبه) ككفمه وذيله (اذا وجد حجم الارض وجاز على ظهره من يصلي صلاته) بأن يصلي الظهر مثلا حتى اذا لم يصلي اوصلى السجود عليه غير صلاة الساجد لم يجز (في الزحام) للضرورة فلا يجوز في السعة (وان كرهه الاولان) اي السجود على الكور

شئ من الجهة على الارض ولا دليل على اشتراط اكثرها قالوا في القدمين يكتفي بوضع اصبع واحدة ولهذا قال في الجنب يسجد على طرف من اطراف جهته جاز ونقل كلام نصير فدل على تضمينه لموضع اكثرها واجت للمواظبة على تمكين الجهة من الارض كذا في البحر (قوله فجاز السجود على كور عمامته اي دورها) اقول اي دور من ادوارها نزل على جهته لاجلها كما يفعله بعض من لاعلم عنده وقال كاره العلامة وكورها ادارها على رأسه وهذه العمامة عشرة اكوار ومشرون كور او هو بفتح الكافي ونهنا بما ذكرنا كآية العلامة ابن ميرحاج تشبها حسنا وهو ان صفة السجود على الكور اذا كان على الجهة او بعضها اما اذا كان على الرأس فقط وسجد عليه ولم تصب جهته الارض على القول بنمينها ولا على افئه على القول بعدم نمينها. لا يصح وكثير من الدورام يتساهل في ذلك فيظن

الجواز كذلك في البحر (قوله وقاض ثوبه) هذا اذا كان على محل طاهر لانه ان كان على محل نجس فلا يصح (وقاضل) عدم الجواز وان كان المرغيبا يصح الجواز كافي الفتح ولو سجد على كفه جاز على الاصح ولو على فخذه من غير عذر لا يجوز على الخنجر ولو على ركبته لا يجوز على الوجهين لكن الايمان بكفيه اذا كان به عذر كافي التبيين (قوله وجاز على ظهره من يصلي صلاته) اقول قيده في الجنب بأن يكون المسجود على ظهره ساجدا على الارض فلو سجد على ظهره مصل ساجد على ظهره مصل لا يجوز فالنصوص اربعة كافي البحر قلت ويجوز السجود ولو زاد الظهر على لبنتين للضرورة ويحمل ما في ميتة المصلي لو ان موضع وضع السجود ارفع من موضع القدمين مقدار لبنتين. نصوبتين جاز وان كانا اكثر لا يجوز اود لبنة بخاري وهي ربع ذراع اهمل غير الحالة هذا ولكن هل التقيد بالظهر اتفاقا واحتراما فيظن (قوله حتى اذا لم يصلي اوصلى السجود عليه الخ) لانه من سلب العموم لا عموم السلب (قوله وان كرهه الاولان) الظاهر ان الكراهة تنزيهية لنقل فعل النبي صلى الله عليه وسلم وامحاه السجود على كور العامة تمليها للجواز فلم تكن تحريرية ولا يخفى ان الكراهة عند عدم المذركذا في البحر

**قولهم** كالاكتفاء بالانقب في السجود الخ) اقول هذا قول ابي حنيفة اولوا الاصح رجوعه الى قولهما بعدم جواز الانقباص في السجود على الانقب بلا عذر في الجهة كافي البرهان والمراد به ماصب من الانقب وامامان منه فلا يجوز الانقباص عليه **باجماعهم** **قولهم** فقول صاحب الكثرة ذكره **قولهم** ٣٣٠ باحدها منظوريه) اقول لا يتجه التنظير الا اذا لم يكن فيقاله رواية

وقد قل في شرح المجمع السجود على الجهة جائزا اتفاقا ولكن يذكر ان لم يكن على الانقب عذر وعليه رواية الكثرة وكره باحدها اه وما قاله في الكثرة حكمه الرباعي ايضا عن المفيد والمزيد ثم حكى قول البدائع والتذمة ولم ينظر في كلام الكثرة ولا في المفيد والمزيد من هذه الحجة اه ولا يخفى ان هذا الى القول بالجواز مع الكراهة على المرجوح كما قد ساعدنا عن البرهان **قولهم** قيل في مقدار الرفع انه اذا كان الى السجود اقرب لم يجز الخ) **قولهم** هو الاصح كافي الهداية وقال في البرهان وبفرض الرفع من السجود الى قرب القعود في الاصح عن ابي حنيفة **قولهم** وقيل اذا زالت جهته من الارض اقول هو رواية الحسن عن ابي حنيفة قال صاحب البحر ولم ار من صححها ورواية ثالثة انه ان كان بعد اراميس رافعا جاز الفصل بين السجدين والا فلا قال في المحيط هو الاصح **قولهم** ثم يكبر للقيام الخ) قال الزبلي ويكره تقديم احدي الرجلين عند النهوض ويستحب الهبوط باليمين والنهوض بالشمال اه **قولهم** وقوم مستويا بلا اعتقاد اقول سيذكر ان ترك الاعتقاد سنة ايمان لا عذر له فان اعتد قال البرقي لا بأس بان يستمد راحتيه على الارض عند النهوض من

وقاض الثوب (كالاكتفاء بالانقب) في السجود فانه جائز عند ابي حنيفة مع الكراهة (بخلاف الجهة) فان السجود عليها وحدها من غير عذر يجوز عند ابي حنيفة بلا كراهة كذا في البدائع والتذمة فقول صاحب الكثرة ذكره باحدها منظوريه (ويطمئن) في السجود (مسجعا) اي قائلا سبحان ربى الاعلى مرات (ثلاثا هي ادناه) لما روي في الركوع ونذب ان يزيد على الثلاث في الركوع والسجود ونعم بالوتر كالتسليم والسبح لانه صلى الله عليه وسلم كان يحتم بالوتر وانما لا يطول على وجه عمل القوم وقالوا ينبغي للامام ان يقول حسبا ليتمكن القوم من الثلاث (ويرفع رأسه مكبرا) لما رواه عليه الصلاة والسلام كان يكبر عند كل خفض ورفع قيل في مقدار الرفع انه اذا كان الى السجود اقرب لم يجز لانه يمد ساجدا اذا قرب من الشيء يأخذ حكمه وان كان الى الجلوس اقرب جاز لانه يمد جالسا فتتحقق السجدة الثانية وقيل اذا اذلت جهته عن الارض بحيث يجري الريح بين جهته وبين الارض جاز عن السجدين (ويجلس مطمئا) قدر تسيحة (ويكبر ويسجد مطمئا) فان قيل فرضية الركوع والسجود ثبتت بقوله تعالى اركعوا واسجدوا الامر لا يوجب التكرار ولذا يجب تكرار الركوع فبماذا ثبت فرضية تكرار السجود ولما اذا تكرر قلنا قد قرر ان آية الصلاة مجملة وبين الحمل قد يكون فعل الرسول صلى الله عليه وسلم وقد يكون قوله وفرضية تكراره ثبت بفعله المتقول عنه تواتر اذ كل من قل صلاة الرسول صلى الله عليه وسلم قل تكرار سجوده واما وجه تكراره فقيل انه تعبدى لا يطلب فيه المعنى كاعداد الركعات وقيل ان الشيطان امر بسجدة فلم يفعل فتسجد مرتين ترغيبا له وقيل الاولى اشارة الى انا خلقنا من الارض والثانية الى انا انا الله تعالى منها خلقنا ثم وفينا لعدكم الآية (ثم يكبر للقيام ويرفع رأسه ثم يديه ثم ركبتيه) على عكس السجود (وقوم مستويا بلا اعتقاد) على الارض كاذب اليه الشافعي (ولا قعود) قبل القيام يسمى جلسة الاستراحة كاذب اليه الشافعي (و) الركعة الثانية كالاولى لكن لثاءه ولا موزع ولا رافع (يدفعا) اي يفض في الركعة الثانية كما فعل في الركعة الاولى لكن لا يستفتح ولا يمشي ولا يمشي لهما بل يمشي امره ولا يرفع يديه كعارض في الاولى وفيه اشارة الى انه يأتي بالتسمية (ترك السجدة الثانية فتذكر قبل السلام او بعده) وقيل التكلم قضاءها في الصلاة) يعني اذ ترك سجدة ثم تذكرها قبل ان يسلم او بعد ما سلم وقيل ان يتكلم سجدتها سواء علم انها من الركعة الاولى او غيرها لانها فائت عن عملها الاصل ولم تقصد الصلاة بفوائدها عنه لوجود الحيل في الجملة لقيام التحريم فلا بد من قضائها لانها ركن ولو لم يقض حتى

غير فصل بين المذنب وعدمه ومثله في المحيط عن الطحاوي سواء كان شيئا او شيا وهو قول عامة العلماء اه قال في البحر والوجه ان يكون سنة فذكره كبره ثم نهاه **قولهم** ولا قعود قبل القيام الخ) قال في الظهور يقال شمس الامة الحلوات ان الخلاف انما هو في الافضية حتى لو فعل كاهو مذهب الشافعي لا بأس به عندنا لكن وجه في البحر بمساقه مثل الاوجه المتقدمة

**(قوله)** لان العود الى السجدة الاصلية رفع التشهد فيه تسامح والمراد رفع القعود **(قوله)** فلا بد من التشهد ولو تركه لم تجز صلاته فيه تسامح ايضا لان المراد القعود وقدرة التشهد لا حقيقة التشهد لان القعود فرض وتركه مفسدو التشهد واجب وتركه لا يفسد الصلاة واليه الاشارة بقوله لان القعدة الاخيرة فرض **(قوله وهو)** اى التشهد سمي تشهد باسم جزئه الاشراف **(قوله وهو)** الملك الخ قال في البحر في تفسيرها اقوال كثيرة احسنها ان التحيات العبادات والقول والصلوات العبادات البدنية والطيبات العبادات المالية جميع العبادات لله تعالى لا يستحقها غيره ولا تقرب بشئ منها الى مساواه ثم هو على مثال من يدخل على المملك فيقعد التاء اولاً ثم الخدمة ثانياً ثم بذل المال ثالثاً **(قوله عليه السلام)** اقتصر المصنف على ذكر بعض معاني التشهد لان التكامل على الطالب في باقيها وينبغي لنا ذكرها مختصراً لان المصلى يقعد بهذه الالفاظ معانيها مرادله على وجه الانشاء كما ذكره في المجتبى بقوله ولا بد من ان يقصد بالالفاظ التشهد معانيها التي وضعت لها من عنده كانه يحى الله ويسلم على نبيه صلى الله عليه وسلم وعلى نفسه واوليائه لله تعالى وهذا ينعكس مافي السراج ان قوله السلام عليك ايها **﴿ ٧٤ ﴾** التي حكاه بسلام الله تعالى عليه لا ابتداء سلام

من المصلى اهـ واما الالفاظ المتقدمة فهي ما تحييه التي صلى الله عليه وسلم على الله تبارك وتعالى ليلة الاسراء واما السلام عليك ايها التي ورحمة الله وبركاته فهي سلام الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم فهي ثلاثة بمقابلة الثلاثة التي احيى بها والسلام تسليم الله تعالى على نبيه او تسليمه من الالفاظ والظاهر ان الرحمة هنا المراد بها نفس الاحسان والبركة الخفاء والزيادة من التحية ويقال البركة جاع كل خير واما السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو اعطاء نصيب من هذه الكرامة العظيمة من التي صلى الله عليه وسلم تكريماً لآخوانه الانبياء والملائكة والصالح المؤمنين من الانس والجن والعباد جمع عداق بعضهم وليس شئ اشراف من العبودية من صفات المحسوسين

من المصلى اهـ واما الالفاظ المتقدمة فهي ما تحييه التي صلى الله عليه وسلم على الله تبارك وتعالى ليلة الاسراء واما السلام عليك ايها التي ورحمة الله وبركاته فهي سلام الله تعالى على نبيه صلى الله عليه وسلم فهي ثلاثة بمقابلة الثلاثة التي احيى بها والسلام تسليم الله تعالى على نبيه او تسليمه من الالفاظ والظاهر ان الرحمة هنا المراد بها نفس الاحسان والبركة الخفاء والزيادة من التحية ويقال البركة جاع كل خير واما السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين فهو اعطاء نصيب من هذه الكرامة العظيمة من التي صلى الله عليه وسلم تكريماً لآخوانه الانبياء والملائكة والصالح المؤمنين من الانس والجن والعباد جمع عداق بعضهم وليس شئ اشراف من العبودية من صفات المحسوسين

والصالح هو القائم بحقوقه لله تعالى وحقوق عباد الله ولهذا قالوا لا ينفي الجزم به في حق شخص معين من غير **(جان)** شهادة الشارع له واما يقال هو صالح فيما ظن اوفى ظني خوفاً من الشهادة بما ليس به واما اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمداً عبده ورسوله فهنا علم وايقين الوهية الله تعالى وحده لا شريك له وعبودية محمد ورسالته صلى الله عليه وسلم وقدمت البوذية على الرسالة لانها اشرف صفاته ولذا وصفه سبحانه بها في مقام الامتان بقوله سبحانه الذي اسرى بيده فوحي الى عبده **(قوله)** ويكتفى بالفاتحة بعد الاولين كما اشار به الى ان الزيادة عليها مباحة ولهذا قال في غاية البيان تبعاً لقصر الاسلام ان السورة مشروعة فلاقى الآخرين حتى لو قرأها فميسر ما ساءلهم بلزمه السجود وفي الذخيرة وهو المختار وفي المحيط وهو الاصح وان كان الاولى الاكتفاء به اى الفاتحة يحمل مافي السراج معزى الى الاختيار من كراهة الزيادة على الفاتحة على كراهة التنزيل التي مرجعها الى خلاف الاولى كما في البحر **(قوله)** وان سبغ فيه او سكت لم يسبغ له مقدار او ظاهر الرواية انه غير بين القراءة والتسبيح ثلاثاً كما في البحر عن البايع والذخيرة وقال في الهداية وهو مخير في الآخرين ان شاء سكت وقال الكمال قوله ان شاء سكت اى قدر تسبيحة وان شاء سبغ ثلاث تسبيحات قلعه في النهاية وقال في شرح الكثران شاء سبغ ثلاث تسبيحات وان شاء سكت قدرها الاول اليق بالاصول اهـ

(قوله جاز) اقول المراد بالجواز الحل بلا كراهة على الصحيح لا الجواز بمعنى الصحة الجامع للكرهية قول في شرح المجمع وان سيج فيها اوسكت جاز لعدم فرضية القراءة فيها لكن لو سكت عمدا يكون مسألاً بذلك السنة كذا في المحيط و يخالفه ما في الكافي قالوا قرأها بعد الاولين المأتمحة فقط وهو ان افضل في الصحيح وعن ابى حنيفة ان قراءة الفاتحة في الآخرين واجبة رواء الحسن حتى لو تركها بعد ذلك مسألاً وان كان ساهياً سجدة للسبو وعنه انه يحرين قراءة الفاتحة والتسبيح والسكوت اهـ (قوله في رواية الحسن) متعلق بقوله لكننا لم نكن نأخذ ما تقدمنا عن الكافي (قوله والقومة) اى اتمامها حتى يستوى جالساً لما تقدم من الخلاف في الرفع بين السجنتين (قوله والجلسة) كذا نص في الكنتز على سنيتها ومقتضى الدلائل وجوبها والمذهب السنة ومضى شرح النية من ان الابعى وجوبها ان كان بالنظر الى الدراية فلم لا علمت من المواظبة وان كان من جهة الرواية فقد صرح الشارحون بالسنية فينبغ ما ذكره الشارحون (قوله ٧٥) الباقى واجبة وهم بين الفراء الخ ش امل لوضع الركنين

وهو دريخ ما قبله عن السنية لكن في البرهان انه يفترض وضع اليدين والركبتين على الصحيح لقوله صلى الله عليه وسلم ان شئت ان اسجد على سبعة اعظم على الجهة واليدين والركبتين و اطراف القدمين ثم قال وذكر ابو الليث في النوازل انه اذا لم يضع ركبتيه عند السجدة روى عن ابى يوسف انه يجوز وقال بعضهم لا يجوز به تأخذ ولا تأخذ بما روى عن ابى يوسف رحمه الله اهـ وما ذكره شمل اطلاقه ايضا القعود الاول وتشهده اى وجوبهما وهو الصحيح وقيل بسنيتها وبسنة التشهد وحده ﴿تنبه﴾ لم يذكر المصنف الاشارة والصحيح انه يشير بالسجدة وحدها في قولها لاله ويتبعها عند قوله الاله ليكون اشارة الى الثاني والاشبات في الرفع والوضع واحترنا بالصحيح عن قول كثير من المشايخ انه لا يشير اصلاً لانه خلاف

جاز) لانه ان سكت عمدا اساء وان سبو اوجب عليه سجوداً للسبو في رواية الحسن عن ابى حنيفة والاحوط ان يتركها وان كان الصحيح انها ليست بواجبة (ومسوى وضع الرجلين وتعيين الاولين للقراءة والاطمئنان في السجود والقعدة الاولى والله يد فيهما) اى القعدتين (والاقتصاد عليه في الاولى) اى ترك الصلاة على التي صلى الله عليه وسلم (سنن) اراد بما سوى المذكورات تكبير السجود وتعيينه ثلاثاً ووضع يديه على ركبتيه واقتراش رجله اليسرى ونسب اليه والقوم والجلسة قلنا سنن (والاول) اى وضع الرجلين (فرض في رواية) وهي رواية القدوري حتى اذا سجد ورفع اصابع رجله عن الارض لم يجز كذا ذكره الكرخي والخصاص ولو وضع احدها جاز قال قاضيخان ويكره وذكر الامام القرائنى ان اليدين والقعدتين سواء في عدم الفرضية وهو الذي يدل عليه كلام شيخ الاسلام في مبسوطه وهو الحق كذا في السنية (والباقى واجبة) وهي تعيين الاولين الخ حتى لو اخر القيام الى الثالثة زيادة على التشهد قدو ما يؤدى فيه ركن وقبل حرف عمدا اتم او سبو اسجد (ومنها) اى من الفرائض (القعدة الاخيرة قدر ما قرأ فيه التشهد الى عبده ورسوله) لقوله صلى الله عليه وسلم لا ين مسعود رضى الله عنه حين علمه التشهد اذا قلت هذا فقد تمت صلاتك علق القيام بالفعل قرأ او لم قرأ لان معنى قوله اذا قلت هذا اى قرأت التشهد وانت قاعد لان قراءة التشهد لم تشرع الا في القعود وقوله او فعلت هذا اى قدمت ولم تقرأ شيئاً فصار التخفيف في القول لا بالفعل لانه ثابت في الحائض كائناً والمعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط ولان الصلاة متناهية والتأني لا يكون الا بالتمام والتمام لا يكون الا بما يعلم اذا انما يعلم بيان الشارع وقد بين فيه فيكون فرضاً فان قيل لا تثبت الفرضية بخبر الواحد قلنا انما

الدراية والراية بقوله لا تأخذ بالسجدة مما روى عن ابى يوسف ومحمد انه يقعد عمدا عند الاشارة ذكره في البرهان ولم يذكر المصنف رحمه الله حكم اليدين فيما بين السجنتين بعد وضعهما على الارض في السجود هل ينس او يجزى بهما ووضعهما على الفخذين فيلنظر (قوله ومنه القعدة الاخيرة) اقول وقد افقوا على فرضيتها واختلفوا في ركنيتها قال الزبلي ليست ركناً وقال في البحر والصحيح انها ليست بركن اى اى لعدم توقف الماهية عليها شرط لان من حلف لا يصلي بحث بالرفع من السجود دون توقف على القعدة فلم انها شرعت لا تخروج وولاد من نرضى لثمة هذا الاختلاف اهـ (قوله فصار التخفيف في القول) ليس في لفظ النبوة هذا ما يفيد التخفيف بل بيان ما به الصحة لان التخفيف لا يلزم عليه ترك احد الامرين وترك التشهد لا يجوز فكان ينبغي ان يقال فصار الفعل شرطاً للصحة دون القول لكن في تمام الحديث ونصه ثم قال اذا فعلت هذا اوتلت هذا فقد قضيت صلاتك ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد فاقعد

( قوله ثم قيل القدر المفروض من القعدة الخ ) ذكره في البرهان بصيغة زعم بعض مشايخنا ان القدر الخ ( قوله لكنه يزيدنها الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ) اقول والمسبوق يزيد ايضا كالامام تبعاله على ما يحسنه صاحب الميسر لان المصلئ انما لا يشتغل بالصلاة في غير القعود الاخير لما فيه من تأخير الاركان وهذا المعنى لا يوجد هنا لانه لا يمكنه ان يقوم قبل سلام الامام خصوصا اذا كان على الامام هو ( قوله وهي سنة عندنا الخ ) اقول لانها تفترض في العمر مرة اذ لا يقتضي الامر سالوا التكرار كما ذكره الكرخي أو كما ذكر صلى الله عليه وسلم على ما ذكره الطحاوي لان الامر يقتضي التكرار بل لانه تعلق وجوبها بسبب متكرر وهو الذكر فيكره تكرره كما في البرهان وصح في التحفة والمحيط ما اختاره الطحاوي واختلاف على قوله ان لو تكررت في مجلس واحد هل يتداخل الوجوب فيكفيه صلاة واحدة أو تكرر من غير تدخل صح في الكافي من باب سجود الثلاثة الاولى والان الزائد نذب وكذا التشميت وصح في الختلي الثاني لكن ظاهر كلام البرهان الافتراض كما ذكر على قول الطحاوي وفي البحر ان الطحاوي انما قال بالوجوب المطلق عليه عندنا اه قات وبقى اتمحيط آخر ذكره في شرح الجمع قال الامام السرخسي واختار انها مستحبة كما ذكر الكرخي صلى الله عليه وسلم وعليه الفتوى اه ( قوله وكيفيته الخ ) اقول هذه الكيفية مرسحة بها ضبط المذهب بمحمد بن الحسن رحمه الله تعالى كقوله انزيل وغيره ونقل في الخيرة عن محمد الصلاة المذكورة مع تكرار المك حيد مجيد وهو كذلك في صحيح البخاري وفي افصاح ابن هريرة عن محمد بن الحسن ذكر الصلاة المنقولة عنه  $\text{«صلى الله عليه وسلم»}$  مع زيادة في العالين وهي ثابتة في رواية

اي مسعود الانصاري عند مالك وسلم وأبي داود وغيرهم فاف السراج مزيانا الى منية المصلئ من انه لا يأتي به ضعيف قاله في البحر ( قوله وعلى آل محمد ) أعاد حرف الجر في الآل للإشارة الى تراخي رتبة آل النبي صلى الله عليه وسلم عنه واختلف فيهم فلا تذكرون على انهم قرابة الذين حرمت عليهم الصدقة وصححه بعضهم واختار النووي انهم جميع الأمة والتشبيه في قوله كما صليت اماراجع لآل محمد واما الان المشبه به لا يلزم ان يكون أعلى من المشبه وذكر في

لا تثبت به استداه أما اذا بين الجملة به فثبت كما مر ثم قيل القدر المفروض من القعدة ما يأتي فيه بالشهادتين والاصح ما اخبر في الكافي وذكر ههنا ان التشديد عند الإطلاق ينصرف اليه ( وهي اي القعدة الأخيرة ( كالاولى ) في افتراض رجله اليسرى ولصعب اليمنى ( لكنه زيد ههنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهي سنة عندنا وفرض عند الشافعي وكيفية الصلاة ان يقول اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد وكره بعضهم ان يقول اللهم ارحم محمدا الى آخره لانه يؤم فقير الانبياء عليهم السلام اذ الرحمة تكون باثبات ما يلزم عليه والصحيح انه لا يكره كذا قال الزبيري ( ويدعو نفسه وغيره من المؤمنين ) وهذا اولي مما قيل ودعا نفسه لان السنة ان لا يخص نفسه بالدعاء ( بما يشبه القرآن ) اي بما يشبه لفظا ومعنى كأن يقول اللهم اغفر لي ولوالدي أو يغفر لاني ( أو المأثور ) عطف على ما يشبه القرآن اي بالمروى

الغاية والدراية ايجابية فلتراجع ( قوله وكره بعضهم الخ ) اقول ومحل الخلاف فيما قاله مضبوطا الى الصلاة والسلام كما ( عن ) افاده شيخ الاسلام ابن حجر فلذا اتفقوا على انه لا يغال رحمه الله كافي البحر ( قوله ويدعو الخ ) اشار به الى انه يقدم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وبه صرح في شرح الجمع فقال ويدعو بعد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم انما قدمها على دعائه لان من اتى باب الملك لابد من التحفة خاصة واخص خواصه هو النبي صلى الله عليه وسلم وتحته الصلاة عليه اولان تقديمها عليه اقرب للجواب لان الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مستحبة والدعاء بعد المستجاب يرجى ان يستجاب لان التكرار بعد اجابته اول المسؤولات لا يرد باقيا اه ( قوله كان يقول اللهم اغفر لي ولوالدي الخ ) اقول قدم الدعاء لنفسه لانه مستجاب كما كان يصلي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر كيفية الدعاء للمؤمنين وقال في منية المصلئ ويستغفر لنفسه ولوالديه ان كانا مؤمنين ونجمع المؤمنين والمؤمنات لانه لا يجوز الدعاء بالمغفرة للكافر وظاهر ما في المنية انه يجوز الدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين جميع ذنوبهم وقد صرح التراقي بحججه لان فيه تكديسا للاحاديث الصحيحة المصرفة باله لا بد من كمدب طاعة من المؤمنين بالتاد واجراهم منها يشغاة أو غير شغاة ودخولهم اثار اتمامها وذنوبهم ولا يوجب الكفر كاللعمام للمعشر لها للفرق بين تكذيب الأحاد والقطعي قال صاحب البحر والحق انه يكون حاصيا بالدعاء للكافر بالمغفرة غير حاص بالدعاء بالمغفرة لجميع المؤمنين لان العلماء اختلفوا في جواز العفو عن الشرك عقلا قبل الجواز لان الخائف في الوعيد كرم فيجوز من الله

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منه ان يقول اللهم اني ظلمت نفسي ظلما كثيرا  
وانه لا يغفر الذنوب الا انت فاغفر لي مغفرة من عندك انت الغفور الرحيم  
( لا كلام الناس ) اي لا يدعو بما يشبه كلام الناس لانه فسد الصلاة لاصل  
في ان كل ما لا يستحيل سؤاله من الباطل فهو كلامهم وما يستحيل فليس بكلامهم  
ثم المفسد اذا لم يفسد اذ لم يفسد قدر التشهد في آخر الصلاة واما اذا قسد فصلاته تامة  
لوجود الخروج بصنعه كما سألني ( و لكن المرأة تنوء ) اي تخرج رجلها  
من الجانب الايمن ويمكن ورثها من الارض لانها استقرها وبني حالها على السرة  
( فيهما ) اي القعدتين ( والصلاة والدعاستان ) الاول فرض عند الشافعي رحمه  
الله تعالى ( ومنها ) اي من الفرائض ( ترتيب القيام ) اي تقديمه بقصد الترتيب  
( على الركوع والركوع على السجود ) حتى لو ركع قبل القيام او سجد قبل الركوع  
لم يجز لان الصلاة لا توجد الا بذلك كذا في الكافي وتحقيقه ان الصلاة من  
الافعال الشرعية فلها ماهية مركبة شرعا من اجزاء مادية هي القيام والركوع  
والسجود وجزء صوري هي الهيئة الحاصلة من تقديم القيام على الركوع  
والركوع على السجود ولم يذكر القراءة مع انها من الاجزاء المادية ايضا اذ لا دخل  
لها في حصول الجزء الصوري لان الشرع لم يبين له محلا مخصوصا بطريق الفرضية  
كما عين لبق الاركان بل جعلها فرضا في الصلاة مطلقا حتى لو تركت في الاولين  
ووجدت في الآخرين هتعت الصلاة واما لا تصح لو تركت بالكلية فلها السر  
الدقيق جعلوا مراعاة الترتيب بين القراءة والركوع من الواجبات لا الفرائض  
واقصروا في التخييل لوجوب رعاية الترتيب في الاركان على هذا المثال ويؤيده  
ما قال صاحب الكافي في آخر باب الحدث في الصلاة ان ما انحدرت شرعيته رامي  
وجوده صودة ومعنى في محله لانه كذلك شرع فاذا غيره فقد قلب الفعل وعكسه  
وقلب المشروع باطل ومنه يعلم تحقيق مقال صاحب الهداية عند عدل الواجبات  
ومراعاة الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال فانه اراد بما شرع مكررا ما شرع  
مكررا في الركعة الواحدة كالسجدة فان من ترك الثانية ساهيا وقام واتم صلاته  
فذكر قلبه ان يسجد السجدة المتركه ويسجد السهو كما هو واحتوزه عما شرع  
غير مكرر فيها كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود لاقع تلك الركعة معتد بها  
بالاجزاء ذكره شراح الهداية حتى قال في الجلالية الترتيب فرض فيما انحدرت  
شرعيته في كل ركعة كالقيام والركوع وليس بفرض فيما تعددت شرعيته في كل  
ركعة كالسجدة حتى لو تذكر في ركوع الركعة الثانية انه ترك سجدة من الركعة  
الاولى فانحط عن ركوعه فسجدها لا يلزم عليه اعادته الركوع فان قيل السجدة  
الثانية فرض كالاولى ومن الاجزاء المادية فاي سر في جعل مراعاة الترتيب بينهما  
واجبا لا فرضا قلنا السر فيه ان اصل السجدة ثابت قوله تعالى واسجدوا وتكرارها  
فعل الرسول صلى الله عليه وسلم كسابق فلا وجدت الاولى في محلها فقد حصل  
الترتيب المفروض لوجود مقتضى النص ولو فرض الترتيب بين السجدين لزم  
مساواة ما ثبت بالفعل لما ثبت بالنص مع ان الاول اعلا رتبة من الثاني ويعلم ايضا

تعالى وان كان المحققون على خلافه كما  
ذكره الفتاوى وقال العلامة زين  
العرب في شرح المصابيح ليس بحتم  
عندنا اي اهل السنة ان يدخل النار  
احد من الامة بل الفروع الجميع مرجو  
لموجب قوله تعالى ويغفر ما دون ذلك  
لمن يشاء وقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب  
جميعا ههنا فيجوز ان يطلب للمؤمنين لفرط  
شفقته على اخوانه الامر الجازم الوقوع  
وان لم يكن وانما ههنا ( قوله الاول فرض  
عند الشافعي ) مستدرك ( قوله ومنها  
اي من الفروض ترتيب القيام الخ ) اقول  
ومنها ترتيب القعود الاخير على غيره  
كالسجود حتى لو تذكر بعد القعود سجدة  
او نحوها يطل القعود لان الترتيب فيه  
فرض كافي التبيين ( قوله اي تقديمه  
بقصد الترتيب ) فيه تأمل لان ترتيب  
الاركان شرط لصحتها في محالها وهو  
لا يشترط تحصيله ( قوله وجزء صوري  
هي الهيئة ) انت العائد وان كان المرجع  
مذكرا ذاعية لخير الهيئة

**(قوله)** واما تأنيافلان ارادهم اقول ان اراد نحو عبارة الذخيرة فقد بين وجهها وان المراد لازم التقديم وهو تأخير القراءة عن الركوع فصدق قولهم الركوع قبل القراءة بوجوب السو لوان الركوع مع ترك القراءة صحيح لانشاءه على القيام بكن من قبل تقديم المتحد شرعية على مثله **(قوله)** لا تعلق له بما نحن فيه يعني من بيان فرض الترتيب فيما احدث شرعيته وعبارة توهم انهم اوردوه لبيان ما يفترض ترتيبه وليس الا لبيان ما يجب كاذكره في توجيه كلام الذخيرة لان ترتيب الركوع على القراءة واجب لا فرض وهذا اذا كان في ربيعة اما الثانية وباقي المغرب اذا لم يقرأ في الاولى **(قوله)** ٧٨ منها يفترض تقديم القراءة على الركوع

تحقيق ما في في الذخيرة اما تقديم الركن نحو ان تركه قبل القراء فلان مراعاة الترتيب واجبة عند المحققين الثلاثة خلافا لفرقان معناه ان مراعاة الترتيب في هذه الصورة خاصة واجبة عندهم وفرض عنده فانه يقيسه على اركان المرتبة كالقيام والركوع والسجود وهم يفرقون بينهما وبين تلك الاركان باذكرنا ويلمح من جميع ما ذكر في هذا المحل ان كلام صدر الشريعة ههنا مختل اما لافلان قوله فيما تكرر ليس قيدا الخ يخالف لما صرح به شرح الهداية من انه احتراز عما شرع غير مكرر في الركعة الواحدة كالركوع فانه اذا وقع بعد السجود لا يقع مستداه واما تأنيافلان ارادهم نظير تقديم الركن الركوع قبل القراءة لا تعلق له بما نحن فيه لما عرفت ان القراءة ليست من الاركان التي لها مدخل في الترتيب واما تأنيافلان قوله فعلم ان رغبة والترتيب واجبة مطلقا غير مطابق لا واقع اذ لا يلزم من وجوب رعاية الترتيب في صورة مخصوصة وجوب رعايته في صورة خالصة من ذلك الخصوص واما رابعا فلان المفهوم من قوله ويخطر بالبال الخ لا ينبغي ان يخطر بالبال لان الكلام هنا كما عرفت به فسه في مراعاة الترتيب في الاركان وتكبير الافتتاح قد مر انه ليس بركن بل هو شرط والقعدة الأخيرة سأتى انها ليست بركن ولو سلم قراءة الترتيب بين الشئين انما يكون فرضا اذا امكن فك الترتيب بينهما ليكون مقدورا فيكون فرضا والقعدة الأخيرة من حيث هي أخيرة وتكبير الافتتاح من حيث هي تصغير الافتتاح لا قبل فك الترتيب بينهما فكيف يصح ان يكون ما ذكره توجيهها الكلام الهداية الحمد لله على توفيق لكشف اسرار هذا المقام وتحقيقه وقد وقع ههنا من بعض اهل السلف ومن حاله حرص على رد كلام المجتهدين وشفف ما يستجب الناظر فيه من حاله وقيس عليه سائر مصادر عنه من مقاله (ومنها) اي من الغرائض (الخروج) من الصلاة (بصمته) اي فعله الاختياري باى وجه كان فانه فرض عنده لا عندهما لهما ما روي من حديث ابن مسعود رضي الله عنه ولان الخروج من الصلاة يضاد الصلاة فلا يكون من جنسها وله ان الصلاة تحريما وتحليلا فلا يخرج منها لا بصمته كالخروج ولانه لا يمكن اداء صلاة اخرى الا بالخروج من هذه وكل ما لا يتصل الى الفرض الا به يكون فرضا

فيها عدم إمكان تداركه بركه فيها بانه لا تعلق له بما نحن فيه ليس على اطلاع انما هو في غير ما نهت عليه ههنا علمه **(قوله)** ادلا يلزم الخ يعني فيكون الترتيب في صورة خالصة عن ذلك الخصوص اما فرضا او سنة **(قوله)** لان الكلام هنا ان اراد الاشارة لكلام صدر الشريعة في مثله فالمراد الاركان المتكررة في الركعة والا فالتجدة **(قوله)** والقعدة الأخيرة سأتى انها ليست بركن اقول لم يذكره فيها سأتى بل قدم في حديث ابن مسعود ما فيه الشرطية قوله والمعلق بالشرط عدم قبل وجود الشرط لانه لا يقود الاخر فقد التمس **(قوله)** ولو سلم اي اخطر لصدر الشريعة **(قوله)** قراءة الترتيب بين الشئين انما يكون فرضا اذا امكن فك الترتيب بينهما اقول هذا غير صحيح والصواب في الفرضيه مع امكان فك الترتيب فقال مراعاة الترتيب بين الشئين انما لا يكون فرضا اذا امكن فك الترتيب بينهما **(قوله)** ليكون مقدورا فيكون فرضا ضميره يرجع للترتيب فلمنى اذا امكن فك الترتيب كان الترتيب بينهما مقدورا فرضا وهذا باطل فالصواب ان يقال متى امكن فك الترتيب لم يكن فرضا **(قوله)** والقعدة الأخيرة الخ

حاصله على ما هو الصواب ان مراعاة الترتيب على قسمين احدهما انها ليست فرضا بل واجبة فيما بين شئين يمكن فك (مثله) الترتيب بينهما للقدرة على تداركه المتروك وصحة الفعل المقدوم عليه والثاني ان مراعاة الترتيب فيما لا قبل فك الترتيب فرض كالسجود قبل الركوع لا يصح بتداركه الركوع وحده بعده **(قوله)** الحمد لله على توفيق الخ قد ذكرته من حشى على صدر الشريعة وكذا صاحب البهر وغيره واجاب عن صدر الشريعة تحت هذا الكتاب فن ارادته فليراجعه **(قوله)** ومنها الخروج من الصلاة بصمته فانه فرض عنده لا عندهما اقول هذا على تخرجه البردعى اخذه من الاثنى عشرية فقال لو لم يسبق عليه فرض لما بطلت صلاته فيها وعلى تخرجه الكرخى ليس بفرض وهو الصحيح كما في التبيين وسنذكره ثم ان شاء الله تعالى

**قوله** كذا غائباً ، يعني وغير هذا المثل **(قوله** اقول في قوله ولأن الخروج الخ) الاعتراض مبنى على ان المراد بمجلسها تحييتها ويمكن ان يجنب من المراد بالجملة ما تم به الصلاة **(قوله** يسلم المصل مع الامام) اقول ان كان فرغ المصل من التشهد سدره في الوتر والتواقل ان شاء الله تعالى **(عنه)** بشرط الاتيان بهذا الفرائض في القطة فلواي واحداها نائماً لا يختص به بل يعيده وتومه في ركوعه اوسجوده **(٧٩)** لا يسطاه لتحققه قبل التوم ويشترع على استراطا الاتيان بالقطة ان التام اذا اتى

بركعة تامة قصد الصلاة كافي البحر **(قوله**

وعندها يسلم بعده) الخلاف في الاولوية لا الحواز على الصحيح **(قوله** عن يمينه ويساره) هو قول عامة العلماء وقالت طاعة يسلم تسليمة واحدة تلقا وجهه ويميل قليلا الى اليمين وبه قال مالك والسنّة عندنا قول العامة وبمجرد لفظ السلام يخرج منها لا يتوقف على عليكم كافي الفتح والمراد ان يبدأ اليمين فلوقال كافي الهداية ثم يسلم عن يمينه الخ لكان اولى وقال الكمال ولوسلم عن يساره او لا يسلم عن يمينه ما يسلمك ولو لا يسلم عن يساره ولو لم يسلم تلقا وجهه يسلم عن يساره اخرى اه وفي البحر ولوسلم عن يمينه واني يساره حتى قام فانه يرجع ويقعد ويسلم ما يسلمك او يخرج من المسجد **(قوله** فيقول السلام عليكم الخ) هو السنة فان قال السلام عليكم او سلام عليكم او عليكم السلام اجزاء وكان تاركا لاسنة وصرح في السراج بكراهة الاخير وانه لا يقول وبركانه وصرح النووي بانه بدعة وليس فيه شيء ثابت وتقبحه ان امرت حاج بائهاجات في سنن ابن داود اه والسنّة ان تكون التسليمة الثانية احفض من الاولى كافي البحر **(قوله** من على يمينه من الرجال والنساء) اقول ومؤني الجن ايضا وزاد

مثله كذا قال الزبلي **ا** اقول في قوله ولأن الخروج من الصلاة الخ بحيث لانه انما يفيد عدم الركبة وهو لا يتنافى الفريضة لجواز ان يكون كالتحريم كما يشعر به استدلال الامام بقوله ان للصلاة تحريما وتحليلا وبين كيفية الخروج بقوله (يسلم) المصل (مع الامام) اي مقارنا سلامه بسلام الامام كافي التحريم وفي رواية عنه بعد الامام كما مر وعندها يسلم بعده كما يكره للتحريم بعده (عن يمينه ويساره) فيقول السلام عليكم ورحمة الله الى جانيه لانه عليه الصلاة والسلام كان يسلم عن يمينه حتى يرى بياض حده الايمن وعن يساره حتى يرى بياض حده الايسر (ناويا) مخاطب السلام عليكم (القوم والحفظة من الملائكة) اي ينوي بالتسليمة الاولى من عن يمينه من الرجال والنساء والحفظة وقيل لا ينوي النساء في زماننا لانه لا يحضرن المسجد غالباً والثانية من عن يساره منهم لانه يستقبلهم بوجوههم ومخاطبهم بلسانه فينويهم بجانحه اذ السلام قربة والاعمال ثابيات (و) ناويا (الامام في جانبه وفيما ان حذاءه) يعني ينوي انما لانه من الحاضرين وهو احق منهم لانه احسن اليهم بالترام صلاتهم محبة وفسادا فان كان الامام في الجانب الايمن نواه فيهم ولوقى الايسر نواه فيهم ولو بجذاه نواه لا ولا في نداب يوسف اذ تعارض الجانبان فرجع اليمين وعند محمد وهو رواية عن ابى حنيفة رحمه الله ينوي في التسليتين لان الجمع عند التعارض ممكن فلا يصار الى الترجيح (و) يسلم (الامام) ناويا (هما) اي بالتسليتين والمراد مخاطبهما (القوم والحفظة) يسلم (لنفرده) ناوياهما (الحفظة فقط) اذ ليس معه سواهما ولا يصح خطاب الغائب (وهو) اي لفظ السلام (واجب والبواقي سنن) وهي ظاهرة (ولها) اي للصلاة (واجبات اخر كعبادة الترتيب فيها تكرر في الركعة كالسجدة) وقد مر بياته (ترك التكرار فيها فرض غير مكرر كالركوع) حتى لو كرره عمد اثم اوسهوا وجب السجدة (وقوت الوتر وتكبيرات العيد والجهر والاسرار فيها يجهر ويسر) بقدر ما تجوز به الصلاة وقيل هما مستان حتى لا يجب سجود السهو بتركهما (ولها آداب هي نظره الى موضع سجوده) حال القيام والى مظهر قدميه حال الركوع والى اذنته حال السجود والى حجره في قعوده والى منكبه الايمن حال التسليمة الاولى والى الايسر عند الثانية لان المقصود الخضوع وترك التكلف فلذا تركه وقع بصره في هذه المواضع قصدا ولم يقصد كذا قال الزبلي (وكنتم فيه عند التثاؤب)

عليه من كان امامه او رآه بالدلالة و اشار به الى انه لا يسلم على من ليس معه في الصلاة وهو قول الجمهور وصححه شمس الأئمة بخلاف سلام التشهد فانه ينوي جميع المؤمنين والمؤمنات كافي البحر **(قوله** والحفظة) اخره لا لشعاده بالتفصيل بين البشر والملائكة والتفصيل في ذلك في المطاولات **(قوله** ويسلم الامام الخ) هذا هو الصحيح وقيل لا ينويهم لانه يشير اليهم بالسلام وقيل ينوي بالاولى لا غير **(قوله** وهو اي لفظ السلام واجب) اقول اي في كل من اليمين واليسار وهو الاصح وقيل الثانية تسنن كافي الفتح والواجب لفظ السلام دون عليكم كافي البحر **(قوله** والبواقي سنن) اقول حتى الالتفات بالتسايمين يميناً ويساراً والبدء باليمين فيما

(قول واخراج كفي) اقول يعني ان كان رجلا (تقول والقيام عند الجمعة الاولى) اطلقه ففعل الامام والمأموم وهذا اذا كان الامام والمأموم حاضر اقرب من الحراب والافقوم كل صف حين يقبى اليه الامام على الاظهر وان دخل من قدام وقفوا حيز يقع بصرهم عليه كافي التبين (تقول والشروع) اى فى الصلاة وهذا عندما وقال ابو يوسف بشرع اذا فرغ من الاقامة كما فى البرهان ولواخره حتى يفرغ المؤذن من الاقامة لا بأس به فى قولهم جميعا كفى البحر ﴿تتمة﴾ سيذكر المصنف فى باب الامامة انه يستحب للامام ان يتحول الى بين القبلة فيه وظاهره انه لا يجلس للاثين بالله عاد الفنى سيذكره ويمكن ان يكون للاثين بالسنن لكن قال فى الجوهره ويكره للامام ان يتقل فى مكانه الذى صلى فيه الفرض ولا يكره للمأموم ذلك وروى ايضا ان ذلك يستحب للمأموم حتى يتشوش الصفوف كذا فى الكرخى اه ولم يتعرض المصنف لذكر الادعية والاوراد التى وردت السنة بها بعد الصلاة لكل مصل ويستحب له الاتيان بها لكنه ان كانت الصلاة عابدها سنة فالسنة وصلها بالفرض ورجع كراهة الفصل بينهما وبين الفرض بالاذكار والاوراد والادعية ومقابل ما رجعه لا بأس بان يقرأ بينهما الاوراد كما فى شرح المنظومة لابن الشحنة اه والمستحب للامام ان يستقبل الناس بوجهه ويستغفر الله ثلاثا وان قرأ آية الكرسي وكذلك قرأ المصلى لقوله صلى الله عليه وسلم من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة لم يمنه من دخول الجنة الموت ومن قرأها حين يأخذ مضجعه آمنه الله ﴿تتمة﴾ على داره ودار جاره واهل دياره حوله رواه

البيهقى فى شعب الايمان الا انه ضعف اسنده ويقرأ الموءذات ويحسب الله ثلاثا وثلاثين مرة ويحمد كذلك ويكرر كذلك ثم يهلل مره لقوله صلى الله عليه وسلم من سبح فى دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمده ثلاثا وثلاثين وكرمه الله ثلاثا وثلاثين قلت آتية وتسعون وقال تمام المائة لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير غفرت خطاياهم وان كانت مثل زبد البحر كفى البرهان وورد فى فضلها غير ذلك ثم يدعو لنفسه وللمسلمين من الادعية الجامعة المأثورة اقول ابى امامة قيل يا رسول الله اى الدعاء اسمع قل جوف الليل الاخير ودبر الصلوات المكتوبات

### فصل

(الامام يجهر فى الفجر واولى العشاءين اداء وقضاء والجمعة والعيدين والتراويح ويرتدها) لانه المأثور المتوارث من زمن النبى صلى الله عليه وسلم الى يومنا هذا (الافاقية) لانه ايضا كذلك (والنفرد تخفى) الصلاة (الجمهرية ان ادى) اى اذا اراد المنفرد الاداء خير ان يشاء جهر لكونه امام نفسه هو الافضل ليكون الاداء على هيئة الجماعة ويروى ان من صلى على تلك الهيئة صلت بصلاته صفوف من الملائكة وان شاء خافت اذ ليس خلفه من يسمعه قيد بالجمهرية لانه

رواه الترمذى والنسائى فى اصابه حمدا صدره جاعلا بطون يده بمائل وجهه مخشوع وسكون ثم يحتم بقوله تعالى سبحان (لا تخير) ذلك آية لقول على رضى الله عنه من احب ان يكتم الالكى الاوفى من الاجر يوم القيامة فيكتم آخر كلامه اذا قام من مجلسه سبحان ربك الآية وبسبح يده ووجهه فى آخره لقول ابن عباس رضى الله عنهما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا دعوت الله فادع بباطن كنيك ولا تدع بظهوره فاذا فرغت فاسمع بما هو جهر ودان ما جهر كفى البرهان ﴿تتمة﴾ (قول له الامام يجهر) قال الزبلى ولا يجهر بقصه فى الجهر اه واذا جهر فوق حاجه الناس فقد ساء كفى البحر (تقول له الا فى قوته لانه ايضا كذلك) اى لا يجهر فى قوته لان المأثور فيه الاخفاء وهذا كاختاره صاحب الهداية فيسره ككثيرات الاستقلال فى حق المنفرد والمقتدى ومذهب العراقيين بالجهر بالغفوت ككثيرات الانتقال عند كل خاض ورفع فى حق الامام كفى البحر (قول له وروى ان من صلى الخ) ذكره ابن ابي عمير قال ولكن لا يبالى اى المنفرد فى الجهر مثل الامام لانه لا يسمع غيره (قول له قيدا للجهر بالخ) كذا ذكره الزبلى ثم قال وذكر عمام بن يوسف فى مختصره ان المنفرد يخفى قبا يخاف ايضا انه لا يسمع وجوب سجود السهو على اذا جهر وليس بشئ لان الامام انما وجب عليه سجود السهو لان جانيه اعظم لانه ترك الجهر والاسماع اه وقال الكمال فادفع به شارح الكثر نظر ظاهره اذ لا تنكر ان واجبا قد يكون اكثرا من واجب لكن لم يمتط وجوب السجود بالترك الواجب لا كذا الواجبات وبرتبة مخصوصة منه فحيث

كانت المحافضة واجبة على المتفرد ينبغي ان يحجب بتركها السجود اه قلت وما ذكره عصام قال في العناية انه ظاهر الرواية وقال صاحب البحر وفيه تأمل والظاهر من المذهب الوجوب اى وجوب المحافضة (قوله) وقيل يخاف المتفردان قضى الجهرية الخ) اقول جعل ما نقله عن الهداية سند القول به قيل يخاف وما نقله عن الكافي سند القول به وقيل غير والاكثر موافق لما في الكافي فكان على المصنف ان لا يسوى بينهما كيف وقد ذكر ما نقله صاحب النهاية من مخالفة صاحب الهداية (قوله) فينبى ان يكون الجهر في قضاء المتفرد الجهرية ايضا افضل بدلالة الحديث (قوله) اقول الحديث هو ما قدمه بقوله ويروى ان من صلى على تلك الهيئة الخ وقد نظر الكلام فيما استدل به صاحب الهداية على ان الصحيح المحافضة في الجهرية ادا قضاها نهارا فقال وقوله لان الجهر الخ حاصله ان الحكم الشرعى يتقضى المدرك الشرعى والمعلوم من الشرعى كون الجهر على المتفرد تخيرا في الوقت وحتا على الامام مطلقا ولولا الاثر المذكور لقلنا تنقيده بالوقت في الامام ايضا ومثل في المتفرد معدوم فيجب الجهر في حقه على الانتفاء الاصلى (قوله) وهذا يتوقف على ان الاصل فيه شرعية الاخفاء والجهر بعارض دليل آخر

فقد تقدمه يرجع اليه وفيه نظر بل ظاهر نقلهم انه صلى الله عليه وسلم كان يجهر في الصلوات كلها فشرع الكفار بخلطونه فأخفى صلى الله عليه وسلم الا في الاوقات الثلاثة قائم كما نواحيها تأمّن وبالطعام مشغولين فاستقر كذلك يقتضى ان الاصل الجهر والاخفاء بعارض وايضا في المدرك متوع بل هو القياس على اداها بعد الوقت بأذن واقامة بل اولى لان فيما الاعلام بدخول الوقت والتبروع في الصلاة وقدس بمد ذلك القضاء وان لم يكن ثمة من يعلمه بما قلناه ان المقصود مراعاة هيئة الجماعة وقد روى من صلى على هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة ذكره في شرح الكنتز اه ورايت بها مشرق القدير بخط بعض الفضلاء ماسورة هذا القياس لماه الا لشيئا واستقر كلام

لا يخفى غير هال يخاف فيه قضاءه الصحيح (كشغل البليل) فانه غير بين الجهرية والمحافضة والجهر افضل (وقيل يخاف) المتفردان قضى الجهرية كشغل البليل في الهداية من فاتته المشاء فقضاها بطلوع الشمس ان ام فيها جهر وان كان وحده خافت حثا ولا غيره هو الصحيح لان الجهر مختص اماما لجماعة حثا وبالوقت في حق المتفرد على وجه التخيير ولم يوجد احدهما (وقيل بخير) في الكافي من قضى المشاء نهرا ان ام جهر واذا كان وحده خيرا والجهر افضل ليكون القضاء على حسب الاداء قال صاحب النهاية قول المصنف هو الصحيح يخالف لما ذكره شمس الانبياء السرخسى وفخر الاسلام وقاضى خان والامام التترائى والامام الحلي في شر وجهم للجماع الصغير واجب عنه بأن ما ذكر المصنف من سبب الجهر ثابت بالاجماع وقد اتى كل منهما في حق الحكم وامامنا موافقة القضاء الاداء فليس على سببها اجماع ولا نص فيها سببها كون اثبات سببها ارباء وهو باطل ولعل هذا حمل صاحب الهداية على حصر الصحة فيه فيكون مراده الصحة قد راية لا راية (قوله) فيه بحث لان الحكم انما ثبت اذا كان الاجماع على حصر السببية في المذكورين وليس كذلك كيف ولو كان على الحصر اجماع لما حصل الذهول على هؤلاء الفحول بل الاجماع على كون كل منهما سببا للجهر وقد تقر في الاصول ان ما ثبت بالاجماع يجوز تعديله والحاق غيره به لوجود العلة فيه وجواز الجهر في الوقت في حق المتفرد بل افضل لديه معالي ما فهم من الحديث المذكور فان الجماعه كلها مشروعة في الاداء مشروعة ايضا في القضاء فينبى ان يكون الجهر في قضاءه المتفرد الجهرية ايضا افضل بدلالة الحديث فظهر انه ليس بصحيح راية ايضا ولذا اختاره صاحب الكافي

الشيخ اكل الدين انه لا دليل في المسئلة (دور ٦ ل) وكلهم متفقون على انه لا يصح فيها وعندى ما روى ما ملك للموطأ عن زيد بن اسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال غدا ليلة التعريس امها الناس ان الله قبض ارواحنا ولوشاء لردنا النافى حين غير هذا فاذا رقد احدكم عن الصلاة او نسيها فم فرع اليها فليصلها كما كان يصلها في وقتها دليل ظاهر لانه للمتفرد والامام وقوله كما كان يصلها في وقتها يام الامام وبمع الجهر وغيره وكذا ما روى ابن عبد البر في التمهيد عن ابن مسعود انه صلى الله عليه وسلم قال في غدا ليلة التعريس افعلوا ما كنتم تفعلون قال ففعلنا وكذلك قالوا من نام او نسي فاما كنتم تفعلون يمع الجهر ومن نام او نسي يمع المتفرد وغيره اه وكذا تمسب الهداية في غاية البيان بأن الحكم بخوض ان مملوا لا يصل شي وعلة الجهر هناك الغرض من هذا دليل انه يؤذن ويقيم القضاء كالاداء اهة بهذا ينبغي ان لا يعول الا على ما نقله في الكافي كثيرا (قوله) ولذا اختاره صاحب الكافي (اى اختار التخيير من قضى المشاء نهرا او الجهر افضل كما قدمه) (قوله) الجهر اسباع غيره (الطهارة كافي الهداية وقال في البحر عن الخلاصة الامام اذا قرأ في صلاة المحافضة بحيث يسمع رجل او رجلا ان يكون جهر او الجهر ان يسمع الكل) (قوله) والمحافضة

اسماع نفسه) قال في الكافي الامتاع اى فيكى مائه لولم يكن مانع لسمع نفسه (قوله هذا مختار الهند وائى) اقول وكذا قال الفضل ادنى الجهر ان يسمع غيره وادنى الخافتة ان يسمع نفسه وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله الاصح ان لا يجزى به ما لم يسمع اذناه ويسمع من يقره كافي الكافي ومختصر الظهيرية للعينى (قوله كالتسمية الخ) قال شيخ الاسلام وكذا لا يلازم البيع على الخلاف وقيل الصحيح في البيع انه لا بد ان يسمع المشتري كذا في فتح القدر ونقل في البحر عن الذخيرة معزى الى القاضي علاء الدين في شرح مختلفاته ان الاصح عندى ان فى بعض التصرفات يكتفى بسماعه وفي بعض التصرفات يشترط سماع غيره مثلاً في البيع لو ادنى المشتري صاحبه الى فى البائع وسمع يكتفى ولو سماع البائع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكتفى وفيما اذا حلف لا يكلمه فاداه من بعد بحيث لا يسمع لا يعتد اه قلت قد ضعفه في الكافي حيث قال وقيل الصحيح ان فى بعض التصرفات يكتفى بسماعه الخ وقال صاحب المحيط الاصح قول الشيخين اه وقول الشيخين الشرط سماع نفسه وكذا يضعفه ما قدمناه عن الكمال (قوله قرأها اى السورة) اقول كذا في الجامع الصغير وهو يقتضى وجوب قنائه السورة لانه قال قرأ في الاخرين الفاتحة والسورة وهو اخبار عن المجتهد جبرى مجرى اخبار صاحب الشرع في اقتضاء الوجوب وذكر في الاصل ما يقتضى الاستحباب لانه قال احب الى ان يقرأها في الاخرين اه كذا في الكافي وقال الكمال ولا يخفى انه اى ما فى الاصل اصح فيجب التحويل عليه في الرواية اه وقال في البحر نقلاً عن غاية البيان (٨٢٣) الاصح ما قاله في الجامع الصغير لانه

آخر الصنفين (قوله مع الفاتحة) الجهر اسباع غيره والخافتة اسباع نفسه) هذا مختار الهندوانى وقال الكرخى الجهر اسباع نفسه والخافتة تصحيح الحروف لان القراءة قبل اللسان لا الصباخ والاول اصح لان مجرد حركة اللسان لا تسمى قراءة بلا صوت وعلى هذا الخلاف كل ما يتعلق بالطق كالتسمية في الذبقة ووجوب السجدة في التلاوة والطلاق والمناق والاستثناء (رك سورة اولي المشاء وقرأ الفاتحة قرأها) اى السورة (مع الفاتحة جهرا في الاخرين ولو ترك الفاتحة) في الاولين (لا) اى لا يقضئها في الاخرين لانه قرأ فاتحة الاخرين فلو قضى فيها فاتحة الاولين لزم تكرار الفاتحة في ركعة واحدة وهو غير مشروع (وتعال اولي الفجر) على الثانيه (فقط) اى لا اولي سائر الصلوات لانها سنة في الفجر اجماعاً ليدرك الناس الجماعة

كما تقدم وهذا ظاهر الرواية وهو الصحيح لان اجمع بين الجهر والخافتة في ركعة شنيع وتغير النفل وهو الفاتحة (وسنة) اولى ويصح الترتاش انه يجهر بالسورة فقط وجعله شيخ الاسلام الظاهر من الجواب وفخر الاسلام الصواب قولاً بعد التخيير ولا يلزم اجمع بين الجهر والاسرار في ركعة لان السورة تتحقق بموضعها تقدراً كافي في البحر قلت فهذا يفيد ان اجمع بين الخافتة والجهر في ركعة واحدة والقراءة في محلها مكروه اتفاقاً ورد عليه ما نقله يعقوب باشا عن الحاتية ان من شرع في صلاة يجهر فيها بالقراءة وليس احد يقتدي به واختار الخافتة وقرأ الفاتحة ثم دخل في صلاة جماعة يجهر بالسورة ان قصد الامامة اه الا ان يقال ان اجمع هنا باعتبارين فتحمل الكراهة على ما اذا لم يكن كذلك (قوله ولو ترك الفاتحة في الاولين لا الخ) اقول برده على ما نقله في قراءة السورة في الاخرين لانها غير مشروعة كما ورد ابو يوسف ثنيفة قضائها في الاخرين كالفاتحة والجواب ما قاله الزبلي ولهما وهو الفرق بين الوجهين ان قراءة الفاتحة في الشفع الثاني ومشروعة فاذا قرأها مرة وقتت عن الاداء انما اقوى لكونها في محلها ولو كررها خالف المشروع بخلاف السورة فان الشفع الثاني ليس محلها اداء جاز ان تقم قضاءه على محل القضاء اه قلت فظاهره عدم مشروعية السورة في الاخرين وما نقل عن شرح الجامع الصغير لفخر الاسلام كما قدمناه عن غاية البيان مصرح بان السورة في الاخرين مشروعة له فلا والقضاء صرف ما شرع له لماعليه قضاء السورة في الاخرين مشروع وبالآتيان به يحصل قضاء ما عليه اه وقال الكمال مورداً على ما قاله الزبلي وقد قال ان كان ايقاع السورة في الاخرين محلها عتياً حكماً كذلك يجب ان يكون قراءة الفاتحة ثانياً للقضاء يجب ان يلحق بالاولين فيخلو الثاني عن تكرارها حكماً ثم يند هذا كله التحقق عدم المحلية فقدم كونها قضاءها (قوله اى لا اولي سائر الصلوات) اى الغير وضات وهذا عنده ما وعد محمدى كالفجر

واختلف في السن والثواب صرح في الحديث بکراهة تطويل ركعة من التطوع وقص أخرى وأطلق في جامع الجبوي عدم الكراهة في السن والثواب لأن امرها سهل واختارها أبو اليسر ومثني عليه في خزانة الفتاوى فكان الظاهر عدم الكراهة كافي البحر **(قوله لا تنها وقت غفلة)** أقول يعني بالنوم والأفطاح الغفلة موجودة في جميع الأوقات ولهذا أطلق محمد السنة في الجميع وهما قارئ الغفلة بسبب الكسب والغفلة بالنوم إن الأولى مضافة اليه حتى استحق عليها العقاب بخلاف النوم كافي الكافي وكذلك الخلاف في الجمعة واليدين كافي جامع الجبوي وفي نظم الزند وبني أسوي الركعتان في القراءة في الجمعة والسبيل الاتفاق كافي البحر ثم قال في الخلاصة قول محمد داح وفي المراجع الفتوى على قول محمد لكن ذكر ابن أمير حاج ما يظهر به قوة دليلهما ثم قال وحيث ظهر قوة دليلهما كان الفتوى على قولهما فافى المراجع من أن الفتوى على قول محمد ضعيف **(قوله)** أما بيان الحكم فالتفاوت وإن كان فاحشا لأبأس به **(أقول)** يعني به في الركعة الأولى لأن اطالة الثانية عليها مكرهه كأي ذكره أو عدم الأبأس إذا لم يثقل على القوم والأفقه بأس معنى كراهة التنزيه **(قوله)** وإنما يكره التفاوت بثلاث إلتاح **(أقول)** كذا ذكره في البحر عن الكافي ثم قال ويشكل على هذا الحكم ما ثبت في الصحيحين من قراءته صلى الله عليه وسلم **(٨٣)** في الجمعة واليدين في الأولى يسبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية

وسنة الفجر لأنه وقت غفلة بخلاف سائر أحوال والتطويل معتبر من حيث الآي أن كانت متقاربة في الطول والقصر وإن كانت متفاوتة اعتبر الكلمات والحروف وينبغي أن يكون التفاوت بقدر الثلث والثلثين الثلثان في الأولى والثالث في الثانية وهذا بيان الاستحباب أما بيان الحكم فالتفاوت وإن كان فاحشا لأبأس به لورود الأثر واطالة الثانية على الأولى تكره إجماعا وإنما يكره التفاوت بثلاث إلتاح وإن كان آية آيتين لا يكره لأنه عليه السلام قرأ في المغرب بالمؤذنين وأخراهما أطول من الأولى بآية كذا في الكافي **(ولم تسمين سورة لجواز الصلاة)** يعني لم يجز تسمينها لجواز الصلاة بحيث لو لم تقرأ سجدت الصلاة لا تطلق قوله تعالى فأقرأ مايسر من القرآن وقال الشافعي سورة الفاتحة متينة لجواز لقوله عليه الصلاة والسلام لأصلاة الأضحية الكتاب قلب الله مطلق وخبر الواحد لا يقيد لأنه نسخ **(وكره تسمينها)** أي سورة **(لها)** أي الصلاة مثل أن يقرأ ألم تنزل السجدة وهل أتى في صلاة الفجر يوم الجمعة وسورة الجمعة والمتأففين في صلاة الجمعة وإنما كره لما فيه من مجر الباقى قالوا هذا إذا رآه حتما بحيث لا يجوز غيرها أو رأى غيرها كرهها أما لو قرأها لكونها يسر عليه أو تبركا فقرأته عليه الصلاة والسلام فلا كراهة فيه لكن يشترط أن يقرأ غيرها أحيانا فلا يظن الجاهل أن غيرها لا يجوز **(سوى الفاتحة)** فإنها متينة للقراءة في كل صلاة بلا كراهة وإن لم تنعين لجوازها **(المؤتم لا يقرأ)** خلف الامام **(بل يسمع وينت)**

في الطول والقصر من غير تقارب فتفاوتهما في الكلمات يسير **(قوله)** وخبر الواحد لا يوجب العمل قلنا بوجوب الفاتحة وقوله صلى الله عليه وسلم لأصلاة محمول على نفي القضية كقوله عليه الصلاة والسلام لأصلاة لجواز المسجد إلا في المسجد **(قوله)** سوى الفاتحة استثناء من قوله وكره تسمينها كاهو ظاهر **(قوله)** المؤتم لا يقرأ **(أقول)** فإن قرأه كره محرم جوافي بعض الروايات أنها لا تحمل خلف الإمام وإنما يطلقوا اسم الحرمه عليها لما عرفت من أصلهم إذا لم يكن الدليل قطعا وما روى عن محمد أنه يستحسن على سبيل الاحتياط فضعيف والحق أن قول محمد كقولهما صرح محمد في كنهه بعدم القراءة خلف الإمام فيما يجهر فيه وما لا يجهر فانه في كتاب الآثار في باب القراءة خلف الإمام بعدما سند إلى علقمة بن قيس ما قرأ قط فيما يجهر فيه ولا فيما لا يجهر فيه قال وبه نأخذ لأنرى القراءة خلف الإمام في شيء من الصلوات يجهر فيه ولا يجهر فيه وقال السرخسي تصد صلاة أي بالقراءة في قول عدة من الصحابة كذا في فتح القدير وقال في الكافي ومنع المقتدى عن القراءة ماورد عن ثمانية قرا من كبار الصحابة منهم المرتضى والعبادة الأربعة رضى الله تعالى عنهم وقد دون أهل الحديث اسمهم أه

وقال الكمال ثم لا يخفى ان الاحتياط في عدم القراءة خلف الامام لأن الاحتياط هو العمل بما قوي الدليلان وليس مقتضى اقواهما القراءة بل المنع اهـ **(قوله)** وان قرأ الامام آية ترغيب او ترهيب اقول وكذا الامام لا يشتغل بالدعاء حاله القراءة وما روى انه صلى الله عليه وسلم ما يابى رحمة الاسأله و آية عذاب الاستعاذته محمول على التوافل منفرد اكافي البتين **(قوله)** وهذا الاعتراض يمكن الدفع الخ اقول لكنه يلزم منه استعمال المؤمن في حقيقته بالنسبة الى قوله وان قرأ آية الترغيب او الترهب ومجاز بالنسبة الى الخطبة والصلاة واجاب في البحر بجواز الجمع بين الحقيقة والمجاز بلطف واحد عند كثير من العلماء اقلت وبقي من اعتراض الزباني ان كلام الكثر يقتضي ايضا ان تكون الخطبة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واقعتين في نفس الصلاة ولم يذكره المصنف واجاب ابن كمال بانما قوله او خطب عطف على قرأ لما كانت الخطبة قائمة مقام ركعتي الظهر تزل من حضرها منزلة المؤمن فلا دلالة فيه وفي قوله اوصلى على النبي صلى الله عليه وسلم على ان تكون الخطبة او الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم واقعتين في نفس الصلاة ولا اتجاه لما قيل انه يقتضي ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة لانامد التزيل المذكور حينئذ قدبر اهوفه حمير بين الحقيقة والمجاز **(قوله)** لكن غيرت العبارة فقلت كذا الخطبة **(قوله)** اقول وكذا غيرها في التفاتة بقوله

وان قرأ الامام آية ترغيب او ترهيب اقول تعالى واذا قرأ القرآن فاستمعوا له وانصتوا فان أكثر اهل التفسير على انه خطاب للمعتدين ومنهم من حمله على حالة الخطبة ولا تنافي بينهما فانما امروا بهما فيها لما فيها من قراءة القرآن (كذا الخطبة) اي المؤمن يستمع الخطبة وينصت (وان صلى) الخطيب (على النبي صلى الله عليه وسلم الا اذا قرأ صلوا عليه فيصلى) المستمع (سرا) وقعت العبارة في الكثر والوقاية هكذا لا يقرأ المؤمن بل يستمع وينصت وان قرأ امامه آية ترغيب او ترهيب او خطب اوصلى على النبي صلى الله عليه وسلم فاعترض عليه الزباني بان ظاهر قوله او خطب معطوف على قرأ فلا يستقيم في المعنى لانه يقتضي ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وهذا الاعتراض يمكن الدفع بأن يكون المؤمن بمعنى ما من شأنه ان يأثم ويجعل قوله او خطب عطفًا على قرأ المحذوف بعد قوله لا يقرأ المؤمن فاللهي لا يقرأ المؤمن اذا قرأ امامه بل يستمع وينصت وان قرأ آية ترغيب او ترهيب ولا يقرأ المؤمن اذا خطب امامه اوصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بل يستمع وينصت لكن غيرت العبارة فقلت كذا الخطبة الخ للتلاررد من اول الامر (والبيد) عن الخطيب (كالقريب) في وجوب الاستماع والانصات (الجماعة سنة مؤكدة) وقيل فرض (لر الجال)

وكذا في الخطبة **(قوله)** الجماعة سنة مؤكدة هو الاصح وفي شرح بكر خواهر زاده مالها مؤكدة على التأكيد وفي الغاية لوترها اهل ناحية اثما ووجب قتالهم بالسلاح لانهم من مشائر الاسلام الان يتوبوا وقال محمد بن نضرهم ولا تقتلهم كما في شرح المنظومة اهـ والجماعة ما زادت على الواحد كما في البرهان وسواء كان رجلا وامرأة حرا وعبيدا اوصيا وكذا في البحر لكن قال بعده بنو صفة واذا فاتته الجماعة لا يجب عليه الطلب في المساجد بخلاف ابن اصبهان بل ان في مسجد آخر للجماعة فحسن وان صلى في مسجد حيه منفردا فحسن وذكر القدوري يجمع باهله ويعلى بهم

يعنى ويال توأب الجماعة وقال شمس التلمذ في زماننا يتبعها وسئل الحلواني عن يجمع باهله احيانا هل ينال ثواب **(وسأني)** الجماعة قال لا ويكون بدعة وسكر وهابلا عذراه **(قوله)** وقيل فرض اقول فليل فرض عين يوبه قتل احد قتل فرض كفاية يوبه قال الطحاوي والكرخي كما في شرح النفاية اهـ وتقل في الفتية القول بانها فرض عين على اهـ من المذهب اهـ والقائل بالفرضية لا يشترطها للصحة فتقصص صلاة منفرد اكافي شرح المنظومة لمصنفها ابن وهبان وبقي القول بالوجوب وذكره في شرح النفاية عن الغاية قال عامة مشايخ الجماعة واجبة وفي التحفة ذكر محمد في غير رواية الاصول ان الجماعة واجبة وقسمها بانض احسان سنة مؤكدة وهما في المعنى سواء اهـ وقال الزبلي وفي المفيد انها واجبة واسميها سنة لوجوبها بالنسبة اهـ وبقي قول خامس هو انها مستحبة قاله في جوامع الفقه بصيغة وقيل الجماعة مستحبة والصحيح انها واجبة سنة مؤكدة لا يجوز تركها الا بغير كذا في شرح المنظومة لان الشبهة **(قوله)** للرجال قال في الدائع انها يجب على الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين عليها من غير حرج كذا في الفتح وشرح المنظومة قلت هذا الشرط لا يختص بالقول بوجوبها فيكون كذلك شرطا على القول بسنيتها وقد نظم العلامة داهه زاده في منظومة التي على منوال نظم ابن وهبان الاغذار المسطرة للجماعة فقال وذامطر بدوخوف وظلمة وحبس عي فليح وقطع ويذكرن سقام وقامد ووجل زمانه وشيخوخة تكرار فقه سطر

اذلم يكن تكرار جمع بهيئة ه مضت في صحيح القول فالكره ينكر ه اه قلت ولم يستوعب اذ بقي منها مدافعة احد الاخيرين  
وارادة السفر وقيامه بمرضى وحضور طعام تنويعه نفسه وشدة رغبته ليلالهار اذكر هذه في الجوهره ( قوله ) ولا تكرر في مسجد  
محلة ( قوله ) قيديه لما قال القدوى لآباس بها في مسجد في قاعة الطريق وفي امالي فاضلخان مسجد لسر له امام لأمؤذن وبصلى  
الثاس فيه فوجا قوجا لافضل ان يصلى كل فريق بأذان واقامة على حدة اه ( قوله ) يعني اذا كان لاسجد الخ) فظاهر الاطلاق  
وبني ان شيعة عدم اباحة تكرار الجماعة للباقيين ما اذا كان الامام المعلن صلى بالبيض اولا ( قوله ) والاحق بالامامة بين الحاضرين  
الاعلم هذا اذ لم يكن ثم راتب وامال راتب في فواحش من غيره وان كان غير مافقه منه كما في البحر وفي الحاوى القدس وصاحب  
البيت اولى بالامامة وكذا امام الحلي الا ( ٨٥ ) ه اذا كان الضعيف ذالسلطان اه ( قوله ) بد ما يحسن من القراءة قدر ما يجوز به

الصلاة ( قوله ) كذا في الكافي وشرح  
الجمع وشرح القاية وبني ان يكون كما  
قاله الزبلي وصاحب البرهان ان يحسن  
من القراءة قدر ما يقوم به سنة القراءة  
( قوله ) فالاورع الخ) الفرق بين الورع  
والتقوى ان الورع اجتناب الشهوات  
والتقوى اجتناب الحرامات كذا في  
شرح القاية ( قوله ) فالاسن) هكذا في  
كثير من الكتب وفي الخط ما مخالفه فانه  
قال وان كان احدهما أكبر والاخر  
اورع فالأكبر اولى اذ لم يمكن فيه فسق  
ظاهر كذا في البحر ( قوله ) فالاحسن  
وجهها اي أكثرهم صلاة بالليل الخ) قال في  
البدائع انه لا حاجة الى هذا التكلف بل  
يسبق على ظاهره لان سباحة الوجه سبب  
لكثرة الجماعة ( قوله ) لما روى الخ) قال  
ابن ابراهيم لم يجد المخرجون لم  
اخرج الحاكم في مستدركه مرفوعا ان  
سمر ك ان قبل الله صلاتكم فليؤمكم  
خياركم فانهم وقد كفها بكم وبين ربكم  
كافي البحر ( قوله ) فالاشرف لسا  
اقول قدم في الفتح الحسب على صباحة

وسأني ان جماعة النساء مكروهه ( ولا تكرر ) الجماعة ( في مسجد محلة باذان  
واقامة ) يعني اذا كان لاسجد امام وجماعة معلومان فصلى بعضهم باذان واقامة  
لا سباح لابقهم تكررهما بهما لكن لو كان مسجد الطريق سباح تكررهما بهما  
ولو كرر اهله بدونهما جاز ( الا اذا صلى بهما ) اي باذان واقامة ( فيه اولا غير  
اهله ) لان حقهم لا يسقط بفعل غيرهم ( اوصلى ) هم اياه اولا ( اهله ) لكن ( بمحاجة  
الاذان ) لان غنائمهم تكون عذرا لابقهم ( والاحق بالامامة بين الحاضرين  
( الاعلم ) اي علمهم باحكام الصلاة صحة وفساد بعد ما يحسن من القراءة قدر  
ما يجوز به الصلاة لان الحاجة الى العلم أكثر بالنظر الى غيره ( فالأقر ) اي ان  
تساو في العلم فالأحق بها أكثرهم قرأ آياتها بصدق القراءة لانه ركن في الصلاة ( فالاورع  
اي ان تساوا فيه فالأحق اشد هم خوفا من الله تعالى واجتنابا من الشبهات قال  
عليه الصلاة والسلام من صلى خلف عالم ثقي فكأنما صلى خلف نبي ( فالاسن )  
اي ان تساوا فيه فالأحق بها أكثرهم سئل ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال  
لا نبي ابني ملكية ليؤمكم اكر كاسا ( فالاحسن خلقا ) اي ان تساوا فيه فالأحق  
احسنهم معاشا بالثاس ( فالاحسن وجهها ) اي أكثرهم صلاة بالليل لما روى انه  
صلى الله عليه وسلم قال من كثر صلاة بالليل حسن وجهه بالتهار ( فالاشرف لسا  
فالانظف ثوبا ) لان في هذه الصفات لكثير الجماعة وان استوا يقرع او الحيار الى  
القوم كذا في معراج الدراية ( وكره امامة عبد ) لانه لا يتفرغ للتعلم فيطلب عليه  
الجهل ( واعرابي ) وهو الذي يسكن البادية عربيا كان او عجميا لان الغالب عليه  
الجهل ( وفاسق ) لانه لا يهتم بأمر دينه ( واعمي ) لانه لا يتوقى الجاسة ولا يهتدى الى  
القبلة بنفسه ولا يتقدم على استيعاب الضوء غالبا ( ومبتدع ) اي صاحب هوى  
لا يكفر به صاحبه حتى اذا كفر به لم يحجز اصلا ( وولد زني ) اذ ليس له اب يؤدبه فينت

الوجه فان استوا في الحسن فشر فهم ساءوا في البرهان فان تساوا في النيب فاحسنهم صوتا وذكر في المطولات زيادات واصاف في الاحق  
فان اجمع ( قوله ) او الحيار للقوم ( قوله ) لو اختار البعض واحدا والبعض آخر فالعبرة للاكثر ولو قدموا غير الاولى اسأؤذا كره في زاد  
الفقر لابن الهمام ( قوله ) وكره امامة عبد واعرابي ( عليه ما ذكره ) وزاد عليه في البرهان ندرة التقوا فيها ثم قال حتى لو كان عالما متقيا  
صار كثره ( قوله ) وفاسق ( قوله ) اقول فان قدر منه لا يصلى خلفه ولا يتنقل الى مسجد آخر حتى في اجملة ان اقيمت في غير مسجده والا  
اقتدى به فيها كافي البحر ( قوله ) واعمي ( قوله ) قال في البرهان لو لم يوجد به افضل منه يكون هو اولى لاستخفاف النبي صلى الله عليه وسلم  
ابن امه بكموم على المدينة حين خرج الى تبوك وكان اعمر ( قوله ) ومبتدع اي صاحب بدعة وهي ما حدثت على خلاف الحق  
المتلقى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم او عمل او حال بنوع شبهة او استحسان وجهه دينا قويا موصرا طامسا مستقيما كذا  
قال الشنقي وفي المغرب هي امر من ابتدع الامر اذا ابتدأه واحدة ثم غلبت على من به زيادة في الدين او نقصان منه

**﴿قوله﴾** وان تقدموا جامع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم الخ أقول الكراهة تزيهية كافي البحر ولا يخفى ان الدليل اخص من المدعى الا ان قال قدم وجهة الكراهة فكذا المبدى كره مستقلاً ولئن سلم لا يلزم منه وجه كراهة امامة المبتدع ووجهها ان في تقديمه تعظيماً له وقد امرنا بهاته كالفاسق **﴿تتمه﴾** لو قال وكره امامة الجاهل لاستتبعه عن العبد والاعرابي وولد الزنا اه والاعتقاد بالفاسق اولى من الافراد واما الآخرون فيمكن ان يكون الانفراد اولى لجهلهم بشرط الصلاة ويمكن ان يكون على قياس الصلاة خلف الفاسق فله في البحر عن السراج \* قلت ولا يخفى ان العلة قاصرة لانتفاها في الاعمى والمبتدع او اما الاعتقاد بالخالف فان كان مراعاة الشر اطلوا لا وكان عدنا فالاعتقاد به صحيح على الاصح ويكره والا فلا يصح اصلاً ذكره في البحر اه وتقل في شرح الجمع عن الكفاية الاعتقاد بالشافعي مكروه لكنه ان علم منه ما يفسد الصلاة كالفسد لا يجوز ان شاهده عس امرأة ولم يتوضأ قبل مجوز الاعتقاد والاقيس انه لا يجوز لما في زعم الامام ان صلاته غير جائزة اهقلت فبهم من قوله كره ان محل الكراهة اذا جهل حاله لقوله بعد لكنه ان علم منه ما يفسد الخ وبه صرح في البحر باب الوتر اه وفيه انه ان علم حاله بما لا يخل بالشرائط لا كراهة في الاعتقاد به اه ولكنه يخالف لما حكمه في البحر من كراهة الاعتقاد به مع مراعاة الشرائط وقد ذكر في البحر في باب الوتر والوافل عن الهابة اذا علم منه اي المشافعي مرة عدم الوضوء من الحجابة غاب عنه ثم ادى يصلي فالصحيح جواز الاعتقاد به مع الكراهة ثم قال ان علمته الاحتياط في مذهب الحنفى **﴿٨٦﴾** فلا كراهة في الاعتقاد به وتام تقريبه

عليه الجمل وان تقدموا جامع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا خلف كل بر وقاجر (وكره تطويله) اي الامام (الصلاة لقوله صلى الله عليه وسلم من ام قوما فيصل بهم صلاة اضعفهم فان فيهم المريض والكبير وذو الحاجة (وكره جماعة النساء وحدهن) اذ يلزمهن احد المحظورين قيام الامام وسط الصف وهو مكروه او تقدم الامام وهو ايضا مكروه في حقهن ( ولوفضل لم يستقدم الامام ) بل يقف وسطهن اذ يبض الشراهن من بعض (كالمرأة) جمع عارفانهم اذا صلوا لم يستقدم امامهم ( وكره حضور الثابتة كل جماعة ) في الصلوات الخمس والجمعة لانه من خوف الفتنة (و) حضور (الجوزر الظهرين) اي الظاهر والمصر (والجمعة) لان الفسقة يجتمعون في اوقاتها وفرط شيقهم قد يحملهم على رغبة العجائر وفي الفجر والمساء يتامون وفي المغرب بالظلم مشقون والجبانة مستعة فيمكنها الاعتزال عن الرجال فلا يكره في الكافي الفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات

فيه قلب اجمع **﴿قوله﴾** وكره تطويل الصلاة ظاهره كراهة التحريم للامام بالتخفيف وهو للوجوب الا لاصرف ولا دخل الضرر على الغير كافي البحر وقال الكلام والقدح مثان التطويل هو الزيادة على القراءة المسنونة فانه صلى الله عليه وسلم نهى عنه وكانت قراءته هي المسنونة فلا بد من كون ما نهى عنه غير ما كان دأبه الا للضرورة اه قلت في اطلاق البحث تأمل لقوله صلى الله عليه وسلم من ام قوما فيصل بهم صلاة اضعفهم فانه يقتضى ان لا يزيد على صلاة اضعفهم وصلاة اضعفهم لا تبلغ السنون

لغيره فتكون الصلاة مع مراعاة حاله مسنونة للحديث وما روى انه صلى الله عليه وسلم قرأ بالمؤذنين في الفجر (لظهور) فلما فرغ قالوا له اوجزت قال سمعت بكاء صبي فخشيت ان تحقن امه اه ولا يخرج ما قلناه عن كلام الحق لقوله للضرورة **﴿قوله﴾** وكره جماعة النساء وحدهن اي كراهة تحريم كافي الفتيح وهذا في غير صلاة الجنازة لانها تقوت للباقيات باءاً واحدة منهن فليصلن جماعة كافي شرح النقاية وكذلك يكره اذا منهن رجل في بيت وليس معهن محرم له او زوجة لا في المسجد مطلقا كافي البحر **﴿قوله﴾** وهو ايضا مكروه في حقهن اي كراهة كره الامام الرجال القيام وسط الصف كذلك كره الامام النساء القيام امامهن **﴿قوله﴾** لم يستقدم الامام اقول لم يقل الامامة لان الامام يستوى فيه المذكر والمؤنث والمفرد والجمع **﴿قوله﴾** بل يقف وسطهن اقول ولا بد ان تقدم عقبا عن عقب من خلفها ليصح الاعتقاد اه والوسط يسكون السين لما كان بين بعضهن بعض كالصف والقلاوة وضعتها لالسين بعض من بعض كالدار والساحة ذكره في شرح النقاية **﴿قوله﴾** كالمرأة جمع عار اه اقول التشبيه راجع للحكم والكيفية فكره جماعة المرأة وبه صرح في البرهان **﴿قوله﴾** وفي الكافي الفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات الى آخره قال غيره وافى المشايخ للآخرين بمنع المجوز من حضور الجماعات كلها اه وهو اولى بالاجماع وقال في الكافي ومتى كره حضور المسجد للصلاة لا يكره حضور مجالس الوعظ خصوصاً عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا اخيلة العلماء اولى ذكره فخر الاسلام رحمه الله وقال الكمال والمعتد من الكل في الكل الامامات المتغايات لما يظهر في دون العجائر المتبرجات وذوات الرمق والله سبحانه وتعالى اعلم اه وسنذكر ما يتعلق بغير وجهه في الكتاب ان شاء الله تعالى

**(قوله)** وقب الواحد عن يمينه) اقول اى على وجه السنة كسيد كرو واطلق في الواحد المراد به غير المرأة سواء كان النبا ولا المرأة لان تكون الاخلفة او خلف من خلفه من المذكور **(قوله)** ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية) اى يكون محاذيا بين الامام مساويا له لا كايوى عن محمد **(قوله)** وان كان المقتدى اطول الخ) استئناف لبيان شرط صحة الاقتداء **(قوله)** والاشان خلفه) اقول وعن ابو يوسف انه يقوم وسطهما وقال كالقاية والزائد خلفه لكان اولي **(قوله)** ويشيدى متوضى بتيمم) فيه شيخ الاسلام بان لا يكون مع التوضين ما خلا فلاز فر واصله **(فروع اذا راى)** المتوضى المقتدى بالتيمم ماء في الصلاة لم يرد الامام فسدت صلاته خلافا لفرق لا اعتقاده فساد صلاته امامه لوجود الماء ومنه زفر بان وجوده غير مستزم لملمعه وهو ظاهر وبني ان يحكم بان يحمل الفساد عندهم اذا ظن علم امامه لان اعتقاده فساد صلاته امامه بذلك كذا في الفتح **(ع)** لان التيمم طهارة مطلقة عندنا كالوضوء) اشار به الى الخلاف بين محمد وشيخيه في صحة اقتداء المتوضى بالتيمم فايما زاد ومنه وحاصل الخلاف راجع الى ان الحلفية بين التراب والماء عندهما وظاهر النص يدل عليه فاستوت الطهارتان وعند محمد بين التيمم والوضوء فصبر بناء القوى على الضعيف كافي البرهان والخلاف في غير صلاة الجنازة ولا خلاف في صحة الاقتداء فيها بالتيمم لها كافي البحر **(قوله)** وغسل بماء الخ) لا يخفى انه خصه بماء الحنفيين والذين يحملون عنه لشموله مسح الجائر **(قوله)** وقائم بقاعد) هذا عندهما وقال محمد فساد صلاة المأموم **(قوله)** لانه عليه الصلاة والسلام الخ) هذا دليل ما وادعى محمد ان ذلك من خصائص النبي صلى الله عليه وسلم وهو الاحوط كافي البرهان اه قلت **(٨٧٦)** والخلاف في غير النفل لما في شرح الجمع عن الحاتبة ان اقتداء القائم بقاعد

في التروايح جائز عند الكل اه **(قوله)** صلى آخر صلاته) هي الظاهر قال في البرهان وكان صلى الله عليه وسلم اماما اه **(فتية)** لم يترس المصنف كصدر الشريعة اماما لاحد وبقال في البحر ولا خلاف في صحته اذا لم يبلغ حده حد الركوع واذ بلغه اختلفوا في الجنبى انه حائز عندهما به اخذ عامة العلماء خلافا لمحمد وفي الظهيرة لا تصح امامه الاحد للقائم هكذا ذكره محمد في مجموع التوازل وقيل يجوز والاول

لظهور الفساد (وقب الواحد عن يمينه) اى بين الامام لانه صلى الله عليه وسلم صلى بآب عباس رضي الله عنهما قائما عن يمينه ولا يتأخر عن الامام في ظاهر الرواية وعن محمد انه يضع اصابعه عند عقب الامام وان كان المقتدى اطول فوقع سجوده امام الامام لم يضره لان العبرة بوضع الوقوف لا المكان السجود وان صلى في يساره او في خلفه جاز واسباهما في الاصح لخالفه السنة (و) قب (الاشان خلفه) لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك (ويشيدى متوضى بتيمم) لان التيمم طهارة معلقة عندنا كالوضوء ولهذا لا يتقدر بقدر الحاجة (و) يتدنى (غسل بماء) لا خلاف مانع سرية الحديث الى القدم وما حل بالحفيين يزيله المسح (وقائم بقاعد) لانه صلى الله عليه وسلم صلى آخر صلاته قاعدا والقوم خلفه قيام (ومومى بموى) لاستوائهما في الحال الا ان يومى المؤتم قاعدا والامام مضطجعا (ومتفل بفترض) لان الحاجة

اصح انتهى ما نقله صاحب البحر ثم قول باحثوا لا يخفى ضعفه فانه ليس ادنى حال امن القاعد لان القعود استواء النصف الاعلى وفي الحدب استواء النصف الاسفل ولكن ان يحمل على قول محمد اه قلت ولا يخفى انه جمل ما في الظهيرة سند الخلاف وهو في مطلق الاحدب والخلاف في بالغ حده الركوع وقال الزيلعي وامامه الاحدب فقد ذكر في الفخيرة انه يجوز مطلقا ولم يحك خلافا وذكر القزويني ان حده اذ بلغ حد الركوع فلي الخلاف وهو الاخير لان القيام هو استواء المصنفين وقد وجد استواء الاسفل فيجوز عندهما كاجوز ان يؤتم القاعد القائم لوجود استواء النصف الاعلى وعند محمد لا يجوز وفي الفتاوى الظهيرة لا تصح امامه الاحدب هكذا ذكر محمد رحمه الله في مجموع التوازل وقد قيل يجوز والاول اصح اه وبه الحق ابن الهمام **(قوله)** الا ان يومى المؤتم قاعدا والامام مضطجعا) اى فلا يجوز وهذا على الاحتياط وقيل يجوز كالتبيين **(قوله)** ومتفل بفترض) اقول ويصح ولو فسدوا قعدى به كافي الكافي والقراءة وان كانت نافعة للامام في الآخرين وفرض على المقتدى امتنع صحة الاقتداء لان صلاة المأموم اخذت حكم صلاة الامام بالاقتداء ولذا لم يترك قضاء ما لم يترك من الشفع الاول ولو افسد صلاته لم يتركه اربع في اقتداءه بمصلى الرابعية وكان تبعا لامامه فتكون القراءة في الشفع الثاني خلافا في حقه كما هو كافي التبيين اما لو كان منفردا فالقراءة فرض في الجميع كافي شرح القاية وقال في البحر اطلقا اى اقتداء بالتنقل بالترس فشمع من يصلى التراويح بالكتابة وذكر في فتاوى قاضيان اختلافا وان الصحاح عدم الجواز وهو متشكل فانه بناء الضعيف على القوى اه قلت ليس في عبارة قاضيهان نفي صحة اقتداء من يصلى التراويح بالمكتوبة فانه قد نفي هذا اى على رواية ابن السنة لاتدعى بنية التعويض اذ اصل

التراويح مقتديا بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلفوا فيه والصحيح انه لا يجوز وكذا لو كان الامام يصلي التراويح فاقته به رجل ولم ينو التراويح ولا صلاة الامام لا يجوز كما لو اقتدى رجل يصلي المكتوبة فولى الاقتداءه ولم ينو المكتوبة ولا صلاة الامام فانه لا يجوز اه وقال قاضيخان في فصل من يصح الاقتداء به ولا يصح اقتداء المقرض بالمتنفل وعلى القلب يجوز اه ثم ما نسب صاحب البحر لقاضيخان صرح به في مختصر الظهيرية فقال لو صلى التراويح مقتديا بمن يصلي المكتوبة او بمن يصلي نافلة غير التراويح اختلف الشافعي والصحيح انه لا يجوز اه قلت يمكن ان يكون المراد بنى الجواز عدم الاعتدالها عن التراويح على وجه الكمال لما ذكره اهناذا تعمد فلم يسلم على كل شفع بكرة فتأمل **(قول)** وحالف بناذر بلا عكس فجعل الحالف كالمتنفل والتاذر كالمقرض ولم يذكر وجه ذلك ولا يخفى ان كلامها **٨٨٥** قد ازم نفسه بما نذرده او حلف على الاتيان به

في حقه الى اصل الصلاة وهو موجود في حق الامام فيتحقق البناء (و يتنفل) لاستواتهما في الحال (وحالف محالف) يعني حلف رجلان ان يصلي كل منهما ركعتين فاقتهى احدهما بالآخر صح كاتقاده المتنفل بالمتنفل (و) حالف (بناذر) يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين وآخر حلف بالله لاصلين ركعتين و اقتهى الحالف بالتاذر جاز لانه كاتقاده المتنفل بالمقرض (بلا عكس) اي لا يقتدى ناذر بحالف لانه كاتقاده المقرض بالمتنفل (لانا ناذرنا نذر) يعني نذر رجل ان يصلي ركعتين وآخر كذلك فاقتهى احدهما بالآخر لا يجوز لان كلامها كقترض فرضا آخر (الا ان ينوى تلك المذورة) بأن نذر رجل يصلي ركعتين وقال آخره على ان اصلي تلك المذورة ثم اقتهى احدهما بالآخر جاز لوجود الاشتراك (ولا رجل بامرأة اوصي) اما المرأة فقلوله صلى الله عليه وسلم اخروهن من حيث اخرهن الله فلا يجوز تقديمها واما الصبي فلانه متنفل فلا يجوز اقتداء المقرض به (ولا طاهر بمذور ولا قارى بأى ولا يس بماز وغير موصى بموصى ومفترض بتنفل) لان في كل منها بناء القوي على الضعيف وذا لا يجوز (ويعترض فرضا آخر) لانقضاء الاشتراك (ولا مسافر بمقيم بعد الوقت فيما يتخير) بالسفر كالظهر والمغرب والعشاء سواء كانت تحريرة المقيم ايضا بعد الوقت او كانت في الوقت فخرج الوقت فاقتهى المسافر بخلاف ما اذا كانت تحريرة في الوقت فخرج بها في الصلاة او كانت الصلاة مما يتخير كالفجر والمغرب فانه يصح وانما لم يصح فيما ذكر لان فيه بناء الفرض على غير الفرض حكما اما في القعدة ان اقتهى به في الشفع الاول اذا لقعدة فرض عليه لاعلى الامام اوفى حق القراءة لواقتهى به في الشفع الثاني فان القراءة فيه نقل على الامام فرض على المقتدى (بل في الوقت) اي بقدرى المسافر بالمقيم فيما يتخير في الوقت لاتحاد حالهما في الاقتراض والتنفل اذ يجب على المسافر تكميل

والفرق ما قلناه في البحر ان المذورة اقوى من الحلوف بها لانها واجبة قصدا ووجوب الحلوف بها عارض لتحقيق البر ولهذا صح اقتداء الحالف بالحالف وبالتاذر ثم نقل عن الولو الى جواز اقتداء الحالف بالمتطوع بخلاف التاذر بالمتطوع وبما انه ينبغي ان لا يجوز الحلوف بها بخلاف النافذة لكونها واجبة لتحقيق البر **(قوله)** و يتنفل اطلقه فشمّل الاقتداء بصلى سنة اخرى كسنة العشاء خلف التراويح او سنة الظهر البعيدة خلف صلي القبلة كافي البحر عن الخلاصة **(قوله)** لا تاذر بناذر قال في البحر ومصلها ركعتي الطواف كالناظرين لان طواف هذا غير طواف الآخر وينبغي ان يصح الاقتداء على القول بنفلية ركعتي الطواف كما لا يخفى اه قلت يمارض ما قلناه ووافق ما يحكيه قول قاضيخان ولوان رجلين طاف كل واحد منهما اسبوعا فاقتهى احدهما بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمتطوع اه **(قوله)** ولا وصي

اطلقه فشمّل النافذة خلفه وهو المختار لان نقل البالغ مضمون بخلاف الصبي ولا يراد الاقتداء بمن ظن ان عليه **(صلاة)** فرضا ثم تبين خلافه لان القضاء على الظان مجتهد فيه لوجوبه عند ذفر و مشايخ بلخ جوزوا اقتداء البالغ بالصبي في غير الفرض قياسا على الظان والاختلاف راجع الى ان صلاة الصبي هل هي صلاة ام لا قيل ليست صلاة وانما يؤمر بها بخلفا ولهذا لو صلت المراهقة بتبرقع فانه يجوز وقيل هي صلاة ولهذا لو تقيقه المراهقة في الصلاة تؤمر بالوضوء اه فظاهره ترجيح انها ليست بصلاة كافي البحر **(قوله)** ولا طاهر بمذور في إشارة الى جواز اقتداء المذور بمثله انما نذكر عذرهما وبه صرح الزيلعي وقال في البحر ان امامة الانسان لماله جميعه الاستحاضة والاضالة والخنى المشكل بمثله ولمن دونه صححة مطلقا ولمن فوقه لا يصح مطلقا اه **(قوله)** ولا قارى بأى اشار به الى جواز اقتداءه بأى مثله بخلاف اقتداء الامى بالآخرس لكونه اقوى منه بقدرته على التحريم كافي مختصر الظهيرية ليعني وقال في البحر وفي امامة الآخرس بالامى اختلاف المشايخ

( قوله ) اذ القراءة فرض في ركعات النفل ) يعني فيها اذا اتم المسافر وحده وقعد في الثانية كانت القراءة فرضا عليه في نفلها بالآخرين بخلاف ما اذا اقتدى بالمقيم لصيرورة ركعاته فرضا فصح الاقتداء لأحد صفة القراءة فيها في حق الامام والمأموم اوقال ان المصنف اراد بقوله اذ القراءة فرض في ركعات النفل فيها لو كان ولا ركعات نفل حال الاقتداء ليختلف بها الحال في حكم القراءة بين الامام والمأموم فكان حالهما واحد في صفة الركعات وقراءتها فصح الاقتداء اه ومع هذا لا يخفى عدم مناسبة تمليله بمقام فكان حقه ان يقول اذ صفة القراءة متحدة في حقهما ( قوله ) وسأني لهذا زيادة تحقيق الخ اقول بر دعي على ما هنا بل اعد المسئلة او حال على شروح وتلخيص الجامع ( قوله ) وان ظهر ان امامه محدث اعاد للمرايا لاعداد الاستبان بالفرض لا الاعداد في الاصطلاح اى اصطلاح الاصوليين الجارية للتقص في المؤدى فلو قال بطلت لكان اولي ولم يذكر ماذا ظهر حدث الامام ولا مقدار ما يلزم اعادته اذا اخبر والذي يظهر انه ان كان بمشاهدة المقتدى الثاني فلا كلام وان كان باخبار الامام فنقل في الجنبى اخبرهم الامام انه امهم شهرا بغير طهارة او مع علمه بالنجاسة المانعة لانزاع الاعداد لانه صرح بكفره وقول الفاسق غير مقبول في الديانات فكيف قول الكافر اه وقال صاحب البحر وهو مشكل فانه لا يكفر اذا صلى بالنجاسة المانعة عمدا للاختلاف وفي وجوب ازايتها اقول مالک بنسبتها اه قلت فيهم منه انه اذا لم يكن متعمدا الصلاة مع المأني وجبت الاعداد وهو مقتضى الحديث الذي ساقه المصنف وبصرح في مختصره « ٨٩ » الظهيرية بقوله لو قال كنت محدثا او كان على نوبى بنجاسة فعلى القوم ان يصدقوه

وعيدوا الصلاة لان خبر الواحد في امور الدين حجة يعمل به الا ان يكون مأجنا فلا يصدقوه والمأجني الفاسق وهوان لا يبالي بما يقول ويضلل وتكون اعماله على نهج اعمال الفاسق اه ثم قال في البحر ولا يلزم الامام ان يعلم الجماعة بحاله ولا يلزم بتركه وفي معراج الدرارية لا يلزم الامام الاعلام اذا كانوا قوما غير معينين وفي الجنبى اذا ام محدثا او جنبيا علم بعد التفرين بحسب الاخبار بقدر الممكن بلسانه او كتاب او رسول على الاصح وعن البري يخبرهم وان كان مختلفا فيه ونظيره اذا رأى غيره

صلاته الرابعة حال الاقتداء بالمقيم لانه بمنزلة نية الاقامة لانه يصير مقنيا في حق هذه الصلاة تبعا لامامه فلم يلزم اقتداء المفترض بغير المفترض في حق المقدمة الاولى وفي حق القراءة في الآخرين اذ القراءة فرض في ركعات النفل وسأني لهذا زيادة تحقيق في باب صلاة المسافر ان شاذة تعالى ( ظهر ان امامه محدث اعاد ) اى اقتدى بامام ثم ظهر ان امامه محدث اعاد المقتدى صلاته لقوله صلى الله عليه وسلم اعاد رجل صلى يقوم ثم تذكر جنباء اعاد واعادوا ( اقتدى ) اى وقارى بامى او استخلف اميا في الآخرين فسدت صلاتهم ) اماما للاقارى فلانه ترك القراءة مع القدرة عليها واما صلاة الاميين فلا يلزم لما رغبنا في الجماعة وجب ان يقتدى بالاقارى لتكون قراءته قراءة لهما فتراك القراءة التقديرية مع القدرة عليها ولو استخلف القارى اميا في الآخرين فسدت للكل لان القراءة وجبت في كل الصلاة تحقيقا او تقدير او لم توجد خص الآخرين بالذكر لدفع توهم ان يصلح الامى في الآخرين للاستخلاف لعدم وجوب القراءة فيهما ( ووصف الرجال ) خلف

يتوضأ من ماء نجس او على ثوبه بنجاسة اه ( قوله ) فسدت صلاتهم ) اقول سواء علم الامى حال من خلفه او لا في طساره الرواية وفيه اشارة الى ان القارى لم يكن دخلا في صلاة نفسه منفردا وبجمعه في الذخيرة وقادته عدم انقراض طهارته بالهتمة وكذا وبجمعه في المحيط وغيره صحح في السراج انه يصير شارطا في صلاة نفسه وذكر في البحر فلا قال بعد فعله هذا ان المذهب لصحيح المحيط من عدم صحة الشروع اه ( قوله ) واما صلاة الاميين الخ فيه اشارة الى انه يشترط لفساد صلات الامى اقتداءه بالاقارى ولا قصد ان صلى وحده مع وجود القارى وبه صرح في البحر وقال انه الصحيح لانه يظهر منه ما رغبنا في الجماعة كافي الهداية وفي النهاية او اقتدى الامى ثم حضر القارى فيه قولان ولو حضر الامى ابتدا اقتراح القارى فلم يقده وصل منفردا الاصح ان صلاته فاسدة اه وفيه مخالفة لما في الهداية من التصحيح ( قوله ) ولو استخلف القارى الخ اقول فيه خلاف وزعموا على الصحة فيها واستخلفه بمدفراغه من التشهد لخروجه من الصلاة بضمه وقبل تصد صلاته عنده لا عندها والصحيح الاول وانما اعتبر ابو حنيفة في مسائل الامى قدرة النبر مع من اصابه ان القادر بقدرة الغير ليس بقادر لانه مقيد بما اذا تعلق باختيار ذلك الغير ولا كذلك ههنا اذ لو احرمناوا ان لا يلزم احدا قاتمه رجل صح اقتداءه كافي البحر ( قوله ) ويصف الرجال الخ قال في البحر قيل الاقام المكنة تنهى الى اثنى عشر صفا والترتيب المحاصر لها ان قدم الاحرار البالغون ثم الاحرار الصبيان ثم العبيد البالغون ثم العبيد الصبيان ثم الاحرار الخائى الكبار ثم الاحرار الخائى الضغار ثم الارقاء الخائى

الكبار ثم الأدباء، الخائف الصغار ثم الحرث الكبار ثم الحرث الصغار ثم الأماء الكبار ثم الأماء الصغار اه قلت لاجل اشتباه في حصة صلاة الخنثى وقد صار خلف صف مثله او محاذياله لاحتمال ذكوره فقصده بالحاذة ولا يلزم من امكان الاقيام المذكورة صحة صلاة أصحابها وذلك لمعاملة الخنثى بالاضر في جميع احكامه اه ويجاب شيخنا أتمره الله بحجته بأن المعاملة فيما اذا وجد معه من حاله وانحى وهى متعديته في الاصطفاط والقيام محاذيا لثله اه لكنه رد عليه ما قدمناه من البحر من عدم صحة ائمة المستحاضة والضاالة والخنثى المشكل لثله اه وبه يظهر ما قلناه من بطلان صلاة الخنثى المشكل بمحاذاته لثله واصطفائه خلفه فليأمل وبنيت للقول ان اذا قاموا الى الصلاة ان يتراسوا ويدوا الخلل ويسوا بين منابهم في الصفوف ولا بأس ان يأمرهم الامام بذلك لقول النبي صلى الله عليه وسلم سوا صفوفكم فان تسوية الصف من تمام الصلاة ولقوله صلى الله عليه وسلم لتسوا صفوفكم اوليها فلهن الله بين وجوهكم وهو راجع الى اختلاف القلوب وينبئ للامام ان يقف بازاء الوسط فان لم يقف فقد اساء ذكر ما زيلي وينبئ ان يكمل ما يلي الامام من الصفوف حتى ان وجد في الصف الاول فرجة دون الثانية ان يغرق الثانية اذا حرمه لهم لتقصيرهم حيث لم يسدوا الصف الاول ثم ما يكملوا ما يليه وهم جراوان وجد في الصف فرجة جسد هائل صلى الله عليه وسلم اقيموا الصفوف وحاذوا بين المناكب وسدوا الخلل ولينا بأيديكم اخوانكم لاتردوا فرجات الشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطع صفا قطعه الله وروى البزار وبسناده حسن عن النبي صلى الله عليه وسلم من سد فرجة من الصف غفر له وفي ابني داود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال خياركم انيكم مناكب في الصلاة وهذا ٩٠ ٩٠ يعلم جهل من يستمسك عند دخول داخل

جنبة في الصف ويظن ان فسحله رياء بسبب تحركه لاجله بل ذلك اعانه على ادراك الفضيلة واقامة سد الفرجات للمأمور بها في الصف والقيام في الصف الاول افضل من الثاني ثم روى لما روى في الاخبار ان الله تعالى اذا انزل الرحمة على الجماعة ينزلها اولاً على علي الامام ثم تجاوزته الى من يحاذيه في الصف الاول ثم الى اليمين ثم الى اليسار

الامام لقوله عليه الصلاة والسلام ليبنى منكم اولوا الاحلام والتي اى يقرب من البالغون ( فالصبيان فالخنثى ) يفتح الحاء جمع الخنثى كالجالي جمع الجلي قدم الصبيان لتحضيمهم في الذكورة ( فالنساء لو حاذت قدر ركن ) اعلم ان كون محاذة المرأة للرجل مفسدة للصلاة مشروط بامور الاول المكث في مكان المحاذة قدر اداء ركن حتى لا يفسدها مادونه الثاني كون المحاذية مشبهة بان كانت منجوبة قابلة للجماع هو الصحيح والمراد كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت منجوبة او صغيرة لاشتبهت لا يفسدها ولو كانت محرمة او عجوز اتفرغ عنها الطباع ففسد الثالث كون صلاتهما ذات ركوع وسجود وان كانا يصليان بالائمه حتى ان المحاذة في صلاة الجنابة لا تقصد الرابع كون الصلاة مشتركة بينهما تأدية بان يكون

ثم الى الصف الثاني وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم يكتب للذي خلف الامام بمحاذة مائة صلاة وللذي في الجانب ( احدهما ) الايمن خمسة وسبعون صلاة وللذي في الجانب الايسر ثمانون صلاة وللذي في سائر الصفوف خمسة وعشرون صلاة كذا في البحر ( قوله حاذت ) الضمير للمصل المعلوم من المقام والخطاب متأخير من متعلق بالعقل والبولغ كما في بعض شروح الجامع الصغير فلا تقصد صلاة الصبي بالمحاذة على هذا قاله الكمال ( قوله قدر ركن ) هذا عند ابى يوسف كقوله في شرح الجمع عن الحيط ولا تقصد عند محمد الابداء اه لكن قال الكمال الخامس اى من الشروط ان تكون المحاذة في ركن كامل حتى لو احرمت في صف وركعت في آخر وسجدت في ثالث فسدت صلاة من عن يمينها ويسارها وخلفها من كل صف قبل هذا عند محمد وعند ابى يوسف لو وقت قدره فسدت وان لم يؤد وقيل لو حاذته اقل من قدره فسدت عند ابى يوسف وعند محمد لا الا في قدره اه ( قوله والمراد كونها من اهل الشهوة في الجملة حتى لو كانت منجوبة الخ ) اقول لا يخفى ان المنجوبة من اهل الشهوة في الجملة وليست كالصغيرة قلنا ينبئ ان يعمل عدم فساد الصلاة بمحاذة المنجوبة بعدم جواز صلاتها كقالة الزبلي وغيره وتكون خارجة بقيد الاشتراك تأدية ( قوله الرابع كون الصلاة مشتركة بينهما تأدية الخ ) اقول اكتفى بقوله مشتركة تأدية عما قيل مشتركة تحريرة واداء اذ يلزم من الاشتراك تأدية اشتراك تحريرة وبمع الاشتراكين كما فسر به ولذا قال الكمال لو قيل بدل مشتركة تحريرة واداء مشتركة اداء وفسر بأن يكون لهما امام فيما يؤديانه حالة المحاذة واحدهما امام للآخر لم الاشتراكين اه فاذا علمت ذلك فما قاله في البحر لكن ذكرهما لما يلزم من الاشتراك اداء الاشتراك تحريرة اه ليس بظاهر والجواب ما قاله ابن كمال ناشأ انهم افردوا بالذكر كلا من الاشتراك تحريرة واداء وان كان ذكر الاشتراك في الاداء مبنياً فتصلياً لحل

الخلاف عن محل الوفاق كما هو دأبهم وذلك ان الاشتراك تحريمية شرط اتفاقا والاشتراك اداء شرط على الاصح ذكره في شرح التلخيص اه **قوله** وقد يكون حكما كافي للاحق فانه فياقتضى الخ اقول اشار به الى انه لو حاذته في الطريق وبها الاحقان لتفسد صلاته وهو الاصح لانها مشغولة **﴿ ٩١ ﴾** باصلاح الصلاة لا بتحقيقها فانعدمت التركة كاداء وان وجدت تحريمية

واحداهما اما الآخر فبما يؤديه اويكون لهما امام فبما يؤديه فيشمل التركة بين الانام والمأموم وبين المأمومين ثم ان اشتراكهما في الصلاة قد يكون حقيقة كما في المدرك وقد يكون حكما كافي للاحق لانه فياقتضى كانه خلف الامام كسأبى وايضائه اهم من الاداء والقضاء والفرائض وغيرها كصلاة العيد والتراويح والوتر في رمضان فان المحاذة في جميع ذلك مفسدة الخامس كونهما في مكان واحد بلا حائل لانه يرفع المحاذة واداءه قد مؤخره الرجل لان ادنى الاحوال القعود فقدر ادائه وغفله كغفلت الاصع والفرجة تقوم مقام الحائل ولهذا لم يفردها بالذكر واداءه قدر ما يقوم فيه الرجل كذا قال الزيلعي السادس كون جهتهما متحدة حتى لو اختلفت لا تقصد ولا تصور اختلاف الجهة الا في جوف الكعبة او في قبة مظلمة وصلى كل بالحرى كذا قال السروجي في النافذة في باب الصلاة في الكعبة السابع ان ينوي امامتها وامامة النساء وقت الشروع لا يبدئه ثم ان المحاذة لا يجب كونها بجميع الاعضاء بل يكفي كونها ببعضها قال ابو علي النسفي جدا المحاذة ان يحاذي عضو منها عضوانه حتى لو كانت المرأة على الظلة والرجل يحاذيها اسفل منها ان كان يحاذي الرجل شيئا منها تقصد صلاته وقال الزيلعي المعتبر في المحاذة الساق والكعب على الصحيح وبعضهم اعتبر القدم اذا عرفت هذا فاعلم ان قوله مشبهة فاعل حاذته اي حاذت مشبهة رجلا مقدارا ما يؤدى فيه ركن من اركان الصلاة **(ولو)** كانت تلك المحاذة **(بعضو)** واحد فيكون قوله قدر ركن إشارة الى الشرط الاول وقوله **(مشبهة)** ولو عمره **(ماله)** بأن تكون اخته او بنته او نحو ذلك إشارة الى الشرط الثاني وقوله **(في صلاتهما)** الكاملة إشارة الى الشرط الثالث وقوله **(المشتركة تأدية)** إشارة الى الشرط الرابع ولم يقل اداء لثلاث يتوهم مقابل القضاء وقوله **(في مكان بلا حائل)** متعلق بقوله حاذته وإشارة الى الشرط الخامس وقوله **(وأحدث جهتهما)** إشارة الى الشرط السادس وقوله **(قصدت صلاته)** جزاء لقوله لو حاذته وقوله **(ان نوى امامتها والاصلاح)** إشارة الى الشرط السابع **(قوم صلوا على ظهر ظلة في المسجد)** ونحوهم قدامهم نساء او طريق لم يجز صلاتهم لان الطريق وصف النساء من من الاقدار كذا في الحافية **(ولو يحاذيهم من تحتهم)** لساء جازت صلاة من كان على الظلة اذ ليس بينهم وبين الامام نساء فلا محاذة ههنا المكان الحائل فلا تقصد صلاتهم كرجل وامرأة صليا صلاة واحدة وبينهما حائط **(المصل على رفوف المسجد)** ان وجد في محضه مكانا كره والا فلا وينبغي الاقداء الطريق الواسع بين الامام والمتقدم وهو الذي تجرى فيه العجلة والوقار **(والنهر الكبير)** وهو الذي يجري فيه الزورق

ظلة في المسجد ونحو ذلك اقدمهم نساء او طريق لا يجوز صلاتهم الى آخر ما قاله المصنف فاعلم **(قوله ولو يحاذيهم)** يعني عن يمينهم او يسارهم فتدبر مسألة ما لكون تحت ارجلهم وقدامهم **(قوله المصل على رفوف المسجد)** كذا مثله في مختصر الظهيرية ثم قال ولهذا قال مشايخنا ان صلاة التراويح على سطح المسجد مكرهة **(قوله النهر الكبير الخ)** اقتصر المصنف على هذا التفسير وقال

في مختصر الظهيرية وحدا الكبير مالا يحصى شركاؤهم وقيل ما تجرى فيه النفس اهو قيل ما يجتازه الرجل القوي موشية ذكره في البرهان **(قوله)** وان كان بين الصوف قضاء واتساع عبارة قاضي حان عطفها بالواو لا بالواو فتأمل **(قوله)** وان لم يشبهه فلا عنه الان يختلف المكان اقول هذا على خلاف الصحيح للمؤيد ان العبرة بالاشباه **(قوله)** وان قام على سطح داره الخ اقول هذا خلاف الصحيح لانه ذكره في مختصر الظهيرية ثم قال والصحيح انه يصح الاقتداء به عليه **(قوله ٩٢)** في باب الحدث اهتلت فمقاله صاحب

البحر تقريبا على عدم صحة الاقتداء في اقامه على سطح داره ولو اتقيد من بالخلاوي العلوية من خاتاه الشيخونية امامها لا يصح اقتداءه حتى من بالخلاويين اللتين فوق الابواب الصغيرة والركان مسجد الانوارها خارجة عن ابواب المسجد سواء اشبه حال الامام اولا كالاقتماد من سطح داره المتصلة بالمسجد فانه لا يصح مطلقا وعمله في الحديث باختلاف المكان اه انما هو على غير الصحيح والصحيح صحة الاقتداء لما ذكرناه ومقاله في البرهان لو كان بينهما حائل كبير لا يمكن الوصول منه الى الامام ولكن لا يشبه حاله عليه بساغ اورؤية لا تنقله لا يمنع صحة الاقتداء في الصحيح وهو اختيار شمس الأئمة الخوافي اهو على الصحيح يصح الاقتداء بامام المسجد الحرام في الحال المنصبة وان كانت ابوابها من خارج المسجد **(قوله)** اما في البيت مع المسجد ثمحل الاطراف والمختلف المكان اقول اطلاق التخليل ليس على ظاهره لان موضوع المسئلة انه قائم على الحائط ولذا قال ولم يختلف المكان ولو كان على ظاهره كان متصفا مع قوله وان قام على سطح داره وقد حكم فيه بعدم صحة الاقتداء **(قوله)** وقال ايضا الامام الخ **(قوله)** بان ادرك

### تكملة

لمباحث الاقتداء (المدرک) في الاصطلاح (من صلى الركعات مع الامام والمسبوق من سبقه الامام بها) اي الركعات (كلها) بان ادرك الامام بعد رفع رأسه من الركوع الاخير وفي التشهد (اوبعضها) بان ادركه بعد الركعة الاولى في الثانية او الثانية او الثالثة في الرابعة (واللاحق من فاتة كلها) اي كل الركعات (اوبعضها بعد الاقتداء) بان ادرك الامام في الركعة الاولى فسبقه الحدث فذهب وتوضأ وجاء بعد فراغ الامام فشرع يصلي اربع بالتقام اوسبقه الحدث بعد اداء ركعة او ركعتين او ثلاث فشرع يصلي ما بقى بيان حكمه المسبوق فيما قضى له جهتان جهة الافراد حقيقة فان ما بقى ليس مما التزمه مع الامام وجهة الاقتداء صورة حيث تخي تخبرته على تحريمه الامام فبالظن الى الجهة الاولى كان (كالتفرد حتى يتي) اي يأتي بالثناء اذا قام الى قضاء ما سبقه اذ ادرك الامام في القراءة التي يجهر بها (ويتنوء ويقرأ ويفسد ما قضى بترك القراءة لا بالحاذة (يتنوير) الى الاربع ما قضى (بنية الاقامة

الامام في الركعة الاولى فسبقه الحدث الخ اقول لا يختص اللاحق بهذا لانه لو فات بعد ادراك الركعة الاولى (وتلزمه) شيء بسبب نوم او غفلة او زحمة او كان من الطائفة الاولى في صلاة الخوف فهو للاحق وبقي قسم آخر وهو اللاحق المسبوق لم يصرح به المصنف وهو من سبق بالول العبادة ثم اتقيد وفاته ايضا بعضها بمذركوم وغفلة وعبادة مثته تشمله على ما قاله المحقق في فتح القدير ان اللاحق هو من فات بعد ادخال مع الامام بعض صلاة الامام ليشمل اللاحق المسبوق وتعرضهم اللاحق بانه من ادرك اول صلاة الامام وقاضى منها بعد ادخاله اه فكان ينبغي ان لا يختص المصنف منه بما صورده ليشمل هذا القسم وحكمه اه اذا زال عن ذهنه ان يصلي ما فات به المذركوم ثم قضى اول صلاته التي سبق به ولو لم يرتب هكذا اجزاء خلافا

زفر وصوره في شرح المجمع في خمس صور وتامة في الفتح **(قول حتى لا يؤتم)** اقول وكذا لا يأتى فيها يقضيه حتى في فتح القدير **(قول وان صلح بالخلافة)** اقول بيني في حدادته لا خصوص هذا الجبل لان المسبوق في يقضيه لا يتصور ان يستحلفه الامام في هذه الحالة بل في حالة اقتدائه قبل مفارقة امامه **(قول له ويقصد ما يقضى بالخلافة)** اي بمحاذاة لاحقة مثله **(قول له وعلمه محطاً لقلبه من امامه)** اقول وكذا يتبدل اجتباؤه كافي للدين **(قول له فقلبه ان يرد)** اي ما لم يقيد الركنة بسجدة **(قول له لا يستوعب المنتصب رحمته الله)** جميع احكام المسبوق اذ له احكام كثيرة منها لوطن الامام ان عليه سهواً فسد له قيامه المسبوق ثم علم ان له سهواً فالاشهر فساد صلاة المسبوق ولو لم يلزم تقسده في قولهم ولو قام الامام الخامسة فقيامه المسبوق ان قد اد الامام على رأس الرابعة فسدت صلاة المسبوق والافلا حتى يقيد الخامسة بسجدة ولو سلم مع الامام ساهيا وقيلة لا يلزم مسجود السهو ولو سلم مع الامام على ظن ان عليه السلام مع الامام فهو سلام عمدتفسدو منها انه لا يقوم الى قضاء ما سبق به بعد بداء التسلمتين فوراً بل ينتظر فراغ الامام بعدها لا احتيال سهو على الامام فيصير حتى يفهم انه لا سهو عليه وفيه في فتح القدير بحثان على ما اذا اقتدى بمن يرى سجود السهو بعد السلام والافلا وقال صاحب البحر ما محمله **(قول له ٩٣)** الاطلاق لان الخلاف في كون السجود قبل السلام او بعده انما هو

في الاولوية من باختيار الناصي العمل بالجائز ومنها ان لا يقوم قبل السلام بعد الجلوس قدر التشهد الا في مواضع اذا خاف تمام مدة مسحه لوانتظر سلام الامام او خروج الوقت في الجمعة والعديد والفجر او خروج الوقت وهو مندور او خاف ان يتدبره الحدث او خاف مرور التماس من بين يديه ولو قام في غير تمام مدة قدر التشهد صح ويكره تحريم ما لم يذكر الامام سجدة صلياً وبدا اليها شابه وان لم يشابه فسدت وان كان قيد ركنته بسجدة فسدت صلاته في الروايات كلها عاد اولم يمد وتامة في البحر **(قول له واللاحق ليس الجھتان الخ)** هذا بيان احكامه كما وعدته ولم يوف بمجموع احكامه لانه لم يبين ما فعله بعد زوال عذر ولا يخلو ما ان يكون بعد فراغ الامام ولا

وتزومه السجدة بالسهو فيه اي فيما يقضى وكل ذلك من احكام المنفرد **(و)** بالنظر الى الجهة الثانية كان كالقندي حتى لا يؤتم اي لا يجوز الاقتداء به لانه بان في حق التجرية بخلاف المنفرد **(وان صلح بالخلافة)** اي لان يحمله امامه خليفة له اذا احدث وقطع تكبيرة الافتتاح تحريمته اي لو كبر ناولاً استتاف صلاة وقطعها يصير مستأنفاً وقاطباً بخلاف المنفرد **(و)** يزومه السجدة بسهو امامه يعني لو قام الى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة تساهو فقله ان يرد ولو لم يمد كان عليه ان يسجد في آخر صلاته بخلاف المنفرد حيث لا يلزم السجود بسهو غيره **(و)** ان لم يحصر المسبوق في سهوه اي سهو امامه **(ويأتى)** المسبوق **(بتكبير التشريق)** بخلاف المنفرد **(واللاحق)** ليس له الجهتان بل هو **(كانه)** خاف الامام حتى لا يشترطه فيه الاقامة لا يأتى قراءة ولا سهو اي سجدة سهواً اذا سها **(ولا يأتى)** اي لا يأتى بما تركه امامه بالسو وقصد ما يقضى بالخلافة وعلمه محطاً لقلبه من امامه وكل ذلك من احكام القندي **(المسبوق يقضى اول صلاته في حق القراءة وآخرها في حق التشهد حتى لو ادرك ركنة من المغرب مع الامام)** **(قضى بيمينه ركنتين)** وفصل بقعدة **(لانه اذا قضى ركنة فكانه سلى ركنتين بالنظر الى التشهد وقراً في كل من الركنتين)** **(الفاتحة وسورة)** لان ما يقضى كانه اول صلاته ولو ترك القراءة في احد خاف تقسده صلاته **(ولو ادركها)** اي ركنة

فالاول واضح والثاني يجب عليه ان يأتى بمقامه اولاً ثم يتابع الامام الى ان يفرغ فلو تابع الامام الاثم اثمى بمافاته صح ولكن يأتى بترك الواجب وقال زفر تقسده صلاته بيمينه اتيه بمقامه اولاً ومن احكامه لو سبقه الحدث وهو مسافر فدخل مصره للوضوء بعد فراغ الامام لا انتقوب صلاته او بما ومنها لا تقسده صلاته بيمينه اتيه بمقامه اولاً ومن احكامه لو سبقه الحدث وهو مسافر فدخل مصره للوضوء بالقبض لما ذكرنا من عدم تغير فرضه بنية الاقامة لانها لا تؤثر في القضاء **(قول له والمسبوق يقضى اول صلاته بالخ)** اي بعد فراغه مما ادركه مع الامام فلوانه ابتدأ قضاء ما سبق به وصورته ان يصل عقب اجرامه ما قبله مشاركتها لانه في ادراكه كقولنا يكره لجنايته السنو لا تقسده صلاته وقيل تقسده هو الراجح لانه عمل بالنسوخ كافي بختم الظاهر به وتخرج في الحاوي الحصري عدم فساد صلاته من زوال الى الجوامع الاسنوخ واختار في البدائع ما يحسنه في الظاهر به من الفساد وقال صاحب البحر فقد اختلف التصحيح والظاهر القول بالفساد ولو افترق القاعدة **(قول له ولو ادركها)** اي ركنة من ذوات الاربع الحكم كذا ذكره الكمال ولم يذكر خلافاً فيه فالقضى ان يكون المذهب لكن ذكر في الفيض ان هذا عندها فقال ناقلاً عن المستصفي لو ادرك الامام في ركنة من الرابعة ثم قام الى قضاء ما سبق به يصل ركنتين بجانحة وسورة ثم يشهد ثم يأتى الثالثة بجانحة خاصة ولا يأتى ركنة بجانحة

وسورة ثم يشهد ثم يأتي ركعتين او اياهما فاتحة وسورة وثانيتها فاتحة خاصة باب الحدث في الصلاة ﴿قوله﴾ سبقه حدث  
الحج اقول ولومن تخنعه او عطسه المائل في البحر ويحسوا البناء فيما اذا سبقه الحدث من عطسه او تخنعه اه ويخالفه  
ما في مختصر الظهيرية عطس فسببه الحدث من عطسه او تخنعه فخرج من قوته ربح قيل لا يبي هو الصحيح اه فقد اختلف  
التصحيح ﴿قوله﴾ لما عرفت ان الخروج يستعنه فرض عندنا خفيفة اقول يجوز الاستخلاف والبناء وان كان الحرج وغير فرض  
بل واجب على الصحيح فلا يفتن بما عليه ﴿قوله﴾ يستخلف خبر لقوله امام اي استخلفا في الحج اقول لم يقدره عاملا في النسخ التي  
رأيتها ويبنى ان يكون هكذا اي جاز استخلافه ولا يقدر بما يدل على لزوم كوجوب لان الاستخلاف لا حراز فضا لما جماعة كما  
سيدكره ولهذا قال في البحر الافضل للامام والمقتدى البناء صيانة للجماعة والمنفرد الاستئناف تحرزا عن الخلاف ويصح في  
السراج الوهاج وظاهر كلام المتون ان الاستئناف افضل في حق الكل فاني نرحل الجمع لابن الملك من انه يجب على الامام  
الاستخلاف صيانة لصلاة القوم في نظراهم قلت عبارة شرح الجميع من سبقه حدث يتوضأ ويبنى كالمكان اما ما جازله ان  
يستخلف غيره اتفاقا قالوا بل وجب عليه الاستخلاف صيانة لصلاة ﴿قوله﴾ القوم اه فلا اتفاق على وجوب استخلاف الامام

وذلك لان لفظة قالوا انما يستعملونها فيها هو  
مختلف فيه ذكره في النهاية اهو يجوز  
ان يكون المراد بالواجب اللزوم من  
حيثية فاه بمقتضى صلاة القوم لان حيثية  
ترتب العقاب يترك الاستخلاف فلا  
خلاف في جواز ترك الاستخلاف  
خروجا من الخلاف ﴿قوله﴾ اذ دخل مكان  
الامام عن الامام فسد صلاة المقتدى  
اي ولو حكما بان وقف فيه بعد الحدث  
قد راداه ركن كاسيدكره المصنف ﴿قوله﴾  
كذا في الكافي اقول ليس جلته في هذا  
الحل منه بل في اوله وآخر الباب ﴿قوله﴾  
صردة الاستخلاف الحج هذا على وجه  
السنة ﴿قوله﴾ ويقدم من الصف الذي يليه  
بالاشارة اقول او بأذنوب من يقدمه  
الى الجهراب كافي الفتح ﴿قوله﴾ ولم يخرج من المسجد اقول فلو استخلف ثم خرج فحكمه هو ما قاله الكمال او استخلف ﴿وفي﴾  
من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد ان نوى الخليفة الامام من راعته صار اماما ففسد صلاة من كان مقدمه دون صلاته وصلاة  
الامام الاول وس عن يمينه وشماله في صفوف من خلفه وان نوى ان يكون اماما اذا قام مقام الاول وخرج الاول قبل ان يصل الخليفة  
الى الجهراب او قبل ان ينوي الامامة فسدت صلاتهم وشرط جواز صلاة الخليفة والقوم ان يصل الخليفة الى الجهراب قبل ان يخرج  
الامام من المسجد اه ﴿قوله﴾ فلو لم يستخلف حتى جاز هذا الحد بطلت صلاة القوم اقول ظاهره الاطلاق سواء كانت الصفوف متصلة  
الى خارج المسجد او لا يصح به فيما بعد الالة وهو صريح قاض خان حيث قال استخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف  
متصلة بصفوف المسجد لم يفسد صلاة القوم في قول ابى حنيفة وابى يوسف رحمهما الله اهو مفهوماه في حجة الاستخلاف  
من خارج عند محدودي صرح الكمال وغيره وقلب الخلاف صاحب الظهيرية فجعل جواز الاستخلاف من خارج قولهما لا قول  
محمد فقال انما يصح الاستخلاف مادام الامام في المسجد وان استخلف رجلا من خارج المسجد والصفوف متصلة جاز خلافا للمحدث

#### باب الحدث في الصلاة

(امام سبقه حدث غير مانع للبناء) لابد من هذا القيد لان المطلق كافي اكثر  
النسخ غير صحيح كاسيظهر (ولو) اي ولو كان سبق الحدث (بعد التشهد) قبل  
السلام اذ حينئذ لم يتم صلاته لما عرفت ان الخروج يستعنه فرض عندنا خفيفة  
ولم يوجد (يستخلف) حيز لقوله امام اي يجوز استخلافه اذ دخل مكان الامام عن  
الامام فسد صلاة المقتدى حتى لو احدث الامام فلم يقدم احدا حتى خرج من  
المسجد فقد صد صلاة القوم كذا في الكافي صورة الاستخلاف ان يتأخر محدوبا  
واضاياه على انقائه وهم ان رغب فيقطع عنه الطوقن ويقدم من الصف الذي يليه  
بالاشارة ولو تكلم بطلت صلاتهم وله ان يستخلف ما لم يجاوز الصفوف في السجرات  
وما لم يخرج من المسجد فيه فلو لم يستخلف حتى جاز هذا الحد بطلت صلاة القوم

(امام سبقه حدث غير مانع للبناء) لابد من هذا القيد لان المطلق كافي اكثر  
النسخ غير صحيح كاسيظهر (ولو) اي ولو كان سبق الحدث (بعد التشهد) قبل  
السلام اذ حينئذ لم يتم صلاته لما عرفت ان الخروج يستعنه فرض عندنا خفيفة  
ولم يوجد (يستخلف) حيز لقوله امام اي يجوز استخلافه اذ دخل مكان الامام عن  
الامام فسد صلاة المقتدى حتى لو احدث الامام فلم يقدم احدا حتى خرج من  
المسجد فقد صد صلاة القوم كذا في الكافي صورة الاستخلاف ان يتأخر محدوبا  
واضاياه على انقائه وهم ان رغب فيقطع عنه الطوقن ويقدم من الصف الذي يليه  
بالاشارة ولو تكلم بطلت صلاتهم وله ان يستخلف ما لم يجاوز الصفوف في السجرات  
وما لم يخرج من المسجد فيه فلو لم يستخلف حتى جاز هذا الحد بطلت صلاة القوم

(قوله وفي صلاة الامام روايتان) اقول صحيح كل من الروايتين لانه صرح قاضيان بالاصح من الروايتين الفساد هو قال في الظهيرية لم يبين محمد حال الامام وذكر الطحاوي رحمه الله ان صلاته فاسدة ايضا وذكر كراهي الوضوء من اقله وهو الاصح اه وعلمه في شرح الجمع بانه كالنفر دلفساد استخلافه (قوله كاذبا حصر) بوزن تصفلا ومصدر الى وضيق الصدر كما في الفتح وفي النهاية قدم الحافيه خطأ كالفي المغرب وقال الاقناني ويجوز ان يكون حصر على فعل ما لم يسم فاعلمه من حصره اذا حبسه من باب نصر ومنه حبس ومنع عن القراءة بسبب خجل او خوف بالوجين حصل الى البيع وبها صرح فخر الاسلام في شرح الجامع الصغير وقد وردت الفتان ايضا في كتب اللغة كالصباح وغيره فاما انكار المطري في ضم الحافيه في مكسر العين لانه لازم لا يجي له مقول ما لم يسم فاعله الا في مفتوح العين لانه متعد مجوز بنا الفعل منه المقول فافهم (قوله) فانه يستخلف حينئذ عنده خلافا لهما اقول ولم يذكر ما الحكم عندها لو استخلف هل يبطل او يتمها بالقرارة قال في النهاية جازي الاستخلاف عند ابن حنيفة وقال لا يجزئهم اه وقال في النهاية بليتمها بدون القرارة كلامي اذا امين ونسب بعض الشارحين الى السهولان مذهبهم انه يستقبل ويهصرح الامام فخر الاسلام رحمه الله في شرح الجامع الصغير اه قلت وما قاله في النهاية من انه يتمها بلا قرارة عندها تبعه فيه الزيلعي والكمال ابن الهمام ورايت بخط شيخنا عن شيخه من جملة الى البدائع وفخر الاسلام ان عندها لا تجوز وتفسد صلاتهم اه (قوله ولو قرأ ذلك القدر لم يجز الاستخلاف بلا خلاف) اقول كذا في كثير من كتب المذهب المتقدمة لكن قال صاحب البحارنة ذكر في المحيط (٩٥٥) بصيغة قبل ثم قال وظاهره ان المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتاده

لما هم صرحوا في فتح الصلي على امامه بانها لا تصد على الصحيح - وادق الامام ما تجوز به الصلاة او لا فكذلك هنا يجوز الاستخلاف مطلقا اه قلت يؤيده ما ذكر في الفتاوى الصغرى كتبت في شرح الجامع الصغير اذا حصر فاستخلف بعده ما قرأ ما تجوز به الصلاة لا

وفي صلاة الامام روايتان (كاذبا حصر) الامام (عن القراءة) اي قراءة قدر ما تجوز به الصلاة فانه يستخلف حينئذ عنده خلافا لهما ولو قرأ ذلك القدر لم يجز الاستخلاف بلا خلاف لعدم الحاجة اليه (فيتوسأ) الامام (ويبي) باقيا على ما مضى (ويتم) صلاته (تمة) اي مكان التوسأ (او يود) الى مكانه (ان فرغ امامه) اي الذي استخلفه متصل بقوله يتم تمة او يود (فانه ايضا غير بين الامام تمة ودين المود ووجه التخيير ان في الاول قلة الشيء وفي الثاني اداء الصلاة في مكان واحد فيختار ما شاء (والا) اي وان لم يفرغ امامه (عاد) الى مكانه قتلما (كذا)

يجوز بالاجماع ولم يذكر اه بل تصد الصلاة لا في كتبت في مسئلة الامي ان الاستخلاف عمل كثير يفسد فيفسد هذا ايضا في هذا القياس ينبغي ان يفسد وعلى قياس ما ذكر في الجامع الصغير ان نفس الفتح لا يفسد فلا يفسد ايضا هال ان الفتح ليس بعمل كثير فلو افسد انما يفسد لا لانه عمل كثير لكن لانه غير محتاج اليه وهما محتاجان اليه فلا تصد اه (قلت) وللاحتياج للاتباع بالواجب والمسنون من القراءة ثم تعبير المصنف بقراءة ما تجوز به الصلاة اشارة الى انه قد حصل الحصر في ركعة بعد الاولى وقد قرأ فيها ما تجوز به الصلاة فيستفاد منه انه اذا قرأ في ركعة فقط ما تجوز به ثم حصر فيها جازله الاستخلاف بلا خلاف فأتم (قوله فيتوسأ) قال الزيلعي ويتوسأ ثلاثا ويتوسع رأسه بالمسح وتحمض ويستشق وبأني يسأر سنن الوضوء وقيل يتوسأ مرة وان زاد فسدت صلاة والاول اصح اه وسند ذكر الخلاف في كشف المودة للوضوء وله ان يستقي الماء من البئر اذا لم يكن عنده ماء وذكر الكرخي والقنبري ان الاستقاء يمنع البناء ذكره في مختصر الظهيرية (قوله ويبي) اقول ولا كراهة في صلاته كما سجد كره (قوله) كالنفر فانه ايضا خارج اه اقول ولم يبين الافضل له واختلوا في الافضل للنفر والمقتدى بدفع الامام قال خواهر زاده العود افضل ليكون في مكان واحد وهو اختيار الكرخي والفضل وشمس الائمة الدر خشي وشيخ الاسلام خواهر زاده وقيل في منزله افضل لما فيه من تقليل الشيء قال الاكل وهو اختيار بعض مشايخنا وذكر في نوادر ابن سبابة ان العود يفسد لانه شيء بلا حاجة وقال الكمال والصحيح عدمه اي عدم الفساد (قوله والاي وان لم يفرغ امامه عالى مكانه قتلما) اقول ليس المراد خصوص عين مكانه بل ما يسمع ان يكون مقتديا به حتى لو اتم بقية صلاته في موضع وهو في المسجد او فيها هو حكم المسجد من حيث بحة الاقداء جزوا الا لزمه العود الى مصلاه واذا عاد قل الاكل في الثانية فان ادرك امامه في الصلاة فهو غير بين ان يضيئ من سبقه الامام في حال اشتغاله بالوضوء بغير قراءة ثم يضيئ آخر صلاته وبين ان يتابع الامام ثم يضيئ من سبقه الامام بعد تسليمه لان ترتيب افعال الصلاة ليس بشرط خلافا لفرقنا في شرح الطحاوي رحمه الله اه قلت وهذا مخالف لما

قدمناه في اللاحق من انه يجب عليه ان يأتي بآفته اولاً ثم يتابع الامام والا ثم فلا يخير لان هذا الفعل واجب عليه اللهم الا ان يجعل التخير هنا على الفعل من حيث الحكم بالصحة ولا يخفى ما فيه فلي تأمل ( قوله ) والافضل للمنفرد ومقتد فرغ امامه الاستئناف ( الخ ) فيه تأمل لان حكمه بان الافضل لمقتد فرغ امامه الاستئناف مدافع لقوله بعدمه والمقتدى بنى احراز الفضيلة الجماعية لان فرق بين فراغ امام المقتدى وعدمه وحاصل الحكم انه اختلف هل الاستئناف افضل مطلقا او في حق المنفرد قال في الهداية والنهاية وفي القدر والتبيين والكافي والبرهان ان الاستئناف اصل للجميع ثم راعى شبهة الخلاف وقيل ان المنفرد يستقبل والامام والمقتدى بنى مبانة لفضيلة الجماعة اه وما ذكره من التفصيل بصيغة قبل مقابل لا يطلق افضلية الاستئناف صححه في السراج الوهاج اه وقال صاحب البحر وظاهر المتن ان الاستئناف افضل في حق الكل اه فالصنف مشى على خلاف ما عليه الاكثرون ما فيه من المدافعة ومعنى الاستئناف ان يعمل عملاً يقطع الصلوات ثم يشرع بعد الوضوء ذكره الكافي ( قوله ) والاولى له ان يقدم مدركا ( اه ) اشار قوله صلى الله عليه وسلم من قبلنا انسانا عملا وفي رعيته من هاولى منه فقد خان الله ورسوله وجماعة المؤمنين ذكره الكافي ( قوله ) لا نه اقدر على اتمام صلاته ( كذ ) علته في الهداية وقال الكمال افاد التعليل ان الاولى ان لا يقدم مقيماً اذ كان مسافراً والاولى لانهم لا يقدر ان على اتمامه وحلته فكذا لا ينبغي للمسبوق ان يتقدم كذا هذا وكما يقدم مدر كالسلام لو تقدم كذا الآخر ان اما المقيم فلان المسافر ( ٩٦ ) خلفه لا يلزمهم بالاقداة به كالا

يلزمهم بنية الاول بعد الاستخلاف او بنية الخليفة لو كان مسافراً في الاصل و عند ذفر ينقلب فرضهم اربعا للاقتداء بالمقيم قلنا ليس هو اماما الاضرورة فيصير قائماً مقامه فيما هو قادر صلاته فكانوا مقتدين بالمسافر معني وصارت الفعلة الاولى فرضاً على الخليفة ويقدم بعد الركنين مسافراً يسلم بهم ثم يقضى التيمون ركنين منفردين ولو اقتدوا به بدميانه بطلت صلاتهم دون المسافر ان لان اقتداءهم انما يوجب المتابعة الى هنا اهقلت وهذا ليس بتبليلا لفساد

اي كالا امام ( المقتدى ) اذا سبقه حدث ( والافضل للمنفرد ومقتد فرغ امامه الاستئناف ) ليكون أبعد عن شبهة الخلاف فيتحقق الأداء بلا خلل وبني الامام والمقتدى احرازاً لفضيلة الجماعة ( ولو استخلف الامام مسبوقاً ) جاز لوجود المشار كفي التحريم والاولى له ان يقدم مدر كالاته اقدر على اتمام صلاته وينبغي لهذا المسبوق ان لا يقدم لمجزء عن التسليم ولو تقدم ( ثم صلاة الامام او لا ) بان ابتدأ من حيث انتهى اليه الامام لقيامه مقامه ( واذا انتهى ) الى السلام ( قدم مدر كاي سلم بهم وحين اتىها ) اي المسبوق صلاة الامام بان قد قدر التشهد ( يضره ) اي المسبوق والمراد صلاته ( المتأني الصلاة ) كالتفقيه والكلام ونحوها ( و ) يضر الامام ( الاول ) لانه وجدائهما صلاتهما ( الا عند فراغه ) اي الامام الاول بأن توضعاً وادرك خليفته بحيث لم يسبقه شيء واثم صلاته خلف خليفته ( لا القوم ) اي لا يضر المتأني القوم اذ قدمت صلاتهم ( وان لم يسبقه ) اي الامام الاول حدث ( وقد قدر التشهد فقهه او احدث عمدا فسدت صلاة المسبوق )

العبارة بل هو مكتوب عنه اذ لا ينبغي ان ترك الواجب لا يرميه بطلان الصلاة ويظهر لي انه انما قصدت صلاة ( لوجود ) المقيمين صلاة بتأنيهم خافية للمسافر بمدتمام صلاة الاصل لانه صار منفرداً فيما يبدله لا يكون اماماً الا فيما هو قادر صلاة من استخافه وتقدم ان من حكمه انه لا يجوز الاقتداء به واما المسافر فنقد تمت صلاتهم فاقداؤهم فيما يبدل لا يضرهم ( قوله ) ويضر الامام الاول ( قول هو الاصح ) لانهما استخلفه صار مقتدياً به ففسد صلاته فساداً صلاتاً امامه ولهذا الصلوات باقية من صلاته في منزله قبل فراغ هذا المستخلف ففسد صلاته لان افراده قبل فراغ الامام لا يجوزون في الاقتداء لانه لا يصير مقتدياً بالخليفة فيبدأ في التبيين وهذا القيل رواية ابي حفص قالوا وكأنها غلط وذكر الكمال وجهه وكذا قصد صلاة الامام والقيام والخليفة بتذكر الخليفة فاشقو كذا لو تذكر الامام قبل خروجه من المسجد وان تذكرها بعد الخروج فسدت صلاته فقط كافي البحر ( قوله ) وان لم يسبقه اي الامام الاول حدث ( قول لفظ الاول وقوله في الهداية وهال الكمال لفظ الاول ) «نا تساهل ادليس في سورة هذه المسئلة امامنا ان ادليس في الاستخلاف اه ( قوله ) فسدت صلاة المسبوق ( قول هو اذ لم يقدم المسبوق بالسجدة فان كان بان قدم معه قدر التشهد فقام للقضاء وقيد بالسجدة قبل حدث الامام لا تقتصد صلاته لانه تأكد افراده حتى لا يتابع امامه في سجود السهو فان لم يقدمه فسدت صلاته بخلاف ما اذا لم يقدمه بالسجدة وتابعه لا تقتصد لعدم تأكد الافراد كاذكره الكافي واللاحق كالمسبوق اذا قيد اماماته بالسجدة لاقتصد صلاته كافي الفتح وقال في النهاية قيد بفساد

صلاة المسبوق لأن صلاة المدر لا تقصد بالانفاق وفي صلاة اللاحق رواه ابن ابي عمير في المراج الوهاج الفساد وصح في الظهيرة  
عندهم بعلل بأن التام كانه خلف الامام والامام قد تمت صلاته فكذلك صلاة التام بقدر اهل حال صاحب البحر وفيه نظر لأن الامام لم يبق  
عليه شيء بخلاف اللاحق. وفي فتح القدير لو كان في القوم لاحق ان فعل الامام ذلك بعد ان قام بقضى فاقه مع الامام لا قصدوا الا قصد  
عنده انتهى ما قاله في البحر والضمير في عنده راجع للامام قلت كذا اطلق في فتح القدير عندهم الفساد فضل الامام ذلك بعد قيام اللاحق  
للقضاء ولم يقيد بالتقيد بالسجود كما في المسبوق ولم يله تركه انكالاته ذكره عقبه في تأمل **(قوله وان تكلموا خرج من المسجد الى اى**  
اذا فعل ذلك بعد قومه قد قدر التشهد ولم يكن سلم لا قصد صلاة المسبوق **(قوله لان الفقهية ففسدت للجزء الخ)** اقول هذا بيان الفرق بين  
الفقهية او الحدث عمد او بين التكلم او الخروج من المسجد وليس تعليل لقوله لا قصد صلاة المسبوق لان الفقهية اذا فسدت الجزء الذي  
لاقيه من صلاة الامام يلزم بالضرورة فساد صلاة المسبوق فلا يصح ان يكون علة لعدم فساد صلاة المسبوق **(قوله واصابة بول**  
كثير) اقول المراد به عمالم يسبقه وفيه خلاف ابى يوسف فانه يقول يجوز النياز وان لم يكن مباحه واما ان كان مباحه في حقهما  
وانفرق لهما ان في ذلك غسل يده وثوبه ابتداء **(٩٧)** وفي هذا تبعا للوضوء ولو اساءته من حدثه وغيره لا يني ولو اتحد محلها

كافي الفتح **(قوله وسيلان شجرة)**  
اقول اى يصنع احد ابتداء فان وقت  
عليه طوبى من سطح ان كان يمرور  
استقبل خلافا لابي يوسف والاقالصح  
الخلاف بين مشاغنا مثل وقوع الشجرة  
من الشجرة كافي مختصر الظهيرية **(قوله)**  
وظهور المودة في الاستنجاء ان يضطر  
كذا المرأة **(٧ ل ٨)** اقول هذا الاستنجاء قول ابى  
على النسقي وقال قاضي خان هو الصحيح  
ورق يندوين ماله كسفت المودة في  
الصلاة ابتداء بخلافه ما قاله في البحر لو  
كشف عورته للاستنجاء بطلت صلاته  
في ظاهر المذهب وكذا اذا كشفت المرأة  
ذراعها للوضوء وهو الصحيح وفي  
الظهيرية عن ابى على النسقي انه اذا لم يجد

لوجود الثاني خلافا **(وان تكلموا خرج من المسجد)** اى لا قصد صلاة المسبوق لان  
الفقهية ففسدت للجزء الذي يلاقيه من صلاة الامام قصدته من صلاة المتقدمين الان  
الامام لا يحتاج الى البناء المسبوق يحتاج اليه والمبني على الفاسد فاسد بخلاف الكلام لانه  
في معنى السلام فانه منه الامان ولذا لا يفتى بشرط الصلاة وهو الطهارة فاذا سادف  
جزء لم يفسد فلم يؤثر ذلك في حق المسبوق ولكنه يقطع في اوانه لا في غير اوانه والكلام  
في مضام من حيث انه لا يبطل شرط الصلاة وهو الطهارة بخلاف الفقهية والحدث العمدة  
وكذا الخروج من المسجد فانه قاطع لا مفسد **(ومانه)** اى مانع التمام الحدث العمدة والجنون  
والانعام والامانة باحتلام بان نام في صلاته نوما لا يقض وضوءه فاحتلم **(او غيره)**  
كذكر او مس شهوة كذا في الظهيرية **(والفقهية واصابة بول كثير)** جاوز قدر  
الدرهم **(وسيلان شجرة وظهور المودة في الاستنجاء ان يضطر كذا المرأة)** اى  
ظهور عورتها في الاستنجاء يمنع البناء ان يضطر ايضا والقراءة ذهابا جابيا  
قيل لو قرأ ذهابا قصدو آتيا وقيل بالعكس والصحيح الفساد فيهما لانه في الاول  
ادى ركعتين والحدث وفي الثاني مع المشي **(بخلاف التيسيع والتهيل في الاصح)** اذ  
ليس فيهما اداء ركن **(وطلب الماء بالاشارة)** عطف على الحدث العمدة والقراءة

منه بطلت قصد وكذا المرأة **(دور ٧ ل ٨)** اذا احتاجت الى البناء لهما ان تكشف عورتها وابعاضها في الوضوء وتكمل اذا لم  
يجد بدامن ذلك اهو مثله في الفتح من غير ذكر تصحيح لقول ابى على وعلمت تصحيح قاضي خان **(قوله وطلب الماء بالاشارة)**  
اقول هذا مشكل عملة قدورد المار بالاشارة وكذا بما ذكره الزيلعي عن النافية في باب ما فسد الصلاة لو طلب من المصل شي فأتى ببدنه  
او رأسه سبعا او بلا لا قصد صلاته وفي البحر مثله عن الخلاصة والظهيرية وغيرهما ثم نقل عن شرح الجمع انه لو رد السلام بسببه فسدت  
ونقل عن ابن امير حاج انه قال ان بعض من ليس من اهل المذهب قد عزم الى اى حنية ان الصلاة تفسد بالرد باليد وانما يعرف  
ان احدا من اهل المذهب قتل الفساد في رد السلام باليد واما يذكرون عدم الفساد من غير حكية خلاف في المذهب فبطل  
صريح كلام الطحاوي في شرح الاثار يفيد ان العدم الفساد قول ابى حنيفة وابى يوسف ومحمد وكان هذا القائل يفهم من الرد  
بالاشارة الفساد على تقديره كاهو كذلك في التعلق لكن ثبت ما ذكرنا هاهنا قال صاحب البحر والحق ما ذكره العلامة الحلبي ان  
الفساد ليس بثابت في المذهب واما الاستبطل بعض المشايخ من فرغ قلبه في الظهيرية والخلاصة وغيرها انه لو صافح المصل  
انسانا بنية السلام فسدت صلاته. ونقل الزاهدى بعد نقله عن حسام الائمة انه قال فعلى هذا قصد ايضا اذا رد بالاشارة  
لانه كالتسليم باليد ثم استدلل صاحب البحر على عدم الفساد بالاشارة التي صلى الله تعالى عليه وسلم بالرد بسببه ولكنه نأش

ابن امير حاج بأن صاحب الجمع نقل الفرع وهو من اهل المذهب اه قات فلا يبعد ان يكون عدم فساد الصلاة بطلب الماء بالاشارة كرد السلام وغيره بالاشارة وعلمت مافيه (قوله وشراؤه بالتعاطي) اقول يمكن ان يكون هذا على احد تفسيرى العمل الكثيره وبجاوزته ماء ولا عذر له تقصد اما لجواز ما يقدر على الوصول منه الى ابعده من لتعيق المكان اول عدم الوصول الى الماء او كان يراى يحتاج الى الاستقامة وذلك مفسد او كان يته غاوزه ناسيا لاعتقاد الموضوع من الحوض لا تقصد كافتح القدر (قوله قيده لظهور فساد الصلاة الخ) فيه اشارة الى انه مع كونه لم يوجد منه صريح الجواب وقبول وقد فسدت فعهما لظهور (قوله والصفوف في غيره كالصحراء) اقول كالصحراء مثال للغير وظاهره ان العبر شامل للجانبة ومصل العيد وليس كذلك كما بهما بمثلة المسجد كذا روى ابي يوسف اه ومكان الصفوف له حكم المسجد ولو تقدم من قدامه ولم يكن ثم ستره يعتبر قدر الصفوف خلفه وان كان بين يديه ستره فالحدا ستره وعن محمد انه يعتبر فيه قدر الصفوف خلفه كما اذا لم يكن ثم ستره كافي التبين وفتح القدر ثم قال في فتح القدر والوجه اذا لم يكن ستره ان يعتبر موضع سجوده لان الامام منفرد في حق نفسه وحكم المفرد ذلك اه وقال في البدائع والصحيح هو التقدير بموضع السجود اى في الصحراء وان كان بين يديه ستره او ستره قاه بين يديه لم يجاوز ذلك اه وان استخلف هذا الظان تبطل صلاته وان لم يجاوز الحد المذكور قيل هذا قولهما وعند ابي حنيفة لا تقصد هو اختيار ابي نصر وان كان منفردا في الصحراء اخذه موضع سجوده وقيل بمقدار ما يتعجب من جهة الاقتداء ذكره الزبلى والمرأة ان زلت عن مصلاتها سدت صلاتها لانه بمثلة المسجد في حق الرجل ولهذا تنكشف فيه (قوله بمد ما ظن الخ) فيه اشارة الى ان الاصراف مقيد بما اذا اراد اصلاح صلاته لسبق الحادث على ما ظنه فلا تقصد حتى يخرج مما لا انصرف على سبيل الرضى فهو كالوظن انه افتتح على غير وضوء وان مدته مسحه اقتضت او ظن سرابا ما او ظن ان عليه فاشة وهو صاحب ترتيب اوراى (٩٨) حرة في ثوبه فقطها بحاجته فانصرف حيث

تقصد صلاته وان لم يخرج من المسجد كافي التبين لكى نقل الكا كى عن جامع الترمذى والتالى ان الغازى لو ظن حضور العدو فانصرف والامر بخلافه لم تقصد ما لم يخرج من المسجد اه ومفهوم كلام المصنف ان الظان يتمابق من	(وشراؤه بالتعاطي) قيده لظهور فساد الصلاة بصريح الجواب والقبول والمكث (قدر) ادا (ذكر بعد سبق الحدث الا اذا كانا) اى الحدث والمكث (ناهما) اى فى حال نوم المحدث فان ذلك لا يمنع البناء (والخروج من المسجد) تجاوز (الصفوف في غيره كالصحراء) بمد ما ظن انه احداث ثم ظهر طهره ولو عمل عمدا (بعد التشهد مناف للصلاة تمت) الصلاة لوجود الخروج بصنعه (ولو وجد) منافى الصلاة بعده
--	---

صلاته ما لم يخرج من المسجد به صرح في الهداية والقياس الاستقبال وهو رواية عن محمد قال الكمال عن النهاية اى الرواية (بال) فيا اذا كان باب المسجد لغير القبلة فان كان وهو معنى متوجها لا تقصد بالاتفاق (قوله ولو عمل) بعد التشهد منافى للصلاة تمت اقول المراد بالتشهد الجلوس قدره اذ لا يشترط للصحة الاتيان بالتشهد والمراد بان تمام الصحة اذ لا شك في انها ناقصة لتركه واجبا منها فلو قال المصنف بدل تمت محتم لكان اولى وقول النبي صلى الله عليه وسلم تمت صلاتك اى قاربت التمام لان الشئ يسمى باسم ما قرب اليه قال تعالى اى اراتى اعصر خيرا وامثاله قلت ولم يتعرض المصنف لحكم اعادتها وقال في البرهان يجب اعادتها لتقصيها ترك واجب لا يمكن استداركه وحده اه وكذا قال في البحر يجب اعادتها لحكم كل صلاة ادبت مع كراهة التحريم اه لكن قال في الهداية وتبعه ابن كمال يساناه لا اعادة عليه لانه لم يسبق عليه شئ من الادكان اه قلت والذي ينبغي اتباعه ما قاله في البرهان والبحر ولا يخالفه ما في الهداية لا يمكن حمل تقيدها لاعادة على الاعادة المفروضة رشد اليه تعليقه بقوله لانه لم يسبق عليه شئ من الادكان فرجع الامر الى القول بوجود اعادتها ولم يتعرض الاكل والكمال لحل هذا الحل ويؤيد ما قلته من الحل ما قاله صاحب الهداية بعده ما في يكره الصلاة وتعادى الصلاة المكروه وعلى وجه غير مكروه وهو الحكم في كل صلاة ادبت مع الكراهة اه قال في النائية كذا ترك واجبا من واجبات الصلاة اه فليتمه فانه مهم (قوله لوجود الخروج بصنعه) اى وقد وجدت ادراكها (قوله ولو وجد منافى للصلاة بعده بلا صنعه بطلت الخ) اقول في البرهان الاظهار قول صاحبين انها صحيحة في المسائل الاثني عشرية والقول بفساد الصلاة فيها مبنى على ان الخروج بالصنع فرض عبادى خفيفة وهو تفريع البردعى ورد الكرخى بانه لا خلاف بينهم في ان الخروج بفعله ليس بفرض ولم يرو عن ابي حنيفة بل اتماهو حمل من البردعى لما رأى خلافه في المسائل المذكورة وهو غلط ذكر وجه الكمال والبرهان وغيرها ولما صاحب البحر عن المجتبى وعلى قول الكرخى المحققون من اصحابنا وذكر في معراج الدرية معزال الى شمس الائمة ان الصحيح ما قاله الكرخى ثم ينت في رسالى

المسألة بالمسائل البهية الزاكية على المسائل الاثني عشرية تحقيق افتراض الخروج بالصنع على تخريج الردعى فالترجيح **(قوله)** قبل بقدره التيمم في الصلاة يعني في آخر الصلاة) وذلك بعد الجلس آخرها قدر التشديد اذ لو كان قبله لاختلاف في البطان **(قوله)** قال الزيلعي المراد بالرؤية الخ) أقول قدر الكمال والزيلعي عليه وقال صاحب البحر فيه نظر لان مقتضى بالتيمم اذا رأى ماء لم يعلم به الامام فان صلاة المقتدى لم تبطل أصلاً وانما يبطل وسمها هو العزيمة وكلامه أي الزيلعي في بطلان أصلها برؤية الماء واستدل له صاحب البحر بما في الحيط من أن التوضؤ خلف التيمم اذ رأى الماء فقهه عليه الصو وعندها خلافاً لمحمد بن قريش على أن الفريضة متى فسدت لا تنقطع التحريم عندها خلافاً لمحمد بن لا يخفى أن مدعى صاحب البحر عدم بطلان أصل الصلاة وانقلابها فلا يحتاج إلى استدلاله واذ اقيمت محرماتها ورأى المقتدى الماء بطلت صلاته فاستقام كلام الزيلعي بحمل البطان في كلامه على بطلان الوصف ومنع إرادته بطلان أصله وترادف هذه المسئلة على ما قاله صاحب البحر بعد هذا معزاً إلى السراج الصلاة في هذه المسائل اذ اقبلت لا تنقلب فعلاً **(قوله ٩٩)** الا في ثلاث مسائل تذكرها الفاشة طلوع الشمس في الفجر وخروج وقت الظهر

في الجمعة **(قوله)** ومضى مدة مسحه ان وجد الماء) أقول كذلك قال صاحبان الاصح أنه مضى على صلاته اذ لم يجد الماء لعدم الفائدة في التزاع لانه للفصل والامام **(قوله)** وقيل مطلقاً قال في البحر وهو اختيار بعض المشايخ واختار القول بالفساد في فتح القدر اه قلت ويمكن الجواب عما قيل أنه لفائدة في التزاع لانه للفصل والامام بان الفائدة موجودة بالتيمم اللازم لسراية الحدث إلى القدمين وانما يلزم تزاع الحلف في التيمم كمن فنى الماء منه ولم يتم وضوءه يتم فيترجح به ما ضعفه المصنف بقوله وقيل مطلقاً اه ولهذا قال الزيلعي وقد قالوا اذا انقضت مدة المسح وهو في الصلاة ولم يجد ماء فانه مضى على صلاته ومن المشايخ من قال تقصد صلاته وهو أشبه لسراية الحدث إلى الرجل ولان عدم الماء لا يمنع السراية ثم يتم له ويصل كما لو كان من

بلا صناعه بطلت الصلاة لوجودنا في قبل تمامها خلافاً لهما **(قبطل)** الصلاة **(قوله)** التيمم في الصلاة **(على)** استعمال **(المادوروية)** أي وتبطل أيضاً برؤية **(التوضؤ)** المقتضى بالتيمم الماء قال في الكتز وبطلت ان رأى يتيمم ما قال الزيلعي المراد بالرؤية القدرة على الاستعمال حتى لو رآه ولم يقدر على استعماله لا يبطل ولو قدر بالرؤية بطلت قدر الامر على القدرة لا غير وتقيده بالتيمم لبطان الصلاة عند رؤية الماء غير مفيد لانه لو كان متوضئاً يصلى خلف متيمم فرأى المقتدى الماء بطلت صلاة لعله ان الامام قادر على الماء بخاره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته ولهذا غيرت تلك العبارة الى ما ترى **(وترفع الماسح خفه بفعل يسير)** بان كان واسماً لاحتياج الى الماجة في التزاع وان كان التزاع بفعل عفيف تمت صلاته لوجود الخروج بصنعه **(ومضى مدة مسحه)** ان وجد الماء وقيل مطلقاً وتعلم الامى آية) اي تذكر ما وحفظه بالسباع من غيره بلا اشتغال بالتعلم والالتصام لوجود الخروج بصنعه وما وقع في المتن المشهورة لفظ سورة مكان آية لا يستقيم الا على قول لهما **(ونيل العاري ثوبا)** اي ثوباً يجوز فيه الصلاة **(وقدره المومى على الاركان)** فان آخر صلاته قوى فلا يجوز بناؤه على الضمير **(وتذكر فاشة)** عليه وهو صاحب الترتيب وكذا اذا كانت فاشة على الامام فتذكرها المومئ بطلت صلاة المومئ وحده كذلك الزيلعي **(وقديم القارئ)** أي ما طلوع الشمس في الفجر ودخول وقت العصر في الجمعة وزوال عذر المذخور وسقوط الجارية عن بره ووجدان المصلى بالجنس ما يزيله ودخول الوقت المكروه على مصلى القضاء وعدم ستر الجارية

اعضائه لمعقول بمجداء يفسله به فانه يتمم وكذا هذا اه وتبعه أي الزيلعي المحقق في فتح القدر كذلك قال البحر اه وسواء تمت مدته ابتداءً او بعد ما سبقه الحدث وذهب للوضوء فانه يستقبل على الصحيح وكذا المسحاضة ان سبقها الحدث ثم ذهب الوقت تنوذاً كافي الفتح **(قوله)** وتعلم الامى آية) أقول أي اذا لم يكن مقتضى عاري وان كان مقتضى الصحيح فلا خلاف في صحة الصلاة قد بينا بعد هذا الظهري **(وتنبه)** هذا الخلاف مني على الخلاف في المسائل المذكورة أما على الصحيح فلا خلاف في صحة الصلاة قد بينا بعد هذا تحقيق الخلاف ونحو قول الردعى **(قوله)** وزوال عذر المذخور) أقول ذلك بان لا يجد عذره وتكامل ما لا وقد نوضع مع ما يزيله العذر حتى لو انقطع في وقت الظهر لا يحكم بزواله الا اذا خرج وقت العصر ولم يره **(قوله)** ووجدان المصلى بالجنس ما يزيله الخ) قال في البحر التحقيق ان هذه الزيادة على المسائل لا يخرج عنها فاشة التطهير وعق الأمة رجماً الى وجدان العاري ثوبا ومسئلة دخول الوقت المكروه يرجع الى طلوع الشمس في الفجر أو خروج وقت الظهر في الجمعة اه كلامه ثم أي بعد نحو ثلاثين سنة فتح الله على رسالة سميها المسائل البهية الزاكية على المسائل الاثني عشرية زدت عليها أكثر من مائة مسألة

وفت هبان كلام الشيخ زين رحمه الله فيه نظر لان الثوب الذي ثلاثا رباعه نجس وتربيه طاهر لا تصح الصلاة الا بهاذلم يوجد غيره لان الربيع حكم الكل فلم يرتبه واذنا وجد الما عند السلام كان البطلان لعدم ازالة النجس حينئذ لا تترك السترة فان السترة كان الفصل مستتراه غير ان سقط اعتبارها من النجس ثم لم ازاله عنه بوجود الماء فيخرج رجوعها الى وجود العاري ثوبا وكذا قال في عتق الامان الستة للرأس كان غير لازم عليها مع وجود السترة فلما اعتقت وهو معها الزمها الستة بوجود العتق لزال الرق لا لوجودها كان بمنع ما هو السترة وكذا حقت فيها اقراض الخروج بالصنع على قول الامام وبنت وجده وما يخالفه فليكن بها (قوله اودكر سجدة) اطلق السجدة فشملت التلاوة والصلاة وتفيد الذكر في الركوع والسجود لانه لو ذكر صلية في القعود الاخير فسجدها ارتضى كالونذكر في الركوع انها شرأ السورة فعاد لقراءتها ووقف ما كان فيه اه وله ان يقضى السجدة المتروكة عند التذكرة وله ان يؤخرها الى آخر الصلاة فيقضيها كافي (١٠٠) البحر (قوله يعني ان من أحدث الخ)

عورتها اذا كانت تعلى بغير قناع فاعتقت ( فان هذه الاشياء مفسدة للصلاة بلا صنة عنده خلافا لهما وهو مبني على ان الخروج بضمة فرض عنده لا عندها كما مر) ركع اودكر سجد فحدث اودكر سجدة فسجدها فان شى اعاد ما حدث فيه قطعاً وما ذكر فيه ندباً يعني ان من أحدث في ركوعه او سجوده وتوضاً وفي فلا بد ان يبدل الركوع او السجود الذي أحدث فيه لان اتمام الركن انما هو بالانتقال وهو مع الحدث لا يتحقق فلا بد من الاعادة ولو كان اماماً فقدم غيره دام المقدم على الركوع والسجود لا مكان الاتمام بالاستدامة وان تذكر في ركوعه او سجوده انه ترك سجدة في الركعة الاولى فقصها لا يجب عليه إعادة الركوع او السجود ولكن ان اعاد يكون مندوباً لتكم الصلاة مرتبة بقدر المكان (ام واحدا فحدث) الامام (قوله) كان المتقدم (رجلاً اماماً) اي فذلك المتقدم امام (بلاية) اي متعين خلافة الاول وان لم ينو له ما في من صيانة الصلاة كما مر في اول الباب وتعين الامام لقطع المزاخمة عند الكثرة ولا مزاحم وهنا وثم الاول صلاته مقتدياً به كما اذا استخلفه حقيقه (والا) وان لم يكن ذلك الواحد رجلاً صلياً او امرأة او خنثى (فحدث صلاته في زواية) لا يتخلفه من لا يصلح للإمامة وقيل لا قصد اذ لم يوجد منه الاستخلاف قصداً وكذا الحكم فيها اذا كان ذلك الواحد امياً او مثقلاً خلف المفترض او مقيماً خلف المسافر في القضاء (اخذه رفاق مكث الا انقطاعه ثم توضأ وبني) ولا يجب عليه الاستئناف

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

(يفسدها سلام عمداً)

اقول وهذا بشرط ان لا يرفع رأسه بنية الاداء لما قال في الكافي لواحد الامام وهو ارفع رأسه وقال بسم الله لمن جده فحدث صلاته وصلاة القوم ولورفع رأسه من السجود وقال الله اكبر مردياً به اذ ركن فحدث صلاته الكل وان لم يرد به اداء الركن ففيه روايتان عن ابي حنيفة اه (قوله ام واحد فحدث فلورجلاً اماماً) قول يعني اذا خرج الامام من المسجد لانه اذا لم يخرج منه فهو على امامته حتى يجوز الاقتداء به وكذلك التوضأ في المسجد يتم على امامته كافي التبيين (قوله) والاسدت صلاته في رواية) وقيل لا قصد اقول والاصح فساد صلاته المتقدم دون الامام كافي البحر عن المحيط وغاية البيان

باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها

هذا الباب لبيان العوارض التي تفسد في الصلاة باختيار المصل فكانت مكتوبة

فاخره عمداً تقدم لكونها ساوية كافي النهاية وقال الاتفاقى هذا عرق في المعارضة لعدم قدرة المبدع رفعها لايقال (قيد) النسيان من قبل الساوية فكيف عد المصنف كلام البابى في هذا الباب من قبل المكتوبة لا ناقول لانهم اتعد من المكتوبة وانما ذكر في هذا الباب تنبيه بين كلام الناس والمعد من حيث الحكم لان كلامها فسد الصلاة اه وقال في البرهان قدم سبق الحديث على هذا الباب لوجودها في الصلاة مع بلا كراهة (قوله ففسدها السلام عمداً) اقول اي وان لم يقل عليكم كما في البحر عن الخلاصة وقد بالمعد ولم يخصه بمخاطب وهو المختار قال الكاكي والمختار ان الكلام ثاماً والسلام عمداً مفسد وقيل السلام عمداً انما يفسد اذا خاطبه انساناً اه ثم المصنف قيد بالمعدة تنالها اية والجميع وغيرها وامالقه في الكافي والكنز قال صاحب البحر انه صرح في الخلاصة بانها شامل للسوء والمعد وحكم بالخلافة بين الهداية وغيرها فاحتاج الى ان ذكر توفيقاً قال انه لم يره لغيره اه قلت وبالله التوفيق انه لا يخالفه لان من اطلق كالكتبة فشمّل كلامه السلام سهواً او مرسوماً كصاحب الخلاصة مراده السلام على انسان بمعنى التحية لا التحليل ساهياً او السلام في غير حالة القعود والافتداف

كلام كلهم لانهم ذكروا قيامه ان لم يسلها بالتحليل قبل اوانه لا يضره ويتم صلاؤه من قيدا الممد خارج السلام سهوا اقل اربا  
به السلام من الصلاة لتحليل لا لسلام على انسان اه لما قاله الكمال في زاد الفقير وقد لسلام الاسلام ساهيا وليس معناه  
السلام على انسان اذ صرحوا انه اذا سلم على انسان ساهيا فقال السلام ثم علم فسكت فقد صلاؤه قبل المراد السلام بخروج من الصلاة  
ساهيا قبل اتمامها ومعنى المسئلة انه يظن انه اكل اما اذا سلم في الرابعة مثلا ساهيا بمدركتين على ظن انها رويحة ونحو ذلك فقد  
صلاته فلا يفسد هذا **(قوله قيد الممد لان السلام غير مفسد)** يعني اذا كان سهوا في صلاة القعود لا القيام لتحليل **(قوله نحو اللهم)**  
البسني ثوب كذا **(اقول اشابه الى ضابط ذكره المرنغابي ان ما يمكن تحصيله من العباد فطالبه مفسد وما افلا فكلب العافية)**  
والرزق ولو طلب المغفرة لآخيه فقال اللهم اغفر لآخي حتى في مختصر الظاهرية فيه خلافا وقال في البحر عن المحيط الصحيح انه لا يفسد  
ولو قال اغفر لعمي او خالي فقد اضاها وهو وارد على الضابط المذكور **(قوله وعند الشافعي لا تصد)** هذا هو السر في افراد الدعاء  
بالذكر والافه داخل في الكلام **(قوله والابن وهي ان يقول اه)** اقول كذا في الكافي وقال في الغاية الابن صوت المتوجع  
وقيل هو ان يقول آه وهو يسكن اليها مقصور على وزن دعد وهو توجع المعجم ذكره تاج الشريعة **(قوله في الكافي عن ابي يوسف)**  
**(الح)** قال الكمال اذا كان المريض لا يملك نفسه عنه لا تصد كالجشء وعلى هذا يحمل قول ابي يوسف في الابن اذا كان لا يمكن  
الاحتراز عنه **(قوله والتأوه وهو ان يقول اه)** اقول هو يسكن الواء وكسر الهاء كما قال الاتقي وقال تاج الشريعة هو على  
وزن اوح اسر من الانحاء وفيها ثلاث **(١٠١)** عشرة لغة ذكرها الحلبي في شرح التبية **(قوله يفسد فيها)** اقول ضمير  
قيد بالممد لان السلام سهوا غير مفسد لانه من الاذكار ففي غير الممد يحجل

ذكر اوقى الممد كلاما (ورده) لم يفسده بالممد لانه ليس من الاذكار بل هو  
كلام وتخطا (و) يفسدها (الكلام مطلقا) اى سواء كان عمدا او سهوا او  
نسيانا او قليلا او كثيرا (والدعاء بما يشبه كلاما) نحو اللهم البسني ثوب كذا  
اللهم زوجني فلانة وعند الشافعي لا يفسد (والابن) وهو ان يقول اه في  
الكافي عن ابي يوسف ان اه لا تصد سواء كان من وجع او ذكر جنة او نار  
(والتأوه) وهو ان يقول اوه في الكافي اوه يفسد فيها وفي التارخانية سئل محمد  
ابن سلمة عن ذلك فقال لا قطع وفي الغاية قالوا الاخذ بهذا احسن للفتوى لانه  
ما يتلى به المريض اذا اشتد مرضه (والتأفیف) وهو ان يقول اف وبكاء بصوت  
لوجع او مصيبة لا لذكر الجنة والنار لان الابن ونحوه اذا كان من ذكرها

وان كانا اصلين فسد اه **(قوله وفي الغاية الح)** يظهر مما علل به ان عدم الفساد خاص بالمريض ولا كذلك المصاب  
ويؤيده ما قدمناه عن الكمال **(قوله والتأفیف)** وهو ان يقول اف اقول نقل الكاكي عن المجتبى نفخ في التراب فقال اف  
او تف فسدت عندهما خلافا لابي يوسف والصحيح ان الخلاف في الخف وفي الشدد تصد بالاتفاق اه وقال الزيلعي لو نفخ  
في الصلاة فان كان مسنونا تبطل والا فلا والمسنوع ماله حروف مهجاة عند بعضهم نحو اف وقف وغير المسنوع بخلافه  
واله مال الخلواني وبعضهم لا يشترط لتفخ المسنوع ان يكون له حروف مهجاة واله ذهب خواهر زاده اه وقال الكاكي  
ان دليل قوله هما قول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم لرباح وهو نفخ في صلاته اما علمت ان من نفخ في صلاته فقد تكلم ولانه  
من جنس الكلام لانه حروف مهجاة وهي معنى مفهوم يذكر المقصود فانه يستعمل جوابا عما يضرجه ولكل ما يستقدروا  
اف اسم لوسخ الاظفار وتب لوسخ البراج وقيل ان اف اسم لوسخ الاذن وتب لوسخ الظفر وفيها لغات قرئ بها في الشواذ  
وغيرها قال الله تعالى ولا تقال لهما اف لعلهما من القول وقال الشاعر «اذ وثقلن مودته» ان غبت عنه سبعة زالت «ان سالت  
الربح هكذا كذا» مالمع الربح انما مالت «اه **(قوله وبكاء بصوت)** فيه اشارة الى انه يشترط وجدهما لما قال الكاكي لوساخ  
حمارا او سعطك كلبا او حرة بما يتبادر السائقون من مجرد صوت ليس له حروف مهجاة لا تصد بالاتفاق اه قلت يشكل  
بما فسر به العمل الكثير من ظن قاعله انه ليس في الصلاة وهو كذلك هنا وما ذهب اليه خواهر زاده من القول بافساد  
التفخ المسنوع بلا حروف فكادناه **(قوله لان الابن ونحوه الح)** اقول اشارة الى ان القيد راجع للمسائل الاربع وبه صرح غيره

**(قوله وتخرج بلاعذر الخ)** اقول جعل تحسين الصوت غير عدد كاذكره في الكافي وهذا عند الفقيه اساميل الزاهد لذلك لم يحزم بالفساد في الهداية بل قال ينبغي ان تقصد عدوها وقال الكمال انما لم يحزم بالجواب لثبوت الخلاف عند الفقيه اساميل الزاهد فتصد وعند غيره لا وهو الصحيح اه وقال الزبيلي لو تخرج لاصلاح صوته وتحسينه لا تقصد صلاته على الصحيح وكذا لو اخطأ الامام فتخرج المتدني ليهدي الامام لا تقصد صلاته وذكر في النائية ان التخرج للاعلام انه في الصلاة لا يقصد اه ومخالفة ما قال في التجنيس والمزبد لو تخرج يريده اعلامه انه في الصلاة فان تعمد وسعت حروفه فسدت صلاته وكذلك اذا تخرج لحسن صوته فمعتمدا عند ابني حنيفة ومحمد رحمهما الله لانه صار بمثلة كلام الناس اه وكذلك ذكر التصحيح لعدم الفساد في البرهان وذكر في البحر انه اذا كان ينبغي عذر ولكن لغرض صحيح كتعسين صوته للقاء او في الصلاة ليهدي امامه فالصحيح عدم الفساد اه قلت فيمكن ان يكون من الغرض الصحيح التخرج للتيسيع والتكبير للانتقالات وهي حادثة اه وقال في البحر قيدا للتخرج لانه لو تاوب او عطس فحصل منه صوت مع الحروف لا تقصد صلاته كذا في الظهيرية اه **(قوله وتشميت عاتس)** قال عطس بالفتح يعطس ويمطس بالكسر والضم كما في الصحاح **(قوله والثاني افسح)** اقول لا ينبغي انه لا يتبين ان يكون الثاني بالمعجمة او المهملة والارداء بالمعجمة كما ضبطه بعض الثقات وقال في الصحاح قال ثعلب الاختيار بالسين ﴿١٠٢﴾ اي المهملة لانه مأخوذ من السمت وهو القصد والمجبة وقال ابو عبيد الشين اي المعجمة

صار كانه يقول لهم اني اسألك الجنة واعوذ بك من النار ولو صرح به لا تقصد صلاته وان كان من وجع او مصيبة صار كانه يقول انما صاب فزوني ولو صرح به فقد كذا في الكافي **(وتخرج بلاعذر)** بان لم يكن مدفوعا اليه اي مضطرا بل كان لتحسين الصوت ان ظهر به حرف نحو اخ بالفتح والضم يسد عتدي حنيفة ومحمد وان كان مضطرا لاجتماع الزاقي في حلقه لا يقصد اه كالمطاس فانه لا يقطع وان حصل تكلم لانه مدفوع اليه طبعا واما الجشاد فانه حصل به حروف ولم يكن مدفوعا اليه يقطع عندها وان كان مدفوعا اليه لا يقطع كذا في الكافي **(وتشميت عاتس)** بالسين والشين والثاني افسح وهو ان يقول رحمك الله وجه افساده انه من كلام الناس اذ فعه التخاطب بينهم ولوقال المطاس او السامع الحمد لله لا تقصد لانه ليس جوابا عرفا ولوقال المطاس لنفسه رحمك الله لا تقصد لانه بمثلة قوله ورحمى الله وبه لا تقصد كذا في الظهيرية **(جواب خبر سبوء بالاسترجاع)** بان يقول ان الله وانما له راجعون **(وسار الحمدلة)** بان يقول الحمد لله **(وعجب بالسبحه)** بان يقول سبحان الله **(والهيلة)** بان يقول لا اله الا الله ذكر الجواب لانه لو لم يرد بالتحديد ونحوه الجواب بل اعلامه بانه في الصلاة جازت صلاته

اعلى في كلامهم واكثر اه وهذا مراد المصنف بقوله افسح **(قوله)** وهو ان يقول رحمك الله هذا تفسير التشميت كما في الصحاح وقال تاج الشريعة تشميت المطاس الدعاء له بالخير اه **(قوله ولو قال المطاس او السامع الحمد لله لا تقصد)** اقول كذا في الهداية لكن بصيغة على ما قاله وقال الكمال قوله على ما قاله اشارت الى ثبوت الخلاف اه وقال في البحر ومعه اي الخلاف عند اراء الجواب اما اذا لم يرد بل قاله رجاء الثواب لا تقصد بالاتفاق كذا في غاية البيان اه **(قوله)** ولو قال المطاس لنفسه رحمك الله

لا تقصد الخ وكذا عن اراء في العناية الى الظهيرية من غير ذكر خلاف اه وقال الكاكي وفي المحيط اسند ما قاله **(اتفاقا)** في الفوائد الى بعض المشايخ وفي فتاوى قاضيخان ذكر الفساد ثم قال بعده ينبغي ان لا تقصد كالودعا بدعاء آخر والا حسن السكوت اه قلت وعبارة قاضيخان لوقال اي نفسه رحمك الله فسدت صلاته وينبغي ان لا تقصد كالودعا بدعاء آخر اه وقال ايضا لو عطس المصلى فقال له رجل رحمك الله فقال المصلى آمين فسدت صلاته لانه اجابه ووقال من يجنبه ايضا معه آمين لا تقصد صلاته لان تأمينة ليس بمجواب اه **(قوله ذكر الجواب لانه لو لم يرد الخ)** اقول حكاية الاتفاق انما تحسن لو ذكر الخلاف قبلها فكان ينبغي ذكره ثم تقديمه بما ذكر وايضا لا يلزم من كلامه القائل بدم الفساد قلت وهو ابو يوسف رحمهما الله فانه لا يرى الفساد بما اجابه من ذكر لانه ثناء بصفته فلا يتغير بمنزلة وهي عقد القلب على ما نالت فاعله كالأشياء عند قصد اعلامه انه في الصلاة كما في البرهان وشرح الجمع اه وقال في التجنيس والمزبد من استأذن على المصلى فقال الله اكبر واحمده يريده الاعلام لا تقصد صلاته كما في التيسيع والاصل فيه ما روي عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه انه قال كنت اتى حجرة النبي صلى الله عليه وسلم واستأذن فيادى لي ادخل فان كان في الصلاة يسبح لي والدليل عليه ان المتأدى في الأعياد والجمع بغير التكبير لاعلام القوم لا تقصد صلاته بذلك جرت العادة بخلاف ما اذا اخبر بغير يسر فقال الحمد لله لان

ذلك جواب لان تقديره الحمد لله على ذلك اه وقال في البحر اعلم انه وقع في المحذور قبل لا تقصد في قولهم اى لا تقصد الصلاة بشئ من الاذاكر المتقدمة انا قصد بها الجواب في قول ابى حنيفة وصاحبه ولا يخفى انه خلاف المشهور المتقول متونا وشروحا وتناوى لكن ذكر في الفتاوى الظهيرية في بعض المواضع انه لو اجاب بالقول بان خبر يسره فقال الحمد لله المعلن او خبر يسره فقال الله والناله واجمعون تصد صلواته واصح انه لا تصد صلواته اه وهو تصحيح مخالف للمشهور اه دقاه في البحر **قوله** وقراءته من مصحف اقول هذا عند ابى حنيفة خلافا لهما والحق المصنف القراءة فشمع القليل والكثير كافي الجامع الصغير اذ لم يفصل في عين القليل والكثير في الفساد وقيل ان قراءة تصد وقيل بل قدر الناجحة وقال في النهاية والظاهر ان القليل والكثير عنده في الافساد وعندهما في عدمه سواء فلماذا اطلقه في الكتاب اه **قوله** لانه يتلن من المصحف الخ اشار به الى انه لا فرق بين كون المصحف محمولا او موضوعا فتفسد بكل حال وهو الصحيح كافي الكافي وهذا اذا لم يكن حافظا اذا لو كان يحفظ لانه نظر فقرا لا تصد كافي الفتح من غير حكاية خلافا وقال الزيلعي ولو كان يحفظ القرآن وقراءه من مكتوب من غير حل المصحف قالوا لا تصد صلواته لعدم الامر من حيثها اي التلقين والحل فيه اشارة الى الخلاف اه وقال الفضلي ولهذا اى لكون التلقين من الغير مفسدا فكذا من المصحف اجمعا على انه اذا كان يمكن ان يقرأ من المصحف ولا يمكن ان يقرأ عن ظهر القلب لوصلي بقراءة تجزئه اه ذكره ١٠٣٩ كافي الكافي وقال في البحر ما ذكره الفضلي متفرع على الصحيح من ان علة

اتفاقا وقيدته بالتحديد ونحوه لان الجواب بما ليس بشئ ففسد اتفاقا (و) قصداه (قراءته من مصحف) لانه يتلن من المصحف فأشبه التلقين من غيره (وقدحه على غير امامه) لانه تعليم وتعلم فكان من كلام الناس قوله على غير امامه يشمل فتح المقتدى على المقتدى وعلى غير المصلى وعلى المصلى وحده وفتح الامام والتفرد على اى شخص كان فكل ذلك فسد الا اذا قصد به التلاوة دون الفتح نظيره ما قيل له مالك فقال الحيل والبالغ والخير فانه قصد صلواته ان اراد به جوابا والا فلا وان فتح على امامه لا تصد استحسانا وقيل ان قرا قدر ما تجوز به الصلاة تصد لانه لا ضرورة اليه وقيل ان انتقل الى آية اخرى ففتح عليه تصد صلاة الفاع وكذا صلاة الامام ان اخذ بقوله لعدم الحاجة اليه وبني للمقتدى ان لا يجعل الفتح اذ ربما يذكر الامام فيكون التلقين بالحاجة للامام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا قرأ قدر الفرض وانتقل الى آية اخرى (واكاه وشربه) لانها بيانان الصلاة

ان تبطل صلاة الكل كذا في البحر عن القصة **قوله** وان فتح على امامه لا تصد استحسانا اى مطلقا سواء قرأ ما تجوز به الصلاة او لا وهو الاصح واليه اشار بقوله عقبه وقيل ان قرأ قدر ما تجوز به الصلاة تصد وسواء انتقل او لا على ما عليه عامتهم من عدم الفساد وهو الاوفق لاطلاق المرخص واليه اشار بقوله وقيل ان انتقل كافي فتح القدر وسواء تكرر منه الفتح او لا وهو الاصح كافي البحر وقال في الهداية بنوى الفتح على امامه دون القراءة هو الصحيح لانه مرخص به وقراءه ممنوع عنها هو قال الكمال قوله هو الصحيح احتراز عن قول بعضهم بنوى القراءة وهو سهو لانه عدول الى المتي عنه من المرخص فيها وقال السرخسي ايضا انه سهو **قوله** وللانمام ان لا يلجئهم اى يبني للامام ان لا يلجئهم اليه بل يركع اذا قرأ قدر الفرض وهذا على قول من قال ان او ان الركوع اذا قرأ المفروض وهم قاضيان وصاحب المحط وبكر فكهرو اللامام ان يلجئهم الى الفتح بعد قراءة المفروض ومنهم من اعتبر الاستحباب فقال بنى للامام اذا ارتج ان يتجاوز الى سورة اخرى او يركع اذا كان بشر المستحب صيانة للصلاة عن الزيادة الكمال وهذا هو الظاهر من جهة الدليل الا يرى الى ما ذكرنا انه صلى الله عليه وسلم قال لاني هلا فتجب على مع انها كانت سورة للمؤمنين بعد الفاتحة اه **قوله** واكاه وشربه اى شيا من خارج فمطلقا كذا اطلق في الكنز وقال الزيلعي اطلق الاكل ومراعاة ما يشهد الصوم وما لا يفسد لا يبطل الصلاة وبأى بيانه في موضعه اه وقال في البحر وهو ممنوع كليا فانه لو ابتلع شيا من استانه وكان قدر الحصة لا تصد صلواته وفي الصوم يفسد وقرئ بينهما الواو والحي وصاحب المحط بان فساد الصلاة معلق بعمل كثير ولم يوجد بخلاف فساد الصوم فانه معلق بوصول الغذاء الى الجوف لكن في البدائع والخلاصة انه لا فرق بين

نساها في قدر الحمة اه وفي الاكل اشارة الى انما يقا أثره لا يضرو به ضريح في الظهيرية بقوله كان فيه سكر او قاتريد  
 يذوب ويدخل ماؤه في حلقه فسدت وهو الخمار وواكل السكر قبل الشروع ثم شرع والحلاوة في فيه فدخل حلقه مع الزاقي  
 لا تضدت اه (قوله ولا فرق بين الممدود النسيان) اي والحطأ لما قال في مختصر الظهيرية لوقوع فيه برودة او تلخ او مطر فاستلمه  
 فسدت اه (قوله وعن ابى يوسف قسد السجدة) كذا في الكافي وهو ضيق انه ليس مذهبا له وعبارة الجمع والبرهان بقصد  
 انه مذهب (قوله بخلاف وضع يديه وركبتيه عليه فان صلاته تجوز الخ) اقول كذا في الكافي وهو مرجوح لا يقدمنا في صفة  
 الصلاة انه يفترض وضع اليدين والركبتين في السجود على الصحيح وقدمنا في باب شروط الصلاة انه يشترط طهارة موضع اليدين  
 والركبتين على اختيار ابى البت وتصحيحه في العيون وعمدة الفتاوى فتنبه له (١٠٤) (قوله واداء ركن الخ) اقول

جعل الخلاف بين ابى يوسف ومحمد فقط  
 فأفادته لا قول الامامو في الكافي ما يفيد  
 ان الخلاف بين محمد وشيخيه فانه قال  
 فان ادى ركنك مع الانكشاف او مكث  
 بقدر ما يتمكن فيه من اداء ركن فسدت  
 صلاته خلافا لحمد في التمكن اه ولا  
 يخفى ان الصنف اطلق الفساد على ابى  
 يوسف باداء ركن او امكانه مع التام  
 وقيد في السابقة بما اذا لم يهد مع عدم  
 التام في عده ويظهر انه لا فرق بينهما  
 فالقيد مطرد فليأت (قوله واستخلاف  
 مقتد من خارج المسجد الخ) هذا ايضا  
 من الكافي وقدمنا الخلاف فيه على  
 عكس ما ذكرنا فليعلم لا يطلان بل  
 انه في الظهيرية اطلق عدم الفساد من  
 غير حكاية خلاف فيها واستخلف من  
 رحبة المسجد والصفوف متصلة (قوله  
 اي استخلاف الامام امرأة الخ) اقول  
 هو من الكافي ايضا وحكي فيه خلافا  
 لغيره وهو قال زفر صلاة النساء صححة  
 لانها تصلح لامامتهن (قوله وعامة  
 المشايخ على انه ما يصلح ناظره ان عامه  
 غير متصل) اقول كذا في الخلاصة

والخاتمة وقال في البدائع وهذا صحيح وتابعه الزبلي والولوالجي وقال في المحيط انه الاحسن وقال الصدر (حقيقة)  
 الشهيدان الصواب وذكر العلامة الحلي ان الظاهر ان مرادهم بالناظر من ليس عنده علم بشروع المصل في الصلاة فحيث  
 اذ ارأه على هذا العمل وثيقن انه ليس في الصلاة فهو على كبره وان شك فهو قليل كذا في البحر ثم قال والحاصل ان فروعه  
 في هذا الباب قد اختلفت ولم تتفرع كلها على قول واحد بل بعضها على قول وبعضها على غيره والظاهر ان اكثرها تفريعات  
 من المشايخ لم تكن منقولة عن الامام الاعظم وكل ما لم يرو عن الامام فيه قول بقي كذلك مضطرا الى يوم القيامة كما حكي عن ابى  
 يوسف انه كان يضطرب في بعض المسائل وكان يقول كل مشقة ليس لشيئنا بها قول فحقن فيها هكذا اه

**(قوله)** لا نظرم عطف على قرأته **(أقول)** هذا عطف على متوسط وهو خلاف الصناعة **(قوله)** أو أكل ما بين أسنانه أي من غير فعل كثير **(قوله)** وقيل إذا كان ما بين أسنانه الخ **(أقول)** لم يقتصر في النهاية على هذا ولم ينقله بصفة قيل وعبارته ما إذا كان بين أسنانه شيء فابتلعه لا تقصد صلاته لأن ما بين أسنانه تبع لريقه وهذا لا يفسده الصوم قال بعضهم هذا إذا كان ما بين أسنانه قليلا كدونه لحمصا فاما إذا كان أكبر من ذلك فقد صلاته وسوى بينهما وبين الصوم وقال بعضهم قلت هو شيخ الإسلام كذا ذكره الكمال اه مادون مل ثم لا يفسد صلاته ووفق بين الصلاة وبين الصوم كذا في فتاوى قاضيه خان رحمه تعالى وهو الهى عدم الفساد مال الشيخ الإمام حسام الدين رحمه الله كذا في التجنيس والمزبد اه وقد نال صاحب المحط والوالمجلى فرق بين الصوم والصلاة وصاحب البدائع والخصاص لم يفرق في هذه المسئلة ثلاثة أقوال قال صاحب البحر والشأن فيها هو الراجح منها وهو يبنى على معرفة العمل الكثير وفيه اختلاف كسابق اه وفيه تأمل لأن القائل بأن مل القم يفسد وكذا نحو لا يشترط معه العمل الكثير بل علمه إمكان الاحتراز عنه بلا كلفة بخلاف القليل لكونه تبع لريقه فلا يفسد العمل الكثير وفي معرفة الاختلاف المعامول **(قوله)** او مرور وما في الصحراء موضع سجوده **(أقول)** التقييد بالصحراء اصاب في ان لفساد المرور في موضع السجود مطلقا سواء كان بالصحراء او بالمسجد او غيرهما اه واطلق في المار فشميل المرأة والجار والكلب وما رواه ابوداود انه عليه السلام قال قطع الصلاة المرأ أو الحمار والكلب ورونه فانه رضى الله عنها ذكره في الكافي **(قوله)** تكلموا في الموضع الذي يكره المرور فيه الخ **(أقول)** كان ينبغي تأخيرها الى ما بعد قوله في الملق وان اثم المار **(قوله)** او الاصح انه موضع صلاته في الصحراء **(أقول)** اختاره هذا كثير كصاحب الهداية وشمس الأئمة السرخسي وذكر الثقات ان الاصح ان كان محال لوصي صلاة خاشع **(قوله)** ١٠٥ لا يقيم بصره على المار فلا يكره المرور نحو ان يكون بصره في قيامه الى

موضع سجوده وفي ركوعه الى يظهر قدمه وهكذا واختاره فقهر الاسلام وفي البدائع وهو الاصح ورجحه في النهاية وقال الكمال والذي يرجح ما اختاره في النهاية من مختار فقهر الاسلام اه وقال صاحب البحر والذي يظهر للبعد الضيف ان الراجح ما في الهداية وذكر وجهه **(قوله)** وان اثم المار

خفية فان دأبه التفويض الى رأى البتلى وقيل ما يحتاج الى البدن **(لأنظره)** عطف على قرأته **(الى مكتوب وفيه)** قرأنا كان او غيره **(او اكل ما بين أسنانه)** فانه لا يفسد صلاته تبع لريقه ولهذا لا يفسد الصوم وقيل اذا كان ما بين أسنانه قليلا كما دون الحمص لا تقصد صلاته وإذا كان أكثر منه فقد كذا في النهاية **(او مرور وما في الصحراء موضع سجوده)** تكلموا في الموضع الذي يكره المرور فيه والاصح انه موضع صلاته في الصحراء وهو من قدمه الى موضع سجوده فانه لا يفسد الصلاة **(وان اثم المار)** (ويفرز) المصلى (امامه فيه) اي في الصحراء **(سنة)**

**(أقول)** اشار به الى ان الكراهة تحريرية كما في البحر واستدل في النهاية عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم لو علم المار بين يدي المصلى ماذا عليه من الزور لوقف اربعين اه وهو اولى مما استدله الزبلي للام من قول النبي صلى الله عليه وسلم لان يقف احدكم ما تمه عام خيره من ان يمر بين يدي اخيه وهو يصلي اه **(قوله)** ويفرز المصلى امامه فيه اي الصحراء **(سنة)** **(أقول)** لم ينص على انه واجب ومستحب وقال في البحر عن التية نكر ما الصلاة في الصحراء من غير ستره اذا خاف المرور وينبغي ان تكون كراهة تحريرية لخالفه الاسر لكن في البدائع والمستحب ينص في الصحراء ان ينصب شيئا فادان الكراهة تحريرية فيجوز ان كان الامر للندب لكنه يحتاج الى صارف عن الحقيقة اه قلت الصارف ما رواه ابوداود عن الفضل والباس رأينا النبي صلى الله عليه وسلم في بادية لنا يصلي في صحراء ليس بين يديه ستر ولا احدوا بن عباس صلى في فضاء ليس بين يديه شيء اه كذا بخط شيخنا وقال العلامة الحلبي اتعاقد بالصحراء انها محل الذي يقع فيه المرور غالبا والافظا مكره اه ترك الستر فيها يخاف فيه الرواى موضع كان هو بين المصنف طول الستره وظلها وقال في الهداية مقدارها ذراع فصاعدا وقيل ينبغي ان تكون في غلط الاصح لان مادونه لا يبدؤا بالنظر من بعيد فلا يحصل المقصود اه قال في البحر وكان مستداه ما رواه الحاكم من قوما استروا في صلاتكم ولو بهم ويشكل عليه ما رواه الحاكم عن ابى هريرة مر قوما عجزوا من السيرة قدم مؤخرة الرجل ولو بدقت شفرة ولهذا جعل بان الغلط في البدائع قولا ضعيفا اه لا اعتبار بالعرض وظاهره انه المذهب اه وكذا الحسين كيفية قيامه عندها والسنة القرب منها وجعلها على احد حاجيه ولا يفسد اليها صاعدا او ناسدا بالنظر الى انه هو المعتبر دون الالفاء والحط واختاره في الهداية وعلمه بان المقصود لا يحصل بهما واعتبر ما غير ما قال الكمال بهذا اي بما علم به صاحب الهداية علل المانع والجين بقول ورد التره وهو ما في ابى

داود اذ اصاب احدكم فليجعل تلقاء وجهه شأناً لم يجد في نصب عصاوان لم يكن معه عصا فليخط خطاً ولا يضره ما مر امامه والسنة  
اولى بالاتباع اى ما قاله صاحب الهداية وقال ابو داود قالوا لخطي بالطول وقالوا بالعرض مثل الهلال اهو ذكر النوى ان المختار  
ان يكون طويلا يصير شبه ظل السترة **(قولوه)** ويدفعه اى المار بالاشارة **(قولوه)** لكن ترك الدرة افضل رواه المتريدى عن ابى حنيفة  
والامر بالدرة في الحديث لبان الرخصة كالامر بقتل الاسودين فيكون تركه الزينة ذكره تاج الشريعة وعلق المصنف بالاشارة  
فجعل الاشارة باليد والرأس والعين كافى البحر **(قولوه)** او التسبيح كما اذا لولوا لحي انه يكون برقع الصوت قراءة القرآن وقال في البحر  
ينبى ان يكون عمله في الصلاة الجهرية اعقلت فيه تأمل لان الجهرية العلم حاصلها اهو هذا في حق الرجال اما النساء فانهن  
يصقن الحديث وكيفية ان تضرب بظهر اصابع الخبي على صفحة الكف من اليسرى ولان في صوتهن فنة فكره لهن التسبيح كذا  
في البحر عن غايه البيان **(قولوه)** لاهما تخرج زاعن العمل الكثير **(قولوه)** وان جمع بينهما كره كاجزم به في الكافي وقال في الهداية قيل  
بكره الجمع بينهما لان باحدهما كفاياه وشارد المصنف الى انه لا يقتل المار ومن الناس من قال ان كف باشارة جازدفعه بالقتال  
وتأويل ماورد به انه كان في وقت كان العمل مباحا في الصلاة ذكره الكاكي **(قولوه)** بلا حائل **(قولوه)** الحائل كسارية وظاهر جالس  
سرة واختلوا في القائم وقالوا احية الراك ان ينزل فيجعل الدابة ينهين المصل قصيرى ستره فيمر ولومر رجلا فلانهم على  
من بل المصل كافي الفتح **(قولوه)** وقيل كالصحراء **(قولوه)** هو الصحيح وحاصل المذهب الصحيح ان الموضع الذى يكره المرو فيه هو  
امام المصلى في مسجد صغير وموضع سجوده في مسجد كبير او الصحراء او اسفل (١٠٦) من السكان بشرط محاذاة اعضاء المار

اعضاء كافي البحر **(قولوه)** وكف ثوبه **(قولوه)** انظر المار وورد دفعه اى المار (بالاشارة او التسبيح لاهما) تحرزا عن العمل  
الكثير (ان عدمها) اى السترة متصل بقوله ويدفعه (اوامر بينهما) اى المصلى  
والسترة ان وجدت (وكفى) للجماعة (سرة الامام اثم) المار (في المسجد الصغير  
بالمرورين يده مطلقا) اى سواء كان ما بينهما قدر الصغرى او أكثر (بلا حائل)  
بينهما (و) المسجد (الكثير قيل كالصغير وقيل كالصحراء) لما فرغ من بيان ما يفسدها  
وما لا يفسدها شرع في بيان ما يكره فيها وما لا يكره فقال (وكره تناوبه) لانه من  
التكاسل والامتلاء فان غلبه فليكظم ما استطاع وان زاد وضع يده او كتمه على فم  
(وتعطيه) لانه ايضا من الكسل (وتتميم عنيه) لتبني عنه (وكف ثوبه) اى رفع  
ثوبه من بين يديه اذا اراد السجود فانه نوع تجبر (وسدله) هو ان يجعل ثوبه على رأسه

الثوب تشمير كيه كافي فتح القدر وظاهره الاطلاق وفي الخلاصة ثمنية المصلى قد الكراهة بأن يكون رافعا يديه الى المرفقين **(او)**  
وظاهره انه لا يكره اذا كان رفعهما الى ماديتهما والظاهر الاطلاق لصديق كف الثوب على الكل اهقلت في قول صاحب البحر والظاهر  
الاطلاق نظر ان يكن سندهما ذكره عن فتح القدر لان الكمال وان اطلق هناك قد كلامه فيما بعد عن استطراد فروع ذكره حافظ  
وتكره الصلاة ايضا مع تشمير الكعبين عن الساعدا فلا مخالفة بينه وبين الخلاصة والمثنية في التثنية فائق ما قيل ان الظاهر الاطلاق اهو قول  
المصنف من بين يديه ليس قيد احترازا عن رفعه من خلفه فانه لو فعله عند الاحتياط للسجود كره وسواء كان بقصد رفعه عن التراب  
اولى كافي ثنية المصل وقيل لا بأس بصومعه عن الترابه كافي البحر عن الخبي **(قولوه)** وسدله وهو ان يجعل ثوبه على كذا في الهداية  
وقال الكمال وهو يصدق على ان يكون التدبيل مراسلا من كفيه كما يتبادر كثير فينبى لن على عتقه مندبل ان يضعه عند الصلاة اه  
وهذا التفسير للطلسمان اما القبا ونحوه فهو ان يلقيه على كتفيه من غير ان يدخل يده في كفيه ويضم طرفه كافي البرهان ولكن سيذكر  
المصنف ان المتأخرين اختلفوا فيما اذا المبدل يده في الفرجية والمختار انه لا يكره اهو لا يكره السدل خارج الصلاة في قول ابى جعفر  
وهو الصحيح كافي البنية **(قولوه)** فانه نوع تجبر **(قولوه)** ما قول وورد الله في السنة قال صلى الله عليه وسلم امرت أن أسجد على سبعين عظما  
وان لا أكف شعرا ولو انما تقف عليه ذكره في البرهان وكذا يكره الاشماله الصبا في الصلاة وهو ان يلف بشوب واحد رأسه وسائر  
بدنه ولا يدع منفذ اليد وهل يشترط عدم الاتزام مع ذلك عن محمد بشرط وغيره لا يشترطه ويكره الاعتجار وهو أن يلف العمامة  
حول رأسه ويدع وسطها كما يفعله الدهرية وموشح لا يكره وفي ثوب واحد ليس على فاقه بعضه يكره الاضرورة كافي فتح القدر

**(قوله)** وعنه اى لبع) اقول جماعهما واحداً بخالفه ما فى الجوهره حيث قال البعث هو كل فعل لا يندفعه فاما الذى فيه نداء فهو لمع او فسرته فى البرهان بقوله وهو اى البعث فعل لنفرض غير صحيح فلو كان لنفرض كسكت العرق عن وجهه فليس به بأس واطلق فى البعث والمراد اذا لم يكن مرات متوالية قال فى الجوهره عن الذخيرة اذا حلت جسده لا تصد صلاته يعنى اذا فعله مرة او مرتين او مراراً او بين كل مرتين فرجة اما اذا فعله ثلاث مرات متواليات تصد صلاته كالوقوف شعرة مرتين لا تصد وثلاث مرات تصد وفى الفتاوى اذا حلت جسده ثلاثاً تصد اذا كان بدفعة واحدة واختلفوا فى الحك هل الذهاب والركوع مرأتان والذهاب مرة والرجوع مرأتان اى او وقال فى البض الحك بيد واحدة فى ركن ثلاث مرات تصد صلاته ان رفع يده فى كل مرة والالتفات اه فهو مقيد لما فى الجوهره وكذا ذكر هذا القيد فى البحر عن الخلاصة ثم قال وهو قيد غريب وتفصيل عجيب بنى حفظه **(قوله)** لانه خارج الصلاة منى عنه فاطلقت فيها) اقول ظاهره انه لم يردنى عنه فيها وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم ان الله كره لكم ثلاثاً العتب فى الصلاة والرفق فى الصيام والضحك فى المقابر اه ذكره فى البرهان وغيره وكذا استدله فى الهداية وقال صاحب البحر والكره اية تحريمية للحديث المذكور وما علم به فى الهداية بقوله ولان البعث خارج الصلاة حرام فاطلقت فى الصلاة اه اراده كره افعال التحريم وفى الغاية للسروحي قوله ولان البعث خارج الصلاة حرام فيه نظر لان البعث خارجها بشئ به او بدنه خلاف الاولى والحديث قيد بكونه فى الصلاة اه **(قوله)** وعص شعرة للهى عنه) اقول وذلك ما قد مناه وقال العلماء حكمه التى عنه ان الشعر يسجد معه قاله فى البحر قلت وهو **(قوله)** ١٠٧٧ مروى عن عمر فانه رضى الله عنه عن رجل ساجداً فقص شعره فجلسه

عني فاقول اذا طول احدكم شعرة فليرسه يسجد معه كفى الجوهره **(قوله)** وهو ان يجمع شعرة على هامة الخ) اى قبل الصلاة ثم يدخل فيها فعلى تلك الهمة وذكره تفسير اغررنا وكله مكروه والظاهر ان الكراهة تحريمية للهى المذكور بلا صارف والفرق بين ان يستعمل الصلاة او لا كفى البحر **(قوله)** وفرقة اصابعه للهى عنه) قال فى البحر اجمع العلماء على كراهتها

اوكشفه ثم يرسل اطرافه من جوانبه فانه تشبه باهل الكتاب (وعنه) اى لبع (به) اى بشئ به (وبدنه) لانه خارج الصلاة منى عنه فاطلقت فيها (وعص شعرة) للهى عنه وهو ان يجمع شعرة على هامة ويشده بخيط او ضمغ ليلتبد (وفرقة اصابعه) للهى عنه ايضا (والثقات) بان يولى عنقه لالحاجة للهى عنه ايضا فلو نظر بمؤخر عنقه يمتد بوسرة من غير ان يولى عنقه او يولى لحاجة لا يكره ولو حول صدره عن القبة فسدت صلاته (ورفع بصره الى السماء) للهى عنه ايضا (واقفاؤه) للهى عنه ايضا وهو ان يقعد على اليته وينصب ركبته وضع يده على الارض فانه يشبه اقفاء الكلب (واقتراش ذراعيه) للهى عنه ايضا (وتربته) لان فيه ترك سنة القعود للتشهد (بلا عذر) فلو كان بعذر لم يكره

فيها وينبى ان تكون الكراهة تحريمية للهى الوارد فى ذلك ولانها من افراد البعث بخلاف الفرقة خارج الصلاة لغير حاجة ولا لاراحة الفاصل فانها تنزيهية على القول بالكراهة كفى المجتبى انه كرهها كثير من الناس لانها من الشيطان بالحديث اه لكن لما لم يكن فيها خارجاً شئ لم تكن تحريمية والحق فى المجتبى المنتظر للصلاة والمأشئ اليها بمن فى الصلاة فى كراهتها اه **(قوله)** والفتاة بان يولى عنقه لالحاجة) قال فى البحر بنى ان تكون الكراهة تحريمية وقد خالف صاحب الخلاصة عامة الكتب فى الالتفات المكروه فجعله مفيداً وعبارة ولو حول المصلى وجهه عن القبة من غير عذر فسدت وكذا فى الخائبة وجعل فيها الالتفات المكروه ان يحول بعض وجهه عن القبة والاشبه ما فى عامة الكتب من ان الالتفات المكروه اعم من تحويل جميع الوجه او بعضه **(قوله)** ولو نظر بمؤخر عنقه الخ) قيد عنها لكراهة بان يكون لحاجة وقد اطلقه فى البحر فقال وقد صدر حوايان الفتات البصرية ويسر من غير تحويل الوجه غير مكروه ومطلقاً الاولى تركه لغير حاجة اه **(قوله)** ورفع بصره الى السماء الخ) اقول النبى بما قاله النبى صلى الله عليه وسلم ما لاقوام يرفعون ابصارهم الى السماء ليتنهن او يتخطفن ابصارهم كفى البرهان **(قوله)** واقفاؤه للهى عنه الخ) هذا هو الاصح فى التفسير للاقامة لان اقفاء الكلب يكون تلك الصفة لان اقفاء الكلب فى نصب الدين واقفاء آدمى فى نصب الركنين الى صدره والاصل فيه قول ابى هريرة رضى الله عنه نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن نفرة كنفرة الديك واقفاء كاقفاء الكلب والفتات كالثقات الثعلب ذكره فى البرهان **(قوله)** وتربته) معروف وسى بالتربع لان صاحب هذه الجلسة قد ربح نفسه كاربعة النبى اذا جعل اربعا والاربعة هذا الساقان والفتان ربهما معنى ادخل بعضها تحت بعض كفى البحر **(قوله)** لان فيه ترك سنة القعود للتشهد) اقول كذا علمه فى الهداية وغيرها ثم قال وما قيل

في وجه الكراهة لأن التربع جلوس الجارية فلذا كرهه ضعيف لانه عليه السلام كان يربع في جلوسه في بعض احواله وعامة جلوس عمر رضي الله عنه في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ترعيا اه وقال في البرهان وخارجها ليس اى التربع بمكره ولا نجل قعودا نبي صلى الله عليه وسلم كان التربع وكذا عرض الله عنه اه وقال في البحر وتعلمهم بأن فيه ترك السنة فيدانه مكره وتزيها اذ ليس فيه نهي خاص ليكون تحريما اه **(قوله)** وتخصره للشيء اقول وكذا يكره التخصر خارج الصلاة وظاهر الشيء انه يكره في الصلاة كراهة تحريم كافي البحر **(قوله)** وهو وضع اليد على الحاصرة هذا التفسير هو الصحيح به قال الجمهور من اهل الفتا والحديث والفتوى وسفر بغيره كافي التبيين وغيره **(قوله)** والرخصة في المرة اقول اشار به الى ان الترك اولى وعليه وصاحب البدائع وعلله بأنه اقرب الى الخشوع وفي الخلاصة والنهاية ان الترك احب الى استدلال في النهاية والبرهان بما عن جابر سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن مسح الحصى فقال واحدة ولا تمسك عنها خير لك من مائة ناقسود الحدق اه وفي الهداية ما يفيد ان تسوية يمتنع من السجود اولى من تركه ذكره في البحر ثم قال فالحاصل ان التسوية لغرض صحيح مرة هل هي رخصة او عزيمة وقد تمارض فيها جهتان فالنظر الى ان التسوية مقتضية للسجود على الوجه المسنون كانت عزيمة بالنظر الى ان تركها اقرب الى الخشوع كان تركها عن الظاهر من الاحاديث الثاني وذكر ما رجحه **(قوله)** لقوله عليه السلام يا ابا ذر ارجع كذا في الهداية وقال الكمال ضرب بهذا اللفظ واخرجه عبد الرزاق عنه اى ابي ذر سألت **(١٠٨)** النبي صلى الله عليه وسلم عن كل شئ حتى

**(وتخصره)** للشيء عنه ايضا وهو وضع اليد على الحاصرة **(وقال الحصى)** ليسجد الامرة اى وكره قلب الحصى ليمتكن من السجود الا ان قلب مرة للشيء عنه ايضا والرخصة في المرة لقوله عليه الصلاة والسلام يا ابا ذر مرة او فذر **(وعدا لى)** جمع آية **(والتسبيح)** باليد للشيء عنه ايضا وفيه خلاف لهما فلا يكره عددها بالقلب ولا باليد خارج الصلاة **(وقام الامام في المحراب اوعلى دكان اوعلى الارض وحده)** هذا قيل للصور المذكورة يبنى بكره قيام الامام في المحراب وحده لانه تشبه بأهل الكتاب لقيامه في الخارج وسجوده فيه لانتفاء سبب الكراهة وكذا يكره قيامه على دكان وحده والقوم على الارض للشيء عنه وللشبه وكذا عكسه في الاصح لانه يشبه اختلاف المكائين فكان تشبها ولا فيه ازدراء بالامام ثم قد اختلف في ارتفاع قامة ولا بأس بما دونها ذكره الطحاوي وهو رواية عن ابي يوسف وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتقاد وان كان مع الإمام بعض القوم لا يكره في الصحيح لزوال المعنى

سأته عن مسح الحصى فقال واحدة اودع اه **(قوله)** وعدا لى والتسبيح باليد اطلقه فشمّل صلاة الفرض والتفل وكذا عد السور باتفاق جمهورنا رحمهم الله في ظاهر الرواية لان ذلك ليس من اعمال الصلاة وهو الصحيح كافي النهاية وقد بالتسبيح والآى احترازا عن عد الناس وغيرهم فانه يكره بلا خلاف كافي النية وقال في شرح المجمع لو عد الناس او مواشيه يكره اتفاقا اى في الصلاة **(قوله)** وفيه خلاف لهما اقول هو كقوله الزبلي

وعن ابي يوسف ومحمد لا بأس بذلك في الفراض والثوابل وقيل محمد مع ابي حنيفة ومثله في الفتح وقال **(الموجب)** في البرهان ونهاها اى الكراهة في رواية اه ففهومه ان في رواية اخرى عنهما يكره بقول الامام **(قوله)** فلا يكره عددها بالقلب فترجع بمقتضى عليه لان الخلاف انما هو في العد باليد بالاصابع او بخيط يمسك اما اذا احصى قبله او غزى بأمله فلا كراهة كافي فتح القدير **(قوله)** ولا باليد خارج الصلاة اقول هذا على الصحيح وكره بعضهم كافي التبيين **(قوله)** وقيام الامام في المحراب اقول حتى الحلواني عن ابي الليثانه لا يكره عند الضرورة بان شاق المسجد على القوم ذكره الكافي **(قوله)** لانه تشبه بأهل الكتاب اقول كذا على في الهداية وفيه طرفان هذه احداها والثانية انما يكره كليا يشبه على من على يمينه ويساره حله حتى اذا كان بجنب الطاق عمودان ورادها فرجتان يطلع منهما اهل الجهتين على حاله لا يكره فن اختار هذه الطريقة لا يكره عنده اذ لم يكن كذلك ومن اختار الاولى يكره عنده مطلقا وقال الكمال لا يحنى ان امتياز الامام مقرر ومطلوب في الشرع في حق المكان حتى كان التقدم واجبا عليه وغاية ما هنا كونه في خصوص مكان ولا اثر لتركه فانه في المساجد المجازب من لدن رسول صلى الله عليه وسلم ولولم يكن كانت السنة ان تقدم في محاذة ذلك المكان لانه محاذى وسط الصقف وهو المطلوب اذ قيامه في غير محاذاته مكره ووافقه اتفاق المتن في بعض الاحكام ولا بدع فيه عن اهل الكتاب انما يخشون الامام بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبه اه **(قوله)** لقيامه في الخارج وسجوده فيه اشار به الى ان المتعريفه القدم وبه صرح الزبلي **(قوله)** ثم قد اختلف في ارتفاع قامة اى قامة رجل وسط **(قوله)** وقيل مقدار ذراع وعليه الاعتقاد كذا ذكره الزبلي

وقال الكمال وهو المختار **(قوله)** والقيام خلف صف فيه فرجة **(قوله)** اقول فان لم يجد فرجة اختلف العلماء قيل يقوم وحده ويمد  
وقيل يجذب واحدا من الصف الى نفسه فيقف الى جنبه والاصح ما روى هشام عن محمد بن عمار بن جابر عن رجل والا  
جذب اليه رجلا ودخل في الصف قال مولانا البديع والقيام وحده اولى في زماننا لليلة الجهل على العوام فاذا جره فقد صلاته  
وفي شرح الاسيد جاني انه الاصح واوولى في زماننا ذكره في شرح المظموه لان الشبهة قال ونحو المصنف القويض ان رأى المني  
فان رأى من لا يتأذى لدين اوصداقة زاحه او علالا جذبه **(قوله)** او خلفه **(قوله)** كذا في الجامع الصغير صرح بالكره كاسيد كره  
المصنف ومثني عليه صاحب الخلاصة وهو مقتضى ما في الهداية او في رواية الاصل لا يكره خلفه لانه لا يشبه العبادة ومثني عليه  
في الغاية كاسيد كره المصنف وكذا في شرح عتاب قال لو كانت الصورة خلفه او تحت رجله لا تتركه الصلاة ولكن يكره كراهة  
جعل الصورة في البيت للحديث ان الملائكة لا تدخل بيتا فيه كلب او صورة اه كافي الفتح **(قوله)** لحديث جبرائيل عليه السلام  
الخ) مخصوص بما اذا كانت الصورة على وجه الاهانة لها فانه وقع في صحيح ابن جبران وعند النسائي اسأذن جبرائيل عليه  
السلام النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف ادخل وفي بيتك سترة في تصاور فان كتبت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها او  
اقطعها واسأدا واجعلها بساطا كافي الفتح **(قوله)** ١٠٩ وهو وارد على ما نقل عن شرح عتاب فيما تقدم انها تترك كراهة جعل

الصورة في البيت اه والمراد ملائكة  
الرحمة لا الحفظة لانهم لا يشارفون  
الشخص الا في خلوة بابه وعند الخلاء  
كافي البحر **(قوله)** الا ان تكون صغيرة  
قال في الهداية بحث لا تندو بالنظر قال  
الكمال اى على من يبدو الكبرياء ما يبدو  
على بعداه وقال وفي البحر وحل تمنع اى  
الصغيرة دخول الملائكة ذهب القاضي  
عياض الى انهم لا يتجنبون وان الاحاديث  
مخصصة وذهب النووي الى القول  
بالعموم **(قوله)** او مقطوعة الرأس  
اقول ومحو وجهها كقطع الرأس كافي  
البحر عن الخلاصة **(قوله)** او صلاته  
هو يدافع الاختين الخ) سواء كان بعد

الموجب للكره **(قوله)** والقيام خلف صف فيه اى في ذلك الصف (فرجة) للتي عنه  
(وليس ثوب فيه تصاور) لانه يشبه غامل الصم (وان يكون بين يديه نور او كاتون  
فيه نار) لشبهه بعبادة الجبوس لانهم يعدون الجز (او) يكون (فوق رأسه او خلفه او  
بين يديه او تحته صورة) لحديث جبريل عليه السلام انا لا ندخل بيتا فيه كلب  
او صورة وشد كراهة ان تكون امام المصل ثم فوق رأسه ثم على يمينه ثم على  
يساره ثم خلفه وفي الغاية ان كان التمثال في مؤخر الظهر لا يكره لانه لا يشبه عبادة  
وفي الجامع الصغير اطلق الكراهة (الا ان تكون صغيرة او مقطوعة الرأس  
او غير ذي روح) قالها اذا كانت كذلك لا تعد فلا يكره (وصلاته حسر رأسه)  
للتكسك وعدم البالية (لا لتدلل) حتى لو كان لم يكره (او) صلاته (وهو  
يدافع الاختين) اى البول والفائط وهو جملة حالية اى صلاته حال مدقته لهما  
(او الریح) للتي عنه ايضا (او) صلاته (في ثياب البذلة) وهى ما يلبس في البيت  
ولا يذهب بها الى كابر (ومسح جبهته من التراب) للتي عنه ايضا (لا) اى  
لا يكره (كل حية وعقرب) في الصلاة لحديث ابى هريرة رضى الله عنه انه صلى

الشرع اوتيه وكذا تكرر مع نجاسة لانهم الان خاف فوت الوقت او الجماعة ولا جماعة اخرى ويقطع الصلاة ان لم يغتسل ذلك اذا تذكر  
هذه النجاسة كافي الفتح وقال في البرهان وتكره مع نجاسة غير مائة لاستحباب الخروج من الخلاف الا اذا خاف فوت الوقت  
او الجماعة والاندب قطعها وازالتها كافي مدافعة الاختين لقوله صلى الله عليه وسلم لا يحل لاحد يؤمن بالله واليوم الآخر  
ان يمسى وهو حاف حتى يتخفف رواه ابو داود ومجوز قطعها بسترقة ما يباوى درها ولو لتبره وخوف ذئب على غنم او خوف تردى  
اعمى في بئر أو يجب قطعها باستائه مملووم بالمصلى ولا يجب قطعها سدا احد ابوه اه قال النووي الى ان يستنبت به  
اى احد ابوه وهذا في الفرض فلما في النقل اذا ناداه احد ابويه ان علم انه في الصلاة لا بأس ان لا يجيبه وان لم يعلم يجيبه كافي البحر  
اهو تقطعها المرأة فان قدرها والمسافر اذا نبت دابته او خاف فوت درهم من ماله كافي الفتح من باب ادراك الفريضة **(قوله)**  
ومسح جبهته من التراب) اقول لى في الصلاة لما في البرهان عن المحيط ولا يكره مسح جبهته من التراب في وسط الصلاة وفي  
بعض الروايات يكره الا لا بد وهو الصحيح لانه اذا مسح مرة يحتاج الى ان يمسح عن كل سجدة استطاعه فلا يشهد المسح ولا بأس  
به بعد الفراغ قبل السلام لانه يكفيه مرة واحدة والترك افضل لانه ليس من الصلاة اه **(قوله)** لا يكره كل حية وعقرب) اطلقه  
وقيده في البرهان بخوف الاذى اه فان لم يخف كره كافي النهاية اه وطلق في الحية فشمس جمع انواعها وهو الصحيح كما  
في الهداية وقال الكمال والاولى الإمساك عما فيه علامة الجن لا للحرمة بل لدفع الضرر التوهم من جهتهم وقيل ينذر غافيا

الصلاة فيقول خلى طريق المسلمين اوارجى باذن الله فان ابت قتلها اه **(قوله)** وذكر في المبسوط انه لا تفصيل **(الح)** قال في المبسوط وهو الاظهر وقال الكمال بعد قتلها باحثا ثم الحق فيها يظهر الفساد اى بالمصل الكثير اه ولم يتابعه عليه صاحب البرهان بل اقتصر على القول بعدم الفساد مطلقا وقال وهو الاظهر اه وقال في البحر قديا حية والعقرب لان قتل القملة والبرغوث اختلافا والحاصل انه يكره التعرض لكل منهما بالاخذ فضلا عن القتل او الدفن فان تعرضا بالإذى ان كان خارج المسجد فلا بأس بالاخذ والقتل والدفن بغير عمل كثير وان كان في المسجد فلا بأس بالقتل بغير عمل كثير ولا يطرحهما ولا يدقهما فيه الا اذا غلب على ظنه انه يظهرهما بعد الفراغ اه **(قوله)** ولا ياتي ظهر قاعد تحدث افاد الكراهة الى وجهه سواء كان في الصف الاول او غيره الا انه لو صلى الى وجه انسان وبنيهما ثالث ظهره الى وجه المصل لا يكره ويكره استقبال المصل بالوجه سواء كان في الصف الاول او غيره وهو ظاهر المذهب ومن المكروهات وضيع دراهم او دنانير لامتعة القراءة ومنها اتمام القراءة في غير حالة القيام والصلاة في معاطن الابل والمزبلة والجزرة والمختل والحمام والمقبرة وذكر في الفتاوى ١٩٠ هـ اذا غسل موضعا في الحمام ليس فيه تمثال

الله عليه وسلم امر غنل الاسودين في الصلاة الحية والعقرب ثم قيل ان قتل اذا تمكن من قتلها فعل يسير كالضرب واما اذا احتاج الى المعالجة والمشي فتفسد وذكر في المبسوط انه لا تفصيل فيه لانه رخصة كالمشي في الحديث والاستقاء من البئر (ولا) الصلاة (الى ظهر قاعد تحدث) وقيل يكره والصحيح ما ذكرنا لما روى انه صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يصلي في الصحراء امر عكرمة ان يجلس بين يديه ويصلي (والى مصحف او سيف معلقين) لانهما لا يبدان والكراهة باعتبارها وان قال بعض بكرهما (او) الى (سراج) لان الجوس لا يبدون الذهب بل الجمر (او على بساط فيه تصاور) لانها اهانة وتحقير للصورة وليس بتعظيم (ان لم يسجد عليها) اى الصورة بان كانت في موضع جلوسه وقامه فان السجود عليها تشبه ببدة الاوثان (كذا) لفظة كذا ههنا كالفصل في عبارة الكثر ووجه الفصل بين الكلامين ان الثاني غير متعلق بالصلاة (يكره الوطء والبول والتخلى) اى التنوط (فوق مسجد) لانه يتنافى احترامه لان لسلطع المسجد حكمه حتى لو قام عليه مقتديا بالامام صح ولوعده اليه المتكف لم يفسد اعتكافه ولم يحل للمحاض والجنب الوقوف عليه (لا فوق بيت فيه مسجد) والمراد ما عدا للصلاة في البيت بان كان له محراب لانه ليس بمسجد حتى جاز بيه فلم يكن له حرمة المساجد كذا في الكافي (و) يكره (غلق بابه) لانه يعلى المسلمين فلا يصح منعه عنهم قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا لا بأس به في غير او ان الصلاة اذ لا يؤمن على

وصلى لا بأس به وكذا في المقبرة اذا كان فيها موضع اعتد للصلاة وليس فيه قبر ولا نجاسة ومنها انه يكره للامان ان يجعلهم عن اكمل السنة كافي البحر **(قوله)** يكره الوطء **(الح)** اشار به الى كراهته داخل المسجد الاولى وكذا قال في الهداية تكره الجامعة فوق المسجد وقال الكمال وصريح التحريم في شرح الكثر لقوله تعالى ولا تبشروهن ما كنون في المساجد لكن الحق كراهة التحريم وذكر وجهه اه ولم يذكر المصنف حرمة كراهة البول والحاجة والتخلى في مصلى الجائزة وقال بعض اصحابنا يكره كما في المساجد التي على القوارع وعند الحياض والاصح انه ليس له حرمة المسجد وما كان هذا الا نظير المعد لصلاة العيد وذلك لا يأخذ حكم المسجد فهذا كله والمساجد التي

على القوارع لها حكم المسجد الا ان اعتكاف فيها لا يجوز لانه ليس له امام ومؤذن معلوم وذكر الصدر الشهيد الختار (متاع) للفتوى في الموضع الذي تختص الصلاة الجائزة والعيد انه مسجد حتى جواز الاقداد وان انفصل الصوفى رقعا بالباس وفيما عدا ذلك ليس له حكم المسجد كذا ذكره الامام المحبوى اه ذكره الكاكي ومثله في فتح القدر وبخالفه ما قاله تاج الشريعة والاصح انه اى مصلى العيد يأخذ حكمه اى المساجد لانه اعد لاقامة الصلاة فيه بالجماعة لا عظم الجوع على وجه الاعلان الا انه ايسر ادخال الدواب فيها ضرورة الحشية على ضاعها وقد يجوز ادخال الدواب في بقعة المساجد لكان العذر والضرورة اه فقد اختلف التصحيح في مصلى العيد واتفق في مصلى الجائزة **(قوله)** والتخلى اى التنوط اقول كذا ذكره الحلواني دون ما يقوله بعض الناس انه الخلوة بالرائة **(قوله)** بان كان له محراب اقول انما قيد المحراب ليفيد الحكم فيها لا محرابه بالاولى واذا الخلقة في الهداية وغيرها وقال لا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد والمراد ما عدا للصلاة في البيت اه **(قوله)** قالوا هذا في زمانهم وفي زماننا **(الح)** لم يقيد بالزمان في الهداية بل قال وقيل لا بأس به اذا خيف على متاع المسجد في غير اوان الصلاة وقال الكمال هذا احسن من التقيد بزماننا كافي عبارة بعضهم فالمدار خشية الضرر اه وفي نقى البأس اشارة الى انه لا يجب قبله وقال تاج الشريعة

بل يجب ذلك صيانة للمصاحف والموضوعة والقناديل المعلقة **(قول لا يكره تزيينه)** قال في الهداية لا بأس بان يغش المسجد قال في النهاية قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في قوله لا بأس اشارة الى انه لا يؤجز ذلك فيكفيه ان يجو رأساً رأساً اه لان في لفظ لا بأس دليلاً على ان المستحب غيره وانما كان كذلك لان البأس الشدة اه قلت وفيه في قول من جعله قربة لما فيه من تعظيم المسجد واجلال الدين به صرح الزيلعي ثم قال وعندنا لا بأس به ولا يستحب وصرفه الى الساكن احب اه واصل التفضيل ليس على بابه انه في استحباب صرفه بما تقدم **(قول عاله اى مال الباني)** قال تاج الشريعة وهذا اذا كان من طلب ماله اما اذا اتفق في ذلك مالا خبيثاً او مالا مسيبه الحديث والطيب فيكره لان الله تعالى لا يقبل الا الطيب فيكره تلوث بته بما لا يقبله اه وقيل الزيلعي ايضا الا باحة بان لا يتكلف لبقائق النقش في الحراب فانه مكروه لانه يلحق المثل اه قلت فعلى هذا لا يختص بالحراب بل في اى محل يكون امام من يسلم بل اعلمته به صرح الكمال فقال بكرهه التكلف بدقائق النقوش ونحوها خصوصا في الحراب **(قول واما المتولى فيضن قيمة ما تزيينه الخ)** اقول في تضمينه القيمة تسامح لان المراد ضمان ما صرفه من مال الوقف لقيمة ما صرف المال فيه وقال في النهاية وكان الزنجي رحمه الله يقول هذا القول اى بضمان المتولى في ضمانهم اما في زماننا لو صرف ما يفضل في العمارة الى الشمس يجوز لان الظلمة يأخذون ذلك اه وقال في البحر عن الكافي انه لا بأس به اذ اخيف الضياع ﴿ ١١١ ﴾ بطعم الظلمة وفي الغاية جعل اليأس فوق السواد للفتاوى وجب ضمان

المتولى وقال صاحب البحر ولا يخفى ان محله ما اذا لم يكن الوقت فعل مثل ذلك اما ان كان فله اليأس لقولهم في عمارة الوقف انه يعمده كما كان وقد يكون للبقاء اذ لو قدمه احكام البناء فانه لا يضمن اه قلت ولا يخفى ما فيه من النظر اه قال وقيدوا بالمسجد اذ نقش غير موجب للضمان الا اذا كان مكاناً مأمداً للاحتفال تزيين الاجرة به فلا بأس به واداروا من المسجد داخله للمعلل به من ترغيب الا عكاف فيفيد ان تزيين خارجة مكروه وامام مال الوقف فلا شك انه لا يجوز فعله ويضمن المتولى كدهن

متاع المسجد (لا) اى لا يكره (تزيينه بالجص والساج) وهو خشب مقوم مجلب من الهند (وما الذهب عاله) اى مال الباني (واما المتولى فيضن) قيمة ما تزيينه (اذا فعل) ذلك (من مال الوقف قرأ) بعد الفاتحة (من) وسط السورة لا يكره وقيل يكره قرأة فاتحة السورة في ركعتين يكره وكذا فاتحة سورة في ركعة اوسورتين في ركعتين وقيل لا يكره فهما جمع بين سور في ركعة لا يكره وقيل يكره ولوكرر سورة في الركعتين يكره الا في التقل وبني ان لا يفصل بين الركعتين بسورة اوسورتين وانما فصل بسور كذا في الفاتحة قرأ في الركعة الاولى المعوذتين قال بعضهم قرأ في الثانية فاتحة وشئ من البقرة وقال بعضهم يمد قل اعوذ برب الناس في الثانية كذا في الفاتحة قرأ في الركعة الاولى قل اعوذ برب الناس قرأها في الثانية ايضا قرأ بعض السورة في كل ركعة قبل يكره وقيل لا يكره وهو الصحيح قرأ سورة فقرأ في الثانية سورة فوقها يكره والآية كالسورة كذا في جمع الفتاوى سقطت قلنوسه او سمحاته في الصلاة فرفع قلنوسه بيد واحدة افضل من

الرجلان خصوصا بقصد الحرمان **(قول قرأ بعد الفاتحة الى آخر الباب)** اقول كان ينبغي تقديمه على هذا الفصل وكان ينبغي استطراد ما يتعلق بالمسجد وله احكام افردت على حدة في الشرح والفتاوى منها تحية سيد كرها المصنف وبكفيه في اليوم ركعتان اذا تكبر دخوله ولا تسقط بالجلوس عند احتضانه وقوم مقامها كل صلاة صلاحه عند الدخول بآية التحية فلو نوى التحية مع الفرض فظاهر ما في المحيط وغيره انه يصح عندها وعند محمد لا يكون داخلها في الصلاة وصرح في الظهيرة بكرهه الحديث اى الكلام فيه لكن قيه بان يجلس لاجله وفي فتح القدر الكلام المباح فيه مكروه يأكل الحنظل قال في البحر وينبغي تقييده بما في الظهيرة اما ان جلس للعبادة ثم بعدها تكلم فلا واختلف في اليوم فيه قال في البحر والاشبه فيما تقدم الكراهية واختلف في كراهية اخراج الرمح فيه ولا يجوز ادخال النجاسة فيه والاستطرافه ولا الزناق فيه ويأخذ النخامة بشو به لانه يتروى منها كبروى الجلد من الذار على لما روى **(قول قرأ من وسط السورة لا يكره)** وقيل يكره قال قاضيان وفي غيرهما الروايات لاني جعفر رحمه الله لا بأس بان يقرأ من اول السورة او من وسطها او من آخرها اه ولم يذكر غيره **(قول وقيل لا يكره فيها)** اقول هو الصحيح كما في قاضيهان قرأ آخر السورة في ركعة يكره ان قرأ آخر سورة اخرى في الركعة الثانية وقال بعضهم لا يكره وهو الصحيح اه **(قول جمع بين سور في ركعة لا يكره)** اقول اى على جهة التأنيب للمقال قاضيهان لا بأس بمراده القرآن في الصلاة على التأنيب عرف ذلك بعمل الصحابة

باب الوتر والتوافل ﴿قوله﴾ وقدم الفرق بينهما أي في أول كتاب الطهارة ﴿قوله﴾ وهو المراد بما روى أنه واجب أقول وهو آخر أقول الإمام كافي البرهان وقال في النهاية ليس في الوتر رواية منصوص عليها في الظاهر وذكر في ثلاث روايات أي في غير الظاهر فرض واجب سنة اه وقال الكاكي ولاختلاف في الحقيقة بين الروايات ﴿قوله﴾ وفي الظهيرة الخ قال في البحران المشايخ وفقوا بين الروايات أي الثلاث بهذا آخر أقول الإمام أنه واجب وهو الصحيح ﴿قوله﴾ وهو سنة مؤكدة عندهما قال في النهاية حكى عن الطحاوي رحمه الله في وجوب اجماع السلف وقال الكمال والحق أنه لم يثبت عندهما دليل الوجوب فتفاد وبنت عندهما وقال في البحر وظاهر بهذا أي بما ساقه من أحكامه أنه لا فرق بين قوله بوجوبه وقوله لما يسئله من جهة الأحكام فإن السنة المؤكدة بمنزلة الواجب إلا في فساد الصبح بذكره وفي قضاءه بعد طلوع الفجر قبل الشمس وبعد ﴿١١٢﴾ صلاة لأنه العصر واجب عنده فقصه

كالفرض وعندها لا آله سنة عندها  
 اه قلت ومن أحكامه أعاده عندها  
 لو ظهر فساد العشاء دونه لأعند الإمام  
 اه ﴿قوله﴾ فلا يكفر بضم الياء وسكون  
 الكاف أي لا ينسب إلى الكفر ﴿قوله﴾ إذ  
 لو كان سنة لم يقض أقول لكن قال في  
 البحر مسح في الكافي بأن وجوب  
 قضاءه ظاهر الرواية عنهما وروى  
 عنهما عدمه ﴿قوله﴾ وهو ثلاث ركعات  
 فيه إشارة إلى نفي قول الإمام الشافعي  
 رحمه الله أنه واحدة إلى ثلاث عشرة  
 مثنى مثنى ﴿قوله﴾ تسليمية إشارة إلى أنه  
 لا يصح الاقتداء فيه بمن فعله ومسح  
 في فتاوى قاضيهان والظهيرية وفي  
 البحر وهو المذهب الصحيح اه ومثنى  
 ابن وهبان في نفيه عن المقتدى اه  
 يتابع امامه في السلام بعد الركعتين  
 الاوليين واتمه معه صح كذا ذكر الرازي  
 في شرحه وقال العلامة ابن السبكي  
 ومثنى الخلاف على أن المعتز رأى المقتدى

الصلاة بكشف الرأس وأما العمامة فإن أمكنه رفعها ووضعها على الرأس يبدو واحدة  
 معقودة كما كانت فستر الرأس أولى وإن انحلت واحتاج إلى تكويرها فالصلاة بكشف  
 الرأس أولى من عقدتها وقطع الصلاة كذا في التارخانية ولو صلى رافعا بكعبه إلى المرفقين  
 بكره ولو صلى مع السر أو يلى والقميص عنده بكره المصل إذا كان لابس ثوبا وفروجة  
 ولم يدخل يديه اختلف المتأخرون في الكراهة والختار أنه لا يكره كذا في الخلاصة

### باب الوتر والتوافل

(الوتر فرض على الاعتقادي) وقدم الفرق بينهما وهو المراد بما روى أنه واجب  
 وفي الظهيرية أنه فريضة عملا لاعلمها وواجب علما وهو سنة مؤكدة عندهما  
 (فلا يكفر جاحده) تفريع على كونه غير اعتقادي (يقضى) تفريع على  
 كونه فرضا إذ لو كان سنة لم يقض وكذا قوله (وتذكره في الصلاة المكتوبة  
 بفسدها) ولو كان سنة لما أفسدها وقوله (وتذكره في فسخه) ولو كان سنة  
 لما أفسده وقوله (ولا يعاد) الوتر (لأعادة العشاء) ولو كان سنة لأعيدتها لفرض  
 (وهو ثلاث ركعات تسليمية) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم كان يوتر بثلاث  
 لا يسلم إلا في آخرها من روى ابن جماعة من الصحابة (قرأ) المصل (في كل) من  
 الركعات (الفاتحة وسورة) لأنه المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم كسأني  
 لأن وجوبه لما كان بالسنة وجبت القراءة للجميع احتياطا (وقيل ركوع  
 الثالثة أكبر رافعا يديه فيقت فيه) أي فيما قبل الركوع لما روى أنه صلى الله  
 عليه وسلم أوتر بثلاث ركعات قرأ في الأولى سبح اسم ربك الأعلى وفي الثانية قل  
 يا أيها الكافرون وفي الثالثة قل هو الله أحد وقت قبل الركوع وعند الشافعي

أورأى الإمام وعلى الثاني يخرج كلام الرازي وهو قول الهندواني وجماعة وفي النهاية أنه أقبس فلورأى امامه الشافعي (بعده)  
 مس امرأة وصلى فإن الإمام غير معصّل في زعم نفسه ولا بناء على المدوم وعلى الأول وهو الصحيح وعليه الأكثر يخرج كلام  
 قاضيهان فإن الإمام ليس بمصل في رأى المقتدى ولا ساعلى المدوم وهو الأصح ويؤيده صحة صلاة من لم يملح حال امامه في التحرر  
 القبلة في ليلة مظلمة إذا صل كل واحد إلى جهة لا من علم حاله لاعتقاده خطأ امامه اه وكذا اشار إلى صحة الاقتداء إذا وصله  
 الإمام وإن رآه سنة وهو الظاهر لأن الأصح أن العبرة بنية المقتدى كما في شرح المنظومة لابن السبكي (قوله فيقت) القنوت  
 الطاعة والدعاء والقيام في قوله عليه الصلاة والسلام أفضل الصلاة طول القنوت والمشهور الدعاء وقوامه دعاء القنوت إضافة  
 بيان قاله تاج الشريعة ﴿قوله﴾ لما روى أنه عليه الصلاة والسلام أوتر بثلاث ركعات قرأ في الأولى الخ فيه إشارة إلى أنه لا يقرأ  
 المعوذتين في الثالثة وبصرح الشيخ قسّم قوله على واحد والنسائي من حديث عبد الرحمن بن أذينة عنه عليه الصلاة والسلام كان  
 يوتر بثلاث يسبح اسم ربك الأعلى وقل يا أيها الكافرون وقل هو الله أحد قال إسحق هذا إسحق في القراءة في الوتر وزيادة

المعوزين انكرها احد ويحيى بن معيين اه **(قوله)** فيقول اللهم انا نستعينك الخ اشار به الى توقيت القنوت وقدروى عن محمد رحمه الله ان التوقيت يذهب رقة القلب ومشايخنا قالوا مراده في ادعية الخ لئلا يفتقر الصلوة اذا لم يوفت مرتين بحري على لسان المصلي ما يصد صلاته كذافي النهاية والميسوط والجامع الصغير لم يقر الاسلام **(قوله)** تشكرك كذافي غيره من كتب المذهب وقال في المغرب وفي القنوت تشكرك كما يحيرى على السنة العامة ليس بثبت في الرواية اصلا **(قوله)** ونخله عطفه بالواو واسقطها في الخاوى القدسي والظاهر بثبوتها كافي البحر **(قوله)** ونخله بالبدال المهمة الاسراع في الخدمة فان قرأ بالبدال المعجمة بطلت صلاته كافي فاضيلان **(قوله)** ان عذابك بالكفار ملحق اقول كذافي في بعض النسخ وفي بعضها زيادة الجد وقال الشمني في شرح التلوية انه لا يقول الحمد اهو مدفوع بما في مراسيل ابى دودا كافي البحر وتقوا على انه يكسر الجيم بمعنى الحق اهقلت وكذلك لم يذكر لفظ الجذاتج الشريعة وكذلك لفظ تشهيدك ونسب اليك ثم قال المعنى يا الله نطلب منك العون على الطاعة وترك المعصية ونطلب المنة من التوب ونثني من التاب وهو المدح وانتساب الجرح على المصدر اى نثني عليك التائبون تأكيذا لان التائب قد يستعمل في الشر كقولهم اتى على شرا والكفر تقيض الشكر واصله السريقال كفر النعمة اذا لم يشكرها كانه سترها **(قوله)** ١١٣ بحجوده وقولهم كفرت فلانا على حذف المضاف والاصل كفرت نعمته

ومنه لا تكفر كونه نخل على خلع الفرس رسته اذا القاه وطرحه ومن مفعول نزل واما مفعول نخل فحذف ومنه هاؤا قرأ كتابه وهو من باب توجيه الفعلين الى الاسم واحد به يفتح في افعال الاقرب على مذهب البحرين ويضجر ك اى يصيح ويخالفك والسى الاسراع من الحذف الاسراع في الخدمة والحق بمعنى الحق وملحق اى لاحق وقيل المراد ملحق بالكفار الفاسق قال الامام المطرزي وهو الصحيح لان قوله ان عذابك استئناف بمعنى التعليل للرجاء والحسية فلو لم يحمل على هذا المعنى لم يحسن اهقلت الحمل على الاول اولى

بعده فيقول اللهم انا نستعينك ونستهد بك ونستغفرك ونسب اليك ونؤمن بك ونسوك عليك ونثني عليك الخير كله تشكرك ولا تكفرك ونخل ونترك من يضجرك اللهم ايك نبيد ولات فصل ونسجد واليك نسي ونخضع ترجو رحمتك ونخشى عذابك ان عذابك الجذاب الكفار ملحق بروى بكسر الخاء وفتحها والكسر اصح والقوم يتابعون الامام الى هنا فاذا شرع الامام في الدعاء قال ابو يوسف يتابعونه ويقرؤن معه وقال محمد لا يتابعونه ولكن يؤمنون والدعاء هذا اللهم اهدنا فيمن هديت وعاقنا فيمن عاقبت وتولنا فيمن اتوليت وبارك لنا فينا اعطيت وقنا شر ما قضيت انك تقضى ولا يقضى عليك انه لا يذل من واليت ولا يزعم من عادي تباركت ربنا وتعاليت فلان الحمد على ما قضيت ونستغفرك اللهم ونسب اليك وقل رب اغفر وارحم وانت خير الرحيم دائما اى في كل السنة وقال الشافعي لا يقت في الوتر الا في النصف الاخير من رمضان (دون غيره) وقال الشافعي يقت في صلاة الفجر ايضا في الركعة الثانية بعد الركوع لحديث انس رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم كان يقت في صلاة الفجر الى ان يفرق الدنيا ولنا حديث ابن مسعود رضى الله عنه انه صلى الله عليه وسلم قنت في صلاة الفجر شهر ايدعو على حى

احترازا عن الاضمار ولان الخوف (مورد ٨ ل) والرجاء مركز دائرة الايمان قال عليه الصلاة والسلام لو وزن خوف المؤمن ورجاؤه ميز ان يرض لاعتد لا فيكون التقدير لاقى مؤمن حقا وعذابك لاحق بالكفار من غير انكار يرض اى يقوم كما قاله بعض الفضلاء **(قوله)** والقوم يتابعونه الى هنا اقوله في اشارته الى نثني مادوى عن محمد انه يقتل الامام ويسكت المتقدم وهذا كقول بعضهم في القنوت تحم له الامام عن المتقدم كلقراءة وبجهره والاصح انه يقتل الامام ثم لم يجهر الامام به اختار ما ابو يوسف في رولته كافي الفتح وفي البرهان هو قول محمد وفي البحر عن البدائع اختار متابعنا بماء واما التهر الاخفاء في دعاء القنوت في حق الامام والقوم اه وفي النهاية المختار في القنوت الاخفاء مطلقا سواء كان القانت اماما او مقبلا او منفردا لانه دعاء وخير الدعاء الخى اه ومن اختار الجهر اختار ان يكون دون جهر القراءة كافي المنة **(قوله)** فك الحمد الخ هذه الزيادة لم يذكرها في البرهان بل ذكر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم عقب ما تقدم فقال وصلى الله على النبي وآله وسلم اه وقال الكمال وهل يصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بدماء الله استلغوا في قول لا وقيل نه لانه الدعاء ونحن قد وجدنا ناك من رواية النسائي بثبوت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا يخفى ان يعدل عن هذا القول اه واختاره الفقيه ابو الوليد رحمه الله تعالى

(قوله اي يتبع في قراءة القنوت حتى شافيا الخ) اقول لا يخفى ان الشافعي يقتضيه بالدعاء اللهم اهدنا الصالح والحق باللهم اننا نستعينك فافعله فلينظر (قوله وقيل بقصد) اقول وقيل يطيل الركوع وقيل يسجد الى ان يدركه فيه (قوله والاول اظهر) كذا في التبيين والبرهان اهو يرسل يديه في القيام (قوله ومن لم يحسنه يستحب ان يقول الخ) اقول لعل المراد ان هذا اللفظ اول من غيره كارب ثلاث مرات لان المراد استحباب حكمه لان القنوت واجب فبدله كذلك واجب فليأتل (قوله وهو اختيار سائر المشايخ) اي باقى المشايخ اذ منهم من اختار غير وبقى قول مالك مختار يقول يارب مرثا ثلاثا كما في البحر (قوله لم يقتض فيه اي الركوع الخ) اقول وكذلك لا يعود للقنوت لو تذكر في الركوع في اصح الروايتين كما في الجوهره وقال بعض المشارع يعود الى القيام ومقتضى ثم يركع ويسجد للهو ذكره الكاكي عن الحاوي في ١١٤ بخلاف تكبيرات العيد فانه يأتى بها عند تذكرها في الركوع (قوله ولو قنوت

من احياء العرب ثم تركه والترك دليل النسخ والترجيح بفقهاء الراوى او بالمرورى فانه حافظ في ترجع على المسح (ويقتضى قاتن الوتر) اي يتبع في قراءة القنوت حتى شافيا يقتضيه بعد الركوع لان اختلافهم في الفجر كاسنانى مع كونه منسوخا دليل على انه يتابعه في قنوت الوتر لكونه ثابتا يبين فصار كالثناء والتشهد والدعاء بعده وتبيلات الركوع والسجود (لا الفجر) اي لا يتبع شافيا يقتضيه في الفجر عند ابى حنيفة ومحمد وعبدان يوسف يقيه لانه مقتضى بالامام والقنوت مجتهد فيه فصار كتكبيرات الميدين والقنوت في الوتر بعد الركوع ولنا انه منسوخ لما روينا ولا متابعة للمتنسوخ فصار كالو كبر خسا في الجنازة حيث لا يتبعه (بل يسكت) قائما لاتباعه فيما يجب متابعتة (وقيل بقصد) تحقيقا للمخالفة لان السكوت شرك الداعي والاول اظهر لوجوب المتابعة في غير القنوت (ومن لم يحسنه) اي القنوت (يستحب له ان يقول اللهم اغفرلى) مرات (ثلاثا) وهو اختيار الامام ابى الليث (او) يقول (اللهم ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار) وهو اختيار سائر المشايخ كذا في مراجع الدراية (تذكر) انه ترك (القنوت في الركوع) متعلق بتذكر (او القيام منه) اي الركوع (لم يقتض فيه) اي الركوع لانه ليس محلا للقنوت (ولو قنوت في القيام) بعد الركوع (لم يرد الركوع) لان الركوع فرض والقنوت واجب ولا يجوز رفض العرض لقائمة الواجب (وسجد للهو) لزوال القنوت عن محله الاصل (ركع الامام قبل فراغ المقتدى منه) اي القنوت (تابه) اي قطع المقتدى القنوت وتابع الامام لان ترك المتابعة يفسد الصلاة دون ترك القنوت (بخلاف التشهد) يعنى اذا سلم الامام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام اذ لا يلزم ههنا من تركها فساد الصلاة (ادرك) المقتدى (الامام في الركوع في الثالثة) اي الركعة الثالثة من وتر رمضان (كان) المقتدى (مدر كالقنوت) لان ادراكه في الركوع ادراك

عند تذكرها في الركوع (قوله ولو قنوت في القيام لم يرد الركوع) اقول فيه اشارة الى عدم فساد صلاته وبه مصرح الشافعي فقال ولو عاد وقت لاقتصد صلاته (قوله ترك الامام الخ) اقول فان ترك الامام القنوت ان امكان مقتضى وبدرك الركوع قنوت والا يتابع ذلك الكمال ثم قال وفي نظم الزند ويقتضى خمسة اذ لم يضلها الامام لا يضلها القنوم القنوت وتكبيرات اليد والقعدة الاولى وسجدة الثلاثة والسهو واربعة اذ اقلها لا يضلها المقتدى زيادة سجدة او تكبيرات اليد خارجا عن اقوال الصحابة وسمعه من الامام المأثورين وخامسة في الجنازة والقيام لخامسة وتسعة اذ لم يضلها الامام يضلها القنوم اذا لم يرفع يديه في الافتتاح واذا لم يركع مادام في الفاتحة وان كان في السجدة فكذلك عند ابى يوسف خلافا لمحمد وقد عرف انه اذا ادركه في جهر القراءة لا يثنى واذا لم يركع لا ينتقل الى سجدة في الركوع والسجود واذا لم يسمع ولم يقرأ التشهد واذا لم يسلم الامام يسلم القنوم وتقدم انه اذا احدث لا يسلّمون بخلاف

ما اذا تكلم واذا نسي تكبير التشريق (قوله لان ترك المتابعة يفسد الصلاة) اقول اي في الجملة كالو انفراد (في) ركعة وليس المراد ان اتمه فسدت صلاته (قوله بخلاف التشهد) اي الاخير كذا ذكره وهذا يشير الى انه اذا قام الامام الى الثالثة قبل فراغ المقتدى من التشهد الاول يتابعه كالقنوت في الوتر وقال الكمال لو قام الى الثالثة قبل ان يتم المأموم التشهده وانه لم يتم فقام جاز وفي المقدمة الثانية اذا سلم او تكلم وهو في التشهده ولو سلم قبل ان يفرغ من الصلاة اي على الجبي صلى الله عليه وسلم والدعاء يسلّم معه ولو احدث اي الامام قبل ان يفرغ من التشهد لا يسلّم لانه لا يلقى بمحدث الامام بعد في الصلاة بل يفسد ذلك الجزء ويبقى بعد سلامه وكلامه ولو سلم قبل الامام وتأخر الامام حتى طلعت الشمس فسدت صلاته اي الامام وعنده

( **قوله** فت في الركعة الاولى والثانية سهوا الخ ) كذا نقل في البحر عن الفخيرة ونظيره ما في المحيط معز الى الاجناس لو شك انه في الاولى او في الثانية او في الثالثة فانه يقت في التي هو فيها ثم يقدم ثم يضيء ركعتين بقعدتين وقت فيها احتياطا وهو الاصح وقيل لا يقت في الكل اصلا ثم قال فعل ما في الفخيرة معني على الضعيف لانه اذا كان يأتي به في الاصح مع الشك في اليقين اولى ( **قوله** شرع في بيان احوال التوافل ) اقول عبر بالحوال تباعا للهداية والكافي وقال في النهاية ترجم بالحوال لكننا اعم واشمل وقال في الجوهره للنفل في اللغة الزيادة وفي الشرع عبارة عن فعل شئ ليس بفرض ولا واجب ولا مستحسن وكل سنة نافلة وليس كل نافلة سنة فلهذا لقيه بالحوال لانه مشتملة على السن وفي النهاية لقيه بالحوال وفيه ذكر السن لكون الحوافل اعم قال الامام ابو ريعة النعمان سرع لجر نقصان تمكن في العرض لان العبد وان علت رتبته لا يخلو عن تقصير حتى ان احدا لو قدر ان يصلي الفرض من غير تقصير لا يلام على ترك السن اه ( **قوله** سن ركعتان قبل الفجر ) ابتد ا بسنة الفجر تبعا للهداية لانه اقوى السن حتى روى الحسن عن ابي حنيفة لو صلاها قاعدا من غير عذر لا يجوز وفي المبسوط ابتداء بسنة الظهر لانه اول صلاة في الوجود لان السنة تتبع للفرض ثم اختلف في الافضل بعد ركعتي الفجر قال الحلواني ركعتا المغرب فانه صلى الله عليه وسلم لم يدعهما سريعا ولا حضرا ثم اتى بعد الظهر ثم اتى بعد العشاء ثم اتى قبل الظهر ثم اتى قبل العصر ثم اتى قبل العشاء وقيل التي بعد العشاء والتي قبل الظهر وبعده وبعد المغرب كلها سواء وقيل التي قبل الظهر أكد ومصححه الحسن وقد احسن لان نقل المواظبة الصريحة عليها اقوى من نقلها على غيرها من غير ركعتي الفجر ( **قوله** وبعد الظهر ) اقول كذا في الكثر وصرح جماعة باستحباب اربع بعد الظهر لقوله صلى الله عليه وسلم ( **قوله** ١١٥ ) من صلى اربعا قبل الظهر واربعا بعدها حرمة الله على النار رواه ابو داود والترمذي والنسائي ثم قيل انها غير الاربعة وقيل معها كذا في البرهان وعلى القول بأنها معها لا يحتاج الى تخصيص بنيتها ولا فصلها بسلام على ما قاله الكمال باحثا ( **قوله** والمغرب ) اقول ويستحب ان يطيل القراءة فيها فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الاولى منها بالمتنزل وفي الثانية تبارك الذي بيده الملك كافي في الجوهره ( **قوله** حتى لو اداها بتسليمين ) لا يكون معتد بها ولهذا لو نذر ان يصلي اربعا بتسليمه فصلى اربعا بتسليمين لا يخرج عن النذر وبالعكس يخرج كذا في الكافي ( قبل الظهر والجمعة وبعدها ) اي الجمعة والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم من نذر على شئ عشرة ركعة في اليوم والليله صلى الله عليه وسلم بيتا في الجمعة وفسر ذلك صلى الله عليه وسلم على نحو ما ذكرنا ( وتذبح اربع قبل العصر والعشاء وبعده ) اي العشاء بتسليمه ( وست بعد المغرب بتسليمه )

ها ) اقول اي عن السنة وتكون نافلة كافي في الجوهره واستدل في الهداية على كونها بتسليمه بقوله كذا قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم وقدر واد الكمال فقال عن ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم فتح لهن ابواب السماء ثم قال وفي قول الترمذي في التمثال قلت اي قال ابو ايوب يا رسول الله اربع قبل الظهر ليس فيهن تسليم فاصل قال لا اه قلت وظاهر كلام المصنف ان حكم سنة الجمعة كالتى قبل الظهر حتى لو اداها بتسليمين لا يكون معتد بها وينبغي تقيده بعدم الغدر لقول النبي صلى الله عليه وسلم اذا سلمت بعد الجمعة فاصلوا اربعا فان عمل بك شئ فصل ركعتين في المسجد وركعتين اذ رجعت ذكر الحديث في البرهان في استدلاله على ثبوت الاربع بعد الجمعة اه ( **قوله** والاصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام ) من نذر الخ اقول لا يخفى ان هذا لا يثبت به سنة الجمعة لان النبي صلى الله عليه وسلم بينها بقوله ركعتين قبل الفجر واربع قبل الظهر وركعتين بعدها وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء كما في البرهان وغيره واما دليل سفة الجمعة فهو ما في الكافي انه عليه الصلاة والسلام كان يتطوع قبل الجمعة بأربع ركعات ثم قال وبعدها اربع لقوله عليه الصلاة والسلام من كان منكم مضطجعا فليصل بعدها اذنت ومن فضلتها ما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى قبل الظهر اربعا كان ثوابه جدي من ليلته ومن سلاهن بعد العشاء كان ثوابه من ليلته القدر ذكره ( **قوله** الكمال ) وست بعد المغرب بتسليمه ) اقول وذكر الغزواني انها بتسليمتين وقال في البحر ذكر في التجنيس انه يستحب ان يصلي السبت ثلاثا تسليما اه قلت وظاهر المعطاف ان السن المتدويع غير المؤكدة وقال في البحر ذكر الكمال اختلافنا في اهل عصره

في مستلثين احداهما هل السنة المؤكدة محسوبة من المستحب في الأربع بعد الظهر . وبعد العشاء في الست بعد المغرب اولا الثانية على تقدير انها مناهل يؤدي الكل تسليمة او بسليمتين واختار الاول فيها واطال الكلام فيه اطالة حسنة كما هو دأب رحمته الله واطاهر دأبه لم يطالع عليه في كلام من تقدمه او قال الكمالي هل يندب قبل المغرب ركعتان ذهب طائفة الى هو انكره كثير من السلف واهمنا وما لك ثم قال بمدليل كل والثابت بمذهبهما هو في المتدوية ما نبوت الكراهة فلا الا ان يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدمناع الفينة استثناء القليل والركعتان لا تزيد على القليل اذا تجوز فيهما اه ( قوله وكره زيادة نقل التهاراج ) اقول هذا التفصيل اختيار اكثر من المشايخ وجميع السرخسي عدم كراهة الزيادة عليها كافي البرهان وفي البسوط الاصح ان الزيادة لا تكره لمناهيهم وصل العبادة كافي شرح القابيه ونقل الكمالي تصحيح السرخسي عدم كراهة الزيادة على الثمان ايضا ثم قال وهو غير مقيد بقرول احدا الثلاثة اى من اثنتا بل تصحيح للواقع من مذهبهم اهولكن قال الشيخ زين في مجرده انه رد في البدائع تصحيح السرخسي وقال فيها الصحيح انه يكره ( قوله والافضل الخ ) كذا في الهداية ثم قال مانصه قال وتفسير قوله عليه الصلاة والسلام لا يصلي بعد صلاة مثلها بمنى ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة فيكون بيان فرضية القراءة في ركعات الثقل اه وقال الكمالي قوله قال اى قال محمد تفسير قوله صلى الله عليه وسلم الخ لما ذكر ان الثقل اربعة اربعة افضل مطلقا لئلا ينهار اورد عليه ظاهر الحديث **﴿ ١١٦ ﴾** وهو ما رواه ابن ابي شيبة الى ان قال قال

عبدالله لا يصلي على اثر صلاة مثلها ففسره بأن المراد ركعتين بقراءة وركعتين بغير قراءة اذ هو متروك الظاهر اتفاقا لانه يصلي ركعتي الظهر عقبه مقصورا وكذا العشاء او هو محمول على تكرار الجماعة في المسجد على هيئة الاولى او على الهيئة عن قضاء الفرائض مخافة الحلل في المؤدى فانه مكروه ثم قال وفيه نفي لقول الشافعية باحالة الاعادة مطلقا وان صلاحها في جماعة واما كون الحديث المذكور عنه صلى الله عليه وسلم كما هو ظاهر قول محمد فاقه اعلم به ومحمد رحمه الله اعلم بذلك مناه ( قوله وعندهما في التهاراج وفي الليل متى )

وكره زيادة نقل التهاراج على أربع وتسليمة والليل على ثمان لان السنة وردت في صلاة الليل الى الثمان وفي صلاة النهار الى الأربع ولم ترد بالزيادة فتكره لان ما لا دليل عليه لا يثبت ( والافضل فيهما ) اى الليل والنهار ( رباع ) اى اربعة اربعة وعندهما في النهار رباع وفي الليل متى وعنده الشافعي فيهما متى ( لا يصلي ) على النبي صلى الله عليه وسلم ( في القعدة الاولى في اربع قبل الظهر والجمعة وبعدها ) اى الجمعة ( واذا قام الى الثالثة ) من ذوات الأربع المذكورة ( لا يستفتح ) اى لا يقرأ سبحانك اللهم الخ لانها لتأكد كدائها شبهت الفرائض ولهذا اختلف في وجوب سجدة السهو على من زاد على التشهد فيها ( والوفاي ) من ذوات الأربع وهي مساوي المذكورات ( يصلي ويستفتح ) لان كل شفع منها يعتبر صلاة مستقلة لانقضاء شبهة الفرضية فيها ( طول القيام اولى من كثرة السجود ) لقوله صلى الله عليه وسلم افضل الصلاة طول القنوت اى القيام ولان القراءة تكثر بطول القيام وبكثرة الركوع والسجود يكثر التسبيح والقراءة افضل منه ( وسن تحية المسجد ) وهي ركعتان قبل القعود لقوله عليه الصلاة والسلام اذا دخل احدكم المسجد فلا يجلس حتى يركع ركعتين ( واداء الفرض ينوبها )

يبداهة لا خلاف في افضلية الأربع بتسليمته تهاراؤه لا بأس بالزيادة على المثني لئلا وهو اولى من قول الهداية ( كذا ) ولا لا يزيد بالليل على ركعتين بتسليمته لان المراد به من حيث الافضلية لا من حيث الكراهة فان الزيادة عليها ليست بمكروهة بالاتفاق في الليل كافي التهاجر وهو قولهم ان افضل في الليل متى متى حتى اسبغوا للحديث نقله الكافي عن العيون **﴿ ١١٧ ﴾** قال في الجوهرة اعلم ان صلاة الليل افضل من صلاة النهار لقوله تعالى تتجافى جنوبهم عن المضاجع ثم قال تعالى فلا تمنى نفس ما خفى لهم من قرعة عين وقال عليه الصلاة والسلام من اطاق قيام الليل خفف الله عنه يوم القيامة اه ( قوله طول القيام اولى من كثرة السجود ) قال في البحر اختلف الثقل عن محمد في هذه المسئلة فنقل الطحاوي عنه في شرح الآثار كافي الكتاب وتصححه البدائع وبسب ما نقله للشافعي رحمه الله ثم نقل في المجتبى عنه اى محمد ان كثرة الركوع والسجود افضل لقوله عليه الصلاة والسلام عليك بكثرة السجود وقوله عليه الصلاة والسلام اقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد ولان السجود غاية التواضع والعبودية فمتم قال صاحب البحر والذي يظهر للبعد الضعيف ان كثرة الركعات افضل من طول القيام وذكر وجهه ( قوله واداء الفرض ينوبها ) قدمنا ان كل صلاة اذا بدأها عند الدخول تنوب عنها بلانية التحية اه وقال في البيهقي خوله المسجد بنية الفرض او الاقتداء بنوب عن تحية المسجد بمد طلع الفجر وانما يؤمر بها

اذا دخل غير الصلاة اهوم من المندوبات صلاة الاستخارة والحاجة وذكر كيتهما ودعا بما في البحر ويندب صلاة الضحى واقبله  
اربعة ركعات اه صلاة الليل واقل ما ينبغي ان يتقل بالليل ثمان ركعات كافي الجوهرة وتردد في فتح القدير هل التهجد سنة  
في حقنا ام تطوع ومن المندوبات ﴿١١٧﴾ احياء ليل العشر الاخير من رمضان وليق العبد من ليلتي عشر ذي الحجة

وليلة النصف من شعبان والمراد باحياء  
الليل قيامه وظاهر الاستنباط ويجوز  
ان يراد ناله ويكره الاجتماع على احياء  
ليلة من هذه الليالي في المساجد **(قوله)**  
ويندب ركعتان بعد الوضوء يعني قبل  
الجناف كافي المواهب **(قوله)** فرض  
القراءة المراد به الفرض العملي كافي  
البحر عن السراج **(قوله)** واجب في  
الاولين قال الكمال هذا هو الصحيح  
من المذهب واليه اشار في الاصل وقال  
بعضهم ركعتان غير عين وبه ذهب  
لقدير كذا في البدائع اه **(قوله)** ولهذا  
لا يجب بالتحريم الاولى الركعتان في  
المشهور عن اصحابنا اقول كذا في  
الهداية وقال الكمال هذا اذا نوى  
اربعا حتى يحتاج الى التقيد بالمشهور  
اما اذا شرع بمطلق نية الفل فلا يلزمه  
اكثر من ركعتين باتفاق الروايات اه  
**(قوله)** لزم الفل بالشرع تقديمه  
اذا اطلق لا يلزمه الا شفع واحدا وما  
اذا نوى ما فوق اربع فابو يوسف يلزمه به  
وان كثرا ارباع فقط والاصح انه  
رجع الى لزوم شفع واحدا قال ابو  
حنيفة ومحمد بن علي هذان الظاهر وقبل  
عقبي اربعا لها صلاة واحدة كالظهور  
كافي البرهان **(قوله)** وان لم يفسد وقد  
على الركعتين وقام الى الثالثة الخ  
قيد لزوم قضاء الشفع الثاني فقط بافساده  
بعد القعود الاول اذ لو لم يفسد واغسل بعد  
التسروع في الثاني يلزمه قضاء الاربع

كذا قال الزيلعي (ويندب ركعتان بعد الوضوء) لقوله صلى الله عليه وسلم ما من احد  
يتوضأ فيحسن الوضوء ويصل ركعتين قبل قلبه ووجهه عليهما الا وجب له  
الحقة (واربع فصاعدا في الضحى) لما روت عائشة رضي الله عنها ان صلى الله عليه  
وسلم كان يصلي الضحى اربع ركعات ويزيد ما يشاء (فرض القراءة في ركعتي الفرض)  
يعني ان القراءة فرض في ركعتين من الفرض غير معينتين حتى لو لم يقرأ في الكل او قرأ  
في ركعة فقط فسدت صلاته واجب في الاولين حتى لو تركها فيهما وقرأ في الاخرين  
جازت صلاته ويجب عليه سجود السهو انهما ويأتى ان تصد (و) فرضت (في كل)  
الفعل والوتر اما الفل فلان كل شفع منه صلاة على حدة والقيام منه الى  
الثالثة منزلة بحجة معتدلة ولهذا لا يجب بالتحريم الاولى الركعتان في المشهور عن  
اصحابنا واما الوتر فلا خياط كاسر (لزم الفل بالشرع قصد) احتراز عن التسروع  
ظاناً كذا ظن انه لم يصل فرض الظهر فشرع فيه فذكر انه قد صلاة صار مشرعه فيه  
فلا لا يجب ان يمامه حتى لو قصه لا يجب القضاء (ولو عند الغروب والطلوع والاستواء  
فيجب القضاء بالافساد) وقد مر تحقيقه في اول كتاب الصلاة (ناوى الاربع قضى  
ركعتين لو نقض الشفع الاول او الثاني) يعني اذا شرع في اربع ركعات من الفل  
وافسد الشفع الاول قضيه فقط لانه افسده ولم يشرع في الثاني وكل شفع من الفل  
صلاة على حدة وان لم يفسده وقصد على الركعتين وقام الى الثالثة وافسد قضى  
الشفع الثاني فقط لان الاول قد تم وافسد الثاني فلم يفسد الشفع (ولو لم يقرأ فيهما) اي  
الشفعين لان الاصل عند ابي حنيفة رحمه الله ان ترك القراءة في الركعتين يبطل  
التحرمة وفي احادها لا يبطل الفساد اذا لم يقرأ في الشفع الاول بطلت التحريم  
فلم يفسد الشفع الاول لصحة التسروع فيه لا الثاني لفساد التسروع لبطلان التحريم  
(او) لم يقرأ (في) الشفع (الاول) فانه حينئذ يفسد ويبطل التحريم فلفساده يلزم  
قضاء لبطلان التحريم فيصح التسروع في الثاني (اوفي) الشفع (الثاني) لان  
الشفع الاول قد تم والثاني قد فسد فلم يفسد الشفع (او) في (احدى) الركعتين من الشفع  
(الاول) لانه فسد فلم يفسد الشفع وبقي التحريم فصح الثاني (او) في (احدى)  
الركعتين من الشفع (الثاني) لان الاول قد تم وفسد الثاني فلم يفسد الشفع (او) لم يقرأ  
(في) الشفع (الاول واحد) الركعتين من الشفع (الثاني) لان الاول يبطل بعد  
التسروع فلم يفسد الشفع ولا يصح التسروع في الثاني لبطلان التحريم (وقضى) ركعات  
(اربعا) ان لم يقرأ في احدى كل من الشفعين لانه اذا لم يقرأ في احدى كل منهما  
فسد ادها كل مع صحة التسروع فلم يفسد قضاء الركعات (او) ترك القراءة (في) الشفع  
(الثاني واحد) ركعتي (الاول) لانه لما ترك في احدى الاول فسد الاداء وبقي

بالاجماع لسرية القضاء من الثاني الى الاول بدم القعود التمس له كافي الفتح والبرهان **(قوله)** لان الاصل عند ابي حنيفة  
الخ اقول ان قصر على اصل الامام لانه لم يضرع الاعليه وخالفه ابو يوسف فقال ان ترك القراءة في احدى الشفع الاول لا يفسد  
التحرمة ومحمد فقال ان ترك القراءة في احدى الشفع الاول يبطل التحريم وهذه المسئلة افرد بالتأنيب ومن علم الاصول

فرع عليها ما يمكنه (قوله فاذن لمقرأ في الشفع الاول الخ) كان ينبغي الاتصاع على ما يبعد من قوله اول لمقرأ في الشفع الاول الخ لانه من عن (قوله كبايتي تحقيقه في باب سجود السهو) اقول هو ان القياس الفساد كقول زفر وهو رواية عن محدوجه الاستحسان ان الطلوع كالمسح ركعتين شرع اربع ايضا واذ لم يقدوا ولا امكنا ان نجعل الكلي صلاة واحدة وفيها الفرض الجلوس آخره لا قوله او تقض بعد التشهد الاول اقول لا بتشديد الواو وفتحها هي الاول (قوله ويتقبل قاعدة) قال في الهداية واختلفوا في كيفية القعود اي في غير التشهد واختار ان يبعد كما يصدق في حال التشهد لانه عهد مشروعي الصلاة او هذا الذي اختاره في الهداية مختار الفقه شمس الائمة السرخسي وروى عن زفر كافي في المنايا وقال الكاكي ذكر ابواليث ان الفتوى على قول زفر ولكن ذكر شيخ الاسلام ان الفضل له ان يصدق في موضع القيام محتيا وفي شرح الضوء الاقتراض اخصل في قول والتريع في قول ويقل نصب ركعة الجني كالقاري يجلس بين يدي المقرئ اهو في النهاية روى عن ابني حنيفة الا فضل له ان يصدق في موضع القيام محتيا له (قوله مع قدرة القيام) اقول لكن له نصف اجر القائم الامن عند قال عليه الصلاة والسلام صلاة القاعد على النصف من صلاة القائم الامن عند كافي الثمين وقال الكمال اخرج الجماعة الاسلام عن عمران بن حصين قال سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن صلاة الرجل قاعدا فقال من صلى قائما فهو افضل ومن صلى قاعدا فهو نصف اجر القائم ومن صلى قائما فهو نصف اجر القاعد ثم قال الكمال وفي الحديث صلاة القائم على النصف من صلاة القاعد ولا تنام الصلاة قائما تسوغ ١١٨ في الا في الفرض حالة العجز عن القعود ولا اعلم

جوازها في النافذة في فقها اهورايت بخط شيخني عن شيخه ماصوره حكى القاضي حسين فيه وجهين عن ابيها ان (قوله وكروا بعد الابدان) اقول مفاده عدم كراهة ابتداء وسذكر في باب صلاة المريض التصريح به وانه لا يكره بقاء ايضا (قوله وراكا خارج المصر وهو كل موضع الخ) هذا هو الاصح في اعتبار خارج المصر وقيل قدر في سخين وقيل قدر ميل كافه شرح النقاية اهو قال الاتفاقى هذا اذا كانت الدابة تسير بنفسها اذا سيرها صاحبها فلا يجوز الطلوع ولا الفرض

واذا حرك رجله او ضرب دابته فلا بأس به اذا لم يضع شيئا كثيرا اهلقت قوله اما اذا سيرها صاحبها فلا يجوز الخ علته العقل الكثير صرح به البرازي ويشير اليه آخر كلام الاتفاقى فاذا انتفى جازت الصلوات اهو لم يترط عجز عن ايافها وهو ظاهر الهداية وقال الكاكي شرط عدم امكان وقف الدابة في المحط فقال ولو اوما على الدابة وهي تسير لم يجز اذا قدر ان يوقفها وان تعذر الوقت جاز اهلقت وبنيت على حمله على صلاة الفرض ان لم يكن صرح بحكمه لان النفل يتوسع فيه مالا يتوسع في الفرض لما قال في البرازية ويجوز الفرض ايضا ان لم يجد مكانا يابسا وقف عليها مستقلا وادى ان امكنه ابقاى الدابة ولا يلزمه الاستقبال اهاى ولا الاغاف لقوله يبدء اما اذا سيرها الى آخر ما قدمناه اهو التقيد بالدابة بنى جواز صلاة للمشي وهو بالاجماع كافي البحر عن الجني (قوله ولو كان صلاة الى غير القبلة) اقول هذا عند العامة فانه يجوز كيفما كان وفي المحط من الناس من يقول انما يجوز اذا توجه الى القبلة عند افتتاحها ثم ترك التوجه اهو ما اوضح في غير القبلة لا يجوز لانه لا ضرورة في حال الابتداء ذكر الكاكي والمراد بالقائل الامام الشافعي رحمه الله كاصح حبه في الايضاح اهو ولم يتعرض المصنف لحكم الجلوس على الدابة وانه لا يمنع على قول الاكثر كافي الفتح وهو الاصح كافي البحر عن المحيط والكافي وقيل ان كانت على السرج والركابيين تمت وقيل موضع الجلوس فقط والمجلة والحمل على الدابة سائرة او لا كالدابة ولوجعل تحت الحمل خشبة حتى بقي قراره على الارض لا الدابة يكون بمنزلة الارض كافي الفتح

(قوله فلا يجوز على الدابة الاضروء) قال في العناية يخوف النفس والسبع وطعن المكان وجوح الدابة وعدم وجدان من ركب لعجزه اه وقال الاتفاقى هذا اى جوازها للطين اذا كان محال يغيب وجهه فان لم يكن بهذه المثابة لكن الارض ندية صلى هنالك اه (قوله وعن ابى حنيفة انه يزيل لسنة الفجر الخ) كذا في الهداية وقال ابن شجاع رحمه الله يجوز ان يكون هذا ليان الاولى يعنى ان الاولى ان يزل ركعتي الفجر كذا في الناية وقال الكمال وروى عنه اى الامام انها واجبة وعلى هذا اختلف في ادائها قاعدا (قوله وبني يزوله) اى يلا محمل كثير بان شى رجليه فاعذر من الجانب الآخر (قوله لا ركوبه) هذا في ظاهر الرواية عنهم وعكسه محمدي برواية فاجازته من ركب لا من زل وقيل بمنه ابو يوسف مطلقا بعد نزوله فيستقبل كاللوى اذا قدر على الركوع والسجود في خالها او روى عن محمد بن ابي بدر كفة واذا لم يجهاى وقال زفر بنى في النزول والركوب لتجوز البناء على الائمة كما في البرهان (قوله ١١٩) وسياى زيادة كلام) اى في باب الصلاة على الدابة الا انه لم يذكر فيه حكم البناء وعدمه للركوب والنزول لذكره هنا

انقطع عن القافة بخلاف الفرض فانها مختصة بوقت فلا يجوز على الدابة الا لضرورة وكذا الواجبات من الوتر والمذكور وما شرع فيه فافسده وصلاة الجنازة وسجدة تليت على الارض واما الدين الرواب قوافل وعن ابى حنيفة رحمه الله انه يزيل لسنة الفجر لانهما آكد من غيرها (وبنى يزوله) يعنى اذا اقتبح راكبا ثم زل شى (لا ركوبه) يعنى اذا اقتبح غير راكب ثم ركب لا يبنى لانه فسد ما شرع فيه لانه في الاول يؤدبه اكل مما وجب عليه وفي الثاني انقذت التحريم موجبة للركوع والسجود فلا يجوز اذاؤه بالائمة وسياى زيادة كلام في باب الصلاة على الدابة ان شاء الله تعالى (التراوىح) جمع ترويح وتروى في الاصل اسم للجلسة وسميت بالترويح لاستراحة الناس بعد اربع ركعات بالجلسة ثم سميت كل اربع ركعات ترويحاً مجازاً لما في آخرها من الترويح وهى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قد صبح انه عليه السلام اقامها في بعض الليالي وبين المذرك ترك المواظبة عليها وهو خشية ان تكتب عليها ثم واطب عليها الخلفاء الراشدون وقد قال صلى الله عليه وسلم عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى وهى سنة للرجال والنساء وقال بعض الرافض سنة للرجال فقط (والجماعة فيها) اى التراوىح (سنة على الكفاية) حتى لو ترك اهل مسجد أساءوا وواقفها البعض فلان تختلف تارك للفضيلة ولم يكن مدينا اذ قد تختلف بعض الاصحاب وعن ابى يوسف من قد رد على ان يصلى في بيته كايصل مع الامام فصلاته في بيته افضل والصحيح ان الجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة اخرى فهو جاز احدى الفضيلتين وترك الفضيلة الزائدة كذا في الكافي (وان فاتت لا تقضى أصلاً) اى لا بالجماعة ولا منفردا لان القضاء من خواص الفرض وما يقبضه من المؤكدات (ويستحب تأخيرها الى انتهاء تلك الليل

للرجال دون النساء) اقول وقال بعضهم ليست بسنة اصلاً كما في معراج الدراية (قوله ولو اقامها لبعض الخ) فيه اشارة الى انى ما اقي يظهر الدين من اساءة من صلى التراوىح منفردا (قوله وعن ابى يوسف الخ) هو اختيار الطحاوى حيث قل يستحب ان يصلى التراوىح في بيته الا ان يكون قنبا عالياً يقتدى به (قوله والصحيح الخ) هذا هو القول الثالث وصحفي المحيط والحاتية واختاره في الهداية وهو قول اكثر المشايخ كما في البحر (قوله لان القضاء من خواص الفرض) اى لو علمنا كماله (قوله وما يتبعه من المؤكدات) المراد به سنة الفجر على ما سبق ذكره (قوله ويستحب تأخيرها الى انتهاء تلك الليل الاول) فيه اشارة الى انه لو اخرها الى النصف كان غير مستحب ومخالفه مقال الزبلي والمستحب تأخيرها الى ثلث الليل اوصفه في كلام الزبلي اشارة الى عدم استحباب تأخيرها الى ما بعد النصف ومخالفه ما في البرهان حيث قال الصحيح عدم كراهة تأخيرها لانها صلاة الليل والافضل فيها آخره اه ولم يمين للمصنف ابتداء وقتها وهو بعد المشاء قبل الوتر وبعد كما في الكثر

(قوله) وهي خمس ترويجات الخ) كذا في الهداية والكافي ان السنة فيها عشر تسليمات وقال في البحر انه التوارث فلو صلى اربعا بتسليمه ولم يقدم في الركعة الثانية فظهر الروايتين عدم القسادم اختلفوا هل تنوب عن تسليمه او تسليمين الصحيح عن واحدة وعليه الفتوى ولو قعد على رأس الركعتين فالصحيح انه يجوز عن تسليمتين وفي المحيط لو وصل التراويح كلها بتسليمه واحدة وقعد على رأس كل ركعتين فالاصح انه يجوز عن الكل لانما اكل الصلاة ولم يخل شيئاً من الاركان الا انه جمع التفرق واستدام التحريم فكان ادنى الجواز لانما شق والتب للبدن اهواظهم انه لا يكره وبه صرح في المبنة وقال صاحب البحر لا يخفى ما فيه من مخالفة التوارث مع التصريح بكرامة الزيادة على ثمان في منطق التطوع لئلا فلا يذكره هنالك فلذا نقل العلامة الحلبي ان في الصاب وخزانة الفتاوى الصحيح انه لو فعل ذلك يكره اهقلت وينبغي اتباعه ولا يخالفه ما قد منه من تصحيح عدم كراهة الزيادة على ثمان لئلا لا يظهر ان المراد به غير التراويح (قوله) ويجلس بين الترويجتين قدر الترويجة) هذا على جهة الاستحباب واهل كل بلد له طيار يسجدون او يهلون او ينظرون سكونا او يصلون فرادى كافي الفتح ولكن قال الكاكي وفي فتاوى العتاي يكره للقوم ركعتان بين الترويجتين لانه بذهابه (قوله) وكذا بين الخامسة والوتر) ١٢٠ ﴿ كذا في الهداية وفيه نفي لما قاله

البعض كافي الغاية واستحسن البعض الاستراحة على خمس تسليمات وهو نصف التراويح وليس بصحيح اى مستحب (قوله) ويزيد على التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم) اقول ولم يتعرض لذكر البطلان بعد الصلاة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ويأتي به ان لا يتقبل على القوم كافي شرح المنظومة وعنه في الهداية به ليس بسنة اصلية (قوله) الا ان عمل القوم فيجئذ يتركها اقول المختار ان لا يترك الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ولا تناء الاستفتاح لان الصلاة فرض عند الشافعي رحمه الله فيحاطل للاتبان بها اوسنة عندنا ولا يترك السن للجماعات كالنسيجات كذا في شرح المنظومة لابن الصنعة

الاول وهي خمس ترويجات لكل اى لكل ترويجة (تسليمتان) فتكون التسليمات عشر او الامام والقوم يأتون بالتناء في كل تكبيرة الاقتاح (ومجلس بين الترويجتين قدر ترويجته) كذا بين (الخامسة والوتر) لانه التوارث من زمن الاحباب رضي الله تعالى عنهم الى يومنا هذا (وزيد على التشهد) اى الامام زيد على التشهد (الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم الا ان عمل القوم) فيجئذ يتركها (والسنة الحتم مرة) ويحتم في ليلة السابغ والمشرين لكثرة الاخبار بانها ليلة القدر (ولا يترك الحتم مرة) (لكسلمهم) اى القوم (وقبل) القائل صاحب الاختيار (الافضل) في زماننا قدر مالا يتقبل عليهم ولو صلى المشاء وحده فله ان يصلى التراويح بالامام ولو تروكوا الجماعة في الفرض لم يصلوا التراويح بجماعة (ولم يصلها) اى التراويح (بالامام صلى الترتبه ولا يوتر) اى لا يصلى الوتر (بجماعة) خارج رمضان (للإجماع) ولا يصلى التطوع بجماعة الا قيام رمضان وعن شمس الأئمة الكردي ان التطوع بالجماعة انما يكره اذا كان على سبيل التداعى اما واقتدى واحداً واحداً واثنان واحداً لا يكره واذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه من اقتدى اربعة بواحد كره اتفاقاً كذا في الكافي

### باب ادراك الفريضة

(قوله) وقيل القائل صاحب الاختيار الخ) اقول عبارته قيد ضمه وفي البحر خلافه الجمهور على ان السنة الحتم (الشارع) مرة وذكر في المحيط والاختيار ان افضل ان يقرأ فبا مقدار ما لا يؤدي الى تنفير القوم في زماننا لان تكثير الجمع افضل من تطويل القراءة وفي المجتبى والمتأخرون كانوا يعنون في زماننا ثلاث آيات قصار او اية طويلة حتى لا يعل القوم ولا يارب تعطيلها وهذا حسن فان الحسن روى عن ابي حنيفة رحمه الله اما اذا قرأ في المكتوبة بعد الفاتحة ثلاث آيات فقد احسن ولم يسئ هذا في المكتوبة فاطلقت في غيرها اهوى التجنيس ثم بعضهم اعتادوا قراءة قل هو الله احد في كل ركعة وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل الى آخر القرآن وهذا حسن لانه لا يشبه عليه عدد الركعات ولا يشغل قلبه بحفظها فيفرغ للتدبر والتفكير اه فيجئذ المنكرات هدمية القراءة وعدم الطمأنينة وترك التناء والنموذو البسلة والصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام كما قد سنا (قوله) ولو صلى المشاء وحدا الخ) نقله في البحر عن الفقيه (قوله) ولا يوتر بجماعة خارج رمضان الى آخر الباب) من الكافي والصحيح ان صلاة الوتر بجماعة في رمضان افضل من ادائها منفرداً آخر الليل كافي الحاشية وقال في النهاية بعد حكاية اختيار علمائنا ان يوتر في منزله لا بجماعة وذكر الكمال ما يرجع كلام قاضيخان فينبغي اتباعه (باب ادراك الفريضة) قال الكمال حقيقة هذا الباب مسائل شتى تتعلق بالفرأض في الاداء الكامل وكله مسائل الجامع اه

**(قوله)** اذا اقيمت اى شرع الامام الخ حقيقه اقامة الشئ فلهذا افسر الاقامة بالشروع حتى لو اقيمت ولم يدخل الامام في الصلاة يضم الشارع منفردا ثانيا في الرابعة بالاجماع وان يقيد بالسجدة وعلى القطع لو اقيمت في موضع صلاته اذ لو اقيمت في موضع آخر بان كان يصلي في البيت مثلا فاقبعت في المسجد او في مسجد فاقبعت في مسجد آخر لا يقطع مطلقا ذكره الرغباني كافي التبيين **(قوله)** ان لم يسجد لركعة الاولى **(قوله)** اقول هو الصحيح كافي الهداية وقال الكمال قوله هو الصحيح اليه مال فخر الاسلام واحترز عن غنار شمس الثمينة ثم ركعتين وذكر وجهه **(قوله ١٢١٠) (اوفيه)** اى الرباعي لكن ضم اليها اخرى قل في البحر صرح الكل هنا بان

يضم ركعة اخرى صيانة للمؤدى عن البطالان وهو صريح في بطلان التبرالا انها صحيحة مكروهة كجوتهم بعض حنفية عصرهم **(قوله)** وان صلى ثلاثا منه **(قوله)** فيه اشارة الى انه اذا يقيد الثلاثة بالسجدة يقطع وبه صرح في الهداية وقال غيراه غير ان شاء عادو وقد وسلم وان شاء كبر قائمى بنوى الدخول في صلاة الامام وقال الكمال قال السرخسى يمودلا محالة اه وقال في البحر وفي المحيط الاصح انه يقطع قائما بتسليمه واحدة لان القعود مشروط للتخلل وهذا قطع صححه في غاية البيان معزيا الى فخر الاسلام اهو اختلف اذا طاعده بعد التثنية قبل ثم وقبل بكفيه الاول ثم قبل بسلام تسليمه واحدة وقبل ثنتين كافي في القدر **(قوله)** فليل قطع على رأس الركعتين **(قوله)** مروي عن ابي حنيفة قال مال السرخسى وهو الاجمحه لتكمنه من القضاء بعد الفرض ولا ابطال في التسليم على رأس الركعتين فلا يثبت فرض الاستماع والاداء على الوجه الاكل بسبب كذا في البرهان **(قوله)** لا يخرج احد الخ فان خرج ركعة لثمنى وهو يدل على كراهة التحريم قال صاحب البحر والظاهر ان المراد بالاذان دخول الوقت سواء اذن فيه او في غيره

(الشارع فيها) اعلم ان الاصل ان تقضى العادة قدما بلا عذر حرام لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم وان القضا للاكال اكمال معنى فيجوز كقضاء المسجد للاصلاح وتقضى الظهر للجمعة وللصلاة بالجمعة منزلة على الصلاة منفردا فجاز تقضى الصلاة منفردا الاحراز فضل الجماعة اذا تقرر هذا فاعلم ان من شرع في فريضة منفردا (اذا اقيمت) اى شرع الامام في تلك الفريضة (قطعهما) خبر لقوله الشارع فيها (واقضى) بالامام (ان لم يسجد لركعة الاولى) لانها يحل القطع للاكال (أو سجد وهو في غير رباعي) لانه ان لم يقطع وعلى ركعة اخرى ثم صلاته في الثاني وبوجد اكثر في الثاني ولا اكثر حكم الكل فيه شبه الفراغ وحقيقته لا تحتمل القضا فكذا شبهته (اوفيه) اى في الرباعي (لكن ضم اليها اخرى) لتصير ركعتين نافلة ويجزى فضل الجماعة قطعه (وان صلى ثلاثا منه) اى الرباعي (ثم) اى ضم اليها اخرى لانه قد ادعى الاكثر وللاكثر حكم الكل فلا يحتمل القضا لاسر (ثم) اى اقدسى (متفالا في العصر) لان التثفل بعده مكروه (والشارع في القضا لا يقطع) لانه ليس للاكال (واختلف في سنن الظهر) اذا اقيمت (والجمعة) اذا خطب قليل يقطع على رأس الركعتين لانها نوافل سنت يروى ذلك عن ابي يوسف وقيل فيها اربعا لانها بمنزلة صلاة واحدة والقطع هنا ليس للاكال بخلاف الظهر (لا يخرج) أحد (من مسجد اذن فيه) من غير ان يصلي فيه (الامم جماعة اخرى) اى من يتنظم به امرها بان يكون مؤذن مسجدا وامامه او من يقوم بامر جماعة يتفرقون او يقولون بيقينه وفي النهاية ان يخرج ليصلي في مسجد حبه مع الجماعة فلا بأس به مطلقا من غير قيد بالامام والمؤذن (و) الا (مصلى الظهر والعشاء مرة) يعنى ان كان صلى فرض الوقت لا يكره له الخروج بعد الداء لانه قد اجاب داعي الله مرة فلا بأس في تركه ثانيا (ولا يخرج) من مسجد احد (عند الاقامة فيه) من غير ان يصلي لان من خرج اتهم بمخالفة الجماعة عيانا اذ ربما يظن انه لا يرى جواز الصلاة خلف اهل السنة (الالمم) اى مقيم جماعة اخرى فلا بأس في خروجه (ومصلى الفجر والعصر والمغرب مرة) فانه له الخروج ايضا لكره التثفل بعدها كاسبق (لامصلى الظهر والعشاء) فانه لا يخرج بعد الاقامة لجواز التثفل بعدها (خالف فوت الجماعة في الفجر يترك سنته ويتعدى) لان ثواب الجماعة اعظم

كما ان الظاهر من الخروج من الخروج من غير صلاة ترك الجماعة سواء خرج او مكث من غير صلاة ثم قال انه لم يرد منقولا **(قوله)** لكره التثفل بعدها كاسبق اقول لا تضر الدالة في المغرب لان التثفل بعدها لا يكره وانما يكره له الخروج بعد اقامته لانه لو اقدى فيها يلزمه احد محظورين اما التثفل بالتبرع بموافقة الامام في السلام او مخالفة الامام بالاتمام اربعا ويكره ذلك بخبر يماووس مع الامام من بشر لا يلزمه شئ وقيل فسدت وضئى اربعا **(قوله)** لا مصلى الظهر والعشاء فانه لا يخرج **(الخ)** اقول والمراد ان يصلي مع الجماعة متفلا فان مكث من غير صلاة كره كافي البحر **(قوله)** لان ثواب الجماعة اعظم

أى من سنة الفجر لان الفرض بجماعة يفضل الفرض منفردا بسبع وعشرين ضعفا لا تبلغ ركعة الفجر ضعفا واحدا منها ذكره في فتح القدير **(قولہ والوعيد بتركها الزم)** هو قول ابن مسعود لا تختلف عنها الا مناق وهى صلى الله عليه وسلم تحريق بيوت المتخلفين **فى الفتح (قولہ)** ومدرك ركعة منه أى الفجر الخ كذا فى الهداية وقال الكمال ولو كان رجوا دراك فى التشهد قبل هو كادرك الركعة عندها وعلى قول محمد لا اعتبار به كفى الجملة أى عندها وقال الشئى لو كان يدرك التشهد قال شمس الآفة السرخسى يدخل مع الامام قال وكان الفقيه أبو جعفر يقول يصلها أى السنة ثم يدخل مع الامام عندها ولا يصلها عند محمد وهى فرع اختلافهم فمىس ادرك التشهد الجملة أه قلت الذى تحرر عندي أنه يأتى بالسنة اذا كان يدركه ولو فى التشهد بالاتفاق فيما بين محمد وشيخه ولا يتقيد بادراك ركعة وتفرع الخلاف هنا على خلافهم فى مدرك تشهد الجملة غير ظاهر لان المدار هنا على ادراك فضل الجماعة وهو حاصل بادراك التشهد بالاتفاق نص على الاتفاق الكمال لا كائنه بعضهم من انه لم يحرز فضلها عند محمد لقوله فى مدرك اقل الركعة الثانية من الجملة حتى يبنى عليها الظاهر بل قوله هنا كقولهما من انه يحرز ثوابها وان لم يقل فى الجملة كذلك احتياطا لان الجماعة شرطها ولذا اتفقوا على انه لو حلف لا يصلى الظهر **١٢٢** جماعة فادرك ركعة لا يحسن وان ادرك

فضلها نص عليه محمد كفى الهداية قال الكمال وهذا يكره على ما قيل فمىس رجوا دراك التشهد فى الفجر لو استثنى ركعتيه من أنه على قول محمد لا اعتبار به فترك ركعتي الفجر على قوله فالحق خلافه لئس بمحمدنا على ما ناقضه اه وما قيل انه يسرع فيها أى السنة عند خوف القوات ثم قطعها فيجب القضاء بعد الصلاة مدفوع ودرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة كفى الفتح **(قولہ صلاها)** لم يسن عمل صلاتها وقال فى الهداية يصل ركعتي الفجر عند باب المسجد والتقيد بالاداء عند باب المسجد يدل على الكراهة فى المسجد اذا

والوعيد بتركها الزم فكان احراز فضيلتها اولى (ومدرك ركعة منه) أى الفجر (صلاها) أى سنته يعنى ان من يتوقع ادراك ركعة من فرض الفجر صلى السنة وان قاتت عنه الركعة الاولى (ولا قضها) أى سنة الفجر (الاتيما) للفرض اذا قاتت معه وقضاها مع الجماعة او وحده والقياس فى السنة ان لا تقضى لاختصاص القضاء بالواجب لكن ورد الخبر بقضاها قبل الزوال تبعا للفرض وهو ما روى انه عليه الصلاة والسلام قضاها مع الفرض غداة ليلة التريس بعد ارتفاع الشمس فبقى ما وراه على الاصل وفيها بعد الزوال اختلاف المشايخ واما اذا قاتت بلا فرض فلا تقضى عندها وقال محمد احب ان يقضها الى الزوال ولا تقضى قبل طلوع الشمس بالاجماع لكراهة النفل بعد الصبح (وفى الظاهر يتركها) أى السنة (مطلقا) أى سواء ادرك ركعة منه اولى اذ ليس لسنة الظهر فضيلة سنة الفجر حتى قالوا لو كان العالم مرجحا للقول به ترك سائر السنن الاسنة الفجر كذا فى الكفاي (وقضاها قبل شفعه) أى الركعتين اللتين بعد الفرض وهذا عند ابى يوسف وعند محمد قضاها بعدها وتقل الصدر الشهيد الخلاف على العكس

كان الامام فى الصلاة اه وقال الكمال وعلى هذا فينبى ان لا يصلى فى المسجد اذا لم يكن عند باب المسجد مكان لان تركها المكروه مقدم على فعل السنة غير ان الكراهة تنفوت فان كان الامام فى الصلوة صلاة بها فى الشئى اخف من صلاته فى الصلوة وقيل واشد ما يكون كراهة ان يصلها غاطلا للصفوف كما فعله كثير من الجهلة **(قولہ التريس)** هو النزول آخر الليل **(قولہ)** وفيها بعد الزوال اختلاف المشايخ كذا فى الهداية وقال فى الناية أى مشايخ ما وراه انهم قال بعضهم يقضها تبعا ولا يقضها مقصودة وقال بعضهم لا يقضها مطلقا قيل وهو الصحيح اه **(قولہ)** وقضاها قبل شفعه أقول أى فى وقته ولم يصرح به لانها من سياق كلامه والقضاة كاستدركه والاطلاق القضاء هنا مجاز كاطلاقه فى الحج بدفصاده اذ ليس له وقت يصير بجزوه قضاء كفى البحر **(قولہ)** وهذا عند ابى يوسف وعند محمد قضاها بعدها أقول هذا على غير المختار فى نقل الخلاف **(قولہ)** ونقل الصدر الشهيد الخ أقول هو الاصح فى نقل الخلاف ذكره الكا كى وقال الكمال قضاها عند ابى يوسف بعد الركعتين وهو قول ابى حنيفة وعلى قول محمد قبلهما وقيل الخلاف على عكسه اه فقد اشار الى ضعف الكس كى قال الكمال والاولى تقديم الركعتين لان الاربع قاتت عن الموضع السنون فلا فوت الركعتين ايضا عن موضعها قصدا بالضرورة وفى المصنف وتبعه شارح الكنز جعل قولهما متأخرا لاربع بناء على انها لا تقع سنة قبلها مطلقا وعند محمد تنقح سنة فيقدمها على الركعتين والذى وقع عندي ان هذا من تصرف المصنفين وذكر وجهه اه وقال صاحب البحر وحكم الاربع قبل الجملة كالثى قبل الظهر كالا يحنى اه

(ولا)

**(قوله ولا يقضى غيرها)** أي غير سنة الفجر والظهر وهو شامل لما لو فاتت عن محلها والوقت باق وقال صاحب البحر اختلف المشايخ في قضاءها تسع الفرض في الوقت والظاهر قضاؤها وانتهاه ولا يتصور إلا في الظهر والجمعة والعشاء وقد نسي عن الظهر وقيس عليه لجنة قلبي سبقي إلى العشاء وما قبلها مندوب **(قوله ولا يصح أنما لا يقضى)** كذا صحح في الغاية عدم القضاء **(قوله وفي الخلاصة)** ظاهره بطلان السنة بالفعل الكثير وقال في شرح المظومة لابن الشيخة أن الظاهر قصص الثواب المتأخر والفضل المتأخر في البيت إن لم تقص شغلها حتى مابعد الظهر والغروب وقال في الهداية الفضل في عامة السن والثواب المتأخر وقال الكمال قال البعض يؤدي ما بعد الظهر والمغرب في المسجد لأمساها وعامتهم على إطلاق الجواب كافي الكتاب وبه اتفق القهاء وجعفر قال إن غشي أن يشتمل عليها إذا رجع فإن لم يخف قال الفضل البيت **(قوله ١٣٣)** مدرك ركة من ذوات الأربع الخ يفيدان مدركها في غير الرابعية محرز فضاءها الأولى لكونها شرط الصلاة وثانها

**(ولا يقضى غيرها)** من السن فأنما لا يقضى بعد الوقت وحدها جابجا واختلفو في قضائها تسع الفرض والاصح أنها لا تقضى وفي الخلاصة لو صلى سنة الفجر أو الأربع قبل الظهر اشتمل على البيع والشراء والاكل فاته بمبدأ السنة أما بأكمله لفته أو شره بماء فلا تبطل السنة وقيل الظاهر أنه لا يبعدها ترك سنن الصلوات الخمس إن لم يرها حقا كفر والاثم كذا في الكافي **(مدرك ركة من ذوات الأربع)** كالظهر أو العصر أو العشاء **(مدرك فضل الجماعة)** لا يصلح بها واختلف في مدرك الثلاث واللاحق) يعني أن من أدرك ركة منها أدرك فضل الجماعة لوجود الاشتراك معهم لكنه لم يصلها جماعة إذ فاته الأكثر ولهذا لو حلف لا يصل الظهر مع الإمام ولم يدرك الثلاث لا يحنث لأن شرط حنثه أن يصل الظهر مع الإمام وقد انفرد عنه بثلاث ركعات وإن أدرك معه ثلاث ركعات وفاته ركة فعلى ظاهر الجواب لا يحنث لأنه لا يحنث ببعض الخلوف عليه بخلاف اللاحق لأنه خلف الإمام حكما ولهذا لا قرأ فيها سبقه وذكر شمس الأئمة أنه يحنث لأن الأكثر حكم الكل ودوى عن أبي يوسف أن اللاحق أيضا لا يحنث إلا أن يقول إن صليت بصلاة الإمام وهو القياس كذا قالوا ولم يشترضوا لمدرك الركعتين \* **اقول** وجه عدم التعرض له أن حكمه فیه من حکم الطرفين فان مدرك ركة إذا أدرك فضل الجماعة فأولى أن يدركه مدرك ركعتين وإذا اختلف في كون مدرك الثلاث مصليا بالجماعة فأولى أن لا يصل بها مدرك الركعتين \* **فتدبر** (من أمن قوت الوقت يتلوع قبل الفرض) يعني أن من فاتته الجماعة فإراد أن يصل الفرض منفردا فهل يأتي بالسنة قال بعض مشايخنا لا يأتي بها لأنها إنما يؤتى بها إذا أدى الفرض بالجماعة لكن الأصح أن يأتي بها وإن فاتته الجماعة إلا إذا ضاق الوقت فحنث بترك (أقضى برأكم فوقف حتى رفع رأسه فاتته الركة) يعني أقضى بإمام

عند أداء المكتوبات جماعة لا منفردا **(قوله لكن الأصح)** قال الكمال الحق إن سبقتها بصلوة كجاء اختيار المصنف أي صاحب الهداية رحمه الله لا إطلاق للمعنى المقول في شرعيتها وهو تكميل الفرائض بجبر الحلل في حقها ما في حقه عليه الصلاة والسلام فزيادة الدرجات إذا حلل ولا طمع للشيطان في صلاته وإطلاق المصنف يقتضي شمول المسافر وقال في الغاية الأولى أن لا يتركها أي السن التي رأت في الأحوال كلها يعني سواء صلى بالجماعة أو منفردا بما أو مسافرا به وقال كثير من المشايخ في الاستئذان في السفر وصاحب الهداية عن قال بالسنة سفرا كالجهر **(قوله أقضى برأكم فوقف حتى رفع رأسه)** الخ أقول وكذا لو حلف بل لا يخطئ رفع الإمام قبل ركوع المقتضى لا يصير مدركا له مع الإمام وعند فريصه مدركا حتى كان لا حقا عنده في هذه الركة فتأتي بما قبل فراغ الإمام إذا ألجأه على اللاحق قضاء ما فات قبل فراغ الإمام ولكنه أن صلى بمدركه غابا وعنده ما هو مبدوق حتى يأتي بما بعد فراغ الإمام إذا ألجأه على المبدوق قضاء

ماقات بعد فراغ الامام (قوله جاز) اقول اى صح اقول الكافي روى مقتد فليحبه امامه صح وكره لقوله عليه الصلاة والسلام لا تبادروني بالركوع والسجود وقوله عليه الصلاة والسلام ايا منحنى الذي ركن قبل الامام ورفع ان يحول الله رأسه رأس حمار اه وقال في البحر وهو شديد كراهة التحريم للنهي وقيد الصحة في الذخيرة بان ركن مقتدى بعد ماقرأ الامام ما يحوز به الصلاة على الخلاف اه (قوله لوجود المشاركة في جزء) تميل لقولنا لا لقول زر فمكان ينفي تقديمه اود كر لعيل زر فربما هو ان مات في قبل فراغ الامام غير معتد به باب قضاء الفوائت قال في البرهان لما كان الاداء اصلا والقضاء عوضا عن عرفها على طبق وضعها فقال الاداء تسلم عين الواجب بالامر اى ما علمت به الامر كعمل الصلاة في وقتها هو انواع قاصر وكامل وشبهه بالقضاء وتسليم مثله به اى بالامر فلا يقضى النفل لانه غير مضمون عليه بالترك اه وفي كشف الاسرار ان التلية في القضاء في حق ازالة المأثم لا في احراز الفضيلة اه وقال صاحب البحر والظاهر ان المراد بالمأثم ان ترك الصلاة فلا يعاقب عليها اذا قضاها واما تأخيرها عن الوقت الذي هو كبيرة فاق لا يزول بالقضاء المجرد عن التوبة بل لا بد منها ويجوز تأخير الصلاة عن وقتها المذكر كما قال الوالوالجى القابلة اذا خافت موت الولد لا بأس بان تؤخرها وتقبل على الولد لان تأخير الصلاة عن الوقت يجوز بعدد ١٢٤ اه الا ترى ان رسول الله صلى الله عليه

وسلم اخر الصلاة عن وقتها وما لم يحدق وكذا المسافر اذا خالف من المصوص وقطاع الطريق جاز له تأخير الوقت اه واما تأخير قضاء الفوائت ففي المجتبى الاصح ان تأخير الفوائت لعذر السعي على العيال والحوادث يجوز قبل وان وجب على الفور سباحه التأخير اه ولو ترك الصلاة عمدا كسلا يضرب ضربا شديدا حتى يسيل منه الدم ذكره ابن الضياء اه ويجبس حتى يسيلها كافي الفتح اه وكذا تارك صوم رمضان كا في المنع ولا يقتل الا اذا هجد او استخف كافي البرهان (قوله والاصل في لزوم الترتيب قوله عليه الصلاة والسلام) بحث فيه الاكل بأوجه واجاب عنها (قوله ذاكر اقراضا) اى ولو عمليا (قوله وعند محمد اصل الصلاة) قال

### باب قضاء الفوائت

(الترتيب بين الفروض الحسنة والوتر اداء وقضاء فرض على) بمعنى ما مضت الجواز بقوة قد صرح مرادنا يعني ان الكل ان كان قائما لا بد من رعاية الترتيب بين الفروض الحسنة وكذا بينها وبين الوتر وكذا ان كان البعض قائما والبعض وقتيا لا بد من رعاية الترتيب فيقضى الفائتة قبل الوقتية وعندها لا ترتيب بين الفروض والوتر لانه سنة عندهما ولا ترتيب بين الفروض والسنة والاصل في لزوم الترتيب قوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة او نساها فلم يذكرها الا وهو يصل مع الامام فليصل الى هوفها ثم يقض التي تذكر ثم بعد التي صلى مع الامام وقد صرح شراح الهداية بانه خبر مشهور تلقته العلماء بالقبول فيثبت به الفرض العملي كافي الحديث الوارد في المحاذاة (فان صلى) تقرير على قوله الترتيب بين الفروض فرض (خسة) من الفروض (ذاكرا) فرضا (عائنا فسدت) الحسنة فسادا (موقوفا) عند ابى حنيفة رحمه الله وفسدت عندها بلا توقف لكن عند ابى يوسف فسد وصف الفريضة وعند محمد اصل الصلاة (ان أدى) فرضا (سادسا صح الكل)

الكافي في الفوائد الظهيرية هذا الحديث اى الذي ساقه المصنف في اصل لزوم الترتيب يصلح جملة على محدث امره (اى) اى التي عليه الصلاة والسلام المصلى الذي تذكر فائتة خلف الامام بالمضى وفي شرح الارشاد له ما يلهه هذا الحديث والاملاخافه اه (قوله اذا أدى فرضا سداسا صح الكل) اقول يظهر لي ان الاداء ليس احترازا يابل ولا دخول الوقت السادس بل المدار على خروج وقت الخامسة من المؤداة التي هي سادسة بالتركة لان السقوط الدخول في حد التكرار وقد وجد اه ثم رأيت موافقته للكمال وصاحب البحر قال اعلم ان المذكور في الهداية وشروحها كالتبائية والمانية وضاية البيان وكذا في الكافي والتبيين واكثر الكتب ان انقلاب الكل جائزا موقوف على اداء ست صلوات وعبارة الهداية ثم العصر فيفسد سادا موقوفا اى لترك الظهور حتى لو صلى ست صلوات ولم يمتد الظاهر انقلاب الكل جائزا والصواب ان يقال حتى لو صلى خمس صلوات وخروج وقت الخامسة من غير قضاء الفائتة انقلاب الكل جائزا لان الكثرة المسقط بصيرورة الفوائت ستا واذا صلى خسا وترج وقت الخامسة صارت الفوائت ستا بالفائتة المتروكة اولا وعلى ما صوره يقتضى ان تصير الفوائت سبعا وليس بصحيح وقد ذكره في فتح

القدر بحثاً ثم اطلق الله عليه منقولا في الجني وعبارته ثم اعلم ان فساد الصلوات بترك الترتيب موقوف عند ان حنيفة قال كبرت وصارت الفوائد مع الفوائت ستا ظهر معها والا فلا اه قالت الاولى ان غال ان صاحب الهداية ومن واقفه اراد بقوله حتى لوصلت ست صلوات تأكيد خروج وقت الخامسة من المؤداة لاداء السادسة فتجوز فيه كما في قوله قبله ولو فاتته صلوات رتبها في القضاء الا ان تزيد على ست اه فقد يسقط الترتيب بالزيادة على ست ولما كان غير مراد قال بعدم وحد الكثرة ان تصير الفوائت ستا بخروج وقت الصلاة السادسة اه ولهذا قال الكمال مذهب ابى حنيفة ان الوتية المؤداة مع تذكر الفائتة تسد فسادا موقوفا الى ان يصل كمال خمس وقتات فان لم يمد شيئا منها حتى دخل وقت السادسة سارت كلها صحيحة فان قلت انما ذكر من رأيت في تصوير هذه انه اذا صلى السادسة من المؤديات وهي صلاة المتروكة سارت الخمس صحيحة ولم يحكموا بالصحة على قوله بمجرد دخول وقتها ﴿١٢٥﴾ فالجواب انه يجب كون هذا منهم اتفاقا لان الظاهر انه يؤدي السادسة

في وقتها لا يمد خروجه قائم اذاؤها مقام دخول وقتها لما سذكر من ان تعليقه لصحة الخمس يقطع بثبوت الصحة بمجرد دخول الوقت اداها او لا اه **(قوله)** وان قضاء اي ذلك الفائت قبل السادس بطل **(اقول)** على ما قرره انه ينبغي ان يقدّر منافع في كلام المصنف فيقال وان قضاء اي ذلك الفائت قبل دخول السادس اي في وقت الخامس بطل **(قوله)** اذا اليسر اي قبل تمام مدة الصيام للكفارة **(قوله)** ويسقط الترتيب بثبوت ستة من الفروض اي العلمية لبعض الصلوات لانه على لا يمد مسقطا وان وجب ترتيبه **(قوله)** بخروج وقت السادس هو ظاهر الرواية عن اثنتا الثلاثة واكتفى بمحمد بدخول وقت السادس في رواية عنه بلا اشتراط استيعابه كما في البرهان والصحيح ظاهر الرواية كما في البحر عن المحيط وعبارة المصنف كالكثر وهي اولى من عبارة

اي الستة عنده مع وضع الفريضة (وان قضاء) اي ذلك الفائت (قبل السادس) بطل فريضة الخمس وقصر نفلا عند ابى حنيفة رحمه الله كما كانت كذلك عند ابى يوسف قبل قضاء لهما ان الحجة ادبت مع ثبوتها بالترتيب ففسدت فلا تغلب بصحة والكثرة الحاصلة بالسداد انما تؤثر فيها بعدد حيث يصحان اتفاقا لا في الحجة المصاصة كان الكلب المعلم اذ ترك الاكل ثلاث مرات ثبت الحل فيما بعد الثلاث لا فيها وله في القول بفساد الحصة ملاحظة وجوب الترتيب فيما دون الستة وفي القول بالتوقف ان وجوب الترتيب انما هو في القليل دون الكثير فلما احتمل ان يؤدي السادس فيبلغ الى الكثرة فلا راي في الترتيب فصاح اسمع وان قضى الفائت قبل السادس ويبقى قليلا فبراعى الترتيب فيفسد قطعا لم يصح الجزم بالفساد مع ان الكثرة الموجبة لسقوط الترتيب قائمة بمجموع الستة مستمدة الى اولها كاستعدادات فكانه صلى الحسن حال سقوط الترتيب فوقيت صحيحة وانما يبطل الاصل عند ابى حنيفة والى يوسف لان البطان الوصف بما يخصه لا يوجب بطلان الاصل كما في صوم كفارة معسر اذا ايسر حيث لا يقع كفارة بل يصير نفلا (ولم يخبرني عن ذكره لم يورث) فترجع على قوله بين الفروض والوتر فيه خلاف لهما بناء على ان الوتر واجب عنده وسنة عندها (ويسقط) الترتيب (فوت ستة) من الفروض فان الفائت حينئذ يبلغ حد الكثرة (بخروج وقت السادس) حتى يكون واحد من الفروض مكررا فيصلح ان يكون سببا للتخفيف بسقوط الترتيب الواجب بينها انفسها وبينها وبيان اغيارها والاصل فيه القضاء بالاغماء حيث ثبت ان عليا رضي الله عنه اغمى عليه اقل من يوم ووليته قضى الصلاة وعمار بن ياسر رضي الله عنه اغمى عليه يوما ووليته قضاهن وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما اغمى عليه اكثر من يوم ووليته فلم يقضن فدل

الهداية والقدروري حيث قال الان تزيد الفوائد على ست اه وقال في الكافي ولو فاتته صلوات رتبها الان تزيد على ست ثم قال ومراده ان تصير الفوائت ستا وبدخل وقت السابعة فيجوز اداء السابعة ولو حمل على حقيقة ثم لم يجز السابعة اه فقد ثبت على التجوز كما ذكرنا عن الهداية واطلق المصنف في الفوائت فشمع الحديثة والقديمة واختلف التعديج فصحيح في مراح الاجل الدارية عدم سقوطه بالقديم وفي المحيط وعليه الفتوى وفي الجني الاصح سقوطه وفي الكافي وعليه الفتوى فقد اختلف الصحيح والعتوى والعمل بما يوافق اطلاق المتن اولى كما في البحر اه قلت وهو كما قال الكمال والفتوى على الاول اي من قول صاحب الهداية لو اجتمعت الفوائت القديمة والحديثة قبل تجوز الوتية مع تذكر الحديثة لكثرة الفوائت وقيل لا تجوز وبجمل الماضي كان لم يكن زجره عن التهاون اه لان هذا اي الثاني ترجيح بالمرجع وما قولوا يؤدي الى التهاون لا الى الزجر عنه فان من اعتاد تقويت الصلاة وغلب على نفسه التكسل لواتي بعدم الجواز فبوت اخرى وهلم جرا حتى يبلغ حد الكثرة اه ما علم

به الكمال رحمه الله ( قوله ) يسقط بضييق الوقت ( لم يبين المصنف رحمه الله المراد بضييق الوقت أهو إسهال الوقت المستحب قال في الجية لا يعلم بذكر في ظاهر الرواية ولذا وقع الاختلاف فيه بين المشايخ ونسب الطحاوي القول الأول إلى أبي حنيفة وأبي يوسف والثاني إلى الوقت المستحب إلى محمد بن أبي الفخيرة ثم إنه نظر فيما تذكر في وقت العصر أنه لم يصل الظهر وعلم أنه لو اشتغل بالظهر يقع قبل التغيير وضع العصر أو بعده فعلى الأول يصل الظهر ثم العصر وعلى الثاني يصلى على العصر ثم الظهر بعد الغروب واختار الأول فأضيفنا في شرح الجامع الصغير وذكره بصيغة عندنا وفي المتوسط أكثر مشاغبا على أنه يلزمه من إعادة الترتيب ههنا عند علمنا الثالث ثم نهي في المحط الثاني فقال الأصح أنه يسقط الترتيب لما فيه من تغيير حكم الكتاب ( ١٦٦ ) وهو نقصان الوقتية بخبر الواحد وذلك

أن التكرار معتبر في التخفيف (و) يسقط أيضا (بضييق الوقت فإن في منه) أي الوقت (ما يسهل بعض الفوائت مع الوقتية يقضى ما يسهل) من الفوائت (معها) أي مع الوقتية كإدائات العشاء والوتر ولم يبق من وقت الفجر إلا ما يسهل خمس ركعات يقضى الوتر ويؤدي الفجر عند أبي حنيفة وكذا إدائات الظهر والعصر ولم يبق من وقت المغرب إلا ما يصل فيسهل ركعات يصل الظهر والمغرب (و) يسقط أيضا (بالنسيان فيعيد العشاء والسنة) لأن الوتر من علم أنه صلى العشاء بلا وضوء والآخر به (يعني) أن من تذكر في الوقت أنه صلى العشاء بلا وضوء السنة والوتر به يعيد العشاء والسنة إذا أصبح أداء السنة قبل الفرض مع أنها أدت بلا وضوء لأنها تسع للفرض إما بالترتيب أو فصلا مستقلة عند فسخه إذاؤه لأن الترتيب بينه وبين العشاء فرض لكنه أدى الوتر بزعم أنه صلى العشاء بلا وضوء فكان ناسيا أن العشاء في ذمته فسقط الترتيب وعندهما يقضى الوتر أيضا تبعا للفرض لأنه سنة عندهما (و) يسقط أيضا (بالظن المتبرر) فإذا صلى الظهر ذكر ترك الفجر فقد فاقا قضى الفجر وصلى العصر ذاكرا للظهر جازا العصر (تقريب على قوله وبالظن المتبرر فإنه إذا صلى الظهر وهو ذاك أنه لم يصل الفجر فقد ظهره فإذا قضى الفجر وصلى العصر وهو ذاك للظهر يجوز العصر إذا فاشته عليه في ظنه حال أداء العصر وهو ظن معتبر لأنه مجتهد فيه ذكره الزيلعي (اجتمعت الحديثة والقديمة جارت الوقتية بذكر الحديثة ولا يعود الترتيب يعود الكثرة إلى القلة فيصح وقتي من ترك صلاة شهر) مثلا حتى سقط الترتيب (وأخذ يؤدي الوقتيات تركه فرضا) قوله فيصح إباحة تقريعه على قوله اجتمعت الحديثة والقديمة الخ فإنه إذا أخذ يؤدي الوقتيات سارت فوائت الشهر قديمة وهي مسقاة للترتيب فإذا ترك فرضا يجوز مع ذكره أداء وقتي (أوقضى صلاة شهر الواحدة أو اثنين) غطف على قوله ترك صلاة شهر وتقريع على قوله ولا يعود الترتيب إلى آخره أي ويصح وقتي من قضى صلاة شهر الواحدة أو اثنين فإنه إذا قضاها كذلك قلت الفوائت ولا يعود الترتيب

لا يجوز أه قال فعلى هذا المراد الوقت المستحب ورحمته في الظهيرة أهو إذا لم يمكنه أداء الوقتية إلا مع التخفيف في قصر القراءة والأفعال يرتب ويقتصر على أقل ما يجوز به الصلاة كافي البحر عن الجني (قوله) وبالنسيان فيعيد العشاء الخ (و) كما يعيد العشاء من نسي الطهارة لها كذلك لو نسي الفاشة فلم يذكرها لا يندفرا غ الحاضرة (قوله) يعني من تذكر في الوقت (أقول) تقييده بالوقت لأجل الاتيان بالسنة أو الظاهر حكم اعم أدل ذكر بعد الوقت لا يسقط الوتر وعليه الترتيب بين العشاء والحاضرة (قوله) ويسقط أيضا بالظن المتبرر الخ المراد بالظن المتبرر ظن مجتهد بالظن المصل من حيث هو فوضوح المسئلة في جامل صلى كذا ذكر ولم يقله مجتهدا ولم يستثن فيها فصلاته صحيحة لمصادقتها مجتهدا فيه أما لو كان قلة إلا في حنيقة فلا عبرة بظنه الخالف لمذهب امامه وإن كان مغفلا الشافعي وصلى الظهر ذكر ترك الفجر الفجر فلافساد في صلاته ولا يتوقف نهيها على شيء هكذا ينبغي حل

هذا الجدل والأفيحاقه ما تقدم من توقف محبة المؤداة بعد التروكة أي خروج وقت الحامسة منها حتى لو قضاها قبل (فيصح) ذلك بطل ما ادعى بهما وليس هذا مسقطا إباحة مقابل قياسا ورناء به فتأمل (قوله) لأنه مجتهد فيه (ليس من كلام الزيلعي) (قوله) اجتمعت الحديثة الخ (قدما فيه) (قوله) ولا يعود الترتيب يعود الكثرة إلى القلة (أقول) هذا هو الأصح كما سبذكر المصنف لأن الساقط لا يحتمل العود كما قبل نجس دخل عليه ما جاز حتى سال فماد قليل لم يدع مجسا بخلاف النسيان وضييق الوقت لأن الجواز ثمة لمعجز وهما سقط حقيقة حتى لو تمكن هنا من إدائها القاد مع الوقتية لم يلزمه الترتيب كذا في الكافي ولو تمكن هناك زوال النسيان وظهر سنة الوقت يلزمه الترتيب (قوله) فيصح وقتي من تذكر صلاة شهر (تصريح بما علم من الإطلاق كما قد دنا وهو المتمد وفرضه في الشهر لموافقة زفر على سقوط الترتيب إذ لا يسقط عنه بقول مادون شهر

**(قوله وعن بعض المشايخ الخ)** أقول اختار في الهداية فقال بمود الترتيب بالعود إلى القلة عند البعض وهو الأنظر اه وذكر  
دليله وقال الزبلي ليس فيه دلالة على عود الترتيب وقال الكمال ما استدله به ونظر وذكر وجهه ثم قال والاصح ان الترتيب اذا  
سقط لا يمود **(قوله والاولى عدم العود)** اختار شمس الائمة الخ أقول واختار فخر الاسلام وصاحب المحيط وقاضيهان وصاحب  
المنى والكاظم وغيرهم اه **(قوله وقال ابو حفص الخ)** كذلك قال في الناية عليه الفتوى **(قوله اذا كثرت الفوائت الخ)** هو  
الاصح وخلافه ما قاله في الكثر في مسائل شتى لو توى قضاء رمضان ولم يمين اليوم صبح ولعن رمضانين كقضاء الصلاة صبح وان لم  
يناول صلاة أو آخر صلاة عليه **(قوله ١٢٧)** اه قال الزبلي هذا قول بعض المشايخ والاصح انه يجوز في رمضان واحد

ولا يجوز في رمضانين ما يمين انه صائم  
عن رمضان سنة كذا وكذا في قضاء  
الصلاة **(قوله فان اراد تسهيل الامر)**  
عليه نوى اول ظهر عليه او آخره  
اقول اقتصر هنا على هذا القدر  
في النية كالزبلي وقدم في كيفية نية  
الظهر بعد الجمعة زيادة قوله ادرت  
وقته ولم اصله بمد فليتأمل

#### باب صلاة المريض

**(قوله اذا تعذر القيام)** اراد به التعذر  
الحقيقي لذكره الحكمي بمد قوله  
او يجد القيام لما شديدا تبعا لما قال في  
الكافي التعذر قد يكون حقيقيا بحيث  
لوعده يقطع وقد يكون حكما بان يخاف  
زيادة المرض او يجد وجعا لذلك اه وما  
لم يفضل بل الغيب في التفاتيه بل اقتصر  
على قوله اذا تعذر القيام قال شارحها  
الشحنى وتعذر القيام اي شق وعسر ولا  
يريدون بالتعذر عدم الامكان كذا في  
الحاشية اه وقال في الهداية اذا عجز

المريض عن القيام الخ قال الكمال المراد  
اعم من العجز الحقيقي حتى لو قدر على  
القيام لكن يخاف بسببه اصابة البرء او  
كان يجد لما شديدا اذا قام جازله تركه  
**(قوله او خاف زيادته)** قدما في باب

التيه المراد بالخوف **(قوله او يجد للقيام لما شديدا)** قال الكمال فان لحقه نوع مشقة لم يجز ترك القيام بسببها **(قوله كيف شاء)**  
من التربع وغيره هورواية محمد لما قال صاحبان يجلس المريض في دلالة كيف شاء في روايه عن محمد بن ابي حنيفة وروى  
الحسن عن ابي حنيفة رحمه الله انه يتربع عند الافتتاح وعند الركوع فيترش زجله اليسرى وعن ابي يوسف انه ركع متريما  
اه قلت ورواية محمد تشمل حالة التشهد لا خلافتها ولذا قال في شرح الجمع والاصح انه يقدم كيف شاء اه وفي الجملة كيف  
يسر عليه اه لكن قال في البحر اما في حالة التشهد فانه يجلس كاجلس للتشهد بالاجماع واما في حالة القراءة وحال الركوع  
روى عن ابي حنيفة انه يجلس كيف شاء من غير كراهة ان شاء محتيا وان شاء تركها وان شاء على ركبته كافي التشهد وقال زفر

فيصح اداء الوقتية وعن بعض المشايخ ان قلت بمد الكثرة عاد الترتيب زجراله عن  
التهاون بالصلاة والاول اختار شمس الائمة وقض الاسلام وقال ابو حفص الكبير  
وعليه الفتوى ( اذا كثرت الفوائت ) فاشتغل بالقضاء محتاج الى التمين الظهر  
والعصر ونحوها وينوى ايضا ظهر يوم كذا او عصر يوم كذا اذ عند اجتماع  
الظهورين في الذمة لا يشين احدهما فاختلاف الوقت كاختلاف السبب  
واختلاف الصلاة فان اراد تسهيل الامر عليه (نوى اول ظهر عليه او آخره) اي آخر  
ظهر عليه فاذا نوى الاول وصلى فبالبه يصير اول او لا وكذا النوى آخر ظهر عليه وصلى  
فابقبه يصير آخره فيحصل التمين (كذا الصوم) اي كاجتاحت الى التمين في  
الصلاة محتاج ايضا اليه في الصوم (لو) كان ما عليه من القضاء (من رمضانين)  
فينوى اول صوم عليه من رمضان الاول او الثاني أو آخر صوم عليه من رمضان  
الاول او الثاني (والا) اي وان لم يكن من رمضانين (فلا) محتاج الى التمين حتى  
لو كان عليه قضاء يومين من رمضان واحد قضى يوما ولم يمين جاز لان السبب في  
الصوم واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه اكمال العدد والسبب في الصلاة  
مختلف وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التمين كذا في  
الحلاصة قال في الصواب وفي جمع الفتاوى اذا قضى الفائتة بنى ان يقضيها في بيته  
لا في المسجد حتى لا يفتن الناس على ذلك لان تأخير الصلاة عن الوقت معصية فلا  
ينبغي ان يطلع عليه غيره وفي الحلاصة رجل فاتته صلوات كثيرة في حال الصحة ثم  
مرض مرضا يضرم الوضوء فكان يصلي بالتيمم ولا يقدر على الركوع والسجود  
ويصلي بالاعاء فادى الفوائت في المرض بهذه الصفة جاز ولو صبح وقد رعى القضاء  
بمقط القضاء

#### باب صلاة المريض

( اذا تعذر القيام لمرض ) حصل ( قبلها ) اي الصلاة ( او خاف زيادته ) اي  
المرض ( او ) خاف ( بطل البرء ) اي بسبب القيام ( او ) خاف ( دوران الرأس ) او  
يجد للقيام لما شديدا ( قد ) جواب اذا تعذر ( كيف شاء ) من التربع وغيره

يعترض رجله اليسرى في جميع صلاته والصحيح ما روى عن أبي حنيفة لأن عذر المرض اسقط عنه الأركان فلا ينسقط عنه الهيات الأولى كذات البدائع وفي الخلاصة والتجسس الفتوى على قول زفر لأن ذالك يسر على المريض ولا يخفى ما إذا لا يسر عدم التقيد بكيفية الكيفيات فللمذهب الأول اه ما في البحر قلت ولا يخفى أن هذا وارد على حكاية الاجماع على أنه يجلس في حال التشهد كما يجلس للشهادة فينبغي عدم التقيد فيها **(قوله)** وصلى قاعدة اه اى ولو مستدلى على ما حاط اى انسان فانه يجب عليه كذلك ولا يجوز مضطجاً كذا في الجوهره عن النهاية قلت فقول مجيب المراده لزومه صرح الكمال وهو المختار كافي التبيين **(قوله)** وان قدر على بعض القيام قام اه اقول اى ولو متكئاً لما في التبيين لو قدر على القيام متكئاً قال الحلواني الصحيح انه صلى متكئاً ولا يجوز غير ذالك وكذلك لو قدر على ان يقعد على عصا او خادمه فانه يقوم وسكني خصوماً على قول أبي يوسف ومحمد اه والتقيد بالقدرة على كل القيام كافي البرهان لا ينشئ لزوم الاتكاء في البضع بل يفيد لزومه لان البضع معتبر بالكل **(قوله)** او ما بالهزم كافي الجوهره **(قوله)** وهو افضل من الائمة قائماً كذا في الهداية وغيره حاله اشبه بالسجود وقال خواهر زاده يومى للركوع قائماً وللسجود قاعدة وقال زفر كالشافعي يومى بهما قائماً لا يجوز فيه غيره كافي التبيين قلت وفيه اعاد الى جواز الائمة قائماً كاصححه في البرهان فافى الجتهى وان اوماً بالسجود قائماً لم يجز وهذا احسن واقيس كالواوماً بالركوع جالساً لا يصح على الاصح اه يمكن ان يكون على قول خواهر زاده وقد ضيف قوله لقله في البرهان بصيغة قيل ولذا قال صاحب البحر بعد نقله لما في الجتهى والظاهر من المذهب جواز الائمة قائماً وقاعدة كالاخفى **(١٢٨)** اه **(قوله)** ولورفع اليه شئ وخفض

**(وصلى)** قاعدة (ركوع وسجود) وان قدر على بعض القيام قام بهان كان قادراً على التكبير قائماً او على التكبير وبعض القراءة فانه يؤمر بالقيام قال شمس الائمة هو المذهب الصحيح ولو ترك هذا خيف ان لا يجوز صلاته (وان تذكر) اى الركوع والسجود لا القيام (او ما قاعدة) وهو افضل من الائمة قائماً (و) لكن (سجوده) اخفض من ركوعه لان الائمة قائم مقامهما فاخذ حكمهما ولا يرفع اليه شئ ليسجد عليه لقوله صلى الله عليه وسلم لمريض دخل عليه عائدة ان قد تسجد على الارض فاسجد والا فاموى (ولورفع اليه شئ) وخفض رأسه واسجد على مالا يحدهمجه) ولا تستقر عليه جبهته (جاز) لوجود الائمة والا فلا (وان تذكر) اى القعود (او ما مستلقياً ورجلاه نحو القبلة) لقوله صلى الله وسلم يصلى المريض

الح) اقول لكنه يكره فالمراد بالجواز الصحة لا الحل واستدل للكره بانه عليه الصلاة والسلام عنه وهو يدل على كراهة التحريم واراد بخفض الرأس خفضها للركوع ثم للسجود خفض من الركوع حتى لو سوى لم يصح كذا ذكره في البحر عن الزواجر اه وفي اطلاق اسم السجود في قوله واسجد على مالم يحدهمجه يجوز لان حقيقة السجود ما تجزعه وهو وضع بعض الجبهة على

الارض كقائمة اه **(قوله)** لوجود الائمة قال في البحر عن الجتهى قد كان كيفية الائمة بالركوع والسجود متشبهاً **(قائماً)** على انه يكفيه بعض الانحاء اواقصى ما يمكن الى ان نظرت بمحمد الله على الرواية وهو ما ذكر شمس الائمة الحلواني ان المومى اذا خفض رأسه للركوع شيئاً ثم للسجود شيئاً جاز ولو وضع بين يديه وساندوا الصق جبهته عليها ووجد ادنى الانخفاض جاز عن الائمة ومثله في التحفة وذكر ابوبكر اذا كان يجبهته واقفه عذر يصلى بالائمة ولا يلزمه تقرب الجبهة الى الارض باقضى ما يمكن وهذا نص في الباب اه قلت وقد يكون المذنب بكل من الجبهة والانف لجواز الائمة فاذا لم يجوز عند افتراء احدهما به وقد نص عليه في الجوهره لو كان يجبهته قروح لا يستطيع السجود عليها لم يجزه الائمة وعليه ان يسجد على الله لا يجوز غير ذلك اه ولعل هذا على الرجوح وهو جواز الإكتفاء بالانف او الجبهة واما على الرجح وهو ان الاقتصار على الانف لا يجوز وان وجب ضم الجبهة فينبى ان لا يجوز الائمة مع قدرة السجود على الانف وان اتم بترك الواجب فليأتمل **(قوله)** لقوله عليه الصلاة والسلام يصلى المريض قائماً الح) ذكره في الهداية وقد قال الكمال هو غريب والله اعلم اه وكتب عليه بعض معاصره ان قول الكمال غريب وذكره وجهاً ثم قرئ ذلك على الكمال فقال قول المعتز على في قولى غريب ليس واردا وذكر وجهه ثم قال فتوى غريب ليس يغرب كذا ذكر وما تكلفه اى المعتز من الاشكال فليست بشئ ان تأمل في ذلك اه ولولا الاطالة لأثبت جميع ذلك **(قوله)** وان تذكر اى القعود او ما مستلقياً الح) كذا في الهداية ثم قال فان استيق على جنبه ووجهه الى القبلة او اوماً جاز لمارونا من قبل الان الاول هو الاول عندنا خلافاً للشافعي اه وقال في البحر التخيير بين الاستلقاء على الفقا والاضطجاع على الجانب جواب الكتب المشهورة كالهداية وشروحها وفي

الفتية مريض اضطلع على جنبه وصلى وهو قادر على الاستلقاء قيل يجوز ولا يظهر انه لا يجوز وان تمذر الاستلقاء يضطلع على شقه الايمن أو الايسر ووجهه الى القبلة ثم قال صاحب البحر وهذا الاظهر خفي ولا يظهر الجواز اهـ وفي الجنب وبني المستأني ان يصيب ركبته ان قدر حتى لا يمدركه الى القبلة كافي البحر **(قوله)** وان تمذر الائمة آخرت كان الاولى تقديمه على ماساقه من الحديث لكونه دليله لا كقول صاحب الهداية **(قوله)** فيه اشارة الى انه لا يسقط أقول كذا في الهداية قال وقوله آخرت عنه اشارة الى انه لا يسقط وان كان العجز أكثر من يوم وليه اذ كان مقيما هو الصحيح لانه فهم مضمون الخطاب بخلاف المعنى عليه اهـ وقال الكمال قوله هو الصحيح احتراز عما صححه قاصي خان انه لا يلزمه القضاء اذا أكثر وان كان يفهم مضمون الخطاب فجملة كالمعنى عليه وفي المحيط مثله واختار شيخ الاسلام وفخر الاسلام وفي النابيع وهو الصحيح ثم قال الكمال ومن تأمل لتليل الاصحاب في الاصول ومثله الخجون والمعنى عليه أكثر من يوم وليه لا يقضى وفيه ادونها يقضى ان فدح في ذنبه انجاب القضاء على هذا المريض الى يوم والحق يلزم الايصاء به ان قدر عليه بطريق وسقوطه ان زاداه ونقله في البحر مع زيادة قال قاضي بن ان الصحيح السقوط عند الكثرة لا الفتنة وفي الظهيرة وهو ظاهر الرواية وعليه الفتوى وفي الخلاصة وهو المختار وصححه في البدائع وجزم به الولوالجي وصاحب **(١٢٩)** التجنيس مخالفا لما في الهداية اهـ قلت صاحب التجنيس هو

صاحب الهداية بحث خالف ما فيها موافقا للاكثر يرجع اليه دون ما في الهداية اهـ وقال في البحر وعلى هذا فمضى قوله عليه الصلاة والسلام قاله احق قبول العذر رأى عذر السقوط وعلى ما اختاره صاحب الهداية مناه قبول عذر التأخير كذا في معراج الدرر اهـ **(تنبيه)** لو لمات المريض ولم يقد على الصلاة اي بالاعمال لا يلزمه الايصاء به وان قلت كالمسافر والمريض اذا افطر او ماتا قبل الإقامة والصحة كما في التبيين وقال في البحر عن الفتية لاندية في الصلوات حالة الحياة بخلاف الصوم اهـ قلت يمكن حمله على ما إذا لم يصل المريض الى حالة يصح فيها عن الائمة

فأما فان لم يستطع قاعدا فان لم يستطع فعل فقاد بومى إياه فان لم يستطع قاله أحق قبول العذر منه وبني ان موضع تحت رأسه وسادة لبشبه القاعد وممكن من الائمة اذ حقيقة الاستلقاء تمنح الائمة للصحيح فكيف للمريض كذا في المكافي (وان تمذر) الائمة (آخرت) الصلاة فيه اشارة الى انها لا تسقط (ولا بومى) بينه ولا بماجينة ولا قبله لما روينا وفيه خلاف زفر (مرض في صلاة) يتم بما قدر صلى صحيح بعض صلاته قائما ثم مرض ثم قاعدا يركع ويسجد أو بومى ان لم يقد على الركوع والسجود أو مستقيما ان لم يقد على القعود لانه لا الأدنى على الأعلى كاتقاده المومى بالصحيح (صح فيها) أى الصلاة (رأى) وساجد قاعدا) يعنى ان كان مريضاً يجزى عن القيام فصل قاعدا يركع ويسجد اذا صح فيها (بني قائما) لان البناء لاقتداء والقائم يقتدى بالقاعد فكذا المنفرد ببنى آخر صلاته على اولها (ومومى كذلك) أى صح في الصلاة لا يبنى بل (يستأنف) لان اقتداء الرأى والساجد بالمومى لم يجز فكذا البناء (للمتطوع) القائم (يجوز أن يسكن على شئ) كصا أو حائط (أو يقعدان أعيان) لانه عذر ههنا مستان مسألة الانكاه وبمسألة القعود وكل على نوعين يمدد وبالأعذر أمال التكاثر بمدد فغير مكروه اجماعا وبني

امالوكان (در ٩ ل) ودالم الى الموت وفدى فصحبها بجهة اهـ وسذكر المصنف كيفية الفتية للصلاة في الصوم **(قوله)** وفيه خلاف زفر أقول لكنه قال اذا صح أحد كافي الجوهرة وظاهر عبارة المصنف جواز الائمة باليمن والقلب والحاجب عند زفرويه صرح الزبلى ولكن رب زفر في الجواز الما قال الشننى وقال زفر وهو رواية عن ابي يوسف ان يجزى عن الائمة بالرأس بومى بالحاجب فان يجزى فاليمن فان يجزى فالقلب اهـ **(قوله)** مرض في صلاة يتم بما قدر الخ هو الصحيح وعن ابي حنيفة انه يستقبل اذا صار الى الائمة لان تحريمه ان يقرب موجهة للركوع والسجود فلا يجوز بدونهما كافي التبيين **(قوله)** صح فيها رأيكم وساجد الخ هذا عندهما وقال محمد يستنبل بناء على اختلافهم في الاقتداء كافي الهداية **(قوله)** ومومى كذلك أى صح في الصلاة لا يبنى الخ أقول هذا عند ائمتنا الثلاثة وقال زفر ببنى بناء على اجازته اقتداء الرأى بالمومى قلت في كلام المصنف اشارة الى ان هذا اذا أدى بعضها قاعدا أو مضطجعا بالائمة فان افتتحها قاعدا ببنى الائمة ثم قدركم الائمة للركوع فيها وان افتتحها مضطجعا ثم قدر على القعود دون الركوع والسجود فانه يستأنف هو المختار لان حالة القعود أقوى فلا يجوز بناؤه على الضعيف كافي شرح الثقابة والبحر **(قوله)** وبني

عذر كذلك عندناي خيفة النجس) اقول اى لا يكره الانتكاه عنده بغير عذر وهذا على احدى الروايتين وهو مرجوح والظاهر الكراهة عنده كقوله لما كفى البرهان وقال الزبلى يكره الانتكاه عنده بغير عذر لانه اساءة ادب وقيل لا يكره عندناي خيفة لانه يجوز القعود عنده من غير عذر مع الكراهة فيجوز الانتكاه بلا كراهة لانه موقوفه او مثله في الهداية وقال الكمال تسليل عدم كراهة الانتكاه بغير عذر ممنوع الملازمة لجواز ان لا يكره القعود ويكره الانتكاه لانه يبداء ساءة ادب دون القعود اذا كان على هيئة لا تداءس (قوله) واما القعود بغير عذر مكره (اى) يبدء مآشر قائما لانه لم يتحدث عنه في المتن وان كان الحكم انعم به (قوله) وبغير عذر جاروكره عنده (قدم) المصنف رحمه الله في باب الرافى انه يقتل قاعدا مع القدرة ابتداء وكره بقا الامبراهمة فاعدم كراهة القعود ابتداء بلا عذر ولا يخالف هذا لان موضوعه القعود ببدء مآشر قائما كذا ذكرناه ولكن هو مرجوح لما قل في العناية ذكر في مبسوط فخر الاسلام وجامع ابى المين رحمه الله انه لو قد في الثقل لا يكره عندناي خيفة (١٣٠) في الصحيح لان الابتداء على هذا الوجه مشروع

عذر كذلك عندناي خيفة عنده ما يكره واما القعود بغير عذر مكره وبغير عذر جاز وكره عنده وعندهما لم يجز (جن) او اغنى عليه يوما وليلة قضى المحبس وان زاد وقت الصلاة لا ماذكرنا في باب القضاء والقوانين ان عليا رضي الله عنه اغنى عليه اقل من يوم وليلة ففضان وعمار بن ياسر اغنى عليه يوما وليلة ففضان وعبد الله بن عمر اغنى عليه اكثر من يوم وليلة فقام بفرضه فدل ان التكرار معتبر في التحفيف والجنون كالاعمال فبار واما يوسفان هو الصحيح (وهو الاصح) لا ما مل من ابى يوسف ان المعتبر الزيادة من حيث الساعات اى الازمنة لا ما تراه اهل التجويز (زال عقله بالنجس) والحر لزمه القضاء وان طال (اى) ذوال الثقل لانه لا يقطع القضاء عرف بالاثار اذا حصل باقية ساوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله (قطعت يده ورجلاه من المرفق والكعب) لف ونشر (لا صلاة عليه) كذا في الكافي (وقيل ان) وجد من بوضئه ما يرمه ليفس وجهه وموضع القطع ويمسح برأسه والوضع وجهه ورأسه في الماء او يمسح وجهه وموضع القطع على جدار فيصلى (كذا في التار خاتمة)

#### باب الصلاة على الدابة

(كل موضع يجوز للمسافر قصر الصلاة فيه) اى ذلك الموضع وهو خارج عمران مقامه سواء كان مقامه مصر او قرية كسبائي في صلاة المسافر (جاز فيه) اى في ذلك الموضع (الطوع له) اى للمسافر (ولغيره عليها) اى على الدابة (اياما) حيث توجهت (الدابة قيلة كان اولا) (ولو بلا عذر) اى جاز الطوع فيه على تقديم عدم العذر (و) جاز فيه (المكتوبة به) اى بغير قلة فسيحان اذ اصله على الدابة بغير ان لم يقدر على اتقافها جاز الاياما عليها وان كانت تسير وان قدر لم يجز

بلا كراهة قاله اولى لان حكم البقاء اسهل من حكم الابتداء اه والقول الكمال الاصح خلاف ما ذكره المصنف اى صاحب الهداية بقوله وان قدم بغير عذر يكره بالاتفاق صرح فخر الاسلام بان الانتكاه يكره عندناي خيفة والقعود لا يكره من غير عذر اه وقال في العناية قوله وان قد يبدى بعد ما انتصح قائما بمن غير عذر يكره بالاتفاق وقوله بالاتفاق يخالف قوله قيل هذا لو قد يجوز عنده من غير عذر من غير كراهة اه قلت الحكم بالخالفه غير ظاهر لان الصورة غير متحدة اذ موضوع قوله اولا في القعود ابتداء وثانيا في القعود بقاء وايضا في تدبير النية بلفظ ينس يجوز لان كلام الهداية ظاهر في ان الحكم في القعود بقاء اذ هو المتحدث عنه فتأمل (قوله) وعندهما لم يجز) اقول اى لم يجز بعد ما انتصح قائما تامما جالسا بلا عذر عندها ولا بد من المحل كذا ذكرناه لان الثقل قاعدا ابتداء متعلقا جاز اتفاقا

(قوله) وعبد الله بن عمر اغنى عليه النجس) اقول هذا هو المسطور في الهداية والعناية وفتح القدير والتبيين (لا خلاف) والكافي والذين ذكره المصنف في باب قضاء الفرائض عبد الله بن عباس في قوله كذا في ما ذكرت من القول (قوله) فلا يقاس عليه ما حصل بفعله) اشاره الى انه لو اغنى عليه فزع من سبع او آدمى لا يجيب القضاء بالاجماع لان الخوف يسبب ضعف قلبه وهو مرض كذا ذكره الزبلى (قوله) قطعت يده اهل هذا عن محمد في التوارد وفي ظاهر الرواية تجب عليه الصلاة ذكره الكافي وفي شرح الزيارات لقاضيخان لو كان احدى الرجلين مقطوعا من الكعب او دونها فان غسل موضع القطع فرض ولو قطعت فوق الكعب سقطت والى المحل ولو شلت يده وعجز عن استعمال الطهورين يمسح وجهه وزراعيه بالخطأ والارض ولا بدع الصلاة كافي البرهان وفي الجامع الصغير للكرخي مقطوع اليدين والرجلين اذا كان بوجهه جراحة يصلى بغير طهارة ولا يمسح ولا يبعد وهو الاصح كافي القيص (باب الصلاة على الدابة) في التقدمة في التور والنوافل ما فيه كفاية عنه

( قوله ) وعندها كالسنن ( تقدم انه ينزل لسنة الفجر ) باب الصلاة في السفينة ( قوله ) القادر على القيام الخ ( اى حال جرياتها ) ( قوله ) جازت تلك الصلاة ( هذا عند ابي حنيفة رحمة الله ) وقالا لا يجوز الصلاة فيها قاعدة الامن عذر وهو الاظهر والعذر كدوران الرأس وعدم القدرة على الخروج كما في البرهان ( قوله ) والافضل القيام في الاول ) فيه اشارة الى انه لا كراهة في صلاته قاعدة عند الامام وهل الكمال فان صلى قاعدا وهو يقدر على القيام اجراه وقد اساء ( قوله ) لا يجوز الصلاة قاعدا في المربوطة بالشط بالاجماع ( اقول حكاية الاجماع في المربوطة على الصحيح وقال بعضهم انه على الخلاف ومفهومه ١٣١ ) كلام المصنف جواز الصلاة في المربوطة قائما مطلقا وهو ظاهر الهداية

والنهاية والاختيار وفي الايضاح فان كانت موقوفة في الشط وهي على قرار الارض فصلى قائما جاز لانها ان استقرت على الارض فحكمها حكم الارض فان كانت مربوطة ويمكنه الخروج لم يجز الصلاة فيها لانه اذا لم تستقر فهي كالداية اه بخلاف ما اذا استقرت قائما حينئذ كالسرك كما في

لا خلاف المكان يسرها وفي الفقه اذا سيرها راكمها لا يجوز الفرض ولا التطوع ( وهو ) اى العذر ( ان يخاف ان التزلزل على نفسه او دابته من سبع او لوس او كان في طين لا يجيد مكانا جافا او ) كان ( عاجزا ) ككبر سنه او ضعف مزاجه او نحو ذلك ( او دابته جوح لوزل لا يركب بغير معين ) كذا في الظهيرية ( او ) كان ( في البادية على الرحلة والقافلة تسير ) فانه يخاف على نفسه وشيابه لو نزل كذا في الكافي ( وينزل لو تر ) وعندها لا كالسنن

### باب الصلاة في السفينة

الاصل فيها ما روى انه صلى الله عليه وسلم لما ثبت جعفر بن ابي طالب رضى الله عنه الى الحبشة امره ان يصل في السفينة قائما الا ان يخاف الفرق وعن سويد بن غفلة قال سألت ابا بكر وعمر رضي الله عنهما عن الصلاة فيها فقال ان كانت جارية فصل قاعدا وان كانت راسية فصل قائما ( يتوجه المصل في القلعة ) بان يدور اليها كيفما دارت ( السفينة ) عند الافتتاح وفي الصلاة ( لانه يمكنه الاستقبال من غير مشقة بخلاف الدابة اذ لا يمكنه الاستقبال الى القلعة مع سير الدابة ) القادر على القيام ( في السفينة ) ( و ) القادر على ( الخروج ) عنها ( صلى قاعدا فيها ) لثب وثقل اى القادر على القيام فيها صلى قاعدا والقادر على الخروج عنها صلى فيها ( جازت ) تلك الصلاة ينى ان القضاء لا يلزم لان الغالب المعجز واسوداد العين والغالب كالكائن لكنه ترك الفصل ( والافضل القيام ) في الاول ( والخروج ) في الثاني ( لا يجوز ) الصلاة ( قاعدا في المربوطة في الشط ) بالاجماع ( الا ان يدور رأسه ) فحينئذ يجوز ( لا يقتضى اهل سفينة بامام في ) سفينة ( اخرى ) لا اختلاف المكان ( الا ان يقتربا ) فحينئذ يجوز لامحاذ المكان حكما بخلاف ما اذا كانا على الدابتين ( المتدنى على الشط والامام فيها ) اى في السفينة ( او بالمكسر لو ) كان ( بينهما مانع من الاقتراب ) كالطريق او طاعة من التهر ( لم يجز ) الاقتراب ( والاجاز )

### باب المسافر

بالقياس على صلاة الارض كما في

المحراج ( قوله ) كالطريق او طاعة من التهر ( اطلق في الطاعة كما في المعراج وقيد في البحر بمقدار نهر عظيم قلت والمراد بالمعظم ما يجري فيه الزورق كما تقدم في الامامة والله الموفق بئنه ) باب المسافر ( اى باب صلاة المسافر واصل المفاعلة ان تكون بين اثنين وبها من واحد او قول للمسافرة من السفر وهو الكشف وقد حصل بين اثنين فانه يمكن كشف للطريق والطريق تنكشف له كذا في شرح العلامة المقدسي نظم الكثير واما الاضافة فيه فهي من باب اضافة الشيء الى شرطه او الفعل الى فاعله كما في الجوهره والسفر في اللغة قطع المسافة وهنا قطع خاص

(قوله من جاوز بيوت مقامه الخ) لأيشمل أهل الأخية أذ ليس فيه مجاوزة بيت بل انتقال عن محله اه ويدخل ما كان من محلة نفسه وفي القديم كانت متصلة بالمصر ويدخل في بيوت المصر ربضه كافي الفتح والربض ماحول المدينة من بيوت ومسكن كافي البحر واما قدامصر وهو المكان المد لصالح المصر كرض الدواب ودفن الموتى فظاهر كلام المصنف كالهداية أنه لا يشترط مجاوزة وقد فصل فيه قاضيخان فقال وهل يعتبر مجاوزة الفناء ان كان بين المصر وفناءه اقل من قدر غلوة ولم يكن بينهما مزرعة يعتبر مجاوزة الفناء ايضا وان كان بينهما مزرعة او كانت اسافة بين المصر وفناءه قدر غلوة يعتبر مجاوزة عمران المصر ولا يعتبر مجاوزة الفناء وكذا اذا كان هذا الانفصال بين قريتين او بين قرية ومصر وان كانت القرى متصلة بربض المصر فالمتبر مجاوزة القرى هو الصحيح وان كانت القرية متصلة بفناء المصر لا بربض المصر يعتبر مجاوزة الفناء ولا يعتبر مجاوزة القرية اه وقال الكمال بعد نقله قال حاصل انه قد صدق مفارقة بيوت المصر مع عدم جواز القصر في عبارة الكتاب اى الهداية ارسال غير واقع ولواد عينايوت تلك القرى داخلة في معنى المصر اندفع هذا لكنه تصف ظاهر اه (قوله اذ لوبق امامه بيت لا يكون مسافرا) اشار به الى انه لا يضر محاذاة العمران لاحد جانبيه وبه صرح قاضيخان وغيره (قوله قاصدا قطع مسافة) اقول اى وهو من يعتبر قصده حتى لو خرج صبي وكافر قاصدين مسيرة ثلاثة ايام في اثنا عشر باغ ١٣٢ هـ صلى واسلم الكافر بقصر الذي اسلم فيما

( هو من جاوز بيوت مقامه ) اى موضع اقامته اعم من البلد والقرية فان الخارج من قريته للسفر مسافر ايضا فهذه العبارة احسن من قوله لهم بيوت بلده جمع البيوت اذ لوبق امامه بيت لا يكون مسافرا ( قاصدا قطع مسافة ) فمن جاوز ولم يقصد اوقصد ولم يجاوز لم يكن مسافرا ( قطع ) اى من شان تلك المسافة ان قطع ( يسير وسط ) اعتبر في الوسط للسير الابان والراجل وللبحر اعتدال الريح وللجبل ما يليق به ( في ثلاثة ايام مع الاستراحات ) معنى قول علمنا اننى مدنا السفر مسيرة ثلاثة ايام ولياليه السير الذى يكون في ثلاثة ايام ولياليه مع الاستراحات التى تكون في خلال ذلك لان المسافر لا يمكنه ان يمشى دائما بل يمشى في بعض الاوقات ويستريح في بعضها ويأكل ويشرب كذا في المحيط ولكون البالي من اوقات الاستراحة تركت في بعض الكتب وذكرت في بعضها ( ويرخص له ) اى للمسافر ( ولو ) كان ( حاصيا فيه ) اى في سفره كقطع الطريق وعقوق الوالدين وسفر المرأة للحج بلا محرم وسفر العبد الا بق من مولا وعند الشافعى هذا السفر لا يفيد الرخصة ( قصر الفرض الرباعى ) فاعل يرخص قيد بالفرض اذ لا قصر في

بقي ويتم الذى بلغ لعدم جهة القصد واليتيم الصبي حين انشاء السفر بخلاف التصرف والباقي بعد جهة التبة اقل من ثلاثة ايام كافي الفتح وهو اختيار الصدر الشهيد حسان الذى لكن قال في مختصر الظاهرية الخالص اذا طهرت وبينها وبين المقصد اقل من ثلاثة ايام تصلى اربعا هو الصحيح اه قلت ولا يخفى انها لا تنزل عن رتبة الذى اسلم فكان حقها القصر مثله اه وهذا اى كونه من يعتبر قصده احد عشر وط ثلاثة لصحة التبة ذكرها المقدسى عن الزاهدى وثانها الاستقلال بالحكم فلا تعتبر نية التابع

وثالثها ان سافر اصحيا هو ثلاثة ايام فافوقها وذلك معلوم من كلام المصنف ( قوله وللبحر اعتدال الريح ) هذا ما عليه ( السنن ) الفتوى ولم يذكر مسير السفر في الماء في ظاهر الرواية كافي البرهان ( قوله في ثلاثة ايام ) اقول المراد من اقصر ايام السنة كافي الجوهره و اشار المصنف الى انه لا يقدر بالراحل ولا الفراسخ وبه صرح في الهداية بقوله ولا يعتبر بالفراسخ هو الصحيح اه \* وقوله هو الصحيح احتراز عن قول عامة المشايخ فاتهم قدروها بالفراسخ كافي التباية وقال في البرهان اختار اكثر المشايخ تقدير اقل مدته السفر بالايام ثم اختلفوا فقيل بثلاثة وستين ميلا وقيل بثنى باربعة وخسين وقيل بخمسة واربعين اه وفي البحر عن النهاية ان الفتوى على اعتبار ثمانية عشر فرسخا وفي المجتبى فتوى اكثر ائمة خوارزم على خسة عشر فرسخا والاصح انه لا يعتبر بالفراسخ ثم قال صاحب البحر وانا اعجب من قواهم في هذا واثابه بما يخالف مذهب الامام خصوصا الخائف للخص الصريح اه ( قوله مع الاستراحات الخ ) اقول هذا هو الصحيح لما قال في الجوهره الصحيح انه لا يشترط سفر كل يوم الى الليل حتى لو نكس في اليوم الاول ومضى الى الزوال وبلغ المرحلة ونزل للاستراحة وبات فيها ثم قل كذلك في اليوم الثاني والثالث يصير مسافرا اه وهو صحيح شمس الائمه السر حصى كافي الفتح ( قوله ولو عاصيا به ) اقول خلاف الامام الشافعى في العاصى يسفره لا في سفره لان العاصى في سفره بقصر اتفاقا ( قوله قطع الطريق الخ ) يصح ان يكون مثالا للعاصى في سفره بان طرأ عليه العصاب في السفر ويصح ان يكون مثالا للعاصى بسفره بان ابتداء ملتبها لمصيبة ( قوله قصر الفرض الرباعى فاعل يرخص )

اقول له نائب فاعل برخص وسقط المضاف في خط السهم او هو على مذهب الزمخشري **(قوله غير المغرب فانها وتر النهار)** الاستثناء من قوله الصلاة فرضت في الاصل ركعتين كافي الجنب ولا يخفى ان الفجر غير داخل في عموم الضم **(قوله ثم زيدت في الحضر)** فيه تسامح لقوله قبله ضم اليه الكل صلاة منها **(قوله واقرت في السفر)** فيه اشارة الى ان القصر عزيمة عندنا به صرح الزبلي وغيره من حكي خلافا بين الشارحين في ان القصر عندنا عزيمة او رخصة فقط غلط لان من قال رخصة على رخصة الاسقاط وهي العزيمة وتسميتها رخصة مجاز وهذا بحث لا يخفى على احد كافي الفتحة **(قوله اوينوي اقامة نصف شهر)** قال في البحر عن الجنب انما تؤخر اليه خمس شرائط ترك السير وصلاحية الموضع واتحاده والمدة والاستقلال بالرأي اه قلت وهي مستفادة من كلام المصنف **(قوله كاذكر في الهداية)** اقول لكنه قال انه الظاهر قلت وظاهره مشمول اهل الاحية لمقابلته قول ابى يوسف الذي سيذكر المصنف في ١٣٣ هـ ولكن قال اى صاحب الهداية انه اى قول ابى يوسف الاصح فيه اشارة

الى ان الاطلاق المتقدم ليس على عمومه على الاصح وان كان ظاهر الرواية **قوله** قال في الكافي قالوا هذا الخ اقول وقال الكمال وهو مقيد ايضا بان لا يكون في دار الحرب وهو من المسكر قبل الفتحة اه وهو مستفاد مما سيذكر المصنف اه تم قال الكمال وقياسه ان لا يحل فطره رمضان وان كان بينه وبين يده يومان اه وقال البحر معزى الى الجنب لا بطل السفر الابنية الاقامة او دخول الوطن او الرجوع قبل الثلاثة اه ثم قال صاحب البحر بحثا والذي يظهر انه لا بد من دخول المصر مطلقا وساق في استدلاله ماروى البخاري تليقا ان عليا رضى الله

السنن وبالرباعى ليخرج الفجر والمغرب لما روى عن عائشة رضى الله عنها ان الصلاة فرضت في الاصل ركعتين فلما قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ضم اليه كل صلاة مثلها غير المغرب فانها وتر النهار ثم زيدت في الحضر واقرت في السفر (حتى يدخل مقامه) غايه لقوله ويرخص (اوينوي اقامة نصف شهر او اكثر ببلد او قرية قبيدهمها اشعار بان اية الاقامة لا تصح في المفاوز كاذكره في الهداية لكن قال في الكافي قالوا هذا اذا سار ثلاثة ايام ثم نوى الاقامة في غير موطنها فان لم يسر ثلاثة تصح (فيقصر) اى اذا كان مدة الاقامة مقدرة بنصف شهر لم تصح نية الاقامة فيها وانه فيقصر (ان نوى) الاقامة (اقبل منه) اى من نصف شهر (اوفيه) لكن (بموضعين مستقلين) كمكة وهى فانه يقصر اذا لم يسر مقيا فلما اذا تسع احدها الآخر بان كانت القرية قريبة من المصر بحيث يجب الجمعة على ساكنها فانه يصير مقبائبة الاقامة فيها فيتم بدخول احدها لانهما في الحكم كموضع واحد كذا في الصحفة (اودخل بلدا ولم ينوها) اى الاقامة بمكة بل هو على عزمه ان يخرج غدا او بعد غد (وبقي سنين) فانه ايضا يقصر (وعسكرا) عطف على ضمير يقصر اى يقصر عسكره دخل في دار الحرب (ونوها) اى الاقامة بدار الحرب نصف شهر او اكثر (وان حاصر واحصاها) اى في دار الحرب لانه لا يستوضع الاقامة لانهم بين القرار والقرار لكن من دخل فيها بامان ونوى الاقامة في موضع الاقامة صح كذا في الخانية (او) نوها (بدار ناو حاصر البغاة في غير موضعها) اى موضع الاقامة فانهم ايضا يقصرون ولا تجوز اقامتهم (لاهل اخية) عطف على ضمير يقصر اى لا يقصر الصلاة اهل اخية كالاعراب والتركاء وهو جمع خباء وهو بيت من وبر اوصوف (نوها) اى الاقامة في موضع خمسة عشر يوما (في الاصح)

وفي التبيين **(قوله اودخل بلدا ولم ينوها)** اقول الا اذا كان من المعلوم ان امير القافلة لا يخرج الا بعد تمام اقل مدة الاقامة لدلالة الحال على الاقامة ولسان الحال ان الحق كافي البرازية **(قوله او حاصر البغاة في غير موضعها)** اقول كذا في كثير من الكتب المعتمدة منها الهداية قال وكذا اى يقصرون اذا حاصر اهل البنى في دار السلام في غير مصر او حاصروهم في البحر لان حالهم يعطل عن منهم اه فافاد انه اذا كانت المحاصرة بمصر صحته الاقامة لكن قال صاحب العناية التلليل يدل على ان قوله في غير مصر وقوله في البحر ليس يقيد حتى لو نزلوا مدينة اهل البنى وحاصروهم في الحصن لم تصح بغيرهم ايضا لان مدنتهم كالغداة عند حصول المقصود لا يقيمون فيها اه ولم يترس صاحب البحر والمقدسى والنزى لهذا **(قوله)** وهو جمع خباء وهو بيت من وبر اوصوف اقول فان كان من الشيعر فليس يجزأ كافي ضياء الخلووم وفي المغرب الحباء الجمجمة من الصوف اه والمراد هنا الاغم كافي البحر

(قوله الا اذا نزلوا معي الخ) اطلق فيه وقال في النهاية والمآل والكلاء يكفيهم تلك المدة اه والظاهر انه قيد احترازي حتى لا يخالف حالهم عن متهم (قوله فان قعد في الاولى ثم فرضه) اقول بئني وكان قد قرأ في الركعتين فاذا ضل ذلك ثم فرضه سواء نوى ركعتين او اربعا لمقابلته قوله الا في وعن الحسن بن علي الخ (قوله وان لم يقعد الا في الاولى يعطى فرضه) اقول الا اذا نوى الإقامة للمقام الى الثالثة فانه يجوز صلاته ويجوز فرضه اربعا كافي للجهره (قوله قل الرازي وهو قولنا) اقول المراد اسناد القول للشيخ كالمعتكلم فقط وليس المراد انه قول ائمتنا لا مخالف للمقدم في شرط الصلاة بنية اعداد ﴿ ١٣٤ ﴾ الركعات غير معتبرة كالنوى الفجر اربعا

احتراز عماقيل لا يجوز اقتسامه بل يقصرون لانها لا تصح الا في الامصار اوفى القرى والاصح المفتى به ما دوى عن ابي يوسف ان الرنلة اذا كانوا في رحال من القوافر كانوا مسافرين الا اذا نزلوا معي وعزموا على الإقامة فيه خمسة عشر يوما فاق استحسن ان اجعلهم مقيمين (وان لم يقصر) عطف على قوله يقصروا والضيم للمسافر اي ان لم يقصر المسافر بل اتم الاربع (فان قعد الاولى ثم فرضه) لان فرضه ثمان فالقعدة الاولى فرض عليه فاذا وجدت يتم فرضه (و) لكنه (اسام) لتأخير السلام وتركه واجب تكبيره الافتتاح في الثقل وشبهه بعدم قبول صدقة الله تعالى ولان القصر عندنا رخصة انقطاع وحكمه ان يأتم العامل بالزعة (وما زاد) على الركعتين (نقل والا) اي وان لم يقعد الاولى (يعطى فرضه) واقلب الكل فلا ما صرف انه ترك فرض وعن الحسن بن علي اقتضاها المسافر بنية الاربع اعاد حتى يستحبها بنية الركعتين قال الرازي وهو قولنا لانه اذا نوى اربعا فقد خالف فرضه كنية الفجر اربعا ولو نواها ركعتين ثم نواها اربع بعد الافتتاح فهي ملغاة من افتتاح الظهر ثم نوى العصر كذا في شرح الزاهدي واختلف في السن قليل الافضل هو اترك تركها وقيل الفعل قريبا وقال الهندواني الفعل حال التزول وترك حال البير وقيل يصلي سنة الفجر خاصة وقيل سنة المغرب ايضا كذا في المحيط (اقتدى مسافر بمقيم في الوقت صح) اقتداه (واتم) ما شرع فيه لان قصد الاقتداء من المسافر بالمقيم يكون بمنزلة بنية الإقامة في حق وجوب التكميل (لا بعده) فيما يتخير اي لا يقتدى المسافر بالمقيم بعد الوقت في فرض يتخير بالسفر (وهو الرابع) واحتار به عن الفجر والمغرب فان اقتداه به فيها يصح في الوقت وبعده وانما لم يصح بعد الوقت فيا يتخير لابتزائه ناء الفرض على غير الفرض حكما اما في القعدة ان اقتدى به في الشفع الاول او القعدة فرض عليه لاعلى الامام اوفى حق القراءة ان اقتدى به في الشفع الثاني فان القراءة فيه نقل على امام فرض على المقتد وتام تحقيقه في شرح تلخيص الجامع الكبير (وعكسه) اي ان اقتدى المقيم بالمسافر (صح فيها) اي في الوقت وبعده لان حال المقيم لا يتغير عما كان في الوقت فانه لو اقتدى بالمسافر في الوقت كان في حق القعدة

فصح الصلاة ويلغو ذكر العدد اذا جلس آخرها فقد ارشد فقوله الرازي المنقول عن الحسن بن علي مقابل للمذهب يرشد الى ذلك مقاله في الجهره فان صلى اربعا وقعد في الثانية مقدار التشهد اجزأه عن فرضه وكانت الاخرى ان له نافلة ويصير ميسرا بتأخير السلام وهذا اذا احرم ركعتين اما اذا نوى اربعا فانه يبتى على الخلاف فيها اذا احرم بالظهر ست ركعات بنوى الظهر وركعتين تطوعا فقال ابو يوسف يجزئه عن الفرض خاصة وبطل الطوع وقال محمدا لا يجزئ الصلاة ولا يكون داخلا فيها لافترض ولا تطوع لان افتتاح كل واحدة من الصلاتين بوجوب الخروج من الاخرى فكذا هنا عند محمد قدس دولا تكون فرضا او تطوعا قال بعضهم تغلب كما غلبا (قوله واختلف في السن) جواب عن سؤال مقدمه هوانه قد علم حال الفرض فاحكم السن فاجاب بما ذكر وهو ايضا من شرح الزاهدي المسمى بالجنبي (قوله اقتدى مسافر بمقيم في الوقت صح واتم) اقول اي سواء اقتدى به في جزء من صلاته او كلها كافي للمراجع وسواء اتم صلاته في الوقت او بعد خروجه واذا اقتدى صلاته بعد الاقتداء يصلي ركعتين

لزوال الاقتداء بخلاف ما لو اقتدى متفلا بمقتضى فانه يصلي اربعا اذا قصد لانه التزم صلاة الامام وهما (اقتداء) قصد سوى اسقاط فرضه وبسبب من اطلاق المصنف ما لو استخلف الامام المسافر مقيما حيث لا يتخير فرض الامام الى الاربع مع انه صار مقتديا بخلفته المقيم لانه لا كان المؤتم المستخلف خليفة عن المسافر كان المسافر كانه الامام فيأخذ الخليفة صفة الاول حتى لو لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاة الكل من المسافرين والمقيمين كافي الفتح (قوله اوفى حق القراءة ان اقتدى به في الشفع الثاني الخ) اقول وكذلك لو لم يقرأ الامام في الاولين وقرأ في الاخرين فاقتدى به فيها لان بالقضاء تلحق ابقراء بمحل الاداني في الثاني خالي عن القراءة فكان بناء الموجود على المعدم وهو لا يجوز (قوله كان في حق القعدة

اقتداء المتفل بالمفترض) أقول القعدة واجبة وانما اطلق عليها اسم النفل مجاز الاشتراك الواجب والنفل في عده فساد الصلاة بالتارك **(قوله لاقرأ في الاصح)** كذا في الهداية وقال الكاكي قوله في الاصح احتراز عن قول بعض المشايخ حيث قالوا اقرأه كالمسبوق ولهذا يتابع الامام في سجود السهو ولو سها فيما تم سجده لانه غير مقتدر في السجود مع العائق وقال النكر لا يتابع الامام في سجود السهو ولو سها فيما تم لسهو عليه لانه كاللاحق فانهم ادركوا اول الصلاة وقدمت فرض القراءة وهو الاصح كذا في المحيطاء قلت فوجوب القراءة ضعيف والاستشهاد له بوجوب السهو استشهاد بضعيف موهوم انه مجمع عليه **(قوله لا يقرأ في السفر)** اي مسافرون جمع مسافر كركب وسحب في ركب وصاحب **(قوله وندب ان يقول الامام الخ)** ظاهره انه قوله بعد الفراغ كافي الحديث وفي شرح الارشاد وينبغي ان يخبر الامام القوم قبل شروعه انه مسافر فاذا لم يخبر اخبر بعد السلام كافي السراج وقال الكمال معللا للاستحباب لاحتمال ان يكون **(١٣٥)** خلفه من لا يعرف حاله ولا يتسبره الاجتماع بالامام قل ذهابه

فيحكم حيث يشاء فساد صلاة نفسه بناء على ظن اقامة الامام ثم افساده بسلامه على ركعتين وهذا محل ما في الفتاوى اي كقاض بخان اذا ائتمى امام لا يدري مسافره هو او مقيم لا يصح لان العلم بحال الامام شرط الاداء جمعا اه لانه شرط في الابتداء وذكر وجهه وانما كان قول الامام مستحوا كان ينبغي ان يكون واجبا لانه لم يتعين معرفة اقامة صلاته لهم حصوله بالسؤال منه **(قوله)** بآخر الوقت) اقول وهو قدر التحريم **(قوله)** الوطن الاصل هو المسكن اراد به الاصح من ان يكون بنفسه فقط ولا عيال له او باهله كان تاهل فيه ومن قصده التمشيت لا الانحلال وكذا محل مولده ووطن اصيل وهذا الوطن ووطن القرار **(قوله)** فان اتخذوطنا اصليا (آخر) اي ولم يبق له بالاول اهل اذ لو بقي كان كل منهما وطننا اصليا **(قوله)** سواركان بينهما مدسفر اولاه) هذا الاجماع لما قال

اقتداء المتفل بالمفترض وكذا لو ائتمى بد الوقت ثم ان المقيم المتقدم بالمسافر اذا قام الى الامام لا يقرأ في الاصح لانه كاللاحق حيث ادرك اول صلاته مع الامام وفرض القراءة صار مؤدى بقراءة امامه بخلاف المسبوق بالشفع الاول فانه يقرأ فيه وان قرأ الامام في الشفع الثاني لانه ادرك قراءة نافعة (واتم المقيم) المتقدم بالمسافر لانه صلى الله عليه وسلم صلى في سفره بالناس وقال حين سلم انتموا صلاتكم يا اهل مكة فاناقوم سفر **(وندب ان يقول)** الامام المسافر (انتموا صلاتكم فاني مسافر) كما قال صلى الله عليه وسلم (السفر والحضر لا يغير ان القاشة) اي اذا قضى فائتة السفر في الحضر بقصر واذا قضى فائتة الحضر في السفر بتم (والعبرة في تغير الفرض بآخر الوقت) فان كان في آخره مسافر واجب عليه ركعتان وان كان مقيا وجب عليه اربع لانه المعبر في السببية عند عدم الاداء قبله كما تقدم في الاصول **(يسهل)** الوطن الاصل بمثله فقط و **(يسهل)** (وطن الاقامة بمثله والسفر والاصل) الوطن الاصل هو المسكن ووطن الاقامة موضع نوى ان يتمكن فيه خمسة عشر يوما او اكثر من غير ان يخذ مسكنا فاذا كان شخص وطن اصيل قال اتخذوطنا اصليا آخر سواء كان بينهما مدة السفر او لا يهل الوطن الاصل الاول حتى لو دخله لا يصير مقيا بالابالية ولا يهل الوطن الاصل السفر حتى لو قدم المسافر اليه يصير مقيا بمجرد الدخول واما وطن الاقامة فيهل بمثله حتى لو دخل وطن اقامة اتخذوطنا بعد الاول ليس بينهما مدة سفر لا يصير مقيا بالابالية وكذا اذا سافر عنه او انتقل الى وطنه الاصل (العبرة بنية الاصل لا التبع) يعني اذا نوى الاصل السفر او الاقامة يكون التبع كذلك ولا يحتاج الى التبع استقلا **(كالرأه)**

الكمال وقد تم السفر ليس بشرط بل بولت الاصل بالاجماع وهل هو شرط ثبوت وطن الاقامة عن تخديفه واثباته في رواية لا يشترط كاهو ظاهر الرواية وفي اخرى انما يصير الوطن وطن اقامة بشرط ان يتقدم سفر ويكون بينهما مسارا الى مته مدسفر حتى لو خرج من مصره لا لقصد السفر فوصل الى قرية ونوى الاقامة فيها خمسة عشر يوما لا يصير تلك القرية وطن اقامة وان كان بينهما مدة السفر لعدم تقدم السفر **(قوله)** حتى لو دخله) اي بعد ما خرج مسافرا لا يصير مقيا بالابالية **(قوله)** حتى لو دخل وطن اقامة اتخذوطنا بعد الاول) اي بعد وطن الاقامة الاول **(قوله)** ليس بينهما مدسفر) ليس قيدا احترازا عما لو كان بينهما مدة سفر بل المراد عدم نية السفر **(قوله)** وكذا اذا سافر) اي وكذا يهل وطن الاقامة اذا سافر عنه او انتقل الى وطنه الاصل ولم يشرع المصنف رحمه الله بولت السكنى تبعا للمحققين قالوا لا فائدة فيه لانه يبقى مسافرا على حاله فوجوده كعدمه وصامته اي المشايخ على انه يشهد كرازي في فائتة وناقشه صاحب البحر **(قوله)** العبرة بنية الاصل لا التبع) اقول لم يمتد به بشرط علم التبع وهو ظاهر الرواية والاحوط كافي الغزل الحكي والاصح انه يشترط علم التبع لتوقف الخطاب بالحكم على

العلم به **(قوله)** اذا كانت مستوفية بمهرها اي مهرها المعجل او ما عورف تمجيره **(قوله والعبد)** قال صاحب البحر ينبغي أن لا يشمل المكاتب. لانه السفر ينفي اذن المولى اه **(قوله والجندی)** قال صاحب البحر ليس مراد المصنف اي صاحب الكثر قصر البيع على هؤلاء الثلاثة اي المرأة والعبد والجندی بل هو كل من كان تبعا لانسان ويزامه طاعته فيدخل الاجير مع مستأجره والحمول مع حامله والغريم مع صاحب الدين ان كان معسرا مفلسا والاعمى مع قاعدة المتطوع بقوده اه قلت لا ينبغي عدم اطراف العلة في الجميع **(قوله)** سافر كافر وصي مع ابيه الصورة التي قدمناها عن الكمال فيها اذ خرج الصبي بنفسه ولا يفرق الحال به فان التبعية غير مؤثرة في حق الصبي لعدم لزوم حكم السفر في حقه واذا بلغ انقطعت التبعية **(قوله)** وقيل قصر ان ساعد على تبعية الابن للاب المسافر قد علمت ان التبعية غير مؤثرة في حق الصبي لانه وان قصر انما ذلك تخلق لازوم في حقه **(باب الجمعة)** الجمعة بضم الميم واسكانها وفتحها حتى ذلك الفراء والواحد كذا في البحر وقال في العناية الميم ساكنة عند ادخال اللسان والقراء تضمهما اه وفي المصباح ضم الميم لثة الحجاز وفتحها ثنية في تميم واسكانها الفة عقيل وقرأ بها **(١٣٦)** الاعمش والجمع جمع وجعات مثل غرف وغرفات في وجوهها اه وقال الكاكي

مع زوجها) فانها تكون تبعا له اذا كانت مستوفية بمهرها والاعتبار بتبناها كذا في المحط (والعبد مع مولاه والجندی مع الامير) الذي يلى عليه ورزقه منه ومثله الامير مع الخليفة (والاجير مع من استأجره) ورزقه منه (السلطان اذا سافر قصر اذا طاف في ولايته) من غير ان يقصد ما يصل اليه في مدة السفر فانه حينئذ لا يكون مسافرا (او طلب المدو ولم يطمع ان يدركه) فانه ايضا لا يكون مسافرا ذكره قاضيان (وفي الرجوع قصر) ان كان بينه وبين منزله مسيرة سفر (سافر كافر وصي مع ابيه) اي خرجا قاصدين مسيرة ثلاثين يوما فصاعدا (فالسلم الكافر) (وبلغ الصبي (وينها وبين منزلها) اي مقصدها بالسفر (اقل من المدة قالوا) اي طاعة المشايخ (السلم قصر) فيما بقي من السفر (والصبي يتم) لان تبعية الكافر معتبرة فكان مسافرا من الاول بخلاف الصبي فانه من هذا الوقت يكون مسافرا اذا الفرض ان الباقي ليس بمدة السفر (وقيل يجان) ساعد على عدم العبارة بنية الكافر (ايضا وقيل قصر ان) ساعد على تبعية الابن للاب المسافر

### باب الجمعة

(هي فريضة) لقوله تعالى فاسعوا الى ذكر الله والامر بالسعي الى شئ خايب عن الصارف لا يكون الا لا يحياه (شرط صحتها المص) فلا تجوز في القرى خلافا للشافعي (وهو ما لا يسمع أكبر مساجده اهله) يعني من يجب عليه الجمعة لاسكانه مطلقا (او ماله مفت) ذكره قاضيان وامرو قاض ينفذ الاحكام ويقيم الحدود

واضيف اليها اليوم والصلوة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف **(قوله هي فرض)** قال الكاكي صلاة الجمعة فريضة محكمة جاحدها كافر بالاجماع وهي فرض عين الاعتدال كيج من اصحاب الشافعي فانه يقول فرض كفاية وهو غلط ذكره في الحلية وشرح الوجيز اه وقال الكمال الجمعة فريضة محكمة بالكتاب والسنة والاجماع يكفر جاحدها وذكر الادلة ثم قال وانما أكثرنا فيه نوتا من الأكثرنا لنسمع عن بعض الجهلة انهم يفسبون الى مذهب الخليفة عدم اقراءها ومنشأ غلطهم ما سبأني من قول القدوري ومن صلى الظهر يوم الجمعة في منزله ولا عدله كره له ذلك وبجازت صلاته وانما اراد

تحريم عليه وصحت الظهر فالحرمة لترك القرض وصحة الظهر للمستذكر وقد صرح اصحابنا بانها فرض أكد (وكلا) من الظهر وبأكفار جاحدها اه **(قوله شرط صحتها الخ)** اقول فجعل شرط الصحة المص والجماعة والحطبة والسليطان والوقت والاذن العام **(قوله او ماله مفت ذكره قاضيان)** اقول لكنه زاد فيه وبلغت ابنته ابنة يميني اه او اذا كان القاضي او الامير يفتي اغنى عن التعدد في الفتح والبحر عن الخلاصة **(قوله وامير)** المراد بالامير والقدرة على انصاف المظلم من الظالم كافي العناية **(قوله وفيه الحدود)** اما قوله بمد قوله ينفذ الاحكام لان تنفيذ الاحكام لا يستلزم اقامة الحدود فان المرأة اذا كان قاضية تنفذ الاحكام وليس لها اقامة الحدود كافي النية وآكتفي بذكر الحدود عن القصاص لان من ملك اقامتها ملكه كافي فتح القدر وقال في البحر فظاهره ان البلدة اذا كان قاضيا او اميرها امرأة لا تكون مصرأ فلا تصح اقامة الجمعة فيها والظاهر خلافه قال في البدائع المرأة اذا كانت سلطانا فمرت رجلا صالحا الامامة حتى صلى بهم الجمعة جازا تابها لانها تصلح سلطانا وقاضيا في الجملة اه قلت وفيما قاله صاحب البحر تأمل لان الكلام في نائب السلطان اذا كان امرأة لافي السلطان اذا كان امرأة

**(قوله)** وكلا المعنيين منقول عن أبي يوسف) أقول وعنه رواية نائمة هو كل موضع يمكن فيه عشرة آلاف نفر كافي العناية أهو قيل يوجد فيه عشرة آلاف مقاتل وفي المصر أقوال غير هذه **(قوله)** والاول اختيار الكرخي) أقول الصواب ان الاول فيما ذكره المصنف اختيار الثلجي بالثلاثة والجيم والثاني اختيار الكرخي وذلك انه ذكر في الهداية الثاني من كلام هذا المصنف اولاً في كلامه ثم قال كما ذكره المصنف والاول اختيار الكرخي الخ وكذا في النهاية هذا وظاهر كلام المصنف استواء القولين في تعريف المصر وقد دل في الهداية ان الاول اى التعريف بأنه كل موضع له امير وقاض الخ والظاهر اى من المذهب كقوله الكمال وقال في النهاية وهو ظاهر الرواية وعليه اكثر الفقهاء رحمهم الله تعالى اه لكن نقل الكاكي عن الجتحي ان قول الثلجي عليه اكثر الفقهاء هو قال ابن شجاع هو احسن ما قيل فيه كما في النهاية وفي البحر عن الوالولجية وهو الصحيح اه وظاهر كلام المصنف كالهدياء ان لا قول في تعريف المصر للامام وقال الزيلعي قال ابو حنيفة رحمه الله المصر كل بلدة فيها سكنت واسواق ولها رباتيق وال نصف المظلوم من الظالم وعالم يرجع اليه في الحوادث وهو الاصح اه ومثله في البدائع وهذا اخص بما عن أبي يوسف لكن نقل الكمال تصحيحه بصيغة التعريض فقال بعد نقله قيل وهو الاصح **(قوله)** او قاضه) أقول اما نقل كالقيدورى او معالاه لانه غير مقصور عليه بل جميع ائمة المصر كالمصر **(قوله)** وهو ما اتصل به اى المصر) أقول اتصاله ليس قيداً احترازاً عن انفصل لما قال الكمال وفناءه هو المكان المعد لمصالح **(قوله)** ١٣٧ مصر متصل به او منفصل بقوله كذا قدره محمد في التوارد وهو المختار

وقوله اعني الكمال وهو المختار ذكره الكمال في باب المسافرين وجعله تحديداً لقضاء وقال روى عن محمد في التوارد وكلام الكمال هنا في بيان الحد الفاصل بين المصر والقضاء فحصل الفاصل قدر الفلوة واسنده لمحمد ايضا فاختلف المروى به ذاعن التوارد وما ذكره من الفلوة هنا في الحد الفاصل وهو المناسب لقام انظر فان الامام الاعظم لم يقدر القضاء بمسافة كذا جامع من المحققين وهو الذي لا يبدل عنه فان القضاء بحسب كبر المصر وصغرهما ولنا فيه رسالة لبيان

وكلا المعنيين منقول عن أبي يوسف والاول اختيار الكرخي والثاني اختيار الثلجي (او قاضه) عطف على المصر والضمير له (وهو ما اتصل به) اى المصر (معد المصالح) كركض الدواب وجعل المسكر والخروج للرمى ودفن الموتى وصلاة الجنائزة ونحو ذلك (و) شرط محتمل ايضا (السلطان او من امره السلطان) باقامة الجملة (مات الى المصر) تجمع اى اقاماً لجمعة (بهم خليفة) اى الميث (او صاحب الشرط) فتح الشين والراء بمعنى العلامة وهو الذى قاله شحنة سعيه لانهم حلوا لانفسهم علامة يعرفون بها (او القاضى) جاز لان امر القاضى مفوض اليهم ذكر قاضيجان (ولاعبرة) لحسب العامة الا اذا لم يوجد من ذكر) من خليفة الميث او صاحب الشرط او القاضى (وجازت) الجملة (بني في الموسم) لخليفة او امير الحجاز وهو السلطان بمكة (فقط) قيد للمجموع اى لا يجوز بمرفقات ولا بنى في غير الموسم ولا بنى في الموسم لامي الموسم وهو المسمى بامير الحاج (و) شرط محتمل ايضا

صححة الجمعة في الجامع المبنى عند سبيل إعلان قضاء مصر المحروسة لان القضاء هو المعد لمصالح المصر كقوله المصنف رحمه الله من غير تقدير وبعضهم قدره بفرسخ وبفرسخين وثلاثة فراسخ ثم قال الكمال وقيل ميل وقيل ميلين وقيل ثلاثة اميال وقيل انما تجوز في القضاء اذا لم يكن بينه وبين المصر مزرعة اه وظاهر كلام المصنف عدم وجوب الجمعة على من قرب من المصر ولكن قال الكمال ومن كان في مكان من ارباع المصر فحكمه حكم اهل المصر في وجوب الجمعة عليه بان يأتى المصر فصيلها فيه واختلفوا فيه فمن ابي يوسف ان كان الموضع يسمع فيه النداء من المصر فهو من توابعه والا فلا وعنه كل قرية متصلة بربض المصر وغير المتصلة لانهما تجب في ثلاثة فراسخ وقال بعضهم قدر ميل وقيل قدر ميلين وقيل ستة وقيل ان امكانه ان يحضر الجمعة ويبيت بأهلها من غير تكلف تجب عليه الجمعة والا فلا قال في البدائع وهذا حسن اه وفي التارخانية عن الترخية المختار للفتوى ان كان على قدر فرسخ من المصر يجب عليه حضور الجمعة اه وقال في البرهان في ظاهرها الرواية لا تجب على من هو خارج الربض ويوجبها ابو يوسف على من كان داخل حد الاقامة الذى من فادته يصير مسافراً ومن وصل اليه يصير مقماً وهو الاصح لان وجوبها مختص بأهل المصر والخارج عن هذا الحد ليس اهل حقيقة ولا سكناه **(قوله)** او من امره السلطان) هو الامير او القاضى او الخطباء كافي النابذة ودخل الميداناً قلد ولاية ناجية فتجوز اقامته وان تجز اقضيته وانكحته والمرأة اذا كانت سلطانة تجوز امرها بالاقامة لان اقامتها اه كافي الفتوح **(قوله)** وجازت بنى) وانما لا يسلط بالبلد للضعيف لانكونها ليست مصر كما قدمناه **(قوله)** ولا بنى في غير ايام الموسم) هو المعتمد وقيل تجوز في جميع الايام بناء على انها من فناء مكة وليست من

فأنها **(قوله نحو تسبيحة)** أقول والاعتقاد عليه مكره عند أبي حنيفة كافي البرهان والحطبة شرط الانقياد في حق من يشق التحريم للجمعة لأحق كل من صلاها وسنذكر ما ينفع عليه عن الفتح **(قوله)** وعندها لا بد من ذكر طويل (الخ) هو أن يشق على الله ما هو عليه ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم ويدعو للمسلمين للتوالت كافي البرهان **(قوله)** قبلها أي الجمعة في وقتها قال في الفتح وكما يشترط لصحة الحطبة وقت الظاهر يشترط حضور مصلى الجمعة ويكفي وقوعها بالشرط حضور واحد كذا في الخلاصة وهو خلاف ما يفيد شرح الكنز قال بحضرة جماعة تنعدهم الجمعة وإن كانوا صبا أو نياما وهكذا قال في الجوهرة ثم للحطبة شرطان أحدهما أن تكون بعد الزوال والثاني بحضرة الرجال اه لكن قال الكمال بعد هذا ثم يشترط عنده أي الامام في التسيعة والتجمعة أن يقال على قصد الحطبة فلو حمل لمطاس لا تجزئ **﴿ ١٣٨ ﴾** عن الواجب أي على المختار من الروايتين

ومقتضى هذا الكلام أنه لو خُطب وحده من غير أن يحضر واحد أنه يجوز وهذا الكلام هو المذهب لأبي حنيفة فوجب اعتبار ما ينفع عنه وفي الأصل قال فيه روايتان فليكن المعتبر أحدهما المتفرع وعلى الأخرى لا بد من حضور واحد كما قدمناه وفي مختصر الظهيرية الصحيح أنه لا يجوز الحطبة وحده اه **(قوله)** فإن قرأ وقبل سجود بطلت أقول وكذا لو لم يحرموا معه في الركعة الأولى حتى ركب ولم يشاركوه في الركوع فإن أدركه في الركوع هت كافي التبيين وعزاه قاضيه خان إلى الأصل وما جزم به في الجوهرة من عدم الصحة فيما إذا كبروا بعد القراءة ضيف لقل قاضيه خان له بصفة التريض **(قوله)** لأن الجماعة شرط الانقياد أقول وهذا كالحطبة بخلاف الوقت فإنه شرط للإداء وفي كلام المصنف إشارة إلى أنه يشترط في الانقياد أن يحرمه من حضر الحطبة وبصره قاضيه خان فقال لو خطب الامام وكبر القوم فهو يدعون ثم جاء آخرون لم يجز كانه وحده حتى يكبر الأولون قبل أن يرفع رأسه من الركوع اه ولكن (حضر و) قال بعده إذا خطب وفرغ فذهب ذلك القوم وجاء قوم آخرون لم يشهدوا الحطبة فصل بهم الجمعة جاز له خطب والقوم حضور فتحقق الشرط وعن أبي يوسف في التوادر إذا جاء قوم آخرون ولم يرجع الأولون يصل بهم أربعا لأن بعد الحطبة اه **(قوله)** وسلامة العين والرجل فان وجد الأعمى فأذا انجب عليه عنده وعنده تعجب ولا تعجب على المقدون وجد حاملا اتفاقا **(قوله)** فقا قداه ونحوه كالخفي (الخ) أقول وكذا الشيخ الكبير الذي ضيف ملحق بالريض فلا يجب عليه وطأه كلامه شمول من ليس حرا وقد اختلفوا في المكاتب والمأذون والبد الذي حضر باب المسجد لحفظ الدابة إذا لم يحل بالحفظ وينبغي أن يجري الخلاف في معتق البعض إذا كان يسمى اه كذا قاله الكمال قلت وما بحثه نص عليه في الجوهرة قال وهل يجب على المكاتب قال بعضهم نعم وقال بعضهم لا لأوضح الوجوب وكذا بمقتضى البعض في حال سميته كالمكاتب وأما المأذون فلا تعجب عليه كذا في الفتاوى اه

**(وقت الظاهر قبطل)** الجمعة (مخروجه) أي وقت الظاهر فيقضى الظاهر ولا تقام الجمعة (و) شرط محضها أيضا (الحطبة نحو تسبيحة) وعندها لا بد من ذكر طويل يسى خطبة وعند الشافعي لا بد من خطبتين يشتمل كل منهما على التحميد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والوصية بالقوى والأولى على القراءة والثانية على الدعاء للمؤمنين (قبلها) أي الجمعة (في وقتها) فلو صلى بلا خطبة أو بها بعد الصلاة أو قبل الوقت بطلت الجمعة فعاد في وقتها (و) شرط محضها أيضا (الجمعة) وأقبلها ثلاثة رجال سوى الإمام فإن قرأوا (أي تقرأوا) الجمعة (قبل سجود) أي الإمام (بطلت) الجمعة لاستفاء شرطها ولزم البدء بالظاهر (وإن بقي ثلاثة أو فرأوا بعد سجودهم أتمها) لأن الجماعة شرط الانقياد وقد انقضت فلا يشترط دوامها لأنها ليست شرطها (و) شرط محضها أيضا (الآن المام) أي أن يأذن الأمير للناس إذا ناعما حتى لو أغلق باب قصره وصلى بها صبحا لم يجز لأنها من شعائر الإسلام وخصائص الدين فتعجب أقامتها على سبيل الأشهاد وإن فتح باب قصره وأذن للناس بالدخول جاز وكره لأنه لم يقض حق المسجد الجامع (وشرط وجوبها) عطف على قوله شرط محضها (الاقامة يصير والصحة والحرية والذكورة والبلوغ والعقل وسلامة العين والرجل ففادها) أي فاقدها هذه الشروط (ونحوه) كالخفي من السلطان الظالم والمسيحون (إن صلاها تقع فرضا) لأن السقوط لأجله تخفيفا فإذا تحمله جاز عن فرض الوقت كالسافر إذا صام (جازت) الجمعة (في مواضع من مصر) وهو قول أبي حنيفة ومحمد وهو الأصح لأن في الاجتماع في موضع واحد في مدينة كبيرة حرجا بنا وهو مدفوع (الصالح للامامة في غيرها) صالح فيها لجازت للمسافر والعبد والمرضى وقال زفر لا يجوز لأنها غير واجبة عليهم كالصبي والمرأة ولنا أنهم أهل للامامة وإنما سقط عنهم الوجوب تخفيفا لخصوصه فإذا

( قوله ) وتتقدمهم ) أى ولو كان امامهم مثلهم كاقدمه ( قوله ) وانما كرملافه من الاخلال بالجمعة ) أقول ليس مطرد بالانظر لمن فاته الجمعة ( قوله ) وكرمظهر غيرهم ) ١٣٩٩ أقول كذا فى الهداية وقال الكمال لا بد من كون المراد حرم عليه ذلك ومحت

حضر واقع فرضا كالسافر اذا صام بخلاف الصبي لانه غير أهل والمرأة لانه لا تصلح اماما للرجال (وتتقدمهم) أى يحضرونهم حتى لو لم يحضر غيرهم جازت لانهم صلحوا للامامة قائلين يصلحوا للاتقاء (وكره يومها) أى يوم الجمعة (مصر) احتراز عن السواد (ظهر معذور ومسجون ومسافر) أى مصرقاتهم الجمعة بجماعة) متعلق بقوله ظهر معذور وانما كرملافه من الاخلال بالجمعة لانها جامعة للجماعات بخلاف أهل السواد اذ لا جمعة عليهم ولو صلحوا اجزأهم لاستجماع شرائطه ومنه يعلم كراهة ظهر غير المعذور بطريق الأولى (و) كره (ظهر غيرهم) أى غير المعذور والمسجون والمسافر (قيلها) أى الجمعة لما من من الاخلال (فان) ندم) واراد ان يحضرها (وسى اليها والامام فيها) أى فى الصلاة (بطل ظهره) بمجرد سعيه اليها سواء (ادركها ولا) وقال لا يبطل حتى يدخل مع الامام لان السعى دون الظهر فلا ينقضه بدمتامة والجمعة فوقه فتقضى فصار كالتوجه بعد فراغ الامام وله ان السعى الى الجمعة من خصائص الجمعة فيزيل منزلتها فى حق استتفاء الظهر احتياطا بخلاف ما بعد الفراغ منها لانه ليس بسعى اليها ولا بجمعة (ومدر كفاي التشهد او سجود السهو بها) لان من ادرك الامام يوم الجمعة صلى معه ما ندركه وبني عليه الجمعة عندهما لقوله صلى الله عليه وسلم ما درككم فصلوا وما فاتكم فاقضوا وقال محمد ان ادركك معه اكثر اركم الكعة الثانية بنى عليها الجمعة وان ادركك اقلها بنى عليها الظهر (لا يستخلف الامام للخطبة اصلا والصلاة ابتداء) يعنى ان الاستخلاف للخطبة لا يجوز اصلا ولا صلاة ابتداء بل يجوز بعد ما حدث (الامام) وهذا معنى مقال فى الهداية فى كتاب ادب القاضي بخلاف المأمور بقامته الجمعة حيث يستخلف لانه على شرف القوات لثوقته فكان الامر به اذا بالاستخلاف وقد قال شرابه يجوز له ان يستخلف لان اداء الجمعة على شرف القوات لثوقته بوقت ثبوت الاداء بانقضائه فكان الامر به من الخليفة اذا بالاستخلاف دلالة لكن انما يجوز ذلك اذا كان للغير يسمع الخطبة لانها من شرائط افتتاح الجمعة ووجه ان الخطبة والامامة بعد ما من افعال السلطان كاقضاء فلم تجز لغيره الا باذنه فاذا لم يوجد لم يجز وتحقيقه مقاله الشيخ ابو المين فى شرح الجائع الكبير لا يجوز استخلاف القاضي الا اذا فوض السلطان ذلك اليه لانه استفاد القضاء بالاذن فى حق من لم يؤذن. بقى على ما كان قبل الاذن ويجوز استخلافه بعدما فوض اليه لانه ملك ذلك باذن السلطان كملك القضاء بنفسه بين الناس واعتبر هذا بالوصيل بالبيع اذا وكل غيره بخلاف المستمير حيث كان له ان يبيع لان المتافع تحدث على ملكه فيملك ذلك من غيره فيكون متصرفا بحكم الملك بخلاف ما نحن فيه فانه متصرف بحكم الاذن فيملك قدر ما اذن له ثم قال وعبر مشايخنا عن هذا وقالوا من قام مقام غيره لغيره لا يكون له ان يقيم

الظهر وذكر وجهه (قوله) فان ندم وسى اليها والامام فيها) أقول وكان بحيث يمكنه ان يدركها أو كذا يبطل ظهره بالسعى اذا لم يكن شرع الامام فيها بل اقامها بعد السعى والما اذا كان قد فرغ منها فى أو كان سعيه مقارنا لفرغها او لم يقدمها الامام لمعدوا لغيره فلا يبطل كفى التبين والجوهرة ولو كان الامام فى الجمعة وقت الانفصال ولكنه لا يمكن ان يدركها بعد المسافة لا يبطل عند العرايين وبطل عند مشايخنا وهو الاصح كفى الفتح والجوهرة (قوله) بطل ظهره بمجرد سعيه أقول والمعتبر فى السعى الانفصال عن داره فلا يبطل قبله على المختار وقيل اذا سخطى خطوتين فى البيت الواسع يبطل كذا فى الفتح (قوله) وله ان السعى الى الجمعة (لم) أقول لا فرق على هذا الخلاف بين المعذور والعبود وغيره حتى لو صلى المريض الظهر ثم سعى الى الجمعة بطل ظهره على الخلاف خلافا لفرقا فى الفتح والتبيين (قوله) وقال محمدان إدركك معه أكثر الثانية ) قال الكمال بأن يشركه فى ركوعها لا بعد الرفع (قوله) لا يستخلف الامام للخطبة اصلا والصلاة بدال (الفتح) أقول ظاهره ان هذا فهم من المصنف عن عبادة الهداية والادليل فيذكره عليه وقال صاحب التهرج من تلاشر وبانه ليس للخطبة ان يستخلف بلا اذن والانس عنه ظافون ورد عليه ابن الكمال فى رسالة خاصة فى هذه المسئلة برهن فيها على الجواز من غير شرط واطلب فيها ابداع والكثير من النوادر اورد ثم قال بعد

سياق ما يدل على جواز استابة الخطيب مطلقا وتقييدا شارح رأى الزيلعى هذا بما اذنبه الحديث بمالادليل علمه ثم افادانه لوجوه نال المصر لا يحتاج الخطباء الى اذن الثاني ولما رسالة سميتها الخافى الارب يجوز استابة الخطيب بنى مرجعها

(قوله وكره البيع) أقول إى كراهة تحريم (قوله لأن البيع وقت الأذان جائز) إى يحسب (قوله ولهذا ورد بعض الشراح) هو صاحب النية ونظر الاتفاق في إطلاق صاحب الهداية الحرمة على البيع وقت الأذان فقال فيه نظر لأن البيع وقت الأذان جائز لكنه يكره وبصرح في شرح الطحاوى وهذا لأن الهى لمضى في غيره لا يعدم الشريعة إه وكتب عليه بعض الأفاضل ما صوره أقول النظر ساقط لأن الحرمة أيضا لا تقدم الشرع وعينه تصرع الطحاوى بالكراهة لا ينافى ما قاله المصنف إذا كراهة كراهة تحريم والله أعلم أهو قال في البحر أنه يصح إطلاق الحرمة على المكروه تحريما كما وقع في الهداية وبأنه قد غاب البيان وما قيل أن السعى مندوب فيه يحسب وإتمامه قبل إى صاحب الكنز وعرض السعى مع أنه يفرض للاختلاف في وقته والذي يدعى ويشترى في المسجد اعظم أمما وأقل وزرا أه (قوله وبخروج الامام) إى صعوده المنبر كذا فسره الزبلى وصاحب البرهان وقال في البحر وكذا في المضمرات وذكر في السراج الوهاج معنى خرج إى من المقصورة وظهر عليهم وقيل بعد المنبر (قوله حرم الصلاة والكلام) أقول قد خالف صنيعة أولا لأنه تقدم أنه عدل عن إطلاق الحرمة على البيع مع تصريح الهداية بالحرمة فيه ولم يتبع الهداية عند عدل إلى إطلاق الحرمة وقد صرح بالكراهة كذلك صاحب الغناية لأنه أورد لفظ الكراهة بدل الحرمة هناك وقد أورد لفظ الحرمة عند بدل الكراهة أهو الرادى الكلام ما سوى التسبيح ﴿١٤٠﴾ ونحوه على الأصح وقال بعضهم كل كلام

غيره مقام نفسه ومن قام مقام غيره لنفسه كان له إقيم غيره مقام نفسه والفقهاء ما بينا فلان قيل هل يجوز خطابة الثائب بحضور الأصيل عند عدم الأذن كإجاز حكم الثائب وتصرف الوكيل عند حضور القاضي والموكل عند عدم الأذن قلنا لا لأن مدارهما حضور الرأى فإذا وجد جاز بخلاف الجمعة إذا تدخل للرأى في إقامتها (ألا إذا أذن) إى لا يجوز استخلافه لها إلا إذا كان مأذونا من السلطان للاستخلاف فحينئذ يجوز ذلك وهذا مما يجب حفظه فان الناس عنه غافلون (بالأذان الأول وجب السعى وكره البيع) وقيل بالأذان الثاني لأن الأول لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم والأول أصح لأنه لو توجه عند الأذان الثاني لم يمكن من السنة قبلها ومن استأع الخطبة بل غنى عليه فوات الجمعة لم يقل وحرم البيع وإن قال في الهداية بوجود السعى وحرمة البيع لأن البيع وقت الأذان جائز ولكنه مكروه كما قرر في كتب الفروع والأصول ولهذا ورد بعض الشراح لفظ الكراهة بدل الحرمة (وبخروج الامام) إى صعوده إلى المنبر (حرم الصلاة والكلام إلى تمام الصلاة) لم يقل إلى تمام الخطبة كما قال في الهداية لما صرح به في المحيط وغاية البيان أنهما يكرهان من حين خروج الامام إلى أن يفرغ من الصلاة

في صعوده أهو من يمد من الامام اختلافه فيمن الثاني واختاره ابن سلمة السكوت وتصريحه في إيجي اختار قراءة (ومن) القرآن وأما دراسة الفقه والتظرف فيه فكرهه البعض وقيل لأبأس به وعن الثاني أنه كان يصحح الكتب في وقت الخطبة بالقلم ولا يخل للسامع الكلام أصلا وإن امره بغيره كافي في النزاهة أهو لذا قال في البحر أعلم أنه معروف أن المرقى للخطيب يقرأ الحديث النبوى وأن المؤذنين يؤمنون عند الدعاء ويدعون للصلاة بالرضوان والسلطان بالصبر الذى غير ذلك فكله حرام على مقتضى مذهب أبى حنيفة رحمه الله وأضر به أن المرقى ينهى عن الأمر بالمعروف بمقتضى الحديث الذى يقرؤه ثم يقول انصتوا وحكم الله ولم يرد نقلا في موضع هذا المرقى في كتب أئمتنا أهقلت وأما قد يذهب أبى حنيفة لأنه يجوز الكلام قبل نطق الخطيب عند الصالحين (قوله لم يقل إلى تمام الخطبة) أقول لا يبنى أن مقابلة قل يا خير لا يقتضى إرجية أحدهما على الآخر مجردا عن مرجع فكان ينبغي أن يميل للمعصية كآمال الاتفاق إى صاحب الهداية حتى يفرغ من صلاته مكان قوله حتى يفرغ من خطبته لكن أحسن لأن الرواية محفوظة عن أبى حنيفة في المبسوط وغيره أن الكلام يكره عند بين الخطبة والصلاة أه

**(قوله ومن كان في صلاة)** قال في النهاية المراد من الصلاة التطوع وأما صلاة الفأنة فتجوز وقت الخطبة من غير ركعة أو كذا في الجوهره أهقات لعل المراد مطابق العائنة لأن من المعلوم أنها إن كانت مستحقة الترتيب فصحة الجمعة موقوفة على قضائها فلينظر **(قوله وإن كانت سنة الجمعة)** يعلم على رأس الركعتين **(أقول الصحيح)** خلافة وهو أبهى سنة الجمعة أدباً وعليه الفتوى كما في الصغرى وهو الصحيح كما في البحر عن الولاوية والمبني لأنها بمنزلة صلاة واحدة واجبة ثم لا يخفى أن قوله ونحوه وجوب الإمام حرم الصلاة التي غير مكرراً بما تقدم في فصل الجهر من لزوم الانصات واستماع الخطبة لأن هذا فيه بيان ابتداء الاستماع وانتهائه بخلاف ذلك ولأن هذا محله **(قوله ومن أن خطب)** قال أبو يوسف في الجوامع ينبغي للخطيب إذا صعد المنبر أن يقول بسم الله في نفسه قبل الخطبة كما في البحر عن القتيبة **(قوله)** بينهما جلسة لم يسبق مقدارها وغدا الطحاوي مقدار ما يسب موضع جلوسه وفي ظاهر الرواية مقدار ثلاث آيات كما في البحر عن التجنيس وغيره **(قوله)** لا ينبغي أن يصلي غير الخطيب وإن فعل جاز وقوله خطب صبي الخ فيه رد لما ادعاه من عدم صحة الاستخلاف **(قوله ١٤٩)** فيما تقدم وفي قاضيخان قال أبو خنيفة رحمه الله وإلى مصر إذا اعتل

وأمر رجلاً بأن يصلي الجمعة بالناس وصلى بهم أجزاء وأجزأهم أو هذا نص أيضاً عن المجتهد في جواز الاستخلاف من غير إذن السلطان صريحاً وفيه رد لجواب سؤاله الذي اخترعه بمنه خطاية الثيب مع حضور الأصل **(قوله)** لا بأس في السفر يومها الخ كذا نقله العلامة المقدسي في نور الثمعة عن الولاوية ثم نقل عن التارخانية عن التهذيب أنه يكره الخروج من المصروم الجمعة بعد النداء قبل المعتبر هو الأذان الأول وقبل الثاني وفي صلاة الجليلي أن السفر يوم الجمعة يجوز قبل الزوال وبمده قال الرازي إلا أن يكون دخل الإمام في الجمعة في أول الوقت فلا يجوز له السفر قال المقدسي وينبغي أن يراعى هذا ويستبرأه قلت وكلام التهذيب والرازي واضح لا إطلاق الخطاب بالناس إذا نودي للصلاة من غير

ومن كان في صلاة وإن كانت سنة الجمعة قطع على رأس الركعتين فإن صلى ركعة ضم إليها ركعة أخرى وسلم وإن كان في الثالثة أتم الأربع (فأذا جلس على المنبر أذن بين يديه ومن أن خطب خطبتين بينهما جلسة فأما طاهرا) لأنه المأثور المتواتر (واقم بعد تمامها لا ينبغي أن يصلي غير الخطيب) لأن الجمعة مع الخطبة كشيء واحد فلا ينبغي أن يقمها آثان وإن فعل جاز (خطب صبي باذن السلطان وصلى بالغ جاز) كذا في الخلاصة (لا بأس في السفر يومها إذا خرج من عمران البديقل خروج الوقت) أي وقت الظهر لأن الجمعة إنما تجب في آخر الوقت وهو مسافر فيه القروى إذا دخل المصروم الجمعة أن نوى أن يمكث ثم يجمع الجمعة بزمه الجمعة وإن نوى أن يخرج في ذلك اليوم قبل الوقت أو بعده لاجتماعه عليه لأنه في الأول صار كواحد من أهل مصر في ذلك اليوم وفي الثاني لم يصروا إذا قدم المسافر المصروم الجمعة لا يزمه الجمعة ما لم ينو الإقامة خمسة عشر يوماً قاله قاضيخان كل بلدة فتحت بالسيف غنوة يخطب الخطيب على منبرها بالسيف يريهم أنها فتحت بالسيف فإذا رجعت عن الإسلام فذلك باق في أيدي المسلمين قالوا نكم حتى ترجعوا إلى الإسلام وكل بلدة أسلم أهلها طوعا يخطب الخطيب فيها بالسيف ومدينة الرسول صلى الله عليه وسلم فتحت بالسيف فيخطب الخطيب بالسيف ومكة فتحت بالسيف فيخطبون بالسيف كذا في التارخانية

#### باب صلاة العيدين

**(تجب)** صلاتهما (على من يجب عليه الجمعة بشرطها) وجوبها رواية عن أبي

قيسداول الوقت وآخره **(قوله القروى)** إذا دخل المصروم الخ لعل المراد إذا لم يكن مسافراً **(قوله)** إذا قدم المسافر) مستثنى عنهما بما تقدم أن من شرطها الإقامة **(قوله)** يخطب الخطيب على منبرها بالسيف الخ كيفية أخذ مده وفي البحر عن المضمرات أن الخطيب يتقلده ونقل عن الحاروي المقدسي أنه يقوم بالسيف يسارده وهو متكى عليه **(باب صلاة العيدين)** أي وتسلقها وصلى يوم العيد باليد لأن الله فيه عهد الأحسان إلى عباده كما في النابتة وقال الكاكي العيدوم مجمع على ذلك لأنه من اليهود وهم يعودون إليه مرة بعد أخرى وهو من الأسماء الثابتة على يوم الفطر والأضحية وجمعه أعياد في الصحاح كان من حق جمعه أن قال أعود لأنه من العود ولكن جمع بالياء للزومها على الواحد وللفرق بينه وبين أعياد الحنابلة وقيل في قسمته أوجه آخر **(قوله)** تجب على من يجب عليه الجمعة الخ فيه إخراج العيد وفي السراج الوهاج المملوك يجب عليه العيد إذا أذن له مولاه ولا يجب عليه الجمعة لأن الجمعة لها بدل بخلاف العيد وقال في الجوهره بعد نقله ينبغي أيضاً أن لا يجب عليه العيد كما لا يجب عليه الجمعة لأن ما فيه لا يصير مملوكاً له بالذن غلغله بدلاً لأن كماله قبله أه قلت يؤيده ما جزم به في القلهرية من أن العيد المأذون له بحضور الجمعة

يخبر قال صاحب البحر وهو اليق بالقواعد اه وفي البرازية اذا اذن المولى لعبد في الجمعة والعبد ينسره ان تخلف في قول وقيله ذلك اه (قوله وهو الاصح) كذا في الهداية وقال الكمال اي الاصح رواية ودرية اه قلت وفي معراج الدرابة قال شيخ الاسلام الصحيح انه سنة مؤكدة وقال الاكثر انهما واجبة (قوله عيدان اجتماعهما) قال تاج الشريعة اطلق البدن على احدهما والجمعة لمشابهة بينهما في حضور الجميع العظيم صلاتهما على طريقة التغليب كالعمرين والقرنن وانظرا الى اجتماعهما في اصل المعنى قبل الفيلة على يوم الفطر والاضحى وقد جاءت الجمعة باسم العيد قال عليه الصلاة والسلام لكل مؤمن في كل شهر اربعة اعياد اوحشة وقال عليهم \* عيدو وعيدو عيدين بجمعه \* وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة اه (قوله بخلاف العيد) اي فتصح بدون الخطبة ولكن مع الامة (قوله ولو قدمها في العيدن ايضا جاز) اي صح وقد اساء (قوله وتقدم على صلاة الجائزة) اقول الضمير في تقدم راجع الى صلاة العيد لا الخطبة لقوله يمدد وتقدم صلاة الجائزة على الخطبة (قوله تدب يوم الفطر الاكل قبل الصلاة) سواء فيه القروى والعصرى عن كان صائما وقال الكمال يستحب ان يكون المأكل حلا في البخارى كان عليه الصلاة والسلام لا يندو يوم الفطر حتى يأكل تمرات ويأكلهن وترا اه وقاله في البحر ما فعله الناس وفي زماننا من جمع التمر مع اللبن والفطر عليه فليس له اصل في السنة (قوله قبل الصلاة) اقول ويستحب (١٤٢) تعجيله في ابتداء اليوم لما قال الكلام

يستحب تعجيل الاطعام قبل الصلاة ولولم يأكل قبل الايام ولولم يأكل في يومه ذلك ربما يقاب (قوله والاعتسار) كذا في الهداية وهو قيد ان الفسل لليوم وقدنا تصحيح كونه للصلاة اه وقال في البحر عن الجني فان قلت عد الفسل ههنا مستجابا وفي الطهارة سنة قلت للاختلاف فيه والصحيح انه سنة وسواء مستجابا لاشمال السنة على المستحب وعدسا والمستجاب للمذكورة ههنا في بعض الكتب سنة (قوله وليس احسن الثياب) قال في البحر ظاهر كلامهم تقدم احسن من الثياب في الجمعة والعبدن وان لم يكن ايض والدليل دال عليه وساقه ثم قال ومن

حيفة رضى الله عنه وهو الاصح وما نقل عن عمه قال عيد ان اجتماعي في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة مؤول بان وجوبها ثبت بالنسبة (سوى الخطبة) فانها ليست من شرائط العيدن بل سنة وهي تختلف خطبة الجمعة بان الجمعة لا تصح بدونها بخلاف العيد وبانها في الجمعة مقدمة على الصلاة بخلاف العيد ولو قدمها في العيد ايضا جاز ولا تصاد الخطبة بعد الصلاة كذا في العناية (وتقدم على صلاة الجائزة اذا اجتماعهما) وان كان القياس بخلافه (و) تقدم صلاة الجائزة على الخطبة كذا في الفتية (وتدب يوم الفطر الاكل قبل الصلاة والاسنيك والاعتسار والتطيب وبس احسن الثياب) لانه صلى الله عليه وسلم كان يفعل كذا وفي يوم الاحمر لا يأكل حتى يرجع فيأكل من مغبته (واداء الفطرة ثم الخروج الى الجبانة) لقوله صلى الله عليه وسلم اغنوه من المسئلة في مثل هذا اليوم وفي التعجيل قرع قلب الفقير للصلاة والخروج اليه (وان وسهم المسجد ولا بأس باخراج المتبر اليها في زماننا) كذا في الاختيار (ولا يكبر جهرا في طرقيها) خلافا لهما ونقل الزيلعي عن ابي جعفر انه قال لا ينبغي ان تمنع العامة من ذلك لفظة رغبته في الخبرات (ولا يتقبل قبل صلاته) لانه صلى الله عليه وسلم فعله مع حرمه على الصلاة ولوجاز

المستحب اظهار الفرح والبشاشة واكثر الصدقة حسب العاقبة والتكبير وهو سرعة الانتهاء والاشكار وهو (لقوله) المسارعة الى المصلي وصلاة الغداة في مسجد حبه (قوله ثم الخروج الى الجبانة) ليس عطفًا على قوله تدب بل مستأنف والخبر محذوف تقديره ممنون دل عليه قوله الآتي والخروج اليها ممنون واما الخروج الى الصلاة بمجرد ان يكونه مخصوصا بالجبانة فواجب والمستحب الخروج ماشيا والرجوع من طريق آخر والتهنئة بتقبل الله عنا ومنكم لا تنكر كافي البحر وكذا المصافحة به حتى سيقب العلووات ناهوا عن ذلك في ولانها رسالة بها سعادة أهل الاسلام بالمصافحة بقب الصلاة والسلام (قوله والخروج اليها الى الجبانة سنة وان وسهم المسجد) اقول هذا عند طاعة المشايخ وهو الصحيح كافي البحر عن التجنيس (قوله ولا بأس باخراج المتبر بالخ) هذا بخلاف ما في البحر عن الخلاصة لا يخرج المتبر الى الجبانة يوم العيد واختلف المشايخ في بناء المتبر في الجبانة قل بعضهم بكرة وقل بعضهم لا يكره وفي نسخة الامام خواهر زاده هذا حسن في زماننا وعن ابي حنيفة لا بأس به (قوله ولا يكبر في الطريق جهرا خلافا لهما) اقول وروى عن الامام الجهر به كقولهما وفي الخلاصة ما يفيدان الخلاف في اصل التكبير وليس بشئ كما في فتح القدر والتكبير سر في طريق المصلي مستحب عند ابي حنيفة ويقطع التكبير اذا انتهى الى المصلي في رواية وفي رواية حتى يفتح الصلاة كافي الجوهرة (قوله ولا يتقبل قبل صلاته) اطلقه فشم كل واحد ولولم يصل العيد وهو صريح ما نقله

في البحر عن السراج الوهاج لكن يخالفه مقالته في الجوهره لا يتقبل في المصل قبل العيد ثم قال وأشار الشيخ ابي القدوري الى انه لا بأس به اي التثفل في الميت لانه قيد بالمصلي اه قلت وهو قول البض وعاصمهم على الكراهة قبل الصلاة مطلقا وافاد المصنف انه يتقبل بعد صلاته ولكنه مكروه في المصل عند العامة كما كره التثفل في المصل قبلها اتفاقا وحكي الزيلعي الاتفاق على كراهة التثفل قبلها في المصل ويخالفه ما في الجوهره قال فيها ولا يتقبل في المصل قبل العيد والمعنى انه ليس بمسنون لانه يكره اه وكذلك يخالفه قول الكمال عامة المشايخ على كراهة التثفل قبلها في المصل والميت وبمدها في المصل خاصة اه فيتأمل فيها فهما مع حكاية الزيلعي الاتفاق المذكور اه وقال في شرح الجمع ويكره التثفل قبلها قيد بقوله قبلها لان التثفل بمدها غير مكروه اتفاقا قيل يكره في المصل خاصة والاصح انه مكروه فيه وفي غيره كذا في الحانية اه قلت اطلاق حكايته الاتفاق على عدم كراهة التثفل بمدها مخالف لما ذكره الزيلعي من انه يكره بمدها في المصل عند العامة وان حمل على انه اراد بالاتفاق الاتفاق على عدم كراهته اذا كان في غير المصل لا يناسب قوله والاصح انه مكروه فيه وفي غيره اه قلت فالذي ينبغي ان يؤخذ به ما فهم من كلام المصنف وهو انه اعلم بكره التثفل بمده الصلاة اذا كان في المصل كما حمل الكمال الثاني عليه لما روي ان ماجة كان النبي صلى الله عليه وسلم اذ ارجع الى منزله صلى ركعتين وفي الخلاصة يستحب ان يصلي بعد صلاة العيد اربع ركعات قال الكاكي اي بعد الرجوع الى منزله لحديث علي رضي الله عنه انه عليه الصلاة والسلام قال من صلى بعد العيد اربع ركعات كتب الله له بكل نبت نبت وبكل ورقة حسنة وقيل يقرأ في الاولى بمد الفاتحة سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية بمدها والشمس وفي الثالثة بمدها والليل **٤٣٩ هـ** وفي الرابعة بمدها والضحى اه **(قوله** يصلي بهم الامام ركعتين مكبرا **الذي)**

**اقول** انما فعل على التذكير للافتتاح وانصح الشروع بغيره من الاذكار لما قل في التارخية عن المتابع وطاية لفظ التذكير في الافتتاح واجب في صلاة العيد دون غيرها حتى يجب سجود السهو اذا قل فيها الله اجل ساهيا وكذا في الجوهره قلت لا اختصام للعيد بوجوب افتتاح كل صلاة كاحققة الكمال رحمه الله

افعله تعليلا للجواز (وقتها من ارتفاع الشمس الى الزوال) لانه صلى الله عليه وسلم كان يصلي العيد والشمس على قدر ربح اودعين وروي ان قوما شهدوا رؤية الهلال بعد الزوال فامر صلى الله عليه وسلم بالخروج الى المصل من الغدولوجاز الاداء بعد الزوال لما اخره (يصلي بهم الامام ركعتين مكبرا ومثنيا قبل تكبيرات (زواودهي ثلاث في كل ركعة ويوالي بين القراءتين) يعني ان الامام يكبر للافتتاح ثم يستفتح ثم يكبر ثلاثا ثم يقرأ الفاتحة وسورة ثم يكبر للركوع فاذا قام الى الثانية يقرأ الفاتحة وسورة اولاه ثم يكبر ثلاثا ثم يكبر للركوع ( ويرفع يده في الزوائد) لقوله صلى الله عليه وسلم لا ترفع الايدي الا في سبع مواطن وذكر منها

**(قوله** وهي ثلاث في كل ركعة) **اقول** لو كبر كما يقول السافى جاز والخلاف في الاولوية ولو كبر الامام اكثر من تكبير ابن مسعود تبه المأموم ما لم يتجاوز المأثور وذلك ستة عشر فاذا زاد لا يلزمه مشابهته كما في البحر **(قوله** ويوالي بين القراءتين) **اقول** الا ان يكون مسبوقا بركعة ويرى رأى ابن مسعود فيقرأ اولاه ثم يكبر تكبيرات العيد وفي المواد يكبر اولاه لان ما يقتضيه المسبوق اول صلاته في حق الاذكار اجابا وجه الظاهر ان البداء بالتكبير يؤدى الى الموالات بين التكبيرات وهو خلاف الاجماع ولوبدا بالقراءة يكون موافقا لمضى صلى الله عنه ويكبر برأى نفسه كما لو ادرك الامام صكدا في الفتح واللاحق برأى امامه كما في الكافي ولوترك الموالات بين القراءتين كالشافى صح والخلاف في الاولوية لا يجوز بان البحر وايضا العيان الناس بالناس يقول سيدهم ابن عباس رضي الله عنهما وعن هذا صلى ابو يوسف رحمه الله بالناس حين قدم بغداد صلاة العيد وكبر تكبيرات ابن عباس قاله صلى خلفه هارون الرشيد فامر به بذلك كما في العناية وقال الكاكي والمسئلة مجتهد فيها وطاعة الامام فيها ليس بمعصية واجبة وهذا ليس بمعصية لانه قول بعض الصحابة **(قوله** ثم يقرأ الفاتحة وسورة) **اقول** ويستحب ان تكون السورة في الاولى سبح اسم ربك الاعلى وفي الثانية قل انا اعوذ بحديث النافذة كما في الفتح **(قوله** ثم يكبر للركوع) قال في البحر وهو واجب يجب بتركه سجود السهو في الركعتين اه قلت ويخالفه مقالته الكمال في باب سجود السهو لا يجب الابتداء بركعة تكبيرات الانتقال الا في تكبيرة ركوع الركعة الثانية من صلاة العيد فانها ملحقه بالزوائد اه **(قوله** ويرفع يده في الزوائد) **اقول** الا ان يدرك الامام ركعا فأكبر بالارفع

(قوله ويست) بين كل تكبيرتين) اشارة الى انه ليس بينهما ذكر مسنون وبه صرح في العناية وقال الكرخي التسبيح اولى من السكوت كافي القبة (قوله مقدار ثلاث تسبيحات) هذا التقدير ليس بلازم بل يختلف بكثرة الزحام وقته كافي العناية عن المبسوط (قوله ومخبط بعدها خطبتين) اقول ويستحب ان يفتح الاولى بتسعة تكبيرات تقرأ والثانية بسبع كافي البحر (قوله يعلم فيها احكام الفطرة) اقول وهي خمسة على من يجب ولمن يجب ومنى يجب وكمن يجب وتم يجب وتقصيها سبأ في صدقة الفطرة (قوله فان قيل قد سبق الخ) هذا قال صاحب البحر ينفي للخطيب ان يعلمهم احكامها في الجمعة التي قبلها لياتوا بها جميعا في مجالها قال ولم يرد منقولا والمعلم امانة عن النبي (قوله فاته ١٤٤) مع الامام) كفة مع متعلقة بالضمير المستتر في فاته اي الصلاة لا ضابط والمعلم في فاته هو الصلاة بالجماعة وليس معناه فاته عنه وعن الامام كذا في الجوهرة (قوله لا تقضي) اقول ولودخل مع الامام ثم افسدها لا يقضيها كافي البحر (قوله فقط اي لا تؤثر اي بعد الند) اقول لو جعل قوله فقط خادما في قوله وتؤخر بعذر وفي الى الند لكان اولى من قصره على الاخير لقوله في سبأ في لو اخره الى الند بلاعذر لم يحز (قوله ونذوب تأخير الاكل عنها) قال الاتقي هذا في حق المصري اما القروي فانه يذوق من حين اصبح ولا يمكس كافي عند الفطر والمطلق في المصري فشم من لا يضيى وقبل انما يستحب تأخير الاكل لمن يضيى لياكل من انخبت اولاما في حق غيره فلا يتم قبل الاكل قبل الصلاة مكروه والمختار انه ليس بمكروه واليه اشارة المصنف بقوله نذوب كافي التبيين (قوله بمسجمة المجهول) انما قاله ليشمل كل معنى اذلو بناء للمعلوم بما هو انه مختص بالامام كما اختص بالتعليم (قوله جهرا) اقول والجهر سنة فيه اتفاقا كما في البرهان

تكبيرات الاعياد ويستكت بين كل تكبيرتين مقدار ثلاث تسبيحات لانها تمام بجمع عظيم وبالموااة تشبه على من كان بعيدا (ومخبط بعدها خطبتين) لانه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك بخلاف الجمعة فان الخطبة فيها قبل الصلاة لانها شرطها والشرط مقدم (يعلم فيها احكام الفطرة) لانها شرعت لاجلها فان قيل قد سبق ان التدب اداه الفطرة قبل الخروج الى الجانة وادأوها قبل العلم محال والخطبة ليست الابد الخروج اليها فين الكلايين تناف قلنا لاتنافي لان مندوبة تقديم الفطرة على الخروج لاتنافي جواز تأخيرها عن الخروج فبجاز ان لا يعلم بعض الخارجين كيفية ادائها فيفيد التعليم بالنظر اليهم (فاتته مع الامام لا تقضي) يعني ان الامام صلاحا مع جماعة وقامت بعض الناس لا يقضيها في الوقت وبعده لانها بصفة كونها صلاة العيد لم تعرف قربة البشرائط لآتم بالمفرد (وتؤخر بعذر الى الند) اي تؤخر صلاة عيد الفطر الى الند اذا منع من اقامتها بعذر بان نعم عليهم الهلال وشهد عند الامام بالحلال بعد الزوال اوقبله بحيث لا يمكن جمع الناس قبل الزوال او صلاحا في يوم غيم وظهر انها وقعت بعد الزوال (فقط) اي لا تؤثر الى بعد الند لان الاصل فيها ان لا تقضي كالجمعة الا اذا تركناه بما روينا من تأخيرها عليه الصلاة والسلام الى الند ولم يرو تأخيرها الى ما بعد الند في حق على الاصل (والاحكام) المذكورة (في الفطر هي الاحكام في الاضحية لكن في حق اي الاضحية جاز تأخيرها اي الصلاة (الى ثالث ايام النحر بلاعذر بكراهة) جاز تأخيرها الى الثالث (ب) اي بعذر (بدونها) اي الكراهة فانها مؤقتة بوقت الاضحية فتجوز مادام وقتها باقيا ولا تجوز بعد خروجه لانها لا تقضي والعذر هنا ثلث الكراهة وفي الفطر للجواز حتى لو اخره الى الند بلاعذر لم يحز (و) لكن فيه (نذوب تأخير الاكل عنها) اي الصلاة بخلاف الفطر (و) فيه (يكبر) بصيغة المجهول (جهرا في الطريق) بخلاف الفطر (و) فيه (يعلم) الامام (في الخطبة) تكبير التشريق والاخيرة بخلاف الفطر (والتعريف) وهو ان يجتمع الناس

(قوله في الطريق) فيه اشارة الى انه قطع التكبير عند انتهائه الى المصلى وهو رواية وفي رواية (بوم)

حتى يشرع الامام في الصلاة كافي الكافي (قوله ويعلم الامام في الخطبة تكبير التشريق) قال في البحر هكذا ذكرنا مع ان تكبير التشريق يحتاج الى تسليمه قبل يوم عرفة للاتيان به فيه فينبغي ان يعلم في خطبة الجمعة التي يابها العيد اه (قوله والتعريف وهو ان يجتمع الناس الخ) اقول مقتضى تفسيره ان مدلول التعريف خاص بما فسر به وليس لما ذكر فكان ينبغي ان يقال كافي البداية والتعريف الذي يصنعه الناس وهو ان يجتمع الناس يوم عرفة الخ لما قال في العناية انما قيد بقوله يصنعه الناس لما انه يحجى لمان للاعلام والتطيب من العرف وهو الريح وانشاد الصلوة والوقوف برفات والتشه باهل عرفة وهو المراد ههنا اه

(قولہ يوم عرفہ) اقول عرفہ اسم اليوم فالاضافۃ بانیۃ وعرفات اسم المكان (قولہ ليس بشئ) ظاهر من هذا اللفظ انه مطلوب الاجتناب اى فكره فعله لمقابلته بقوله وعن ابى يوسف ومحمد في غير رواية الاصول انه لا يكره فيكون مكروها في رواية الاصول (قولہ والصحيح هو الاول) اى انه يكره وكذلك قال الكمال والاولى الكراهه لان الوقوف عهد قريه في مكان مخصوص فلا يكون قريه في غيره اه قلت وهذا لا يثبت الكراهه فينبى ان يطل بما في الكافي من قوله بعد ما ذكر ولا يجوز الاختراع في الدين اه ثم قال الكمال ولان فيه حسبا لمفسده اعتقادية تتوقع من الموام ونفس الوقوف وكشف الرؤس يستمر التشبه وان لم يقصد والحق انه ان عرض الوقوف في ذلك اليوم بسبب وجبه كالاستسقاء مثلا لا يكره امام صدق ذلك اليوم بالخروج فيه فهو معنى التشبه اذا تأملت وما في الجامع الترمذى لواجتمعوا لشرف ذلك اليوم جاز يحمل عليه بلا وقوف وكشف اه قلت وكذلك يحمل ما ذكره الكافي بقوله وعن ابى حنيفه انه ليس بسنة وانما هو حدث احده الناس فن فعله جاز اه (قولہ ويجب تكبير التشريق الخ) اقول وهو اختيار الأكثر وقيل سنة لمواظبة النبي صلى الله عليه وسلم والمراد من الآية ذكر اسم الله على الذبيحة نسخا لذكرهم ﴿١٤٥﴾ عليها غيره كما في البرهان والفتح لكن قال الكمال دليل السنة أمضى

(قولہ في ايام معدودات) هي ايام التشريق والايام المعلومات هي ايام المشرك عند المفسرين كما في البرهان وقيل كل منها ايام التشريق وقيل المعلومات يوم البحر ويومان بعده والمعدودات ايام التشريق كما في البحر (قولہ وعن الخليل التكبير) اقول ونصه كما قاله الكاكي قال الخليل بن احمد التشريق التكبير وان كان مشتركا بينه وبين تقديده اللحم والقيام في المشركه كما نقله صاحب الصحاح وغيره اه وفي البحر قال التفسير شميل يطلق التشريق على رفع الصوت بالتكبير اه (قولہ فالاضافه بانيۃ) اقول وله جزم الكمال فقال

يوم عرفه في موضع تشبها بالواقفين يعرفات (ليس بشئ) وعن ابى يوسف ومحمد في غير رواية الاصول انه لا يكره والصحيح هو الاول (ويجب تكبير التشريق) لقوله تعالى واذكروا الله في ايام معدودات والتشريق في اللغة تقديد اللحم وعن الخليل التكبير التشريق فالاضافه لبيان فقيل التسمية بتكبير التشريق وقعت على قولهما لان شيا من التكبير لا يقع في ايام التشريق عنده كما سأتى ويجوز ان يقال باعتبار القرب اخذ اسم ايام التشريق هي الثلاثة بعد يوم البحر وايام البحر هي يوم العيد ويومان بعده فالاول من الاربعة نحر بلا تشريق والرابع تشريق بلا نحر والاثان نحر وتشريق والتكبير قوله الله اكبر الله اكبر لا اله الا الله والله اكبر الله اكبر والله الحمد اصل ذلك ماروى ان جبريل عليه السلام لما جاء بالقرآن خاف المجلة على ابراهيم عليه السلام فقال عليه السلام الله اكبر الله اكبر فلما رآه ابراهيم عليه السلام قال لا اله الا الله والله اكبر فلما علم اسمعيل عليه السلام بالافداء قال الله اكبر والله الحمد فبقى في الآخر ن زاجا (مرة) بان يقول ما نقلناه من اوله الى آخره مرة وهو احتراز عن قول الشافعي فان التكبير عنده ثلاث مرات الله اكبر ولا يزيد عليها وله في التلليل بعده قولان (من فجر) يوم (عرفه) بلا خلاف بين علمائنا فيه لاتفاق كبار الصحابة عليه (الى عصر العيد) فيكون التكبير عقيب ثمان صلوات (فور) متعلق يجب اى عقيب (فرض)

المخصوصه فهو حينئذ (دردر ١٠٠ ل) منفرع على قول الكل اى التعبير بتكبير التشريق منفرع على قول ابى حنيفه وصاحبه (قولہ ايام التشريق هي الثلاثة الخ) اقول كذا في الخلاصة وقال الكمال وعلى هذا اى على ما تقدمت عنه فا في الخلاصة لا يصح فان التشريق في ايام التشريق يجب ان يحمل على التكبير او الذبح او تشريق اللحم لانه لا يكره للشمس بعد تقطيعه ليقعد وعلى كل منها يدخل يوم البحر فيها الا ان قال التشريق بالثاني الثالث لا يكون في الاول ظاهرا اه (قولہ والتكبير قوله الله اكبر الخ) كذا في الكافي وغيره (قولہ اصل ذلك ماروى الخ) كذا في النسيان وغيره نص الفقهاء اه ما أئرو عن الخليل ولكن قال الكمال لم يثبت عند اهل الحديث ذاك وقد تقدم ما نأور عن ابى مسعود عند ابن ابي سنيه وسنده جيد اه (قولہ فلما علم اسمعيل) كذا صرح في النايه بان الذبيح اسمعيل ولم يصرح به في الكافي بل قال فعلم الذبيح وقال في البحر فيه اختلاف بين السلف والخلف فطائفة قالوا بانه اسمعيل وطائفة بانه اسحق والحقيقة قالوا بل بالاول ورجه الامام ابواليث السمرقندي في البستان اه (قولہ فبقى في الآخر ن زاجا) اقول اقتصر على القول بالوجوب اتباعا للأكثر كما قدمناه وان قال في النايه فبقى في الآخر اما سنة او واجبا (قولہ فور فرض) اى عيني

**(قولہ بلا فصل يمنع البناء)** اقول كالمقهة والحدث العمد والتكلم عمدا او ساهيا او خروجا من المسجد ومجاوزه الصفوف في الصحراء ولو صرف وجهه عن القبلة ولم يخرج من المسجد ولم يجاوز الصفوف يكبر لان حرمة الصلاة بقا وان سبقه الحدث اى بعد فراغه من الصلاة ان شاء ذهب فتوضأ ويكبر وان شاء كبر من غير تطهير لانه لا يؤدى في تحريم الصلاة فلا يشترط له الطهارة قال الامام السرخسي والصحيح عندى انه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة كذا في البحر عن البايع اه وكذا قال الكمال لو احدث ناسيا بعد السلام قبل الكثير الاصح انه يكبر ولا يخرج للطهارة اه ويخالفه ما قاله الزيلعي وان سبقه الحدث قبل ان يكبر فتوضأ كبر على الصحيح اه **(قولہ فخرج بالفرض التوافل)** اى والورود خرج صلاة الجنادة لما قيدها بالفرض **(قولہ وصلاة العيد)** قال في البحر تقلاع المجتبي البلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لانها تؤدى بجماعة فاشبهوا الجمعة وفي مبسوط ابي الليث لو كبر على اثر صلاة العيد لا بأس به لان المسلمين توارثوا هكذا فوجب ان يتبع توارث المسلمين **(قولہ اذ تكبير فيه اى القضاء)** اقول ليس على اطلاقه لانه يكبر فور فاشته هذه الايام اذا قضاها فيها وان قضى قائلها فيها من امام القابل الصحيح انه لا يكبر وقال ابو يوسف يكبرون قضاها في غيرها لا يكبر كالوفضى فاشته غير اه **١٤٦ هـ** **(قولہ فخرج به جماعة النساء)**

بلا فصل يمنع البناء فخرج بالفرض التوافل وصلاة العيد (ادى) خرج به القضاة اذ لا تكبير فيه (بجماعة مستحبة) خرج به جماعة النساء اذ لم يكن معهم رجل اذ لا تكبير فيها ايضا (على امام مقيم) فلا يجب على المنفرد ولا امام مسافر او امرأة او من اهل القرى والمقارن (و) على (مقتد) مسافر او قروي او امرأة (وقالا) يجب الكثير (فور كل فرض مطلقا) اى سواء ادى بالجماعة اولا وسواء كان المصل رجلا او امرأة مسافرا او مقيما في المصر او القرى (الى عصر) اليوم (الحامس من) يوم (عرفة) وهو الثالث عشر من ذى الحجة الذى هو تشرىق وليس غمر (وبه) اى بالتكبير الى هذا الوقت وعدم الاختصار الى عصر العيد (يعمل) الآن احتياطا في باب العبادات (ولا يتركها للمؤمن وان تركه الامام) لانه يؤدى بعد الصلاة لافها فلم يكن الامام في حاكم سجدة الثلاثة بخلاف سجود السهولة لا يؤدى في الصلاة (ويكبر المسوق) لانه مقتد بحرمته لكنه لا يكبر مع الامام بل (عقب القضاء) اى قضاها منه يعلم حاله الا لاحق لانه كان خلف الامام بالتمام

#### باب صلاة الكسوف

امام الجمعة او مأمور السلطان (اى من امره السلطان ان يصلى هذه الصلاة) يصلى بالناس عند الكسوف ركعتين كالتفل (اى على هيئة التفل

اقول وجماعة المرأة كافي الجحرا وما قاله الزيلعي ان شرط الجماعة المستحبة احتراز عن جماعة غير مستحبة كجماعة النساء والعيد في نظر من حيث اطلاق عدم الاستحباب على جماعة العيد نظره الشيخ شهاب الدين الشافعي اه قلت التفسير غير متجه لانه لا يكون الا في ايام رد قوله به وقد قبل بعدم وجوب التكبير على جماعة العيد كذا ذكره وان كان خلاف الاصح فكان ينبغي ان ينسحب على ضعفه دون ان يقال فيه فطر **(قولہ والا امام مسافر)** اقول على هذا يجب على من اقتدى به من المؤمنين لو وجدان الشرط في حقهم **(قولہ ومقتد به)** اطلقه عن قيد الحربة كالامام فشمس ما لو ام العيد مثله فيجب على الجميع التكبير على الاصح كافي الجوهره **(قولہ وبه اى بالتكبير الى هذا الوقت)**

وعند الاختصار الى عصر العيد يعمل) اقول والفتوى عليه كافي الجوهره عن المصنف وقد خص المصنف ارجاع (بلا) الضمير بما ذكرنا فادانه لا يعمل بقوله ايمان الوجوب في حق كل مصل مع ان الفتوى على قول ابي يوسف ومحمد ان التكبير تبع الفريضة فكل من ادى فريضة فعمله التكبير حتى يكبر المسافر واهل القرى ومن صلى وحده كافي الجوهره فكان ينبغي ان يرجع الضمير في قوله وبه الى قوله وقال يجب التكبير فور كل فرض الخ ليشمل **هـ** باب صلاة الكسوف **هـ** ههنا من باب اضافة النسيء الى سببه والكسوف للشمس والخسوف للقمر وهما في اللغة نقصان وقيل الكسوف ذهاب النور والخسوف ذهاب الدائرة كذا في الجوهره قلت وفيه اشارة الى الرد على من عاب من اهل الادب محمد بن قولويه ليس في كسوف القمر جماعته انما يستعمل في القمر لفظ الخسوف وبالدرج الكافي فقال قلنا الخسوف ذهاب دائرة ما في القمر والكسوف ذهاب ضوء نور ما ذهاب هذا النور فلذا ذكر الكسوف فاينذا لاطمن عليه اه وكذا اجاب في النهاية عن محمد بن عافى المغرب قاله كسفت الشمس والقمر جميعا اه وقال تاج الشريعة فيكون قول محمد صحيحا وان غخطه غطى اه **(قولہ يصل بالناس عند الكسوف ركعتين)** اقول لم يصح المصنف بحكمهما وقال الكمال صلاة الكسوف سنة بخلاف بين الجمهور او اوجبة على قومه واستان صلاة الاستسقاء

مختلف فيه فظهر وجه ترتيب ابوابها ثم قال الكمال واختار في الاسرار اى لابي زيد وجوها اى صلاة الكسوف للامر في قوله عليه الصلاة والسلام اذا رايتم شيئا من هذه فافزعوا الى الصلاة والمظاهر ان الامر للندب اه وعلى هذا اى على ان الامر للندب اجماع من سوى بعض اللاحج ثم من اوجها منهم قيل اتما اوجها للشمس للافتقار وهو محجوج بالاجماع قبله وبانه صلاحها مع النبي صلى الله عليه وسلم قوم وتأخر آخرون ولم ينقل انه تهدد المخلفين وقد قرن الامر بالصلاة فيها بالامر بالدعاء والصدقة في غير حديث وذلك مستحب اجماعا اه كذا نقل شيخنا عن شيخه ولا يخفى ان القرآن في الظلم لا يوجب القرآن في الحكم **(قوله بلا اذان ولا اقامة)** اقول وينادي الصلاة جامعة ليجمعوا ان لم يكون اجتماعا كافى للفتح **(قوله ولا جهرا)** هذا عند ابي حنيفة خلافا لهما وعن محمد مثل قول ابي حنيفة كافى الهداية وفي الجوهره قال ابو يوسف يجهر فيها بالقراءة وعن محمد روايتان احدهما مثل قول ابي حنيفة والثانية مثل قول ابي يوسف **(قوله ولا خطبة)** هذا باجماع اصحابنا لانه لم ينقل فيه اثر كافى الجوهره **(قوله وبركوع في كل ركعة)** مستدرك بقوله كالنفل **(قوله ويطول القراءة فيها اى الركعتين)** اقول وكذا يطيل الركوع والوجود كافى البرهان وللمبين المصنف مقدار طول القراءة وقال في الجوهره انه عليه الصلاة والسلام قام في الاولى بقدر البقرة وفي الثانية بقدر آل عمران والمعنى انه قرء في الاولى الفسحة وسورة البقرة ان كان يحفظها او ما يدلها من غيرها ان لم يحفظها في الثانية آل عمران او ما يدلها ويجوز تطويل القراءة وتخفيف الدعاء وبالقلب فاذا خفف احدها طول الآخر لان المستحب ان يبقى على الخشوع والخوف الى ان يخلاء الشمس فائ ذلك فعل فقد وجد اه وقال الكمال بعد سياق دليل افضلية التطويل وهذه الصورة حينئذ مستترة بمسلف في باب الامامة **(١٤٧ هـ)** من انه لا ينبغي ان يطول بهم امام الصلاة ولو خففها جاز ولا يكون مخالفا

للسنة ثم قال والحق ان السنة التطويل والندوب مجرد استيعاب الوقت اى بالصلاة والدعاء **(قوله ويعد يدعو)** الضمير راجع للامام قال في البرهان وبدعو جالسا مستقبل القبلة ان شاء او قائما مستقبل الناس ويؤمنون على دعائه حتى تجلى الشمس اه وقال الحلواني وهذا اخير احسن كذا في الجوهره عن النهاية **(قوله حتى تجلى)** المراد كمال

(لا اذان ولا اقامة ولا جهرا ولا خطبة وبركوع في كل ركعة) وعند الشافعي بركوعين فيه (ويطول) الامام (القراءة فيها) اى الركعتين (ويعد يدعو حتى تجلى) الشمس (وان لم يخضر) اى الامام او امور السلطان (صلوا فرادى كالخشوف والريح) الشديدة (والظلمة) الهائلة (والفرع) اى الخوف الغالب من العدو  
باب الاستسقاء  
(لاجاعة فيه ولا خطبة بل هو دعاء واستسقاء) لقوله تعالى استغفروا ربكم انه كان غافرا يرسل السماء عليكم مدرارا حيث جعله سببا لارسل السماء اى الغيث

الاجلاء لا استدعاء كافى الجوهره **(قوله وان لم يخضر صلوا فرادى)** فيه اشارة الى انهم يجتمعون للصلاة لله دعاء فرادى **(قوله والظلمة الهائلة)** اى بالنهار والرياح الشديدة والزلازل والصواعق واتشار الكواكب والضوء الهائل للليل والثلج والامطار الدائمة وعوم الامراض ونحو ذلك من الافزاع والاهوال لان ذلك كله من الآيات الخوفية كافى للتبين وانه يخوف عباده ليتزكو المعاصي ويرجعوا الى طاعته آتيا فيها فزهم وخلصهم واقرب احوال البدي في الرجوع الى ربه الصلاة وذكر في البدائع انهم يصلون في منازلهم وفي الجحى قيل الجماعة جائرة عندنا لكنها ليست بسنة كذا في البحر **(باب الاستسقاء)** الاستسقاء طلب السقيا قال سقاه الله وسقاه وقد جاء في القرآن وسقاهم ربهم شرابا طهورا واسقينا كما فرأنا كافى الجوهره وقال الكافي الاستسقاء طلب السقي والسقي مصدر وطب الماء ليكون في ضمة كالاستسقاء طلب المغفرة وغفر الذنوب في ضمة وفي الجحى الاستسقاء طلب السقي من الله تعالى بالتأد عليه والفرع اليه الاستسقاء وقد ثبت بالكتاب والسنة والاجماع اه **(قوله لاجاعة فيه)** هذا عند ابي حنيفة وقال الاصيل الامام بالناس ركعتين وهما سنة عندهما وفي المبسوط قول ابي يوسف مع ابو حنيفة وفي الجحى مع محمد كافى الجوهره والاصح ان ابا يوسف مع محمد قاله الشافعي فقلنا عن البدائع **(قوله ولا خطبة)** هذا عند ابي حنيفة لانه تابع للجماعة ولا جماعة فيها عنده وقال ابو يوسف يخطب بعد الصلاة خطبة واحدة وقال محمد خطبتين ويكون معظم الخطبة عندهما الاستسقاء كافى الجوهره **(قوله بل هو دعاء)** اقول وذلك ان يدعو الامام قائما مستقبل القبلة راغبا يديه والناس قد قد مستقبلين القبلة يؤمنون على دعائه اللهم استغفانيه فاني هنيئا مرنا مره يدعانا عاجلا غير رأيت مجلا سحاطا قد دائما وما شبهه سرا وجهرا كافى البرهان

(قوله فان صلوا فرادى جاز) اقول كذا نص في الهداية بقوله قال ابو حنيفة رحمه الله ليس في الاستسقاء صلاة منسوبة في جماعة فان صلى الناس وحدا ناجاز وقال الكمال مفهومه استأنا فرادى وهو غير مراد اه وقال في الجوهره فان صلى الناس وحدا ناجاز ولا يكره اه وقال الزيلعي هذا اي اطلاق الجواز حتى كونه سنة او مستحبة ولكن ان صلوا وحدا ناجاز لا يكون بدعة ولا يكره ثم حكى ما يذكره المصنف عن التحفة وقال انه منى مشروعيته مطلقا اه والظاهر منى مشروعية الاذن فتكون بكرهه لانه مقابل لما قدمه لان المراد منى مشروعية الطلب فتكون مباحة (قوله وقال محمد قلب دراهم) يعني اذ مضى صدر من الخطية وهو بالتحقيق (قوله دون القوم) اي لا قلب القوم اريد منهم قبل هو بالتشديد لانه فيه تكثير (قوله ولا يحضر ذمى) قال الكاكي وخرج اهل الزمعة انفسهم الى بيعهم وكناهم اوالى الصحراء لم يعموا من ذلك فلعن الله يستجيب دعاءهم استعجالا لحطهم في الدنيا وذكر وجهه اه ونقل في البحر عن فتاوى قاضي خان خلافا فانه هل يجوز ان يقال يستجيب دعاء الكافر ولم يرجع وذكر الوالجلى ان الفتوى على انه يجوز ان يقال يستجيب اه ويخالف ما قاله الكاكي قول الكمال لا يكون من ان يستسقوا وحدهم لاحتمال ان يسقوا فقد يقن به ضعفه العوام اه (قوله لانه لاستئزال الرحمة) وانما ينزل عليهم اللعنة كذا في الهداية وقال الكمال اورد عليه ان اريد الرحمة الخاصة فمنوع وانما هو لاستئزال اللعنة التي هو احوالة العامة لاهل الدنيا والكافر من اهلها اه والجواب ان المراد الرحمة مطلقا امام العامة (٤٨٨) في فلاسك وامام الخاصة فلان الضرع وان

كان مخصوص مطلوب فقد تنزل به المغفرة خصوصا اذا كان مع التوبة وقد قدم العادة وهم وان جاز ان يسقوا فهم مع ذلك منزل اللعنة في كل وقت ولا شك انه يكره الكون في جمع يكون كذلك بل وان يمر في امكنتهم الا ان يهرول ويسرع وقد ورد بذلك آثار وحينئذ فيكره ان يجمع جمعهم الى جميع المسلمين فليأتم كذا في الخط استاذى على هامش فتح القدير (قوله ومخرجون) قال الكمال الا في مكة وبیت المقدس فيجتمعون في المسجد اه قلت يبنى كذلك لاهل المدينة المنورة فيجتمعون في المسجد النبوي لانه لا اثر من محل

### باب صلاة الخوف

(لم يخرجوها ابو يوسف بدمه صلى الله عليه وسلم) لانها انما شرعت على خلاف القياس لاحراز فضيلة الصلاة خلف النبي صلى الله عليه وسلم وهذا المعنى المدم بدمه عليه الصلاة والسلام (وجوزها) لان الصحابة رضوا الله عنهم اقاموها بدمه صلى الله عليه وسلم وسببها الخوف وهو يتحقق بدمه ايضا (فاذا خيف من عدو اوسع حاضرين) اشارة الى ما قلنا الخوف الذي يجوز الصلاة على الوجه الذي قلنا اذا

حل فيه خير خلق الله صلى الله عليه وسلم (قوله ثلاثة ايام) قال في النونية لم ينقل اكثر من ذلك قبل يستحب للامان بامر (كان) الناس بسلام ثلاثة ايام وما اطلقوا من الصدقة والخروج من المظالم والتوبة من الماضي ثم يخرج يوم الرابع وبالمجاورة والبيان متلفظين في ثياب بذلة متواضعين لله تعالى ويستحب اخراج الدواب اه وكذلك يخرج بالتبويح الكبار لما روي انه عليه الصلاة والسلام قال لا يشوح ركع وصبيان رضع دهاهم رقع لعب عليكم العذاب صبا ولعل الله ينظر الى ضعفه فيرحم ذكره الكاكي رحمه الله (باب صلاة الخوف) في هذا من اضافة الشيء الى شرطه كافي الجوهره ويخاله ما يذكره المصنف من ان سببها الخوف والتوقيف بينهما من قال انها من اضافة الشيء الى شرطه نظر الى الحقيقة الخصوصية لان هذه الصفة شرطها العدو ومن قال سببها الخوف نظر الى ان سبب اصل الصلاة الخوف (قوله فاذا خيف من عدو) اولى من عبارة الهداية وغيرها حيث قال ان اشتد الخوف لان الاشتداد ليس بشرط بل الشرط حضور عدو كافي الفتحة وغيره (قوله اوسع) عطف ما بين لان المراد بالاول من نى آدم (قوله حاضرين) كان المناسب افراد الضمير فيقول حاضر لان المظن بأول كونها لحد الشيثان لان تحمل على الواو وخوف الحرق والفرق كالسبع كافي الجوهره

( قوله او ظنوا عدوا الخ ) قيد بطلان الصلاة بظهوره غير ما ظنوا وهو مفيد ايضا بما اذا تجاوزت الطائفة الصفوف فاذ تجاوزوا  
ثم تبين خلاف ما ظنوا بانوا استحسانا كن انصرف على ظن الحدث يتوقف الفساد اذا ظهر انه لم يحدث على مجاوزة الصفوف وافاد  
المصنف جواز حال الظاهر كاظنوا به صرح الكمال ( قوله لم تجز صلاتهم ) يعني الا اماما لعدم المفسد في حقه ( قوله جعل الامام  
طائفة الخ ) قال الكمال اعلم ان الصلاة الخوف على الصفة المذكورة انما تلزم اذا تنازع القوم في الصلاة خلف الامام اما اذا  
لم يتنازعوا فالأفضل ان يصل باحدى الطائفتين تمام الصلاة ويصل بالآخرى امام آخر تمامها او هناك كفيات اخرى معلومة  
في الخلافات وذكر في الجنب ان الكل جائز وانما الخلاف في الاولى كذا في البحر ( قوله ومضوا الى الخوف ) اي مشافهوا لسان ذكره  
( قوله وركعة في الثلاثي ) اي الوالتاني ( قوله وان اشتد خوفهم صلوا ركبانا ) اشتداده هناك لا بدعهم العدوي يصلون نازلين بل  
يهجم بالحاربة كافي الجوهرة ( قوله صلوا ركبانا فرادى ) اشار به الى انه لا يصح الاقتداء حال ركوبهم ويستسقى منه ما اذا كان  
المقتدى والامام على دابة واحدة ( ١٤٩ ) فانه يصح الاقتداء كافي الكافي وغيره ( قوله وتفسد صلاتهم بالقتال ) اي

كان العدو وقرب منهم بطريق الحقيقة ومقابلتهم فاما اذا كان بعد منهم او ظنوا عدوا  
بان رأوا سوادا او غبارا فصلوا صلاة الخوف فظهر غير ذلك لم تجز صلاتهم ( جعل  
الامام طائفة بازا الخوف وصلى باخرى ركعتا ) كان ( مسافرا او في الفجر او الجمعة  
او العيد ) صلى ( ركعتين ) كان ( مقبوا في غير الثاني ) هكذا قال ليقاوم صلاة  
المغرب فان حكمها حكم الركعة الرباعي ( ومضوا الى الخوف وجاءت الاخرى وصلى بهم  
ما بقى ) من ركعتين في الرباعي وركعة في الثلاثي ( وسلم ) الامام ( وحده وذهبا )  
اي هذه الطائفة ( اليه ) اي الخوف ( وجعلت ) الطائفة ( الاولى واتوا ) صلاتهم  
( بلا قراءه وسلموا ) لانهم لاحقون فكأنهم خلف الامام ( ثم ) جاء ( الاخرى واتوا )  
صلاتهم ( قراءة ) لانهم مسبقون ( وان اشتد خوفهم صلوا ركبانا فرادى بالايام  
الاجرة قدرتهم ) فان قدروا على توجه القبلة توجهوا اليها والاقل ما ضردهم على  
التوجه اليه ( وتفسد صلاتهم ) بالقتال والمشي والركوب ) لانه عمل كثير

#### باب الصلاة في الكعبة

( صح فيها التفل ) وفاقا ( والفرض ) خلافا للشافعي ( منفردا ) وبجماعة وان اختلفت  
وجوههم الامن قضاء الى وجه الامام فانها لا تجوز لانه تقدم امامه ومن سواء  
لم يتقدم وتوجه الى القبلة ( كذا لو تخلقوا ) اي صح صلاتهم ( فيها ولو ) كان  
( بعضهم ) قدام الامام مستقبلا بوجهه ( اليه ) اقتدوا من الجوانب لوبعضهم اقرب  
( اليه ) اي الكعبة ( من الامام جاز ) اقتداؤه ( الامن في جانب ) لتقدمه على

اما المشي للاصناف فستفاد جوازه مما تقدم من قوله وذهبوا ثم جاؤا به صرح في كثير من المعبرات كالثنتين والجوهرة  
والبدائع وعبارتها ولوركب فسدت صلاته عندنا لان الركوب عمل كثير وهو ملائحتنا اليه بخلاف المشي فانه امر  
لا بد منه حتى يصطفوا بازاء العدوا ( ثم ) حمل السلاح في الصلاة عند الخوف مستحب عندنا لا واجب كالقوله الشافعي  
وما لك عملا بظاهر الامر في قول تعالى ولأخذ والسلاحهم الآية قلنا هو محمول على الدب لان حمله ليس من اعمالها  
فلا يحب فيها كافي البرهان ( باب الصلاة في الكعبة ) في الباب زيادة عن الترجمة وهو حسن ( قوله وبجماعة ) وان اختلفت  
وجوههم ) شامل لما اذا كان وجهه المقتدى مجنب الامام فانه يصح وكذا لما اذا كان وجهه وتوجهه وان ركوبه صرح الرباعي  
( قوله كذا لو تخلقوا فيها الخ ) مستدرك بقوله وبجماعة وان اختلفت وجوههم ( قوله اقتدوا من الجوانب لوبعضهم اقرب  
اليهم ) الامام جاز ) اقول لو اتى ابو الحال مكان لومن قوله لوبعضهم كاقبل صدر الشريعة لكان اولي ( قوله الامن  
في جانبه ) اي اذا تمحض كونه في جهة امامه واما اذا وقف مسامتا لركن في جانب الامام وكان اقرب

اليها من الامام فينبغي عدم الصحة احتياطا لترجيح جهة الامام ولما لم ينقلوا وهذه صورته .

واما اذا لم يكن اقرب اليها من الامام فلا خفاء في صحة صلاة المأموم وقد توهم عدم صحتها بعض من يعظ بالحرم الشريف حتى منع الناس من الصلاة خلف الامام في جاني الحجر ورأيت وكنت طائفة احدى وعشرين بعد الالف محرما كاحاد الناس الفقراء وهو يتنازع الامام الخنفي بالحجر فالامام يقول له صلاة عبادي الركن محيية لكونه متأخرا عن الامام فهو في حكم من مجتبه وذلك الواضع يقول لا تصح صلاة من محاذي الركن الى آخر المسجد فلما اسعفت الامام بما قدمناه صار الواضع يصعد النظر نحوى كالمستهزئ بزي حالتي وطال الحال وزال الحال وقد كان منع الناس من الصلاة فيه مدتهم مرت وقت الظهر واذا الصنف ملتزم والناس يصلون خلف الامام كما كان قبل منع الواضع فقال لي الامام جزاك الله خيرا هذا في صيغتك فله الحمد على اظهار شريته ﴿باب سجود السهو﴾ اضافته الى السبب وهي الاصل اذ هي للاختصاص واقوام اختصاص المسبب بالسبب والسهو الفعلة قال في المصباح فروا بينه وبين النسيان بان الناس اذا ذكرته تذكر الساهي بخلافه وقال الحدادى النسيان غروب الشيء عن النفس بعد حضور ﴿١٥٠﴾ والسهو قد يكون عما كان الانسان

عالمه وبما لا يكون عالما به كذا في شرح نظم الكتز المقدسى ولكن الفقهاء لا يفرقون بينهما ﴿قوله والشك﴾ كذا هو ثابت في بعض النسخ فيكون معطوفا على المضاف والتقدير هذا باب في بيان احكام سجود السهو واحكام الشك ولا يفرق الفقهاء بين السهو والشك في الحكم والاداء عرفوا الشك بأنه تساوى امرين لامتزجة لاحدهما على الآخر والغلب تساويهما وجهة الصواب ارجح والوهم تساويهما وجهة الخطا ارجح كما في الجوهره ﴿قوله وقيل يس﴾ قاله القدورى وذكر ان سنة عند عامة اصحابنا ﴿قوله والصحيح الاول﴾ اى انه يجب كذا في الهداية وقال الكمال قوله هو الصحيح احتراز عن قول القدورى اه ونص محمد على وجوبه كفى التبيين ﴿قوله بعد تسليمين﴾ بيان لمحله المسنون عندنا

#### ﴿باب سجود السهو والشك﴾

﴿عجب﴾ اى سجود السهو وقيل يس والصحيح الاول (بعد تسليمين) اختاره صاحب الهداية وشمس الأئمة والامام ابو اليسر والامام طهري الدين المرعشي (اوتسليمية) اختاره صاحب الكافي وفخر الاسلام وشيخ الاسلام خواهر زاده وصاحب الإيضاح قال تاج الشريعة في شرح الهداية ذكر شمس الأئمة انه يسلم بتسليمين وهو الاصح لانه قول كبار الصحابة كعمرو بن ابي سلمة ومجهر العلماء والاخذ برواية الصحابة الذين كانوا قريبا من رسول الله صلى الله عليه وسلم اولى والرواية الأخرى عن عائشة وسهل بن سعد رضى الله عنهما وعائشة كانت في صف النساء وسهل كان في صف الصبيان فيحتمل انهما لم يسمعا التسليمية الثانية لانه صلى الله عليه وسلم كان يسلم الثانية اخفض من الاولى هذا هو المسطور في الكتب المشهورة وسوق كلام الفريقين يدل على ان القولين للامام الاعظم وفي الجمع نسب الثاني الى محمد والاول اليهما وما وجدته في كتاب الامام نقله صاحب معراج الداية قيل وعلى كونهما قوله بناسب ما قبل المختار للمنفرد تسليمين واللام تسليمية لانه اذا سلمتين ربما يشغل بعض الجماعة بمساياتي

وعند الشافعي قبل السلام وقال الزبلي قد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل المذهبن قولوا وفلا وهذا (الصلاة) الخلاف في الاولوية ولا خلاف في الجواز قبل السلام وبمده اه قلت لكن يكره قبله تهاذرا كالمقدسى ﴿قوله اوتسليمية﴾ اقتصر على هذا الشيخ المقدسى في شرحه كالنقابة سيما للاكثر واطلقه المصنف فشمس الامام والمفترد واختلف في جهة التسليمية فقيل يسلم تلقا وجهه والاصح انه يسلم عن يمينه لانها هيئة التسليم المسنون ذكره تاج الشريعة ﴿قوله وشيخ الاسلام﴾ اقول بل قال شيخ الاسلام اى خواهر زاده لو سلم تسليمين لا يأتى بسجود السهو بعد ذلك لانه كالكلام وفي الحجازية الاحوط قبل السلام الثاني وفي الخنفي وهو الاصح وفي المحيط على قول عامة المشايخ بكتفي بتسليمية واحدة وهو الاضمن للاختياط ذكره الكاكي وقال صاحب البحر والذي ينبغي الاعتناء عليه تصحيح الخنفي انه يسلم عن يمينه فقط لانه المأموم وبمحصل التحليل فلا حاجة الى غيره اه

**(قوله سجدتان فاعل محجب)** اقول قدم في اول الباب أن الفاعل هو الضمير في محجب فليأمل فيه و الاين يسجدوا السهو مقيد لما اذا كان الوقت صالحا حتى اذا طلعت الشمس بعد السلام الاول سقط عنه وكذا اذا حرت في قضاء الفائتة او حرجت وقت الجمعة توكل ما يتبع التام اذا وجد بعد السلام سقط السهو كافي الفتح **(قوله وتشهد وسلام)** اشار به الى ان السهو رفع التشهد وما رفع القعدة فلا بخلاف السجدة الصليية وسجدة التلاوة واذ تذكر احدهما في القعدة فسجدتها فانرفع القعدة فيقتضى القعود بعدها لان محلها قبل القعدة وعلى هذا لو سلم مجرد رفعه من سجدة السهو يكون تاركا للواجب فلا تشهد بخلاف ما اذا قدم بعد ينك السجدةين حيث قصد الصلاة ترك الفرض وهذا في سجدة التلاوة على احدى الروايتين وهو المختار ذكره الكمال **(قوله اذنى العبد اثم ولا يحجب سجدة)** اقول اشار به الى ضعف القول بأنه محجب السهو بترك بعض الواجبات عمدا كإفائه المقدس عن الوالوجة اه وهي ثلاثة ترك القعدة الاولى عمدا وتأخير إحدى سجدتي الركعة الاولى الى آخر الصلاة وتفكره عمدا حتى شغله عن ذكر لشك في افعال صلاته **(قوله قبل بحرف)** اى مثل قوله اللهم **(قوله وركوعين)** اقول والمعتبر منهما الاول وهو رواية باب الحدث في الصلاة وفي رواية ١٥١ **(قوله باب السهو الثاني)** وعلى هذا فاذا ذكر من اول فقر المسنون ثم ركع ثم احب ان

الصلاة (سجدتان) فاعل محجب (وتشهد وسلام) يمتا ويسارا (بترك واجب سهوا) اذ في العبد اثم ولا يحجب سجدة (كركوع قبل القراءة) فان تقديمها على الركوع واجب لان فرض خلافا لفرعها تقديم القيام على الركوع والركوع على السجود ففرض كسبى تحقيقه في باب صفة الصلاة بالامزيد عليه (وتأخير القيام الى الثالثة) زيادة على التشهد قبل بحرف والصحيح بقدر ما يؤدى فيه (وكروعين) فان الاقتصار على الواحد واجب في الزيادة عليه تركه والجهر فيما يخاف وعكسه) واختلف في مقداره والاصح قدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين (وترك القعود الاول) سائر الواجبات المذكورة في باب صفة الصلاة (وان تكرر) اى ترك الواجب يعنى محجب سجدة واحدة على تقدير تكرر ترك الواجب (على منفرد) متعلق بحجب (و) على مقتضى سهو امامه ان سجد امامه وان لم يسجد لم يسجد المؤتم بخلاف تكبير التشريق كاسرها في باب (الابسهوه) اى لا يحجب على المتقدم بسهوه اذلو سجد وحده خالف امامه وان سجد معه الامام انقلبت الامامة اقتداء (وبصلى) على النبي صلى الله عليه وسلم (في التشهد الثاني والاحوط النصلي فهما) اى في التشهدين كذا في الظهيرة (المسبوق يسجد مع امامه) وان كان سهوه فياقتضاه عنه ثم يقضى ما فات والاولى ان لا يقوم قبل سجود الامام (ولو قام قبل سجوده فعليه ان يعود ليسجد معه ان لم يقبل الركعة بالسجود) وان قيدها لا يعود (ولو سها فيه) اى فيها يقضى (سجدتان) لهذا السهو

حتى ينقطع فله عن سجود الامام **(قوله ولو قام قبل سجوده فعليه ان يعود ليسجد معه ان لم يقبل الركعة بالسجود)** اقول وعليه ان يعود القيام والركوع لارتقاضها بمتابعتها وان لم يعود قيد ركعتيه بالسجدة فسدت جلالة كمال في البرهان ولو سلم الامام وعليه سهو فقام المسبوق فقرأ وركع ولم يسجد فقد جد الامام لسهوه بمتابعتها فيه لعدم تأكد انفراديه وقدمه قدر التشهد الاول ثم يعود القيام والركوع لارتقاضها بمتابعتها وان لم يتابعه وقيد ركعتيه بالسجدة فسدت صلاته وان سجد قبله اى قبل سجود امامه لا يتابعه لتأكد انفراديه وسجدة في آخر صلاته لسهوه الامام استحسانا لا لزامه ان فعل مثله اه وفي البدائع خلافه فلا تشهد بترك المتتابع اه **(قوله وان قيدها لا يعود)** لان انفراده قد تأكد كذا على قاضيه ان مفهومه انه اذا نادى وسجد مع الامام فسدت **(قوله فلو سهاى المسبوق فيه اى فيما يقضى سجدتان)** اقول وان لم يكن تابع الامام كفاه سجدتان وتنظم الثانية الاولى ذكره قاضيه ان ولو سلم مع الامام اوقفه فلا سهو عليه ولو بعد له لزمو قيل يلزمه في التسليم الثانية دون الاولى ذكره المقدسي

(قوله كذا الاصح) اقول لكن لا يتابعه اذا اتبعه حال اشتغال الامام بالسهو او جاء اليه من الوضوء بل يبدأ قضاء ما فات ثم يعود في آخر صلاته قال المقدسي وذكر الفرق في شرحه (قوله يعني يجب عليه سجود السهو الخ) اعتمد شرح المتن بصيغة يعني اشارة الى ان المتن ليس على ظاهره لان قوله متاكدا الاصح ربما اوهم ان اللاحق كالسجود يكمل السجود بسهو فيها قضيه وليس كذلك لانه قدم في باب الامانة اللاحق لا يأتي براءة ولا سهو فيها قضيه (قوله احتزبه عن الثعلب الخ) كذا في الجوهرة عن الجوزي وقال انه يعود في الثقل ما لم يقبل بالسجدة او قال المقدسي حكى فيه خلافا في الخطأ (قوله وهو اليه اقرب) قدمه فعول افعول التفضيل توسعة كما شرح به صدر الافضل في ضرام السقط وان اباد النحو يون قاله ابن كمال باشا (قوله بان لم يرفع ركبته) من الارض اى وقدره اليه غبا قاله الزبيدي ثم قال وقيل ما لم ينصب الصف الاسفل فهو الى القعود اقرب اه وعلى هذا الاخير اقتصر في الكافي وقال الركام الاصح في اى التفسير ما في الكافي انه بان يستوى الصف الاسفل يعني وظهر به منحن فاما يسوق فهو الى القعود اقرب اه فيستفاد منه انه لا يسجد عليه اذا عاد في هذه الحالة وهو قول الاكثر كاساني (قوله عاد ولاسهو) اقول ونفى السهو هو الاصح كما في الهداية وقبح القدر والعتاة والتبين والبرهان وهو اختيار الفضل وقيل يسجد للسهو اذا كان للقعود اقرب قل في النهاية والاولوية وهو المختار (قوله كذا قاله الزبيدي) ومثله في البرهان (١٥٢) حيث قال انه يعود ما لم يستقم قائما في ظاهر

(كذا الاصح) يعني يجب عليه سجود السهو لسهو امامه بان سها حال نوم المقدسي او ذهبه الى الوضوء لانه بمنزلة المصلي خلفه (سها عن القعود الاول في ذوات الاربع او الثلاث من الفرض) احتزبه عن الثقل لان القعدة الاولى منه كالقعدة الثانية من الفرض حتى يعود اليها لاحالة (وان استوى قائما وذكره) اى القعود الاول (وهو اليه) اى القعود (اقرب) بان لم يرفع ركبته من الارض (عاد ولاسهو) لان ما يقرب الى الشيء يأخذ حكمه كقضاء المص (والا) اى وان لم يكن اقرب اليه بل الى القيام بان يرفع ركبته (قام وسجد السهو) وقيل يعود الى القعود ما لم يستقم قائما وهو الاصح كذا قال الزبيدي (وان سها عن الاخير) حتى قام الى الخامسة في الرابعة والرابعة في الثالثة والثالثة في الثانية (عاد ما لم يسجد) لان فيه اصلاح صلاته وامكنه ذلك لان ما دون الركعة ليس محل للرفض (وسجد السهو) لانه اخر فرضا (وان سجد) مرتبط بقوله ما لم يسجد (صار فرضه نفلا وضم) في الرباعي ركعة (سادسة ان شاء) اما قال ذلك لانه ثقل لم يشرع فيه فقندا فلم يجب عليه اتمامه (وفي الثلاث الصائر اربعا لاحتجاج الى الضم) اذ الركبات الثلاث بضم الرابعة اليها تحولت الى الثقل فحصلت الصلاة الثامنة (وفي الثاني الصائر ثلاثا) وهو الفجر (لا يضم) رابعة ليكون الكل نفلا لان الثقل يعدلوع

الرواية وهي الاصح اه قلت فان استمر قائما ثم عاد قال في التبيين والبرهان قصد صلاته في الصحيح لتكامل الجنابة برفض الفرض ما ليس بفرض اه وقال المقدسي في شرحه قد صحح في الدراية والجنبة الصحيحة ذكره الكمال بحثا وذكر ابن عوف والزندودي في شرحيهما للقعود ان عاد الى القعود يكون مسيئا ولا قصد صلاته ويسجد لتأخير الواجب وبالغ في الجنبة في فرد القول بالفساد وجعل قولهم انه رفض الفرض غلطا بل هو تأخير كالسها عن السجدة فركب قائم برفض الركوع ويعود الى القيام ويقرأ لاجل الواجب وكالوسها عن الثنوت وركع فانه لو عاد وقت لا قصد على الاصح ثم قال وهذا في الامام والمفرد ولو قام بالمأموم

سهاها جلا لان القعود فرض عليه للمتابعة اه (قوله والثالثة في الثانية) تسمية القعود فيها بالخير باعتبار (الفجر) المشاكلة (قوله وان سجد صار فرضه نفلا) قال في الهداية يسهل فرضه بوضع الجبهة عند ابي يوسف لانه يسجد كامل وعند محمد برفضه لان تمام الشيء آخر وهو الرفع ويصح مع الحديث ونحوه الخلاف تظهر فيها اذا سبقه الجدة في السجود يعني عند محمد لا عند ابي يوسف وقال الكمال اختار فرض الاسلام وغيره للثبوت قول محمد لا تفرق واقيس (قوله وضم سادسة) اقول ولاسهو عليه في الاصح لان القصص لفساد القرنية لا يجبر بالسجود كما في شرح النقاية (قوله ان شاء الخ) تصريح بعدم الوجوب كما صرح به المبسوط حيث قال وانحى الى ان يشفع الخامسة ويخالفه عبارة القنودى حيث قال وكان عليه ان يضم سادسة قال في الجوهرة فيه اشارة الى الوجوب اه وكذا قال في النهاية لفظ الاصل يدل على الوجوب قائم قال فيه عليه ان يضيف وكلمة على للايجاب اه (قوله وفي الثاني الصائر ثلاثا) وهو الفجر لا يضم الخ) اقول كذا قال الزبيدي بعدم الضم لكرهاته الثقل يعدلوع الفجر كما كث من سنته قلت الزيادة حاصلة بمصادره لا بقلابه فقلا وقد صرح الزبيدي قبل هذا انه في العصر يضم على الاصح لان الكراهة فيها اذا قصد لا فيا اذ لم يقصد اه فالعلة جارية في الفجر ولا يشترق الحال بين ما اذا جلس في آخره وما لم

يجلس على أناقول يجب الصم اخذا بظاهر الاصل وصرح في التجنيس بان الفتوى على رواية هشام من عدم الفرق بين الصحيح والعصر في عدم كراهية الصم كافي البحر (قوله عاد وسلم) اقول ولا يبعد التشهد والتأييد مع انه لم يمد وسلم قاطحا حكم بصحة فرضه لآتي بالسلام في موضعه لانه لم يشرع حال القيام وهل يتبعه القوم في هذا القيام قبل ثم فان عاد عادوا معه وان مضى في التافة يتبعونه والصحيح ما ذكره البخاري عن عدائنا من انه لا يتبعونه في البدعة ويتظنونه فان عاد قبل السجدة تبعوه في السلام وان سلموا ١٥٣٥ في الحال ولا يخفى عدم متابعتهم فيما اذا قام قبل التسعة كذا في الفتح

(قوله لم يقلها ان شاء الخ) نقله الشافعي عن شرح الواقية (قوله وهو الاصح كذا قال الزيلعي) اقول وكذا قال الكمال المختار ان يضم وكذا الطوطوع آخر الليل فلهما ركعة طلع الفجر الاولى ان يتهايم بمسركتي الفجر لانه لم يتقبل باكثر من ركعتي الفجر قصدا اه فان ظهر انه طلع الفجر عند افتتاحهما فظاهر الجواب اتهايمهما تجزأه عن ركعتي الفجر ذكره الحلواني وفي جامع الاستيعابي وهو الاصح وقال ابو عبد الله اخبر اخري وشيخ الامثة وفتح الاسلام وقاضيان لاسنوبان وهو الاصح (قوله ومقتبه فيما صلاها) اي انه مصلاتها وهذا عندني حقيقه وابي يوسف ولا يلزمه غيرها وقال محمد يلزمه ان يقضى احد يصل ستا قل في الوجيز وهو الاصح كذا في الجوهرة (قوله وقضاها ان افسد) هذا عندها وهو الصحيح وعليه الفتوى كافي الجوهرة وعند محمد لا قضاء عليه اعتبارا بالامام (قوله في الصورتين) اي صورة الخامسة في الرابعي والرابعة في الثلاثي (قوله وفي الفجر الصائر ثلاثا) لا لا يلزم رابعة هذان مني على ما تقدم ومتن الصحيح المتقدم عن الزيلعي الضم لعدم القصد (قوله كما كرر قبله

الفجر بأكثر من سنة الفجر مكروه (وان قصد الاخير) عطف على قوله وان سها عن الاخير (ثم قام سهوا) ولم يسلم (بادوسلم الا ان يسجد للخامسة في الرابعي والرابعة في الثلاثي فيتم فرضه) لوجود القعود الاخير (ويضم سادسة في الرابعي) لم يقل هنا ان شاء كما قال في الاول مع انه لو قطع لاقضاء عليه في الصورتين لان ضم السادسة عنها أكد من سهاها لان لان فرضه قدمتها لكن بتأخير السلام يجب سجود سهو ولو قطع هاتين الركعتين بان لا يسجد للسو لم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد للسو لم يؤد سجود السهو على الوجه المنسوخ فلا بد ان يضم سادسة ويجلس على رأس الركعتين ويسجد للسو بخلاف المسئلة الاولى فان القرية ثمة لم يبق ليحتاج الى تدارك قصاتها (ولو عصرا) اشارة الى ضعف ما قيل لا يضم في العصر لكراهة التفل بعدها وقيل يضم لان هذا ليس بمقصود والى عن التفل بعد العصر يتناول المقصود فلا يكره بدونه وهو الاصح كذا قال الزيلعي (ويضم) خامسة في الثلاثي لتصير الركعتان في الصورتين (فلا وان تنوبا سنة الظهر والمشاو والمغرب) لان مواظبة النبي صلى الله عليه وسلم عليها كانت بخبر ممتددة (ويسجد) عطف على قوله ويضم (السو) لتأخير السلام (ومقتبه فيما) اي الركعتين الزائدتين في الصورتين (صلاها) بتبعية الامام (وقضاها ان افسد) لانه شرع قصدا (وفي الفجر الصائر ثلاثا لا يضم رابعة) لكراهة التفل بعده كما كرر قبله مطلقا وفي العصر يكره بعده اذا شرع بالقصد لا قبله مطلقا ما فرغ من بيان حال الفرض بالنظر الى السو في القعود اراد بيان حال التفل فيه تيمنا بالاقسام فقال (ترك القعود الاول في التفل سبهوا سجد ولم يفسد) وكان القياس ان يفسد هو قول زفر ورواية عن محمد في الاستحسان لا يفسد ويجب سجدة السهو بتركها سهايا لان الطلوع كالشرع ركعتين شرعا اربعا ايضا فاذا ترك القعدة وقام الى الشفع الثاني امكاننا ان نجعل الكل صلاة واحدة وفي الواحدة من ذوات الاربع لم يفرض الا القعدة الاخرى وفي قعدة الحتم والتجمل كافي الظهر بخلاف صلاة الفجر لانها شرعت ركعتين لا غير ويضم الشفع الثاني لا يصير الكل صلاة واحدة وهذا الفقه هو ان القعدة الاخرى ليست من الاركان ولكنها فرضت للحتم لان ختم المفروض فرض واذا لم تكن القعدة الاولى فرضا فاذا قام الى الثالثة هنا صارت الصلاة من ذوات الاربع فلم تكن القعدة الاولى للحتم فلم يبق فرضا كافي الفرض كذا

مطلقا) اي سواء قصد او لم يقصد لمقابلته بقوله وفي العصر يكره بعده اذا شرع الخ هذان مني على ما تقدم من انه اذا لم يجلس في الفجر وقام ثلاثة لا يضم وقد ناعلى مقتضى التصحيح من الضم في العصر انه يضم في الفجر فكذلك هنا (قوله وفي الاستحسان لا قصد ويجب سجدة السهو) اقول وهو قول ابني حنيفة وابي يوسف كافي قاضيان (قوله لا امكاننا ان نجعل الكل صلاة واحدة) اي فيجب الجلوس على كل شفع فاذا تركه لم يسجد (قوله لا تصير الكل صلاة واحدة) اي مفروضة

(قوله تعالى ركعتين الخ) ففي السألي وجه الاستحباب كما صرح به في البرهان (قوله ولكن اعاده اى سجود السهو) هو المختارنا قال تاج الشريعة ذكر جدي صاحب المحيط في شرح الجامع ان المختار هو الاعادة لان ما تاهن السجود بدليل فيه يده هو كذا قال النزيل يعبده هو المختار وقيل لا يبعد لان الجبر حصل بالاولاه وهذا الاخير قول ابي بكر الاعمش وبه اخذ الفقيه ابو جعفر كافي الفتاوى الصغرى (قوله سلام من عليه السهو يخرج موقوفا الخ) هذا عنده وعند محمد وهو قول زفر لا يخرج به عن الصلاة اصلا لا موقوفا ولا يات كافي النماية (قوله ان يسجد بشرط لقوله يصح الخ) اقول شرط السجود واضح في مسئلة الاقداة لا اتفاق المشايخ عليه وامام شرط السجود لانتقاض الطهارة وللزوم الاعمال فقد تابع فيه صريح غاية البيان وقال صاحب البحر انه ظاهر الهداية وهو غلط فلا تنقض الطهارة ولا يلزمه الاعمال عندهما سواء سجد ام لم يسجد كما صرح به (١٥٤) في معراج الدرية وهو مقتضى اطلاق

في معراج الدرية (تفعل ركعتين وسها فسجد لا يني) اى لا يصلي بهذه التحريم صلاة بلا تجديد تحريم لان سجود السهو وقع في خلال الصلاة (ولو بني صحيح) لبقاء التحريم (و) لكن (اعاده) اى سجود السهو لان ما تاهى من السجود وقع في خلال الصلاة فلا يعتد به (سلام من عليه السهو يخرج موقوفا) لاقطاعا (حتى يصح الاقتداء) وبسبب وضوءه بالتحقة ويصير فرضه ارباعية الاقامة (اسجد) شرط لقوله يصح (والا) اى وان لم يسجد (فلا) يرتب عليه الاحكام المذكورة (وسلامه) اى سلام من عليه السهو (للقطع) اى بنية قطع الصلاة (لا قطع) لان بنية تغيير المشرع وفعلوه كالو نوى الظهور ستايل عليه ان يسجد للسهو لبقاء التحريم بخلاف ما اذا اسلم وهو ذاك للسجدة الصليية حيث تقسد صلاته والفرق ان سجود السهو يؤتي به في حرمة الصلاة وهي باقية والصليية يؤتي بها في حقيقتها وقد بطلت بالسلام المبد (مام يتحول) عن القطة (او يتكلم) فانهما سلطان التحريم (وقيل) لا يقطع بالتحويل (مام يتكلم) او يخرج من المسجد) والاصل ان يسجد قبل ان يتكلم او يخرج وان شئى او انحرف عن القبة وبه قال بعض المشايخ كذا في النماية (مصلى الظهر سلم على الركعتين يتوهم الاتمام) اى يتوهم انه (اتمها) اى اتم الظهور اربعا (وسجد للسهو) لما روى انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك (بخلاف ما لو سلم على ظن انه مسافر او انها الجمعة او كان المصلى قريب المهد بالاسلام فظن ان الظاهر) اى فرضه (ركعتان او) كان (في العشاء فظن انها التراويح حيث تبطل صلاته في جميع هذه الصور لانه سلم حامدا لاسجد للسهو في الجمعة والعيد (شك من ليس) الشك (عاده) وقع في عبارة الفقهاء وشك اول مرة قال في الكافي معناه ان الشك ليس بمادة لانه لم يشك في عمره قط (انه كسلى) متعلق بشك (استأنف وان كثر) الشك (عمل بفال ظنه وان لم يلبس ظنه) (اخذ بالاقل) وقصد في كل ما ظنه آخرها اى الصلاة (شك فيها) اى صلاته (فتفكر) في ذلك (حتى استيقن ان طال) تفكره (قد ما يمكن فيه اداء ركن) من اركان الصلاة (وجبت السجدة) عليه (ولو) لم يكن طال تفكره ذلك

النماية وفتح القدير وغيرها اه قلت وذلك ان الخروج بالسلام المذكور ليس معناه الخروج من وجه دون وجه بل معناه الخروج من كل وجه لكن فرضية العود كافي النماية اه فاذا تحققت لمصادف حرمة الصلاة فلا تنقض طهارته عندها كما في صلاة الجنائزات نص عليه تاج الشريعة اه وتعدر أعود الى السجود بعد التحقة كافي البحر هذا هو الوجه لعدم نقض الطهارة مطلقا عندها والوجه لعدم صيرورة فرضه ارباعية الاقامة ما قاله الكمال ان النية لم تحصل في حرمة الصلاة ويسقط سجود السهو لانه لو سجد تفكير فرضه فيكون مؤديا لسجود السهو في وسط الصلاة فيتركه ويقوم ولا يؤمر بادامى اذا كان في ادائه ابطاله اه ومثله في معراج الدرية (قوله لا يسجد للسهو في الجمعة والعيد) اى لدفع الفتنة بعدم علم الجميع به وفساد صلاة من لم يتابع الامام عند من يراه (قوله شك) يعنى في صلاته وقد صرح بالظرف صاحب الهداية

وقال الكمال قيد بالظرف لانه لو شك بعد الفراغ منها او بعد ما قصد قدر التشهد لا يعتبر الا ان وقع في (القدر) التين ليس غير فان تذكر بعد الفراغ انه ترك فرضا وشك في تيمينه قالوا يسجد سجدة واحدة ثم يقدم ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدين ثم يقدم ثم يسجد للسهو (قوله قال في الكافي معناه الخ) اقول هذا احد ما قيل فيه وهو قول السرخسى وقال فخر الاسلام اى اول ما عرض له في تلك الصلاة واختاره ابن الفضل وقيل اول ما وقع له في عمره وعليه أكثر المشايخ كافي الخلاصة والحائى والظاهرية كذا افاده المقدسى (قوله وقصد في كل ما ظنه آخرها) كذا في الهداية وقال الكمال في هذه الافادة قصور وذكر وجهه وفي الوالوجية ما يخالفه وبوافق كلام المصنف والهداية في ان اراد فليظن فيها

باب سجود التلاوة ﴿ هذا من اضافة الحكم الى سبه وتفسير السبب على التلاوة دون السماع لان السبب في حق السامع التلاوة كما هو مذهب بعض مشايخنا وهو الصحيح ولئن سلم ان السماع سبب في حقه لم ينس عليه لكون التلاوة اصلا في الباب ﴾ **قوله** يجب موسما الخ اقول هذا الاختلاف في الحارجية لا الصلابة لما قال في البحر انها واجبة على التراخي ان لم تكن صلابة وانما تنطبق عليه الوجوب في آخر عمره كافي سائر الواجبات الموسعة واما الصلابة فانها يجب متيقنا اه ويجوز ان يقال تجب الصلابة موسما بالنسبة لمحلها كالتلافي اول صلاته وسجدها في آخرها ويكره تأخيرها مطلقا اي سواء كانت صلابة او غيرها وهو الاصح والكرهية تنزيهية في غير الصلابة لانها لو كانت تحريرية لكان وجوبها على الفور وليس كذلك **قوله** كذا في الغاية اقول وقد ذكر فيها في آخر الباب **قوله** فيها تيسيع السجود قال في الغاية هو الاصح وقال الكمال ينبغي ان لا يكون ما صحح على عمومه فان كانت السجدة في الصلاة فيقول فيها ما قال فيها فان كانت فريضة قال سبحان ربى الاعلى او قلنا قال ماشاء مما ورد كسجد وجهي للذي خلقه الخ وقوله ﴿ ١٥٥ ﴾ اللهم اكتب لي عندك بها اجرا وضع عني بها وزرا واجعل لي

القدر بل كان (دونه) تجب السجدة لان الفكر الطويل مما يؤخر الاركان عن مواضعه والفكر القليل مما لا يمكن الاحتراز عنه فعمل كان لم يكن كذا في تحفة الفقهاء

### باب سجود التلاوة

(يجب) موسما عند ابى يوسف وفي رواية عن الامام وفورا عند محمد وفي رواية عنه كذا في الغاية (سجدة) فاعل يجب (فيها) اي في تلك السجدة (تيسيع السجود) يعني سبحان ربى الاعلى (بشرط الصلاة) وقد تقدمت (بين تكبيرتين) متعلق بسجدة (بالرفع يد) يعني ان من اراد سجودها كبر ولم يرفع يديه وسجدة ثم كبر ورفع رأسه اعتبارا بسجدة الصلاة وهو المروي عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه (ولا تشهد ولا سلام) لان ذلك لا يحل وهو يستدعي سبق التحريمة وقد عُدث ههنا (على من تلا آية) متعلق يجب (ولو بالفارسية) ذكره فانيخان (من الاربع عشرة للمروعة) وهي في آخر الاعراف وفي الرعد والجل وفي اسرائيل ومريم واولى الحج والفرقان والخل والم السجدة وس وح السجدة والجم والنشق واقرأ (عن) بيان لمن في قوله على من تلا يعني اذا تلا آية السجدة من (تلاها الصلاة) اداء وقضاء وجب عليه السجود (فتجب على الاصم) اذا تلا لانه اهل الاداء والقضاء (والحدث والجنب والسكران) اذا تلا لانهم اهل القضاء (لا) على (الكافر والمجنون والصبي والحائض والنفساء) لانهم ليسوا اهلها لهما (او سمعا) عطف على قوله تلا آية (وان لم يقصده) اي السماع

وجب السجود وقيل لا يجب الا ان قرأ أكثر آية السجدة ولو قرأ آية السجدة كلها الا الحرف الذي في آخرها لا يجب عليه السجود كذا في الجوهرية وقول الجوهرية الا ان قرأ أكثر آية السجدة يعني مع حرف السجدة لما قال في المراجع عن فوائد السكندر في قول تلامذته اول الآية أكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد وان قرأ الحرف الذي فيه السجدة ان قرأ ما بعده او قبله أكثر من نصف الآية تجب السجدة وما لا فلاه **قوله** ولو بالفارسية اقول التلاوة موجبة على التلاي اضاها فهم اول فهمهم كافي البحر **قوله** والخل اقول ويجب فيها عند قوله تعالى رب العرش العظيم وعند قوله تعالى وما يملئون على قراءة غير الكسائي وعند قوله تعالى الا يا سجودوا على قراءة الكسائي وموضع السجود من ص وخر ركعا واثاب عندنا وعند بعضهم وحسن ما ب والي من حم السجدة عند قوله تعالى وهم لا يسأمون ذكره الثمني وفي الانشاق واذا قرئ عليهم القرآن لا يسجدون كافي التبيين **قوله** عن تلاوة الصلوات اداء وقضاء الوابعي او لما سذكره موصرا الزاوي **قوله** والمجنون) على عدم التزم وعليه يعدم لزوم القضاء وهو ظاهر فيمن زاد جنونه على يوم الوالية اذ نادونه بفضي فقضاء بزوم السجدة عليه تلاوة ويصرح به عن

الوادود وكذا التائب اهل القضاء فيجب عليه بتلاوته وهو احدى الروايتين وعلى الثانية لا يلزمه سكاها في الجهرمة (قوله فهم اولم يفهم اذا اخبر) هذا في القراءة بالعربية وان كان بالفارسية فكذلك عند ابي حنيفة وقالا بشرط فهمها وعليه الاعتدال كافي البرهان وقال في شرح الجمع عن المحيط الصحيح انها موجبة اتفاقا لان القراءة بالفارسية قرآن معنى لانظاما فاعتبار المعنى توجب السجدة واعتبار النظم لا توجه فتجب احتياطا بخلاف الصلاة عندها فانها تجوز ﴿٥٦﴾ باعتبار المعنى ولا تجوز باعتبار النظم فلم

تجزأ احتياطاه (قوله وسع من التائب الخ) كذا نقل في الجهرمة عدم لزوم السماع من التائب والمضى عليه والمجنون على اصح الروايتين ثم قال وفي الفتاوى اذا سمعاه من مجنون يجب وكذا من التائب الاصح الوجوب ايضا اهـ فقد اختلف الرواية والصحيح (قوله والصدى) هو الذى يحيى مثل موصوك في الجبال وغيرها في الصحاح (قوله والمؤتم) هذا في حق من كان مقتديا لمطلقا اذ يجب على من ليس في الصلاة بسماعه من المقتدى كسب ذكره (قوله وبينهما مخالفة ظاهرة في حق المجنون الخ) اقول المخالفة مقرر دالة لما عدا من الجهرمة ان في المسئلة روايتين وقد حكى تصحيح كل من لزوم السجود وعدمه بسماعه من المجنون فيحمل كلام قاضيان على رواية وكلام صاحب التخليص على الاخرى وهذا هو الوجه في التوفيق لا ما قاله المصنف من قسم المجنون الى ثلاث مراتب بل هو على قسمين مطبق وغيره وان اختلفت في تفسير المطبق وما جعله ثالثا لاقسام المجنون من انه المطبق الذى لا زول غير مسلم لانه مامن ساعة الا ويرتجى زواله فهو القسم الثانى لانا لا نعلم عدم زواله الا بالموت قال في الفتاوى المصرى المجنون اذا تلا يلزمه السجود اذا افاق قال ابو جعفر هذا اذا لم يكن مطبقا وقال فيها في كتاب

التكاح تفسير المجنون المطبق عند ابي يوسف اكثر السنة وفي رواية عنه اكثر من يوم وليلة وكان محمد يقول اولاً (توافقها) شهر ثم رجع فقال سنة كاملة وقول ابي حنيفة شهر وبه بقى لاحماله في الصلوات ست سلوات وفي الصوم والزكاة على الخلاف الذى ذكرنا اهـ (قوله ويؤدى بركوع الصلاة على الفور الخ) اقول اختلف في اقتطاع الفور قال ابو بكر قراءة ثلاث آيات بعد آية السجدة وشمس الائمة الخ لوانى انما قطع اكثر من الثلاث كافي البرازية ويختصر الظهيرية وقاضيان وقال الكمال بمسابق مثله وسيظهر ان قول الحلواني هو الرواية (قوله ان نواه) هذا على قول شيخ الاسلام وقال غيره لا تشتط اليه كسب ذكره المصنف

**(قولہ)** وقال في الخلاصة اجمعوا ان سجدة التلاوة تنأدى بسجدة الصلاة وان لم تنأد عليه الكمال وقاضيان وصاحب الزاية لكن نقل الكمال عن البدائع ما يفيد ثبوت الخلاف ثم قال بعد ثبوتها في بعض ما تقدم من نقل الاجماع على عدم اشتراطها على الفور فلا بد من التيق في قول **(قولہ)** واختلفوا في الركوع يعني اذ لم ينقطع الفجر قد مضى **(قولہ)** قال شيخ الاسلام **(الح)** يعني وقال غيره بخلافه وانما اختار قوله لوافقنا بعض **(قولہ)** بخلاف اخبار من الصلاة اذ اسع المؤتم **(الح)** هكذا قاله الزيلعي وقال في الهداية هو الصحيح وقال الكمال قوله هو الصحيح احتمل ان يخالف لا يسجد على قولهما للصحيح بل على قول محمد **(قولہ)** لان الحرج **(الح)** فيه رد على من قال بعموم عدم الزوم كقال الكمال رحمه الله واستضعف بعضهم تعليل المصنف بالحج عن القراءة اذ مقتضاه ان لا يجب على السامع من المقتدى خارج الصلاة قول المصنف لان الحرج ثبت في حقهم فلا يعدوهم يدفع هذا الاستضعاف ونصف الاتفاقى ماقاله صاحب الهداية وقال صاحب البحر ماقاله الاتفاقى مردود لان تصرف المحجور لغيره صحيح كالصين اذ حرج عليه يعني **(١٥٧)** واستمر حجه يظهر في حقه لاحق غيره حتى يصح تصرفه لغيره اهـ **(قولہ)**

لا يهائست بصلاتي) كذا في الهداية وقال الكمال صواب النسبة فيها صلوة برد ألفه ولو اوحذف التاء واذا كانوا قد حذفوها في نسبة المذكر الى المؤنث كنسبة الرجل الى بصره مثلاً قالوا بصرى لا بصرى كيلاً يجتمع تان في نسبة المؤنث فيقولون بصرى فكيف نسبة المؤنث الى المؤنث اهـ وقال في العناية انه خطأ مستعمل وهو عند الفقهاء حير من صواب نادر اهـ **(قولہ)** بل اتاهه دونها) فيها اشارة الى رد ما في التوارد من فساد الصلاة بالسجود قول الاتفاقى والصحيح ان لا تقصد صلاته عند الكل اهـ وقال في البحر قيد في التحجيس والمجتي والولوجة عدم الفساد بان لا يتابع المصل السامع القارئ فان تابعه المصل فسدت صلاته لا يتابعه ولا ينجزه السجدة عاصم اهـ **(قولہ)** او تم في ركعة اخرى

توافقها من كل وجه كذا في المحيط وقال في الخلاصة اجمعوا ان سجدة التلاوة تنأدى بسجدة الصلاة وان لم تنأد التلاوة واختلفوا في الركوع قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمزاده لا بد للركوع من التية حتى ينوب عن التلاوة نعم عليه محمد (سجد المؤتم بتلاوة الامام وان لم يسجد) لان التزامه متابعته (ولو تلا المؤتم لم يسجد) اى الامام والمأتم لما عرفت ان المأتم محجور عليه فلا حكم لفعله (اصلاً) اى لا في الصلاة ولا بعدها (بخلاف الخارج) من الصلاة اذ اسع من المؤتم حيث يجب عليه لان الحرج ثبت في حق المصلين فلا يعدوهم (سمع المصل) الآية (من غيره لم يسجد فيها لانها ليست بصلاة لان سابعهم هذه السجدة ليس من افعال الصلاة) (بل يسجد بعدها) اى الصلاة لتحقق سببها (ولو سجد فيها لم ينجزه) لانه منهي عن ادخال ما ليس من الصلاة فيها وقد وجبت السجدة كاملة بسبب خارج الصلاة فلو ادى فيها شئ ناقصاً فلا يجزئه عن المهددة (بل اعاده) اى السجود (دونها) اى الصلاة لان مجرد السجود لا ينافي احرام الصلاة (سمع) رجل (من امام) ليس هو هو في الصلاة (ولو تأتم به) اصلاً (او أتم في ركعة اخرى سجد خارجها) اى خارج الصلاة لوجود السبب وعدم الاداء في الصلاة (وان أتم فيها) اى في الركعة التي سمعها فيها قبل سجود امامه (سجد معه) لانه لو لم يكن سمعها سجد امامه كما مر فيها اولى (وان أتم فيها بعده) اى بعد سجود امامه (لا) يسجد (مطلقاً) اى لا في الصلاة ولا خارجها لانه صار مدركاً لها بالاداء تلك الركعة (وسجدة عملها الصلاة لا تقتضى خارجها) لانها صلاتية ولها منزلة الصلاة فلا تنأدى بالنقص

سجد خارجها) اقول لهذا احد قولين ذكرهما الزيلعي بصيغة قيل من غير ترجيح لاحدهما والثاني لا يسجد خارجها ولكن اقتصر الكمال على مثل ماقاله المصنف وكذلك في الناقية **(قولہ)** وان أتم فيها بعده **(الح)** هذا باتفاق الروايات كما اردت الامام في الركوع من ثالثة التور لا يقتضى التيقين **(قولہ)** وسجدة عملها الصلاة لا تقتضى خارجها) هذا اذا لم يقصد الصلاة ما اذا فسدت ولو سجد خارجها لا يفسد في مجرد القراءة فلم تكن صلاتية ولو اذ اعادها لم يفسد بل لا اذا اذنت بالحجض فانها تسقط واذا لم يسجد حتى فرغ من الصلاة تأتم كما صرح به في البدائع والحجج له التوبة كسائر الذنوب والذين اتهمهم من قولهم بسقوطها عدم الاتم فانه خطأ فاش كما رأيت بعضهم يقع فيه كذا في البحر **(قولہ)** لانها صلاتية ولها منزلة الصلاة فلا تنأدى بالنقص) كذا في الهداية وقال الشيخ قاسم ليس في المتن والشرح اى فتح القدير ما يوجب مقتضى عدم قضائها اذا قامت من عملها لان مجرد كونها لمنزلة لا يستلزم ان لا يخرج الصلاة لا تقوم مقامها لان الصلاة في الوقت لها منزلة على المباشرة وهي تقوم مقامها ولا تقتضى حقيقة الخارجية من حيث هي اهـ وفي البدائع ما يفيد ان الصلواتية تقتضى بد اللام قبل ان يأتى بتسليم

لحرمتها فينبغي ان يقيد قولهم الصلابة لا تقضي خارجها بهذا وان يراد بالخارج الخارج عن حرمتها قاله صاحب البحر **(قوله)** لم يقل وسجدة الخ كذا قال ابن كمال باشا ومن قال وسجدة وجبت صاحب الهداية **(قوله)** تلا خارجها فسجدوا عدا فسجد أخرى **(قوله)** فان لم يسجد في الصلاة ايضا يبقى عليه الاثم لان ما تلاها خارج الصلاة صارت صلابة وهي لا تقضي خارجها وهي رواية الجامع الكبير كذا في غاية البيان وفي رواية التوارد لا تقطع الاولى بل يؤيدها اذا فرغ من الصلاة كذا في الجامع الكبير للزبدوي ولو عكس بان تلا في الصلاة فسجدتم سلم واعادت تلك الآية فلهي ان يسجد أخرى وفي نوادر الصلاة لا يجب أخرى ووفق ابو الليث بينها فقال ان تكلم بعد السلام يجب أخرى لان الكلام يقطع حكم المجلس وان لم يتكلم لا يجب عليه أخرى وهذا هو الصحيح كذا في الجوهر **(قوله)** وان لم يسجد أولا فكفته واحدة **(قوله)** هذا في ظاهر الرواية ونوادر الصلاة لا يجب وأما على رواية التوارد لابن سليمان فانه لا يستبعد الاولى الثانية ويسجد للاولى اذا فرغ كما في غاية البيان **(قوله)** وان لم يسجد المجلس أي حكما وهذا على تسليم الوجه لما روي ابوسليمان وهو ان المجلس يتبدل حكما لان المجلس التلاوة غير مجلس الصلاة وأما على ظاهرها فالمجلس متحد حقيقة وحكما اما حقيقة فظاهر لشرعه في مكانه وهو محل قابل وبه لا يختلف **(١٥٨)** المجلس واما حكما لان التلاوة يتبدل

لم يقل وسجدة وجبت في الصلاة احتراز عما وجبت فيها ومحل ادائها خارجها كما اذا سمع المصل من ليس معه اوسع من امامه واقتدى به في ركعة أخرى **(قوله)** تلا خارجها أي الصلاة **(قوله)** فسجدوا عدا فسجد أخرى لانه اذا سجد قبل الصلاة لا يقع عما وجب في الصلاة (وان لم يسجد أولا فكفته واحدة) لان الصلاة استبعت غيرها وان لم تجد المجلس (كمن كررها في مجلس) حيث كفت واحدة سواء قرأ مرتين ثم سجد او قرأ وسجدتم قرأها في ذلك المجلس (لاجلسين) فان تكرارها فيهما يوجب سجدةيتين (ولو بدلهما) أي قرأ بدل الآية الاولى آية أخرى **(قوله)** في مجلس لم تكف واحدة بل وجب سجدتان الاصل ان معنى السجدة على التداخل دفعا للحرج وهو تداخل السبب لا الحكم وهو البق بالعبادات للاحتياط والثاني بالعقوبات لظاهر كرم صاحب التبرع وامكان التداخل عند اتحاد المجلس لمكونه جامعا للمتفرقات فاذا اختلفت عدا الحكم الى الاصل (واسداء التوب والاستئناف من غنم الى غنم تبديل) لوجود الاختلاف حقيقة عدم الجامع حكما بخلاف زوايا المسجد والبيت ففيها في حكم مكان واحد بدليل صحة الاقتداء (لا الفعل القليل) يعني انه ليس بتبديل (كالقيام) حيث كفت سجدة واحدة سواء وقعت بعد الفعل كان تلا فقام ثم قى فسجد أو قبله كان تلا فسجد ثم قام قى (ومضى خطواته وخطوتين واكل لقمة او لقمتين وشرب شرية ماء والتكلم بكل يسير ونحوها) مما لا يتبدل به المجلس كالقفود والتمكك والركوب والتزول بخلاف ما اذا تلا آية

من جنس واحد من حيث ان كلا منهما عبادة بخلاف نحو الاكل ولوم يتحد حقيقة او تبديل حكما بعمل غير الصلاة لا تكفيه سجدة الصلاة عما وجب فيها كما في غاية البيان والثنين **(قوله)** الاصل ان معنى السجدة على التداخل يعني اذا امكن كمن ذكره وامكانه عند اتحاد المجلس استحسانا والقياس ان يتكرر لان التلاوة سبب للوجوب **(قوله)** وهو تداخل في السبب لا الحكم **(قوله)** الاصل هو التداخل في الحكم لانه امر حكمي ثبت بخلاف القياس اذا لاس ان لكل سبب مسببا فيلحق التداخل بالاحكام لا الاسباب لثبوت الاسباب حال الكنا لوقتها بالاداء خل في الحكم في العبادات لبطل التداخل

لانه بالنظر الى الاسباب يتعدد وبالنظر الى الحكم يتحد فيتمدد احتياطيا في العبادات لان منها على (سجدة) التكثير بخلاف العقوبات فان منها على الدر والقول كما في الكافي والفرق بينهما ان التداخل في السبب يتوب فيه الواحدة عما فيها وعما يدها وفي التداخل في الحكم لا يتوب الا عما قبلها حتى لو زنى فحذم زنى في المجلس محدثا نيا كافي الكافي والثنين **(قوله)** فاذا اختلفت عدا الحكم الى الاصل أي تكرر الحكم بذكر السبب **(قوله)** واسداء التوب الخ هو الاصح وكذا يتكرر في الدية للاحتياط كما في الهداية وقال الكمال اعلم ان تكرار الوجوب في التسمية بناعلى المعتاد في بلادهم من انها ان يغرس الحائط خشب اليسوى فيها السدى ذاهبا وجائيا واما على ماهي في بلاد الاسكندرية وغيرها بان يدر على دائرة عظمى وهو جال في مكان واحد فلا يتكرر الوجوب اه **(قوله)** بخلاف زوايا المسجدا والبيت كذا في غاية البيان وقبل اذا كان البيت كبيرا والمسجد عظميا كالجامع يختلف المجلس **(قوله)** اذا اكل لقمة او لقمتين كذا في فتح القدير وجعل الكثير ما فوق اثنين وكذا في البسوط وقال القرطبي عن الرخصة بالاكل لا يختلف المجلس حتى يشبع وبالشرب حتى يروي وبالكلام والعمل حتى يكثر استحسانا كافي المراجع على ما ذكره القرطبي صاحب الجوهر **(قوله)** والركوب يعني في محل قراءته

والنزول يعنى من غير ان يسير عن محل قراءته قبله كافي الجهره ( قوله وفي ركعتين فكذلك عندنا بن يوسف ) اقول وقد محمد  
يجب اخرى وتامه وفتح القدر ( قوله تبدل مجلس السامع الخ ) اقول وتكرر الوجوب عليه متى كان في الفتح وغيره يبين  
( قوله لا عكسه الخ ) هذا اى عدم التكرار على الاصح كافي الهداية وغيرها ونسب القول بالتكرار فيها وظهر الكافي ترجيح  
التكرار كافي الفتح ( قوله وتندب ضم آتوا أكثر اليها الخ ) فيه اشارة الى عدم كراهة اداها بالقرائة بصرفى الكثر والكافي  
والهداية ( فائدة مهمة لكفاية كل مهمة ) قال الكمال والكافي قيل من قرأ آتى السجدة كلها في مجلس واحد وسجد لكل  
منها كفاه الله ما هم اه ( قوله واخفاؤها عن السامع شفقة عليه ) كذا في الهداية وقول في العبادة عن الحافظ قال مشايخنا  
رحمهم الله ان كان القوم متأهين للسجود ويقع في قلبه انه لا يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان يقرأها جهرا حتى يسجد القوم  
معه لان في هذا حثالهم على الطاعة ( ١٥٩ ) وان كانوا محدثين او وقع في قلبه انه يشق عليهم اداء السجدة ينبغي ان

يقرأها في نفسه ولا يجهر بخراجه من بين يديه  
المسلم وذلك مندوب اليه اه ( فتحة )  
سجدة الشكر لا عبرة بها عندنا خفيفة  
وهي مكره وعنده لا شاب عليها وتركها  
اولى به قال مالك وعندها قربية بنائب  
عليها وبه قال الشافعي واحد وهيئتها  
كهيئة التلاوة كذا في الجهره وفي  
فروق الاشياء والنظائر قال سجدة  
الشكر جائزة عندنا خفيفة رحمه الله لا  
واجبة وهو مسمى ما روى عنه انها ليست  
مشروعة اى وجوبها وقال في القاعدة  
الاولى من الاشياء والمعتدان الخلاف  
في سبقتها لافى الجواز اه

#### باب الجنائز

( قوله جمع جنازة ) انما سميت جنازة  
لانها مجموعة مهية من جزأ الشيء فهو  
جنوز اذا جمع قاله تاج الشريعة ( قوله  
وهي بالفتح الميت وبالكسر السرر )  
كذا في النباية ثم قال وقيل هاتان وعن  
الاسمى لا يقال بالفتح اه ( قوله سن  
توجه المحضر ) قال ابو بكر الرازى

سجدة اخرى اوتى بمفضل كثير كشي خطوات فانها لا تنكث ( كررها رأكبا )  
حال كونه ( غير متصل تشكر ) السجدة لان سير الدابة يضاف الى رأكبا حتى  
يجب عليه ضامن ما تلتفت الدابة فاعتبر مكان الارض لظاهر الدابة وانما قال غير  
مصل لان حرمة الصلاة تجعل الاسكنة كمكان واحد ولولا لما سمحت صلاته  
اذ اختلاف المكان يمنع صحتها ( وفي فلك وركعة وركعتين لا ) يعنى لو كررها في فلك  
لا تشكر السجدة وان لم يكن في الصلاة لان الفلك كالكيت اذ جريتها لا يضاف اليه  
قال الله تعالى وجريهم ولو كرر المصلى في ركعة كفته سجدة قبالا واستحسانا لا لحداد  
المجلس ولو في ركعتين فكذلك عندنا بن يوسف ( تبدل مجلس السامع لالتالي موجب )  
سجدة ( اخرى عليه ) اى السامع ( لا عكسه ) اى تبدل مجلس التالي لا يوجب سجدة  
اخرى على السامع ( ولا يرفع ) السامع ( رأسه قبل التالي ) لانه كالامام له ( وكراهة  
قراءة امام يخافت ) اى كراهة الامام ان يقرأها في صلاة يخافت فيها لانه يؤدى الى اشتباه  
الامر على القوم الا ان يسوى في ركوعه على الفور ( و ) كراهية ايضا ( ترك آتيا وقراءة  
الباقى ) لانه يؤهم الاستسكان عنها والقرار عن لزوم السجدة عليه ( وتندب ضم آية  
أو أكثر اليها ) دفعا لتوهم التفضيل ( واخفاؤها عن السامع ) شفقة عليه ( والقيام ثم  
السجود ) روى ذلك عن عائشة رضى الله تعالى عنها ولان الخروج فيه اكل

#### باب الجنائز

جمع جنازة وهي بالفتح الميت وبالكسر السرر ( سن توجه المحضر ) اى من  
حضره الموت ( الى القبلة على شقة الايمن ) اعتبارا بحال الوضع في القبر لانه  
اشرف عليه ( وجاز الاستلقاء وقدماء اليها ) اى القبلة لانه ليس لرفع الروح

هذا اذا لم يلق عليه فان شق تركه على حاله والمرجوم لا يوجه ويستحب لافراجه وجبراه ان يدخلوا عليه ويثولون سورة يس  
واستحسن بعض المتأخرين قراءة سورة الرعد ويخرج من عند الحائض والنساء كل المراسع وقال الكمال لا يستحب حضور  
الحب والحائض وقت الاحتضار اه ( قوله اى من حضر الموت ) توجه لتسببه محضرا ووجهه ايضا حضور ملائكة الموت  
وقد يقال احتضر اى مات وعلامة الاحتضار ان تسترخى قدماء فلا تتصان ويترجم افنه ويخفف صدغاه وتمتد جلده  
خصيته لا اشترا الحصى بين الموت كذا في الفتح وتمتد جلده وجهه فلا يرى فيها تشابه كافي الجهره ( قوله لانه ابرار الروح )  
كذا نقله الزبلى بقوله والمتباد في زماننا ان يلقى على قفاه وقدماء الى القبلة قالوا هو ليس خروج الروح ولم يذكر واوجه  
ذلك ولا يمكن معرفته الا قتلا ولكن يمكن ان يقال هو اسهل لتفويض عينه وشده عليه عقب الموت وانع من حقوس اعضائه  
اه قلت ويظهر لى ان هذا الثانى هو مراد صاحب الهداية لاقتصاره على قوله والتحجاز في بلادنا الاستسقاء لانه ليس اه بعد

قسيده بكونه إيسر لخروج الروح ( قوله ) ويلقن بذكر الشهادتين عنده) لقوله عليه الصلاة والسلام من كان آخر كلامه لا إله إلا الله دخل الجنة وأما التلقين بمدا الموت وهو في القبر فقيل يعمل وقيل لايلقن وقيل لأيماره ولاينسئ عنك في التبيين وقال في الجوهرة وأما تلقين الميت في القبر فمستروع عند أهل السنة لأن الله تعالى يحية في القبر وصورته إن يقال يافلان ابن فلانة أو ياعبدالله ابن عبدالله أذكر ديك الذي كنت عليه وقل رضىبت بابه راويا للإسلام دسا ومحمد نيا والا شهران السؤال حين يدفن وقيل في بته قبض عليه الأرض وتطبق كالقبر فان قيل هل يسأل الطفل الرضيع فالجواب أن كل ذى روح من حي آدم فانه يسأل في القبر باجماع أهل السنة لكن يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقوله قل الله ربى ثم يقوله ما دينك ثم يقوله قل دنى الإسلام ثم يقوله له نبيك ثم يقوله قل في محمد صلى الله تعالى عليه وسلم وقال بعضهم لا يلقنه بل يلهمه الله حتى يحجب كما ألهم عيسى عليه السلام في المهد أهو روى الضحاك عن ابن عباس رضى الله عنهما أن الأطفال يسألون عن الميثاق الأول والسؤال لا يختص بهذه الأمة عند عامة المتقدمين وقال الشيخ الإمام محمد بن على الترمذى الحكيم إن السؤال في القبر لهذه الامتخاصة كذا في مختصر الظهيرية وقال في البرازية السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو اكاه سبع فالسؤل في بطنه فان جعل في تابوت أيام لثقه إلى المكان آخر لا يسأل ما لم يدفن اه ( قوله ) ولا يؤمر بها تخافة ان يضجر ) اقول وقالوا اظهر منه كانت توجب الكفر لا يحكم بكفره وبما مل مائة مولى المسلمين حلال على انه في حال زوال عقله ولذا اختار بعض المشايخ ان يذهب عقله قبل موته لهذا الخوف وبعضهم اختاروا اقيامه حال الموت كذا في البحر ( قوله ) وينقض عيناه ) ويقول مغضبه بسم الله وعلى ملة رسول الله اللهم يسر عليه امره وسهل عليه ما بعد واسعد بلفاظك واجعل ما خسر اليه خيرا ما خسر عنه وبوضع على بطنه حداد ثلاثين ويكره قراءة القرآن عنده حتى ينسل اه وذكره ١٦٠ في التلغ اه قرأ عند المحتضر

تنزهه عن محل الجسه والقذورات كدماخط الشيخ بدر الدين الشهاوى اه وقال في المساج لوقراً (وقيل) عليه القرن غسله كره لا يهداه تيه **قوله** قل في نتائج الفتاوى اذامات المسلم توضع بدمائني في الجانب الايمن واليسرى فلايسر ولايجوز وضع الدين على صدر الميت لان النبي صلى الله عليه وسلم قال اجعلوا اموالكم بخلاف الكافرين فانهم يضعوا يد الميت على صدره اه **قوله** ولا بأس باعلام الناس بونه قال في صيخان لا بأس بأن يؤذن قرأته واخوانه وموته وبكر الداء في الاسواق اه وقل في البحر كره بعضهم ان ينادى عليه في الاسواق والاراقة لانه نفي الجاهله وهو مكروه والاصح انه لا يكره لان فيه تكثير الجماعه من المصانين عليه والمستغفرين لله ويحرض الناس على الطهارة والاعتبار به والاستعداد وليس ذلك نفي الجاهلة لانهم كانوا يستعنون الى القبائل ينعون مع ضجيعه ويكادون عويل وتدميدها وقال الكمال الاصح اه لا يكره بدمان لم يكن مع تنويه بذكره فتحمي بل ان يقول البعد الفقير الى الله تعالى فلان ابن فلان اه **قوله** ويعدل في تجهيزه وقبضه على تحت قال الزبيلى انما يوضع عليه كما مات ولا يؤخر الاوقت الفل اه ويوضع تحت كيف اتفق على الاصح ومن اصحابنا من اختاره طولاً كصلاته بالاجزاء ومنهم من اخذوا عن شاكنا بوع في القبر كذا في النجاة **قوله** مجرورتا كيشي ان السرير يجرح ثيل وضع الميت عليه وكيفية ان يدار الحجر حول السرير امامه او ثلثاً او خسا او يزداد عليها كذا في التبيين **قوله** ويجوز عن شياه اي لفسله لانه فرض كفاية للجامع الا اذا كان ختنى مشكلاً فانه مختلف فيه قيل يميم وقيل يفصل في شياه والاول اولى كافي القنع وقال في غاية البيان الخنثى يميم ولا يفصل اه وهو ظاهر الرواية كافي البرهان وقيل يفصل في كواره وقيل في شياه اذا كان بالثا بالنسب او امره اطفالاً والاجنية معها الاجنثى مخرفة اذا لم توجد النساء فان وجد رجل زوجهم محرم جميعها بالخرقة كاتيمه ولا يفصل اه زوجته

لام ولده كما في المواعيد اذا بلغ الصغير والصغيرة حد الشهوة بفلسهما الرجل والنساء وقدره في الاصل بان يكون قبل ان يتكلم وقال في البحر الاسع انه يجوز للزوج رؤية زوجته وفي الحنفي لا بأس بتقبيل الميت اه وغسل الميت شرعية ما ضيقنا روى ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبريل بالمالكة عليهم السلام وعسلوه وقالوا لولد هذسة موتا كذا في الكافي **(قوله)** ويستورعه الغليظة قال في الهداية وهو الصحيح **(قوله)** وقيل مطلقا هو رواية النوادر فيستر من سرته الى تحت ركبته وصحبها في النهاية كافي الفتح وكذا صححها في التبيين وهذا شامل للمرأة والرجل لان عورة المرأة كالرجل للرجل وقفل العورة تحت السترة ويده ملفوفة بخرة **(قوله)** ووصي **(قوله)** اذا كان صغيرا ليقفل الصلاة فيفسل بلا وضوء **(قوله)** بلا وضوءه واستثنى **(قوله)** كذا في الهداية اه الا اذا كان جنبا كذا نقل عن شرح القمي واستحسن بعض العلماء ان يام الغاسل على اصبعه خرقة بمسح بها سنانه ولهاثة وشفتيه ومنخره وعليه عمل الناس اليوم ويفعله ابتداء ولا يدا يفسل يديه الى رسته ويومسح رأسه في الخنثار ولا يؤخر غسل رجليه كافي الفتح واختلفا في انجائه فسد ابى خيفة رحمة الله عليه مثل ما كان يستنجي في حياته ولكن يلف خرقة على يده **(قوله)** فيفسل حتى يطهر الموضع وقال ابو يوسف لا ينجي كافي التبيين **(قوله)** وحرش

بضم الحاء وعجوز في اراء السكون والضم كافي الصحاح **(قوله)** وهو الانسان كذا في النهاية وقال الكمال الحارثي اشنان غير مطحون **(قوله)** والا فخالس **(قوله)** اقول وقفل به هذا قبل الترتيب الا ليبتل ماعله من الدرن **(قوله)** وفسل رأسه وخطيته بالخطمي **(قوله)** في اشارة الى ان عمل غسل رأسه بالخطمي اذا كان له شعر به صرح الكمال **(قوله)** الخوط هو مركب من اشياء طيبة ولا بأس بشار الطيب الا ان الغفران والورس في حق الرجل لا المرأة وليس في الفسل استعمال القطن في الروايات الظاهرة وعن ابي حنيفة انه يحمل القطن في شحيره وفيه وقال بعضهم في صباخه ايضا

وقيل مطلقا ويؤخذ بلا مضعة واستثنى **(قوله)** لتعذر اخراج الماء **(ويصعب عليه ما)** منى **(بصدر وحرش)** وهو الاثنان مباينة في التطيف **(والا)** وان لم يوجد ماء كذلك **(فخالس)** اي يصعب عليه ماء خالص لحصول اصل المقصود **(ويفسل رأسه)** والحنفي بالخطمي **(لانه)** يبلغ في استخراج الوسخ وان لم يوجد في الصابون ومحوه ثم يضع على يواده لتكون البداة بجانب يمينه **(ويفسل)** بالماء والسدر **(حتى)** يضل الماء الى ما يلي التخت منه **(اي من الميت)** **(ثم)** يضع **(على يمينه كذا)** **(اي)** وفسل حتى يصل الماء الى ما يلي التخت منه **(ثم يحمله)** **(اي)** الغاسل الميت **(مستندا)** للميت الانفسه **(ويمسح بقلبه يمين)** **(ثم)** يحرز عن ثلوث الكفن **(والخارج)** يفسل **(ويغسله)** لا يدا **(وكذا وضوءه)** لان الفسل مركب باليس وقد حصل مرة **(ثم)** ينشف بشوب **(ثلاثا)** يتلأ كفايه **(ولا يمسح بقلبه)** **(لانه)** لا يرسخ شعره **(لانه)** لا يرسخ شعره **(استغنى عنها)** **(ويحمله على رأسه)** **(ويحيط الخوط)** **(لان)** التطيب سنة **(وعلى)** مساجده جمع مسجد بفتح الجيم بمعنى موضع السجود وهو جهة واقفة ويده وركبته وقد ماء **(الكافور)** فانه كان يسحب هذه الاعضاء فتخص زيادة كرامة وحماية لها عن سرعة الفساد **(واذا جرى الماء على الميت)** او اصابه المطر لم يكن غسلا قاله يفسل **(كذا قال قاضي خان)** وسنة الكفن **(اي)** للرجل **(اذا)**

قال بعضهم في دبرة **(در ١١ ل)** ايضا قال في الظهيرية واستحبته عامة العلماء كذا في الفتح **(قوله)** واذا جرى الماء الى قوله كذا قال قاضي خان **(اقول)** لكنه لم يجز به كقوله المصنف لان عبارته اذا جرى الماء على الميت او اصابه المطر عن ابي يوسف انه لا يتوب عن النسل لانا امرنا بالفسل وجريان الماء واصابة المطر ليس بفسل الفرق يفسل ثلاثا عند ابي يوسف وعن محمد في رواية ان نوى النسل عند الاخراج من الماء يفسل مرتين وان لم ينو يفسل ثلاثا وعنه في رواية يفسل مرة واحدة اه وهذا قيد ان هذا شرط لاسقاط الواجب عنا لانه شرط لطهارة الميت ولذا قال الكمال بعد ساقه كلام قاضي خان كان هذه ذكر فيها القدر الواجب وقال الكمال قبل ساقه وهل يشترط لفصل الآية الظاهر انه يشترط لاسقاط وجوبه عن المكلف الغاسل لا لتحصيل طهارته هو وسقط صحة الصلاة عليه اه قلت يخالفه ما قال قاضي خان بعد ما تقدم ميت غسله اهله من غير نية النسل اجزأهم ذلك اه فهذا قيد ان الواجب الاتيان بالنسل من غير اشتراط نية **(ثم)** يبنى ان يكون الفسل طاهرا ويكره ان يكون جنبا او حائضا والافضل ان يكون غسل الميت مجانا وان اشترى الغاسل اجرا فان كان هناك غيره يجوز اخذ الاجرة والا لا وامسا استجار الحياط لحياطة الكفن فاختلفوا فيه واجزأ المال والدفن من رأس المال كذا في مختصر الظهيرية للمبني **(قوله)** وسنة الكفن **(الح)** اقول اصل التكفين فرض على الكفاية وكونه على هذا الشكل مسئول

﴿ **قوله** وكل من الأزار واللفاف من القرن الى القدم ﴾ كذا في الهداية وغيرها وقال الكمال الاشكال في ان اللفاف من القرن الى القدم والاما اعلم وجه مخالفة ازار المائت ازار الحلي من السنة اه اي في ائمن الحق والقرن هنا بمعنى الشعر ﴿ **قوله** ولا يجب ﴾ كذا في الكافي وهو بعيد الا ان يراد بابيل الشق النازل الى الصدر قاله الكمال ﴿ **قوله** واستحسن المصنف الخ ﴾ كذا في فتاوى قاضيان واستدل به الكمال بما روى عن ابن عمر رضي الله عنهما انه كان يعممه ويحبل العذبة على وجهه اه فكذا إطلاقها وقال في المعراج قال بعض العلماء ان كان علما معروفا اومن الاشراف يعمم وان كان من الاوساط لا يعمم وفي الحاشية وتكره العلامة في الاصح ﴿ **قوله** وكفاية الخ ﴾ اقول وكفن السنة اولى ان كان بالاكثرة وبالبوثة قلة وان كان على العكس فكفن الكفاية اولى كما في فتاوى قاضيان ﴿ **قوله** ويجعل شعرها الخ ﴾ لم يبين في اي محل توضع الحرقه ولا مقدار عرضها وقال الزبيلي انها تحرقه فوق الاكفان كيلا تنتشر وعرضها ما بين الثدي الى السرة وقبل ما بين الثدي الى الركبة اه وقال في الجوهره الاولى ان تكون الحرقه من الثديين الى الفخذين وفي المستصفي من الصدر الى الركبتين ﴿ ١٦٢ ﴾ قال الحنبدى وتربط الحرقه على

الذين فوق الأفكان وفي الجامع  
الصغير فوق ثديها البطن وهو  
الصحيح **وتنبه** الخثي يكفن المرأة  
احتاطا ومحب الحرير والمصفر كافي  
الجوهرة ويعطى رأس المحرم ووجهه كما  
في شرح الجمع والمراقي في التكفين  
كالبالغ والمراهقة كالبالغة كافي الفتح  
وفي البحر عن الجني المكفون اثنا  
عشر وذكر الأربعة المتقدمة أي  
البالغين والمراهقين والخاص الصبي  
الذي لم يراهق فيكفن في خرقة أو زابر  
ورداء وإن كفن في واحد اجز أو  
السادس الصبية التي لم يراهق فمن محمد  
كفنها ثلاثة وهذا أكثر والسابع السقط  
فيلف ولا يكفن بالصلو من لبث  
والثامن الخثي المشكل فيكفن ثنتين  
الجارية أي المرأة ويمنع ويحجب قبره  
والخامس الشهيد وسياقته والماتر المحرم  
وهو كاللحد عندما تقدم والحادي  
عشر المتبوش الطرى فيكفن  
كلذي لم يدفن والثاني عشر

المبشور المتفتح يقف في ثواب واحد **(قوله** فكفنه على من يحب عليه نقمة**)** اقول فان ممدن من يحب عليه النقمة كالنفس (تلك)  
 ماله بقدر ما لهم كالنقمة كافي الفتح **(قوله** واختلف في الزوج**)** اى قال محمد لا يجب عليه وقال ابو يوسف عليه ولو ترك  
 ما عليه الفتوى كذا في غير موضع كافي الفتح **(قوله** وان لم يوجد من يحب عليه نقمته في بيت المال**)** اقول فان لم يعط ظلمنا  
 او عجزنا على الناس ويجب عليهم ان يسألوا الله ان يقدروا خلاف الحى اذا لم يجدوا يوصل الى قبليس على الناس ان يسألوا الله  
 لفدرة على سؤال كذا في البحر وغيره **(قوله** صلاة وض كفاية**)** اقول هو لا جامع وسبب وجوبها الميت المسلم وركنها  
 التكبيرات والقيام وشرطها على الحضور الاسلام والفلس وتقدم الميت على الامام وحضوره فلا يصلى على غائب ولا عضو  
 علمت موت صاحبه الا ان يوجد أكثر بدنه او نصفه مع رأس كافي البرهان وسنتها التحميد والتأويل والطواف اذما كانت كافي  
 البحر والفتح وافضل صفوفها آخرها وفي غيرها اولها اظهار التواضع ليكون شفاعته ادعى الى القبول كذا في شرح  
 النظمه لان الشحه **(قوله** يصلى على كل مسلم مات الا بعدة**)** اى على الامام العدل كافي البرهان وما ذكره من الحصر

لم يستوعب اذا العصية والقاتل بالحق غيلة الباعا وقطاع الطريق كافي التبيين (قوله وان غسلاوا) يعني على احدى الروايتين قال في المحيط في غسل المتولين بالنبي وقطع الطريق روايتان ولا يصلي عليهم باق الروايتين كافي المراج ورجح ابن وهبان غسل الباقي دون الصلاة عليه اه ولكن برده على ما حكاه في البرهان ان عليا رضي الله عنه لم يسلم اهل النهروان ولم يصل عليهم اه (قوله قاتل نفسه يسلم ويصلي عليه) المراد قاتله عمدا وهذا على ما قاله بعض المشايخ حكاية خلافاً بين يوسف وصاحبه عندهما يصلي عليه لا عند ابي يوسف كافي الفتح وقوله ما اتى الحلوان وهو الاصح وقال ركن الاسلام على السعدي الاصح عندي انه لا يصلي عليه وبه اتفق طهري الدين كافي المراج وقيدنا بالعمد لانه لو قتلها خطأ فإنه يسلم ويصلي عليه اتفاقاً وقاتل نفسه اعظم وزر او اتهم قاتل غيره كافي البحر (قوله لا على قاتل احداً بوجه) والمراد به الممدق (قوله زجر الله) لو قال اهاة له وزجر الغيرة لكان اولي (قوله رفع يده في الاولى فقط) هو ظاهر الرواية (قوله وعند الشافعي في كلها) اختاره كثير من مشايخ بلخ كافي التبيين وكان نصير رفع يده في البجر ولا يرفع اخرى كذا في البحر (قوله كافي سائر الصلوات) هذا قول

بعض فيقول سبحانه اللهم ومحمدك الخ (قوله الاكل اري) مختار المصنف اي صاحب الهداية يعني وان كان قد نص على انه يكبر تكبيرة محمد الله عقبا كما هو ظاهر الرواية (قوله الدعاء بالثاني) هذا الخ (قوله لا توقيت في الدعاء سوى انه بامور الآخرة وان دعا بالثأثور فاحسنه وبلغه من المأثور حديث عوف ابن مالك انه صلى مع رسول الله عليه وسلم على جنازة فحفظ من دعائه اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه واكرم زله وسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا كما ينقى الثوب الابيض من الدنس وابدله دارا خيرا من داره واهلها خيرا من اهله و زوجا خيرا من زوجته وادخله الجنة اعذه من عذاب القبر وعذاب النار قال عوف حتى تمت ان اكون انا ذلك الميت

تلك الحال (وان غسلاوا قاتل نفسه يسلم ويصلي عليه لا على قاتل احداً بوجه) زجر الله (وهي) اي صلاته (اربع تكبيرات يرفع يده في الاولى فقط) وعند الشافعي في كلها (وثنا بعدهما) اي بعد الاولى كافي سائر الصلوات (وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية) كافي في سائر الصلوات بعد التهنيد (ودعاء بعد الثالثة) الدعاء للباقيين هذا اللهم اغفر لحينا وميتا وشاهداً وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا وذكرنا وانشأنا اللهم من احبته منافحاً على الاسلام ومن نوبته منافقاً على الايمان وخس هذا الميت بالرحمة والفرحان اللهم ان كان محسناً فزد في احسانه وان كان مسيئاً فتجاوز عنه وقله الامن والبشري والكرامة والرفق برحمتك يا ارحم الراحمين (وتسليتين بعد الرابعة) وعنه الشافعي يسلم واحدة بينا بياض بينه ويغمتها في يساره مديراً وجهه (لاقراءة فيها) وعند الشافعي يقرأ الفاتحة (ولا تشهد ولو تكبر) الامام تكبيرة (خامسا لم يتبع) لانه منسوخ (لا يستغفر) المصلي (في) التكبير (الثالث لصي ومجنون) اذ لا ذنب لهما (بل قول) بعد الدعاء بما يدعو به ثابطين كافر (اللهم اجعله لنا فرطاً اي اجرا يتقدمنا) اللهم اجعله لنا خيراً اي خيراً باقياً (اللهم اجعله لنا شافعاً مشفعاً) اي مقبول الشاعة (ويؤم الامام باراء صدر الميت مطلقاً) اي ذكر ان كان اواشى لانه موضع القلب وفيه نور الايمان فيكون القيام عنده اشارة الى الشفاعة لايامه (الجنازة اذا اجتمعت فالأفراد بالصلاة اولي) ثم الاولى ان يقدم الأفضل منهم (وان اراد الجميع بها) اي

رواها المسلم والترمذي والنسائي كذا في الفتح ومقالة المصنف واما الكمال ايضا (قوله وتسليتين بعد الرابعة) يعني من غير ذكر بعدها وهو ظاهر الرواية واستحسن بعض المشايخ وسنا آتافي الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقيل عذاب النار اوربنا لاترزع قلبنا سنا الآتية وينوي بالتسليتين الميت مع القوم كافي الفتح ويخالفه ما قاله فاضل خان لا ينوي الامام الميت في تسليتي الجنازة بل من عن يمينه ويساره وثمة في مختصر الظهيرية والجوهرة (قوله لا قراءة فيها الخ) وقال في الوالوجية انقرأ الفاتحة بينة الدعاء لآبائهم وان قرأها بينة القراءة لا يجوز اه اقول في الجواز في تأمل لانا رأينا في كثير من مواضع الخلاف استحباب رعاية كعادة الوضوء من من الذي ان والمرأة فيكون رداية صفة الصلاة بقراءة الامانة على قصد المهر ان كذلك بل اولي لان الامام الشافعي يرضاه في الجنازة فتأمل ولا يجهر بشيء من الحمد والتسليم والصلاة على النبي صلى الله عليه وآله وسلم والاخفاء اولي وقال بعض المشايخ السستاقن يسمع الصف الثاني وعن ابي يوسف انهم لا يجهرون كل الجهر ولا يسمرون كل الاسرار وينبغي ان يكون بين ذلك كذا في المراج (قوله فرطاً) يقتضي اي اجرا يتقدمنا فسر به الفرط فاعني عن قول الكزبي بعده واجعله لنا اجراً ومحمل قول الكزبي تفسير الفرط بالفارط الذي يسبق الوارد الي الماء ثلاثاً يلزم التكرار الفرط مع قوله واجعله لنا اجراً كافي البحر (قوله ذخراً) يضم الذان

وسكون الحاء الفخيرة **(قوله وراعى الترتيب)** لم ينص على حكمه ولعله للتدب ولم يسبق كيفية الترتيب في الدعاء وهل يكتبني بدعاء او يردد كلامه يقدم الباقين فينظر **(قوله بان يضع الرجل الح)** اقول ولوا اجتماعي في وضو على عكس هذا الترتيب **(قوله سبق الح)** هذا عند أبي خنيفة ومحمد وقال ابو يوسف يكبر حين يحضر ولو كبر كحضر ولم ينظر لا تقصد عندها لكن مادام غير معتبر كذ في البحر عن اخلاصة ولم يذكر كيفية الدعاء للمسبوق هل يتابع الامام فيها هو في او يرتب باعتبار ابتداء الصلاة فينظر ثم انى رأيته فقالوه انه يتابع الامام فيا هو فيه **(قوله فاذا سلم الامام قضى ما عليه من التكبير)** قال في الفتح وغيره وفيه نسفا بغير دعاء لانه لو قضاه ترفع الجنازة فيبطل الصلاة اه وهذا في دعائه اذا لم يكن الاثنان بالدعاء فمل **(قوله قبل رفع الجنازة)** لم يبين هل المراد رفعها بالايدي او على الاكتاف وقال في البحر عن الظهيرية ﴿ ١٦٤ ﴾ انها اذا رفعت بالايدي ولم توضع

بالصلاة يعنى الصلاة على المجموع مرة (جعلها) اى الجنازة (صفاطولا على القبلة) بحيث يكون صدر كل قدام الامام (وراى الترتيب) بان يضع الرجل يمينه على الامام فالضبيان فالحناني فالنساء فالصبيات والصبي الحز قدّم على العبد والعبد على المرأة ثم تكلموا في كيفية الوضع من حيث المكان قال ابن ابي ليلى يوضع رجل خلف رجل رأس الآخر اسفل من رأس الاول يضعون هكذا ودراج وروى عن ابي خنيفة رحمه الله انه حسن لان النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضى الله عنهما دفعوا كذلك وان وضعوا رأس كل بازاء رأس صاحبه فحسن لان المقصود حاصل وهو الصلاة عليهم (سبق) المعلى (بتكبيره) صدرت من الامام (ابو تكبيرين) ينظر ليكر الامام فيكبر معه (فاذا سلم) الامام (قضى) (المقتدى) (ما عليه) من التكبير (قبل رفع الجنازة) لان صلاة الجنازة بدونها لا تنصور ولا ينظر (الحاضر في التحريمه) يعنى لو كان حاضرا فلم يكن مع الامام لا ينظر الثانية لانه كالدرك (وان جاء بعدما كبر الامام الرابعة فثانته الصلاة) عند أبي خنيفة ومحمد وعند أبي يوسف يكبر واحدة واذا سلم الامام قضى ثلاث تكبيرات كما لو كان حاضرا خلف الامام ولم يكبر حتى كبر الامام الرابعة والصحيح قولهما اذ لا وجه لان يكبر واحدة لان كل تكبيره منها تركعة من سائر الصلوات والامام لا يكبر بعده ليتابعه والاصل في الباب عندهما ان المقتدى يدخل في تكبيره الامام فاذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي يوسف يدخل اذا بقيت التحريمه كذا في البدائع (الاولى بالامامة السلطان او نائبه) وهو امير البدو وقال ابو يوسف والى الميت اولى وجه الاول ان الحسين بن عبي الله عندها الملمات الحسن رضى الله عنه قدم سعيد بن العاص فقال لولا السنة لما قدمت وكان سعيد والى المدينة يومئذ (فالقاضي فامام الحى فالولى ولا بأس باذن الاولى) وليا كان او غيره لان

على الاكتاف ذكر في ظاهر الرواية انه لا يأتى بالتكبير اه ويخالفه ما قال في النزاهة فان رفعت على الايدي ولم توضع على الاكتاف كبر في الظاهر وعن محمد لا اذا كان اقرب الى الاكتاف وان اقرب الى الارض كبر اه وينبى ان يعول على ما في النزاهة لانه كما قال في فتح القدير لو رفعت قطع التكبير اذا رفعت على الاكتاف وعن محمد ان كان الى الارض اقرب يأتى بالتكبير لا اذا كان الى الاكتاف اقرب ويقل لا يقطع حتى تباعد اه ولا يخالفه ما سذكر من انها لا يصح اذا كان الميت على ايدي الناس لانه يقتصر في البقاء ما لا يقتصر في الابتداء **(قوله لانه كالدرك)** يفيدانه ليس بدرك حقيقة بل اعتبر مدركا لحضوره التكبير دفعا للحرر اذ حقيقته ادراك التكبير كالركعة فلهذا لم يعم الامام ولو شرط في التكبير الميعنات في الامر جدا

اذا غالب تأخر اقلية قليلة عن تكبير الامام فاعتبر مدركا لحضوره كافي الفتح **(قوله كما لو كان حاضر خلف الامام)** (التقدم) اقول يظهر ان كونه خلف الامام ليس يفيد بل المدار على حضوره لما في البحر عن المحيط ولو كبر الامام اربعا والرجل حاضر فانه يكبر ما لم يسلم الامام وقضى الثلاث وهذا قول أبي يوسف وعليه الفتوى وروى الحسن انه لا يكبر وقد قاتته اه **(قوله والصحيح قولهما)** اى في فوات الصلاة من جابعد الرابعة قبل السلام ويخالفه ما ذكرناه عن المحيط فيه الا ان عرق بينهما ما يفتور وعدمه فليتامل **(قوله الاولى بالامامة السلطان او نائبه)** يعنى ان يحضر السلطان **(قوله فالقاضي فامام الحى)** كذا في الهداية لكن امام الحى لا يجيب تقدمه كمن قبله بل يستحب وانما يستحب اذا كان افضل من الولي كافي المراج وفي جوامع الفقه امام المسجد الجامع اولى من امام الحى كافي الفتح وظاهر كلام المصنف كالهداية ان امام الحى على القاضي ويخالفه ما قال الكدال الحليفة اولى ان يحضر ثم امام المعسر وهو سلطانه ثم القاضي ثم صاحب الشرط ثم خليفة الخوالى ثم خليفة القاضي ثم امام الحى اه وظاهر

كلامه ان صاحب الشرط غير امير البلد وفي المراجع ما يفيد انه هو حيث قال الشرط بالسكون والحركة خارا لجند والمراد امير البلد كابر بخارى اهـ **(قوله)** وان صلى غير الاولى يعيدها ان شاء اقول ولا يعيد مع الاولى من صلى غير كافي شر المظنومة لابن وهبان وفي كلام المصنف اشارة الى ان الموصلى بالقديم غير مقدم على الاولى لبيان الوصية وهو الحق به وانشأ بقوله ان شاء الى انه اذا لم يعد لاتي على احد لسقوط الفرض بفعل الاخير والاعادة انما هي لحق الاولى للاسقاط الفرض وبه صرح في البحر **(قوله)** وان دفن بلا صلاة الخ اي بان اهمل عليه التراب سواء غسل او لا لان صوره لمسلم الكمال تعالى وخرج عن ابيدنا فلا يشترط له بعد ذلك زوال المكان غسله اى شرا فتحوز الصلاة عليه بلا غسل نظر الكونه ادعاء من وجهه لا ما يجزى بخلاف ماذا لم يهل فاته يخرج ويغسل ويصلى عليه كافي الفتح **(قوله)** ولم تجز رآ كالج كذا لا يجوز على ميت هو على دابة او ادى الناس على المختار بنى من غير عذر كافي التبيين **(قوله)** وكهرت في مسجد هوفيه اقول والكراهة هنا اتفاق اصحابنا كافي الثانية **(قوله)** وتزنية في اخرى قال الكمال ويظهر ان الاولى كونها تزنية وذكر وجهه **(قوله)** واختلف في الخارج اي في الصلاة على الميت اذا كان خارج المسجد وجب القوم في المسجد قال في التكافى مال في المبسوط الى عدم الكراهة بناء على ان الكراهة خشيت التوثيق اهـ وقال الكمال الا لو في اطلاق الكراهة وفي الخلاصة يكر مساواة كان الميت والقوم في المسجد او كان الميت خارج المسجد والقوم في المسجد او كان الامام مع بعض القوم **(قوله)** ١٦٥ خارج المسجد والقوم الى القوم في المسجد او الميت في المسجد والامام والقوم خارج المسجد والقوم في المسجد

خارج المسجد هذا في الفتوى الصغرى قال هو المختار خلافا لما ورد النسفي اهـ ما نقله الكمال قلت وما ورد النسفي هو ما نقله الشيخ اكل الدين في الثانية من حكاية الاتفاق على عدم الكراهة فيها اذا كان الميت وضع خارج المسجد والباقي فيه ونقله في البرازية وذكر عن كراهية الجامع الصغير الاختلاف فيه **(قوله)** ولدفات ان استهل الخ لا يخفى ما فيه من التسامح لان رتبة الموت على الولادة مفيد لحاجة قلبه فلا يحسن التفصيل بعده فكان ينبغي ان يقول كالكثير ومن

التقدم حقه فيملك ابطاله بتقديم غيره لم يقل الولي ليتناول السلطان وغيره (لنير فيها) اي الصلاة (فان صلى غيره) اي غير الاولى (يعيدها) اي الاولى (ان شاء) لتصرف النير في حقه (وان صلى) الاولى (لا يصلى غيره بعده) لان الفرض يتأدى بالاولى والتفعل بها غير مشروع (وان دفن بلا صلاة صلى على قبره ما لم ينظر نفسه) والمعتبر فيه اكبر الرأي على الصحيح لانه يختلف باختلاف الزمان والمكان والاشخاص (وقيل قدر بثلاثة) المام (ولم يجز) صلاتها (را كبا استحسانا) يعني مع القدرة على التزول وايضا لم يصلوا قاعدتين مع القدرة على القيام والقياس الجواز لانه دعاء (وكهرت في مسجد هوفيه) كراهة تحريم في رواية وتزنية في اخرى واما الذي يخفى لصلاة الجنائزة فلا تكره فيه (واختلف في الخارج) بناء على اختلافهم ان الكراهة لاجل التلويث او لان المسجد للمكتوبات للصلاة الجنائزة (ولد فأت ان استهل) الاستهلال ان يكون منه ما يدل على الحياة من بكاء او تحريك عضو (سمى وغسل وصلى عليه والا) اي وان لم يستهل (غسل)

استهل صلى عليه والا لا واستهل على بناء الفاعل لان المراد هنا رفع الصوت لا الاشارة ذكر في المغرب اهلوا الهلال واستهلوه دفعوا اصواتهم عند رؤيته واهل واستهل على بناء المفعول اذا ابصر اهـ ولكن المراد هنا ما عوام ما يدل على الحياة دون اختصاصه برفع الصوت كما قال المصنف الاستهلال ان يكون منه ما يدل على الحياة الخ يعني الحياة المستقرة ولا غيرة بالانقياض وبسط اليد وقبضه لان هذه الاشياء حركة المذبوح ولا عبرة بها حتى لو نزع رجل فأت ابوه وهو يحرك لجره المذبوح لانه في هذه الحالة حكم الميت كافي الجوهره والمعتبر في ذلك خروج اكثره حي حتى لو خرج اكثره وهو يحرك لجره المذبوح لانه في هذه الحالة وقيل قول الام والقابلة في الاستهلال للصلاة للمراث عند ابى حنيفة وعندنا يقبل قول القابلة المدة في المراث كافي الجوهره وهو يفيد انه لا يقبل في المراث الاشهاد من ثبت به المال وبصره في البحر عن الجبى والبالغ لكن بصيغة عن ابى حنيفة **(قوله)** وان لم يستهل غسل اقول لا خلاف في غسله اذا كان تام الحلق والسقط الذي لم يتم خلقه في غسله اختلاف المشايخ والمختار انه يغسل ويلبغ في خرقة ولا يصلى عليه كافي المراجع وفيه القدر وقاضيان والبرازية والظهيره ذكروا جميعا الخلاف والاختيار وقد نقل في شرح الجامع لمصنفه وتبعه شارحه ابن ملك الاجماع على عدم غسله كعدم الصلاة عليه وقال صاحب البحر وبه يضعف ما في فتح القدير والخلاصة وحملها على السهو قلت وتسبته لهما غير ظاهرة ويمكن التوفيق بان من نفى غسله اراد الفصل المرامي فيه وجه السنة ومن اشته اراد الفصل في الجملة كصب الماء عليه عن غير وضوء وترتيب لفعله كغسله

ابتداء بمرض وسدر **(قوله في ظاهر الرواية)** اقول الصواب ان يقال في المختار لان ظاهر الرواية انه لا يفتسل لما قال في الهداية وان لم يستهل ادرج في خرقة كرامة لبي آدم ولم يصل عليه لما رونا ويفسل في غير الظاهر من الرواية لانه نفس من وجه وهو المختار اه وقال في المراج روى عن ابي يوسف ومحمد في غير رواية الاصول انه يفتسل ولا يصل عليه به اخذ الطحاوي وعن محمد لا يفتسل ولا يصل عليه وهو ظاهر الرواية به اخذ الكرخي **(قوله كهي سي باحد ابويه)** اي فلا يصل عليه تبعاله والجنون البالغ كالصبي كالبجور والتبعية اتمامي في احكام الدنيا لافي المعنى فلا يحكم بان اطفالهم في النار التبتل فيه خلاف قيل يكونون خدام اهل الجنة وقيل ان كانوا قاتولي يوم اخذ المهدي عن اعتقاد في الجنة والافق النار وعن محمد انه قال فهم اتم اعلم ان الله تعالى لا يعذب احدا بغير ذنب وهذا في لهذا التفصيل وتوقف فيه ابو حنيفة كافي فتح القدر والتوقف المروي عن ابي حنيفة في اولاد المسلمين مردود على الراوي كافي المراج **(قوله ابو)** اي بأحد ابويه فاسلم وفيه اشارة الى تقديم تبعية اجد ابوين على الدار والسبي واختلف في تقديم الدار والسبي بعد تبعية الولادة فاذي في الهداية تبعية الدار وفي المحيط تبعية اليد ثم الدار قال الكمال وله اى ما في المحيط اولى فان من وقع في سهمه صبي من الغنيمة فأت دار الحرب يصل عليه ويجعل مسلما تبعا لصاحب اليد اه ونقل في البحر عن كشف الاسرار شرح اصول فخر الاسلام انه لو سرق ذمي دنيا واخر جهل دار الاسلام مات الصبي فانه يصل عليه ويصير مسلما تبعية الدار ولا يعتبر الاخذ حتى وجب تخليصه من يده اه قال ولم يثبت فيه خلافا وهي واردة على ما في المحيط فان مقتضاها ان لا يصل عليه قدما تبعية اليد على الدار الا ان يكون على الخلاف اه **(قوله او الضي)** يعني اذا كان يعقل كجده في باب المرتدين وقيد به في هذا المحل صاحب الهداية وغيره وقال في العناية الا ان يقر بالاسلام وهو يعقل صفة الاسلام المذكورة في حديث جبريل **(١٦٦)** عليه السلام ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه

ورسله واليوم الآخر والقدر خيره وشره من الله وقيل معناه يعقل المتافع والمضار وان الاسلام هدى وتابعه خير والكفر ضلالة وتابعه شر اه وليس المراد على الاول ما يظهر من التوقف في جواب ما لا ان ما لا اسلام لانه لا يعرفه الاخلاص وانما المراد ان يذكر حقيقة

في ظاهر الرواية (وادرج في خرقة ودفن ولم يصل عليه كهي سي مع احد ابويه ولو) سي بدونه او به فأسلم هو الوالي صلي عليه) لانه مسلم حكما كافر مات عبدا كان او حرا (نفسه وله المسلم) من مولا او اقاربه (لا كالمسلم) اي لاغسلا كفسل المسلم (ويلقه في خرقة وبدنه في حفرة تحمل الجنازة بوضع مقدمها ثم مؤخرها على) الكتف (اليمين كذا اليسار) يعني تحمل بوضع مقدمها ثم مؤخرها على الكتف اليسار

الايمان وما يوجب الايمان بحضرته ثم قال له هل انت مصدق هذا فاذا قلتم كان ذلك كافيا **(قوله لانه مسلم)** (ويسرع) حكما) يعني في صورة التبعية اما اذا سلم وهو مسلم حقيقة **(قوله نفسه وله المسلم)** كذا في الهداية وقال الكمال قوله وله وفي مسلم عبارة معينة وما دفع به من انه اراد القريب لا يفتل ان المؤاخاة اتمامي على نفس التعيين بعد اعادة القرب به اه وقال في الكافي فان لم يكن له ولي مسلم دفع الى اهل دينه وانما قوم المسلم يفتل قربه الكافر اذا لم يكن ثمة قريب مشرك فان كان فلا يتولى المسلم نفسه اه وهذا على سبيل الاولية لما في العناية عن الاصل كافر مات وله ابن مسلم يفتل نفسه ويكفنه وبدنه اذا لم يكن هناك من اقربائه الكفار من يتولى امره فان كان ثمة احدهم فالاولى ان يحنى بينه وبينه اه ومثله في البرهان ويتبع الجنازة من بعده هذا اذا لم يكن كفره عن ارتداد فان كان والباذ بالله يحفره حفرة ويبقى فيها كالكتف ولا يدفع الى من انتقل الى دينهم صرح به في غير ما كتاب **(قوله او اقاربه)** اطلقه فشمس ذوى الارحام **(قوله اي)** لاغسلا كفسل المسلم) ذكر المجبور وغيره انما يفتل الكافر لانه سنة عامة في بني آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه لا تطهرها حتى لو وقع في الماء افسده كافي المراج **(قوله وبدنه في حفرة)** اي من غير لحدولا توسمة كافي الكافي ويلقى في الحفيرة ولا يوضع كافي الثين واذا مات المسلم وليس له الاقرب كافر ينبغي ان لا يلى ذلك بل يفعله المسلمون ويكره ان يدخل الكافر قبر قربات من المسلمين ليده كافي الفتح وقوله ينبغي يجب حله على الوجوب كما لا يخفى **(قوله بوضع مقدمها ثم مؤخرها الخ)** اليمين المقدم هو عين الميت وهو بار الجنازة لان الميت يوضع عليه على قفا فكان عين الميت هو يسارها ويسارها عينه وفي حالة المشي قدم الرأس كافي البحر وقال الزيلي وغيره ينبغي ان يحملها من كل جانب عشر خطوات قوله عليه الصلاة والسلام من حمل جنازة او بعين خطوة كفرت عنه اربعين كبيرة

(قولہ ویسرع بها لآخریا) حدان لا یضطرب المیت علی الجنازة والمستحب ان یسرع فیہ بزمکہ (قولہ وندب المئی خلفہا الخ) هو افضل من المئی امامہا کافی البرہان وكان علی رضی اللہ عنہ یسئ خلقا وقال ان فضل المائی خلفہا علی المائی امامہا کفضل الصلاة المكتوبة علی النافۃ کذافی التیوروان کان معہا تامة اوصاحۃ زجرت فان لم یزجر فلا بأس بالمئی معہا ولا یتروک السنة بما لاقون بہا من البدع ویکرہ رفع الصوت بالذکر ویذکر فی نفسه وقد جاء سبحان من فیرعبادہ بالموثوقہ والموثوقہ بالقاسبحان الی الذی لا یعوت ولا یرجع قبل الدفن بلاذن اہلہ کذافی البزازیہ (قولہ ویلحد القبر) ای یمدعقہ واختلوا فی تحقیقہ نصف القامة وقیل الی الصدر وان زادوا عن کافی التیین (قولہ ویسم القبر) صرح فی الظہر بہ وجوب التسمیہ وفی الحق باستحبابہ کافی البحر (قولہ ولا یحصص) قال فی البرہان یحرم البناء علیہ للزینہ ویکرہ للأحكام بعد الدفن لا الدفن فی مکان فیہ قبۃ لئلا یمکن لئلا یمکن حقیقۃ بدوہ ویعلم بعلامتہ اہوان احتجج الی الکتابۃ حتی لا یذهب الاثر لا یمتن فلا بأس بہ فاما الکتابۃ من غیر عذر فلا کذا فی النہج ویکرہ الدفن فی الامکان الی تسمى (۱۶۷) فساق ولا یدفن صغیر ولا کبیر فی البیت الذی مات فیہ فان ذلک

خاص بالانبیاء بل ینقل الی مقابر المسلمین کذافی الفتح (قولہ ولا یمخرج منہ) ای القبر یعنی یمدأ اہیل علیہ التراب للہی الوارد عن نبیہ کافی التیین وقال فی البحر صرحوا بجمہ (قولہ الا ان تكون الارض مقصوبۃ) قال الزلیلی یمخرج لحق صاحبہ ان شاء وان شاء سواہ مع الارض وانتفع بہا زراعتہ وغیرہ ویس من الغصب ما لا یدفن فی قبر حفرہ التیریلہ فیہ فلا ینش ولا یمتن بضم فیہ المحرکا فی الفتح واما یرکون الارض مقصوبۃ الی جواز نبشہ لحق الادی کاذا سقط متاعہ او کف شوب مقصوب او دفن مہمال اہیاء لحق المحتاج کافی البحر ولو وضع لہ القبۃ او علی شقہ الایسر او جل رأسہ موضع رجلہ واهیل التراب لم ینش والافعل بہ السنة ولوی البیت وصارت الحاجز

(ویسرع بها لآخریا) ای یمشون بہا سرعین بلاعدو (وکرہ الجلوس قبل وضعہا عن الاکتاف) لقولہ صلی اللہ علیہ وسلم من تبع الجنازة فلا یجلس حتی توضع (وندب المئی خلفہا) لما روینا لقولہ صلی اللہ علیہ وسلم الجنازة متبوعۃ ولانہ ابلغ فی الاماظہا والتعاون فی حملہا ان احتجج الیہ (ویلحد القبر ولا یشق) لقولہ صلی اللہ علیہ وسلم لحدلنا والشق لغیرنا (الافی ارض رخوة فلا بأس بالشق واتخاذ تابوت من حجر او حديد وقرش فیہ التراب) ویدخل من قبل القبۃ ویقول واضعہ بسم اللہ ای وضعناک متلبسین باسم اللہ (وعلی ملۃ رسول اللہ) ای سلبناک عمل ملئہ صلی اللہ علیہ وسلم (ووجه الہا) ای القبۃ اذہ امر الی صلی اللہ علیہ وسلم (ویحل القعدة الی علی الکفن) خوف الانتشار لانہ صلی اللہ علیہ وسلم امر بہ ولا من من الانتشار (ویسوی البین والتصب لالحطب والا جروجور فی ارض رخوة) کذافی الکافی (ویسوی قبرہا لآخرہ) لان مئی حالہن علی الاستتار بخلافہن (ویمال التراب علیہ) لتوارث (ویسم القبر ولا یرجع ولا یحصص) للئی عنہما (ولا یمخرج) المیت (منہ) ای القبر (الا ان تكون الارض مقصوبۃ او اخذت بالشفعة) وطلب المالك فینفذ یمخرج (مات فی سفینۃ یصل وبکفن ویصل علیہ یرمی بہ فی البحر) کذافی الظہریۃ (مات حمل وولداہ حتی یشق بطنہا) من جنبہا الایسر (ویمخرج ولداہ) کذافی الحائنیۃ وفيہا ایضا ویستحب فی القتل والمیت دفنہ فی المکان الذی مات فیہ فی مقابر اولئک المسلمین وان نقل قبل الدفن الی قدر میل او میلین فلا بأس بہ وکذا لو مات فی غیر بلدہ

دفن غیرہ فی قبرہ وزرعہ وینب علی کافی التیین (قولہ مات فی سفینۃ الخ) المراد ان کان الہرید او خیف الضرور عن احد یشقل ان شب وعن الشافعی کذا ان کان قریبا من دار الحرب والاشدین لو حین لیقذفہ البحر کذافی الفتح والبرہان (قولہ ماتت حامل الی قولہ کذافی الحائنیۃ) اقول عبارتها امر او ماتت والولد یضطرب فی بطنہا قال محمد بن یسحق یطہا ویخرجہ الولد لا یس الا ذلک اہ ونقل الکمال عن التجبیس حامل مات واضطرب فی بطنہا شیء وكان رأیہم اہل مدینۃ شیء یطہا فرق بین هذا وبين ما اذا ابتلع درقات ویدع ما لا علیہ قیمۃ ولا یشق بطنہ وفی الاختیار جبل عدم شیء یطہا قول محمد وروی الجرجانی عن اصحابنا انہ یشق لان حق الادی مقدم علی حق اللہ تعالیٰ ومقدم علی حق الظالم المتدی اہ ثم قال الکمال وهذا اولی والجواب علی ما قدمناہ ان ذلک الاحترام یزول بتدییہا (قولہ وان نقل قبل الدفن الی قدیم الخ) اشارہ الی کراهتہا فی ما فوق میلین وبصرح فی الظہریۃ والی انہ لا یموز نبشہ ونقلہ بعد الدفن وهو الاجماع اللاحق القبر کاقدمنہ واتفتت کلۃ الشایع فی امرأۃ دفن ابنہا وہی غائبۃ فی غیر بلدہا فلم تصبر وارادت نقلہا لہ لیسعہا ذلک فتجوز شوائبہ فی المتأخرین لا یلتفت الیہ

كذآله الكمال **(قوله)** فان نقل الى مصر آخر لا بأس به ) اقول نقل مثله الكمال عن التجنيس فقال لا اثم في النقل من بلد الى بلد ما نقل ان يعقوب عليه السلام مات بمصر فقل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تاوب يوسف عليه السلام بعد ما نقل عليه زمان من مصر الى الشام ليكون مع آباءه اهـ اما ما في التجنيس ثم قال الكمال ولا يخفى ان هذا شرع من قبلنا لم يتوفر فيه شروط كونه شرعا ثم نقل عن التجنيس ايضا انه يكره نقله الى بلدة اخرى لانه اشتغال بالاعيد وفيه تأخير دقه وكنى بذلك كراهة اهلقت وايضا لا ياتل الانبياء غيرهم لكنهم اطيب ما يكون في حالة الموت كالعبادة لا يعترفهم تغير فلا يقاس عليهم من رقى حيفة اشدتنا من حيفة الكلب تؤذى كل من مر به **(قوله)** لا يكره عظام اليهود اكل كذا في الحائض وعلة في البحر عن الواقعات بقوله لان الذي لما حرم اذا ذاقه في حياته لذته فتجب صيانته عن الكسر بعد موته اهـ وهو يفيد انه خاص باهل الذمة دون الحربيين **(قوله)** ويكره القعود على القبور كذا في الحائض وكذلك يكره موطؤه واليوم وقضاء الحاجة وكل ما لم يعمد من السنة والمعمود ليس الازيارتها والدعاء عندها قاتعا واحتلف في اجلاس القارئ ليقروا عند القبور والحجرات عدم الكراهة كافي الفتح وزيارة القبور منه وفي الرجال وقيل تحرم على النساء والاصحاب الرخصة ثابتة لهما ويستحب قراءة يس لما ورد من دخل المقابر فقرا سورة يس خفف الله عنهم ومنذ كان له بعد ما فيها حسنت كذا في البحر **(قوله)** ولا بأس **(٦٨٩ هـ في الباب)** كذا الرطب حاجة قال في

البرازي ولا يستحب قطع الرطب الحاجم	يستحب تركه فان نقل الى مصر آخر لا بأس به لا تكرر عظام اليهود ونحوهم اذا وجدت في قبورهم ويكره القعود على القبور وقلع الشجر والحشيش من المقبرة ولا بأس في الباب
باب الشهيد	باب الشهيد
<p>المقتول ميت باجله عند اهل السنة وانما يوجب للشهادة بحاله لاختصاصه بالفضيلة فكان افراده من باب الميت على حدة كفراد جبريل من الملائكة عليهم السلام كذا في النهاية <b>(قوله)</b> الحديث تمامه فانه من جريح يخرج في سبيل الله تعالى الا وهو يأتي يوم القيامة واوداجه تشخب دما لا لون لون الدم والريح ريح المسك كذا في الكافي والهداية وقال الكمال هو غريب وروى احاديث صحيحة في عدم غسل الشهيد <b>(قوله)</b> وكل من بمنام</p>	<p>سعى به لانه مشهود له بالجنة بالنسب اولان الملائكة يشهدون موته اكرام الله اولانه حتى عند الله تعالى حاضر اعلم ان الاصل في هذا الباب شهداء احدقاتهم كفوا واصل عليهم ولم ينسلوا لانه صلى الله عليه وسلم قال في حقهم زلومهم بكلامهم ودمائهم ولا تسفلوهم الحديث وكل من بمنام يلحق بهم في عدم الفسل ومن ليس بمنامهم ولكنه قتل ظلما او مات حريقا او غرقا او مبطونا فلمهم ثواب الشهداء مع انهم ينسلون وهم شهداء على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الا يرى ان عمر وعلي رضي الله عنهما حالما في بيتهما بعد الطعن وغسلا وكانا شهدين بقوله صلى الله عليه وسلم كذا في الكافي والمقصود هنا تعريف شهيد هو بمعنى شهداء احد رضوان الله عليهم في ترك الفصل ولهذا قال (هو مسلم طاهر) احتراز عن وجب عليه الفسل كالجنب والحائض والنفساء <b>(بالغ)</b> احتراز عن الصبي <b>(قتل ظلما)</b> احتراز عن</p>

يلحق بهم **(الح)** قاله في الكافي عند قوله او ارتقت فقال ثم المرتب وان غسل فله ثواب الشهيد كالحريق والغريق والمبطون **(قتل)** والغريب اهـ وهو اوفر فائدة من نقل المصنف اليه المعنى **(قوله)** كذا في الكافي اقول لكن لا على مثل هذا الوضع في هذا المحلل بل المعنى من الباب **(قوله)** احتراز عن وجب عليه الفسل كالجنب والحائض والنفساء اقول المراد بوجود الفسل على الحائض والنفساء وجوبه في الجملة على الصحيح من المذهب لانه اذا لم يجب عليهم الفسل كالجنب يقطع دم الحوض والنفس وقد صرف انه حيض ونفس لا ينسل الشهيد منهما في رواية عن ابي حنيفة والصحيح ان ما قبل الاتضاع كاجده فيجب التمسيل عنده مطلقا وعندها لا ينسلان مطلقا كافي النهاية فتح القدير **(قوله)** بالغ احتراز عن الصبي هذا عندنا حنيفة وعندها كالبالغ كافي الهداية والمجنون كالصبي كافي السراج فكان ينبغي ابدال لفظ بالغ بمكلف ليخرج الصبي والمجنون **(قوله)** قتل ظلما يعني بان قتله اهل الحرب او البني اوقطاع الطريق مباشرة او اسيانهم كالموطونهم حتى القوم في نار او ماء بالنطن او اللعق او الكر عليهم كافي الجوهرة او نقر او دابة فصدمت مسلما او رموا نارا بين المسلمين فهت بهار الى المسلمين او ارسلوا ما ففرقه مسلم فانه شهيد اتفاقا لان القتل يضاف الى العدو تسيبا اما لو اقلت منهم دابة كافر قاوطات مسلما من غير سياتي اودى مسلم الى الكفار فاص مسلما او نقر ت دابة مسلم من سواد الكفار او نقر المسلمين منهم فاجلهم الى خندق او نار او نحوه

فالقوا انفسهم اوجعوا حواشي الحسك فشي عليها مسلم فأت لم يكن شهيدا عند أبي حنيفة خلافا لأبي يوسف كذا في التتبع وقوله فالقوا انفسهم في الخندق أي من غير كرم ولا طعن ولا دفع من العدو كافي الجوهرة (قوله ولم يرتث على النبال المفعول) كذا في المعراج عن الصحاح ثم قال وفي الإيضاح معنى الارتثاث هو أن خلق شهادته من قولك توب رث أي خلق اه (قوله او وجد جريحاً ميتاً في معركتهم) لوقاف كالهداية (١٦٩) وغيره او وجد في المعركة به أثر لكان أولى إلا أن يقال أراد بالجرحاحة ما هو أعم

من الظاهرة فيشمل الباطنة المعلومه بسلان الدم من غير متدار خروجه منه إلا أنه لا يشمل الأثر غير الجراحة كالكسر لبعض الأعضاء وأنه شهيد لا يفسل (قوله كالفرس والحشو) أي عند وجدان غيره من جنس الكفن والا دفنه (قوله وزاد يفصل) الشاربه إلى أنه يكره أن يتزع عنه جميع ثيابه ويجحد الكفن ذكره في البحر عن الأسيدي (قوله فيفسل من وجد قتيلاً في المصر الح) قدياً لمصر لأنه لو وجد في مفازة ليس قريباً من البحر لا تجب فيه قسامة ولا دية فلا يفسل لو وجد به أثر أو قتل كذا في البحر عن المعراج فلما راد بالمصر العمران وما يقربه مصر كأنه أو قرية وأطلق صاحب المعراج في القتل فيفسل القتل بغير الحد وهو صرح في البدائع كقوله صاحب البحر بعد هذا (قوله في أي في موضع تجب فيه القسامة احتراز عن الجامع والشارع) أقول لا يعني ما فيه من إمام أنه لا يفسل إذا وجد في الجامع أو الشارع وليس مراداً لأنه يفسل إذا وجد فيها لوجوب الدية في بيت المال وإن لم تجب فيه القسامة فلو قال المصنف في موضع تجب فيه الدية بدل تجب فيه القسامة لكان أولى وأظهر في

قتل سحداً أو قصاصاً (ولم يجب بنفس القتل مال) احتراز عن قتل وجب به مال وأما قال بنفس القتل لأن الأب إذا قتل ابنه بمحبة ظلماً يكون الابن شهيداً لأن المال وإن وجب لم يجب بنفس القتل بل يسقط القصاص لشبه الأبوة (ولم يرتث) على البناء للمفعول يقال أدت الجريح أي حمل من المعركة وبه رمق والارتثاث في الشرع أن يرتقق بشئ من مرافق الحياة أو ثبت له حكم من أحكام الأحياء كسأبئ بيانه (سواء قتله باغ أو حربي أو قطع الطريق ولو بغير آلة جراحة) لأن الأصل فيه شهيداً أحد كما عرفت ولم يكن كلهم قتل السيف والسلاح ففهم من دفع رأسه بالحجر وفهم من قتل بالسماء وقد صرح رسول الله صلى الله عليه وسلم في الأمر بترك الفسل (أو) قتله (غيرهم بها) أي بجراحة فإن مسلماً قتله غير باغ أو غير قاطع الطريق ومسلماً قتله ذمي بجراحة ظلماً يكون شهيداً (أو وجد) عطف على قتل ظلماً (جريحاً ميتاً في معركتهم) أي معركة الباغى ونحوه واشترط الجراحة ليعلم أنه قتل لا ميت حتف أهله (فتزع عنه غير الصالح للكفن) كالفرس والحشو والقلنسوة والسلاح والخف فأنزع (وزاد) أن نقص (ويقص) أن أزداد (ليتم الكفن) لثبته عن كافر (وإصلى عليه) أكرامه له وتطهراً (وبدفن بدمه) لأنه في معنى شهيداً أحد وقدم أنه عليه الصلاة والسلام نبى عن غسلهم والتأنيب مخالفاً في الصلاة (فيفسل من وجد قتيلاً في مصر فيها) أي في موضع (يجب) إذا وجد (فيه) أي القتل (القسامة) احتراز عن الجامع والشارع (ولم يعلم قتله) قال في الهداية ومن وجد قتيلاً في المصر غسل لأن الواجب فيه القسامة والدية فيفسل أثر الظلم إلا إذا علم أنه قتل بمحبة ظلماً لأن الواجب فيه القصاص وقال صدر الشريعة أقول هذه الرواية مخالفة لما ذكر في الذخيرة لأن رواية الهداية فيها إذا لم يعلم قتله لأنه علل بوجود القسامة ولا قسامة إلا إذا لم يعلم القاتل في صورة عدم العلم بالقاتل إذا علم أن القتل بالحدية ففي رواية الهداية لا يفسل لأن نفس هذا القتل أوجب القصاص وأما وجوب الدية والقسامة فلعارض المعجز عن إقامة القصاص فلا يخرج به هذا المعارض عن أن يكون شهيداً وأما على رواية الذخيرة فيفسل وعبارة الذخيرة هكذا وإن حصل القتل بمحبة فإن لم يعلم قتله تجب الدية والقسامة على أهل الحيلة فيفسل وإن علم قتله لم يفسل عندنا في الذخيرة لم يعتبر نفس القتل

المراد ولهذا قال في البحر الاقتصاد على التعليل على وجوب الدية أولى من ضم القسامة لأن من ضم كصاحب الهداية رد عليه المقتول في الجامع والشارع الأعظم فإنه ليس بشهيد حيث لم يعلم قتله وليس فيه قسامة وأما تجب الدية في بيت المال فقط أه قلت إذا حلت الرأوى على أوفى قول الهداية اندفع الإراد وأفاذا حكم ظاهر المراد لأن من لازم وجوب القسامة الدية ولا ينكس اه (قوله ولم يعلم قتله) أي جهل بالمرء وهو شهيداً إذا علم قتله وكان ظالمًا لمحمد لا يفسل واشترط أن المأد جرحاً القاتل بالمرء إلى أنه إذا علم في الحيلة كذا إذا نزل اللصوص عليه ليلا في المصر فقتل بسلاح أو غيره فهو شهيد كما لو قتله قطع

الطريق نص عليه في البدائع وقال في البحر يحفظ هذا فان الناس عنه غافلون **(قوله)** كأنه لم يتأمل في عبارة الهداية (الح) اقول ذكرتم انه ان كان يائسا رادا على صدر الشريعة ثم قال غاية ما يلزم من ذلك ان يكون الاستثناء اى في كلام الهداية منقطعا ولا بأس به **(قوله)** بان اكل وشرب او نام او تدوى اطلقه فشمّل القليل والكثير كما في البحر **(قوله)** وقد رد على الاداء قال الكمال كذا قيد الزهلي والله اعلم بصحته وفيه افادة انه اذا لم يقدر على الاداء لا يجب القضاء فان اراد ان لم يقدر للضعف مع حضور العقل فكونه يسقطه القضاء قول طائفة والخيار وهو ظاهر كلامه في باب صلاة **(١٧٠)** المريض انه لا يسقط وان اراد لغيبة العقل

فالمضى عليه فبقى ما لم يزد على صلاة يوم ولية ففي يسقط القضاء مطلقا لعدم قدرة الاداء من الجرح اه وقال صاحب البحر قد قال ان المراد الاول وكون عدم القدرة للضعف لا يسقط القضاء على الصحيح هو فينا اذا قدر بعده اما اذا مات على حاله فلا ثم لعدم القدرة عليها بالاجماع **(قوله)** او قتل من المعركة لمقب في غاية اليقين انما لا نسلم ان الحبل من المصراع ليس بثل راحة اه وصرح في البدائع بان القتل من المعركة يزيد ضعفا ويوجب حدوث الآلام لم يحدث لولا القتل والموت يحصل عقيب ترادف الآلام فيكون القتل مشاركا للجراحة في اثار الموت فلم يمت بسبب الجراحة بقينا فلما لم يسقط القتل بالشك اه قال في البحر فالارتثات ليس للراحة بل لما ذكره اه **(قوله)** او اوصى بامور الدنيا او الآخرة وهو قول ابى يوسف خلافا لعمد اقول الضمير في هو يصح ان يرجع الى قوله او الآخرة فلا يفيد الحكم عند محمد بالصيغة الدنيوية ويصح ان يرجع الى المطلق الوصية وهو ظاهر كلام المصنف لقوله بعده وقيل الخلاف بينهما في الوصية بامور الدنيا وكلام الهداية ظاهره اجراء الخلاف في الوصية بامور الآخرة وفيه انه لا يكون مرتثا عند محمد ولو اوصى بامور الدنيا ونقل في البرهان عن كل من ابى يوسف ومحمد قولين **(ووجد)** فقال ويترد ابو يوسف الارتثات في الوصية بامور الدنيا فقط او مطلقا وخالفه محمد في وصية الآخرة فلم يجعله مرتثا او مطلقا اى او خالفه مطلقا فلم يجعله مرتثا في الوصيتين لانها حمل الاموات او قتل في البحر عن المحيطان الاظهر انه لا خلاف في جواب ابى يوسف انه يكون مرتثا في اوصى بامور الدنيا وجواب محمد بعدمه في اذ كان بامور الآخرة وذكر وجهه **(قوله)** لانه لا يملك ان يصير خلقا في حكم الشهادة يبنى حكمها النديري وهو عدم الفصل اما عند الله فلا ينقص ثوابه بل هو شبيه عند الله تعالى كما في الفتح **(قوله)** ولو وجد ما ذكر في الحرب لا يكون مرتثا اقول الا انه اذا مضى عليه يوم ولية حال القتال يكون مرتثا كما في شرح المنظومة عن النهاية

فوجب البدية وان كان بالعارض اخرجه عن الشهادة ففي المتن اخذ بهذه الرواية اقول كأنه لم يتأمل في عبارة الهداية ولم ينظر في شروحه فانهم صرحوا بان قوله الا اذا علم انه قتل بمجدة ظلما محمول على ما اذا علم قائله عينا وان لفظ الكتاب يشير اليه لانه قال الواجب فيه القصاص ولا قصاص يجب الاعلى القاتل المعلوم وقال تاج الشريعة جد صدر الشريعة في شرح قوله ظلما اى وعلم قائله وفي الكتاب اشارة اليه لانه انما يكون ظلما اذا كان القاتل معلوما حتى لو لم يعلم جاز ان يكون هو معتبرا فلا يكون القتل ظلما واما قول صاحب الهداية والامن وجد قتيلا في مصر فتناه على ما عترف به صدر الشريعة ومن وجد قتيلا في المصر ولم يعلم قائله دليل قوله لان الواجب فيه القسامة والبدية والعجب انه يستبر في الاول قيدا لاقصاهم من الدليل ولا يستبر في الثاني قيدا ففهم من الدليل ايضا فلم ان كلام الهداية والذخير في المال واحد ولا اختلاف رواية ههنا ومنشأ توهم المخالفة والاختلاف عدم التفرقة بين ما ذكر في الهداية قبل الادوين ما ذكر بعده فتدبر والله الهادي الى سواء السبيل وهو حسي ونعم الوكيل (او قل بعد اوقصاص) فانه ينسل لان هذا القتل ليس بظلم (او جرح وارثه بان اكل او شرب او نام او تدوى او اوصى خيمة او مضى وقت صلاة وهو يثقل ويقدر على الاداء) حتى يجب عليه القضاء بتركها فيكون بذلك من احكام الدنيا (او قل من المعركة الاخوف وطء الخيل) فحينئذ لا يكون القتل منافيا للشهادة هذا الاستثناء ذكره الزهلي (او اوصى) بامور الدنيا والآخرة وهو قول ابى يوسف خلافا لعمد وقيل الاختلاف بينهما في الوصية بامور الدنيا وفي الوصية بامور الآخرة لا يكون مرتثا بالاجماع (او باع او اشترى او تكلم بكلام كثير وقيل بكلمة) وكل ذلك ينقض معنى الشهادة فيفسل لانه بذلك يصير خلقا في حكم الشهادة وسال شيئا من مرافق الحياة فلا يكون في معنى شهداء احد لانهم ماتوا عطاشا والكأس تدار عليهم خوفا من نقصان الشهادة (هذا) اى كون ما ذكر في بيان الارتثات موجبا للفصل (اذا وجد ما ذكر بعد انتضاء الحرب ولو فيها لا) اى لو وجد ما ذكر في الحرب لا يكون مرتثا بشيئا من ذلك كذا قال الزهلي (ويصلى عليهم) عطف على قوله وينسل من

والمراد هو يعقل اهقل وهو مخالف لما في الجوهر عن نوادر بشر عن ابي يوسف ادا مكث في المعركة اكثر من يوم ليلة حيوا القوم في القتال وهو يعقل اولاً يعقل فهو شهيد والارتناث لا يعتد الا بصدته في القتال اهـ كتاب الزكاة ﴿قوله﴾ عقب الصلاة بالزكاة اقتداء بقوله تعالى اقيموا الصلاة وآتوا الزكاة ﴿قول﴾ وقرنت الزكاة بالصلاة في اثنين وتمايز آية في كتاب الله تعالى وهو يدل على ان التعاقب بينهما في غاية الوكادة كافي البحر وقد فصل قاضي خان بين الصلاة والزكاة بالصوم ﴿قوله﴾ وما رزقاهم يتفقون ﴿هذا عام فلا دلالة له على الخاص الزكاة ﴿قوله﴾ هي تملك النخ﴾ اشارة الى ان الزكاة في عرف الفقهاء نفس الالباء على ما عليه المحققون لانهم يصفون الالباء بالوجوب الذي هو من صفات الافعال وعند البعض اسم للمال المؤدى لانه تعالى امر بآباء الزكاة وآباء الزكاة وآباء الزكاة بحال وفيه نظر ذكره ابن كمال بآباء قال في المراجع الادج انها فعل الاداء لانها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الفعل لا من صفات الاعيان والمزاد بآباء الزكاة ﴿١٧١﴾ اخراجها من المعدم الى الوجود كافي قوله تعالى اقيموا الصلوة كذا في المنشور او مناسبة الشرعي للفوى

ان فعل المكلفين سبب الفوى اذ يحصل البناء بالاخلاق منه تعالى في الدارين والطهارة للنفس من دنس البخل والحفاظة على الطهارة للمال بأخراج حق التبرع الى مستحقه الفقير ثم هي فريضة محكمة كافي الفتح ﴿تيسره﴾ عرفها المصنف شرها ولم يذكر تعريفها لغة وهو بمعنى البركة ذكرت البقرة اى بورك فيها وبمعنى المدح زكى نفسه مدحها وبمعنى التاء الجليل زكى الشاهد كذا في البحر عن النهاية وقال الكمال هي في اللغة الطهارة قد افلح من ترك الغلاء ذكاز الزرع اذا قام وفي الاستشهاد نظر لانه ثبت الزكاة بالهمز بمعنى الغناء يقال ذكازك فاجوز كون الفعل المذكور منه لامن الزكاة بل كونه منها توقف على ثبوت عين لفظ الزكاة في معنى الغناء ﴿قوله﴾ وايضا قال الزبلي النخ

وجد النخ  
كتاب الزكاة  
عقب الصلاة بالزكاة اقتداء بقوله تعالى اقيموا الصلوة وآتوا الزكاة وقوله وقيمون الصلوة وما رزقاهم يتفقون ﴿هي﴾ تملك بعض مال جزما عنه اى ذلك البعض (الشارع) قال في الكتبخي تملك المال من فقير مسلم غير هاشمي النخ اقول هذا التعريف يتناول مطلق الصدقة ولا يخصه بالزكاة بخلاف ما اختير هنا فان قوله عنه (الشارع) يفيد تخصيص اذ لا يعمين في الصدقة وايضا قال الزبلي يرد عليه الكفارة اذ ملكك لان التملك بالوصف المذكور موجود فيها ولو قال تملك المال على وجه لا يملكه منه لا يفصل عنه لان الزكاة يجب فيها تملك المال فقلت جزما لا يرد عليه ذلك فان معناه بلا احتمال في نفسه لغير التملك كالا باحة فان الكفارة في نفسها لا تقتضي التملك بخلاف الزكاة لان شيوها بقوله تعالى وآتوا الزكاة والالباء كاقولوا يقتضي التملك ولا يتأدى بالا باحة حتى ولو كفل تيمما فانفق عليه نوايا للزكاة لا يجوز بخلاف الكفارة ولو كساه مجزؤه لوجود التملك (لفقير) متعلق بالتملك (مسلم غير هاشمي ولا مولاة) احتراز عن النقي والكافر والهاشمي ومولاة فان دفع الزكاة اليهم مع العلم لا يجوز كما سيأتي (مع قطع المنفعة عن المالك من كل وجه) احتزبه عن الدفع الى فروعه وان سفلوا واصولهم وان علوا او مكاتبه ودفع احد الزوجين الى الآخر كما سيأتي ﴿فه تعالى﴾ لان الزكاة عبادة فلا بد فيها من الاخلاص لقوله تعالى وما امروا الا بالعبادة مخلصين له الدين (وشرط وجوبها العقل والبلوغ) اذ لا تكليف بدونهما (والاسلام)

وليس بشئ ما الجاب به صاحب البحر عن الكتبخي بأن قوله من فقير مسلم خرج مخرج الشرط والاسلام ليس بشرط في اخذ الكفارة فانه لا يفهم من التعريف شئ مما ذكر من كون الاسلام شرطا في الزكاة وليس بشرط في الكفارة حتى يخرج هذا قاله المقدسي ﴿قوله﴾ لفقير مسلم لا بد من قيد آخر وهو مع قبض معتبر احتراز عما دافع الى الحي لا يملك او يجنون فانه لا يجوز وان دفعها الى ابيه كالموضع زكاته على دكان فجاء الفقير وقبضها لا يجوز فلا بد في ذلك من ان قبضها لهما لا بالاولوى او من كان في عياله من الاقارب او الاجانب الذين يمولون والمتكفي قبض القسط ولو كان الصبي يملك القبض بان كان لا يبرى به ولا يجزئ عنه يجوز والدفع الى المتعوز مجزئ كالموتى الفقراء من بدل المالك كافي الفتح ﴿قوله﴾ وشرط وجوبها العقل احتراز به عن الجنون ولا يخلو اما ان يكون جنونا اصليا او عارضا فالاصلي من بلغ جنونا فلا زكاة عليه بالاتفاق واما اذا افان كان ابتداء حوله من وقت الافاقة لاصبي اذ بلغ واما العارضي فان دامت فهو كالاصلي اتفاقا كافي البحر وغيره وقال في البرهان يجب على من افان من الجنون بعض الحول الذي ملك فيه النصاب ولو كان الجنون اصليا في ظاهر الرواية وقيل يعتبر ابو يوسف

في رواية هشام أضاف أكثر الحول وقيل ابتداء حول الجنون الأصلي من وقت الاتفاقته في رواية عن أبي حنيفة وقال محمد الجنون مطلقا عارض والحكم في العارض أنه يمنع الوجوب إذا امتدأ سنة أو أفلاها وقال في الجوهره المجنون لازكاة عليه عندئذ أوجد منه الجنون في السنة كلها فإن وجد منه اتفاقية في بعض الحول فله اختلاف والصحيح عن أبي حنيفة أنه يثبت شرط الاتفاقية في أول السنة وآخرها وإن قل يثبت شرط أولها لا انعقاد الحول وفي آخرها توجه عليه خطاب الأداء وعن أبي يوسف تعتبر الاتفاقية في أكثر الحول وعند محمد في جزء من السنة أهو ذكر الكمال ما يجب مراجعته في هذا الحل **(قوله كافي مال المكاتب فانه ملك المولى حقيقة)** لا يعني ما فيه من إيهام الوجوب على المولى وإنه لا يجب عليه زكاة فلو قال كافي الجوهره والمكاتب لازكاة عليه لأنه ليس بملك من كل وجه لوجود الثاني وهو الرق ولأن المال الذي بيده دائر بينه وبين المولى أن أدى مال الكتاب سلم له وإن عجز سلم للمولى فكما لا يجب على المولى فيه شيء فكذلك لا يجب على المكاتب **(قوله وإن عدها ١٧٢)** الملك التام في الكفر شرطاً كذا انتقد

صاحب البحر فقال وقد جمعه المصنف شرطاً للوجوب مع قولهم أن سبها مال ملك مال مرصداً له والزيادة فاضل عن الحاجة كافي الخط وغيره من أن السبب والشرط قد اشتركا في أن كلا منهما يضاف إليه الوجوب لأجل وجه التأثير فخرج الملة وتميز السبب عن الشرط بإضافة الوجوب إليه أيضاً دون الشرط كما عرفت في الأصول اهـ **(قوله)** حتى لا يمنع دين التذر والكفارة أقول وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر وجوب الحج وهدي التمتع والأضحية كافي البحر **(قوله ولا فرق بين أن يكون الدين بطريق الأصالة أو الكفالة)** أقول جعل دين الكفالة مانعاً ظاهره على القول بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة الدين أما على الصحيح من أنها في المطالبة فقط فيه تأمل **(قوله عن الحاجة الأصلية)** هي ما يدفع الهلاك من الإنسان تحقيقاً كالنفقة ودور السكنى

لأنه شرط لصحة العبادات كلها (والحرية) لتحقيق التملك لأن الرقيق لا يملك فيه ملك (وسببه) أي سبب وجوبها (الملك التام) بأن لا يكون يداقظ كافي مال المكاتب فانه ملك المولى حقيقة وقد تقرر في كتب الأصول أن سبب وجوبها الملك المذكور وأن عده في الكفر شرطاً للوجوب (النصاب) اعتبر النصاب لأنه صلى الله عليه وسلم قدر السبب به (فارغ عن الدين) المراد دين مطالب من جهة العباد حتى لا يمنع دين التذر والكفارة ويمنع دين الزكاة حال قيام النصاب وكذا يبعد الاستهلاك لأن الإمام يطالبه في الأموال الظاهرة ونواه في الأموال الباطنة وهم المالك فان الإمام كان يأخذها إلى زمن عثمان رضي الله عنه وهو فوضها إلى أربابها في الأموال الباطنة قطعاً لطمع الظلمة فيها فكان ذلك توكيلها لآربابها ولا فرق بين أن يكون الدين بطريق الأصالة أو الكفالة ذكره الزيداني وغيره وقد ضم صدر التسمية الزكاة إلى التذر والكفارة وهو مخالف للهداية وغير فكأنه سهو من التاسع الأول (و) عن (الحاجة الأصلية) كدور السكنى ونحوها وسياق (تأم ولتقدرا) الخاء أما تحقيقى يكون بالوالة والتنازل والتجارات أو تقديري يكون بالتمكّن من الاستئمان أن يكون في يده أو يد نائبه فإذا فقد لم يجب الزكاة (فلا يجب) تفريع على قوله الملك التام (على مكاتب) لأنه ليس بملك من كل وجه بل يداقظ (ومديون للبعد) تفريع على قوله فارغ عن الدين (بقدر دينه) متعلق بقوله فلا يجب فانه إذا كان له أربع مائة درهم وعليه دين كذلك لا يجب عليه الزكاة ولو كان دينه مائتين يجب زكاة مائتين (ولاق دور البكى) تفريع على قوله والحاجة الأصلية (ونحوها) كشياب البدن وأثاث المنزل ودواب الركوب وعبيد الخدمة وكتب العلم لاهله

أو تقديراً كالدين فان المديون يدفع عن نفسه الحبس بالقضاء كافي شرح الجمع لابن الملك وقال صاحب البحر فقد (آلات) صرح بأن من معه دراهم وأمسكها بين يديها إلى حاجته الأصلية لا يجب الزكاة إذا حال حول وهي عنده ومخالفه ما في معراج الدراية في فضل زكاة العروض أن الزكاة تجب في التقدي كفيها ما أمسكه لئلا أو للنفقة اهـ وكذا في الدائع في بحث الخاء التقديري اهـ **(قوله وكتب العلم لاهله)** كذا في الهداية وقال الكمال ليس بقيد معتبر المفهوم فانها لو كانت لمن ليس من أهلها وتساوى نصبا لازكاة عليه إذا كان أعدها للتجارة وإنما هترق الحال بين الأهل وغيرهم من الأهل إذا كانوا محتاجين للكتب تدريساً وحفظاً وتصحيحاً لا يخرجون بها عن الفقر وإن تساوت لصفاهم أخذ الزكاة إلا أن يفضل عن حاجتهم ما يساوى نصبا كان يكون عنده من كل تصنيف تسختان وقيل ثلاث والخيار الأول بخلاف غير الأهل فانهم يحرمون بها الزكاة والمراد كتب الفقه والحديث والتفسير أما كتب الطب والتجويد والتجويد فتعبر في البيع مطلقاً قال الكمال والذي يقتضيه النظر أن

نسخة من الجواهر وستختبر على الخلاف لا يمتزج من النصاب وكذا في اصول الفقه والكلام غير المحطوب بالآراء بل هو مقصور على تحقيق الحق من مذهب أهل السنة إلا أن لا يوجد غير المحطوب لأن هذه من الجواهر الأصلية أو المصنفة أو أحد لا يمتزج نصابا كافي الفتح وقال في الجوهرية عن الخجندی أنه ان بلغ قيمته نصابا لا يجوز له اخذ الزكاة لا قد يحد مصنف آخر أياه وذكر هذا تان سيدكر المصنف بعضه لا يحمله **(قوله وآلات المحترفين)** المراد بها ما لا يملكه غيره في الانتفاع كالصندوق والبرد أو ما يملكه ولا يبق عنه كصاوي وحرض لفسال حاله على الحول وبساوي نصابا لا يأخوذ بمطابقة العمل لما لو اشترى بابق عنه كصفترو زعفران لصباغ ودهن وعصص لباغ فان فيه الزكاة لان التأخوذ فيه بمطابقة العين وقوارير الطيارين وجم الخيل والحمار المشتراة للتجارة ومقاودها وجلالها ان كان من غرض المشتري بيعها بها فضاها الزكاة وان كانت لحفظ الدواب فلا زكاة فيها كالقدور وغيرها من آلة الصباغين كافي الفتح والمراج والجوالق المشتراة للاجارة لا زكاة فيها كافي غايه البيان **(قوله والضمار مال تمذر الوصول اليه الى آخره)** اقله وليس منه ما اشترى للتجارة ولم يقض لان الصابح وجوب الزكاة فاقضه كما لا يبحر **(قوله ومنصوب اذا يمكن عليه بينة)** اقول لا في الساعة فانه ليس على صاحبها زكاة وان كان الغائب مفر كافي البحر عن الحاشية **(قوله ومدفون في مقبرة)** احتريه **(١٧٣٣)** عمالودنه في حرز ولودا غيره فانه تركه كذا المطلق في غايه البيان وغيره وقال تاج الترميزه لو كانت دارا

وآلات المحترفين (والواصل من مال الضمار) تبرع على قوله نام ولو قدبر والضمار مال تمذر الوصول اليه مع قيام الملك كابق ومفقود ومغصوب اذا لم يكن عليه بينة ومال قاسط في البحر ومدفون في مقبرة ليس مكانه ومال اخذه السلطان مصادرة ووديمة نسي المودع وهو ليس من موارفه ودين مجبور لم يكن عليه بينة ثم صارت له بمدين بان اقر عند الناس فانه اذا وصل اليه بمدينين لا تجب زكاته (السنين الماضية) لانتفاء الخاء ولو قدبر (بخلاف ما على مقر ولو) كان (مفسرا) اذ يمكنه الوصول اليه ابتداء او بواسطة التحصيل (او مفلسا) اي محكوما بما فلاسه خلافا لحمدقان التفليس اذا وجد تحقق الافلاس عنده (او) على (جاحد عليه بينة او علمه قاض) فان هذه الاموال اذا وصلت الى مالكها تجب زكاة السنين الماضية (ولا) تجب ايضا (في دور لالاسكني) تبرع ايضا على قوله نام ولو قدبر (ونحوها) ككتاب لا تلبس وانما لا يستعمل ودواب لا تتركب وعبيد لا تستخدم وكتب العلم لغير اهلها ونحو ذلك (الموسو التجارة) لانتفاء الخاء التقديرى قال في الهداية وعلى هذا كتب العلم لاهلها وقال في النهاية الاهل ههنا غير مفيد لما انه انما

الضيق وهو غير جار على اطلاع اى عند الامام بل ذلك في بعض انواع الدين وتوضيحه ان ابا حنيفة رحمه الله قسم الدين الى ثلاثة اقسام قوى وهو بدل القرض ومال التجارة ومتوسط وهو بدل ما ليس للتجارة كتمن ثياب البذلة وعبد الخدم وتودار السكنى وضعيف وهو بدل ما ليس كالمهر والوجبة مال وبدل الخلف والصلح عن دم الممدود والدية وتبدل الكتابة والسعاية في القوى تجب الزكاة اذا حال الحول وتبرأ من الاداء الى ان يقضى اربعين درهما فبقا درهم وكذا في ابا حنيفة وفي المتوسط لا يجب مال يقضى نصابا ويعتبر للمضى من الحول في تصحص الرواية وفي الضعيف لا يجب ما لم يقضى نصابا وبحول الحول بمد القرض عليه ونحوه في فتح القدره قال في البرهان وقال ابو اى ابو نوبخت ومحمد بن الزكاه في الترميزه من البرهان انما يضاف مطلقا الى من غير استراطس مما ذكر **(قوله او مفلسا)** اي محكوما بما فلاسه اماداه من التفليس وقال الكاكي في بعض النسخ مفلس الافلاس والمضى والحكم مختلفان باختلاف اللفظ اما المضى فيقال افلس الرجل صار مفلسا اي صارت دراهمه فلو سا كما قال اخيه الرجل اذا صارت احماء خبثا وامافلسه القاضي تفليسا اي نادى عليه انه افلس كذا في الصحاح **(قوله او على جاحد عليه بينة)** هذا على قول اكثر المشايخ وفي الاصل لم يحمله الدين نصابا ولم يفصل قال شمس الانعم الصحيح جواب الكتاب اى الاصل اذ ليس كل قاض يعبد ولا كل بينة تمدر كافي الفتح وتقل في البحر التصحيح عن التبعة والحاشية **(قوله او علمه قاض)** المضى

به عدم القضاء بعلم القاضي الآن (قوله وشرطه الحولان) قل في الفقة العبرة في الزكاة للحول القمري وسيأتي إن شاء الله تعالى في باب المنع بيان الشمس والقمر وسعى حول الان احوال تحول فيه كافي البحر عن الناية (قوله او نية التجارة) المراد ما يصح فيه نية التجارة لا عموم الاشياء فانه لو اشترى راضا خراجية او عشرية لتجر فيها لا يجب فيها زكاة التجارة ولو الاجتماع فيها الحقان بسبب واحد وهو الارض وعن محمد في أرض العشر اشترى لها للتجارة تجب الزكاة مع العشر واذا لم تصح بقيت الارض على وظفتها الى كانت وكذا لو اشترى بدرا للتجارة وزرعه في عشرة اشترى لها كان فيه العشر لا غير كذا في فتح القدير ويشترط نية التجارة حقيقة وهو واضح او حكم بالحويل في مال التجارة فان ما قوئ به يكون للتجارة وان لم يسوفه لان حكم البدل حكم الاصل فالمخرجه نية عدمها وعبد قتل عبد للتجارة خطأ فدفع به وكذا ما اشترى مضارب وان لم ينو التجارة كذا في اشباع المضارب عبدا وثوبلا بدو طعما ما وجوه وجبت الزكاة في الكل وان قصد غير التجارة لانه لا يملك الشراء الا للتجارة بخلاف رب المال حيث لا يركب الثوب والحلولة لانه يملك الشراء بغير التجارة كذا في المتج ١٧٤ (قوله مقارنة للاداء) المراد ان تكون مقارنة

للاداء للفقير او الوكيل ولو مقارنة يكن من اهلها وليست هي للتجارة لا تجب فيها الزكاة ايضا وان كثرت لعدم اتفاه الحكمة كان دفع بالنية ثم نوى والمال قائم بيد الفقير محض ولا يشترط علم الفقير بأنها زكاة على الاصح مالى البحر عن الفقيه والمحني الاصح ان من اعطى مسكينا دراهم وسباها هبة او قرض او نوى الزكاة فانها تجزئه اه وكذا صحح في شرح المنظومة الاجزاء لان العبرة لنية الدافع لالمعلم المدفوع اليه الا على قول ابى جعفر (قوله او تصدق كله) احتج به بمألو دفعه بنية واجب فانه يضمن الزكاة كافي الجوهره (قوله فليل عمرى) اقول كذا في الهداية وقداخره بدليله عن القول بالفورية مع دليله فاقداه اى العمري مختاره كاهو طريقته اه وقال ابو بكر الرازى انها تجب على التراخي وهكذا روى عن الثعلبي عن ابي الحسن

ولو مقارنة يكن من اهلها وليست هي للتجارة لا تجب فيها الزكاة ايضا وان كثرت لعدم اتفاه الحكمة كان دفع بالنية ثم نوى والمال قائم بيد الفقير محض ولا يشترط علم الفقير بأنها زكاة على الاصح مالى البحر عن الفقيه والمحني الاصح ان من اعطى مسكينا دراهم وسباها هبة او قرض او نوى الزكاة فانها تجزئه اه وكذا صحح في شرح المنظومة الاجزاء لان العبرة لنية الدافع لالمعلم المدفوع اليه الا على قول ابى جعفر (قوله او تصدق كله) احتج به بمألو دفعه بنية واجب فانه يضمن الزكاة كافي الجوهره (قوله فليل عمرى) اقول كذا في الهداية وقداخره بدليله عن القول بالفورية مع دليله فاقداه اى العمري مختاره كاهو طريقته اه وقال ابو بكر الرازى انها تجب على التراخي وهكذا روى عن الثعلبي عن ابي الحسن

اختاره كذا قاله تاج الشريعة اه فكان على المصنف رحمه الله تعالى ان يؤخر القول بانه عمري كافي الهداية لكن (وهو) قال الكمال والوجه المختار ان الامر بالصرف الى الفقير معقرنة الفور وهى انه يدفع حاجته وهى معجلة واجاب عن قول ابى بكر الرازى المستدلى ان الامر بالمطابق لا يقتضى الفور بانه وان لم يقتضه فالمعنى الذى عينه يقتضيه وهو متى فستكون الزكاة فريضة وفوريتها واجبة فيلزم تأخيرها من غير ضرورة الاثم ثم قال وما ذكر ابن شجاع عن ابي الحسن ان الزكاة على التراخي يجب حمله على ان المراد بالظن الى دليل الاقتراض اى دليل الاقتراض لا يوجبها فوراد هو لاسنى دليل الالجاب اه ثم قال الكمال هذا لا ينجى على من امن التأمل ان المعنى الذى قدمناه لا يقتضى الوجوب لجواز ان يثبت دفع الحاجة بمقدفه كل مكلف متراحيا ابدى بقر اختيار البخل للتراخي وهو بعيد لا يلزم اتحاد زمان اذا جمع التكليفين وامل اه قلت وقول الكمال والوجه المختار لا يمارض ما نقلناه عن تاج الشريعة من ان المختار التراخي لان كلام الكمال في وجه الحكم بالحكم فتنبه (قوله وقيل فوري) واجب على الفور لانه مقتضى الامر اقول الدعوى مقبولة والدليل عليها غير مقبول فان المختار في الاصول ان الامر بالمطابق لا يقتضى الفور ولا التراخي بل مجرد طلب المأموره فيجوز للمكلف كل من التراخي والفور في الامتنان لانه لم يطلب منه الفعل مفيدا احدهما فيبقى على خياره في المباح الاصل فالوجه ما قدمناه عن الكمال

**(قوله وهو قول الكرخي)** فانه قال يأتى بتأخير الزكاة بعد التمكن كذا صرح به الحاكم الشهيد في التتقى وهو عين ما ذكره الفقيه ابو جعفر عن ابي حنيفة انه يكره ان يؤخرها من غير عذر فان كررها التحريم في الحمل عند اطلاق اسمها عنهم كذا في الفتح **(قوله)** وروى عن محمد بن صالح هذا بخلاف الحج فلا ترد شهادته بتأخير عهده وافرقت بينهما بان الزكاة حق الفقراء اقيامهم بتأخير حقهم لا خلاص حق الله تعالى وعن ابي يوسف عكسه قال الكمال فقد ثبتت عن الثلاثة وجوب فورية الزكاة والحق تعميم ردها عنه لان ردها شرط بالتمام وقد تحقق في الحج ايضا ما يوجب الفور اه ورايت بخط شيخى في فتح القدر رمزوا الفتاوى قاضي خان الصحيح ان تأخير الزكاة لا يبطل العدالة اه ولكن امره بنسخته منه **(قوله)** لاتصال النية بالاسكاف اقول حاصل هذا ان ما كان من اعمال الجوارح لا يتحقق بمجرد النية وما كان من القلوب كفى فيه مجردا فالتجارة من الاول فلا يكتفى بمجرد النية بخلاف تركها وفطره السفر والفطر والاسلام والاسامة لا يثبت واحدها بالاعمال وتثبت اضدادها بمجرد النية فلا يصير مسافرا ولا مغطرا ولا مسلما ولا اديبا سائمة بمجرد **(٢٧٥)** النية بل بالعمل ويصير المسافر مقبا والمسك بالفطر سائما والمسلم كافر او الهابا بعوفه بمجرد هذه الامور

كما في الفتح وعلل في الكافي عدم الاسلام بمجرد النية بانها لم تنصل بالنيو اذ الايمان تصديق بالجان واقراء باللسان وعلل كفر المسلم بمجرد النية بانها اتصلت بالنيو وهو ترك اعتقاد حقيقة الله تعالى اه

#### باب صدقة السوائم

اي زكاتها قالوا حيث اطلقت الصدقة في الكتاب العزيز فلما رد بها الزكاة **(قوله)** وهى المكتفية بالرعى الخ اراده تعريضها للفقيه وقد اقتصر على مثل تعريضه في الكنز والهداية وقال الكمال اعترض في النهاية بان مرادهم تفسير السائمة التي فيها الحكم المذكور

فهو تعريف بالاعم اذ يقي قيد كون ذلك لغرض النسل والدر والتسمين والا فيشمل الاسامة لغرض الحمل والركوب

وهو قول الكرخي فانه قال يأتى بتأخير الزكاة بعد التمكن وروى عن محمد بن آخر الزكاة من غير عذر لم يقبل شهادته (لا يلقى للتجارة ما اشتراه لها قوى خدمته ثم لا يصير للتجارة) وان نواها لها (ما) دام (بسمه) مثلا اشترى امة للتجارة فتواها للخدمة بطلت الزكاة لاتصال النية بالاسكاف للاستخدام وان نوى التجارة بعد لم تكن للتجارة حتى يبيعها فيكون في غنها زكاة ان كانت دراهم او دنانير لعدم اتصال النية بالعمل لانه لم يجر فلم تعتبر نية ولهذا يصير المسافر مقبا بمجرد النية ولا يكون المقيم مسافرا به الا بالسفر (ماورئه لا يكون للتجارة بالنية لان النية لم تنصل بالعمل لان الموروث يصير ملكا للوراث جبرا بلا منعه ولهذا يرث الجبين وان لم يتصور منه العمل (حتى يتصرف فيه) لاقران النية بالعمل (الاذهب والفضة) كذا في غاية البيان (ومملكه بية او وصية او نكاح او خلعة او صلح عن قود كان لها) اي للتجارة (بالنية) لاقرانها بعمل هو قبول المقد هذا عند ابي يوسف واما عند محمد فلا يصير للتجارة لانها لم تقارن عملها وقيل الخلاف على العكس (لازكاة في اللآلى والجواهر) كاللؤلؤ والياقوت والزمررد وامثالها كذا في الكافي (الا ان يكون للتجارة) كذا في التلخيص

#### باب صدقة السوائم

هى جمع سائمة (هى المكتفية بالرعى) بالكسر الكلا واما بالفتح فقصود (في اكثر النسخ) حتى لو غفلها نصف الحول لانكون سائمة فلا تحب فيها الزكاة (نصاب الابل خمس وفي كل خمس الى خمس وعشرين بنت) جمع بنتى وهو المتولدتين

وليس فيها زكاة انتهى قال صاحب البحر قد يجاب بانهم انما تركوا هذا القيد لشعرهم بعد ذلك بان ما كان للحمل والركوب فانه لا شئ فيه اه ولا يخفى ما فيه اه وفي قول النهاية والتسمين اشارة الى انه لا فرق بين كونها انا فقط او ذكورا فقط او مختلطة فالمراد في كون الاسامة للحمل والركوب والتجارة لكن في البدائع لو اسامها للحمل لا زكاة فيها كالحمل والركوب كذا في البحر واما تعريف السائمة لغة فهي التي تربي ولا تسلف في الاهل كافي الفتح **(قوله)** الرعى بالكسر الكلا وبالفتح مصدر اقول والمناسب هنا ضبطه بالفتح لان السائمة في الفقه هى ما قدما تعريضها فلو حمل اليها الكلا الى البيت لانكون سائمة كافي البحر **(قوله)** نصاب الابل اقول الابل اسم جنس لا واحد له من لفظه كقوم ونساء وسمت ابلانها بتول عن اخذها كذا في الجوهرة والنسبة اليها ابل بفتح الباء تتوالى الكسرات مع الياء كذا في البحر **(قوله)** وفي كل خمس الخ اقول لم يصحها بالذود كما قال القدروى ليس في اقل من خمس ذود صدقة ولعل السر في ذلك ان تاج الشريعة قال الذود في الابل من الثلاث الى العشر من الاناث دون الذكور انتهى فلما كان الذود خاصا بالاناث والحكم اعم حذفه المصنف كصاحب الكنتر

(قوله او عراب جمع عربي) اقول هذا اللفظ هو وللناس عرب فعرقوا بينهم في الجمع والعرب هم الذين استوطنوا المدن والقرى العربية والاعراب اهل البدو واختلف في نسبهم والاصح انهم نسبوا الى عربية ففتحوا وهي من تامة لان اباهم اسمعيل عليه الصلاة والسلام نشأ بها كذا في الفتح عن المغرب (قوله شاة) قال الحنبدى لا يجوز في الزكاة الا التي من الغنم فصاعدا وهو ما في عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذي اتى عليه ستة اشهر وان كان يجزى في الاغنية كافي الجوهرة وسألت (قوله واشهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) ذكر الكمال تلك الكتب في فتح القدير فليراجع (قوله كذا الحكم في سائر النصب الاية) يعني الالف بعد الاربعين من البقر فانه لا يكون عفوا الى سنين (١٧٦) بل يجب بحسبه كاستدركه (قوله سميت به

العربي والمعجمي ذوالسنامين منسوب الى بنت نصر (او اعراب) جمع عربي (شاة) عليه اتفقت الآثار واشهرت كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم (وما بين النصابين عفوا) كذا الحكم في سائر النصب الاية (وفيا) اى في خمس وعشرين (بنت مخاض) هي التي طفت في الثانية سميت به لان امها تكون مخاضا اى حاملا باخرى عادة (وفست وثلاثين بنت لبون) وهي التي طفت في الثلاثة سميت به لان امها تلد اخرى وتكون ذات لبن غالبا (وفست واربعين حقة) هي التي طفت في الرابعة سميت به لانها حق لها الحل والركوب والضراب (وفى احدى وستين جذعة) هي التي طفت في الخامسة سميت به لمنى في اسنائه يسرقة ارباب الابل (وفى سبعين بنت لبون وفى احدى وتسعين حقتان الى مائة وعشرين ثم تتألف) الفريضة (فى كل خمس شاة بالحقين وفى مائة وخمس واربعين بنت مخاض وحقتان وفى مائة وخمسين ثلاث حقات ثم تتألف) الفريضة (فى كل خمس شاة ثلاث حقات وفى خمس وعشرين بنت مخاض وفى ست وثلاثين بنت لبون وفى مائة وست تسعين اربع حقات الى مائتين ثم تتألف) الفريضة (ابدا كما في الحسين الى بعد المائة والحسين) حتى تجب في كل خمسين حقة قيده بذلك احترازا عن الاستئناف الاول اذ ليس فيما يجب بنت لبون ولا يجب اربع حقات لعدم نصابها لانه لما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرون صار كل النصاب مائة وخمسا واربعين فهو نصاب بنت المخاض مع الحقين فلما زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وجب ثلاث حقات (ونصاب البقر والجاموس) جميع بينهما لان حكمهما واحد حتى قالوا ان البقر يتناولهما (ثلاثون) وليس في يادونها صدقة (وفيا تسع) وهو ما في عليه الحول (او تسعة) هي اثنا عشر (وفى اربعين مسن) وهو ما في عليه الحولان (او مسنة) هي اثنا عشر وما بين النصابين عفوا (وفى الزائد) على الاربعين لا يكون عفوا بل (بحسب السنين) في الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الثلثين نصف عشر مسنة وهذه رواية الاصل لان العفو

لان امها تكون مخاضا (الح) كذا قاله الزيلعي ثم قال ويسمى وجع الولادة مخاضا ايضا (قوله جذعة) قال في الجوهرة لا اشتقاق لاسمها انتهى وقال الاتفاقى سميت بها لانها طاعت الجذع يقال جذع الدابة اذا حبسها على غير علفها وقيل لانها تجذع اسنان اللبن اى تقلعها كذا في الجوهرة (قوله يعرفها ارباب الابل) انت الضمير فرجع الى الجذعة وفي نسخ كافي التبيين وغيره ذكره فرجع الى المعنى الذي بانها اى يعرف المعنى الذي بانها ارباب الابل (قوله فى كل خمس شاة بالحقين) الباء بمعنى مع اى مع الحقين (قوله وفى خمس وعشرين بنت مخاض) اى مع ثلاث حقات وفى ست وثلاثين بنت لبون مع ثلاث حقات (قوله ونصاب البقر) جنس واحد بقرة ذكر اى او اناثى كالبقر والتمرة فالتاء للوحدة لا للتأنيث كافي البهر وسميت بقرا لانها تبقر الارض بحوافرها اى تشققها والبقر هو الشق كافي الجوهرة (قوله لان حكمها واحد) اى في الزكاة لا الابعان

على ما سذكره (قوله حتى قالوا ان البقر يتناولهما) فيما بهما ان الجاموس غير البقر وهو نوع منه ولا يرد عليه ما اذا سأل لا ياكل لحم البقر فاكل الجاموس لا يمتنع على ما قاله صاحب الهداية ملالا بان اوهم الناس لتسبق اليه في ذيارنا لقته اه وقال الكاكي حتى لو كثر في موضع ينبغي ان يمتنع كذا في مبسوط فحرم الاسلام اه وفي فاوى قابيحان من الايمان قال بعضهم لو حلف لا ياكل لحم البقر فاكل الجاموس لا ياكل لحم الجاموس فاكل لحم البقر لا يمتنع وهذا اصح وينبغي ان لا يمتنع في الحبالين للرف اه وفي الجوهرة حلف لا يشترى لا يتناول الجواميس وان حلف لا يشترى حتى يتناولها فيحتمل بشرائها لان الالف واللام للمعهوداه (قوله وفيها تسع او تسعة) نص على انها الحيات في احدها وهذا بخلاف الابل فانه لا يجوز الذكر الا ان يساوى قيمته قيمة الانثى الواجبة (قوله وهذه رواية الاصل) اى ففي ظاهر

الرواية وهي إحدى روايات ثلاث تأييدها ما رواه الحسن إن ما زاد غفوا إلى حسين فيجب منه ورعها أو أنها إن زاد غفوا إلى حسين وهي رواية أسند بن عمرو وقال أبو يوسف ومحمد وهو المختار ذكره في جوامع الفقه وقال في الخط والبدائع وهو أوفق الروايات عنه كذا في البرهان وعليه الفتوى كذا ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه للقدوري عن الأسدي جاني **(قوله ونصاب الغنم)** الغنم اسم جنس يقع على الذكر والأنثى كذا في الصانبة سميت به لأنها ليس لها إلا الذئع فكانت غنمة لكل طالب كذا في قطع القدر **(قوله ضأننا أومزا)** مفيد حصول الغنم للضأن والمز والضأن جمع ضأن كركب جمع راكب من ذوات الصوف والضأن اسم الذكر والعجاة للأنثى والمز ذوات الشعر اسم للأنثى واسم الذكر التيس كذا في معراج الدرية وقال المقدسي في شرحه قال إن الأنباري الضأن مؤنثة والجمع أضأن كغلس وأغلس وجمع الكثرة ضئين ككرمهم والمز اسم جنس لا واحد له من لفظه وهي ذوات الشعر من الغنم الواحدة ضأته وهي مؤنثة وفتح العين وتسكن وجمع الساكن اميز ومميز مثل عبد **(١٧٧)** وأبعد وعيد والف المزى للإلحاق بالأنثى ولها أنثى في الكثرة وتصفى على معيز ولو كانت للأنثى لم تحذف اه

**(قوله لا الجذع)** أطلقه فشمّل جذع الضأن فإنه لا يجرى في ظاهر الرواية عن أبي حنيفة كذا قدمناه وروى عن أبي حنيفة وهو قولهما أنه يؤخذ الجذع **(قوله)** وهو ما أتى عليه أكثرها هذا تفسير الفقهاء وعن الأزهري الجذع من العز لسنة من الضأن للثنية أشهر كذا في النهاية **(قوله ونصاب الخيل)** الخيل اسم جمع للعراب والبراذن لا واحد له كالتنم والأبل كذا في النهاية والمعراج **(قوله قل)** أبو جعفر الطحاوي **(الح)** كذا في المعراج ثم قال وفي شرح الإرشاد لا يثبت فيها النصاب وقال الطحاوي قال صاحبنا لأجب في أقل من الثلاثة والصحيح عدم اعتبار النصاب اه عند الامام **(قوله)** لا ذكر الخيل منفردة مكانها في رواية

ثبت لصا بخلاف القياس والاصل ههنا ( وفيها ضف ما في ثلاثين ) أي في الستين تيمان ( ثم في كل ثلاثين تباع وفي كل أربعين مسنة ) ففي سبعين تباع ومسنة وفي ثمانين مستنان وفي تسعين ثلاثة أتبعه ثم في مائة تيمان ومسنة وفي مائة وعشرة تباع ومستنان وفي مائة وعشرين أربعة أتبعه أو ثلاث مسنات هكذا إلى غير نهاية ( ونصاب الغنم ضأننا أومزا أربعون وفيها شاة وفي مائة واحد وعشرين شاتان وفي مائتين واحدة ثلاث شياه ) كذا ورد البيان في كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي كتاب أبي بكر رضي الله عنه وعليه انعقد لا جماع ( وفي أربع مائة أربع ثم في كل مائة شاة ويؤخذ فيها التي ) وهو ما لم يستل ( لا الجذع ) وهو ما أتى عليه أكثرها لأن الواجب هو الوسط وهذا من الصغار ( ونصاب الخيل خمسة وقيل ثلاثة ) قال صاحب مجمع الفتاوى في خزنة الفتاوى قال أبو جعفر الطحاوي نصابها خمسة فإذا كان أقل من خمسة لا تجب وقال أبو أحمد الصايغ نصابها ثلاثة فإذا كان أقل منها لا تجب ( وفي كل فرس من العراب اختلط به الذكور دينار وأربع عشرة قيمته نصبا ) قال صاحب الجمع في شرحه هذا التحير يختص بالأفراس العراب حيث كان قيمة كل فرس أربعين درهم وقيمة الدنار عشرة دراهم فيكون عن كل مائتي درهم خمسة دراهم فأما الأفراس التي تتفاوت قيمتها فإنها تقوم ( لا ذكر الخيل ) منفردة لأنها لا تتنازل كأنها في رواية ) لأنها بائرها أيضا لا تتنازل وتجب فيها في رواية أخرى لأنها تتنازل بالفحل المستمار بخلاف الذكور ( لاشي في حوامل ) هي التي أعدت لحمل الإقناط ( وعوامل ) هي التي أعدت للعمل كآثارة الأرض فإنها حينئذ من الحوامل الأصلية

الحار والجور ( در ١٢ ) متعلق بالمتفرد من الذكور والمتفرد من الإناث **(قوله)** وعجب فيها في أخرى الضمير راجع للأنثى المتفردات كما هو ظاهر من عبارته وفيها إيهام أنها لا اختلاف رواية إلا في الإناث وقد ورد اختلاف الرواية في كل من المتفرد من الذكور والإناث قال في فتح القدير في كل من الذكور المتفردة والإناث المتفردة روايتان والأرجح في الذكور عدم الوجوب وفي الإناث الوجوب اه قلت وقدمت في المنصف رحمه الله على قول الامام بوجوب ذكاتها لعل كبرى تباعا من رجحه شمس الأئمة وصاحب التصحيف لم يشر لقول الصالحين وقال أنه لا ذكاتها في الخيل مطلقا متفردة كانت أو مختلطة قال صاحب البرهان وهو أي عدم الوجوب أصح ما عني به ووجه قولهما صاحب الاسم والبيان وفانبيجان وهو قول عامة العلماء في الكتب الستة وتماه به اه وقال الكمال بديساق اختلاف الترجيح واجموا على أن الامام لا يأخذ بصدقة الخيل جبراه **(قوله)** لاشي في حوامل (عوامل) تب فيه لفظ الحديث ليس في الحوامل والدوامل والمالوفة صدقة كذا في البحر **(قوله)** وعولفة فتح العين **(الح)** أقول والواحد والجمع سؤل

والنوفه بالضم جمع علف قال علفت الدابة قالوا لعلها علفتها والدابة معلوفة وعليف كذا في البحر **(قوله)** ولا يبل ولا حار الخ هذا بالاتفاق كما في البرهان **(قوله ولا حل)** هو بالتحريك ولد الشاة السنة الاولى والجمع حلال يضم الحاء وفي الدواب ينكرها والفصل ولد الشاة قبل ان يصير ابن نحاش والجمع فصلان والعجل والمجول مثله وهو من اولاد البقر حين تضعه امه الى شهر والاشى محلة كذا في البرهان **(قوله)** قيل اذا كان له نصاب سائمة الخ كذا في العنابة وقال في البحر هو الاصح اى في تصوير المسئلة اذا اعتبر الصغار المنفردة فان كان فيها كبار يمتنع ان يكون البعد الواجب في الكبار موجود او تمامه في الزيادة لقاضي خان اه **(قوله)** جاز دفع القيم في الزكاة اقول حتى لو ادى ثلاث شياه سهان عن اربع وسطا وبعض بنت لبون عن بنت نحاش جاز بخلاف ما لو كان المتصور عليه مثليا بان ادى اربعة اقتره جيدة عن خمسة وسطا وهي تساويها لا يجوز او كسوة بان ادى ثوبا يبدل ثوبين لم يجز الا عن ثوب واحد كافي الفتح وقيد المصنف بالزكاة لانه لا يجوز دفع القيمة في الضحايا والعق **(١٧٨)** كافي غاية البيان وقال صاحب البحر

**(وعلوفة)** شئ من المعين هي التي تعطى العلف فلا تكون سائمة **(ولا يبل)** لا (حمار ليسا للتجارة) لقوله صلى الله عليه وسلم لم يزل على فيه ماشى والمقادير تثبت سبعا بخلاف ما اذا كانت للتجارة لان الزكاة حيث تتعلق بالماله كسائر اموال التجارة **(و)** لا (لحل فصل) ومحل التمسك في صورة المسئلة نوع اشكال لان الزكاة لا تجب بلامضى الحول وبعد الحول لم يبق اسم الحل والفصل والعجل فقيل في صورتهار جل اشترى خمسة وعشرين من الفصلا او ثلاثين من المعاجيل او اربعين من الحلال او وبع له ذلك هل ينقد عليه الحول او لا قيل قول ابي حنيفة وعمر لا ينقد وعنه غيرهما ينقد حتى لو حال الحول عليهما من حين ملكها وجبت الزكاة وقيل اذا كان له نصاب سائمة قضى عليه ستة أشهر فتوالت على عددها ثم هلكت الاصول وبقيت الاولاد هل يبقى حول الاصول على الاولاد عندها لا يبقى وعند الباقيين يبقى **(و)** لا (في مال الصبي التخلي) وعلى المرأة ما على الرجل منهم لان الصلح قد جرى على ضعف ما يؤخذ من المسلمين ويؤخذ من نساء المسلمين لاصبيهم **(جاز)** دفع القيم في الزكاة وكفارة غير الاعناق والعشر والذرية اى اداء القيمة مكان المتصور عليه في الصور المذكورة جائز لاعل ان القيمة بدل عن الواجب لان المصدر الى البدل انما يجوز عند عدم الاصل واداء القيمة مع وجود المتصور عليه في ملكه جائز فكان الواجب عندها اجماعا للمعين او القيمة وتحقيق هذا المقام في الاصول **(لا يؤخذ الا الوسط)** رعاية للجانين **(بلاجر)** اى اذا امتنع عن اداء الزكاة لا يأخذها كرها لانها عبادة فلا تلحق بالاختيار وعند الشافعي

بعدنقه ولا يخفى انه في الاضحية مقيد بقاء ايام التحريم واما بعدها فيجوز دفع القيمة كعمره في الاضحية هو كذلك لا يجوز القيمة في الهديا كافي الهديا وسنذكر ما هو المتعبر في وقت القيمة في باب زكاة المال **(قوله)** وكفارة غير الاعناق اقول قد احسن المصنف رحمه الله بهذا الاستثناء ولم يذكره في الهديا والكبش والبيتين والكافى وذكره في غاية البيان كقائه ماعلا بان معنى القرية فيه ان لا يملك الملك وفي الرق وذلك لا يتقوم **(قوله)** والعشر **(مستوفى)** على الزكاة وينبى ان يكون الخراج كذلك فتجوز فيه القيمة **(قوله)** والذرية هو بان نذر الصدقة بهذا الذبحا فتصدق بمذله درهم او بهذا الخبز فتصدق بقيمته جاز عندنا او نذر

الصدق بشتين وسطين فتصدق بشاة تعدلها جاز وليس منه ما لو نذر ان يهدي شاتين وسطين او يبتق عدينا **(بأخذها)** وسطين فاهدي شاة او اعتق عبدا يساوى كل منهما وسطين فانه لا يجوز لانه التزم اربعين وتحريمين فلا يخرج عن النية بواحد بخلاف الصدق بشاة تعدل شاتين نذر الصدق بهما لان المقصود اغنا الفقير وهو يحصل بالقيمة كافي فتح القدير **(قوله)** لا يؤخذ الا الوسط هو اعلى الادون وادون الاعلى وقيل اذا كانوا عشرين من الضأن وعشرين من المعز يأخذ الوسط ومعرفة ان يقوم الوسط من المعز والضأن فتؤخذ شاة تساوى نصف القيمة عن كل واحد منهما مثلا الوسط من المعز يساوى عشرة دراهم والوسط من الضأن عشرين فتؤخذ شاة قيمتها خمسة عشر كذا في البحر **(قوله)** بلاجر شامل لصدقة السواهم واخذ زكاتها للامام كرها على صاحبها ويخالف ما سذكره في باب العائس من انه يأخذ زكاة المال من المار به عليه فليقبله **(قوله)** اى اذا امتنع عن اداء الزكاة لا يأخذها الامام كرها قد علمت ان الامام يأخذ زكاة السائمة كرها ويجوز عن وجب عليه زكاة غير السائمة على اداء الزكاة وكيفية جبره ما قاله في منظومة ابن وهبان وعن بعضهم بالجلس لا غير مجبر \* اى على دفعها بنفسه للفقراء وقال شارحها وقديمه القهر دون الحبس كالاخافة والتهديد ونحوها ولم يذكر المصنف حكما ماذا اخذها الامام

كرها ووضعها موضعها ولم يضعها وفي شرح المنظومة انه يجوز ما اذا اخذته السلطان اموال المصادرة ونوى اداء الزكاة اليه  
فعل قول الشافعي المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز به بقى لانه ليس للظالم ولا يباخذ الزكاة عن الاموال الباطنية تأخذ  
ولم يذكر المصنف مطالبة الفقير بها وليس له مطالبة بها ولا اخذها من غير علم الزكي وان اخرها ويضمن ما يأخذ ان هلك ويسترد  
منه لو بقى اثار في القبة الى ان ذلك **﴿ ١٧٩ ﴾** قضاء ودانة اموال لم يكن في قبلة التي اوقرت من هو اخرج من الاخذ

فيعرجه حل الاخذ بغير علم ديانة كما  
في شرح المنظومة **﴿ قوله ﴾** لم يوجد من  
**﴿ ح ١ ﴾** هذا القيد اتفاق كما في التبيين  
وقدم المصنف ان الواجب احد الشيتين  
اليتين الواجبة او قيمتها فالخيار ثابت مع  
وجود السن **﴿ قوله ﴾** لسي بها صاحب  
من باب اطلاق البعض على الكل **﴿ قوله ﴾**  
اولا على ورد الفصل ) الأنسب ان  
قال واسترد الفصل ليرجع الضمير  
للمذكور وهو المالك لان غير المذكور  
وهو الساعي **﴿ قوله ﴾** قال في الهداية **﴿ ح ١ ﴾**  
حاصله اختيار ان الخيار للمالك دون  
الساعي خلافا لما يفيد ظاهر الهداية كما  
هو نص الاصل ورد في النهاية والعراج  
وقال ان الخيار للمالك مطلقا ومائل  
الى صورة دفع المالك الاعلى لما فيه  
من اجبار الساعي على شراء الزائده  
لانه ليس شراء حقيقيا ولا يلزم من  
الاجبار ضرر بالساعي لانه عامل لغيره  
وامتناعه من قبول الاعلى يلزم السر  
وفي ذلك العود على موضوع الزكاة  
بالتقص لانها وجبت بطريق اليسر  
كما في البحر **﴿ قوله ﴾** للمصدق وهو  
الذي يأخذ الصدقات **﴿ قال في الفاية ﴾**  
المصدق تخفيف الصاد وكسر الدال  
المشددة اخذ الصدقة وهو الساعي وما  
المالك فالشهور فيه تعددها وكسر  
الدال على المشهور وقيل تخفيف الصاد  
وقال الخطاى هو ضح الدال **﴿ قوله ﴾**  
فكانه الضمير راجع لصاحب الهداية

بأخذها كرها لانها حق الفقير فصار كدين وجب للمد على المد (لان تركه)  
اي لومات من عليه الزكاة لا تؤخذ من تركه (الان يوصى) فيؤخذ تعتبر من  
الثالث وعنده تؤخذ من تركه (لم يوجد من واجب) السن معروفة سعى بها  
صاحبها وذلك انما يكون في الدواب دون الانسان لانها تعرف بالسن (دفع) المالك  
(الادنى مع الفضل والاعلى ورد الفضل اودفع القيمة) قال في الهداية اخذ  
المصدق اعلى منها ورد الفضل او اخذ دونها واخذ الفضل وقال في النهاية ظاهر  
ما ذكر في الكتاب يدل على ان الخيار للمصدق وهو الذي يأخذ الصدقات ولكن  
الصواب ان الخيار شرع دفعا بمن عليه الواجب والرفق انما تحقق بغيره فكانه  
اراده اذا سمعته نفس من عليه الواجب اذا ظاهر من حال المسلم انه يختار  
ما هو ارفق بحال الفقير وبوافقه كلام الكافي ولذا قلت دفع مكان اخذ (المستفاد  
اتناء الحول من جنس النصاب يضم اليه) يعني ان من كان له نصاب فاستفاد  
في اثناء الحول من جنسه ضمه اليه وزكاه فن كان له ماشا درهم في اول الحول  
وقد حصل في وسطه مائة درهم يضم المائة الى المائتين ويعطى زكاة الكل  
(والزكاة في النصاب لالغو) عند ابي حنيفة وابي يوسف فانه اذا ملك مائة شاة  
فالواجب عليه وهو شاة اثمها في اربعين الى المجموع حتى لو هلك ستون بمدالحول  
فالواجب على حاله وعنده محمد وزفر تسقط قدره (وهلاكه) اي النصاب (بعد  
الحول يسقط الواجب وهلاك البعض حصته ويصرف الهلاك الى الغفو اولا)  
فان لم يجاوز الهلاك الغفو فالواجب على حاله كما اذا هلك بمدالحول عشرون من  
ستين شاة او واحدة من ست من الابل حيث بقي وجوب شاة (ثم الى نصاب  
يليه) يعني ان جاوز الهلاك الغفو صرف الى نصاب يليه كما اذا هلك خمسة عشر  
من اربعين بيرا فالاربعة تصرف الى الغفو ثم احد عشر الى النصاب الذي يليه  
وهو مائتين خمس وعشرين الى ست وثلاثين حتى يجب بنت خماس ولا تقول  
الهلاك يصرف الى النصاب والغفو حتى قول الواجب في اربعين بنت لبون وقد  
هلك خمسة عشر من اربعين وبقي خمسة وعشرون فيجب نصف وثمان من بنت  
لبون ولا تقول ايضا ان الهلاك الذي جاوز الغفو يصرف الى مجموع النصب حتى  
نقول يصرف اربعة الى الغفو ثم يصرف احد عشر الى مجموع ستة وثلاثين اي كان  
الواجب في ستة وثلاثين بنت لبون وقد هلك احد عشر وبقي خمسة وعشرون  
فالواجب ثلثا بنت لبون وربع تسع بنت لبون (ثم وم الى ان يتهي) كالحول هلك

**﴿ قوله ﴾** المستفاد اتناء الحول من جنس النصاب) اقول سوا كان عيارات او شرا او وصية كافي الفتح **﴿ قوله ﴾** يضم اليه  
المراد بالضم وجوب الزكاة في المستفاد عندنا من حول الاصل كما ذكره المصنف وسيذكر ان النقص في القدين وعروض التجارة  
بالقسمة ولا يضمن الى القدين ثم ساعه زكاهم عندنا خيفة خلافا لما وافقوا على ضم من طعام ادى عشرة منهماعه ونحن ارض  
معهود توأمين عبد ادى صدقة فطره كافي الفتح **﴿ قوله ﴾** وقد حصل في وسطه مائة درهم) ليس قيدا استراضا عن غير الوسط فانه

إذا كان له خمس وثلاثون من الأبل فزادت واحدة في أثناء الحول ولو في آخره مضى بانت لكون ﴿قوله اخذ البعثة﴾ الأخذ ليس قيدا احترازا حتى لو لم يأخذوا منه الحراج وغيره سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء أيضا كافي التبيين ﴿قوله يبادع الحراج﴾ ان لم يصرف في حقه يعني ديانة بأن يفتى بالاعادة كما يذكره المصنف وأفاد أنه لا يفتى بعادة الحراج وعليه اقتصر في الكافي وذكر الزبلي ما يفيد ضعفه حيث قال ثم إذا لم يؤخذ منهم ثانيا فقتلهم بأن يمدوها ﴿١٨٠﴾ فيا بينهم وبين الله تعالى وقيل لاقتهم بعادة الحراج ﴿قوله غضب سلطان

من اربعين يمرا عشرون فأربعة تنصرف الى البهو وأحد عشر الى نصاب يلى العفو وخمسة الى نصاب يلى هذا النصاب حتى يبقى أربع شياء وقس عليه اذا هلك خمسة وعشرون أو ثلاثون أو خمسة وثلاثون ( اخذ البعثة زكاة السوائم والشعر والحراج يصاد غير الحراج ان لم يصرف في حقه ) فان ولاية أخذ الحراج للامام وكذا أخذ الزكاة في الاموال الظاهرة وهي عشر الحراج ( وزكاة السوائم وزكاة أموال التجارة مادامت تحت حماية العاشر ) فان أخذ البعثة أو سلاطين زماننا الحراج فلا إعادة على المالك لان مصرف الحراج المقتاة وهم منهم لانهم يحاربون الكفار وان اخذوا الزكوات المذكورة فان صرفوها الى مصارفها الا في ذكرها فلا إعادة عليهم والا فليهم الاعادة الى مستحقها فيما بينهم وبين الله تعالى ( غضب سلطان ما لا يخطئه بالله صار ملكا له حتى وجب عليه الزكاة وورث عنه ) كذا في الكافي ( عجل ذو نصاب لسين اوصب جاز ) قد عرفت ان سبب وجوب الزكاة المال الثابت والحولان شرط لوجوب الاداء وقد تقرر في الأصول ان السبب اذا وجد صحح الاداء وان لم يجب فاذا وجد النصاب صحح الاداء قبل الحولان فاذا كان له نصاب واحد كاشفى درهم مثلا فأدى لسين جاز حتى اذا ملك في كل منها نصابا اجزأه ما أدى من قبل وكذا اذا كان له نصاب واحد فأدى لنصاب جاز حتى اذا ملك النصاب أثناء الحول فبعد ماتم الحول اجزأه ما أدى ( لا يضمن مفرط غير متلف ) اي ان قصر من عليه الزكاة في الاداء حتى هلك النصاب سقط عنه الزكاة ولا يضمن قدرها وقال الشافعي لا يسقط ويضمن ولو استهلك يضمن لان النصاب صار في حق الواجب حقا لصاحب الحق فصار المستهلك متدينا فيضمن

مالا الخ) كذا المطلق في الكافي ويجب أن يكون بحيث لا يغيث المحلوط عن ماله كما نص عليه في فتح القدير وظاهر الكافي انه لا خلاف فيه وفي الفتح ما يفيد الخلاف لثقله بصيغة قالوا يجب فيه الزكاة وبورث عنه اه لا مقادنا من أن صيغة قالوا تذكر فيه غيره خلاف ويجب أن يقيد القول بوجود الزكاة بما اذا كان الفاضل بعد اداء ما عليه لاربابه نصابا وأشار المصنف الى أنه لا زكاة عليه فيما اذا لم يكن له ماله وغضب أموال الناس وخلطها ببعضها وبه صرح في شرح المنظومة ويجب عليه تعريض ذمة برده الى اربابه ان علموا والا الى الفقراء ﴿ فرع ﴾ لو ذكر المال الحلال بالحرام اختلف في اجزائه كذا في شرح المنظومة ﴿ قوله لا يضمن مفرط الخ ﴾ كذا في الكافي ثم قال فان طالبه الساعي فلم يدفع اليه ضمن عدائي حجة بخلاف ما اذا طالبه فقير لان الساعي متين للاخذ فلزمه الاداء عند طلبه فصار متدينا بالطلب كالمودع اذا منع الدومة والاصح أن لا يضمن وهو اختيار مشايخنا لان وجوب الضمان يستند تقويت يد اموالك ولم يوجد اه وقال الكمال وهو أى القول بعدم

### ﴿ باب زكاة المال ﴾

المراد بالمال غير السوائم واللام فيه اشارة الى المذكور في قوله عليه الصلاة والسلام ها تواربع عشر اموالكم فان المراد به غير السائمة اذ زكاة السائمة غير مقدرة بربع العشر ( نصاب الذهب عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم وزن سبعة ) اي يكون كل عشرة منها وزن سبعة مثاقيل والمثقال عشرون قيراطا والدرهم اربعة عشر قيراطا والقيراط خمس شعيرات اعلم ان الدرهم قد كانت على عهد عمر رضي الله عنه

الضمان أشبه بالفضة اه وقلت اليه مال صاحب الهدية لما أنه آخره بدليه عن القول بازوم الضمان ولكنه في النهاية بعد ( مختلفة ) ما حكى القولين قال غيب الثاني قيل وهو الصحيح لعدم التفويت ﴿ باب ذكات المال ﴾ ﴿ قوله المراد بالمال الخ ﴾ يعني في هذا الباب لان المال مطلقا هو كائن عليه محمد بقوله المال كل ما تملكه الناس من دراهم أو دنانير أو خططة أو شعر أو حيوان أو ثياب وغير ذلك اه كذا في النهاية وقال الكمال ما تقدم أي من صدقة الساعة زكاة المال أيضا الآن في عرفنا بتقدير من اسم المال النقد والعروض اه ﴿ قوله واللام في الخ ﴾ كذا قاله الزبلي ﴿ قوله والقيراط خمس شعيرات ﴾ تمامه في تصنيف للجساويدي صاحب السراجية

في الفرائض **(قولہ ولو حلیا)** ای سواء کان حلیہ نسبا یا وسیف او منطقۃ اولجما اوسر اجاوا لکوا کب فی المصاحف والاوائی وغیرہا اذا كانت تلخص عن الاذابة بحجب فیہا الزکاة فی البحر **(قولہ وھو یسکون الرأ)** اقول ویمحرک کاف القاموس **(قولہ کذا فی الصحاح)** اقول لکنہ قولی ان عیدو ظاہر اطلاق اللغۃ خلافہ لان عبارۃ الصحاح نہضہا العرض المتاع وکل شیء فهو عرض سوی الدرہم والذانیہ فہما عین وقال ابو عبدہ الروض الامتناعی لا یدخلہا کیل ولا وزن ولا تمکون حیوانا ولا عقارا **اہ** **(قولہ واما العرض فتحہا فتات الذبیا)** اقول فیکون اعم من التفسیر السابق وعلمت ماقدما عن القاموس من انہ یحرک **اہ** واما العرض بضم الین فهو الجائب وبالسکس ما یحمد الرجل بہ ویدم کذا کہو تاج الشریعۃ **اہ** وہو فی المغرب العرض یسکون الرأ خلاف الطول **اہ** یعنی مع **۱۸۱** **(قولہ)** اقول هذا الکلام متہ فی غایۃ الاستبعاد **(الح)** الاستبعاد

يبدء عن كلام الزيلي لما علمت ان اجل  
الارض غير العرض اتمامه قول ابي  
عبيد كلفنا والصواب ان العروض  
هنا مع عرض يكون الراى على تفسير  
الصحيح فخرج التوفيق لى قول  
ابى عبيد وبذا رد صاحب البحر كلام  
صاحب الدرر اه وان عم كلام الصحاح  
السوام فقد خرجت بما علم من حكمها  
قاله المقدسى **(قوله)** واما ثانياً (ل) متجه  
في رد اعتراض الزيلي بما شترى بذرا  
التجارة فزرعه والجواب عن الكثر  
وغيره ان من اطلق وجوب الزكاة فيها  
اشترى للتجارة تاراد ما نصح في التبة كما  
قدمنا لعموم الاشياء **(قوله)** مقوما  
بالانفع الفقير ( ) فنعناه الوعد ببيان  
وقت القيمة وهو كقائل في الجوهرة في  
باب زكاة الابل ثم الواجب هنا العين  
وله نقلها الى القيمة وقت الاداء اه  
والاشارة بها في كلام الجوهرة الى باب  
زكاة السائمة لان اعتبار القيمة في  
السائمة يوم الاداء والاتفاق والخلاف في  
زكاة المال فتمر القيمة وقت الاداء في

مختلفة فيها عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فخذ هر من كل نوع ثلثا كيلا تظهر المحصورة في الاخذ والاعطاء ثلث عشرة ثلاثة وثلث وثلث ستة اثنان وثلث خمسة درهم وثلثان والجموع سبعة وان شئت فاجع المجموع فيكون احدا وعشرين ثلث المجموع سبعة والذاسي الدرهم وزن سبعة (وفي مضروب كل) خبر مبتدا هو قول الا ترى ربع عشر (وميموله ولوحليا) وهو ما يتجلى به من الذهب والفضة (مطلقا) اى سواء كان مباح الاستعمال او لا وعند الشافعي رحمه الله تعالى لا تجب في حلى النساء وخاتم الفضة للرجال لانه مباح الاستعمال فاشبه ثياب البذلة وثلثا ما روى انه عليه الصلاة والسلام قال لا مرتين في نديهما سواران من ذهب اتقوديان زكاته قابلا فقال عليه الصلاة والسلام ادايا كاته (وتبره وعرض تجارة قيمته) هو مع ما يبدىه صفة عرض وهو يسكون الرأ مانع لادخله كبل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا كذا في الصحاح واما العرض فتناع الدنيا ويتناول جميع الاموال فلا وجه له هنا جلله مقابلا للذهب والفضة (نصاب من احدهما) اى الذهب والفضة قال الزيلعي قوله في عرض التجارة ليس يجري على إطلاقه فانه لو اشترى ارض خراج ونوى التجارة لم تكن للتجارة لان الخراج واجب فيها وكذا اذا اشترى ارض عشر وزرعها واشترى بذر التجارة وزرعه فانه يجب فيه العشر ولا يجب فيه الزكاة لانهما لا يجتمعان اقول هذا الكلام منه في غاية الاستبعاد اما اولها فلما عرفت ان الارض غير المرض لانها من المقار والمرض يقابل المقار واما ثانيا فلان عدم وجوب الزكاة في البذر اما حداثته بعد الزراعة وذلك لا يضر لان مجردية الجمعة اذا اسقط وجوب الزكاة في البذر المشتري للتجارة كما سرفلا ن يسقط التصرف الاقوى من البية اولى (مقوما بالاضع الفقير ربع عشر) اى ان كان التقويم بالدرهم اضع للفقير قوم عرض التجارة بها وان كان بالدينار اضع قومها (ثم في)

زكاة المال على قولهما وهو الاظهر وقال ابو حنيفة يوم الوجوب كفى البرهان وقال الكمال والخلاف بيني على ان الواجب عندهما جزء من العين وله ولا يمتنعها الى القيمة فيعتبر يوم الميعاد كفى من رد القيمة وعنده الواجب احدهما ابتداء ولا يجبر المصدق على قبولها اه والقول بان الواجب هو العين بناء على ما ظنه بعض اصحابنا ان اداء القيمة بدل عن الواجب حتى اقب التسليم لا بالبدال وليس كذلك فان المصير الى البذل لا يجوز الا عند عدم الاصل واذا القيمة مع وجود المتخصص عليه جائز عندنا **(قوله)** اي ان كان القوم الخ افادته يقوم بالمضروب به صرح الزهري والمبردة بالبذل الذي به المال ولو كان في مفارقة بعتبر القيمة في اقرب الابعاد الى ذلك الموضع كفى الفتح وقال في البحراء اولي علق التبيين من انه اذا كان في المفارقة يقوم بالمصر الذي يصير اليه اه

( قوله فان الزكاة في الكسور لا تجب عندما الاذابلغ خسر النصاب ) اقول المراد ببلوغه من احدهما لما قاله في البحر عن المحيط لا يضم احدى الزادتين الى الاخرى ليم اربعين درهما او اربعة مثاقيل عند ابي حنيفة لانه لا تجب الزكاة في الكسور عند وعند ما يضم لانها تجب في الكسور اه ( قوله وما غلب غشه قوم لانه في حكم العروض ) اقول لم يبين لماذا قوم وقال في البحر وان غلب الفش كالسوقة فنظر ان كانت رابحة او نوى التجارة اعتبرت قيمتها فان بلغت نصابا من ادنى الدراهم التي تجب فيها الزكاة وهي التي غلبت فصحت وجبت فيها الزكاة والا فلا وان لم تكن اثمانا رابحة ولا منوية للتجارة فلا زكاة فيها الا ان يكون ما فيها من الفضة يبلغ مائتي درهم بان كانت كثيرة وتخلص من الفش فان كان ما فيها لا يتخلص فلا شيء عليه لان الفضة فيها قد هلكت كذا في كثير من الكتب وفي غاية البيان الظاهر ان خلوص الفضة ﴿ ١٨٢ ﴾ من الدرهم ليس بشرط بل

المعبر ان يكون في الدرهم فضة بقدر النصاب اه ﴿ فرغ ﴾ الفلوس ان كانت اثمانا رابحة او سلما للتجارة تجب الزكاة في قيمتها والا فلا ( قوله ذكر ابو نصر انه تجب فيه الزكاة احتياطا ) اختاره في الحاشية واخلاصة ( قوله ) قيل لا تجب قال مولانا البرهان الطرابلسي وهو الاظهر كذا قاله القدسي في شرحه اه قلت وعلة البرهان بعدم الغلبة المشروطة للوجوب ( قوله ) قيل تجب درهمان ونصف عليه في البرهان بالنظر الى وجهي الوجوب وعدمه ( قوله نقصان النصاب الخ ) من صورده ما اذا مات غنم التجارة قبل الحول فدينغ جلدها ونم الحول عليه ان يبلغ نصاب الزكاة بخلاف عبيد تخسر ثم تحلل لانعدام النصاب بالتخمر وقاء جزء منه وهو الصوف في الاول كافي التبيين وغيره ولن القدوري في شرحه ان حكم الحول لا يتقطع في مسألة العبيد وسوى بينهما وفي نوادر ابن سباعة كذا ذكره القدوري كذا في غاية البيان ( قوله ) لان قيمة احداهما تنقصت الخ مثاله اذا كان له مائة درهم وعشر دنانير قيمتها ادنى من مائة درهم تضاف الدرهم الى الذهب لانها تزيد بقيمة عن عشرة دنانير فيكمل بها ﴿ كما ﴾ نصاب الذهب قيمة ﴿ باب الماشي ﴾ اخر هذا الباب عما قبله ثمخص ما قبله في المادة وهذا يشمل غير الزكاة كالماخوذ من الذي والحري ولما كان فيه عبادة وهو ما يؤخذ من المسلم قدمه على الحسن من الركا والمانثر فاعل من عشرت القوم اعشرهم عشرا بالضم فيها اذا اخذت عشر اموالكم وبالكسر صرت عاشرهم عددا ذكره القدسي والمراد بها ما يدور اسم العشر في متعلق اخذه منه فانه انما يأخذ العشر من الحري لا المسلم والذي كافي الفتح ( قوله هو من نصاب الخ ) عرفة بما ذكر لان الاصل في نصيبه لاخذ الصدقات امانة للمسلم على اداء الزكاة وماعداها مما يؤخذ من الكافر تابع لاحتياج الى تخصيصه بالذكر وليس بمباداة فغلب الصدقات المأخوذة من المسلمين على المأخوذة من غيرهم ( قوله ليامنوا من القصوص ) اشار به الى قيد لا بد من زيادته ذكره في البسيط وهو ان يأمن به التجار من القصوص ويجمعهم منهم قال في البحر فيستفاد منه انه لا بد ان يكون قادرا على

### باب الماشي

( هو من نصاب ) اي نصابه الامام على الطريق ( لاخذ صدقة التجار ) ليامنوا من القصوص وكما يأخذها من الاموال الظاهرة يأخذها من الباطنة التي مع التجار

اذا كان له مائة درهم وعشر دنانير قيمتها ادنى من مائة درهم تضاف الدرهم الى الذهب لانها تزيد بقيمة عن عشرة دنانير فيكمل بها ﴿ كما ﴾ نصاب الذهب قيمة ﴿ باب الماشي ﴾ اخر هذا الباب عما قبله ثمخص ما قبله في المادة وهذا يشمل غير الزكاة كالماخوذ من الذي والحري ولما كان فيه عبادة وهو ما يؤخذ من المسلم قدمه على الحسن من الركا والمانثر فاعل من عشرت القوم اعشرهم عشرا بالضم فيها اذا اخذت عشر اموالكم وبالكسر صرت عاشرهم عددا ذكره القدسي والمراد بها ما يدور اسم العشر في متعلق اخذه منه فانه انما يأخذ العشر من الحري لا المسلم والذي كافي الفتح ( قوله هو من نصاب الخ ) عرفة بما ذكر لان الاصل في نصيبه لاخذ الصدقات امانة للمسلم على اداء الزكاة وماعداها مما يؤخذ من الكافر تابع لاحتياج الى تخصيصه بالذكر وليس بمباداة فغلب الصدقات المأخوذة من المسلمين على المأخوذة من غيرهم ( قوله ليامنوا من القصوص ) اشار به الى قيد لا بد من زيادته ذكره في البسيط وهو ان يأمن به التجار من القصوص ويجمعهم منهم قال في البحر فيستفاد منه انه لا بد ان يكون قادرا على

الحماية وهو يشترط ايضا ان يكون حراما مسلما غير هاشمي فلا يصح ان يكون عبد العدم الولاية ولا كافر الا انه لا يلزم على المسلم ولا هاشميا لان فيها يأخذ شبه الزكاة كافي النية فكان ينبغي للمصنف ذكره وخرج بقوله نص الامام على الطريق السامي وهو من يسمى في القبال لاخذ صدقة الواشي والمصدق تخفيف الصاد وتشديد الدال اسم جنس لهما كافي البائع وما ورد من ذمه فمحصول على من ينظم كرمنا وعلما ذكرناه حرمة تولية الفسقة فضلا عن اليهود والكفرة **(قولهم صدق باليمن)** هو ظاهر الرواية كافي المعراج والعباد وان كان لا تخلف فيها لكن تعلق حق العبد بها وهو العاشر في الاخذ فهو يدعي عليه معنى لواقربه لزمه فيخلف لرجاء التكلول كافي الفتح ولا يشترط اخراج البراءة لاشتباها الحظ حتى لو خالف ما فهم المصدق بقل قوله بينه في ظاهر الرواية وقيل يدل على كذبه كخطأ الحد الرابع ويترك بانها عبادة ذكره المقدسي والقول قول التاجر بينه في صفة متاعه اذا اتهمه العاشر انه خلاف ما قال وليس له اضراءه بتبتيه كما فعله ظلمنا زمانا **(قولهم اوقال على دين)** اطلق الدين وقال في المعراج قال الحلواني رحمه الله اطلق في الكتاب قوله اوقال على دين والاصح ان العاشر يسأله عن تقدير الدين فان اخبره بما يستغرق النصاب بصدقة والا لا **﴿ ١٨٣ ﴾** يصدق كذا في الحجازية وقيل ينبغي ان يصدق فيها ينتص به النصاب

كسبائي (صدق باليمن من قال لم يتم الحول) اي صدق العاشر من انكر تمام الحول وحلف (او) قال (عن علي بن ابي رباح الى عاشر آخر ان كان) اوعاشر آخر (في تلك السنة) لانه ادعى وضع الأمانة موضعها وان لم يكن لمصدق لكذبه فيها (كذا) اي يصدق باليمن قوله ادبت الي فقير الا في السواثم لان حق الاخذ منها للسلطان كمن عليه الجزية او اخراجها اذا صر فيها الى المقاتلة بنفسه وكن اوصى بثلك ماله للفقراء واوصى الى رجل بان يصرفه اليهم فصرفه اليه الوارث بنفسه اليهم حيث لا يجوز كذا في شرح الهداية لتاج الشريعة (الاموال الماطة بعد الاخراج كالظاهرة) حتى لو قال اذ ادبت زكاتها بعدما اخرجتها من المدينة لم يصدق لانها بالاخراج التحقت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ منها الى الامام (فياصدق المسلم صدق الذمي) لان ما يؤخذ منه نصف ما يؤخذ من الحق متى وجب تضعيفه لا يتبدل شيء منه فياورداه التضعيف كما في التضعيف على شيء ثقلب (الا في قوله ادبت الى فقير) لان ما يؤخذ من الذمي جزية وفيها لا يصدق اذا قل ادبتا اهلان فقراء اهل الذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه وهو مصالح المسلمين كذا قال الزبيلي ولا بد من هذا الاستثناء والتون خالية عنه (لا الحرب) اي لا يصدق الحرب في شيء من ذلك (الا في ام ولده) اي جارية يقول هي ام ولدي فيصدق لان كونه حربيا لا ينافي الاستيلاء واقراره بنسب من في يده صحيح فكذا

قبل الزكاة هو الاول والثاني سياسة وقيل هو الثاني والاولى تغلب فلها هو الصحيح كافي الهداية وظاهر قوله تغلب فلانها لم يؤخذ منه الامام لعلمه باهالي الفقر اذ ان ذمته برأى بان يوق في اختلاف الشايخ كافي البحر عن المعراج وان اجاز فعله الامام فلا بأس به كافي البحر عن جامع ابني اليسر **(قولهم لان ما يؤخذ من الذمي جزية)** اي حكمه حكمها في كونه يصرف في مصارفها لانه جزية حتى لا يسقط جزية ترأسه في تلك السنة نص عليه الاسيحابي واستثنى في البدائع نصاري تغلب لان عمر رضي الله عنه صالحهم من الجزية على الصدقة المضاعفة فاذا اخذ العاشر منهم ذلك سقطت الجزية اه **(قولهم كذا قال الزبيلي)** نقل مثل ما استأنف في المعراج عن جامع الكردري **(قولهم اي لا يصدق الحرب في شيء من ذلك)** كذا في الهداية وقال الكيدال المبارزة الجيدتان يقال ولا يلتفت اولاً بترك الاخذ منها لا ولا يصدق لانه لو صدق بان ثبت صدقة بيتة عادية من المسلمين المسافرين معه في دار الحرب اخذ منها **(قولهم الا في ام ولده قال الزبيلي)** يدخل تحت عموم جميع ما تقدم ذكره من الصور وهو مشكل فياذا قل ادبت انا الى طائر آخر وفي تلك السنة طائر آخر فبنينا ان يصدق فيه لانه لو لم يصدق يؤدي الى الاستئصال وهو لا يجوز او هو من في الغلبة قلت ويكون بالاولي ما اذا ثبت اعطاه لعاشر آخر بالينة العادلة

**(قوله ومن الذي نفعه)** أى مع مراعاة الشروط من الحول والصاب والفرغ عن الدين وكونه للتجارة كفى الفتح **(قوله)** وإن علم بأخذ منه لوبعضاً أشار به إلى أن لا يأخذ الكل إذا كان يأخذونه لكن لا يعلم منه قدر ما تأخذوا الصحيح أن نبقى له ما يوصله إلى ما نكفى البحر **(قوله)** وإن لم يسله لا يؤخذ منه شئ **(قوله)** كذا مشى عليه في الوافي وقال في شرحه الكافي حتى لو مر حربي بمخمس درهم لم يؤخذ منه شئ إلا أن يأخذوا ما نكفها تحقيقاً للمجازاة وفي كتاب الزكاة لا تأخذ من القليل وإن أخذوا مثلاً من القليل عفواً وشرعاً وأخذهم من القليل ظلم اهـ **(قوله)** أى يؤخذ العشر من قيمته في الغاية تعرف بقول قاسقين تأما أودمين اسلموا وفي الكافي تعرف بالرجوع إلى أهل الذمة كذا في البحر **(قوله)** إذا مر بهما ذى **(قوله)** أى أوجرتي للتجارة وفيه إشارة إلى أنه لا يشتري خمر المسلم إذا مر به وهو بالاتفاق نص عليه في البحر عن القوائد **(قوله)** ولا بضاعة ومضاربة وكسب مأذون) أقول هذا ظاهر فيما إذا لم يكن مع حربي وهل هو كذلك أولاً **(قوله)** ١٨٤ **(قوله)** فلينظر **(قوله)** حتمه **(قوله)** العاشر ممنوع عن

كسب الرب والطبيع والسفر جل والريمان ونحوها من الرطاب عند أبي حنيفة وصورة المسئلة أن يشتري بصباب قرب مضى الحول عليه شيئاً من هذه الحظيرة والتجارة فتم عليه الحول ففده لا يأخذ العاشر الزكاة لكنه يأمر المالك بأدائها بنفسه وقال يأخذ من جنسه لدخوله تحت حماية الإمام كذا في البرهان وقال الكمالي في تحليل قول الإمام لا يأخذ منها لأنها تقصد بالاستيقاظ وليس عند العامل فقراء البرلديع لهم فإذا قبيل ليجدهم فسدت فيفوت المقصود فلو كانوا عنده أواخذ ليصرف إلى عمله كان له ذلك اهـ

### باب الركا

**(قوله)** هو مال تحت الأرض مطلقاً الخ أقول قيم لفظ الركا الكثر والمعدن ويطلق الركا عليها إطلاقاً حقيقة مشتركاً معنواً وليس خاصاً بالدين ولو دار الأمر فيه بين كونه مجازاً فيه ومتواطئاً

بأية الولد يؤخذ من ربع الشتر ومن الذي نصفه ومن الحربي الشتر) هكذا مر عرضي الله عنه سماعة (أن بلغ ماله نصيباً ولم يعلم قدر ما أخذوا) أى أهل الحرب (منا وإن علم بأخذ مثله لو) كان مالاخذوا منا (بعضاً وإن لم يسله) أى ماله نصيباً (لا يؤخذ منه شئ) (وإن أقرب باقي النصاب في يته) لأن الواجب في يده (ولا يؤخذ شئ منه) أى الحربي (إن لم يأخذوا شيئاً) يستمر وإعليه ولأن أحق منهم بالمكاسم (عشر) أى أخذ من الحربي العشر في تاج المصاوير العشر عشر سدين (ثم قبل الحول) وإن لم يدخل داره (لم يمس) لأن الأخذ في كل مرة استتصال للمال وحق الأخذ لحفظه (وعشر ثانياً) جاء من داره لأنه رجع بآمان جديده وإيضاً الأخذ في كل مرة بعده لا يقضى إلى الاستتصال (عشر آخر) أى يؤخذ العشر من قيمته (لا الخنزير) إذا مر بهما ذى لأن القيمة في ذوات القيم لها حكم العين والخنزير مذهباً لغير ذوات الأمان والحر منها (ولا بضاعة) وهى مال مع تاجر يكون ربحه لغيره وإنما لم يمس لأنه ليس بمالك ولا نائب عن المالك في أداء الزكاة (ومضاربة) أى إذا مر المضارب بماله لم يمس لأنه ليس بمالك ولا نائب عنه (وكسب مأذون مدون) وليس معه مولا) أى مرعته مأذون فلو مدوناً لا يؤخذ منه شئ والأفكسب لمولاه فلو معه يؤخذ منه والأفلا (وتحى أن عشر الخوارج) يعنى إذا مر على مائر البغاة ففسره ثم مر على عشر العدل يؤخذ منه ثانياً لأن التقصير منه حيث مرهم بخلاف ما إذا غلبوا على بلادنا فأخذوا الزكاة وغيرها حيث لا يؤخذ منهم ثانياً إذا ظهر عليهم الإمام لأن التقصير من الإمام

### باب الركا

(هو مال تحت الأرض مطلقاً) أى سواء كان خلقه أو يد من العباد والمعدن خلق والكثر مدفون (خمس معدن) وهو الذهب والفضة (وحديد ونحوه) كالصفر

إذا لاشك في صحة الخلقة على المعدن كان المتواطئ متيناً كذا في فتح القدر وقال صاحب البحر وبه اندفع (والبحاس) ما في غاية اليان والبدائع من أن الركا حقيقة المعدن لأنه خلق فيهما كذا في الكثر مجاز بالجوارزاه **(قوله)** المعدن هو من المعدن وهو الأمانة قال عدنان المكان إذا قام به ومنه جنت عدن ومركز كل شئ معدنه عندها للغة فأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار فيه ثم أشهر في نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها الله تعالى في الأرض يوم خلقها حتى صار الانتقال من اللفظ إليه ابتداءً بلاقربته كفاي الفتح **(قوله)** خمس تخفف الميم) قال في المغرب خمس القوم إذا أخذ خمس أموالهم من باب طلب واستشهاده في ضياء العلوم بقول عدى ريب في الجاهلية وخمس في الإسلام فلم أن قول المستنف خمس تخفيف الميم لأنه تمتد فجاء بنات الفصول وهو ما ندفع قول من قرأه خمس تشديد الميم فلان من الحنف لأنهم لما علمت أن الخفف متعدوانه من باب طلب كذا في البحر **(قوله)** وحديد ونحوه) أعلم أن المستخرج من المعدن ثلاثة أنواع جامد بذوب وينطع كالقطين والحديد

وجاهد لا ينطبع كالخس والتوبة والكحل والزرنيخ وسائر الاحجار كالياقوت والملح والثالث ما ليس بهما دكلامه والغير النطع ولا يجب الخس الا في النوع الاول كذا في الفتح ومن اصاب ركازا وسعه ان يتصدق بجمعه على المساكين واذ اطلع الامام على ذلك اعطى ماضع ويجوز دفع الخس الى الوالدين والمولودين الفقراء كافي الغنائم ويجوز للواجد ان يصرفه الى نفسه اذا كان محتاجا ولا يفتيه اربعة اخماس بان كان دون المائتين اما اذا بلغ المائتين لا يجوز له تناول الخس كذا في البحر **(قوله)** وان لم يملك فللواجد اقول سواء وجدته **(١٨٥)** بنفسه او باجرأه قال في خير مطلوب قبل من الامام معدنا واستاجر اجراء

فاستخرجوا ما لا يخس وما بقي فهو له **(قوله)** ولا شيء فيه ان وجدته في داره اي المملوكة عند ابي حنيفة قاله قال لاخس في الدار والبيت والمنزل والحاوت وقالوا لا يجب الخس كافي البحر وسواء كان المالك مسلما او ذميا كافي المحيط **(قوله)** وفي ارضه روايتان اي عند ابي حنيفة رحمه الله في رواية لا يجب وفي رواية الجامع الصغير يجب والفرق على هذه الرواية بين الارض والدار ان الارض لم تملك خالية عن المؤن بل فيها الحراج او الشجر والخس من المؤن بخلاف الدار فانها تملك خالية عنها قالوا لو كان في داره نخلة تفل اكرام من الثمار لا يجب فيها كافي الفتح **(قوله)** وجدت في جبل اي باصل خلقها في معدنها لقوله يمدد الا ان يكون دفين الجاهلية وافاد بالولاية عدم الوجوب اذا وجدت المذكورات في البحر كالذهب والفضة الموجودين فيه ولو يصنع المباد **(قوله)** وان خلا عنها اي العلامة يعني الميزة ليشمل ما اذا اشبهت الضرب واذا اشبهت فهو جاهلي في ظاهر المذهب لانه الاصل وقيل يحتمل اسلاميا في زماننا لتقدم العهد كافي البحر والكناني **(قوله)** قيل يعتبر جاهلي وقيل كالمقطعة لا يخفى نافي اطلاق القولين على السوا ما لماعلمت من

والنحاس ونحوهما في ارض خراج او عشر وسبأني بيانها (وباقية المالكها) اي الارض (ان ملكك والا) اي وان لم تملك (فللواجد ولا شيء فيه) اي الممدن (ان وجدته في داره وفي ارضه روايتان وفي اياقوت وذمرد وفيروزج وجدت في جبل) لقوله عليه الصلاة والسلام لاخس في الحجر وكذا لا يجب في جميع الجواهر والقصوس من الحجارة الا ان تكون دفين الجاهلية ففيه الخس اذا يشترط في الكثر الا المالية لكونه غنيمة كذا قال الزبيلي (ولو لؤلؤ وغيره) وكذا في جمع حلية تستخرج من البحر حتى الذهب والفضة بان كانا كثر في قعر البحر (كثر فيمسة الاسلام) كالكتوب عليه كلمة الشهادة (كالقطعة) وسبأني حكمها في موضعها (وما فيه سمة الكفر كالنقوش عليه الصم خسر وباقية المالك اول الفتح) فان كان حيا اخذه والا فوارثه لوجيا والافيت المال (ان ملكك) اي ارضه (والا) اي وان لم تملك كالمفاوز والجبال (فللواجد) حرا كان او عبدا مسلما كان او ذميا صغيرا او كبيرا غنيا او فقيرا لانهم من اهل النعمة غير الحربى المستأمن فان الواحد اذا كان حربيا مستأنا يسترد منه ما اخذ (الا اذا حمل في المفاوز بالاذن) من الامام (على شرطه) فله المشرط (وان خلا عنها) اي العلامة (قيل يعتبر جاهلي) لان الكثر غالبا من الكفرة (وقيل) في زماننا هو (كالقطعة) اذ قد طال عهد الاسلام (رجل دخل دار الحرب ووجد ركازا في همراه دار الحرب فله ولاخس) سواء دخل بايمان او لا وانما كان له لسبق يده على مال مباح وانما لا يجب الخس لانه اخذه متلصعا بغير جاهر (ولو) دخل (جماعة ممتعون) اي لهم منعة وغلبة (وتلفروا) على كنوزهم (بخمس وان وجدته) اي الركاز (مستأمن في ارض مملوكة) لاهل الحرب (رده الى ممالكها) حذرا عن العذر والحيانة (ولو) لم يرد (واخرجه منها) الى دار الاسلام (ملكه ملكا غير طبيب) كالمملوك بشرائه فاسد (او) وجد الركاز في ارض مملوكة من دار الحرب (غيره) اي غير مستأمن (لم يرد شيئا ولا يخس) لانه اخذه متلصعا كذا في نفاية اليمان (وجد متاعهم في ارض غير مملوكة خسر وباقية للواجد) قال في الوقاية وان وجد ركاز متاعهم في ارض منها لم يملك خسر وباقية للواجد الظاهر ان مراده نقل مسألة ذكرت في الهداية في آخر الباب بقوله متاع وجد ركازا فهو لذى وجدته وفيه الخس الخ لكن عبارة

ان ظاهرا الرواية جملة جاهلي **(قوله)** وان وجد متاعهم المراد بالمتاع غير الذهب والفضة المذكورة عن المعراج **(قوله)** في ارضه ليس قيدا احترازا لان الحكم في دار الحرب كذلك كما يفيد اطلاق الهداية الا انه يشترط ان يكون الواجد له في دار الحرب ذاتمة **(قوله)** الظاهر ان مراده نقل مسألة ذكرت في الهداية الخ اقول مبنى تحفة صاحب الوقاية على ما ظهر للمصنف من التوجيه الذي ذكره ولا نسلمه ذلك لحل كلام الوقاية على ما اذا كان الواجد في المسئلة المذكورة ذاتمة غير المستأمن ويكون قول الوقاية وان وجد متاعا لمفعول ولا يرجع ضميره للمستأمن المذكور قبله بل يكون متعلقا به وحذف فاعله للعلم به من قوله

خسر وباقيده اذ لا يخلص الاماوجه ذومنة **(قوله)** فالصواب ان يقطع وجد عماقبله وقرأ على البناء للمفعول قد علمت انه كذلك على ما وجهناه ثم اقول السر في تقييد صاحب الوفاة بكون الارض لم يملك ليفيد الحكم بالاولية في المملوكة لتكون الماخوذ غنيمته اه وقال في المراج اما ذكر هذه المسئلة اى في الهداية بعد ذكر حكم التقديس في المدين والركاز لين ان وجوب الخس لا يخصر الركاز من التقديس او غيرها بخلاف الزكاة حيث لا يجب في المتاع الا للتجارة لما ان وجوب الخس باعتبار الغنيمه وفي ذلك كمال اللبس سواء بعد ان ثبت الانتقال من ايدى الكفرة الى ايدىنا غلبة حقيقة او حكما كذا قيل اه **(قوله)** ويترك لفظ منها اقول نعم ينفي حذف لفظ منها لما اذا وجد متاع اهل الحرب في دارنا ركازا ولكن قد ابداه المصنف قوله في ارضنا حتى لا يرجع الضمير للمستأمن ويلزم منه توهم التخصيص بدارنا والحكم اعم غير انه يشترط في الواجده في دار الحرب المنعة باب المشرية **(قوله)** في غسل ارض عشرية كذا ١٨٦ في الهداية وقال في القناية قيد بارض العشر

لانه اذا اخذ من ارض الحراج فلا شيء فيه لا عشر ولا خارج كايين اه **(قوله)** فلا شيء فيه اى في السمل ولكن الحراج يجب باعتبار التمكن من الاستزلال كما في المراج اه ونقل في البحر عن المبسوط ان صاحب الارض يملك السمل الذي في ارضه وان لم يتخذها لذلك حتى ان له ان يأخذه ممن اخذه من ارضه بخلاف الطريق اذا فرغ من ارضه فهو بمن اخذه اه **(قوله)** او غسل جبل ونجرة كذا نص في الهداية وقال

### باب المشرية

(يجب العشر في غسل ارض عشرية) وسيأتي بابها في كتاب الجهاد (او) غسل (جبل) وان قل السمل (ونجرة) وفي الترتاشي ما يوجد في الجبال والبراري والموات من العسل والفاصكة ان لم يحجم الامام فهو كالصيد وان جهاه ففيه العشر لانه مال مقصود وعن ابي يوسف لا عشر فيه لانه باق على الاباحة (و) في (مسق) مطر اوسيع اى ماء اودية (بلا شرط نصاب) وهو خمسة اوسق والوسق ستون صاعا والصاع ثمانية ارطال والرطل اثنا عشرة اوقية والا وقية اربعمون درهما (و) لا شرط (بقاء) يعني سنة حتى يجب في الخضروات وقال لا يجب الاقباله ثمرة باقية تبلغ خمسة اوسق (الا في نحو الحطب) كالخشيش

النصاب المتبرعا ما يبلغ خمسة اوسق عند الصالحين والوسق يفتح الواو وروى بكسرهما حل البعير (والقصب)

والورق حل البقل والجار كما في المراج **(قوله)** ستون صاعا تقدير الوسق بستين صاعا مصرجه في رواية ابن ماجه كافي فتح القدر **(قوله)** وقال لا يجب الاقباله ثمرة باقية حد البقاء ان يبق سنة في الثالب من غير معالجة كبيرة بخلاف ما يحتاج اليها كالتب في بلادهم والطبخ الصبي في بلادنا اى بلاد مصر وعلاجه الحاجة الى تقليبه وتقليب النصب كذا في الفتح **(قوله)** الا في نحو الحطب اه اقول وكذا لا يجب في نحو سفوف وتين لانه يشترط ان يكون الخارج بما قصد انباته حتى لو اخذ ارض مقصبة او منجرة او ممتا للخشيش واراد به الاستناء سقط ذلك وبسببه كان فيه العشر كافي العناية وبسبب ما يقطع ليس قيد ولذا اطلقه قاضيخان عنه ويشترط ايضا قصد الاستغلال فخرج نحو زرع البطيخ والجار وما يخرج من الشجر كالصمغ والقطران ويجب في الصفر والكتان وزره لان كل واحد منهما مقصود فيه كافي البحر وقال قاضيخان ولا يجب العشر فيما كان من الادوية كاللوز والهيلج ولا في الكندر اه وفي الجوهره خلافه حيث قال يجب

الشري في الجوز والوز والبعل والثوم في الصحيح ولا عشر في الادوية كالسمرو والشونيز والحلف والجلبة اهـ **(قوله)** والعقب هو كل نبات ساقه يكون انابيب وكوبيا والكمب المقد والانبوب ما بين الكمين والرادها القصب الفارسي لان القصب ثلاثة انواع الفارسي ولا عشر فيه كاجتهد وقصب الذريرة وهو قصب السبل كما في الجوهره وسى بالذريرة لانها تحمل ذرة ذرة تنلق في الدواء كذا نقل عن شيخى وكذا في الحيازية وفيها قيل يدفع بها الهوام وقيل ما زرع على الميناه ينمو ويقل كذا في المراج واجوده الياقوتى اللون اهـ وهو من افضل الادوية لحرق النار مع دهن ورد وخل ويضع من اوام المدة والكمب المسلو ومن الاستسقاء ضادا قاله الاتقاني والثالث قصب السكر قال في الجوهره قصب السكر والذريرة فيها الشر وكذا في الغاية اهـ قلب ويؤخذ العشر من عسل قصب السكر ما في المراج قال شيخ الاسلام قصب المسليج العشر في عسله دون خشب اهـ **(قوله)** غرباء الغرب الدلو العظيم والدالية دولا ب تدره البقر وذكر في المغرب ان الدالية تجزع طويل يرك تركيب مداق الارزق في رأسه مغزفة كبيرة يستقى بها والسانية الناقة التي يستقى عليها فان سقى سيعا وبذلية قال معتبر اكثر السنة كاهن في السائمة كذا في الهداية وان استوا يجب نصف الشر نظر الفقهاء كما في السائمة كذا في البحر ومحوت الزبلى وظاهر الغاية وجوب ثلاثة ارباع العشر **(قوله)** ويجب الحراج في عشرة **(في ١٨٧)** مسلم شرها زى) الحلق الذى والمراد به غير التعلبي كالفص

عليه في الغاية وقال الزبلى اى يجب الحراج ان اشترى ذى غير تعلبي ارضا عشرة من مسلم ثم قال ولو اشترى تعلبي ارضا عشرة من مسلم يضاعف الشر عنها خلافا لمحمد وانما لم يذكرها المصنف لدخولها تحت قوله وضعت في ارض عشرة تعلبي اهـ وفيه افادة مهمة البيع وقال مالك لا يجوز البيع وهو اختيار القاضي اى حاز كذا نقله الاتقاني عن القدورى **(قوله)** او العيب بقضا انما كان الرد بالعيب فسخا اذا كان قضا القاضي لان القاضي ولاية الفسخ فاذا كان بغير قضاء كان اقالة وهو بيع في حق غيرها فصار

والقصب (وضعه) عطف على ضمير يجب وجاز للفصل اى ويجب نصف العشر (في مسق) غرب اودالية بلا رفع المؤن اى يجب العشر في الاول ونصفه في الثاني بلا رفع اجرة العمال ونفقة البقر وكرى الانهار واجرة الحافظ ونحو ذلك (و) بلا (اخراج البذر) فان شراح الهداية وغيرهم صرحوا بوجوب العشر في كل الحراج (و) يجب (ضعفه) في عشرة تعلبي ولو طفلا اواشى او اسلم او اشترى منه مسلم اودى) فان العشر يؤخذ من اراضى اطفالنا فيؤخذ ضعفه من اراضى اطفالهم ولا يسقط عنهم العشر المضاعف بالاسلام (و) يجب (الحراج في عشرة مسلم شرها ذى وقض) لم يذكر في الوقاية والكثير القبض وشرط في الهداية لان الحراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعة وذلك بالقبض (و) يجب (العشر على مسلم اخذها منه بشفعة او ردت عليه لفساد البيع او خيار الشرط او الرؤية او العيب قضاء) متعلق بقوله ردت بعض اذا اشترى ذى من مسلم عشرة ثم اخذها منه مسلم بالشفعة او ردت عليه فساد البيع او بخيار ما عادت عشرة كما كانت (وعلى ذى جبل داره بستانا خراج كذا المسلم ان سقاها بمائه ولو سقاها (بماء العشر) وسأني بيان المياه ايضا في كتاب الجهاد

شرها من الذى فتنتل اليه بما فيها من الوظيفة وقيل ليس لذى ردها بالعيب لعب الحادث عند بصير وردها خراجية وجوابه ان هذا العيب يزعم بالفسخ فلا يمنع الرد كذا في التبيين **(قوله)** متعلق بقوله ردت) اقول جمعه قضاء متعلق بردت يستلزم اشتراط القضاء في الرد لفساد وخيار الشرط وخيار الرؤية لا يشترط القضاء الا في الرد بخيار العيب فكان ينبغي ان يقال متعلق بقوله او العيب **(قوله)** وعلى ذى جبل داره بستانا خراج اى سوا سقاها بماء الحراج او العشر والبستان كل ارض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجار ولو لم يجعلها بستانا بل اغشاها دارا كانت ولو بها نخيل قتل اكرار لاشئ فيها سوا مكان مسجلا او ذبا **(قوله)** كذا المسلم لو سقاها اى المسلم بمائه اى الحراج ولو سقاها بماء العشر عشر ولو ان المسلم اودى سقاها مرة بماء العشر ومرة بماء الحراج فالمسلم احق بالعشر والذى بالحراج كافى المراج واستشكل المتأني وجوب الحراج على المسلم ابتداء فهاذا سقاها بماء الحراج حتى قتل في غاية البيان ان الامام السرخسى ذكر في الجامع ان عليه الشر بكل حال لانه احق بالشر من الخراج وهو الاظهر اهـ واجاب صاحب البحران المنوع وضع الحراج عليه جبرا اما اختياره فيجوز وقد اختاره حاجث سقاها بماء الحراج ففى كما اذا احيا ارضامته باذن الامام وسقاها بماء الحراج فانه يجب عليه الحراج اهـ **(قوله)** وسأني بيان المياه) بانه كما قال المصنف ان ماله السقاء او البئر او العين في ارض عشرة عشرى ومما نهاره حفرها السهم وبه روي عن خراجية

خراجي كذا سيجوز وجيوز ودجلة والفرات عند أبي يوسف وعشرى عند محمد اه قلت وفي شرح الطحاوي وكذا النيل خراجي عند أبي يوسف رحمه الله لدخول تحت الحماية بخاذ القطرة كذا في معراج الدراية والحي قهرها الا عاج كهر الملك ويزجره ومرو ورو كذا في النهاية وفي صحيح مسلم عن ابي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم سيجان وحيجان والفرات والنيل كل من انهار الجنة ذكره الاقناني **(قوله ولا شيء في عين قير)** القير والقار الزفت والنقط والفتح والكسر وهو الفصح دهن يملوا الماء وقد مشى المصنف على رواية عدم مسح موضع القير والنفط وهو رواية ابن سباعين عن محمد وهو مختار ابي بكر الرازي قال الشيخ اكل الدين بعد نقله وكان المصنف ابي صاحب الهداية رحمه الله اختار قول ابي بكر الرازي رحمه الله اه وفي رواية تمسح العين تبعا اذا كان حريمها يصلح للزراعة وهو اختيار بعض المشايخ **(قوله وفي حريمها الصالح للزراعة خراج لو خراجا)** اعاقده لان الخراج يتعلق بالتمكن من الزراعة حتى لو كان الحرم عشر او زرعه وجب المشرقية فيخرج وان لم يزرعه لاشي عليه **(قوله)** ووجه عند ظهور التراجيح كذا قاله الزيلعي وقال في البرهان وجوب المشرقية باشتداد الحب يبدو صلاح الثمرة عند أبي حنيفة لان الخارج بلغ حدا يتنفع به ابو يوسف يرى الوجوب بالحصاد والجدا لا وقت جمع الخارج في الجرن كقال محمداه فقيه نوع مخالفة **(باب المصارف)** **(قوله الفقير هو من له مال دون التصاب)** أقول ويجوز الدفع له ولو كان مهيجا مكتسبا كافي العناية اهلكه قال في المراجحة لا يطيب للاخذ لانه لا يلزم من جواز الدفع جواز الاخذ كظن التي فقيرا اه وهو غير صحيح لان المصريح به غاية البيان وغيره انه يجوز اخذها لمن ملك **(١٨٨)** اقل من التصاب كيجوز دفعها لمن الاول عدم

الاخذ ناله سداده من عيش كاصرح به في البدائع كذا في البحر **(قول والمسكين)** عطفه على الفقير فاقضى مقابرة له وهو الصحيح وروى عن ابي يوسف انه مصنف واحد ونظير الثمر في الوصية كما سذكره ان شاء الله تعالى **(قوله)** هو من لاشي له هو الاصح وهو المذهب وعن ابي حنيفة فقيرها على عكس كافي الكافي **(قوله والمامل)** عبره دون الماشي ليشمل الساعي ولو غنيا لاهاميا لافي من شبهة

الصدقة والاجرة ولو استعمل فيها الهاشمي ورزق من غير الزكاة لا بأس به ولو رزق منها لا ينبغي له ان يأخذ كذا في المحيط **(لا يمكنه)** وكذا مولى الهاشمي وقيل لا يحرم على مولى الهاشمي ان يكون القرني وجوز الطحاوي ان يكون الهاشمي مامل كذا في المعراج **(قوله فيعطى بقدر عمله)** اي ذهبا واياها وكان المال باقيا حتى لو حل ارباب الاموال الزكاة الى الامام او هلك ما جمعه من المال لا يستحق شي من بيت المال واجزت الزكاة عن المؤدين لانه منزلة الامام في القبض او نائب عن الفقير فيه فاذا تم القبض سقطت الزكاة وكذا حقه لانه عمالة في معنى الاجرة وانه يتعلق بالجل الذي عمل فيه فاذا هلك سقطت كافي المعراج وغيره **(قوله)** وهو ما يكتفيه واعوانه اشار به الى انه معتبر بالوسط فلا يجوز له ان يتبع شهوته في المأكل والمشرب والملبس لانها حرام لكونها اسرافا فعرض على الامام ان يثبت من رضى بالوسط كافي البحر عن غاية البيان **(قوله غير مقدر بالثمن)** اشار به الى تقدير الشافعي له بالثمن لان العامل ثامن ثمانية ذكرت بالتص وسقطت منهم المؤلفة بالايجاع وهو من قيل انتهم بالحكم بانتهاه علقه كافي الكافي وغيره **(قوله والمكاتب)** يعني اذا كان سيده غير هاشمي لما في البحر عن المحيط قد قالوا لا يجوز لمكاتب هاشمي لانه تبع للمولى اه قلت وهو مستفاد مما سألني انها لا تدفع لمولى بني هاشم وفي الاختيار قالوا لا يجوز دفعه لمالك مكاتب هاشمي لان الملك مع المولى وذكر ابراهيم الايت لا تدفع الى مكاتب غني واطلاق النص يقتضي الكل وهو الصحيح اه **(قوله والغارم)** اقول والدفع له اولي من الدفع الى الفقير كافي البحر عن الظهيرية **(قوله ولا تملك نصبا فاضلا عن دينه)** افادته اذا ملك نصبا غير فاضل جائزه الصدقة لان المستحق بالدين وجوهه وعدمه سواء كافي العناية **(قوله او كان له مال على الناس لا**

### باب المصارف

**(هم الفقير)** هو من له مال دون التصاب **(والمسكين)** هو من لاشي له **(والمامل)** اي عامل الصدقة فيعطى بقدر عمله وهو ما يكتفيه واعوانه غير مقدر بالثمن وان استقرت كمثبات الزكاة لا يزداد على النصف قاله الزيلعي **(والمكاتب لفقيه)** **(والغارم)** من لزمه دين ولا يملك نصبا فاضلا عن دينه او كان له مال على الناس

يُمكنه اخذه) يعني لا يقدر على اخذه الآن كما اذا كان فصاها مؤجلا او غير مؤجل والمديون مصر او مؤسرا جند ولا ينعاده وحلفه القاضي المالك كان موسرا مقر الواحدة عشرة مئة عادة او لم تكن ولم يفد الى القاضي فلاخله اخذ الزكاة كافي فسيخن **(قوله وفي سبيل الله)** اقول كان ينبغي ان يمدل عن اللام الى في في الاربة الأخيرة كذلك في باقي الاربة الأخيرة وهو المكتوب والمذموم وابن السبيل للمال في الكافي وغيره ان يمدل عن اللام الى في في الاربة الأخيرة للابان بانهم ارسخ في استحقاق التصديق عليهم بمن سبق ذكره لان في الوعاء بقية على انهم احقوا بان توضع فيهم الصدقات **(قوله هو منقطع الزكاة)** في قوله وفي سبيل الله قيل طلبه العلم وكذا في المرفغاني وقال السروجي قلت يمدلن الآية زلت وليس هناك قوم يقبلون طلبه علم اياه قلت واستعماده بعد لان طلب العلم ليس الاستفادة الاحكام وهل يبلغ طالب علم رتبة من لازم محبة النبي صلى الله عليه وسلم لتلقي الاحكام عنه كاصحاب الصفة فالتفسير **(في ١٨٩)** بطلب العلم وجهه خصوصا وقد قال في البداية في سبيل الله جميع اقرب

فدخل فيه كل من سقى وطاعة الله وسيل الحيرات اذا كان محتاجا له ثم اعلان الخلاف بين الصالحين انما هو في التصير ولا خلاف في الحكم للاتفاق على انما تعطى الانصاف كلهم بشرط الفقر لا في العامل فقطع الحاج الفقير لا في السيل هو المسافر **(في كذا في التبيين)** ثم قال والاولى ان يستقرض ان قدر عليه ولا يميز بذلك لا لاجل عجزه عن الاداء ثم لا يميزه ان تصدق ما فضل في يد عذ قدرته على ماله كالفقر اذا استثنى المكتوب اذا يجوز وشه في الفتح **(قوله تليكا)** أي لا يطريق الاباحة مستثنى عنه مقدمه اول كتاب الزكاة **(قوله لا الى بناء مسجد الخ)** الحيلة في جواز مثله ان يصدق بمقدار زكاة على فقير ثم يأمره بمذلل بالصرف الى ذلك الوجه فيكون لصاحب المال ثواب الزكاة والفقير ثواب هذا التقرب كافي البحر عن الخط **(قوله وفرعه)** اقول

لا يمكنه اخذه **(وفي سبيل الله)** هو منقطع الزكاة عنداني يوسف اي الفقراء منهم ومنقطع الحاج عند محمد أي الفقراء منهم وانما افرده بالكرع دخوله في الفقير او المسكين لزيادة حاجته بسبب الانقطاع **(وابن السبيل)** هو المسافر سعى بالزوم الطريق فجأزه الاخذ من الزكاة قدر حاجته وان كان له مال في يده ولم يقدر عليه في الحال ولا يخل له ان يأخذ أكثر من حاجته فاطلق به كل من غلب عن ماله وان كان في يده **(وتصرف الى كلهم او بعضهم تليكا)** أي لا يطريق الاباحة وقال الشافعي لا يجوز الا ان تصرف الى ثلاثة من كل صنف **(لا الى بناء مسجد)** أي لا يجوز ان يبنى بالزكاة مسجدا لان التملك شرط فها ولم يوجد وكذا بناء القنطرة واصلاح الطرقات وكري الانهار والحج والجهاد وكل ما لملك فيه **(وكفن ميت وقضاء دينه ولو قضي ديني والمديون فقير فان قضى بغير امره كل متبرعا ولا يجوز من زكاة ماله ولو قضي بامرهم جاز كانه تصدق على الغريم فيكون القاضي كالوكيل في قبض الصدقة)** **(ومن ما يتفق)** أي لا يشتري به رقية تمتق لانعدام التملك فيها **(ولا)** الى **(من بينهما اولاد)** أي اصله وان علا وفرعه وان سفل **(او زوجة)** أي لا يبيع زوج زوجته ولا زوجة زوجها للاشتراك في المنفعة عادة **(ومملوك المترك)** أي مديره ومكتابه وام ولده **(وعبد أعتق)** المترك **(بعضه)** لانه بمنزلة مكتب **(وعبد أعتق الشريك)** المصغر حصته يعني اذا كان المدي بين اثنين فاعتق احدهما وهو مصغر نصيبه لم يجوز للشريك الآخر دفع زكاة اليه لانه ليس له فساد كمكتابه وقالا يجوز لانه حر مديون عندها قال في الهدية ولا الى عبد قد أعتق بعضه عنداني خفيفة لانه بمنزلة المكتب عنده وقال يدفع اليه لانه حر مديون واتفق شراحه على ان قوله قداعت بعضه لا يجوز ان يكون مبنيا للفاعل ويرجع

ولمن زناو كذا يدفع الى ولده الذي نكح كافي الفتح **(قوله وزوجة)** اقول وكذا لا يدفع الى من ينفق به بقية ولاد او زوجة كذلك لا يدفع اليهم صدقة فطر وهو كفاهاه عشرين بخلاف خمس الزكاة فانه يجوز دفعه اليهم كفاهاه لا يشترط فيه الا فقر كافي الفتح **(قوله وتملكه المترك)** اقول وكذا مملوك من ينفق به بقية ولاد او زوجة ماله في البحر والفتن وان دفع لكتاب الزكاة غير جاز كادفع لابنه **(قوله اي مديره ومكتابه وام ولده)** اقول جملة المملوك شاملا للمكتب صريحا كما هو مفهوم اطلاق ابن كمال اساو صدر الشريعة تجالب الماله في باب الحلف بالعتق ان المملوك لا يناول المكتب لانه ليس بمملوك مطلقا لانه ماله ماله اهلولا كان معايرا له قال في الكنز وعبد ومكتابه **(قوله واتفق شراخ الخ)** أي معطى شراخه والا فذكره الكمال توجهنا فقال قوله لا لاخر مديون اما ان يكون لفظا متعلقا مبنيا للفاعل او للمفعول فعلى الاول لا يصح التعليل لهما بما حر مديون اذ هو حر كله بلاد في عندها لان التعلق لا يجوز عندنا فاعتاق بعضه اعتاق كله وعلى الثاني لا يصح تعليله عدم الاعطاء بانه بمنزلة المكتب عنده لا يميز

مكتاب الغير وهو مصرف بالنص فلا يمرى عن الاشكال ويحتاج في دفعه الى تخصيص المسئلة فان قرئ بالبناء للفاعل فالراد عبد مشترك بينه وبين ابنه اعتق نصيبه فعليه السماية للابن فلا يجوز له الدفع الية لانه ككتاب ابنه وكلا لا يدفع الى ابته لا يجوز له الدفع الى مكتبه وعندها يجوز له حرمدون للابن وان قرئ بالبناء للمفعول فالراد عبد مشترك بين اثنين اعتق احدهما نصيبه فيستعيه الساكت فلا يجوز للساكت الدفع الية لانه ككتاب نفسه وعندها يجوز له ان يدفع الى مكتب الغير اه (قوله وغنى) اقول اى ملك نصاب فضة او ذهب فاضلا عن حواجه الاصلية او ملك ما يساوى قيمة نصاب فضة او ذهب من اى مال كان بلا شرط انما حتى لو ملك نصاب سائمة كخمس من الابل لتساوى ما تى درهم جاز دفع الزكاة الية وما وقع في البحر خلاف هذا فهو وهم حيث قال ودخل تحت النصاب الخمس من الابل السائمة فان ملكها او نصابا من السوائم من اى مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سواء كانت لتساوى ما تى درهم او لا وقد مر سراج الهداية عند قوله من اى مال كان اه فليتباهه وقد ذكر خلافه في الاشياء والنظار في فن الممايلة فقد ناقض نفسه ولم ار احدا من سراج الهداية صرح بما ادعاه من اطلت عليه بل عبارتهم مفيدة جواز الدفع لمن ملك نصاب سائمة لا يبلغ قيمتها نصابا غير انه قال في النامية ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك نصابا سواء كان من التقدود او السوائم والعرض او الغرض اه فاهوم ما ذكره في البحر وهو مدفوع لان قول العناية سواء كان الخ مقيد بتقدير النصاب القيمة سواء كان من العرض او السوائم لما ان العروض ليس نصابها الا ما يبلغ قيمته ما تى درهم وقد صرح بان المقيد بمقدار النصاب في التبيين وغيره واستدل له في الكافي بقول النبي صلى الله عليه وسلم من سأل في ١٩٠ هـ وله ما يفيقه فقد سأل الناس الحاقا قيل وما

نصه الى المزكى لانه لا يناسب قوله ولا يدفع الية لانه حرمدون عند ما كان المبدأ اذا كان كاله فاعتق بعضه كان كله حرا بلدين بل يجب ان يكون على التنا للمفعول ويصور المسئلة في عشرين اثنين اعتق احدهما نصيبه وهو مصرح حتى يتأى هذا التليل ولما كان كون اعتق مبنيا للفاعل تصحبا في نفسه وان لم يصح التليل وكان دلالة قوله اعتق بعضه على الصورة المذكورة في غاية الخفاء كالا يخفى ذكرت المسئلة الاولى في المتن ودلالتها في التشرح غير ما ذكر في الهداية والثانية عبارة تدل ظاهرا على المذكورة ودلالتها مثل المذكورة في الهداية (وغنى ومملوكه) لان المملك واقع لمولاه (وطفله) لانه يمد على ما يابه بخلاف الكبير

الذي يفتيه قال ما تى درهم او عدلها اه فقد شمل الحديث اعتبار السائمة بالقيمة لاطلاقه وقال في المحيط النتي الذي يحرم الصدقة ويوجب صدقة الفطر والافضه هوان ملك ما يبلغ قيمته ما تى درهم من الاموال الفاضلة عن حاجته لقوله عليه السلام لا تحلل الصدقة لفتى قيل وما لفتى يارسول الله

قال من له ما تى درهم اه وقد نص على اعتبار قيمة السوائم في عدة كتب من غير (وان) ذكر خلاف في الاشياء والنظار كما ذكرنا وفي السراج الوهاج ونظم ابن وهبان وشرحه له وفي شرحه لابن الشحنة وفي النذائر الاشرفية وفي الجوهرة قال المرغنياني اذا كان له خمس من الابل قيمتها اقل من ما تى درهم تحلل له الزكاة وتحب عليه وهذا ظاهر ان المعتبر نصاب التقدمن اى مال كان يبلغ نصابا اى من جسده او لم يبلغ اه ما نقله عن المرغنياني هو تنبيهه قيدنا ليكون النصاب فاضلا عن الحاجة تبعا للكمال وغيره حيث قال والشرط ان يكون فاضلا عن الحاجة ثم قال اما اذا كان له نصاب ليس تاما وهو مستغرق بحواجه الاصلية فيجوز الدفع الية كما قدما فيمن ملك كتبنا تساوى نصابا وهو عالم يحتاج اليه او هو جاهل لاحاجته بها اه قلت الا ان في قوله اه هو جاهل لاحاجته بها نظر لانه عطفه على من يجوز دفع الزكاة اليه وانه لا يجوز له لكنه لما حال على ما تقدم وهو مفيد ان الجاهل لا يكون مصرفا فملكه كتبنا علم حكمه به وان كان في هذا الساج (قوله ومملوكه) اقول المراد غير المكنان وان كان مقتضى تصرفه في تقديمه شمول للمكاتب (قوله لان الملك واقع لمولاه) فيه اشارة الى جواز الدفع الية اذا كان ماؤنا مديونا بما يحيط بكسبه ورقته وبه صرح الزيلعي وغيره فقال يجوز عند ابن خنيفة خلافا لما بناءه على ان المولى ملك اكسابه عندها وعنده لا يملك فصار كالمكاتب وفي النخبة اذا كان العبد زنا وليس في عيال مولاه ولا يحد شيأ يجوز كذا اذا كان مولاه غائبا روى ذلك عن ابي يوسف اه (وله وطفله) لا فرق بين كونه في حال الذل او لم يكن في الصحيح كافي التبيين (قوله بخلاف الكبير) اقول وسواء كان ذكرا او اناثا كنص عليه غير واحد من السراج وكذا في الجوهرة فقال وهكذا حكم البنت الكبيرة الا انه عقبه فيها بقوله وفي الفتاوى اذا دفع الى ابته النتي الكبيرة قال بعضهم يجوز لانها لا تعد

غنية بفنائها وزوجها وقال بعضهم لا يجوز وهو الأصح اهـ (قوله كذا أمرته) هو ظاهر الرواية سواء فرض لها نفقة ولا وعى  
أبي يوسف لا يجوز الدفع لها كاشته والفرق أن نفقتها بمنزلة الأجرة ونفقة الولد مسية عن الجزية فكان كنفقة نفسه كذا في  
البرهان (قوله وهم آل علي الخ) تبع فيه القدوري حيث عدّهم مرتين كذا ذكره والعباس والحارث ابن عبد المطلب وعلى  
وجعفر وعقيل أولاد أبي طالب رضي الله عنهم وقائدة التخصيص بهذا ما يجوز الدفع إلى من عداهم من بني هاشم كذرية  
أبي لهب كما في الجوهرة وأطلق الحكم ولم يشده زمان ولا شخص أشارت له الرواية بأن عصمة عن الإمام اهـ يجوز الدفع إلى بني هاشم  
في زمانه لأن في عوضها خمس المحسن وللميراث إليهم ورد رواية أن الهاشمي يجوز له دفع زكاته إلى هاشمي مثله لأن ظاهر الرواية  
المتع مطلقا كذا في البحر وقال في شرح الآثار عن أبي حنيفة أن الصدقات كلها جائزة على بني هاشم والحرمة كانت في عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم لوصول خمس المحسن إليهم فلما حصل منهم ظلم لعامة ذلك بموت صلى الله عليه وسلم حلت لهم الصدقة قال  
الطحاوي وبالجزء أخذ كذا في شرح الجمع لابن الملك (قوله ومواليهم) أي متق في هاشم مقيد بالأولوية عدم جواز الدفع  
إلى أرقائهم (قوله) وإن جاز التطوعات والأوقاف لهم) نقل في النهاية عن العتاني أن النفل جائز لها بالإجماع كالتفيل للعتي وبعه  
صاحب المعراج واختاره في المحيط ١٩١ مقتصر عليه وعزاه إلى النوادر ومضى عليه القطع في شرح القدوري واختاره

وإن كان نفقته عليه كذا أمرته لانهان كانت فقيرة لا تعد غنية يسار الزوج وقدر  
الثقة لا يصير موسرة (وفي هاشم) وهم آل علي وعباس وجعفر وعقيل والحارث  
ابن عبد المطلب لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم غشاة  
أموالكم أناس وأوساخهم (ومواليهم) أي متق في هاشم لما قرآن مولى القوم  
منهم (وإن جاز التطوعات من الصدقة) والأوقاف لهم) أي لبني هاشم ومواليهم  
لانتفاء العلة المذكورة في الزكاة فيها (و) لا (ذمي) لقوله صلى الله عليه وسلم لما ذ  
رضي الله عنه خذها من أغنيائهم وردّها إلى فقرائهم يعني المسلمين (وإن جاز  
غيرها) أي صدقة غير الزكاة (له) أي لذمي وكذا العسر والجراح لا يجوز له (دفع  
تحر) أي يظن أنه مصرف (فظهر كونه عبده أو مكره عبده) لا أنه بالدفع إلى  
عبده لم يخرج عن عبده والتفكيك دكي وله في كسب مكتبة حق فلم يتم التخليك  
(في) ظهر (غناه أو كفره أو أنه أبا أو ابنه أو هاشمي) لا) يبيدها لأن الوقوف على  
هذه الأشياء بالاجتهاد لا القطع فينبى الأمر على ما وقع عنده كما إذا اشبهت عليه  
القبلة ولو أصر بالأعادة لكان مجتهدا فيه أيضا فلا قائدة فيه وفي قوله دفع بحر  
إشارة إلى أنه إذا دفع بالبحر وأخطأ لا يجزئه (وكره الأغنياء) أي جاز إعطاء ما

إذا قال إن قدم أبي فعلى أن أقف هذه الدار صرح المحقق نفسه في كتاب الوقف بذلك وأورد سؤال الكيف يلزم به وليس من جنسه  
واجب وأجاب بأنه يجب على الإمام أن يقف مسجدا من بيت المال للمسلمين وإن لم يكن في بيت المال شيء فعلى المسلمين اهـ وذكر  
في البحر عن الظهيرية ما يوجب الوقف بغير الوقف (قوله وإن جاز غير هاله) هو كصدقة الفطر والكفارات جازة دفعه لذمي وقيد  
بالذمي لأن جميع الصدقات فرضا ونفلا لا يجوز للحري اتفاقا ولو كان مستأنا كما في البحر عن غاية البيان والنهاية (قوله دفع  
تحر) أي يظن أنه مصرف) فسر التحري بالظن يخرج الاجتهاد يعني الجرد عن الظن كذا في البحر وفيه تأمل (قوله ولو ظهر  
كفره) المراد به أن كان ذميا أو الظاهر حريا ولو مستأنا لا يجوز كذا في البحر والجوهرة (قوله وفي قوله دفع بحر إشارة إلى أنه إذا دفع  
بلا بحر وأخطأ لا يجزئه) أقول وكذا إذا شك في كونه مصرفا لا يجزئه وكذا إذا تحرى وغلبه أنه ليس مصرفا لا يجزئه  
الإذا علم بحالته بدمه على الصحيح كما في البهان وقال الكمال ظن منهم أنها كسبه الصلاة حال الانشأ إلى جهة البحر فأنها  
لا يجوز عند أبي حنيفة ومحمد وأن يظهر صوابه والحق الاتفاق على الجواز هنا والفرق أن الصلاة إلى تلك الجهة متبعة لتعمده  
الصلاة إلى غير جهة القبلة إذ هي جهة التحري حتى قال أبو حنيفة رحمته الله أخشى عليه الكفر فلا تغلب طاعة هواه نفس  
الإعطاء لا يكون به عاصيا فصح وقوعه مسقطا إذا ظهر صوابه اهـ (قوله وكره الأغنياء) أقول يمكن أن يكون المراد

الانغاء المحرم لاخذ الزكاة فيشمل الموجب لها وهو مقتضى المطلق المصنف فكره دفع عرض يساوى نصبا وان يكون المراد النفا الموجب للزكاة لا المحرم لاخذها فلا يكره الادفع غير العرض من التقدي لا يجب ملكه الزكاة وان تأخر وجوب ادائها الى انتهاء الحول وهو مفهوم تظاهر عبارة الهداية حيث قال فيها ويكره ان يدفع الى واحد مني درهم فصاعدا وان جازاه وحل الزكاة ما لم يكن مديونا وادعياك فلو كان داعيا لم يحث لوزع عليهم لا يصيب كالا تصيب او لا يفضل بعد قضاء دينه تصيب فلا كراهة في ذلك كافي الفتح **(قوله)** وانما يصير غيرا بعد تمام التملك في تأخر النقي عن التملك الخ كذا في الهداية وقمعي في النهاية والمعراج بأنه ليس بمستقيم على الاصح من مذهبه ان حكم العلة الحقيقية لا يجوز تأخير عنها بل ما كالا استطاعة مع الفعل بقرنان واجاب بان معنى قوله ان النقي حكم الاداء اى حكمه حكم الاداء لان الاداء علة الملك والملك علة النقي فكان النقي مضافا الى الاداء بواسطة الملك كالا عتاق في شراء القريب فكان الاداء شبه السبب الحقيقي والسبب الحقيقي مقدم على الحكم حقيقة وما يشبه السبب من العلة له شبه التقديم اه كذا في البحر وقال في النهاية اقول الحكم متعقب العلة في العقل وبقرانها في الوجود فبالنظر الى التأخر العقل جاز وبالنظر الى التقادير الخارجى يكره **(قوله)** وتقلها اى من مكان المال الى بلد آخر لان المتعبر في الزكاة مكان المال وفي صدقة الفطر مكان الرأس الخرج عنه في الصحيح مراعاة لا يجب الحكم في محل وجوده سببه كافي الفتح وقال في البرهان الصحيح عن ابى حنيفة وجوب ادائها اى صدقة الفطر حيث هو اى المولى كما اختاره محمد بن رجيع ابو يوسف الى وجوبها حيث هم كالزكاة فقد اعتبر مكان المولى وهو تصحيح المحيط والبدائع وتصحيح الكمال خلافا قال صاحب البحر فقد اختلف التصحيح كما ترى فوجب الفصل (١٩٦) عن ظاهر الرواية والرجوع اليها والمنقول

من الهداية معزى الى المبسوطان العبرة  
بمكان من يجب عليه لا بمكان الخرج عنه  
موافقا للصحيح المحيط فكان هو المذهب  
ولهذا اختاره قاضيخان في فتاواه  
مقتصرا عليه اه قلت قد نظرت لمحمد  
الله على نص تظاهر الرواية من النهاية  
فوضعه كلام صاحب البحر قال الاكل  
رحمه الله وطول بالفرق بين هذه المسئلة  
ودرهم فصاعدا مع الكراة لان الاداء يلاقي الفقر لان الزكاة انما تم بالتملك  
والمندفع اليه في حالة التملك فقير وانما يصير غنيا بعد تمام التملك في تأخر  
النقي عن التملك ضرورة لكنه يكره لقرب النقي منه كمن صلى وبرقه نجاسة  
**(وتقلها الى بلد اخر)** لان فيه تقويت حق الجوار (لغير قريب واحوج) يعنى  
لا يكره اذا تقلها الى قربه والى قومهم احوج من اهل بلده لما فيه من الصلة  
او زيادة دفع الحاجة ولو نقل الى غيرهم جاز وان كره لان المصرف مطلق  
الفقراء **(وتدب دفعه)** معني عن سؤال يوم

وبين صدقة الفطر في انه اعتبرهما مكان المال وفي صدقة الفطر من يجب عليه في تظاهر الرواية واجيب بان وجوب الصدقة **(ولا)**  
على المولى في ذمته عن رأسه في حيث كان رأسه وجب عليه ورأس ماله في حقه كراهه في وجوب المؤنة التي هي سبب الصدقة فتجب  
حينما كانت رؤسهم والزكاة فانها تجب في المال فلها اذا هلك سقطت فاعتبر مكانه اه وكذا نص على تظاهر الرواية في النهاية في صدقة  
الفطر فقال وامامكان الاداء فهو مكان من تجب عليه في تظاهر الرواية بخلاف الزكاة فان الاعتبار فيها بمكان المال اه **(قوله)**  
لغير قريب واحوج اقول عدم كراهة النقل غير منحصر في هاتين الصورتين فان المستأمن بدار الحرب حتى بالاداء الى فقراء دار  
الاسلام وان وجد فقراء المسلمين بدار الحرب ولا يكره ايضا نقلها لمن هو اورع وانفع للمسلمين بتعليم من فقراء بلده  
بعد تمام الحول وكذا لا يكره نقلها قبل تمام الحول لبلد آخر مطلقا كافي شرح الجمع **(تبيينه)** قالوا الافضل في صرفها  
ان يصرفها ان يصرفها الى اخوته الفقراء ثم اولادهم ثم اعمامهم ثم اخواله ثم ذوى ارحامه ثم جيرانه ثم اهل سكنه ثم اهل  
مصره كافي الفتح وغيره اه ولعله اراد بالاخوة شمول الاخوات ولهذا قال في الجوهرة اعلم ان الافضل في الزكاة  
والفطرة والتدبير الصرف اولاً الى الاخوة والاخوات ثم الى اولادهم ثم الى الاعمام والعلمات ثم الى اولادهم ثم الى  
الاخوال والخاللات ثم الى اولادهم ثم الى ذوى الارحام من بعدهم ثم الى الجيران ثم الى اهل حرقته ثم الى اهل مصره  
او قرنته اه والمراد بقول الكمال ثم ذوى ارحامه بعد ذكر اخواله ذورهم بعد نماذق قبله واليه اشار في الجوهرة كما تقدم قوله ثم  
ذوى الارحام من بعدهم اه هذا وذكر في المراجع عن الشيخ ابى حفص الكبير لا تقبل صدقة الرجل وقرابته معاج حتى يبدأ بهم  
فيستد حاجتهم اه **(قوله)** وتدب دفعه معني عن سؤال يوم ظاهره تعلق الانغاء بسؤال القوت والاوجه ان ينظر الى ما يقتضيه الحال  
في كل فقير من عيال وحاجة اخرى كدهن وتوب وكراه منزل وغير ذلك كافي الفتح وقال في النهاية انما صار هذا احب لان

في صيانة المسلم عن ذل السؤال مع أداء الزكاة ولهذا قالوا من اراد ان يصدق بدينهم فاشترى به فلوسا فترقا فقد قصر في امر الصدقة اه قال تاج التريمة لما روى عن عمر رضي الله عنه انه قال اذا تصدقتم فاغنوهم ولا تدفع الكثير اشد بعل الكرام فكان اولي قال عليه السلام ان الله تعالى يحب معالي الامور ويبغض سفاهها وقد تم الله تعالى على اعطاء القليل في قوله عن رجل اقرأت الذي تولى واعطى قليلا وكفى اه **(قولهم ولا يسأل من له قوت يومه)** يعني لا يسأل القوت اما سؤال ما هو محتاج اليه غير القوت فاشترى كوثوب وسواء كان له قوته بالفعل او القوة كاذنا كان بحيث يمكن تسببا لقدرته بصحته واكتسابه به قوت اليوم فكان له ملكه واستوى من ذلك في غاية البيان الغايب فان طلب الصدقة جائز له وان كان قويا يمكن تسببا لاشتغاله بالجهد عن الكسب اه ويشني ابلحق به طالب العلم لاشتغاله عن الكسب بالعلم واذا حرم السؤال هل يحرم الاعطائه اذا علم حاله ما حكمه في القياس ان ياتى بذلك لاعانة على المحرم لكن يجعل هبة وبالية للفقير او لن لا يكون محتاجا اليه لا يكون آتيا فله في البحر عن الشيخ اكل الدين في شرح المشارق اه لكن قال قاضيخان كافتله عن في النهاية لا يحمل السؤال لمن كان عنده قوت يوم عند البعض وقال بعضهم لا يحمل السؤال لمن كان كسوبا او يملك خسين درهما فافتله في البحر من حرمة سؤال الكسوب غير متفق عليه اه **(باب الفطرة)** اي صدقة الفطرة وهو من اضافة الشيء الى شرطه كحاجة الاسلام وقيل من اضافة الشيء الى سببه كصلاة الظهر ونسائها للزكاة لانها من الوظائف المالية الا ان الزكاة اربعة درجة منها لو تها بالقرآن قدمت عليها وذكر في الميسوط هذا الباب عقب الصوم على اعتبار الترتيب الطبيعي اذ هي بعد الصوم طبعا كذا في الجوهره والكلام في صدقة الفطر من وجوه ستذكر منها بيان كيفيتها وكتبها وشرطها وسببها ووقتها وجوبا واستحبابا وما يتأدى به الواجب وركنها وهو اداء قدر الواجب المستحق وحكمها وهو الخروج عن عبء التكليف في الدين واوصول الثواب في المعنى ومكان **(١٩٣)** الاداء وهو مكان من تجب عليه في ظاهر الرواية كاتقدم **(قولهم تجب)** على حر مسلم) يحتمل ان يكون المراد بالوجوب شغل القدمة المعبر عنه بنفس الوجوب وان يكون وجوب الاداء المعبر عنه بتفريق الزكاة والظاهر الثاني لقوله صلى الله عليه وسلم ادوا عن كل حرا الحديث كما ذكره الزيلعي والواجب ههنا على معناه الاصطلاحي

ولا يسأل من له قوت يومه
<b>باب الفطرة</b>
اي صدقة الفطر (تجب على حر مسلم) ولو صغيرا (له نصاب الزكاة فاضلا عن حاجته الاصلية وان لم يتم) وقد مر يساه (وه) اي بهذا النصاب (تحرم الصدقة) وقد سبق (لنفسه) يتعلق بقوله تجب (وطفه الفقير) فلا تجب عليه لولده الكبير وطفه النبي بل من ماله

وهو ما ثبت بدليل فيه شبهة كذا (در ١٣ ل) في النهاية **(قولهم ولو صغيرا)** يعني تجب من ماله وعلى الولي اداؤه منه كما سيذكره **(قولهم له نصاب الزكاة)** فيه تسامح لانه لا يشترط ان يملك ما تجب فيه الزكاة بل ما يساوي نصابا ولو عرضا لم ينزل لتجارة فارغا عن حاجته الاصلية **(قولهم فاضلا عن حاجته الاصلية)** اقول ومن حوائجها الاصلية حوائج عياله فلا بد ان يكون النصاب فاضلا عن حوائجها وحوائج عياله ولم يبين المصنف مقدار الحاجة اشارة الى ما عليه الفتوى من ان الزكاة للكفاية من غير تقدير فيعتبر ما زاد على الكفاية له ولعائلته كذا في مختصر الظهيرية **(قولهم وبه تحرم الصدقة)** اي وتجب الاضحية كالفطرة ونفقة القريب المحرم ونائب النصاب ما يجب زكاته وهو النصاب الثاني وتقدم والثالث ما يحرم السؤال وتقدم قال صاحب البحر وتسمية الشارح لرجل له نصابا محار او اهجاز شرعي **(قولهم وطفه الفقير)** اقول ولو كان له آباء لم يمل كل فطرة كاملة عند ابن يوسف وقال محمد عليهم صدقة واحدة ولو كان احد الآباء موسرا دون الباقي فمليه صدقة تامة عندهما كافي للفتح ولا تجب فطرة امه على احد لعدم الملك التام **(تنبيه)** الجد كالأب عنده فقد اه اوقفر على ما اختاره في الاختيار فوجب عليه فطرة ولده ولا تجب عليه في ظاهر الرواية كما سيذكره **(قولهم فلا تجب عليه لولده الكبير)** قال في البحر عن الاختيار الا ان يكون مجنونا فان صدقة فطره على ابيه سواء بلغ مجنونا او جن بعد بلوغه خلافا لما عن محمد في الثاني وتجب فطرة الاب الفقير المجنون على ابنه اه **(قولهم وطفه النبي بل من ماله)** اقول ولو لم يجزها الولي عنه وجب الاداء ببديلوغه ومخرجهاوصي المجنون وولي من ماله **(تنبيه)** ذكروا في الانفصية عه الخلاف واصح ما ذهب اليه انه لا يرضى عنه من ماله واما مملوك ابنه فقال في المحيط لا تجب عن مملوك ابنه اذا لم يكن للاب مال اى غير المملوك بالاتفاق لانه لا يمتنع فانه ليس عليه نفقة عبيد ابنه وان كان للولد مال فعلى الخلاف الذي ذكرنا في الصغير اه والخلاف الذي اراده

هو أنه لأعجب فطرة الصغرى عند محمد وزفر لأشراطهما العقل والبلوغ وعند أبي حنيفة وأبي يوسف لا يشترط **(قوله)** ومملوكه الخادم) أي المملد للخدمة وتطلقه تشمل المدينون المستغرق والمؤجر والمرهون إذا كان فيه وقابله الدين ولمولاه نصاب غيره كما سندهما والعبد الجاني عمدا كان او خطأ والعبد المنذور بالتصدق به والمعلق عقبه بمجيء يوم الفطر والموصى رقبته لأتسان وبخدمته لا فطرته على الموصى له بالرقبة بخلاف العتقة فاشترى الموصى له بالخدمة كافي البحر وغيره وقال الكمال وما وقع في شرح الكثر من أن العبد الموصى رقبته لأتسان لأعجب فطرته من سهو القلم **(قوله)** احتراز عن عبيد واماء للتجارة) شامل لما كان لأذنوه اما لو اشترى المأذون عبد للخدمة ولأذن عليه فعلى المولى فطرته فان كان عليه دين فمقد ان حنيفة لأعجب وعندهما يجب بناء على ملك المولى لا كسبه وعدمه كافي الفتح وغيره **(قوله)** وعبد الآبق الأبعد عوده) أقول وكذا المنصوب والمأسور ولأعجب على المولى عن نفسه بينهم والمرهون يجب فطرته وفطرة مولاه ان فضل له نصاب بعد الدين كذا في التبيين والمراد نصاب غير العبد لأنه من حوائج الأصلية حيث كان للخدمة **(قوله)** لقصور الولاية والمؤنة في حق كل منهما) اشار به الى ما قال في الهداية ان السب رأس مؤنه وبلى عليه قال الكمال واعطاء الضابط الى المذكور يلزم عليه تخلف الحكم عن السب في الجدل اذا كانت له نوافل صفارا في عياله فانه لأعجب عليه الاخراج عنهم في ظاهري الرواية وماورد من دفعه فهو غير قوى ولاخلص الأبرجيج رواية الحسن ان على الجد صدقة فطرهم اه قلت **(قوله)** ١٩٤ وقد سنا عن الاختيار اختيارها اه وهذه

(ومملوكه الخادم) احتراز عن عبيد واماء للتجارة فانها لأعجب عليه لهم (ولو) كان (مدبرا اوام ولد او كافرا لا زوجة) عطف على نفسه (وعبد الآبق الا) بعد عوده) أي اذا كان العبد آمنا وقت الفطرة لأعجب الاداء مادام آمنا فاذا عاد يؤدي للمضى (والامكاتبه) لدم الولاية (ولا) يجب (عليه) أي المكاتب (نفسه) لفقره لان ما في يده لمولاه (والامملوك) مشترك (بين اثنين على احدهما) لقصور الولاية والمؤنة في حق كل منهما وكذا العبيد بين اثنين عند أبي حنيفة (وان بيع) للمملوك المشترك بين اثنين (بغير احدهما) معناه اذا مضى يوم الفطر والخيار باق (فعلى من يصير له) لان الملك موقوف فانه لو رد يعود الى قديم ملك البائع ولو اجزئ ثبت الملك للمشتري من وقت القيد فتوقف على ما يثبت عليه (من ر) متعلق بقوله يجب (اودقيقه اوسوقه) اشاره الى ان المراد بالدقيق والسوق ما يتخذ من البر اما دقيق الشعر فكالشعر (اوزيب

مسائل يخالف فيها الجد الاب في ظاهر الرواية ولا يخالفه في رواية الحسن هذه والتبعية في الاسلام وجوز الولاء والوصية لقراءة فلان كما في الفتح **(قوله)** وكذا السيد بين اثنين عند أبي حنيفة (إى مطلقا) واجب ابو يوسف ومحمد عن الصحاح في المشهور عنهما حتى لو كان بين رجلين ثلاثة اعبد او خمسة يجب على كل واحد منهما عن عبد او عبيدين كافي البرهان **(قوله)** وان بيع المملوك المشترك بين اثنين الخ) أقول الصواب

حذف المشترك بين اثنين لانه يلزم منه وجوب الفطرة على بآلهه اذا رد البيع بالخيار وانه لأعجب عليه لانه مشترك والشرط الملك التام للرقبة **(قوله)** بخيار احدهما) أقول وكذا بخيارها على من يصير له وقال زفر يجب على من له الخيار كيفما كان وقال الشافعي على من له الملك كالعتقة وزكاة التجارة على هذا بان اشتراه بشرط الخيار فتم الحول في مدة الخيار عندنا يضمن الى من يصير له ان كان عنده نصاب فيزكاه تصادف كونه مملوكا كان البيع باآنا فلم يفسد حتى من يوم الفطر فان قبضه بعد ذلك فعليه صدقة فطره وان لم يقبضه حتى هلك عند البائع لأعجب على واحد منهما فان رده قبل القبض بخيار عيب او روية فبضاه او غيره فعلى البائع وبعد القبض على المشتري ولو اشتراه فابدا وقبضه قبل يوم الفطر وباعه بعده او اعتقه فعليه صدقة ولو قبضه بعد يوم الفطر فعلى بآلهه كافي اثنين **(قوله)** اودقيقه اوسوقه الخ) قال الكمال والاولى ان يرأى فيها ما في الدقيق والسويق القدر والقيمة جميعا احتياطا وان سعى على الدقيق في بعض الاخبار ثم قال بعد سباق الخبر فوجب الاحتياط بأن يغطي نصف صاع دقيق حنطة او صاع دقيق شعر يساويان نصف صاع بروصاع شعير لاقول من نصف يساوي نصف صاع راواقل من صاع يساوي صاع شعير ولا نصف لا يساوي نصف صاع راو صاع لا يساوي صاع شعير اه واما الخبر فلا يجوز منه الا بطريق القيمة على الصحيح كما في الهداية وقبح القدر **(قوله)** اوزيب) جعل الزيب كالبر وهو رواية الجامع الصغرى ودوى الحسن عن أبي حنيفة ان الزيب كالشعر وصحها ابو اليسر قاله الكمال وقال في البرهان الزيب كالبر في رواية عن الامام وبه قال وعليه الفتوى اه

(نصف)

(قول فاعل يجب) اقول ويجوز ان يكون بدلًا عن الضمير المستتر في يجب أي يجب الفطر أي صدقة الفطر وهي نصف صاع (قول ما أي من صاع يسع الفاعل) هذا تقدير الطحاوي الصاع بما يسع ثمانية ارطال ما ذكره المصنف في اشارة الى ما قيل انه لا خلاف بين أبي حنيفة وصاحبه في الحقيقة من حيث تقدير أبي يوسف الصاع بخمسة ارطال وثلاث عراقية وتقديرها ثمانية ارطال لزيادة الصاع في عصر أبي يوسف لان الرطل في زمن أبي حنيفة رحمه الله كان عشرين استارًا وفي زمن أبي يوسف ثلاثين استارًا والارطال بكسر الهمزة ستة دراهم ونصف قال الزيلعي وهذا القيل أشبه لأن محمدًا لم يذكر المسئلة خلافية ولو كان فيها خلاف لذكره لانه اعرف بمذهبه كذا في شرح الجمع اهـ لكن قال في النابسج الصحيح ان الخلاف ثابت بينهم في الحقيقة لان الكل اعتبر الرطل العراقي اهـ قلت وما ذكره في النابسج لا يتم لان ثبت عدم زيادة الصاع في زمن أبي يوسف وبعد ثبوت عدم الزيادة يحتاج ايضا الى نفي ما ورد ان أبي يوسف حرره برطل اهل المدينة وهو أكبر من رطل بغداد لانه ثلاثون استارًا والعدادي عشرين فيلحز (قول ولا فرق بين مدة ومدة) قال في الهداية هو الصحيح وهو احتراز عن القول الحسن بن زياد وخلف بن ابوب نوح بن أبي مريم فان الحسن قول لا يجوز تعجيلها اصلا كالا ضحية وقال خلف يجوز تعجيلها بعد دخول رمضان لاقبله وقال نوح يجوز تعجيلها في النصف الاخير من رمضان وعلى الصحيح قال في الخلاصة لو أدى عن عشرين سنين أو أكثر جاز كافي النية وقتل الشيخ زيني في ١٩٥ هـ بحره تصحيح قول خلف عن فتاوى قاضيخان وعن الظهيرية بأن عليه

الفقوى ثم قال فقد اختلف التصحيح ترى لكن تأييد التقيد بدخول شهر رمضان بان الفتوى عليه فليكن العمل عليه او خالفه اخوه الشيخ عمر فقال في التبريد نقل ما تقدم واتباع الهداية اولى اهـ قلت وبعضه ان العمل بما عليه الشروح والمتون وقد ذكر مثل تصحيح الهداية في الكافي والتبيين وشرح الهداية وفي البرهان وان كان باشا وفي الفتاوى النزائية قال الصحيح جواز تعجيل الفطرة لسنتين كما يجوز لسنة ورواه الحسن عن الاماماه

لصف صاع) فاعل يجب (ومن تمر أو شعير صاع ما) أي من صاع يسع الفاعل واربعين درهما) فانه الصاع المتبر (من حج) وهو الماش (أو عديس) وانما قدر بهما لقلقلة تفاوت بين جاتهما عظما وصغرا وتخلخلا واكتنازا بخلاف غيرهما من الحبوب فان التفاوت فيها في غاية الكثرة (يطلوع فجر الفطر) متعلق ايضا يجب (فمن مات قبله) أي قبل طلوع فجر الفطر (او ولد بعده او اسلم لا يجب عليه) لان قضاء السبب بالنظر الى كل منهما (وصح) ادا الفطرة (لو قدم) الاداء على وقت الوجوب لانه أدى بعد تقرر السبب وهو رأس يمونه ويلى عليه فاشبه التعجيل في الزكاة وقرق بين مدة ومدة (أو اخر) عن وقته ولم تسقط فعله اخراجها لان وجه القرية فيها معقول وهو سدخلة المحتاج فلا يتقدر وقت الاداء فيها بخلاف الاضحية فان القرية فيها اراقه الدم وهي لم تهمل قرية فيقتصر على مورد النص (ونذب تعجيلوها) والمراد اداؤها قبل الخروج الى المصلى لقوله صلى الله عليه وسلم اغنهم عن المسئلة في مثل هذا اليوم فانه يدل بشارته على ان الاولى اداؤها قبل الخروج

وكذا ذكر في المحيط فقال ويجوز تعجيل صدقة فطره لسنة أو سنتين لان سبب الوجوب رأس يمونه ويلى عليه والوقت شرط وجوب الاداء التعجيل بعد سبب الوجوب جاز كافي الزكاة اهـ (قول أو اخر عن وقته ولم تسقط) اقول هو الصحيح ولو افتقر عن الحسن انها تسقط بغير يوم الفطر كافي البرهان (قول ونذب تعجيلها الخ) قدمه المصنف في صلاة العيد ولذا لم يذكره صاحب الكنز هنا اكتفاء بذكره ثمة ولما ذكره في الكافي هنا ايضا قال وقد مر في باب العدين فقول صاحب البحر ولم يتعرض في الكتاب لوقت الاستحباب وصرح به في كافي ليس كاي ينبغي فضيلة التعجيل ما رواه ابو داود وابن ماجه عن ابي عباس رضي الله عنهما فافرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر طهرة للاصنام من اللغو والرفث وطعمة للمساكين من اداها قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات ورواه الدارقطني وقال ليس في رواه مجروح كافي الفتح في تفسيره لم يتعرض المصنف لفضيلة ما يدفع للفقير وقال في الهداية الدقيق اولى من البر والدرهم اولى من الدقيق فيأبرى عن أبي يوسف وهو اختيار الفقيه ابي جعفر لانه دفع الحاجة واعجل به وعن أبي بكر الاعشى فضيل الخطة لانها لا يبعد عن الخلاف اذ في الدقيق والقيمة خلاف للشايع اهـ وذكر الفقيه ابو الليث في توافقه عن ابي جعفر خلاف ما في الهداية عنه حيث قال وكان الفقيه ابو جعفر يقول دفع الخطة افضل من الاحوال كلها لان فيه موافقة السنة واطهار الشريعة اهـ وفي جامع المحبوي قال محمد بن سلمان كان في زمن الشدة فالاداء من الخطة اودققة افضل من الدرهم وفي زمن السعة الدرهم افضل كافي ناية

البيان ونقل في البحر عن الظهيرية ان الفتوى على ان القيمة افضل لانه ادفع لحاجة الفقير واختار في الحاجة العين اذا كانوا في موضع يشتركون الاشياء بالحطه كالدرهم اهقلت فلا خلاف بين الثقلين في الحقيقة لانهما نظرا لما هو أكثر نفعا وادفع للحاجة **قول له** ووجب دفع كل شخص **الحج** ظاهره ان المراد به اللزوم لمقابلته بقوله حتى لو فرق الى الفقيرين **الحج** **قوله** لكن الاولى هو الاول) يعني على قول الكرخي والصحيح قول الكرخي لما قال في البرهان ويجوز دفع صدقة واحدة تجمع من الفقراء لوجود الدفع الى المصرف على الصحيح اهو قال في البحر صرح الوالواحي وقاضيه خان وصاحب المحيط والبدائع بجواز تفريق الفطرة الواحدة على مساكين من غير ذكر خلاف فكان هو المذهب بجواز تفريق الزكاة واما الحديث المأمور فيه بالاغناء فيفيد الاولوية وقد نقل في التبيين الجواز من غير خلاف في باب الظواهر اه **قوله** ويجوز دفع ما يجب على جماعة الى فقير واحد **الحج** اقول هذا على الصحيح لان الفقير بالنسبة الى كل دافع مصرف كافى البرهان والله سبحانه وتعالى اعلم بالصواب

**كتاب الصوم** **قوله** قال عليه الصلاة والسلام في الاسلام على خمس) انما اقتصر المصنف على بعض الحديث لكونه محل الشاهد وسكت عن الخامس وهو الحج ولا يقال ظاهر كلام المصنف ان صوم رمضان خامس بالان الشهاداتين بمنزلة شيء واحد حتى لا تقبل احداها بدون الاخرى فالخمس الحج ثم انه يحتاج الى معرفتها شيئا وهي ان الله سبحانه شرع الصوم لغوا بداعظمها ايجابه شيئين بنشأ احدهما عن الآخر سكن النفس الامارة وكسر سورها **١٩٦** في الفضول المتعلقة بجميع الجوارح من العين

واللسان والاذن والفرج فان به تضعف حركتها في محسوساتها ولذا قيل اذا جاءت النفس شبت جميع الاعضاء فاذا شبت النفس جاءت الاعضاء كلها ومن فوائده اقتضاه الرحمة والمطف على المساكين لذوق المالحوع فاذا ذاق المالحوع في بعض الاوقات تذكر به من هو ذا فقه جميع الاوقات فيسارع الى رحمة والرحمة حقيقتها في حق الانسان نوع المباحن فيتدارك من حاله هذه دائما بايصال الاحسان اليه فينال بذلك عند الله من حسن الجزاء كذا في فتح القدير

### كتاب الصوم

عقب الزكاة بالصوم اقتداء بالحديث حيث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاسلام على خمس شهادة ان لا اله الا الله وان محمدا رسول الله واقام الصلاة واتاء الزكاة وصوم رمضان (هو) لغة الامساك وشرعا (ترك الاكل والشرب واجتماع من الصبح الى المغرب) لم يقل نهارا كما قال بعضهم لانه قد يطلق ايضا على ما بعد طلوع الشمس الى غروبها كما قال صلى الله عليه وسلم صلاة النهار عجماء (بنية)

**قوله** وشرع ترك الاكل **الحج** هذا الحد صادق بمن ادخل شيئا في دماغه وانه لا يكون صائما وخروج به (فان) من اكل ناسيا وانه صائم والحد الصحيح امساك عن ادخال شيء عمدا ايضا واما حكم الباطن وعن شهوة الفرج بنية وقباض اهله هذا وسبب وجوب رمضان شهود جزم من الشهر ليل او نهار او كل يوم بسبب وجوب ادائه لان الايام متفرقة كالصلاة في الاوقات بل اشد لتحلل زمان لا يصح للصوم اصلا وهو الليل ولا تافى بين جميع السنين فشهود جزم من الشهر سبب للكل وكل يوم بسبب لصوم هو القضاء يجب بما يجب به الاداء وسبب هو ما لكفارات الحث والقتل وسبب التذور والتذرة والوندزوم شهر بنية فصام شهر اقبه عنه اجزا لانه تعجيل بعد وجوب السبب وبلوغ التعيين وشرط وجوب الصوم الاسلام والبلوغ والعقل وشرط وجوب ادائه الصحة والاقامة وشرط صحة ادائه البنية والحلو عمامتافيه او يفسده وحكمه سقوط الواجب ونيل ثوابه ان كان صوما لازما والا فلا ثاني قال الكمال وبنى ان زيا في الشرط العلم بالوجوب او الكون في دار الاسلام ويراد بالعلم الادراك وهذا الان الحرفي اذا سلم في دار الحرب ولم يعلم ان عليه صوم رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ما مضى وانما يحصل العلم الموجب بخبر جليل او رجل وامرأتين او واحد عدل وعندها لا تشرط العدالة ولا البلوغ والحرية ولو اسلم في دار الاسلام وجب عليه قضاء ما مضى بعد الاسلام علم بالخوب او لا اه **قوله** لم يعمل نهار الا انه قد يطلق ايضا على ما بعد طلوع الشمس الى غروبها) اقول يحتمل ان يكون المراد قد يطلق في اللغة لسان الفقهاء في فتح القدير ما يضيئه في

لسان الفقهاء خاصة حيث قال والمراد من النهار اليوم في لسان الفقهاء اه ولكن في غاية البيان ما هو اعرج حيث قال ان نهار عبارة عن زمان تمتد من طلوع الفجر الساقط الى غروب الشمس وهو قول اصحاب الفقه واللغة ولهذا قال صاحب ديوان الادب النهار ضد الليل وبقي الليل بطول الصبح الصادق اه **(قولہ)** وهو ما يفرض وهو نوعا من كسوم رمضان اداء وقضاء اقول جعل المصنف قضاء رمضان ميعنا ناقض نفسه بقوله الآتي وشرط الباقي وهو قضاء رمضان الى ان قال اذ ليس لها وقت معين اه والصواب عدم التعيين في قضاء رمضان **(قولہ)** ونحو الكفارات لا يظهر للفظه نحو قاعدة غير الانقضاء **(قولہ)** واما واجب كالتذمر المعين والمطلق ) هذا غير **﴿ ١٩٧ ﴾** الاظهر والاظهر ان صوم المذمور فرض كالکفارات لما سذكر **(قولہ)**

وقتل كثيرها) صادق بصوم المسنون والاولى ما قاله الكمال ان اقسام الصوم فرض واجب ومسنون ومندوب وقل ومكروه وتزيتها وتحريمها الاول والثاني كما ذكره المصنف والمسنون صوم عاشوراء مع التاسع والمندوب ثلاثة من كل شهر ويندب كونها الايام البيض يعني الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر وكل صوم ثبت بالنسبة طلبه والوعد عليه كصوم داود عليه الصلاة والسلام ونحوه والتقل ماسوى ذلك مما لم يثبت كراهته والمكروه وتزيتها عاشوراء مفردا عن التاسع ونحو يوم المهرجان والمكروه ونحوه في الايام التشريق والعيدين اه لكن رأيت بخط شيخي عن استاذي قلا عن الواقعات مجوز صوم المهرجان بلا كراهة وفي اللؤلؤ الحية وهو المختار اه وفي النزاهة وقاضيه ان وافق يوم التبروز متباده لا بأس به اه وفي الجنب يسكره صوم التبروز والمهرجان ان تمده المختار اه ان كان يصوم قبله فالأفضل له ان يصوم اه

فان الاعمال بالنيات (من اهلها) احتراز عن الحائض والنفساء والكافر (وهو) اما (فرض) وهو نوعان معين (كصوم رمضان اداء وقضاء) وفرضه ثمانية بالكتاب والسنة والاجماع (و) غير معين نحو (الكفارات) اي كفارة الجبن والظهار والقتل وجزا الصيد وقبلة الاذى في الاحرام كسأى في ان شاء الله تعالى (و) اما واجب كالتذمر المعين والمطلق (و) اما (قتل كثيرها) ذكر في الهداية ان صوم رمضان فريضة لقوله تعالى كتب عليكم الصيام وعلى فرضيته انعقد الاجماع ولهذا يكفر جاحده والمذمور واجب لقوله تعالى وليؤفوا نذورهم وقوله تعالى واوفوا بعهده اذا عاهدتم فان قيل وجب ان يكون المذمور ايضا فرضا لثبوته بالكتاب اوجب بان الكتاب عام خص منه ما ليس من جنسه واجب كعبادة المريض وتجديد الموضوع عند كل صلاة ونحو ذلك واعترض عليه صدر الشريعة بان المذمور اذا كان من العبادات المقصودة كالصلاة والصوم والحج ونحو ذلك قلزومه ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت وان كان سندا لاجماعه وعلوه العام لمخصص فينبغي ان يكون فرضا اقول الجواب عنه ان المراد بالفرض ههنا الفرض الاعتقادي الذي يكفر جاحده كما يدل عليه عبارة الهداية في الفريضة بهذا المعنى لا ثبت بمطلق الاجماع بل بالاجماع على الفريضة المتقوله بالتواتر كافي صوم رمضان ولما ثبت في المذمور قتل الاجماع على فرضيته بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب فان الاجماع المتقوله بطريق الشهرة او الاحاديث الوجوب دون الفريضة بهذا المعنى كما في الحديث على ما تقرر في كتب الاصول (ضج صوم رمضان والتذمر المعين والتفلي بنية من الليل الى الضحوة الكبرى لا عندها) فان النهار الشرعي من الضحى الى الغروب والضحوة الكبرى منتصفه فوجب ان توجد النية قبلها لتكون موجودة في اكثر النهار توجد في كله حكما وهذا هو الاصح لا ما قيل الى الزوال لانه منتصفه نهار اعتبر من طلوع الشمس الى غروبها (و) صوم الصوم (بمطلقها) اي البنية ونية التفل ونحط الوصف في اداء رمضان) لما تقرر في الأصول ان

يمكن التوفيق بحمل ما من الواقعات والولوجية على ما اذا لم يتممه **(قولہ)** فان قيل فوجب الحج ) ليس من الهداية بل من المحشى عليها **(قولہ)** ولما ثبت في المذمور قتل الاجماع على فرضيته بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب ) اقول هذا على غير الاظهر والاظهر انه اى صوم التذمر فرض للاجماع على لزومه فظاهر انه نقل لنا بالتواتر كافي الفتح ونص في البدائع والجمع على فرضية المذمور وقال في الواجب وفرض صوم الكفارات وكذا فرض المذمور في الاظهر وقيل انه واجب اه **(قولہ)** فان الاجماع المتقوله الحج ) ليس المدعى بمنايته بهذا الطريق بل بتواتر قتل الاجماع كانه نادم من قبح التذمر **(قولہ)** فان التبرار الشرعي من الصبح الى الغروب ) اقول وكذا اللوى على ما قدمنا عن ديوان الادب **(قولہ)** فوجب ان توجد النية اى لم يجد النية قبلها لتكون موجودة في اكثر النهار وهذا خاص بالصوم لكونه ركنا واحدا بخلاف الحج والصلاة فلا يجوز بنية في اكثرها بل لا بد من اقتنائها بالمقد على ادائها لانهما الركنا فاذا لم تقارن المقد خلا بعض الركنا كان ناقصا فمقتضى ذلك الركن بداية كافي الفتح وهذا على

الصحيح من أنه لا يعتبر التأخر عن تحريم الصلاة كما قدمناه **(قوله)** بخلاف قضاء رمضان حيث لا تعين في وقته رجوع إلى ما مضى الصواب خلافاً لما قدمه كما ذكرناه **(قوله)** إلا إذا وقع التيمم مريض أو مسافر الخ **(قوله)** الأصح أن المسافر إذا نوى نفلاً وقع عن رمضان وفي رواية عما نواه من النفل كافي البرهان وإذا نوى واجبا آخر فإنه يقع عما نواه من الواجب رواية واحدة عن أبي خنيفة وقال عن رمضان كافي القطع ما إذا نوى المريض نفلاً فقد اختلفت الرواية عن الإمام والأصح أنه يقع عن رمضان كافي المحيط وشرح المجمع والبرهان وأما أن نوى المريض واجبا آخر فقد اختلف في الهدية موافقا لرواية الأيضاح وبسوط شيخ الإسلام وفتاوى الوالوالجلى وقاضى خان أنه يقع عما نواه من الواجب كالسافر حيث قال وعند أبي خنيفة إذا صام المريض والمسافر ينفى واجب آخر يقع عنه **أهـ وقال الأكل في العناية** هذا الذى اختاره المصنف أى صاحب الهدية من التسوية بين المسافر والمريض يخالف لما ذكره العلماء أن في التحقيق فخر الإسلام وشمس الأئمة فانهما قالوا إذا نوى المريض عن واجب آخر فالصحيح أنه يقع صومه عن **١٩٨ هـ** رمضان وذكر وجهه **أهـ** وقال في

الوقت متعين لصوم رمضان والاطلاق في المتعين تعيين والخطأ في الوصف لما بطل بقى أصل التية فكان في حكم المطلق نظيره المتوحد في الدار فإنه إذا نوى بيار رجل أو بائس غير اسمه راد به ذلك بخلاف قضاء رمضان حيث لا تعين في وقته **(ألا)** إذا وقع التية من مريض أو مسافر حيث يحتاج حيثئذ إلى التيمم ولا يقع عن رمضان **(بل يقع عما نوى)** لعدم التعيين في الوقت بالنظر اليهما **(والذكر المعين)** يقع **(عن واجب نواه مطلقاً)** أى إذا نذر صوم يوم معين قوى في ذلك اليوم واجبا آخر يقع عن ذلك الواجب سواء كان مسافراً أو مقبلاً صحيحاً أو مريضاً وشرط للباقي وهو قضاء رمضان والنذر المطلق والكفارة **(التين)** من التين توت والمراد التية من الليل **(والتين)** أذليس لها وقت معين فلا بد من التيمم في الابتداء **(ولا يصام يوم الشك الا تطوعاً)** وهو آخر يوم من شعبان احتمل أن يكون أول يوم من رمضان وأما ذكره غير التطوع لما روى صاحب السنن عن ابن عباس رضى الله عنهما أنه صلى الله عليه وسلم قال لا تقدموا الشهر بصوم يوم ولا يومين إلا أن يكون بشئ يصومه أحدكم الحديث قال الزيلعي وأما رواه صاحب الهدية من قوله عليه الصلاة والسلام البلاء من صام يوم الشك فقد عصى أبالقاسم ومن قوله لا يصام اليوم الذى يشك فيه الا تطوعاً لا أصل له **(وكره فيه الواجب)** لما روي أنه **(وقع عنه في الأصح)** وقيل يقع تطوعاً لأن غيره منتهى عنه فلا تستأدى بنية الواجب **(فإن صام تطوعاً أو واجباً وظاهر ومضاهيته فهما)** أى التطوع والواجب **(يقان عنه)** أى رمضان **(والإي وان لم تظهر)** **(قما نوى)** أى يقع عما نوى من التطوع والواجب **(ونذب)** النفل وان وافق معتاده **(بأن يستادى صام يوم الجمعة والجميس والاثنتين)** خوافته يوم الشك وكذا إذا صام شعبان كله أو نصفه الأخير أو عشرة من آخره أو ثلاثة منه

البرهان وهو الأصح **أهـ** قلت وأما إذا أطلق المريض والمسافر فإنه يقع عن رمضان كذا في المحيط والمحك فيه خلافاً **(قوله)** تنوى في ذلك اليوم أى في ليلة ذلك اليوم ولا بد من هذا الصبح عن ذلك التنوى لأنه مما يشترط له تيمم التية **(قوله)** متناوشرط للباقي التيمم شامل لقضاء نفل شرع فيه فافسد فكان بنى أن لأخص التي ما ذكره **(قوله)** والمراد التية من الليل **(أقول)** الشرط عدم تأخيرها عن طلوع الفجر فصح مقارنة لطلوعه ومن فروع لزوم التيمم في غير الميعن لو نوى القضاء من النهار فلم يصح هذا هل يقع تغاير فتاوى النسب نعم ولو افتر يازمه القضاء قيل هذا إذا علم أن صومه عن القضاء لم يصح نيته من النهار أما إذا لم يعلم فلا يزمه بالشروع كافي المظنون كذا في فتح القدر والمظنون صوم الشك بنية رمضان فإذا افطر فيه بعد ما تبين من شعبان لقضاء عليه

كافي التين **(قوله)** ولا يصام يوم الشك الخ **(أقول)** المراد **(ويصوم)** أن ينص على التطوع لأنه إذا أطلق التية يوم الشك يكره لأن المطلق شامل للمقادير **أهـ** وإذا افترده بالصوم قيل الفطر الفضل وقيل الصوم أفضل كافي الكافي **(قوله)** وأما ذكره غير التطوع لما روى صاحب السنن الخ **(أقول)** لا يتم الاستدلال بهذا الإجماع قال الزيلعي بعد نقله وقال عليه الصلاة والسلام أفضل الصيام صوم أخى داود وهو مطلق فيدخل فيه الكل ثم قال فلعلم بهذا أن المراد بالحديث الأول غير التطوع **أهـ** **(قوله)** وكره فيه الواجب **(أى تنزها كافي البحر)** **(قوله)** ويقع عنه في الأصح **(أهـ)** قاله الزيلعي **(قوله)** بأن يستادى صام يوم الجمعة **(أقول)** صوم الجمعة مفرد وكذا السبت مكره ونص عليه في البرهان فكيف يكون معتاده المكروه **(قوله)** والجميس والاثنتين **(أقول)** وصوم الجميس والاثنتين مستحب قاله في البرهان **(قوله)** أو ثلاثة منه **(أى من آخره)** أخيره كذا في

التبيين واحترزه عن صيام يومين او يوم قيل لكرات كافي البحر عن التحفة اه لقوله عليه الصلاة والسلام لا تقدموا الليل  
وقوله لا تقدموا رمضان بصوم يوم ولا يومين اه قال في القوائد والمراد بقوله صلى الله عليه وسلم لا تقدموا الصلوة على قصد  
ان يكون من رمضان لان التقديم بالنسبة الى النوى ان نوى به قبل حينه واوانه وقبوزمانه وشبان وقت التطوع فذا صام عن  
شبان لم يات بصوم رمضان قبل زمانه واوانه فلا يكون هذا تقديم عليه اه كذا بخط الساذي رحمه الله وهذا يقتضي كراهة صوم  
الشك تطوعا **(قوله كالمقضي والقاضي)** المراد به كل من كان من الحواس وهو من يمكن من ضبط نفسه من الاضجاع في النعاس  
الترديد وملاحظة كونه عن الفرض ان كان غدا من رمضان كافي الفتح **(قوله)** وفطر غيره بعد الزوال يعني بامر المقتي العامة  
بالتامم ثم بالافطار اذا ذهب وقت النية نيا **﴿ ١٩٩ ﴾** لثمة ارتكاب النبي **(قوله)** كذا ان نوى ان لم يجد غدا لم

منه ان لم يجد سحر اكافي التبيين  
**(قوله)** لا يبطل التيمم ان شاء الله تعالى  
**(الح)** هذا استحسان لانه في مثل هذا  
يذكر لطلب التوفيق والقياس ان  
لا يصير صائما بالطلاقا كالنصرات  
القولية كذا في البرازية **(قوله)** ورد  
**(قوله)** لا فرق فيه بين كون النساء بعل  
فلم قبل النسقة او ردت لسهوها او افاد  
المصنف بالاولوية لزوم صيامه وان لم  
يشهد عند القاضي ولا فرق بين كون  
هذا الراي من عرض الناس او كان  
الامام فلا ينبغي للامام اذ اراد موحدان  
بامر الناس بالصوم وكذا في الفطر بل  
حكمه حكم غيره قاله الكمال اه وسوى  
بين الفطر ورمضان ويخالفه ما قال في  
الجوهر فلوراي هلال رمضان الامام  
وحده او القاضي فهو بالخيار بين ان  
ينصب من يشهد عنده وبين ان يامر  
الناس بالصوم بخلاف ما اذا راي الامام  
وحده او القاضي وحده هلال شوال  
قائه لا يخرج الى المصلي ولا يامر الناس  
بالخروج ولا يفطر لاسر ولا جهر او قال

**(ويصوم فيه الحواس)** كالمقضي والقاضي اخذا بالاحتياط **(وفطر غيره بعد الزوال)** نية لثمة ارتكاب النبي **(لا صوم ان نوى ان اصام ان كان الغد من رمضان والافطار)** لعدم الجزم في العزم فلم توجد الية **(كذا)** ان نوى ان لم يجد غدا فاما صامه والافطر وكره ان قال ان اصام ان كان الغد من رمضان والافطر واجب آخر لثمة بين امرين مكروهين نية الفرض ونية واجب آخر **(او)** قال ان اصام ان كان كان الغد من رمضان والافطر نفل وانما كراهه ناول الفرض من وجه **(فان ظهر رمضان فيه)** لوجود مطلق النية **(والا فتفلي فيها)** اي في الواجب والنفل لما في الاول فانه متردد في الواجب الآخر فلا يقع عنه ففي مطلق النية يقع عن النفل واما في الثاني فلوجود مطلق النية ايضا **(غير مضمون عليه)** بالقضاء لعدم الشروع في النفل قصدا بل مسقطا للواجب عن ذمته لا يبطل الية ضم ان شاء الله يعني اذا قال نويت ان اصوم غدا ان شاء الله عن شمس الآتية الحلواني اه يجوز كذا في الخلاصة **(رأى هلال رمضان او هلال الفطر وحده)** ورد قوله اه يرد على الجاهل لا يفترده **(صام)** في الاول والاخر اما الاول فلقوله صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته وافطروا لرؤيته وقد رآه ظاهرا واما الثاني فالاحتياط فيه ان يصوم ولا يفطر الا مع اتساق لقوله صلى الله عليه وسلم صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون **(وان افطر)** في الوقتين **(قضى فقط)** بلا كفارة لان القاضي رد شهادته بدليل شرعي وهو تهمة النفل فاوثر شبهة هذه الكفارة تندري بالنهايات ولو افطر قبل رد القاضي شهادته اختلف فيه الصحيح عدم الكفارة ولو اكل رائي هلال رمضان ثلاثين يوما فطر الامام القاضي ولو افطر لا كفارة عليه **(وقبل بلا دعوى)** ونلفظ اشهد للصوم بعله اي اذا كان بالساعة كغيره **(خير عدل)**

بعضهم ان يتبين افطر سره وفي كلام المصنف اشارة الى رد قول الفقيه ابى الليث ان معنى قول الامام ابى حنيفة لا يفطر الا بالاكل ولا يشرب ولكن لا ينوي الصوم ولا يتقرب الى الله تعالى لانه يوم عيد عنده الحقيقة التي ثبتت عنده اه والى رد قول بعض مشايخنا ان هذا يقتضي بالرؤية افطر سر كافي البحر **(قوله)** والصحيح عدم الكفارة كذا في الفتح والتبيين والخاتبة **(قوله)** وقيل بلا دعوى **(اقول)** جزم بما ذكره وقد قال قاضخان بعد ما جزم به اما الدعوى فينبغي ان لا تنشترط كافي عنق الامة واما على قياس قول ابى حنيفة رحمه الله فينبغي ان تنشترط في هلال الفطر وهلال رمضان كافي عنق البعد عنه اه **(قوله)** خير عدل حقيقة البدالة ملكة تعمل على ملازمة التقوى والمروءة كافي البحر وقيل خبر العدل ولو شهد على الواحد ولو شهد عدي على شهادة مثله ويأمر العدل ان يشهد بالرؤية ليلته والناسق يشهد لان القاضي ربما قبل شهادته لكن القاضي يرد كما في البرازية والفتي المصنف القبول ولم يقيد بتفسير الرؤية وقال في البرازية ان الشاهد اذا فسر وقال اقنع النعم

وابصرت الهلال قبل ما بالانفسير فلا قبل اه ولم يذكر المصنف رحمه الله ثبوت رمضان بعد شعبان ثلاثين وبه صرح في الكنتز بقوله وبثبت رمضان برؤية هلاله او بعد شعبان ثلاثين اه وفي اقتضاره على هذا اشار الى انه لا يثبت الهلال بقول الموقتين ولا يجب قولهم الصيام وصرح به ابن وهبان فقال \* وقول اولي التوقيت ليس بموجب \* وقيل نعم والبعض ان كان بكثرة \* وقال ابن الشحنة بعد نقل الحلاني فاذا اتفق اصحاب ابي حنيفة الا التادر والشافعي انه لا يعتمد على قول المتجعين في هذا وتأخر الشافعية الامام تقي الدين السبكي في هذه المسألة تصنيف مال فيه الى اعتماد قول المتجعين لان الحساب قطعي اه وان رأى هلال رمضان في الرستاق وليس هناك والوقاض فان كان الرجل ثقة يصوم الناس بقوله وفي الفطر ان اخبر عدلان برؤية الهلال اى وبالماء علة لا بأس بأن يفطر واقاله قاضيهان ومثله في الجوهرة (قوله فاعل قل) هذا على وجه التجوز ووقع به لعلز مخشري وهو خلاف المصطلح عليه من انه نائب الفاعل (قوله او محدودا في قذف تاب) هو ظاهر الرواية لانه خبر عدل وعن ابي حنيفة انها لا قبل لانها شهادة من وجه كافى الهداية (قوله ويشترط العدالة لان قول الفاسق لا قبل في البيانات) اقول واما المسطور فقال في البرازية وشرح المنظومة لابن الشحنة انه قبل فيه خبر مستور الحال في الصحيح (قوله لا الدعوى لانه كمتق الامه) كذا جزم به في البرازية وشرح المنظومة عن الدرر اياه لا يشترط الدعوى وقال الزبلي بنى ان لا يشترط فيه الدعوى كمتق الامه وقدمان قاضيهان انه يبنى ان لا يشترط الدعوى على قياس قول ابي حنيفة كما عتق البديع فحرمه (قوله وبلاعة شرط فيها جميع عظيم) هو ظاهر المذهب وفيه اشارة الى رد ما في المتن من قبول شهادة الواحد في ٢٠٠ بالساعة علة او الاولى رد ما ذكره البعض من قييدرد

شهادته بما اذا لم يجزى من الخارج والسواء فاعل قبل (ولو) كان (قا او اتي او محدودا في قذف تاب) لانه امر ديني فاشبهه رواية الاخبار ولهذا لا يختص بلفظ الشهادة ويشترط العدالة لان قول الفاسق لا قبل في البيانات. (وشرط للفطر) اذا كان بالساعة علة (لحساب الشهادة) وهو رجلان اورجل وامرأتان (ولفظ اشهد) لانه تعلق به نفع البعد وهو الفطر فاشبهه سائر حقوقه (لا الدعوى) لانه كمتق الامه وطلاق الحرة ولا قبل فيه شهادة محدود في قذف تاب لكونه شهادة (وبلاعة) بالساعة (شرط فيما) اى في الصوم والفطر (جميع عظيم) يحصل العلم بخبرهم ويحكم العقل بمدى توأطهم على الكذب (وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل الفطر) لوجود نصاب الشهادة (لا) بقول (عدل) واحد لان الفطر لا يثبت بقول واحد خلافا لحمد (والانفهي كالفطر) في الاحكام المذكورة (اختلف باختلاف المطالع)

شهادته بما اذا لم يجزى من الخارج والسواء مصححة او لم يكن بمكان مرتفع في البلدة وان اختاره الامام ظهير الدين كافي البرازية والى رد ما روى عن ابي حنيفة انه يكتفى بشهادة اثنين اعتبارا بسائر الحقوق كافي البرهان (قوله وبعد صوم ثلاثين قول عدلين حل الفطر) اى ولم ير الهلال وصحح هذا في الخلاصة والبرازية وعن القاضي ابي على السقدي لا يفطرون ووجهه في مجموع التوازل وكذلك صححه السيد الاجل

ناصر الدين ذكره في التجنيس وقال الكمال لم يعد لوقال قال ان قبلهما في الصحو لا يفطرون او في غيم (يعنى) افطروا التحقيق زيادة القوة في الثبوت في الثاني والاشتراف في عدم الثبوت اصل في الاول فصار كالواحد (فم) لا يقول عدل واحد هذا في رد الحسن عن ابي حنيفة للاحتياط وقال الكمال سواء قبله لغيره او في محو وهو عن ربي ذلك وسيد ذكر المصنف في الشهادات انه يميز والشاهد لو تم العدول بالسواء مصححة ولم يرى الهلال (قوله خلافا لحمد) قال في غاية البيان قول محمد هو الاصح اه وقال الكمال منهم من استحسن ذلك اى ما رواه الحسن في قوله في محو وفي قوله لغيره اخذ بقول محمداه وقال شمس الأئمة الحلواني هذا الاختلاف في اذالم يرواه حل شوال والسواء مصححة فاما اذا كانت متنيمة فانهم يظنون بلا خلاف نقله ابن كمال باشا من البخيرة (قوله والانفهي كالفطر) هو ظاهر الرواية وهو الاصح كافي الهداية وشروحه والتبيين وفي الخلاصة هو المذهب وفي النوادر عن ابي حنيفة انه كرمضان ووجهه في الحفة قال صاحب البحر فاختلف التصحيح لكن تأيد الاول بأنه المذهب ولم يتعرض المصنف لحكم شبهة الالهة ولا قبل فيها الشهادة رجلين اورجل وامرأتين عدول احرا غير محددين في قذف ايه يبنى اذا كان بالساعة اه وقال في البرهان وان لم يكن علة فيجمع عظيم شيع العلم بخبرهم لان التردد البرزوي في مثل هذه الحالة يوهم الغلط فيجب التوقف فيه حتى يكون جمعا كثيرا الكلي اى للالهة الثلاثة اه وكان



قاضيخان اذا خرج الدم من بين اسنانه والبراق غالب فابتلمه ولم يحططمه لا يفسد صومه وان كانت الغلبة للدم فسد صومه وان استويا فسدا حاطيا اه **(قوله)** او دخل حلقه غبار اي ولو غبار المطاحون وقال في البرهان لا يفسد لو دخل حلقه غبار او اثر طم الادوية فيلانه لا يمكن الاحتراز عنها اه لدخوله من الانف اذا اطبق الفم كافي الفتح قلت فهذا يفيد انه اذا وجد بدمان تماطى ما يدخل غبار في حلقه افسد ولو قل **(قوله)** او دخان قال الزيلعي اذا دخل حلقه غبار او ذباب وهو ذاك لصومه لا يفسد لانه لا يستطيع الامتناع عنه فاشبهه الدخان وهذا استحسان والقياس ان فطر لوصول المظفر الى جوفه وان كان لا يستدعي به وجه الاستحسان ما بينا انه لا يقدر على الامتناع عنه فصار ككل يبق في فيه بعد المضمضة اه وفي فتح القدير الدخان والغبار اذا دخل الحلق لا يفسد فانه لا يستطيع الاحتراز عن دخوله من الانف اذا اطبق الفم اه قلت فعلى هذا اذا ادخل الدخان حلقه فسد صومه اه دخان كان حتى ان من يتجر بخور فاه الى نفسه واشتم دخانه فادخله حلقه ذاكرا لصومه افطر سواء كان عودا او غيرهما او غيرها لا يمكن التحرز عن ادخال المظفر جوفه وهذا مما يفتل عنه كثير فليتبهله ولا يشوم انه كنتم الورد ومائه والمسلك والوضوح الفرق بين هواء طيب وبريح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل الى جوفه فعمله **(قوله)** او صب في احليله قال في الفتح وهذا عندنا في حنيفة وقال ابو يوسف فطر وقول محمد مضطرب اه وقال الزيلعي والا نظهر اهتمامه في حنيفة وهذا الاختلاف مني على اه هل بين الثمانية والجوف منفذ اولاهو ليس باختلاف على التحقيق والظاهر انه لا منفذ له وانما يجتمع البول فيها بالترشح كذا يقول الاطباء اه والاقطار في اقبال النساء قالوا ايضا هو على هذا الاختلاف وقال بعضهم يفسد بلا خلاف لانه شبه بالحفنة قال في المبسوط وهو الاصح كذا في الفتح **(قوله)** او في اذنه مائنتي اقول هذا قول بعضهم ومصححه في المحيط قال لوصب الماء بنفسه في اذنه فالصحيح انه لا يفسد لانعدام القطر صورة ومعنى هو **(٢٠٢)** اصلاح البدن لان المايض بالبرماغ اه ونقل

في البحر عن الولوالجي انه اختار مغللا  
عافي المحيط اه وقال قاضيخان لو خاض  
نهر فادخل الماء اذنه لا يفسد صومه وان  
صب الماء في اذنه اختلفوا فيه والصحيح  
هو الفساد لانه وصل الى الجوف فعمله  
فلا يتبر فيه صلاح البدن اه قال الكمال  
ويظهر ان الاصح في الماء التصفيل

الذي اختاره القاضي رحمه الله اه وتبعه صاحب البرهان وذكر مثله قاضيخان في البرازية ثم **(مكرها)**  
قال واجمعوا انه لو حاك اذنه بعود فأخرج العود ودخل رأسه درن ثم ادخله ثانيا وثالثا كذلك انه لا يفسد اه **(قوله)** او دخل  
اتفه غطاء الخ اطلقه فشميل ما لو ظهر الحائط على رأس اتفه او لم يظهر كما يفيد ما في البرازية وقوله في شرح المنظومة من عدم  
الفطر يتراق امتد ولم يقطع من فيه الى ذقنه ثم ابتلمه بحجبه اه وكذا قال الكمال لو استنم الحائط من اتفه حتى ادخله الى فيه  
وابتلمه بمجد الا يفسد ولو خرج ريقه من فيه فادخله وابتلمه ان كان لم يقطع من فيه بل متصل بما في فيه كالخيط فاستنم به لم  
يفطر وان كان قد اقطع فاحذره واعاد افطر ولا كفارة عليه كالماتع ريق غيره اه لكنه ذكر في الكثر في مسائل شتى بوليع  
تراق صدقه كفر اه الا ان يحمل ما في الكمال على غير الصديق ثم قال الكمال ولو اجتمع اى البراق في فيه ثم ابتلمه بكفه  
ولا يفسد اه وكذا ما نقله في البحر عن الولوالجية بقوله الصائم اذا دخل الحائط اتفه من رأسه ثم استنم ودخل حلقه على تعدد  
منه لاشئ عليه لانه بمنزلة ريقه الا ان يحمله في كفه فيلمه فيكون عليه القضاء وفي الظهيرة وكذا الحائط والبراق يخرج من فيه  
اوانفه فاستنم واستنم لا يفسد صومه اه قلت لكن يخالفه من حيثة التقيد بعدم الظهور ما نقله ابن الشحنة عن القنية  
بقوله تزل الحائط الى رأس اتفه لكن لم يظهر ثم جذبه فوصل الى جوفه لم يفسد ثم قال ابن الشحنة وذكر في البرازية مسألة الحائط  
ومعها بكلام الشافعية فقال ويبطل الصوم بجري التخمامة من فضا الفم في جوفه وان جرت فيه من مجراها وقدر على مجها افطر  
فيصح الوجهين فعلى هذا ينبغي ان يحاط في التخمامة حتى لا يفسد صومه على قول محمد قال ابن الشحنة احببت التلبه عليه فانه  
مهم اه ولم ارحمك البغ اه اذا ابتلمه بعد ما تخلص بالتخنج من حلقه الى فيه ولمه كالخيط فلينظر ثم وجدتها بحمد الله في  
التباخرانية سئل ابراهيم عن ابتلع البغ قال ان كان اقل من ملء فيه لا يقض اجاما وان كان ملء فيه ينتقض صومه عند

ابن يوسف وعند ابى حنيفة لا ينقض اهـ (قوله) او اكل ناسيا الخ) اقول وسواء بلفظه الحظر او لا على الصحيح كما في البرازية وهذا على احدي الروايتين وصحيفة قاضيه خان والحظر قول النبي صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فاما لمصلحة الله وسفاهه وكذا لو وطئ ناسيا فظن الفطر ثم جامع عمد الا كفارة عليه وعلى هذا الواجب مسافر اقوى الاقامة فاكل لا كفارة عليه واعلم ان اباحة الفطر للمسافر اذا لم ينو الصوم فان نواه لبلا واصبح من غير ان ينقض عنه قبل الفجر اصبح صائما فلا يحل فطره في ذلك اليوم لكن لو افطره لا كفارة عليه اهـ وكذا لا يباح الفطر لو كان اول اليوم مقبضا ثم سافر لكنه اذا افطر لا كفارة عليه لقيام المسيح (قوله) او استعط) فتبين اناء والاشغال بضمها كما في شرح الجمع (قوله) اى صب الدواء في انفه هذا تفسير السعوط وعلى ما قدمناه من الكلام في اقطار الماء في الاذن لا يختص السعوط بالدواء في الحكم ولذا قال في البرهان او استعط شيئا فدخل دماغه افطراه وفي شرح الجمع لو استشق فوصل الماء الى دماغه افطر **قوله** اى صب الدواء في انفه قال قاضيه خان الحنفية نوجب القضاء وكذا السعوط والوجور والقطور في الاذن اما الحنفية والوجور فلا نه وصل الى الجوف مافيه صلاح البدن وفي القتلور والسعوط لانه وصل الى الرأس مافيه صلاح البدن وعن ابى يوسف في السعوط والوجور والحنفية الكفارة لانه وصل الى الجوف مافيه صلاح البدن فكان بمنزلة الاكل والصحيح هو الاول لان الكفارة موجب الافطار سورة ومعنى ولم يوجد اهـ كافي الكافي اى ولم يوجد الموجب (٢٠٣) للكفارة الذي هو مجموع الافطار سورة وهو الابتلاع مع المني الذي هو نفع الجسد بل احدهما وهو

مكرها) وفي لفظنا فاطر اشارة الى فساد صومه (او اكل ناسيا وظن انه فطره فاكل عمدا او اخطئ او استعط) اى صب الدواء في انفه فوصل الى قصته (او فطر في اذنه) اى دهن (او دواى جافحة) اى جراحة بلغت الجوف (او آمة) هى شجة بلغت ام الدماغ (فوصل) اى الدواء (الى جوفه) او دماغه او ابتلع حصاة او لم ينو في رمضان كله صوما ولا فطر او اصبح غير ناول الصوم فاكل او دخل في حلقه مطر او تلج او وطئ (ميتة او هيمة او فخذ) اى امي في الفخذ (او بطن) اى امي في البطن (او قبل او ليس قاتل) قيد لقوله وطئ الى آخره حتى لو لم يتزل في هذه الصور لم يلزمه القضاء (او افسد غير) صوم (رمضان) يعنى اداه حتى لو افسد قضاءه او اداه غير رمضان لم تجب الكفارة لانها وردت في هتك حرمة رمضان اذ لا يجوز اخلاؤه عن الصوم بخلاف غيره من الزمان (او وطئت مجنونة) بان نوت الصوم ليلا ثم جنت في النهار وهى صائغة فجامعها رجل والا فكيف تكون صائغة

انما يقيد بالرطب لان في ظاهر الرواية فراقين الدواء الرطب واليابس او يميل لظاهر الرواية بما قاله الزيلعي من ان الرطب هو الذي يصل الى الجوف عادة ثم قال في العناية واكثر من اعتنا رحمه الله على ان المعرة للوصول حتى اذا علم ان الدواء اليابس وصل الى جوفه فسد صومه وان علم ان الرطب لم يصل لا يفسد اهـ وهذا هو الصحيح كما في الجوهره عن المنص (قوله) او ابتلع حصاة) قال الزيلعي على هذا كل ما استعذى ولا يتداوى به عادة كالحجر والتراب لا وجب الكفارة وفي الدقيق والارزوا المجيب لا تجب الكفارة الا عند محذور ذكره وعابني مراجهتها وكذا في فتح القدير (قوله) او اصبح غير ناول الصوم فاكل) هذا عند ابى حنيفة وسواء اكل قبل الزوال او بعده خلافا لفرقوا لان اكل قبل الزوال وجبت الكفارة كذا في الكافي (قوله) او دخل في حلقه مطر او تلج) وقساد الصوم وعلى الاصح كما في الكافي وهذا اذا لم يتلعه بان دخل بنفسه او لم يدخل الطرقات تلعه ثم نه الكفارة كافي الفتح (قوله) او وطئ ميتة) اقول اما اذا وطئ صغيرة لا يجامع مثلها ولم يفطها يبنى ان تلزمه الكفارة كما يلزمه الفصل اهـ ولو ادخل الاصبع في دبره او فرجها داخل لا يفسد الصوم الا ان تكون مبلولة بماء او دهن على المختار وقيل يجب عليه الفصل والقضاء كافي الفتح (قوله) ثم جنت في النهار وهى صائغة فجامعها رجل) اى ثم افاقت وعلمت بان فعل وهذا التأويل قول الأكثر كافي العناية وقال في الكافي تأويل المجنونة بان تهبق فلا يستوجب جنونها الشهر فصار كالقوم والأغماء وقال عيسى بن ابيان قلت ل محمد رحمه الله هذا المجنونة فقال لا بل المجنونة اى المكروهة فقلت لا تجعلها مجنونة فقال بل ثم قال كيف وقصدت به الركان والصحيح ما ذكرنا من التأويل واستعمال المجنونة بمعنى المجنونة ضعيف اهـ اى ضعف لفظا صحيح كما قاله الزيلعي (قوله) والا

اي وان لم يؤول بهذا لم يستقم ظاهره لانها كيف تكون صائمه وهي مجنونه اى قبل الشروع في الصوم وانما فسرناه بهذا لان الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه اعنى اليه حتى لو وجدت الية حال الافاقة ثم جئت ولمطرأ عليها مفيد لا تقضى اليوم التى نوتة من اغمى عليه وقد نوى (قوله اوتسحر) اى اكل السحور بفتح السين اسم للمأكل فى السحور وهو السدس الاخير من الليل كافى للفتح ولكن سيذكر المصنف فى الايمان ان السحور من نصف الليل الثانى الى الفجر وقال لانه مأخوذ من السحر فاطلق على ما قرب منه اتم السحور مستحب لما روى الجماعة الا ابو داود عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسحروا فان فى السحور ركعة قيل المراد بالركعة حصول التقوى على صوم النداء والمراد بزيادة الثواب قال الكمال ولا منافاة فليكن المراد بالركعة كلامن الامرين وقوله فى النهاية هو على حذف مضاف تقديره فى اكل السحور ركعة بناء على ضبطه بضم السين جمع سحر فاعلى فتحها هو الاعراف فى الرواية فهو اسم للمأكل فى السحور كالوضوء بالفتح ما يتوضأ به وقيل بتعين الضم لان البركة ونيل الثواب انما يحصل بالفعل لا بنفس المأكول ويستحب تأخير السحور الى ما لم ينك فى الفجر لقوله صلى الله عليه وسلم ثلاث من اخلاق المرسلين تعجيل الافطار وتأخير السحور والسواك (قوله يظن اليوم ليلا) الظن قيد فى غروب الشمس اذ لا يكتفى فيه بالشك وليس الظن قيد فى طلوع الفجر بل الشك كافى لسقوط الكفارة عملا بالاصل فهما (قوله اى فعل هذين الفعلين) اى الفطر والسحور يظن الوقت ليلا والامر بخلافه قضى فقط اى من غير كفارة يحتاج الى بسط القول ليتضح ما فى السحور فعمل القضاء اذا تبين انه اكل بعد ما طلع الفجر كما فاده المصنف وان لم يتبين شئ لا يجب القضاء ولو شك فى طلوع الفجر فالأفضل ترك السحور ولو اكل فصومه تام بالميتين الطلوع وقت اكله وروى عن ابى حنيفة انه قال اساءه الاكل مع الشك اذا كان يصومه علة او كانت الية مقمرة او متيسمة او كان فى مكان لا يتبين فيه (قوله ٢٠٤) الفجر وان غلب على ظنه طلوع الفجر

لا يأكُلُ قالان اكل ينظر قائميتين له شئ  
 قيل بقية احتياط على ظاهر الرواية  
 لأقضاء عليه قال الزبلى وما نقله بصيغة  
 قيل جزم به فى الهداية بقوله وان اكل  
 واكبر رآه انه اكل والفجر طالع فعله  
 قضاءه عملا بنال الراى وفيه الاحتياط  
 وعلى ظاهر الرواية لأقضاء عليه لانه  
 وفى الامر على الاصل فلا يتحقق المعصية انه اذا ذكر الزبلى الحكم المذكور بصيغة قيل وان جزم به فى الهداية كما (حالة)  
 قدمناه وقال الاتقانى هو الاصح عندى لان المصحح ظاهر الرواية نقل تصحيحها فى السابقة والفتح عن الايضاح وتحقيق الدليل فى فتح  
 القدر واما اذا شك فى غروب الشمس فلا يحمل له الفطر لان الاصل هو النهار ولو اكل فعله القضاء عملا بالاصل كذا فى الهداية وفى  
 الكفارة روايتان وختم الفقيه ابى جعفر لزوما قال الكمال هذا اذا لم يتبين الحال فان ظهر انه اكل قبل الغروب فعليه الكفارة  
 لا اعلم فيه خلافا لانه سبحانه اعلم له ولو كان اكبر رآه انه اكل قبل الغروب فعليه القضاء ورواية واحدة اذا لم يتبين شئ اوتين  
 انه اكل قبل الغروب كافى الهداية والفتح وعليه الكفارة فيها وان تبين انه اكل ليلا فلا شئ عليه كافى التبيين وقد تضمنت هذه  
 المسئلة خمسة احكام فساد الصوم والكفارة على ما تقدم ووجوب الامساك وعدم الاتم كذا فى الجوهره وقوله والكفارة اى  
 لزوما وعدم التكميل الحجة (قوله كسافر) اى فى رمضان قام اى بعد فوات التوبة وما اكل ما لم يقدم قبلها فعليه الصوم فان  
 افطر بعد ما تولى لم يلزمه الكفارة للشبهة ولو ظهرت الحائض فى وقت التبة قوت لم تكن صائمه لا فرضا ولا نقلا لوجود المتأني  
 اول الوقت وهو لا يتجزأ كذا فى الجوهره ولا يخفى ان التمسك مثل الحائض (قوله ومجنون فايق) يعنى بعد فوات التبة المتأني  
 فى يوم من رمضان قيل فوات وقت التبة ولم يكن تماطى مفطرا قوى الصوم جازع عن الفرض فى ظاهر الرواية لان الجنون اذا لم  
 يستوعب يكون بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب فكان وجود التبة فى اكثر اليوم كوجودها فى الكل كذا فى قاضى خان والمبتنى  
 (قوله وصلى) اقول ولو نوى الصوم فى وقت كان تغلا لا فرضا وفى ظاهر الرواية يذهبون الى الجنون اذا اطاق ما قدمناه من  
 الاهلية وعندها اول الوقت (قوله وكافر اسلم) اقول وهو الصبي على الظاهر وعن ابى يوسف انه اذا زال الكفر والصبا قبل الزوال  
 لزم القضاء لا بد له وقت التبة كافى الهداية واذا اسلم الكافر وقت التبة نوى الفطر صح عند ابى حنيفة حتى لو افطر لم يلزمه القضاء

خلافاً لأن ما قيل الزوال جعل بمنزلة اول النهار في حكم التيقن كما في حكم الاهلية ذكره قاضيخان **(قوله)** لزمه الاسماك هذا على الصحيح وقيل يستحب الاسماك كما في الفتح والجوهرة واجمعوا على انه لا يجب التنبه على الحائض والنفساء والمرضى والمسافر واجمعوا على لزوم التنبه لافطر خطأ وعمداً او مكرها او يوم الشك ثم بين انه رمضان ذكره قاضيخان **(قوله)** وان جامع اي عمداً كما سيذكره فان بدأ به ناسياً فتذكر ان نزع من ساعته لم يطر وان دام على ذلك حتى ازال فقبله القضاء ثم قيل لا كفارة عليه وقول هذا اذا لم يحرك نفسه بعد التذكر حتى ازال فان حرك نفسه بعده فقبله الكفارة كالنزوع ثم ادخل ولو جامع عمداً قبل الفجر وطلع وجب النزوع في الحال فان حرك نفسه فهو على هذا كما في الفتح وقال في البرازية اذا خشي طلوع الفجر ففزع ثم ازال بعد الطلوع لا يفسد كالاختلام اه وعمل لزوم الكفارة بالجماع فيما اذا نوى الصوم ليلاً ومبكره على اجماع ولم يطرأ مسيح للفطر فاذا نواه نهاراً ثم جامع لا كفارة عليه عند أبي حنيفة خلافاً لهما كما في المبني والجوهرة وكذا لو اكره على الجماع ولو اكرهته زوجته على الاصح وكذا لو حاضت او فست وقدمتا وعت زوجها او غيره سقطت الكفارة على الاصح كما في الجوهرة وكذا تسقط لمرض بغير منه بعد الجماع ولو جرح نفسه حتى لا يقدّر على الصوم لا تسقط عنه الكفارة في الاصح كما في المبني ولو سافر او سقرو به كرهاتجب عليه الكفارة في ظاهر الرواية واسقطها زفروهي رواه كافي البرهان **(قوله)** في احد السيلين **(٢٠٥)** تنازع فيه جامع وجوم وزوم الكفارة بالطرفين الدر وهو الصحيح قال في الكافي وان وطئ في الدبر فمن ابي حنيفة

حالة في آخر النهار لو كان عليها في اول النهار يلزمه الصوم لزمه الاسماك فصار الحق الوقت وتلبسها بالصائمين كالوشهد اليهود برؤية الهلال في بعض اليوم كذا في غاية البيان وانما لم يفتى الاخيران وإن افطر لان السبب في الصوم هو الجزء الاول من اليوم والاهلية معدومة عنده بخلاف الصلاة فان السبب فيها هو الجزء المقارن بالاداء اوجزه يسع ما بعده الطهارة والتحرمة وذكر الثالث بقوله ( وان جامع في اداء رمضان ) احتراز عن قضاءه ( او جوم في احد السيلين او اكل او شرب غذاء اودواء ) احتراز عن نحو التراب والحجر ( عمداً ) قبل ما ذكر من قوله جامع الى هنا ( او احتجم فظن انه فطره فأكل عمداً قضى وكفى ) جزاء لقوله وان جامع الخ وانما وجبت الكفارة في صورة الاحتجم لان فساد الصوم بوصول الشيء الى باطنه لقوله صلى الله عليه وسلم الفطر بما دخل ولم

الكفارة وعلى الاول لا يجب وعلى هذا الورق الحينى والحشيشة والقطاط اذا اكل فعل القول الثاني لا يجب الكفارة لانه لا تقع فيه لبس ورماضه وبقي عقله وعلى القول الاول يجب لان الطبع يميل اليه وتنقض به شهوة البطن كذا في الجوهرة وقال في شرح المنظومة اذا مضى لقمة باطناته ثم تذكر فابتلعها عليه القضاء والكفارة ولو اخرجها من فيه بعد ما تذكر ثم اعادها فابتلعها فلا كفارة وعليه القضاء به اخذ الفقيه ابو الليث لانها مادامت في فيه يتنقذ بها واذا اخرجها صارت بحال تعاف وفي المحيط ان هذا هو الاصح اهو مسئلة زقاق الصديق لا تنتمى على تفسير التنقذ الذي ذكره في الجوهرة وتلزمه الكفارة كما قد ساء **(قوله)** احتراز عن نحو التراب والحجر اقول وذلك كالسفرجل الذي لم يدرك وهو غير مطبوخ والجوذة الرطبة والطين الذي يمسح به الرأس فان كان يتداكل هذا الطين فقبله القضاء والكفارة وفي الطين الارضى يكفر لانه يؤكل للدواء وفي الملح يجب الكفارة في الختار كذا اطلقه في البرازية وقال في المبني يجب الكفارة باكل الملح القليل لا الكثير اه وهذا ظاهر فيما اذا تناول الكثير دفعة فاما اذا تناول قليلاً قليلاً بما يقال ان الكفارة وجبت باول مرة الا ان يقال يتوقف الوجوب على انتهاء الفعل فيكون تناول دونه حصل مرة فليظن **(قوله)** او احتجم الخ اقول وكذا اذا كل بعد ما غاب متعمداً عليه القضاء والكفارة كيفما كان اي سواء بلغه الحديث او لم يبلغه عرف تأويله او لم يعرف افتاء مفت او لم يفت لان الفطر بالنية يخالف القياس والحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام النية تفطر الصائم مؤول بالاجماع بان المراد به ذهاب الثواب بخلاف حديث الحجابة فان بعض العلماء اخذ

بظلمه من غير تأويل مثل الازاعي واحد كافي الغاية والفتح ولولس اوقبل امرأته بشهوة واضاعها ولم يزل فظن انه افطر فأكل عمدا كان عليه الكفارة الا اذا تأول حديثا واستغنى فيها فافطر فلا كفارة عليه ولودهن شارب فظن انه افطر فأكل عمدا فظن ان الكفار نقله الكمال عن البدائع بخلاف ما لو اكل او شرب او جامع ناسيا او احتلم او ذرعه التي فظن انه فطره فأكل عمدا فانه لا كفارة عليه وان علم ان الاكل ناسيا لا يفطره روى عن ابي يوسف والحسن ان عليه الكفارة واختلفوا على قول ابي حنيفة رحمه الله والصحيح انه لا كفارة وان بلغه الخبر كافي المحيط **(قوله ٢٠٦٦)** الا اذا اقامت **(قوله ٢٠٦٧)** قال في الغاية المراد به

فيه يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه في البلدة اه قال الكمال كالخباثة وبعض اهل الحديث اه **(قوله ٢٠٦٨)** وان كان سمع الحديث واعتمد على ظاهره يعني وهو غير عالم بتأويله وهو مسمى قال محمد لا تجب الكفارة على من قال مثله الكمال ثم قال وعن ابي يوسف لا يسقطها لان على العامي الاقتداء بالفقهاء وان عرف تأويله ثم اكل تجب الكفارة انتفاء الشبهة اه **(قوله ٢٠٦٩)** وهو قول محمد كذا في النهاية **(اقول)** وهو قول ابي حنيفة كافي المحيط **(قوله ٢٠٧٠)** وان لم يعلم الفم لم يفطر مستغنى عنه بقوله قبله ذرعه في لم يفطر مله الفم او لا لكنه اعاده ليرتب عليه قوله وان ادا في الصحيح فلو ان قال وان ادا ما ذرعه ولم يعلم الفم لم يفطر في الصحيح لكان اولى اه وبقي ما لو ادا القليل بلا صومه ولا يفطر بالايجاع لعدم الخروج عند ابي يوسف والصنع عند محمد كافي التبيين **(قوله ٢٠٧١)** ومن استقام بعد اقليق وسوى فيمل الفم ودونه **(اقول)** هذا هو ظاهر الرواية وما سيذكره المصنف من تصحيح عدم

النساذ بها والاستقام اقل من مل الفم انما تصحيح بعضهم كما ذكره **(قوله ٢٠٧٢)** اواقل من مل فمه اي اذا استقام اقل (سواء) من مل فمه افطر عند محمد في البرهان وهو الظاهر وفي الكافي هو في ظاهر الرواية **(قوله ٢٠٧٣)** ولا يفطر في الصحيح **(قوله ٢٠٧٤)** هو قول ابي سيف في البيهقي وقال الكمال ولا يفطر عند ابي يوسف وهو المختار عند بعضهم لكن ظاهر الرواية تقول محمد كره في الكافي اهم ذكر بعد هذا ايضا فقال قوله اي في الهداية وعند ابي يوسف لا يفسد صحفة في شرح الكنتوز علمت انه خلاف ظاهر الرواية اعني من حيث الاخلاق فيها اه **(قوله ٢٠٧٥)** او ادا اي ما استقام وهو اقل من مل فمه وفيه روايتان اي عن ابي يوسف والصحيح انه لا يفسد كافي المحيط

(قوله بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة) كذا قال مثله الكمال ثم قال ويظهر ان قول أبي يوسف هذا حسن من قولهما بخلاف نقض الطهارة أي بقولهما هناك حسن لان القطر انما ينطبق بما يدخل وبالتالي عند من غفر نظر إلى طهارته ونجاسته فلا فرق بخلاف نقض الطهارة اه قلت والخلاف في نقض الطهارة بالبلغ فيما اذا صعد من الجوف لاني انزل من الرأس فكذلك هنا فليتب عليه (قوله) او أكل لحاوين اسنانه مثل حصاة كذا في الهداية وقال في العناية الفاصل مقدار الحصة فهو كبير ومادونه قليل بخلاف قدر الدرهم في باب النجاسة فانه الفاصل بين القليل والكثير وهو داخل في القليل لانه اخذ من قدر الدرهم موضع الاستنجاء وذلك القدر معفو بالاجماع فصار قدر الدرهم معفو أي غير موضع الاستنجاء ايضا قياسا عليه واما هنا فقددر الحصة لا يتبع في فرج الانسان غلبا فلا يمكن الحاقه بالريق قصار كثير اهو وقال في البرازية والفاصل في مسألة اللحم بين اسنانه قدر الحصة قال ابو يوسف ما ذكره للتقريب لا للتقدير والتحقيق انه ان امكنه الابتلاع بلا استئمانه البراق فهو علامة الكثير وان لم يمكنه بلا استئمانه البراق فهو علامة القليل اه قال الكمال وهو حسن وذكر وجهه (عوله قضى ولا كفارة) هذا قول أبي يوسف لانه يماقه الطبع فصار نظير التراب وذكر قول بل تغير اللحم ٥٠٧ المتن وفيه يجب الكفارة قال الكمال والتحقيق ان المتنى في اوقافه لا بدله

من ضرب اجتهد في معرفة احوال الناس وقد عرف ان الكفارة تقتصر الى حال الجنابة فينظر في صاحب الواقعة ان كان من يماقه طبعه ذلك اخذ قوله أبي يوسف وان كان من لا اثر لذلك عنده اخذ قوله زفر اهو وقدما عن الكمال عدم لزوم الكفارة ببلغ زقاق غير من غير تفصيل فشمّل زقاق حبيبه وهو قول ابن حامد منزله في القبة وقال ابتلع زقاق حبيبه لا كفارة

بناء على الاختلاف في انتقاض الطهارة (اكل لحاوين اسنانه مثل حصاة قضى) ولا كفارة (وفي الاقل الا اذا اخرجه فاكل مثل سمسة يطر اذاذا مضنه) بحيث ثلاثت (كره ذوق شيء ومضنه بلا عذر) اما كراهة الذوق فلاه تعريض لا نكاد صومه وذكر بعضهم ان زوج المرأة اذا كان سي الخلق لا بأس بذوقها بلسانها قالوا هذا في الفرض واما في الطوع فلا يكره واما كراهة المضغ فلما فيه ايضامن التعريض للفساد وان كان بغيره ان لم يجد المرأة من يمتنع لصيها الطعام من لا يصوم ولم يجد طبعها ولا نجا حليا فلا بأس به للضرورة (ولو) كان المصنوع (علكا) فان فيه ايضا تعريضا له ولانه يتهيأ بالافطار فان من رآه من

تمر من المحيط وقال كفر اه ولزوم الكفارة بزقاق الحبيب قول الامام الحلواني ومضى عليه في الكثرة واه عليه شارحه الزيلعي في مسائل شتى (قوله وفي الاقل لا) أي لا قضاء الا اذا اخرجه فاكل فيقضى بلا كفارة وكذا لا كفارة بما عدا ذلك الكثير الذي اخرجه على الصحيح كما في البرازية (عوله) اكل مثل سمسة المراد به مثلها في الصفة وهو ان يكون من جنس ما يتنقى به وبالاكل ما هو اعم من لقضم والهشم ليسهل الابتلاع الا انه اذا ابتلع السمسة او نحوها من خارج فالتحار وجوب الكفارة لانها من جنس ما يتنقى به وهو رواية عن محمد كافي فتح القدر والمراد نحوها ما دون الحصة لما قال الزيلعي وان ادخله من خارج ومضنه كان قدر الحصة فكذلك اي فطره وان كان اقل لا فطره اه ولا يخالفه ما ذكره الكمال بعد هذا قوله ونجب أي الكفارة بأكل الخطئة وقضمه الا ان مضغ فحة تلتا شى اهلهما ما صرح بعدم الكفارة فلا يلزم منه القطر (قوله) الا اذا مضغه بحيث ثلاثت (اقول) أي فلا قضاء وفيه اشار إلى انه لم يجد لها طعم في حلقه به صرح في الكافي فقال وان مضغه أي السمسة لا يشد الا ان يجد طعمه في حلقه اه وقال الكمال بمذقه وهذا احسن جدا فليكن الاصل في كل قليل مضغه اه (قوله) وذكر بعضهم ان زوج المرأة (الح) كذا الامه كما في شرح الجمع اهو هل الاجر كذلك فيلنظر (قوله) وان كان بغيره ان لم يجد المرأة من يمتنع (الح) بيان للعذر فليس غيره عذرا ولكن قال في البرهان يكره للصائم ان يذوق السل او الدهن يعرف الجيد من الردي عند الشراء كذا في قاضيه خان وفي محيط لا بأس به كلابين فيه اه (قوله) ولو كان المصنوع علكا) الطبخ هو المصطكا وقيل اللبن الذي يقال له الكندر كذا في الجوعرة (قوله) فان فيه تعريضا) هذا وقال في المراجع انما يكره مضغ الطبخ أي للصائم لان مضغه يدين المعدة ويشهى الطعام ولم يأن له واذا لم يأن وقت الاشتغال فلا اشتغال به اشتغال بالافيد اه واما مضغه لغير الصائم فقال في الهداية لا يكره للمرأة اذا لم تكن سائمة لقيامه بمقام السواك في حقهن ويكره للرجل على ما قيل اذا لم يكن من علة وقيل لا يستحب لما فيه من التشبه بالنساء قال الكمال أي ولا يكره فهو خارج بخلاف النساء فانه يجب لهن لانه لو اكلن لم تنفق

والاولى الكراهة لرجال الاحاجه اهو في المراج كرم لرجال الاف الحلوه بعد ذكره البردوي والجوي ومعه انه يورث هزال الجنين اه **(قوله)** قيل هذا اذا كان مضغوا جزم به في الجوهرة فقال وهذا اذا كان ابيض ملتصقا لا ينصل منه شيء اما اذا كان اسود فسد صوموه وان كان ملتصقا لا ينصل منه شيء وفي الكافي قالوا هذا اذا كان الملك ملتصقا قال وقيل هذا اذا كان ابيض فان كان اسود فيفسد لانه ما يذوب بالضعف خلاف الابيض لانه لا يمتص راحته اهو قال الكذا قال فرض في بعض الملك معرفة الوصول منه عادة وجب الحكم بما للساد لانه كالتين اه **(قوله)** وكذا القيل حال كذا الباشرة الفاحشة على هذا التفصيل في ظاهر الرواية كما في البرهان **(قوله)** لادهن الشارب الرواية فتح الدال على انه معدود مجوزا للضم ويكون معناه لا بأس باستعمال الدهن وكذا الكحل حكما وضبطا ويسن دهن شعر الوجه اذا لم يكن قصده الزينة به وردت السنن ولا يغل لتطويل اللحية اذا كانت قدر السنون وهو القبيضة كما في البرهان والقبيضة يضم القاف قال في النهاية وما وراء ذلك يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يأخذ من اللحية من طولها وعرضها وما والاخذ من اللحية وهي دون القبيضة كما فعله بعض المناربة وعنه الى رجال فلم يحه احد واخذ كلها فاعل مجوس الاعاجم واليهود والهذول وبعض اجناس الافرنج كافي الفتح **(قوله)** والسواك اذا كان رطبا يسل خلقته او بالماء وكذا لا تذكره الحجة ولا التلف بالثوب المبلل ولا المضمة والاستنشاق لغرضه والاعتساف للبرد عندنا يوسف وبقي وقال ابو حنيفة يكره كذا في البرهان **(فصل)** **(قوله)** حامل في البطن في بطنها فتح الحامى ولد والحامى الى على ظهرها واوراسها حمل بكسر الحاء ذكره تاج السرمة **(قوله)** امراض الرضعة لان ذلك من الصفات الثابتة للحادثة الا اذا اريد الحدوث بان يقال - رضعة الآن **(قوله)** خاف المراد بالحوف غلبة الظن بحرية ٢٠٨ او اخبار طبيب حاذق مسلم غير ظاهر

بعد نظره آلا قيل هذا اذا كان مضغوا ذلا يفضل منه شيء وان كان غير مضغوف يفسد لانه يفتت ويصل منه شيء الى جوفه (و) كره (القبيلة) ان لم يامن لادهن الشارب والسواك (ولو) كان السواك (عشبا) وعند الشافعي يكره عشبا لانه يزيل خلوف الفم

### ﴿ فصل ﴾

حامل امريض خاف على نفسها وولدها ومريض خاف الزيادة

الفسق وقيل عدل كذا في البحر وجزمه في البرهان فقال وطريق معرفته الاجتهاد فاذا غلب على ظني افطر وكذا اذا اخبره طبيب حاذق عدل اه ولم يذكر مفعول الحوف ليشمل غير الهلاك لما قال في البرازية خاف الحمل

على نفسها او ولدها نقصان العقل او الهلاك افطرت **(قوله)** او ولدها اي سواء كان نسا او رشا على اطلاق **(والمسافر)** قوله صلى الله عليه وسلم ان الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الجلي والمرضع الصوم وما قاله في الذخيرة ان المراد بلريض الغار فردود بهذا الحديث وبان الارضاع واجب على الام ديانة لاسباب اذا كان الزوج غير قادر على استحباب نظر فالام كالفطر في جواز الفطر بالحوف ولذا قال في البرهان والحامل ومريض خافا على النفس او الولد وقال ابن كمال بانها لا تخاف ان خوفها على ولدها بما تحقق عند نسيان الارضاع لفقد الفطر اولدم قدرة الزوج على استحبابها اولدم اخذ الولد شيء غيرها فقط ما قبل حل الافطار يختص برضعة اجرت نفسها للارضاع ولا يحمل للوالدة اذا لا يجب عليها ارضاع وقال في البرازية الفطر المستأجرة كلام في اباحة الفطر **(قوله)** ومريض خاف الزيادة وكذا الخوف بطل البرء كافي الجوهرة فان لم يكن الحر مريضاً لكنه اجهد نفسه بالعمل حتى مرض فافطر قبل تلبسه الكفارة وقيل لا تنزل منه كافي شرح المنظومة وقال في المبني المعش الشدد والجوع الذي يخاف منه الهلاك يبيع الاقارب اذا لم يكن بالقاب نفسه لقوله بعدد ومن اتعب نفسه في شيء او عمل حتى اجهد المعش ففطر كفر وقيل لا اه وفي البرازية يضع مريض لا قدر على شرب الدواء وزعم الطبيب ان امه تشرب ذلك لها الفطر اه وقال الزيلعي والصحيح الذي يخشى ان يمرض بالصوم فهو كالمرضى وكذا الامه التي تخدم اذا خافت الضعف جاز ان تفطر ثم تقضى اهلها لان تمتع من الاثم بأمر المولى اذا كان يعجز هاعن اداء الفرض والعبد كلامه كذا في شرح المنظومة لكن قال في شرح الجميع لو برأ من المرض ولكنه ضعيف لا يفطر لان المسيح هو المريض لا الضعيف وكذا لو خاف من المرض لا يفطر اه فنه مخالفه لابي زناي الا ان براد بالحوف في كلام شرح الجميع يبرء الوهم وفي كلام الزيلعي غلبة الظن فلا مخالفة حيث قدم رأيت صاحب البحر وفق بينهما ذكره وكذا فطر من ذهبه متوكل السلطان الى العمارة في الايام الحارة والممل الحثيث ادخلى الهلاك او نقصان العقل ولو افطر في يوم نوبة الحمى او افطر على ظن انه يوم عادة حيثها

فلم يحرم ولم يحض الاصح عدم الكفارة فيهما والغاي اذا كان بازا المدعو ويعلم قضاءه فقاتل رمضان وخاف الصنف حال القتل  
 حله الفطر مسافر اكان او مقبلا وكذا لو استهية فافطر لشرب الدواء في البرازية (قوله والمسافر) عرفه وتكرما قبله لان  
 ما قبله لا يباح له الفطر الا اذا اتصف بما وصفه بخلاف المسافر اذ لا يحتاج في حل افطاره الى زيادة وصف على السفر ومحل جواز  
 الفطر للمسافر ان يسافر قبل شروعه في الصوم ما لو سافر في يوم انتشأ فيه الصوم فانه لا يحل الفطر لكن لو افطر لا كفارة عليه بخلاف  
 ما لو كان مسافرا فذكر شيئا فندب في منزله فدخل مصر فافطر ثم خرج فانه يكفر كما في البحر عن قاضيه خان وسيد ذكره المصنف (قوله  
 قضوا ما قدروا) اشار به الى رد ما قيل وجوب قضاء جميع الشهر بصحة يوم وواقفته عندي خيفة وابي يوسف خلافا لمحمد لان  
 وجوب القضاء بقدر القدرة اتفاق والخلاف انما هو في الذر وهو ان يقول المريض لله على ان اسوم هذا الشهر فصح يوم مات مات  
 بان ما قضاء جميع الشهر عندها كالصحيح (٢٠٩) اذا نذر ان يصوم شهر اوقات وعند محمد بل من اوى بقدر ما صح كرمضان  
 والفرق لهما ان النذور بسببه الذر وقد

والمسافر افطر ولا هذا خبر لقوله حامل الى آخره وانما جاز الافطار لو جرد العذر (وقضوا  
 ما قدروا) اي ائتم عليه قضاء صوم ايام ميت بقدر ما دركوا من ايام زوال العذر وفائدة  
 لزوم القضاء وجوب الوصية بالطعام عند فقد القضاء (بلا كفارة) لانه افطار بمذ  
 (ولافدية) لانه اوردت في الشيخ الثاني بخلاف القياس فغيره لا قاس عليه والفدية نصف  
 صاع من براصع من تمر او شعير (ونذب صوم مسافر لا يضروه) لقوله تعالى وان  
 تصوموا خير لكم واما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر فمحمول على  
 حالة الشقة (فان ما توفي) اي في ذلك المذ (ولافدية) اي لا يجب الوصية بالفدية (ولو)  
 ماتوا (بمذرواله) اي المذ (فدى عنه) اي عن الميت (وليه قدر ما قدر عليه) الميت  
 (وفات عنه) فان الفات اذا كان عشرة ايام ثم فاقم بدمه من خمسة ايام ثم مات فان كان  
 صحيحا في ايام الاقامة فعليه فدية تلك الايام دون ما سواها (ان اوصى) الميت متعلق بقوله  
 فدى عنه (فيكون) اي ما فاده الولي (من الثلث وان تبرع وليه) اي بما فاده (جاز وان  
 صام اوصى غلا) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يصوم احد دع احد ولا يصلي احد دع  
 احد ولكن يصوم عنه رواد الناس (كذا كفارة اليمين والقتل بغير الاعتاق) يعني اذ تبرع  
 بالطعام والكسوة في كفارة اليمين والقتل جاز ولم يجز التبرع بالاعتاق لما فيه  
 من الزام الولاء للميت بغير رضاه (يقضي رمضان ولو بفضل) يعني يجوز فيه الفصل  
 والوصل والمستحب الوصل مسارعة الى اسقاط الواجب (وان جاء) رمضان (آخر  
 صامه) لانه وقت (تم قضى الاول) لانه وقت القضاء (بلا فدية) لان وجوب القضاء  
 على التراخي حتى كان له ان يتطوع وعند الشافعي تجب الفدية (وفدية كل  
 صلاة حتى الترتي كصوم يوم) هو الصحيح وقيل فدية صلاة يوم واحد كفدية صوم يوم

تعالى كذا (در ١٤) في الفتح ولا يختص هذا بالمريض والمسافر بل يدخل فيه من افطر متعمدا ووجب القضاء  
 عليه او لعذر ما و كذلك عبادته فانه يعلم عنه لكل يوم كصدة الفطر كذا في البحر (قوله كذا كفارة اليمين والقتل بغير الاعتاق)  
 اقول لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل بشي لان الواجب فيها ابتداء عتق رقبة مؤمنة ولا يصح اعتاق الوارث عنه كاذكره  
 والصوم فيها بدل عن الاعتاق لا يصح فيه الفدية كما سذكره (قوله حتى اذا تبرع بالاطعام والكسوة في كفارة اليمين والقتل  
 جاز) اقول كفارة القتل ليس فيها الطعام ولا كسوة فجعلها مشاركة لكفارة اليمين فيها سهو فليقبله (قوله وفدية كل صلاة الخ)  
 هذا الاختيار المتأخرين (قوله حتى الترتي) هذا على قول ابي حنيفة وعندهما الترتي مثل السنن لا تجب الوصية كذا في الجوهره ثم  
 قل فيها عن الفتاوى ان اعطافدية صلوات واحد جلة جائز بخلاف كفارة اليمين اه لا يجوز الفدية الا عن صوم هو اصل  
 بنفسه لا بدل عن غيره فلو وجب عليه قضاء شي من رمضان فلم يرضه حتى صار شيئا خاليا لا يرجي برؤءه جازاله الفدية وكذا لو نذر

صوم الأبد يفض عن الصوم لاستغالة بالمعيشة له الفطر ويطعم لانه استيقن ان لا يقدر على قضاءه وان لم يقدر على الاطعام لمسره يستغفر الله ويستقبله وان لم يقدر لشدة الحر كان له ان يفطر ونصه في الشتاء اذا لم يكن نذرا لا بد ولو نذر يوما من ايامه يصم حتى صار قايما جازله الفدية هو الصحيح كذا في النهاية وقال تاج الشريعة عليه الفتوى ولو وجبت عليه كفارة بين او قل فلم يجز ما يكفر به وهو شيخ فان اولي الصم حتى صار قايما لا يجوز له الفدية لان الصوم هنا بدل عن غيره كذا في الفتح (قوله الشيخ الفاني الخ) هذا ولو كان الشيخ الماتى مسافرا فأتى قبل الاقامة قبل بني ان لا يجب عليه الاصابة بالفدية لانه يخالف غيره في التخفيف لا التلغيط كذا في الفتح والتبيين (قوله) فان افسد فعليه القضاء كذا في الهداية وقال الكمال لا خلاف بين اصحابنا في وجوب القضاء اذا فسد عن قصد او غير قصد بان عرض الحيف للمتطوعة بالصوم اه وهو اصح الروايتين كافي البحر عن النهاية (قوله) وفي رواية اخبر بخبري اي بغير عذر وهي رواية عن ابي يوسف وصحح هذه الرواية (قوله) ابو محمد عبد الحق كذا قاله الزبيلي

وقال الكمال ورواية المبتى يباح اي الفطر بلا عذر ثم قال واعتقادي ان رواية المبتى اوجه اي من ظاهر الرواية وذكر وجهه وقال في المحط وعن محمد اذا دعاه واحد من اخواته الى الطعام يفطر ويغني لقوله صلى الله عليه وسلم من افطر لحي ابيه كوله ثواب صوم اليوم متى قضى يوما يكتب له ثواب صوم اليوم ام (قوله) الضيافة عذر يعني على الاظهر كذا قيل مطلقا وقيل لا وقيل عذر قبل الزوال لا بعده الا اذا كان في عدم الفطر بعده عقوب لاحد الوالدين لا غيرهما حتى لو حلف عليه رجل بالمالاق الثلاث ليفطر لا يفطر كذا في الفتح وفي البرازية الاعتداء على انه يفطر ولا يحنه سواء كان فلا يقضاه اه ثم قال في الفتح وقيل ان كان صاحب الطعام رضى بمخبره حضوره وان لم يأكل لا يباح الفطر وان كان يتأذى بذلك يفطر اه قال في المبتى وهذا اي التفصيل في صاحب الطعام هو الصحيح من المذهب (قوله) وروى (قضى) الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بعذر الاول تأييد الضمير لرجوعه للضيافة (قوله) وهذا الحكم يشمل الضيف والمضيف كذا قال صدر الشريعة وقوله ان كل بائعا اذا تأذى واحد منهما (قوله) ولا كفارة فيهما اي في اقامة المسافر وسفر المقيم كذا في الهداية والنهاية والفتح والكافي وقد قال ابن وهبان لما قضى على قتل صريح في لزوم الكفارة والظاهر انه لا كفارة عليه لقوة الشبهة اه وقال ابن الشيعة عدم الكفارة مصرح به في الهداية وغيرها (قوله) يقضى ايام الاعماء ولو كانت كل الشهر هذا بالا جاع لا ما روى عن الحسن البصري وان شريح من اصحاب الشافعي فيها الاستتوع فلا يقضى كافي في الجنون (قوله) الا يوما حدث فيه او في ليلته يعني والحال انه يذكر انه نوى اولاما اذا علم حاله فظاهر كافي في شرح الثبابة (قوله) حلال للمسلم على الصلاح حتى لو كان متهكما يتادى الاكل في رمضان في رمضان كاهو مندوس في الفتح والتبيين وكذا الحكم لو كان مسافرا او مريضا فانه يقضى جميع ايام اغماؤه

وقال الشيخ الفاني الذي لا يقدر على الصوم (افطر وفدى) اي اطعم لكل يوم مسكينا كيطعم في الكفارات (وقضى ان قدر) على الصوم اذ يبطل حينئذ حكم الفداء لان شرط الحلفية استمرار العجز (بازم نقل شرع فيه قصد) قد سبق تحقيقه في صلاة النفل (اداءه وقضاه) اي يجب اتمامه عليه فان افسد فعليه القضاء (الاقايام التمية) فان المشروع فيها غير ملزم وهي خمسة ايام عبد الفطر والاضى مع ثلاثة ايام بعد الاضى (ولا فطر) الشارع في النفل (بلا عذر في رواية) لانه باطل العمل وقد قال الله ولا تبطلوا اعمالكم وفي رواية اخرى يجوز لان القضاء خلفه فلا يباطل (والضيافة عذر) يعني على الاظهر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه ليس بعذر وهذا الحكم يشمل المضيف والمضيف (نوى) المسافر الافطار واقام قنوى الصوم في وقتها اي وقت النية وهو الى الضحوة الكبرى لا قبل الزوال والمزاد بالصوم باعم من الفرض والنفل ولهذا قال (صح) لانهما لا يختلفان في الصفة وانما يختلفان في الوجوب وعدمه (واذا كان ذلك) (في رمضان) يجب الصوم لان السفر لا ينافي وجوب الصوم (كما يجب على مقيم تمام) صوم (يومه) اي رمضان (سافريه) اي في ذلك اليوم (ولا كفارة فيهما) اي في اقامة المسافر وسفر المقيم (بالافطار) لوجود الشبهة وهو السفر في اوله وآخره كما يسقط الحد بالكساح الفاسد للشبهة (يقضى ايام الاعماء ولو) كانت (كل الشهر) لانه نوع مرض يضعف النوى ولا يزيل العقل فلا ينافي الوجوب ولا الاداء (اي يوما) حدثت الاعماء فيه اوفي ليلته فانه لا يقضى لوجود الصوم فيه اذا فطره انه ينوى من الليل حلالا للمسلم على الصلاح حتى لو كان متهكما يتادى الاكل في رمضان

**(قوله** ويقضى أيام جنونا فاق بعدها) خاص بالعارض على الاصح كسند ذكره **(قوله في الوقت)** فيه يلزم قضاء أيام الجنون فلا يلزم القضاء لوافق بعد فوات وقت النية من يوم اولى من الشهر كما ذكره في القولة الآتية **(قوله ولا يقضى كل الشهر المستوعب)** اقول كذا في الهداية وقال في الدراية قوله ومن جن رمضان كله اى قبل غروب الشمس من اول الليلة لانه لو كان مذيقتا اول الليلة ثم جن واصبح مجنونا الى آخر الشهر قضى صوم الشهر كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ذكره شمس الاتمقن اصوله وفي جمع التوازل اذا افاق اول ليلة من رمضان ثم اصبح مجنونا واستوعب الشهر اختلف فيه ائمة بخارى والفتوى على انه لا يلزمه القضاء لان الليلة لا يصام فيها وكذا لوافق في ليلة من وسطه اوفى آخر يوم من رمضان بعد الزوال كذا في المجتبى وقال الحلواني المراد من قوله كله مقدار ما يمكنه ابتداء الصوم حتى لوافق بعد الزوال من اليوم الاخير من رمضان لا يلزمه القضاء لان الصوم لا يصح فيه كالليل هو الصحيح كذا في فتاوى قاضيخان وكذا في النهاية **(قوله مطلقا)** صرح بالاطلاق ليشمل وافاد مفهومه قضاء كل الشهر في غير المستوعب فيها اى العارض والاصلى قيل وهو ظاهر الرواية وعن محمد اذ فرق بينهما فخص القضاء بالعارض واختاره بعض المتأخرين وجمعه في شرح الطحاوى قول صاحبنا وفي النهاية عن الثاني ان ما عن محمد قياس ولكن استحسن عدم الفرق بينهما **﴿ ٢١١ ﴾** والحفوظ عن محمد عدم القضاء ببنى للماضى في الاصلى ولا رواية فيه

عن الامام واختلف المتأخرون على قياس مذهبه والاصح انه ليس عليه قضاء الماضى من رمضان كذا في التبر وقال في البرهان والنهاية نقلا عن المبسوط ليس على المجنون الاصلى قضاء ماضى في الاصح **(قوله نذر صوم الايام النية)** هذا على الاختار من جهة نذر صومها وروى ابن المبارك عن ابي حنيفة عدمه وهو قول زفر الشافى كذا في البرهان **(قوله او السنة صم)** اقول ان كان المراد بالسنة الحاضرة فهو كقوله هذه السنة فيخرج ما لو نكرها ولم يشترط التابع لما سذكره فاذا عرّفها و اشار اليها قال هذه السنة تلزمه سواء اراده او اراد ان قبول صوم يوم جرى

قضى رمضان كله لعدم النية ووجود السبب (و) يقضى (ايام جنونا فاق بعدها في الوقت) لان السبب وهو الشهر قد ووجد واهلية نفس الوجوب بالنية وهى متحققة بلا مانع واذا تحقق الوجوب بلا مانع تبين القضاء (ولا) يقضى (كل الشهر المستوعب) اى بالجنون لانه يقضى الى المخرج بخلاف الاغواء لانه لا يستوعب الشهر عادة والجنون يستوعبه كثيرا (مطلقا) اى سواء بلغ مجنونا او اقل من جن (نذر صوم الايام النية او السنة صم) لانه نذر بصوم مشروع وانتهى لغيره وهو ترك اجابة دعواته تعالى فيصحب نذره (و) لكنه (افطرها) احتراز عن المعصية المجاورة (وقضاهما) اسقاطا للواجب (وان صامها اجزاء) وخرج عن الممهدة لانه اداءه كما التزمه (فان لم ينو شيئا) اى بقوله الله على صوم هذه الايام او السنة وهذه المسئلة على وجوب سنة امان لا ينوى شيئا (اونوى النذر فقط بدون العيين) (او النذر) نوى (ان لا يكون بيننا كان نذرا فقط) لانه نذر بصيغته وقد قرر بهزيمته (وان نوى العيين وان لا يكون نذرا كان عينا) لان العيين محتمل كلامه وقد عني بغيره (وعليه الكفارة ان افطر) كما هو حكم العيين (وان نواه اى العيين) بل اننى النذر (كان نذرا وعينا) حتى لو افطر يجب

على لسانه اواراد كلاما غيره فجرى على لسانه النذر لزمه لان هزل النذر كالجدو فطر الايام النية وقضاهما ولو كانت المرافقة قضت مع هذه الايام ايام جبرضا وهذا اذا نذر قبل يوم الفطر فان قاله في شوال فليس عليه قضاء يوم الفطر او بعد ايام التشريق لا يلزمه قضاء يومى البدين وايام التشريق بل صيام ما بقى من هذه السنة ذكره في الفتن عن الغاية وما ذكره الزيلعي من تسوية الغاية في هذه المسئلة رد الكمال واما اذا نكر السنة وذكر التابع فهي كاللمعة فاذا لم يشترط التابع لا يجزئ صوم هذه الايام ويقضى خمسة وثلاثين يوما لان السنة المتكررة من غير ترتيب اسم لا يام معدودة قدر السنة فلا يدخل في النذر الايام النية ولا رمضان بل يلزمه من غيرهما قدر السنة فان اداهها في هذه السنة فقد اداهها فافضة فلا تجزئ عن الكفالة وشهر رمضان لا يكون الا عن رمضان فيقضى قدره بخلاف الفضيلين الاولين لانه داخل في النذر وهو مستحق عليه من جهة اخرى فلم يصح التزامه بالنذر في الفضول الثلاثة كذا في التبيين **(قوله ولكنه افطرها)** اى وجب فطر الايام النية (و) لو ادان صامها اجزاء اى امره ان يركتب الحرمة بالحالة من الاعراض عن ضيافة الله تعالى **(قوله كان نذرا فقط)** اى لا كفارة عليه لو افطر بل القضاء فقط **(قوله وان نواه)** كان نذرا وعينا هذا عندها وعند ابي يوسف يكون نذرا **(قوله او العيين بل اننى النذر الخ)** هذا عندها وعند ابي يوسف

يكون بيننا وجه كل البرهان والبرهان **(قوله نذر صوم شهر غير معين الخ)** الفرق بينه وبين السنة المتكررة المشروطة بتابعها من حيث عدم بطلان متابعتها بافطار الايام المتبعية وبطلان متابعتها الشهر المنكر بافطارها امكان صوم شهر خال عن ايام التوبة بخلاف السنة **(باب الاعتكاف)** **(قوله هل لثة البلب والدوام على النسي)** اقول وهو مأخوذ من عكف متعدده فصدره العكف ولازوم صدره العكوف فالمتعدى بمعنى الحبس والمتع ومنه قوله تعالى والهذى معكوفاته الاعتكاف في المسجد لانه حبس النفس ومنه واللازم الاقبال على النسي بطريق المواظبة ومنه قوله تعالى يمكفون على اصنامهم كافي المراجع **(قوله وشربا لبث رجل الخ)** البلب بضم اللام وقبحها وتخصيص المصنف الرجل بالمسجد والمرأة باللبث انما هو على المطلوب من المرأة لانها لو اعتكفت في المسجد صح ولكنه يكره صرح بالكره في الفتح ومسجد البلب المحل الذي اعد للصلافة وهو مندوب لكل احد قال الله تعالى واجعلوا بيوتكم قبلة كذا في البرازية **(٢١٧)** **(قوله في مسجد جماعة)** اي هو شرط

القضاء للنذر والكفارة لليمين لانه نذر بصيغته وعين بموجبه وهما اشكال مشهور مذكور في كتب الأصول لاجابة الى اراده ههنا (تدب) تقرير صوم السنة في شوال) يعني ان صوم الايام الستة بعد الاطوار متتابعة منهم من كرهه وهو مالك ومنهم من لم يكرهه وان فرقها في شوال فهو ايسر من الكراهة والتشبه بالنصاري كذا في الحاشية (نذر صوم شهر غير معين متابعا فاطر يوما يستقبل لانه اخل بالوصف (لا في معين) اي لو نذر صوم شهر يمينه وافر يوما لا يستقبل وقضى حتى لا يقع كله في غير الوقت كذا في الكافي (لا يختص نذر غير معلق بزمان ومكان ودرهم وقبيل) اما الزمان فان قوله على ان اصوم رجيا او اعتكف رجيا فسام او اعتكف شهر قبله او ذكر الصلاة على هذا الوجه جازع في النذر وقال محمد وذفر لا يجوز ولو قال الله على ان الصدق بكذا غدا فتصدق به اليوم جازع عندنا خلافا لزفر واما المكان فانه لو نذر ان يصلي او يتكف او يصوم او تصدق بمكة فضل في غير هاجاز عندنا خلافا لزفر واما الدرهم والفقيه فان قوله على ان الصدق بهذا الدرهم او على هذا الفقيه فتصدق بغيره او على غيره جازع عندنا خلافا لزفر (بخلاف) النذر (الملق) يعني لو قال ان احب فلان فله على ان الصدق او اصوم او اصلي او اعتكف ففعل قبله لا يجوز والفرق ان النذر سبب في الحال والداخل تحت النذر ماهو قرينة وهو اصل التصديق دون التمين فيطل التمين ولزمت القرينة بخلاف الملق لان التلق يمنع كونه سببا فلم يجوز التمتع قبله (نذر صوم رجب فدخل) رجب (وهو مريض لا يستطيعه) اي الصوم (الا) بضرب افر وقضى كرمضان) اي بوسل او فضل

### باب الاعتكاف

(هو) لثة البلب والدوام على النسي وشربا (لبث رجل في مسجد جماعة او امرأة في بيتها بيته) اي الاعتكاف (وهو واجب في المنذور وسنة مؤكدة في العشرة

لاعتكاف الرجال وهذا على رواية اشترط المسجد تقام فيه الصلوات الخمس بجماعة وهي المختارة وروى عن ابي حنيفة انه يصح في مسجد يصلي فيه بعض الصلوات بجماعة كساجد الاسواق وجه المختارة ان الاعتكاف عبادة انتظار الصلاة فلا بد من اختصاصه بمسجد يصلي فيه الصلوات الخمس وقالا يجوز في كل مسجد كذا في شرح المجمع وقال في البحر صحح في غاية البيان صحة الاعتكاف في كل مسجد وصح قاضي خاان انه يصح في كل مسجده اذان واقامة وقيل اراد الامام باشتراط مسجد تقام فيه الجماعة في الصلوات الخمس غير الجامع اما في الجامع فيعجز وان لم يصلي فيه الخمس كلها بجماعة وعن ابي يوسف ان الاعتكاف الواجب لا يجوز في غير مسجد الجماعة والتفيل يجوز ثم افضل الاعتكاف في المسجد احرام ثم المسجد النبوي ثم بيت المقدس ثم الجامع ثم كل مكان اى مسجد اهله اكثر واوفر كذا

في التبيين والجامع قيل انما يكون افضل اذا كان يصلي فيه الخمس بجماعة فان لم يكن في مسجده كيلا (الآخر) يحتاج الى الخروج كذا في الفتح **(قوله وهو واجب في المنذور)** اقول والنذر لا يكون الا باللسان ولو نذر قلبه لا يلزمه بخلاف الية لان النذر عمل اللسان والنية المشروعة انبعت القلب على شأن ان يكون لله تعالى كذا في البرازية **(قوله وسنة مؤكدة في العشرة الاخر)** اي سنة كافية للاجاعة على عدم ملامة بعض اهل بلادنا اتي بعض منهم في العشرة الاخرين رمضان كذا في البرهان واما الاعتكاف العشر الاوسط فقد ورد انه صلى الله عليه وسلم اعتكفه فلما فرغ اتاه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب امامك يعني ليلة القدر فاعتكف العشر الاخرى عن هذا ذهب الاكثر الى انها في العشر الاخر من رمضان فهم من قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين وقيل غير ذلك وورد في الصحيح انه صلى الله عليه وسلم قال

التسوها في العشر الاواخر والتسوها في كل وتر وعن ابي حنيفة انها في رمضان فلا يدرى اية ليلة هي وقد تقدم وقد تناخّر  
وعندها كذلك الامامية لا تقدم ولا تتأخر هذا لثقل عنهم في المنظومة والشروح وفي فتاوى قاضخان قال وفي انشور  
عنه انها تدور في السنة تكون في رمضان وفي غيره فجعل ذلك رواية وتمرة الاختلاف فيمن قال انت حروا وانت طائفة القدر  
فان قاله قبل دخول رمضان عتق وطلعت اذا انسلخ فان قال يمد ليلة منه فصاعدا لم يمتق حتى ينسلخ رمضان العام القابل عنده  
وعندها اذا جاء مثل تلك الليلة من رمضان الا ترى وانما ذكرنا هذه المسئلة لانه لا ينبغي اغفالها من مثل هذا الكتاب  
لشهرتها فاوردناها على وجه الاختصار تحييا لامر الكتاب وفيها اقوال اخر قيل هي اول ليلة من رمضان وقيل سبعة عشر وقيل  
تسعة عشر وقيل اربعة وعشرين وقيل خمس وعشرين ومن علاماتها انها بلجة ساكنة لاحارة ولا قارة تطلع الشمس صبيحا بلا  
شعاع كانها طست كذا قالوا وانما اخفيت ليجتهد في طلبها كذا في فتح القدير **(قولهم ويستحب في اسواها)** اقول ما ذكره المصنف  
من تقسيمه الاعتكاف الى الثلاثة الاقسام هو الحق ذكره الزيلعي وشبهه الكمال وابن الملك لا ما اقتصر عليه القدوري من انه  
مستحب ولا ما قاله صاحب الهداية من **(في ٢١٣)** انه سنة مؤكدة وقال في المراج ومن محاسبه انه فيه تبرع القلب

من امور الدنيا وتسامي النفس الى المولى  
وملازمة عبادته وبه والتجسس بحضه  
قال عطاء اعد الله علينا من بركاته مثل  
الاعتكاف مثل رجل يختلف على باب  
عظيم لحاجة فليستكف يقول لا ابرح  
حتى لا يغفل في هوارش الاعمال اذا كان  
عن اخلاص وهو مشروع بالكتاب  
والسنة والاجماع **(قولهم والصوم شرط**  
لصحة الاول) اقول وذلك رواية  
واحدة كافي البرهان والمراد بالصوم  
ان يكون مقصودا بالاعتكاف من ابتدئه  
فاذا شرع في صوم الطلوع ثم قال  
في بعض النهار على اعتكاف هذا اليوم  
لا اعتكاف عليه لان الاعتكاف لا يصح الا  
بالصوم واذا وجب الاعتكاف وجب  
الصوم والصوم من اول النهار اقتعد  
طلوعا فتعذر جمعه واجبا وهذا في

الاخير من رمضان ومستحب في اسواها اي العشر الاخير (والصوم شرط الصحة  
الاول) يعني الواجب (لالتساقط) يعني المستحب (فاقله) اي اقل الاعتكاف  
المستحب على عدم اشتراط الصوم وهو ظاهر الرواية عن الامام ومختارها  
(ساعة) وليس لها حديم حتى يدخل المسجد ونوى الاعتكاف الى ان يخرج  
منه صحيح لان معنى التفل على المسألة (وقيل) الصوم (شرط فيه ايضا) وهو رواية  
الحسين عن ابي حنيفة (فاقله) يوم فن قطع فيه (اي في اليوم) (قضى) لانه شرع  
فيه قصد اوابته (لا يخرج) من المسجد (الاحاجة الانسان) كالبول والغائط لان  
الثابت بالضرورة يتقدر بقدرها (واجبة) لانها اهم حاجته فياحله الخروج  
لاجلها ضرورة (وقت الزوال) ان كان معتكفا قريبا من الجامع بحيث لو انتظر  
زوال الشمس لا تقوته الخطية (ومن) بعد منزله فوقت بدرتها اي الجمعة يعني  
لا ينتظر زوال الشمس بل يخرج في وقت يمكنه ان يصل الى الجامع ويصلي ركعتين  
تحية المسجد واربع ركعات سنة (و) بعد الجمعة يمكث قدما (يصل السنن) على  
الخلافة) اي على اربع ركعات عنداني حنيفة رحمه الله تعالى وستا عندها ولا  
يمكث أكثر من ذلك لان الخروج للحاجة وهي باقية في حق السنة لانها تابعة  
للغرض ولا حاجة بمد الفراغ منها (ولا يصمد بمكث اكثر منه) ولو يوما وليلة لان

قياس قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف ان كان نذره قبل الزوال عليه ان يستكف ويصومه فان لم يفعل فليهد القضاء قال ابن النخبة  
وظاهر من حديث ابن وهبان رجحان قول ابي يوسف والظاهر رجحان قول الامام والوجه له وبشرط لصحة الاعتكاف التية  
والمسجد كما ذكرناه ولا يختص بالواجب وامام المكتف هو الركن والظهار من الجائبة يعني ان يكون شرط الحل للصحة قاله  
صاحب البحر **(قولهم)** ويخرج لحاجة الانسان كالبول والغائط) والاعتكاف للعبادة اذا احتلم كما في التهر فان كان له بيتان  
قريب وبعيد قال بعضهم لا يجوز ان يمضي الى البعيد فان مضى بطل اعتكافه وقال بعضهم يجوز ولو كان قرب المسجد بيت صديق  
له لم يلزمه قضاء الحاجة فيه كذا في الجوهره **(قولهم)** ويصلي ركعتين تحية المسجد واربع ركعات سنة) اقتصاره على هذا يقتضي  
انه المذهب والمذهب خلافه لانه عزم الى الكافي ولم يقتصر عليه حيث قال وان كان بحيث تقوته اي الخطية لم ينتظر زوال  
الشمس ولكنه يخرج في وقت يمكنه ان يأتي الجامع فيصل اربع ركعات قبل الاذان عند البر وفي رواية الحسن ست ركعات  
ركعتان تحية المسجد واربع سنة اه وقال في الهداية وان كان منزله بعيدا عنه يخرج في وقت يمكنه ادراكها اي الخطية  
ويصل قبلها اربع وفي رواية ستا الاربع سنة وركعتان تحية المسجد اه وقل الكمال قوله والركعتان تحية المسجد صرحوا به

اذا شرع في الفريضة حين دخل المسجد اجزأه لان النية تحصل بذلك فلا حاجة الى غيرها في تحقيقها وكذلك السنة فهذه الرواية وهي رواية الحسن اما ضعيفة او مبينة على ان كون الوقت مباحا في السنة واداء الفرض بعد قطع المسافة كما يعرف تحسنا لا قطعاً فقد يدخل قبل الزوال لعدم مطابقة طئه ولا يمكن ان يبدأ بالسنة فيبدأ بالنية فينبغي ان يتحرى على هذا التقدير لانه قلبي يصدق الحرزاه **(قوله فلا ينبغي ان تمها)** تأنيث الضمير باعتبار العبادة وفي الكافي بذكره وهو راجع للاعتكاف وظاهر كلام المصنف انه لا يكره الامام في مسجد آخر ونس في المبنى والمحيط على كراهته ويمكن ان يراد به كراهة لتزبه **(قوله وان خرج من المسجد الى)** شامل لمسجد البيت في حق المرأة حتى لو خرجت منه الى النفس يتهافد وهذا في التذرانا النفل فينتهي بالخروج **(قوله ساعة)** اي ولوناسيا ذكره قاضيان **(قوله بلا عذر)** الظاهر ان مراد بالمعذر ما قدمه من نحو الجمعة وحاجة الانسان لانه متفق عليه وبقي اعذار آخر يختلف فيها احببت ذكرها تنبيها للفائدة ماذا خرج لانهدام المسجد او اخرجه السلطان كرها فدخل آخر من ساعته لم يفسد اعتكافه استحسانا نص عليه في المحيط والمبني والجوهرة وكذلك قال الزيلعي لو انهدم المسجد او تفرق اهله لعدم الصلوات الحس او اخرجه ظالم كرها او خاف على نفسه او ماله من المكايير فخرج الى مسجد آخر لا يفسد اعتكافه اه وقل الكمال خلافة حتى **(٢١٤)** في الخروج للجيزة ان تعينت وكذا

لا تقاذ حريق او غرق او جهاد عم  
غيره ففسد اعتكافه ولكن لا يأنم اي في  
الواجب وبالأولى في غيرهم قال دوفي  
شرح الصوم للفقهاء اني الليث المتكف  
يخرج لاداء الشهادة وتأويله اذا لم يكن  
شاهد آخر فيؤتي حقه اه اقول وبمثله  
صرح في الجوهرة فحكم بعدم الفساد فيها  
اذا ثبتت عليه الشهادة وعلى هذا  
الجازة اذا ثبتت **(قوله وقال لا يفسد)**  
مالم يخرج أكثر من نصف يوم **(أقول)**  
وقولهما استحسان وهو واسع وقوله  
أي الامام اقبس قاله الزيلعي وقال  
في الهداية قول الامام القياس وقولهما

الاستحسان قال الكمال وهو يقتضي ترجيح قولهما لانه ليس من المواضع المدودة التي رجع فيها القياس على الاستحسان **(او)**  
ثم قال وانا لا شك ان من خرج من المسجد الى السوق للعب والهوا والتمار من بعد الفجر الى ما قبل نصف النهار انه يفسد ولا يتم مبنى  
هذا الاستحسان وذكر وجهه **(قوله ففسد اعتكافه)** قال في الذخيرة هذا في الاعتكاف الواجب واما في النفل فلا يفسد الخروج  
ولو بلا عذر كذا في شرح الجمع لابن الملك يعني فينتهي بالخروج **(قوله وبسبب وشراء)** ذكر في الذخيرة ان المراد به ما لا بد منه اي  
سواء كان له اولياءه كالطعام ونحوه وماذا اراد ان يتخذ ذلك متجرا يكره له ذلك وهذا صحيح لانه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له  
ان يشتغل فيه بأمور الدنيا ذكره الزيلعي وكذلك قاضيان لا بأس للمعتكف ان يبيع ويشترى اراد به الطعام وما لا بد منه  
اما اذا اراد ان يتخذ متجرا فبكره ذلك **(قوله وكره احضار المبيع)** قال في البحر الظاهر ان الكراهة تحريمية **(قوله لانه عليه)**  
الصلوة والسلام نهى عن صوم الصمت **(أقول وقالوا ان صوم الصمت من فعل الجحش لنههم الله)** **(قوله هذا اذا اعتقد الصمت)**  
قربة الخ وذلك لان صوم الصمت لم يبق قربة في شريعتنا لما ورد من النبي عنه في الحديث المتقدم كذا في الكافي **(قوله)**  
والتكلم الانخير قال في البحر ظاهر الرواية ان المراد بالخبر ما لا يتم فيه فشمع المباح وبغير الخبر ما فيه اثم وقال في الكافي  
يحدث اي المعتكف بما به لا يكره ان يكون مأثما لانه عليه الصلاة والسلام كان يحدث مع الناس في اعتكافه اه وفي التهر

عن الاسيد جابي لأبأس ان يتحدث بما لا اثم فيه ثم قال والظاهر ان المباح عند الحاجة اليه خير لا عند ما هو محل في الفتح  
 قبيل الوتر انه مكروه في المسجد يأكل الحنات كئنا كل النار الحطب اه قلت واليه يشير استدلال المنصف بقوله تعالى وقل  
 لعبادي يقولوا التي هي احسن الى آخره لانه لا غنى للمباد عن الكلام المباح وقدما ان عمله اذا جلس ابتداء للحدث **(قوله او ناسيا)** هو الاصح ويفسده الشافعي بالطول ناسيا وهو رواية ابن سبابة عن ابي حنيفة اعتبار الله بالصوم كذا في البرهان وهذا بخلاف  
 ما لو اكل نهارا ناسيا فلا يفسد اعتكافه لبقاء الصوم والاصل ان ما كان من محظورات الاعتكاف وهو مانع عنه لاجل الاعتكاف  
 لا لاجل الصوم لا يختلف فيه السهو والعمد والنهار والليل كالجماع والحرج وما كان من محظورات الصوم وهو مانع عنه  
 لاجل الصوم يختلف فيه السهو والنهار والليل كالاكل والشرب كذا في البحر عن البدائع **(قوله كذا القبلة واللس)**  
 ان انزل بهما اقول وهذا بخلاف ما لو ازل بادامة نظر او فكر فلا يفسد به الاعتكاف خلافا لما لك كذا في البرهان وكذا لا يبطل  
 بالسباب والجدال والسكر ليلا ويفسد **(٢١٥)** الردة والانعام اذا دام اليما وكذا الجنون كافي الفتح **(قوله وان حرمه)**

**(الكل)** اقول وكذا يحرم دواعي الوطه  
 من القبلة واللس اذا لم ينزل كافي  
 الهداية فان قلت فلم يحرم الدواعي  
 في الصوم وحالة الحيض كاحرم الوطه  
 قلت لان الصوم والحيض يكثر وجودهما  
 فلو حرم الدواعي فيها لوقفوا في الحرج  
 وذلك مدفوع شرعا كذا في شرح المجمع  
**(قوله نذر اعتكاف اليم لزمه بليها)**  
 اقول وكذا لو نذر اعتكاف ليل لزمته  
 بليها لان ذكر احد المدين بصينة  
 الجمع ينظم لما زاد من العدد الآخر  
 لقصة ذكرها عليه الصلاة والسلام  
**(قوله وان لم يشترط التسابع)** هذا  
 ظاهر الرواية واطلقه الشافعي عند عدم  
 التصريح به وهو رواية وبها قال زفر كافي  
 البرهان **(قوله وصح في الصورتين نية)**

او خارجة (ولو ليلا) لان الليل محل الاعتكاف بخلاف الصوم (او ناسيا) لان حالة  
 المأكفين مذكورة فلا يفسد بالنسيان (و) يبطل الوطه (في غيره) اي غير  
 الفرج (ان ازل) لانه في معنى الجماع حتى يفسد به الصوم وان لم ينزل لا يفسد  
 كالا يفسد الصوم (كذا القبلة واللس) يعني انه ان ازل بهما يبطل اعتكافه  
 لانهما ايضا في معنى الجماع والا فلا (وان حرم الكل) للمعتكف يعني الوطه  
 والقبلة واللس بلا ازال لانهما من دواعي الوطه (نذر اعتكاف اليم لزمه  
 بليها) لان ذكر اليم على سبيل الجمع يتناول الليالي يقال مارأيتك منذ اليم  
 والمراد بليها (ولاء) اي متتابعة وان لم يشترط (التابع) وفي (نذر  
 اعتكاف) يومين لزمه (بليتهما) لان في التي معنى الجمع فيلحق به احتياطا  
 في العبادة (وصح) في الصورتين (نية النهار خاصة) لانه نوى الحقيقة (نذر  
 اعتكاف رمضان فصامه) اي رمضان (بدونه) اي الاعتكاف (وجب قضاءه)  
 اي الاعتكاف (بصوم قصدي) حتى لو تركهما مما يخرج عن المهددة  
 بالاعتكاف في قضاء هذا الصوم لبقاء الاتصال بصوم الشهر حكما صرح به في  
 الجامع الكبير واصل اصول الأئمة وانما وجب قضاءه بصوم مقصود لعود  
 شرط الاعتكاف وهو الصوم لقوله عليه الصلاة والسلام لا اعتكاف الا بالصوم  
 الى الكمال الاصل وهو ان يجب مستقلا مقصودا بالنذر الموجب للاعتكاف

### ❦ كتاب الحج ❦

النهار خاصة قال في البحر وهذا بخلاف ما اذا نوى بالايام الليالي خاصة حيث لم يمتثل بنية و لزمه الليالي والنهار لانه نوى  
 بما لا يحتمله كلامه كذا في البدائع كما اذا نذر ان يتكف شهر او نوى النهر خاصة او الليالي خاصة لانه شهر  
 اسم لعدد مقدر مشتمل على الايام والليالي فلا يحتمل ما دونه الا ان يصرح ويقول شهرا بالنهر او بستة ويقول الا  
 الليالي فيخص بالنهر **(قوله نذر اعتكاف رمضان الحج)** ظاهر ان هذا في رمضان معين فان اطلقه فعليه في أي رمضان  
 شاء كذا في الفتح **(قوله وجب قضاءه بصوم قصدي)** اقول فلا يجوز ان يتكف عنه في رمضان آخر باقيا الثلاثة  
 كافي الفتح ❦ **تمة** ❦ لو كان مريضا وقت الاجباب ولم يجر حتى مات فلا شيء عليه وان مسح ثم مات يوم لكل يوم  
 نصف صاع من حنطة ان اوصى لانه وقع اليأس عن ادائه فوجب القضاء بالاطعام كافي الصوم والصلاة كذا في المحيط  
 ولو عين شهرا للاعتكاف فمجل قبله صح كالمو نذر صلاة في يوم فصلاها قبله وكذا اذا نذر ان يحج سنة كذا حج  
 سنة قبلها صح والله الموفق به وكرمه ❦ **كتاب الحج** ❦ الحج بفتح الحاء وكسر هاء وبها قرى في التنزيل

**(قوله لانه رابع العبادات)** اى من الفروع البدنية والمالية وهو ان كان خامسا كما جدد في الحديث المشهور لكن الممتنعكم الفقهاء على الايمان اسقطوه فمدالحج رايا **(قوله هو لغة القصد)** قال في البحر هو القصد الى معظم لا لاطلاق القصد كما نفيه الشارع اى الزيلعي وكذا قال في البرهان مفهومه القصد الى معظم لا القصد المطلق اه وعن الخليل هو كثرة القصد الى من يظمه **(قوله)** وشرعا زيارة مكان الحج كان الاولى ان يقال قصد مكان الحج ليتضمن الشرعى القصد الى مكانه مع زيادة الا ان يقال الزيادة تتضمن القصد واداء بالمكان جنسه ولذا قال ابن كمال بانها هو زيارة بقاع مخصوصة اه فمع الركبتين وغيرها كزبدلفة ومثله في البحر **(قوله)** ولا ناسب وجوب البيت المراد السبب الظاهري وهو اشتغال الذمة وامام سببه الحنفى فهو خطاب الا الى اترادف نعم الله تعالى على عبده فيجب عليه خدمة مولاه ولزوم حضرة بابه فلما اضاف البيت الى نفسه اظهارا لشرفه واعزما لقدرة وجب على عبيد زيارته والوقوف عند قائه وسبب التفرغ عن الذمة الامر **(قوله)** بالفور عند ابي يوسف هو اصاح الروايتين عن ابي حنيفة كذا في البرهان **(قوله)** وفي العمر عند محمد اى بشرط ان لا يفوته بالموت كما سيذكره المصنف وهو رواية عن ابي حنيفة كما في البرهان **(قوله)** فمن قال بالفور لا يقول بان من اخره يكون فله قضاء كان ينبغي ان يقول فمن قال بالفور يقول بان من اخره يكون آتما لقائلته قوله ومن قال بالتراخي لا يقول بان من اخره يكون آتما وايضا لا مفهوم لما ذكره اذ لم يقل احديان فله بعد التأخير يكون قضاء كما سيذكره المصنف ثم ان في قوله ومن قال بالتراخي لا يقول بان من اخره

العالم الاول لا ياتم بالتأخير زيادة لام  
الالف من لا يقول فليقتبسه له  
والاختلاف في الايام بالتأخير عن زمن  
الامكان واتفق على زواله بالحج وعلى  
انه لا يكون قضاء وذكر المتبني ان من  
فرط ولم يحج حتى انتب ماله وسعه  
ان يستقرض ويحج وان كان غير قادر  
على قضاءه وان مات قبل قضاءه  
قالوا يرجى ان لا يؤخذ الله بذلك  
ولا يكون آتما اه وقيد في الظهورية  
بما اذا كان من نيته قضاء الدين  
اذا قدر اه **(قوله)** على احوال شرع  
في بيان شرائط الحج وهى شرائط

اداء وشرائط صحة ولا بد من تمييزها فتقول شرائط الوجوب ثمانية على الاصح الاسلام والمقل والبلوغ (مسلم)  
والحرية والوقت والقدرة على الزاد ولعمركه شقة وسطو القدرة على راحلة مختصة او على شق يحمل بالملك او الاجارة لا الاباحة  
والاعادة لغير اهل مكة ومن حولهم لانهم لا يلحقهم مشقة فاشبه السلى الى الجملة قاله الزيلعي والكمال والمراد اذا كان قويا  
يمكنه المشى بالقدم والافلاحيج وقيل لا يجب الحج على اهل مكة بدون الراحة كافي المتبني ويشترط كون الزاد والراحلة قاضين  
عما لا بد له من كائنات المنزل وآلات المحترفين كالكتب لاهل العلم وقضاء الدين والمسكن وان كان كبيرا يفضل عن حاجته  
فلا يجب عليه بيعه والاكتفاء بما دونه ببعض ثمنه والحج بالباقي لكن ان قلل وحج كان افضل والثامن العلم بكون الحج فرضا  
كذا ذكر وينبغي ان يكون هذا في حق من اسلم بدار الحرب لما نص عليه في كتاب الصوم ان من شرط فرضيته العلم بالوجوب  
لمن اسلم بدار الحرب او الكون بدار الاسلام واما شرائط وجوب الاداء فخمسة على الاصح صحة البدن وزوال الابطال الحسية عن  
الذهاب للحج وامن الطريق وعدم قيام العدة وخروج محرم ولوم رضاع او مضامة مسلم او كتابي او فريق مأمون عاقل بالغ  
غير مجوس او زوج لاسرمة في سفر والمعتبر غلبة السلامة في الطريق برا وبحرا على المفتى وبسعيه وحيث وجب والفرات والنيل انهار  
لا يبحر وقال صاحب البحر لما في الزوج شروط الحرم وينبغي ان لا فرق لان الزاد من الحرم والحفظ والصيانة فكذا في الزوج  
بان يكون عاقلا بالغ مأمونا اه واما فقة الحرم وراحته اذا ابي ان يحج الا ان تقوم له بذلك فقال الطحاوى لا يجب بالمخرج

الحرم منفقته وهو قول أبي حفص البخاري لأن الواجب عليها الحج لا يحتاج غيرها وقال القدروي يجب لانه من مؤن جهها كذا في  
الفتح والبرهان وقال في البحر من شرط وجوب الأداء كما ذكرنا على الأصح لانه من شرط الوجوب فيجب  
الوصية بالحج ونفقة الحرم وراحته اذا ابى الإجماع والتزوج عليها للحج بها ان لم يجد محرما على القول بأنها من شرط الوجوب  
لا يجب عليها شيء من ذلك لأن شرط الوجوب لا يجب تحصيله اه قلت وهذه الامة غير مطردة بل هي كذلك في شرائط وجوب  
الأداء فلي تأمل **(قوله)** فاذا فات واحد منها بطل الحج وجب القضاء في العام القابل فيه تأمل من وجوه احدها انه اذا فات  
الأحرام لا يقال بطل الحج لأن البطلان فرع عن التلبس بالشيء وثانياً ان طواف الأضحية لا يفوت فلا يلزم يجب بتركها لقضاء من  
العام القابل وثالثاً انه لا يفترض الاتيان بجميع طواف الأضحية بل يكفي واحد منها اذا بطل الحج لا يتقيد القضاء بالعام القابل  
**(قوله)** وغير هاتين وآداب **(لا يخفى ما فيه)** ٢١٧ ﴿اذنق واجبات أخرى انشاء الاحرام من الميقات ومد الوقوف برفة

الى الغروب وكون السعي بدو طواف  
معتبه وبداية الطواف من الحجر الا  
سود على ما قيل وسنذكره واليامن فيه  
والشيء فيه ان لا عدله بتمه منه  
والطهارة من الحدثين وسره العورة  
واقل الاشواط طواف الزيارة بدو  
السعي من الصفا واذا ابتدأ من المروة  
لا يتبدل السوط الاول في الأصح كافي  
المتن ويجب المشي في السعي لمن لا  
عذله ونحو الشافعي للفقهاء لا يكتفى بركعة  
ركعتي الطواف لكل اسبوع وتقديم  
الرمي على الحلق ونحو الفقهاء لا يكتفى  
بمنه ما توقيت الحلق بالمكان والزمان  
وطواف الأضحية في العام الحرام في البحر  
والفتح قلت وكذلك ترك المحظور كالجماع  
بعد الوقوف ولبس الخيط وتغطية الرأس  
والوجه **(قوله)** واشهره شوال النبي  
قائمة التوقيت بهذه الاشهر عدم جواز  
شهر من اقل الحج في غيره حتى لو سعى

(مسلم مكلف صحيح بصير له زاد وراحلة فضلا) اي اذا (عملا بدنه) كالسكنى  
والخدا واثبات البيت والنياب ونحو ذلك (وعن نفقة عماله على عود مع من الطريق)  
لأن الاستطاعة لاقتبت دونه (ومحرم اوزوج لمرأة في مسيرة سفر) الحرم  
من لا يحل له نكاحها على التأييد بقرابة اورضاع او مصاهرة (فلوا حرم سعي فليحرم  
او عبد مفتق فضي لم يسقط فرضهما) لأن احرامهما تنقذ أداء الفحل فلا يتقلب  
لأداء الفرض (وتجديد) السعي (البالغ احرامه للفرض قبل وقوعه مسقط) للواجب  
عليه (لا لالتحق) فان تجديده غير مسقط له لأن احرام السعي لم يكن لازماً لعدم  
الاهلية واحرام المبدل لزم فلا يمكن الخروج عنه بالتسرع في غيره (وفرضه  
الاحرام والوقوف برفة وطواف الزيارة) فاذا فات واحد منها بطل الحج ووجب  
القضاء في العام القابل والاول شرط كالتحريم في الصلاة والباقيان ركعتان وعند  
الشافعي الاول ايضا ركن وعمرة الحلال تظهر في الاحرام قبل اشهر الحج جاز  
عندنا لا عند (وواجه الوقوف بمزدلفة) ويسمى جمعا ايضا سعى بهما لأن آدم عليه  
الصلوة والسلام اجتمع فيهما حيواء واذهب اليها ذنبا (والسعي ورمي الجمار  
وطواف الصدر للأفافي والحلق) واذا ترك شيئا منها جاز سعيه وعليه دم (وغيرها  
سائر وآداب) وسبغى تقرير الكل في مواضعها ان شاء الله تعالى (واشهره شوال  
وذو القعدة) ففتح القاف وكسرها (وعشر ذى الحجة فكره) يعني اذا كان هذه  
اشهره كره (الاحرام له) اي للحج قبلها والمرأة تسوي طواف وسعى واجازت  
في كل السنة وكرهت يوم عرفة واربعة بعده (لكونها اوقات الحج وتوابه

ين الصفا والمروة عقيب طواف القدوم لا يجوز الا في اشهر الحج كسوم القارن والتمتع الثلاثة فيها كافي  
التبيين **(قوله)** ففتح القاف وكسرها) اقول والفتح انصح **(قوله)** فكره الاحرام له قبلها) اقول واجمعوا على انه مكروه سواء  
امن على نفسه من المحظورات او لا وهو الحق بخلاف تقديم الاحرام على المواقيت في الأشهر كالسنذكره واتمركه تقديم الاحرام  
على اشهر الحج مطلقا وان كان شرطاً لانه يشبه الركن فيراعى مقتضى ذلك الشبه احتياطاً ولو كان ركناً حقيقة لم يصح قبل اشهر الحج  
فاذا كان شبيهاً به كره قبله بالشبه وقربه من عدم الصحة ولشبه الركن لم يجز لفات الحج استيئام الاحرام للقضى بمن قابل كافي  
الفتح والبرهان **(قوله)** والمرأة تسوي (اي مؤكدة قيل فرض كفاية وهو قول محمد بن الفضل البخاري وقيل واجبة لا فرض عين  
وأربعة كما قال الشافعي كذا في البرهان **(قوله)** وهي طواف وسعى) اقول معظم الطواف ركنها والسعي واجب فيها كاهو في الحج وكذا  
الحلق في الصحيح وقيل ان الحلق شرطاً لخروجه منها كان الاحرام شرطاً لانقضاءها كافي البرهان **(قوله)** وكرهت يوم عرفة واربعة  
بعده) اي في حق الحرم للحج او مريد الحج وهو الاظهر وعن أبي يوسف انها لا يكره في يوم عرفة قبل الزوال فان اهل بها في الايام

الحسنة رفضها وعليه دم وإن مضى عليها صح ولم يعدم للجمع بينهما ما في الأحرام والأفعال الباقية كما في البرهان وما اختاره  
الكامل من العمرة للمكي في أشهر الحج وإن لم يحج به زاد على أن العمرة تنكره في حصة الباقية للمكي وغيره **(قوله موافقت الأحرام)**  
الموافق جمع ميقات وهو الوقت المين استمر للمكان المين كافي الفتح **(قوله ذو الحليفة للمدني)** أقول فإن جاوز المدني أو من هو  
في حكمه ذا الحليفة إلى الحليفة فأحرم عندها فلا بأس به والأفضل أن يحرم من ذي الحليفة ولادم عليه في الأظهر وروى عن أبي  
خليفة أن عليه ما كافي الفتح وقال في البرهان يستحب على ظاهر المذهب للمار على ميقاتين أو بينهما أن يحرم من أولهما وأقبل  
يجباه والحليفة بضم الحاء المهملة والقاديين ووين مكة نحو عشر مراحل أو تسع وبينه وبين المدينة ستة أميال وقيل سبعة  
وهو أبعد المواقيت وبهذا المكان آثار تسميه العوام لآبار على قبل لأن عليا رضي الله عنه قاتل الجن في بعضها وهو كذب من قائله  
ذكره الحلبي في مناسكه كذا في البحر **(قوله وذات عرق)** بكسر العين وسكون الزاء لاهل المشرق والمغرب من  
مكة قبل وبينها وبين مكة مرحلتان **(قوله وحجفة)** بضم الحاء وسكون الحاء المهملة واسمها في الأصل مهبة نزل بها سبل حجف  
أهلها أي استأصلهم فسميت حجفة وبينها وبين مكة ثلاث مراحل وعلى ثمانية مراحل من المدينة وهي قرية بين المغرب والشمال  
من مكة من طريق تبوك وهي طريق أهل الشام ونواحيها اليوم وهي ميقات أهل مصر والمغرب والشام قيل إن الجحفة قد  
ذهبت أعلامها ولمبق منها الأروم خفية لا يكاد يعرفها إلا بعض سكان **(٢١٨)** تلك البلاد فلذا والله أعلم اختار

الثامن من المكان المسرى رابض وبضم  
يجمعه بالثنتين احتياطاً لأنه قبل الحليفة  
بنصف مرحلة أو قريب من ذلك كذا  
في البحر **(قوله وقرن في المغرب يسكون)**  
الراه أي وقبض القاف وهو جبل مطل  
على عرفات بينه وبين مكة نحو مرحلتين  
ميقات أهل نجد **(قوله وفي الصحاح)**  
فتنحها قال الكمال وخطف أي صاحب  
الصحاح بأن الحرك اسم قبيلة اليانيس  
أويس القرني **(قوله ويلعلم)** مكان  
جنوبي مكة وهو جبل من جبال تهامة

على مرحلتين من مكة للبنى كافي البحر **(قوله وإن مر بها)** أقول فإن كان في بحر أو بر لا يمر بواحدة من هذه **(والسمره)**  
المواقيت المذكورة قالوا عليه أن يحرم إذا حاذى آخرها ويعرف بالاجتهاد وعليه أن يجتهد فإن لم يكن بحيث يحاذي فعل  
مرحلتين إلى مكة كذا في الفتح **(قوله وجاز تقديمه)** أي الأحرام عليها أي المواقيت المراد بالجواز الحل والأفضلية لعدم ملك نفسه  
على الميقات وحل الجواز ماذا كان في أشهر الحج وماذا من على نفسه من محظور الأحرام وإذا انتفت الأفضلية لعدم ملك نفسه  
هل يكون ثابت الإباحة أو الكراهة روى عن أبي خزيمة أنه مكرهه كافي الفتح **(قوله والحاجة أخرى)** أي كالتجارة وبحر الرؤية  
أو القتال ودخول الصل على الله عليه وسلم بغير أحرام يوم الفتح كان مختصاً بذلك الساعة **(قوله قيد قصد الدخول)** لأنه لم يقصد  
ذلك ليس عليه أن يحرم أي بان قصد الآفاقي موضعاً من الحل داخل الميقات كخليس وجدة فإذا حل به التحق بأهله فله  
أن يدخل مكة بالأحرام وبشيء أن لا يجوز هذا الحيلة للمأمور بالحج لأنه مأمور بحجة آفاقية وإذا دخل مكة بغير أحرام صادرت  
حجته مكة فكان مخالفاً كذا في البحر **(قوله لا يكون القاصد من داخل الميقات الخ)** احتراز عما لو كان خارجاً حصد الميقات  
فيشمل الذي في الميقات كالذي بعده إذا فرق بينهما في نص الرواية **(قوله فله الحل)** أي فالحل ميقاته يحرم منه ما أراد من حج  
وعمره ويجب عليه الأحرام منه قبل دخوله أرض الحرم وإن عجله من داره فهو أفضل **(قوله ولن بمكة)** أراد به من هو بالحرم  
لا خصوص الساكن بمكة فلو قال ولن بالحرم لكان أولى **(قوله لأن الحج في عرفات)** أقول عدل عن عبارة الهداية حيث قال

فهي اول اداء الحج في عرفة لانه نظر فيها بان اسم الموقف عرفات سعى يجمع كاذرات كذا في المكشاف وعرفة اسم اليوم التاسع من ذي الحجة والذي في الحل الموقف لا اليوم وقول الناس زلنا بعر ليس بمر في محض كذا نقل صاحب الاقليس عن القراموقل ابن الحاجب في شرح المفصل ان عرفة وعرفات جميعا عدلان لهذا المكان المحصور واقفا علم بصحته قاله الاثنان (قولهم من اراد احرامه) الاحرام لغة مصدر احرم اذا دخل في الحرم كلشي اذا دخل في الشتاء كذا في الناية وقال في غايه البيان الاحرام مصدر قولهم احرم الرجل اذا دخل في حرمة لانه كذا وقال تاج التريمة الاحرام والحریم بمعنى وقال الكمال حقيقة الاحرام الدخول في الحرمة والمراد الدخول في حرمت مخصوصة اي التزامها والتزامها شرط الحج شرعا غير انه لا يتحقق ثبوته شرعا الا بالنية مع الذكر او الخصوصية على ما سياتي (قولهم وغسله احب) هذا النقل للتطيف لا للتطهير فتؤمر به الحائض والنفساء واذا كانا للنظافة وازالة الرائحة لا يستبرأ التيمم بدله عند العجز عن الماء ويؤمر به الصبي ويستحب كمال النظافة الذي اراد الاحرام من قص الانفطار والشارب وتنق الابطين وحلق المانة ووجاع اهله والدهن ولومعليا من الفتح وقاضيخان (قولهم ولبس اراد اورداء) هذا هو السنة والثوب الواحد الساتر جاز قاله الكمال (قولهم طاهرين) كان يعني ان زيد جديدين اثنين قول من قال بكرة لبس الجدي عند الاحرام نص عليه في الناية وقال في البحر الافضل الجدي الأبيض اه والا زار من الخفوى الحصر والرداء من الكف يدخل الرداء تحت يمينه ويلقيه على كتفه الايسر ويبقى كتفه الايمن مكشوف ولا يزده ولا يبعده ولا يغسله فان فعل ذلك كره ولا شيء عليه كذا في الناية اقول في حفظي انه لا يطلب منه كشف الكتف الا عند الطواف ليكون مضطجعا وسنذكره عند قوله وطاف للقدوم نقلا عن البحر (قولهم وتطيب) اطلقه فشملم ما تبقى عنه بعد كالمسك والغالية وكره محمد ما تبقى عنه الاصبح عدم الكرامة كما في البرهان وقال في البحر وسن استمال الطيب في بدنه فيبدأ بالبدن اذا لم يجوز التطيب في الثوب ما تبقى عنه على قول الكل على احدى الروايتين عنهما قالوا به نأخذ اه وقال الكمال المقصود من استئان الطيب عند الاحرام حصول الارتفاق بحالة المتعنه فهو على مثال السجود للصوم الا ان هذا القدر ﴿٢١٩﴾ يحصل بما في البدن فيتنع عن تجويزه اي تجويز ما تبقى عنه في الثوب اذ لم بقصد كمال الارتفاق في حال الاحرام لان الحاجب الشمت التخل وقد قيل يجوز في الثوب ايضا على قوله لهما (قولهم وصى شفا) اي على جهة السنة بعد اللبس والتطيب ولا يصليها في وقت مكروه وتجويزه المكتوبة كتحية

والعمرة في الحرم فاحرامها من الحل ليحصل له نوع سفر (من اراد احرامه) اي كونه محرما (توشأ وغسله احب ولبس ازار او رداء طاهرين وتطيب وصى شفعا وقال المفرد بحج اللهم اني اريد الحج فيسر على وقبله متى تم لي بنوي بها الحج وهي) أي التلبية أن يقول (ليك) ورد بلفظ التلبية والمراد تكثير الاجابة مرة بعد اخرى ومعناها ان اقيم في طاعتك اقامة بعد اقامة من الـ

المسجد (قولهم وقال المفرد بحج اللهم الخ) كذا عن انس انه عليه السلام صلى الظهر ثم ركب على راحته ثم قال اللهم اني اريد الحج فيسر على وقبله من فيسأل الله التيسير لا التيسير الى المسير لكل عسير ويسأل منه التقليل كسأل الخليل واسماعيل قوله لما رآه يتقبل من تلك كانت السميع العليم وكذا يسأل في جميع الطاعات من الصلاة وغيرها لانه الموقف للسادو لا يكون الا ما يزيد كذا في التبيين وقال في الهداية وفي الصلاة لم يذكر مثل هذا الدعاء اي سؤال التيسير لان منتهى اسيرة واداء عادية تيسر فطرب التيسير في العسير من الامور لا في السير منها وكذا في الكلام في التلبية من وجوه الاول في اشتقاقها فقيل انها مشتقة من اب الرجل اذا قام في مكان قاله المصنف والثاني ان المختار عندنا ان يكون استداؤه بركل صلاة وكان ابن عمر يلى حين تستوى به راحته والثالث انه لا خلاف ان التلبية جواب للدعاء وانما الخلاف في الله اي فقيل هو الله تعالى كما قال فاطر السموات والارض يدعوكم ليعرفكم من ذنوبكم وقيل رسول الله كما قال صلى الله عليه وسلم ان سيدا نجدارا واتخذ مأدبة وبس دعايها واراد بالداعي نفسه والظاهر ان الداعي هو الخليل عليه السلام على ما روي انه لما فرغ من بنياليت امر ان يدعو الناس الى الحج فصعدا بآفيس وقال الا ان الله

تمالى امرئيه بته وقد بنى الخجوة فبلغ الله تعالى سنوثة الناس في اصلاص البائهم وارحام امهاتهم ففهم من اجابه مرة ومرتين  
واكثر من ذلك وعلى حسب جوابهم يحجون والاربع في صفة التلية وهما ان يقول ليك الحج كما ذكره المصنف والخامس في كسر  
الهزة من ان الحمد وهو قول الفراء وقال الكسائي الفتح احسن كافي الكافي وقال في الهداية يا لكر لا يفتح ليكون ابتداء لابتداء  
الفتح صفة لا لاولى اي يني في الوجه الوجه او اما الجواز فيجوزو الكسر على استئناف التاء وتكون التلية بالذات والفتح على انه  
تعليق للتلية اي ليك لان الحمد والتمتع والملك ولا يخفى ان تعليق الاجابة التي لانها بالها بالذات اولى من باعتبار صفة هذا وان  
كان استئناف التاء لاتبين مع الكسر لجواز كونه تعليلا مستأنفا كافي قولك علم انك العلم ان العلم نافية قال تعالى وصل عليهم  
ان صلاتك سكن لهم وهذا مقدر في مسالك العلم علم الاصول لكن لما جاز فيه كل منها يحمل على الاول لا لاوليته بخلاف الفتح ليس  
في سوي انه تعليق كافي الفتح والسادس في الزيادة والنقصان غير جائز لانه المنقول يوافق الرواة والزيادة تجوز عندنا وفيها الفاظ  
منها ما قاله المصنف ومنها ما قال ابن مسعود ليك بعد التراب ليك (قوله واذا لي) كذا في الهداية وقال الكمال لم يعتبر مفهوم المخالفة  
على ما عليه القاعدة من اعتار من رواية الفقه وذلك لانه يصير محرما بكل ثناء وتسبيح في ظاهر المذهب وان كان يحسن التلية ولو بالافاسية  
وان كان يحسن العربية بخلافه في الصلاة باب الحج اوسع من باب الصلاة حتى قام غير الذكر مقامه فكيف يد البدن فكذا في  
التليو غير العربية والاخرس بحركته مع التليو في المحيط تحريك ﴿ ٢٢٠ ﴾ لانه مستحب كافي الصلاة وظاهر كلام

المكان وبالله اذا قام ولزمه ولم يشاركه اللهم ليك ليك لا شريك لك ليك ان الحمد  
والتمتع والملك لا شريك لك ولا ينقص منها وان زاد اجاز ( وعن عمر رضي الله عنه  
انه كان يقول ليك ذا السماء والفضل الحسن ليك مرغوبا ومرهيا باليك (واذا لي  
ناويا) للحج والعمرة (او قل بدنة نقل) التليدان يربط قلادة على عنق البدنة  
فيصير به محرما كافي التلية (أو بدنة نذر او جزاء صيد او نحوه) كالبدن  
الواجبة بسبب الجناية في السنة الماسة (وتوجه معها) اي البدنة (ريد  
الحج) حال من ضمير توجه (او بهائم توجه وحلقها او بهائم التمتع وتوجه بنية  
الاحرام وان لم يلحقها فقد احرم) جزاء قوله واذا لي ناويا الخ اصل ذلك ان  
الشروع في الحج لا يحصل بمجرد التية لانها انما تصح اذا صادفت فعلا فاذا صادفت  
التية صححت وصار محرما واذا صادفت التليو مع التوجه صار شارعا لاتصال التية  
بفعل هو من خصائص الاحرام لان التقليد مع السوق من افعال الحج وقداورد  
صاحب الوقاية قوله او قل بدنة نقل الخ في آخر الباب وليس ذلك موضع الفصل  
كالا يخفى (ولو اشعرها) اي شق سائما ليعلم انها هدى (او جلها) اي اتى الجبل

غيره انه شرط ونص محمد على انه  
شرط واما حق القراءة في الصلاة  
فاختلفوا فيه والاصح انه لا يلزمه  
التحريك (قوله ناويا للبع والعمرة)  
اقول لا تنوقف صحة الاحرام على نية  
لنك لانه اذا هم الاحرام بان لم يمين  
ما احرم به جاز عليه التحين قبل ان  
يشرع في الافعال فان لم يمين حتى طاف  
شوطا واحدا كان احرامه للعمرة وكذا  
اذا احصر قبل الافعال والتحين فتحلل  
بدن تمين للعمرة حتى يجب عليه قضاؤها  
لاقضاء حجة وكذا اذا جامع فافسد  
ووجب المضي في الفاسد فاعلم يجب عليه  
المضي مرة ثم اذا نوى مطلق الحج

من غير تمين الفرض ولا التفل فالحديث انه يفتقر الفرض باطلاق نية الحج بخلاف تعيين النية لقل فانه يكون (على)  
نفل وان كان لم يحج الفرض بعد كذا في الفتح (قوله التليدان يربط قلادة) المراد بها شئ يكون علامة على انها هدى  
كقطعة نمل او لحاشى جري قشره كافي التبيين (قوله فيصير به محرما كافي التلية) اقول ولكن الافضل الاحرام بالتلية ولو اشترك  
جماعة في بدنة فقلدها حادهم صاروا محرمين ان كان ذلك بأمر البقية وسادوا معها كافي التبيين (قوله وتوجه معها يربط الحج)  
اقول وينبغي ان يكون كذلك لو اراد العمرة ولماره (قوله او بهائم التمتع) قال ابو اليسر بنى ان يكون هدى القران كذلك كذا  
في التبيين (قوله وان لم يلحقها) اقول انما يصير محرما بهدى التمتع قبل ادراكه اذ حصل التقليد والتوجه في اشهر الحج وامان  
حصول قبل اشهر الحج فلا يكون محرما حتى يلحقها لان التمتع قبل اشهر الحج غير معتد به نقله الزبيدي عن النهاية معزيا الى الرقيات  
(قوله فقد احرم) قال الكمال واذا تم الاحرام لا يخرج عنه الا بعدل الناسك الذي احرم به وان افسده الا في القوات فيعمل العمرة  
والا لا يحصر فنيح الهدى اياه او تحلل الى الولي عيه والزوج زوجته بتقليم ظفره او نحوه كذا بخط شيخى اه ثم لا بد من القضاء  
مطلقا وان كان مظلوما اذا افسده بخلاف

الصلاة المطلوبة إذا ابتلها ومخالف الطواف كما سذكره **(قوله)** وبعده يتق (الرفث) أقول يعني بلامه وكان الأولى أن ينزل  
 كالنكتة فإذا ألبت ناديا فقد أحرمت فاتق الرفث الخ لأن البعدية لا يفيد ما يفيد العام من انتقاب هو راق قوله وقيل الكلام  
 الفاضل لانه من دواعيه فيحرم كالجماع كذا في الكافي وهو مفيد انه لا يستبعد بحضرة النساء ع في الكافي بقوله لأن  
 ابن عباس رضي الله عنهما يقول إنما يكون الكلام الفاحش رفثا بحضرة النساء هو مراده بالفاحش ذكر الجماع لأنه ما واراد  
 عن ابن عباس بقوله أن يصدنك الطير منك ليسا وإذا أفسر الفاحش به ثبتت مخالفة بين الكافي والهداية من جهة عدم  
 التقييد بحضرة النساء في الكافي والتقييده في الهداية لأنه قال فيها والرفث الجماع أو الكلام الفاحش أو ذكر الجماع محضرة  
 النساء اهـ وإنما قال أي في الهداية بحضرة النساء لأن ذكر الجماع في غير حضرته ليس من الرفث كافي العناية وفتح القدر  
 والبرهان أنه ولكن على هذا يكون قوله أو الكلام الفاحش مختصا بغير ذكر الجماع وقد قال تاج الشريعة الكلام الفاحش  
 أي كلام كان **(قوله)** والفسوق يعني المتأني أي المخرج عن حدود الشريعة لأن الفسوق في الأصل هو الخروج وقيل فسقت  
 الفارة إذا خرجت من مجرها لكن إذا أطلق في لسان الشرع برادها الخروج عن طاعة الله تعالى والخروج عن طاعة الله تعالى  
 حرام في غير حالة الأحرار ففي هذه الحالة أولى احترام هذه العبادة وقيل هو التساب والتأثر بالفتنة تاج شريعة **(قوله)**  
 لكن الحرمة في الأحرار أشد كلبس الحر في الصلاة الخ أي والظلم في الأشهر الحرم قال تعالى فلا تظلموا أنفسكم واما ثمة الحرمة  
 في حالة الأحرار أشد لانها حالة التحريم فيها **(قوله)** كثير من المباحات القوية لنفس كثير من المحرمات الأصلية كذا في الفتح والبرهان

**(قوله وهو المراد أي إخصام)** **(قوله)**  
 وقتل صيد البر) أريد بالصيد المسيد  
 أذول أريد به الصدر وهو الأصطياد  
 لما صح إسناد القتل إليه كما في البحر عن  
 السمين **(قوله)** لقوله تعالى حرم عليكم  
 صيد البر) أقول المدعى اعم فكان ينبغي  
 أن يذكر أول الآية أيضا ليم الدليل  
 بقوله تعالى أحل لكم صيد البحر الآية  
**(قوله)** والأشارة والدلالة عليه) قال في  
 الشهر محل تحريره ما لا يعلم بالأحرار ما  
 إذا علم فلا يقل غير معصا ولا أول أصح

على ظهرها (أو بعثها لغير مئة ولم يلحقها أو قد شاة) يكون محرما (وبعد) أي  
 بعد الأحرار (متق الرفث) وهو الجماع قال الله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث  
 إلى نسائكم وقيل الكلام الفاحش لانه من دواعيه فيحرم كالجماع (والفسوق)  
 يعني المتأني وهي حرام مطلقا لكن الحرمة في الأحرار أشد كلبس الحر في الصلاة  
 والتطريب قراءة القرآن (والجدال) وهو المراء مع الرفقاء والجدم والمكارين  
 (وقتل صيد البر) لا البحر لقوله تعالى حرم عليكم صيد البر ما دمتم حرما (والأشارة  
 إليه والدلالة عليه) الإشارة تقتضي الحضور والدلالة الغيبة (والطبيب وقلم  
 الظفر وسر والوجه والرأس وغسل رأسه ولبثه بالخطي) قبله لأن له راحة  
 طيبة عند أبي حنيفة فصار طبيبا وعندهما يقتل الهوام فيجتنبه ومرة الخلاف فظهر  
 في وجوب الدم فتمدح الدم لانه طبيب وعندهما الصدقة (و) يتق (قصا)  
 أي اللحية وحلق رأسه وشعر يده وأبليس قبض وسراويل وقباض وعمامة وخفين لأن

أهوسا أي تمام شروط لزوم الجزاء في الجنائيات إن شاء الله تعالى **(قوله)** والطبيب) أقول وكذا لا يس طيبا به وإن كان لا يقصده الطبيب  
 ويكره للمحصر ثم الزعفران والبخار الطيب ولا شيء عليه في ذلك كافي قاضي خان **(قوله)** ومرة الخلاف الخ هذا الخلاف راجع إلى تفسير  
 وليس باختلاف حقيقة كالاختلاف في الصائبة فتمدح الدم كذا ذكر وعندهما يجب الصدقة لأنه يقتل الهوام ولين الشرع قيد  
 بالخطي لأنه لو غسل رأسه بالصابون والحرض لا شيء عليه اتفاقا كذا في البحر **(قوله)** وحلق رأسه) أقول ولو لحجامة ما للحجامة في  
 ذاتها والمقصود جبر الكسر والحقن وحك الجسد بحيث لا يسقط شعر أو لا يقتل فلا فليس من محظورات الأحرار كافي قاضي خان  
 وغيره والمراد بلحق الشعر أزاك بأي شيء كان من الخلق والقص والتف والتور والاحراق من أي محل من الجسد مباشرة  
 أو تمكينا **(قوله)** وشعر يده) استنى الخ في مناسكة إزالة الشعر الثابت في العين فقد ذكر بعض مشايخنا أنه  
 لا شيء فيه عندنا كذا في البحر **(قوله)** وأبليس قبض) أقول وكذا ما هو في حكمة كازردية والبرنس من كل شيء معمول على قدر  
 الدين أو يمهده بحيث يحيط به بخيطة أو تاريق بعضها بعض أو غيرها ويستمسك عليه بنفسه كافي البحر ولكن سنذكر أن  
 ليس الاحتام لا يكره فهو خارج من هذا المصوم **(قوله)** وسراويل) السراويل العجمية والجمع سراويل متصرف في أحاديثنا عليه  
 يذكر وروى ثبت والقبالة مدعى وزن فقال وأبليس القباء بأن يدخل منكبيه ويده في كفيه فلو لم يدخل جاز خلافاً لفر كالأردى  
 بالقميص ونحوه وما لم يزره أي القباء زارده ويكره عقدا الأزار وتحليل الرداء وأبليس عليه جزاء كما سذكره في الجنائيات إن شاء

الله تعالى **(قوله)** فيقطع اسفل من الكمين) المراد بالكعب هنا المفصل الذي في وسط القدم عند معقد الشراك فيجوز ليس كل شيء في درجه لا ينطى الكعب سر موزة كانت او مداسا او غير ذلك **(قوله)** لا الاستغلال بيت ومحمل اى لا يسر رأسه ولا وجهه فلو اصاب احدهما كره كذا في البحر وله ان يحمل على رأسه القدر والطبق والاجانة ونحو ذلك لانه ليس بتغطية للرأس ولا يحمل ما ينطى به الرأس عادة كالتباين **(قوله)** وشد هيان في وسطه) الهيمان بالكسر ما يحمل فيه الدرهم ويشد على الحلق ولا يكثر منه سواء كان به نفقة او نفقة غيره وكذا لا يكره شد المنطقة والسيف والسلاح والتختم والحاتم وعن ابي يوسف انه كره شد المنطقة بالابريس قاله الزبلي **(قوله)** واكثر التلية) بصيغة الماضي يناسب قوله بيمده صلى وكان الانسب لما قبله ان يقول ويكثر والاكثر مستحب قل في المحيط الزيادة منها على المرتبة الواحدة سنة حتى يلزمه الاساءة بتركها فتكون قرضاوسة ومندوبا ويستحب ان يكررها كلما اخذ فيها ثلاث مرات ولاه ولا يقطعها بأكملها ولورد السلام في خلالها جاز ويكره السلام عليه في خلالها واذا رأى شيئا يمجبه قال ليك ان العيش عيش الآخرة ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التلية سرا ويسأل الله الجنة ويتودع من النار **(قوله)** رفع الصوت) هو السنة كذا في غاية البيان فان ترك رفع الصوت كان سببا لاثني ولا يبلغ في جهده نفسه كيلا يتضرر كذا في الفتح والمستحب عند نافي الدعاء والاذكار الاخفاء الا اذا تعلق بآلانه مقصود كالاذان والحطبة وغيرها والتلية للدعاء بالشرع فيها هو من اعلام الدين فكان رفع الصوت بها مستحبا قاله في العناية **(قوله)** متى صلى) اى فرضا او واجبا اوستة في ظاهر الرواية وخصها الطحاوى **(٧٧٢)** بالكتوبات قياسا على تكثير التشريق او اعلا

شرقاى صعد مكانا مرتفعا وقيل بضم الشين جمع شرفة **(قوله)** واذا دخل مكة بدأ بالمسجد) يعنى بعد ما بدأ من على امتنته بوضعها في حوز وقال في الهداية ولا يضره لئلا يدخلها النهار الا انه دخول بلدة فلا يختص باحدها اه وكذا قال قاضيخان لكنه قال عقبه والمستحب ان يدخلها نهارا اه وقال الكمال وما روى عن ابن عمر رضى الله عنهما انه كان

ينهى عن الدخول ليلا فليس تفسيرنا للسنة بل شفقة على الحاج من السراق اه وقال في البحر ويستحب (رداه) ان يدخل مكة من باب الملاء ليكون ستة ايام في دخوله باب البيت ثم يغتسل واذا خرج فمن السفلى ويستحب ان يكون مليا في دخوله حتى يأتى باب بنى شيبه المسمى الآن بباب السلام فيدخل المسجد الحرام منه لان النبي صلى الله عليه وسلم دخل منه متواضعا خاشعا مليا ملاحظا للبيعة مع اللطف بالزاحم **(قوله)** وحين رأى البيت كبر وهلل) قال في البحر لم يذكر المصنف الدعاء عند مشاهدة البيت وهكذا في التواتر وهي غفلة عما لا يغل عنه فان الهداء عندها مستجاب وذكر في المناقب ان الامام اوصى رجلا بان يدعو الله عند مشاهدة البيت باستجابة دعائه ليصير مستجاب الدعوة ومن اهم الادعية طلب الجنة بالاحسان ومن اهم الاذكار هنا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم اه **(قوله)** ثم استقبل الحجر) شروع في امر الطواف وهذا ما لم يكن عليه فائتة ولم يخف فوت المكتوبة او التواتر او السنة اترابا او الجماعة فاذا خشي قدم الصلاة على الطواف ولم يصف الحجر بالاسود اشارته الى انه حين اخرج من الجنة كان ابيض من اللبن وانما اسود بس المشركون والصلاة كذا في البحر عن المحيط **(قوله)** واستلمه) اى بعد ما ارسل يده بيد رفقهما للتكبير وتفسير الاستلام ان يضع كفيه على الحجر ويقيه بالاصوت والحكمة في قبضه ما روى عن علي رضى الله عنه انه قال لما احذاه تعالى الميثاق على نبي آدم من ذريته كتب بذلك كتابا وجعله في جوف الحجر فيجي يوم القيام ويشهد لمن استلمه كافي فتاوى قاضيخان **(قوله)** وان تجز عنها استقبل الخ) اى مشيرا بكفيه نحو الكعبة ثم يقبل كفيه وذكره قاضيخان **(قوله)** وطاف للقدوم مضطجعا) قال في البحر

بني أن يفعله أي الاضطباع قبل الشروع في الطواف بقليل أه ولو ترك الاضطباع والرمل لأشئ عليه بالإجماع كافي للمراجع  
**(قوله سمي به لانه حطم من البيت)** أقول فهو فعل بمعنى مفعول وقيل فعل بمعنى فاعل أي حاطم كليم يعني علم لانه جاء  
في الحديث من دعا على من ظلمه فيه حطه الله كذا في الكافي **(قوله فانه كان في الأول من البيت)** أقول ليس الحجر كلف من البيت بل  
ستأذرع منه فقط بحيث عاثت ذكره الكمال **(قوله حتى لو دخل الفرج لم يحز احتياطاً)** قال الزبلي وبيد الطواف كله ولو أعاد  
على الحجر أي الحطيم وحده أجزاءً وبدخل في الفرج في الأعادة ولو لم يدخل بل المواصل إلى الفرجة عاد وراه من جهة القرب  
أجزاء وقال في النهاية لا يعد عود شوطاً لانه منكوس أه قال الكمال وهو بناء على أن طواف المنكوس لا يصح لكن المذهب  
الاعتداده ويكون تاركاً للواجب أه **(قوله فيتدى من الحجر)** قال الكمال افتتاح الطواف من الحجر سنة وهو ظاهر الرواية كما  
ذكره في الجنايات فلو افتتحه من غيره أجزاءً وكره عند عامة المشايخ ونص محمد في الرقيات أنه لا يحز به لجمعه شرطاً ولو قيل أنه  
واجب لا يبعد للمواظبة من غير ترك أه فلا ينبغي أن يحزم بالوجوب كفضل صاحب البحر وأخوه في التبرع إلى الكمال ثم قال  
في البحر بناء على ما ذكره من الوجوب ولما كان الاستدانة من الحجر واجبا كان الاستدانة متيسرا من الجهة التي فيها الركن الثاني قرب سامن  
الحجر الأسود ليكون ما راجع يجمع به على **(قوله ٢٢٣)** جميع الحجر الأسود وكثير من العوام شاهدناهم يتدنون الطواف وبعض

رداه تحت إبطه الأيمن ملقياً طرفه على كتفه الأيسر (وراء الحطيم) وهو قطعة  
جدار في طرف الميزاب من الحطيم بمعنى الكسر سمي به لانه حطم من البيت فانه  
كان في الأول من البيت وإذا كان كذلك يطاق وراه حتى لو دخل الفرجة لم  
يحز احتياطاً لكن إن استقبل المصل الحطيم وحده لم يحز لانه فرضية التوجه  
ثبت بنس الكتاب فلا يتأدى بما يتغير الواحد احتياطاً (أخذاً عن يمينه عما  
على الباب) أي يمين الطائف والطائف المستقبل للحجر يكون يمينه إلى جانب الباب  
فيبدأ من الحجر ذاهباً إلى هذا الجانب وما بين الحجر إلى الباب هو الملتزم (سبة  
أشواط) أي سبع مرات متعلق بقوله طاف (رمل في الثلاثة الأول فقط من الحجر  
إلى الحجر) الرمل أن يز في مشيته الكتفين كالبارز فيختار بين الصفيين وذلك مع  
الاضطباع وكان سببه إظهار الجلادة للمشركين حين قالوا أضمتهم حتى أثرب ثم بقي  
الحكم بعد زوال السبب في زمن الرسول صلى الله عليه وسلم وبده وبمضى في الباقي  
على هيئته (وكما مره) أي الحجر (فعل ما ذكر) من الاستلام (ونب استلام  
الركن الثاني) وعن محمد أنه سنة ولا يستلم غيرها (وختم الطواف باستلام الحجر  
ثم صلى شفعاً يجب بعد كل أسبوع عند المقام أو غيره من المسجد وهو) أي طواف

علم أن الطواف خالف الحج فانه إذا شرف في مسقط يلزمه إتمامه بخلاف سبب العبادات وأعلم أن مكان الطواف داخل المسجد ولو  
وراء النواير وزعم من لا يخرج المسجد ودعا الطواف مذكور في التبيين وغيره ولا يتوقف بشئ فيدعو بما يجب **(قوله رمل  
في الثلاثة الأول فقط)** فانزاحه الناس في الرمل وقف فإذا وجد مسلحاً رمل لانه لا بد منه فيقف حتى يقيم على وجه المسنون  
بخلاف استلام الحجر لأن الاستقبال بدله كذا في البحر **(قوله ونب استلام الركن الثاني)** هو ظاهر الرواية كافي البرهان  
**(قوله وعن محمد أنه سنة)** أي يقبله مثل الحجر الأسود وهو قول أبي يوسف أيضاً كافي البرهان والدلائل تشهد له وصرح في غاية  
البيان أنه لا يجوز استلام غير الركنين وهو تساهل فانه ليس فيه ما يدل على التحريم وإنما هو مكروه كراهة التزبه كذا  
في البحر **(قوله عند المقام)** قال في البحر المراد بالمقام مقام إبراهيم وهي حجارة كان يقوم عليها حين نزوله وركبته  
الابل حين يأتي إلى زيارتها جر وولدها إسماعيل كافي المصنف وذكر القاضي في تفسيره أنه الحجر الذي فيه أثر قدمه والموضع  
الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس إلى الحج وقيل مقام إبراهيم الحرم كله أه قلت لكن بعد القول الأخير قول المصنف  
أو غيره من المسجد ثم هذا بيان الأفضل والأختار ولو بعد الرجوع إلى أهله لانه

على التراخي ما لم يرد طواف اسبوع آخر لما انه يكره وصل الاصابع عند اى خيفة ومحمد مطلقا خلافا لابي يوسف اذا صدرت عن  
وترو هذا الخلاف اذ لم يكن في الوقت المكروه وما في الاوقات المكروه فيها الصلاة فانه لا يكره الوصل مطلقا اجماعا ويؤخر ركعتي  
الطواف الى وقت مباح ذكره ابن الصياح **(قوله)** ثم عاد واستلم الحجر **قال** قاضيخان وهذا الاستلام لافتتاح السبي بين الصفا  
والمرورة فان كان لا يريد بعد هذا الطواف السبي لا يعود الى الحجر اه **(قوله)** وخرج فصعد الصفا كان الاولى التعيين ثم يلزمه  
على الطواف وهو على التراخي ويخرج للسبي من اى باب شاء والخرج من باب الصفا افضل وليس ذلك سنة عندنا كما في  
الجوهره والصعود على الصفا والمرورة سنة فيكره تركه ولا شيء عليه ذكره الكمال عن الباقين وتأخير السبي الى طواف الزيارة  
اولى لكونه واجبا فجعله تبعا للفرض اولى لكن العلماء اخصوا في اثبات السبي عقب طواف القدوم تخفيفا على الناس ليشغل  
يوم النحر بغيره والرمي كذا في النهاية عن التحفة **(قوله)** ورفع يديه اى بان يجعل ياطيهما الى السماء كاللذواء ذكره الكمال  
**(قوله)** ثم مشى نحو المرورة اى على هيئة حتى يبقى بينه وبين الميل الاخضر الملق ببناء المسجد وركنه قدر ستة اذرع يسرع المشى  
ويسرى سريعا شديدا لان كان مبتدأ السبي وانما اخر الميل عن مبتدأ السبي قدر ستة اذرع لانه لم يكن موضع اليق بما وضع فيه  
الآن والميل الثاني كان متصلا بدار العباس كذا في المراجع ثم اذا تجاوز بطن الوادي مشى على هيئة حتى باتى المرورة **(قوله)** يبدأ  
بالصفا ويحتم بالمرورة بيان الواجب فلو بدأ بالمرورة لا يمتد بالشوط الاول في الصخيخ كما في البحر وقوله ابن كمال باشا عن الخيرة  
**(قوله)** وفي رواية السبي الخ حكاه ابن كمال باشا بصيغة قيل وقال ابو جعفر **(٢٣٤)** الطحاوى يفعل ذلك سبع مرات

مرات يتبدى في كل مرة بالصفا ويحتم  
بالمرورة **(قوله)** ويحتم بالمرورة صريح  
في ان الرجوع غير معتبر عنده ولا يجمله  
شوطا آخر كالا يجمله جز شوطا قيل  
في رواية الطحاوى السبي من الصفا الى  
المرورة ثم منها الى الصفا شوط واحد  
فيكون اربعة عشر شوطا على الرواية  
الاولى ويقع الحتم على الصفا ليس بذاته  
وله في فتح القدير **(قوله)** ثم سكن بكعة

محرم **ا**قول ويستحب له اذا فرغ من السبي ان يضل ركعتين في المسجد ليكون ختم السبي كالطواف ويستحب **(وخطب)**  
دخول البيت اذا لم يؤذ احد او ينبغي ان يقصد معلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل وجهه وقد جعل الباب قبل ظهره حتى يكون  
بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب ثلاثة اذرع ثم يمشى الى الجدار المذكور يضع خده عليه ويستغفر الله ويحمد ثم  
ياتى الاركان فيحمد وهما وليج ويكر ويسأل الله ماشا ويلزم الادب ما استطاع بظواهره وباطنه وليست البلاطة الخضراء بين  
العمود من معلى النبي صلى الله عليه وسلم وما قوله العامة من العروة الوثقى وهو موضع على جدار البيت بدعة باطلة لا اصل لها  
والسائر الذي في وسط البيت يسمى نورة الدنيا يكشف احدهم سره ويضعها عليه فقل من لا عقله فضلا عن علم قاله الكمال  
**(ثم)** لم يسكن بكعة محرم **ا**ى حراما وعنه يمتنع واحد كما في المراجع وفي كلام الصنف انما مالى انه لا يجوز فسق الحج الى العمرة  
وما ورد في الصحيحين به فهو منسوخ او محمول على تخصيص الصحابة كذا في البحر **(قوله)** وطاف بالبيت فلا ماشا **قال** في الكافي  
لكنه لا يسى عقب هذا الاطوفة لان التفل بالسبي غير مشروع اه والطواف افضل من الصلاة فقلنا في حق الاتفاق وقوله للسكنى  
كذا في الجوهره وينتمى الدعاء في مواطن الاجابة وهي خمسة عشر موضعا نقلها الكمال عن رسالة الحسن البصري قوله في  
الطواف وعند المنبر وتحت الميزاب وفي البيت وعند زمزم وخلف المقام وعلى الصفا وعلى المرورة وعلى السبي وفي عرفات وفي  
الزدلفة وفي منى وعند الحرات وذكر غيره اى الحن البصري انه يستجاب عند رؤية البيت وفي الحطيم لكن الثاني هو تحت  
الميزاب اه ورأيت نظما للشيخ العلامة عبد الملك بن جمال الدين بن سلازاده الصامى ذكر فيه المواطن للعبادة بمكة المشرفة  
وعين سائر ما زادته على ما في رسالة الحسن البصري رحمه الله تعالى طبق ما صرح به الشيخ العلامة ابوبكر بن الحسن النقاشي

\* الفجر رحمه الله في مناسكه فكانت خمسة عشر موضعا فقال \* قد ذكر القاش في التماسك \* وهو لعمرى عمدة الناسك \*  
 \* ان البداء في خمسة وعشرة \* بمكة يقبل بمن ذكره \* وهي المظاف مطلقا والمتزم \* بنصف ليل فهو شرط ملازم \*  
 \* وداخل البيت بوقت العصر \* بين يدي جزعه فاستقر \* وتحت ميزابه وقت السحر \* وهكذا خلب المقام المتخضر \*  
 \* وعندئذ زمزم شرب الفحول \* اذادت تسمس النهار للأفول \* ثم الصفا ومروة والمسعى \* بوقت عصر فهو فيديري \*  
 \* كذا مني في ليلة البدر اذا \* تصف الليل فخذما يحنثي \* ثم لدى الجمار والمزدلفه \* عند طلوع الشمس ثم عرفه \*  
 \* بموقف عند قبب الشمس قل \* ثم لدى السدرة تطهرا وكل \* وقدروى هذا الوقوف طرا \* من غير تعبد بآفهم \*  
 \* بحر العلوم الحسن البصري عن \* خير الزوى ذاتا ووصفا وسنن \* صلى عليه الله ثم لمنا \* وآله والصحب ماغبين همي \*  
 اهقلت ولا يخفى ان الجار ثلاثة وانه ليس في كلام الحسن ذكر البدره فيها تبلغ سنة عشر موضعا فتدبه (قوله وخطب الامام)  
 يعني خطبة واحدة من غير ان يجلس بين الخطبتين بعد صلاة الظهر وكذلك الخطبة الثالثة التي بيني واما الثانية التي يعرفه فيجلس  
 بينهما وهي قبل صلاة الظهر وبدأ فيهن بالتكبير ثم بالثنية ثم بالتحميد كأيدي في خطبة العيدين اى بالتكبير وبدأ بالتحميد  
 في ثلاث خطب خطبة الجمعة والاستسقاء والتكاح كذا في المبني ولا يخالفه في خطبة عرفة قول الزبلي وصفة الخطبة التي  
 يعرفان محمد الله تعالى وبني عليه وهلال ويكبر ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويعطى الناس ويأمرهم بامر الله وينهاهم عما  
 نهاهم عنه ويبلغهم التماسك الخ اذ لا (٢٧٥) لم يذكر ما يقتضي الترتيب في أيدي به (قوله فاذا صلى الفجر بمكة ثامن الشهر خرج  
 الى منى) كذا في الهدياه وقال الكمال

وخطب الامام سابع ذي الحجة بعد الزوال وصلاة الظهر (اعلم ان في الحج  
 ثلاث خطب احداها قبل يوم التروية ويوم هذه (يعلم فيها التماسك) اى  
 الخروج الى منى (والصلاة بعرفات والافاضة فاذا صلى) بمكة (الفجر ثامن  
 الشهر) وهي غداة التروية سمي بذلك لانهم يروون الايل في هذا اليوم (خرج  
 الى منى ومكث بها الى فجر عرفة ثم راح الى عرفات وكأها موقف الايلين عرفة)  
 لما ورد في الحديث (بعد الزوال) قبل الظهر (خطب) الامام (خطبتين) هذه  
 هي الخطبة الثانية (كالجمعة) يعني يجلس بينهما (يلم) فيهما الوقوف بعرفات  
 والمزدلفة ورمى الجمار والبحر والحلق وطواف الزيادة

في احواله كآها حال (در ١٥) اقامته بمكة في المسجد وخارجه الاحال كونه في الطواف ويلي عند الخروج  
 الى منى اه (قوله سمي بذلك لانهم يروون الايل في هذا اليوم) اقول لعله سقط منه لفظة كانوا اى كانوا يروون الايل  
 في هذا اليوم لعدم ما يعرفه اذ كان هذا وقيل سمي بيوم التروية لتزوى ابراهيم عليه السلام في رؤيته ليلة ذبح ولده  
 وقيل غير ذلك كافي البحر والناية وعرفة سميت به لان آدم عليه السلام عرف حواء فيها وسميت المزدلفة مزدلفة  
 لان آدم وحواء ازدلفا فيها اى اجتمعا وسميت منى به لان الحيوان يصيدون الى منابهم والتابا جمع المية وقيل سمي منى بالمبني  
 فيه من الدماء اى راق وهي قرية فيها ثلاث سكك بينه وبين مكة فرسخ وهومن الحرم والغالب عليه التذكير والصرف وقد  
 يكتب بالالف كذا في المعراج وقيل في التسمية غير ذلك ذكره الاتفاق وتاج الشريعة والا كل (قوله ومكث بها الى فجر عرفة)  
 اقول ويستحب ان ينزل قرب مسجد الجحيف كافي البحر ويصلي الفجر يوم عرفة ينزل كذا في المعراج وهو وارد على ما قد ساءله  
 لا يصلي الفجر ينزل الا يوم الاحد في زاد يوم عرفة على هذا (قوله ثم راح الى عرفات) اقول لا يستقاض منه وقت الذهاب المسنون  
 والسنة الذهاب الى عرفات بعد طلوع الشمس كافي الخروج من مكة الى منى كذا في الفتح ولا يخفى انه في عدم التعليل بصلاة  
 الفجر الا ان قال ففعله لبي امره للخروج (قوله وكأها موقف) اقول كان شاب مكة كاهن منكر كذا في البحر (قوله قبل  
 الظهر) على حذف مضاف اى قبل صلاة الظهر خطب الامام اى في مسجد حجرة كافي البرهان فان ترك الخطبة او خطب قبل  
 الزوال اجزاء وقدا ساء كذا في الجوهرة ولا يخالفه قول الزبلي لو خطب قبل الزوال جاز حصول المقصود اها زياد باطوان  
 الصدقة مع الكراهة

**(قوله فيصلي باذان)** أي بعد صوم المثير في ظاهر الرواية وقيل براه أبو يوسف قبل الصعود في رواية وفي أخرى بعد الخطبة وقرأ في الصلوتين سر أو لا يفصل بينهما فدل على أن فعل سن الأذان للمصر في ظاهر الرواية وعن محمد أنه لا يبادل بالان الوقت قد جمعهما كذا في البرهان والمراد بالتفصيل ما يشمل السنة الرتبة كما سنذكره وقال في البحر لا يصل سنة الظهر البعدية وهو الصحيح فالأولى أن لا يقتل بينهما فلو فعل كره أعاد الأذان للمصر وأما الكمال ما في الذخيرة والحديث من أنه يصل بهم المص في وقت الظهر من غير أن يشتمل بين الصلوتين بالثافة سنة الظهر ينافي حديث جابر إذ قال صلى إلى النبي صلى الله عليه وسلم الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئا وكذا في إطلاق المشايخ رحمهم الله في قولهم ولا ينقطع بينهما فان الطلوع يقال على السنة أهلت يؤدى بماتقته ابن الشحنة وتاج الشريعة عن التجنيس لصاحب الهداية لا يأتي بسنة الظهر حتى لو أتى بها أعاد الأذان للمصر عندها أي عند أبي حنيفة وأبي يوسف فقول صاحب الهداية فيها ولا ينقطع بين الصلوتين فلو أنه فعل فعل مكره وأما أعاد الأذان للمصر في ظاهر الرواية خلافا لما روي عن محمد أنه فسر نفسه بما يشمل الرتبة فأتقاه صاحب الجوهرة عن الذخيرة خلافا للظاهر حيث قال أما سنة الظهر الرتبة إذا صلاها انقضى ولا يعاد الأذان إذا اشتغل بها أه وكذا يكره الطلوع بعد صلاة العصر يومئذ وان كانت في وقت الظهر نقله في شرح المنظومة لأن الشحنة **(قوله والاحرام)** أقول ولو أحرم بعد الزوال على الصحيح وقيل لا بد من تقديمه على الزوال كذا في التبيين **(قوله أي الاحرام المخصوص بالحج)** ذكره الزيلعي أي ذكره المفسر وهو ما ذكره المصنف متناقبه والاحرام للحج أه ليجتزئه عن إحرام العمرة أه وأعلم أن شرائط جواز الجمع عند أبي حنيفة خسة الوقت والمكان والاحرام والامام والجماعة وعندها الامام والجماعة ليسا شرطا أه ويزاد سادس وهو صحة الظهر **﴿٢٢٦﴾** حتى لو تبين فساد الظهر أعاده والمصر

جميعا كافي التبيين ويشترط ادراك الشيء من كل من الصلوتين مع الامام فان أدرك أحدى الصلوتين فقط لا يجوز له الجمع عند أبي حنيفة كافي في الجوهرة ولا يجوز للامام الجمع وحده عند الامام وعندها يجوز ولو ضرره بعد الشروع جاز له الجمع واختلفوا فيما إذا تفروا قبل الشروع على قوله فوجب الجواز

الضرر وردا فلا يقدر أن يحمل غيره مقتديا به ذكره الزيلعي لكن قال في البرهان والامام والاحرام في الصلوتين **(ونزل)** شرط للجواز عند أبي حنيفة وهما اقتصر على الاحرام وهو الاظهر أه فيسقط شرط الامام والجماعة على الاظهر **(قوله ثم ذهب إلى الموقف)** هذا على جهة السنة لأنه لا يتعين الذهاب إلى الموقف من ابتداء الزوال بل لو أخرجه جاز كافي الفتح **(قوله فيسئل سن)** وينتقل بعد الزوال بمرقات **(قوله وهو وقف الناس خلفه)** قال في الهداية وينبغي أن يتفروا وراء الامام ليكون مستقبل القبلة وهذا بيان الأفضلية أه والوقوف على الراحة وهي المركب من الأبل ذكر أكان أواتى أفضل والوقوف قائما أفضل من الوقوف قاعدا كذا في الجوهرة ومجتهد على أن قطر من عينه قطرات من البعق فانه دليل القبول ويدعو لأبويه وإخوته وأصحابه وموافقه وجيرانه ويلج في الدماء مع قوة الرجاء للإجابة ولا يقصر فيه فان هذا اليوم لا يمكنه تداركه لاسيما إذا كان من الأفاق عن طلوعه بن عيد الله أنه عليه السلام قال أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم الجمعة وهو أفضل من سبعين حجة في غير جمعة روى زر بن معاوية عن تجريد الصحاح قاله الزيلعي وكذا نقله في معراج الدرابة بقوله وقد صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الأيام يوم عرفة إذا وافق يوم جمعة وهو أفضل من سبعين حجة ذكره في تجريدا لصحاح بعلامه الموطأ أه **(قوله وبعد النروب أتى منزلة)** أقول والأفضل أن يمشي على هيئته وإذا وجد فرجة يسرع من غير أن يؤذى أحد أو يدفع أحد أو يوقف بعرفة ذكره الزيلعي فليراجع **(قوله وكلها موقف الاودى محسر)** بكسر السين وتشديدها هو بين مكة وغرفات كذا في النوبة عن يسار الموقف كما في المعراج وقال في البحر وادي محسر موضع فاصل بين منى ومزدلفة ليس

من واحد منهما قال الأزرق وادى محسر خمسة ذراع وخمس وأربعون ذراعا هو سعى محسر الان قبل انحجاب النيل مصر  
فيما اى عباوكل قاله الزبلي وقدم المصنف ان عرفات كلها موقت الا بطعن عرنة وهو وادب محذر عرفات عن يسار الوقت كافي للمعراج  
وقال في غاية البيان قبل ان بعضهم كانوا يتكبرون ويتزلون معتزلين عن الناس في بطن عرنة ويطن محسر فامر الشرح  
بمخالفهم رداعلمهم (قوله ونزل عند جبل قرح) اقول سمي بذلك لارتفاعه وهو لا ينصرف للعلمية أو بعدل من قرح اذا ارتفع كما  
في الجوهره وهو الموقت فيزل عنده كيلا يضيّق على المار الطريق ويكثر من الاستفار (قوله وصلى المشايخ باذان واقامة)  
بمخلاف الجمع الاول لان العشاء وقته بخلاف العصر فيعلم بالاقامة القديم عن وقته ولا يتطوع بين المشايخ لانه عليه السلام  
لم يتطوع بينهم متفق عليه ولو تطوع او تشاغل بشئ اخر بينهم اعاد الاقامة كذا في التبيين (قوله فانه ان صلى المغرب ارجع) اقول ومحل  
عدم الجواز ما لم يخف طلوع الفجر فاذا خشي طلوعه قبل ان يصل الى مزدلفة صلى المغرب في الطريق واذا صلاها واحد اجزاء  
والسنة ان يصلها مع الامام كذا في الجوهره (قوله ودعا) اى مجتهدا في دعائه ويدعو الله ان يتم مراده وسؤاله في هذا الموقت  
كما تمهله صلى الله عليه وسلم كما روى في حديث العباس بن مرداس انه صلى الله عليه وسلم استجيب له دعاؤه لانه حتى ان الدماء والمظالم  
كأذكره الزبلي وصاحب الهداية الا ان صاحب الهداية رواة ابن عباس ونقل الكمال انهم قالوا هو هم وانما هو في حديث  
العباس بن مرداس انه يخرج في حتى الدماء والمظالم الرفع والجبر كافي غاية البيان (قوله هذا الوقوف بمزدلفة واجب) اقول  
وقال مالك يستوفى الليث بن سعد ركن وقت ﴿ ٢٢٧ ﴾ الوقوف بهما من حين طلوع الفجر الى ان يسفر جدا فاذا طلعت الشمس

خرج وقتها فاجوز الوقوف قبل الفجر  
ولا بعد طلوع الشمس ولو وقف فيها في  
هذا الوقت او مر بها جاز كافي عرفات كما  
في التبيين والتشبيه من حيث الصحة فقط  
ولا يلزمه هنا شئ نص عليه الكمال  
والميت بالمزدلفة مستوفى قال مالك واجب  
وهو احد قولى الشافعى (قوله حتى يجزى  
بركة بلا عذر دم) اقول والمعدن ان كان  
بعلة اضعف او كانت امرأة تخاف

ونزل عند جبل قرح وصلى المشايخ باذان واقامة) هنا جمع المغرب والمشاقي  
وقت العشاء (واعاد معبرا اياه في الطريق او عرفات بالمطلع الفجر) فانه ان صلى  
المغرب قبل وقت العشاء لا يجوز عند ابي حنيفة ومحمد فتجب الاعادة بالمطلع  
الفجر فان الحكم بعدم الجواز لادرار الفضيلة لجمع ودال طلوع الفجر فاذا فات  
امكان الجمع سقط القضاء لانه ان وجب فالما ان يجزى قضاء فضيلة الجمع فذا محال اذا  
لا تملك له واما ان يجزى قضاء نفس الصلاة فقد اداها في الوقت فلا وجه للقضاء  
(وصلى الفجر بنفس) وهو الظلمة في آخر الليل (ثم وقف وكبر واخلل ولبي وصلى  
ودعا) هذا الوقوف بمزدلفة واجب حتى يجزى بركة بلا عذر دم (واذا سافر اتى منى

الزحام فلا شئ عليه كافي الكافي وكل واجب في الحج لا يجزى بركة بذري\* لكن يرد عليه ما نص الشارع بقوله من كان منكم مريضا او به  
اذى من رأسه فعدية اهو لم يقيد في المحيط خوف الزحام بالمرأة بل اطلقه فشمّل الرجل فقال لومى قبل الوقت لحوقه فلا شئ عليه  
كافي البحر اهلت وكذلك اطلقه الزبلي وقال ودفع الحاج الى منى بلبيل لعذر من ضعف او عجز فاجزى ولا شئ عليه اه (قوله  
واذا سافر) قال الكمال وعن محمد بن حداثا واداسا الى طلوع الشمس قدر ركنين دفع وهذا بطريق التقريب اهو وقع في نسخ  
القدورى واذا طلعت الشمس فاض الامام قال صاحب الهداية وهو غلط والصحيح اذا سافر افاض الامام والثاس معه لان النبي  
صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس اهو قال الا كل اقول معنى قوله واذا طلعت الشمس اى اذا قربت الى الطلوع وفعل ذلك  
اعتداء على ظهور المسئلة اهو قال الاتفاقى النبط وقع من الكاتب لامن القدورى نفسه الا ترى ان الشيخ ابا نصر البغدادي رحمه الله  
وهو من تلامذة الشيخ ابي الحسين القدورى رحمه الله قد أثبت لفظا القدورى في هذا الموضع في شرحه بقوله قال ثم يقضى الامام  
من مزدلفة قبل طلوع الشمس والثاس معه حتى يأتى منى واثبت الامام ابو الحسين القدورى في شرحه مختصرا كخرى مثل هذا ايضا  
فقال وقيض الامام قبل طلوع الشمس فيأتى منى (قوله اتى منى) اقول واذا بلغ بطن محسر اسرع ان كان ماشيا وحرك دابته ان كان راكبا  
قدر رمية لان النبي صلى الله عليه وسلم فعل ذلك كذا في البحر وحكمة الاسراع فيه بخلافه انصارى فانه موقعهم كذا في المعراج  
﴿ تنبيه ﴾ لم يذكر المصنف موضع اخذ الجمار ونقل في البحر عن مناسك الكرامى انه يدفع من المزدلفة بسبع حصيات وقال قوم بيسعين

حصاة وليس مذهبنا أهقل يعارضه قول الجوهرة ويستحب ان يأخذ حصي الجار من المزدلفة أو من الطريق اه وكذا قال في الهداية يأخذ الحصى من أى موضع شاء اه قال في ليس الأعلى الثمين أى لا يتعين الاخذ من المزدلفة لأمذهبها ومافاله في الهداية يقتضى خلاف ما قبلناه يلتقطها من الجبل الذى على الطريق في المزدلفة قال بعضهم جرى التوارث بذلك وما قيل يأخذ من المزدلفة سبعادى جرة العقبة من اليوم الاول فأقادانه لاستيف ذلك يجب خلافها الاسامة وعن ابن عمر انه كان يأخذها من جمع اه ولا يأخذها من موضع الرمي لان السلف كرهوه لان المراد ودوع هذا لورمى به جازع الكرامة وماهى الاكره ان تزبه وبتلقت الحصيات ويكره ان يكسر حجرا واحدا سبعين صغيرا كما فعله كثير من الناس الآن ويستحب ان يفسل الحصيات قبل ان يرميها ليتيقن طهارتها فانه يقامها قربا ولورمى بمنجسة يقين كرهه واجزاء كذا في الفتح (قوله روى جرة العقبة من بطن الوادى) اقول هذا هو الفضل ويجعل البيت عن يساره ومنى عن يمينه كما فعل النبي صلى الله عليه وسلم وكان راكبا ولو رماها من فوق العقبة اجزأ أهو لا عقب بعدها الرمي حتى يأتى منزله قاله قاضيخان (قوله خذها بالحاء المعجمة) أى والذال المعجمة تصب على المصدر والحذف صفارا الحصى قبل مقدار الحصاة وقبل مقدار النواة وقبل مقدار النخلة ولورمى بها كبر اواصف اجزأه الا انه لا يرمى بالكبار خشية ان يأتى به غيره كذا في الجوهرة (قوله روى الحصى بالاصابع) أى برؤس الاصابع قاله ابن كمال باشا وصاحب الجوهرة تبعا لمصححه صاحب النهاية خلافا لما مضى عليه صاحب الهداية كما ذكره (قوله وفى المغرب الخ) عليه شئ في الهداية فقال كيفية الرمي ان يضع الحصاة على ظهر ايمانه اليمنى ويستين بالمسجة أهو قال الكمال هذا التفسير يحتمل كلا من تفسيرين قيل هما احدهما ان يصنع ﴿٢٢٨﴾ طرف ايمانه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصاة على ظاهر الايمانه كانه قاعد سبعين فيرميها وعرف منه ان المسنون في كون الرمي باليد اليمنى والاخر ان يخلق سبابة ويضعها على مفصل ايمانه كانه قاعد

ورمى جرة العقبة من بطن الوادى سيما) أى سبع حصيات (خذها) بالحاء المعجمة روى الحصى بالاصابع وفى المغرب هوان يضع طرف الايمانه على طرف السبابة فى الرمي (وكبر لكل حصاة) فيقول بسم الله والله اكبر رغما للشيطان وحزبه اللهم

عشرة وهذا في التحكى من الرمي به مع الزحمة والوهجة عسر وقيل يأخذها بطرفي ايمانه وسبابة وهذا (اجعل) هو الاصح لانه لا يسر المتأد اه ذكر في الجوهرة كلام الهداية ثم قال ويصح في النهاية الوجه الاول أى الذى بطرف الايمانه والمسجة اه ويصح ايضا في الوالوجة وقال لانه أكثر اهانة للشيطان وما تقدم بيان السنة فلورمى كيفما اراد اجزأ كذا في البحر ولم يبين المصنف رحمه الله مقدار موضع الرمي وقال في الهداية مقدار الرمي ان يكون بين الرامى وبين موضع السقوط خمسة اذرع كذا روى الحسن عن ابي حنيفة وقال الكمال ومقام الرامى بحيث يرى موقع حصاه وما قدره بخمسة اذرع في رواية الحسن فذلك تقدير اقل ما يكون بينه وبين المكان فى المسنون الا ترى الى تعليقه فى الكتاب أى الهداية بقوله لانه مادون ذلك يكون طرعا لو طرحتها طرعا اجزأه لانه روى الى قديمه الا انه مسمى تحالفة تالسة ولو وضعها وضعا لم يجزه لانه ليس روى ولورماها فوقت قريبا من الحجره فكيفه لعدم الاحتراز عنه ولو وقعت بعيدا منها لا يجزئه لانه لم يعرف قربة الا فى مكان مخصوص والقرب قدر ذراع ونحوه ومنهم من لم يقدره كانه اعتمد على اعتبار القرب وضد البعد فى العرف وهذا بناء على انه لا واسطة بين القرب والبعد أهو قال فى الجوهرة الثلاثة اذرع فى حد البعد ومدونه قريب أهو ولو وقعت الحصاة على ظهر رجل او على محمل وثبت عليه اعادها وان سقطت على سنها ذلك اجزاء ولورمى بسبع جملة اجزاء عن حصاة والتقييد بالحصى لبيان الاكمل والا

فيجوز الرمي بكل ما كان من جنس الارض كالحجر والمردوم وما يجوز به التميم ولو كفان تراب ولا يجوز بالخشب والعنبر واللؤلؤ والجوهر والذهب والفضة لانه يسمى نارا كفى الكافى وغيره ولا يصح بالبر كذا فى الجوهرة ﴿٢٢٩﴾ فقدمنا جوازا الرمي بكل ما كان من جنس الارض وعن صرحه صاحب الهداية فشم كل الاشجار النقية كالباقوت والزر جود الزمرد والبلخش والغير وريح البلور والعقيق وبهذا صرح الزيلعي الا ان الشيخ اكل الدين رحمه الله قال فى النهاية اعترض على صاحب الهداية فى قوله ويجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الارض بالغير وريح الباقوت فقام من اجزاء الارض حتى جاز التميم بما ومع ذلك لا يجوز الرمي بما حتى لم يقع معتداه فى الرمي واجب بان الجواز مشروط بالاستئانه برمه وذلك لا يحصل هما اه فقد اثبت تحصيل المعم وهو مخالف لنص الزيلعي وخصص بالغير وريح الباقوت دون غيرهما فليأمل ويحمر (قوله وكبر لكل حصاة

قال في الكافي ولوسح مكان التبرجانه ذكر الله تعالى عند كل حصاة وذابحصل بالتسبح كما يحصل بالتكبير اهولا  
 يقف عندها كايده المصنف عليه السلام لم يبين المصنف رحمه الله وقت هذا الرمي وله اوقات اربعة وقت الجواز والاستجاب  
 والاباحة والكراهة فالاول ابتداءه من طلوع الفجر يوم النحر وانشاءه اذا طلع الفجر من اليوم الثاني حتى لو أخره اليه لم يدم عند  
 أبي حنيفة خلافا لهما ولورمى قبل طلوع فجر النحر لم يصح اتفاقا والثاني من طلوع الشمس الى الزوال والثالث من الزوال الى  
 الغروب والرابع قبل طلوع الشمس من يوم النحر وبعد غروبها كذا في المحيط وغيره وجعل في الظهيرة الوقت المباح من المكروه  
 فهي ثلاثة عنده والأكثر على الاول كذا في البحر ومحمل الكراهة المقتضية للإساءة في الرمي المكروه على عدم العذر فلا يكون رمي  
 الضعفة قبل الشمس ورمي الرعاة ليلا ملازم للإساءة كذا في الفتح **(قوله وقطع التلبية بأولها)** قال الكمال وفي البدائع فاذا زار البيت  
 قبل ان يرمى ويحلق ويقطع التلبية في قول أبي حنيفة وعن أبي يوسف انه يلبى ما لم يحلق او تزول الشمس من يوم النحر وعن  
 محمد ثلاث روايات رواية كافي حنيفة ورواية ابن سبابة من لم يرم قطع التلبية اذا غربت الشمس من يوم النحر ورواية هشام اذا  
 مضت ايام النحر وظاهر روايته مع أبي حنيفة اهوقال في البحر اشار بالرمي الى انه يقطعها اذا قبل واحد من الامور الاربعة  
 التي تفعل يوم النحر فيقطعها ان حلق قبل الرمي او طاف للزيارة قبل الرمي والذبح والحلق او ذبح قبل الرمي ثم التمتع او القران  
 ومعنى وقت الرمي المستحب كفعله يقطعها اذا لم يرم جرة العقبة حتى زالت الشمس كذا في المحيط **(قوله ثم تقصر)** التقصير  
 ان يأخذ من رؤس شعر الرأس مقدار اتملة كذا في الهداية وغيرها وقال الزبلي التقصيران يأخذ الرجل والمرأة من رؤس  
 ربع الرأس مقدار اتملة اهوقال في البحر مراد الزبلي ان يأخذ من كل شعرة مقدار اتملة كاصحح به في المحيط وفي البدائع  
 قالوا يجب ان يزيد التقصير على قدر اتملة حتى يستوفي قدر اتملة من كل شعرة برأسه لان اطراف الشعر غير متساوية عادة  
 قال الحلبي في مناسكه وهو احسن اه قلت **(٢٢٩)** يظهر لي ان المراد بكل شعرة اى من شعر الربع على وجه الزوم  
 او من الكل على سبيل الاولوية فلا

اجمل حجي مبرورا وسعي مشكورا وذبي مغفورا ( وقطع تلبيته بأولها  
 ثم ذبح ان شاء ) وانما قاله الله الدم الذي يأتي به المفرد تطوع والكلام في المفرد ( ثم  
 قصر وحلقه افضل وحله غير النساء )

الهم اغفر للمحلقين ويكتفى بحلق ربع الرأس وحلق الكل اولى ويجب امرار المولى على رأس الاقرب على المختار ولو كان  
 برأسه فروح لا يمكن امرار المولى عليه ولا يصل الى قصيره فقد حل كافي التبيين وخروج الى البادية فلم يجد آلة او من يحلقه  
 لا يجز به الا الحلق او التقصير وليس هذا بعد زواله في البرهان قلت والحصر غير مراد بل المراد ازالة الشعر ولو بالدار او النورة  
 فتحلل به ما قال في شرح الجمع ان اجراء المولى اى على رأس الاقرب لم يجب لعينه بل لازالة الشعر بدليل انه لو ازال الشعر  
 بالنورة يسقط عنه اجراء المولى اه ويستحب له قلم اطفاره وقص شاربه بعد الحلق والدعاء قبل الحلق وبعد الفراغ مع  
 التكبير ويستحب دفن الشعر وان رمى به لابس وكراه القاءه في الكنيف والمنسل ولا يأخذ من لحته شيئا لانه مثله ولو  
 فعل لا يذم بشئ كذا في البحر **(قوله وحله غير النساء)** فيه اشارة الى انه لا يحل بالرمي لشيء وهو المشهور عندنا وفي غير  
 المشهور ان الرمي محلل لغير النساء كافي البرهان والطيب ايضا كافي قاضيان وكلام المصنف رحمه الله شامل للعيب فحل ولا يحل  
 الدوامي ولكن نقل في البحر عن قاضيان انه يحل له بالرمي كل شئ الا الطيب والنساء وعن أبي يوسف انه يحل له الطيب ايضا  
 وان كان لا يحل له النساء والصحيح ما قلنا لان الطيب دع الى الجماع وانما عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل طواف الزيارة لانه  
 اهم قال صاحب البحر وينبغي ان يحكم بضمف ما في الفتاوى لما قدمنا من حديث الصحيحين عن عائشة قالت طيبنا رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لاحرامه حين احرمن وحله حين احل قبل ان يطوف بالبيت اه واقول لم يتعصر قاضيان على ما نقله  
 عنه في البحر لانه نص على ما وافق الهداية ايضا قبل هذا قوله والخروجه عن الاحرام انما يكون بالحلق او التقصير فاذا حلق او قصر  
 حل له كل شئ الا النساء ما لم يظن بالبيت مرمى وذلك عن طائفة عن النبي صلى الله عليه وسلم وبعد الرمي قبل الحلق يحل له كل شئ الا  
 الطيب والنساء وعن أبي يوسف يحل له الطيب ايضا وان كان لا يحل له النساء والصحيح ما قلنا لان الطيب دع الى الجماع وانما  
 عرفنا حل الطيب بعد الحلق قبل طواف الزيارة بالاراء فكان الانسب لصاحب البحر ان يدرك كلام قاضيان المذكور ثانيا

بكلامه الاول لانه الزم موافقة لما في الهداية ودليه ما في الصحيحين ولانه تناقض الاول بالتالي وقول قاضيخان وانما خرجنا من الطيب الى آخره جواب عن سؤال مقدر كانه قيل الطيب داخ الى النساء فكان ممنوعا منه مطلقا فضحه بالرى وحل بالخلق للائر لكنه لم يأت بدليل لتحليل الرى لثبتي فالرجع لكلامه الاول الموافق للهداية ولحصره والتحليل بالخلق بقوله والخرج عن الاحرام انما يكون بالخلق وبهذا يعلم بطلان ما ينسب لقاضيخان من ان الحلق لا يحل به الطيب **(قوله)** وخطب الامام كافي السابع) اي في خطب بعد الزوال وصلاة الظهر خطبة واحدة لا يجلس في وسطها **(قوله)** هذه هي الحطية الثالثة) كان بنى بيان وقتها هو اليوم الحادى عشر ذكره الزبلى وعادة المصنف توهم انها في العاشر وعندنا بفصل بين كل خطبة واخرى بيوم وقال زفر يخطب في ثلاثة ايام متوالية او لها يوم التزوية اه **(قوله)** قد مر انه فرض) قدمنا لا يفرض الاثنيان بجميع طواف الافاضة بل بأكثره بخبر اقله بالدم اذا ترك وهو الصحيح نص عليه محمد بن المسبوط كما نقله الزبلى **(قوله)** يوما من ايام النحر) اقول هذا على سبيل الوجوب ولا يختص آخره بزمان فثبوت فوائده محتم بل العمر وقت لصحته فاذا فعل بعد ايام النحر صح ويجب دم لترك الواجب **(قوله)** والافهما) اي ايقار المل والسى يطوف اى مهمما فالابى معنى مع والمعنى انه ان قدم الرمل والسى في طواف القدوم والافهما في طواف الافاضة وقد مر ان الافضل تأخير السى الى ما بعد طواف الافاضة وكذلك الرمل ليصرا تبعا للفرض دون السنة كما في البحر وقد مرنا ايضا ٢٣٠ انه لا يمتد بالسى بعد طواف

القدوم الا ان يكون في اشهر الحج فليتبه فانه مهم **(قوله)** وبه اى بالطواف وحل النساء ويسقط لفظ وبه كما فعل صدر الشريعة وابن كمال باشا تبعا للهداية والكثير ادخل النساء اتماما بالخلق السابق لا بالطواف بعده لان الحلق هو المحلل دون الطواف غيراته اخر عمله اى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الحلق عمله كالطلاق الرجعى اخر عمله الى انقضاء المدة كافي التبيين وقال

وخطب) الامام (كافي السابع) هذه هي الحطية الثالثة (يعلم فيها التفرد) وهو خروج الحاج من منى (وهو طواف الصدر ثم طواف الزيادة) قد مر انه فرض (يوما من ايام النحر سبعة) اى سبعة اشواط (بالرمل وسى ان فعلا) اى الرمل والسى (قبل والافهما فان اخره) اى طواف الزيارة (عنها) اى عن ايام النحر (وجب دم) وسنتين في باب الجنائيات ان شاء الله تعالى (واول وقته) اى اول وقت طواف الزيارة (بعد طلوع فجر يوم النحر وهو) اى الطواف (فيه) اى في يوم النحر (افضل وبه) اى بالطواف (حل النساء ثم اى منى ورمى الجمار الثلاث بعد زوال ثاني يوم النحر يبدأ على مسجد الخيف ثم يلبس ثوبا من ثياب مكة سبعة اشواط (كل اشواط) اى لكل حصة رماها (ووقف اى وقف محمد الله تعالى) واتى عليه (وهل وكبر وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم بعد رمى بعبده رمى فقط) اى بعد الرى الاول والثاني والثالث ولا بعد يوم النحر (ودعا بحاجته رافعا يديه ثم غدا كذلك وبعدة كذلك ان مكث

في البحر وهكذا صرح في فتح القدير انه لا يخرج من الاحرام الا بالخلق فاذا ناله لوترك الحلق اصلا وقلم ظفروا وغطى (وهو) رأسه قاصدا التحلل من الاحرام كان ذلك جنابة موجبة للجزاء وحل النساء موقوف على الركن من السبعة اشواط وهو اربعة اشواط فقط اه قلت لكن سيذكر فيما اذا اشترى امة محرمة تحليلها بقص ظفر ونحوه فقد حصل به التحليل فليتأمل **(قوله)** ثم اى منى) اقول يعنى بعدما صلى ركعتي الطواف وكان يبنى التصریح به كما فعل صاحب الهداية وابن كمال باشا **(قوله)** ورمى الجمار) اقول فان كان مريضا لا يستطيع الرى توضع في يده ورمى بها او رى عنه غيره بأمره وكذا المعنى عليه يعنى وان لم يكن بأمره كافي الفتح والصغير رى عنه ابوه ويحرم عنه ذكره الشيخ اكل الدين في مسألة المعنى عليه الآتية قريبا وهذا نص على ما استدلل به صاحب البحر من كلام المحيط في مسألة المعنى عليه على جواز احرام الاب عن ولده الصغير بالاولى فقال ودل كلامه ان للاب ان يحرم عن ولده الصغير والمجنون وبقي المتأسل كلها بالاولى اه **(قوله)** ورمى الجمار الثلاث بعد زوال ثاني النحر) هو المشهور من الرواية عن الامام فلياصلح قبل الزوال وروى عنه انه ان كان قدسه ان يستعمل في النذر فلا بأس ان يرمى قبل الزوال كافي الفتح وغيره **(قوله)** ووقف بعد رمى بعبده رمى) اقول ليكون الدعاء في وسط العبادة بخلاف جرة العبادة لان العبادة قد انتهت كذا في التبيين **(قوله)** ودعا بحاجته) اى بعد ما حمد واتى وكبر وهلل وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم **(قوله)** رافعا يديه) اى حذاء مكشوفة ويجعل باطن كفيه نحو السماء كما هو السنة في

الادعية وينبغي ان يستغفر للوالدين والمؤمنين والمؤمنات في دعائه بهذا الوقف قال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اغفر للحاج ومن استغفر له الحاج كافي الكافي وكذا يستغفر لهم في كل موقف كافي الهداية هو بنى ان يخص والديه واقارب ومعارفه المؤمنين بالاستغفار بعد عموه لعامة المؤمنين وقد سماه في جواره للعموم **(قوله)** وان رمى قبل الزوال فيه اى الندى صوابه رجوع الضمير الى ما بعد الغد اعنى اليوم الرابع **(قوله جاز)** هذا عندنا حنيفة استحسانا وقال الرمي الرابع لا يجوز قبل الزوال كالثاني والثالث كافي الهداية **(قوله)** وله الثغرى الخروج الى منى اقول صوابه الى مكة او من منى ثم ان قوله وله التفريل قبله مستدرك بقوله وهو اى المكث احب الاله اعاد ليبنى عليه عدم جواز التفريل بعد فجر الرابع **(قوله)** وجاز الرمي راكبا وفي الاولين ماشيا افضل لا العبقة كذا قاله صدر الشريعة وابن كمال باشا واحسن منه قول الهداية وكل رمى بعده رمى قالوا افضل ان يرميه ماشيا والافريقه راكبا لان الاول بعده وقوف ودعاء على ما ذكرنا فربما ماشيا ليكون اقرب الى التضرع وبيان الافضل مروى عن ابي يوسف اهوا وقال الكمال بعده قوله وفي ثاوى قاضيخان قال ابو حنيفة ومحمد الرمي كله راكبا افضل اه لانه روى ركو به عليه الصلاة والسلام فله وكان ابو يوسف يحمل ماروى من ركو به عليه الصلاة والسلام على ظهوره فله يقتدى به ويستل ويحفظ عنه المناسك كما ذكر في طوافه راكبا وفي الظهيرة اطلق استحباب المشي قال يستحب المشي الى الجمار وان ركب الهالفا بأس وبالمشي افضل وتظهر اولوته لانا اذا حملنا ركوب النبي صلى الله عليه وسلم على ما قلنا كان اداء العبادة ماشيا اقرب الى التواضع والخشوع خصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرمي فلا يأمَن **﴿ ٣٣١ ﴾** من الاذى بالركوب بينهم بالرحمة اه ما قاله الكمال وقد شاهدت

اذية الراكب خصوصا ممن يكون في حفة ومعه اتباعه من الجند ركبانا مع شقيق المحل بكثرة الحاج **(قوله)** وكره ان لا يبيت بمنى قال الكمال ويكون مسيا لتركة السنو قال في الكافي يكره ان لا يبيت بمنى ليالى الرمي ولوبات في غيرها حمدا لا يحب عليه منى ثم قال في تعليقه لان البيوتنة غير مقصودة بل هي تتبع للرمي في هذه الايام فتركها لا يوجب الاساءة

وهو اى المكث (احب وان رمى قبل الزوال فيه) اى الندى (جازوله انفر) اى الخروج من منى (الى مكة قبل فجره) اى اليوم الرابع (لا بعده) فانه ان وقف حتى طلع الفجر وجب عليه رمى الجمار (وجاز الرمي راكبا وفي الاولين) اى ما يلي مسجد الحنيفة ثم ما يلي (ماشيا افضل لا العبقة) بالجر عطف على الاولين (وكره ان لا يبيت بمنى ليالى الرمي) لان النبي صلى الله عليه وسلم بات بها وعمر رضى الله عنه كان يؤدب على ترك المقامها (و) كرا ايضا (تقديم قوله) اى متاعه وحوائجه (الى مكة) واقامته بمنى للرعي لانه يوجب شغل قلبه (واذا رجع الى مكة زل الحصب) اسم موضع يقال له الابطح نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم (ثم طاف للصدر)

كاليشوة بالمزدلفة ليلة النحر اه فلنظر التوفيق ليدفع التعارض **(قوله)** وعمر كان يؤدب الحج كذا في الهداية وقال الكمال الله سبحانه اعلم به ثم نقل ان عمر رضى الله عنه كان ينهى ان يبيت احدا من ورا ما العبقة وكان يأمرهم ان يدخلوا منى وانه كره ان ينام احد اليام بمنى بمكة **(قوله)** فتحتين وجهه افعال متاع المسافر وحشمة **(قوله)** ثم نزل الحصب) في قدره زنا وقال قاضيخان ينزل ساعدهاه وقال الكمال يصل فيه الظهر والعصر والمغرب والعشاء ويجمع جمعة ثم يدخل بمكة اه وقال صاحب البحر ان التزول ساعة فحصل لاصل السنة واما الكمال فاذا ذكره الكمال **(قوله)** اسم موضع قاله الابطح) ويقال له خيف في كنانة وقال في الامام هو موضع بين مكة ومنى وهو الى منى اقرب وهذا البحر فيه وقال غيره هو قدام مكة حده ما بين الجبلين المتصلين بالمقار الى الجبال المقابلة لذلك مصعدا في الشق الايسر وانت ذاهب الى منى مرتقا من بطن الوادى وليست المقبرة من الحصب قاله الكمال **(قوله)** نزل به رسول الله صلى الله عليه وسلم اقول وكان نزوله قصد او هو الاصح حتى يكون التزول به سنة كذا في الهداية **(قوله)** ثم طاف للصدر عبرتهم المقيدة للترتيب والترأخي فاذا دان ابتداء وقته بطواف الى الزيارة اذا كان على عزم السفر وانه لا آخر لوقته مادام عازما على السفر حتى لو مكث عاما لا ينوى الإقامة فله ان يطوفه ويقعد اذا واد طافه لا بأس ان يقيم بعد ذلك ماشيا ولكن الافضل ان يطوفه حين يخرج من منى يوسف والحسن اذا اشتغل بعده بمسك لزمه اعادته وروى عن ابي حنيفة اذا طاف للصدر ثم اقام الى العشاء قال احب الى ان يطوف طوافا آخر كذا لا يكون بين طوافه ونفره حائل ولو نقر ولم يطفح يحب عليه ان يرجع فيطوفه بنفسي احرام جديد فاما مجاوز الوقت فان جاوزها لم يحب الرجوع عينا بل امان يضي وعليه عدم واما

ان يرجع باحرام جديد بعمره ثم يطوف للصدر ولائى عليه لتأخير وقالوا الاول ان لا يرجع ويريق مالا نهاف للفقراء وابنى عليه ما فيه من دفع ضرر التزام الاحرام ومشقة الطريق كذا في الفتح **(قوله وهو واجب)** اقول ولكن لا يشترط له نية معينة حتى لو طاف بعد ما حل النفر ونوى التطوع اجزأه عن الصدر كما لو طاف نية التطوع في ايام التحريم وعن الفرض كذا في البحر **(قوله الاعلى اهل مكة)** قال الزبلي ويلحق بهم اهل مادون المقات ومن نوى الإقامة قبل الفجر الاول اى الرجوع الى مكة في اليوم الثالث من ايام التحريم لانه صار من اهل مكة بخلاف ما اذا نوى الإقامة بعد ما حل وقت الفجر الاول لانه لم يحل النفر الاول لزمه التوديع كنية الشروع فيه فلا يسقط بعد ذلك والحائض مستتة بالنفساء بمنزلة الحائض وليس للعمرة طواف الصدر كعدم طواف القدوم لها اهـ **(قوله ثم شرب من ماء زمزم الخ)** اى بعدما صلى ركعتي طواف الوداع **(قوله وقبل التبة)** اى بعد زمزم لما قال الزبلي اختلاف اهل يبدأ بالملتزم او بزمزم والاصح انه يبدأ بزمزم وكيفته ان يأتى بزمزم فيستقي بنفسه الماء ويشربه مستقبل البيت ويتخلل منه ويتنفس فيه مرات ويرفع بصره في كل مرة وينظر الى البيت ويمسح بوجهه ورأسه وجسده ويصعب عليه ان ينسر وكان ابن عباس اذا شربه يقول اللهم انى اسألك علما نافعا وزكافا واسما وشافيا من كل داء اهـ وقد ذكر الكمال فصلا مستقلا في فضل ماء زمزم وذكر فيه ما يحكم بصحة من قول النبي صلى الله عليه وسلم ماء زمزم لما شرب له اهـ وقال الزبلي بعد سياق حديث ماء زمزم لما شرب له وقد شره جماعة من العلماء لمطالب جلية قالوا به بركته اهـ وصرح الكمال باسم بعضهم كابن المبارك **(قوله ووضع صدره)** ووجهه على الملتزم قال الزبلي المستحب ان يأتى باب البيت الاول وقبل التبة ويدخل البيت حافيا من اتي الملتزم فوضع صدره ووجهه **﴿٢٣٢﴾** ويتثبت بالاستار ساعة يتضرع الى الله بالدعاء

بما احبه من امور الدارين ويقول اللهم ان هذا بيتك الذى جعلته مباركا وهدى العالمين اللهم كما هديتنى له فقبل منى ولا تجعل هذا آخر العهد من بيتك وارزقنى العود اليه حتى ترضى غنى برحمتك يا ارحم الراحمين وقال الكمال الملتزم من الاماكن التى يستجاب فيها الدعاء نقل ذلك عن ابن عباس

عن النبي صلى الله عليه وسلم قال فوالله ما دعوت قط الا اجابى اهـ وقدمناه مع بقية الاماكن المستجاب **(لان)** فيها الدعاء **(قوله ورجع القهقرى حتى يخرج من المسجد)** قال الزبلي وفي ذلك اجلال البيت وتعظيمه وهو واجب التعظيم بكل ما يقدر عليه البشر والعادة جارية في تعظيم الاكابر والمنكر لتلك مكابر وهذا تمام الحج ثم يرجع الى وطنه اهـ وقدمناه يخرج من مكة من الثانية السفلى لما روى الجماعة الا الترمذى انه عليه وسلم كان يدخل من الثانية العليا ويخرج من الثانية السفلى قاله الكمال ولا ينفل عن زيارة النبي صلى الله عليه وسلم فانها من اعظم المطالب **﴿٢٣٣﴾** تية في كلام المصنف رحمة الله اشعار بعدم المجاورة بمكة قال ابو خنيفة المجاورة فيها مكروهة وفي الكراهة ابو يوسف ومحمد قال صاحب الزهان وهوى قولهما اظهر لقوله تعالى ان طهرا بيتي للطائفين والمكوفين والمكوف المجاورة اهـ واجاب في شرح الجمع عن دليلهما بأن المكوف في الالة بمعنى البث دون المجاورة **(قوله جاز ترك طواف القدوم لما وقف برفة فالحق)** في تيميمه جواز الترك لتساع لان فيه اهم الاماكن به بعد ما وقف برفة ولا يأتى به لما في الهداية وغيرها من لم يدخل مكة وقف برفة سقط عنه طواف القدوم لانه شرع في ابتداء الحج على وجه ينترب عليه سائر الافعال فلا يكون الايتان به على غير ذلك الوجه سنة اهـ ولعل السرفى عدوله عن التعبير بالسقوط ان حقيقة السقوط لا تكون الا في اللازم ولكن عبره المؤلفون بطريق المجاز عن عدم سنية الايتان به بعد ما وقف برفة لما قلناه من اشرع في ابتداء الافعال كما افاده صاحب البحر **(قوله من وقف ساعة)** قال في البحر المراد بالساعة البدر من الزمان وهو الحمل عند اطلاق الفقهاء لا الساعة عند التجمين **(قوله صبح وقوفه)** صبح فيه الهداية ولم يقل ثم حجه كصاحب الكنز لان المراد بالتحميم الامن من بطلان الحج لاحقيقة تمام لقاء الركن الثاني وهو طواف الافاضة لكنه

إذا وقف نهارا وجب عليه امتداد الوقوف إلى ما بعد غروب الشمس فإن لم يفعل عليه أن يوقف لإلحاح عليه امتداده كذا في الجوهرية أي وعليه دم إن ترك الواجب (قوله لأن ما هو الركن قد وجد) أشار به إلى أن الآية ليست بشرط لكل ركن إلا أن يكون ذلك الركن مما يستقل عبادة مع عدم أحرام تلك العبادة فيحتاج فيه إلى أصل الآية وعن هذا وقع الفرق بين الوقوف والطواف فإنه لو طاف حاربا أو طالبا لهارب أو لا يعلم أنه البيت الذي يجب الطواف به لا يجزئ لعدم الآية ولو نوى أصل الطواف جاز ولو عين جهة غير الفرض مع أصل الآية لفت حتى لو طاف يوم النحر عن نذر وقع عن طواف الزيارة ولم يجزئه عن النذر وإن الوقوف يؤدي في أحرام مطلقا فأغنت الآية عند المقد على الإدامة عنها فيه بخلاف الطواف الذي يؤدي بعد التحلل من الأحرام بالحلل فلا يفتي بوجوده عند الأحرام عنها وهذا الفرق لا يتأتى إلا في طواف الزيارة لا العمرة والاول بعمرهما كذا في الفتح (قوله كذا أي صح أيضا لو اهل رقيقته عنه بالجح) أقول هذا عند أبي خنيفة رحمه الله وسواء أحرار الرقيق قبل إحرارهم أو لا يطلق من إحرارهم عنه عن قيدا لأغواء وقيد به في الكثر وغيره فقال ولو اهل عنه رقيقه باعناهم صح أو قيد بالجح لدلالة حالة المسافر عليه وأطلقه عن القيد في الهداية والكثر وقال في البحر المطلق فشمع ما إذا أحرار من بحرة أو عمره أو مائة من المقات أو يكتو لم يرد صرحا أنه قلت وفيه تأمل لأن المسافر من بلاد بعيدة ولم يكن حج الفرض كيف يصح أن يحرم عنه بعمرة وليست واجبة عليه وقد تمتد الأغواء ولو لم يحصل إحرار عنه بالجح فينوت مقصده ظاهرا فليتام (قوله لأنه لما تقدم عقد الرققة الخ) فيه إشارة إلى المراد بالرفيق رفيق القافلة لا الصحبة والمخالطة كما قالوا في خوف العطش على الرفيق به رفيق القافلة كما صرح به في البحر عن السراج الوهاج ولو أحرار عن المنى (٢٣٣) عليه غير رقيقه لا رواية فيه واختلف المشايخ فيه كذا في الكافي وقال

الكامل الرفيق قد عند البعض وليس بقيد عند آخرين حتى لو اهل غير رقيقته عنه جاز وهو الأول لأن هذا من باب الإطاعة لا الولاية ودلالة الإطاعة قائمة عند كل من علم قصد رقيقا كان أو لا وليس معنى الإحرار عنه أن يجردوه ويلبسوه الأزار والرداء بل أن يشوبوا بلبواعه فيصير هو بذلك محرما كالنووى ولي

لأن ما هو الركن قد وجد وهو الوقوف (كذا) أي صح أيضا (لو اهل رقيقه عنه بالجح) لأنه لما تقدم عقد الرققة فقد استبان بكل منهم فيما يعجز عن مباشرة نفسه والأحرام مقصود بهذا السفر فكان الأذن به تابعا لدلالة فانه إذا اذن أناسا بأن يحرم عنه إذا أغنى عليه أو نام فأحرار عنه صح بالوافق فكذا هذا حتى إذا افاق أو استيقظ واتى بأهل الحج جاز فيصير الرفيق محرما عن نفسه بالأصالة وعن غيره بالآية (ومن لم يقف فيها) أي في عرفات (فات حجه فطاف وسعى وتحلل وقضى من قابل) أي عام قابل بصدقه (والمرأة) في جميع ما ذكر (كالرجل

و ينقل إحرارهم إليه حتى كان للرفيق أن يحرم عن نفسه مع ذلك وإذا بشر أي الرفيق محظور الإحرار لزمه جزاء وأسد بخلاف القارن وأعلم أنهم اختلفوا فيما لو استمر معنى عليه إلى وقت أداء الأفعال هل يجب أن يشهدوا به المشاهد فيطاف به ويسعى ويوقف أو لا بل مباشرة الرققة لذلك عنه تجزئه فاختار طائفة الأول واختار آخرون الثاني وجهه في المبسوط الأصح وإنما ذلك أولى لمتعين ثم أعلم أنه إذا أغنى عليه بعد الإحرار قطيعه بالتمسك فإنه يجزئه عند إحصائنا جميعا ويشترط فيهم الطواف إذا حملوه فيه كيشترط فيهم ثم قال الكمال ولا أعلم عنهم تجزئه لعدم شهود المشاهد أه وهذا يفيد اجزاء طواف واحد عن الحامل والحمول بالية عنهما وبخلافه في عدم الآية ما نقله في البحر عن الإيجاني أن من طيف به بحمولا اجزاء ذلك الطواف عن الحامل والحمول جميعا وسواء نوى الحامل الطواف عن نفسه وعن الحمول أو لم ينو كان للحامل طواف العمرة وللمحمول طواف الحج وعكسه أو كان الحامل ليس بمحرم والحمول معاوجه إحرارهم ولم يحررهم جناية المنى عليه بانقلابه على صيد ونحوه (قوله فانه إذا اذن صح بالوافق) فيه إشارة إلى الخلاف فيما تقدم من مسئلة المنى عليه والقائل بصحة الإحلال عنه بغيره أبو حنيفة خلافا لما إذا اذن به بكافة المصنف صح إجماعا لكن لا يعلم من كلامه المخالف من القائل وليس مما ينبغي مع ذكر الاتفاق بصدقه وعلم بما تقدم جواز إتمام حج من حصل له عنه بعد ما حرر وعليه نص الكمال ثم قال لو أن رجلا رمى أيضا لا يستطيع الطواف الا بحمولا وهو يقبل ونام من غيرته فحله إحصاء وهو نائم فطوافه يروى ابن سباعة عن محمد بن أحمد إذا طافوا به من غير أن يأمرهم به لا يجزئ ولو أمرهم ثم نام فحمله بعد ذلك وطافوا به اجزاء وكذلك ان دخوله الطواف أو توجهوا به نحو ذلك فطافوا به اجزاء أه ونقل مثله في البحر عن المحيط قال فظهر أن النائم بشرط صريح الأذن منه بخلاف المنى عليه وإن طيف به بحمولا بغير علة طواف العمرة أو الزيارة وجب الإدامة أو الندم أه (قوله فطاف

(الح) اى تحلل بأفعال العمرة والادام عليه لقوات الحج (قوله) لكننا تكشف وجهها لأرأسها) سمع فيه الهداية والكنز وقال الزيلعي كان الاولى ان يقول غير انها لا تكشف رأسها ولا يذكر الوجه لانها لا تخالف الرجل في الوجه وانما تخالفه في الرأس فيكون في ذكره تطويل بلا فائدة ولا يقال انما ذكره ليعلم انها كالرجل فيه ولو سكت عنه لما عرف لانه انما ذكره على سبيل الاستثناء وهو غير صحيح اه فلا يناسب ما قاله صاحب البحر لما كان كشف وجهها خفيا لان المتبادر الى الفهم انها لا تكشف لما على الفتنة نص عليه وان كانا سواء فيه اه وقال الكمال المستحب كقالتوا ان تسدل على وجهها شيئا وتحافيه وقد جعلوا لذلك اعوادا كالتبضع على الوجه وتسدل فوقها الثوب ودلت المسئلة على ان المرأة منهية عن ابدال وجهها للجانب بلا ضرورة وكذلك دل الحديث اى حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان الريان تمر بنا ونحن مع رسول الله صلى الله عليه وسلم محرمات فاذ احاذونا سددت احدانا جلبابها من رأسها على وجهها فاذا جاوزونا كشفناه (قوله) ولا تسمى بين الميئين ) اى تسمى بينهما على هيتها كباقي السبي بين الصفا والمروة لان سعيها بين الميئين محل بالستر اولان اصل المشروعية لظهور الجلد وهو للرجال واثار الى انها لا تضطجع لانه سنة الرمل كذا في البحر (قوله) وقصر (اى) كالرجل من ريع شعرها خلافا لما قيل انه لا يتقدر في حقها بالربيع بخلاف الرجل كما في التبيين (قوله) وتلبس الخيط قال الكمال لكن لا تلبس المورس ﴿٢٣٤﴾ والمرعز والمصفر اه قلت ان كان لصبغ فيه

ينفضه ففيه والرجل سواء في المتع من حنية الطيب وان كان لا ينفض فهو جائز لها لا غير الخيط اذا لم ينفض جاز لبسه للرجل (قوله) وجبها لا يمنع نسكا كذا في التبيين وقال صاحب البحر هذا ليس مما نحن فيه اه وفيه تأمل والخفي المشكل في جميع ما ذكرناه كالمرأة احتياطيا ولا تخلو بامرأة ولا رجل لاحتمال ذكوره وانوته كافي التبيين والله سبحانه وتعالى اعلم

#### باب القرآن والتبضع

(قوله) الا اهلال رفع الصوت بالتكبير (قوله) كذا في النسخ وله بالتبعية لان الكلام في اهلال مخصوص على وجه

لكننا تكشف وجهها لأرأسها ولا تلبس جها ولا ترمى بين الميئين ولا تخلع وقصر وتلبس الخيط ولا تقرب الحجر في الزخام وجبها لا يمنع لسكا غير الطواف) لانه في المسجد ولا يجوز دخوله للحائض (وهو) اى الحيض (بدر كنيه) اى الوقوف بعرفات وطواف الزيارة (بسقط الصدر) وهو طواف الوداع (البدن) جمع بدنة (من الابل والبقر) والهدى منهما ومن الفهم كسبي أن اى شاد الله تعالى

#### باب القرآن والتبضع

(القرآن ان يهل) الاهلال رفع الصوت بالتكبير (بمعجم وعمره) ما قال في الكنز وهو ان يهل بالعمرة والحج من الميقات الخ وقال الزيلعي اشتراط الاهلال من الميقات وقع اتفاقا حتى لو احرم بهما من دورة اهله او بعد ما خرج من بدنه قبل ان يصل الى الميقات جاز وصار قارنا ولذا قلت ههنا (من الميقات اوقبه في اشهر الحج اوقبلها) كذا في الكافي (ويقول بعد الصلاة) يعنى الشفع الذى يصله مريدا

السنة خروجا من الخلاف لانه يصح الاهلال بكل ذكر خلاصته تعالى عند اى حنيفة وعند ابي يوسف (للأحرام) لا يدخل الابائيلية وغير المصنفين الاهلال محافظة على معناه الاصل اذ رفع الصوت غير محتاج اليه للدخول في الاحرام سواء كان قارنا او مفردا بل الرفع مستحب ولم يتعرض لبيان القرآن لغة وهو الجمع بين شيئين مصدر قرن من باب ضرب وهو المشترط كان يبنى ان يقدم القرآن لفضله على الافراد الا انه قدم تريا من الواحد الى الاثنين والواحد قبل الاثنين كافي الجوهره واخر بيان افضليته آخر الباب وكان الاولى تقديمه (قوله) ما) المعبية ليست قد لا لازما لاهلوا حرم بعمرة ثم بحجة قبل ان يطوف لها اربعة اشواط قارنا وان طاف لها اربعة ثم احرم بالحج كان مبتعيا وكذا يكون قارنا لو احرم بالحج ثم بالعمرة قبل ان يطوف له وقوله) لتقدمه احرام الحج على احرام العمرة ولو احرم للعمرة بعد ما طاف بالحج طواف القدوم كان قارنا ولو لم يقدم جبر على الصحيح لا دم شكر على ما يجي في موضعه ان شاء الله تعالى كذا في التبيين (قوله) قال في الكنز الخ) اقول ما ذكره الزيلعي بناء على ان الميقات ذكر قيدا اتفاقيا في كلام الكنز ولا يتعين ذلك فيجوز ان يكون اشارة الى ان القارن لا يكون الا اتفاقيا وهو احسن مما ذكره الشارح الزيلعي انه قد اتفقا كذا في البحر (قوله) اوقبه) هو افضل مما لو احرم منه وليس قيدا لازما لانه لو احرم بهما داخل الميقات كان قارنا كما قدمناه (قوله) ويقول) بالتبضع عطف على هل وهو كناية عن وجدان التبة او اعلام بها فهو بيان لشرطي دخوله في القرآن التلية والتبة اقاد الاتيان بالتبعية بقوله هل والاتيان بالتبة بقوله بعد الصلاة ظرف

متعلق يقول ومهل فيكونان بعد الصلاة على الوجه الأكمل ويستحب تقديم العمرة على الحج في الذكر عند أهله وده،  
 التيسير وإن أخرها فيها جاز كافي البحر والكافي وقال في الجوهره قدم في بعض نسخ القدوري ذكر الحج تبركا بقوله تعالى واتوا  
 الحج والعمرة لله فإن مال إلى الأول قال لأن أفعال العمرة مقدمة على أفعال الحج اه والآية وإن زودت في التمتع لكن اقر أن  
 في معناه لأن كل واحد ترفق بالنسكين كذا في الكافي **(قوله بخلاف التمتع)** أي أنه يجوز له الحلق بعد سبعة أشهر الهدى كما  
 سذكره **(قوله ثم يحج)** عبر بحرف الترتيب والترخي ليفداه لو اشتغل بين الطوافين بأكل أو نوم لا يلزمه شيء **(قوله أي يبدأ)**  
 الحج هذا الترتيب اعني تقديم العمرة على أفعال الحج واجب فلو طاف أولا لحجته وسى لها ثم طاف للعمرة وسى لها فطوافه  
 الأول وسعيه يكون للعمرة وثبته لئلا يترك في البحر ولا يلزمه دم لقوله في البحر التقديم والتأخير في المناسك لا واجب الدم عند ما وعند  
 أبي حنيفة بطواف النجاة سنة وتركه لا يوجب الدم فتقدمه أولى اه **(فتيسبه)** هل يشترط في القرآن الآتيان بأكثر اشواط  
 العمرة في أشهر الحج كالتمتع ذكر في المحيط أنه لا يشترط والحق اشتراط فعل أكثر العمرة في أشهر الحج قاله الكمال في باب  
 التمتع **(قوله وذبح للقران)** أي شاة أو سبع بدنة أو اشتراك في البقرة افضل من الشاة والجوزو افضل من البقرة كافي الاضحية  
 كذا في البحر ويقيد بما إذا كانت حصة من البقرة أكثر قيمة من الشاة كاهو في منظومة ابن وهان **(قوله سام ثلاثة آخرها يوم)**  
 عرفة بيان للافضل لما قال في الهداية الأفضل أن يسوم قبل التروية بيوم ويوم التروية ويوم عرفة لأن الصوم بدل عن الهدى  
 فيستحب تأخيرها إلى آخر وقت رجاء **(في ٢٣٥)** ان قدر على الأصل اه وعلى هذا يستحب عدم كراهة صوم عرفة للحاج

للأحرار (اللهم أي أريد الحج والعمرة فيسرى إلى وقبلهما مني وطواف للعمرة سبعة  
 يرمل في الثلاثة الأول ويسعى بلا حلق) بخلاف التمتع الذي لم يسق الهدى (ثم  
 يحج) أي يبدأ بأفعال الحج فيطوف طواف القدوم ويسعى (كأمر) في الفرد  
 (وكرر طوافان وسعيان لهما) بأن طاف أربعة عشر شوطا سعة للعمرة وسبعة  
 لطواف القدوم للتحج ثم سعى لهما وإنما كره لانه أخسر في العبرة وقدم طواف  
 القدوم (وذبح للقران بمدرى يوم البحر وإن عجز) عن الذبح (سام ثلاثة) أيام  
 (آخرها يوم عرفة وسبعة) أيام (بعد أيام التشريق إن شاء) أي سواء سام بمكة أو  
 غيرها (فإن قامت الثلاثة تبين أدم وبالقوف قبل العمرة بطلت وقضيت)  
 أي العمرة (ووجب دم الرض وسقط دم القران) قوله (والتمتع) عطف على  
 قوله القران (الجمع بين الحج والعمرة في أشهره في سنة واحدة بلا مال باهله

ماض ولا شيء عليه كذا في البحر عن الأسيدي جاني ثم بعد ثلاثين سنة من الله تعالى على شققت لزوم ذبح الهدى لوجوده في أيام التحريم  
 الحلق كالأول وجده فيها قبل الحلق وأنه لا تحلل بذبح الهدى ولا الرمي وليس التحلل إلا بالحلق لكن لا يظهر عمله في حل النساء  
 قبل الطواف وثانيه رسالة سميها بديعة الهدى لما تيسر من الهدى **(قوله وسبعة بعد أيام التشريق)** احتززه عمال صام أيام  
 التشريق فإنه لا يجزئ عن الواجب لله عن صيامها كذا في الكافي **(قوله وبالقوف قبل العمرة)** أي قبل آتيانها بأكثر طواف  
 العمرة فإن أتى بأكثر الطواف بقصدها أو قصد القدوم أو الطلوع لم يطل وبأثر سابقها يوم التحريم وهو قارن على حاله وتلقونية  
 الطواف لغيرها وإن أتى بأقلها بطلت بالقوف وقد بطلانها بالقوف فلا تبطل بالذهب وهو الصحيح من مذهب أبي حنيفة  
 وروى الحسن رفضها بمجرد توجه كالجمل والفرق على الصحيح أن الأمر هناك بالتوجه متوجه بعد أداء الظهر والتوجه  
 في القران والتمتع منبى عنه قبل أداء العمرة كافي البحر وغيره **(قوله والتمتع بالجمع بين الحج والعمرة)** أي بين أفعالها وما  
 صحيحان بإحرامين وأكثر طوافهما في أشهر الحج بإحرامها قبلها كقطعها فيها كما سذكره المصنف وفسرنا قول المصنف  
 بالأفعال لأنما للشرط لإحرام الأحرار أدلوا أحرار بمعرفة في رمضان وأقام على إحرامه إلى الشال من قابل وإنى بها فهو صحيح من عامه ذلك  
 كان متمتعا وقولنا عن إحرامها قبلها احتراز عن وجب عليه التحلل بالعمرة فكأن الحج فلم تحلل من إحرامه في عامه بل أخر  
 إلى قابل فتحلل بها في شال الوصح من عامه فإنه لا يكون متمتعا كافي التمتع **(قوله في سنة واحدة)** احتراز عما لو أتى بها في أشهر الحج  
 لكن من طامين فإنه ليس بتمتع كما سذكره المصنف عن العناية **(قوله بلا مال باهله)** الألام التزول قال المصنف ادا نزل

(قوله المامحجيا) هو النزول بوطنه من غير قاصفة الاحرام وهذا لما يكون في التمتع الذي لم يبق الهدى والامام القاسد ما يكون على خلاف الصحيح وهو انما يكون فيمن ساق الهدى كذا في النجاة به قلت كذلك لو لم يبق الهدى ولكنه رجع قبل تحمله لا يكون المامحجيا (قوله اقول فيه بحث) الضمير يرجع الى قول النجاة ان الترفق في اشهر الحج الخ ويؤيد بحث المصنف قول الكمال بمسابق العبارة الهداية ينفي ان يزداد في التعريف في اشهر الحج اه فكأنه لم يرض بما في النجاة من الجواب ولكن مال شيئا الى كلام النجاة لان الشروط خارجة عن حقيقة الماهية والتعريف لحقيقة الماهية (قوله فيحرم من الميقات) الميقات ليس بشرط للعمرة ولا للتمتع حتى لو احرمها من دورة اعلاه او غيرها جازت وصار متمتعا كذا قاله الزبلي وقال صاحب البحر هو للاحتراز عن مكة فانه ليس لاهلها تمتع ولاقراؤه ويرد عليه ان الميقات (٢٣٦) يطلق لكل بما يناسب فيشمل المكي (قوله

في الاشهر) قدمنا انه لا يتقيد الاحرام بها بالاشهر بل اكثر طوافها فيها شرط (قوله قاطعا للتلبية اول طوافه) اشار به الى خلاف الامام مالك رحمه الله انه يقتضيه اذا رأى بيوت مكة وفي رواية عنه اذا رأى البيت فيكون تلبية اذا ذك سنة عندنا الى ان يستلم الحجر (قوله ويحلق) يعني ان شاء وليس يحتم فله الخيار ان شاء تحلل وان شاء بقي محرما حتى يحرم بالحج اذ لم يكن ساق الهدى قاله الزبلي (قوله لكنه يرمل في طواف الزيارة الخ) اقول فلولا كان هذا التمتع طاف وسمى بعد ما احرم بالحج قبل ان يذهب الى متى لم يرمل في طواف الزيارة ولا يسمى بعده كذا في التبيين (قوله ولم تنب الاضحية عنه) اقول حتى لو تحلل بعد ما قضى يجب دمادم التمتع ودم التحلل قبل الذبح قاله الزبلي اهقلت على ما ذكرناه من وقوع طواف ما في ايام النحر عن طواف الزيارة اكان ينبغي ان تقع الاضحية عن التمتع وتلقو نية كذا ظهر لي ثم رأيت موافقة لفهم صاحب البحر حيث قال بعد قتل الحكم وقد يقال انه اى دم التمتع ليس بخوف طواف الركن ولا مثله وقد

قدمنا انه لو نوى به التطوع اجزا عن الركن فينبى ان يكون الدم كذلك بل اولى لكنه قد يقال لما كان طواف الركن فرضا متبعا في ايام النحر وجوبا كان النظر لا يضاعف ما طافه عنه وتلقوته غيره وما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمان كالتمتع فلا تقع الاضحية مع تنبها عن غيرها (قوله وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها) اى العمرة (لاقية) اى الاحرام (ونذبت تأخيرها الى عرفة) قال اشهر الحج وقت اصوم الثلاثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا الحال في القران لكن التأخير افضل وهو ان يصوم ثلاثة ايام متتابة آخرها عرفة لان الصوم يدل عن الهدى فيستحب تأخيرها الى آخر وقته رجاء ان يقدر على الاصل (وان شاء) التمتع (سوق هديه احرم وساقه) وهو افضل من قومه اذا

قدمنا انه لو نوى به التطوع اجزا عن الركن فينبى ان يكون الدم كذلك بل اولى لكنه قد يقال لما كان طواف الركن فرضا متبعا في ايام النحر وجوبا كان النظر لا يضاعف ما طافه عنه وتلقوته غيره وما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمان كالتمتع فلا تقع الاضحية مع تنبها عن غيرها (قوله وجاز صوم الثلاثة بعد احرامها) اى العمرة (لاقية) اى الاحرام (ونذبت تأخيرها الى عرفة) قال اشهر الحج وقت اصوم الثلاثة لكن بعد تحقق السبب وهو الاحرام وكذا الحال في القران لكن التأخير افضل وهو ان يصوم ثلاثة ايام متتابة آخرها عرفة لان الصوم يدل عن الهدى فيستحب تأخيرها الى آخر وقته رجاء ان يقدر على الاصل (وان شاء) التمتع (سوق هديه احرم وساقه) وهو افضل من قومه اذا

(كانت)

ساق اوساق مقارنا للنية والافضل الاحرام بالنية فيأى بها قبل التقليد والسوق كيلا يكون محرما بالتوجه معها كافي التبعين  
والسوق افضل من قوده كافي الهداية وبقي قبل لا بد منه وهو انما يصير محرما بالتقليد والتوجه اذا حصل في اشهر الحج اما اذا  
لم يحصل فيها لا يصير محرما ما لم يدرك الهدى ويسير معه لان تقليد هدى المتعة في غير الاشهر لا يثبت له ويكون تطوعا وهدى  
التطوع ما لم يدركه ويسير معه لا يصير محرما كذا في الجوهر عن النهاية (قوله) وهو شق سامها من الايسر) هذا قصر لهذا الاشعار  
التخصيص وتفسيره لانه الامام كافي التبعين (قوله) هو الاشبه بالصواب) اى تقدر الاشعار بشق سامها من الايسر. هو الاشبه  
بالصواب يعنى في الرواية كذا في الهداية وفيه اشارة الى خلاف ما وقع في القدوري انه يشق سامها من الجانب الايمن (قوله) واو  
خفيفة انما كره هذا الصنع (الح) اى خلافا لما قالوا لا يشعر وهو احسن عندهما من التقليد اتباعا لما في الصحيح وغيره. (قوله)  
وقيل انما كره اشعار اهل زمانه) كذا حله الطحاوى وقال الكمال هو الاولى وقال في البحر اختاره في غاية البيان (قوله)  
لمبايعتهم فيه) اى فكأنوا لا يحسنونه لان حقيقته مجرد شق الجليلدى ولا يبالغ فيه الى اللحم (قوله) ويحلقه يوم التحرل من  
احراميه) فيه اشارة الى بقاء احرام العمرة كاقيدته عبارات الاحباب وحى الظاهر خلاف ما في النهاية من قول شيخ الاسلام ومن  
تابه ان احرام العمرة انتهى بالوقوف ولم يبق الا فى حق التحلل قال شارح الكثر وهذا بعيد لان القارن اذا جامع بعد الوقوف  
يجب عليه بدنة للحج وشاة للعمرة وبعد (٢٣٧) الحلق قبل الطواف شاتان كافي فتح القدير (قوله) المكى (فرد فقط)

اقول كذلك اهل مادون المواقيت الى  
الحرم وهذا مادام مقما بمكة او  
وطنه فاذا خرج الى الكوفة وقرن صح  
بلا كراهة لان عمرته وجهته بمقائمتان  
فصار بمنزلة الآفاقي قال الجوهري  
رحمه الله هذا اذا خرج الى الكوفة قبل  
اشهر الحج واما اذا خرج بعدها فندفع  
من القرآن فلا يشتر بخروجه من المقات  
كذا في الناية وقول الجوهري هو الصحيح  
قوله الشيخ الشافعي عن الكرماني ثم قال

كانت لا تساق تخيذ بقودها (وقد بدنته وهو اولى من التجليل) اى القاء الحل  
على ظهرها لانه ذكر في القرآن حيث قال الله تعالى والهدى والقلائد (وكره  
اشعارها) وهو شق سامها من الايسر وهو الاشبه بالصواب فان النبي صلى الله  
عليه وسلم قد طعن في جانب اليسار قصد اوفى جانب اليمين اتفاقا ووخيفة انما كره  
هذا الصنع لانه مثله وانما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لان المشركين لا يمتنعون  
عن تعرضه لاهل زمانه وقيل انما كره اشعار اهل زمانه لمبايعتهم فيه حتى يخاف منه  
الزناية وقيل انما كره اشعاره على التقليد (واعتمر) اى قبل افضال للعمرة  
(ولا تحلل منها) اى العمرة (اذا ساقه) اما اذا لم يسقه فيتحلل منها كامر (ثم  
احرم) المتمتع (بالحج يوم التروية وقبله) احب) كامر (فيحلقه يوم التحرل من  
احراميه) لان الحلق محلل في الحج كالسلام في الصلاة (المكى فرد فقط) اى  
لا يمتنع له ولا قران لان شرعيهما لفرع باسقاط احدي السرفتين وهذا في حق

في الناية وانما خسر الخمران بالذكر لانه اذا خرج المكى الى الكوفة واعتمر لا يكون متمتعا على ما ذكرناه قلت هذا مبنى  
على نحو ما ذكره في البدائع من ان المتعمع لا يتصور من المكى لان شرطه ان يلم بعد باهله العمرة المما مهيجا والمكى المامه  
مهيح وليس ذلك الا فى احدى صورتي التمتع كما ذكره (قوله) اى لا يمتنع له ولا قران) اقول المراد منه عن الفعل لا فى الفعل لما  
نذكر من ان النبي يقتضى المشروعية فان فعل القرآن صح وساء كما ذكره المصنف في اضافة الاحرام الى الاحرام هذا قول  
صاحب البحر ظاهر الكتب متونا وشروحا فتاوى انه لا يصح منهم اى اهل مكة تمتع ولا قران وفى التصفه انه يصح تمتعهم وقرانهم  
فانه نقل في غاية البيان عنها اتم ولتتموا اجازا وساقا او يجب عليهم دم الجحر وهكذا ذكر الاسديجاني اه وقال الكمال مقتضى  
كلام ائمة المذهب اى المتقضى لعدم الصحوة اولى بالاعتبار من بعض المشايخ يعنى به صاحب الحنفية القائل بالصحوة مع الاساءة اه  
قلت قد ذكر في الهداية في باب اضافة الاحرام الى الاحرام كما قاله صاحب التصفه وكذلك في الكثر وغيره من الشروع والتوازن  
المكى اذا طاف شوط العمرة فاحرم بحج فرضه فان مضى للمكى عليهما ولم يرفض شيئا اجزاء قال الكمال لانه ادى افعاله كما  
الترتمها غير انه منهي عنه بقوله تعالى ذلك لمن لم يكن اهل حاضرى المسجد الحرام يعنى التمتع والقران دخل في مفهومه وساء  
المصنف اى صاحب الهداية نهيا باعتبار المعنى وهو عن فعل شرعى فلا يمتنع تحقق الفعل على وجه المشروعية باسبه غير انه جعل  
ائمه كصيام يوم الحر بمان نذره اه وقال الشيخا كل الدين في الناية وان مضى اى المكى عليهما وادام اجزائه لانه ادى  
افعالهما كما التزمها غير انه منهي والنهي لا يمتنع تحقق الفعل على ما عرف من اصلا ان النهى يقتضى المشروعية دون النفي قيل

ذكر المصنف اى صاحب الهداية رحمه الله تعالى في اول المسئلة ان الجمع بينهما في حق المكي غير مشروع ثم ذكر هنا انه لا يتبع تحقق الفعل ومنها بقلنا انه يقتضى المشروعية فكان التناقض في كلامه واجب بانه اراد بقوله غير مشروع غير مشروع كاملا في حق الآفاق وبه يتدفق التناقض اه كلام الضاية بهذا علمت انه لا خلاف في صحة قران المكي وتمتعه وان مادعاء صاحب البحر من ان ظاهر الكتب عدم تمتعه بتزور وان مقاله الكمال من ان مقتضى كلام الأئمة اولى بالاعتبار بمقاله صاحب التحفة قد خالفه بنفسه في باب اضافة الاحرام الى الاحرام وكذلك فعل صاحب البحر وعلى تسليم ثبوت المخالفة بصريح لا يصح في كلامهم تنق المخالفة بمحمل لا يصح على نفي الشرعية المتأب عليها ويحمل كلام صاحب التحفة على التمتع اللغوي الذى معه الاساءة فحصل الاتفاق على وجود القران والتمتع من المكي وان كان غير مباح له ومانس عليه في البدائع من انه لا تصور التمتع من المكي لما انه يشترط لصحة التمتع ان لا يلزم باهله المماهيحيا والامام موجود منه \* قلت هذا خاص بما اراده من احدى صورتى التمتع وهو لم يسبق الهدى اذا حلق الم باهله لتحلله بالخلق واما اذا ساق الهدى فللألم باهله غير المام صحيح لبقائه على الاحرام وايضا لو لم يسبق الهدى ولم يحلق للعمرة لم يكن ملما باهله المماهيحيا فاذا احرم بالخلق قبل الحل من عامه وجد منه التمتع لعدم ما يمنع منه وان كان منباغنه فدعوى عدم تصور وجود ﴿ ٢٣٨ ﴾ تمتعه خاص بصورة ويتصور بصورتين

كما ذكرناه فثبت صحة تمتع المكي كما صح قرانه وقد نبهنا محررا بحمد الله **قوله** من اعتمر بلا سوق الخ اقول هذا اذا حلق فان عاد الى اهله قبل الحل ثم حج من عامه قبل ان يحلق في اهله فهو متمتع كذا في الفتح والتبيين وقيد بالتمتع اذا القارن لا يبطل قرانه بالعود والتقييد ببلده قولهم جميعا ما اذا رجع الى غير بلده كان متمتعا عندنا في حنفية كفى الجوهره **قوله** فيكون عوده واجبا يعني اذا كان على عزم التمتع والتقييد بعزم التمتع لثني استحقاق العود شرعا عند عدمه فانه لو بداه بعد العمرة ان لا يحج من عامه لا يؤاخذ بذلك اى لا يؤاخذ قضاء الحج فانه لم يحرم بالحج بعد واذا ذبح الهدى او امر بذبحه قطع تطوعا كذا في الفتح قلت واذا تحلل كان ذكرا لواجب (متننا) وهو الحلق في الحرم **قوله** وانما يستبرأ اذا افاضل فيها اقول انما خصت التمتع بافعال العمرة في اشهر الحج لان اشهر الحج كان متينا للحج قبل الاسلام فادخل الله العمرة فيها اسقاطا للسفر الجديد عن الزياره فكان اجتماعهما في وقت واحد سفر واحد رخصة وبتما كذا في البحر وقدنا الكلام على اشتراط الاتيان باكثر العمرة في القران كالتمتع **قوله** وسكن بمكة او بصرة عدل عن تولهم اقام لان قيد الإقامة اتفاقا اذا لفرق بين ان يتخذ بمكة او بصرة دارا او لصرح به في فتح القدير عن البدائع **قوله** ولو اتى الضمير رجوع للكوفي وقوله بصرة يعني في اشهر الحج ثم افسدها لا يكون متمتعا وانما يقيد بفعلها في اشهر الحج لانه اذا اعتمر قبل اشهر الحج وافسدها وانما على الفساد فان لم يخرج من الميقات حتى دخل اشهر الحج ففضى عمرته فيها حج من عامه فليس يتمتع اتفاقا وعليه دم جبر وان خرج الى غير اهله قبل اشهر الحج لموضع لاهل التمتع ثم عاد ودخل الميقات قبل دخول اشهر الحج محرما للقضاء وتضاها في اشهر الحج وحج من عامه كان متمتعا وان دخل الميقات في الاشهر لا يكون متمتعا عندنا في حنفية وعندنا هو متمتع في الوجين والخروج الى الميقات من غير مجاوزة بمنزلة عدم الخروج من مكة على المشهور فلا يتبع من منه كفى الفتح **قوله** الا اذا الماهله يعني بعد ما مضى في الفاسد وبعد ما حل منه ثم اتى بها اى قضاء العمرة

الآفاق (من اعتمر بلا سوق ثم عاد الى بلده فقد الم) اى ابطال تمتعه من قبل ذكر الملزوم واردة اللازم اذ قد عرفت معنى التمتع فالذى اعتمر بلا سوق الهدى لما عاد الى بلده صح المامه فبطل تمتعه (ومع سوقه للهدى تمتع) فانه اذا ساق الهدى فلا يكون المامه صحيحا اذ لا يجوز التحلل فيكون عوده واجبا فان عاد واحر بالحج كان متمتعا (فان طاف لها اقل من اربعة قبل اشهره وتممها فيها وحج فقد تمتع) لان الاحرام عندنا شرط فيصحب قدومه على اشهر الحج وانما اعتبر اداء الافعال فيها او قد وجد الاكثر وله حكم الكل (ولو طاف اربعة قبلها) اى الاشهر (لا) يكون متمتعا لانه ادى الاكثر قبل اشهر الحج (كوفي) مبتدأ خبر قوله الا ترى متمتع (حل من عمرته فيها) اى الاشهر (وسكن بمكة او بصرة وحج) في عامه ذلك (متنع) لان السفر الاول لم ينته برجوعه الى البصرة كانه لم يخرج من الميقات (ولو) اتى بصرة و (افسدها ورجع من البصرة وتضاها وحج لا يكون متمتعا) لان حكم السفر الاول لما بقى بالرجوع الى البصرة كانه لم يخرج من مكة ولا تمتع للسكان فيها (الا اذا الماهله ثم اتى بها) فانه اذا الم باهله ثم رجع واتى بالعمرة والحج كان هذا انشاء سفر لاستهاء السفر الاول بللام فاجتمع نسكان في سفر واحد فيكون

وبادام الحرج **(قوله)** وسقط عنه المتع **(قوله)** اي ولزمه دم جبر الفساد **(باب الجنائيات)** اي وغيرها ثافي الباب من الزيادة على التزجة **(قوله)** وهي جمع جنابة جميعا باعتبار انواعها **(قوله)** والمراد بها **(قوله)** يعني في هذا الباب فعل مالمس المحرم ان يقبضه والاولى ان يقال كافي الفتح الجنابة فعل محرم والمراد هنا خاص منه وهو ما يكون حرمه بسبب الاحرام والخر **(قوله)** وقد يكون تصدقا او دما **(قوله)** يعني اوصو ماعلى التخير كالحلق يذمر **(قوله)** وقد يكون غير ذلك اي كقيمة سيدا بلع دموا لصدقة متعلقة وهي نصف صاع من رلان الصدقة اذا اطلقت رادها نصف صاع من روذك كتمرة يقتل جرادة او ربيع صاع يقتل حمة **(قوله)** وجب دم كذا في الجمع وفسره شارحه ابن الملك بقوله اي شاة اه وليذكر سره وصرح به في البحر بقوله اشترى اي في الكثر بقوله يجب شاة الى ان سبع البدنة لا يكفي في هذا الباب بخلافه الشكر اه لكن قال بعده فيا لو افسد حمة جماعة في احد السيلين انه يقوم الشرك في البدنة مقامها اي الشاة اه فليتأمل **(قوله)** بالغ **(قوله)** لقد احسن المصنف رحمه الله بذكر قيد البلوغ كصاحب الجمع والمواهب حيث قال لا يجب على الصبي المحرم في جنابته شيء وقال الشافعي يجب تعذيب لثنان الاحرام كالبالغ ولثانته غير مكلف وقوله غير موصوف بالحرم فلا يكون جنابا اه وهذا القيد لابد منه ويذكر في كثير من المعينات **(قوله)** ان طبيب عضوا كاملا فازاد **(قوله)** ٢٣٩ يعني في مجلس واحد فان كان في مجلس فلنك طب ككفارة سواء كفر

لالاوي او لا عندها وقال محمد عليه كفارة واحدة مالم يكفر لالاوي والغييب جسم له راحة طيبة واز غفران والنجس والباسمين والغالية والريحان والورد والورس والعنبر طب والطايق المضوي يشعل النعم حتى لو اكل طبيا كثيرا بحيث يكثر بكل فقه او اكثر وجب عليه دم وفي قلبه صدقة بقدر الدم حتى لو ترقق الطيب بثلاث فقه لزمه صدقة تبلغ ثلث الدم وان الترق نصفه فصدقة تبلغ نصفه عنداني حنيفة وقالا لاشي يأكله مدافا ككاه مع الطعام والطايق المصنف او وجب عن

متنعا (وايا فسد ايمه بلادم) اي من اعتمر في اشهر الحج وحج من عامه فاهما فسد مضى فيه اذ لا يمكنه الخروج عن عهده الاحرام الا بالافعال وسقط دم المتع لانه لم يرتفع بأداء التمسكين الصحيحين في سفر واحد (القرآن افضل منه) اي المتع (وهو) اي المتع افضل (من الافراد) فيكون القرآن افضل منهما اما الاول فلان فيه جمعا بين العبادتين فاشبه الصوم والاعتكاف والحراسة في سبيل الله وصلاة الليل واما الثاني فلان في المتع جمعا بين العبادتين في الجملة فاشبه القرآن

### باب الجنائيات

لما فرغ من بيان احكام المحرمين شرع فيها يترجمهم من المواضع من الجنائيات والاحصاء والقوات وهي جمع جنابة والمراد افضل مالمس للمحرم ان يقبضه الواجبها قد يكون دما وقد يكون دمين وقد يكون تصدقا او دما وقد يكون غير ذلك فارد تفصيلها فقال (وجب دم على محرم بالغ ان طبيب عضوا) كاملا فازاد كالرأس

قيد الزمان فاذا وجب الدم ولو ازال الطبيب عن عضوه من ساعته وهذا بخلاف التوب للطبيب كله او اكثره فانه يضطر لوجوب الدم بلبسه مطيبا دوامه يوما فان كان اقل من يوم فليبه صدقة المتعبر في وجوب الدم كثره الطبيب في التوب والمرجع فيه العرف وورد النص في الجرد عن ابن التبر في الشعر قليل وفي القليل صدقتان ليه يوما كاملا او لبه اقل من يوم فقبضة واحد المصنف يفهم الشرط انه لا كفارة بتم الطبيب قصد الكنية يكره مالم يكن مطيبا قبل احرامه فلا يكره وكذا يكره مالم يغادر الطيبة كالتفاح ولا بأس بأن يجلس في حائوت عطار قصد اولودخل يتأقدا جرحه فيعلق شوبه راحته فلا شيء عليه كالتسقل الطبيب بعد الاحرام من عضو العضو لاشي عليه اتفاقا واما الخلاف فانه اذا قطن بعد الاحرام وكثر ثم بقي عليه الطيب واطهر القول وجوب الكفارة ايضا باقائه بعد التكفير وان استامه الركن فاسباب فقه او يده خلوق كثير فليهدم وان كان فالا صدقة وسنذكر بيان القليل والكثير ان شاء الله تعالى من الفتح والجمع والبحر وغيره **(قوله)** كالرأس بيان للمراد من العضو فليس كاعتناء الجورة فلا تكون الاذن مثلا عضوا مستقلا واعلم ان المصنف اعتبر كثره الكثير من الطبيب بالمعضو والليل بنا وونه مصرح الامام محمد في بعض المواضع وقد اشار في بعض المواضع الى ان الدم يجب بالتطيب الكثير والصدقة بالليل وليذكر العضو ومادونه ففهم من ذلك الفقيه ابو جعفر الهندواني ان الكثرة تعتبر في نفس الطبيب لافي العضو فان كان مثل كة بين من مالمورد وكف من الغالية وقدر من المسك يستكثره الناس فانه يكون كثيرا او اقله قليل ولو كان كثيرا في نفسه ككف من مالمورد

ووفق شيخ الإسلام خواهرزاده بأنه أن كان الطيب قليلا فالعبرة بالعضو لا بالطيب حتى لو طيب به عضوا كاملا ثم مدم وإن طيب أقل ثم صدقة وإن كان كثيرا فالعبرة للطيب لا للعضو حتى لو طيب به ربع عضوا ثم مدم وفيما دونه صدقة وهذا التوفيق هو التوفيق وصححه في المحيط وغيره كذا في البحر **(قولهم)** أو خضب رأسه غنما الخاء معدومون لأنه فعال لا فاعلا لا ينع صرفه الفاعل الثابت بل الهزمة فيه أصلية ولزوم الدم فيها إذا كان ماثما فإن كان تخفيفا ليد الرأس فيه دمان للطيب والتغطية أن دام يوما أو ليل على رأسه أو يومه وكذا إذا غلب الوسمه كذا في الفتح قلت إلا أنه يشكل قولهم أن التغطية ما ليس بممتدلا لوجب شيئا وقد انزمو بتغطية بالخاء الجزاء فيتأمل اهـ وغلب الوسمه أي غلب بها رأسه للصداع فغطها وهي بكسر السين وسكونها والاول اقص وهو لغة الحجاز شجرة ورقها خضاب وإنما افرد الحما بالذكروا ن دخلت تحت الطيب لحفاء كونها طيبا وإنما اقصر على الرأس ولم يذكر اللحية كما ذكرها في الاصل ليفيد أن الرأس بانفرادها مضمونة وإن الواو في الاصل بمعنى أو بديل الاقتصاد على الرأس في الجامع الصنف قد دل على أن كلا منهما مضمون كذا في الهداية ولم يسن بما يكون الضمان وبينه الزبلي بقوله كل واحد منهما بانفراد مضمون بالدم اهـ قال صاحب البحر وهذا سهو من الزبلي لأن اللحية مضمونة بالصدقة كما في معراج الدراية معزى إلى الميسوط اهـ وقال اخوه في التمر اقول بل هو أي صاحب البحر الساهي وذلك ان صاحب المعراج انما نقل هذا عن الميسوط فيما لو اختضب بالوسم وقولفه عليه دم خضاب رأسه بالوسم لا بالخضاب بل لتغطية الرأس هذا هو الصحيح فاد خضب لحيته فليس عليه دم ولكن ان خاف من قتل الدواب اعطى شيئا لن فيه معنى الجنابة من هذا الوجه لكونه غير متكامل فيلزمه الدم والصدقة منهما أي من خضاب الرأس والاحياء اهـ قلت والمراد بالصدقة هنا غير المصطلح عليها بتقديره بخصف صاع بل اعلم لقوله في المعراج اعطى شيئا فاطلاق صاحب البحر فيه ما فيه من هذا القليل ايضا **(قولهم)** لا نه طيب **(قولهم)** عليه قول النبي صلى الله عليه وسلم الخناط طيب رواه البيهقي وغيره ولأنه راحة مستلذة ٢٤٠٠ ❦ وان لم تكن ذكية كذا في الفتح **(قولهم)**

أي استعمل الدهن في عضو **(يعني على)** (والساق والفخذ ونحوها) أو خضب رأسه غنما **(لا نه طيب)** (أو ادهن) أي استعمل الدهن في عضو **(زيت أو حلو أو لول)** كانا **(خالسين)** فإن الدهن الطيب كدهن البنفسج ونحوه يوجب الدم اتفاقا أما الخالسين فيوجب عذابي خيفة وعذبا هو يوجب الصدقة

شئ عليه بالأجماع لأنه ليس يطيب في نفسه وإنما هو اصل الطيب أو طيب من وجه فيشترط استعماله **(أو)** على وجه الطيب الأثرى أنه إذا أكله لم يجب عليه شئ لأنه لم يستعمله استعمال الطيب بخلاف ما إذا تداءى بالمسك وما شابهه لأنه طيب بنفسه فلا يشترط استعماله لكنه يخبر إذا كان لم يذوق من الدم والصوم والاطعام على ما ساقى وهذا إذا أكله كاهو وفيه خلافه كما قدمناه فان جعله في طعام وطبخ فلا شئ عليه وإن خلطه بما يؤكل بلا طبخ فان كان مغلوبا فلا شئ عليه إلا أنه يكره إذا وجدت رائحته وإن كان غالباً وجب الجزاء وإن لم تظهر رائحته ولو خلطه بمشروب وهو غالب فيه الدم وإن كان مغلوبا فصدقة إلا أن يشرب مراراً فدم فان كان الشرب تداءى بخير في خصال الكفارة من الفتح والتبين ولم يذكر الفرق بين الأكل والشرب اهـ ولم يذكر بماذا اعتبر اللبلة وقال الحلبي في مناسك لما رمى تمرضوا بماذا اعتبر الغلبة فظهر لي أنه ان وجد من المخلط رائحة الطيب كما قبل الخلط وحسن الذوق السلم بطعمه فيه حسنا ظاهر أو هو غالب والأفح مغلوب ولم يرمى تمرضوا للتفصيل ايضا بين الكثير والقليل في هذه المسئلة كافي مسئلة كل الطيب وحده وأنه باثباته فيها لجدير فقال ان كان الطيب غالباً فكل منه أو شرب كثير اقل يدم والصدقة وان كان مغلوباً وكل منه أو شرب كثير افضد والافلا شئ عليه ولعل الكثير ما يمدد المعارف القول الذي لا يشوبه شره ونحوه كثيراً والقليل ما عدا ثم قال ولا شئ في أكل ما يتخذ من الحلوى المتخذة بالعود ونحوه ويكره إذا وجدت رائحته منه بخلاف الحلوى المضاف الى اجزائها الماورد والمسك فان في أكل الكثير دما والقليل صدقة اهـ كذا في البحر في تأمل في حكم المسك المضاف الى الحلوى مع ما قدمناه من اختلاطه بما يؤكل وطبخ وفيما إذا لم يطبخ **(قولهم)** زيت أو حل **(الحل)** بالهامة الشيرج واحتزهم ما من السمن والشحم اذ لا شئ عليه بالدهن مما قله في النهاية عن التجر بكذا ذكره الزبلي **(قولهم)** وأما الخالص الخ **(قولهم)** كذا الخلاف فيما لو غسل رأسه بخطمي فيلزمه دم عند الامام وصدقة عند حاقيل قوله في خطمي العراق وله راحة وقولهما في خطمي الشام ولا راحة له فلا خلاف ولو غسل بالصابون والحرس لا رواية فيه وقولوا

لا شيء عليه لانه ليس يطيب ولا يقتل القمل كذا في الفتح قلت ذكر اصحاب الجوارح ان الصابون يقتل الصبيان (قوله او ليس غصبا)  
 اقول حقيقة ليس المحيط ان يحصل بواسطة الحياطة اشتغال على البدن واستئصال ومنه ادخال الدين في القباء وتزوير فيجب الجزاء  
 بفعل احدهما وليس تزوير القباء كمقدار الازار بجل او غيره اذ لا يجب شيء بعقد وقمنا ان المحيط بالبدن كالمحيط وذلك كابرئ  
 والزردية وما صنع متزيق ودوام اللبس بمدما حرم وهو لابس كانشاء بعده بخلاف انتفاعه بدلا احرامه الضيب السابق عليه النص  
 فيه ولو لاوله لا وجبنا عليه ايضا ولا فرق بين المكره والختار والثائم اذا غطي رأسه او اللبس في ثرو الجزاء ولو جمع بين اللباس من  
 قبض وعمامة وخشب بسبب واحد يوما او اياما او كان يزعمها ليل او يوما وليلها تار او عكسه فعليه جزء واحد مالم يهزم عن التزك  
 عند الخلع وما لم يكن كفر بين اللبسين والامتداد الجزاء كما يستمد فيما اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين لاعل محل الضرورة  
 لتعدد السبب نحو ان يضطر الى قبض بلبسه وقتل نسوة مالم لو لبس ثوبين على الضرورة ولو احدا واضطر الى قتل نسوة فلبس مع عمامة  
 فعليه كفارة واحدة كما في الفتح (قوله او ستر رأسه يوما كاملا) اقول اولية كاملة وتقطيع ربع الرأس او الوجه كتنطية الكل كما  
 في الفتح وسواء كان الستر محيطا او غيره ما يغني به عادة كالتنطية والحدود للمقاتل الا انه غير بين الله والصوم والاطعام  
 لعذر القتال كما في قاضيان فخرج ما لا ينطى به عادة كالطست والاجانة وعدل البر ولو دخل تحت ستر الكعبة فان كان  
 يصيب رأسه ووجهه كرهه ولا شيء عليه والا فلا بأس به كافي الظاهرية وقد بين المصنف الواجب بالجناية من حيث الوقت والعذر  
 من جميع الرأس والاختلاف في وجوب الله به ولم يبين حكم البعض من الرأس والمروي عن ابن حنيفة ان الربع كالكل اعتبارا بالخلق  
 نص عليه الزياهي وعليه اقتصر في الظاهرية ٢٤١ ثم قال الزياهي وعن ابن يوسف اعترافه الاكثره وقال الكمال

(او لبس محيطا او ستر رأسه يوما) كاملا وان كان اقل منه فعليه الصدقة وعن  
 ابن يوسف انه اذا لبس اكثر من نصف يوم فعليه دم (او حلق ربع رأسه او)  
 حلق) - محامه واحدى ابطه او طاعت او رقبته او قص الظناير بيده ورجليه  
 في مجلس اويد اورجل فيه) فان الكل اذا كان في مجلس واحد لا تزد على دم  
 واحد لان الجناية من نوع واحد وان كان في مجالس تجب اربعة دماء ان  
 قلم في كل مجلس يدا اورجلا لان الغالب فيه معنى العبادة فيقتيد التداخل بالحد  
 المجلس كما في آية السجدة وان قص يدا اورجلا فيه فعليه دم

على انه دون (در دل ١٦) ثوب كذا في الفتح (قوله او حلق ربع رأسه) اقول كذا ربع لحته وهو الصحيح  
 وفي الثلاث شمرات كف من طمام عن عمد وهو خلاف ما في فتاوى قاضيان انه لكل شعرة تنفخ من رأسه  
 او افه او لحته كف من طمام كذا في الفتح والمراد بالخلق ازالة الشعر سواء كان بالموسى او غيره وسواء كان مختارا  
 او افلوا زاله بالثورة او التفت او احرق شعره او مسه بيده فسقط فهو كالخلق بخلاف ما اذا تشارت شعرة بالمرض  
 او التار فلا شيء عليه كذا في البحر عن المحيط (قوله او حلق عجمه) يعني واستحتم حتى اذا لم يتبق الحجامه  
 لا يجب الا الصدقة عندنا خيفة وقالا على صدقة بحلقه للحجامه كما اذا حلقه لغير الحجامه كما في الفتح والتبيين والحاجم  
 جميع محجم بكسر الميم اسم آلة من الحجامه وبفتح الميم جميع عجمه اسم موضع الحجامه (قوله او حلق عجمه) يعني  
 اورقبته اقول خص لازم الدم بمخلق احد هذه الاشياء كاملا لان الربع منها لا يتبرأ لكل لان العادة لا تجبر فيها الاقتصار  
 على البعض فلا يكون حلق بعضها ولو بلغ اكثرها موجبا للاتصدق والحكم بوجوب الدم بمخلق الاكثر منها ضعيف  
 بخلاف الرأس والحيه وذكر في الاصلين المخلق كافي الجامع الصغير وفي الاصل التفت وهو السنة والاول دليل الجواز من  
 التبيين والبحر (تنبيه) لم يتعرض المصنف لحكم شارب المحرم فقال في الفتح ان اخذ من شارب واخذه كله او حلقه فعليه طعام لادم هو  
 الصحيح والطعام حكمه عدل بان ينظر الى المأخوذ ما نسبت من ربع الحية منقردة عن الشارب فيجب بحسابه فان كان مثل ربع ربهما  
 لزم قيمة ربع الشاة او ثمنها فتمتوا وهكذا في هذه الهداية او يتبرأها من ثمنها في الشارب كافي بالمسوط وان اخذ الحرام من شارب خلال  
 اطعمه ماشاء (قوله وان كان في مجالس تجب اربعة دماء) هذا عندهما وقال محمد عليه دم واحد كما اذا فطر الامام او بكفر لزمته  
 كفارة واحدة (قوله كافي آية السجدة) الحاقى بآية السجدة تاما هو في قيد التداخل بالمجلس لافي اثبات التداخل

نفسه والآن بلإجماع لانه في آتى السجدة تازروم الحرج باستمرار العادة ينكر الادايات للدراسة التدبر للاعطاء ونماه في الفتح  
**(قوله اقامة الربيع مقام الكل)** كذا في الهداية وفيه تأمل من حيث جعل اليد مثلاً لربعالها عضو مستقل **(قوله كافي الحلق)**  
اقول ولا يكون حلق الرأس في اربعة مواضع موجبا لاربعة دماء بل الدم واحد وكذلك لو حلق الابطين في محلين ليس عليه الا دم  
واحد كافي الثانية **(قوله وان قص اقل من خمسة اظافر الخ)** فيه ما يمس ذكره عند كلامه في موجب ذلك ان شاء الله تعالى  
**(قوله او طاف للقدم)** كذلك الحكم في كل طواف هو تطوع فيجب الدم لو طافه جنباً والصدقة لو محدثاً ولو جوبه  
بالشروع كافي التبيين ويؤمر بالاعادة في الحدث استحباباً وفي الجنابة إيجاباً وان اعاده قبل الذبح سقط الدم اى والصدقة  
كافي التبيين وقال في الفوائد الطهريه محل سقوط الدم اذا عاد السلى مع الطواف وان لم يعمده فعليه دم لان الطواف الاول لما انتقض  
واعتر الثاني كان السلى واقفاً قبل الطواف المتدبر فيجب الدم لترك الواجب وذكر الامام المحبوى انه لا شئ عليه بعدم اعادة  
السلى لان الطهارة ليست بشرط في السلى وانما الشرط ان يؤديه على اثر طواف متدبر من وجه ولهذا اعتل به اه وقال  
في الجوهرة واذ عاد الى الواجب الكرخي المتبر الاول والثاني جازله وقال ابو بكر الرازي المتبر الثاني ويكون فسحاً للاول وقادته  
تظهر في اعادة السلى فعل قول الكرخي لا يجب اعادته وعلى قول الرازي يجب لان الاول قد انقضى فكأنه لم يكن واقفاً في الحدث انه  
اذا اعاده ان المتبر هو الاول والثاني جازله اه وصح صاحب الايضاح قول الكرخي في الفتح واذ رجع الى اهله بعد ما طاف الفرض  
جنباً ولم يعمده ولم يذبح فالأفضل له العودة يومودحرام جديد وان لم يعمد يمتدنة اجزاء وان كان عوده بعد طوافه محدثاً فالأفضل  
ارسال الشاة ولو لم يطفل للفرض اصلاً ورجع الى اهله يعود باحرامه ﴿٢٤٢﴾ الذي هو به كافي الهداية **(تنبيه)**

اقامة الربيع مقام الكل كما في الحلق وان قص اقل من خمسة اظافر فعليه صدقة  
كاسبائي (او طاف للقدم او للصدر جنباً او للفرض محدثاً ولوله جنباً فبدنة) اى  
لو طاف للفرض جنباً فالواجب بدنة لان الجنابة اغلظ من الحدث فيجب جبر  
تقصاتها بالبدنة اظهاراً للتفاوت بينهما وكذا اذا طاف اكثره جنباً لان لاكثر  
حكم الكل (او افاض من عرفات قبل الامام اوترك اقل سبع الفرض) اى  
ترك ثلاثة اشواط او اقل من طواف الزيارة (وبترك اكثره) اى اربعة  
اشواط او اكثر **(يق محرم)** حتى يطوفه اوترك طواف الصدر او اربعة منه

لم يتعرض المصنف لما اذا طاف  
للمرة محدثاً وقال الزهلي يجب عليه  
شاة اذا طاف لمرته وسى لها بعد ما ولم  
يعدها حتى رجع الى بلده كترك  
الطهارة في طواف الفرض ونقل  
الكمال عن المحيط انه لو طاف للمرة  
جنباً او محدثاً فعليه شاة ولو ترك من  
طواف العمرة شوطاً فعليه دم لانه

لا يدخل للصدقة في العمرة اه **(قوله او افاض من عرفات قبل الامام)** كذا في الهداية وقال الكمال الاولى (او)  
ان يقول قبل ان تغرب الشمس لانه المدار الا ان الاقضية من الامام لم تكن قط الاعلى الوجه الواجب اعنى بعد الغروب ووضع المسئلة  
باعتبارها حتى لو ابطأ الامام بالدفع بعد الغروب يجوز للناس الدفع قبله وأشار صاحب الهداية في الدليل الى خصوص المراد بقوله  
ولان الاستدانة اى في الموقف الى غروب الشمس واجبة ولا فرق بين ان يقضى باختياره او بدنه بغيره كافي الجوهرة اه فان  
عاد الى عرفة بعد غروب الشمس لا يستعصه الدم في ظاهر الرواية وروى ابن شعاع عن ابي حنيفة سقوطه. قال دم في غاية البيان  
وهو الصحيح لانه استدرك المتروك وان عاد قبل الغروب حتى افاض مع الامام يصدغ بها فقد اختلفوا فيه والقول بالسقوط اظهر  
خصوصاً على الصحيح السابق كذا في البحر قلت وقد نص في الجوهرة على الصحيح بقوله فان عاد قبل الغروب سقط عنه الدم على  
الصحيح اه قال الصحيح السقوط بالمودع مطلقاً قبل الغروب وبه **(قوله اوترك اقل سبع الفرض)** اقول لا يتصور هذا الا اذا لم  
يطف للصدر شيئاً لانه لو طافه انتقل منه الى طواف الفرض ما يكمله ثم ينظر الى الباقي من طواف الصدر ان كان اقله لزمه صدقة او اقدم  
ولو كان طواف الصدر في آخر الامم للتريق وقد ترك من طواف الزيارة اكثره كل من الصدر ولزمه دم ان في حنيفة لتأخير  
ذلك ولم تركه اكثر طواف الصدر وان كان ترك اقله لزمه لتأخره وصدقة للمتروك من الصدر كما في الفتح قلت ولا يختص هذا  
بطواف الوداع بل أى طواف حصل بعد الوقوف كان للفرض كما قدمناه **(قوله وبترك اكثره بقى محرم)** اى في حق النساء حتى  
يطوفوه كالجائع من دم اذ تعددت المجالس الا ان يقصد فرض الاحرام بلإجماع الثاني كافي الفتح وسنذكر تمامه ان شاء الله تعالى  
قربانها اذا جامع قبل الوقوف **(قوله اوترك طواف الصدر او اربعة منه)**

اقول لا تحقق الترك حتى يخرج من مكة **(قوله اوالسى)** اقول ولو هذا اذا تركه بلا عذر اما لو تركه الى بذرفلاشئ عليه ولو  
ركب فيه بلا عذر لزمه دم ولو اعاده بعدما حل وجامع لم يلزمه دم وكذا لو اتى به بعدما رجع لكنه لم يودحرام جديد ترك  
اكثره كتركه وترك اقله يجب لكل شوط نصف صاع الا ان يبلغ دما فيقتص منه ماشاء كافي البحر وذكره ههنا بعد ذكر  
المصنف الماء فيما يجب الصدقة وقدمنا ان الواجب في السى البداءة بالصفاء فيجب دم لو بدأ المروة **(قوله اوالوقوف بجميع)**  
قدمنا ان وقته من طلوع الفجر و آخره طلوع الشمس فالوقوف في غير وقته كتركه يجب دم لو بلا عذر **(قوله اوالرمى كله)** قل  
في الهداية يتحقق الترك بفروب الشمس من آخر ايام الرمي وهو اليوم الرابع لانه لم يرفق قريبا اياها وما دامت الايام فالعادة  
ممكنة فيرميها على التائب اه نعم بتأخير رمي كل يوم الى اليوم الثاني يجب الدم عندنا بخفة مع القضاء خلافا لما  
الى الليل فرماه قبل طلوع الفجر من اليوم الثاني فلاشئ عليه بالا جماع الا في آخر يوم من ايام التشريق فانه يجب عليه الدم  
بتأخيره الى الغروب ولا يقضيه بالليل لان وقته قد خرج بفروب الشمس كذا في التبيين **(قوله اوافي يوم)** يعني اذا ترك رمي يوم  
كاملا لزمه دم لانه نسك تام **(قوله اوالرمى الاول او اكثره انا)** قد خضع المصنف لزوم الدم فيما اذا تركه كترى اليوم بيوم البحر  
كصدر الشريعة فلم يقد ذلك في غيره من الايام والحكم كذلك فيجب دم بترك احدى عشرة حصاة فاقوفها من رمي كل يوم كافي  
التبيين **(قوله اومس يشوه)** لم يشترطه فيه الا تزال كالمشترط في الهداية موافقة لما في البسوط والاصل وهو مخالفة لما صح  
في الجامع الصغير لقاضيخان من اشراط الازال قال ليكون جامعا من وجه كذا في الفتح **(قوله اوقبل)** الكلام فيها كالكلام  
في المس يشوه من الخلاف في اشراط الازال وعدمه للزوم الدم **(قوله اوطواف الفرض عن ايام البحر)** اقول هذا اذا كان يغير  
عذر حتى لوحاضت قبل ايام البحر **٢٤٣** واستمرها حتى مضت لاشئ عليها بالتأخير وان حاضت في اثنائها وجب الدم

او السى او الاوقاف بجميع ) يعني مزدلفة (او الرمي كله اوافي يوم او الرمي الاول او  
اكثره ) اى رمي جرة العقبة يوم البحر (او مس يشوه ) عطف على ترك (اوقبل او  
اخر الحلق اوطواف الفرض عن ايام البحر او قدم نسكا على آخر ) كالخلق قبل الرمي  
ونحر القارن قبل الرمي والحلق قبل الذبح (او حلق في حل حاجا او معتمرا ) اى  
حلق في ايام البحر واما اذا خرج ايام البحر حلق في غير الحرم فعليه دمان عندنا  
خفيفة ذكره الزيلعي (او خرج حاجا من الحرم قبل التحلل ثم عاد بخلاف مستمر

لزمه دم كافي الفتح **(قوله اوقدم نسكا على نسك)** اى وقد فعله في ايام البحر واما ذكرت هذا حتى لا يكون مستثنى عنه قوله  
قبله اواخر الحلق عن ايام البحر لانه اذا طاف في الايام واخر الحلق عن ايام البحر وجدا تقدم دم والتأخير فيجب دم **(قوله اكالخلق**  
**قبل الرمي)** بمائه الطواف قبل الحلق او الرمي وهذا في المفرد وغيره لان افعال المفرد ثلاثة تسمى والحلق والطواف ولا يجب عليه  
الذبح فلا يضره تقديمه وتأخيره وهذا عندنا بخفة وعندها لا يلزم شئ بتقديم نسك على نسك الا انه يكون مستثىا كافي البحر  
عن البسوط **(قوله اى حلق في ايام البحر انا)** اقول لا يخفى ان هذا القيد لم يلزمه من في المعتمر كالحاج اذا حلق في غير الحرم بعد  
ايام البحر وذكرته ابن كمال باشا وقد نسب المصنف للزيلعي وهو خطأ فان لزوم الدين اتمامها وخاص الحاج لانه يجب عليه الحلق  
في الحرم في ايام البحر واما المعتمر فلا يجب عليه الحلق الا في الحرم ولا يختص حلقه بزمانه بالاجماع وليس ما ذكره عبارة الزيلعي لانه  
قال وحلق في الحل اى يجب دم اذا حلق في الحل للحج والعمرة والمراد فيما اذا حلق للحج في غير الحرم في ايام البحر واما اذا خرج  
ايام البحر حلق في غير الحرم فعليه دمان عندنا بخفة اه واصلاح العبارة ان زاد فيها التصريح فاعل حلق فيقال اى حلق  
الحاج في ايام البحر واما اذا خرج الحج **بختة** المقاد من عبارة المصنف وغيره من امتنا ان جميع الحرم محل للحلق ولا يختص  
وجوب الحلق بما كان منه فواقع في صدر الشريعة وان كمال باشا من قوله او حلق في حل جميع او عرفة فان الحلق اختص بمنى وهو  
من الحرم اه ليس المراد اختصاصه بمنى على وجه الوجوب بل هى وغيرها من الحرم سواء اما اختصاصه بها فهو مستنون لما قال  
في الهداية السنة جرت بالحلق بمنى وهو من الحرم اه **(قوله اخرج حاجا من الحرم قبل التحلل تمام)** اقول كذا نص صدر  
الشريعة وابن كمال باشا والملاحقة ليس بصواب لان ذات الخروج من الحرم لا يلزم شئ على الحرم لما ذكره وذلك ان صاحب  
الهداية قال المعتمر اذا حلق في الحل بعدما خرج من الحرم لزمه دم لتقويت الواجب عليه وهو الحلق في الحرم فان عاد وحلق فيه

لا يلزمه شيء لاتيانها بما هو الواجب عليه وهو الحلق في الحرم اه والمالم يذكر مسئلة خروج الحاج قل في العناية بمدرسه مسئلة خروج المتمتع ولعمل الحاج ذلك لم يسقط عنه دم التأخير عند أبي حنيفة اه فقد نص عن أبي النضر الذي يلزم الحاج انما هو تأخير الحلق عن ايام النحر وشيئا انه اذا زاد بعد ما خرج من الحرم وحلق فيه في ايام النحر لاشئ عليه وهذا لا يتوقف فيه من له ادنى الملم بمسائل الفقه فليتبس له على ان مسئلة الحاج مستثنى عنها بما قدمه المصنف بقوله اواخر الحلق (عقول ودمان على قارن حلق قبل ذبحهم للحلق قبل اوانه ودم تأخير الذبح عن الحلق) ﴿٢٤٤﴾ اقول كذا نص في الهداية بقوله

خرج ثم عاد فقصر حيث لا يلزمه دم \* قال في الواقية او حلق في حل بحج او عمره لافي متمتع رجوع من حل ثم قصر او قبل او لمس \* اقول فيه تكلف لوجود الاول ان المراد بقوله بحج او عمره لافي الحرج من احرام حج او عمره ولا يعني ما في دلالة اللفظ عليه من التكلف ولذا قل بعضهم انه متعلق بحجهم في قوله ان طيب محرم في اول الباب وان لم يطابق الواقع الثاني ان المعطوف عليه بقوله لافي متمتع غير ظاهر وان كان المراد ظاهرا انضمامان المتمتع ان خرج من الحرم ثم عاد اليه وقصر لم يلزمه دم بل حق العبارة ان يقال او خرج حاج من الحرم قبل التحلل ثم عاد اليه لا متمتع رجوع الى آخره الثالث ان ظاهرا قوله او قبل يومه عطفه على قصره اه معطوف على حلق ولذا غيرت العبارة هنا الى المأري (ودمان) عطف على قوله دم في قوله وجب دم في اول الباب (على قارن حلق قبل ذبحه) دم للحلق قبل اوانه ودم لتأخير الذبح عن الحلق (دعى من طاف للركن جنبوا للصدر في آخر ايام التشريق طاهرا ولو عمدنا في الاول قدم) على ماسر يعني لو طاف الزيارة جنبوا وطاف للصدر في آخر ايام التشريق طاهرا يجب دمان عند أبي حنيفة قالوا دم لو طاف للزيارة عمدنا وطاف للصدر في آخر ايام التشريق طاهرا يجب دمان اتفاقا والفرق ان طواف الصدر في الوجه الثاني لم ينتقل الى طواف الزيارة لان طواف الصدر واجب واعادة طواف الزيارة بالحدث مستحبة فلم ينتقل اليه وفي الوجه الاول وجب نقل طواف الصدر الى طواف الزيارة لان الاعادة واجبة وفي اقامة هذا الطواف مقام طواف الزيارة فائدة اسقاط البدنة عنه وقد وجدت المزمعة في استناد الاحرام للافعال على الترتيب المشروع فبطلت نيته على خلافه ووجب صرفه الى ما عليه من عليه السجدة الصليية اذا سجد للسهو يصرف الى الصليية دون السهو فيصير كأنه طاف طواف الزيارة في آخر ايام التشريق ولم يطف للصدر فيجب دم ترك طواف الصدر ودم لتأخير طواف الزيارة عن ايام النحر عند أبي حنيفة وقالوا يجب دم ترك طواف الصدر ولاشئ ترك طواف الزيارة (وتصدق) عطف على فاعل وجب في اول الباب او على قوله ودمان (بنصف صاع من بران طيب اقل من عضو او ستر رأسه او لبس اقل من يوم او حلق اقل من ربع رأسه او قص اقل من خمسة اظفار او حصة متفرقة

فان حلق القارن قبل ان يذبح فعليه دمان عند أبي حنيفة رحمه الله دم بالحلق في غير اوانه لان اوانه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق وعندها يجب عليه دم واحد وهو الاول ولا يجب بسبب التأخير شيء اه وقال الكمال هذا سهو من القلم بل احد الدين بمجموع التقديم والتأخير والآخرون القرآن والدم الذي يجب عندها دم القرآن ليس غير لا للحلق قبل اوانه ولو وجب ذلك لزوم في كل تقدم فك على نفسك دمان لانه لا ينسك عشرين الا مبرين ولا قتله اه وكذا الاكل والاتاقى خطأ صاحب الهداية ومتمداهم في ذلك مخالفة الهداية لما هو الاصل في وضع هذه المسئلة وهو الجامع الصغير لمحمد بن الحسن حيث قال فيه قارن حلق قبل ان يذبح قال عليه دمان دم القرآن ودم آخر لانه حلق قبل ان يذبح يعني على قول أبي حنيفة اه وحل في الكافي قول الهداية على ما رو عن بعضهم مثله وقد رده الشيخ اكل الدين والاتاقى (قوله وقالوا يجب دم ترك طواف الصدر ولاشئ ترك طواف الزيارة) هكذا في النسخ ولعل صوابه ولاشئ بتأخير طواف الزيارة

(قوله وتصدق) بالتون اي وجب تصدق (قوله او قص اقل من خمسة اظفار) اقول يعني من عضو واحد (او) او عضوين وسبع في العبارة صدر الشريعة وسبعة ابن كمال باشا وهي شاملة لما فوق الواحد الى الاربع فيجب في الجميع نصف صاع لقوله قبل وتصدق بنصف صاع ان طيب الخ وهو غلط لما في الكافي وغيره من المعتربات كالهبة او شرهوا وان قص اقل من خمسة اظفار فله بكل ظفر صدقة الا ان يبلغ ذلك دما فنقص ماشاء (قوله او خمسة متفرقة) فيه كاذب فيه لما في الكافي ايضا لو قص ستة عشر ظفرا من كل عضو اربعة يجب بكل ظفر طعام مسكين الى ان يبلغ ذلك دما فنقص ماشاء اه وكذا

فيغيره من المعتبرات **(قوله)** او طاف للقدوم اول الصدر محدثا قدما ان كل طواف تطوع فهو كذلك حتى لو كان جنباً في اتدوم  
 الطواف اعاده وزنه من ان لم يده وقال محمد ايس عليه ان يعد طواف التجه لانه وان اعاد فهو افضل كذا في المحض  
 وبما ظهر بطلان ما في غاية البيان معزاً الى الاسيحياتي من انه لا شيء عليه لو طاف جنباً او محدثاً له تنصت عده وجوب  
 الهداية للطواف ولان طواف التطوع اذا شرع فيه صار واجباً بالشرع ثم بدخه النقص بترك الطهارة فيه كذا في البحر  
**(قوله)** او ترك ثلاثة من سبع الصدر اقول فيه كافي قص الاطفار لكل شوط نصف صاع من ركعات عليه في البحر وغيره  
**(قوله)** او احدى جارتين ثلاث اى من اليوم الثاني والثالث والرابع لو اقامه ويجب لكل حصة نصف صاع من براوصاع  
 من نحو اشيعر الا ان يبلغ دما فينقص ماشاء فتنه لهذا **(قوله)** او حلق رأس غيره كذا في الهداية مع الاشارة الى انه ممنوع من بدن  
 الانسان من محظورات الاحرام لاستحقاقه الامان بمنزلة نبات الحرم فلا يشرق الحلق بين شعره وشعر غيره الا ان كان جنباً  
 في شعره **(قوله)** اى محرم آخر اقول كان الواجب ان يامتن على الحلاقة ليشمل ما لو حلق لجلال فيلزمه الصدقة وبه صرح  
 في شرح الجميع اه واذا حلق محرم كان على المحلوق دم سواء كان بامر او بمكرها او تأتما ولا رجوع له على الخالق خلافاً لفرق  
 لادخاله في الورطة ولان الراحة حصلت له كالغمرور لا يرجع بالعقر على من غره لمقابلته بالذمة كفى الكفى **(قوله)** وذبح  
 مروع منون لطفه على ما قدمه من الفاعل اى وجب ذبح شاة في الحرم والتقيد بالحرم يمنع اجزاءها بذبحها في غيره بالاتفاق  
 ما يتصدق بالبحر على ستة ويبلغ قيمة تصيب كل منهم نصف صاع ركافى البحر عن الاسيحياتي اه واذا ذبح في الحرم اجزاء والقرية  
 في لها جهتان جهة الاراقة وجهة التصديق فللأولى لا يجب غيره اذ اسرق مذبوحاً ولثانية يتصدق بلحمه ولا يأكل منه  
 كفى الفتح **(قوله)** او تصدق قال في الجوهر الصدقة تجزى عندنا حيث احب الا انه يستحب على مساكين الحرم ويجوز فيها  
 التلبك والاباحة اعني التقدمة والتعشية **(٢٤٥)** عندها وقال محمد لا يجزى به الا القليل اه وقال في التبيين والهداية يجوز

اوطاف للقدوم اول الصدر محدثاً او ترك ثلاثة من سبع الصدر او احدى جارتين ثلاث  
 او حلق رأس غيره اى محرم آخر (وذبح او تصدق) عطف على قوله تصدق  
 (ثلاثة اصوع طعام على ستة مساكين او صام ثلاثة ايام) يعنى انه غير بين هذه  
 الثلاثة (ان طيب او حلق بذبح) قوله

الاباحة عند ابى يوسف خلافاً  
 لعمد اه فليذكر لابي حنيفة قولاً  
 وصاحب الهداية اخر قول محمد بن يونس  
 وقوله الزبلى وقال الكمان قيل قول ابى

حنيفة كقول محمد وقال ابو يوسف الحديث الذى قسر الآية لفظ الطعام فكان كفارة اليمن وفي نظره ان الحديث ليس مفسراً  
 لجعل بل مبين للمراد بالاطلاق وهو حديث مشهور علمته الامة لجازت الزيادة ثم المذكور في الآية الصدق وتحقق  
 حقيقته بالتعليق فيجب ان يحمل في الحديث الطعام على الطعام الذى هو الصدقة والا كان معارضا وغاية الاسرانه يعتبر  
 بالاسم الامر والله اعلم اه **(قوله)** اصوع على وزن ارجل جمع صاع **(قوله)** على ستة مساكين قال في البحر ظاهر كلامهم انه  
 لابد من التصديق على ستة حتى لو تصدق على اقل من الستة او على اكثر لا يجزى لان العدد متعصص عليه في الحديث وبني  
 على القول بجواز الاباحة انه لو عدى مسكيناً واحداً وعشاء اى ستة ليأمنه يجوز اخذاً من مسئلة الكفارات اه **(قوله)** او صام  
 كذا في المتن بصيغة الفعل الماضى وبني ان يكون بصيغة الاسم فيقال او صام لطفه على تصديق اه ويصوم في أى موضع شاء  
 مفراً او متتابعاً في الجوهره وغيرها **(قوله)** ان طيب او حلق اقول اوليس كافي الهداية ولكن الخلف اقتصر كعند  
 الشريعة وكان ينبغي اتباعها في الهداية **(قوله)** بعدد قبل الثلاثة الطيب والحلق واللبس والمعدر كخوف الهلاك من البرد  
 والمريض ولبس السلاح للقتال كافي الفتح والخوف غلبة الظن لا مجرد الوهم كادمنه في التيم وعوارض الصوم ولتبعه للمذكور  
 صاحب البحر في هذا المثل من الزامهم آخر او صدقة في قوله ويشترط ان لا يتبدى موضع الضرورة فيغنى رأسه بالقلنسوة  
 فقط ان اندفعت الضرورة بها وحيداً فلف المعامة عليها حرام موجب للدم ان استمر يوماً وصدقة فاقه اه لانه يخالف لما قدمناه من  
 فتح القدر من عدم تعدد الاجزاء بلبس المعامة مع القلنسوة وقداضطر الى القلنسوة فقط وبه صرح في تحفة الفقهاء ايضا  
 على ان صاحب البحر ناقض هذا بقوله يده وكذا اذا اندفعت الضرورة بلبس جبة فليس جبينه الا ان يكون آتاهم وتزعم كفارة  
 واحدة غير فيها اه **(قوله)** قال صاحب البحر لم ار لهم صريحاً ان الدم او الصدقة مكفر لهذا الائم من يله من غير توبة ولا بد  
 منها معه وبني ان يكون مبني على الاختلاف في الحدود هل هي كفارات لاهلها او لاولاد يخرج الحليج من ان يكون مبروراً

بارتكابه هذه الجناية وان كفر عنها اولا الظاهر بحثا لا نقله لا يخرج والله تعالى اعلم بحقيقة الحال اه **(قوله ووطؤه ولو ناسيا)** اقول يعني في قبل او در آدمي فاصح الروايتين سواء انزل ام لم ينزل مكرها او جاهلا ويفسد حج المرأة بالجماع ولو نائمة او مكرها ولو كان الجماع لمهاصيا او مجنونا ولزمها دم كافي الجوهره واذا كانت مكرها ترجع على الزوج فيما عن القاضي ابي حازم لانها من ان شجاع كافي الفتح اه وفسد حج الصبي بالجماع الا انه لا يجب عليه دم كافي الوالدية وغيرها ويخالفه ما في فتح القدير من انه لو كان صديا لجماع مثله فسد حجها دونه ولو كانت هي صبية او مجنونة انكسر الحكم اه وضعت صاحب البحر مقالاه في الفتح وبعه اخوه صاحب الترو وقال بدلى على ضعف ما في الفتح قوله لو افسد الصبي حجه لا قضاء عليه ولا يأتى ذلك بغير الجماع اه وفيه تأمل لان الفساد لا يختص في الجماع اذ يكون فوت الوقوف بمرقة وقيدنا الوطء باحد سبيل آدمي لمقال في الجوهره لا تزال بوطي الهيبة والاستناب بالكذب وجب شاة عند ابي حنيفة ولا يفسد الحلي ولا العمرة وان لم ينزل فلا شاة عليه اه وقدمت بعد ثبوت الكلام على الجماع وهو انه اذا تمتد الجماع في مجلس واحد لاسرأة او نسوة لزمته شاة فان جامع في مجلس آخر قبل الوقوف ولم يقصده برفض الحجة الفاسدة لزمه دم آخر عند ابي حنيفة واى يوسف ولونوى بالجماع الثاني رفض الفاسدة لا يزمه بالثاني شي كذا في الفتح عن خزانه الاكل وقاصيخان اه وكذا في الاشياء والظواهر من القاعدة الثامنة قال على هذا الاختلاف لو جامع مرة بعد اخرى مع امرأة واحدة ونسوة الا ان احسانا قالوا في الجماع بعد الوقوف في المرة الاولى عليه بدنة وفي الثانية عليه الشاة كذا في المبسوط اه وعلى في الفتح عدم لزوم الدم فيما اذا نوى بالجماع الثاني رفض الحج الفاسد بانه استدالي قصد واحد وهو تعجيل الاحلال وان اخطأ في تأويله لا يزيله التحلل بالافعال ولا يخرج من الاحرام الا بها وعلى هذا سائر محظورات الاحرام اه والتأويل الفاسد متى روى الضمان كالباعى اذا تلف **(٢٤٦)** مال العادل فانه لا يضمن لانه تلف

عن تأويل كذا في الكافي اه قلت وينظر في قوله يزمه التحلل بالافعال ولا يخرج عن الاحرام الا بها مع ما سنذكره من تحليل المولى اتمه نحو قص ظفر وبالجماع وان كان لا يثبت له فعله ابتداء **(قوله قبل وقوف فرض)** اى قبل وقوف هو فرض فلاضافة بسببية لاعل

معنى في فرض لانه لا فرق في الفساد بالجماع قبل الوقوف لحج مطلقا **(قوله ان قتل محرم صيدا)** قال الزبلي اعلم **(مطلقا)** ان الصيد هو الحيوان للمتعن المتوحش باصل الحلقة وهو نعان برى وهو ما يكون تولده وتناثله في البر وبحرى وهو ما يكون تولده في الماء لان مولده هو الاصل والتعيش بعد ذلك عارض فلا يتغير به ويحرم الاول على المحرم دون الثاني لقوله تعالى لا تقتلوا الصيد واتم حرم وقوله تعالى احل لكم صيد البحر الآية والخمس القوا سق خارجة بالص على ما يحى اه ويحل للمحرم اصطياد البحرى سواء كان ما كولا او لا وهو الصحيح كافي المحيط بالدائع وغيرها وبه يظهر ضعف ما في مناسك الكرماني من انه لا يحل له الا ما يؤكل خاصة كذا في البحر ولا فرق في وجوب الجزاء بقتل صيد البر بين المباشرة والتسبيح اذا كان متديا فيه فلو نصب شبكة للصيد او حفر للصيد حفيرة فعلق صيده ضمن لانه متدد ولو نصب فسطاطا لنفسه فعلق به فمات او حفر حفيرة للقاء الحيوان بياح قتله كالنصب فعلق فيها لاشي عليه وكذا لو ارسل كلبه الى حيوان مباح فاخذ ما يحرم وارسله الى صيد في الحل وهو حلال فتجاوز الى الحرم فقتل صيدا او طرد الصيد حتى ادخله في الحرم فقتله فلا شاة عليه لانه غير متدد في التسبيح ولا يشبه هذه الرمية في الحل فاصابه في الحرم لانه تمت جانيته بالمباشرة ولا مالوا انقلب محرم نائم على صيد فقتله لان المباشرة لا يشترط فيها عدم التعدى فيلزمه الجزاء ويتعدى الجزاء بتعدد المقتول اذا اذا قصد به التحلل ورفض احرامه فليته لذلك كله دم واحد كذا في الفتح اى وان لم يرتض بالنظر للتحلل فلا يخرج منه الا بالافعال كما قدمه **(قوله اولد عليه قتاله)** الضمير في دل للمحرم فخرج دلالة الاحلال ولو على صيد الحرم كما سنذكره ولابد من شروط للزوم الجزاء بالدلالة احدها تفهم من لفظ الدلالة عدم علم المدلول بمكان الصيد وتصديقه في الدلالة حتى لو كذبه وصدق غيره لا ضمان على من زعم كذبه او اتصال القتل بالدلالة وبقاء الدلال محرما عند اخذ المدلول واخذه قبل ان ينقلب ولو امر به بقتله بعدما اخذه يثبت ان يضمن وعلى هذا اذا عاذه سكتا ليقبله بها وليس مع

الأخذ ما يقتله أو قوساً أو نشاباً يرميه به وما في الأصل من أنه لاجزاء على صاحب السكين حمل على ما إذا كان المستعير يقدر على  
ذمحه وصرح في السير بأنه على صاحب السكين الجزاء وكذا إذا دل على قوس ونشاب من راء ولا يقدر على قتله ليدعو قوساً  
الألعة الأصح عندي أنه لا يجب الجزاء على المعير على كل حال كذا في الفتح قلت ولعل وجهه كما في شرح الجمع عن المحيط وأما  
سكيناً لاجزاء عليه لأنه يتوصل إلى قتله بدون سكين بأن يحققه اهـ **(قولهم)** ولو كان الصيد سباعاً غير مائل **(قولهم)** في البحر أراد  
بالسبع كل حيوان لا يؤكل بحال من الفواسق السابقة والخمرات سواء كان سباعاً أو لا ولو كان خنزيراً أو قرداً أو فيلاً والسبع  
اسم لكل مختطف متنب جارح قاتل مادي عادة اهـ وقال في الجوهرة وفي شرحه الأسد حيوان يتبع متوحش فينبغ الخمر  
من قتله كالصبيح وفي الفتاوى الأسد بمنزلة الكلب العقور والذئب اهـ لفظ الجوهرة وقد ذكر مثل ما في الفتاوى صاحب  
البدائع كما نقله عنه الكمال فقال الأسد والذئب والفهد يحمل قتله ولا شيء فيها وإن لم يمس ولم يحل خلافاً بل ذكره حكماً  
مسكوتاً فيه قال الكمال ثم رأيت رواية عن أبي يوسف قال في فتاوى قاضيان وعن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر  
الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب اهـ **(قولهم)** ولا شيء في الصائل أي سباعاً كان أو سداً غيره كالتص في الجوهرة  
والصواب الحمل أي ألوان لا يصل إلا الذي وأطلق في عدم وجوب شيء في الصائل وذكر في شرح الجمع عن الجوهرة أنه إذا مكنته دفعه  
بغير سلاح فقتله عليه الجزاء اهـ **(قولهم)** أو حماماً مسرولاً **(قولهم)** فتح الواو كافي الفتح وقال في البحر أنما يدفعه من الحكم في السباع مطلقاً  
كذلك لما كان فيه خلاف مالك ولغيره غير بالأول اهـ والحكمة المصوبة في كونها صيداً وإن كان في خصم الظاهر بقوة ضيق **(قولهم)**  
فصار كالبيط كذا قاله الزبيني وقال في الكافي فصار كالسباع وكل منهما صحيح في الحكم لما قال في فتح القدير الحمام متوحش يابس الخلفة  
والاستئناس عارض بخلاف البيط الذي **(٧٤٧)** يكون في الحياض واليوت قاله في الأصل الخلفة اهـ والمراد به البيط الكركري

الذي قاله أبو **(قولهم)** وهو مضمر  
إلى الكلمة أي بأن لم يجد الأهوا وإذا وجد  
ميتاً وصيداً أو قد اضطرر فإنه أولى في قول  
أبي حنيفة ومحمد وقيل أبو يوسف والحسن  
بأنه صحيح كذا في فتاوى قضيتان  
وفي المبسوط خلافه حيث قل في قول

معلقاً أي سواء كان أول مرة أو لا أو كان سهواً أو عمدًا **(فعله جزاءه ولو)** كان  
الصيد **(سباعاً غير مائل ولا شيء في الصائل أو)** كان الصيد **(مستأنساً أو حماماً)**  
مسرولاً وهو الذي في رجليه ريش كالسروريل وقال مالك أنه ألوان مستأنس فصار  
كالبيط قلنا هو صيد بأصل الخلفة وأما ما يطير لقله **(أهو)** مضطراً إلى كلمة بالجرع  
أو غيره **(وهو)** أي جزاءه **(ماقومه عدلان في مقتله أو)** في **(أقرب مكان منه)**

أبي حنيفة وأبي يوسف يتناول الصيد ويؤدى الجزاء لأن الحرمة المأخوذة لا ارتفاع حرمة الصيد بالجرع ومن الأحكام فهي مؤقته  
بخلاف حرمة الميتة فعليه إن قصده أخف الحرمتين دون اغلظهما والصيد وإن كان محظوراً بالأحكام لكن عند الضرورة يرتفع  
الخطأ فيقتله ويأكل منه ويؤدى الجزاء كذا في الفتح وقال الشيخ محمد بن الشيخ عبد الله الغزي صاحب تنوير الأبصار في نظمهم أن  
الفتوى على أنه يأكل الميتة ولو وجد صيداً ومال الغير فالصيد وعن بعض أصحابنا من وجد طعام الغير لأتباعه الميتة وعن  
أبي سباعة القصب الأولى من الميتة به أخذ الطحاوي وخبر الكرخي كذا في البرازية **(قولهم)** وهو أي جزاءه ما قومه عدلان قيد  
الميتى ليس لازماً لما نص في الهداية بلفظ قالوا الواحد بكفي والمتى أحوط وأبعد من اللفظ كافي حقوق العباد وقيل يعتبر الميتى  
هنا بالنسب اهـ ومثله في الجوهرة والكافي والتهين والمأية وقال صاحب البحر قيد أي صاحب الكثر بالعدلين لأن العدد  
الواحد لا يكفي أظهار النص وصححه في شرح الدرر ثم قل عبارة الهداية عقبه وقوله هو صاحب البحر في أن صاحب الكثر بالعدلين  
لأن الميتى وانت ترى أن لا تصحح فيها وكان ينبغي لهما اتفاقاً أم الكمال حيث قال قوله أي في الهداية وقيل يعتبر الميتى أي في حكم  
المقوم والذين لم يوجبوه أي الميتى حلوا العدد في الآية على الأولوية لأن المقصود زيادة الأحكام والاتقان والمظاهر الوجوب  
وقصد الأحكام والاتقان لأسانيفه بل قد يكون داعية ويقوم الصيد بما فيه من الخلفة لا بما زاد ما تعلم فلو كان بائناً صيداً أو  
حماماً يحمي من يبيد قوم لا باعتبار الصيدية والحي من يبيد قاذراً كان ملوكاً كان عليه قيته مالكة يعتبر فيها ما يزيد التعليم  
وقيمة الجنابة لا يعتبر فيها ذلك حتى إذا قتل بائناً نفسه المعلم عليه قيته غير معلم وإذا كانت الزيادة بامر خلق كذا كان طيراً  
يصوت فازدادت قيمته لذلك ففي اعتبار ذلك في الجزاء روايتان في رواية لا يعتبر لأنه ليس في معنى الصيدية في شيء وفي أخرى  
يعتبر لأنه وصف ثابت بأصل الخلفة كالخام إذا كان مطعوماً **(قولهم)** في مقتله أو أقرب مكانه **(قولهم)** كذا في التوزيع لا للتحجير  
يعنى أنه يقوم في مكان قتله إن كان له فيه قيمة والأقرب موضع منه له قيمة فيه ولابد من اعتبار زمان القتل أيضاً لا خلاف

القيمة باختلاف الزمان والمكان كالص على الزبلي وغيره **(قوله** والجزاء في السبع لا يزيد على شاة) هذا باعتبار ما يجب له تعالى لما قال قاضي خان الصيد المملوك بحجبت القيمة بالفتاى وقال الشيخ زين بنى عليه فيمتان قيمة مالكم مطلقا وقيمة الله تعالى لا يجوز قيمة شاة **(قوله** ثم له الى المحرم ان يشتري به الخ) اشارة الى ان التخيير في احد الامور الثلاثة للقائل لان قوم الصيد للمقتول وهذا عندنا حنفية وابى يوسف وقال محمد والثاقفى ان كان الصيد مما لا مثل له من التم الحيات الى الحككين وفي ماله مثل من التم لا خيار فيه للحككين ويجب على القاتل مثل المقتول في العلما بدنة وحمرا الوحش بقرة وهكذا كما في الحاشية **(قوله** ويذبح بمكة) اى بالحرم واذا ذبحه في الحرم جاز التصدق به على مسكين واحد كهدى المتعة لوجود القرية بالأراقة في مكانها ولو ذبحه في اقل لا يجوز الا ان يبطى كل فقير قدر قيمة نصف صاع وان كانت قيمة اللحم مثل قيمة المقتول فيها ولا فيكمند ولا يتصدق بشئ من الجزاء عن من لا تقبل شهادته ولا يجوز على اهل الذمة والمسلم احب ولو اكل من الجزاء غرم قيمة ما اكل كذا في الفتى **(قوله** او طعاما ويتصدق على المساكين) والاباحة تكفى في جزاء الصيد في الاطعام كالتفكير صرح به الاسيبحاني ولا يكتفى في صدقة الفطر ويجوز دفع قيمة نصف الصاع للتفكير قياسا على الفطر **(قوله** لا اقل منه) اى لا يجوز به لو دفع اقل من نصف صاع ويكون تطوعا وكذا ما عطاء اذا ما عن نصف صاع لتفكير واحد وقع الزائدة تطوعا على غيره ما كتاب وقال الشيخ زين بنى نقل مثله وقد حققنا في باب صدقة الفطر انه يجوز ان يرق نصف الصاع على مساكين على المذهب وان القائل بالتم الكرخى فينبى ان يكون كذلك هنا خصوصا انهم اطلق في جري على اطلاقه **(قوله** وان فضل عن طعام مسكين) الضمير

فيه راجع للطعام وهو فاعل فضل اى فضل اقل من نصف صاع **(قوله** نصف صاع) بالجر بدل من طعام مسكين **(قوله** او صام يوما بدله) كذا الحكم لو كان الجزاء لا يبلغ نصف صاع فخير ان شاء تصدق به وان شام صام يوما بدله كافي الجوهر وغيره ويجوز الجمع هنا بين الصوم والاطعام بخلاف كفارة اليمين لان الصوم اصل كالطعام في الجزاء واما في كفارة اليمين فالصوم بدل عن التكفير

(و) الجزاء (في السبع لا يزيد على شاة) وان كان اكبر منها (ثم له) اى للمحرم (ان يشتري به هديا ويذبح بمكة او طعاما ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من بر او صاع من تمر او شير لا اقل منه او يصوم عن طعام كل مسكين يوما وان فضل عن طعام مسكين) طعام المسكين نصف صاع وما فضل يكون اقل منه (لتصدق به) اى بما فضل (او صام يوما بدله ويجب ما نقص بجرحه وتنف شره وقطع عضوه) اى لو جرح صيدا او تنف شره او قطع عضوا منه ضمن ما نقص اعتسارا بالعض بالكل كافي حقوق العباد (وتجب القيمة) اى قيمة الصيد كاملة (بتنف ريشه وقطع قوائمه) حتى خرج عن حيز الامتناع لانه فوت عليه الامن بتقويت آلة الامتناع فيضمن جزاءه (وكسر بيضه) اى يجب عليه قيمة

بالمال فلا يجوز الجمع فهناك الاصل والبدل للتاني كافي التبيين **(قوله** ويجب ما نقص بجرحه وتنف شره) قال الزبلي (البيض) هذا اذا رى وبقي اثره وان لم يبق له اثر لا يضمن لزوال الموجب وقال ابو يوسف يلزمه صدقة لالم وعلى هذا لوقع سنة او ضرب عينه فابيضت قبتله سن اوزال البياض وذكر في الناية معزيا الى البدائع انه لا يسقط عنه الضمان بخلاف جرح الأدمى اذا اندمل ولم يبق له اثر حيث لا يجب عليه شئ لزوال الشئ اه وقال الشيخ زين الدين الظاهر اطلاق لزوم ارش النقص اه قلت يعنى الظاهر بالنسبة لما حصل عنده لانه ظاهر الرواية ولذا قال اخوه الشيخ عمر صاحب النهر ان كلام البدائع هو المناسب للاطلاق اه ولو ناب ولم يدر مات الا لزم كل القيمة استحسانا **(قوله** وقطع عضوه) اى يجب ما نقص به وهذا اذا لم يخرج عن حيز الامتناع كما يعلم من قوله بدله فان اخرج جزاه عن حيز الامتناع فان قصده لاشئ عليه كذا اذا خلاص حماة من سنود اوسع اوشكة او خيطا من رجله فقطعت فلا شئ عليه وكذا في كل فعل قصده به اصلاح كافي التهر عن الدراية وان جرحه ثم قتله قبل التكفير وجب قيمته وسقط ارش الجراحة وان كفر او لا كفر ثانيا كافي الفتى **(قوله** ويجب القيمة بتنف ريشه) اى اذا كان يمتع به الطران فلو كان لا يمتع به كالتعامه يبنى ان يضمن النقص بتنف ريشها لانها تمتع بجرحها مع مساعدة جناحها ولم يدر من صا **(قوله** وقطع قوائمه) يظهر لى انه لا يشترط قطع كل القوائم بل اذا قطع بعضها وفات به الامتناع وجب الجزاء فيلزم اه واذا قتل الصيد بعدما خرج عن حيز الامتناع قال في الوجيز لا يجب عليه الاجزاء واحد ان كان قبل التكفير كذا في الجوهره **(قوله** عن حيز الامتناع) الحيز يشدد ويخفف وهو الجهة كافي الجوهره **(قوله** وكسر بيضه) كذا يشي كافي الجوهره وكذا لو القاه

في ما اودقته في تراب يلزمه الجزء المائل في الفتح لو ضرب طير اعن يبعثه حتى فسد او وضع بعض الصيد تحت الدجج ففسد لزمه  
الجزء وان خرج منها فرخ وطار لا يلزمه شيء اهـ وهل قوله وطار قيد معتبر او اتفاق فيلنظر **(قوله)** اذا شوى ايضاً الجراد  
وضمنه لا يحرم كله ولا يلزم شيء اكله سواء اكله حرم او حلال لانه لا يتقرر الى الزكاة فلا يصير ميتاً ولو لم يباح اكل البيض قبل  
شبه كذا في البحر اهـ قلت ينبغي ان يكون كذلك البين المحلوف من الصيد **(قوله)** فان فسد بان صار مذرة لم يجب عليه شيء  
شامل للبيض النعامة فاذا فسد لاشي بكسره كافي الهداية وقال الكمال فانتفى هذا ما قال الكرمانى اذا كسر بيض نعامة مذرة  
وجب الجزء لان لكسره هاقية وان كانت غير نعامة لا يجب شيء وذلك لان المحرم بالاحرام ليس منه ان يعرض لكسره بل يصيد  
فقط وليس للمذرة عرضية الصيد به اهـ **(قوله)** وكسره وخروج فرخ ميت لا ينجى ما في إطلاق المتن من المساهة في لزوم الجزء  
مخرج فرخ ميتا لما ذكره في تقسيم المسألة شرحاً من عدم الضمان في بعض الصور **(قوله)** وذبح المحلل صيد الحرم اقول انما  
خص لزوم الجزء بالقتل ليجر اجزاءه غير الحرم الى صيد الحرم فلا جازع عليه واتما الجزء اعلى القتال وقال زفر على  
الدال ايضاً كافي شرح المجمع **(قوله)** اى  
البيض بكسره لانه اصل الصيد وله عرضية ان يصير صيداً فتزل منزلة احتياطاً  
ما لم يفسد فان فسد بان صار مذرة لم يجب عليه شيء (وكسره وخروج فرخ ميت)  
يعنى اذا خرج بعد كسر البيض فرخ ميت يجب قيمة الفرخ حياً هذه المسألة لا تحلوا  
من ان علم انه كان حياً ومات بالكسر او علم انه كان ميتاً او لم يعلم ان موته بسبب  
الكسر او لا فان كان الاول ضمن قيمته وان كان الثاني فلا شيء وان كان  
الثالث فالقياس ان لا يفرغ سوى البيضة لان حياة الفرخ غير معلومة وفي  
الاستحسان يجب عليه قيمة الفرخ حياً لان البيض معد ليخرج منه الفرخ الحى  
والكسر قبل اوانه سبب لموته فيحاط به عليه احتياطاً كذا في النجاة (وذبح المحلل  
صيد الحرم) اى يجب عليه قيمته يتصدق بها وسببى قائدة التقيد بالحلال  
(وحله) اى يجب على من حلب صيد الحرم قيمته لانه من اجزاء الصيد  
فاشبه كله (وقطع حشيشه وشجره الثابت بنفسه وليس بمسايت) اى ليس  
من جنس ما يشبه الناس (ولو) كان ذلك الشجر (ملوكاً) اشارة الى ان ما وقع  
في الوقاية وغيرها من قولهم غير ملوك غير مفيد لان شراح الهداية وغيرهم قالوا  
ان حشيش الحرم وشجره على نوعين شجر ابنته الناس وشجر بنت بنفسه وكل منهما  
على نوعين لانه اما ان يكون من جنس ما يشبه الناس او لا يكون والاخر بنوعه  
لا يوجب الجزء والاخر من الثاني كذلك واتما الجزء في الثاني منه وهو ما يشبه  
بنفسه وليس من جنس ما يشبه الناس ويستوى فيه ان يكون ملوكاً لانسان بان  
ثبت في ملكه او لم يكن حتى قالوا في رجل ثبت في ملكه ام غيلان قطعها انسان  
بالشجر كما في الجوهرة **(قوله)** ولو ملوكاً اشارة الى ان ما وقع في الوقاية وغيرها من قولهم غير ملوك غير مفيد اقول  
منع الفائدة ممنوع من المألة صدر الشرعة ان يدين غير المملوكة لقاعدة عدم تعدد القيمة فليس عليه القيمة واحدة بسبب تعلق الحرم  
اهـ ثم اقول في كل من عبارة المصنف وصدر الشرعة قصور من حيث ظاهرها لانه لا فهم من عبارة صدر الشرعة متناحك  
المملوك كهل يكون الضمان متعدداً او لا يعلم من عبارة صاحب الدرر متناحك لانه لا فهم من عبارة صدر الشرعة متناحك  
وهي متشعبة في المملوك كذا ذكر شرحاً **(قوله)** والاخر بنوعه لا يوجب الجزء والاخر من الثاني كذلك اقول وذلك ان الذي يشبه  
الناس غير مستحق للامان بالاجماع ولا يشبه الناس عادة اذا ثبت الناس التحق بما يشبه عادة فكان غير مستحق للامان الحافط  
بمحل الاجماع بمجامع اقتطاع كمال النسبة الى الحرم عند النسبة الى غيره بالانبات كافي الهداية والنجاة واذا كان الجزء متنفذاً  
في هذه المذكورات من الأقسام لا يتقضى ضامناً للملكها لو كانت مملوكة كما هو ظاهر من القسم الرابع وبه صرح البرجدي  
في شرح النجاة **(قوله)** حتى قالوا في رجل ثبت في ملكه ام غيلان الخ كذا منه

في الهداية واعترض عليه بوجهين احدهما ان الثبات يملك بالاخذ فكيف تحجب القيمة بعد ذلك والثاني ان الحرم غير مملوك لاحد فكيف يتصور قوله وقيمة اخرى ضمانا للملكه واجب عن الاول بان قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الله والكلأ والتارحمول على خارج الحرم ولما حكم الحرم فيخلافه لان حرم العرض بالنص كصيده وعن الثاني بانه على قول من يرى تملك ارض الحرم وهو قول ابي يوسف ومحمد كذا في المنايا اما على قول ابي حنيفة لا يتصور الثاني لانه لا يتحقق عنده تملك ارض الحرم بل هي سواها واراد بالسوايا الاوقاف والاغلاسية في الاسلام وهذا لم يذكر حكمه ما اذا قطع المالك ام غيلان من ارضه ويبقى على ما ذكر ان يجب عليه قيمة واحدة الا ان ما ذكره في البحر عن غاية البيان يقتضي انه لا شيء عليه من الجزاء حيث قال فيها قال محمد في ام غيلان ثبت في الحرم في ارض رجل ليس لصاحب الارض قطعه ولا قلعه ولو قلعه فعله لعنة الله اهـ واذا لم يقطع القيمة ملكه وكرامه الانتفاع بهما وغيره لتطرق الناس لذلك فيؤدي الى استئصال شجر الحرم وهو يدل على ان الكراهة تجزئة ولو باعها جار للمشتري الانتفاع به لانه ينفذ اقطاع النماء بخلاف صيد الحرم فان بيعه لا يجوز وان ادى قيمته لعدم ملكه كافي البحر **(قوله الاما جف)** اي من الشجر والحشيش حيث يجوز قطعه بلا غريم وصرحنا بانه لا شيء يقطع الجاف من الحشيش والشجر كاصربه في البرهان وغيره فقال وحرم قطع ما ثبت في الحرم من شجر وكلاء الا الاذخر والجاف اهـ وقال في الهداية فان قطع حشيش الحرم او شجره الذي ليس مملوكا وهو مالا يثبت الناس فعله قيمته الفما جف منه لان حرمتها بسبب الحرم قال عليه الصلاة والسلام لا يخلت خلاها ولا يعضد شوكتها ثم قال وما جف من شجر الحرم لاضحان فيه لانه ليس بنام ولا يرعى حشيش الحرم ولا يقطع الا الاذخر اهـ وقال الكمال في ٢٥٠ **﴿** حاصل وجوه المسألة ان الثبات في الحرم

اما الاذخر وغيره وقد جف او انكسر او ليس واحدا منهما الى ان قال والذى فيه الجزاء هو ما ثبت بنفسه وليس من جنس ما يثبت الناس ولا منكسرا ولا جافا ولا اذخرا ولا يد في اخراج ما خرج عن حكم الجزاء من دليل فاشار المصنف الى ان الاذخر خرج بالنص وما اثبتوه بفسقه بالاجماع واما الجاف وانكسر ففي معناه قاعلم ان

الالفاظ التي وردت في هذا الباب الشجر والشوك والخلا فالخلا الرطب من الكلاء وكذا الشجر اسم **(او)** للقائم الذي يجثث يخوفنا جاف فهو حطب والشوك لا يمارضه لانه اعم يقال على الرطب والجاف فليحلب على احد نوعيه دفعا للمبارحة اهـ واذ اعلمت ذلك فلامعمل على ما فرق به الرجدي بين الشجر والكلاء حيث قال اعلم ان القياس يقتضي ان يكون الكلاء ان كان مملوكا لاحد او منبأ اوجافا لا يكون فيه الجزاء حتى الحرم لكن المذكور في الكتب ان قطع الكلاء مطلقا يوجب الجزاء والفرق بينه وبين الشجر غير ظاهر ويمكن حمل عبارة المتن على مقتضى القياس بان يجعل الاستثناء منصرفا الى الحشيش والشجرهما اهـ وعبارة المتن اي متى الوقاية ووقع حشيشه او شجره المملوك او منبأ اوجافا اهـ فلا يعتمد على ما قاله لانسند قوله ان المذكور في الكتب وجوب الجزاء بقطع الكلاء مطلقا وهو مجموع لما علمت من تقييده في الفتح ومثله في التبيين والبرهان والبحر بل لم ارم من صرح بالاطلاق والذي يظهر انه اخذه من مدلول لفظ الحشيش والجواب عنه يؤخذ مما قاله الدودي عن اهل اللغة الحشيش اسم اليابس والفتح ما يطلقون الحشيش على الرطب واليابس مجازا وسمى الرطب حشيشا باعتبار ما يؤول اليه اهـ **(قوله)** لقوله صلى الله عليه وسلم لا يخلت خلاها ولا يعضد شوكتها قال في البحر الحلال بالقصر الحشيش واختلاؤه قطعه والعصا بقطع الشجر من باب ضرب كذا في المنبر وفي الفتح كما قدمناه احتجلا هو الرطب من الكلاء **(قوله والكلاء البغ)** كذا قال الزبيلي ثم قال ولانها اتهموا ولانني فاشبهت اليابس من الثبات اهـ فقيه نص على جواز قطع الحشيش اليابس مع التصريح بما قدمه قبله قوله فان قطع حشيش الحرم او شجره غير مملوك ضمن قيمته الاما جف فلا ضمان فيه ويحل الانتفاع به لانه حطب وليس بنام وثبت الحرمة بسبب الحرم لما يكون ناميا - فيه اهـ ولو قدر كونها اي الكماء نباتا كانت من الجاف كافي الفتح **(قوله)** وسدقة وان قلت بقتل قلة يعني وقد اخذها من بدته او ثوبه فيتصدق قضاء

التفت كذا في الجوهرة اه حتى لو قتل قلة ساقطة على الارض لاشئ عليه كافي التبين ولو قتل قلة غيره لاشئ عليه كافي الجوهرة  
عن الخجندی وبه صرح في غيرهما معللا بانها ليست بصيد وليس في قتل قلة الغر ازالة التفت عن القاتل فلا يلزمه شئ اه والقائل  
نفسه واشارته اليه موجب للصقعة عليه والقتلان والثلاث كالواحدة في الجزاء وفي الزائد على الثالث بالغ ما بلغ نصف صاع كذا  
في شرح الهداية فكان هو المذهب خلافا في الفتاوى كفاض يخان ان العشر تغافرها كثير فيجب نصف صاع وهذا اذا قلنا قصدا  
او المقتى ثوبه في الشمس او غنمها لا قصدها ولو اقامه لا قلنا فأت لاشئ عليه كافي البحر وغيره وفي شرح النقاية للرجندي مثله ثم  
نقل خلافا عن التصورية وهو نفي الجزاء بالقائه ثوبه في الشمس ونحوها لقتل القمل **(قوله)** او جرادة قال ساحل البحر ولم  
ار من تكلم على الفرق بين الجراد الكثير والقليل كالقمل ونفي ان يكون كالقمل في الثلاث وما دونها يتصدق بمائه وفي الاديع  
فاكثر يتصدق بنصف صاع **(قوله)** ولاشئ يقتل غراب الخ اطلق في الجزاء بقتل المذكورات فاذا عدم استباح جزاء بقتلها  
سواء كان القاتل محرما او حلالا في الحرم وغيره والمراد بالغراب الذي يأكل الحنظل ويختل به يندى بالاذى اما العقق فغير مستثنى  
لانه لا يسمى غرابا ولا يندى بالاذى كذا في الهداية وقول الهداية لانه يندى بالاذى قيل لانه يقع على در الدابة وقيل فعلى هذا  
يكون في قوله في العقق ولا يندى بالاذى نظر لانه يقع على در الدابة كذا في العناية والجواب عن النظر ان في العقق روايتين  
والظاهر انه من الصيد كذا في مختصر الظهيرية فلا اعتراض على الهداية وغراب الزرع لا يقتل ويربى المحرم ليفرع من الزرع  
كذا في الفتح **(قوله)** وحداة بكسر الحاء طائر معروف والجمع الحدأة وفتح الحاء فأن يقتلها المجازاة لها رأسان كذا  
في البحر وفي شرح النقاية للرجندي ففتح الحاء وكسرها وفتح الدال بلا مد طائر يصيد القار والجراد **(قوله)** وفارة  
بالحمز واحدة القار وجمعه فيران كذا في البحر وقال الرجندي همزة ساكنة ومجوز فيها التسهيل اه ولاشئ فيها  
اهلية او وحشية والسور كذلك في رواية الحسن عن ابي حنيفة وفي رواية هشام عن محمد ما كان منه ربا فهو متوحش  
كالصيد ويجب بقتله الجزاء كذا في الفتح **(٢٥١)** **(قوله)** قد ذكر الذئب في بعض الروايات الخ اقول يمكن ان يكون هذا

جواب سؤال مقدر هو انه لم يذكر  
الذئب في المتن فاجاب انه قد ذكر في بعض  
الروايات اي وفي بعضها لم يذكر فاتفق  
ان الذي لم يذكره او المراد بالكلب

او جرادة ولاشئ يقتل غراب وحداة وعقرب وحية وفارة وكاب عقور قد ذكر  
الذئب في بعض الروايات وقيل المراد بالكلب العقور الذئب (وبعض وبرغوث  
وقراد وسلحفات وله ذئج الشاة والقر والبعر والدجاج والبط الاهلي واكل ماصاده

العقور الذئب فهو نص عليه الا انه اذا اراد به الذئب لا يعلم حكم الكلب نصا فيلحقه بطريق الدلالة ولكن صاحب  
الكنز والهداية صرحا بعدم شئ يقتل الذئب والكلب واذا اراد بالكلب العقور الذئب يكون مكررا في كلامهما ولعل  
هذا هو السر في عدم ذكر المصنف له متنا ايضا هذا وقد فرق الطحاوي بين الكلب والذئب فلم يجعل الذئب من  
الفواسق كانه له في البحر اه ولكن ظاهر الرواية ان السباع كلها صيدا لا الذئب والكلب كذا في مختصر الظهيرية  
**(قوله)** وبموض قال في البحر البعوض صفار البق الواحدة بموضه بالهاء واشتقاقه من البعض لانها كبعض البق  
قال الله تعالى مثلا بموضه كذا في ضياء الحلو اه ولاشئ يقتل الكبار والعنابر والسلحفاة بضم الفاء وفتح العين واحدة  
السلاحف من خلق الماء ويقال ايضا سلحفية بالياء تنبيه لم يذكر الصف النمل ونص في الكنز كشرحه الزيلعي  
بعدم شئ يقتله وقال المراد بالنمل السوداء الصفراء التي تؤذي بالعش والارض ولا يحل قتلها ولكن لا تضمن لانها ليست بصيد ولا  
هي متولدة من البدن اه وفي الناية عن المحيط ليس في القنافة والحنافس والورغ والذباب والزبور والحلمة وصباح الليل  
والصبر صر وامن حنين وابن عرس شئ لانها من هوام الارض وخسراتها ليست بصيد ولا هي متولدة من البدن اه وقال  
الككمال وعن ابي يوسف في قتل القنفذ روايتان جمعه نوح من الفارة وفي اخرى جمعه كاليربوع وفي الفتاوى  
لاشئ في ابن عرس خلافا لابي يوسف واطلق غيره لزوم الجزاء في الضب واليربوع والسور والسجباب والبق والتل و ابن  
صرص والارنب من غير حكاية خلاف في شئ اه **(قوله)** والبط الاهلي قال الزيلعي المراد بالبط التي تكون في المساكن  
والحياض ولا تطير لانها الوف باصل الحلقة كالسجاج واما التي نظير فصيد فيجب بقتلها الجزاء فينفي ان يكون الجواويس على هذا  
التفصيل فانه في بلاد السودان وحشي ولا يعرف منه مستأنس عندهم اه ولو تربي ظلي على شاة يلحق ولدها بها كذا في البحر

**(قوله)** وذبحه بلا دلالة شرط ان لا يكون دال على الصيد وهو المختار وقيل لا يحرم بالدلالة قاله الزيلعي **(قوله)** حتى اذا كان في رحله او في قصفه لا يجب عليه الارسال ذكره تاج الشريعة اقول يمكن ان يكون جزمة بدم الارسال من غير ذكر خلاف فها اذا كان القفس ليس في يده الحقيقية واما اذا كان في يده الحقيقية فيمكن ان يجري فيه الخلاف الجاري في المسئلة الاتية وهي ما اذا احرم وفي بيته او قصفه صيد وصاحب الهداية افاض ضعف القول بلزوم الارسال فيها اذا كان القفس في يده حيث قال ومن احرم وفي بيته او قصفه صيد فليس عليه ان يرسله وقيل اذا كان القفس في يده لزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع اه وكذلك في التبين وجعل في البحر حكم داخل الحرم بالصيد كالحكم فيمن احرم فقال قوله اى في الكتز ومن دخل الحرم بصيد ارسله اراد به ما اذا دخل به وهو مسئله بيد الجارحة لانه سيصرح بانها اذا احرم وفي بيته او قصفه صيد لا يرسله فكذلك اذا دخل الحرم ومعه صيد في قصفه لا يفيد له لا يرسله لانه لا يفرق بينهما اه **(قوله)** اى عليه ان يرسله ليس المراد من ارساله تسيبه لان تسيب الهداية حرام بل يطلعه على وجه لا يضيع ولا يخرج عن مكانه هذا الارسال حتى لو خرج الى الحل فان لم يمسكه ولو اخذه انسان يسترده واطلق في الصيد فشمهل ما اذا كان من الجوارح او لا فودخل الحرم ومعه بازي فارسله ﴿٢٥٢﴾ فقتل حمام الحرم فانه لا شيء عليه لانه

فعل ما هو الواجب عليه كذا في البحر وشرع الجميع **(قوله)** ودر بيه الخ لا فرق في لزوم رد البيع بين ان يبيعه في الحرم او بعد ما اخرجته منه فباعه خارج الحرم لانه صار بالادخال من صيد الحرم ولا يجل اخراجه بعد ذلك كافي للتبين وقال في البحر اشار بقوله رد البيع الى انه فاسد لا باطل اه قلت ونص عليه في الكافي بقوله فان باع الصيد بعد ما ادخله في الحرم فسد البيع اه وكذا قال الزيلعي البيع فاسد لمكان النبي **(قوله)** ارسل صيدا في يد محرم ان اخذه حلال ضمن هذا عندنا في حنيفة خلافا لما لانه امر بالمروءة وله انه ملكه والواجب عليه ترك التعرض وذلك يحصل بتقوية يده الحقيقية لا مطلق يده فان ادعى الثاني منتهاه

حلال وذبحه بلا دلالة محرم وامر به حلال دخل الحرم قال في الهداية ومن دخل الحرم بصيد الى آخره وقال صاحب النهاية وهو حلال حتى يظهر خلاف الثاني فان في الحرم لا يتوقف وجوب الارسال على دخول الحرم فانه يجب عليه الارسال بمجرد الاحرام بالاتفاق ولهذا قلت حلال دخل الحرم (يصيد في يده) اى يده الحقيقية التي هي الجارحة حتى اذا كان في رحله او قصفه لا يجب عليه الارسال ذكره تاج الشريعة (ارسله) اى عليه ان يرسله (ورد بيعه) اى البيع الذي اتى به بعد دخوله في الحرم (ان بقي) في يد المشتري (والاجزى) اى اعطى قيمته (كبيع الحرم صيده) اى رد الحرم البيع ان كان قائما ونج القيمة ان كان قائما سواء باعه من محرم او حلال (لا صيدا) عطف على ضمير ارسله (في بيته او قصفه) اى ان احرم (اي ان احرم وفي بيته او قصفه صيد ليس عليه ان يرسله لان الاحرام لا ينافي ملكية الصيد ومحافظته بخلاف المسئلة الاولى فان صيد فيها صار صيد الحرم فيجب ترك التعرض له (ارسل صيدا في يد محرم) ان اخذه حلال ضمن والا فلا قتل محرم صيد مثله يجزى كل (لان الآخذ متعرض للصيد بتقوية الامن والقتال مقرر لذلك والتقرير كالاتداء في حق التضمين كشهود الطلاق قبل الدخول اذا رجعوا (ورجع آخذه على قتاله) لانه بالقتل جعل فعل الآخذ علة فيكون في معنى مباشرة علة الملة فيحال بالضمان اليه (ما به دم على

او الاول سلمناه وذلك يحصل بارساله ولو في قصص كافي الفتحة وقال في البرهان قول ابن حنيفة هو **(المفرد)** القياس وقولهما استحسان وهذا نظير اختلافهم فيمن اتلف المأزق اه والخلاف فيها اذا ارسله من يده الحقيقية اما لو ارسله من الحكمة فهو ضامن اتفاقا **(قوله)** والا فلا) اى وان اخذه محرم لا يضمن مرسله وهذا بالاتفاق سواء اليد الحقيقية والحكمة لعدم ملكه بالاخذ محرم لان الحرم لا يملك الصيد بسبب ما وقال في البحر المراد من قولهم الحرم لا يملك الصيد بسبب من الاسباب الاختيارية كالشراء والهبة والصدقة والوصية واما السبب الجبري فيملكه به كما اذا ورت الحرم من قربه صيدا صرح به في المحيط اه **(قوله)** ويرجع آخذه على قتاله) اى الحرم وكذلك لو كان القاتل حلالا فانه يرجع عليه الحرم بما غرمه ولو لم يلزم القاتل شيء بالقتل يلزمه ما قرره من الضمان على الحرم ثم انما يرجع على القاتل ان لو كفر بالمال واما اذا كفر بالصوم فلا يرجع عليه بشئ لانه لم يهرم شيئا كذا في التبيين ولا فرق بين كون القاتل صيدا او نصرايا او جوسيا في ثبوت الرجوع عليه كافي الفتحة **(قوله)** ما به دم على

لفرد فعل القارن به دمان ﴿ كذا الصدقة تتعدد على القارن والمتنع الذي ساق لهدى اى اذا احرم بالحج ايضا كالتدن  
يتعدد الجزء وهذا اى التعدد انما نفي به الجنائيات التى لا اختصاص لها باحد النسكين كلبس الخيط والتطيب واخلاق  
التعرض للصيد اماما يختص باحدهما فلا ترك الرعى وطواف الصدر كذا فى الجوهرة ومثله الوقوف بالزلفق امداد الوقوف  
مرفة الى الغروب ﴿ قوله الامحواز الميقات غير محرم ﴾ قال فى البحر هذا الاستئمان مطلق لا يفسد اذا خالف قبله لان صدر الكلام  
نما هو فيما لزم المفرد بسبب الجنابة على احرامه وبالجواز تغير احرام لم يكن محرما ليخرج لانه يلزمهم سواء احرم بعد ذلك  
بحج او عمرة او بهما والى محرم اصلا فلا حاجة الى استثناءه فى كلامهم اه قلت لكن ذكر ليان قول رفر ان يجب على القارن  
مدا لجواز دمان والجواب عنه فى التبيين ولورود فى غاية البيان مسائل على اقتصارهم فى الاستثناء على هذه واجاب عنه صاحب  
لبحر فليراجعهم من رآه ﴿ قوله قتل الزيلعي عن شيخ الاسلام النخ ﴾ كذا نقله عن شيخ الاسلام فى شرح الجميع ملا بيان  
حرام العمرة انما بقى فى حق التحلل لا غيرها قلت واذا لم يبق الا فى حق التحلل كان مقتضاه ان لا يفرق اجماعا وغيره فى عدم تعدد  
جزء اه ولذا قال الشيخ زين بعد نقله وقدما ان المذهب فاق احرام عمرة القارن ببدل الوقوف الى الحاق فلا يثبتى الا يوما  
فى الانجاس كما نقله فى غاية البيان من ان القارن اذا قتل صيدا ببدل الوقوف يلزمهم واحد ففرع على قول من قال بانها احرام  
العمرة بالوقوف وعلت ضعفه اه ﴿ قوله بئى جزء صيد قتل محرم ان ﴾ ليس المثل قيد بل المراد به التعدد لمسا قال  
فى الجوهرة لو كانوا عشرة او اكثر فمسل كل واحد منهم الجزء كاملا ﴿ قوله فانه جزء الفحل ﴾ كذا فى صحيح  
النسخ وفى غيرهما القتل بالفاف ﴿ ٢٥٣ ﴾ والتاء وليس صوليا لان القتل لا يتعدد بل الفحل ﴿ قوله وتحد

المفرد فعل القارن به دمان دم لحجه ودم لعمرة الامحواز الميقات غير محرم ﴿ فان  
الواجب عليه عند الميقات احرام واحد قتل الزيلعي عن شيخ الاسلام ان وجوب  
الدين على القارن فيما اذا كان قبل الوقوف بعرفة واما بعده ففى اجماع يجب عليه  
دمان وفى غيره من المحظورات دم واحد ﴿ بئى جزء صيد قتل محرم ان ﴾ فانه  
جزء الفحل وهو متعدد ﴿ وتحد لوقتل صيدا الحرم حلالا ﴾ فان جزء صيد الحرم  
جزء المحل وهو واحد ﴿ بطل بيع المحرم صيدا وشرائه وحرم ذبحه وغرم قيمته  
ما اكل لا يحرم لم يذبح ﴾ اى لو اكله محرم آخر لم يضره فقلوه لا يحرم عطف على

الاختلاف الجزء الذى تلف بضرة كل هو المختص باتلافه فعليه جزاؤه والباقي متلف فعليه ما قبله ما ضاعه كذا فى الفتح عن الميسوط  
وفى البحر عن المحيط قاربع لهذه بضرة علمها ولو اشترك محرمون ومحلون فى قتل صيد الحرم وجب جزء واحد قسم على عددهم  
ويجب على كل محرم مع ما ضاع من ذلك جزء كامل وان كان معهم من لا يجب عليه كصبي وكافر يجب على الحلال قدر ما ضاعه  
من القسم لو قسمت على الكل كذا فى الفتح ﴿ تبيه ﴾ حدود الحرم علامات منصوبة فى جميع جوانبه نصبها ابراهيم عليه  
الصلاة والسلام وكان جبريل عليه السلام يريه مواضعها ثم امر النبي صلى الله عليه وسلم بتجديدها ثم عمر عثمان ثم معاوية  
رضي الله عنهم وهى الى الآن وقد نطم حدود الحرم الشريف القاضى ابو الفضل محمد بن احمد بن عبد العزيز الزورى بقوله  
وللحرم التخصيد من ارض طيبة ثلاثة اميال اذا رمت اقطابه

وسمة اميال عراق وطائف ووجهة عشر ثم تسع جمراته ومن بين سبع يتقدم سينها  
وقد كملت فاشكر لربك احسانه وفى البيت الاخير خلاف هل هو له اول فزده قلت بنى عن البيت الثالث ما لوجعل النصف  
والاول من البيت الثاني هكذا ﴿ ومن بين سبع عراق وطائف ووجهة عشر ثم تسع جمراته  
وليس للمدينة المنورة حرم عندنا فيجوز الاصطاد فيها وقطع خشبها ورعي ﴿ قوله بطل بيع الحرم صيدا وشرائه ﴾ هذا  
اذا اصطاده وهو محرم اما اذا اصطاده وهو حلال وباعه وهو محرم فالبيع فاسد ولو اصطاده وهو محرم وباعه وهو حلال جاز  
البيع واذا اشترى حلالا من حلال صيد اقله يقبضه حتى احرم احدها بطل البيع كفى الجوهرة اه ﴿ قوله وحرم ذبحه ﴾  
اى من ذبحه حرام عليه وعلى غيره ﴿ قوله وغرم قيمته ما اكل ﴾ هذا اذا كان يمداءه ضان قيمة المقتول اما اذا اكل قبل اداء الضمان  
فلا يلزم قيمة ما اكل لدخوله فى ضمان النفس كفى التبيين وهذا عندنا حقيقه وعندها لا يلزم قيمة ما اكل مطلقا ﴿ قوله لا يحرم لم يذبحه ﴾

الفرق لأبي حنيفة بينه وبين المحرم الذي قتله أن حرمة على القاتل من جهتين لكونه ميتة وتناوله محظوراً حرماً وما الذي لم يذبحه قائماً هو حرام عليه بجهة واحدة وهو كونه ميتة فإن لم يتناول محظوراً حرماً ولا شيئاً عليه يأكل المتسوى التوبة والاستغفار كذافي البحر **(قوله غرهما)** أي المخرج سواء كان محرماً أو حلالاً **(قوله)** وهذه صفة شرعية كذافي الهدية وقال الكمال هذا أي كونها مستحقة للآمن بالرد إلى المأمن صفة شرعية ثابتة هو باعتبار الجرم مثل زدهم هدية اليك ولا يصح على اعتبار اكتساب الكون الثابت من المضاف إليه أنه هنا ما لا يصح حذفه وإقامة المضاف إليه مقامه لفساد المعنى لأنه ضمير الظنية ولا يصح الظنية صفة شرعية بخلاف نحو شرقت صدر القاتل من الدم اه **(قوله)** وإن أدى جزاءه فولدت لم يجزه كذلك كل زيادة فيها من سمن أو شعر إن كان قبل التكفير يضمن الزيادة ويضمن الأصل وإن كان بعده لا يضمنها ولو ذبح الأم أو الولد لا يدخل لأنه صيد الحل للحلال ويكره كذافي التبين **(قوله)** أذ بعد جزاء الأم لم يبق أمنه الضمير في تبق للآمن أي انتفى عنها استحقاق الآمن بإداء ضماها لأن وصول الخلف وهو جزاؤها إلى ما أمر به الشارع كوصول الأصل كذافي الهدية وذكر الكمال عثمانه وقال هذا أدب الله به وعمله أنه أن أعطى الجزاء وكان يقدر على إعادتها إلى الحرم لا يقع كفارة ولا يحل بعده الترضي لها وإن كان حال المعز عنه بان هربت في الحل بعدما خرجها إليه خرج الجزاء عن عهدها ويكره اصطفاها بإدائها الجزاء والهرب إذا انظر به المشبهة كون دوام المعز شرط أجزاء الكفارة إذا اصطفاها لبردها إلى الحرم اه وناقشه صاحب البحر **(قوله)** أفاق أراد الحج أو العمرة ليس فيه معتبر المفهوم لما ذكره قريباً **(قوله)** قد **(٢٥٤)** بارادتهما أو لم يرد شيئاً منهما لا يجب عليه شيء

ضمر غرم وجاز الفصل (ولدت ظنية أخرجت من الحرم وماتاً غرهما) أي الظنية والولد لأن الصيد بعد الإخراج من الحرم يبق مستحق الآمن شرعاً ولو ذبح وجب رده إلى مأمنه وهذه صفة شرعية تفسر إلى الأول كذافي الحرية والرقية والكتابة ونحوها (وإن أدى جزاءها ثم ولدت لم يجزه) أي ليس عليه جزاء الولد إذا بعد أداء جزاء الأم لم يبق أمنه لأن وصول الخلف كوصول الأصل (أفاق أراد الحج أو العمرة) قيد بارادتهما أو لم يرد شيئاً منهما لا يجب عليه شيء بمجاوزة الميقات محرمات في الطريق (لم يشرع في نسك) وإنما قال (ولي) احترازاً عن قوله ما فإن العود إلى الميقات محرم كما لا يسقط الدم عندها وأما عنده فلا بد من العود محرمات ملياً (سقط) أي الدم اللازم (والأفلا) أي وإن لم يعد إلى الميقات أوعاد

بمجاوزة الميقات كذافي صدر الشريعة وتبعه ابن كمال باشا وليس يصحح لما تذكر ومنشأ ذلك ما توهم من الهدية حيث قال فيها وهذا الذي ذكرنا أي من لزوم الدم بالمجازة إن كان يريد الحج أو العمرة فإن دخل البستان حاجة فله أن يدخل مكة بفراحم اه وهذا الوهم مدفوع لما قال الكمال قوله أي في الهدية وهذا إذا أراد الحج أو العمرة يوم ظهره أن ما ذكرنا من أنه إذا جاوز غير محرم وجب الدم إلا أن يتلافاه عمله ما إذا

كان الكوفي قاصداً للنسك فإن لم يقصد به التجارة أو السياحة لاشئ عليه بداء الأحرار وليس كذلك بل يجب (ولكن) أن يحمل على أنه إنما ذكره بناء على أن الغالب في قاصدي مكة من الأفاقيين فصل النسك فالرد إذا أراد الحج أو العمرة إذا أراد مكة ثم قال بعد توجيهه وموجب هذا الحمل أن جميع الكتب ناطقة بلزوم الأحرار على من قصد مكة سواء قصد النسك أم لا وقد صرح به المصنف أي صاحب الهدية في فصل المواقيت ثم قال الكمال بعد سباقه ولا صرح من هذا شيء بل ينبغي أن يعلم قصد الحرم في كونه موجباً للأحرار لقصد مكة اه فكان ينبغي أن يقال أفاق مسلم بالغ أراد دخول مكة وجاوز ميقاته لم يذبح ولم يذبح بالحر لشمول الرقيق فإذا تجاوز بلا أحرار ثم إن له مولاة فأحرم من مكة ثم لم يذبح يؤخذ به بعد النسك وإن جاوزه صبي أو كافر فسلم وبلغ لاشئ عليها كافي الفتح **(قوله)** فإن عاد فأحرم أي جميعاً وعمرة وسواء عاد إلى الميقات الذي تجاوز أو عاد إلى غيره أقرب أو أبعد في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف إن كان الذي رجع إليه محاذيماً فله أن يابعد ولا يسقط الدم الرجوع إليه والصحيح ظاهر الرواية كافي الفتح **(قوله)** لم يشرع في نسك (سبين المصنف أن المراد به الطواف ولو شرطاً **(قوله)** أو محرم ما لم يشرع في نسك ولي) أي عنده والتقيد بالظرف ليان أن التلبية لو حصلت داخل الميقات لا عنه لأنك في ما قال في البحر قيد أي في الكثرة بقوله ثم عاد محرمات ملياً أي في الميقات لأنواع عاد محرمات ملياً في الميقات فانه لا يسقط عنه الدم وأشار إلى أنه لو عاد محرم وملياً فيه لكن لم يذبح بعد ما جاوز ثم رجع ومريه ساكتاً فانه يسقط عنه بالاولى لأنه فوق الواجب عليه في تعظيم البيت اه ومثله في الفتح والحاصل أن التلبية في العود أتت بسقط الدم إذا حصلت عند الميقات أو خارجه عند أبي حنيفة **(قوله)** والأفلا أي وإن لم يعد إلى الميقات الخ) لم يذكر ما يحمله المتن من تصور العود بلا أحرار لم ينفهم

حكمه من لزوم الدم بما سبق **(قوله)** بأن ابتداء الطواف أو استلم الحجر فلا يسقط الدم **(قوله)** كذا في النسخ المصنف أو في إتمام الاستلام الحجز قد منع سقوط الدم وقال في الهداية لو عاد بعد ما ابتداء الطواف واستلم الحجر لا يسقط عنه الدم اه وقال في البحر وواقع في الهداية من التقييد باستلام الحجر مع الطواف فليس احترازاً بآيل الطواف يؤكّد كذا الدم من غير استلام كسبه عليه في النهاية وذلك لم يذكر النكاح الاستلام فقال ولو عاد بعدما ابتداء الطواف ولو شوطاً لا يسقط الدم بالاتفاق وكذا إذا لم يدع حتى شرع في الوقوف بهرة من غير أن يصفو اه فليحرم رجل مجرد الاستلام مالم يسقط أو لا يديه من الطواف **(قوله)** كسبي يريد الحجز ومتمتع فرغ من عمرته **(التي)** كذا في الهداية ولم يشهد المتمتع بكونه خرج يريد الحجز وقال الكمال لما رقيتم مسألة المتمتع بما ذكرنا على قضاء الحجز وبني أن يشبهه وإنه لو خرج لحاجة إلى الحل ثم أحرم بالحج منه لا يجب عليه شيء كالمسكي ويسقط الدم المودى بمقايته على ما عرفت **(قوله)** والمتمتع بالعمرة المادخل مكة **(التي)** قال الكمال ظاهره **(٢٥٥٥)** مسألة ذكرت في المسالك أن يدخل أرض الحرم يصير له حكم أهل مكة في

المقات وهي أن من جاوز بفرض إحرام قاهر بحجة ثم أحرم من الحرم بعمرة لزمه دمان دم لترك المقات ودم ترك مقات العمرة لأنه في حق من ساد من أهل مكة الحل اه **(قوله)** فإذا دخله التحق بأهله يعني سواء نوى مدة الإقامة أو لم ينو في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه شرط ثمانية الأضحية عشرة يوماً كذا في النهاية **(قوله)** وصح منه أي مما لم يوجب دخول مكة بفرض إحرام يعني من آخر دخول دخله بفرض إحرام لأنه لو دخل مكة مراراً غير محرم وجب عليه لكل مرة حجة أو عمره فإذا خرج قاهر بترك أجزاء عن دخوله الآخر لا عما قبله ذكره في شرح الطحاوي قال لأن الواجب قبل الآخر صار دنان في ذمته فلا يسقط إلا باليمين بالنية اه كذا في

ولكن بعدما شرع في نكسك بأن ابتداء الطواف أو استلم الحجر فلا يسقط الدم **(كسبي)** يريد الحجز ومتمتع فرغ من عمرته وخرجاً من الحرم وأحرماً تشبيه بالمسئلة المتقدمة في لزوم الدم فإن إحرام المسكي من الحرم والمتمتع بالعمرة داخل مكة وأتى بالعمرة صار مسكياً وأحرماً من الحرم فيجب عليه دم بمجاوزة المقات بلا إحرام (دخل كوفي البستان حاجة فله دخول مكة بلا إحرام ومقايته البستان كالبيستاني) يستأن طاهر موضع داخل المقات خارج الحرم فإذا دخله لحاجته لا يجب عليه الإحرام لكونه غير واجب التعظيم فإذا دخله التحق بأهله ويجوز لاهله دخول مكة غير محرم لكن إن أراد الحج فيقايته البستان أي جميع الحل الذي بين البستان والحرم كالبيستاني (والشيء عليهما) أي البيستاني ومن دخله (إن أحرم) من الحل ووقفاً برفقات لانتهام أحراماً من مقايتهما (دخل مكة بلا إحرام لزمه حج أو عمره وصح منه) أي مما لزمه بسبب دخول مكة بفرض إحرام (لو خرج) في طامه ذلك إلى المقات وأحرم (وحج عماليه في ذلك العام لا بعده) وقال زفر لا يصح وهو القياس اعتباراً بما لزمه بسبب التذر وصار كما إذا تحولت السنة ولنا أنه تدارك المتروك في وقته فإن الواجب عليه أن يكون محرماً عند دخول مكة تعظيماً لهذه البقعة لأن يكون إحرامه لدخول مكة على التمين بخلاف ما إذا تحولت السنة لأنه صار ديناً في ذمته فلا يتأدى إلا بالإحرام مقصوداً كما في الاعتكاف

الفتح **(قوله)** لو خرج في طامه ذلك إلى المقات وأحرم) كذا قيداً خروج إلى المقات من طامه في الهداية وفي البدائع ما يقتضي عدم تقييده بالخروج إلى المقات كقوله الكمال قوله فإن أقام بمكة حتى تحولت السنة ثم أحرم يريد قضاء واجب عليه بدخول مكة بفرض إحرام أجزاء في ذلك مقات أهل مكة في الحج بالحرم وفي العمرة بالحل لأنه لا أقام بمكة صاد في حكم أهلها فيجزئه إحرامه من مقايته اه وتعليقه يقتضي أن لا حاجة إلى تقييده بتحويل السنة اه ولو خرج وأهل من مقات أقرب مما جاوزه أجزاء كافي للفتح عن الميسوط ثم التقييد بخروجه إلى المقات يسقط الدم الذي لزمه بمجاوزة المقات غير محرم بالإحرام منه كما تقدم فإذا أحرم من داخل المقات لا يسقط عنه دم المجاوزة لأن المقرر عليه أمر اندم المجاوزة ولزوم نكسك بدخول مكة بلا إحرام وقد علمت حكم كل فليست به **(قوله)** وحج عماليه في ذلك العام) أي سواء كان ماعليه حجة الإسلام أو حجة مندورة وكذا إذا أحرم بعمرة مندورة فلو قال وأحرم عماليه وأتمه في طامه لكان أولى ليشمل العمرة المندورة **(قوله)** لأن يكون إحرامه لدخول مكة على التمين) أي ليس المراد وجوب تعيين الإحرام لدخول مكة بل أي إحرام لما وجب عليه مجزئ لوجود تعظيم البقعة **(قوله)** بخلاف ما إذا تحولت السنة) أي فحج عماليه لا يجزئ وقال الكمال لقائل أن قول لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة أخرى فإن مقتضى الدليل إذا دخلها بلا إحرام ليس الأوجب الإحرام بأحد النسكين فقط في أي وقت فعل ذلك يقع اداءه إذا الدليل لم يوجب ذلك في سنة واحدة معينة لبصير فواتها

دنيا قضى فهما احرم من المقات بنسك عليه تأدى هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بالا حرام منه بنى  
ان لا يحتاج الى التين وان كانت اسباب متعددة الاشخاص دون النوع كقلنا فيمن عليه يومان من رمضان فصار ينوي مجرد  
قضاء ما عليه ولم يمين الاول والاخره جاز وكذا لو كان من رمضان على الاصح فكذلك نقول اذا رجع مرارا فاحرم كل مرة  
بنسك حتى اتى على عدد دخلائه خرج عن عهده ما عليه اه **(قوله مضى وقضى)** اى من احد مواقيت الاحرام لا من الحرم  
اشار اليه بقوله الا ترى شريحا **(قوله ولا دما ترك ميقاته)** اى وعليه دم لفساد العمرة **(قوله لانه يصير قاضيا)** حق المقات  
بالاحرام منه في القضاء لا يحنى عدم فهمه من المقت فكأن بنى الإشارة اليه فيه **(قوله مكي الخ)** قدسنا في القران ما يفتي  
عن الكلام هنا وحاصله صحة قرآن وصحة تمتع للمكي مع الاساءة ودفع القول بعدم صحتهما منه **(قوله طاف لعمرة شوطا الخ)**  
كذلك يرفضه لواتي باقل اشواطها ولوفعل هذا اتفاق كان قارنا فان اتى **(٢٥٦)** المكي باكثر اشواطها روفض الحجة

بلا خلاف ولو فعل هذا اتفاق كان  
متمتعا واذا لم يطف المكي للعمرة  
شيئا يرفضها اتفاقا كما في الفتح **(قوله)**  
اى عليه ان يرض الحجة (الرض  
الترك من بابي طوب وضرب كما في المغرب  
وينبى ان يكون الرض بالفعل بان  
يخلق مثلا بعد الفراغ من افعال  
العمرة لقصد ترك الحجة وان حصل له  
التحلل من العمرة كذا في البحر  
ولا يكتفى بالقول والية واذا احرم  
بمحجتين يرض احدهما بشروعه  
في الاعمال كما ذكره **(قوله من احرم)**  
بالحج وحج الخ) قيد بقوله وحج لا  
انه اذا فاته الحج فاحرم بآخر يرضه  
كما سيذكره آخر الباب وحاصل تقسيم  
الجمع بين احرامى حجتين فصاعدا  
مذكور في فتح القدير **(قوله اصل هذا)**  
ان الجمع بين احرامى الحج والعمرة  
بدعة (الواو بمعنى او والمراد ان الجمع  
بين حجتين او عمرتين في الاحرام بدعة  
لان المراد ان الجمع بين احرام حجة وعمره بدعة لصدة بالتمتع والقارن وليس القسم وقد عطفه  
الزايى باو فقال الجمع بين احرامى الحج والعمرة بدعة اه **(قوله فاذا لم يحلق في الاول صار جمعا بين احرامى)**  
والعمرة) صوابه صار جمعا بين احرامى المحجتين لما انه المتحدث عنه لاعتبار احرام العمرة **(قوله اى في عمرة الا-**  
فاحرم باخرى ذبح) اقول وهو دم جناية ونفس على وجوب الدم باذخال العمرة على العمرة ولم يبق منها الا التقص  
وكذلك في الحج كالتس عليه في مناسك المبسوط وعدم ذكر الدم للجمع بين المحجتين في الجامع الصغير ليس تقيا  
وجود الموجبه لان الموجبه في العمرتين وهو عدم المشروعية ثابت في المحجتين وما ذكر من الفرق بينهما لا يتم و  
جعل بعض المنازع في لزوم الدم للجمع بين المحجتين روايتين **(قوله لا ان الجمع بينهما مشروع لا لآفاق كالقران)**  
كالقران الابتدائي بان اهل بها معا فليس تشديدا لشيء بنفسه لان هذا قرآن بقاء فهو كالقران ابتداء في المشرو

المذكور فانه يتأدى بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني كما مر (جازوز  
ميقاته بالا حرام فاحرم بعمرة وافسدها مضى وقضى ولا دم لترك ميقاته لانه يصير  
قاضيا حق المقات بالا حرام منه في القضاء (مكي طاف لعمرة شوطا فاحرم بالحج  
رفضه) اى عليه ان يرض الحجة عند ابي حنيفة بناء على ان المكي منهى عن الجمع  
بين الاحرامين وعندها يرض العمرة (وعليه دم) لاجل الرض (وحج وعمره)  
لانه كفايت الحجة من حيث انه يحجز عن المضى في الحج بعد شروعه وعلى فاشته حجة  
وعمره (ولو اتهمها صبح) لانه اداها كما التزمها لكنه منهى عنه والتمى عن  
الافعال الشرعية يحقق المشروعية (و) لكن (ذبح) للتقصان وهذا دم جبر وفؤ  
الآفاقى دم شكر (من احرم بالحج وحج ثم احرم يوم النحر بآخر) اى بهج آخر  
(فان حلق للاول لزمه الآخر) حتى قضى في العام المقابل (بلاد) (الا) اه  
وان لم يحلق للاول (فبه) اى لزمه الآخر بالدم (قصر) بعد الاحرام الثاني  
(اولا) اصل هذا ان الجمع بين احرامى الحج والعمرة بدعة فاذا حلق في الاحر  
الاول انتهى الاحرام الاول فلم يصير جمعا بين احرامى المحجتين فلا يجب عليه دم الج  
فاذا لم يحلق في الاول صار جمعا بين احرامى الحج والعمرة فبعد هذا ان حلق لمحا  
عن الاول وجبى على الثاني لانه في غيراواه فلزمه دم اجماعا وان لم يحلق حتى ج  
في العام الثاني فبليه دم عند ابي حنيفة لتأخير الحلق عن الاحرام الاول وهذا من  
قوله والا فبه قصر اول (اى بعمرة) اى بافعالها (الا الحلق فاحرم باخرى ذبح  
لا يجمع بين احرامى العمرة وهو مكروه فلم يدم (آفاق احرم به) اى بالحج  
(٢٥٦) اى بالعمرة (لزماء) لان الجمع بينهما مشروع للآفاق كالقران (وبطلت

لان المراد ان الجمع بين احرام حجة وعمره بدعة لصدة بالتمتع والقارن وليس القسم وقد عطفه  
الزايى باو فقال الجمع بين احرامى الحج والعمرة بدعة اه **(قوله فاذا لم يحلق في الاول صار جمعا بين احرامى)**  
والعمرة) صوابه صار جمعا بين احرامى المحجتين لما انه المتحدث عنه لاعتبار احرام العمرة **(قوله اى في عمرة الا-**  
فاحرم باخرى ذبح) اقول وهو دم جناية ونفس على وجوب الدم باذخال العمرة على العمرة ولم يبق منها الا التقص  
وكذلك في الحج كالتس عليه في مناسك المبسوط وعدم ذكر الدم للجمع بين المحجتين في الجامع الصغير ليس تقيا  
وجود الموجبه لان الموجبه في العمرتين وهو عدم المشروعية ثابت في المحجتين وما ذكر من الفرق بينهما لا يتم و  
جعل بعض المنازع في لزوم الدم للجمع بين المحجتين روايتين **(قوله لا ان الجمع بينهما مشروع لا لآفاق كالقران)**  
كالقران الابتدائي بان اهل بها معا فليس تشديدا لشيء بنفسه لان هذا قرآن بقاء فهو كالقران ابتداء في المشرو

**(قوله وبطلت العمرة بالوقوف الخ)** هكذا ذكر في الهداية والكثرة قد سبق لهم ذكرها في القرآن ونبه على ذلك في الهداية بقوله وقد ذكرناه من قبل أي فيها إذا أحرم بهما **(قوله)** فإذا طاف له ثم أحرم بها أي بالعمرة قضى عليها ما ذبح لأنه بان أفعال العمرة على أفعال الحج أقول هذا يفيد أن الدم دم جبر وهو مختار صاحب الهداية وفرض الإسلام واختار شمس الأئمة السرخسي وقاضيه خان والامام الحنبلي أنه مشكور وإن كان هو أكثر إساءة من الذي أحرم بالعمرة بعد الحج قبل أن يطوف له كافي العناية وغيرها وذكر الكمال ما يقتضي إرجحية قول شمس الأئمة ومن وافقه **(قوله)** بخلاف ما إذا لم يطفل للحج أي فإنه لا يستحب رفض العمرة **(قوله)** ورفضت حتى فيه خلافا في الهداية بقوله وقيل إذا حلق للحج ثم أحرم لا يرفضه على ظاهر ما ذكر في الأصل وقيل يرفضها احترازا عن التمهى قال الفقيه أبو جعفر ومشايخنا على هذا أي على وجوب الرفض وإن كان بعد الحلق ومحمه المتأخرون لأنه بقي عليه واجبات من الحج كالرمي وطواف الصدر وسنة المبيت وقد كرهت العمرة في هذه الأيام فصير بابا أفعال العمرة على أفعال الحج بلا ريب كذا في الفتح **(قوله)** وإن منى صح ويحب دم لا يرتكب فعل مكرره إفاذان الدم للكفارة وفي الهداية ما يفيد اختلافا فيه لأنه قاله بصيغة قالوا وهذا دم كفارة ﴿٢٥٧﴾ **(قوله)** وتحلل بأفعال العمرة أي من غير أن يتقلب أحرامه أحرام العمرة

### باب محرم أحصر

**(قوله)** وفي الشرع منع الخوف أو المرض أقول لا يختص بهذين لما ذكره ولذا قال في الجوهرة وفي الشرع عبارة عن منع المحرم عن الوقوف والطواف يبدو شرعي **(قوله)** فإذا أحصر يمد أو مرض الخ كمثل بهذين المثالين إشارة إلى خلاف الامام الشافعي رحمه الله حيث قال لا إحصار الأبدى ولا الآلة زالت في حق النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه وكانوا محصورين بالمدوونا قوله تعالى فإن أحصرتم فاستيسر من الهدى وجه الاستدلال به أن الإحصار يكون بالمرض وبالمدة والحصر لا الإحصار كذا قاله أهل اللغة منهم الفقهاء

وإن البكت وأبو عبيد وأبو عبيدة والسكاني والأخفش والعق وغيرهم

العمرة (بالوقوف قبل أفعالها لا بالتوجه إلى عرفات وإن طاف له) أي للحج يعني طواف القدوم (ثم أحرم بها) أي بالعمرة (فرض عليها ذبح) لأنه بان أفعال العمرة على أفعال الحج (ونذبه يرفضه) لأن إحرام الحج تأكد بشئ من أعماله بخلاف ما إذا لم يطفل للحج (فإن رفض قضى) لصحة الشروع فيها (وذبح) لرفضها (حج فاهل بعمرة يوم النحر أو في ثلاثة أيام لزمته) لأن الجمع بين إحرام الحج والعمرة صحيح (ورفضت) أي يلزمه الرفض لأنه قد أدى ركن الحج وهو الوقوف فصير بابا أفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه وقد كرهت العمرة في هذه الأيام (أيضا وقضيت معدم) للرفض (وإن منى صح ويجب دم) لا يرتكب فعل مكرره (فالت الحج أهل به أو بهار قضى وقضى وذبح) أي فالت الحج إذا حرم بحج أو عمرة يجب أن يرفض الإحرام ويحلل بأفعال العمرة لأن فالت الحج يجب عليه هذا ثم قضى ما أحرم به لصحة الشروع ويذبح وانما يرفض إحرام الحج لأنه يصير جامعا بين إحرام الحج فيرفض الثاني وانما يرفض إحرام العمرة أدبج عليه عمرة لقوات الحج فصير بالإحرام جامعا بين الممرتين فيرفض الثانية وانما يجب عليه دم للتحلل قبل أو أنه بالرفض

### باب محرم أحصر

الإحصار لغة المنع مطلقا قال حصره المدو وأحصره المرض وفي الشرع منع الخوف أو المرض من وصول المحرم إلى تمام حجه أو عمرته فإذا أحصر (يبدو أو مرض)

وأما اللغة المتقنون لهذا الفن وقال أبو جعفر (درر ١٧ ل) على ذلك جميع أهل اللغة ولا وجه لما ذكر من السبب لأن العمرة للعموم اللفظ لا لخصوص السبب ولئن كان مختصا به كإقال الشافعي في تناول المرض دلالة كذا في التبيين ومن الإحصار هلاك الثقة وموت محرم المرأة أو زوجها في الطريق وفي التجنيس إذا سرقت نفقته وقد عدل إلى المتي فليس بمحصر والأفحصر لأنه عاجز ولو أحرمت المرأة ولا تزوج لها ولا حرم ففيه محصرة لا تحلل إلا بالدم لا نهامت شرعا أكد من المنع بسبب المدو وكذا في الفتح وهذا المحصر الذي يحلل بالدم وأما المحصر الذي يحلل بغير ذبح الهدى فكل محصر منع عن المنى في موجب الإحرام شرعا لحق السبب كالأمة والمبدأ إذا حرم بغير إذن الزوج والمولى فلها أن تحلل لهما بغير كراهة بشئ من عظورات الإحرام ولا يحصل التحليل بالقول وبكره التحليل لو أذن بالإحرام وعلى المرأة أن تبيت الهدى أو تئمه إلى الحرم ليذبح عنها لا تتحلل بغير طواف وعليها حجة وعمره كالرجل المحصر إذا تحلل بالهدى وعلى البد إذا اعتق هدى الإحصار وقضا حجة وعمره وإذا أحصر وقد حرم ما بذن المولى ذكر القدوري أنه لا يلزم المولى أن يذبح الهدى عنه وذكر القاضي في شرحه مختصر الطحاوي أن على المولى أن يذبح عنه هدى في الحرم

كذا في البدائع وبعضه من قاضيه خان وشرح المجمع **(قوله جازاه التحلل)** اشار به الى انه غير بين التحلل بالهدى او الافعال اذا قدر وصرح الزيلعي وهو اولى من تفسير المبسوط بـ **(قوله)** بمثل المفرد **(دما)** اقول واذا ثبت ان شاء اقام وان شاء رجع الى الهامة وليس المراد بـ **(دما)** الشاة بعينها لانه قد يتعدى فله بمثل قيمتها تشتري فتذبح في الحرم ولولم يجد ما يذبح لا يقوم الصوم ولا الاطعام مقامه بل يبتغي محرما الى الوجود ان التحلل بالافعال ويكفيه سبع بدنة كافي الكافي وعن ابي يوسف اذا لم يجد هديا يقوم الهدى بالطعام ويتصدق به فان لم يجد ذلك صام عن كل نصف صاع وما كذا في الجوهرة **(قوله)** والقارن **(دمين)** اقول فان ثبت واحدا للصحيح وسبق في احرام العمرة فتذبح لم تحلل عن واحد من احرامه لان التحلل منهما مشرع في حالة واحدة كذا في الجوهرة وغيرها **(قوله)** وبذبحه يحل بالاحلق وتقصير اي لا يجب عليه الحلق وان حلق او قصر فهو حسن اي مستحب عندهما وعند ابي يوسف قبل الحلق واجب وقيل مستحب ايضا كاقالا وهذا اذا احصر في الحل اما اذا احصر بالحرم فالحلق واجب كذا في شرحه ثم اذا كان في الحل ولم يجب عليه الحلق واراد ان يحلل فعل ادنى **(٢٥٨)** ما يحظره الاحرام ليخرج به من العبادة

جازاه التحلل فحينئذ **(بمث المفرد دما والقارن دمين)** لاحتياجه الى التحلل عن احرامين **(وعين يوم الذبح)** اي واُعد من بيته يوما بيته بذبحه فيه **(في الحرم)** لا الحلق **(ولو)** كان يوم الذبح **(قبل يوم التحريم)** وعندها ان كان محصرا بالعمرة فكذلك وان كان محصرا بالحج لم يجز له الذبح الا في يوم التحريم **(وبذبحه يحل بلا حلق وتقصير)** وهذا اولى من قول الوقاية بـ **(قيل حلق وتقصير)** **(وعليه ان حل من حج حج وعمرة)** لزمه الحج والشروع والعمرة لا تحلل لانه في معنى فائت الحج **(ومن عمرة عمرة)** هي قضاءها **(ومن قران حجة وعمرة)** اما الحج واحداها فلا في معنى فائت الحج كما في المفرد واما الثانية فلخروجه منها بدمية الشروع **(واذا زال احصاره)** اي القارن **(وامكنه ادراك الهدى والحج توجبه)** اي لزمه التوجه لادام الحج وليس له ان يحلل لانه كان لعجزه عن ادراك الهدى فكان في حكم البدل وقد قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل فسقط اعتباراه كالمكفر بالصوم لعجزه عن المتق اذا قدر على الرقة قبل ان يفرغ من الصوم فانه يجب عليه التقى كذا هذا ويصنع بالهدى ماشاء لانه ملكه وقد كان عنه جهة فاستغنى عنها **(ومع احدهما فقط او بدونهما)** ان يحل فان ادرك الهدى لا الحج فيتحلل لانه عجز عن الاصل وكذا لو ادرك الحج لا الهدى استحسانا لانه لو لم يتحلل يضع عليه مجانا وحرمة المال كحرمة النفس فيتحلل كما اذا خاف على نفسه وكذا لو لم يدرك واحدا منهما لقوات المقصود **(ومنه)** اي منع الحرم **(بمكنه عن ركعي الحج)** يعني الطواف والوقوف بمرقات **(احصاره)** اذ تعد عليه الوصول الى الافعال فكان

كذا في الجوهرة ومثله في الكافي على بينة عاجز ولكن نقه البرجندى عن المصنف بـ **(قيل وقيل)** انما لا يجب الحلق على قولهما اذا كان الاحصر في غير الحرم اما اذا احصر في الحرم فعليه الحلق كذا في المصنف انه وفي التقيد بالذبح في الحرم اشار الى انه لو ذبح في غير الحرم اوبق حيا فحل المحصر وهو لا يعلم فعليه دم لاحتلاله وهو على احرامه كما كان حتى يحصل ما تحلل به كذا في الجوهرة وغيرها **(قوله)** وعليه ان حل من حج حج وعمرة هذا ان قضاء من قبل اما اذا قضاء من عامه لم تلزمه العمرة لانه ليس في معنى فائت الحج وكذلك القارن لو قضى من عامه لا تلزمه عمرة القضاء كذا في البحر والجوهرة والثنين ونية القضاء شرط في غير ما حرم به من حجة الفرض

في القضاء **(قوله)** واذا زال احصاره اي القارن فيه قصور لتفسير الضمير بالقارن خاصة ولا يختص به فكان **(محصر)** يبنى اقامته على عمومه لشموله المفرد لا يختص وجوب التوجه مع امكان ادراك الهدى والحج بالقارن **(قوله)** لانه كان لعجزه عن ادراك الهدى **(الحج)** كذا في النسخ ولعل سوابه عن ادراك الحج وهو قول الزيلعي وليس له ان يحلل بالهدى لان ذلك كان لعجزه عن ادراك الحج الى آخر ما ذكره المصنف بحج روفه وكذا عبارة الكافي **(قوله)** ومع احدهما فقط او بدونهما ان يحل كان ينبغي ان يقول لانه لا يتوجه ويحل بذبح الهدى اذ عارته توهم التحلل قبله وان فهم الحكم مما سبق واخصر واحسن منه قول الكثر فان زال الاحصار وقدر على الهدى والحج وتوجهه والا **(قوله)** وكذا لو ادرك الحج لا الهدى اقول والافضل ان يتوجه لان فيه اعطاء ما التزم كما التزم ذكره الزيلعي وفي البحر عن المحط لو تمت المحصر هديا ثم زال الاحصار وحدث آخر وثوبى ان يكون عن الثاني جاز وحل به وكذا لو تمت جزءا من صيد ثم احصر بقواه للاحصار او قبل بدنة واوجبا ثم احصر بقواه لاجاز وعليه بدنة مكان ما اوجب وقال ابو يوسف لا تجز به الا عن الطلوع لانها صارت كالوقوف وخرجت عن ملكه عنده فلا يملك صرفها الى غير تلك

الجلية اه **(قوله)** لاعن احدهما الخ اقول استثنى بهذا عن مسألة افرد بها المذكور في الكثرة قوله قبله ولا احصاء بعد ما وقف  
 بمرقة وقال الزيلعي ثم اذا دام الاحصاء حتى مضت ايام التشريق فعليه ترك الوقوف بالمزدلفة ولم يترك الرمي لجمادى وتاخير  
 الحلق وطواف الزيارة دم عندي خيفة على ما بينا اه **(قلت)** وبشكل عليه ما قدمناه اما اذا ترك واجبا لعذر لا يلزم شيء اه  
 واختلقوا في محلته في مكانه في الحلق قبل التحلل لانه لو تحلل في مكانه وقع في غير الحرم ولو اخره ليحل في الحرم وقع في غير اوانه  
 وتأخيره عن الزمان اهون من تأخيره عن المكان وقيل تحلل في الحلق لانه ربما تمت الاحصاء فيحتاج الى الحلق في غير الحرم  
 فيفوت الزمان والمكان جميعا فتحمل احدهما اولى قال الثاني وهو الاظهر كذا في البحر عن غيبة البيان **(قوله)** يعجز عن الحج  
 المراد به حج الفرض وكان ينبغي التصريح به اذا تعلق لا يشترط المعز لصحة الامر به وانما المصنف الى ان وجد ان المعز قبل  
 الامر شرط فلو امر الصحيح رجلا بالحج عنه ثم عجز لم يعزه وبه صرح قاضيخان ومن شرائط النيابة الركوب اذا اوصى بالحج  
 راكبا فيضمن المأمور النفقة لومضى ومنها كون أكثر النفقة من مال الأمر وفيه وقاء بما اتفق اذ يقتضي بالاتفاق من غيره  
 كالوكيل ومنها الأمر بالحج فلا يجوز حج الغير عنه بغير اذنه الا لو ارتجح عن موته فته يجزه ان شاء الله تعالى لوجود  
 الامر دلالة كذا في البحر وباقي الشروط معلومة من كلام المصنف **(قوله)** قال قاضيخان هذا اذا كان الأمر عاجزا الخ  
 اقول ظاهره لا يبعد غير ما قدم من جواز الأمر بالحج عن الغير ولكن المراد ان اسم الإشارة في قول قاضيخان هذا راجع  
 الى شرط استمرار المعز الى الموت **(٢٥٩)** فخصه بعجز رجي زواله كالحبس امامه بعد زواله لا رجي زواله يعني

محصرا كما اذا كان في الحلق ( لاعن احدهما ) يعني اذا قدر على احدهما لا يكون  
 محصرا اما على الطواف فلان فائت الحج تحمله بالدم بدل عنه في التحلل واماعلى  
 الوقوف فلو وقع الامن عن الفوات (عجز) عن الحج بنفسه (فاحج) اى امر غيره  
 بان يحج عنه (صح عنه) ان مات مستمر المعز ونواه اى المأمور الحج (عن العاجز)  
 فاذا وجد الشرطان صح الاحتجاج والا فلا قال قاضيخان هذا ان كان الأمر عاجزا  
 يرجى زواله كالمرض والحبس ونحو ذلك فان كان لا يرجى زواله كالزمانه والمعنى  
 جاز ان يأمر غيره بالحج (حج عن الميت بالامر يقع عنه) اى الميت (في الصحيح) وقيل  
 لا يقع عنه ويكون له ثواب النفقة والصحيح هو الاول لان آثاره تدل عليه ولهذا  
 تشترط التنية عن المحجوج عنه ويذكره الحاج في التلبية فيقول اللهم انى اردت الحج  
 فيسره لى وقبله منى ومن فلان (واذا مرض) المأمور بالحج (في الطريق) ليس له

عذره لا يرجى زواله كالمرض فاحج غيره سقط الفرض عنه سواء استمر ذلك او زال صرح به في البحر عن المحيط والمبسوط  
 ومراجع الدرارية اه وقال البرجندى ان دوام المعز الى الموت شرط سواء كان المعز يمتنع لا يزول اصلا كالزمانة او يمرض  
 يتوهم زواله فان استمر به الى الموت وقع جائزا عن الأمر والافعليه حج الاسلام المؤدى يصير تطوعا للأمر كذا في الكافي  
 اه ما قاله البرجندى **(قلت)** ان اراد كافي النسفي فهو غلط لان عبارة الكافي الشرط المعز الدائم الى وقت الموت ان كان الحج  
 فرضا لانه فرض العمر فيعجز فيه عجز مستوعب لبقية العمر ليقع به اليأس عن الاداء بالدين فقلنا ان عجز لمنى لا تزول  
 كالزمانة صح الاداء بالتائب مطلقا وان كان يمرض يتوهم زواله بان كان مريضا او مسجوبا كان الاداء بالتائب مراعى فان  
 استسمر به العذر الى الموت تحقق اليأس عن الاداء بالدين فوقع المؤدى جائزا والاسين ان اليأس ان يتحقق عن الاداء بالدين  
 فعليه حجة الاسلام والمؤدى تطوعه اه **(قوله)** حج عن الميت بالامر يقع عنه في الصحيح اقول لا ينحصر الميت لما قال في الكافي  
 وغيره الصحيح من المذهب فيمن حج عن غيره اصاب الحج يقع عن المحجوج عنه وذكره دليله **(قوله)** وقيل لا يقع عنه ويكون له  
 ثواب النفقة هودرواية عن محمد واليه ذهب عامة المتأخرين كافي الكشف وهذا الاختلاف لا يمتنع لانهم اتفقوا ان الفرض  
 يسقط عن الأمر ولا يسقط عن المأمور وأنه لابد ان ينوبه عن الأمر وهو دليل المذهب وانه يشترط اهلية التائب لصحة  
 الافعال حتى لو امر ذميا لا يجوز وهو دليل الضعف ولم ار من صرح بالثرة وقد يقال انها تظهر فيمن خلف لان الحج  
 فعلى المذهب اذا حج عن غيره لا ينحصر وعلى الضعيف ينحصر الا ان قال ان العرف انه قد حج عن غيره وان وقع عن غيره  
 فيحضر انصافا كذا في البحر **(قوله)** ويذكره الحاج في التلبية فيقول اللهم انى اردت الحج فيسره لى وقبله منى ومن

فلان كذا في قاضيهان وفيه تأمل لانه لم يذكر في التلية لما فرعه بقوله فيقول اللهم الخ وايضا ينبغي ان يقول وتقبله من عن فلان حتى لا يكون فيه ما يقتضي الاشتراك بينهما في نية الحج فيصير به مخالفا **(قوله)** خرج الى الحج ومات في الطريق واوصى النخ) اقول ولا تكون الوصية واجبة عليه على ما قال في التجنيس انما يجب الايصاء بالحج على من قدر اذا لم يخرج الى الحج حتى مات قاما من وجب عليه الحج فخرج من عامه فأت في الطريق لا يجب عليه الايصاء بالحج لانه لم يؤخر بعد الايجاب قال الكمال وهو قيد حسن اه **(قوله)** فند ابى حنيفة يحج عنه من يده ان وفيه ثلثة قال قاضيهان بده فان كان له وطنان في موضعين يحج عنه من اقرهما الى مكة وقال ابو يوسف ومحمد يحج عنه من حيث مات اه **(قوله)** اوصى بالحج قطوع عنه رجل لم يجزه) اطلق الرجل المتطوع فمثل الوارث وبصرح قاضيهان بقوله الميت اذا اوصى بان يحج عنه بماله فقبض عنه الوارث او الاجنبى لا يجوز اه قلت يعني لا يجوز عن فرض الميت والا فله ثواب ذلك الحج اه وان لم يوص قطوع عنه الوارث بالايجاج او الحج بنفسه قال ابو حنيفة يجوز به ان شاء الله كذا في الفتح وان اوصى بان يحج عنه فحج عنه ايرجع في التركة فانه يجوز كالدين اذا قضاه من مال نفسه ولو حج على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الاتفاق كذا في البحر عن التجنيس ومخالفة ما قال قاضيهان بده ما قد ناه عنه ولو اوصى بان يحج عنه فاحج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز للميت عن حجة الاسلام اه فقد فرق في الحكم بين ما ذاهج الوارث بنفسه وبين ما ذاهج غير عن الميت ولم يذكر وجه الفرق فيلنظر **(قوله)** ومن حج عن امره الخ) اي اذا امره كل منهما **﴿ ٢٦٠ ﴾** بالحج عنه على الافراد فاهل عنهما

فهي عنه ويضمن النفقة لهما والمسئلة على ثلاثة اوجه اما ان يحرم عنهما جبا اوصى احدهما غير عين او اطلق فان اوصاهما جميعا فهي مسئلة الكتاب وان اجرع عن احدهما غير عين فان مضى على ذلك صار مخالفا للاتفاق لان احدهما ليس اولى من الاخر وان عين احدهما قبل الطواف والوقوف جاز استحسانا عند ابى حنيفة وعند ابى يوسف وقع عن نفسه بلا توقف وهو القياس وان اطلق بان

سكت عن ذكر المحجوج عنه ميبا وبهما لانس فيه ويبنى ان يصح التمين هنا اجابا لعدم مخالفة قطعاً كذا في التبيين والكافي **(قوله)** بل وقع عنه اي المأمور قال في البحر فيقع عن المأمور تقلا ولا يجز به عن حجة الاسلام اه وقال الكمال لو امره بالحج فمقرن به عمرة لنفسه لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تقع الحجة عن حجة الاسلام عن نفسه لانه اقل ما يقع باطلاق التية وهو قد صرحا عنه في التية وفيه نظر اه **﴿ قوله ﴾** لكن جاز عن احد ابويه) اي ولم يمكن امره بالحج عنه كما يعلم من كلام المصنف شرحا وان كان المتن بخلافه فظاهر اه وحكم الاجنبيين كالوالدين اذا لم يمكن امره من احدهما كافي البحر **(قوله)** فانه ان حج عنها الخ) فيد بطريق اولي انه اذا اهل عن احدهما على الاجماله ان يجعلها عن احدهما بينه كافي الفتح **﴿ قلت ﴾** وتعليل المسئلة فيد وقوع الحج عن الفاعل فيسقط به الفرض عنه وان جعل ثوابه لغيره قال في الفتح وبناء على ان يته لهما تلفو بسبب انه غير مأثور من قبلهما او احدهما فهو معتبر فقع الاعمال عنه البتة وانما يجعل لهما الثواب اه وفيه ذلك ما في الاحاديث التي رواها الكمال بقوله اعلم ان فعل الولد ذلك مندوب اليه جدا لما خرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله عنهما صلى الله عليه وسلم لمن حج عن ابويه اوقضى عنهما مغرا بمس يوم القيام مع الابرار واخرج ايضا عن جابر انه عليه الصلاة والسلام قال من حج عن ابيه وامه فقد قضى عنه حجهته وكان له فضل عشرين حجج واخرج ايضا عن زيد بن ارقم قال قال رسول الله عليه وسلم اذا حج الرجل عن والديه تهقبل منه ومنهما

**﴿ فقع ﴾**

واستبشرت ارواحهما وكتب عنده الله راحة **(قوله ودم الاحصار على الآمر)** هذا عند أبي حنيفة ومحمد وقال أبي يوسف على الحاج لا يدفع ضرر امتداد الاحرام راجع اليه **(قوله وفي ماله لوميتا)** فيه خلاف أبي يوسف تقدم واختلف المشايخ على قوله ما هل هو من الثلث او من كل المال فقليل من الثلث كالزكاة وقيل من جميع المال لانه وجب حقاله لمأمور فصار ديناً كذا في الهداية **(قوله ودم القرآن الخ)** كذا التمهيد **(قوله والافصير غافلاً)** اشار به الى رد ما ذكر ابن سباع عن أبي يوسف انه انوى الصمرة عن نفسه لا يصير مخالفاً ولكن رد من الثقة بقدر حصة الصمرة وهو خلاف أبي خنيس كالأول بشره عبد الله اذا اشتراه بخصمه قال شمس الأئمة وليس هذا بشئ فانه مأمور بتجريد السفر ليعت ويحصل له ثواب الثقة ويتنصصها ينقص الثواب بقدره فكان الخلاف ضرراً عليه كذا في الفتح **(قوله يحج من منزل آمره بثلث ما بقي من مال آمره)** هذا عند أبي حنيفة وقد اطلق الموصي بالحج ولم يبين ﴿ ٢٦١ ﴾ مكاناً يحج عنه منه وكان ثلث ما بقي يكفي لذلك بان عن مكاناً يحج عنه منه

انصافاً كما في التبيين وان كان المال لا يكفي من منزل الموصي يحج عنه من حيث يبلغ استحساناً كما في البحر **(قوله وعند محمد الخ)** صورة المستأجر له اربعة آلاف درهم اوصى ان يحج عنه فأت وكان مقدار الحج ألف درهم فدفعها الوصي الى من يحج عنه فسرق في الطريق قال أبو حنيفة يؤخذ ثلث ما بقي من التركة وهو ألف درهم فان سرق ثمانية يؤخذ ثلث ما بقي مرة اخرى هكذا قال أبو يوسف رحمه الله يؤخذ ما بقي من ثلث جميع المال وهو ثلثمائة وثلاثة وثلاثون درهماً وثلث فان سرق ثمانية يؤخذ مرة اخرى وقال محمد رحمه الله اذا سرق ألف التي دفعها أولاً بطلت الوصية وان بقي منها شيء يحج به لا غير كافي النهاية ووجه الاقوال ما قاله المصنف **(قوله لان من حيث مات)** الضمير فيه يرجع الى الحاج عن التبر وكذلك الحكم لومات الآمر

فقع عنه (ودم الاحصار على الآمر وفي ماله لوميتا) لانه الذي ادخله في هذه الوطئة فيجب عليه تخليصه (ودم القرآن والحجاية على الحاج) اتمام القرآن فلا نه وجب شكرًا لما وقفه الله تعالى من الجمع بين التسكين والمأمور بخصم بهذه التهمة لان حقيقة العمل منه هذا اذا اذن له الآمر بالقرآن والافصير مخالفاً فوضعت الثقة واما من الحجاية فلا نه الحائي فيجب عليه كفارته (وضمن) الحاج عن الغير (الثقة ان جامع قبل وقوفه) وعليه الحج من قابل بمال نفسه (وان مات) الحاج عن الغير او سرق ثقتة منه في الطريق يحج من منزل آمره بثلث ما بقي من ماله وعند محمد بما بقي من المال المدفوع اليه لفرز للحج ان بقي شيء والابطال الوصية اعتباراً للقسمه الوصي بقسمه الموصي فانه لافرز في حياته ولا يدفعه الى رجل ليحج عنه ومات فهلك المال في يد الثائب لا يؤخذ غيره فكذا اذا فرز الوصي لانه قائم مقامه وعند أبي يوسف يحج عنه ما بقي من الثلث الاول لان محل نفاذ الوصية الثلث فبقي منه شيء ينفذ ولا يبي حنيفة ان قسمه الوصي وعزله المال لا يصح الا بال تسليم الى الوجه الذي عينه الموصي ولم يسلم الى ذلك الوجه لان ذلك المال قد ضاع فتفقد وصيته بثلث ما بقي (لان من حيث مات) كما هو قولهما وهو عطف على قوله من منزل آمره ووجهه وهو الاستحسان ان سفره لم يطل لقوله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً الى الله ورسوله الآية وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة واذا لم يطل اعتبر الوصية من ذلك المكان ووجه قوله وهو القياس ان القدر الموجود من السفر قد يطل في حق احكام الدنيا قال عليه الصلاة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الحديث وتنفيذ الوصية من احكام الدنيا فبقيت الوصية من وطنه كأن الخروج لم يوجد (الهدى) وهو

في الطريق **(قوله ووجهه وهو الاستحسان)** أي وجهه قولهما وهو الاستحسان الخ وقد خالف المصنف صاحب الهداية واليلى بتقديم دليل قولهما وكان ينبغي متابعتها لما قاله في النهاية نقلاً عن النهاية ثم تأخير دليلهما عن دليل أبي حنيفة رحمه الله ليعلم ان يكون قولهما مختاراً للمصنف أي صاحب الهداية لا ان قولهما استحسان وقول أبي حنيفة قياس والمأخوذ به في عامة الصور حكم الاستحسان انه **(قوله قال عليه الصلاة والسلام اذا مات ابن آدم انقطع عمله الحديث)** تمامه الامن ثلاث صدقة جارية او علم يتفقه او ولد صالح يدعو له رواه مسلم وابوداود والنسائي قاله الكمال ثم قال ومارواه أي صاحب الهداية في وجه قول أبي حنيفة التماثل على انقطاع العمل والكلام في بطلان القدر الذي وجد في حكم العبادة والثواب وهو غير. ولا يلزمه لان انقطاع العمل لقد المال لا يستلزم ما كان قد وجد في سبيل الله وقال تعالى وما كان الله ليضيع إيمانكم فيما كان متداه حين وجد ثم طرأ التبع عنه وجواب أبي حنيفة ان المراد بعدم الانقطاع في احكام الآخرة .

والانقطاع في احكام الدنيا وهو الذي موجه هناك كن سام الى نصف النهار في رمضان ثم حضره الموت يجب ان يوصى بفدية ذلك اليوم وان كان ثواب امساك ذلك اليوم باقيا اه **قوله** يجوز اجماع الضرورة وهو الذي لم يحج عن نفسه ويكره وقال الكمال الذي مضيه النظر ان حج الضرورة عن غيره ان كان يمتحن في الوجوب عليه علك الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لا يمتنع عليه والحالة هذه في اول سني الامكان فيأتي بتركه وكذلك تغفل لنفسه ومع ذلك يصح لان النبي ليس لعين الحج المفعول بل لغيره وهو خشية ان لا يدرك الفرض اذا لموت في سنة غير يادار اه وفي البحر عن البدائع يكره اجماع المرأة والعبد والضرورة والافضل اجماع الحار الخ والحق انها تنزيهية على الامر تنزيهية على الضرورة التي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لانه آثم بالتأخير والله سبحانه وتعالى اعلم **قوله** ولا يجب تعريفه **اقول** واذا لم يجب تعريفه فما كان دم شكر استحب تعريفه وما كان دم كفارة استحب اخفاؤه وسره كفضاء الصلاة يستحب اخفاؤها ولوقد دم الاحصاء ودم الجنائيات جاز ولا بأس به كافي الجوهرة اه ووقت تقليده من بعده ان يمت به وان كان معه من حيث يحرم هو السنة كذا في البحر **قوله** الا في طواف فرض جنباً اي اوصى حائض لو شاء **قوله** ووطئ بعد الوقوف اي قبل الحلق كما تقدم **قوله** اكل اي جازا لاكل وله ان يعط الاغنياء ايضا بما يجوز له اكله كافي الفتح **قوله** بل استحب اي للاتباع الفصل الثالث في حجة الوداع ان النبي صلى الله عليه وسلم اكل من لحوم كل هدايا وعبر المصنف بلفظ من اشارة **٢٦٢** الى ان المستحب ان يفعل كافي الاضحية

ما يهدي الى الحرم ليتقرب به فيه **قوله** من ابل وشر وغنم ولا يجب تعريفه اي الذهاب به الى صرفات وقيل المراد الاعلام كالتقليد **قوله** يجوز فيه الاجائر الاضحية) ويسمي بيئها عن قريب **قوله** (وجاز الغنم) في كل شيء الا في طواف فرض جنباً ووطئ بعد الوقوف) حيث لا يجوز فيهما الا البدنة **قوله** (اكل) اي جاز اكل بل استحب **قوله** (من هدى تطوع ومتفق ان فقط) لا دم نسك فيجوز اكل منها بمنزلة الاضحية بخلاف سائر الهدايا لانها دماء كفارات شرعت جزاء للجنابة فيتعاقب بها الحرمان عن الانتفاع بها لزيادة الزجر وقد صح عن النبي صلى الله عليه وسلم النبي عن اكلها **قوله** (وبذبح الاخيرين يوم النحر) اي يتعين يوم النحر لهما **قوله** (وبذبح غيرها متى شاء وتعين الحرم للكل) من الهدايا **قوله** (لأفقره لصدقة) اي لا يتعين فقير الحرم لصدقة قال في الوقاية وتعين يوم النحر لبذبح الاخيرين وغيرها متى

من الصدق بالثك واطعام الثلث وادخار الثلث ومحل جواز الاكل من هدى التطوع اذا بلغ الحرم اما اذا لم يبلغ كان عطفاً او ذبحه في الطريق فلا يجوز الا اكل منه في الحرم ثم القرية فيه بالاراقة وفي غير الحرم لا يحصل به بل الصدقة فلا بد من الصدقة ليحصل رلوا ك منه اومن غيره عما لا يحل له الا اكل منه ضمن ما لا كافي الفتح والبحر وسذكره المصنف **قوله**

( شاء )

والهدى الاحصاء

كافي البحر **قوله** (وبذبح الاخيرين يوم النحر) اراد باليوم زمان النحر وهو الايام الثلاثة **قوله** (اي يتعين يوم النحر لهما) اي فلا يجوز له لو ذبح قبل ايام النحر بالاجماع وان اخر ما جزه الا انه تارك للواجب عند ابى حنيفة وللسنة عندهما فيلزم مدم عنده لا عندهما كافي الفتح **قوله** (وبذبح غيرها متى شاء) شامل دم التطوع فيجوز ذبحه قبل يوم النحر ولكن ذبحه يوم النحر افضل وهو الصحيح كافي الهداي وقولها هو الصحيح احتراز عن قول القدوري لا يجوز ذبح هدى التطوع والمتعة والقران الا يوم النحر اه **قوله** (وتعين الحرم للكل من الهدايا) اي فلا يجوز له لو ذبحها في غيره سواء كان تطوعاً او غيره يعني الا ما عطف من هدى التطوع فيذبح في محل عطفاً كما تقدم اه ويجوز الذبح في أي موضع شاء من الحرم ولا يختص بمى ومن الناس من قال لا يجوز الا بمى الصحيح ما قلنا كذا في الفتح وقول الكمال او غيره اي غير التطوع كالهدي المتذوق بخلاف البدنة المتذورة فانها لا تنقيد بالحرم عند ابى حنيفة ومحمد قال ابو يوسف لا يجوز ذبحها في غير الحرم قياساً على الهدى المتذوق والفرق ظاهر كذا في البحر الا ان ينوي نحر المتذورة بمكة فتعقد بالحرم اتفاقاً كافي الكافي وتحصل ان الدماء قسبان ما يختص بالزمان والمكان وما يختص بالمكان فقط كافي الفتح والمراد دماء الحج وانما حملت كلامه على دماء الحج لان الدماء أربعة ما يختص بالزمان والمكان كدم المتعة والقران وما يختص بالمكان وهو ما بقى من دماء الحج والهدايا المتذورة والتطوع بها ما عطف من التطوع وما يختص بالزمان كدم الاضاحي وما لا يختص بزمان ولا مكان كدم العقيدة والوكيدة **قوله** (لا يتعين فقير الحرم لصدقة) **اقول** الا ان

مسكين الحرم افضل الا ان يكون غيرهم احوج منهم كافي الجوهرة **(قول له ربط وغيرهما في شامالي ما قبله يحتاج الى تكلف واعتناء)**  
 هذا اذا تعين ان يكون العامل في غيرها تعين فلا يناسبه متى شاء اما اذا قدر له عامل مناسبه كذبح فلا اعتناء كافي قول القائل  
 وزجنا الحواجب والعيونا \* اى سكتنا \* وعلقنا ثوبا وماء باردا \* اى سقتها

**(قول له)** وتصدق بحله وخطامه \* الجمل ما ليس على الدابة اتقاء الحر والبرد والحطام الزمام وهو ما يحل في انقب البعير  
 واذا ولدت البدينة بعد ما شترها لهديه ذبح ولدها معها ولو باع الولد عليه قبته فان اشترى بها هدبا لحسن وان تصدق  
 بها لحسن اعتبارا للقيمة بالولد فان الافضل ان يذبح ولو تصدق به كذلك اجزاء فكذلك بالقيمة كذا في الفتح **(قول له)** ولم يبط  
 اجر جزار منه \* فان فعل ضمن لانه اتلاف اللحم او ما وضة ولو تصدق عليه جاز كافي الفتح **(قوله)** ولا يركبه الا لضرورة  
 قال في البحر صرح في المحيط بان ركوبه لغير حاجة حرام وينبغي ان يكون مكروها كراهة تحريم لان الدليل ليس قسريا  
 وأشار الى انه لا يحمل عليه ايضا والى انه لو ركب او حمل فقصت ضمن ناقص ويتصدق على الفقراء دون الغناء واطلقه  
 اى الهدى فشميل ما يجوز الاكل منه وما لا يجوز لصاحبه والاغنياء وانما يذله الركوب حالة الضرورة وناروا ما يجب السن مرفوع  
 ان ركبها بالمرءى واذا ابلت الهاتى تحمى نظرا ثم قال صاحب البحر وظاهر كلامهم انها ان قصت ركوبه لضرورة فانه لا ضمن عليه  
**قلت** الم صرح به خلافا لقال في الجوهرة ومن ساق بدنة فاضطر الى ركوبها في الركوب فاحل عليها ما عوقب منها شي ضمن النقصان  
 وتصدق به وان استغنى عنهم لم يركبها لانه قد اوجبها بالسوق والركوب يصير كل شيء لها وه كذا صرح البردعي بقوله ولا يركب الا  
 لضرورة وقيل كان عاجزا عن المشي واذا **٢٦٣** ركبها وانقص ركوبه فعليه ضمان ناقص من ذلك اياه وكذا صرح في الهدية  
 بقوله وان استغنى عن ذلك لم يركبها الا

شامالين الحرم للسكن لا يقيره لصدقة \* اقول ربط وغيرهما متى شاء الى ما قبله  
 محتاج الى تكلف واعتناء كما لا يخفى على اهل معرفة والتأصيل والمبادى المتخارة  
 ههنا اخصر وادلى المقصود منها **(وتصدق بحله وخطامه)** ولم يبط اجر جزار منه  
 ولا يركب الا لضرورة ولا يجلب لئلا يبالغ لقطعه ينقض ضربه بما يبارد **(ما عبط)**  
 او تعيب فباحش في واجبه ابداله والمعيبة وفي نقله لاشئ عليه ونحو بدنة النقل  
 ان عبطت اى قربت الى الهلاك **(في الطريق)** وصح لنملها اى قلادتها **(بدها)**  
 وضرب به صفحة سنامها لياكل الفقير فقط شهدوا بوقوفهم بدوقته لا قبل

عليها بالضرورة ضمن ما ينقض ثبت حتى ينقض ثبت ضمنه **(قول له)** لا يجب له وما عبط لقطعه هذا اذا كان قربا من وقت  
 الذبح فان كان بعيدا مجلبها ويتصدق بلينها كيلا يضر ذلك بها وان صرفه الى الحاجة فله تصدق بمثلها او قيمته لانه مضمون عليه  
 كذا في الهداية **(قول له)** ينقض ضربه بما يبارد \* النضج الرش ونضج ينقض بكسر الصاد من باب ضرب كافي الفتح وفي البحر  
 عن المعصيا المير ينقض من باب ضرب وقع فعل هذا كسر ضاده وتفتح اه وقال في الكثر ينقض ضربه بالتفاح يأتون  
 المضمون متوالف والحاء المعجمة الماء العذب الذى ينضج الفؤاد ببرد كذا في الصحاح والمغرب فيه زيادة عن لفظ الماء الباردهو  
 كونه عذبا **(قول له)** او تعيب فباحش **(قوله)** هو ما يكون ما لم ينضج **(قول له)** لياكل الفقير فقط **(قوله)** توجب **(قول له)** شديد بوقوفه  
 بدوقته لا قبل كذلك لو شهدوا في الليلة التي هم بها في منى متوجهين الى عرفات ان اليوم الذى خرجوا من مكة المنسى يوم  
 التروية كان التاسع لا الثامن ولا يمكن الامام الوقوف بان يسير الى عرفات في تلك الليلة ليقف لية البحر بالناس او اكثرهم لم يحد  
 بها ويقتف من التمد ببد الزوال لانهم وان شهدوا عشية عرفة لكن لما تمرد الوقوف فباقي من الليل صار كعادتهم ببدان وقت  
 وان كان الامام يمكنه الوقوف في الليل مع الناس او اكثرهم ولا بدركه شعبة الناس لزمه الوقوف فان لم يقف فأتى حبه لترك  
 الوقوف في وقته مع القدرة ولا يجوز وقوف الشهود قبل الامام اعتادا على ما عدهم وعليهم اعادته مع الامام كذا في نواخر الاعاء  
 الوقوف لمنى يسوغ فيه الاجتهاد لم يجز وقوف من وقف قبله لمد وقوعه في وقت مشرعا لان الوقوف وقته مشرعا هو اليوم الذى وقف  
 فيه الناس على اعتقاده التاسع لا روى انه صلى الله عليه وسلم قال صومكم يوم تصومون وفطركم يوم تفطرون ومرفقكم يوم ترفقون  
 وانماكم يوم تضجون اى وقت الوقوف يعرفه عند الله تعالى اليوم الذى يقف فيه الناس من اجتهاد روى انه يوم عرفة كافي الفتح

**(قوله ولو شهدوا بوقوفهم قبله قبل ان امكن التدارك)** قال الكمال رحمه الله الكلام في تصور ذلك ولا شك ان وقوفهم يوم التروية على انه التاسع لا يمارضه شهادة من شهد انه الثامن لان اعتقاده الثامن انما يكون بناء على ان اول الحجة ثبت باكمال عدة القعدة واعتقاده التاسع بناء على انه روى قبل الثلاثين من ذي القعدة فهذه شهادت على الاتبات والمقاتلون انه الثامن حاصل ما عندهم في بعض رواهاتهم لم يروا ليقول الثلاثين من ذي القعدة وراه الذين شهدوا وهي شهادة لا معارض لها اه وقال الشيخ زين بعد نقله خلاصة ان الشهادة على خلاف ما وقف الناس لا يثبت بها شيء مطلقا سواء كان قبله او بعده وهو انما يثبت لو انحصر التصور فيها ذكره اى الكمال بل صوته لو وقف الامام بالناس ظنا انه اليوم التاسع من غير ان يثبت عنده رؤية الهلال فشهد قوم انه اليوم الثامن فقد تبين خطأ والتدارك يمكن فبى شهادة لا معارض لها ولهذا قال الحيط ولو وقفوا يوم التروية على ظن انه يوم عرفه لم يجزهم وبهذا التقرير علم ان المسئلة تحتاج الى تفصيل ولا بدع فيه بل هو متعين اه **وقلت** يمكن ان يقال هل الامام على الوقوف بمجرد الظن مستحيل في هذا الموقف العظيم وقالوا غلبة الظن منزلة منزلة اليقين فيحمل عليه وقال في البحر نقلا عن الظهيرية لا يثبت للامام ان يقبل في هذا شهادة الاثنين ونحو ذلك اه وقال في الكافي قال شمس الائمة الحلواني يبنى للقاضي ان لا يسمع هذه الشهادة وقول قد تم حج الناس والرافق في شهادتكم لهم بل فيه تيسير الفتنة والفتنة نائمة لمن الله من انتظما **(قوله)** وجه الاستحسان ان هذه شهادة على النبي **(كذا ٢٦٤)** في الهداية وقال الكمال ليس هذا بشيء لانها قامت على الاثبات حقيقة وهي رؤية الهلال في ليلة قبل رؤية اهل الموقف

ولو شهدوا بوقوفهم (قبله) اى قبل وقته (قبل ان امكن التدارك) يعنى انهم وقفوا في يوم وشهد قوم بانهم وقفوا بعد يوم الوقوف اى وقفوا يوم النحر لا قبل ويجزهم جميع استحسانا والقياس ان لا يجزهم لانه صرف عبادة مختصا بزمان ومكان فلا يكون عبادة بدونها فصار كالوقوف يوم التروية اوفى غير عرفات وجه الاستحسان ان هذه شهادة على النبي لان غرضهم ان يجمعهم فلا قبل ولان الاحتراز عن الخطأ غير ممكن والتدارك متعذر وفي الامر بالاعادة خرج ظاهر فوجب ان يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ماذا وقفوا يوم التروية فان التدارك يمكن (رمى في اليوم الثاني) من ايام النحر (الجرة الوسطى والثالثة) وتركه الاولى (فان) قصدا للتكميل و(رمى الاو)ى فقط (جاز) لحصول الكل ولو بلا ترتيب لانه ليس بشرط (او روى) الكل بالترتيب حسن (لرعاية الترتيب المسنون) (نذر حجا ماشيا متى حتى يطوف الفرض) يعنى اوجب على نفسه ان يحج ماشيا فانه لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة (اشترى جارية احرمت بالاذن) اى

وتما فيه **(قوله)** بخلاف ماذا وقفوا يوم التروية فان التدارك يمكن علنت ما فيه **(قوله)** لرعاية الترتيب المسنون وجه ذلك ان كل جرة قربة مقصودة بنفسها فلا يتعلق اجزاء بتقديم البعض على البعض بخلاف السعى لانه تابع للطواف وبخلاف المردة فان البداية من الصفا ثبت بالنص وهو قوله صلى الله عليه وسلم ابدؤا بما بدأ الله به واما الترتيب الواقع من النبي صلى الله عليه وسلم في الجرات

فمحمول على السنة اذ مجرد الفعل لا يفيد أكثر من ذلك كافي الفتح **(قوله)** فانه لا يركب حتى يطوف طواف (الزيارة) اى على ان لا يركب حتى يطوف طواف الزيارة وهو رواية الجامع الصغير وهو الصحيح وخيره بالميسر بين الركوب والمشى بعد التذلل لان الحج ماشيا بكرة وأكبا افضل وجه رواية الجامع الصغير ان من اوجب على نفسه شيئا على وجه الكمال لا يتأذى ناقصا والمشى في الحج صفة كمال قال صلى الله عليه وسلم من حج ماشيا فله بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قيل ما حسنات الحرم قال كل حسنة يسبحمائه والمشى الواجب له نظير في الشرع المكي الفقير اذا امكنه المشى الى عرفات وجب عليه الحج ماشيا وكذا الطواف وما كره الامام ابو حنيفة للمشى مطلقا وانما كرهه اذا كان مظنة سوء الحلق كان يكون صائغا للمشى او يمن لا يطيق المشى فيكون سببا للآثم في جملة الرقيق والحصومة والا فلا شك ان المشى افضل في نفسه لانه اقرب الى التواضع والتذلل قال ابن عباس لما كف بصره ما سفت على شيء كاسى على ان لم احج ماشيا فان الله قدم المشاة فقال تعالى يا توك رجالا وعلى كل ضامر من الضاية وفتح القدير **تتبعه** لم يذكر المصنف رحمه الله من اى محل يتبدأ بالمشى والكامل قال اختلف المشايخ في محل وجوب استبدال المشى لان محمدا لم يذكره قيل من الميقات والاصح انه من بيته لانه المراد عرفاه ولم يذكر ايضا حكم ما يركب وقال في كافي النسب ان ركب في الكل اوراق دما وكذا ان ركب في الاكثر وان ركب في الاقل تصدق بقدرة قال الفقيه ابو جعفر رحمه الله انما يركب اذا

بمدت المسافة وشق الشئ فإذا قربت وهو بمن يعتاد الشئ ينفي أن لا يركب **(قوله حتى لو احترمت بدونه لا تكون محرمة)** سهو والصواب أنها تكون محرمة ولو لم يأن لها المولى قال في الكافي أن الأذن يحتاج إلى إلباقه الاحرام لا لإبتداءه فانه لو احترمت بمرآة من صغره ان يحلها وقال الكمال الأصل أن العبد والامة إذا احرم أحدهما ينزأ من المولى فله أن يمتعه ويحلها بلا هدى وذلك بأن يصنع به ادنى ما يحرم عليه الاحرام كقلم ظفر ونحوه وعليه بعد المقتضى هدى الاحصار ونحوه وعمره أن كان الاحرام بحجة وان احرم يأن المولى كرمه تحليله ولو حلله حل اه وكذا منه في البدائع كما قد مناه في الاحصار وغيره كتاب وذكر في الهداية المسئلة كما هي في متن المصنف وقال للمشتري ان يحلها ويحرمها وقال زفر ليس له ذلك لان هذا عقد سبق ملكه فلا يمكن من فسخه كما لو اشترى منكوحه ولان المشتري قائم مقام البالغ وقد كان البالغ ان يحلها فكذا المشتري الا انه يكره ذلك البالغ لما فيه من خلف الوعد وهذا المعنى لم يوجد في حق المشتري اه وفي المسئلة اشارة الى انه لا يقع التحليل بقوله حلتك بل فعله او بضعها بأمره كالامتناع بأمره بقصد التحليل ولو جامع زوجته التي احترمت بتفلي او امته المحرمة ولا يعلم باحرامها او علم ولم يقصد به التحليل لم يكن تحليلها وقد فسدها ولو حلها فاحترمت فحلها فاحترمت هكذا مرادنا من حيث من علمها اجزاها عن كل التحليلات ولو لم تنجح الامن قابل كان عليها لكل تحليل عمره كافي البحر \* وهذا آخر ما وردناه في ربيع العبادات بتوفيق الله تعالى وافرغته والهيات والله سبحانه وتعالى أسأل وبنيته صلى الله عليه وسلم اتوسل ان ينفعني والمسلمين به النفع العمم وان يصونه من شر ما خلق ومن شر حاسد مناع لا يجر متدائم اعينه رب الفلق من شر ما خلق ومن شر طالق اذا وقب ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم **(كتاب الاضحية) (قوله وهي ٢٦٥) اسم لما يضحي بها** كذا قال الزبلي وقال في النهاية الاضحية في اللغة اسم لما

يذبح في يوم الاضحية **(قوله وتجمع على اضاحي)** يعني تشديد الياء كافي النهاية وقال الزبلي تجتمع على اضاحي بالتشديد على افاعل كالاراي جمع الاروية ويقال ضحية وضاحيا كهدية وهدايا ويقال اضاحاة وتجمع على اضاحي كاربطة وارطايها وقال الفراء الاضحية يذكر ويؤنث كذا في النهاية وفيها ثمان لغات ضم

اذن مولاها حتى لو احترمت بدونه لا تكون محرمة (له) اي للمشتري (ان يحلها بقص شعر او قلم ظفر فيجمعها وهو اولى من التحليل بالجماع) تعظيلا لمراد الطبع

### كتاب الاضحية

وجه مناسبة هذا الكتاب بكتاب الحج وقوع الاضحية في ايامه وهي اسم لما يضحي بها وتجمع على اضاحي على وزن فاعل من اضحى يضحي اذا دخل في الضحى ويسمى ما يذبح ايام النحر بذلك لانه يذبح وقت الضحى تسميته باسم وقته وفي الشرع اسم لحوان مخصوص بسن مخصوص يذبح فيه القرية في يوم مخصوص عند وجود شر اطلها وسببها وشر اطلها الاسلام والاقامة واليسار الذي

الهمزة مع تشديد الياء وتخفيفها وكسر الهمزة مع تشديد الياء وتخفيفها ومع حذف الهمزة لثان فتح الضاد وكسرها واضحا ففتح الهمزة وكسرها اه نقلها الشيخ نور الدين الزبلي الشافعي في حاشيته **(قوله في يوم مخصوص)** المراد باليوم الوقت ليشمل الذبح ليلا **(قوله عند وجود شر اطلها)** يقتضي ان الفقير والمسافر اذا ذبحها لا تكون اضحية شرعا وفيه تأمل وايضا يتكرر قوله عند وجود سببها بقوله في وقت لان الوقت هو السبب وينبغي ان يقال كما في النهاية في الشريعة عبارة عن ذبح حيوان مخصوص في وقت مخصوص اه لكن يحتاج الى زيادة في القرية **(قوله وشر اطلها الاسلام والاقامة)** سواء الاقامة في الامصار والقرى والاحصار والبوادي لاهلها وليس المفسر شرطا للوجوب وذكر في الأصل انه لا تجب الاضحية على الحاج واراد بالحاج المسافر واما اهل مكة فيجب عليهم الاضحية وان هجوا كذا في البدائع وقال في مبسوط السرخسي وفي الأصل قال هي واجبة على اهل الامصار ما خلا الحاج واراد باهل الامصار المقيمين والحاج المسافر فاما اهل مكة فليهم الاضحية وان هجوا اه قلت فانتقله في الجمهرة عن الحنابلة انه لا تجب على الحاج اذا كان محرمًا وان كان من اهل مكة اه يجعل على اطلاق الأصل ويحمل كماله على المسافر اه واما له قاضيان اما مفتهاقني واجبة في ظاهر الرواية على الرجل والمرأة الموسر المقيم في الامصار دون المسافر اه لا يكون قد اخرجنا للمقيم بغير الامصار **(تنبيه)** ما ذكر من الشروط شرائط وجوبها وشروط صحتها تعلم من باقي كلامه ولم يذكر الحرية صريحا لعلهما من قوله واليسار لم يذكر العقل والبلوغ لما فيه من الخلاف ثم انها تجب في وقتها موسما من غير تعيين جزئته كوقت الصلاة وهو الصحيح من الاقوال حتى اذا صار اهلا في آخره ما سلم او اعتق او ايسر او اقام في آخره يجب وبكسره لا يذكره المصنف ولو ضحى في اول الوقت وهو فقير ثم ايسر في آخره عليه اعداها

هو الصحيح كافي العناية وقال في الفخيرة من المتأخرين من قال لا يبعد قال الصدر الشهيد به تأخذ اه ولو كان موسرا في جميع الوقت فلم يصح حتى مضى الوقت ثم صار فقيرا صارت قيمتها دينيا فذمته يتصدق بها متى وجدها ولومات الموسر في ايام التحر قيل ان يضحي سقطت عنه وفي الحقيقة لم تجب عليه لما ذكرنا ان الوجوب عند الاداء او في آخر الوقت ولم يوجد وهي واجبة بالقدرة الممكنة بدليل ان الموسر اذا اشترى شاة للاضحية في اول ايام التحر ولم يصح حتى مضت ثم افقر كان عليه ان يتصدق بقيمتها وبغيرها ولا ينقطع عنه الاضحية فلو كانت بالقدرة المبصرة لكان دوامها شرطا كافي الزكاة والشر والحراج حيث ينقطع بهلاك النصاب والحراج واصطلام الزرع آفة كذا في العناية. **(قوله وسببها الوقت)** لاتراعى في سببها **(قوله وهو ايام التحر)** من اضافة السبب الى حكمه يقال يوم الاضحية كقولهم يوم الجمعة ويوم العيد كذا في العناية **(قوله وركنها الم)** كذا قاله الزيلعي ولم يذكر حكمها وهو الحرج عن عهدة الواجب في الدنيا والوصول الى الثواب بفضل الله تعالى في المعنى كذا في العناية **(قوله الى سبعة)** أي مريدن القرية وسواء اتممت جهات القرية او اختلفت كاضحية وجزا صيد واحد وصار ككفارة نسي اصابه في الاحرام وتطوع ومطعة وقران وعقيقة عن ولد ولده من قبل كذا ذكره محمد في نوادر الضحايا ولم يذكر ما اذا اراد احدهم الولية وهي ضيافة التزويج ويبنى انه يجوز وروى عن ابي حنيفة انه كره الاشراك عند اختلاف الجهة وروى انه قال لو كان هذا من نوع واحد لكان احب الى وهكذا قال ابو يوسف كذا في البدائع **قلت** الا انه بشكل ما لو كان احدهم يريد المعيقة بما **(٢٦٦)** قدمه قبله بخورقين من ان وجوب

بشلقه وجوب صدقة الفطر وسببها الوقت وهو ايام التحر وركنها ذبح ما يجوز ذبحها (هي شاة من فرد) أي من رجل واحد لا يجوز منه اقل من شاة (وبدنة) هي بعير (او بقرة) كاس (منه) أي من واحد (الى سبعة) والقياس ان لا يجوز البدنة كلها الا عن واحد لان الرافقة قرينة واحدة وهي لا تجزأ الا انا تركناه بالآثار وهو مروى عن جابر رضي الله عنه انه قال نحرمنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم البقرة عن سبعة والبدنة عن سبعة ولا نسي في الشاة فقيمت على اصل القياس ويجوز عن ستة او خمسة او ثلاثة ذكره محمد في الأصل وانما يجوز عن سبعة (ان لم يكن لاحدهم اقل من سبع) حتى اذا مات رجل وترك ابنا وامرأة وبقرة ونحياها لم تجز في نصب الابن ايضا لقوات وصف القرية في البعض وعدم تجزئ هذا الفعل في كونه قرينة كذا في الكافي (وصح) لواحد (اشراك ستة) أي جعلهم شركاء له (في بدنة مشرية) اشتراها ذلك الواحد (لاضحية) استحسانا وفي القياس لا يجوز وهو قول زهر لانه اعدها للقرية فلا يجوز بيعها وجه الاستحسان انه قد يحد بقره

الاضحية تسخ كل دم كان قبلها من المعيقة والرجية والعتيرة وذكر محمد في المعيقة من شاة فعل ومن شاة لم يفعل وهذا يشير الى الاباحة فيمنع كونه سنة وذكر في الجامع الصغير ولا يقيق عن الغلام ولا عن الجارية وانه اشار الى الكراهة لان المعيقة كانت فضلا ومتى تسخ الفضل لا تبقى الا الكراهة ثم قال في دليلنا روى ان النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن المعيقة فقال ان الله تعالى لا يحب العقوق من شاة فليقق عن الغلام شاتين وعن الجارية شاة هذا ينفي كون المعيقة سنة لانه علق

المعق بالشيئة وهذا اماراة الاباحة اه وقوله في البدائع ينبغي ان يجوز اذا كان احدهم يريد الولية يؤيده ما في (سمنية) المبني من التخصيص على انها سنة حيث قال الولية طعام المرس والحرس طعام الولادة والأتوبة طعام الحتان والوكيرة طعام البناء والعقيقة طعام الحلق والتقية طعام القادم والوضبة طعام التزينة وكلها ليست بسنة الاطعام المرس فانه سنة لقوله عليه الصلاة والسلام اولم ولو يشاة وينبغي ان يدعو الجيران والاقرباء والاصدقاء ويصنع لهم طعاما ويذبح لهم وينبغي للرجل ان يحجب وان لم يفعل فهو آثم وان كان صائما اجاب ودعا وان لم يكن صائما اكل اه **(قوله ويجوز عن ستة او خمسة او ثلاثة)** اقول وكذا عن الاثنين في الاصح لان نصف السبع يكون تسعا ثلاثة الاسباع كافي الهداية والبيان والعناية وهو احتراز عن قول بعض المشايخ انه لا يجوز **(قوله لم يجز في نصب الابن)** اقتصر في نسخة على بيانه وان كان نصب الام كذلك لانه معلوم عدم الاجزاء في نصبها بالاولى والتعليل برشداله وفي نسخة اثبات لفظة ايضا في نص في الحكم وما يتفرع على منوال هذا ما اذا اشترك سبعة في خمس شرقات او اكثر فذبحوها اجزأهم لان لكل واحد في كل بقره سبعا ولو اشترك ثمانية في سبع بقرات لم تجزهم لان كل بقره بينهم على ثمانية اسمهم فيكون لكل واحد منهم من السبع وكذلك لو اشترك الثمانية في ثمانية من البقر لا تجزهم لان كل بقره تكون على ثمانية اسمهم ولا رواية في هذه وانما هو بالقياس كذا في البدائع **(قوله وصح لواحد اشراك ستة)** محمول على النفي لانها لم تمنع لوجوب التضحية بها ومع ذلك يكره له ما في من خلف الوعد وقد قالوا في النفي اذا اشترك بحد

ما شترها للاضحية انه ينبغي له ان تصدق الفثن وان لم يذكر ذلك محمد لقصة حكم من حرام فكذلك هنا ما اذا كان فقيرا فلا يجوز له ان يشترك فيها لانه اوجبا على نفسه الشراء للاضحية فتميت للجوب فلا يسقط عنه ما اوجبه على نفسه كذا في البدائع اه ولكن لم يجز بكرهه اشتراكه في الهدية بل قال وعن ابي حنيفة انه بكره الاشتراك بعد الشراء **(قوله)** ونذ كونهما الاشتراك قبل الشراء هذه المسئلة من الاصل وقال فيه استحسن ذلك اى حوازا للاشتراك بعد الشراء وان فعل ذلك اى الاشتراك قبل ان يشترها كان احسن اه وتبعه في هذه العبارة صاحب الهدية والميسوط فكان ينبغي للمصنف ذلك لان عبارة توهبه كانت بالسنة ولا تفيد عبارتهم **(قوله)** جئنا بجزوز اقول ونفى جواز قسم لحم الاضحية جزا فاعني لا يصح لا يمتنع لا يخل لانه ليس بربما حقيقيا فيقتضى الحرمة **﴿ ٢٦٧ ﴾** بالفضل بل انه كهيئة شائع يحتمل القسمة فلا يملك الموهوب له العين بمجرد

سمينة ولا يجزى القربك وقت الاراء فست الحاجة الى هذا (ونذ كونه) اى الاشتراك (قبل الشراء) ليكون اهد عن الخلاف وعن صورة الرجوع في القرية (ويقسم اللحم وزنا لا جزا اذا ضم معناه اكارعه اوجله) اى يكون في كل جانب شئ من اللحم ومن الكارع اويكون في كل جانب شئ من اللحم وبعض الجلد اويكون في جانب لحم واكارعه وفي آخر لحم وجلد فيحنث بجزوز صرفا للجنس الى خلاف الجنس (ونذ) وفي الجوامع عن ابي يوسف انه سة وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي انه سة مؤكدة على قول ابي يوسف ومحمد ووجه الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم من وجد سعة فلم يضح فلا يقربن مصلانا رواه احمد وابن ماجه ومثل هذا الوعيد لا يلحق الا بتراكم الواجب (على حر) فانها قرية مالية فلا تنادى الا بالملك والمالك هو الحر (مسلم) فان القرية لا تنصود الا من المسلم (مقيم) فان اداها لم تجز بأسباب يشق على المسافر وقوت بعض الوقت فلا يجب عليه دفعه للمخرج عنه كالجمعة (موسر يسار الفطرة) فان المباداة لا يجب الا على القادر وهو الغني ومقداره ما يجب به صدقة الفطر (لنفسه) متملق يجب (لأطفله) اى لا يجب عليه لا ولاده الصغار لانها قرية تحصى والاصل في المباداة ان لا يجب على احد بسبب غيره بخلاف صدقة الفطر فان فيها معنى المؤنة والسبب فيها رأس بمونه ويلى عليه وهذا المعنى يتحقق في حق الولد وروى الحسن عن ابي حنيفة ان الاضحية يجب عليه لولده الصغير لانه في معنى نفسه (بل يضحى ابوه عنه من ماله) اى من مال الطفل (ان كان) له مال (او) يضحى (وصيه بعده) اى بعد الاب (واكل الطفل وبقية) بعد الاكل (بديل بما يقتضيه) من الات البيت ونحوها في الهدية الاصح انه يضحى من ماله ويأكل منه ما لم يكن يحتاج ما يقتضيه بيته وفي الكافي الاصح انه لا يجب ذلك وليس للاب ان يفعله من ماله اى من مال الصغير (لا تذبح) الاضحية (في المصير قبل الصلاة) اى صلاة العيد

وابي يوسف وعليه الفتوى ويضمن في قول محمد وزفر فان فعل الوصي يضمن في قول محمد وزفر واختلف الشافعي في قول ابي حنيفة واى يوسف قال بعضهم لا يضمن الاب وقال بعضهم ان كان الصبي يأكل لا يضمن والا يضمن والمعتوم والمجنون في هذا بمنزلة الصبي اما الذي يجز ويضيق فهو كالصحيح اه **(قوله)** لا تذبح الاضحية في المصير قبل الصلاة) اجود من قول الكنتز لا يذبح مصرى قبل الصلاة لان المراد اذا ذبح في المصير لما قال في الهداية والتبيين حيلة المصري اذا اراد التجيل ان يسميها الى خارج المصير في موضع يجوز للمسافر ان يقصر فيه فيضحي فيه كاطلع الفجر لان وقتها من طلوع الفجر وانما اختلفت الى ما بعد الصلاة في المصير كيلا يشتمل بها عن الصلاة ثم المراد بقوله قبل الصلاة حقيقة الفراغ منها على ما قال قاضي خان فان ضحي بعد ما قعد الامام قدرا لتعبد قبل السلام لا يجوز في ظاهر الرواية وقال بعضهم يجوز ويكون سنيئا ولو ضحي بعد ما سلم الامام تسليمه واحدة جازت الاضحية عند الكل اه

وقال في البدائع لو ذبح بعدما قعد الامام قدر التشهد قبل التسليم قالوا على قياس قول ابي حنيفة لا يجوز كماله كان في خلال الصلاة وعلى قياس قول ابي يوسف ومحمد يجوز بناء على ان الحرج يضمنه فرض عنده لا عندها فان اشتغل الامام بصل العيد او ترك ذلك شعبنا حتى زالت الشمس فقد حل الذبح بغير صلاة في الايام كلها لانما زالت الشمس بعد فوات وقت الصلاة وانما يخرج الامام في اليوم الثالث على وجه القضاء والترتيب شرط في الاداء لا في القضاء كذا ذكره القدوري انتهى كلام البدائع وهكذا نقله الزباني عن الحنيط وهو نقله عن القدوري في شرحه ونقل الزبلي ايضا عن الحنيط انه لا يجوز لهم الاضحية في اليوم الثاني قبل الزوال الا اذا كانوا لا يرجون ان يصلي الامام فيجزيهم اهـ والامام اذا صلى العيد بشهادة الشهود وضى الناس ثم تبين انه يوم عرفة اجزأهم الصلاة والذبايح للضرورة كذا في منية الفتى **(فتاويه)** قال في مبسوط السرخسي ليس على اهل منى يوم التحرر صلاة العيد لانهم في وقت صلاة العيد مشغولون باداء المناسك فلا يلزمهم صلاة العيد ويجوز لهم التضحية بعد انشقاق الفجر كما يجوز لاهل القرى اهـ ومن الظاهر ان اهل منى هم من بها من الحاج واهل مكة **(قوله)** وتذبح في غيره بعد طلوع فجر يوم النحر) شامل لاهل البوادي وقد قال قاضي خان فاما اهل السواد والقرى والرباطات عندنا يجوز لهم التضحية بعد طلوع الفجر الثاني من اليوم العاشر من ذي الحجة واما اهل البوادي لا يضحون الا بعد صلاة اقرب الائمة اليهم اهـ وفيه مخالفة لما قدمناه عن التبيين وما سنذكره عن شيخ الاسلام من اطلاق جواز التضحية لغير المصرى من طلوع الفجر فشم اهل البوادي **(قوله فان ٢٦٨)** اول وقت التضحية بعد الصلاة في حق

المصري وبعد طلوع فجر يوم النحر في حق غيره) فيه نظر قال شيخ الاسلام في مبسوطه اول وقت الاضحية عند طلوع الفجر الثاني من يوم النحر الا ان في حق اهل الامصار يشترط تقديم الصلاة على الاضحية فلا يصح قبلها لعدم الشرط لا لعدم الوقت ولهذا جازت التضحية في القرى بعد انشقاق الفجر ودخول الوقت لا تختلف في حق اهل الامصار والقرى اهـ وقدمنا مثله **(قوله اعلم)** ان ايام النحر ثلاثة) لكن افضلها اولها وادونها آخرها كما في قاضي خان **(قوله)** والتضحية فيها افضل من التصديق بمن الاضحية الخ) كذا في الهداية وقال في

العناية بهذا الدليل يشمل النبي والفقيه اهـ **(قلت)** فيه ايام جواز التصديق بالقيمة عن واجب الاضحية للتي في ايام النحر ولا (تصدق) يجز به التصديق في ايام النحر بالقيمة لما قال في المبسوط انه لا اشكال ان الموسر لا يجز به التصديق بالقيمة في ايام النحر لانه لا قيمة لاراقة الدم واقامة المتقوم مقامها ليس بمقوم لا يجوز وارقة الدم خالص حق الله تعالى واما في حق الفقير التضحية افضل لما فيه من الجمع بين التقرب باراقة الدم والتصدق اهـ بمناه **(قوله)** والتصدق) اي ثمنها تطوع بمحض فكاكت هي افضل كافي التبيين **(قوله)** ناذر لمينة) شامل للفتى والفقير الا ان التي اذا عني بالذبح الاخبار عن الواجب عليه بايجاب الشارع لا يلزمه الاى وان لم يتو فعمله ان يضحي بشاين عندنا شاة لاجل الذر وشاة باعجاب الشرع ومن المشايخ من قال لا يلزمه الا التضحية بشاة واحدة ولو قال ذلك قبل ايام النحر تلزمه شاتان بلا خلاف لان الصبغة لا تختمل الاخبار عن الواجب اذا وجوب قبل الوقت وكذلك لو قال ذلك وهو مصر في ايام النحر ثم ايسر فيها فعليه شاتان كذا في البدائع **(قوله)** وفقر شرهاها) كذا لو اشترى اغني لها وافقر بعد ما مضت ايام النحر عليه ان يتصدق بعينها او قيمتها وان افقر بعد الشراء لها قبل مضى ايام النحر سقطت عنه كافي قاضي خان **(قوله)** وتصدق شمتها غنى شرهاها اولاً) لم يتعرض للتصدق بعينها وفيه ماقال في العناية انها واجبة على الفتى عنها او لم يعيتمها

العناية بهذا الدليل يشمل النبي والفقيه اهـ **(قلت)** فيه ايام جواز التصديق بالقيمة عن واجب الاضحية للتي في ايام النحر ولا (تصدق) يجز به التصديق في ايام النحر بالقيمة لما قال في المبسوط انه لا اشكال ان الموسر لا يجز به التصديق بالقيمة في ايام النحر لانه لا قيمة لاراقة الدم واقامة المتقوم مقامها ليس بمقوم لا يجوز وارقة الدم خالص حق الله تعالى واما في حق الفقير التضحية افضل لما فيه من الجمع بين التقرب باراقة الدم والتصدق اهـ بمناه **(قوله)** والتصدق) اي ثمنها تطوع بمحض فكاكت هي افضل كافي التبيين **(قوله)** ناذر لمينة) شامل للفتى والفقير الا ان التي اذا عني بالذبح الاخبار عن الواجب عليه بايجاب الشارع لا يلزمه الاى وان لم يتو فعمله ان يضحي بشاين عندنا شاة لاجل الذر وشاة باعجاب الشرع ومن المشايخ من قال لا يلزمه الا التضحية بشاة واحدة ولو قال ذلك قبل ايام النحر تلزمه شاتان بلا خلاف لان الصبغة لا تختمل الاخبار عن الواجب اذا وجوب قبل الوقت وكذلك لو قال ذلك وهو مصر في ايام النحر ثم ايسر فيها فعليه شاتان كذا في البدائع **(قوله)** وفقر شرهاها) كذا لو اشترى اغني لها وافقر بعد ما مضت ايام النحر عليه ان يتصدق بعينها او قيمتها وان افقر بعد الشراء لها قبل مضى ايام النحر سقطت عنه كافي قاضي خان **(قوله)** وتصدق شمتها غنى شرهاها اولاً) لم يتعرض للتصدق بعينها وفيه ماقال في العناية انها واجبة على الفتى عنها او لم يعيتمها

وعلى الفقهاء الشراعية التضحية عندنا فإذا مات وقت التقرب بالأوراق والحق مستحق وجب التصديق العين الواقيمة أخرجه  
عن المهدي (هـ) **قوله** كالجمعة تقضى ببدفواتها ظهرا ( ظهر على القول بأن الجمعة فرض الوقت لأعي التوبة ) به والخبر  
**قوله** والجذع شاة لسته أشهر ( أى سواء كان ممز أو ضأناً وجذع الضأن يجوز إذا كان عظيماً سمياً أو راءه اتسبب نياوشى  
من الضأن افضل من جذعه والاشى من الأبل افضل من الذكر والاشى من البقر افضل من الذكر الاستوفى القيمة ووجه  
لأن لحمها أطيب والذكر من المزمز افضل وكذا الذكر من الضأن إذا كان موجوداً أى خصباً واستوفى واختلف الشيخان في أن  
البدنة افضل من الشاة الواحدة أو قبله قال بعضهم أن قيمة الشاة أكثر من قيمة البدنة قاله افضل وقال شيخ الإمام  
الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله البدنة افضل وقال الشيخ الإمام أبو جعفر الكبير أن كانت قيمة الشاة والبدنة وكانت  
الشاة افضل لأن لحمها أطيب وقال بعضهم البقرة افضل لأنها أكثر لحماً والشاة افضل من سبع البقرة إذا استوفى القيمة ولو نجح  
لأن لحم الشاة أطيب فإن كان البقرة أكثر لحم فسبع البقرة افضل والبقرة افضل من ست شياه إذا استوفى القيمة وسواء سبع  
شياه افضل من بقرة كذا في قاضيهان وقال في البدائع يستحب أن تكون اسمن واحسن لأنها مطية الآخرة قال النبي صلى الله  
عليه وسلم عظموا شحاً بكفاتها على الصراط مطاباً كوجهما كانت المطية اعظم واسمن كانت على الجواز على الصراط اقدر  
وافضل الشاة أن يكون كبشاً املح ﴿ ٢٦٩ ﴾ قرن موجوداً والقرن العظيم والاملح الأبيض روى عنه صلى الله على

وسلم أنه قدم الغنم ارضاء لله شدة  
السوداوين وإن احسن الذي عند الله  
البيض والله خلق الجنة بيضاء وخلق  
أهلها بيضا والموجود هو مدقوق  
الحصتين قيل هو الحصى ويستحب  
أن يربط الضحية قبل إتمام التحريبات  
وإن قتلها وبجملها قال في مية الفتى  
وتصدق بجملها وقلائدها اعتباراً  
بالحدايا والجائع ذلك يشترع عظيمها  
وقال الله تعالى ذلك ومن يعظم شأمر  
الله فإنها من قوى القلوب اه  
**قوله** وصح الجاء ) وهى التي لاقرن

تصدق بقيمة الضحية اشترى أو لم يشترى ولا حاجة على الفتى فإذا مات وقت وجب  
عليه التصديق أخرجه عن المهدي كالجمعة تقضى ببدفواتها ظهرا والصوم بمد  
المجز فدية (صح) للتضحية (الجذع من الضأن) الضأن ما يكون له ألبه والجذع  
شاة لها ستة أشهر (و) صح (التي فصاعداً من الأبل والبقر والغنم وهو) أى  
التي (أين خمس من الأولى) أى الأبل (وحولين من الثانية) أى البقر (وحول  
من الثالثة) أى الغنم فالخالد أن التي فصاعداً مجزئ من ذلك كله إلا الضأن  
فإن الجذع منه مجزئ لقوله صلى الله عليه وسلم شحوا بالتأبى إلا أن يسرع على  
احدكم فليذبح الجذع من الضأن (و) صح (الجاه) أى التي لاقرن لها (والحصى  
والتولاء) أى الحيتونة (لا العمياء والموراء) أى ذات عين واحدة (والعجفاء)  
بحيث لا ينع عظامها (وعرجاء) لآتمشى إلى المنكس ومقطوع يدها أو رجلها وما  
ذهب الأكثر من تلك أذنبا أو ذنبها أو عينها أو ألبها) وقيل الثلث وقيل الربع

له سواء كان خلفة أو مكسوراً كافى المبسوط وقاضيهان والتبين وقال في البدائع فإن بلغ الكسر المشاش لا يجزئ والمشاش  
رؤس العظام مثل الركبتين والمرفقين اه **قوله** والتولاء ) هذا إذا كانت تتلف أما إذا كانت لا تتلف لا يجزئ كذا  
في الجوهره وحكاية في الهداية بصيغة قيل وقال الزبلى يضى بالتولاء ما كانت تتلف إن كانت سبعة لم يمتنع من الصوم  
والرعى وإن كان يمنة منه لا يجزئ ياه وألباً بالجرباء السنية كافى المبسوط **قوله** والعجفاء بحث لأع في عظامها)  
وقال للمصنف نقي وإذا اشترها سنية فصارت عجفاء لا يجوز كذا في المبسوط وفي الطحاوى يجوز كذا في مية الفتى **قوله** وعرجاء  
لآتمشى إلى المنكس ) أى المذبح **قوله** وما ذهب الأكثر من تلك أذنبا الخ ) رواية الجامع الصغير والأصل وهو ظاهر  
الرواية وقال قاضيهان الصحيح أن الثلث ومدونه قليل وما زاد عليه كثير وعليه الفتوى اه **قوله** وقيل الثلث) أى مائة رواية  
أبى يوسف عن الإمام وإن كان أقل من الثلث جاز على هذه الرواية كافى البدائع **قوله** (أو عينها) قالوا معرفة المقدار للذهب من  
العين بشد المعية بمداسك العلف عنها يوماً أو يومين كافى الهداية وقال الزبلى بمدامات ثم قرب العلف إليها قليلاً قليلاً فإذا  
رأته علم على ذلك المكان ثم تشد عنها الصحيحة وقرب إليها قليلاً قليلاً حتى إذا رأى علم على مكانه ثم ينظر إلى تفاوت  
ما بينهما فإن كان ثلثاً فالذهب هو الثلث أو نصف أو ثلثين في حالة الاضجاع بخو كسر وذهب عين لا يضروا واختلفت  
بعده واخذها من فوراً كافى التبيين **قوله** وقيل الربع) أى مائة لمدونه وهذا رواية أبى عبدالله البلخى عن أبى خيفة

(قوله وعندنا من بنى الأكثر من نصف أجزاء) اختاره أبو الليث وقوله ما رواه رابعة عن الإمام وقال في البدائع ذكر المكرخي قول محمد مع الإمام وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة أن القليل والكثير من الأسماء الإضافية فما كان متضابقاً أقل منه يكون كثيراً ما كان أكثره يكون قليلاً إلا أنه قال بعدم الجواز إذا كان سواء اختياطاً لاجتماع جهة الجواز وعدمه أو لأنه يعتبر بقاء الأكثر للجواز ولم يوجد له **فتية** يكره ذبح الشاة الحامل إذا كانت مشرفة على الولادة كما في مئة المتى ولا يجوز الهتمام وهي التي لا إنسان لها وعن أبي يوسف أنه يصير في الإنسان الكثرة والقلّة كالآذن والذئب وعنه أنه إن بقي ما يمكن الاعتلاف به أجزاء لحصول المقصود اه وقال قاضيان وهي التي لا إنسان لها وهي تستلف لا يجوز وإن بقي لها بعض الإنسان إن بقي من الإنسان قدر ما تستلف جاز والأفلا اه وفي البدائع وأما الهتمام وهي التي لا إنسان لها فإن كانت ترى وتستلف جازت والأفلا اه وأما السكاه وهي التي لا آذن لها خلقه لا يجوز وإن كانت صغيرة تجوز كافي التبين بعد أن تسمى إذا قاله قاضيان ولا يجوز الجلالة وهي التي لا تأكل غير العذرة ولا الحذاء وهي مقطوعة الضرع ولا المصرة وهي التي لا تستطيع أن ترضع فصلها ولا الجداء وهي التي يسرّعها كذا في التبين ولا تجزى الجداء وهي مقطوعة الأطباء وهي رؤس ضرعها فإن بقي أكثرها جاز كذا في مئة المتى ويجوز مشقة الآذن قبل وجهها وهي المقابلة وكذا الدابة وهي على المكس وكذا الشرقاء وهي التي قطع من وسطها فنفذ الحرق إلى الجانب الآخر وكذا الحوة وهي التي في عينها حول والمجوزة التي جزى صوفها قاله قاضيان اه وما روى أنه صلى الله عليه وسلم نهى أن يضحي بالشرقاء والحرقاء والمقابلة والدابة فالتبهي في الشرقاء والمقابلة والدابة محمول على الذب وفي الحرقاء على **﴿ ٢٧٠ ﴾** الكثير على اختلاف الأقاويل في حد

وعندهما أن بقي أكثر من نصف أجزاء (مات أحد سبعة) اشترىوا قرة للأضحية (وقال ورثته) للسنة الباقية (اذبحوها عنه وعنكم صبح) والقياس أن لا يصح لأنه تبرع بالانلاف فلا يجوز عن الغير كالاعتناق عن الميت وجه الاستحسان أن القرية قد تقع عن الميت كالصدق بخلاف الاعتناق لأن فيه التزام الولاء على الميت وإيضاً البقرة تجوز عن سبعة لكن بشرط أن يكون قصداً للكل القرية وإن اختلف جهاتها (كبقرة عن أضحية وشمعة وقرآن) قالها تحيوز عندنا لأحد المقصود هو القرية (ولو) كان (أحدهم كافراً أو قاصداً لم) يصح لأن الكافر ليس أهلاً للقرية وكذا قصد اللحم بنافيا (وبأكل كل) من لحم شخصته (ويؤكل غيره) من الأغنياء والفقراء (ويجب لمن يشاء ولا يعطى أجزاؤها منها) انتهى عنه (وتدب الصدق بثلاثها) لأن الجهات ثلاث الأكل والأدخار والأطعام

الكثير على ما بينا كذا في البدائع وفي الحل جمع بين الحقة والجواز ويمكن الجواب بورود التمسك تعدداً في مرة على الذب وأخرى على المم **قوله** ولو كان أحدهم كافراً أو قاصداً لم لا يصح) أي عن أحدهم **قوله** لأن الكافر ليس أهلاً للقرية) أي فلا تنسب نية القرية على مقصدته فإذا لم تقع قرية عن البعض خرج الكل من أن يكون قرية لعدم تجزئ الأداة **قوله** وبأكل كل من لحم شخصته الخ) قال الزيلي وهذا

في الأضحية الواجبة والسنة سواء إذا لم تكن واجبة بالذبح وإن وجبت به فليس لصاحبها كل شيء منها ولا إعلام الأغنياء (و) سواء كان الناذر غنياً وفقيراً لأن سيلها للصدق وليس للمتصدق أن يأكل من صدقته ولا أن يعطى الأغنياء وسواء بذبحها في أيامها أو بعدها ولو وجب عليه الصدق بين الشاة فلم يتصدق بها ولكنه بذبحها يتصدق بلحمها ويجزى به ذلك أن ينقصها الذبح وأنقصها يتصدق باللحم وفيه نقصان ولا يحمل له أن يأكل منها أو أن يأكل شيئاً غرم قيمته ويتصدق بها كذا في البدائع وقال قاضيان ولو ولدت الأضحية يضحي بالأم والولد إلا أنه لا يأكل من الولد بل يتصدق به فإن أكل منه يتصدق بقيمة ما أكل والمستحب أن يتصدق بولدها حياً وإن حلب اللبن من الأضحية قبل الذبح وأجزى صوفها يتصدق بهما ولا يشتق بهما اه وقال في البدائع وإن انتقم تصدق بمثله وإن تصدق بقيمته جاز فإن ولدت الأضحية ولداً بذبح مع الأم كذا ذكره في الأصل وقال أيضاً وإن باعه أصدق منه لأن الأم تميم للأضحية والولد محدث على وصف الأم في الصفات الشرعية فقسري إلى الولد كالرق والخالة ومن المشايخ من قال هذا في الأضحية الموجبة بالذبح أو ما هو في معنى الذبح كالقنبر إذا اشترى شاة للأضحية فأما الموسر إذا اشترى شاة للأضحية فولدت لأبنتها أو ولداه لأن الأولى تميم الوجوب فيها فبفسري إلى الولد وفي الثاني تمين لأنه لا يمتنع من التضحية بغيرها فكذا وولدها وذكر القدوري وقال كان أصحابنا يقولون يجب ذبح الولد ولو تصدق به جاز لأن الحق لم يسر إليه ولكنه مشلول وكان كجملها وخطأها فإن ذبحه يتصدق بقيمته وإن باعه أصدق منه ولا يحمل بسبه ولا أكله وقال بعضهم

لا ينبغي له ان يذبحه وقال بعضهم انه الجبار ان شاء ذبحه في ايام الحر وأكل منه كالام وان شاء تصدق به لانه ذبحه فصار كاشاة الذبابة وذكر في المتن اذا وضعت الاضحية فذبح الولد يوم الحر قبل الام اجزاء وان تصدق يوم الاضحية قبل ان يذبحه فعليه ان يتصدق بقيمة قال القدروي وهذا على اصل محمد ان الصنار تدخل في الهدايا ويجب ذبحها قانا ولدت الاضحية تمنع بولدها من الحكم ما تلقى بها فصار كالوفات بمضى الايام عبارة البدائع **(قوله)** ونذرت تركه اي الصدق الذي عيال توسعة عليهم كذا قال في الذخيرة لا بأس بان يجلس لهما فيدخر منها كم شاء والصدقة افضل الا ان يكون الرجل ذاعبال فدعه لسياله ويوسع عليهم فانه افضل اه وقال في المتن وينبغي ان تصدق بالثلث وتخذ الضافة بالثلث الا ان يكون ذاعبال فيه ان بدعه لسياله ويوسع به عليهم اه **(قوله)** والا اسرغره اقول وينبغي له ان يشهدا لقول النبي صلى الله عليه وسلم لفاطمة يا فاطمة بنت محمد قومي فاشهدي اضحيتك فانه ينفرك بول قطرة تقطر من دمها كل ذنب عملته وقولي ان سلائي ونسكي وبحياي ونماتي لله رب العالمين لاشريك له امانه بحاجتهما ودما فيوضع في ميزانك وسبعون ضعفا فقال ابو سعيد الخدري يا بني الله هذا لآل محمد خاصة ام لهم وللمسلمين **(٢٧١)** عامة فقال صلى الله عليه وسلم لآل محمد خاصة وللمسلمين عامة كذا في البدائع

والجوهره والميسر والمنة **(قوله)** فان بيع اللحم او الجذابة في اشارة الى ان اللحم كالجذابة فله تبدله ثمنه بغيره وهو الصحيح كافي الهداية وقال في النهاية قوله هو الصحيح اجزاء عما قيل انه ليس في اللحم الا الاكل او الاطعام فلو باع بشئ يتفنع به لا يجوز والصحيح ما قال شيخ الاسلام رحمه الله تعالى ان اللحم بمنزلة الجذابة ان باعه بشئ يتفنع به بغيره جاز وروى ابن سبابة عن محمد بن جهم الله تعالى انه لو اشترى باللحم ثوبا فلا بأس بلبسه اه وفي القصة لو اشترى بلحم الاضحية ما كولا فأكله لا يلزمه التصديق بقيمة اللحم استحسانا اه **(قوله)** غلطا وذبح كل شاة صاحبه صحيح بلا غرم يعني شاة الاضحية وكان الاولى التبرع كافي الكنز والهداية لغيره ان يمكن للاضحية تكون مضمونة عليه اه واذا

**(و)** نذرت تركه اي ترك التصديق الذي عيال توسعة عليهم **(والقبح)** بدمه احسن ان احسن والا اسرغره اه وكره ذبح كذا في كتابي لانه قربوه هو ليس من اهلها ولو امره فذبح جاز لانه من اهل الزكاة والقربة حصلت باناته وبنته بخلاف المجوس لانه ليس من اهلها **(وتصدق)** بجلدها او بجمعه الله كجرب وخف وفرو او ببدله بما يتفنع به باقيا لاستهلاكه كالاطعمة **(وهو ياتي القربة)** فان بيع اللحم او الجذابة اي بما يتفنع به مستهلكا **(تصدق بجمته)** لان القربة انتقلت الى بدله **(غلطا)** وذبح كل شاة صاحبه صحيح بلا غرم استحسانا والقياس ان لا يصح ويغرم لانه ذبح شاة غيره بغير امره وجه الاستحسان انها تعينت للذبح لتعينا للاضحية حتى وجب عليه ان يضحي بها بعينها في ايام الحر فصار المالك متعينا بكل من هو اهل للذبح اذ قاله دلالة لانه بفوت بمضى هذه الايام ويحتمل ان يعجز عن اقامتها مانع واذا غلطا يأخذ كل واحد منهما مسلوخته من صاحبه ولا يضمنه لانه وكيله فيا قتل دلالة وان كانا اكلا ثم علما فيحل كل صاحبه وان تشاحا فكل منهما ان يضمن صاحبه قيمة لحمه ثم يتصدق بثلث القيمة لانها بدل من اللحم **(وهجت)** التضحية **(بشاة الغنص)** لا الودية **(وضمنها)** وجه الصحة في الاول والثاني ان المالك في الغنص ثبت من وقت الغنص وفي الودية يصير فاصبا بالذبح فيقع الذبح في غير المالك هكذا في الهداية والكافي وسائر الكتب المتبررة وقال صدر الشريعة يصير فاصبا بمقدمات

كانت للاضحية وضمنها مالكمها قيمتها جازت عن الذابح لانه ظهر ان الارافة حصلت على ملكه وان اخذها مالكمها بذبحه فجازت مالكمها عن التضحية لانه قد نواها فلا يلزمه ذبحها غيره كذا في التبيين واذا ذبح اضحية الغير نواها عن مالكمها بغير امره مجاز ولا ضمان عليه كذا في مئة المفتي **(قوله)** وجه الاستحسان انها تعينت للذبح لتعينا للاضحية حتى وجب عليه الذبح كذا في الهداية وقال في النهاية قوله وجب عليه ان يضحي بها بعينها في ايام الحر اي فيما اذا كان المصطفى فقيرا ويكره ان يبدلها بغيرها اي فيما اذا كان غنيا قال صاحب النهاية رحمه الله هكذا وجدت بخط شيخني رحمه الله اه وقال في الذخيرة وجه الاستحسان ان المالك لما عياله لجة الذبح صار مستغنيا بكل اخذ في التضحية دلالة وصريحاً سواء اطلق في الاصل وقيد بها في الاجناس بما اذا شجعها صاحب التضحية اه **(قوله)** وقال صدر الشريعة **(الح)** اي اقله غلطا وما عياله نفعه ابن كالا بشا فقال وفي شرح الارشاد مختصر القدوري في لاهدي بعلامه صدر الدين حسام وقيل يجوز به لانه ضمنها بالاضجاع والشد وجوابه ان الكلام في شاة الودية وعلى ما ذكره يكون المذبح مفعولاً ولا وجه لانكار ذبح الودية قبل ان تصبأه **(وتنبيه)** المراد بالودية كل شاة كانت امانة كافي الفيض عن نظم الزندوستي

## ❦ كتاب الصيد ❦

**(قوله وهو لغة الاصطيد)** قاله الزبيدي ولم ينس على تعريفه شرعا وله في الشرع احكام وشروط وهي ما يذكرها المصنف بقوله ويشترط لما يؤكل النخ والصيد مشروع بالكتاب والسنة كما في المبسوط الا في الاحرام اذا كان صيدا البر والحرم غير الفواسق وما الخبيثا قاتلها يجوز صيدها في الحرم استدقا لشرها كما في البدائع اه وهو مباه اذا كان للتلهي اوى اخذه خرقة كذا في البرازيقي في شئنا المني الاصطيد على قصد الله ومكروه اه **(قوله بكل ذي ناب من السباع)** اي الاخنزير فانه نجس العين فلا يجوز به الانتفاع وعن ابى يوسف انه استثنى الاسد والذئب لانهما لا يعملان لغيرهما الاسد لموته والذئب لحسانته كذا في الهداية وذكر في النهاية الذئب بدل الذئب وكذا في المحيط لانهما لا يعملان عادة ولان التعلب يعرف بترك الاكل وهما اي الذئب والاسد لا ياكلان الصيد في الحال فلا يمكن الاستدلال بترك الاكل على التعلم حتى لو قصود التعلم ❦ ٢٧٢ ❦ منها وعرف ذلك جاز كما في النهاية والحق

الذئب كالاخجاع وشد الرجل فيكون ناصبا قبل الذئب اقول حقيقة الغصب كاتفر رقى في موضعه ازالة اليد المحقة واثبات اليد المبطلة وغاية ما وجد في الاخجاع وشد الرجل اثبات اليد المبطلة ولا يحصل به ازالة اليد المحقة وانما يحصل ذلك بالذئب كما ذهب اليه الجمهور

## ❦ كتاب الصيد ❦

اورده ههنا لذكره في كتاب الحج (وهو) لغة الاصطيد ويسمى المصيد صيدا تسمية للمفصول بالمصدر كقرب الامير (يحل بكل ذي ناب) من السباع (ومغلب) من الطيور والمغلب ظفر الطائر وفي المبسوط المراد من ذي ناب الذي يصيده به ومن ذي مخالب الذي يصيد بمخبله لا كل ذي ناب ومغلب فان الحماة لها مخالب والبيهر له ناب الاول (ككلب وفهدو) الثاني نحو (باز ونحوها) من السباع والطيور ويشترط لما يؤكل اي لجواز اكل ما يؤكل من الصيد او بخلاف ما لا يؤكل فان شئنا ليس بشرط في جواز صيده كسائر ما فيها (علمهما) اي علم ذي ناب وذي مخالب كيفة الصيد لقوله تعالى وما علمتم من الجوارح مكلين تعلمونن مما علمكم الله ولقوله صلى الله عليه وسلم لتعلمن ما صدت بكم الله فذكرت اسم الله عليه فكل وما صدت بكم الله غير العلم فذكرت ذكاته فكل وواه البخاري ومسلم (ومنها) جرحهما اي موضع منه وهو ظاهر الرواية حتى لو خنق الكلب الصيد ولم يجرحه لم يؤكل وعن ابى حنيفة وابى يوسف انه لا يشترط (و) منها (ارسال مسلم او كتابي ايها) اي ارسال من لهمة التوحيد دعوى واعتقادا كالمسلم اودعوى لا اعتقادا كالكتابي وسياقي في الذبائح فان اثبت الكلب او البازي على اثر

بعضهم الحدأة هما لحسانتها كما في التبيين **(قوله بخلاف ما لا يؤكل فان شئنا)** ليس بشرط في جواز صيده ان اراده جواز الاصطيد فغير مسلم لانه يشترط ان لا يكون الصيد في الحرم وان لا يكون الصائد محررا غير الفواسق وان اراد بالجواز حل الانتفاع بمجده مثلا فيشترط التسمية والجرح وكون الجارح معلما لظهارة جلده كإفئده آخر الكتاب **(قوله مكئين)** اي مسلمين والتكيب اغراض السبع على الصيد كما في الجوهرة وقال الزبيدي معنى مكئين معلمين الاصطيد تعلمونن تؤدبونن اه **(قوله وعن ابى حنيفة وابى يوسف انه لا يشترط)** رواه الحسن عنهما وهو قول الشعبي ودليله في التبيين **(قوله ارسال مسلم)** اي غير محرم وهو يضبط على نحو ما ذكر في الذبائح ان شاء الله تعالى والصواب

كالكتابي لما قال في مختصر الظهيرية للنعني ومن خطه قلت ذبحة الصابي وصيده محل عند ابى

حنيفة وعندهما يكره اه وسذكر في الذبائح تمامه ان شاء الله تعالى ويشترط ان لا يشتمل بين الارسال والاخذ بمحل آخر كما في الناية وذكر حل الصيد خمسة عشر شرطا عن النهاية وكلها في كلام المصنف الا هذا لكنه يستفاد مما سذكره المصنف انه لا يقيد عن طلبه بعد رمية كايشرط ان لا يئيب عن بصره بعد ارسال الجارح عليه او لا يقيد عن طلبه فيكون في طلبه ولا يشتمل بمحل آخر حتى يجده كافي فاضيحان وفي الجوهرة يشترط ان يلحقه المرسل او ما قوم مقامه قبل اقطاع الطلب والتوازي **(قوله اودعوى لا اعتقادا كالكتابي)** كذا في الهداية وتوضيحه ما قال في المبسوط للرخسي شرطنا تسمية الله تعالى على الخلوص وان يتحقق ذلك بمن يعتقد توحيد جلت قدرته او يظهر ذلك وهو مسلم او كتابي فالما لجوسي يدي الاثنين فلا يصح منه تسمية الله تعالى على الخلوص فلهذا لأحل ذبحة الجوسي وصيده ويحل من الكتابي لتسمية الله تعالى ظاهره وان اضر غيره وهو ما يتقوده مبيوداهم لان النصارى يقولون المسيح ابن الله تعالى الله عن ذلك علوا

كثيرا وليس بين المجوسى والكتابى فرق يعقل مناهه الراى سوى ان من يدعى التوحيد يصح منه تسمية الله تعالى على الخلو ومن يدعى الاثنين لا يصح منه تسمية الله تعالى على الخلو واما امر باجتماع الحكم على حق اهل الكتاب على ما يظهر دون ما يضررون فلو اعتبرنا ما يضررون لم يحل ذبحهم ولذلك يستحلون في النظم لما به اهل خصا **(قوله)** على مجتمع متوحش ما كول **(قوله)** قد الما كول مستدرك بما قدمه بقوله ويشترط الما كول **(قوله ٧٧٣٠)** الا اذا كن الفهد لا يختص به قال الزيلى وكذا الكلب اذا اعتاد الاختفاء لا يقطع

فور الارسال ما ينافى الفهداه **(قوله)** للفهد خصال الخ بق منها لا يمدو خلف صاحبه حتى يركبه خلفه وهو يقول هو المحتاج الى فلاذلل كذا قاله الزيلى **(قوله)** فينبى للعاقل ان لا يذل نفسه لمن هو محتاج اليه خصوصا اذا كان ذاعلم فلا يبنى لمن يتعلم منه لتعلمه له لما قاله السرخسى في ميسوطه فهكذا يبنى للعاقل ان لا يذل نفسه فيما يعمل لغيره اه **(قوله)** بترك اكل الكلب ثلاث مرات

كذا فى الكثر وقال الزيلى هذا قولهما ورواية عن ابي حنيفة وعند ابي حنيفة لا يثبت التعلم ما لم يفل على ظنه انه قد تعلم ولا يقدر بشئ لان المقدار تعرف بالنس لا بالاجتهاد ولا يصح هنا فيقوض الى رأى المبتلى به كما هو دأبه فى مثله كحبس الغريم ثم اذا ترك الاكل ثلاثا لم يحل الاولى والثانية على قول من قال بالثلاث وهو ظاهر وكذا الثالث عندها لانه لا يصير معلما لا يمد تمام الثلاث وعند ابي حنيفة على الرواية الاولى يحل لانه تركه عند الثالث آية تعلمه فصار سيد كلب عالم اه وقال فى البرازية وفى الثالث روايتان اى عنهما والاصح انه يحل اه **(قوله)** ورجوع البازى بداهه **(قوله)** قال الزيلى لم يذكر

الصيد بغير ارسال فاخذه وقته لم يحل ومنها التسمية اشار اليها بقوله (مسما) اى غير تارك للتسمية عمدا او الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم لمدى بن حاتم اذا ارسلت كلبك المعلم فذكرت اسم الله عليه فكل وان اكل منه فلا تأكل ومنها ان يكون السيد متعامتا وحشا اشار اليه بقوله (على مجتمع متوحش ما كول) اى من شاء ان يؤكل (ومنها) (عدم شركة كلب لا يحل صيده) ككلب غير معلم او كلب المجوسى او كلب لم يرسل للصيد او ارسل وترك التسمية عمدا (ومنها) (عدم طول وقته بعد ارساله) فانها ان طالت بعده لم يكن الاصطيد مضافا الى الارسال (الا اذا كن الفهد) فانه حيلة فى الاصطيد فيكون مضافا الى الارسال قال الامام شمس الائمة السرخسى ناقلا عن شيخه الامام شمس الائمة الخلو اى رجحما الله تعالى للفهد خصال يبنى لكل عاقل ان يأخذ ذلك منه منها انه يمكن للصيد حتى يمكن منه وهذه حيلة منه للصيد فينبى للعاقل ان لا يجاهر بالخلاف فى عدوه ولكن يطلب الفرصة حتى يحصل مقصوده من غير اتهاب نفسه ومنها انه لا يتعلم بالضرب ولكن يضرب الكلب بين يديه اذا اكل من الصيد فيعلم بذلك وهكذا يبنى للعاقل ان يتعلم بغيره كاقبل السيد من القطة بغيره ومنها انه لا يتناول الخبيث واما ما يطلب من صاحب اللحم الطيب وهكذا يبنى للعاقل ان يتناول الطيب ومنها انه يثبت ثلاثا او خسا فان تمكن من الصيد والتركه ويقول لا اقل نفسى فيما اعمل ليرى وهكذا يبنى لكل عاقل (ويعلم المعلم بترك اكل الكلب ثلاث مرات ورجوع البازى بداهه) وهو مروى عن ابن عباس رضى الله عنهما ولان بدن الكلب يحتمل الضرب فيمكن ضربه حتى يترك الاكل وبدن البازى لا يحتمله فاكتفى بغيره مما يدل على التحمل فان فى طبعه نفورا ويعلم زواله برجوعه بالدعاء (والفهد ونحوه بهما) يعنى ان الفهد ونحوه يحتمل الضرب وعادة الافتراض والتفوق فيشترط فيه ترك الاكل والاجابة جميعا كذا فى الاختيار (ولا يؤكل مما اكل الكلب او الفهد) لانك قد عرفت ان تعلمه بترك الاكل وسأيت انه اذا اكل علم انه لم يتعلم فيحرم صيده ( بخلاف البازى ) لما عرفت ان تعلمه ليس به ليكون ضده دليل الجهل (ولا) يؤكل ايضا (ما اكل) اى الكلب او الفهد (منه) بعد تركه ثلاث مرات لانه علامة الجهل (ولا) يؤكل ايضا (ما صايد) اى بعد ما اكل بعد تركه ثلاث مرات (حتى يتعلم اوقبه) اى لا يؤكل ما صايد قبل ما اكل بعد الترك (لوقبى فى ملكه) فان ما اتلف لا يظهر فيه الحرمة لانعدام الحلية وما ليس بمحرر بان

البازى بكم اجابة ( در ١٨ ل ) يصير معلما فينبى ان يكون على الاختلاف الذى فى الكلب ولو قيل يصير معلما باجابة واحدة كان له وجه لان الخوف ينفرد بخلاف الكلب اه وفى البازى لثبات تشديد الياء وتحقيقها وجمعه بزانة والباز ايضا لغة فى جمعه ابواز كافى الجوهره **(قوله)** والفهد ونحوه بهما الخ يوافق ما فى الاختيار قول الفخريه علامه تعلم الكلب ومن معناه الامساك على المالك وتركه اكل وان يجيب اذا دعاه اه لانه جعل الاجابة شرطا ولم يشترط فى الكلب فى عامة الكتب **(قوله)** ولا يؤكل ايضا ما اكل الكلب او الفهد منه بعد تركه ثلاث مرات **(كذا قاله صدر الشريعة)** ان كمال باشا وقع استدراله

مع ما قدمه من قوله ولا يؤكل ما أكل الكلب أو الفهد (قوله والمحرز في يته محرم عنده خلافا لها) أطلق الخلاف فشمع مالوطال زمن بقاء الصيد أو قصر وهو الصحيح من الخلاف لما قال في التبيين وقاوى قاضى حنابلة والخيرة قال بعض المشايخ إنما تحرم تلك الصيود عند أبي حنيفة إذا كان المهد قريباً ما إذا تناول المهد بأن أتى عليه شهر فأكثروا صاحبه قد تدرك تلك الصيود لا تحرم في قولهم جميعاً وقال شمس الأئمة السرخسى الصحيح أن الخلاف في النصليين (قوله وعدم القعود عن طلبه) أى يطلبه بنفسه أو نائبه (قوله) وأما المتردية (الخ) كذا قال ابن كالباشا وصدر الشريعة وهو الصحيح كفى الحائصة وفى الاختيار هو المختار (قوله وكذا) أى يحرم أيضاً ما يخرج عن الذئبة في ظاهرها الرواية كذا في عامة الكتب (قوله أو بندقه ثقيلة الخ) كذا قاله صدر الشريعة وابن كالباشا وفى المستصفى البندق طينة مدورة يرمى بها وفى الجوهرية البندق ﴿ ٢٧٤ ﴾ إذا كان لها حدة يخرج بها أكل وقال

قاضي خان لا يحل صيد البندق والحجر والمعراض والمصا وما شابه ذلك وإن جرى لانه لا يخفى إلا أن يكون شئ من ذلك قد حده وطوله كالسهم وأمكن أن يرمى به فإن كان كذلك وخرقه بمحده حل أكله فاما الجرح الذى يبدى فى الباطن ولا يخفى فى الظاهر لا يحل لانه لا يحصل به أتمام الدم (قوله) أورى صيدا فوقع فى ماء الخ) كذا أطلقه صدر الشريعة وابن كالباشا وقال الزيلعى هذا فيما إذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق لأن موته يضاف إلى غير الرى وإن كانت حياته دون ذلك فهو على الاختلاف الذى سرقى إرسال الكلب وقال قبله ترى أهلو وقع فى الماء وهو بهذه الحالة لا يحرم إذا وقع بدم موته لأن موته لا يضاف إليه (قوله) وفى البرازية الطير إذا وقع فى الماء إن بدا لا يحل كانت الجراحة فوق الماء أو كان منغمسا فى الماء إلا أن تكون الجراحة بحال لا شوهم نجاة الصيد كذا إذا ذكاه فوقع فى الماء كان مائياً إن الجراحة فوق الماء يحل لانه علم أنه مات من الجراحة وإن كانت الجراحة بحال

شوهم نجاة الصيد منها لولا الوقوع لا يحل (قوله) وقاضى خان أن وقع فى ماء فأت لا يؤكل لعل أن وقوعه فى الماء (كلمة) قتله ويسوى فى ذلك طير الماء لأن طير الماء يعيش فى الماء يخرج (قوله) وقاضى خان ما قاله قاضى حنابلة عن شمس الأئمة السرخسى بعد ما ذكر مثل ما فى البرازية ثم قال فليأت عند الفتوى وفى القنية عن شرح السرخسى روى صيدا جريح ظهره ومات فى الماء لا يحل وفى شرح بكر خواهر زاده يحل وإن أصاب بطله أو جنبه لا يحل (قوله) أو وقع على سطح أو جبل (الخ) قال الزيلعى هذا فيما إذا كان فيه حياة مستقرة يحرم بالاتفاق لأن موته مضاف إلى غير الرى وإن كانت حياته دون ذلك فهو على الاختلاف الذى ذكره فى إرسال الكلب (قوله) أو الصخرة (أن لم يرد) وأوضح فيما إذا لم تنشق بطله وأما إذا

انشقت فقال في الهداية ذكر في المتفق لوقوف على صخرة فانشق بطنه لم يأكل لاحتمال الموت بسبب آخر وصححه الحاكم الشهيد وحمل مطلق الروى في الاصل على غير حالة الانشقاق ووجه الشيخ الامام شمس الآفة السرخسي على ما صابه حد الصخرة فانشق بطنه لذلك وحمل الروى في الاصل انه لم يصبه من الآجرة الا ما يصيبه من الارض لوقوف عليه وذلك غفرو وهذا صح اه ولفظ اصح من صاحب الهداية لان السرخسي يعني اصح من كلام الحاكم الشهيد اه وقال الزبلي كلا التاويلين صحيح ومعناها واحد لان كلاهما يحمل ما ذكره في الاصل على ما اذا مات بالرعى وما ذكره في المتفق على ما اذا مات بغيره وفي لفظ المتفق اشارة اليه الا ترى انه قال لاحتمال الموت بسبب آخر اى غير الرعى وهذا يرجع الى اختلاف اللفظ دون المعنى فلا يلى به اه **(قوله)** ولم يرسل الكلب فاغرام مسلم هذا يستحسن والبازي كالكلب فها ذكرنا قالة الزبلي ولا يخص بكتب المسلم بل كذلك كتب معلم لمن لا يحل ذكاته (٢٧٥) كالمرد والجوسى والوتى والمجرم **(قوله)** واخذ غير ما رسل اليه يعني اذا كان على

سنة ولو ارسل من غير تعيين محل ما اصابه كذا في التبيين **(قوله)** وان ارسله قتل صيداً ثم اخرجاً كلاً كذا بغير صدر الشريعة وان كان بالاشتم ومنه في التبيين والهداية لكن مقيداً بدم المك طويلاً حيث قال ولو جثم على الاول طويلاً ثم مر به صيد اخر فقتله لا يؤكل الثاني لانقطاع الارسال يمكنه طويلاً لا يمكن ذلك حيلة منه للاخذ وانما هو استراحة اه وقيل الاول ليس قيداً لحل الثاني بل المدار على عدم اقطاع الارسال لما قال قاضيان لو ارسل كلبه على صيد فاخبطاً ثم عررض له صيد اخر فقتله بطل كلبه وان قاته ذلك الصيد فرجع وعررض له صيد اخر في رجوعه فقتله لا يحل لان الارسال بطل بالرجوع وبدون الارسال لا يحل اه ومنه في التجنيس والمزيد **(قوله)** بخلاف ذبح الشاتين تسمية واحدة يعني وقد سمعنا على الشاقب اما اذا اصبح اجداً فوق الارض فذبحهما دفعة واحدة تسمية واحدة اجزاً وحلاً كما في التبيين والهداية **(قوله)** وكذا يؤكل ما قلع انثاء اكثره مع مجزئه اى يؤكل كله لان ما بين النصف الى النصف مذبح يربده ان الاوداج من القلب الى الدماغ كذا في مبسوط السرخسي وقاضيان **(قوله)** او قد نصفين لم بين كفيته في كثير من الكتب وعليه نص في مبسوط السرخسي فتاوى قاضيان ونص المبسوط وان قطعه نصفين اكل كله لان فعله اتم ما يكون من الذكاة اذ لا يتوهم بقاؤه حياباً بعد ما قطعه نصفين طويلاً اه وقاضيان وان قطعه نصفين طويلاً يؤكل كله لانه لا يتوهم بقاؤه الصيد حياباً بعد ذلك فكان ذلك بمنزلة الذبح اه **(قوله)** بخلاف ما اذا كان الشاتين الحية كذا قاله صدر الشريعة وان كمال باشا والمراد انه يحرم الجزء المباني ويحل المباني منه وعليه نص في الهداية والتبيين فقالوا ان قطع بدا وورجلا او فخذاً او ثلثة مما يلي القوائم اواقل من نصف الرأس يحرم المباني ويحل المباني منه لانه يتوهم بقاؤه الحياة في الباقي اه ومنه في البرازية **(قوله)** وضمن الثاني له قيمته بمجر وحاً قل الزبلي عن صاحب الهداية وغيره ان تأويله اذا علم ان القتل حصل بالثاني **(قوله)** وهما بالصيد يطهر لحم غير نجس العين اقول اصح ما يفتيه انه لا يطهر لحم بل جلده فقط كما في مواهب الرحمن لطربلسى صاحب الاسعاف

كابه فاغرامه بجوسى فاخذ ولم يرسل الكلب فاغرام مسلم فاخذ) الحاصل انه اذا اجتمع الارسال والاغراء فالبرء بالارسال فان كان من الجوسى والاغراء من المسلم حرم كما سبق وفي العكس حل ولو لم يوجد الارسال ووجد الاغراء فان كان من المسلم حل ولو من الجوسى حرم (واواخذ) اى اكل ان اخذ الكلب (غير ما رسل عليه) لا امتناع التطعيم بحيث يأخذ ما عيه وان ارسله فقتل صيداً ثم اخرجاً كلاً كما لو رمى سهماً الى صيد فاصابه واصاب آخر وكذا لو ارسل على صيد كثير ومضى مرة واحدة بخلاف ذبح الشاتين بقسمة واحدة (كذا) يؤكل (صيدى) فقطع عضواً منه لا المعضو) لقول النبي صلى الله عليه وسلم ما بين من الحلى فهو ميت (وكذا) يؤكل (ما قلع) انثاءً واكثره مع مجزئه اى قطعه قطعتين بحيث يكون الثلث في طرف الرأس والثلثان في طرف الحجز (او قطع) نصف رأسه واكثره او قد نصفين) فان كله يؤكل اذ لا يمكن في هذه الصور حياة فوق حياة للذبح فلم يتأوله قوله صلى الله عليه وسلم ما بين من الحلى فهو ميت بخلاف ما اذا كان الثلثان في طرف الرأس والثلث في طرف الحجز لا يمكن الحياة في الثلثين فوق حياة للذبح وبخلاف ما اذا قطع اقل من نصف الرأس لا يمكن المذكور (رمى صيداً) ورماء آخر فقتله الآخر (فان انقضى الاول) اى اخرجته عن حيز الامتناع (فهو له) اى ملكه الاول (وحرم) رعى الثاني (وضمن الثاني له قيمته) حال كونه (بمجر وحاً) رعى الاول (والا) اى وان لم تحن الاول (فلثاني) لانه صاده (وحل) لان ذكاته اضطرارية كسبائى (وبصاد) اى يجوز صيد (ما يؤكل و) بصاد (غيره) لان صيده سبب الانتفاع بجلده او شعره او ريشه او لاستدفاع شره وكل ذلك مشروع (وبه) اى بالصيد (يطهر لحم غير نجس العين) لانه ذكاة حكماً حتى تجوز

واحدة اجزاً وحلاً كما في التبيين والهداية **(قوله)** وكذا يؤكل ما قلع انثاء اكثره مع مجزئه اى يؤكل كله لان ما بين النصف الى النصف مذبح يربده ان الاوداج من القلب الى الدماغ كذا في مبسوط السرخسي وقاضيان **(قوله)** او قد نصفين لم بين كفيته في كثير من الكتب وعليه نص في مبسوط السرخسي فتاوى قاضيان ونص المبسوط وان قطعه نصفين اكل كله لان فعله اتم ما يكون من الذكاة اذ لا يتوهم بقاؤه حياباً بعد ما قطعه نصفين طويلاً اه وقاضيان وان قطعه نصفين طويلاً يؤكل كله لانه لا يتوهم بقاؤه الصيد حياباً بعد ذلك فكان ذلك بمنزلة الذبح اه **(قوله)** بخلاف ما اذا كان الشاتين الحية كذا قاله صدر الشريعة وان كمال باشا والمراد انه يحرم الجزء المباني ويحل المباني منه وعليه نص في الهداية والتبيين فقالوا ان قطع بدا وورجلا او فخذاً او ثلثة مما يلي القوائم اواقل من نصف الرأس يحرم المباني ويحل المباني منه لانه يتوهم بقاؤه الحياة في الباقي اه ومنه في البرازية **(قوله)** وضمن الثاني له قيمته بمجر وحاً قل الزبلي عن صاحب الهداية وغيره ان تأويله اذا علم ان القتل حصل بالثاني **(قوله)** وهما بالصيد يطهر لحم غير نجس العين اقول اصح ما يفتيه انه لا يطهر لحم بل جلده فقط كما في مواهب الرحمن لطربلسى صاحب الاسعاف

## ﴿ كتاب الذبائح ﴾

**(قولہ)** وحی حیوان من شأنہ ان یدبح) علیہ یکون تسميتها ذبیحة باعتبار ما یؤول وقال الزبلی الذبیحة اسم لشيء المذبح وكذلك في الاختيار ثم قال وكذلك الذبیح قال تعالى وقد ينسأه بذبح عظیم والذبح مصدر ذبح یدبح وهو الذكاة ایضا قال تعالى اما ذکیتہ ای ذبحتم اه وقال فی الثیابة الذكاة الذبح واصل ترکیب التذکة بدل علی القام ومنه ذکا السن بالمد لثیابة الشیاب وذکا النار بالقصر لقام اشتغالها اه وحی لفة كما قال فی مبسوط السرخسی الذكاة لفة التوقد والتلهب الذی یحدث فی الحیوان بمعدة الآلة سمیت الشمس ذکاة لشدۃ الحرارة وسی الرجل الذی فی خاطره حدة ذکا وقیل الذكاة عبارة عن تسلیل الدم بالجسی فان الحرم فی الحیوان الدم المسفوح قال الله تعالى فی جملة المحرمات اودما مسفوحا فكانت الذكاة ازالة للخبث وتطیبا بتمیز الطاهر من النجس اه وشرطا كما قال فی الكنز الذبح قطع الوداج اه وركبه الحیوان وشرطها هیالة الذابح وعدم ترك التسمية عند قطع الوداج بما اتم الدم وشرطت تطییب اللحم فانها نوع فضع لتمیز الطاهر من النجس وحكمها حل المذبح وسببها حاجة البد واعلم ان المراقبین ذهبوا الی ان الذبح محظور عقلا ولكن الشرع احل له لان فیہ اضرارا بالحیوان وقال شمس الائمة هذا عندی باطل لان رسول الله صلى الله علیه وسلم كان یتاول اللحم قبل مبعثه ولا یظن به انکانه یا کل ذبح المشرکین لانهم كانوا یدبحون باسماء الاسماء فمن قال انه کان یدبح ویصطاد بنسبه وما کان یفعل ما کان محظورا بعقلا کالکذب والظلم والسفه

واجب بان یدبحوز ان یتکون ما کان یا کل ذباح اهل الکتاب وليس الذبح کالکذب والظلم لان المحظور العقل ضربان ما یقلع بحرمه فلا یرد الشرع بها بحتة الا عند الضرورة وما فی نوع تجوز من حیث تصور منفعة فیجوز ان یرد الشرع بها بحتة وتقدم علیه قبله نظر الی نفسه کالحاجة للاطفال وتداویهم بما فیهم الم لهم **(قولہ)** ولطهر غیر نجس (الین) قد منا ان الذكاة الشرعیة تطهر جلد غیر مأكول اللحم دون لحمه علی اصح ما یفتی به **(قولہ)** والاختیارة

سلاة حامله ولا نجس طاهر وان لم یؤکل (و) یطهر (جلده) ایضا حتی یجوز الصلاة علیه

## ﴿ کتاب الذبائح ﴾

جمع ذبیحة وحی حیوان من شأنه ان یدبح فیخرج السمک والجراد لیس من شأنهما الذبح فیحلان بلا ذكاة وبدخل المقدرة والطیحة ونحوها فلا یحل لقتل الذكاة (الذكاة تحل المأكول) ای ما من شأنه ان یؤکل لقوله تعالى اما ذکیتہ ولا یها الممیزة للدم النجس من اللحم الطاهر (وطهر غیر نجس (الین) قالها کان قید الحل قید طهارة المأكول وغیره لافتادها بالتمیز ثم انها نومان ضرورية واختیارة (وضرو بیتها جرح عضو) وسبائی (والاختیارة ذبح فی الحلق) وهو ما بین اللبة والحصین واللبة موضع القلادة من الصدر (ولو) کان الذبح (فوق) العقدة (التي فی اعلی الحلقوم (وقیل لا) ای ولو کان فوقها لم یکن ذکاة فی الجامع

ذبح فی الحلق) هذه عبارة الجامع الصغیر کما نقلها المصنف فبما یدعو عبارة القدوری الذبح بین الحلق واللبة وتسمعه صاحب (الصغیر) اکثر وفي الهدایة جمع بین عبارة القدوری والجامع الصغیر وقال فی الثیابة ای بلفظ الجامع الصغیر لان فی بیانا لیس فی رواية القدوری وذلك لان فی رواية القدوری الذبح بین الحلق واللبة وليس بينهما مذبح غیرها فیحمل علی ما یدل علیه لفظ الجامع الصغیر اه وقال فی الجوهرة معنی بین فی کلام الشیخ ای القدوری معنی فی ای والذبح فی الحلق واللبة اه **(قولہ)** وهو ما بین اللبة والحصین) الضمیر راجع للحلق کما هو ظاهر **(قولہ)** ولو کان الذبح فوق المقدرة وقیل لا) اقول مشی فی المواهب علی الثاني فقال تتبع الذبح بین الحلق واللبة تحت المقدرة وقیل مطلقا اه وكذا قال ابن کال باشا لم یجز فوق العقدة وانفی بعضهم بالجواز اه ومال الزبلی الی تعین الذبح تحت المقدرة حیث قال والتعید بالحلق واللبة یفید انه لو ذبح اعلا من الحلقوم اوسفل منه یحرم لانه ذبح فی غیر المذبح ذكره فی الواقعات وفي فتاوی سمرقند وذكر فی الثیابة ما یخالف هذا عن الامام الرستغنی فانه قال سئل عن ذبح الشاة فقیبت عقدة الحلقوم بمایلی الصدر وكان یحب ان یتقی مایلی الرأس آیؤکل ام لا قال هذا قول السوام من الناس وليس هذا بمعتبر ویجوز اكلها سواء قیبت العقدة بمایلی الرأس او بمایلی الصدر ولان المتبرع عن ذما قطع اکثر الوداج وقد وجد ثم حکى ان شیخه کان یفتی به وهذا مشکل لان لم یوجد فیہ قطع الحلقوم ولا المرئی واحسانا رحمهم الله وان اشتراطوا قطع اکثر فلا بد من قطع احدهما عند الشکل واذا لم یبق شیء من عقدة الحلقوم بمایلی الرأس لم یحصل قطع واحد منهما غلایا کل بالاجماع وفي الواقعات لو قطع الابعی او الاسفل ثم علم یقطع مرة اخرى الحلقوم قبل ان

موت بالاول ينظر فان كان قطع تمامه لا يحل لان موته بالاول اسرع منه بالقطع الثاني والا حل وذكر في تناوي سمر قد صاب ذبح الشاة في ليلة مظلمة اعلى من الحلقوم واسفل منه يحرم اكليها اه كلام الزيلعي وكذلك نقل صاحب الهداية في التجنيس والمز يدما قاله الزيلعي عن الواقات ولم يذكر ما يخالفه **(قوله وفي الهداية بالعكس)** اقول ليس ذلك الا في بعض النسخ قال الكافي في النهاية الحلقوم بخلاف المري فان المري يجري اللفظ والماء والحلقوم يجري النفس ووقع في بعض النسخ العكس وليس بجيد اه ولم يبين المصنف تفسير الودجين وقال في ٢٧٧ **﴿ الجوهره الودجين تجري الدم وهما المران الذان بينهما الحلقوم والمري ﴾** **(قوله وحل يقطع ثلاث منها)** هو الصحيح

وعن محمد انه يستر الاكثر من كل عرق كذا في المختار وقال في الفخيرة وعن محمد انه يستر قطع الاكثر من كل واحد من هذه الاشياء الاربعة وعنه ايضا اذا قطع الحلقوم والمري والاكثر من كل واحد محل والاقل قال شيخنا وهو اصح الجواب اه **(قوله الاسنا ظفر اثنان)**

اقول وكذا القرن **(قوله وبالمزوعين يكره)** اي الذبح واماكل الذبيح بها لاسباس بها في النهاية والاختيار **(قوله لورود الاثريهما)** اي ففي ذنب احداد الشفرة قبل الضجاع وكرهه بعده دليل الاول قوله صلى الله عليه وسلم ان الله

كتب الاحسان على كل شئ فاذا قتلتم فاحسوا القتل واذا ذبحتم فاحسوا الذبح وليجد احداكم شفرة مولى وج ذبحته والثاني ما روى انه صلى الله عليه وسلم رأى

رجلا واضع شاة وهو يحذفر فقال لقد اردت ان يمتها موتات هلا حداثتها قبل ان تضج بها كذا في الهداية وقال في المبسوط ضرب عمر رضى الله عنه من رآه يفعل ذلك بالذرة حتى مرب وشردت الشاة **(قوله وكره الجرب)** اي الى الذبح كذا في ابي داود ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم رأى رجلا وقد

الصغير لاسباس بالذبح في الحلق كله وسطه واعلاه واسفله والاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الذكاة مابين الية واللحين وهو يقتضى جواز الذبح فوق الحلق قبل المقعدة لانه وان كان قبلها فهو مابين الية واللحين وهو دليل ظاهر لمن يقول بالحل فيها اذا بقي عقدة الحلقوم تمايل الصدر ورواية المبسوط ايضا تساعد ولكن صرح فيها بالتحريم الذخيرة بان الذبح اذا وقع اعلى من الحلقوم لا يحل وكذلك في تناوي اهل سمر قد لا يذبح في غير المذبح وهو مخالف لظاهر الحديث كثرى ولان مابين الية واللحين جمع المروق والجري فيحصل بالفضل فيه اتها الدم على المبلغ الوجه فكان حكم الكل سواء ولا عبرة بالمقعدة كذا في النهاية (وعروقه الحلقوم والمري والودجين) في المغرب الحلقوم يجري النفس والمري يجري اللفظ وفي الهداية بالعكس (وحل يقطع ثلاث منها) اي من المروق الاربعة أى ثلاث كان اقامة للاكثر مقام الكل (بكل) متعلق بقطع ماقطع الاوداج واسال الدم) ولو قشر القصب وجرا فيه حدة (الاسنا او ظفرا قائمين) لقوله صلى الله عليه وسلم ما خلا الظفر والسن فاتها من مدى الحية (وبالمزوعين يكره) وعند الشافعي يحرم لما روي عن نوح بن حنبل عن غير المزوعين فاته الصادر من الحية (وذنب احداد شفرته قبل الضجاع وكرهه بعده) لورود الاثريهما وادراكه للذبوح (و) كره (الجرب رجلا الى المذبح وذبحها من فقاها فان ضربت حية قطع عروقها) لوجود الموت بما هو ذكاة فتحل ويكره لان فيه زيادة الالم بلا حاجة فصارت كذا جرحها ثم قطع الاوداج (والا) اي وان لم يبق حية قبل قطع المروق (حرمتم) لوجود الموت بما ليس بذكاة فيها (و) كره (الذبح) اي الذبح الشديد حتى يبلغ النضاع وهو بالفارسية حرام مفزعه (والسلخ قبل ان تبرد) اي تسكن من الاضطراب (و) كره (ترك التوجه الى القبلة وحلت) اي الذبيحة كذا في الذخيرة (وشروط) في حل المذبح (كون الذابح مسلما حلالا خارج الحرم) ان كان صيدا (او كتابيا) لانه يدعى التوحيد والاصل فيه قوله تعالى الا ما ذكيت وقوله تعالى وطعام الذين اوتوا الكتاب حل لكم والمراد بطعام يلحقه الذكاة من جهتهم لانه خص اهل الكتاب بالذكر وفيما لا يلحقه الذكاة يتوسى الكتابي والجوسى كالسمك وغيره

اخذ شاة وهو محرر الى المذبح فقال قد حال الموت قودا رفيقا وفي رواية قال خذها فاعلم ان حرام الله من عباده الرعاة والموتى انها تعرف ما يراد بها كاجاد الخبر اجمعت البهائم لان اربعة خالفها وازرقها وخالفها وسفادها كذا في مبسوط السرخى رحمه الله **(قوله حتى يبلغ النضاع)** هو خيط ابيض في جوف عظم الرقبة وفيه اشارة الى ان قطع الرأس مكره بالاولى وبصرح في الكثر وقبل في تفسير النضاع ان بمدراسها حتى يظهر من مجها وقبل ان يكسر رقبتها قبل ان تسكن من الاضطراب وكل ذلك مكره فانه من زيادة تعذيب الحيوان بلا فائدة كذا في التبيين **(قوله او كتابيا)** نقل في الجوهر عن المستفي ان هذا اذا كان الكتابي لا يمتدح المسيح الها ما اذا اعتقده الها فهو كالجوسى لا يحل ذبحه اه **﴿ قلت ﴾** ولكنه ذكره في المستفي بصيغة فالوا هذا الخ وقد نماته

بني الحكم على ما يظرون لا يأمضرون اه ويشترط لحل ذبح الكتابي صيدا ان يكون خارج الحرم فانه لو ذبحه في الحرم لا يحل  
 كافي التبيين وقال في النهاية ذبيحة الكتابي حلال اذا اتي به مذبوحا واما اذا ذبح بالحضور فلا بد ان لا ذكر غير اسم الله اه فان  
 سعى النصراني المسيح وسمعه المسلم لا يأكل منه ولو قال بسم الله وهو يني المسبح يؤكل بناء على الظاهر كذا في الاختيار اه  
 ووافقه ما قدمناه من الميسوط في كتاب الصيد **(قولهم يعقل)** الضمير فيه راجع للذابح في قوله بشرط كون الذابح وكذا قال في  
 الهداية ذبيحة السلم والكتابي حلال وتحل اذا كان يعقل التسمية والذبيحة يضبط وان كان صيدا او مجنونا او امرا اياه **(قولهم)**  
 اى يعلم ان حل الذبيحة يتعلق بذكر اسم الله عليها هذا احد مافسر به عقل التسمية فانه قال في النهاية قيل يني يعقل لفظ التسمية  
 وقيل يعقل ان حل الذبيحة التسمية وقال الزبلي المراد بالصبي هو الذي يعقل التسمية ويضبط والضبط هو ان يعلم شرائط الذبح  
 من فري الاوداج والتسمية اه وقال في الخيرة ذبيحة الصبي حلال اذا كان يعقل ويضبط معنى قوله ويضبط انه يضبط شرائط  
 الذبح من فري الاوداج وقوله يعقل تكلموا في معناه قال بعض مشايخنا معناه يعقل التسمية وقال بعضهم معناه ان يعلم ان حل  
 الذبيحة التسمية وقال بعضهم ان يعلم ان الحل قطع الحلقوم والاداج اه **(قولهم)** وكجونا كذا في الهداية كما ذكرناه والمراد به  
 المتوكل في النهاية عن النهاية لان الجنون لا يقبده لولاه لان التسمية شرط **(قوله ٢٧٨)** بالنسوي بالتصديق والقصص

بما ذكرنا يني قوله اذا كان يعقل التسمية  
 والذبيحة ويضبط اه ولذا قال في  
 الجوهر لا تؤكل ذبيحة الصبي الذي  
 لا يعقل والجنون والسكران الذي  
 لا يعقل اه **(قولهم)** واخرس اى سواء  
 كان مسلما او كتابيا لا نأخذ من الناس  
 كذا في قاضيخان **(قولهم)** فحرم ذبيحة  
 وثي اقول ولو شارك مسلم في الذبح  
 لا يؤكل واما ذبيحة الصابي ففكره الا  
 انه يحل في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 وقال لا يحل وذكر الكرخي رحمه الله انه  
 لا خلاف بينهم في الحقيقة وانما اختلفوا  
 لانهم سفتان صنف منهم قرون نبوة  
 عيسى عليه السلام وقرآن الزبور  
 وهم صنف من الصابى واما اجاب ابو حنيفة محل ذبيحة الصابي اذا كان من هذا الصنف وصنف منهم **(وله)**  
 يتكرون النبوة والكتب اصلا ويعدون الشمس فهم كمدة الاوثان لا يؤكل صيدهم ولا تحل ذبيحتهم فانما اجاب ابو يوسف  
 ومحمد رحمهما الله بحرمه الصيد والذبح في حق هؤلاء كذا في فتاوى قاضيخان مقتضا عليه ونقله شمس الأئمة السرخسي في  
 مبسوطه ثم قال عقبه قال الشيخ الامام رحمه الله ونها ذكره الكرخي رحمه الله عندي نظر فان اهل الاصول لا يعرفون في جملة  
 الصابئين من يقر بعيسى عليه السلام واما قرون يادرس عليه السلام ويدعون له النبوة خاصة دون غيره ويمظنون  
 الكواكب فوقع عند ابي حنيفة رحمه الله انهم يعظمونها تعظيم الاستقبال لا تعظيم العبادة لها كما يستقبل المؤمنون القبلة  
 فقال يحل ذبيحتهم ووقع عند ابي يوسف ومحمد رحمهما الله انهم يعظمونها تعظيم العبادة لها فالحقاهم بعبدة الاوثان واما ما شبه  
 ذلك لانهم يدينون بكتابان الاعتقاد ولا يستحبون اظهار الاعتقاد البتة وما اختاره ابو يوسف ومحمد رحمهما الله اولى لان عند  
 الاشتداد ينافي الموجب للحرمه لفظ الميسوط **(قولهم)** واسم فلان اى لو قال بسم الله واسم فلان لا يحل وهو اختار كافي التجنيس  
 والمزيد وقال قاضيخان وهو الصحيح ثم قال وقال محمد بن سلمة رحمه الله لا يصيرمية لانها صارت مية يصير الرجل كافرا اه  
**(قولهم)** او فلان اى لو قال بسم الله وفلان لا يحل وهذه المسائل من الهداية قال لودكر مع اسم الله غيره موصولا على وجه  
 العطف والشركا بن قول بسم الله واسم فلان او يقول بسم الله وفلان او بسم الله ومحمد رسول الله بكسر الدال تحرم الذبيحة اه

**(قوله)** نحو باسم الله محمد رسول الله قيده في الهداية بكسر الدال وقال في الغاية قوله بكسر الدال يشير الى انه قول غير مكسور لا يحرم قبل هذا اذا كان يعرف النحو وقال الترمذي رحمه الله ان خفضه لم يحل لانه يصير ذاتا محابها وانزعه حل لانه كلام مبتدأ وان نصبه اختلفوا فيه وقال بعضهم على قياس ما روى عن محمد رحمه الله انه لا يرى الحنفا في التحويم متبرا في باب الصلاة ونحوها لا يحرم اه وقال في الترازية لو قال بسم الله ونحوه بالجر لا يحل وبالرفع يحل والنصب كالحذف لانه نصب بفتح الحاء في قوله قلت قد قلتم في باب الطلاق المومل لا يزوجون بين الاعراب فلا يبين الحكم على دقائق الاعراب وعاتركم فقلت ذلك فيا نعم به البولي والاعراض فيه اولي والطلاق كثير الوقوع والذبح يقع احيانا فلم نذكر فيه طريق الفتوى كذا عن الفرق في الحوازم وفيه نظر لمنع كون الذبح اقل وقوعا من الطلاق ولان المطلق منتهى للتصرف والملكة فيه معدومة فتسكن الحفظ على دقائق الاعراب عسير والذبح حال حجة مضبوطة فلذلك الرعاية ومكنة المحافظة عليه يسيرة والذبح على ذلك قدر اه **(قوله)** كالدعاء قبل التسمية والاضجاع يشير به الى انه **(٢٧٩)** يكره ان يدعو بعد التسمية قبل الذبح بالتقبل وغيره نحو قوله بسم الله اللهم قبل

ولم يحرم (نحو باسم الله محمد رسول الله) لان الشريعة لم توجد لعدم العطف فلم يكن الذبح واقعا لكنه يكره لوجود القرآن صورة فيصور صورة المحرم هذا اذا قرئ محمد بالرفع واما اذا قرئ بالجر او بالنصب فيحرم كذا في غاية البيان (ولا بأس اذا فصل صورة ومعنى كالعاء قبل التسمية والاضجاع) لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحى بكبشين احدهما عن نفسه والاخر عن امته فوجهها نحو القبلة عند الذبح وقال وجهي للذي فطر السماوات والارض خيفا وما انا من المشركين ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك امرت وانا اول المسلمين ثم ذبح وقال عند الذبح باسم الله والله اكبر (او بعد الذبح نحو اللهم تقبل من فلان) وهذا ايضا لا بأس به لما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال بعد الذبح اللهم تقبل هذه عن امة محمد عاين ذلك بالوحدانية وفيه البلاغ (والشرط) في التسمية (هو الذكر الخالص) عن شوب البداء وغيره (بقوله اللهم اغفر لي لا تحل) لانه محض دعاء بخلاف الحمد لله وسبحان الله قصد التسمية) فانه ذكر خالص (فلوعطس فقال الحمد لله لا تحل) لعدم قصد التسمية (والمشهور) المتداول في الالسة (وهو باسم الله والله اكبر) منقول عن ابن عباس رضي الله عنهما (ندب نحر الابل وكراهة عكس البقر والغنم) اما التدبيرة في الصورتين فلموافقة السنة المتواردة ولاجتماع العروق في النحر وفيها المنذخ واما الكراهة فلخلاف السنة وهي لمنى في غيره فلا يمنع الجواز والحل (بذبح صيد

الواو قال ومع الواو يكره لانه قطع فور التسمية اه **(قوله)** بسم الله والحضرة اليه اكل عند الامامة وهو الصحيح وان لم يرد التسمية على الذبيح واما اراد شيئا آخر لا يحل لانه نوى غير ما مر به كما في فتاوى قاضيخان ولوقال بسم الله ولم يظهر الهامان قصد ذكر الله حل وان لم يقصده وترك الهاء قصدا لا يحل لان في الوجه الاول قصد التسمية والعرب قد تحذف حرفا خيرا وفي الوجه الثاني لم يقصد التسمية على الذبح كذا في التجنيس والمزيد والترازية وقال في الذخيرة في المسئلة نوع اشكال فان القول عن ثمة اللغة المشهور في كتبهم ان الترخيم لا يجوز الا في الدماء خاصة اه **(قوله)** وندب نحر الابل التحريم قطع العروق في اسفل العنق عند الصدر والذبح قطع العروق في اعلى العنق تحت اللحية كما في التبيين وغير المصنف قوله وندب نحر الابل والهداية والمستحب في الابل النحر وقد قال في الكنز وسن نحر الابل اه ولعل مراد صاحب الهداية السنة لا المستحب الاصطلاحي يؤيده قوله اما الاستحباب فلموافقة السنة المتواردة اه فلا مخالفة بينه وبين الكنز **(قوله)** اما التدبيرة في الصورتين (اي صورة ذبح البقر وصورة نحر الابل **(قوله)** ولا اجتماع العروق في النحر) اي نحر الابل **(قوله)** وفيها) اي

البقر والغنم في المذبح كافي الهداية **(قوله)** اوسط في بر ولم يكن ذمعه اي وعلم موته بالجرح او اشكل لان الظاهر ان الموت منه وان علم انه لم يمت من الجرح لا يؤكل كافي التبيين **(قوله)** واذا نذت في المصر لالحمل اي الشاة نظيره ما قال قاضيه خان دجاجة تعلقت بشجرة وصاحبها لا يصل اليها فان كان لا يخاف عليها الفوت والموت فرماها لا تؤكل وان خاف الفوت فرماها تؤكل اه **(قوله)** فلا يقدر على اخذها كذا في التبيين والهداية وقال في منية المفتي بغير ائوثر نذ في المصر ان علم صاحبه انه لا يقدر على اخذها الا ان يجتمع جماعة كثيرة فله ان يرميه اه فلم يشترط التعمد بل التمسر **(قوله)** وقد صرح ان المراد بهما حيوان يصيد بنابه او بمخبطه احتزبه عن نحو الحمل والحماة **(قوله)** والبغل **(قوله)** ٢٨٠ اي التي اياه ائان اذ لو كانت فرسا

كان على الخلاف المروى في لحم الحبل  
 كافي التبيين **(قوله)** والحبل كذا  
 قال ابن كمال باشاعطفا على قوله لا يحل  
 ذوناب ومثله في الاختيار وعسارة  
 القدروي والهداية ويكره اكل لحم  
 الفرس عند ابي حنيفة اه والمكره  
 تحريما يطلق عليه عدم الحل **(قوله)**  
 وعندهما يحل الحبل اي مع كراهة  
 التزويه كما في المواهب **(قوله)** واليه  
 مال صاحب الهداية عبارة الهداية تم  
 قيل الكراهة عنده كراهة تحريم وقيل  
 كراهة تزويه والا لاصح اه لا يروى  
 ان ابا يوسف سأل ابا حنيفة رحمه الله  
 اذا قلت في شيء اكرهه فما رأيك  
 فيه قال التحريم ومنى اختلاف  
 المشايخ في قول ابي حنيفة رحمه الله  
 على اختلاف اللفظ المروى عنه فانه  
 روى عنه رخص بعض العلماء في  
 لحم الحبل فاما انا فلا يسعني اكله  
 وهذا يلوح الى التزويه وروى عنه  
 انه قال اكرهه وهو يدل على  
 التحريم على ما روينا عن ابي  
 يوسف رحمه الله كذا في النهاية

استأنس وبكفي جرح فم توحش اوسط في بر ولم يكن ذمعه لان ذكاة الاضطرار  
 انما يضار اليها عند المعجز عن ذكاة الاختيار كما صرح والمعجز موجود في الثاني لا الاول  
 (الشاة اذا نذت خارج المصر تحل بالقرو) اذا نذت (في المصر لا) تحل به لانها  
 لا تدفع عن نفسها فيمكن اخذها في المرمدة فلم يتحقق المعجز عن ذكاة الاختيار  
 بخلاف خارج المصر (والمصر كخارج في البقر والغنم) لانها يدفعان عن  
 انفسهما فلا يقدر على اخذها وان نذ في المصر فيتحقق المعجز (والصيل كالد) اذا  
 لم يقدر على اخذها حتى لو قتل المصول عليه مريدا للذكاة حل اكله (لا يترك  
 جنين بذكاة امه) حتى لو نحر ناقة او ذبح قرة او شاة فخرج من بطنها جنين ميت لم  
 يؤكل (لا يحل ذوناب) من السباع (او غنبل) من الطيور قد صرح ان المراد بها  
 حيوان يصيد بنابه وحيوان يصيد بمخبطه (والحشرات) هي صفار دواب الارض  
 (والحر الاهلية) بخلاف الوحشية فانها تحل (والبغل والحبل) وعندهما يحل  
 (الحبل) قيل كراهة الحبل عنده كراهة تزويه لان كراهته لمنه الكرامة كيلا  
 يحصل باحائه تقليل آله الجهاد ولهذا كان سؤره طاهرا وهو ظاهر الرواية وهو  
 الصحيح كذا ذكره فخر الاسلام وابو المعين في جامعهما وقيل كراهة تحريم وحكي  
 عن عبد الرحيم الكرماني رحمه الله تعالى انه قال كنت مترددا في هذه المسئلة  
 فرأيت ابا حنيفة رحمه الله تعالى في المنام يقول لي كراهة تحريم باعد الرحيم واليه  
 مال صاحب الهداية وروى الحسن عن ابي حنيفة كراهة في سؤره كافي لبنة وقيل  
 لا بأس بلنه اذ ليس في شربه تقليل آله الجهاد كذا في الكافي والهداية (ولا الضيع  
 والمعلب والضرب) وفيها خلاف الشافعي (والزبور والسلمحة والابقع الاسكي  
 للحيث والغداف) كالاغ سياه برك (والقيل واليربوع وابن حمرس وانطوان  
 المائي الاسمك لم يطبق) السبك الطافي هو الذي يموت في الماء حتفاته بلا سبب  
 نهميلو فيظهر واحسانا كرهوا الحيوان المائي مطلقا الاسمك لم يطبق وابعاه ان  
 ابي ليلى ومالك والشافعي واستسنى بعض المالكية كلب الماء وخنزيره والسنانة

**(قوله)** والابقع اي الغراب الاسك للحيث والقداف غراب القيط اي الحر وهو ضخم ياتي الجيف  
 وكذا لا يؤكل الحفاش لانه ذوناب كافي النزاية وقال العيني في مختصر الظهيرية اختلف في اكل الحفاش ولا يؤكل الشقراق  
 وهو طائر اخضر يخاطله قليل حرته يصل على كل شيء واذا اخذ فراخه **(قوله)** هو الذي يموت اه  
 في البحر حتفاته بلا سبب اي بلا سبب معروف **(قوله)** لم يملو فيظهر يعني وبطنه فوق الماء كذا قال في الذخيرة نقل  
 عن الجامع الاصفر اذا وجد السمكة ميتة على وجه الماء وبطنه من فوق الماء لم يؤكل لانه طافي وان كان ظهره من فوق اكل  
 لانه ليس يطاف ومثله في النزاية ومنية المفتي ثم قال في الذخيرة وفي المتن عن محمد اذا كانت السمكة استقلت الماء وماتت  
 لم يؤكل لانها ان تركت طفت اه ولا يخفى ان سبب موتها معلوم والطافي بخلافه

**(قوله)** والخلاف في البيع والاكل واحد) اى فلا يصح بيع ما يؤكل من حيوان الماء كالضفدع والسرطان عندنا **(قوله)** وكذا ان وجد في بطنها سمكة اخرى) اى فتؤكل بخلاف ما لو خرجت من دبر السمكة فلا تؤكل لانها قد استحالت عذرة كافي الجوهرة **(قوله)** او اكل شيئاً القاء في الماء لانه قاتلته) اى وذلك معلوم فلا بأس بأكله كافي النهاية **(قوله)** وان مات بحر الماء او برده النخ) كذا ذكر الروايتين في الهداية مطلفتين من غير ترجيح وقال في النهاية اطلق القدوري الروايتين ولم يسهما الى احد و ذكر شيخ الاسلام انه على قول ابن خزيمة لا يحل وعلى قول محمد بن علي **(قوله)** لكن صاحب الهداية قال في التحجيس والمزيد السمكة اذا قتلها حر الماء او برده قال الامام لا تؤكل كالطافي وقال محمد بن علي وهذا الظاهر وارفق بالناس اه فقد قيد الملاحقة في الهداية اه وفي منية المفتي (٢٨١) وعن محمد بن علي بن يحيى اه وعليه اكثر المشايخ وقال الفقيه قول المشايخ اى

القائلين بالحرمة اعجب لانها ماتت بأفة فصار كونها باجماع الماء وقال القاضي فيها انها تؤكل عند الكل ولو ارسل السمكة في الماء تجس فكيف يري في لباسها كالماء المحل كذا في النزاهة اه وينظر الفرق بينها وبين الجلالة **(قوله)** مثل على النخ دليل على حل الجراد ميتا وسنده قول النبي صلى الله عليه وسلم احب لنا ميتتان ودمان اما الميتتان فالسمك والجراد واما الدمان فالكبد والطحال كذا في التبيين **(قوله)** والمحقق قال في النهاية لا بأس بأكله عند ابن خزيمة وهو الامسح وفي النزاهة لا بأس بأكله ما ليس له غلب مخضف و الهددوا الحطاف والتمري والسوداني والزرزور والمصافير والفاسخة لا بأس به ومنه في التحجيس والمزيد وفي مختصر الظهيرية واليوم يؤكل قال المصنف وقد رأيت هذا الخط والذي رحمه الله اه **(قوله)** ذبح شاة لم يعلم حياتها فتحركت او خرج الدم حلت) كذا في الكنز وقال في النزاهة يتلاقح

والخلاف في البيع والاكل واحداً الاصل في السمك عندنا ان ماتت منه بسبب فهو حلال كالمأخوذ منه وماتت منه بفترسب لا يحل كالطافي وان ضرب سمكة فقطع بعضها لم يحل اكل ما بين وما بين من الحى وان كان ميتاً قبلته حلالاً للحدث. وكذا ان وجدت في بطنها سمكة اخرى لان ضيق المكان سبب لموتها وكذا ان قتلها شيء من طير الماء او ماتت في جيب ماء او جمعها في حفرة لا تستطيع الخروج منها وهو قد عر على اخذها بفترسب فانها لا تخرج لان ضيق المكان سبب لموتها واذ ماتت في الشبكة وهي لا تقدر على التخلص منها او اكل شيئاً القاء في الماء لتأكله فماتت منه او بردها في الماء فماتت او انجمد الماء بقيت بين الجلد وماتت تؤكل وان ماتت بحر الماء او برده تؤكل في رواية لوجود السبب لموتها وفي اخرى لا لان الماء لا يقتل السمك حاراً كان او بارداً كذا في الكافي والنهاية (ومنه) اى من السمك الماء كقول (الجرث والمارماهي) خصهما بالذكر اشارة الى ضعف ما نقل في المغرب عن محمد ان جميع السمك حلال غير الجرث والمارماهي وايضا قال في غاية البيان ان بعض الروافض واهل الكتاب يكرهون اكل الجرث ويقولون ان كان دبوفا يدعو الناس الى حليلته فسبحه (وحل الجراد وانواع السمك بلا ذكاة) لكن بينهما فرق وهو ان الجراد يؤكل وان مات خف افعه كما صرح بخلاف السمك مثل على رضى الله عنه عن الجراد يأخذه الرجل من الارض وفيها الميت وغيره فقال كله كذا وهذا عد من فصاحته (و) حل (غراب الزرع والارنب والمحقق بها) اى بالذكاة (ذبح شاة لم يعلم حياتها فتحركت او خرج الدم حلت والا فلا وان علمت حياتها (حلت) الشاة (وان عدما) اى الحركة وخروج الدم لان المقصود منها الاستدلال على الحياة فاذا علمت لم يحتج اليها

### كتاب الجهاد

شرح الطحاوى ان خروج الدم لا يدل على الحياة الا اذا كان يخرج من الحى وهذا عند الامام وهو ظاهر الرواية اه

### كتاب الجهاد

هو اعم وغلب في عرف الفقهاء على جهاد الكفار وهو دعوتهم الى الدين الحق وقتالهم ان لم يقبلوا وكذلك السير جمع سيرة وهي فلة بكسر الفاء من السير غلب في لسان اهل الشرع على الطريق المأمور بها في غزو الكفار وكان سبب ذلك كونها تستلزم السير وقطع المسافة وفي غير كتب الفقه قال كتاب المغازي وهو ايضا اعلم لانه جمع منزلة مصدر سمي لغزاه دال على الوحدة والقاسي غزو وغزوة للوحدة كضربة وهو قصد العدو للقتال وخص في عرفهم قتال الكفار هذا وفضل الجهاد عظيم من ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال مقام الرجل في الصف في سبيل الله افضل عند الله من عبادة ستين سنة رواه الحاكم وقال على شرط البخاري ومن توابع الجهاد الرباط وهو الاقامة في مكان يتوهم هجوم العدو وفيه نصف دمه تعالى ومن فضله ما في صحيح مسلم من حديث سلمان رضى الله عنه سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول

رباط يوم في سبيل الله خير من سبعمائة شهر وقباه وان مات فيه اجرى عليه ﴿ ٢٨٢ ﴾ عمله الذي كان يعمل واجرى عليه رزقه وان

الفتان رواه مسلم زاد الطبراني وبعث يوم القيامة شيئا ومن مات حرا بطلا من الفزع الأكبر وعين ابي امامة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال ان صلاة الرابطة تعدل خمس مائة صلاة وثقة الدينار والدرهم منه افضل من سبعمائة دينار يتفقه في غيره كافي الفقيه (قوله وفرض عين ان يحجوا) كذا في الكنز وغيره وهو يقتضي الافتراض على كافة الناس سواء فيه اهل محل حجه العدو وغيرهم وهو صريح بما قال في منية المفتي في التغير العام يجب على كل من سمع ذلك الخبر وله الزاد والراحة اه وقال قاضي خان ان وقع التغير وبلغهم الخبر ان العدو جاء الى مدينة من مدائن الاسلام كان للرجل ان يخرج بفرضه الابوين عند الخوف على المسلمين او على ذرارهم او على اموالهم واذا كان التغير من قبل التزويع فكل كل من يقدّر على القتال ان يخرج الى الفروا وادامك الزاد والراحة ولا يجوز له التخلّف الا بعدد بين اه فالتنّ عام وقد خصه المصنف بقوله فيصير فرض عين على من قرب منه وهم يقدرون على الجهاد وقد قلّ الكمال ما قاله في التباينة ثم قال هكذا ذكرنا وكان مناه اذا دام الحرب بقدر ما يصل الا بعدد وبلغهم الخبر والا فهو تكليف مالا يطابق بخلاف انقاذ الاسير وجوبه على الكل متجه من اهل المشرق والمغرب ممن علم وجب ان لا يأثم من عنده على الخروج وقعوده لم يمدح خروج الناس وتكاسلهم اوقود السلطان او مناه اه (قاعدة) عالم ليس في البلدة فاته منه ليس له ان يفتر ولا يدخل عليهم من الصياع كذا في منية المفتي (الفرائد)

لما فرغ من العبادات الاربع التي آخرها الحج وما يناسبه من الاضحية والصدقة والتباينة شرع الا في خمسة العبادات وهي الجهاد فقال (هو فرض كفاية بدأ) اي ابتداء يعني يجب علينا ان نبداهم بالقتال وان لم نقلونا فان الرسول صلى الله عليه وسلم كان مأمورا في ابتداء الامر بالصفح والاعراض عن المشركين كما قال الله تعالى فاصفح الصفح الجميل وقوله تعالى واعرض عن المشركين ثم امر بالعدل الى الدين بانواع من الطرق المستحسنة حيث قاله الله تعالى ادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ثم امر بالقتال اذا كانت البداية منهم بقوله تعالى اذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا اي اذن لهم في الدفع ثم امر بالقتال ابتداء في بعض الازمان بقوله تعالى فاذا انسلف الاشهر الحرم فاقتلوا المشركين حيث وجبتهم ثم امر بالقتال مطلقا في الازمان كلها والا ما كان بأسرها بقوله تعالى وقاتلهم حتى لا تكون فتنة وقاتلوا المشركين كافة وقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر الى غير ذلك من الآيات وجهه كونه فرض كفاية انه لم يشرع لصيته لانه قتل واقتصاد في نفسه بل يشرع لاعلاء كلمة الله تعالى واعتزاز دينه ودفع الفساد عن العباد فحينئذ (ان قام به البعض) في كل زمان (سقط) الفرض (عن الكل) لحصول المقصود بذلك كصلاة الجماعة ودفعها ورد السلام فان واحدا منها اذا حصل من بعض الجماعة سقط الفرض عن باقيها (والا) اي وان لم يقيم به البعض بل خلا عن الجهاد والزمان في دار الاسلام (انما) اي المسلمين كلهم لتركتهم فرضا عليهم كاذبا ترك الجماعة كلهم صلاة الجماعة او دفعها او رد السلام انما (الا على صبي وعبد وامرأة واعى ومقدور اقطع) لانهم عاجزون والتكليف بالقدر (و) فرض (عين ان يحجوا) اي هجم الكفار على نفرتهم تنور دار الاسلام فيصير فرض عين على من قرب منه وهم يقدرون على الجهاد نقل صاحب التباينة عن الفخريه ان الجهاد اذا جاء التغير انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو فاما من وراءهم بعدد من العدو فهو فرض كفاية عليهم حتى يسعهم تركه اذا لم يحتج اليهم فاذا احتج اليهم بان يحجز من كان يقرب من العدو عن المقاومة مع العدو اولم يحجزوا عنها لكنهم تكاسلوا ولم يجاهدوا فاته فيفرض على من يليهم فرض عين كالصوم والصلاة لا يسعهم تركه ثم وثم انما يفرض على جميع اهل الاسلام شرقا وغربا على هذا التدريج ونظيره الصلاة على الميت فان مات في ناحية من نواحي البلدة فعلى جيرانه واهل محله ان يقوموا باسبابه وليس على من كان بعدد من الميت ان يقوم بذلك وان كان الذي بعدد من الميت يعلم ان اهل المحلة يضيئون حقوقه او يعجزون عنه كان عليه ان يقوم بحقوقه كذا هنا (فتخرج المرأة والعبد بلا اذن) من الزوج والمولى لان المقصود لا يحصل الا باقامة الكل فيجب عليهم وحق الزوج والمولى لا يظهر في حق فرض العين كالصلاة والصوم بخلاف ما قبل التغير اذا بغيرهم كفاية فلا ضرورة في ابطال حكمهما (وكره الجبل) وهو ما يجعل للسامع في عمله والمراد ما يجعل الامام على ارباب الاموال شيئا بلا طيب انفسهم يتقوى به

**(قوله مع في اى مع وجودنى)** فسر الى بى ان المراد وجود المال سواء كان اصله من التى او من غيره كالاموال الضامة **(قوله اذ لم يوجد في لا يكره الجمل)** هو الصحيح وقيل يكره واطلق الا لاحقة السير ولم يقيد بى واستدل عليه بقوله عليه الصلاة والسلام مثل المؤمن الذى يفر وياجر كمثل ام موسى ترضع ولدها نفسها وتأخذ عليه الاجر وكانت تأخذ من فرعون دينارين في كل يوم كذا في التبيين **(قوله فان ابوا الى الجزية)** هذا حق من قبل منه الجزية كاهل الكتاب والجوس وعبد الاوثان من العجم واما عبادنا وان من العرب فلا يقبل منهم الا الاسلام او السيف كما تريد في التبيين **(قوله وقطع شجر وافساد ذرع)** قال الكمال هذا اذ لم يقبل على الظن انهم يؤخذون بفرد ذلك فان كان الظاهر انهم يفتلون وان الفتح باذنه لا يفسد في غير محل الحاجة وما يبيع الالهاه **(قوله وفي شرح البخارى)** كذا في الفتح والمسطور في الزيلعي تصدق في شرح المختار المختار ظاهر هذا الاطلاق التمثيل سواء وقع قتالا او **(٢٨٣)** باسرا الا ان الكمال خصه بقوله التمثيل قبل الظفر لابس اذ وقع قتالا كبارز ضرب قطع اذنه مضرب فقا

الغزاة فانه مكره **(مع في)** اى وجود شى في بيت المال **(وبدونه)** اى اذا لم يوجد في **(لا يكره الجمل)** فان حاصرناهم دعوناهم الى الاسلام فان ابوا اى استمروا عن الاسلام **(قالى)** اى قد عدوهم الى **(الجزية فان قبلوا)** الجزية **(فلم مائلوا عليهم ماعليا)** هذا الحكم ليس على عموم لانه لا يصح في حق المبادات بل المراد انما كنا نتعرض لدمائهم واموالهم قبل قبولهم الجزية بعد ما قبلوها اذا تعرضنا لهم او تعرضوا لنا فيجب لهم علينا ويجب لنا عليهم ما يجب لمعضنا على بعض عند تعرض يؤيده استدلالهم عليه بقول على رضى الله عنه اتما بذلوا الجزية ليكون دماؤهم كدمائنا واموالهم كاموالنا **(ولا تقابل من لم تبغ الدعوة)** الى الاسلام ومن قاتلهم قبلها اثم للهِ عنه ولم يفرم لانهم غير معصومين **(ونب تجديدها لمن بلغته فان ابوا حاربناهم حتى ينجق وتحريق وتفرق ورعى ولومعهم سلم او ترسوا به)** اى بالمسلم **(بنيهم)** متعلق بالرسى **(لا يثبت)** يلزم الائم وان اسابوا منه فدادية ولا كفارة **(وقطع شجر وافساد ذرع بلا غدر وغلول)** لانه صلى الله عليه وسلم نهى عنهما وكلاهما خيانة لكن الغلول في المنعم خاصة والندرا اعم يشمل نقص المهد **(ومنة)** اسم من مثل به بمثل مثالا قتل قتل قتل قتل اى نكل به يعنى جملة نكالا وعبرة لغيره كقطع الاعضاء وتسويد الوجه وفي شرح البخارى المثلة المتهمة بعد الظفر بهم ولا بأس بها قبله لانه بالغ في اذلالهم قال الزيلعي وهذا احسن ونظيره الاحراق اذ ار **(وبلا قتل غير مكلف)** كاصبيان والمجانين **(وشح)** فان واعى ومقدم وامرأة للهِ عن كافها في الحديث **(الا ان يكون احدهم مقاتلا او ذاملا بحث به او)** ذا **(رأى في الحرب او ملكا)** فيقتل **(و)** بلا قتل **(اب كافر بدأ)** اى لا يجوز للاب ان

او احدى الرجلين وان لم يقاتل اه مقاله الكمال **(قلت)** وفي التى عن قتل الاقطع من خلاف نظر لانه لا يترك من مرتبة الشيخ القادر على الاحبال او الصالح اه **(قول لى)** عن كها في الحديث **(ومع ذلك لا يفرم قاتل من نهى عن قتله منهم لان مجرد حرمة القتل لا يوجب الضمان كافي الفتح والتبيين)** **(قول لى)** الا ان يكون احدهم مقاتلا لكن الصبي والمجنون مثالا في حال قتلهما او ما غيرهما من النساء والرجال ونحوهم قاتلهم يقتلون بدلا لاسر والذي يحين ويقتل في حال افاقته وان لم يقاتل والمرأة المملوكة قتل وان لم يقاتل وكذا الصبي المملوك والممتو لان قتل الملك كسر شوكتهم كافي الفتح **(قوله وبلا قتل كافر)** سواء ادرك في الصف او غيره لا يقتله وان لم يكن ثمة من قتله غير الابن لا يمكنه من الرجوع حربا على المسلمين وبما يجبه خوشر بوقوم فرسه والجاه الى مكان حتى يحى غيره فيقتله وكذا الاموال الاجداد والجداد المقاتلون يكره لفرعهم قتلهم ومن سوى الاصول من ذوى الرحم الحرم الحسين فلا بأس بقتلهم واما اهل البني والخوارج فكل ذى رحم محرم منه لا يجوز قتله كالأب كافي التبيين والجوهر وقول الفتح

( قوله في سرية ) قال الكمال مافيه وفي فتاوى قاضيخان قال ابو حنيفة اقل السرية اربع مائة واقل العسكرية اربعة آلاف اه  
والذي رأيت في فتاوى قاضيخان نصه قال ابو حنيفة اقل السرية مائة واقل الجيش اربع مائة قال الحسن بن زياد اقل  
السرية اربع مائة واقل الجيش اربعة آلاف اه وقول ابن زياد من تلقاء نفسه عليه نص الشيخ اكل المدين بعد ما قال وعن ابى  
حنيفة رضى الله عنه اقل السرية مائة اه ( قوله لما فيه من تمرير المصنف على الاستخفاف ) هو التأويل الصحيح كافي الهداية  
واحتزبه عماد ذكر فخر الاسلام ابى الحسن القمى والصدر الشهيد عن الطحاوى ان ذلك اى النبي عن اخراج المصنف اما  
كان عند قلة المصاحف كيلا تنقطع عن ايدى الناس واما اليوم فلا يكره اه وما قاله صاحب الهداية من التأويل منقول عن  
مالك راوى الحديث قال راى ذلك مخافة ان يناله العدو والحق انهما من قول النبي صلى الله عليه وسلم كافي الفتح ( قوله وينبذان  
خيرا فيقاتل ) اقول لا يكتفى بمجرد اعلامهم بالنبذ بل لابد من مدة ( ٢٨٤ ) يمكن ملكهم بعد علمه بالنبذ من القام الحزير

الى اطراف مملكته ولا يجوز ان ينادى على  
شي من بلادهم قبل مضى تلك المدة وان  
كانوا خرجوا من حصونهم وقرقوا  
في البلاد وفي عساكر المسلمين  
او خبروا حصونهم بسبب الامان  
حتى يعودوا كلهم الى امانهم ويمروا  
حصونهم مثل ما كانت توقيا عن الفدر  
وهذا واضع انه اذا صلحهم مدته رآى  
تقصه قبلها واما اذا مضت المدة بطل  
الصلح بمضى فلا يندب اليهم واذا كانت  
المدة على جمل دما لم يخص ما بقي من  
المدة بالنبذ قبل مضى كافي الفتح والتبيين  
( قوله وقيل نبذ لو خانوا بدا ) ففتح القاف  
وسكون الاء الموحدة وفتح اللام والنون  
وسكون الموحدة بعدها وتو بن الذال  
المججمة المكسورة قال في الكافي وغيره  
وان يبدؤا بخيانة قاتلهم ولم يندب اليهم اذا  
كان ذلك باثاقهم لانهم صاروا ناقضين  
للعهد فلا حاجة الى نقضه اه وكذا اذا  
دخل دار الاسلام جماعة منهم لهم ممنة  
بأذن ملكهم وقاتلوا المسلمين علانية

ذكرنا وان كان دخولهم يغير اذن ملكهم انتقض العهد في حقهم لا غير حتى يجوز قتلهم واسترقاقهم ( المسلمين )  
لانهم اشتدوا باقتسام فينتقض العهد في حقهم ولا ينتقض في حق غيرهم لان فعلهم لا يلزم غيرهم وان لم يكن منعة لم يكن نقضا  
للعهد كذا في التبيين ( قوله وحديد ) كذا في الهداية لانه اصل السلاح وهو ظاهر الرواية وذهب فخر الاسلام في شرح الجامع  
الصغير الى انه لا يكره حيث قال وهذا في السلاح وامافيا مقاتل به الا بضعة فلا بأس كما كرهننا ببيع المزامير وابطنا ببيع الحجر  
ولم يربيع الذهب بأسا ولا يبيع الخشب وما شبه ذلك ( قوله ولو بعد صلح ) كذا في الهداية معلل بانه على شرف النقض  
والانقضاء فكانوا حرا بعليا وهذا هو القياس في الطعام والثوب الا ان اعرقاه بالنس فان النبي صلى الله عليه وسلم امر بمائة  
ان يعبر اهل مكة وهم حرب عليه اه ( قوله صح امان حر ) اقول من الفاظ الامان قولك للحرى لا تخف ولا توجل او مترس  
او لكم عهد الله اؤمنة الله اوتلى قاسم الكلام ذكره في السير الكبير وقال الناطقي في السير املاء سألت الاحنيفة عن الرجل

يشير بإصبعه إلى السماء لرجل من المدو فقال هذا ليس بأمان وإن يوسف استحسب أن يكون أمانا وهو قول محمد رحمه الله عليه  
اجمعين كذا في الفتح وقال في الجوهرة فتلانع السابيع إذا قال أهل الحرب الأمان قال أهل القتال رجل حرم المسلمين أوامر محررة  
لا تخافوا ولا تدهلوا أو عهد الله ﴿ ٢٨٥ ﴾ وذمته أو ثمالوا واسمعوا كلام الله فهذا كمال أمان صحه ٥

### باب المغنم وقسمته

(قوله إن شاء خسرنا) أي جعلها الخسار  
خسر للفقراء والباقي للمغنيين عن مسألي  
(قوله ثم قسمها بيننا) يعني قسمها بينهما  
وهو الأربعة الأخماس لقوله بين الغنمين  
وسذكر قسمه الخمس بعده (قوله أو  
أقرأها عليهما بالغنم) نص عن أبيه بقائه  
ذمة وتكلمهم الأرض فخص به المغنم  
اذلا يجوز أن يه عليه لأنه لم يرد به انشراح  
وأنه لا يدوم والجو إذا اعتبر الدوام ونظرا

للمسلمين ولهذا لا يجوز بآلة قرب وحدها  
بدون الأرض وأما يجوز ذمتها للأرض  
وأذا من عليهم بالرقاب والأرض يدفع  
لهم من الثقلون قدر ما سأل لهم به العمل  
ليخرج عن حد الكراهة كما قيل عمر  
رضي الله عنه بكاف التبيين والهداية وإن  
لم يدفع وقسم الجميع للغنمين يجوز كره لأن  
عمر رضي الله عنه لم يدفعه وتقدم التمكن  
من الزراعة بلا أنهما كافي الكافي ولي  
رسالة في هذه المسئلة الدرة التبعة  
في الضميمة (قوله) والأمان أن شاء قتل  
الأسرى) فيه إشارة إلى أنه إذا أسلموا  
ومن أسلم لا يقتل وقيد بالأمان لأنه ليس  
لواحد من الغزاة قتل أسير بنه وإن  
قتله بلا ملجئ بأن خلق القاتل شرًا  
لأسير كان للأمان تعزيره ولا يضمن شيئاً  
كافي الفتح وأذا عزم على قتل الأسرى  
لا يفتي بمذنبهم بالجور والعطش  
وغيره من التذنب كما في البدائع  
(قوله أو استرقمهم) ولا يفتي في استرقمهم

المسلمين كافرين أو كفاراً أو أهل حصن أو مدينة حتى لم يجز لأحد من المسلمين قتلهم  
(فإن كان الصلح (شرا نبذ) الأمان (و ادب) معطى الأمان (لا) يصح (أمان  
ذمى) لأنه منهم بهم وكذا لا ولاية على المسلمين إلا أن يأمره أمير المعسكر بأن يؤمنهم  
فحينئذ جاز ذكره الزيلعي (و) الأمان (أسير مسلم) معهم (وتاجر) مسلم (معهم)  
لأنهما مقهوران تحت أيديهم فلا يخافونهما والأمان يختص بمحل الخوف (و) الأمان  
(من أسلم ثمة ولم يهاجر) البنا لما ذكرنا (وصي وعبد محجورين وعجنون) المال صفا فذا  
لم يقبل بطل أمانه كالجنون وإن عقل وهو محجور عن القتال فكذا عند أبي حنيفة  
خلافاً لمحمد وإن كان مأذوناً له في القتال فلا يصح أنه يصح بالاتفاق وأما العبد فإذا هجر  
عن القتال لم يصح أمانه عنده خلافاً لمحمد وإن أذن له فيه صح أمانه

### باب المغنم وقسمته

إذا فتح الإمام بلدة صلحاً بجري أي الإمام (على موجب) لا يفتيه هو ولا من بعده  
من الأمراء (و أرضها تبقى على ملكهم ولو) فتحها (غزوة) أي قهرها فهو في حقها  
غير أن شاء خسرنا ثم (قسماً بيننا) يعني الغنمين فكون ملكاً كامل رسول الله  
صلى الله عليه وسلم بخير ووضع عليها الشر إذا يجوز وضع الخراج ابتداء على المسلم  
كأسياني (أو أقر أهلها عليها) أي أن شاء من به على أهلها وتركهم أحرار الأصل  
ذمة للمسلمين والأرض على حكمهم (بجزية) أي بوضع جزية عليهم (و) وضع (خراج)  
على أراضهم كامل عمر رضي الله عنه حين فتح سواد العراق حيث من على أهلها  
وترك دورهم وعقارهم في أيديهم وضرب الجزية على رؤسهم والخراج على  
أراضهم ولم يقسمها بين الغنمين قالوا الأول أولى عند حجة الغنمين والثاني  
عند عدمها ليكون ذخيرة لهم في الثاني من الزمان (أو أقامهم) منها (وازل)  
بها قوماً (آخرين ووضع عليهم الخراج لو) كانوا (كفاراً) كذا في التحفة  
ينبغي وضع عليهم خراج الأرض وعلى أقسام الجزية وقوله لو كانوا كفاراً إشارة  
إلى أن القوم الآخرين لو كانوا مسلمين لا يوضع عليهم إلا الشر لا ابتداء وضع على  
المسلمين (و) الإمام في حق أهل ما فتح بخير أيضاً أن شاء (قتل الأسرى) لأنه صلى الله  
عليه وسلم قتلهم وإن فيه حسم مادة الشرك (أو استرقمهم) توفيراً للمنفعة على  
المسلمين (أو تركهم أحراراً ذمة) لا المشركي العرب والمتردين إذ لا قبل منهم إلا  
الإسلام أو السيف (و حرم منهم) وهو أن يترك الكافر الأسير بلاخذ شيء منه  
(وقد أؤمهم) وهو أن يتركه يأخذ منهم مالا أو أسيراً مسلماً في مقابلته وفي المن

إسلامهم بعد الأسر لو جوده بعد سبب الملك وهو الأسر بخلاف ما إذا أسلموا قبل الأخذ فم لا يسترقون كأسياني (قوله وهو أن  
يترك الكافر الأسير ويأخذ منه مالا) هذا على المشهور كما في المواهب والفتح وآية السيف نسخت المفاداة وعوتب على العلماء  
يوم بدر (قوله أو أسيراً مسلماً في مقابلته) هذا على أحد الروايتين عن الإمام وعليها مشي القدوري وصاحب الهداية وعلى  
الرواية الثانية يجوز فداء أسيرنا بأسراهم كقوله أبو يوسف ومحمد وهي أن يبيع الروايتين كافي المواهب والتبيين وقال الكمال

وجه هذه الرواية الموافقة لقول العامة ان تخليص المسلم اولى من قتل الكافر للاستفاعة لان حرمة عظيمة وما ذكر من الضرر الذي يعود علينا بدفعه اليهم يدفعه ظاهرا المسلم الذي يخلص منهم لانه ضرر شخص واحد فيقوم بدفعه واحدا منه ظاهرا فيفتكافأ ثم يبقى فضيلة تخليص المسلم وتمكينه من عباداته كما ينبغي زيادة ترجيح وثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قدى رجلين من المسلمين رجل من المشركين اه وقال في شرح الجمع قولا عن الحقائق ان مفاداة اسيرهم باسير مسلم يجوز اتفاقا اه فلا اتفاق على المشهور **(قوله)** واما الفداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال اي لقيام الحاجة فيكون يحمل قول الزيلعي واما المفاداة بالمال فلا يجوز عند عدم الحاجة الى المال وان احتاجوا اليه جاز اه **(قوله)** وبعده لا يجوز بالمال عند علمائنا اي لعدم الحاجة فهو يحمل قول الجمع ان المفاداة بالمال غير جائزة اتفاقا اه ولو حمل كلام الجمع على عمومهم خالفه ما تقدم من قول الزيلعي بجوازه عند الحاجة والحاجة عند قيام الحرب لا يبعدها **(قوله)** وردم الى دارهم لم يزد حكما على ما تقدم من قوله وحرمتهم وهوان بترك الكافر الاسير باخذ شيء منه وكذا جمع في الكثرين المن والرد وقال في البحر واما المن فقال في القاموس من عليه منا انه واصطاع عنده صنعة اه واختلفت العبارات في المراد به هنا ففي فتح القدير هو ان يظلمهم الى دار الحرب بشيء وفي غاية البيان والتمهية هو الانعام عليهم بان يتركهم مجانا بدون اجر الاحكام عليهم من القتل والاسترقاق اتركهم ذمة للمسلمين اه ولا يصح الاول في كلامه المختصر لانه قوله وحرمتهم الى دار الحرب اه قاله في البحر **(قوله)** وفي حكمه باختلاف العبارات تأمل **(قوله)**

وعقر دابة الخ احتزبه عن النساء والديان الذين شق اخراجهم فتركوا في ارض خربة حتى يموتوا جوعا كيلا يموتوا حرمانا عليه لان النسيق بين النسل والديان يلبثون واذا وجد الماء ونحوه اعقروا بدار الحرب في رحالهم يترعون ذنب القرب وانساب الحية قطعا للضرر عنهم ولا يقتلون اه **(قوله)** لما يضر بالكفار كافي البحر وحرمتهم غنمة **(قوله)** لا يناسب ما سيذكره من الاختلاف في ثبوت الملك هنا لانه ثبت عند الشافعي لا عندنا

خلاف الشافعي واما الفداء فقبل الفراغ من الحرب جاز بالمال لا بالاسير المسام وبه لا يجوز بالمال عند علمائنا ولا بالنفس عند ابي حنيفة ويجوز عند محمد وعنه ابي يوسف روايتان وعند الشافعي يجوز مطلقا (وردتم الى دارهم) لان فيه قوة لهم على المسلمين (و) حرم (عقر دابة) شق قتلها يعني اذا اراد الامام العودة الى دار الاسلام ومعه مواش ولم يقدر على قتلها الى دار الاسلام لا يمحقرها خلافا لما لا يتركها خلافا للشافعي (فتدبح وتحرق) اما الذبح فلانه جاز لمصلحة والحاق النيط بهم من اقوى المصالح واما الحرق فللا يتفجع بها الكفار قصار كتخريب البنيان وقطع الاشجار ولا تحرق قبل الذبح اذ لا يذبح بالثار الا ربها ويحرق الاسلحة ايضا ولا يحرق كالجلد بدفن (و) حرم (قصة غنمة) اي قصة غنمة في دار الحرب قبل اخراجها الى دار الاسلام وقال الشافعي يجوز بعد استقرار الهزيمة وهذا بناء على ان الملك لا يثبت قبل الاحراز بدار الاسلام عندنا وعندنا ثبت وبني على هذا الاصل مسائل كثيرة (الا بالبداع فرد ههنا ويقسم

والحرمة لا تمنع بملك وعبرة الهدية كالقدوري هكذا ولا يقسم غنمة في دار الحرب حتى يخرجها الى دار الاسلام اه **(و)** والمسائل الفردانية الموضوعة مصرحة بعدم صحة القسمة قبل الاحراز مثل ما سياتي من ان من مات من الغنائم لا يورث حقه من الغنمة قاله الكمال ثم قال وعلم ان القسمة انما لا تصح اذا قسم بلا اجتهاد او اجتهاد وقع على عدم جها قبل الاحراز انما اذا قسم في دار الحرب بجتهاد فلا نك في الجواز وثبت الاحكام واذا تحققت للمسلمين حاجة في دار الحرب بالثياب والمتاع ونحوها قسمها في دار الحرب اه **(قوله)** ويثبت على هذا الاصل مسائل كثيرة قال في الكافي النسيق منها ان احدا من الغنائم لو وطئ امة من السبي فولدت فادعاه يثبت نسب له عند وصار امة ام ولد وعندها لا يثبت النسب لعدم الملك وموجب المقر وقسم الولد والامة والمقر بين الغنائم اه وتبعه الزيلعي والكمال وقد ذكر في متفرقات الجهاد من الكافي خلاف ما ذكره هنا في لزوم المقر بوطئها فتناقض حيث قال وطئ امة من الغنمة الى ان قال ولا عقر في الوطء لان الثابت مجرد الحاق اذ الملك انما يثبت بالاحراز وهو ليس بمضمون والمستوفى بالوطء كالجزء وانما الكل غير مضمون فالاتي في الجزء اولى ولكنه يؤدب زجره ولغيره وبعدم الاحراز والقسمة يقتصر ما فيه القصاص واذا وجب القصاص فالولى ان يجنب الفرم فيما يجنب فيه الفرم اه وقد اقتصر في البدائع على مثل هذا التفصيل الاخير من كلام الكافي وهو الذي بني اتباعه حيث نفى المقر بالوطء قبل الاحراز بدارنا معللا بانه ائلف جزأ من منافع بعضها ولو ائلفها لا يضمن لما تقدم من اصل وهو ان الغنمة في دار الحرب لم يثبت فيها ملك الغنائم اصلا لان كل وجه ولا من وجه

ولكن انفق فيها سبب الملك على ان يصير ملكا عند الاحراز بدارنا ثم قال واما بعد الاحراز بدار الاسلام لو استولى بدارية من الغنم وادعى الولد لا تصير امواله مستحسنا لما بينا ان ثبت بالنسب وامومة الولد ينف على ملك خاص وذلك بالقسمة او حق خاص ويلزمه الضر لان الملك العام او الحق المتأكد يكون مضمونا بالانلاف اه وقال في المحيط لو وطئ جارية لا يحيد ويؤخذ منه العقران وطئها في دار الاسلام دون دار الحرب لانه ان تلف منافع بضمها اه قال صاحب البحر بعد نقله كلام المحيط وهذا هو الظاهر لان الولد في دار الحرب لا يجب فيه شيء وقد نقله في التارخانية بصيغة قال محمد فكان هو المذهب قال وكذا اذا قل واحدنا من السبي واستهلك شيئا من النسيئة في دار الحرب فلا ضمان عليه لا فرق بين ان يكون المستهلك من الغنم او غيره اه وقال في المحيط بدارية من السبي واستهلكه كلام شيخ الاسلام كالدين ولم ينص على التنبيه عليه وان كان فيه اشارة الى التنبيه يقول الدائع وامومة الولد ينف على ملك خاص يشير الى ما قاله الكمال انه اذا قسمت النسيئة على الرايات او الرافعة فومت جارية بين اهل راية صح استيلا واحد منهم لها وعقته اذا كانوا قليلا والقليل مائة فادونها وقل اربعون والاولى ان لا يؤقت ويؤكد الى اجتihad الامام اه **(قول له وحرم بيه)** اي الغنم قبلها سواء كان في دار الحرب او بعد الاحراز بدارنا كما اشار اليه في الشرح وهذا ظاهر في بيع النزاة واما بيع الامام لها فذكر الطحاوي انه يصح لانه مجتهد فيه **(٢٨٧)** يعني انه لا بد ان يكون الامام اى المصلحة في ذلك واقفه تخفيفا كرايا الحل

عن الناس او عن البهائم ونحوه وذلك اذا لم يكن للامام في بيت المال حيلة يحمل عليها الغنائم فيقسمها بين الفاتحين وقسمة ابداع ليحملوها الى دار الاسلام يستردها منهم فان اوا ان يحملوها اجبرهم على ذلك بآجر المثل في رواية السير الكبير لانه دفع ضرر عام بحمل ضرر خاص كما لو استأجر دابة شهرا ففست المدة في المغازاة او استأجر سفينة ففست المدة في وسط البحر فانه ينقذ عليها اجارة اخرى بآجر المثل ولا يجبرهم على رواية السير الصغير اذا لا يجبر على عقد الاجارة ابتداء كما اذا اقتضت دابته في المغازاة ومع رفيقه دابة ولا يجبر على الاجارة بخلاف ما استشهد به فانه بناء وليس بابتداء وهو اسهل منه (و) حرم (بيعه) اي الغنم (قبلها) اي القسمة للشيء عنه في الحديث ولانه قبل الاحراز بالدار لم يملك كاسر ويعد نصيب مجهول جهالة فاحتمل ان يبيعه (والردة) اي العون (ومد يد يدهم) ثمة فقتال في استحقاق النسيئة (لا سوق لمقاتل ولا من مات ثمة) لعدم التملك (وبورث قسط من مات هنا) لحصول الملك وان كان مشاعا (وحل فيها) اي في دار الحرب (طعاما وعلفا وحطب ودهن وسلاح عند الحاجة بلا

وذلك اذا لم يكن للامام في بيت المال حيلة يحمل عليها الغنائم فيقسمها بين الفاتحين وقسمة ابداع ليحملوها الى دار الاسلام يستردها منهم فان اوا ان يحملوها اجبرهم على ذلك بآجر المثل في رواية السير الكبير لانه دفع ضرر عام بحمل ضرر خاص كما لو استأجر دابة شهرا ففست المدة في المغازاة او استأجر سفينة ففست المدة في وسط البحر فانه ينقذ عليها اجارة اخرى بآجر المثل ولا يجبرهم على رواية السير الصغير اذا لا يجبر على عقد الاجارة ابتداء كما اذا اقتضت دابته في المغازاة ومع رفيقه دابة ولا يجبر على الاجارة بخلاف ما استشهد به فانه بناء وليس بابتداء وهو اسهل منه (و) حرم (بيعه) اي الغنم (قبلها) اي القسمة للشيء عنه في الحديث ولانه قبل الاحراز بالدار لم يملك كاسر ويعد نصيب مجهول جهالة فاحتمل ان يبيعه (والردة) اي العون (ومد يد يدهم) ثمة فقتال في استحقاق النسيئة (لا سوق لمقاتل ولا من مات ثمة) لعدم التملك (وبورث قسط من مات هنا) لحصول الملك وان كان مشاعا (وحل فيها) اي في دار الحرب (طعاما وعلفا وحطب ودهن وسلاح عند الحاجة بلا

شركتهم اما بالاحراز بدار الاسلام او بالقسمة في دار الحرب او بيع الامام النسيئة في دار الحرب فاذا وجد احد هذه الماني الثلاثة انقطعت الشركة لان الملك يستقر به واستقرار الملك يقطع الشركة اه وتفيد المصنف لحق المدة بدار الحرب اشارة الى انه لو فتح العسكر بلدا بدار الحرب واستظهروا عليه ثم طفقهم المدة لم يشاركتهم في الامصار بدار اسلام فصارت النسيئة محرزة بدار الاسلام على في الاختيار **(قول له)** ولان مات ثمة لعدم الملك اشارة الى ان النسيئة لم تقسم فلو قسمت ثمة كان بمنزلة الاحراز فيورث نصيبه كما في شرح المجمع عن الحافظ **(قلت)** وينبغي ان يكون كذلك اذا باعها الامام بدار الحرب لحصول الملك **(قول له)** وحل بها طعام اي حل حلهن له سهم او رخص في النسيئة ولن معهن النساء والاولاد والمال والاطعام والتاجر والاجر الا ان يكون خبز الخطة او طبخ اللحم فلا بأس به حينئذ لانه ملكه بالاستيلاء ولا فرق في الطعام بين الميأكل ولاكل وغيره حتى جاز ذبح المواشي واكلها وترد جلودها في النسيئة وكذا تؤكل الفاكهة الرطبة وغيرها والسكر والسمن والزيت وكل ما كوله عادة كافي التبيين والاختيار وغيرهما **(قول له وحطب)** اي جاز للطبخ وللاصطلاح لانه اذا كان معدا للوقود وان معدا لاختياد القصاص والاقذار وله قيمة لا يباح استعماله كذا في مختصر الظهيرية **(قول له وعلف)** اي ولو بالخطئة اذا لم يوجد الشعر كافي مختصر الظهيرية **(قول له ودهن)** يعني كالسمن والزيت فدهن ويستصحب ويقوع دابته وليس له فعل ذلك بغيره من الادهان كالنفيس والزيت والحرير كما في الظهيرية والهداية الا ان يكون له حاجة للمرض يحوجه اليه فيجوز استعماله كالسمن كالبس في الثوب كافي الانتفاع **(قول له)** وسلاح عند الحاجة التقييد بالحاجة راجع للسلاح خاصة على اتفاق الروايات قال في مختصر الظهيرية الانتفاع

بالسلاح والياب وغيرهما لا يجوز الأحاجة باتفاق الروايات اه وقال في الفتح استعمال السلاح والكرن كالفارس يجوز بشرط الحاجة بان مات فرسه او انكس سيفه اما اذا اراد ان يورثه او يورثه فاستعمال ذلك فلا يجوز ولو فعل اثم ولا ضمان عليه لو تلف اه واما غير السلاح ونحوه فماتهم الانتفاع به كالطعام والذهن فشرط في السير الصغير الحاجة الى التناول من ذلك وهو القياس ولم يشترطها في السير الكبير وهو الاستحسان وبه قالت الاثمة الثلاثة فيجوز لكل من الفتي والفقيه تناوله كذا في الفتح وهذا كله اذا لم ينههم الامام عن الانتفاع فاذا نهىهم عن ذلك فلا يساعدهم الانتفاع به كذا في مختصر الظهيرية (قوله ولا يساعدهم وتناولها) شامل لما لم يملكه اهل الحرب من عسل في جبل وياقوت وفرو زج وزررد وفضة وذهب من مدينه فان جمعه مشترك بين الواحد واهل العسكر فلا يختص به فان باعه نظر الامام فيه فان كان ثمنه انفع نفسه في الغنمة وان كان (٢٨٨) المبيع انفع فسخ البيع واسترد المبيع

وجعله في الغنمة وان لم يكن المبيع قائما يجهز بيعه ويحمله ثمنه في الغنمة ولو حش حشيشا او استق ماء وابعه من العسكر طاب له ثمنه كذا في البحر عن التارخانية (قوله ومن اسلم الخ) هناربع مسائل احداها اسلم الحربى بداره ولم يخرج اليها حتى ظهرنا عليهم والحكم ما ذكره المصنف فانها خارج النياسلما ثم ظهر على الدار فجميع ماله هناك في الاولاده الصغار لاسلامهم بئله والامام ادعه مسلما او ذميا لصحة يدها فانها اسلم مستأمن بدارنا ثم ظهرنا على داره فجميع ما خلفه حتى صغار اولاده في لاقطاع العصمة وعدم تبعيته له في الاسلام بتيان الدارين رايهنا دخل دارهم تاجر مسلم او ذمى بامان واشترى منهم اموالا واولادا ثم ظهرنا على الدار فالكمله الا الدور والاراضى فانها في وتامه في الفتح (قوله فمن دخل منهم فارسا) اى وفرسه صالح للقتال بان يكون صحيحا كبيرا فلو كان مهرا او كبيرا مريضا لا يستطيع القتال عليه فله سهم راجل

كفا في التبيين والاختيار وسوا كان في البر اوسقفة في البحر كافي الاختيار وغيره وسوا استماره واستاجر ما قبله لخصه به (ليست) قائمه يسلم له وان غصبه وحضر واستحق سهمه من وجه محظور فيتصدق به كافي الجوهرة (قوله ففق فرسه) اى مات شهيد الوقت راجلا فله سهمان سهم فارس (وكذا اذا قاتل راجلا لضيق المكان ولو غصب فرسه قبل الدخول فدخل راجلا ثم استرد فيها فله سهم فارس وكذا لو ركب عليه غيره ودخل دار الحرب او قرا وشل الفرس قائمه ودخل راجلا ثم وجده فيها استحق سهم فارس ولا سهم لفارس مشترك للقتال عليه الا اذا استاجر احدا لشركين حصه الآخر قبل الدخول فالسهم للستاجر وقيد المصنف بموت الفرس لان ايربائه ولو في حال القتال على الاصح وارهنه او اجره او وهبه فانه لا يستحق سهم فارس في ظاهر الرواية لان الاقدام على هذه التصرفات يدل على انهم يكن من قصد المجاوزة للقتال فارسا الا اذا باعه مكرها كما في البحر عن التارخانية اه قلت كذلك

لو أكره على غير البيع من الرهن ونحوه استحق سهم فارس لما ذكر من العلة اه وإذا باعه بعد الفراق من القتال لم يسقط سهم الفارس كافي الجوهرة واليتين (قوله) الحسن للقيم والمسكين وابن السبيل) مفيداته قسم الحسن ثلاثة أقسام على الثلاثة الأصناف وقال قاضيخان ان مصرف الحسن إلى الصنف واحدا من الأصناف الثلاثة جازعنا اه ومثله في البحر فتح القدير وعلمه في البدائع بان ذكر هؤلاء الأصناف لبيان المصارف لا لإيجاب الصرف إلى كل صنف منهم شيأ بل لتعين المصرف حتى لا يجوز الصرف إلى غير هؤلاء كافي الصدقات اه (قوله) وقدم فقراء ذوي القربى) إشارة إلى دخول ذوي القربى واليتامى والمساكين وإساء السبيل في الأصناف الثلاثة إذا كانوا فقراء لكنه يبدأهم وشيوت استحقاقهم هو الأصح وقال الطحاوي بسقوطه كما في الكافي للسنن وقال في الجوهرة (٢٨٩) سهم ذوي القربى يستحقونه بعد التي الله عليه وسلم بالفقر قسم بينهم

لذكر مثل حظ الاثنين ويكون لابي هاشم وفي المطلب دون غيرهم من بني عبد شمس وفي نوفل وفي البدائع تعطى القرابة كصفتهم (قوله) ولاشيأ لغيرهم) فان قيل فلا تامة حينئذ في ذكر اسم التيم حيث كان استحقاقه بالفقر والمسكنة لا التيم اوجب بان قاتله دفع توهم ان التيم لا يستحق من التيم شيأ لأن استحقاقها بالجهد والقيم صغير فلا يستحقها كذا في البحر (قوله) كالصنف) قال في طلبة الطلبة وكان التي صلى الله عليه وسلم لا يستأثر بالصنف زيادة على سهمه (قوله) او باذن الامام) سواء كان المتأثر منة او لم يكن قال في الجوهرة اذا دخل واحد او اثنان باذن الامام فيه روايتان المشهوراه خمس والباقي من اصابه لانه لما اذن لهم فقد اترق نصرتهم اه ومثله في الكافي (قوله) وللامان ان ينقل الى ندبه كما سيذكره المصنف واذا نقل

ليست من عمل الجهاد فلا يلزم منه التسوية في الجهاد اذا ما اخذه في الدلالة بمنزلة الاجرة فيعطى النامابلغ (الحسن للقيم والمسكين وابن السبيل) وقدم فقرا وذوي القربى عليهم ولاشيأ لغيرهم وذكره تعالى) في قوله جل جلاله فان الله حبه (اتبرك) اي لا فتاح الكلا يتبرك باسمه تعالى لان لكل له وهو غير محتاج الى شيأ وسهم التي صلى الله عليه وسلم سقط بعده) لانه صلى الله عليه وسلم كان يستحقه بالرسالة ولا رسول بعده (كالصنف) وهو ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصطفيه لنفسه من النعمة ويستعين به على امور المسلمين (من دخل دارهم فافارحوا الامن لامتعة ولا اذن) فان الحسن انما يؤخذ من النعمة وهي ما يؤخذ من الكفار فحرا او هو اما بالتمعة او باذن الامام فانه في حكم المتمعة لانه باذن التزم نصرتهم (وللامان ان ينقل) التثنية اعطاء شيء زاد على سهم النعمة (وقت القتال حثا) اي اغرام (فيقول من قتل قتيلا فله سلب) وسيأتي معنى السلب وهو مندوب اليه لقوله تعالى يا ايها التي حرظن المؤمنين على القتال (ار) قول (من اخذ شيأ فهو له ويستحق الامام) الثقل استحقاقا في قوله من قتل قتيلا فله سلب (اذا قل) الامام (قتيلا) لانه ليس من باب القضاء وانما هو من باب استحقاق النعمة ولهذا يدخل فيه كل من يستحق النعمة سهما او رضاء خافا بينهم به (الامن) اي لا يستحق الامام الثقل اذا قال من (قتله اتاقل سلب) لانه خص نفسه نصار منهم (ولا) اي لا يستحق الامام الثقل ايضا اذا قال (من قتل مسكنا) لانه ميز نفسه منهم (وذا) اي استحقاق السلب انما يكون (اذا كان القتل مباح القتل) حتى لا يستحقه قتل النساء والصبيان والمجانين لان التثنية تحريض على القتال وانما تحقق ذلك في القتال حتى لو قاتل الصبي فقتله مسلم استحق سلبه لكونه في القتال مباح الدم ويستحق السلب قتل المريض والاجير منهم والتاجر في عسكرهم والدمي الذي قضى العهد وخرج لان بينهم صالحة للقتال او هم مقاتلون برأيهم (او يقول) عطف على قوله فيقول اي يقول الامام (لرسيرة)

ولومات بدار الحرب وان لم يحمل (در ١٩ ل) وطؤها مع استبرائها بدار الحرب عند ما خيفة لو كانت امنة نقل بها خلافا لجميد كافي فتاوى قاضيخان (قوله) او يقول من اخذ شيأ فهو له) يدخل فيه الامام كافي فينا للمنفى (قوله) لا يستحق الامام الثقل اذا قل من قتله اتا) قال في الظهيرية الا اذا هم بعده وقع التثنية على كل قتال في تلك السيرة المأمور بها ولا يبطل بوجت الوالي وعزله ما لم يمتنع الثاني كذا في البحر (قوله) او يقول لرسيرة الخ) ظاهر كلامه ان ما ذكره متاسدا ما نقله عن السير التسوية بين العسكر فالتضييحة للسريرة دون العسكر وقد نقل في البحر عن الكمال عن السير التسوية بين العسكر والسريرة في عدم الصحة حيث قال لو قال للعسكر كل ما اخذتم فهو لكم بالسوية بعد الحسن والسريرة لا يجوز لان فيه ابطال السهمين الذين اوجبهما الشرع اذ فيه تسوية الفارس بالراجل وكذا لو قال ما سبتم فهو لكم ولم نقل بعد الحسن لان فيه ابطال الحسن الثابت بالنسب ذكره في السير

الكبير قال الكمال وهذا بينه يبطل ما ذكرنا من قوله من اصاب شيئا فهو له الاتحاد اللازم فيها وهو بطلان السهمين المنصوصة بالسوية بل وزيادة حرمان من لم يصيب شيئا أصلا بانتهائه فهو أولى بالبطلان والقرع المذكور من الحواشي وبما يضافني ماذكر من قوله انه لو نقل جميع المأخوذ جاز اذا رأى المصلحة وفيه زيادة إحشاش اليقين (قوله) ٢٩٠ وزيادة الفتنة اهـ (قوله) لا يبعد الاحراز

وهي من اربعة الى اربعمائة من المقاتلة (لا عسكر جعلت لكم الكل اوقدرا منه). نقل في النهاية عن السير الكبير ان الامام اذا قاتل لاهل العسكر جميعا ما صيغ فلهم فلا بالسوية بعدا للحس فهذا لا يجوز وكذلك اذا قاتل ما صيغ فلهم ولم يقل بعدا للحس وان قلعه مع السرية جاز وذلك لان المقصود من التثليل التبرع على القتال وانما يحصل ذلك بتخصيص البعض بشئ وفي التعميم ابطال تفضيل الفارس على الراجل او ابطال الحس ايضا اذا لم يستثن (لا يبعد الاحراز هنا الامن الحس) اى لا يجوز ان ينقل بعدا حراز القيمة بدار الاسلام اذا دخلها الكفار للقتال الامن الحس لان حق الثامين قد تأكد فيه بالاحراز بالدار ولهذا يورث منه لومات فلا يجوز ابطال حقهم (وسلب ماله) من ثيابه وسلاحه وماله على وسطه (حتى مر به وماله) من السرج والا لة وحقيقته مع ما فيها من ماله (وهو) اى السلب (للكل) اى لجميع الجند (ان لم ينقل) الامام والقاتل وغيره فيه سواء

### باب استيلاء الكفار

(اهل الحرب اذا سبوا اهل الذمة من دارنا لا يملكونهم) لانهم احرار كذا في واقعات الصدر الشهيد (واذا سبي بعضهم بعضا واخذوا اموالهم او بيعوا ائذ لهم او غلبوا على مائنا واحرزوه بدارهم ملكوه ولو) كان مائنا (عبدا مؤمنا) اوامة مؤمنة ذكر في الكافي وغيره في شرح المسئلة الآتية وهي ما اذا ابتاع مستأمن عبدا مسلما وادخله دارهم الخ وانما قال واحرزوه بدارهم لانهم قبل الاحراز بها لا يملكون شيئا منها حتى اذا اشترى منهم تاجر شيئا ما اخذوه قبل احرازهم بها ووجده مالكة في يده اخذ به بلاشئ (لاحرا) الحضي (ومدبرنا وام ولدنا ومكاتبنا) حتى لو كان اهل الحرب اخذوهم من دارنا واحرزوهم بدارهم ثم ظهرنا عليهم فهم للمالكهم قبل القسمة وبمدها بلاشئ وذلك لان الاستيلاء انما يكون سببا للملك اذا لاقى علاقا بالملك وهو المال المباح والحريس يملك للملك وكذا من سواه لحريتهم من وجه (وعبدنا) اى عبدا من دارنا سواء كان مسلما او ذمى ذكره شرح الهداية (أما دخل اليهم) احتراز عن أبقي مرتد في دار الاسلام قائم بملكونه اذا استولوا عليه وانما قال (وان اخذوه) اشارة الى خلاف الامامين قائم اذا اخذوه وقيدوه بملكوه عندها خلافا لهما ان القسمة على المالك لقيام يده وقد زالت ولهذا لو اخذوه من دار الاسلام بملكوه كما هو له ان يده ظهرت على نفسه بالحروج من دارنا لان سقوط اعتباره ليتحقق في المولى عليه تمكينه من الانتفاع به وقد زالت وظهرت يده على نفسه وصار موصوفا بنفسه فلم يبق محال للملك بخلاف

هذا الامن الحس) ظاهر ان هذا فيما غنمه وصار بيده اموال التثليل بما يحصل من اهل حرب دخلوا دارنا فكما حكم حال قتالهم بدارهم اهـ

### باب استيلاء الكفار

(قوله) واذا سبي بعضهم بعضا الخ قال في مختصر الظهيرية الحربي اذ قهر حربيا انما يملكه اذا كان اوارون ذلك قال المصنف اقوليل المشايخ فيه مختلفة قال بعض مشايخنا ثبت الملك بمجرد القهر وعن محمد بن الواد ان الحربي لا يملك حربيا آخر بالقهر اهـ وعكس ما ملكوه بالظفر عليهم ولو كان بيننا وبين الروم المأخوذ من موادعة كافي المواهب وان اسلموا قبل الظفر فلا سبيل لاصحاب الاموال عليها لقوله عليه الصلاة والسلام من اسلم على مال فهو له كافي الجوهرة (قوله) واحرزوه بدارهم قيد لغلبهم على ما لا خاصة دون ما استولوا عليه من اموال بعضهم لانه ذكر في الهداية مسئلة استيلائهم على اموالنا مقيدة بالاحراز بدارهم واطلق غيرها عنه (قوله) ومدبرنا) ظاهر في المدير المطلق واما المقيد فهو بملكونه او لا يملكونه وفي تعليل المصنف بان الاستيلاء انما يكون سببا للملك اذا لاقى علاقا بالملك اشارة الى ملكه المقيد فلينظر حكمه (قوله) فهم للمالكهم قبل القسمة وبمدها بلاشئ اقول ويومض الامام من وقع في سهمته من بيت المال قيمته كافي البحر (قوله) وعبدنا (أما)

هذا ان لم يرتد فان ارتد وابق اليهم فاخذوه ملكوه بخلاف ما اذا كان كافرا اصليا لانه ذمى تبع لولا ذمى في العبد الذي اذا ابقى (المرتد) قولان كذا في البحر عن فتح القدر (قوله) قائم اذا اخذوه وقيدوه بملكوه عندها خلافا له) مفيد انهم اذا لم يخذوه قهر لا يملكونه اتفاقا وبصرح في البحر عن شرح الرقاية (قوله) فلم يبق محال للملك اى فإخذه مالكة قبل القسمة وبمدها بلاشئ هذا عند ابى حنيفة

**(قولواخذ بالقصةبعدها) مفيدة**

لأخذه بالثلل لومثيا لعدم الفائدة كما  
سيدكره ولو كان عبدا فابتقه من وقع  
في سمة قد عتقه وطلحق المالك  
وانباعه اخذه ماله كالثمن وليس له  
تقصير البيع كذا في الجوهرة **(فان قيل)**  
لو ثبت الملك للكافر بالاستيلاء على مال  
المسلم لاثبت ولاية الاسترداد للمالك  
القديم من النازي الذي وقع في سمة  
او من الذي اشتراه من اهل الحرب بدون  
رضى **(اجيب)** بان فادحق الاسترداد  
لحق المالك القديم لا يدل على قيام الملك  
له الا يرى ان الواهب الرجوع في الهبة  
والاعادة الى القديم ملكه بدون رضى  
الموهوب له مع زوال ملك الواهب في  
الحال وكذا التفعيع بأخذ الدار من  
المشتري بحق الشفعة بدون رضى المشتري  
مع ثبوت الملك له اه كذا في الخاية  
**(٢) له قيمة ماله** اى ماله ذات المأخوذ  
قال الزبلي لو كان البيع قاسدا يأخذه  
قيمة نفسه كذا لو وهبه العدو لمسلم  
بأخذه بقيته دفعا للضرر رعتهما اذ ملكه  
فيه ثابت فلا يزال يغيرشى **(قولوا قالولى)**  
القديم اخذ العبد بجن اخذه من العدو  
مفيد انه لا يقطع عنه شئ من الثمن  
بشيب العبد عند المشتري لا بتسليمه له  
والقول للمشتري في قدر الثمن بينه و  
اقام البيعة فلى قولهما البيعة بين المولى  
والقديم وقال ابو يوسف بيعة المشتري  
كأبى البحر **(قولوا لما من من الفرق)**  
يخى قوله وانما فرق بين الحالين الخ وقال  
الزبلي لما قدمنا من النظر اى للجائين

التردد لان يدلولى باقية عليه حكما لقيام يد اهل الدار عليه فتع ظهور يده  
تملكهم ولهذا لو وهبه لابنه الصغير ملكه ولو وهبه بعد دخوله دار الحرب  
لا يملكه **(وملك بالغلبة)** عليهم **(حرهم)** ومدبرهم ولم ولدتهم ومكاتبهم وملكهم  
فان التشرع اسقط عصمتهم جزاء على جنابهم فاتهم بالانكروا وجدانية الله تعالى  
واستكفوا عن عبادته جازاهم الله تعالى عليه بان جعلهم عبيد عبده وتبع ماله  
رقابهم ثم ان الكفار بعد ما غلبوا علينا واخذوا مالنا اذا غلبنا عليهم واخذ القاتلون  
منهم ما اخذوا منا **(فن)** وجد منا ماله في القاتلين اخذه مجازا قبل قسمته التهمة  
بين القاتلين **(و)** اخذه **(بالقيمة بعدها)** اى بعد القصة للاروى ابن عباس رضى الله  
عنهما ان المشركين اخذوا ناقة لرجل من المسلمين بدارهم ثم وقعت في التهمة  
فخاصم فيها المالك القديم فقال صلى الله عليه وسلم ان وجدتها قبل القصة  
اخذتها بغير شئ وان وجدتها بعد القصة اخذتها بالقيمة ان شئت وانما فرق  
بين الحالين لان المالك القديم يتضرر بزوال ملكه عنه بلا رضاه ومن وقع العين في  
نصيبه يتضرر بالاخذ منه مجازا لانه استحقه عوضا عن سمة في التهمة فقلنا بحق  
الاخذ بالقيمة جبرا للضررين بالقدر الممكن وقبل القصة للملك فيه للعامة فلا  
يصيب كل فرد منهم ما يبالى بقوة فلا يتحقق الضرر وانما قلت قبل قسمتها لرد  
ما وقع في الجميع وشرحه المصنف حيث قيل فيه واذا ظهرنا عليهم قبل القصة حلت  
لاربابها او بعدها اخذوها بالقيمة ان شئت وفي التشرع اذا ظهر المسلمون على  
الكفار فوجدوا اموالهم بأيديهم قبل ان يتقسموها ففى لاربابها بغير شئ وان  
وجدوها بعد ان اقتسموها اخذوها بالقيمة ان اختاروا فان حل القصة على قصة  
الكفار عتال جميع الكتب كما لا يخفى على اولى الابصار **(و)** اخذه **(بالثمن ان)**  
اشتره منهم في دار الحرب **(تاجر)** واخرجه الى دارنا فان المالك القديم ان وجد  
ماله في ملك خاص فان كان ذوالد ملكه بمعاوضة صحيحة اخذه بمثل الموضع ان  
كان مثليا وقيمته ان كان قيميا لانه بالاخذ منه مجازا يلحق الضرر لانه دفع  
النوص بمقابلته وان كان ملكه بعقد فاسد او بغير عوض بان وهبه لمسلم اخذه  
قيمة ماله ان كان قيميا وان كان مثليا لا يأخذ لانه لو اخذه اخذه بمثله فلا يفيد  
**(وان اخذ ارض عينه مفقودة)** يبنى اذى اسروا عبدا فاشتره مسلم واخرجه الى  
دارنا ففقت عينه واخذ المسلم ارضها قالولى القديم اخذ العبد بجن اخذه من  
العدو لما من من الفرق ولا يأخذ الارش لاحقه في العين المستولى عليها ولم يرد  
الاستيلاء على الارش ولم يولد من العين **(كرر الاسر والبراء)** بان اسر الكفار  
عبد افاشتره رجل بالف درهم فاسره ثانيا فادخلوه دار الحرب فاشتره آخر  
بالف درهم واخرجه الى دارنا فليس للمالك القديم اخذه من المشتري الثاني لان  
الاسر لم يرد على ملكه بل **(اخذ)** المشتري **(الاول من الثاني بجنه)** لورود الاسر  
على ملكه **(ثم)** اخذه **(المالك القديم من المشتري الاول بالثمنين ان شاء)** لان العبد  
قام على المشتري الاول بالثمنين فلم يحط منه شئ سيان لحقه **(وقبل اخذ الاول)**

**(قوله)** وكذا اذا كان المأسور منه الثاني غائباً ليس للاول اخذه كذا في الكافي والمراد بالثاني المشتري الاول وبالاول المالك القديم والقال الزيلي وكذا لو كان المشتري الاول غائباً وهو المأسور منه ثانياً اهـ **(قوله)** فاذا لم يثبت المضمن أي عود ملك المشتري الاول لم يعدم في ضمن وهو حق الاخذ للمالك الاول **(قوله)** اخذ البجنا أي سببه وهذا عند أبي حنيفة رحمه الله وقال يأخذ العبد بياض يانق ان شاء باعتار الحلة الاجتماع بحاجة الانفراد قاله الزيلي **(قوله)** ابتاع مستأن عبد مسلماً كذا لو كان عبد اذما يتنق يادخله دار الحرب وهذا عند أبي حنيفة خلافاً لهما فيما كافي الدائع **(قوله)** او اسلم عبد متوجداً خروجه مؤمناً ليس قبداً احترازاً اذا خرج كافر اصراً غملاً لولا فأن في دار الاسلام فالحكم كذلك بخلاف ما اذا خرج باذن مولاه او باصره لحاجة فاسلم بدارنا فان الامام يبيعه ويحفظه لولا ما لحرق ولواسلم عبد الحرق ولم **﴿ ٢٩٢ ﴾** يهرب الى دار الاسلام حتى اشتراه مسلم.

من الثاني (لا) يأخذ المالك القديم من الثاني وكذا اذا كان المأسور منه الثاني غائباً ليس للاول اخذه اعتباراً بحال حضرته وان ابي المشتري الاول لا يأخذ المالك القديم لان حق الاخذ بالثنتين انما يثبت للمالك القديم في ضمن عود ملك المشتري الاول فاذا لم يثبت المضمن لا يثبت ما في ضمن (ابن عبد بتمتع) فاخذها الكفار (فتقراهما منهم رجل اخذ البجنا) لانهم لم يملكوه لاسر (وغيره بالثمن) لانهم ملكوه لاسر (ابتاع مستأن عبد مسلماً وادخله دارهم) ههنا خمس مسائل يتنق العبد في كلها يلا اعتاق احداها عنه فانه بمجرد دخوله دار الحرب يتنق اقامة ثلثين الدارين مقام الاعتاق وذكر الثانية بقوله (او استولوا عليه وادخلوه فيها) أي دار الحرب (فابق) منهم وخرج الى دار الاسلام وذكر الثالثة بقوله (او اسلم عبد متوجداً) وذكر الرابعة بقوله (او ظهر ناعليه) وذكر الخامسة بقوله (او خرج) أي العبد (الى عسكر المسلمين) مسلماً (عتق) العبد في جميع الصور ولا يثبت الولاء من احد لان هذا حق تحكيم ذكره في غاية البيان نقلاً عن شرح الطحاوي

### ﴿ باب المستأن ﴾

هو من يدخل غيرة داره بأمان مسلماً كان او حربياً (لا يتعرض تاجراً ثمة قديمهم ومالهم) لان المسلمين عند شروطهم وقد شرط بالاستئمان ان لا يتعرض لهم فالتعرض بعده غدر (فما خرج ملكه حراماً) اما الملك فلورود الاستيلاء على مال مباح واما الحرمه فلحصوله بسبب الغدر الحرام فيصدق به قريفاً لذمته عنه (الا اذا اخذ ملكهم ماله) استثناء من قوله لا يتعرض (او حبسه هواو) فعل ذلك (غيره بملعه) ولم يمتعه لانهم يدرؤا انتقض العهد والاقام يكون مقيداً بهذا الشرط بخلاف الاسير المسلم حيث يباح له الترض ولا يكون غدراً وان اطلقوه طوطاً لانه غير مستأن ولم يوجد منه الاتزام (ولا يستبيح فروجه) لان الفرج لا يحل الا بالملك

او ذمى او حرق في دار الحرب يتنق عند أبي حنيفة وكذا يتنق اذا عرضه مولاه على البيع من مسلم او كافر قبل المشتري البيع او لم قبل كافي البحر هذه ثلاث مسائل اخرى فالحلة ثمانية يتنق فيها العبد بلا اعتاق وصورة واحدة لا يتنق باعتاقه وهي لو اعتق حربى عبد حربياً في داره وهو في يده ولم يتنق له اي قاله اخذاً بيده انت حر لا يتنق حتى لو اسلم والعبد عنه فهو ملكه وعند أبي يوسف ومحمد يتنق لصدر ركن النفق من اهله بدليل صحة اعتاقه عبد مسلماً في دار الحرب من عمله لكونه مملوكاً ولا في حنيفة رحمه الله انه معتق بياته مسترق بياته وهذا لان الملك كازول يثبت باستيلاء جديد وهو اخذه بيده في دار الحرب فيكون عبده بخلاف ما اذا كان مسلماً لانه ليس بمملوك التملك بالاستيلاء كذا في التبيين والكافي

### ﴿ باب المستأن ﴾

**(قوله)** لا يتعرض تاجراً ثمة قديمهم

لم يتنق متاعاً انه دخل بامان لان التاجر

لا يدخل الا بامان حقيقاً لانه وكذا لا يتعرض لاهل حرب اغاروا على الدار التي هو بها الا اذا خاف على نفسه لان القتال (ولا) لما كان تعرضاً لنفسه على الهلاك لا يحل الا لقتل او لاعلاء كلمة الله وهو اذا لم يخف على نفسه ليس قتال هؤلاء الاعلاء كلمة الكفر كذا في البحر عن المحيط **(قوله)** فما خرج ملكه حراماً افادناه اذا لم يخرج جبهه على صاحبه لوجوب التوبة عليه وهي لا تحصل الا بالرد عليه فثبت المشتري فاسداً كافي البحر عن المحيط **(قوله)** فيصدق به (قوله) فيصدق به ولكنه بانه صحيح بيعة ولا يطيب للمشتري الثاني كالا يطيب للاول كذا في الجوهره **(قوله)** الا اذا اخذ ملكهم ماله كذا لو اغار اهل الحرب الذين فيهم المستأنون على ذراري مسلمين فاسرهم ومروا على المستأنين وجب عليهم قبض المهد وقتالهم اذا قدروا عليه لانهم لا يملكون دفعهم فتقربهم في ايديهم تقرير على الظالم ولم يضمنوا لهم ذلك بخلاف الاموال لانهم ملكوها بالا حراز كذا في البحر

ولا ملك قبل الأحراز كاسر (الأذا وجد أمر أمة المأسورة أو ام ولد أو مديرة لانهم مملوكون ولم يظأهن الحربي) اذ لو كانوا وطؤون ووطئن المالك لزم اشتباه النسب (لأنه المأسورة مطلقا) أي لا يظأها وإن لم يظأها الحربي لانهم ملكوها (ادانه حربي) أي جعل الحربي المستأمن مديونا تصرف ما (أو عكس) أي ادان المستأمن الحربي (أو غصب احدهما من الآخر مالا أو جأ ههنا) واستأمن الحربي (لم يقض لاحد) منها (بشيء) اما الادانة فلان القضاء يعتمد الولاية ولا ولاية وقت الادانة اصلا ولا وقت القضاء على المستأمن لانها ما ألزم حكم الاسلام فيما مضى من افعاله وانما ألزمه في المستقبل واما الغصب فلانه صار ملكا للناسب المستولى عليه لمصادفته مالا غير معصوم كاسر (كذا حريبان فعلا ذلك وجأ مستأمنين) لما ذكرنا (فان جأ مسلمين قضى بينهما بالدين لا بالنسب) اما الدين فلانه وقع محيصا لو وقوعه بالتراضي والولاية ثابتة حال القضاء لالتزامهما الاحكام بالاسلام واما الغصب فلما ذكر انه ملكه ولا خبث في ملك الحربي يؤمر بالرد (قتل مسلم مستأمن ثمة) أي في دار الحرب (مثله) أي مستأمننا (عمدا أو خطأ ودي) أي يسطى الدية (من ماله فيها) أي العمد والخطأ (وكفر للخطأ) اما الكفارة فلقوله تعالى ومن قتل مؤثما خطأ فتحرير رقية مؤمنة بلا قيد بدار الاسلام او الحرب واما تخصيصها بالخطأ فلانه لا كفارة في العمد عندنا واما الدية فلان النصف الثانية بالأحراز بدارنا لم تبطل بمارض الاستئمان واما عدم القود في العمد وهو ظاهر الرواية فلان القود لا يمكن استيفاؤه الا بمنعة لان الواحد يقاوم الواحد غالباً ولا منعة الا بالامام واهل الاسلام ولم يوجد في دار الحرب فلا فائدة في الوجوب فلا يجب كالمعد واما وجوب الدية في ماله في العمد فلان المواقف لا تملك العمد كما تقرر في موضعه وفي الخطأ اذ لا قدرة لهم على الصيانة مع تبان الدارين والوجوب عليهم على اعتبار تركها (وفي الاسيرين) اذا قتل احدهما الآخر (كفر فقط في الخطأ) أي لا يدي في الخطأ ولا شيء في العمد اصلا عند أبي حنيفة وكذا اذا قتل مسلم تاجر الاسير ثمة فلا شيء عليه الا الكفارة في الخطأ عنده وقالا في الاسيرين الدية في الخطأ والمعد لان النصف لا تبطل بمارض الاشرار لا تبطل بمارض الاستئمان وامتناع القصاص لعدم المنعة وتجب الدية في ماله لماسر وله ان بالاسر صار تبعا لهم لصيرورته معقورا في ايديهم ولهم ان يصير مقيما باقائهم ومساغرا يسفرهم فيبطل به الاحراز اصلا وصار كالسليم الذي لم يهاجر اليها وخص الخطأ بالكفارة لماسر (كقتل مسلم من اسلم ثمة) حيث لا يجب قتله الا الكفارة في الخطأ فقط (لا يمكن حربي) دخل الينا مستأمننا هنا (سنقول له ان اقتتلتنا سنة او شهرا فنضع عليك الجزية فان رجع) الى داره (قل ذلك) القدر من السنة او الشهر فيها وقسمت جزاء الشرط محذوف (والا) أي وان لم يرجع (فهو ذمي) اعلم ان الحربي لا يمكن اقامته دائما في دارنا الا بالاسترقاق او جزية ثلاثا يصير عبدا لهم وعونا علينا ويمكن من اقامته بالسيرة لان في منها قطع جلب الحوائج وسد باب

(قوله الا اذا وجد امرأته المأسورة

أو ام ولد) استئمانه منقطع ويصح ان

يرجع ضميره الى التاجر والاسير وفيه

اشارة الى بقاء الكساح سواء سببت

الزوجة قبل زوجها او بعده وفي فتاوى

قاضي الهداية ما يخالف هذا من ان

للمأسورة تبين وسببته في الكساح ان شاء

الله تعالى (قوله لم يقض لواحد منهما

بشيء) اشارة الى انه يفتي المسلم برد

المقصوب وقضاء الدين وعليه نص في

التبيين والبحر (قوله لمصادفته

ما لا غير معصوم) ظاهره في مال

الحربي واما مال المسلم فلم له بحسب

اعتقاد الحربي عدم عصمته فليأمل

(قوله لا يصير عبدا لهم وعونا علينا)

العين جاسوس القوم والمون الظهير

على الامر

التجارة ففصل بينهما سنة لأنها مدة محب فيها الجزية فتكون الإقامة لمصلحة الجزية فان رجع بعد قول الامام قبل تمام السنة الى وطنه فلا سيل عليه وان مكث سنة فهو ذمي لانه لما اقام سنة بعد قول الامام صار ملتزماً للجزية والامام ان يؤقت مادون السنة كالشهر والشهرين واذا اقام تلك المدة بمقالة الامام يصير ذمياً لما ذكر (لا يترك ان يرجع) الى دار الحرب لان عقد المدة لا ينقض لانه خلف عن الاسلام والاسلام لا ينقض فكذا خلفه (كذا) اي يصير ايضا ذمياً لا يترك ان يرجع (اذا اقام هناساً قبل التقدير) اي تقدر الامام فانه اذا لم يقدر مدة فالتمتع هو الحول لانه لا يلاء المذروا الحول حسن لذلك كافي تأجيل الصن كذا في النهاية نقلاً عن المبسوط (لكنها) اي الجزية (توضع بعد السنة في الصورتين) اي بعد التقدير وقبله (الان يشترط اخذها) اي الجزية (بدها) اي بعد السنة (في) السورة (الاولى) اي بعد التقدير ويقال وتاخذ بعد السنة او الشهر فحينئذ تأخذها منه كانت السنة الاولى (وكذا) يصير ذمياً (اذا شري ارضاً فوضع عليه خراجها) فيه اشارة الى انه لا يصير ذمياً بشراء ارض الخراج حتى يوضع عليه الخراج (فصلي) اي اذا كان المشتري ذمياً وضع عليه الخراج ثم عليه (جزية سنة من وقت الوضع) فتكون لسنة مستقبلة (او نكحت) عطف على شري ارضاً اي تكون الحربية ذمياً اذا نكحت (ذمياً) لكونها تابعة لزوجها (بلا عكس) اذ يمكن ان يطلق فيرجع الى وطنه (مستأمن) من اهل الحرب (رجع اليهم نحل دمه) بالرجوع لانه باطل امانه وما في دار الاسلام من ماله على خطر (فان اسر) المستأمن (او ظهر عليهم) اي اهل الحرب (فقتل سقط دين) كان (له) على معصوم مسلم اودى لان اثبات اليد عليه بواسطة المطالبة وقد سقطت ويدين عليه اسبق من يد العامة فيعتصره فيسقط (واي) اي صار ذمياً (ودية له عنده) اي معصوم لانها في يده تقديراً لان يد المودع كيد بصيرتها تبعاً لنفسه وعن ابي يوسف ان الودية تصير للمودع لان يده بها اسبق فهو احق (واخذ المرتهن رهنه بدينه عند ابي يوسف وبما عهده الدين والفاضل لبيت المال عند محمد) ذكره الزيلعي (وان مات او قتل بلا غلبة عليهم فالدين والودية توارثته) لان حكم الامان باق لعدم بطلانه فيرد على ورثته لقيامهم مقامه (حربي) هنا له ثمة عرس واولاد وودية مع معصوم وغيره فاسلم فظهر عليهم فكله في) امام عرسه واولاده الكبار وما في يدها وعقاره فلما ذكر في باب الغنائم واما اولاده الصغار فلان الصغیر انما يتبع اياه ويصير مسلماً باسلامه اذا كان في يده وتحت ولايته ومع تبين الدارين لا يحصل ذلك واما الله لم يصر عرزة باحراز نفسه لاختلاف الدارين فيبقى الكل فياً وغنيمة ولوسى الصبي في هذه المسئلة وجاء دار الاسلام كان مسلماً تبعاً لابييه لاجتماعهما في دار واحدة بخلاف ما قبل اخراجه الى دار الاسلام لاختلاف الدارين ثم هو في حاله لما ذكر وكونه مسلماً لا ينافي الرق لما عرفت في موضعه ذكره الزيلعي (وان اسلم ثمة وجاء) هنا (ظهر

( عليهم )

( قوله كذا في النهاية عن المبسوط )  
 صرح الثاني بخلافه فقال لو اقام سنين قبل مقال الامام له لا يكون ذمياً قال الكمال وهو الوجه كذا في البحر ( قوله فوضع عليه خراجها ) المراد بوضع الخراج التزامه بمباشرة الزراعة او تعطيها مع التمكن كما في التبيين حتى اذا اصاب زرع آفة لا يصير ذمياً لعدم وجوب الخراج كافي البحر من السراج ( قوله فيه اشارة الى انه لا يصير ذمياً بشراء ارض الخراج حتى يوضع عليه الخراج ) اي بما قلنا من مباشرة الزراعة او تعطيها مع التمكن وهو الصحيح لان الشراء قديم يكون للتجارة فلا يدل على التزام احكام الاسلام كافي التبيين ( قوله او نكحت ذمياً ) يشير الى انه لو صار زوجها ذمياً او اسلم بعد ما دخل بامان تصير ذمياً بالاولى كافي البحر

(قوله وغيره في) شامل لما غصب من مسلم ﴿٢٩٥﴾ اودى لعدم اليابة عنه كافي البحر عن الفتح (قوله اسم حربي عماله)

مستدرك قوله سابقا قتل مسلم من اسم عماله (قوله) او بأخذ البنية في عمده يعني برضى القاتل وهل اذا طلب الامام الدية يتقلب القصاص مالا كما في الولي فلتظر (في) عمه لهذا البحث الخ من الكافي وفصول العمادى وسئل قارئ الهداية عن البحر المتجاسر دار الحرب او الاسلام فاجاب بأنه ليس من دار احد الفريقين لانه لا يهر لاحد عليه اه

### باب الوظائف

(قوله الذببى) قرية من قرى الكوفة كذا في الجوهرة وسند ذكر ما يخالفه (قوله حجر) ينتج الحد الجلب واحد الاحاد ومهرة بائن مساة بمهرة ابن حيدان اوقية نسب اليها الابل للمهيرة كذا في الجوهرة (قوله زاما) العرض فابن يبرين ورمل عاجل الحد الشام قال الزبلى حدها عرض ثمان جده وما والاها في الساحل الى حد الشام اه وحد الشام تقطع الباقوة قطعة ارض العرب ارض الحجاز وتها مقوا بين ومكة والطائف والبرية الى البادية كافي الكافي (قوله ولو تسد عاينهم ووضع الحراج يجوز الخ) يخالفه ما قال الكمال اذا قسم بين المسلمين لا يوظف الا العشر وان سقطت عامه الانهار (قوله وبستان) مسلم او كره له كان داره) تقدم فاب العشر باحسن من هذا لان هذا مطلق وان كان قتيده يعلم قوله الا في وكل منهما اى الاراضى المشرية والخرابية ان فى بمان العشر يؤخذ من الشر الخ (قوله الذببى) يضم العين المهملة وتقبل الدال المعجمة وبالياء الموحدة ما تميم وحلوان يضم الحاء المهملة وبالفاء والتمت فتح العين المهملة وسكون اللام وبالياء

(عليهم فطفله حرم مسلم) لانه لا سلم في دار الحرب تبعه طفله لان اتحاد الدارين (ووديته مع معصوم) مسلم اودى (يكون له) لانه في يد محبة محترمة مكانه في يده (وغیره في) وهو اولاده الكبار وعمره وعقاره ووديته مع حربي (اسلم) حربي (عمه) اى في دار الحرب (وله وورثة) مسلمون (فيما قتله مسلم فلاشئ عليه الا الكفارة في الخطأ) ولاشئ في الممد وقدم وجهه (بأخذ الامامية مسلم لاوى له) دية (مستأمن اسلم هنا) اى في دار الاسلام (من عاقلة قتله خطأ) لانه قتل نفسا معصومة فتناوله التصوص الواردة في قتل الخطأ ومعنى قوله اخذه الامام ان الاخذ له يضمنه في بيت المال لانه نصب ناظرا للمسلمين وهذا من النظر (وقتل الامام او بأخذ البنية في عمده) يعني اذا كان القتل عمدا فالامام بالجوار بين القود واخذ البنية بطريق الصلح لان موجب المدا القود وولاية الامام نظرية ينظر فيه فيما يراه اى اصلح فعل وظاهر ان البنية في هذه الصورة اشفع من القود (و) لهذا (لا يصفو) لان الحق العامة وليس من النظر اسقاط حقهم بلا عوض ﴿عمه﴾ لهذا البحث بين فيها كون دار الحرب دار الاسلام وعكسه (دار الحرب تصير دار الاسلام باجراء احكام الاسلام فيها كافة الجمع والاعيان وان بقي فيها كافرا صلى ولم يتصل بدار الاسلام) بان كان بينهما وبين دار الاسلام مصر آخر لاهل الحرب (ويمكن) اى يسير دار الاسلام دار الحرب بامور ثلاثة ذكر الاول قوله (باجراء احكام الشر فيها) والثاني بقوله (والتصالحا بدار الحرب بحيث لا يكون بينهما مصر للمسلمين) والثالث بقوله (وان لا يبقى فيها مسلم اودى آمنة بالامان الاول على نفسه) كذا في السير الكبير هذا عند ابي حنيفة (وعندها اذا اجروا فيها احكام الشر كصارت دار الحرب) سواء اتصلت بدار الحرب او لا وبقى فيها مسلم او ذمى آمنة بالامان الاول اولاً

### باب الوظائف

جميع وظيفة وهي ما قدر للانسان في كل يوم من طعام اورزق والمراد ههنا العشر والخراج فيكون مجازا من قيل نسبة الشئ باعتبار ما يؤول اليه (الارضى المشرية ارض العرب) وهي ما بين الذبب الى اقصى جريالين بمهرة طولوا وما العرض فابن يبرين ورمل عاجل الى حد الشام (ومالسلم له مطوعا) فان اسلم لا يبدأ بالخراج سيانه له عن القدر مائة من معنى الجزية وفي العشر معنى القرية (او قوتع غزوة وقسم بين الفزاة) ولو قسمها بينهم ووضع الخراج عليها يجوز ان كانت تسقى بماء الخراج كذا في الجامع الصغير للعتابي (والبصرة) لاجماع الصحابة على انها عشرية والقياس ان تكون خراجية لانها فحت غزوة واقراها عليها وهي من جهة اراضى العراق ولكن ترك ذلك باجماعهم (وبستان) مسلم او كرم له كان داره) لان الحاجة الى ابتداء التوظيف على المسلم والبشر البق لان فيه معنى العبادة ولانه اخف اشتقاق بنفس الخراج (و) الاراضى (الخرابية) سواد العراق (اى عراق العرب وهو ما بين الذبب الى عقبه حلوان عرضا ومن

المثلثة قرية موقوفة على الفوية على شرق دجلة وهو اهل العراق وعبادان حصن صغير على شاطئ البحر

(قوله وما فتح غزوة واقرا اهل عليه) خص منه مكة ونحوها لان النبي صلى الله عليه وسلم افتتحها غزوة وتوكلها اهلها ولم يوظف الخراج اه ووضعه عمر الخراج على مصر حين افتتحها عمرو بن العاص كذا في الهداية وقال الكمال المأخوذ لان من اراضى مصر اتمها بعد اجارة الخراج الا ترى ان الاراضى ليست مملوكة لزارع وهذا بعد اقلنا ان ارض مصر خراجية والله اعلم كانه لموت المالكين شيأ فشيأ من غير اخلاف وورثة فصار لتبيت المال اه ولصاحب البحر ٢٩٦ ر ك رسالة في الاراضى المصرية مفيدة

(قوله او اجلاهم الامام من اراضهم) اى قبل ضرب الجزية عليهم او بعده يمدد قال في الكافي نقل اهل الذمة عن اراضهم الى ارض اخرى صح يمدد لادونه والمعدن لا يكون لهم شوكه وقوة فيخاف عليهم من اهل الحرب او يخاف علينا منهم بأن يغيروهم بمورات المسلمين ولهم قيمة اراضيها او مثلها مساحة من ارض اخرى وعليهم خراج هذا الارض الى انتقالها في رواية خراج المقلول عنها والاول اصح (قوله او اجلاهم) الامام من اراضهم (او اجلاهم) الامام من ارضهم (ونقل اليه اوقوما آخرين) بمعنى كفسارا لما عرفت ان الخراج اتمما يوضع على القوم المتقولين اذا كانوا كفارا واما اذا كانوا مسلمين فيوضع عليهم العشر (وموت) عطفت على ما فتح غزوة (احياء الذين بالاذن) اى اذن الامام فانه ايضا خراجي لان ابتداء الوضوع على الكافر (اورضخ) لهن العتقة اذا قاتل مع المسلمين اهل الحرب فانه ايضا خراجي للمسلم (وما حياه) مسلم يتغير بقره فان قرب من ارض الخراج فخر ايجي او ارض العشر فمشرى (وكل منهما) اى من الارض المشربة والخراجية (سقى عباء العشر) يؤخذ منه العشر الا ارض كافر تسقى بماء العشر (حيث يؤخذ منها الخراج) (وان سقى ماء الخراج يؤخذ منه الخراج) قال في الجامع الصغير العشر والخراج متعلقان بالارض النامية ونحوها بانها فيعتبر السقى بماء العشر او بماء الخراج وقال الزبيلى مراد في هذا التفصيل في حق المسلم اما الكافر فيجب عليه الخراج من اى ماله يسقى لان الكافر لا يبتدأ بماء العشر فلا يشأ في التفصيل في حالة الابتداء بما جازا واما الخلاف في حالة البقاء فما اذا ملكه بقره هل يجب عليه الخراج او العشر اه تمهلا ذكر الما زاد ان يبيته فقال (ما ماله ما ماله وبقره عين في ارض عشرية عشرى وماله اتمما حفره ما المعجم) ماله وبقره عين في ارض خراجية خراجي كذا في المحيطة ولوان المسلم الذي سقاها بماء العشر وصره بماء الخراج فالمسلم احق بالعشر والكافر بالخراج كذا في مراجع الدراية (كثنا) اى خراجي (سبيحون) نهر خجند (وجيخون) نهر تمذ (ودجلة) نهر بغداد (والفرات) نهر الكوفة (عند ابي يوسف وعشرى عند محمد وهو) اى الخراج (نومان) احدهما خراج مقاسمة ان كان الواجب بعض الخارج كالخمس ونحوه (والثاني) خراج وتظيفة ان كان الواجب شيأ في الذمة ينطبق بالتفكيك من الانساع بالارض كما وضع عمر رضي الله تعالى عنه لكل جريب (وهو ستون ذوا في ستين بذراع كسرى وهو سبع قبضات وذراع المساحة سبع قبضات واسع قائمة وعند الحنابلة اربع وعشرون اصبعاً والاصبع ست شعيرات مضرومة بطون بعضها الى بعض وقيل ما ذكر جريب سواد العراق وفي غيرهم يعتبر المتداد عندهم (ببناه الماء) صفة جريب (صاعا) مفعول وضع (من براوشير ودرها) عطفت على صاعا

العشر فيقلع بالخارج بالالتفكيك من الزراعة حتى اذا غطت الارض مع التفكيك لا يجب عليه شي كافي العشر ويوضع (ولجريب) ذلك في الخراج اى يصرف مصر في كافي الجوهره (قوله كالجس ونحوه) اشارة الى انه لا يزيد على النصف كاسير صرح ويؤخذ ان لا ينقص عن الجس نصف ما يؤخذ من المسلمين كافي الجوهره (قوله صاعا من راوشير) اى هو مخير في اعطاء الصاع من الشعير والبر كافي النهاية معزى الى فتاوى قاضيخان اه والصحيح انه ما يزرع في تلك الارض كافي الكافي (قوله ودرها) اى من اجد الثمود كافي التبيين وقال في الجوهره معناه يكون الدرهم من وزن سبعة وهو ان يكون وزنه اربعة عشر

فيرا طاهه **(قوله ولجرب الرطبة)** بالفتح والجمع الرطاب وهي القثاء والحبارو البطيخ والاباذنجان وما جرى مجراه والبقول غير الرطاب مثل الكراث **(قوله ولا يزاد ان اطاعت عندابي يوسف وهورواية عن ابي حنيفة)** هو الصحيح كافي الكافي **(قوله)** ويزاد عند محمد) ليس على اطلاقه لما قال في الكافي الاراضي التي صدر التوظيف فيها من عمر او من امام يمثل ونظيفة عمر لم تجز الزيادة على تلك الوظيفة اجماعا واماذ اراد الامام توظيف الحراج على ارض استداوز اذ على وظيفة عمر فقد محمد بن جبراه **(قوله)** ولا خراج لواقعة الماء عن ارضه او غلب) كذا حكم الاجرة **(قوله ٢٩٧)** في الارض المستأجرة **(قوله)** او اصاب الزرع آفة) اي سبابة لا يمكن الاحتراز عنها كالنقر والحرق وشدة البرد وعدم لزوم الحراج لآفة السبابة في ذهاب كل الزرع واماذ ان يبقى بعضه قال محمد بن يقي مقدار الحراج ومثله بان يبقى مقدار درهمين وتقيرن بحج الحراج وان يبقى اقل من مقدار الحراج يجب لصفه قال مشايخنا والصواب في هذا ان ينظر اولا الى ما يقع هذا الرجل في هذه الارض ثم ينظر الى الخارج فيجب ما توافق اولا من الخارج فان فضل منه شيء اخذ منه مقدار ما ياتاه واماذ كانت الآفة غير سبابة ويمكن الاحتراز عنها كاكل القرود والسباع والافعى ونحو ذلك فلا يسقط الحراج وقال بعضهم يسقط والاول اصح وذكر شيخ الاسلام ان حلال الحراج قبل الحصاد يسقط الحراج واماذ اصاب ذرع الارض المستأجرة آفة سبابة فما وجب من الاجر قبل الاعطال لا يسقط وما وجب بعد الاعطال يسقط وعليه الاعتقاد كذا في البحر **(قوله)** وبحج الحراج اذا عطلها اي الارض مالكا) قال في الجوهرة هذا اذا كان الحراج مولغا اما اذا كان خراج مقاسمة لا يجب شيء كذا في الفوائد اه وأشار الى أنه اذا بيعه انسان من الزراعة لا خراج عليه لعدم التمكن وتقدم ان مصرا الآن

**(ولجرب الرطبة خسة دراهم ولجرب الكرم والتخل متصلة ضعفها ولما سواه كزعفران وبستان)** وهو ارض يحوطها حائط وفيها نخيل متفرقة واشجار واعناب ويمكن زراعة ما بين الاشجار فان كانت الاشجار ملتفة لا يمكن زراعة ارضها فهي كرم (ما يطبق) اذ ليس فيه توظيف عمر رضي الله تعالى عنه وقد اعتبر الطائفة في ذلك فعضتها فيما لا توظيف فيه قالوا (ونصف الحراج غاية الطاقة لا يزداد عليه) لان التصنيف غاية الانصاف (وتقص ان لم تعلق وظيفتها) بالاجماع (ولا يزاد ان اطاعت عندابي يوسف) وهورواية عن ابي حنيفة (وزاد عند محمد) اعتبارا بالتقصان ولا يبي يوسف ان خراج التوظيف مقدرا شرطا واتباع الصحابة فيه رضوان الله عليهم واجب لان المقادير لا تعرف الا توقيفا والتقدير يمنع الزيادة لان التقصان بنحو اجماع فتعين منع الزيادة لثلا بخلو التقدير عن الفائدة (ولا خراج لو اقطع الماء عن ارضه او غلب) لانتهاء الغناء التقديرى المشتر في الحراج وهو التمكن من الزراعة (او اصاب الزرع آفة) لان الاصل اذا هلك بطل ما لم يلقه وقالوا انما يسقط اذا لم يبق من السنة مقدار ما يمكنه ان يزرع الارض ثانيا واماذ ان يبقى فلا يسقط (وبحج) الحراج (ان عطلها) اي العرض (مالكا) لان التمكن كان ثابتا وقد فوته (وبقي) الحراج (ان اسلم المالك) لان فيه معنى المؤنة فيعتبر مؤنته في حالة البقاء فمكن ايقاظه على السلم (او شراها) من اهل الحراج (مسلم) لما ذكرنا وقد صنع ان الصحابة رضوان الله عليهم اشتروا اراضي الحراج وكانوا يؤدون خراجها (ولا عشر في خارج ارضه) اي ارض الحراج لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجمع بعشر وخراج في ارض مسلم ولان احدا من اثمة العدل والجور لم يجمع بينهما وكفى باجمعهم حجة (ويتكرر المشرك يتكرر الحراج) لان العشر لا تحقق عشرين الا بوجوه في كل الحراج (الحراج الموقوف) فانه لا يتكرر يتكرر الحراج في سنة لان عمر رضي الله تعالى عنه لم يوفيه مكررا وانما قيد الحراج بالموقوف لان خراج المقاسمة يتكرر ويتكرر الحراج (بحج المشرك في الارض الموقوفة او ارض العبيان والمجانين والمكاتب والمأذون والمديون) كانت (عشرية والحراج) كانت (خراجية) لان سبب المشرك ارض التامة بحقيقة الحراج وسبب الحراج ارض التامة بالتمكن ولا عبرة بالصاحب

ليست خراجية بل بالاجرة فلا شيء على من لم يزرع ولم يكن مستأجرا ولا جبر عليه بسببها فانه انما الظلمة من الاضرار به حرام خصوصا اذا اراد الاشتغال بالقرآن والعلم كذا في البحر **(قوله)** ويبقى الحراج ان اسلم المالك) ذكره هنا كغيره مثل الهداية وتقدم في باب العشر **(قوله)** ولا عشر في خارج ارضه) كذا لا زكاة مع العشر او الحراج لا يجمع حد وعقر وجلد ونفي وجلد ودرج وزكاة تجارة وسدقة فطر وقطع وضمان وتيمم وضوء وجبل وحيف وحيفض وكافي البحر **(قوله)** وبحج المشرك في الاراضي الموقوفة) ليس على عمره لان الارض المشتركة من بيت المال اذا وقفها مشركا لا عشر فيها ولا خراج كذا كره صاحب البحر واقره رسالة

## ﴿ فصل في الجزية ﴾

الجزية اسم لما يؤخذ من اهل الذمة والجمع جزى كالجمعة ولما يجزى عن القتل كذا في البحر ( قوله واقروا على املاككم ) من ارض وعقار فقط ( قوله وغيره ) هذا ينافي ما تقدم لنا من ان غير القفار لا يجوز المن به عليهم وانما يبقى لهم من القلول قدر ما يتأتى لهم به العمل وعدم جواز المن به لانه لمن نص عليه قوله تعالى واعلموا انما غنمنا من شيء الا هذه الاشارة غير مسلمة ( قوله على كتابي ) سواء كان من العرب او الصلح لقوله تعالى من الذين اتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية كذا في العناية ( قوله ظهر غناه ) هذا ما اختار الطحاوي قال صاحب البحر وهو احسن الاقوال اه وقال في الاختيار اختلفوا في حد الغني والمتوسط والفقر واختار ان ينظر في كل بلد الى حال اهله وما يعتبر به في ذلك ويجب في اول الحول لاسقاط القتل وقسط على الاشهر تخفيفا وليكنه الا داماه ( قوله لا على وتي عربي فان ظهر عليهم فقره وطفله في ) كذا في التبيين لان النبي صلى الله عليه وسلم كان يسترى ذراوى مشركي العرب وابوبكر استرق نساء بني خزيمة وصبيانهم اه واذا ظهر على عبده الاوثان من العرب والمردن فساؤهم وصبيانهم في الا ان ذراوى المردن ٢٩٨ ونساءهم يحرون على الاسلام دون ذراوى عبدة الاوثان ونساءهم كذا

## ﴿ فصل في الجزية ﴾

وهي نوعان جزية وضعت بالصلح والراضي فتقدر بحسب ما يقع عليه الاتفاق وجزية يضنها الامام اذا غلب عليهم ( ما وضع ) من الجزية ( بالصلح لا يقدر ) اي لا يكون له تقدير من الشارع بل كل ما يقع الصلح عليه يتعين ( ولا ينفرد ) بزيادة ونقص ( وما وضع بعدما غلبوا واقروا على املاككم ) فيه اشارة الى ان ما في ايديهم من العقار وغيره يكون املاكا لهم بعدما اقروا عليها ( تقدير على كتابي ومجوسى وتي عجمي ظهر غناه ) بان ملك عشرة آلاف درهم فصاعدا واللام في ( لكل سنة ) متعلق بقوله يقدر وقوله ( ثمانية واربعون درهما ) فاعل يقدر يؤخذ منه في كل شهر اربعة دراهم وزن سبعة ( و ) يقدر ( على متوسط ملك ما في درهم الى عشرة آلاف نصفها ) اي اربعة وعشرون يؤخذ في كل شهر درهما ( وعلى فقير لا يملك المائتين ) لكن ( يكسب ) اي هو من اهل الكسب ( ربعها ) اي اثنا عشر يؤخذ منه في كل شهر درهم ( لا ) على ( وتي عربي ) فان ظهر عليه فقره وطفله في ( ولا ) على ( مرتد ولا قبل منها الا الاسلام او السيف ) لان كفرها قد كفلفظا وما وتي العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم لما بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم فالمرتد في حقهم اظهر واما المرتد فله كفره بعدما هدى الى الاسلام ووقف على عاقبه ( ولا ) على ( راهب لا يخالط ) وروى محمد بن ابي حنيفة انه يوضع عليه اذا كان يقدر على العمل وهو قول ابي يوسف ( وصبي وامرأة ومملوك واعشى وزمن وفقير لا يكتسب وتقط الجزية بالمولد والاسلام ) لان شرع العقوبة في الدنيا

ذراوى عبدة الاوثان ونساءهم كذا في العناية ( قوله ولا قبل منها الا الاسلام او السيف الخ ) استدل له في الاختيار بقول النبي صلى الله عليه وسلم يوم حنين لو كان يحجى على عربي رقى لكان اليوم وانما الاسلام او السيف اه قلت في هذا العربي الرجل البالغ غير الكتابي لما تقدم من استرقاق نساء العرب وذرايرهم اه وفي العناية وترك القياس في الكتاب العربي بما قد مر من نص الآية ولولا لدخل في عموم قوله صلى الله عليه وسلم لو كان يحجى على عربي رقى الحديث ( قوله اما وتي العرب فلان النبي صلى الله عليه وسلم نشأ بين أظهرهم ) هو وان شمل الكتابي فقد خص بالكتابي كإيماه والوثن ماله جثة من خشب او حجر او فضة او جوهر تحت والجمع اوثان كافة المغرب وفي السراج الوثن ما كان

منقوشا حائط ولا شخص له والصم اسم لما كان على صورة الانسان والصليب ما لاقتضيه ولا صورة تعبد كذا في البحر ( يكون ) ( قوله وروى عن ابي حنيفة انه يوضع عليه اذا كان يقدر على العمل ) جزم في الاختيار حيث قال ولا على الرهبان المعتزلين والمراد الذين لا يقدر على العمل او السباحين ونحوهم اما اذا كانوا يقدر على العمل فيجب عليهم وان اعزلوا وتركوا العمل لانهم يقدر على العمل فصاروا كالمتعينين اذا تركوا العمل فتؤخذ منهم الجزية كتعطيل ارض الخراج اه ومثله في الجوهرة مقتصر اعليه ( قوله وزمن ) الزمانه عدم بعض اعضائه او تعطيل قواه كذا في البحر عن العناية ( قوله وفقير لا يكتسب ) قال في البحر هو الذي لا يقدر على العمل والمعتل المكتسب الذي يقدر على العمل وان لم يحسن حرفه فيكتفي بصحته في اكثر السنة اه فاذا ترك العمل تؤخذ منه الجزية كتعطيل ارض الخراج وغيره تعطيل العمل معتبرا بالارض التي لا تصلح للزراعة اعتبارا بخراج الارض يخرج الارض كذا في الاختيار ( قوله وتقط بالمولد والاسلام ) كذا تسقط اذا عمى او زمن او صار شيخا كبيرا لا يستطيع العمل او اقعقر

بمحيط لا تقدر على شيء ولا فرق في المسقط بين ان يكون بمدة تمام السنة او في بعضها ونسقط جزية سنة من رضى نصفها كفى **(قوله)**  
وتتداخل بالتكرار) اختلف في معنى التكرار والاصح انه اذا دخلت السنة الثانية سقطت جزية السنة الاولى وذبت لانه يؤخذ  
في آخر الحول قبل تمامه بحيث يبقى منه يوم **(٢٩٩)** او يومان عنداني خيفة كذا في البحر وقول في الهداية في الجامع تصغير  
يكون لدفع الشر وقد اندفع بهما **(وتتداخل)** الجزية **(بالتكرار)** يعني اذا لم يؤخذ منه  
الجزية حتى حال عليه حوالا تسقط عنده وعندهما او هو قول الشافعي **(لا يحدتسبة)**  
ولا كنيسة وبنت نار) يقال كنيسة اليهود والصاري لتبدهم وكذلك البعة مطلقا في  
الاصل وان غلب استعمال الكنيسة لتبدهم اليهود والبيعة لتبدهم الصاري كذا في الهداية  
والصومعة المتخذ فيها عذلة البعة بخلاف موضع الصلاة في البيت لا تتبع السكنى **(ههنا)**  
اي في دار الاسلام **(ولهم إعادة التهم)** اي لهم ان ينوها في ذلك الموضع على قدر البناء  
الاول ولا يمنع من بل منقلها الى موضع آخر لانه احدث **(الذي اذا اشترى دارا)** اي  
اراد شراءها **(في المصر)** لا ينبغي ان تباع من قبله واشترى بغيره على بيعهما من المسلم **(وقيل يجوز)**  
الشراء ولا يجوز على البيع الا اذا ذكره قاضي خان بغير الذي فيه وركبه وسرجه  
وسلاحه فلا يركب خيلا ولا يعمل سلاح **(ويظهر الكسبيخ)** هو خيط غليظ يقدر  
الاصبع من الصوف او الشعر يشده الذي على وسطه وهو غير الزاد فانه من الاربعين  
ويركب على سرج كافك ومزيت نسأؤهم في الطرق والحمام ويعلم على دورهم ثلاثا  
يستغفر لهم ونقض عهده) حتى استحق القتل **(ان غلب على موضع طربنا والحق بدارهم)**  
لانهم صاروا حرا بعنا فمصرى عقد البعة من الفائدة وهو دفع شر الحرب **(وصار كمر تدعى)**  
الحكم بموت بلحافه لكن لو اسرى يسترق والمريد يقتل **(لما رمي وسأى الا ان يرجع فيسلم لا)**  
اي لا ينقض عهده **(ان امتنع عن الجزية)** اوزني بمسلة او قتل مسلما او سب النبي صلى الله  
عليه وسلم **(قال الشافعي سب النبي صلى الله عليه وسلم ينقض العهد لان عقد البعة خلف عن)**  
الايمان في افادة الايمان فانقض الاصل الاقوى ينقض الخلف الا الذي بطريق الاولى  
ولنا ما ينهي به القتال التزام الجزية وقبولها الا اذا هو الالتزام فقط القتال كذا  
في الهداية والكافي اقول فيه اشكال لان معنى الامتناع عن الجزية التصريح بعدم ادائها  
كأنه يقول لا اعطى الجزية بعد هذا ظاهره انه ساقى قتلا الالتزام اللهم الا ان راد بالامتناع  
تأخيرها والتسلل في ادائها ولا يخفى بده وسب النبي صلى الله عليه وسلم وكفر والكفر  
المقارن لا يمنع عقد البعة فالطاري كيف رفعه مع ان الدفع اسهل من الرفع وايضا قال  
يهودى لرسول الله صلى الله عليه وسلم السام عليك فقال اصحابه فقتله فقال رسول الله صلى  
الله عليه وسلم لا رواء البخاري واحد هذا ذاب كافر واماد ذاب او واحدا من  
الانبياء صلوات الله عليهم اجمعين مسلم فانه يقتل حدا ولا توبته أصلا سواء بعد  
القدرة عليه والشهادة اوجاه تأبى من قبل نفسه كالزندق لانه حد وجب فلا  
يسقط بالتوبة ولا تصور خلاف لاحد لانه حد ملقبه حق العبد فلا يسقط بالتوبة

العرب سكنوا ووطنا لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجتمع دينان في ارض العرب ويمنون من اظهار الفواحش وانرا ولترميم  
والمنابر والفاء وكل لهو يحرم في دينهم لان جميع هذه الاشياء كافر في جميع الاديان وان حضر لهم عيد لا يخرجون فيه  
صلبانهم اه **(قوله)** ويركب على سرج كافك المتعمد انه لا يركب مطلقا وان ذلك لضرورة تزل في الجامع ويقضي عليه  
في المرو وكفى الاشياء والتظار **(قوله)** لا ينقض عهده ان امتنع عن الجزية كذا لا ينقض عهده بالقول بخلاف امان الحربى

فانه ينتقض بالقول كافي البحر عن المحيط **(قوله)** ولا يؤخذ من اطفالهم كذا فقر اؤمهم اي في تغلب لصلحهم على ضعف ذكائهم وهي متعمدة في حق الفقراء المسلمين كذا في الاختيار **(قوله)** وما اي الجزية والخراج الخ بيان المصروف احدى بيوت مال المسلمين وهي اربعة لكل خزنة ومصروف الاول ما ذكره المصنف ومن جملة هذا النوع ما يأخذه العاشر من اهل الحرب واهل الذمة اذ امروا عليه ومال اهل نجران وما صولح عليه اهل الحرب **(٣٠٠هـ)** على ترك القتال قبل نزول العسكر

باحتهم كل ذلك يصرف الى مصالح المسلمين الثاني الرصا والعتش ومصروفهما من يجوز صرف الزكاة اليه الثالث خمس الغنائم والمعادن والركاز ومصروفه ما ذكر في قوله تعالى فان الله خسه الآية الرابع القنطارات والركات التي لا وارث لها دية مقتول لا ولى له ومصروفه القنيط الفقير والفقراء الذين لا ولى لهم يعطى منه نفقتهم وادويتهم وكفنتهم وعقل جنائيتهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يخصه ولا يخلط بعضهم ببعض ويستقرض من بعضها لبعض عند الحاجة اليه ثم يرد اذا حصل الا ان يكون المصروف من الصدقات واخص الغنائم على اهل الخراج وهم فقراؤه لا يرد شأ لا هم يستحقون للصدقات بالفقر وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق كما في الدين وغيره وقال في البحر ليس للذي شئ من بيت مال المسلمين الا ان يكاد يهلك فيعطى له الامام منه قدر ما يسد جوعته اه وكذا في الحواشي القدسي **(٣٠١هـ)** عمارة الكعبة المشرفة ونفقتهما من جملة مصروف البيت الاول من بيوت المال وهو مال الجزية والخراج وهدية اهل الحرب وما اخذ منهم بغير قتال وما يأخذه العاشر من اهل الذمة والذمة والحرب اذ امروا عليه

ومال اهل نجران وما صولح عليه اهل الحرب لترك القتال قبل نزول العسكر باحتهم كل ذلك يصرف الى (ريسونيا) مصالح المسلمين كاقدم ومن معظمها عمارة الكعبة المشرفة وفي الظهيرية يجوز صرف الخراج الى نفقة الكعبة اه وقدرته رسالة سميتها اسعاد آل عثمان المكرم بنادى الله الحريم **(قوله)** وذرايرهم ضمير يعود الى الكل من القضاة والعلما والمقاتلة لان العلة تشمل الكل كاذكر من ملاسكين في شرحه لكن وفي الهداية ما يؤمهم التخصيص كشرح الجيع حيث قال وذرايرهم اي ذراير المقاتلة اه قال صاحب البحر وليس كذلك اه **(قوله)** وموت القاضي في خلال السنة قال في الهداية ولو استوفى

رُزِقَ سَنَةً وَعَزِلَ قَبْلَ اسْتِكْمَالِهَا الْأَصْحَابُ أَنَّهُ يَجِبُ الرَّدُّ إِذَا رُزِقَ مَا بَقِيَ مِنَ السَّنَةِ وَكَذَا صَحِيحُهُ فِي الْكَافِي أَهْ فِي هَذَا التَّصْحِيحِ بَنِيَّانِ بِرَدِّ أَدَامَاتِ مَا بَقِيَ بَيْنَهُ مِنَ الرُّزْقِ لِبَاقِي السَّنَةِ **(قوله وقيل لا يسقط)** حُزِمَ فِي الْبَيْتِ تَلْخِيسُ التَّيْبَانِ بِوَرْتِ خِلَافِ رُزْقِ الْقَاضِي كَمَا فِي الْأَشْيَاءِ وَالنَّظَائِرِ

### باب المرتد

**(قوله عرض عليه الاسلام)** هو مستحب على ما قالوا وليس بواجب كذا في التبيين **(عوله وحبس ثلاثة ايام ان استهل)** هو ظاهر الرواية اه وقال في الفوائد ولا يجوز الامهال بدون الاستمهال في ظاهر الرواية كذا في الجوهرة فاذا لم يستمهل قتل من ساعته الا اذا كان الامام برحوا اسلامه كما في البحر عن البدائع **(قوله وقيل مطلقا)** اي قبل يستحب مطلقا وهو مروى عن ابي حنيفة وابي يوسف وفي الجامع الصغير يمرض عليه الاسلام فان ابى قتل ولم يذكر الامهال فيعمل على انه لم يستمهل كذا في الجوهرة واذا استمهل فظاهر الميسر وجوب امهاله **(٣٠١)** فانه قال اذا طلب التأجيل كان على الامام ان يمهله وعن الامام الاستحباب مطلقا كذا في البحر ثم قال واذا طلقه فاعمل ذلك بالمرتد انما الا انه اذا تاب ضربه الامام

يستوي فاحتمى ما فاتاه لا يسقط لانه في معنى الصلوة وكذلك القاضى وقيل لا يسقط لانه لا جارة

### باب المرتد

(من ارتد والعياذ بالله عرض عليه الاسلام وكشف شبهته وحبس ثلاثة ايام ان استمهل وقيل مطلقا) اي وان لم يستمهل فان تاب بالتبري عن كل دين سوى الاسلام او عما انتقل اليه فيها ونعت (والا) اي وان لم يقب (قتل) لقوله صلى الله عليه وسلم من بدل دينه فاقتلوه وراه احمد والبخاري وغيرهما (ويكره) اي قتله (قبل المرض) معنى الكراهة فهنا ترك التدب (بلاضمان) لان الكفر مسيح والمرض بعد بلوغ الدعوة غير لازم (ولا يترك وان لحق بدار الحرب) اذ لم يشرع فيه الا الاسلام او السيف لقوله تعالى قاتلوهم او يسلمون وكذا الصحابة رضوان الله عليهم اجمعوا عليه في زمن ابي بكر الصديق رضي الله عنه ولان الاسترقاق للتوسل الى الاسلام واسترقاق المرتد لا يقع وسيلة لما مر (مخلاف المرتد) اذا لحقت بدار الحرب فانها تسترق اذ لم يشرع قتلها ولا يجوز ابقاء الكافر على الكفر الا مع الجزية او الرق ولا جزية على النسيان فكان ابقاؤها على الكفر مع الرق اتفق للمسلمين من ابقائها من غير شيء (الكفر مرة واحدة) خلافا للشافعي (فلو تنصر يهودى او عيسى ترك) على حاله ولا يجبر على العود (ردة احد الزوجين فسخ للنكاح) عند ابي حنيفة وابي يوسف لا طلاق وعند محمد ردة الزوج طلاق قياسا على اداء الزوج (ويزول ملكه عن ماله موقوفاً فان اسلم عاد وان مات او قتل او

الانكاريها توبة لكنه يجذب لكانه ان شهد عليه مع الكاره وكذا قتل حدا بسب الشيخين او الطعن فيها ولا تقبل توبته على ما هو المختار للفتوى كذا في الجوهرة **(قوله بخلاف المرتد)** يصلح ان يتعلق قوله والاقل ولا يشرع والمصنف قصر على الاخير لانه سيذكر متنا لاقتل المرتد ونحبس وكان يقضيه هذا عن بعضه **(قوله)** اذا لحقت بدار الحرب فانها تسترق فقيده لانها لا تسترق مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وعن ابي حنيفة في التوادر تسترق في دار الاسلام ايضا قيل ولو افنى بهذه لابس به فيمن كانت ذات زوج حبسا لقصدها السي بالردة من ابيات الفقرة وبني ان يشترها الزوج من الامام او يهبها له اذا كان مصرفا لانها صارت في المسلمين لا يختص بها الزوج فيملكها او يتولى حيث حبسها وجبرها على الاسلام فغير تضرر قصدها عليها كذا في الفتق **(قوله)** ردة احد الزوجين فسخ سيذكره في النكاح ايضا وهذا هو ظاهر الرواية وقد اتفق البوسى والصنار وبعض اهل سمرقند بعدم وقوع الفرقة بالردة ردا عليها وغيرهم مشوا على الظاهر لكن حكموا بجبرها على تجديد النكاح مع الزوج وتضرب خمسة وسبعين سوطا واختاره قاضيان للفتوى كذا في الفتق

(قوله عتيق مدره) كذا مدرها اذا لحقت وتحل ديونها كافي الفتح (لهدوكب اسلامه لوارثه المسلم) العبرة لكونه وارثا عند موت المرتد او قبله والقضاء بلحاظه في الاصح وهو رواية عن محمد وثرثه امرأته المسلمة اذا مات او قتل او قضى عليه بالحق وهي في البدلانة صار فارا كافي التبيين (قوله) وقضى دين كل حال من كسبه) ٣٠٢ ككسب يفتح الكاف وكسر هاءه اقول

زفر وهو رواية عن الامام قال في البحر وهي ضيقة وفي رواية الحسن عنه انه اى دينه يقضى من كسب الاسلام الا ان لا يفي به يقضى الباقي من كسب الردة وهو الصحيح لان دين الانسان يقضى من ماله لا من مال غيره وكذا دين الميت يقضى من ماله لا من مال وارثه وماله كسب اسلامه فاما كسب الردة فقال جماعة المسلمين فلا يقضى منه الدين الا لضرورة فاذا لم ينف به كسب الاسلام تحققت الضرورة فيقضى الباقي منه كذا في البدل ع وكذا صحح الوالوي اه (قوله وصح طلاقه واستيلاده) هذا بالاتفاق وكذا قبوله الهبة وتسليمه الشفعة وحججه على ما ذكره (قوله وتوقف مفاوضته) كذا تصرفه على ولده الصغير كافي التبيين (قوله وتديره) كذا عتقه موقوف كافي الكنز (قوله ووصيته) اى الى في حال ردته اما وصيته في حال اسلامه فالذكر في ظاهري الرواية من المبسوط وغيره انها تبطل مطلقا قربة او غير قربة في غير ذكر خلاف وذكر الوالوي ان الاطلاق قوله وقوله ما يبعد بطلان الوصية بغير قربة قيل اراد بغير القربة الوصية للناجحة والمنجبة كافي الفتح (قوله وان جاء مسلما بيمده وماله مع وارثه اخذته) يني بالقضاء او الرضا قال في البحر عن التناخية وما كان قائما في يد الورثة فاما ما يدل على ملكه قضاء اورشا

لحق بدارهم وحكم بعتق مدره وام ولده وحل دين عليه) فانه في حكم الميت والدين المؤجل يصير حالا بموت المديون (وكسب اسلامه لوارثه المسلم) فان قيل المسلم لا يرث الكافر فكيف يرثه المسلم قلنا ان ملكا في كسبه بعد الردة باق لما عرفت انه موقوف فينتقل كسبه في الاسلام الى وارثه لا ما كان استاده لوجوده قبل الردة ولا يمكن الاستناد في كسب الردة لعدم قبلها ومن شرط الاستناد وجود الكسب قبل الردة فيكون تورث المسلم من المسلم (وكسب ردته في وقضى دين كل حال من كسبه) اى دين حال الاسلام يقضى من كسب حاله ودين حال الردة من كسب حالها (وصح طلاقه) فان النكاح لما انتفى بالردة كانت المرأة ممتدة فان طلقها وقع وكذا اذا ارتد ما فطلقها فاسلم ما فان النكاح لم ينفسخ فيقع الطلاق (وصح استيلاده) فان امته اذا ولدت فادعى ثبت نسب ويرث مع وراثته وتكون الامة ام ولده (لاذبحه) اذ لا دين له (وتوقف مفاوضته) لانها تقتضى المساواة في الدين ولا دين له لكنه يحتمل الرجوع (وبينه وشراؤه وحبته واجارته وتديره وكتابته ووصيته) لانها تقتضى الملك المقرر (ان اسلم تقذ وان هلك) اى قتل او مات (اولحق) بدار الحرب (وحكم به) اى بلحقه (بطل) كل واحد من تلك الاحكام (فان جاء مسلما قبله) اى قبل احكامه (فكانه لم يرتد) حتى لا يتقضى مدره وام ولده ويضمن الوارث ما تلتفه فان قضاء القاضي شرط لبطلان هذه الاحكام لان كون المرتد ميتا بالحق بدار الحرب يجتهد فيه اذ الشافعي يخالف فلا بد من القضاء ليتأكده (وان جاء) اى مسلما (بمده وماله مع وارثه اخذته) لان الوارث انما يحلفه فيه لاستغنائه لكونه كالميت واذا عاد مسلما احتاج اليه (وان ازاله عن ملكه لا يأخذه) اى قيمته اذ لا ضمان باتلاف مال مباح (ويقضى عبادات تركها في الاسلام) قال شمس الائمة الحلواني عليه قضاء مارك في الاسلام لان ترك الصلاة والصيام معصية والمعصية تبقى بعد الردة ذكره قاضيه خان (وما دى منها) اى العبادات (فيه) اى الاسلام (يبطل ولا يقضى الا الحرج) فانه بالردة صار كانه لم يزل كافرا فاسلم وهو غنى فقبله الحج وليس عليه قضاء سائر العبادات كذا في الخلاصة (مسلم اصاب مالا او شيئا يجبه القصاص والحد او الدية ثم ارتد او اصابه وهو مرتد في دار الاسلام ثم لحق) وحارب المسلمين زمانا ثم جاء مسلما اخذ بكله ولو اصابه بعد ما لحق مرتدا فاسلم لا اى لا يؤخذ بشئ من ذلك بل كله موضوع عنه لانه اصاب ذلك وهو حر في دار الحرب والحري لا يؤخذ بعد الاسلام بما كان اصابه حال كونه محاربا للمسلمين ذكره قاضيه خان (اخبرت) امرأة (بارتداد

في يد الورثة فاما ما يدل على ملكه قضاء اورشا فانه ذكر في السير الكبير ان وارت المرتد اذا تصرف في المال الذي ورثه بعد ما عاد المرتد مسلما فنذ تصرفه فيه اه وبه (زوجها) جزم الزيلي معلا بانه دخل في ملكه بحكم شرعي فلا يخرج عن ملكه الا بطريقة اه ثم قال صاحب البحر والحرم لمارحكم استداده من الامام كسب ردته والذي يظهر عدم استداده لانه لما اخذ بطريق الخلافة بل لكونه مال حربى كالحربى الحقيقي لا يسترد ماله بعد اسلامه اه (قوله اخبرت امرأة بارتداد

زوجها لم يكن شرط الخبر ولم يذكر اخبار الزوج بعد اذ قال في المبسوط لو تزوج امرأة فلم يدخلها حتى غاب فآخبره مخبر  
انها قد ارتدت عن الاسلام والميثاق والخبر ثقة عنده وهو حر او مملوك او محدود في وقف وسعه ان يصدق ويتزوج اربعا  
سواها لانه اخبره بامر ديني وهو حل نكاح الاربع له وهذا امر بين وبينه وكذا اذا كان غير ثقة وكان اكبر رآه انه صادق  
لان خبر الفاسق يتأيد باكثر الرأى وان كان اكبر رآه انه كاذب لم يتزوج اكثر من ثلاث لان خبره يسقط بمعارضة اكبر الرأى  
بخلافه ولو كان الخبر اخبار المرأة ان زوجها قد ارتد قلنا ان تزوج زوج آخر في رواية هذا الكتاب ايضا وفي البراء الكبير يقول  
ليس لها ذلك حتى يشهد عنده بذلك وجلان او رجل وامرأتان قال لان ردة الزوج اغلظ حتى يتعلق به استحقاق القتل بخلاف  
ردة المرأة وما ذكرنا اصح لان المقصود الاخبار بوقوع الفرقة لا اثبات الردة اه ومثله في فاضل خان (قوله) كافي الاخبار بموته  
وطليقة) ويشترط فيه ما قال في المواهب لو اخبرها ثقة ان زوجها الغائب مات او طلقها تالفا او غير ثقة ومعه كتاب يطلاقها ولم  
تدر انه بنه الا انها تحرت فترجح ﴿ ٣٠٣ ﴾ صدقه جازلها الاعتداد والتزوج اه (قوله) لا تلتصق مرتدة) قال في

البحر الا اذا كانت ساحرة تعتقد انها هي  
الحالفة ذلك تقتل في الاصح اه اى  
ما لم تنسب (قوله) وان قلها احدا لا يضمن  
شيء حرة كانت او مملوكة (الخ) بخلافه في  
ضمان الامة ما قال في التارخانية عن  
الغاية يضمن لمولاها كما في البحر  
(قوله) والامة يجبرها لمولاها) اى  
تدفع لمولاها فيجعل حبسها في بيت  
السيد او يطلب ذلك ام لا في الصحيح  
جما بين حق الله تعالى وحق السيد في  
الاستخدام لكنه لا يطؤها صرح به  
الاسيحاخي بخلاف السيد المرتد لانه  
يقتل كذا في البحر (قوله) ويروى  
تضرب في كل يوم) انما قاله لانه لم يذكر  
ضربها في الجامع الكبير ولا في ظاهر  
الرواية ويروى عن ابي حنيفة انها  
تضرب في كل ايام وقدرها بعضهم بثلاثة  
وعن الحسن تضرب كل يوم تسعة  
وثلاثين سوطا الى ان تموت او تسلم ولم  
يخصه بحر ولا امتوه هذا قتل معنى لان

زوجها فلها التزوج بآخر بعد العدة) كما في الاخبار بموته وطليقه (لا تلتصق  
مرتدة) خلافا للشافعي وان قلها احدا لا يضمن شيئا حرة كانت او امهة قال في النهاية  
كذا في المبسوط (ومحبس حتى تسلم) لانها امتعت عن اداء حق الله تعالى بعد  
الاقرار فتجبر على اداءه بالحبس كما في حقوق المياد حرة كانت او امهة والامة  
يجبرها مولاها ويروى تضرب في كل يوم بمائة في الحمل على الاسلام (وصح تصريفها  
وكسبها لورثتها) اى كسب الاسلام وكسب الردة (ولدت امه) مسلمة كانت  
او نصرانية (فادعاه فهو ابن حرا يرثه في المسلمة مطلقا) اى سواء كان بين الارتداد  
والولادة اقل من سنة اشهر او اكثر الاول ولد يبيع خير الابوين دينه يبيع الام  
فكان مسلما والمسلم يرث المرتد (ان مات او طلق) بدار الحرب (كذا) امه  
(النصرانية) يعنى اذا ولدت فادعاه فهو ابن حرا يرثه (الا اذا جاءت به لستة اشهر  
او اكثر من اذرت) فاته اذا جاءت به لاقل من سنة اشهر كان المولود في حالة الاسلام  
فيكون مسلما يرث المرتد وان جاءت لاكثر من سنة كان المولود من ماد المرتد يبيع  
المرتد لانه اقرب الى الاسلام من الام لانه يجبر عليه فالظاهر من حاله ان يسلم  
فاذا كان مرتدا لا يرث لان المرتد لا يرث المرتد (لحق) بدار الحرب (عالمه) اى مع  
ماله (وظهر عليه فاته في) اى انفسه لان المرتد لا يسترى وليس عليه الا الاسلام  
او السيف ويجوز ان يكون المال فيثا دون النفس كسركى العرب (ولحق بدونه)  
اى بدون ماله (وحكم القاضي) بلحاظه (فرجع) الى دار الاسلام (فلحق) بدار  
الحرب ثانيا (ه) اى مع ماله فظهر عليه فهو لوارثه قبل قسمته بين الناقمين لان

موالاة الضرب تقضى اليه كذا في الفتح وقال الزيلي تضرب في كل ثلاثة ايام بمائة في الحمل على الاسلام اه فقد مضى على ما قدره  
البعض جازما به انه المذهب لعدم حكاية غيره وظاهر كلام الكمال عدم ارتضاعه (قوله) وكسبها لورثتها) ولا يرث الزوج اذا  
ارتدت في محبتها او اذا ارتدت وهي مريضة فماتت من ذلك المرض ورث الزوج منها لانها قصدت الفرار الزوج اذا ارتد وهو صحيح فانها  
ترث منه لانه يقتل شبه الطلاق في مرض الموت كذا في الجوهر (قوله) كذا امته النصرانية) اراد به من محل وطؤها من الكتابيات  
(قوله) فظهر عليه) اى غلب عليه قال في المغرب يظهر غلب وظهر على اللعن غلب وهو من قولهم ظهر فلان السطح اذا علاه  
وحقيقته صار على ظهره اه كذا في البحر (قوله) وحكم القاضي بلحاظه) قيد المسئلة بحكم القاضي وليس ظاهر الرواية كما  
سنذكره وقد اطلقها في الكثير والهداية عنه تبعا لظاهر الرواية كالجامع الصغير (قوله) فهو لوارثه قبل القسمة بين  
الناقمين) اى بنبر شئ وان وجد بعد ابعاده اخذ بمقتضى انشاء ولو كان مثليا فقد تقدم انه لا يؤخذ لعدم الفائدة كافي الفتح

( **قوله** والثاني انتقل الى ورثته بحكم القاضي بلحاظه وكان الوارث مالكا قديما ) هذا التوجيه لما ذكر من تفيد المسئلة بحكم القاضي بالحق وعلى ظاهر الرواية من انه لا يحتاج للقضاء وبأخذ الوارث ما اخذه المرتد بعد عوده ورجع به ثانيا بوجه بان عوده واخذه ولحاظه ثانيا يرجع جانب عدم العود ويؤكد فقرده بحكما وما احتج الى القضاء بالحق لصيرورته ميراثا الا ليرجع عدم عوده فقرده اقامته ثم يفترده مونه فكان رجوعه واخذه ثم عوده ثانيا بمنزلة القضاء وفي بعض روايات السير جملة فيا لان بمجرد الحق لا يصير المال ملكا للورثة والوجه ظاهر الرواية كذا في فتح القدر واذا علت هذا فقد تساهل صاحب البحر لتعليل المسئلة بانه انتقل اليهم بقضاء القاضي بلحاظه وقد ذكر ما نقلناه عن الكمال ( **قوله** فقام مسلما ) يعني قبل اداء البذل لابن اذ لو كان بعده يكون الولاء لابن وقد بالكتابة لان الابن اذا دره ثم جاءه الاب مسلما فان الولاء لابن دون الاب كما في البحر عن التتارخانية ( **قوله** بدليل منفذ ) هو القضاء بالبد ( **قوله** ٣٠٤ هـ ) فدينه في كسب الاسلام ( هذا عند ابي

خليفة وقال فيما اكتسبه في الردة والاسلام وعلى هذا اذا غصب مالا فاقسده لا يجب ضمانه في مال الاسلام وعندهما في الكل كذا في الفتح من غير تفيد شيء اه وهذا يناقض ما قدمه المصنف من ان دين كل حال يقضى من كسبه وواضح على الصحيح الذي قدمناه انها في كسب الاسلام الا ان لا يفي في كسب الردة اه وقد فصل فيه في القوائد الظهيرة فقال ما غصب من شيء واستهلكه وقد ثبت ذلك بالمعينة والبيعة فضمان ذلك في كسب الاسلام والردة يؤدي من أي المالين شامه غير ان يرتب احدهما على الآخر عندهم جميعا وان ثبت ذلك بافراده فمدها يستوفي من الكسبين جميعا وعند ابي خليفة من كسب الردة لان الافراد تصرف منه فيصحب في ماله وكسب الردة ماله عنده اه ( **قوله** وان لم يلحق الخ ) كذا الحكم لو لحق ولم يقض بلحاظه وعاد مسلما فمات من القطع فانه يجب دية كاملة على القاطع على قولهما

وانصف دية على قول محمد وقال فخر الاسلام لانصف فيه والصحيح انه على الخلاف الذي ذكرنا قاله شمس الائمة ( **الاولاد** ) كذا في الفتح ( **قوله** مكاتب ارتد فله حق فاكتسب مالا الخ ) انما قيد بكسب المال بعد الردة ليفيد ان حكم ما اكتسبه قبل ذلك كذلك بالاولى ثم ان هذا ظاهر على اسلمها لان كسب الردة ملكه اذا كان حرا فكذا اذا كان مكاتب اذ الكتابة لا تبطل بالموث فالردة اولى واذا كانت ملكه قضى منها مكاتبته واما عند ابي خليفة رحمه الله فيشكل لانه لا يملك كسب الردة اذا كان حرا وملكه اياه مكاتبه ووجهه ما افاده المصنف بقوله والردة لا تؤثر في الكتابة اي لا تبطلها كالا تبطل بالموث فكذا لا تؤثر في اكتسابها ( **قوله** زوجان ارتدا فلهما الخ ) قيد به لانه لو مات الزوج فارتدت الزوجة ولحققت ثم ولدت هناك ثم ظهر على الدار فان الولد لا يسترق ويرث اياه لانه مسلم تبعا لابييه فان سبقت ثم ولدت في دار الاسلام فهو مسلم تبعا لابييه مرقوق تبعا لامه

ولأثر إياه طرأ منه بالرق كذفاف البحر عن البدائع **(قوله بلا قتل أن ابني)** أحد مسائل لا يقتل فيها المرتد الثانية المسلم التابعة لأبويه إذا بلغ مرتدًا الثالثة إذا سلم في صغره ثم بلغ مرتدًا الرابعة المكره على الإسلام إذا ارتد استصفا في الجميع ولو قتله أحد بلا مرتبة في الخامسة القبط في دار الإسلام يحكم بسلامته ولو بلغ كافرا أجبر على الإسلام ولا يقتل كالمولودين المسلمين إذا بلغ كافرا كافي الفتح

### باب البغاة

**(قوله قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الإمام)** لم يقيد بكونه يتأول لأن الخوارج عن طاعة الإمام أربعة أصناف كما في الفتح أحدها الخارجون بلا تأويل بمنعة وبلا منعة يأخذون أموال المسلمين ويقتلونهم ويخيفون الطريق وهم قطاع الطريق وسيدّكرهم المصنف كثرة في كتاب الحدود وكان الأنسب ذكرهم هنا ليكون قتالهم من الجهاد والثاني قوم كذلك لأنهم لا منعة لهم لكن لهم تأويل بحكمهم حكم قطاع الطريق والثالث قوم لهم منعة وحين خرجوا عليه يتأولون رزانه على باطل كفر أو معصية يوجب قتاله **﴿٣٠٥﴾** يتأولهم وهؤلاء يسمعون بالخوارج يستحلون دماء المسلمين وأموالهم

ويسبون نساءهم ويكفرون الصحابة وحكمهم عند جمهور الفقهاء والجمهور أهل الحديث حكم البغاة والرابع قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الإمام ولم يستسبحوا ما استباحه الخوارج من دماء المسلمين وسي ذرارهم وهم البغاة وحكمهم ما ذكره المصنف **(قوله)** فیدعوهم إلى العود ويكشف شبههم

الأولاد يتبعون الآباء في الدين فحجر على الإسلام كما يحجر أبوه عليه (وقيل يجبران) أي ولدهما وولده ولدهما وهو رواية الحسن عن أبي خنيفة أنه يحجر تبعا لجد (صح) ارتداد صبي يقتل وإسلامه فلا يرث أبويه الكافرين ويحجر عليه (أي على الإسلام بلا قتل أن ابني) عند أبي خنيفة ومحمد وقال أبو يوسف ارتداده غير معتبر وإسلامه معتبر وقال زهر والشافعي كلاهما غير معتبر ولنا أن عليا رضي الله عنه أسلم في صباه والتبى صلى الله عليه وسلم صحح إسلامه وكان على رضي الله عنه متغفرا به حتى قال سبقتكم إلى الإسلام طرا غلاما ما بلغت أو ان حلم

### باب البغاة

ليس ذلك واجبا بل مستحب لأنهم كن بلغتهم الدعوة **(قوله فان تحجزوا)** يحتمل من حل لنا قتالهم بدأ هكذا ذكر الشيخ المعروف نحواهر زاده وهو المنصب عبداً وذكر القدوري في مختصره لا يبدأ بهم قتال حتى يبدأ وهو قول الشافعي حكنا قاله الزيلعي ثم قال ولو أمكن دفع شرهم بالحبس يمد ما يحجزوا فصل ذلك ولا قتالهم لأنه لا يمكن دفع شرهم بأهونه والجهاد معهم واجب بقدر ما يندفع به شرهم والمروى عن أبي خنيفة من لزوم البليت محمول على

(هم قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الإمام فدعوهم إلى العود ويكشف شبههم فان تحجزوا) أي اتخذوا حيزا أي مكانا (يحتمل من حل لنا قتالهم بدأ) خلافا للشافعي فان قتل المسلم ابتداء لا يجوز ولنا أن الحكم يدارع على دليله وهو تمسكهم واجتماعهم فان سبر الإمام إلى بدتهم ربما لا يمكن دفع شرهم (ويقتل جريحهم) وفيه خلاف الشافعي أيضا (ويقيم مولهم) أي مريضهم (لو كان لهم فئة) أي جمعية وفيه أيضا خلاف الشافعي وإن لم تكن لم يفعل ما ذكرنا لأن جواز القتل كان لأجل الخوف واذ لا خوف لعدم الفئة فلا قتل لكونه مسلما (ولأنه) ذريتهم وحبس مالهم حتى يتوبوا (لأن الإسلام يصبغ النفس والمال والحبس كان لدفع شرهم (واستعمل) أي الإمام (سلاحهم وخيلهم عند الحاجة) لأن للإمام أن يفعل ذلك في مال العادل عند الحاجة ففي مال الباغي أولى (لا شيء) يقتل الباغي مثله إن ظهر عليهم لا لقطع ولاية الإمام عنهم (غلبوا على مصر فقتل مصري

عدم الإمام وما (در ٢٠ ل) إغاة الإمام فن الواجبات عند القدرة اه وقال الكمال غلب على كل من اطاق الدفع ان يقاتل مع الإمام الا ان ابدا ما يجوز لهم القتال كأن ظلمهم أو ظلم غيرهم ظلما لأبيه فيه بل يجب أن يتنصروهم حتى ينصفهم ويرجع عن جوره بخلاف ما إذا كان الحال مشتبها أعظم مثل تحميل الجبايات التي للإمام أخذها والحق الضرر بها لدفع ضرر أهم منه اه **(قوله ويقتل جريحهم)** كذا أسبرهم وإن رأى أن يخلى عنه فهل فإن عليا رضي الله عنه كان إذا أخذ أسيرا استحلقة أن لا يمين عليه وخلاؤه وإن شاء حبسه وهو الأحسن لأنه يؤمن شره من غير قتل كذا في الاختيار اه وإذا أخذت المرأة من أهل البغي وكانت تقاتل حبست ولا تقتل إلا في حال مقاتلة دفاعا عما تحبس للمعصية ولتسما من الشر والفئة كذا في الفتح **(قوله)** وحبس أموالهم قال في الجوهر اه لأن الإمام يسع الكراع وحبس ثمنه لأن ذلك الظن وإسرا لالكراع يحتاج إلى مؤنة وقد تأتي على قيمته فكان يبيع أفعه لصاحبه اه ومثله في الكافي **(قوله)** واستعمل سلاهم الخ قال في الاختيار ما إذا كان لهم فئة اه ولا ضمان بأثافها كما سيذكره المصنف **(قوله لا شيء يقتل باغ مثله ان ظهر عليهم)** الأولى منه عبارة الكافي

وغیره قتل باغ مثله ثم ظهرنا عليهم لم يجب شيء (قوله بخلاف ما) ٣٠٦ ﴿ اذا اجروا فيه احكامهم ﴾ اى فلا قود

ولا دية ولكن يستحق عذاب الآخرة  
كذا في الفتح (قوله مدعي ذلك الباغي  
حقيقته) اى حال القتل وحال طلب  
الميراث لما قال الكمال وان قتل الباغي  
لعادل وقال كنت على حق وانا الآن  
على حق وورثه وكذا قال في شرح  
المجمع وان قتله الباغي وقال كنت على  
حق وانا الآن على حق وورثه ومثله  
في الكافي (قوله كرميع السلاح) خرج  
به ما تخذه من السلاح لانه لا يقتل به الا  
بضمة وهم لا يتفرغون لاختلاف اهل  
الحرب فانه يكره ذلك ايضا (قوله قال  
في جمع الفتاوى) قدما اول الباب  
الكلام عليه والله سبحانه وتعالى اعلم  
بالصواب واليه المرجع والمآب

#### ﴿ كتاب احياء الموات ﴾

(قوله والموات لغة الخ) كما بينى ان  
قول ايضا والاجابة لعل بل كان الاسب  
تقديم بيان احياء لغة وشريعة واستبر  
هنا للارض وتفسير الاجابة عن محمد  
رحمته في التوارد ان احياء الارض  
لا يكون بالسقي والكراب وانما يكون  
باليد والزراعة حتى لو كرمها ولم يمسق  
اوسق ولم يكره لم يكن احياء وفي ظاهر  
الرواية اذا حفر لها التبر وسقاها يكون  
احياء وكذا اذا حوطها وسندها بحيث  
ينضم الماء يكون احياء كذا في فتاوى  
قاضيه خان رحمه الله (قوله وبهد من  
العاصر) هو المختار وعن محمد بن يعقوب  
لا يترقبه اهل القرية وان كان قريبا  
وجه المختار لمعلق حقهم بحقيقة او دلالة  
فلا يكون مواتا وكذلك اذا كان محتطبا  
لا يجوز احياءه لانه حقهم هكذا

مثله فظهر على المصرى قتل) القاتل (به) اى مثله (اذل المجروا) اى الباعة (فيه) اى  
المصر (احكامهم) ان حيث لم تكن ولاية الامام منقطعة عن المصر فتجرب احكامه  
بخلاف ما اذا اجروا فيه احكامهم (قتل عادل باغيا او قتله) اى العادل (باغ مدعي) ذلك  
الباغي (حقيقته ورثه) القاتل عادل كان او باغيا مدعي الحقيقة اما الاول فلان العادل اذا  
اتلف الباغي او ماله لا ياتم به ولا يضمن لان المحاربة تبطل العصمة وقد امرنا بمقتلتهم  
لقوله تعالى فقاتلوا التي تبغى فصار قتلهم بحق كقتل اهل الحرب فلا يوجب حرمان  
الارث كما لو قتل مورثه قودله عليه فان حرمان الارث جزاء قتل محظوظ فلا ينافى بقتل  
مباح واما الثاني فلان الباغي اذا قتل العادل ياتم ولا يضمن عدنا والتأويل الفاسد بيزل  
مثلة الصحيح في حق دفع الضمان اذا ضمت اليه التمة كتأويل اهل الحرب  
واذا لم يجب به الضمان لم يجب به الحرمان والارث مستحق بالقرابة (و)  
اذا قتله الباغي (مقرا بطلانه لا) اى لا يرث لانه اذا قتل بالطلان يجب الضمان  
فلازم الحرمان (كرميح السلاح من اهل الفتنة) لانه اعانة على المعصية (وان  
لم يدبره منهم لا) اى لا يكره لان الاصل عدم الكراهة ولا صاف عنه قال في جمع  
الفتاوى قال اوحيفة اذا اجتمع الناس على امام من المسلمين وهم آمنون والسبل  
آمنة فخرج من المسلمين على الامام جماعة فينبغي للمسلمين ان يسيروا ان قدروا  
عليه والا فالواجب على كل مسلم ان يقتل الفتنة ويضع في يده

#### ﴿ كتاب احياء الموات ﴾

لما فرغ من كتاب الجهاد المذكور في بعض ابوابه احياء الموات عقبه وهو الموات لغة حيوان  
مات وحيثما مستعار والمستمار له (ارض لم تملك في الاسلام او ملكت) فيه (ولم يعرف  
ملكها وتعدر زرعها باقطاع الماء) عنها (او غلبت) عليها (او نحوها) كما اذا نزلت  
او صارت سبخة (وبعدت من العامر) بحيث لا يسمع صوت من اقصاص (ملكها) اى  
تلك الارض (محميا باذن الامام) عند ابن حنيفة وعند ما يلاذنه (ولو كان محميا لذيها) و  
(لا يملكها) (محجرا) التحجير من الحجر فتح الحجر والحيجر يسكنون ساسي به لانهم  
كانوا يملكونها بوضع الاحجار حولها او يعلمونها بحجر غيرهم عن احيائها فتبقى غير  
مملوكة كما كانت هو الصحيح ثم انه قد يكون بغير الحجر بان غرز حولها اغصانا يابسة  
او ثقي الارض واحرق ما فيها من الشوك او حصد ما فيها من الحشيش او الشوك وجعله  
حولها وجعل التراب عليها من غير ان يتم الساتة (فلو حجرها) فربح عن ان التحجير  
لا يفيد الملك ينى اذا لم يملكها الحجر لو حجرها (ترك ثلاث سنين ذهبا) الامام (الى  
غيره) لقول عمر رضي الله عنه ليس لحجر بعد ثلاث سنين حق قالوا هذا ديانة فما اذا  
احياها غيره قبل مضي هذه المدة ملكها التحقق احياءه منه دون الاول (واما بعد عنه المام)  
اى موضع ما زال عنه الماء وانكشف الموضع (واشع عوده) اليه (فوات ان لم يكن حرمها

في الاختيار (قوله ملكها محميا) اى ويجب فيها المشر على المسلم والحراج على الذمي لانه ابتداء وضع (لعمور)  
فيجب على كل منهما ما يليق به وان سقا بما الحراج اعتبر به كذا في الاختيار (قوله قالوا هذا ديانة) يقتضى الخلاف فيه وقد

لمعور) فان جاز عوده لم يحز احياءه لان حق المسلمين قائم فيه (احياؤا اثم احاط الاجاد  
بجوابه الاربعة بالتعاقب فطريق الاول في الارض (الرابعة) على ماروي عن محمد  
لانه اذا سكنت عن الاول والثاني والثالث صار اليق طريقه قاله فاذا احياء الرابع فقد  
احيا طريقه بحسب المعنى فيكون له فيه طريق (حفر بئر في موات بالاذن فله حريمها  
للعطن) وهو بئر يناه الأبل حولها وتسمى (والناضج) وهو بئر يستخرج ماؤها بغير  
الأبل ونحوه (اربعون ذراعاً من كل جانب) (انما قال في الاصح) احترازاً عما قيل اربعون  
من جميع الجوانب (ولعين خمسة ذراع) (اي من كل جانب لقوله عليه الصلاة  
والسلام حريم العين خمسة ذراع) ولان العين تستخرج للزراعة فلا بد من موضع  
يجري فيه الماء ومن حوض يجتمع فيه الماء ومن موضع يجري منه الى المزرعة  
فلهذا يقدر بالزيادة والتقدير بخمسة ذراع بالوقوف والاصح انه خمسة من كل جانب  
(ومنع غيره من الحفر فيه) اي في الحرم لانه صار ملكاً لصاحب البئر ضرورة  
تمكثه من الانتفاع بها فكان متعدداً يصرفه في ملك غيره فان حفر فلاول ان يسده  
ولا يضمنه نقصان وان يأخذه بكيس ما حفره لان ازالة جناية حفره كما في  
كناسة يلقبها في دار غيره يؤخذ برقمها وقيل يضمنه النقصان ثم يكسبه نفسه كما  
اذا هدم جدار غيره وهذا هو الصحيح (وان حفر الثاني) بئر بامر الامام في غير حريم  
الاول قريبة منه فذهب ما ألبس الاول وعرف ان ذهابه من حفر الثاني فلا شيء عليه  
لانه غير متدفيص صنع والماء تحت الارض غير مملوك لاحد فليس له ان يخاصمه في تحويل  
ماء بئر ما الى بئر الثاني كالتاجر اذا كان له حانوت فاحتج آخر بجنبه حانوتاً لئلا تلك التجارة  
فكسدت تجارة الاول بذلك لم يمكن له ان يخاصم الثاني كذا في الكافي (وله) اي الذي  
حفر بئراً فيها وراء الحرم متصلاً بحريم البئر الاولى (الحريم من ثلاث جوانب سوى  
جانب الاول) لسبق ملك الحافر الاول فيه وان اراد الثاني التوسعة عليه حفر بعيداً  
من حريم البئر الاولى (وللقناة حريم قدر ما يصلحها) القناة تجري الماء تحت الارض  
ولم يقدر حريمه بشيء يمكن خبطه وعن محمد انه بمنزلة البئر في استحقاق الحرم وقيل هذا  
عندهما وعند ابن خزيمة رحمه الله لا حريم له ما لم يظهر على وجه الارض (ولا حريم للبئر  
الابحجة) يعني من كان له نهر في ارض غيره فليس له حريم عند ابن خزيمة لان قيمته  
على ذلك وقاله مسنداً للبئر يعني عليها يلقى عليها طينه واذا لم يكن له حريم الابحجة  
(فبئسنة) مبتدأ خبره قوله الاتي لصاحب الارض وقوله (ين نهر رجل) صفة  
مسناة (وارض لا آخر وليس) تلك المسناة (في يد احد) اي ليس لاحدها عليها  
غرس او طين ملق تكون تلك المسناة (لصاحب الارض) اما اذا كان لاحدها  
عليه ذلك فصاحب الشغل اولي لانه صاحب يد

## ﴿فصل﴾

اعلم ان الماء نوعان احدهما الشرب والثاني الشفة وقد خلط بينهما في  
الكتب وميزهنا فين اولا الشرب واحكامه ثم الشفة واحكامها حيث قال

جزم به في الاختيار وشرح الجميع لكنه  
يكره كالسوم على سوم غيره (قوله  
اربعون ذراعاً) قال في شرح الجميع  
عن المحيط اذا كان عمق البئر ذاتها  
على اربعين يزداد عليها (قوله ولا  
حريم للبئر الابحجة الخ) اطلق  
الخلاص في مطلق النهر وقال في شرح  
الجميع قلاً عن الكفاية الاختلاف  
في تكميل لا يحتاج الى كره في كل حين  
اماً لا تهازل الصغار التي تحتاج الى كرهها  
في كل حين فلها حريم بالاتفاق اه  
(قوله وقال لا مسناة الخ) كذا في الجميع  
ثم عقبه بقوله وقيل هذا بالاتفاق وعلمه  
الشارح بما له قال المحققون للبئر  
حريم بقدر ما يحتاج اليه بالاتفاق  
لضرورة الاحتياج اه ومنه في شرح  
الاختيار اه ثم ان المصنف رحمه الله  
لم يبين مقدار الحرم عندهما وقال في  
الجميع وفي رواية يقدر ابو يوسف  
الحريم بنصف عرض النهر من جانبيه  
لان طينه يلقى من جانبيه فيقسم عرضه  
عليهما وقدره محمد يقدر عرضه من  
كل جانب لانه قد لا يمكنه القاء الطين  
من جانبيه جميعاً فيقدر بعرضه من  
كل جانب اه

## ﴿فصل﴾

(الشرب نصيب الما يشترك الكل في ماء اودية غير ملوكة كدجلة) ونحوها (في عموم  
 المنافع ككري نهر ونصيب رحي) اذا كان في ارضه ولو كان في ارض غيره لم يجز (بلا ضرر  
 العامة) فاما مباحة في الاصل لكن ان كان يضر بالعامة فليس له ذلك لان دفع الضرر  
 عنهم واجب وذلك بان يميل الماء الى هذا الجانب اذا انكسر طرف النهر فيغرق القرى  
 والاراضي (صحيح دعواه) اي شرب المجرد (بلا ارض) استحصانا لانه قد يملك يدونها  
 اربا وقد يتابع الارض ويبقى الشرب له وهو مرغوب فيه (وقسم) الشرب (بقدر الاراضي  
 قوم اختصاصه) يعني اذا كان نهر بين قوم واختصوا في الشرب ولم يعلم كيف اصل  
 الشرب بينهم كان بينهم على قدر اراضيهم لان المقصود الانتفاع بسقيها فيقدر بقدره  
 بخلاف الطريق لان المقصود التطرق وهو في الدار الواسعة والضيق على نمط واحد  
 (وضع الاعلى منهم من سكر النهر) اي سده (بلا رضاهم) وان لم يشرب منه (اي النهر  
 يدونه) اي السكر يعني ان كان الاعلى منهم لا يشرب حتى يسكر النهر لم يكن له ذلك لان فيه  
 ابطال حق الباقيين فان تراخوا على ان يسكر الاعلى حتى يشرب بحصة او اصطلحوا على  
 ان يسكر كل رجل منهم في توبته جاز لان الحق لهم (وكل منهم) عطف على الاعلى اي  
 منع كل منهم (من شق نهر منه) اي من اصل النهر (ونصيب رحي او دالية او جسر عليه بلا  
 اخذ شريك) لان فيه كسر طرف النهر وشغل موضع مشترك بالبناء (الا) ان يكون (رحي  
 نصيب في ملكه غير مضر بالنهر والماء) لانه تصرف في ملك نفسه ولا ضرر في حق غيره (و)  
 منع (من توسيع قعر النهر) اي نهريه في ارضه لانه يكسر طرف اصل النهر ويتردى على  
 مقدار حقه في اخذ الماء (و) منع ايضا (من القسمة بالايام وقد كانت بالكوى) بكسر الكاف  
 جمع كوة فتحتها وقد يضم الكاف في المفرد فالجمع كوى كمروة وعري وهي دوزن  
 الميت استعيرت للقب التي تنقب في الخشب ليجري الماء فيه الى المزارع او الجداول وجه  
 المنع ان القديم يترك على قدمه (و) منع ايضا (من سوق شره الى ارض له اخرى ليس  
 له امنه شرب) لان تقادم العهد دليل على انه حقه (وبورث ويوصي بنفسه لا بنفسه ولا  
 يباع ولا يؤجر ولا يوهب ولا يتصدق به ولا يجعل مهورا ويبدل خلع وصلاح) والفرق  
 ان الورثة خلفاء الميت فيقومون مقامه في حقوق الميت واملاكه وجاز ان يقوموا مقامه  
 فيما لا يجوز تملكه بالمعاوضات والتبرعات كالدين والقصاص والحرق فاما تملك بالارث  
 وكذا الشرب والوصية اخذ الميراث بخلاف البيع والاجارة والهبة والصدقة والوصية  
 بنفس الشرب ونحوها حيث لا يجوز للفرار والجهالة اول عدم الملك فيه للحال اول انه  
 ليس بمال مقوم ولو تزوج على شرب بغير ارض فالكاح جائز ولا شرب لها  
 لانه بدون الارض لا يحتمل التملك بمقدار المعاوضة وموجب المثل لانه مجهول  
 جهالة فاحقة فلم تصح تسميته (ولا يضمن من ملاء ارضه فزلت ارض جارة او  
 غرقت) لانه متسبب غير متعمد كحافر البئر وواضع الحجر فان فعله في ارضه مباح ولا  
 يضمن قالوا هذا اذا سقى ارضه سقيا معتادا فاحتمله ارضه عادة واما اذا سقى سقيا

( قوله كدجلة ) الكاف للتشبيه  
 لا التشبيل

لا يحتمله فيضمن لانه ما جرى الماء الى ارض جاره قدراً كذا في الكافي (ولا يضمن ايضاً من سقى من شرب غيره في رواية) وهي رواية الاصل (وفي رواية اخرى يضمن) وهو مختار فضر الاسلام ذكره في الكافي (كرى نهر لم يملك من بيت المال) لانه من حاجة العامة (وان لم يوجد) في بيت المال شيء (فعل العامة) وللأمام ان يحجر الناس على كربه لانه نصب ناظرًا وفي تركه ضرر عام (وكرى النهر) المملوك على اهله) النهر المملوك الذي دخل مأواه تحت القسمة ما عام واما خاص والفرق بينهما ان ما يستحق صاحبه به الشفعة كما يأتي في بابها فهو خاص وما لا يستحقها به فعام وكرهما على اهلهما لاعلى بيت المال لان الشفعة تعود اليهم على الخصوص فيكون مؤنة الكرى عليهم كذلك لان الغرم بالغنم \* لما فرغ من بيان الشرب واحكامه شرع في بيان الشفعة واحكامها فقال (والشفعة شرب بنى آدم والبهائم ولكل من بنى آدم والبهائم (حقها) اى حق الشفعة (في كل ماء لم يحجز بطرف فيشتركون فيها) اى الشفعة (فقط) اى بلا اشتراك لهم في الشرب فان الاصل فيه قوله صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكلاء والنار وهو يتناول الشرب والشفعة ثم خص منه الشرب بعد دخول الماء في المقاسم بالاجماع فبقى الشفعة ولان البئر ونحوها لم توضع للارحاز والمباح لا يملك بدونه كالطغي اذا تمكس في ارضه (في انهار مملوكة بئر وحوض وقناة) ولما كانت الشفعة متناهية لشرب الدواب وكان القول بالاشتراك فيها مقتضياً للقول بجواز سقى الدواب من هذه المياه امتداداً لقوله (لكن لا يسقى دوابه من نهر غيره ان خيف مخربه لكثرتها) اى الدواب (ولا) يسقى (ارضه) وشجره منه ومن قناته وبئر ما لا يذنه ويسقى شجرا او خضرا في داره حلالا بجراره) في الاسح وقال بعض أئمة بلخ ليس له ذلك الا باذن صاحب النهر (طاب الشفة ان لم يجد ما لا في ملك شخص خلاه) اى اذن ذلك الشخص الطالب ليأخذ (او اخرجه اليه) يعنى اذا كان البئر او العين او الحوض والنهر في ملك رجله ان يمتنع من يريد الشفعة من الدخول في ملكه اذا كان يجد ماء آخر يقرب من هذا الماء وان لم يجد قيل لصاحب النهر اما ان تعطيه الشفعة او تتركه يأخذ بنفسه وانما قال في ملك شخص لانه اذا احتقر في ارض موات ليس له ان يمنه لان الموات كان مشتركاً والحظر لاجلها حتى مشترك فلا يقطع الشركة في الشفعة (فان امتنع) صاحب المأم (عنهما) اى التخليه والاخراج وطالب المأمن يخاف على نفسه او ظهره (فان له بالسلاح) لانه قصد اتلافه بمنعه حقه وهو الشفعة والماء في البئر مباح غير مملوك (وفي ماء عمرز) في الاناء ونحوه قاتنه (بالسلاح) بل يعضا ونحوه لانه ارتكب معصية فقام ذلك مقام التنزيه له (كطعام عند الخمصة) فان الطالب ان يخاف من بلا سلاح

### ﴿ كتاب الكراهية والاستحسان ﴾

لما فرغ من العبادات الخمس وما يتعلق بها عقبا هذا الكتاب لان مسائلها تناسبها ببعضها تناسب الضاد وبعضها تناسب النجاس (ما كرهه كراهة التحريم حرام عند محمد ولم يلفظ به لعدم القاطع) فاذا استعمل الكراهية في كتبه اراد به الحرام

### ﴿ كتاب الكراهية والاستحسان ﴾

جمع المصنف رحمه الله بين هاتين التسميتين. للكتاب وغيره افرد به أحدهما وبعضهما ساء كتاب الحظر وبعضهما ساء كتاب الزهد والورع اما التسمية بالكراهية فلما فيه من بيان ما يكره من الافعال وما لا يكره وبيان المكروه اهم لوجوب الاحتراز عنه واما التسمية بالحظر فلان فيه ما منعه من استعماله شرعا والحظر المنع والحبس قال تعالى وما كان عطاء ربك محظورا اى ما كان رزقك منك محبوسا عن البر والفاجر والمحظور ضد المباح والمباح ما خبر المكلف بين فعله وتركه من غير استحقاق ثواب ولا عقاب واما التسمية بالاستحسان فلما فيه من بيان ما احسن الشرع وقيحه ولفظة الاستحسان احسن اولان اكثر مسائله استحسان لان حال القياس فيها واما تسميته بالزهد والورع فلان فيه كثير من المسائل المطلقة للشرع والزهد والورع تركها كذا في الاختيار والجوهرية

## ﴿ فصل ﴾

( قوله فرض الاكل شدد دفع الهلاك ) اي وكذا الشرب وسر المودة وما يدفع الحر والبرد وفي اطلاق الاكل اشارة الى فرضية اكل الميتة وما لا يقرب لدفع الهلاك وان ضمن مال الفجر ويؤجر ٣١٠ ﴿ على ذلك لما في الاختيار قال صلى الله عليه وسلم

( وعندنا الى الحرام اقرب ) فنسبت الى الحرام كنبه الواجب الى الفرض واما المكروه كراهة التنزيه قالى الحل اقرب

## ﴿ فصل ﴾

( فرض الاكل بقدر دفع الهلاك واستحب قدر ما قدر به على صلاته قائما وصومه واسبح الى الشبع ليزيد قوته وحرم ما فوقه الا قصد قوة صوم الفدا ودفع استحباب ضيفه وكره لم الاكثان ولينها ) وهي اتي الحمار الاهلي والابن متولد من اللحم فصار مثله بخلاف الحمار الوحشي فاته ولنه حلال ولم يلق حرم لان فيه خلاف مالك ( كذا ) لم الحيل ولنه مكروه عند ابي حنيفة قيل اكرهه تحريم وقيل كراهة تنزيه ( خلافا لهما وحرم بول الايل واكل وشرب وادهان وتطبيع من اناه ذهب اوفضة للرجال والنساء ) قيل صورة الادهان ان يأخذ آنية الذهب والفضة ويصب الدهن على الرأس اما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن ثم صبه على الرأس من اليد فلا يكره كذا في النهاية نقلنا عن الذخيرة واعترض عليه بانه يقتضي ان لا يكره اذا اخذ الطعام من آنية الذهب والفضة بملقة ثم اكله منها وكذا لو اخذ بيده واكله منها ينبغي ان لا يكره ثم قيل ولكن ينبغي ان يفي بهذه الرواية ثلاثا لا يفتح باب استعمالها اقول منشؤه الثقة عن معنى عبارة المشايخ وعدم الوقوف على مرادهم اما الاول فلان من في قولهم من اتاه ذهب ابتداءيا واما الثاني فلان مرادهم ان الاواني المصنوعة من المحرمات انما يحرم استعمالها اذا استعملت فيها صنعت له بحسب متعارف الناس فان الاواني الكبيرة المصنوعة من الذهب والفضة لاجل اكل الطعام انما يحرم استعمالها اذا اكل الطعام منها باليد او الملقعة لانها وضعت لاجل ابتداء الاكل منها باليد او الملقعة في العرف واما اذا اخذ منها ووضع على موضع مباح فاكل منه لم يحرم لان ابتداء استعمالها منها وكذا الاواني الصغيرة المصنوعة لاجل الادهان ونحوه انما يحرم استعمالها اذا اخذت وصب منها الدهن على الرأس لانها انما صنعت لاجل الادهان منها بذلك الوجه واما اذا دخل يده فيها واخذ الدهن وصبه على الرأس من اليد فلا يكره لان ابتداء استعمالها منها فظهر ان مرادهم ان يكون ابتداء استعمال المتعارف من ذلك المحرم ويؤيده ما سأتى من مسئلة الاتاء المفضض والسرير المفضض مع ملاحظة قولهم متيقا موضع الفضة بقدر ( كذا ) الاكل بملقتهم والاحتكاح يملها ( ونحوها ) من الاستعمال ( وحل ) الاكل ( من اناه ) رصاص وزجاج وبلور وعقيق و ) اناه ( مفضض و ) حل ( جلوسه على ) سرير و سرج ( مفضض متيقا موضع الفضة ) فان الاكل والشرب من الانام المفضض والجلوس على الكرسي او السرير او السرج او نحوه مفضضا انما يحل اذا اتق موضع الفضة بان لا تكون الفضة في موضع الفم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الاخذ

ان الله تعالى يؤجر في كل شئ حتى القمعة برنما العبد الى فيه فان تركه الاكل والشرب حتى هلك قد دعوى الله لان فيه القاء النفس الى التهلكة وانه منهي عنه في حكم التنزيل ( قوله ) ويستحب قدر ما قدر به على صلاته قائما وصومه ) لقوله صلى الله عليه وسلم المؤمن القوى احب الى الله تعالى من المؤمن الضعيف ولان الاشتغال بما يقوى به على الطاعة طاعة وسئل ابو ذر رضي الله عنه عن افضل الاعمال فقال الصلاة واكل الحبز اشارة الى ما قلنا كذا في الاختيار ( قوله ) واسبح الى الشبع ) اي من حل ونظاير ان المباح لا اجبر ولا وزفيه ويحاسب عليه حسابا يسيرا كما في المواهب والاختيار ( قوله ) وحرم ما فوقه ( الا ) كذا لياس بالزائد ليتيقا به كان ابن مالك رضي الله عنه يأكل ألوان الطعام ويتيقا فينقعه ذلك كذا في البرازية وقاضيخان فلا يجسر فيها ذكره المصنف واذا اكلت المرأة الفتيت واشباه ذلك لاجل السمن قال ابو مطيع البلخي رحمه الله تعالى لياس به ما لم تأكل فوق الشبع كذا في قاضيخان ( قوله ) وحرم بول الايل ) كان ينبغي ان يقول وكره كذا قال في نظم الاثنان للخلاف فيه ( قوله ) كذا الاكل بملقتهم ) مستفاد حكمه مما تقدم من قوله واكل وشرب وادهان وتطبيع من اناه ذهب وفضة ووجه اكرهه انه صلى الله عليه وسلم نهى عن الشرب في آنية الذهب والفضة وقال صلى الله عليه وسلم من شرب في اناه فضة وذبح فكتانما

يجر جر في بطنه تار جهنم والنس وان ورد في الشرب فالباقي في معناه لاستواء الاستعمال والجامع انه ذى ( وفي ) التذكير وتتم الترفين وانه منهي عنه فيم الكل ويستوى فيه الرجال والنساء لعموم النهي وعله الاجماع كذا في الاختيار ( قوله ) بان لا تكون الفضة في موضع الفم عند الاكل والشرب وفي موضع اليد عند الاخذ ) القول بحرمه

تلقية بالضعيف لما قال في الاختيار يجوز  
الشرب في الاناء المفض اذا كان يتقى فيه  
موضع الفضة وقيل يتقى اخذه باليداه  
ومثله في الجوهره والهداية **(قوله وفي**  
**التوكيل)** ظاهر عطفه على المعاملات  
مغايرته لها وهو فرق منها قال في الجوهره  
قيل في المعاملات قول الفاسق مثل  
الكالات والمضاربات والاذن في التجارة  
وهذا اذا غلب على الرأي صدقه اما  
اذا غلب عليه كذبه فلا يعمل به اه  
**(قوله كالخبر عن نجاسة الماء)** كذا  
لواخبره عدل بانه ذبيحة مجوسى لاجل  
اكله ولكن لا يرد بقوله على بانه كافى  
البرازية **(قوله دعى الى وليمة فيها منكر**  
**وعلمه لم يحضر)** اى سواء كان مقتدى  
او غيره **(قوله وغيره اى غير المقتدى ان**  
**قدموا كل جاز)** هذا اذا كان الغناء  
واللب في ذلك المنزل لا على المائدة فان  
كان على المائدة فلا ينبغي ان يشهد لقوله  
تمالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم  
الظالمين **(قوله فان اجابة الدعوة سنة**  
**الحج)** تملىل لما اذا كان غير مقتدى ولم  
يكن اللهو على المائدة ولم يعلم به قبل  
حضوره لانه لا يلزمه اجابة الدعوة اذا  
كان هناك منكر وفي جلوس المقتدى به  
فتح باب معصية وشين الدين كافى البرهان  
والكافى

وفي موضع الجلوس على السرير فانه حينئذ لا يكون مستعملا لها على الوجه المذكور  
بخلاف ما اذا لم يتقى موضعها وكذا الاناء المصطب بالذهب او الفضة والكرسى المصطب  
باجدهما هذا كله عندنا خيفة وقال ابو يوسف بكه وقل محمد روى مع ابي خيفة  
ويروى مع ابي يوسف وهذا الاختلاف فيما اذا تخلص وامال الموء فلا بأس به بالاجماع  
روى ان هذه المسئلة وقعت في مجلس ابي جعفر الدوائقي وابي خيفة وأئمة العصر  
حاضر ونفقالت الاثمة بكه و ابو خيفة ساكت فقل له ما تقول فقال ان وضع فاه موضع  
الفضة بكه والافلا فقل له من اين لك فقال ارايت لو كان في اصبعه خاتم فضة فشرى  
من كفه بكه ذلك فوقف الكل فتمعجب ابو جعفر من جوابه وهذا الجواب ايضا يؤيد  
ما ذكرنا (وقيل قول كافر ولو) كان (مجوسا شرب اللحم من مسلم او كثنى خلأ او)  
شرسته (من مجوسى فحرم) قال في الكنز وقيل قول الكافر في الحل والحرمه وقال  
الزيلعي هذا سهو لان الحل والحرمه من الديانات ولا يقبل قول الكافر في الديانات  
وانما يقبل في المعاملات خاصة للضرورة اقول ليس السامى صاحب الكنز لان مراده  
بالحل والحرمه ما يحصل في ضمن المعاملات لا مطلق الحل والحرمه كما توهم بدليل انه  
قال في الكافي وقيل قول الكافر في الحل والحرمه حتى لو كان له اجبر مجوسى او خادم  
مجوسى فارسله ليشترى له لحما فاشترى وقال اشترىته من يهودى او نصرانى او مسلم  
وسعه اكله وان كان غير ذلك لم يسعه اكله ثم قال واسه ان خبر الكافر في المعاملات مقبول  
بالاجماع لصدوره عن عقل ودين مانع من الكذب وساس الحاجة الى قبوله لكثرة  
المعاملات وكونه من اهل الشهادة في الجملة فظهر ان مراده ما ذكرنا والمعجب انه بعد  
ما اعترض عليه بهذا الاعتراض نقل محصل كلام الكافي وكان عليه ان يقول بدل  
الاعتراض اراد بالحل والحرمه ما يحصل في ضمن المعاملات ومجمل كلام الكافي قرينة  
عليه فليتأمل (و) قيل (قول فرد ولو كافرا او اثني او فاسقا او عبدا في المعاملات)  
لانها تتكرر بين اجناس الناس فلو شرط شرط اذا دى الى الخرج فقل قوله مطلقا فدعا  
للخرج (و) في (التوكيل) بان اخبارنا وكيل فلان في بيع هذا حيث يجوز الشراء منه  
(و) قيل قول البند والهي في الهدية والاذن) كما اذا جاهدية وقال اهدى اليك فلان  
هذه الهدية محل قبوله منه اوقال انما اذنون في التجارة قبل قوله (و شرط المعدل  
في الديانات) المحضة (كالخبر عن نجاسة الماء فان اخبر بها مسلم عدل ولو عبدا قبل) قوله  
(وتيمم) السائل (او) اخبر بها (فاسق او مستور تحرى) وعمل بفال بطلنه (فلا حوط  
الارافقة بالتيمم في غلبة صدقة والتوضى والتيمم في غلبة كذبه) رجل (دعى الى وليمة  
فيها منكر وعلمه لم يحضر وان لم يعلم اوجده بمحضوره قال كان مقتدى فان  
قدر على التمع منع والاخرج البتة وغيره) اى غير المقتدى (ان قصد اكله جاز)  
فان اجابة الدعوة سنة لقوله صلى الله عليه وسلم من لم يحجب الدعوة فقد عصى ابا  
القاسم فلا تترك لاقربان البدعة من غيره كصلاة الجنابة لأترك لاجل الناحية

## ﴿ فصل ﴾

**( قوله لا يلبس رجل حريرا )** كذا المصنوع من غير الحرير بزعفران او عصفر أو ورس قاته مكروه للرجال كما في النزاية وقال في الاختيار يكره الآخر والمصفر لانه صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس المصفر اه ثم بعد ثلاثين سنة **﴿ قلت ﴾** والكرهية تزكية محمولة على ارادة التنبه بالنساء او التكبر وتتقيا باستغفارها لقول الأئمة الثلاثة محل لبس الآخر وهم ابو حنيفة ومالك والشافعي لان النبي صلى الله عليه وسلم لبس الحلة الحمراء وتأويلها بذات الخطوط مردود وللدليل القطعي المثبت حقه قوله تعالى خذوا زينتكم عند كل مسجد لان المأمور باخذها وحكم العام اجراؤه على عمومها كاهو مقرر ولئلا رسالة هي تحفة الأكل المصدر ليان جواز لبس الآخر **( قوله الاقدر اربعة اصابع )** ٣١٢ **﴿ عرضا ﴾** اي مضرومة كذا في الجوهرة

## ﴿ فصل ﴾

( لا يلبس رجل حريرا الاقدر اربعة اصابع عرضا ) وعندها حل في الحرب ويتوسده ويفترشه ويلبس ماسدا حرير وشمته غيره ) لان الصحابة رضى الله عنهم كانوا يلبسون الحرير وهو مسدب للحرير ولان الثوب اعلا يصير ثوبا بالنسج ما صرف ان العبرة لا آخر جز في العلة والنسج بالحمة فكانت هي المعتدلة لالسدي ( و ) يلبس ( عكسه ) في الحرب فقط ) للضرورة ويكره في غير الاندماها ( فلا يتجمل ) اي لا يتزين الرجل ( بذهب او فضة او انخاتم ومنطقة وحلية سيف منها ) اي الفضة لالذهب ( ومسمار ذهب لثقب فم ) لانه تابع ولا يبد لاسباه ( وحل للمرأة كلها ) لما رواه عدة من الصحابة منهم عن رضى الله عنهم ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج وباحدى يديه حرير وبالأخرى ذهب وقال هذان حرامان على ذكور امتي حلال لائهاهم وروى حل لائهاهم ( ولا يتجمل بالحديد والصفر ) اما الحديد فلان النبي صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم حديد فقال ما لى ارى عليك حلية اهل النار فارم فرمى به واما الصفر فلانه صلى الله عليه وسلم رأى على رجل خاتم صفر فقال ما لى اجد منك ريح الاصنام فارم فرمى به ( واختلف في الحجر والسب ) قال في الجامع الصغير لا يستعمل الا للفضة قال في الهداية وهذا نص على ان التخنم بالحجر والحديد والصفر حرام ووافقه صاحب الكافي وزاد عليه قوله ومن الناس من اطلق السب والشب واليه مال شمس الأئمة السرخسي فانه قال والاصح انه لا بأس به كالعقيق فانه عليه الصلاة والسلام كان يتخنم بالعقيق وقل تختموا بالعقيق فانه مبارك أقول يرد على صاحب الهداية والكافي اننا لانسلم كون تلك العبادة نصا على ما ذكرنا كيف وقد قال الامام قاضيه خان في شرح الجامع الصغير ظاهر لفظ الكتاب يقتضى كراهة التخنم بالحجر الذى قاله يشب والاصح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان تختم بالعقيق وقال في فتاواه ظاهر لفظ يقتضى كراهة التخنم بالحجر الذى يقال له يشب والصحيح انه لا بأس به لانه ليس بذهب ولا حديد ولا صفر بل هو حجر وعن

والنزاية وفي نوادر هشام عن محمد يكره لبنة الحرير اي القلب وتكة الدسباج والاريسم لانه استعمال تام كذا في الاختيار **( قوله )** وعندها حل في الحرب ) هذا اذا كان صفيقا يحصل به اتقا العدو في الحرب اما اذا كان رقيقا لا يحصل به الاتقا لا محل لبسه الاجماع لعدم الفائدة كذا في الجوهرة ولكن ظاهر الهداية فيه غير ذلك قال ولا بأس بلبس الحرير والدسباج في الحرب عندها لما روى الشعبي انه صلى الله عليه وسلم رخص لبس الحرير والدسباج في الحرب ولان فيه ضرورة فاقن الحاصل منه ادفع المضرة السلاح واهب في عين العدو ابرقه **( قوله )** ويتوسده ويفترشه ) هذا عند ابى حنيفة قال في مواهب الرحمن وتوسد الحرير واقتراشه وجعله ستر احلال عندنا وحرماه وهو الصحيح اه **﴿ قلت ﴾** هذا الصحيح خلاف ما عليه المتون المعتدلة المشهورة والنسج **( قوله )** ولا يلبس ماسدا حرير وشمته غيره ) لكنه يكره ماسدا مظهر كالتابي وقيل لا يكره كذا في المواهب وفي الاختيار سوى

بين القولين حيث قال وما كانت سداه مظهرها كالتابي قيل يكره لان لاسبه في منظر العين لاس حرير وفيه خيلاء ( رسول ) وقيل لا يكره اعتبار بالحمة **( قوله )** الانخاتم فضة ) والسنة ان يكون قدر متال قادونه ويجعل في خنصر اليسرى وفصه الى باطن الكف بخلاف النساء لانه لا تزينة في حقهن بخلاف الرجل ويجوز ان يجعل فصه عقيقا او فيروزا او اياقوتا ونحوه وان ينقش عليه اسم او اسماء من اسمائه تعالى لتعامل الناس وماروى انه عليه الصلاة والسلام قال اجعلها في يمينك فتنسوخ وقد صار ذلك علامة للبنى والفساد والحيلة هي المعتدلة ولو كان خاتم الفضة كهية خاتم النساء بان يكون له فسان او ثلاثة كره استعماله للرجال اه من النزاية والاختيار **( قوله )** وحلية السيف منها ) اي الفضة وحامل السيف من جملة حليته كافي بالنزاية ويجرم الركاب والجهان من الفضة كافي الاختيار **( قوله )** ولا يتخنم بالحديد والصفر ) اي لا يحل له ذلك ما سنذكره وكذا لا يجوز للرجال

التحلي بالؤلؤلأنهم حل النساء كذا في الجوهرة **(قوله)** ولا يشدسه الإفضة) هذا عند أبي خنيفة **(قوله)** وعند محمد بأس الذهب أيضا **(قال)** في الهداية وعن أبي يوسف مثل قول كل منبه أو عنه مثل قول أبي خنيفة أو والخلاف في شدالسن اما اتخاذ الأنت من الذهب فلا خلاف في جوازها كافي المواهب **(قوله)** وأما حاز خرقه) أي جازحلمها **(قوله)** ولو حلمها لغير حاجة) يعني بأن كان تكبر للمافي الهداية انما يكبر اذا كان عن تكبر وصار كالتريع **﴿ ٣١٣ ﴾** في المجلس أو **(قوله)** والرم) استدلل لجوازها في الهداية بقوله وقد روى

ان النبي صلى الله عليه وسلم امر بعض اصحابه بذلك ولأنه ليس يثبت لما فيه من الفرض الصحيح وهو التذكر عند النسيان اه

### ﴿ فصل ﴾

**(قوله)** حتى ينكر عليه في كشف الركبة) أي يرفق نص عليه في الهداية واية انما روى المصنف بعده وفي الفخذ ينف **(قوله)** أي ينظر المرأة الى المرأة والرجل الخ) كذا في الهداية ثم قال وفي كتاب الخنى من الاصل ان النظر المرأة الى الرجل الاجنبى بمنزلة لنظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلاف الجنس اغلظاه **(قوله)** اذا انت الشبهة) لا يعلم حكمها اذا خافت واشتكت وبه صرح في الهداية بقوله فان كان في قلبها شهوة أو أكبر رؤيا انتهت شهى واشتكت في ذلك يستحب لها ان تنص بصرها اه ولو كان الناظر اليها هو الرجل وهو بهذه الصفة لم ينظر وهذا اشارة الى التحريم ووجه

الفرق ان الشهوة عليهن فالبة وهو كالتحقق اعتبارا فاذا اشتبه الرجل كانت الشهوة موجودة من الجانبين ولا كذلك اذا اشتبهت المرأة لان الشهوة غير موجودة في جانب حقيقة واعتبار افكانت من جانب واحد والمتحقق من الجانبين في الانقضاد الى المحرم اقوى من المتحقق من جانب واحد **(قوله)** وينظر الرجل الى

رسول الله صلى الله عليه وسلم انه تحتم بالعقيق ولو سلم انه نص لكنه لا ينافي احتمال التأويل والتخصيص فاقترح في الاصول فتحتمل ان يراد بالقصر في قوله لا تحتم الا بالافضة القصر بالاضافة الى الذهب فانه المتبادر عند ذكره حتى اذا اطلق الحجران لا يراد الا الذهب والفضة ولو سلم انه صريح في نفى الحجر لكن اذا ثبت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم تحتم بالعقيق الذي هو الحجر وقال العقيق فانه مبارك كان التحتم بالحجر جائزا بقوله وقوله فكيف يعارضه عبارة الجامع الصغير فالجواب ان التحتم بالافضة حلال للرجال والحديث وبالذهب والحديد والفضة حرام عليهم بالحديث والحجر حلال على الاختيار الامام شمس الأئمة والامام قاضيخان اخذا من قول الرسول وقوله عليه الصلاة والسلام لان حل العقيق لما ثبت بهما ثبت حل سائر الاحجار لعدم الفرق بين حجر وحجر وحرام على اختيار صاحب الهداية والكافي اخذا من ظاهر عبارة الجامع الصغير المحتملة لان يكون القصر فيها بالاضافة الى الذهب ولا يخفى ما بين المأخذ من متفاوت (وتركه لغير الحالك ولى) لانه انما تحتم لحاجة الختم وغيره لا يحتاج اليه (ولا يشدسه الإفضة) أي من تجر كسنة يشدها بالافضة وعند محمد لا بأس بالذهب ايضا (وكره المايس العبي ذهابا وحيرا) لان حرمة اللبس لما ثبت في حق الذكور حرم الالباس ايضا كالتحريم لما حرم مشربا حرم سقيها (وجاز خرقه لوضوء ومخاط ونحوه) لان المسلمين قد استعملوا في عامة البلدان ما تدل لوضوء والحرق للمخاط ومسح العراق وما دأب المسلمون حسنا فهو عند الله حسن ولو حلمها بلا حاجة يكبره كالتريع والانتكالا بكبره ان الحاجة وبكبره ان بدونها (والرم) وهو خيط التذكر يقد في الاصبع قال الشاعر اذا لم تكن حاجتنا في نفوسهم \* فليس يغم عنك عقد الرثام

### ﴿ فصل ﴾

( ينظر الرجل الى الرجل الا العودة ) وهي من تحت سرته الى تحت ركبته فالركبة عودة لا السرة ثم حكم العودة في الركبة اخف منه في الفخذ وفي الفخذ اخف منه في السوءة حتى ينكر عليه في كشف الركبة وفي الفخذ ينف وفي السوءة يضرب انصر ( والمرأة للنزاع والرجل كالرجل للرجل ) أي نظر المرأة الى المرأة والرجل كنظر الرجل الى الرجل حتى يجوز للمرأة ان تنظر منهما الى ما يجوز للرجل ان ينظر اليه من الرجل اذا امتت الشهوة لان ما ليس بمودة لا يختلف فيه النساء والرجال (وينظر) الرجل (الى فرج زوجته وامته)

فرج زوجته وامته الخ) مفيد لنظر المرأة الامة الى فرجها وقال في الهداية الاولى ان لا ينظر كل واحد منهما الى عورة صاحبه لقوله صلى الله عليه وسلم اذا تكلم احدكم أهله فليتر ما استطاع ولا تجردان تجرد العير ولان ذلك يورث النسيان ورد الاثر وكان ابن عمر رضي الله عنهما يقول الاولى ان ينظر ليكون البغض في تحصل معنى اللذة اه وقول ابن عمر رضي الله عنهما يعني به وقت الجامع روى عن أبي يوسف رحمه الله في الامالي قال سألت ابا خنيفة رحمه الله عن الرجل يمس فرج امرأته او خمس فرج رجله ينكر عليها هل ترى بذلك بأسا قال لا

اردجوان يعظم الاجرام وفي الجوهرة عن النيسابنج يباح للرجل ان ينظر الى فرج امرأته ويمسكه وفرج نفسه الا انه ليس من الادب اه (قوله من محرمة) المحرم من لا يجوز المناخة بينه وبينها على التأيد بنسب او سب كالرضاع والمصاهرة وسواء كانت المصاهرة بنكاح او سفاح في الاصح كذا في الهداية ﴿٣١٤﴾ (قوله وله من ذلك) ان اراد شرها

وان خاف شبهة قال في الهداية كذا ذكره في المختصر واطلق ايضا الجامع الصغير ولم يفصل قال مشائخنا يباح النظر في هذه الحالة وان اشتبه للضرورة ولا يباح المس اذا اشتبه او كان اكبر رآه ذلك لانه نوع استتاع اه واختلف المشايخ في حل المسافرة والحلوبة بما لا يغير مع امته على نفسه وعليها كذا في العناية (قوله) وينظر الرجل الى وجه الاجنبية وكفها) الاولى عبارة الهداية لا يجوز للرجل ان ينظر من الاجنبية الخ (قوله فقط) تنصص على انه لا يباح النظر الى قدمها وعن ابي حنيفة يباح لان فيه بعض الضرورة وعن ابي يوسف انه يباح النظر الى ذراعها بالاضالة قد بدو منها عادة ولا يحل له من مجاز النظر اليه من الاجنبية وان كان يامن الشهوة لتقيما المحرم وعدم الضرورة والبولي بخلاف النظر لان فيه بولي والمحرم قوله صلى الله عليه وسلم من مس كف امرأة ليس منها بسبيل وضع على كفه جرم يوم القيامة وهذا اذا كانت شابة تشبه اما اذا كانت عجوزا لا تشبه فلا بأس بمصافحتها ومس يدها اذا امن على نفسه وعليها الصغير فالتالي لا تشبه يباح مسها والنظر اليها بالمس خوف الفتنة كذا في الهداية (قوله وسيدته) قال في الخلاصة لكن العبد ان يدخل على مولاه تغير اذنها اجاعا واجمعوا على انه لا يسافر بها ومثله في قاضيخان ﴿تنبيه﴾ لم تنص المصنف على

قوله صلى الله عليه وسلم غض بصرك لا عن امك وامراتك (الحلال) قديها لانه اذا حرمت عليه كالامة المحوسية والمشتركة او كانت امه او اخته من الرضاع او ام امرأته او بنتها فلا يحل له النظر الى فرجها (مطلقا) اي بشهوة او بدونها (و) ينظر الرجل الى الوجه والرأس والصدر والساق والمضمد من محرمه لان البعض يدخل على البعض بلا استئذان والمرأة في بيتها في ثياب بذتها عادة فلوحرم النظر الى هذه المواضع ادى الى الحرج (واما غيره) فان حكمها حكم المحرم للضرورة وبشهوة في ثياب البذلة وهي تتناول المدبرة وام الولد والمكاتب (ان من شبهة) والا فلا ينظر (لا) اي لا ينظر (الى الظهر والبطن والفضة كامة غيره) اذ لا ضرورة في كشفها بخلاف ما سبق (وما حل نظر منهما) اي محرمه وامه غيره (حل مسه) للحاجة اليه في المسافرة والمخالطة (وله من ذلك) اي عضو جاز النظر اليه من الامة (ان اراد شرها وان خاف شبهة) للضرورة (واما تشبهى) وبمعجم مثلها (لا تعرض على البيع في ازار واحد) المراد به ما يستمر من السرة والركبة لان ظهورها وبطها عورة ومن يعلم حال البلاغة (وينظر) الرجل (الى وجه الاجنبية وكفها فقط) لان في ابداء الوجه والكف ضرورة لحاجتها الى المعاملة مع الرجال اخذا واعطاهم ونحوهما (كذا السيدة) اي لمسها ان ينظر الى وجه سيدته وكفها لا قدسها (وان خاف) اي الرجل او المملوك الشهوة (لا ينظر) الى وجهها (الا لحاجة) لقوله صلى الله عليه وسلم من نظر الى محاسن امرأة اجنبية عن شهوة صبغى عينه الا أنك يوم القيامة فاذا خاف الشهوة لم ينظر من غير حاجة تحرزا عن المحرم (كقصاص يحكم عليها وشاهد يشهد عليها) فان نظرهما الى وجهها جائز وان خاف الشهوة للحاجة الى احياء حقوق الناس بالقضاء واداء الشهادة ولكن ينبغي ان يقصدها بالحكم عليها واداء الشهادة لا قضاء الشهوة تحرزا عن قصد القبيح (ومن يريد نكاح امرأته) حيث جاز ان ينظر اليها وان خاف الشهوة وتلازم ان لا ينظر اليه وسلم قال للمنفعة اذا اردت ان تزوج امرأة ابصرها فانها اخرى ان يؤدم بينكما (ورجل بدا ويا ينظر الى موضع مرضها بقدر الضرورة) وينبغي ان يعلم امرأة مداومتها لان نظر الجنس الى الجنس اخفى الا يرى ان المرأة تغسل المرأة بعد موتها دون الرجل (الخصي والجبوب والمختن في النظر الى الاجنبية كالفضل) اما الخصي فقول عائشة رضي الله عنها الحصاص مثله فلا يبيع ما كان حراما قبله وقيل هو اشد الناس جماعا لان آتته لا تشتر بالانزال. واما الجبوب فلانه يساق فينزل وان كان محبوبا قد جفجف مأؤه فقد رخص بعض مشائخنا اختلاطه بالنساء في حقه والاصح انه لا يحل (ويعزل عن امت) العزل ان يظا فاذا قرب الى الانزال اخرج ولم يزل في الفرج (بلا اذنها)

الكلام مع الاجنبية وقال في الجوهرة ان عطست وكانت مجوزا شتمها والا فلا وكذا والسلام عليها (قوله) على هذا اه (قوله وشاهد يشهد عليها) يعني يؤدي الشهادة عليها لما انه لا يباح النظر للتحلل اذا اشتبه على الاصح لانه يوجد من لا يشتهي فلا ضرورة بخلاف حالة الادام كما في

الهداية وهذا كان ينبغي حذف لفظة المملوك من قول المصنف وإن خاف أي الرجل أو المملوك الشهوة **(قولهم)** يعزل عن زوجته به المراد بها الحرة وأما الأمة فيأذن مولاهما بكليذ كره المصنف في كتاب النكاح وقال قاضي خان وإذا عزل عن امرأته بفتر إذا ذكر في الكتاب أنه لا يباح قالوا في زماننا **(٣١٥)** يباح لسوء الزمان وإذا اسقط الولد بالعلاج قالوا إن لم يستين شي من خلقته

لأنهم قال رضي الله عنه ولا أقول به فإن الحجر إذا كسر بيض الصيد يكون ضامنا لأنه أصل الصيد فلما كان مؤاخذا بالجزاء

ثم فلا أقل من أن يلحقها إثمها إذا أسقط بفتر عذر إلا أنها لأنهم إثم القتل

### فصل

**(قولهم)** ونحو ذلك يريد به الجموعة بدل كتابة أو بدل منفعة لما استأجره والمستولى عليها من دار الحرب **(قوله)** أو متزاة من محرما أو من مال الصبي بأن يباعه أبوه أو وصيه وكذا الحكم إذا اشتراه من مال ولده الصغير ذكره في غاية البيان (حرم عليه) أي على المالك (وطؤها ودواعيه) من المس والقبلة والنظر إلى فرجها قال بعضهم لا يحرم الدواعي لأن الوطء حرام لا احتيال وقوعه في ملك الغير أيضا كانت حاملا عند البيع ويدعي البائع الولد فيسترد ما فيظهر أن وطءا صادف ملك الغير وهذا المعنى موجود في الدواعي (حتى يستري المالك) أي يسترف برأه رجها (بحضه فيمن يحض ويهتر في ضدها) أي الصغيرة والآيسة والمقطعة الحيض فإن الشرف قائم مقام الحيض في العدة فكذا في الاستبراء وإذا حاضت في شأنه بطل الاستبراء لا يام لأن القدرة على الأصل قبل حصول المقصود باليدل بطل حكم البذل كالمعتد بها لا شهر إذا حاضت وإن ارتفع حيضها بان صارت تمتدة الطهر وهي عن تحيض تركها حتى يبين أنها ليست بحامل ثم وقع عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية وقال

محمد يستبرأ بشهرين وخسة أيام والفتوى عليه لأن هذه المدة متى صلحت للتعرف عن شغل يتوهم بالنكاح في الأماء فلان تصلح للتعرف عن شغل يتوهم بملك النجس وهو دونه أولى كذا في الكافي (وبوضه الحمل في الحامل) والأصل في هذا الباب قوله عليه الصلاة والسلام في سبائكها وطاس ألا توطأ الحائض حتى يضمن حملهن ولا الحائض حتى يستبرئ بحضه والحديث ورد في المسية لكن سبب الاستبراء حدوث الملك والبدل له الموجد في المنصور عليه والاستبراء لتصرف برأة الرحم لا لخلط ماؤه بماه الغير أو لوطأ قبل أن يتصرف برأة رجها لجائت بولد فلا بدري أنه منه أو من غيره فوجب التعرف صيانة للبيات عن الاختلاط والانساب عن الاشتباه والولاد عن الهلاك لأنه عند الاشتباه لا يدعى الولد فيه فكيف لعدم من يقوم بترتيبه وذلك عند حقيقة الشغل أو توهمه لكنه امرخى فادى الحكم على امرطاه وهو محدد الملك وإن كان عدم وطء المولى

صغرا وكبر فاستبرأوا بشهرين لأن الشهر قائم مقام الحيض في العدة فكذا في الاستبراء ثم قال وإذا ارتفع حيضها بان صارت تمتدة الطهر وهي عن تحيض تركها حتى اذتين أنها ليست بحامل وقع عليها وليس فيه تقدير في ظاهر الرواية إلا أن مشايخنا قالوا يتيم ذلك بشهرين أو ثلاثة أشهر وكان محمد يقول يستبرأ أربعة أشهر وعشرة أيام اعتبارا بما أكثر مدته المدة وهي عدة الوفاة في الحرة ثم

معلوما كافي الامور المدودة فان حكمة الحكم تراعى في الجنس لافي كل فرد فردان قيل اذا علم عدم وطء المولى كيف يتوهم شغل الرحم ليلزم اختلاط الماء واشتباؤه النسب قلنا الشغل لا يلزم ان يكون من المولى لجواز ان يكون من غيره وكذا التوهم في البكر ثابت لان الشغل يتصور بدون زوال العذرة كذا في الكافي اقول رد عليه ان الشغل اذا كان من غير المولى كان من الزنا وقد تقرر ان نكاح الزنية ووطئها بغير الاستبراء عند ابي حنيفة وابي يوسف فكيف يوجب توهم الشغل من الزنا الاستبراء ويمكن دفعه بان الشغل اذا كان من غير المولى لا يجب كونه من الزنا لجواز ان يكون المولى زوجها بآخر كسنياتي واعترض صدر الشريعة على قوله حكم الحكم تراعى في الجنس لافي كل فرد فرد بان الحكمة لا تراعى في كل فرد فرد لكن تراعى في الانواع المضبوطة فان كانت الامة بكرا او مشربة عن لا يثبت نسب ولدها منه بان يكون الولد ثابت النسب من غيره بان زوج المولى امته من رجل فجلبت منه ثم طلقها وبعد انقضاء عدتها بها من رجل فكان ينبغي ان لا يجب الاستبراء على المشتري لان الحل ثابت النسب فلا يلزم اختلاط المياد واشتباؤه الانساب واجيب بانه انما ثبت بالحديث في سايه او طاس كما عرفت ولا يخفى انها لم تخل من ان يكون فيها بكر او مسيئ من امرأة ونحو ذلك ومع هذا حكم النبي صلى الله عليه وسلم حكما عاما فلا يخص بالحكمة كما انه تعالى بين الحكمة في حرمة الحر بقوله تعالى انما يريد الشيطان ان يوقع الاية فلا يمكن ان يقول احد اني اشربها بحيث لا توقع العداء ولا تصدني عن الصلاة فاذا كانت المصلحة غالبة في تحريرها فالشرع حررها على العموم لما ان في التخصيص ما لا يخفى من الحبط ونجاس الناس بحيث ترتفع الحكمة فاذا ثبت الحكم في السبي على العموم ثبت في سائر اسباب الملك كذلك قياسا فان العلة معلومة ثم تأيد ذلك بالايجاع (ولم تكف حصة ملكها فيها) فان الواجب عليها الحصة وهي اسم للكمالة (والا التي بعد الملك وقيل القبض) لانها وجدت قبل علته وهي الملك واليد جميعا فلا يمتنع احدهما (او بعد البيع وقيل الاجازة في بيع الفضولي وان كانت في يد المشتري او بعض القبض في الشر ما لفساد قبل ان يشترى بها محالوا) اي ولم تكف ايضا (ولادة كذلك) اي حصلت بعد سبب الملك وقيل القبض لانقضاء العلة كما سبق (وكفت حصة بعد القبض وهي مجوسية او مكاتبية ثم اسلمت او عجزت) يعني اشترى امه مجوسية او مسلمة فكانت قبل ان يستبرأ ثم حاضت المكاتبية حال كتابتها او حاضت المجوسية حال مجوسيتها حصة ثم عجزت المكاتبية او اسلمت المجوسية اجزأت تلك الحصة عن الاستبراء لانها وجدت بعد سببه وحرمة الوطء لما منع كما في حالة الحيض (اشترى من عبده المأذون من حاضته عنده) اي عند البعد (ان لم يستغرق دينه كفت) تلك الحصة عن الاستبراء لانها دخلت في ملك المولى وقبضه من وقت الشراء (والا) اي وان استغرق دينه (فلا) اي لا تنكح تلك الحصة عند ابي حنيفة خلافا لهما (ويجب) الاستبراء (بشراء حصه شريكه من) الجارية

رجع وقال يستبرأ بشهرين وخمسة ايام والفتوى عليه اه (قوله لان الحل ثابت النسب فلا يلزم اختلاط المياد الخ) لا معنى لهذا لانه مصرح بانها قد تمت بعد انقضاء عدتها بالولادة بعد الطلاق (فتنبه) لو وطئ قبل الاستبراء ثم وولاستبراء بعد ذلك عليه كافي السراجية والفتوى (قوله لان الواجب عليها) الانسب تذكر الضمير (قوله ولم تكف ايضا ولادة كذلك) فيه خلافا لابي يوسف (قوله او مسلمة فكانت) لوقال او غير مجوسية كان اولي ليقول الكتابية والمراد انه كانتا بعد قبضها من لهما اذ لو كانت الكتابية سابقة على القبض لا يحتاج للاستبراء وهي من جملة الحلل التي سذكرها (قوله اشترى من مأذونه من حاضته عنده) قيد بحضتها عند المأذون اذ لو باعها لمولاه قبل قبضها كان على المولى استبرأها وان لم يكن المأذون مدبونا كافي قاضيخان (قوله خلافا لهما) هو القياس وقول ابي حنيفة استحسان كذا في قاضيخان

**(قوله)** لا عند عود الآفة أى فى دار الاسلام ولا فى ابطال بيع غيار البائع الماشترى ولو سلم المشتري فى قول ابى حنيفة وكذا اذا باع مديرة اوام ولد وسلم للمشتري ثم استردها قبل وطء المشتري لا يلزمه الاستبراء كقضى شيخان **(قوله)** ورد المصوبة أى اذا لم يمسها الفاسق فان باعها وسلم للمشتري ثم استردها المصوب منه بقضاء او رضاه فان كان اشترى عابداً بالغيب لا يجب الاستبراء على المالك وطئها المشتري من الفاسق ولو طأ وان لم يعلم المشتري وقت الشراء انها غيب لم يلزمها الاستبراء وان وطئها فى القياس لا يجب وفى **﴿ ٣١٧ ﴾** الاستحسان يجب كذا فى قاضى خان **(قوله)** وبغنى الاول الخ كذا فى الهداية

**(قوله)** وهى ان يتزوجها المشتري قبل الشراء قاله ضيخان ثم يسلمها المولى اليه ثم يشتري فلا يجب عليه الاستبراء وانما يشترط تسليم الجارية اليه قبل الشراء كيلا يوجد القبض بحكم الشراء بعد فساد النكاح اهـ ولا بد من هذا فكان يغنى المصنف ذكره **(قوله)** قال ظهير الدين رأيت فى كتاب الاستبراء لبعض المشايخ الخ نص على انه لغير الامام ظهير الدين وقال قاضى خان قال الشيخ الاجل ظهير الدين عسدى يشترط الخ فيفسد أهله **(قوله)** أى يقتضى على انه يطلقها فان خشي عدم طلاقه زوجها على ان امرها بيده متى شاء كذا فى قاضى خان والسياسة **(قوله)** ثم يطلق الزوج أى قبل الوطء كاستدركه وقد يطلقه بعد قبض المشتري لانه لو طلقها قبله كان على المشتري الاستبراء او قبضها فصاح الروايتين عن محمد وحمده الله لانه اذا طلقها قبل القبض فلها قبضها والقبض يحكم القعد بمثلة القعد صار كأنه اشترى فى هذه الحالة وليست فى نكاح ولاعدة فيلزمه الاستبراء كذا فى النهاية وقاضى خان **(قوله)** او يزوجه المشتري قبل

(المشتركة) لان السبب قد تم فى ذلك الوقت والحكم يضاف الى تمام العلة (لا عند عود الآفة ورد المصوبة والمستأجرة وفك المهرهنة) لاستفاء استحداث الملك (ورخص حيلة اسقاطه عند ابى يوسف خلافاً لمحمد وبغنى الاول ان علم عدم وطء بالمعنى فى ذلك الطهر وبالثانى ان وطئ وهى) أى الحيلة (ان يتزوجها المشتري) قبل الشراء (ان لم تكن تحت حرة) حتى لو كانت حرة لم يجز نكاح الامه على الحرة كسابنى فى كتاب النكاح (ثم يشتريها) اذ لا نكاح لا يجب الاستبراء ثم اذا اشترى زوجته بطل النكاح ويحل الوطء ويُسقط الاستبراء قال فى الفتاوى الصغرى قال ظهير الدين رأيت فى كتاب الاستبراء لبعض المشايخ انه اذا لم يمسح للمشتري وطئها فى هذه الصورة ولو تزوجه ووطئها ثم اشترى لانه حينئذ يملكها وهى فى عده اما اذا اشترى قبل ان يطأها فكما اشترى قبل النكاح ولا نكاح حال ثبوت الملك فيجب الاستبراء لتحقيق سببه وهو استحداث حل الوطء بملك الميمى قال وهذا لم يذكر فى الكتاب وهذا دقيق حسن الى هنا لفظ الفتاوى الصغرى (وان كانت) تحت حرة (فهي) أى الحيلة (ان يزوجه البائع قبل البيع او) زوجها (المشتري قبل القبض من يوق به) مفعول أى زوجها أى يضم على أهـ يطلقها (ثم يشتريها) المشتري (ويقبضها) ثم يطلق الزوج لا يجب الاستبراء لانه اشترى منكوحه الغير ولا يحل وطئها فلا استبراء فاذا طلقها الزوج قبل الدخول حل على المشتري وحينئذ لم يوجد حدوث الملك فلا استبراء (او) يزوجه المشتري قبل القبض من يوق به (ويقبض فيطلق الزوج) فان الاستبراء يجب بعد القبض وحينئذ لا يحل الوطء واذا حل بعد طلاق الزوج لم يوجد حدوث الملك فقوله فطلق الزوج متعلق بما قبله ايضاً (من فعل بشهوة احدى دواعى الوطء بامته لا يجتمعان نكاحاً) صفة امته سواء كانتا اختين او امرأتين لا يجوز الجمع بينهما نكاحاً (بحرم عليه وطء واحدة) منها (ودواعي حتى يحرم احداها عليه) يعنى ان من له امتان كما ذكر قبلهما مثلاً بشهوة فاته لا يجامع واحدة منهما ولا يقبلها ولا يمسها بشهوة حتى يملك فرج الاخرى غيره بملك او نكاح او يفتقه والاصل فيه قوله تعالى وان تجمعوا بين الاثنين عطفاً على امهاتكم فى قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ثم المراد من تحريمهن تحريمهن فى حق قضاء الشهوة وسلبها بالاجماع (وكره تقبيل الرجل وعناقه فى ازار) واحد (ولو عليه قميص) اوجة (لا يكره)

القبض من يوق به ويقبض الى آخر شعرها) مستدرك بما هو متصل به قبله **﴿ قُلْتُ ﴾** بغنى رابعة هى احسن الحيل وهى ان يكاتبها المشتري ثم يقبضها فيفسخ برضاها كذا فى المواهب وغيرها وهذا اسهل الحيل خصوصاً اذا كانت على مال كثير حال او متعجب بقرين فتميز عنه **(قوله)** او يفتقها مثله الكتابة بخلاف الاجارة والتدبير **(قوله)** وكره تقبيل الرجل لم يقبده موضع من جسده فشمع كاقال فى الهداية ويكره ان يقبل فى الرجل اوبده او شيئاً منه وهذا قول ابى حنيفة وقالا لا بأس بالتقبيل والمعاقة **(قوله)** ولو عليه قميص اوجة لا تكره المعاقة هذا بالاجماع وهو الصحيح كاتى الهداية

(قوله وعن عطاء الخ) كذا في النجاة (قوله ورخص الشيخ الخ) هذا وقال في النجاة عن سفيان ثقيل بدالعالم سنة وثقيل بدغيره لا يرضى فيه اه وقال في الاختيار لأبأس بتقيل بدالعالم والسلطان العادل لأن الصحابة رضي الله عنهم كانوا يقولون اطراف رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن سفيان بن عيينة أنه قال ثقيل بدالعالم والسلطان العادل سنة فقام عبدالله بن المبارك وقبل رأسه اه وقال قاضيخان لأبأس بتقيل بدالعالم والسلطان وتكلموا في ثقيل بدغيرها قال بعضهم ان أراد تعظيم المسلم لاسلامه فلا بأس به والاولى ان لا يقبل اه (قوله كصاحته) لا تختص المصاحفة بالعالم والمتورع لما قال في الهداية لأبأس بالمصاحفة لانه المتوارث وقال صلى الله عليه وسلم من صافح اخاه المسلم وحرك يده تاترت ذنوبه اه وكان الاولى ان لا يقال لأبأس بل يندب او يحرم للآثر والمصاحفة ولي رسالة في المصاحفة عقب الصلاة فتبته لم تعرض للقيام للغير وقال في مواهب الرحمن يحرم ثقيل الارض بين يدي العالم للتحية وقيام التالى للدخول عليه الا لاستاذة او ابوه ويكره الاحتناء للسلطان وغيره قيل والقيام للمعظم كثقيل بدنفسه اوبد الحيا عند السلام اه وقال في النجاة ٣١٨ لم يذكر القيام تعظيما للغير وروى انس

ورخص عطاء سئل ابن عباس رضي الله عنهما عن المصاحفة فقال اول من عاقق ابراهيم خليل الرحمن عليه الصلاة والسلام كان بمكة فاقبل اليها ذوالقرنين فلما وصل بالابيطح قيل له في هذه البلدة ابراهيم خليل الرحمن فقال ذوالقرنين ما ينبغي ان اذرك في بلدة فيها خليل الرحمن فقتل ذوالقرنين ومضى الى ابراهيم عليه الصلاة والسلام فسلم عليه ابراهيم وعاقبه وكان هواول من عاقق وقد وردت احاديث في النهي عن المصاحفة ومحبوها والشيخ ابو منصور الماتريدي وفق بينهما فقال المكروه منها ما كان على وجه الشهوة واماعلى وجه البر والكرامة فجاء رخص الشيخ امام شمس ائمة السرخسي وبعض المتأخرين ثقيل بدالعالم او المتورع على سبيل التبرك (كصاحته) فانها لا تتركه لما روى انس رضي الله عنه انه قال قلنا لرسول الله صلى الله عليه وسلم أينخى بعضنا لبعض قال لا قلنا أينان بعضنا البعض قال لا قلنا أيضا فبع بعضنا قالدنم (وكره بيع العذرة صرفة) وهي رجب الأدمي (وصح في الصحيح مخلوطة) بتراب اورماد غالب عليها (كبيع السرقة) حيث جاز في الصحيح (وصح الانتفاع بمخلوطها) في الصحيح كذا في الهداية وقال الزيلعي الصحيح عندنا حنفية ان الانتفاع بالعذرة الخالصة جاز (وجاز اخذ دين على كافر من غير خلاف للمسلم) يعني اذا كان دين مسلم على كافر فباع المديون حرا واخذ منها جاز للمسلم اخذه لدينه وان كان المبالغ المديون مسلما لم يجز اخذه لان يبيعه باطل فالنهي حرام (و) جاز (تحلية المصحف) لانه من تعظيمه (وتمشيره وقطعه) لان القراءات والآي توقيفية لا مدخل

رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يكره القيام وعن الشيخ الحكيم ابن القاسم رضي الله عنه انه كان اذا دخل عليه احد من الاغنياء يقول له ويعظمه ولا يقوم للفقراء وطلبة العلم فقيل له في ذلك فقال لان الاغنياء يتوقون من التعظيم فلو تركت تعظيمهم لتضرروا والفقراء وطلبة العلم لا يعظمون من ذلك وانما يعظمون جواب السلام والكلام معهم في العلم ونحوه فلا يضررون بترك القيام اه وفي مجمع الفتاوى لا لاطلاق قيام القارئ جاز اذا جاء اعلم منه واستاذه الذي علمه القرآن او العلم او ابوه او امه ولا يجوز القيام لتعظيمهم وان كان الجاني من الاجلّة والاشراف وفي مشكل الآثار القسام للغير ليس بمكروه لئنه انما المكروه تحية القيام له مقامه

فان قام لمن لا مقام له لا يكره اه (قوله كره بيع العذرة) الكراهة لا تمنع صحة البيع ولكن مقابله (لأرى) قوله وصح في الصحيح مخلوطة بتراب اورماد فتضى عدم صحة بيع الخالصة الا ان يراد بالصفة الحل (قوله غالب عليها) كذا قيدا للقبلة في الكفاي حيث قال وانما يتنفع بها مخلوطة برماد او تراب غالب عليها ولم يقد بالنسبة في الهداية حيث قال ويجوز بيع المخلوطة وهو المروى عن محمد وهو الصحيح اه وكذا يجوز الانتفاع بالمخلوط لا بغير المخلوط في الصحيح اه (قوله كبيع السرقة) هو رجب مساوى الانسان (قوله حيث جاز في الصحيح) فيدان بيع السرقة لا يجوز في مقابل الصحيح ولم ار خلافا في عدم كراهة بيع السرقة عندنا ولذا قال في الكافي وقد عتد المسلمون السرقة وانتقموا اليه فاتهم بقتلهم في الارض لاستكثار الريع من غير تكريم من احدمن السلف اه (قوله وقال الزيلعي الصحيح عندنا حنفية الخ) مخالف لتصحيح الهداية الذي قدمه انه يجوز الانتفاع بالعذرة الخالصة فقد اختلف في تصحيح في الخالصة (قوله وجاز تحلية المصحف) التحلية غير التبرك (ثم لانه من تعظيمه) ولذا كره مد الرجل اليه اما اذا كان معلقا لا يكره لانه على العلوق لم يحاذه واذا صار خلفا بحيث لا يقرأ فيه يحمل في خريطة ويدف كالتسليم كذا في البرازية وقال في غيرها ينسل في ماء جار ولا يحرق اه وفي قاضيخان

يكره تصغير المصحف وان يكتب بقلم دقيق واذا اسلك المصحف في بيته ولا يقرأه ان نوى به الخير والبر كما لا يثم بل رجحه الثواب  
 اه (قوله وجاز دخول الذمي المسجد) اطلقه فشمع المسجد الحرام وبه صرح في الهداية (قوله وعند مالك والثاقبي يكره)  
 اطلاق الكراهة عندهما فيه تساهل لانه لا يكره عند الامام الثاقبي دخول الذمي غير المسجد الحرام وكرهه مالك مطلقا والمراد عندنا  
 بالثبوت في قوله تعالى فلا يقربن المسجد الحرام بعد ما علم هذا منهم عن الطواف لانه لا يكره كذا في التبيين (قوله  
 وجاز عيادته) اطلقه فشمع المجوسى وقيل ان كان مجوسيا لا يموده لانه ابعد عن الاسلام من اهل الكتاب وقيل يموده لما فيه  
 من اظهار محاسن الاسلام وترغيبه وتأييده وقصد تاليه ولا يدعولل ذمي بالمغفرة ولودعاه بالهدى جاز لانه عليه السلام قال اللهم  
 اهدي قومي فاتهم لا يلبسون ولودعاه بطول العمر قيل لا يجوز لان فيه التحدى على الكفر وقيل يجوز لان في طول عمره انتفاع  
 المسلمين باداء الجزية فيكون دعاءهم وعلى هذا الخلاف الدعا بالعافية ولا بأس برد السلام على الذمي ولا يزيد على قوله وعليكم  
 ولا يبدؤة بالسلام لان فيه تعظيمه ﴿٣١٩﴾ وتكرمه وان كان له حاجة فلا بأس ان يبدأه كذا في التبيين واختلفوا

في عادات الناس ايضا واصبح انه لا بأس  
 به الا بمسلم والعبادة من حقوق المسلمين  
 كافي النهاية (قوله وخصا البهائم)  
 شامل للسور وبه صرح في التزانية وفيها  
 لا بأس بكى الاغنام وكى الصي ان  
 من مرض لا بأس به اه (قوله والحقنة  
 يريدها التدوي لا التسمين فانه لا يساح  
 كذا في الهداية ولا فرق فيها بين الرجل  
 والمرأة وانما يجوز ذلك بالاشياء الطاهرة  
 ولا يجوز بالحيوان كالخمر وكذا اكل  
 تدوي لا يجوز الا بالطاهر وفي النهاية  
 انه يجوز التدوي بالحرم كالخمر والبول  
 اذا اخبره طبيب مسلم انه فيه شفاء ولم يجد  
 غيره من المباح ما يقوم مقامه والحرمة  
 ترتفع للضرورة فلم يكن متداويا بالحرام فلم  
 يتناول حديث ابن مسعود رضى الله عنه  
 انه عليه السلام قال ان اذهلم يجعل شفاءكم  
 فيا حرم عليكم او يحمل انه قاله في داء  
 عرفه دواء غير الحرام كذا في التبيين  
 ختمه لا بأس بالرقى لانه عليه السلام  
 كان يفعل ذلك وما جاء فيه من النهي

لرأى فيها فبالتشهير حفظ الآي وبالنقطة حفظ الاعراب والان المعجمي الذي لا يحفظ  
 القرآن لا يقدّر على القراءة الابا لنقط وماروى عن ابن مسعود رضى الله عنه انه قال  
 جردوا القرآن فذلك في زمانهم لانهم كانوا يلقونه على النبي صلى الله عليه وسلم كالتزل  
 وكانت القراءة سهلا عليهم ورون النقط خلا لحفظ الاعراب والتشهير محال لحفظ  
 الآي ولا كذلك المعجمي في زماننا فيستحسن وعلى هذا لا بأس بكتابة آسمى السور و  
 عدد الآي فهو وان كان محدثا فيستحسن وكمن شئ يختلف باختلاف الزمان والمكان  
 كذا قال الامام الترمذى (و) جاز (دخول الذمي المسجد) ولا يكره وعند مالك  
 والشافعي يكره (و) جاز (عيادته) اذا مرض (وخصا البهائم) وانما الخير على الخيل  
 والحقنة وسفر الامة وام الولد والمكاتبه بلا حرم فان من اعضائها في الاركاب  
 كمن يحرم وفي الكافي قالوا هادى زمانهم لقلب اهل الصلاح فيه واما في زماننا فلا نلغى  
 اهل الفساد فيه ومثله في النهاية معزيا الى شيخ الاسلام (وشرا ما وعمر وام ملتقط  
 ما لا بد منه لطفل في حجرهم) اصله ان التصرفات على الصغير ثلاثة انواع هو حق  
 محض فملكه من هو في يده وليا كان او لا قبول الهبة والصدقة وملكه الصبي بنفسه  
 اذا كان مميزا ونوع هو ضرر محض كالعتاق والطلاق فلا يملكه هو ولا احد عليه  
 ونوع هو متردد بين النفع والضرر كالبيع والاجارة للاسترباح فلا يملكه الا الاب  
 والجدة ووصيهما وان لم يكن الصغير في ايديهم لانهم متصرفون بحكم الولاية عليه فلا  
 يشترط كونه في ايديهم كذا في الكافي واستتجار الظن من النوع الاول وفيه نوع  
 رابع وهو الانكاح فيجوز من كل عصة ومن ذوى الارحام عند عدمهم كما  
 سيأتى في كتاب النكاح ان شاماه تعالى (و) جاز (اجارة امه فقط) دون

محمول على رقى الجاهلية اذا كانوا يرقون بكلمات كفر كذا في التبيين وقال قاضيان امرأة اردت ان تصنع تماويذات  
 ليس بها زوجها بعدما كان يتفضها ذكر في الجامع الصغير ان ذلك حرام لا يحل اه ولعل وجهه ما قال في التبيين عن ابن مسعود  
 رضى الله عنه انه قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان الرقى والتائم والتولة شرك والتولة ضرب من السحر قال  
 الاصمعي هو محب المرأة الى زوجها اه (قوله وفي الكافي الخ) كذا قاله الزبلي (قوله وجاز اجارة امه فقط) اى دون  
 الثلاثة الباقية المذكورة متا وهذا ظاهر اذا كان في حجرها واما اذا كان في حجر الم قا جرته امه صبح عند ابى يوسف لانه من  
 الحلفاء وقال محمد لا يجوز لان الحفظ هنا للم كذا في الكافي وفي رواية القدورى يجوز ان يؤجره الملتقط ويسلمه في صناعة  
 يشمله من النوع الاول وهذا اقرب لان فيه ضرورة ونفعا محضا للصغير كذا في التبيين

المذكورين لانها تملك اتلاف منافع بغير عوض بان تستخدمه ولا يملكه هؤلاء وهذه  
 ذواية لجامع الصغير وفي شرح الطحاوي الولاية في مال الصغير الى الاب وصيه ثم الى  
 وصيه فان مات الاب ولم يوص الى احد فالولاية الى اب الاب ثم الى وصيه ثم الى  
 وصي وصيه فان لم يكن فالقاضي ومن نصبه ولهم ولائهم ولاية التجارة بالمعروف في مال  
 الصغير والصغيرة ولهم ولاية الاجارة في النفس والمال جميعا وفي المنقولات والمقارنات  
 جميعا فان كان بيعهم وابارتهم يمثل القيمة او باقل بمقدار ما يتعين الناس فيه جاز ولا افلا  
 ولا يتوقف على الاجارة بعد الادراك لان هذا عقد لا يحجز له حال العقد وكذلك  
 استجارهم للصغير ونشر اؤمهم له ان كان على المعروف جاز على الصغير والصغيرة وان كان  
 اكثر قدر ما لا يتعين الناس فله عليم ولا يجوز عليهم ما اذا ادرك الصغير والصغيرة في مدة  
 الاجارة قبل انقضاء المدة فان كانت الاجارة على النفس فله الخيار ان شاء ابطل الاجارة  
 وان شاء امضاها وان كانت على املاكه فلا خيار له وفي فواته صاحب المحيط اذا اجر  
 الاب او الجد او القاضي الصغير في عمل من الاعمال قبل انما يجوز اذا كانت الاجارة  
 باجر المثل حتى اذا اجره احدهم باقل منه لم يحجز والصحيح انه يجوز الاجارة ولو باقل  
 وذكر شمس الاثمة في كتاب الوكالة للاب ان يبيع ولده الصغير وليس له ان يبيع ماله قال  
 وتأويله اذا كان ذلك في تعلم الحرفة بان دفعه الى اساذ يعلمه الحرفة ويخدم استاذها ما اذا  
 كان بخلاف ذلك فلا يجوز كذا في الفصول العمادية (و) جاز بيع العصور من متخذ  
 خرا (لان المصية لا تقوم بعينه بل بعد تغيره بخلاف بيع السلاح من اهل  
 الفتنة كسر (و) جاز (حل خر ذي باجر) خلافا لهما (لا) اي لا يجوز (اجارة  
 بيت بالامصار وقرانا ليتخذ بيت نار) للمجوس (او كنيسة او بيعة) لليهود  
 والصادق (او باع فيه الخمر) واتما قال قرانا اذ قد قيل عن ابي حنيفة انه يجوز  
 ما ذكر في السواد لكن قالوا مراده سواد الكوفة لان غالب اهلها اهل الذمة  
 واما في سواد بلادنا فاعلام الاسلام فيها ظاهرة فلا يمكن كون فيها ايضا وهو  
 الصحيح كذا في الكافي (وجاز بيع بناء بيوت مكة) بالاجماع لانها ملك  
 من بنائها الا يرى ان من بنى على الارض وقف جاز بيعه فهذا كذلك  
 (واختلف في بيع ارضها) جوهر ابو يوسف ومحمد وهو احدي الروايتين  
 عن ابي حنيفة رحمه الله (و) جاز (قييد العبد) احترازا عن الاباق والغرد  
 (بخلاف الغل) اي جعل الغل في عنق العبد حيث لم يحجز لانه عادة المظلمة وفي القبة  
 لايأس بوضع الراية يعني الغل في عنق العبد في زماننا لغلبة الاباق خصوصا في  
 الهند (و) جاز (قبول هدية تاجرا واجابة دعوته واستعارة دابته) والقياس  
 ان لا يجوز الكل لانه تبرع والعبد ليس من اهله لكن جوز في البشائر اليسير  
 للضرورة استحسانا لانه لا يعبد منه كالضيفا ليجتمع اليه المجاهزون ويحلب  
 قلوب الماملين فكان من ضرورات التجارة ومن ملك شيئا ملك ما هو من ضروراته  
 (وكره كسوة ثوبا وهداة التقدين) لانها بالضرورة (و) كره (استخدام الحصى)

(قوله الى الاب وصيه) اي ثم وصيه  
 (قوله والصحيح انه يجوز الاجارة ولو  
 بالاقل) هذا ولو حمل الاقل على الذنب  
 اليسير دون الفاحش انتفت الخافعة  
 (قوله وجاز حل خر ذي باجر) اي  
 فيطلب له الاجر عند ابي حنيفة خلافا لهما  
 لانه عليه السلام لمن في الخمر عشرة منها  
 حاملها ولا يبي حنيفة ان الحل ليس بمصيبة  
 والحديث محمول على الحل المقر ونقص  
 المصيبة على هذا الخلاف اذا جردت  
 لتقل الخمر اوقسه لرحم الخمر يعطى  
 له الاجر عنده وعند هانكه كافي التبيين  
 (قوله واختلف في بيع ارضها) اقتصر  
 في الكثرة على جواز بيعها وقال شارحه  
 قد تناوب الناس ذلك من غير تكبر وهو  
 من اقوى الصحيح ثم قال ويكره اجارة  
 ارضها لقوله عليه السلام من اكل اجور  
 ارض مكة فكأنما اكل الربا ومثله  
 في الكافي والهداية من غير ذكر خلاف  
 فلينظر الفرق بين جواز البيع وبين عدم  
 جواز الاجارة (قوله وفي القبة) عزاء  
 الزبلي للتهامة (قوله وكره استخدام  
 الحصى) قال ملا مسكين اطلاقه يشير  
 الى ان مطلق الخدمة مكروه وذكر  
 في الاوضح انما يكره استخدامها في الخدمة  
 للمهودة وهو الدخول في الحرم اه

**(قوله)** ويكره اقراض قال دراهم لأخذه ماشاء) أي حتى يستوفي ما يقابل الدرهم جزءاً غير كافٍ النهاية وهذا إذا شرط عليه حال القرض أن يبعه شيئاً فانياً فإن باعه ولم يكن البيع مشروعاً عليه في أصل القرض جاز ذلك ولم يكن به بأس وكذلك لو اقترضه دراهم غلة فإن شرط عليه رد صحاح كره وإن رد صحاحاً من غير شرط لا يكره كافي غايه البيان عن الكرخاه وجعل المسئلة في التجسس والمزيد على ثلاثة أوجه أما أن شرط عليه في القرض أن يأخذها تبرعاً أو شراً أو هبةً شرط ولكن يملكه يدفع لهذا أو قال قبل ذلك فتي. (٣٣٩) الوجه الأول والثاني لا يجوز لانه قرض حرمته وفي الوجه الثالث جاز لانه

ليس بشرط التبعة فإذا أخذ يقول في كل وقت يأخذ فهو على ما قلنا منك عليه **(قوله)** وكره اللعب بالشرط (الخ) كذا يكره السلام على لاعبيه استحضار بهم وإهانة لهم عند أبي يوسف ومحمد ولم يراو حفيظة بأساً للشغل من اللعب **(قوله)** بأن يقول أحدهما لصاحبه (الخ) كذا لو شرطه ثالث لأسبقهما فهو جائز في الاختيار **(قوله)** إلا إذا ادخل ثالثاً بينهما) أي وفرسه كقولهم سبوا ولو لم يكن مثلها لا يجوز لانه لا فائدة في إدخاله بينهما لا يخرج من أن يكون قراراً كذا في الاختيار **(قوله)** وإيسا سبق أخذ المال

(الخ) أي وإيسا سبقهما الثالث فإن سبقهما أخذ منهما وإذا قال الأمير جماعة الفرسان أو الرماة من سبق منكم أوصب الهدف فله كذا جاز لانه لا يضر على تعليم الله الحرب والجهاد كافي الاختيار **(قوله)** وقال أبو يوسف لأبى (الخ) كذا في الهدايا والتبني والكافي ثم قال في الهدايا والكافي ولكننا قول هذا خير وأحد فكان الأخط في الاشتاع وقال الزبيلي والأحوط الاستناع لكونه خير وأحد فيعطف القطعي إذ التشابه ثبت بالقضي أو في الاختيار وما روي أنه لا

لأن فيه تحريض الناس على الخصاء ولا يبرى عن مخالطة النساء (و) كره (اقراض) قال دراهم لأخذه ماشاء) لانه قرض جرفهها وهو منهي عنه وينبغي أن يستوعده دراهم يأخذ منه ماشاء جزءاً فإنه ليس بقرض حتى لو هلك لأشئ على الآخذ (و) كره (اللعب بالشرط) أي الترد وكل لهو) لقوله صلى الله عليه وسلم كل لعب ابن آدم حرام إلا ثلاثة ملاعبة الرجل أهله وتأديبه لفرسه ومناخلة لقوسه وإبلج الشاقي الشرط نبح بالقرأ ولا اختلاص بحفظ الأجواب لأن فيه تشجيع الحاطر والحجة عليه ماروسنا (ولأساً في المسابقة في الرمي والفرس والأبل أن شرط المال من جانب واحد) بأن يقول أحدهما لصاحبه انسبتي فلنك كذا وانسبتي فلأشئ لي لقوله صلى الله عليه وسلم لأسبق الآخي خب أي بغير أو نضل أي رمي أو حافر أي فرس (و) حرم (لو) شرطه (من الجانبين) بأن يقول أنسبتي فركك أعطيك كذا وإن سبق فرسي فأعطني كذا (إلا إذا ادخل ثالثاً بينهما) وقال الثالث انسبتي فللأول كذا وانسبتي فلأشئ لي أعطيك ولكن إيسا سبق أخذ المال الشرط وكذا المتفقة إذا شرط لأحدهما الذي معه المواب صح وإن شرطه لكل واحد منهما على صاحبه لم يجز كافي المسابقة (و) كره قوله في دعائه اللهم اني أسألك (بمقد المز من عرشك) بروي يبارتين الأولى من المقد والثانية من القعود ولا شك في كراهة الثانية لاستحالة معناه على الله تعالى. وكذا الأولى لأنها توهم تعلق عزه بالعرش والعرش حادث وما تعلق به بهذا الوجه يكون حادثاً ضرورة وعز الله تعالى قديم لا ينفك عنه ازلاً وأبداً وقال أبو يوسف لأبى (و) به أخذ الفقيه أبو الليث الماروي أنه صلى الله عليه وسلم كان من دعائه اللهم اني أسألك بمقد المز من عرشك ومنتهى الرحمة من كتابك ووجدك الأعلى وكلارك التامة ولعل السر في تجويزها جواز جعل المز صفة للعرش لأن العرش موصوف في القرآن بالجود والكرم فكذا بالمرز والأخفى على أحد أنه موضع الهيئة وأظهره رجال القدرة وإن كان الله تعالى مستغنياً عنه (و) كره قوله في دعائه (بحق فلان) وكذا بحق أنيساك أو أوليائك أو رسلك أو بحق الليث أو الشعر الحرام إذا لا حق للعقل على الله تعالى وإنما يمتحن برحمته من يشاء بالأوجوب عليه ولو قال رجل لغيره بحق الله أو بالله أن أقبل منك كذا لا يجب عليه أن يأتي به شره وإن كان الأول أن يأتي به (و) كره (احتكار قوت البشر والبهايم في بلد يضر بأهله)

يترك به الاحتياط (دور ٢١ ل) **(قوله)** وكره احتكار قوت البشر والبهايم) والاحتكار حبس الطعام للفلان اقتداء من حكر إذا ظلم ونقص وحكر بالشيء إذا استبد به وحسبه عن غيره وتقيده قوت البشر والبهايم قول أبي حنيفة ومحمد وعليه الفتوى وقال أبو يوسف كل ما ضر بالعاملة حبسه فهو احتكار وإن كان ذهاباً أو قسوة أو ثوباً كذا في الكافي **(قوله)** في بلد يضر بأهله) أطلق البلد وقال في الهداية والكثير والكافي يكره إذا كان يضرهم بأن كانت البلدة صغيرة بخلاف ما إذا لم يضرهم بأن كان

المصر كغيره لأنه حبس ملكه من غير اضراء بغيره وكذا تلقى الجلب على هذا التفصيل اذا لم يلبس الملقى على التجار سعر البلد فان لبس فهو مكروه سواء اضراء لم يضر بالبلدة **(قوله)** لقوله صلى الله عليه وسلم الجانب مرزوق والمحكر مملون كذا في الهداية وزاد في الكافي قوله صلى الله عليه وسلم من احتكر على الناس الطعام رما الله بالجنام والافلاس وكذا في الاختيار **(قوله)** ويجب ان يأمره القاضي ببيع ما مضى عن قوته وقوت اهله اى الى زمن يمتد فيه السنة كذا في الهداية والتبيين **(قوله)** والصحيح ان القاضي يبيع ان امتنع اتفاقا واضح على قولهما وكذا على قول ابي خنيفة فانه يرى الحجر لضرر طم كافي الطبيب الجاهل والمكاري الفليس وفي الاختيار قد قال اصحابنا اذا خاف الامام على اهل مصر الهلاك اخذ الطعام من المحكرين وفرقه عليهم فاذا وجدوا ردوا مثله وليس هذا مجبرا وانما هو دفع للضرورة كافي حال الخمصة اه وتقله عنه الزبلى واقره عليه **(قوله)** ومدة الحبس قيل اربعمائة يوما لقوله صلى الله عليه وسلم من احتكر طعاما اربعين ليلة فقد برئ من الله وبرئ الله منه كذا في الهداية اه وفي الكافي مرويا من احتكر الطعام اربعين يوما يطلب القسط فمليه لمة الله والملائكة والناس اجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا قال صرف الفل والعدل الفرض اه **(قوله)** ولكن يأثم وان قلت **(٣٧٢)** المدة كذا في الكافي والاختيار ثم قال

فالحاصل ان التجارة في الطعام مكروهة فانها توجب الفتنة في الدنيا والاثم في الآخرة اه وفي شرح الكنتر مثلا مسكين هذا اذا كان على قصد الاحتكار وتربص الغلاء وقصد الاضرار بالناس اما اذا لم يمكن شي من ذلك فهو محمود اه **(قوله)** ومجولوه من بلد آخر هذا عند ابي خنيفة وقال ابو يوسف يكره ان يجلس ما جله من بلد آخر لاطلاق ما رويناه والحق الضرر بالامة وقال محمد ان قلته من موضع يجلب منه الى مصر في الغالب يكره حسيبه لان حق الامة تعلق به كذا في التبيين وكذا في الهداية مؤخر اقول محمد بدله **(قوله)** فيسعر بمشورته اهل الرأي ومن باع منهم بمقدوره الامام صرح لانه غير مكروه على البيع كذا في الهداية

وقال في المحيط وشرح المختار ان كان البائع يخاف ان نقص ضرره الامام لا يحل للمشتري ذلك لانه في معنى المكره **(ويحلق)** والحلية فيه ان قوله ليهيئ محب خيئ ذباي شي بانه يحل كذا قاله الزبلى اه وفي الاختيار لوافق اهل بدلع سر الحنجر والهمم وشاع بينهم فدفعت رجل الى رجل منهما درهما ليعطيه فاعطاه اقل من ذلك والمشتري لا يعلم رجوعه عليه بالتقصا من الثمن لانه ما مضى الايسر البلد **(قوله)** قال قاضي خنيفة وفيه اذا قلم اظافيره او حلق شعره بنى ان يدين ذلك فان دعى به فلا بأس وان القاء في الكسب والمقتسل يكره ذلك لانه يورث داء وروي عن الامام قال حلفت رأسي بمكة فخطفت الى الحجاب في ثلاثة مناهي الى جلست مستدرا فقال استقبل القبة وناولته الجانب الايسر فقال الامين وارتد ان اذهب ببدالحلق فقال ادفن شعرك فدفنته اه **(قوله)** ويحني شاربه الاحياء الاستئصال قال النبي صلى الله عليه وسلم احفوا الشارب واعفوا اللهى واعفوا اللهى قال محمد عن ابي خنيفة تركها حتى تنكث وتتقصير منها سنة فيما زاد على القصة لانها زينة وكثرها من كمال الزينة ونظولها الفساحي خلافا للزينة والسنة التفت في الايط ولا بأس بالحلق ويبتدى في حلق العانة من تحت السرة كذا في الاختيار والسنة حلق الشارب وقصه حسن وهو ان يأخذ منه حتى يتقصص عن الاطار وهو الطرف الاعلى من الشفة العليا

ويخلق عاتيه ويطلب بدنه بالاعتسان في كل اسبوع مرة فان لم يفعل فوق كل خمسة عشر يوما ولا عذر في تركه وراما لاربعين فالاسبوع هو الفضل والخمسة عشر الاوسط والاربعون لا يبدل ولا عذر فيها وراما لاربعين ويستحق الوعيد وفي المحبط ذكر ان عمر ابن الخطاب رضي الله عنه كتب ان وفر والاطافير في ارض المدوقا تسلاح وهذا مندوب اليه للمجاهدة في دار الحرب وان كان قص الانظار من الفطرة لانه اذا سقط السلاح من يده وقرب العدو منه بما تمكن من دفعه باطافيره وهو نظير قص الشارب فانه سنة وفي حق الغازي في دار الحرب ان توفي شاربه مندوب اليه ليكون اهيب في عين العدو (رجل تعلم علم الصلاة ونحوه يعلم الناس و آخر لعبد به قال اول افضل لانه منقمة تعلم الخلق اكثر جاد في الامر ان تذكره العلم ساعة خير من احياء ليلة كذا في فتاوى قاضيه خان وفيها رجل خرج في طلب العلم بغير اذن والده فلا بأس به ولا يكون عقوبا قيل هذا اذا كان محتاجا وان كان امره فلا بد ان يمنع من الخروج ومراعاة العلم العلم الشرعي وما يتفقه به فيه دون علم الكلام وامثاله لما روي عن الامام الشافعي رحمه الله انه قال لان يلقى الله عبد با كبر الكبار خير من ان يلقاه يعلم الكلام فاذا كان حال علم الكلام المتداول في زمانهم هكذا فانك بالكلام المخلوط بهنقيات الفلاسفة المنمور بين اهل العلم المخرفة وفيها ايضا رجل علم ان فلا تيسا على من المتكر له انه يكتب اليه بذلك قالوا ان كان يعلم انه لو كتب اليه يمتعه الاب عن ذلك وقد ر عليه يحل له ان يكتب والا فلا يكتب كيلا تقع المدواة بينهما وكذلك فيا بين الرجلين وبين السلطان والرعية والحشم انما يجب الامر بالمعروف اذا علم انهم يسمعون الرجل اذا كان يصوم ويصلي ويحضر الناس باليد واللسان فذكره بما فيه لا يكون غيبة وان اخبر السلطان بذلك ليجزءه فلا تهم عليه رجل يذكر ما روى اخيه المسلم على وجه الاهتمام لم يكن ذلك غيبة انما الغيبة ان يذكر على وجه الغضب يريد السب حكى عن ابى الليث الحافظ كنت افي ثلاثة اشياء رجعت عنها كنت افي ان لا يحل للمعلم اخذ الاجرة على تعليم القرآن وكنت افي ان لا ينبغي للعالم ان يدخل على السلطان وكنت افي ان لا ينبغي لصاحب العلم ان يخرج الى القرى فيذكرهم ليجمعوا له شيئا فرجعت عن ذلك كله (صلة الرحم واجبة) ولو بسلام ونحية وهدية وهي معاونة الاقارب والاحسان اليهم والتلطيف بهم والمجالة اليهم والمكاملة معهم وتزور ذوي الارحام غيا فان ذلك يزيد القلوبا بل تزور اقرباء كل جهة او شهر ويكون كل قبيلة وعشيرة بدوا واحدة في التناصر والتظاهر على من سواهم في اظهار الحق ولا رد بعضهم حاجة بعض لانه من القطيعة في الحديث صلة الرحم تزيد في العمر وفي حديث آخر لا تمزل اللانكئة على قوم قيمه قاطع رحم وفي بعض الاحاديث ان الله يصل من وصل رحمه ويقطع من قطعهما والله اعلم

### فصل

في الذخيرة ان تعليم صفة الايمان للناس وبينان خصائص اهل السنة

اه وقال قاضيه خان حتى يوازي الطرف من الشفة العليا ويصير مثل الحاجب اه  
**(قوله وان كان امره)** عبارة قاضيه خان فان كان امره اصبح الوجه فلا بد ان يمنع من الخروج **(قوله ومراعاة العلم العلم الشرعي)** من كلام المصنف والضمير راجع لقاضيه خان **(قوله دون علم الكلام)** يعني فياورداء قدر الحاجة لما قال في الاختيار كره ابو حنيفة تعلم الكلام والمناظرة فيه وراه قدر الحاجة اه

### فصل

والجماعة من اهم الامور والسلف ورحمهم الله في ذلك تصانيف والمختصر ان يقول  
 ما امرني الله به قبله وما نهاي عن انتهت عنه فاذا اعتقد ذلك قلبه واقر بلسانه  
 كان ايمانه صحيحا وكان مؤمنا بالكل وفيه اذا قال الرجل لا ادري اصبحت ايماني  
 ام لا فهذا خطأ الا اذا اراده نفي الشك حين يقول لشيء نفسي لا ادري اريد فيه  
 احد ام لا ومن شك في ايمانه وقال انا مؤمن ان شاء الله تعالى فهو كافر الا ان  
 يؤولها فقال لا ادري اخرج من الدنيا مؤمنا حينئذ لا يكون كافرا وفي المحيط من  
 اتى بلفظة الكفر مع علمه انها كفر ان كان عن اعتقاد لاشك انه يكفر وان لم  
 يستقد او لم يعلم انها لفظة الكفر ولكن اتى بها عن اختيار فقد كفر عند عامة العلماء  
 ولا يصد بالجهل وان لم يكن قاصدا في ذلك بان اراد ان يتلفظ بشيء آخر فحري  
 على لسانه لفظة الكفر نحو انه اراد ان يقول بحق أنك توخداي وما سدنك تو  
 فحري على لسانه عكسه فلا يكفر وفي الاجناس عن محمد نصا ان من اراد ان يقول  
 اكلت فقال كفرت انه لا يكفر قالوا هذا محمول على ما بينه وبين الله تعالى فاما  
 القاضي فلا يصدقه ومن اضمر الكفر او هم به فهو كافر ومن كفر بلسانه طائفا  
 وقلبه مطمئن بالايمان فهو كافر ولا ينفعه ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق  
 به فاذا نطق بالكفر كان كافرا عندنا وعند الله تعالى كذا في المحيط وفي سر  
 الاجناس من عزم على ان يأمر غيره بالكفر كان يزمه كافرا ومن تكلم بكلمة  
 الكفر ونحى عن غيره يكفر الضاحك الا ان يكون الضحك ضروريا بان يكون  
 الكلام مضحكا ولو تكلم بها مذكر وقبل القوم ذلك منه فقد كفروا والرضا  
 بكفر نفسه كفر بالاتفاق واما الرضا بكفر غيره فقد اختلفوا فيه وذكر شيخ الاسلام  
 خواجه زاده في شرح السيران الرضا بكفر النيران بما يكون كفرا اذا كان يستخبر  
 الكفر او يستحسنه اما اذا لم يكن كذلك ولكن احب الموت او القتل على الكفر  
 لمن كان شريرا مؤذيا بطبعه حتى ينقم الله منه فهذا لا يكون كفرا ومن تأمل في  
 قوله تعالى ربنا اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا يظهر له صحة  
 ما ادعيته وعلى هذا اذا دعا على ظالم وقال اما لك الله على الكفر او قال سلب الله  
 عنك الايمان ونحوه فلا يضره ان كان مراده ان ينقم الله تعالى منه على ظلمه  
 وايذائه الخلق قال صاحب الذخيرة وقد عثرنا على الرواية في غنى حنيفة رحمه الله  
 تعالى ان الرضا بكفر الغير كفر من غير تفصيل ومن خطر بباله اشياء توجب  
 الكفر ان تكلم بها وهو كاره لذلك لا يضره وهو بعض الايمان ومن اعتقد الحلال  
 حراما او بالعكس يكفر اذا كان حراما لغيره واذا كان حراما لغيره لا يكفر وان  
 اعتقد وانما يكفر اذا كان حرمة ثابتة بدليل قطعي واما لو كان باخبار الآحاد  
 فلا وقد استوفى الكلام في هذا الباب في الفتاوى فصل الطالب ان راجعها  
 وينبغي للمسلم ان يتعوذ بهذا الدعاء صباحا ومساء فانه يسبب النعمة من الكفر بدعاء  
 سيد البشر صلى الله عليه وسلم اللهم اني اعوذ بك من ان اشرك بك شيئا وانا اعلم  
 واستغفرك لما لا اعلم انك انت علام الغيوب ثم اذا كان في المسئلة وجوه توجب  
 الاكفار ووجه واحد ينمى ميل العالم الى ما ينمى ولا يرجع الوجه على الواحد

(قوله ثم اذا كان في المسئلة وجوه  
 توجب الاكفار ووجه واحد ينمى ميل  
 العالم الى ما ينمى) اي يجب عليه لما  
 قال في مختصر الظهيرية على المفتي ان  
 يميل الى الوجه الذي ينمى التكفير تحسنا  
 لا ظنا بالمؤمن

(قوله بحق أنك الخ) معناه بحق انك  
 انت الاله ونحن عبيدك امه مصححه

(قوله وان لم يسل حتى صلى جماعة كان مسلما) كذلك يكون مسلما وان في وقت الصلاة لا في غيرها اوصلى في وقت الصلاة منفردا مترجعا الى القبلة الاولى وطاف كما يطوف المسلمون لا بمجرد التلبية كذا في مختصر الظهيرية والبرازية وفيها عن المتقي نصراني صلى وحده واستقبل قبلتنا لا يصير مسلما لانهم يستقبلون قبلتنا وقد علم المصنف هذا في كتاب الصلاة وان صلى في جماعة ذكرهم فاسد لا يكون مسلما (عنه) له وفي الواو قبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام قال قاضيخان ولكن لا قتل لان تقاملا لا قتل بشهادة النساء

### ﴿كتاب النكاح﴾

(قوله اختلف في معادلة) على اربعة اقوال قيل مشترك بين الوطع والقعد اشتراكا ظاهريا وقيل حقيقة في القعد مجاز في الوطع ونسب الاصوليون الى المتأني وقيل قلبه حقيقة في الوطع مجاز في القعد وعليه مشايخنا وقيل حقيقة في الضم صرح به مشايخنا ايضا وقال الكمال لانما يفتن بكلامهم لان الوطع من افراد الضم والموضوع للاعم حقيقة في كل من افراده كالسان في زيد فهو من قيل المشترك المنوي اه وعارضة صاحب البحر بما يرضه شيئا رحمة تعالى (قوله انه الضم والجمع) المطبق للبيان وقد اقتصر في الكافي على قوله النكاح في اللغة الضم اه والتبادر من لفظ الضم تعلقه بالاجسام لا الاقوال لانها امراض ثلاث في الاول منها قبل وجود الثاني فلا يصادف الثاني ما ينضم اليه فوجب كونه مجازا في المقدم لا يؤول الى الضم لان الزوجين حالة الوطع يعتمدان وينضم كل الى صاحبه حتى يصيرا كالشخص الواحد

لان الترجيح لا يقع بكثرة الأدلة ولا احتمال انه اراد الوجه الذي لا يوجب الكفرانتم المسطور في الفتاوى ان توبة اليأس مقبولة دون ايمان اليأس لان الكافر اجنبي غير عارف بالله تعالى ابتداء بما ناور قاتوا الفاسق عارف وحاله حال القيام الياسهل من الابتداء والدليل على قبولها مطلقا اطلاق قوله تعالى وهو الذي قبل التوبة عن عباده

### ﴿فصل﴾

وفي الفتاوى من يقر بالتوحيد ومجده الرسالة اذا قال لا اله الا الله لا يصير مسلما واذا قال معه محمد رسول الله يصير مسلما كذا لو قال ابتداء محمد رسول الله او قال دخلت في دين الاسلام الهدي والصراى اذا قلما اليوم فلا يحكم بسلامه لانهم يقولون ذلك فاذا استقرته قول هو رسول الله اليكم فلا يدل هذا على ايمانه ينضم اليه التبري مما هو عليه واذا قال الصراى اشهد ان لا اله الا الله واتبرأ من النصرانية لا يحكم بسلامه لجواز انه دخل في اليهودية واليهودي يقول ذلك ايضا وان زاد وقال وادخل في دين الاسلام زال الاحتمال وكذا اذا قال انا مسلم لم يكن مسلما لان معناه المستسلم للحق وكل ذي دين يزعم انه كذلك وعن الامام رحمة الله اذا قال نصراني او يهودي انا مسلم او اسلمت يسئل أى شيء تريد ان قال اردت به ترك دين النصرانية او اليهودية والدخول في دين الاسلام صار مسلما وان قال انا مسلم في دين الحق لم يكن مسلما وان لم يسل حتى صلى بجماعة كان مسلما وان مات قبل ان يسئل او صلى لم يكن مسلما وان قال الوتى اشهد ان لا اله الا الله او قال اشهد ان محمدا رسول الله صار مسلما لانه منكر للاصرين جميعا فيما شهد دخل في دين الاسلام \* مسلم ونصراني تنازعا في شراى فقيل انه يباع من المسلم لا من النصراني فقال النصراني انا مسلم لا يصير مسلما اذا قال انا مسلم منك قالوا يابى ان يصير مسلما لانه اخرج الكلام جوابا للكلام غيره وعن الامام انه يصير مسلما انا مسلم \* شهد نصرانيان على نصراني انه اسلم وهو ينكر لم تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل وامرأتان من المسلمين ويترك على دينه وجميع اهل الكفر فيه سواء ولو شهد نصرانيان على نصرانية بانها اسلمت جاز واجبرت على الاسلام وهذا كله قول الامام وفي الواو قبل شهادة رجل وامرأتين على الاسلام وشهادة نصرانيين على نصراني بانه اسلم

### ﴿كتاب النكاح﴾

لما فرغ من الكراهة والاستحسان شرع في النكاح لانه تارة يستحسن واخرى ينكره واختلف في معناه لغة واختار صاحب المحيط وتبعه صاحب الكافي وسائر المحققين انه الضم والجمع قال الشافعي ان القبول تنكح الايامى \* النسوة الارامل اليتامى اى يضم وتجمع الى نفسها سمي النكاح نكاحا لمسا فيه ضم احد الزوجين الى الآخر شرعا اماوطا او عقدا حتى صارا فيه كصراى باب وزوجى خف

**(قوله)** ومناه شرعا عقده موضوع الملك المتعة) أى فى عرف اهل الشرع وهم الفقهاء لانه متى اطلق فى الكتاب والسنة مجردا عن القرائن فهو لوط فقد تساوى المعنى القوي والشرعى ولذا قال قاضيه خان أنه فى اللغة الشرع حقيقة فى لوط مجازا فى العقد كذا فى البحر **(قوله)** والمراد بالعقد الحاصل بالمصدر) احتراز عن المعنى الصدري ﴿٣٣٦﴾ الذى هو فعل التكلم كذا افاده

المصنف فى غايه **(قوله)** وان ههنا عللا اربعا) عطف على قوله فظهر ان اللام **(قوله)** وبينهما تناف) أى بين التفسيرين **(قوله)** ووجه الاندفاع ظاهر بما قرره) أى من ان اللام فى الملك المتعة ليست صلة بل للغاية **(قوله)** (سن ارج) بيان لصفة التكاح واماسبب مشروعيته وان كان فى الأصل محظورا لمعلق بقا العالمه المقدرة فى العلم الا على الوجه الاكمل وشرطه نطقان عام وخاص الاول الاحلية بالمعل والبلوغ فى الولي لافى الزوجين ولا متولى العقد والتوقع الثانى الخاص للانقضاء سماع اثنين بوصف خاص الايجاب والقبول وركنه الايجاب والقبول حقيقة او حكما كالنقل القائم مقامهما وحكمه حل استمتاع كل منهما بالأخر وحرمة المصاهرة وتماصفته تذكر هانقسمة الى ستة اقسام منها **(قوله)** ويجب فى التوقان وهو الشوق القوي) أى مع عدم خوف الوقوع فى الزنا وان كان بحيث لو لم يتزوج لا يحتز عنه كان التكاح فرضا بشرط ملك المهر والثقة ومنها **(قوله)** ويكره خوف الجور) أى وهو ممكن من الاحتراز عنه فان كان لا يتحقق كان التكاح حراما وان خاف الجزع ان الايام بواجبه كان ما باهفزة ثلاثا اقسامه الثلاثة التى ذكرها المصنف فى ستة ذكرها فى البحر **(قوله)** وينتقد بايجاب وقبول) أى فى مجلس لانه يشترط لصحة القبول المجلس كالبعض لا القور

ومناه شرعا (عقد موضوع الملك المتعة) أى حل استمتاع الرجل من المرأة وهو احتراز عن البيع فانه عقد موضوع للملك الممين وان تبعه فى بعض الصور ملك المتعة فلا حاجة الى زيادة قوتا فى محلها كازيد فى النهاية احترازا عن بيع الغلمان والبهائم فان تملكها ليس سببا لملك المتعة التى هى لوط والمراد بالعقد الحاصل بالمصدر وهو ارتباط اجزاء التصرف الشرعى بل الاجزاء المرتبطة نحو زوجة وتزوج وكذا بيت واشترت فان الشارع قد جعل بعض المركبات الاخيارية انشاء بحيث اذا وجد وجد معنى شرعى يتربط عليه حكم شرعى مثلا اذا قيل زوجت وتزوجت وجد معنى شرعى هو التكاح يترتب عليه حكم شرعى هو ملك المتعة وكذا اذا قيل بيت واشترت وجد معنى شرعى هو البيع يترتب عليه حكم شرعى هو ملك الممين ولما كان بين اللفظ الانشائي ومناه من العلاقة القوية حيث لا يختلف عنه المعنى لان الانشاء ایجاد معنى بلفظ قارنه فى الوجود سميت الالفاظ الانشائية باسمى معانيها حيث ذكر البيع والتكاح وايدىهما الايجاب والقبول ولذا اطلق التكاح ههنا على المقدم مع ان المقدم موضوع للتكاح شرعا كما عرفت فظهر ان اللام فى الملك المتعة ليست صلة للوضع بل للغاية فكانه قبل عقد موضوع لمضى ليقرب عليه ملك المتعة وان ههنا عللا اربعا اربعا الفاعلية المتعاقدان والمادية الايجاب والقبول والصورية الارتباط والغائية الاستمتاع هذا تحقيق ما ذكره صدر الشريعة وان كانت عبارته قاصرة عن افادته ويندفع به ما رد عليه أنه فسر اولا التكاح بعقد موضوع لملك المتعة وصرح ثانيا بان التكاح هو الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط فلزم منه ان يكون الايجاب والقبول مع الارتباط معنى التكاح ثم فهم من قوله فان الشرع يحكم بان الايجاب والقبول الموجودين حسا يرتبطان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعى يكون ملك المشترى اثره ذلك المعنى هو البيع ان يكون التكاح معنى الايجاب والقبول مع الهيئة وبينهما تناف ثم المفهوم من قوله فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط الشرعى ان يكونا متحدين لان يكون احدهما معنى للآخر وهو مناف للشتافين ووجه الاندفاع ظاهر بما قرره) اى (سن) (الكاح) (حال الاعتدال) اى اعتدال المزاج بين الشوق القوي وبين القئور عنه (ويجب فى التوقان) وهو الشوق القوي (ويكره خوف الجور) اى عدم رعاية حقوق الزوجية (وينتقد) التكاح اى يحصل وتحقق (بايجاب وقبول) الباء للملابسة كفى نييت البيت بالحجر والمدبر

وصورة اختلاف المجلس ان يوجب احدهما فيقوم الآخر قبل القبول او يشتتل بعمل يوجب اختلاف المجلس فسكوته (لا) بد الايجاب لا يضر اذا قبل بعده ويشترط للانقضاء ان يكون القبول بمدكر ما تالف بالايجاب من ذكر المهر حتى لو قبل قبله لا يصح كقولها تزوجتك بمائة دينار فقبل ان تقول بمائة دينار قبل لا ينقد لان اول الكلام يتوقف على آخره اذا كان فى آخره ما ينبر اوله كذا فى الفتح ويشترط ان لا يخالف القبول الايجاب فلو اوجب بكذا فقال قبلت التكاح ولا قبل المهر

لا يصح وإن كان المال فيه متماكفاً في البحر عن الظهيرة (قول فيه إشارة إلى أنه لا ينتقد بالكتابة في الحاضر) فيه إشارة إلى انعقاده بالكتابة من الغائب لكن بشرط إسماع الشهود (٣٧٧) قراءة الكتاب مع قبولها أو حكايها في الكتاب مع القبول وإن كان بلفظ الأمر

كروحي نفسك متى لا يشرط إعلامها الشهود بما في الكتاب لأنها تنبئ طرفي العقد بحكم الوكالة كما في الفتح عن المصنف عن الكامل (قول فيه إشارة إلى أن ما وضع للاستقبال ليس من الإيجاب والقبول)

هذا على طريقة صاحب الهداية لما ذكر (قول فيه إعادة لفظ ينقد بلفظين تبينها

الح) مراد المصنف من هذا أن صاحب الهداية جعل الصيغة اعتباراً على توكل

بالنكاح والواحد ينوبل طرفي النكاح فيكون تمام العقد على هذا قائماً لموجب

وصرح غير صاحب الهداية بأن زوجتي الإيجاب فيكون تمام العقد قائماً بما أي

الموجب والمقابل في فتاوى قاضيخان قال ولفظ الأمر في النكاح الإيجاب وكذا في

الطلاق وغيره ومثله في الخلاصة قال الكامل وهذا أحسن لأن الإيجاب ليس

الالفاظ المفيد قصد تحقيق المعنى أولاً وهو صادق على لفظة الأمر فيمكن إيجاباً

أه قال صاحب البحر فقد علمت اختلاف المشايخ في أن الأمر إيجاب أو

توكيل فإني أختصر أي الكثرة على أحد القولين فأدفع به ما عارض من خلافه

من أن صاحب الكثرة خالف الكتب ولم يثبت ما في الهداية فالمرض غفل عن

القول الآخر حفظ شيئاً وغابت عنه أشياء مع أن الراجح كونه إيجاباً أه (عزله

ومحذور أن يراد بالاستقبال ما يتناول المضارع (الح) يرجع القول بأن الإيجاب هو الصادر أولاً لأن المال الذي جعله

لهذا بقوله أني تزوجك فتقول المرأة زوجت نفسي منك لا يقتضي الاعتقاد

بالتوكيل بلفظها فقط لعدم صلاحية أني تزوجك للتوكيل فيكون تمام العقد قائماً بما أه وينقد بالمضارع المبدوء بانه

تزوجني بترك فقال قبلت عند عدم قصد الاستبعاد لأنه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف المبدوء

لا الاستعانة كما في كتبنا لأنه يتنافى كون الإيجاب والقبول أجزاء مادية والمراد بالإيجاب ما يقدم من كلام المتقدمين سمي به لأنه موجب وجود العقد إذا اتصل به القبول أو ثبت للأخ خيار القبول (وضاً) في أصل اللغة (المعنى) أي للإخبار عما حدث في الزمان الماضي وإنما اشترط ذلك لأن البيع إنشاء تصرف شرعي والنكاح كذلك والتصرف الشرعي لا يعرف إلا بالشرع والشرع قد استعمل اللفظ الموضوع للإخبار عن الماضي لئلا في الإنشاء ليدل على التحقق والثبوت فيكون أدل على قضاء الحاجة فيه إشارة إلى أنه لا ينتقد بالكتابة في الحاضر فإنه لو كتب على شيء امرأة زوجتي نفسك فكتبت المرأة على ذلك الشيء عقبه زوجت نفسي منك لا ينتقد النكاح كذا في معراج الدراية (كزوجت) أي نفسي أن صدر عن المرأة أو بنى أو نحوها أن صدر عن الرجل (وتزوجت) وينقد أيضاً (بما وضاً) أي لفظين وضع أحدهما (له) أي المعنى (و) الآخر (للاستقبال) يعني الأمر فإنه موضوع للاستقبال (كزوجتي وزوجت) وإنما عطف قوله بما وضاً على الإيجاب والقبول إشارة إلى أن ما وضع للاستقبال ليس من الإيجاب والقبول فإن صاحب الهداية قال النكاح ينتقد بالإيجاب والقبول بلفظين يعبر بهما عن الماضي ثم قال وينقد بلفظين يعبر بهما عن الماضي وبالأخر عن المستقبل وأعاد لفظ ينقد بلفظين تبيناً على أن اللفظين اللذين أحدهما ماضٍ والأخر مستقبل ليسا بإيجاب وقبول بل قوله زوجتي توكيل وقوله زوجت إيجاب وقبول حكماً فإن الواحد ينوبل طرفي النكاح بخلاف البيع كما سيأتي في موضعه أن شاء الله تعالى وصاحب الوقاية والكثرة كانهما زعماً أن قوله ثانياً وينقد بلفظين غير محتاج إليه بناء على زعم أن ما وضع للماضي والمستقبل إيجاب وقبول فقصده الاختصار فقال الأول وينقد بإيجاب وقبول لفظهما ماضٍ كزوجت وتزوجت أو ماضٍ ومستقبل كزوجتي فقال زوجت وقال الثاني ينتقد بإيجاب وقبول بلفظين وضاً للماضي واحدهما وقال شارحه الزيلعي أي ينتقد النكاح بالإيجاب والقبول بلفظين وضاً للماضي أو وضع أحدهما للماضي والآخر للمستقبل فجعلوا ما وضع للمستقبل من الإيجاب والقبول وهو مخالف للكتب والسج أن الزيلعي قال بهذا ذلك وهذا المعنى موجود أيضاً فيها إذا كان أحدهما ماضياً والآخر مستقبلاً مثل أن يقول زوجتي فيقول الآخر زوجتك لأن قوله زوجتي توكيل وثابته وقوله زوجتك امتثال لأمره فينتقد به النكاح فإن المصنف يجعل زوجتي شرط العقد وبواقفه الشارح فيه ثم يجعله توكيلاً وثابته وأعجب من ذلك أن صاحب الهداية يعد ما تبين على هذه الحقيقة كيف لم يثبت لها هؤلاء الأفاضل الحمدقة على ملهم الصواب وإلى المرجع والمآب ومحذور أن يراد بالاستقبال ما يتناول المضارع لما نقل في معراج الدراية

بالتوكيل بلفظها فقط لعدم صلاحية أني تزوجك للتوكيل فيكون تمام العقد قائماً بما أه وينقد بالمضارع المبدوء بانه تزوجني بترك فقال قبلت عند عدم قصد الاستبعاد لأنه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف المبدوء

بالهزمة لانه لا يستخير نفسه عن العود ولو قال باسم الفاعل كقوله جئتكم خاطبا ابتكوا تزوجني ابتك فقال الاب تزوجتك فالتكاح لازم وليس للخطاب ان لا يقبل لعدم جريان المساومة فيه كذا في الفتح **(قوله)** وان لم يعلما معناه هذا على قول البعض لما في البحر عن التجنيس لو عقد احد التكاح بلفظ لا يهيه ان كونه نكاحا هل ينقد اختلاف المشايخ قال بعضهم ينقد لان التكاح لا يشترط فيه القصد اه يعني بدليل محتم مع المزل وظاهره ترجيحه اه لفظ البحر وقال الكمال **(٢٢٨)** لو قلت المرأة تزوجت نفسي بالعربية

ولا تعلم معناه وقبل اي الزوج والشهود يعلمون ذلك ولا يعلمون صبح التكاح كالطلاق وقبل لا كايصح كذا في الخلاصة ومثل هذا في جانب الرجل اذا قلته ولا يعلم معناه **(قوله)** واذا صرف الجواب في الطلاق والتمساق ينبغي ان يكون التكاح كذلك الخ قلته الكمال عن قاضيه خان **(تنبيه)** لمبين حكم باقي الاحكام من الخلع والاراء عن الحقوق الخ وقال الكمال اختلفوا في الخلع قبل لا يصح وهو الصحيح قال القاضي فينبغي ان يقع الطلاق ولا يسقط المهر ولا النفقة وكذا لو قلتن ان يبرا وكذا اللديون اذ لقن رب الدين لفظ الاراء لا يبرأ اه وعلمت بما قدمناه عدم صحه البيع ومثله التملك **(قوله)** كذا لو قال لامرأة هذه امرأتى وقالت هذا زوجي عند الشهود لا يكون نكاحا كذا قاله الكمال وقال في البحر عن الخلاصة والواقعات انه المختار وصح في الذخيرة ان الاقرار ان كان محض من الشهود صبح التكاح وجعل انشاء والا فلا اه وهذا اعم مما فصله قاضيه خان بين ان يخبر اجمالا يكن لا ينقدوا الا انقضاءه ثم قال الكمال ولو قال الشهود جعلتها هذا نكاحا فلا نعم انعقد لانه ينقد بلفظا جعل اه **(قوله)** وانما يصح بلفظ التكاح الخ اورد عليه انعقاد التكاح بغير هذه الثلاثة كلفظ الرجعة وكوتى امرأتى فقبلت واجاب عنه في البحر بان المبررة **(التمليك)** في المقود للمعاني حتى في التكاح فليراجع **(تنبيه)** لا يصح التكاح باضافته لجزء شائع في الصحيح كذا في الفتح وصح في الفتاوى الصيرفية بخلافه ونفسها قال زوج نصف نفسي منك بكذا الاصح انه ينقد اه **(قوله)** فلا يصح بلفظ الاجارة هو الصحيح اما اذا جعلت اجرة فيمنع اتفاقا لانه مفيد ملك العين للحال في الجملة بان شرط الحلول او جعلت كذا في البحر وقال في الفتح لو جعلت بدل الاجارة اوراس مال السلم ينبغي ان لا يختلف في جوازه **(قوله)** والاعارة هو الصحيح

عن الشيخ حميد الدين انه قال فغير الانقضاء بالماضي والمستقبل ان يقول الرجل اني تزوجك فتقول المرأة تزوجت نفسي منك يصح التكاح (وان لم يعلما معناه) قال في الفتاوى الظهيرية رجل تزوج امرأته بالعربية او بلفظ لا يعرف معناه او زوجت نفسها ان علما ان هذا لفظ ينقذه التكاح يكون نكاحا عند الكل وان لم يعلما معناه فان لم يعلما ان هذا لفظ ينقذه التكاح فهذه جملة مسائل الطلاق والتمساق والتدبير والتكاح والخلع والاراء عن الحقوق والبيع والتخليك كالطلاق والتمساق والتدبير واقم في الحكم ذكره عن اتفاق الاصل واذا عرف الجواب بالطلاق والتمساق فينبغي ان يكون التكاح كذلك لان العلم بمضمون اللفظ انما يعتد به لاجل المقصد فلا يشترط فيما يستوى فيه الجد والمزل بخلاف البيع ونحوه (و) ينقد ايضا (قوله) لهادا وبذرفت بلايم بعد اداي وبذرفتي يعني اذ اقبل للمرأة خويشتن زني فلان اداي فقالت دادتم قبل للرجل بذرفتي فقال بذرفتي بلايم يصح التكاح لجران العرف به وفي المضمرات الاحتياط ان يقول بالميم وعن نجم الدين النسفي انه كان يقول ينبغي ان يقول الخطاطب خويشتن زني دادتي وقول المرأة خويشتن زني دادم لان في انعقاد التكاح بدون ذكر زني اختلاف المشايخ فلا بد من ذكره لتكون المسئلة متفقا عليها كذا في الذخيرة (كيسع وشراء) اي اذا قيل للبائع فروخه فقال فروخته قبل للمشتري خريدي فقال خريدي يصح البيع وان لم يقلوا فروختم وخريدي لم يذكر (لا) ينقد (بقولهما عند الشهود مازن وشوهرهم) وكذا لو قال لامرأة هذه امرأتى وقالت المرأة هذا زوجي عند الشهود لا يكون نكاحا قال الامام قاضيه خان ينبغي ان يكون الجواب على التفصيل ان اقرا يقصد ماض ولم يكن بينهما عقد لا يكون نكاحا وان اقربت المرأة انه زوجها واقرا الرجل انها امرأته يكون ذلك نكاحا ويتضمن اقرارهما بذلك انشاء التكاح بينهما بخلاف ما اذا اقرا يقصد لم يكن فانه كاذب محض (ولا) ينقد ايضا (بالتماطى) وهو ان لا يذكر العاقدان شيئا من الاعجاب والقبول بل تراضيا على قدر من المهر وبغذه الزوج او وكيله وتأخذ المرأة او وكيلها وكلم المرأة نفسها وانما لم ينقذه مبالغة في صيانة الايضاع عن التهلك واحتراما لشأنها وينقذه البيع اذ ليس فيه هذا المعنى ولذا قال بعضهم ينقذه في الخسيس لا النعيس (وانما يصح بلفظ التكاح والتزويج وما وضع لتمليك العين) كية وتمليك وصدقة وبيع وشراء فلا يصح بلفظ الاجارة والاعارة لانهما وضعا

عليه انعقاد التكاح بغير هذه الثلاثة كلفظ الرجعة وكوتى امرأتى فقبلت واجاب عنه في البحر بان المبررة **(التمليك)** في المقود للمعاني حتى في التكاح فليراجع **(تنبيه)** لا يصح التكاح باضافته لجزء شائع في الصحيح كذا في الفتح وصح في الفتاوى الصيرفية بخلافه ونفسها قال زوج نصف نفسي منك بكذا الاصح انه ينقد اه **(قوله)** فلا يصح بلفظ الاجارة هو الصحيح اما اذا جعلت اجرة فيمنع اتفاقا لانه مفيد ملك العين للحال في الجملة بان شرط الحلول او جعلت كذا في البحر وقال في الفتح لو جعلت بدل الاجارة اوراس مال السلم ينبغي ان لا يختلف في جوازه **(قوله)** والاعارة هو الصحيح

**(قوله وفي غاية البيان هذا اذ قيدت الخ)** كذا نقل التقيدي البحر عن الوالدية والظهيرية ثم قال والمتمدد الاطلاق لان الوصية مجاز عن التملك فلو انعقد بها كان مجازا في النكاح والمجاز لا مجاز له او يخالفه ما نقل الكمال وعن الكرخي ان قيد الوصية بالحال بان قال اوصيتك بنتي هذا لان ينقذ لانه **(٣٣٩)** صار مجازا عن التملك اه وبنى ان لا يختلف في محته حيثنذ بالحاصل

اه اذ قيد بالحال يصح اه كلام الكمال

**(قوله وفي التارخانية الخ)** كذا في

التيين وهو قيد انه لا ينقذ بما قيد ملك

العين اذا خلا الحال عن نية وذكر المهر

وفي المبسوط لا يشترط التيمم لطلاق في فتح

القدر المختار انه لا بد من فهم الشاهدين

مقصودهما كذا في البحر **(قوله وقيل)**

الشرط حضور الشاهدين ) اشارة

الى رد ما قيل انه ينقذ بمحضرة التامنين

وان صح فهو ضعيف لان من صحه قال

لا ينقذ بمحضرة الاصميين على المختار فلا

فرق بين التامن والاصم لعدم السماع ولقد

انصف المحقق الكمال حيث قال ولقد

ابعد عن الفقه وصرف عن الحكمة

الشرعية من جوزه بمحضرة التامنين كذا في

البحر **(قوله)** فلا ينقذ بمحضرة الاصميين

وهنديين فلهما كلامهما ) هو

الصحيح كذا في الفتح فكان ينبغي ذكر قيد

الفهم مثالي حسن التفرع عليه **(قوله)**

عند ذميين ) اي ولو تخالفين اعتقادا كذا في

الاسيحاب **(قوله)** امرالاب شخصا

يعني رجلا يفيد حكم الصحة بما صوره

من عقدة محضرة امرأتين اذ لو كان

الشخص امرأة شرط حضور رجل

وامراة اخرى اه وقيل شهادة المأمور

اذا لم يذكر انه عقدته بل قال هذه امرأته

بقصد صحيح ونحوه وان بين لا تقبل

شهادته على فعل نفسه كذا في البحر برد

لتملك التمتع (في الحال) فلا يصح بلفظ الوصية لانها وضعت لتملك العين بعد الموت وفي غاية البيان هذا اذا قيدت الوصية بما بعد الموت او اطلقت واما اذا قيل اوصيت بنتي فلا تملك الا ان يحضر من الشهود وقال الرجل قبلت بكون نكاحا وفي التارخانية ان كل لفظ موضوع لتملك العين ينقذه النكاح ان ذكر المهر والا فبالية (ويشترط سماع كل من الماعدين لفظ الآخر) اذ لو لم يتم تحقق الرضا من الطرفين فلا ينقذ النكاح وقد عرفت انه لا ينقذ بالكتابة في الحاضر فلا بد من سماع البادية (و) يشترط ايضا حضور حرين او حرين مكلفين سامعين معا قولهما وقيل الشرط ايضا حضور الشاهدين لاسماعهما الصحيح هو الاول فلا ينقذ بمحضرة اصميين وهنديين فلهما كلامهما وينقذ بمحضرة السكاري اذا فهموا وان لم يذكر او بعد الصحو وان سمع احد الشاهدين فاعيد على الآخر فسمعه دون الآخر لم يصح الا في رواية عن ابي يوسف استحسانا اذا اتحد المجلس ولو احدهما اصم فاعاده عليه صاحبه حتى سمع لم يجز ولو سمع احدهما كلام الزوج والآخر كلام المرأة ثم اعيد وانعكس السماع لم يجز عند العامة واجاز ابو سهل ان اتحد المجلس قوله قولهما اي قول الماعدين اولى من قول الوفاة لفظ الزوجين فانه لا يتناول قول الوكيلين (مطلقا) اي سواء كان شهادتهما لنكاح مسلم او كافر (وسلبي لنكاح مسلمة) اذ لا شهادة للكافر على المسلم (ولو) كانا (فاسقين او محدودين في قذف او اعيين او ابى الزوجين او ابى احدهما) لان كلا منهما اهل الولاية فيكون اهل الشهادة تحملا وانما القائل ثمره الاداء فلا يبالي بفواتها (وان لم يثبت) النكاح (بهما) اي ابى الزوجين او ابى احدهما (ان ادعى القريب لان الشهادة للقريب لا تجوز بخلاف الشهادة عليه فانكح بمحضرة ابى الزوج فان ادعى لم تقبل شهادة ابنه له وان ادعت قبل شهادتهما لها وان نكحها عند ابى الزوجية فان ادعت لا تقبل شهادتهما لها وان ادعى قبل (كنكاح مسلم ذمية عند ذميين وان لم يثبتهما ان انكر) اذ لا تقبل شهادة الكافر على المسلم وان ادعى المسلم قبل له (امر) الاب شخصا (آخر ان ينكح صغيرته فانكح عند رجل وامرأتين ان حضر الاب صح) النكاح (والافلا) فان الاب حاضر انتقل عبارة الوكيل اليه فصار عاقدا حكما والوكيل مع الرجل والمرأتين شاهدان (كأب زوج ابنته عند رجل ان حضرت صح) النكاح (والا فلا) فصارت البالغة كالها عاقدة والاب وذلك الشاهد شاهدان (حرم على الرجل (زوج اصله) وان علقت (وقرعه) وان سفلت (واخته ونسبا)

عليه شهادة نحو القباي والقاسم لانه قبل مع بيانه انه فعله **(قوله)** حرم على الرجل الخ ) شروع في بيان شرط من شروط النكاح وهو كون المرأة محلا واختلاف الاصوليون في اضافة التحريم الى الاعيان فقيل مجاز والحرم حقيقة الفعل ورجحوا انه حقيقة وانتفاء محبة المرأة للنكاح شرعا باحد تسعة اشياء بالنسب والمصاهرة والرضاء وحرمة الجمع للحايد والحائض والتقديم وحق الفبر وعدم دين سهاوى والثاني كنكاح البسدة والحرمه الفليظة بالثلاث كذا في البحر وسيذكرها المصنف

(قوله وعنت وشاكه) كذا عمدة جده وشاكه وعنت جده وخالاتها الاشقاء وغيرهن واما العمدة لام فلا تحرم عمتها وكذا الخالة لاب  
لا تحرم خالتها والتوجه لا يخفى وهو في البحر (قوله وبنت زوجته) كذا بنات الربية وان سفلن ثبتت حرمتهم بالاجماع كافي  
البحر (قوله وان لم توطأ الام) سواء الزوجة والبنت بدل الام (قوله وحرم تزوج اصل من ينبت) اخرج الميتة والتي اناها في  
دبرها وهو الاصح وعليه الفتوى وثبتت الحرمة بالمس ليس الا لكونه سببا للزنية وهي منعدمة في هاتين الصورتين وكذا  
الصغيرة التي لا تنبت خلافا لابن يوسف كذا في البحر (قوله وممسوسة) شامل جميع البدن وفي الشعر اختلاف وفي الخلاصة  
ما على الرأس كالبدن بخلاف المسترسل وقبل الشهادة على ذلك في المختار واختار ان الفضل عدم القبول لانه امر مبطن واذا  
ادعى عدم الشهوة صدق الا اذا قبل الفم او مس الفرج كذا ﴿ ٣٣٠ ﴾ في البحر عن الجوهرة (قوله الى فرجها

الداخل) هو المفتوح وقيل الى الشق او  
منابت الشعر وحد الشهوة مختلف فيه  
صحح في المحيط والتحفة وخطا البيان ان  
يشتهى قلبه ان لم يكن مشتهيا او ازداد  
اشتها ولا يشترط تحرك الآلة وصحح في  
الهديا انه لا بد من الانتشار او ازدياده  
ان كان منتشرا والمذهب ما في الهديا  
وعمل ثبوت الحرمة ما لم يتصل الانتزال  
بالمس فان اتزل به لا تثبت الحرمة في  
الصحيح وعليه الفتوى كذا في البحر  
والكافي وفي الشيخ والسنن علامة  
الشهوة ان يتحرك قلبه بالاشتها ان لم  
يكن متحركا قبل ذلك وان كان فزاد  
التحرك والاشتها قال عامة العلماء  
الشهوة ان يميل قلبه اليها ويشتهى ان  
يواقعها كذا في قاضيه خان (قوله لا  
يحرم تزوج المنظور الى فرجها الداخل  
من امرأة) لا يصح هذا الا ان يقدر  
مضاف فيقال لا يحرم تزوج اصل وفرع  
المنظور الى فرجها لانه لا يحرم نفس  
المنظور الى فرجها (قوله فرأى

وان سفلت) وبنت اخيه) وان سفلت (وعنته وخالاته) بأي جهة كانت وامانات الم  
والعمدة والحال والحالة خلال لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم وهن غير مذكورات  
في المحرمات (وبنت زوجة وطئت وام زوجها وان لم توطأ) الام لما تقرران وطء  
الامهات يحرم البنات ونكاح البنات يحرم الامهات (وزوجة اصله) وان علا (وفرعه)  
وان سفل والكل رضا) اي حرم تزوج كل ما ذكر من الاصل والفرع وغيرهما من  
جهة الرضاع وهذا يشمل اقسامها كبنات الاخت مثلا يشمل البنت الرضاعية للاخت  
النسبية والبنت النسبية للاخت الرضاعية والبنت الرضاعية للاخت الرضاعية (و) حرم  
ايضا تزوج (اصل من ينبت) وان علت (و) اصل (ممسوسة بشهوة وماسته وناظره الى  
ذكره والمنظور بشهوة الى فرجها الداخل ولو) كان نظره (من زجاج او ماء هي) اي  
المرأة (فيه) اي الماء (و) حرم ايضا تزوج (فروعهن) اذ بالزنا ثبتت حرمة المصاهرة  
عندنا خلافا للشافعي (لا) اي لا يحرم تزوج المنظور الى فرجها الداخل (من امرأة  
اوما بالانكاس) يعني اذا نظر الى فرجها الداخل من زجاج او ماء هي فيه تحرم هي  
له واما اذا نظر الى مراءت او ماء فرأى فرجها الداخل بالانكاس لا تحرم له كذا في  
فتاوى قاضيه خان والخلاصة (قبل ام امرأته تحرم) امرأته (ما لم يظهر عدم الشهوة  
وفي المس) اي اذا مس ام امرأته (لا) تحرم (ما لم تعلم الشهوة) لان تقبيل النساء  
غالبا يكون عن شهوة والمعاينة بمنزلة التقبيل كذا في فتاوى قاضيه خان (وما دون  
تسع سنين ليست بمشبهة) فان بنت تسع سنين قد تكون مشبهة وقد لا تكون فانه  
يختلف بعظم الحجة وصغرهما واما قبل بلوغها تسع سنين فلا تكون مشبهة وبه بقي  
(كذا) اي كاحرم تزوج اصل من ينبت ونحوها كذلك حرم (الجميع نكاحا وعدة)  
اي في النكاح والعدة (ولو) كانت العدة (من) طلاق (ياثن) وفيه  
خلاف الشافعي (و) الجميع (وطئ بملك عين) قوله (بين امرأتين) متعلق بالجميع

فرجها الداخل بالانكاس لا يحرم له (ضمير محرم راجع للنظر ومفعوله محذوف تقديره اصلها وفرعها (استها)  
وكان ينبغي ان يمدى بلى (قوله كذا في فتاوى قاضيه خان والخلاصة) يعني بالخي الذي ذكرته وبعبارة قاضيه خان  
لو نظر في امرأة فرأى فرج امرأة فنظر عن شهوة لا يحرم عليه امها وابنتها لانه لم ير فرجها وانما رأى عكس فرجها اه  
(قوله فان بنت تسع سنين قد تكون مشبهة وقد لا تكون) اخراج اللتان عن ظاهره فان ظاهره ان بنت تسع سنين مشبهة قطعا  
مطلقا وكذا قال في البحر قال الفقيه ابو الليث مادون تسع لا تكون مشبهة وعليه الفتوى وقال في المعراج بنت تسع  
لا تكون مشبهة اتفاقا وبنت تسع فصاعدا مشبهة اتفاقا وفيها بين الحسن والتسع اختلاف المشايخ والرواية والاصح انها لا تثبت  
الحرمة اه (قوله والجميع وطئ بملك عين) تقدم قريبا في كتاب الحظر لكنه تبع غيره من المصنفين لذكرهم له في الكتابين

(قوله) ايها افترضت ذكر الحمل للآخرى (اي سواء كان نسب او رضاع والمراد بالحرم المؤبد وما المأثمة فلا يمنع ولد الزوج  
امته من سبها جائزا لها حرمة مؤقتة زوال) ٣٣٣ ملك العين وقيل لا يجوز تزوج السيدة عليها نظرا الى مطلق الحرمة كذا

في البحر (قوله) فجاز الجمع بين امرأة

وبتزوجها) اي ذكره على صفة المحصر

فأفاد تصوير مثلها وهو اولي من قول

قائس خان قالوا كل امرأتين لو كانت

احداها ذكرا والاخرى اثنى حرم

التكاح بينهما لا يجوز ان يجمع بينهما

في التكاح الا في مسألة اذا جمع بين امرأة

وبن اثنى زوج كان لها له لانه قال

في البحر كذلك يجوز الجمع بين المرأة

وامرأة ابنتها فان المرأة لو فرضت ذكر

الحرم عليها التزوج بامرأة ابنة وقوله

جائز لانه اجنبى (قوله) وليس

يقده لان الزوج لو بين احداها بالفضل

بان دخل بها او بين انها سابقة قضى

بتكاحها لتصادقهما وفرق بينهما وبين

الآخرى ولو دخل باحداها وبين بعد

ذلك ان الآخرى سابقة يعتبر الثاني

لان الاول بيان دلالة والثاني صريح

والدلالة لا تقوم الصريح كذا في شرح

الجمع (قوله فرق) قال الكمال

والظاهر انه طلاق حتى ينقص العدد

وطول بالفرق بينه وبين ما اذا طلق

احدى نسائه بينهما ونسبها حيث يؤمر

بالتصين والأخلاق الكل واجب

بأحكامه هناك لاحنا لان تكاها كان

متبين الثبوت فله ان يدعى نكاحا من شاء

بمنه من متساكما كان متينا ولم يثبت

نكاح واحدة منهما بينهما فدعواه

حينئذ تملك بما لم يتحقق ثبوته اه

(قوله) فان ادعتها الى الاولى كل فلهما

تمام المهرين ان فرق بعد الدخول

اقول اذا كان التفریق بعد الدخول

(انها فرضت ذكر الحمل للآخرى) يعني يحرم ان يجمع بين حائضين المراتين في التكاح

بأن تزوجها بقدر او عقدن او تزوج احداها في عدة الاخرى سواء كانت العدة

من بان او رجى وان يطأها لم تكن لان الجمع بينهما يفضى الى قطعية الرحم اذا للمعادة

معداة بين الضرائر (فجاز) الجمع (بين امرأة وبنت زوجها) الذي كان لهما من قبل اذا

قربة بينهما ولا رضاع فان بنت الزوج لو فرضت ذكرا كان ابن الزوج وهو حرام اما

المرأة الاخرى لو فرضت ذكرا فلا تحرم عليه تلك المرأة (وان تزوج اخت امه وطئها)

صح التكاح لصدوره عن اهله مضافا الى محله لكن (لا يطأ واحدة) من المتكوجة والموطوءة

(حتى يحرم احداها عليه) لانها لو طئت المتكوجة صار جامعيا بينهما وطأ حقيقة ولو

جامع المملوكة صار جامعيا بينهما وطأ حكما لان المتكوجة موطوءة حكما واذا

حرم للمملوكة على نفسه بسبب من الاسباب كالبيع والتزويج والهبة مع التسليم

والاعتاق والكتابة حل وطأ المتكوجة واذا طلق المتكوجة حل وطء المملوكة

ويطأ المتكوجة ان لم يكن وطء المملوكة لهما جمع وطأ لاحقيقة ولا حكما (وان

تزوجها) اي الاختين (بمقدن) يقده لانه لو تزوجها بقدر واحد كان التكاح

باطلا لان الجمع بين الاختين فلا يستحقان شيئا من المهر (وليس الاول) يقده لانه لو

علم ذلك بطل الثانية (فرق بينه وبينها) لان نكاح احداها باطل بيقين ولا وجه

الى التبين لعدم الاولوية والترجيح بالمرجع باطل ولا الى التنبه مع الجهالة

لعدم القابلية اذا لم يكن الاستمتاع بواحدة منهما وللضرر عليه وعليها بالزام الثقة

والكسوة من غير قضاء حاجة وصيرورة المرأة كالمعلقة وهى التى لها زوج قد

اعرض عنها ولا يجوز التحرى في الفروج فتمين التفریق (فان طلبتا المهر وقالتا

لا ندري الاولى لا يقضى لهما بشئ من المهر) الا ان يصطلحا لان الحق للمجهولة

فلا بد من دعوى الاولى او الاصطلاح ليقضى لهما وبصورته ان تقول لا عند القاضي

لثا عليه المهر وهو لا يمدونا فتصلح على اخذ نصف المهر فيقضى القاضي (وان

ادعتها) اي الاولى (كل) منها (بلاينة فلهما تمام المهرين ان فرق بعد الدخول)

لانها استقر بالدخول فلا يقطعه شئ (وقصف مهر لوقبه وتساوى مسماها)

لان النكاح الاخر باطل غير موجب للمهر والنكاح الاول صحيح وقد تارق الاول

قبل الوطء فيجب نصف المهر ولا بدري لمن هو قصف بينهما (وان اختلفا)

اي مسماها (فان علما) اي السميان بان ايهاا لفلاة وايهاا للآخرى (فلكل منهما

ربع مهرها) للمسى (والا) اي وان لم يعلم السميان (قصف) اي فلكل منهما

نصف (اقل السميان) لانه متيقن (وان لم يسم) مهر لهما (فلهما مئة واحدة

لزم لكل مهرها ولا يشترط له دعوى الاولى وانما كشرط للمزاحمة في نصف المسعى قبل الدخول اه ولذا قال الزيلعي وان كانت الفرقة

بعد الدخول يجب لكل منهما المهر كاملا لانه استقر بالدخول فلا يقطعه شئ اه ولم يقده بدعوى الاولى وبقي ما دل على واحدة

والحكم معلوم بما ذكرناه (قوله) والاى وان لم يعلم السميان فقصف اي فلكل منهما نصف اقل السميان (في نظر الحكمه شمر حاجه نصف

أقل المسلمين لكل واحدة فتأخذ ان مهرًا كاملاً وليس لهما الا نصف أقل المسلمين اه ويمكن اصلاح المتن بالغاية فيقال والا  
 اى وان لم يعلم المسميان فنصف أقل المسلمين يعنى لهما والا فالاخذة على ظاهره ظاهرة لقوله فان اختلفا فان علما لكل ربيع  
 مهرها والا فنصف أقل المسلمين اه فتأمل **(قوله صح نكاح الكتابية)** قال الكمال والاولى ان لا يفعل ولاياً كل ذي حتم  
 الاضرورة وتكره الكتابية الحربية اجمالاً لافتح باب الفتنة مع امكان التعلق المستدعى للمقام معها في دار الحرب وتعرض  
 الولد على التعلق باخلاق اهل الكفر وعلى الرق بان تسوي حبل فيولد الولد رقيقاً وان كان مسلماً اه **(عوله المقرة بنى)**  
 كذا قال الكمال الكتابى من قربنى ويؤمن بكتاب وفي المصنف قالوا هذا يعنى حل نكاح الكتابية اذا لم تعتقد المسيح الهاما  
 ان اعتقدت فلا وفي مبسوط شيخ الاسلام ويجب ان لا يأكلوا ذبائح اهل الكتاب اذا اعتقدوا ان المسيح اله وان عزير الله ولا  
 يتزوجوا نساءهم وقيل عليه الفتوى ولكن بالنظر الى الدلائل بنى ان يجوز الاكل والتزوج اه وهو موافق لما في مبسوط شمس  
 الاثمة في الذبيحة قال ذبيحة النصرانى حلال مطلقاً سواء قال ثالث ثلاثة او لا وهو موافق لاطلاق الكتاب اى الهداية والدليل وهو  
 قوله تعالى والمحصنات من الذين اتوا الكتاب اه كلام الكمال ويوافقه في ٣٣٣ م مقدمناه في الذبائح والصيد من ابتداء

الاحكام على ما يظهرون لاعلى ما  
 يضمنون **(قوله ولو كانت كتابية او مع طول**  
 الحرة) علمت كراهة نكاح الكتابية  
 الحرة وصرح في البدائع بكراهة نكاح  
 الامة عند عدم الضرورة والظاهر انها  
 تنزيهية فلم يخرج عن المباح بالكلية وان  
 كان التزاد راجعاً على الفعل كذا في البحر  
 عن الفتح **(عوله ونكاح الحرة عليها)**  
 كذلك يجوز معها وبطل نكاح الامة  
**(قوله اى لا يجوز نكاح الامة على**  
 الحرة) قيد بالنكاح لانه يجوز مراجه  
 الامة على الحرة لان الملك باق فيها  
 ذكره الزيلعي في الرجعة والمراد  
 النكاح الصحيح فلو دخل بالحرة  
 بنكاح فاسد لا يمنع نكاح الامة

ولو تزوج اربعاً من الاماء وخسان الحرائر في عقد صح نكاح الاماء لان نكاح الجنس باطل فلم يتحقق الجمع فصح نكاح (عند)  
 الاماء كذا في البحر **(قوله لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم الآية)** قال الله تعالى بعده فان ختمت ان لا تعلموا فواحدة او ما ملكت  
 ايمانكم فاستفدت ان حل الاربع مقيد بعدم خوف عدم العدل وثبت المنع عن اكثر من واحدة خوفاً قاله الكمال في باب القسم  
 وفي البحر عن البدائع مظاهره فيداه اذا خاف عدم العدل يستحب ان لا يزيد لانه يحرم **(قوله)** والتخصيص على العديد يمنع الزيادة  
 عليه كذا في الهداية واليتين وهذا الاطلاق قول بالفقهوم ولا نقول به فكان ينبغي ان يقال كافي الكافي والاقصا على الاربع  
 في موضع الحاجة الى البيان يدل على انه لا يجوز الزيادة عليه **(قوله)** لكن لا توطأ حكم الله وادعى كالموطأ لا يخل) كافي البحر **(قوله)** ثلاثا  
 يسى ماؤه ذرع غيره) فان قيل لم يرد في الحرم بسد في الجبل فكيف يكون سابقاً قلنا شعره يثبت من ما الفير كذا في البحر عن المراج ومثله  
 في الكافي اه ولا يخفى ان المراد ازدياد نبات الشعر لاصل نباته ولذا قال في التبيين والكافي لانه يزداد سمعه وبصره حدة كما  
 جاء في الحجر اه وهذا حكمت والا فلما ادخلت من الوطى لما قال في الفتح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخل لمرأى يؤمن بالله  
 واليوم الآخر ان يسقى ماءه ذرع غيره يعنى اتيان الجبالى رواه ابو داود والترمذى وقال حديث حسن اه

**(قوله ويستحب للمولى ان يستبرئها صيانة لماه)** كذا في الكافي ثم قال واذا جاز النكاح فلزوج ان يصأها اه اى حل له وطؤها كافي التبيين اه اى قبل استبرائها وقال محمد لاحب قبل استبرائها وكذا الزانية على هذا الخلاف وقيل لا خلافا في الحقيقة لانها يقولان بعدم وجوب الاستبراء ومحمد يقول باستحبابه فلم يتقابل التي والاثبات فكان قوله تفسيراً لقولهما اه وفي البحر عن **٣٣٣** في الذخيرة الصحيح انه يجب على المولى استبرائها اذا اراد تزويجها

والله مال شمس الاثمة السرخسى وفي الحاوى الحصرى جعل الوجوب قول محمداه **(قوله حتى لو رأى امرأة ترى فتزوجها جاز له ان يصأها خلافاً لمحمد)** كذا قال الزيلعي وخلاف محمد في حل الوطء في محله المقدف قوله خلاف محمد متعلق بقوله انه يصأها لانها لان نكاح الزانية جائز اتفاقاً اذا لم يكن حلي وان كانت حلي صح خلافاً لابي يوسف كافي في المجموع **(قوله لا نكاح)**

انه) يتفرع عليه احكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وعدها عليه خاسمة اه **(قلت)** وكذا ثبت بسبب ولدها وان لم يدعه والكل متفق اه اما اذا تزوجها من غيرها عن وطئها حراماً على سبيل الاحتياط فهو حسن لاحتياط ان تكون حرة او معتقة النير او مخلوقاً عليها بعتها وقد حثت الحالفون كثيراً ما وقع سباً اذا تداولها الايدي كذا في البحر اه ولا يخفى ما في عدم عددها خاسمة ونحوه من عدم الاحتياط في وقوعه في الحرم **(قوله)** وصابئة مائة كوكب لا كتاب لها) قل في البحر هكذا نطاهر الهداية ان منع نكاحهن مفيد بقيد عبادة الكوكب وعدم الكتاب فلو كانوا يبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز منابهم وهو قول بعض المشايخ زعموا

عند الكل كذا في النهاية (و) نكاح (الموطوءة بملك بين) بان وطئها مولاه ويدخل فيه ام الولد ما لم تكن حلي لان فراشها ضعيف ولهذا يتقن ولدها بمجرد نفيه ويستحب للمولى ان يستبرئها صيانة لماه (او زنا) اى صح نكاح الموطوءة زنا حتى لو رأى امرأة ترى فتزوجها جاز له ان يطأها خلافاً لمحمد (و) نكاح المضمومة الى عمة فاته اذا تزوج امرأتين لا يحل له نكاح احدهما بان كانت محرماً له او ذات زوج او وثية وبحاله نكاح الاخرى صح نكاح من تحل وبطل نكاح الاخرى لان المبطل في احدهما يقتصر عليها بخلاف البيع لان غير المبيع اذا ضم الى البيع يكون قبول غير المبيع شرطاً لقبول المبيع وهو فاسد والبيع فاسد بالشرط الفاسد بخلاف النكاح (وماسى) من المهر كله (فلها) وقالوا قسم على مهر مثلها فما اصاب المضمومة لزمه وما اصاب الاخرى لا يلزمه (لانكاح امته وسيدته) اى لا يصح نكاح المولى امته سواء كانت مدبرة اوام ولد او مكاتبة او مشتركة ولانكاح البعد سيده للاجتماع على بطلانها (و) لانكاح (المجوسية والوثنية) لانها من الشركات وقد قال الله تعالى ولا تنكحوا المشركين حتى يؤمن (وصابئة مائة كوكب لا كتاب لها) اختلف في تفسير الصابئة فذهبوا هم عبدة الاوثان قائم يبدون النجوم وعند ابي حنيفة ليسوا بعبدة الاوثان وانما يعظمون النجوم كتعظيم المسلم الكعبة فان كان كما فسره الامام صح بالاجماع لانهم اهل كتاب فتدخل فيما سبق وان كان كما فسره لم يصح بالاجماع لانهم مشركون ولهذا قيدت ههنا بما ذكر وكذا لا يجوز وطء المذكورات بملك البين لان النكاح محمول على الوطء او قول هو في موضع التقى في تناول الوطء ذكر الزيلعي (و) لانكاح (خاسمة في عدة رابعة للمهر وثالثة في عدة ثمانية للبعد) فان طلق الحر احدى نسائه الاربع طلاقاً باناً لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف الشافعي وهو نظير نكاح الاخت في عدة الاخت (و) لانكاح (حلي ثبت بسبب حملها كامل سيت) فان النسب ثبت في داورهم كايثبت في دارنا وهذه العبارة احسن من قولهم كامل من سبي لان المتبادر منه حصول الحمل بمذلسي وهو باطل لانه حقتة لا يثبت النسب (او) حامل (من مولاه) بان ادعى ان حملها منه (او) حامل (من زوجها) مولاه (اياء) فاته ايضاً ثابت النسب (و) لانكاح (المتعة) وهو ان يقول لامرأة

ان عبادة الكواكب لا يخرجهم عن كونهم اهل كتاب والصحيح انهم ان كانوا يبدونها حقيقة فليسوا اهل كتاب وان كانوا يعظمونها كتعظيم المسلم الكعبة فهم اهل كتاب كذا في المجتبى اه **(قوله)** اختلف في تفسير الصابئة وهو لا اشتباه مذهبهم **(قوله)** لان النكاح محمول على الوطء اى فيما استدلل به من قوله تعالى ولا تنكحوا المشركين لا في المذكور من كلام الفقهاء لما قد سناه

(قوله والكاح المؤقت) ولو الى ما تيسر وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح وشمل المدة المجهولة ايضا وقيد بالمؤقت لانه لو تزوجها على ان يطلقها بعشر فاته جاز لان اشتراط القاطع بدل على انقضاء مؤبدا وبطل الشرط كافي القصة ولو تزوجها بنية ان يقدمها مدة تواها فالنكاح صحيح لان الوقت انما يكون باللفظ كذا في البحر (قوله لم يقل والمؤقت) لثلاثهم منه عطفه على التمة ) فيه تامل (قوله وفي قوله الآخر وهو قول محمد لا يسه ٣٣٤ الوطء) هو المفتي به كما هو مذهب الرحمن

اه وقال في البحر ذكر الفقيه ابو الليث ان الفتوى على قولهما في عدم الفاذ باطنا وفي الفتح والتهامية قول ابى حنيفة اوجبه (قوله فان التعليق قول ابى حنيفة صحيح النكاح) لما رمن قال بصحة النكاح المعلق سوى المصنف بل كلامه في البيوع يخالف هذا حيث قال النكاح لا يجوز اضافته الى الزمان كما لا يجوز تعليقه بالشرط لما فيه من معنى القمار اه وصرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفتح والحلاصة والبرازية عن الاصل والحانية والتارخانية وضاوى اب الليث وجامع الفصولين والقنية وعله اشبه النكاح المعلق على شرط بالنكاح المشروط معه شرط قلند بينهما فرق واضح (قوله ولا اضافته الى امر في المستقبل مثل ان قول الخ) يناقض حكمه بصحة النكاح المعلق اذا فرق بين الملق والمضاف في عدم الصحة قال في الذخيرة تعليق النكاح بالشرط لا يجوز وكذا اضافته الى وقت في المستقبل اه وفي القنية لا يصح تعليق النكاح بالشرط كما لا يجوز اضافته الى المستقبل (قوله الا ان يكون الشرط كاشفا) مستثنى من قوله لا يصح تعليق النكاح بالشرط والله اعلم بالصواب

#### باب الولي والكف

(الولي شرط صحة النكاح في الصغير والمجنون والفقير) لان علة الاحتياج اليه المجز وهو موجود فيهم ولما علم من كون الولي شرط صحة النكاح في الصغير ونحوه وعدم اشتراطه في صحة العقد نكاح اضدادهم فرفع عليه قوله (فينقد نكاح حره مكلفه) اى عاقلة بالغة بكرة كانت او ثيبا (بلادى) فان الحرة المكلفة اذا زوجت نفسها فنقد ابى حنيفة وابى يوسف ينقد وفي رواية عن ابى يوسف لا ينقد الا بولى وعند محمد ينقد موافقا لاجازة الولي وعند مالك والشافعي لا ينقد

#### باب الولي والكف

(قوله الولي شرط صحة النكاح الخ) هذا احد نوعي الولاية في النكاح لان الولاية فيه نوعان الاول ولاية تدب (وله) واستحباب وهو الولاية على البالغة العاقلة والثاني ولاية اجبار وهو الولاية على الصغيرة والمتوعدة والريقة والولى العاقل البالغ الوارث فخرج الصبي والمثو والعبد والكافر على المسلمة والولى في اللغة خلاف المدو وفي اصول الدين هو المعارف بالغة تعالى باسما وصفاته حسبما يمكن الواطئ على الطاعات المحتجب للمعاصي النير المهيكل في الشهوات والذلات كذا في البحر (قوله فينقد نكاح حره مكلفه بلادى) اى ينقد لازما وقال الكمال انه خلاف المستحب وهو ظاهر المذهب اه

**(قوله** وله الاعتراض في غير كفه ما ملئله) فان اختار الفرقه شرط لها فضا القاضى ولا تكون طلاقا كذا في البحر **(قوله** روى عدم جواز موبه ينفى) قال الكمال وهذا اى عدم انعقاده اذا كان لها ولي اما اذا لم يكن فانه صحيح لازم وهو قال في البحر بعد نقله فلها منع نفسها وفي الخلاصة كثير من مشايخنا اقوا بظاهر الروايتها ليس لها ان تمنع نفسها وهذا يدل على ان الكثير من المشايخ اقوا بان انعقاده فقد اختلف الاقواء عبارة البحر **(قوله** ورضا البعض كالكل) لافرق في بين ما اذا كان قيل المقعد او يعدمه كذا في البحر عن القتيبي قد **٣٣٥** بالرضالان الصديق بانه كفؤ من البعض لا يفسد حق من انكر لانه ينكر

**(وله** اى الولي) الاعتراض في غير كفه) ان شاء فسح وان شاء جاز (ما ملئله) وما اذا ولدت منه فليس للاولياء حق الفسخ كيلا يضع الولد يعدم حربه كذا في الحانية والخلاصة ولكن ذكر في مبسوط شيخ الاسلام ان المرأة اذا زوجت نفسها من غير كفه فعلم الولي بذلك فسكت حتى ولدت اولادهم بداله ان خاصم في ذلك فله ان يفرق بينهما لان السكوت انما جعل رضاي حق النكاح في حق البكر نصا بخلاف القياس كذا في النهاية (وروى عدم جواز موبه) ورواه الحسن عن ابي حنيفة لان كثيرا من الاشياء لا يمكن رفعه بعد الوقوع (وبه ينفى) لفساد الزمان (ورضا البعض كالكل) اى رضاي بعض الاولياء كرضا كلهم حتى اذا عقد واحد منهم لم يعدم الباقي على فسحه (لو استواء) في الدرجة واما اذا كان بعضهم اقرب من الماقدفه فسخته (وقيضه) اى الولي (المهر ونحوه) اى نحو قبضه المهر كتجهته هانمه ومباشرة اسباب الوليمة (رضا) لانه تقر برحكم المقعد وان خاصم اى الولي الزوج في المهر والنفقة ففي القياس لا يكون رضا وفي الاستحسان يكون رضا ذكره قاضيخان (لاسكوته) لان السكوت عن المطالبة محتمل فلا يحيل رضا الا في مواضع مخصوصة وليس هذانها (لا تخبر بكر بالثقة على النكاح) اى لا تنكح بلارضاها بل تخبر الصغيرة عندنا ولو تبا وتخير البكر عند الشافعي ولو بالثقة بالبكر الصغيرة تخبر اتفاقا واليتم بالثقة لا تخبر اتفاقا ثم عندنا كل ولي فله الاجبار عند الشافعي ليس الا للاب والجد اب (فان استاذنها) اى البالغة (هو) اى الولي نفسه او وكيله او رسوله او زوجها اى الولي (فعلمت) بوصول خبر التزويج اليها (فسكتت) او فصحكت غير مستهترئة فان فصحكتا مستهترئة لا يكون رضا واذا اتيسمت فهو رضا هو الصحيح كذا في النهاية (او بكت بلا صوت كان اذا بشرط ان تعلم الزوج) ينفى ان سكوتها وما عطف عليه انما يكون اذا نمتها اذا علمت الزوج انه من هو لتظهر رغبتها فيه من رغبتها عنه حتى لو قال لها اريدان ازوجك من رجل فسكتت لا يكون رضا لعدم العلم به ولو قال ازوجك من فلان او فلان وذكر جماعة فسكتت فهو رضا بزوجه ايشاء ذكره الزيلعي (لا المهر) اى علمها المهر ليس بشرط لان النكاح محقق بدونه وان كان المبلغ فضولا بشرط فيه العدد او العدالة عند ابي حنيفة خلافا لهما (كذا) اى كان سكوتها المذكور اذن كذلك

المهر وان كان غير ما يشترط وصححه في الكافي والمراج وكان سهو من قاله لان التفرقة انما هي في تزويج الصغيرة كما سنده عن الحق ابن الهمام رحمه الله **(قوله** لان النكاح محقق بدونه اى بدون ذكر المهر) اقول التعليل لعدم اشتراط ذكر المهر لها بان النكاح محقق بدونه لا ينعين لانه في نكاح توفرت شروطه ولم يذكر فيه مهر فيكون مهر للثلاث لا مبالا بشرط واما اذا لم يعلم الولي الكثيره بقدر المهر واعلمها بالزوج فقط وقد يسمى الاقرار بها يكون الزامها بالنكاح لسكوته حيثئذ اضرا بها اذ ليس لها غير المسمى فظهر ان ذكر المهر لها مع علمها بالزوج هو الاوجه فلا يدل عن هذا القول وهو الذي اختاره

المتأخر من غيره من الأقوال الثلاثة **(قوله)** اذا زوجها الولي عندها فسكت يكون سكوتها اذا في الاصح **(قوله)** قال الكمال ينبغي تقديمها اذا كان الزوج حاضر او عرفته قبل ذلك **(قوله)** **(قوله)** ويشترط علمها بقدر المهر على ما قدمناه من انه الاوجه **(قوله)** وفي الكافي اذا وجد فعل يدل على الرضا فهو كالقول كتمكينها **(قوله)** زاد الكمال قول التهمة والضلع سرور الاستهزاء وحينئذ فلا فرق سوى ان سكوت البكر رضا بخلاف التيب لا بد في حقها من دلالة زائدة على مجرد السكوت والحق ان الكل من قبل القول الاتيين فيثبت بدلالة نص الزام القول لانه فوق القول له وفيه مناقشة لصاحب البحر فليراجع **(قوله)** والصحيح ان المزوج ان كان ايا او جدا **(قوله)** رده الكمال بخلافه فقال بعد نقله عبارة الكافي فالوجه الاطلاق وما ذكرنا في الكافي من التفصيل ليس بشئ لان ذلك في تزويجه الصغيرة بحكم الجبر والكلام في الكبيرة **(قوله)** ٣٣١ التي وجب مشاورته لها والاب في ذلك كالا جنى

لا يصدر عن شيء من امرها الارضاها غير ان رضاها يثبت بالسكوت عند عدم ما يصف ظن كونها رضوا ومقتضى النظر انه لا يصح بالاسم المهر لها لو ازوجها لا ترضى الا بالزائد على مهر المثل بكسبة خاصة **(قوله)** الزائل بكارتها اي عذرتها وهي الجدة التي على الحمل لان البكر اسم لمن لم يتجمع بكاح ولا غيره وهو قول الكل على الصحيح كافي البحر **(قوله)** او زنا برده باطن الذي لم يشهر به بان يقيم عليها الحد ولم يصبر عادة لها **(قوله)** بكر حكما واضح في الزنا وما في غيره فهي بكر حقيقة وحكما لاقتداء من البحر وبني مشقة من طلق بعد الخلوة الصحيحة ولم تزل بكارتها او طلقت قبل الدخول لها او فرق بينهما بنة اوجب تزويجا لا بكار وان وجبت عليها العدة لانها بكر حقيقة والحد فيها موجود وكذا في التبين والبحر والفتح **(قوله)** اخلافا في السكوت اي قبل وجود ما يدل على رضاها **(قوله)** اي اذا قال الزوج للبكر البالغة بلفظ النكاح **(قوله)** اتمافرض المسئلة هذا المثل لانها لو قالت بلى في النكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بلسكت كان القول قوله والفرق في البحر **(قوله)** وتقبل بنته على سكوتها اي (كان) اذا لم يكن لها بنة لانه في محيط به علم الشاهد وان اقامها فينتها الى لاثبات زيادة الرد وقد يكون ما دعى السكوت لانه لو ادعى اجازتها وبقاها البينة فينته الى ما في الحاشية لاسواءهما في الالباب وزيادة بنته بآيات التزوم وفي الخلاصة عن ادب القاضي للخصاف ينتها الى كذا في البحر **(قوله)** خلافا لهما سينى ان الفتوى على قولهما في الاشياء المست **(قوله)** بان زوج بنته الصغيرة ونقض من مهرها نقضا فاشا كذا لو زاء في مهر زوجة ابنة الصغير زيادة فاشة فلا اختصاص بما فرضه المصنف **(قوله)** او زوج ابنة الصغيرة (في تامل لان الكفاة غير مقبولة في جانب المرأة للرجل **(قوله)** ان كان ايا او جدا) قيد لقوله بغير فاش ولغير كسب لالاول المسئلة لان صحة نكاح الصغير لا يشترط لها الحد والاب كاهو ظاهر

اذا زوجها الولي عندها فسكت يكون سكوتها اذا في الاصح ذكره الزبلي (وان استأذنها غير الاقرب اي الاجني او ولي بعيد فاذا) لا يكون بالسكوت بل (بالقول) لان هذا السكوت لقلة الاثبات في كلامه فلم يدل على الرضا بخلاف الرسول فانه قائم مقام الولي (كالتيب) لقوله عليه الصلاة والسلام التيب تشاورون لان التلق لا يعد عيبا ماد قل الحيا بالمالسة فلا مانع من التلق وفي الكافي اذا وجد فعل يدل على الرضا فهو كالقول كتمكينها نفسها ومطالبتها بمهرها ونقضها لان الدلالة تعمل عمل الصريح وفي المحيط لو قبلت الهدية او خدمة الزوج او اكلت من طعامه لا يكون رضا (ويشترط) في استئذان غير الاقرب (اعلماهما) اي المهر والزواج قيل لا بد من تسمية المهر في استئذان الاب والجد وغيرها لان رغبتهما تختلف باختلاف قلة السداد وكثرته والصحيح ان المزوج اذا كان ايا او جدا فذكر الزوج يمكن لانه لا ينقص عن المهر الا للفرس فوقه وان كان غيرها فلا بد من تسمية الزوج والمهر كذا في الكافي (الزائل بكارتها بوشة او حيض او جراحة او تنقيس) هو طول مكثها في اهلها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد البكار (او زنا بكر حكما) اي لما حكم البكر في ان سكوتها رضا (والقول لها ان اختلعا في السكوت) اي اذا قال الزوج للبكر البالغة بلفظ النكاح فسكت وقالت بل رددت فالقول قولها لانه يدعى لزوم العقد وتملك البضع والمرأة تدفعه (وتقبل بنته على سكوتها ولا تخلف عن عند عدمها) اي بنته هذا عند اب حليفة بناء على عدم التحليف عنه في النكاح خلافا لهما (للولي) انكاح الصغير والصغيرة (ولو) كانت الصغيرة (بينا) خلافا للشافعي وقدم (بغير فاش) وهو لا يتبين الثاس فيه بان زوج بنته الصغيرة ونقض من مهرها نقضا فاشا (ولغير كسب) بان زوج بنته الصغيرة عبدا او زوج ابنة الصغيرة (ان كان) اي الولي (ايا او جدا) اي اب خلافا لهما قالوا الخلاف فيما اذا

النكاح يوم كذا فرددت وقال الزوج لا بلسكت كان القول قوله والفرق في البحر **(قوله)** وتقبل بنته على سكوتها اي (كان) اذا لم يكن لها بنة لانه في محيط به علم الشاهد وان اقامها فينتها الى لاثبات زيادة الرد وقد يكون ما دعى السكوت لانه لو ادعى اجازتها وبقاها البينة فينته الى ما في الحاشية لاسواءهما في الالباب وزيادة بنته بآيات التزوم وفي الخلاصة عن ادب القاضي للخصاف ينتها الى كذا في البحر **(قوله)** خلافا لهما سينى ان الفتوى على قولهما في الاشياء المست **(قوله)** بان زوج بنته الصغيرة ونقض من مهرها نقضا فاشا كذا لو زاء في مهر زوجة ابنة الصغير زيادة فاشة فلا اختصاص بما فرضه المصنف **(قوله)** او زوج ابنة الصغيرة (في تامل لان الكفاة غير مقبولة في جانب المرأة للرجل **(قوله)** ان كان ايا او جدا) قيد لقوله بغير فاش ولغير كسب لالاول المسئلة لان صحة نكاح الصغير لا يشترط لها الحد والاب كاهو ظاهر

**(قوله ولو كان سكران لأبصح ﴿٣٣٧﴾ اتفاقاً) اى لأبصح النكاح وهو الصحيح حتى لو زوج بته من فقير او**

محترف حرفه ذنبية ولم يكن كفواً فالمقد  
باطل كذا في البحر **(قوله بشرط**  
القضاء كذا بشرط القضاء) في ستة  
اخرى **(قوله الفرقة) بالجلب والعنة**  
وعدم الكفائة ونقض المهر والاباء عن  
الاسلام واللعان **(قوله بخلاف خيار**  
العتق والخيرة) يفي من هذا القسم الذي  
لا يحتاج الى القضاء الفرقة بالاباء والردة  
وتبائن الدارين وملاك احد الزوجين  
صاحبه والنكاح الفاسد كما في البحر  
**(قوله اى اذا اشترط افرقة بالقضاء**  
ومات احدهما قبل القضاء بلغ اولادته  
الآخر) اقتصر على بعض مفاد المتن  
الوراثية فذكر ان افاقة الوراثة قبل  
فرقة لا تحتاج الى القضاء ظاهر **(قوله**  
وان يشت خادما الخ) محمول على ما اذا  
لم تقس خادما حتى فطنت كذا في البحر  
**(قوله ولو سألت عن اسم الزوج او عن**  
المهر المسمى او سلمت على الشهود بطل  
خيارها) قال الكمال هذا لعنف لا  
دليل عليه غاية الامر كون هذه الحالة  
ككافة ابتداء النكاح ولو سألت النكر عن  
اسم الزوج لا يستفد عليها النكاح وكذلك عن  
المهر وان كان عدم ذكر منها لا يبطل كون  
سكوتها رضى على الخلاف فان ذلك اذا لم  
تسأل عنه لظهور انها راضية بكل مهر  
والسؤال لا يدينق ظهوره في ذلك وانما  
يتوقف رضاها على معرفة قيمته وكذا  
السلام على القادم لا يدل على الرضا كيف  
وانما ارسلت لترض الاشهاد على الفسخ  
له وفيه بحث لصاحب البحر فيه تأمل  
**(قوله والمال المسمى والصية اذا راعا حاجب**  
عليهما علم الايمان واحكامه) فيه نظر لان  
المراعى صبي ولا وجوب عليه ما لم يبلغ

كان الاب صاحبا ولو كان سكران لأبصح اتفاقا وكذا لو صرف منه سوء الاختيار  
لعلمه او سفه له لأبصح اتفاقا لهما ان ولا يتبعها نظرية فاذا تضمن ضررا لا يجوز وله  
ان يشقهما واقره فالظاهر ان هذا الضرر يضمحل في مقابلة فوائد اخر من كون  
الزوج حسن الخلق والا لافته وواسع النفقة والعفة والظاهر انها قصداها بالعقد  
فلا ضرر (والا) وان لم يكن الولي ابها واجدا (فلا) اى لأبصح انكاحه بين فاحش  
اولئير كفه اتفاقا لفقده على الصحة في الغير (ففي عقدهما) اى عقدا الاب والجد (اذا  
كان) ذلك العقد (بمهر المثل او كف) لازم اى المقدول او خيار واحد منهما بعد البلوغ  
(وفي) عقد (غيرهما) من الاولاد (خيار فسخ) بالبلوغ والمعلم بالنكاح (بمده) اى بعد  
البلوغ يني اذا كانا طليق قبل البلوغ بالمقدول فكل منهما الفسخ عند البلوغ ان شاء اقام  
على النكاح وان شاء فسخ عند اى خيفة ومحمد رهما الله والافضل فكل منهما الفسخ اذا  
علم بعد البلوغ قوله غيرهما يتناول القاضي والام حتى اذا زوج احدهما بنت الخيار هو  
الصحيح وعليه الفتوى كذا في الكافي (بشرط القضاء) يني اذا اختار الصغيرة او الصغير  
الفرقة بعد البلوغ لا تثبت الفرقة ما لم يفسخ القاضي النكاح بينهما بخلاف خيار العتق  
حيث لا يحتاج فيه الى القضاء (و) بخلاف (خيار الخيرة) فانها اذا اختارت نفسها وقت  
الفرقة بلا قضاء (فتبرأتان قبله) اى اذا اشترط الفرقة بالقضاء ومات احدهما قبل  
القضاء بلغ اولادته الآخر لبقاء النكاح قبل القضاء (وسكوت البكر ههنا) اى  
عند البلوغ او العلم بالنكاح ببدل البلوغ (رضا وخيارها) لا يمتد الى آخر المجلس  
وان جهلت به) اى بخيار فان البكر اذا سكنت ههنا بناء على انها لم تعلم ان لها  
اخبار يبطل خيارها ولا تمكدر بالجهل فيبقى ان تختار نفسها مع رؤية المم وان  
رأته بالليل تختار بلسانها فتقول فسخت نكاحي وتشهد اذا اصبحت وتقول رأيت  
المم الآن فان قالت الحمد لله اخترت فهي على خيارها وان يشت خادما حين  
حاضت فدهاشهوا فلم يقدر عليهم وهي في مكان منقطع لزومها النكاح ولم تمكدر  
ولو سألت عن اسم الزوج او عن المهر المسمى او سلمت على الشهود بطل خيارها  
ولو اختارت واشهدت ولم تتقدم الى القاضي بشهرين فهي على خيارها كخيار  
السبب ذكره الزيلعي (بخلاف المقتة) اى اذا اعتق امرأة ولها زوج ثبت لها الخيار فان  
لم تعلم ان لها الخيار قبلها عذرا لان خدمة المولى تمنع ائتماع بخلاف الحرائر فان  
طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة ومال المسمى والصية اذا راعا حاجب عليهما  
علم الايمان واحكامه او وجب على وليهما التعليم ولا يني ان تركه سدى قال عليه  
الصلاة والسلام مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سيما واضربوهم اذا بلغوا عتسرا  
(وخيار الصغير) اى خيار المجلس الصغير (والثيب) اذا بلغا (لا يبطل) بلا صريح  
رضا) بان يقول رضيت او قبلت (او دلالة) بان يقل ما يدل على الرضا كالقبلة  
والمس واعطاء الغلام المهر وقبول الثيب المهر (ولا قيامها عن المجلس) لان  
خيار البلوغ ثبت بمدهم الرضا توهم الخلل زمانيت يعدم الرضا يبطل بالرضا الا ان

(قوله فانه للاب ثم لاية ثم لوصيهما) فيه نظر لان التصرف في مال الصغير للاب ثم لوصيه ثم للجد ثم لوصيه ثم للقاضي ثم لوصيه كاسد كره المصنف آخر المأذون وفي آخريه الايصاء آخر الكتاب وهو الصواب (قوله العصبه) فيه نوع تدافع من حيث النظر الى قوله لا التصرف في مال الصغير لانه شامل للاب والجد ولهما التصرف في المال (تو له اى يقدم الجزء) لا يكون الا في نكاح من جن او نعت ذكر اكان اوتى (قوله والحجب) تأكيد لقوله على ترتيب الارث (٣٣٨) (تو له وينبغي ان يقال الا ان

يكون للمسلم سيده كافره او سلطانا) ذكره الزيلعي قال الكمال وقاله صاحب الدراية ونسبه الى الشافعي ومالك قال اى صاحب الدراية ولم يقل هذا الاستثناء عن ايهما وان الذي ينبغي ان يكون مرادا ورأيت في موضع مزمع الى المتوسط الولاية بالسلب العام ثبتت فسلم على الكافر كولاية السلطة والشهادة ولا ثبتت للكافر على المسلم فقد ذكر معنى ذلك الاستثناء (قوله ثم مولى الموالاة) هكذا قال الزيلعي وقال الكمال وهو الذي اسلم على يد ابي الصغيرة والاه لانه يرتب تثبت له ولاية الزوج اه وهذه العبارة توم ان الاسفل زوج بنت الذي والاه وليس صحيحا فولى الموالاة هو الذي اسلم على يده أب الصغيرة فزوجها مولى ابيه ابد فقده (قوله ثم الاما إلخ) اقول لم يذكر الجدة ولا مرتبتها في التزوج وثانها رسالة يلزم مراجعتها (قوله) ثم قاض كتب في منشوره) لكنه لا يزوج بيمين من ابنه كالوكيل مطلقا اذا زوج موكلته من ابنه بخلاف سائر الولايات لان التصرف للقاضي حكمه بنحو حكمه لانه لا يجوز تخلاف تصرف الولي كذا في الفتح (قوله) لا ابد التزوج النكح) كذا لا ابد التزوج بمضل الاقرب بالاجماع كذا في البحر عن الخلاصة (قلت) والمراد

بالا بد القاضى دون غيره لان هذا من باب دفع الظلم ولذا رسالة لدفع التمارض الحاصل في هذا المجل مسماة بكشف (انتظر) المضل فيمن عضل (قوله) وقيل ما لم ينتظر الكنفه الخاطب اليه) قال في البحر اختاره اكثر المشايخ كافي النهاية وحمصه ابن الفضل وفي الهداية هو اقرب الى الفقه في المجتبى والمبسوط والخيرة هو الاصح وفي الخلاصة وبه كان يفتى الشيخ الامام الاستاذ

**(قوله)** اقولنى صغير اوصغيره الخ كذا في الكافي **(قوله)** وعندها يصدق بلاشهود وتصديق قال في القدر قال واسى عن استاذة يعنى الشيخ حميد الدين ان الخلاف في اذا اقر الولي في صفرها فان اقره موقوف على بلوغها ذالغا وصداقة بخذ اقراره والايصال وعندها ينفذ في الحال وقال اما اشار اليه بالمسوط وغيره قال هو الصحيح وقيل الخلاف في اذ اذ الصغير وانكر النكاح فاقر الولي اموالها **﴿ ٣٣٩ ﴾** بالنكاح في صفره صح اقراره اه ثم قال الكمال والذي يظهر ان الاوجه

قول من قال ان الخلاف فيها اذا بلغنا فانكر النكاح اما اذا اقر عليها في صفرها يصح اتفاقية اه **(قوله)** هي لمة كون الشيء نظير آخر كالتبذير مع عيب قوله في الكف والمذكر تعرفه شرعا ونسوح انفس اجتمع فيما ذكره من شروط الكفاءة **(قوله)** بين الرجال والنساء كان يعنى ان يقال في الرجال للنساء كما قاله في الكافي اذا اشترط في النساء للرجال ولفظة بين لا يفيد هذا **(قوله)** للزوم النكاح اى يشترط قيام الكفاءة في ابتداء النكاح للزوم ولا يضر زوالها بعده كافي البحر عن الظهيرية وقد مرنا القول باشتراطها للصحة **(قوله)** لخلخلة الملك كان الاولى ان يذكر خلاف الكرخي من مشايخنا ايضا لموافقة الملك كافي الفتح **(قوله)** فقرش اكفاء القرشي من كان من ولد النضر والهاشمي من كان من ولد هاشم بن عبد مناف والعرب من جميعهم اب فوق النضر والموالي سواهم كذا في الكافي اى سوى

العرب وبنو عيسى ر ق كافي الفتح **(قوله)** والعرب اكفاء المطلق كالكنز وخرج في الهداية والكافي من عموه بن باهلة فقال بنو باهلة ليسوا باكفاء لامة العرب لانهم معروفون بالحسنة اه قال الكمال ولا يخفى من نظر اى استاذنا

انتظر حضوره واستطلاع رأيه فبوت الكف الذى حضره الفرية منقطعة والا فلا لان ولايته نظرية ولا نظر في اقام ولايته حينئذ (ولا يسلط بموده) يعنى بعد ما ثبت الولاية لا يهد اذا زوجها ثم حضر الاقرب ليس له ان يفسخ لان المقد عقد بولاية تامة وقد حصلت القدرة على الاصل بعد حصول المقصود بالخلف (اقولنى صغير اوصغيره او وكيل رجل او امرأة او مولى اليد بالنكاح لم يصدق) واحدهم عند ابى حنيفة لكونه اقرارا على الغير الا ان يشهد الشهود على النكاح او يدرك الصغير او الصغيرة فيصدق او يصدق المؤكل او اليد وعندها يصدق بلاشهود والتصديق صورته ان يدعى عند القاضي رجل على ابى الصغيرة انه زوجها منه وقر الاب بين يدي القاضي فانه لا يقضى بالنكاح ما لم يأت الزوج بينة يشهدون على مادامه ويستحب انسانا عن الصغيرة حتى ينكر النكاح فيقيم عليه البينة او تدرك الصغيرة فتصدق الرجل والاب حينئذ يقضى بالنكاح (بخلاف الامة) فاهم اجموعا على ان المولى اذا اقر بنكاح امته بعدما ادعى رجل نكاحها يقضى بنكاحها بالا تصديق وبينة لانه مقر على نفسه لانه يملك قبس الجارية ويضاهي خلاف البينة يملك نفسه فقط **﴿ ٣٤٠ ﴾** ما فرغ من الولي شرع في الكف فقال (الكفاءة) هي لمة كون الشيء نظير آخر وهى (تعتبر) في النكاح بين الرجال والنساء للزوم النكاح خلافا لملك (النساء) في العرب فان العجم ضيقوا انسابهم (فقرش اكفاء) اى بعضهم كفؤ لبعض (والعرب) يعنى ماسوى قرش (اكفاء) قبيلة لقبيلة وليسوا كفؤا لقرش (والموالي) يعنى المعجم سمو بذلك لانهم نصرروا العرب على قتال اهل الحرب والناصر يسى مولى قال الله تعالى وان الكافرين لا مولى لهم (اكفاء) رجل لرجل اى لا يعتبر نسبهم وليسوا بكف العرب **(و)** تعتبر ايضا (اسلاما) فليس بكف لذي اب واحد (فيه) اى الاسلام (والابوان) فيه كالا بانه يعنى من كان له ابوان في الاسلام فهو كفؤ لمن له آباء فيه لان التعريف يقع بالابوين فلا تشيير الزائد **(و)** تعتبر ايضا (حرية) فعبدا ومعتق ليس كفؤا لحره اصلية ولا معتق ابوه كفؤا لذات ابوين حرين **(و)** تعتبر ايضا (ديانة) فليس فاسق كفؤا للصالحة وبنسب صالح **(و)** تعتبر ايضا (مالا) وهو ان يكون مائلا للمهر والثقة وهو المعتبر في ظاهر الرواية (فالمالاجز عن) المهر (المعجل والثقة ليس كفؤا للفقيرة) اما المهر فلانه عوض بضمها فلا بد من تسليمه لان المهر اذا لم يهر قدر

باهلة فان النص لم يفصل مع ان الله صلى الله عليه وسلم كان اعلم لقائل العرب واخلقهم وقد أطلق وليس كل باهل كذلك بل فهم الاجواد وكون فصيلة منهم او بطن صمالك فلهذا ذلك لا يسرى في حق الكل اه وقال في البحر بدت فها طلق الاطلاق **(قوله)** والابوان فيه كالا بانه لوتى ضميريه واخره عن اعتبار الحرية لكان خيرا ليفيد ذلك في الحرية ايضا قال صاحب الكنز وابوان فيها كالا بانه **(قوله)** فالمالاجز عن المهر والثقة ليس كفؤا للفقيرة غير مستبر المفهوم لان من عجز عن احداه لا يكون كفؤا كافي

الهداية واذ لم تكن مطيعة لوطه فهو كفؤ وان لم يقدر على النفقة لانه لا نفقة لها ويعد قادرا على المهر يسارايه وأمه ووجهه وجدته ولا تعتبر القدره على النفقة يسار الاب كذا في الفتق **(قوله)** قال القادر عليها اي المهر والنفقة كفؤ مفيد لما نقلناه عن الهداية **(قوله)** قال الطار والراز كذا ان اشار الى ان المهر في الحرفة التقارب لاحقية المساواة قال شمس الاثمة **الحلواني** عليه الفتوى كذا في البحر **(قوله)** والعالم الفقير الخ لم ينفذ غير ما تقدم لانه اذا ملك المهر وقدر على النفقة كان كفؤا لهما نفقة التي فزاد العلم لم تؤثر شيئا على كلام المصنف اه تم وصف العلم يجبر خلل الفقير بعدم **(٣٤٠)** ملك المهر على ما قصه الزبيلي بقوله

وقيل اذ كان ذاجاه كالسلطان والعالم يكون كفؤا وان ملك الالفقة لان الحلال يجبر به ومن ثم قال الفقيه المعجمي يكون كفؤا للعرى الجاهل اه **(تتبع)** لا تعتبر الكفاية فيما بين اهل الذمة الا ان بنت ملكهم اذا خدعها حاكم او سائس فزق بينهما تسكين الفتنه لا لعدم الكفاية **(قوله)** الولي ان يتم المهر او يفرق فيه اشارت الى انه لو مات احد الزوجين ليس للولي طلب تمهيد المهر وقال في البحر المراد بالولي المصنف وان لم يكن محرما على المختار فخرج القريب الذي ليس بمسبة وخرج القاضيه اه **(قلت)** التحليل يقتضي التفريق لكل قريب ولذا قال في الجوهره للاولي ان يفرقوا دفعا لضرر المار عن أنفسهم بزوجها غير الكف وسواء كان الولي ذارح محرم او لا كان المهر هو المختار كذا في الفتاوى اه **(قوله)** امر رجل شخصا اطلق الرجل الامر فشمس الامير وغيره وهذا عند ابي حنيفة وقال لا يجوز الا ان يزوج امرأه ككاته كافي الفتح والتبيين **(قوله)** كذا اذا زوجه امته مثال لموضع التهمة **(قوله)** ولم يكن مائع كذا اذا كانت تحت حرة شخص على الشرط ان تاتي لصحة تزويج المأمور امه امره **(قوله)** وامرأتين لا ي

ما تارفاوا تمحيه لان ما وراءه مؤجل عرضا واما النفقة فلا ت قوام الازدواج ودوامه بل لا غنى في الاصح قال شمس الاثمة السرخسي وصاحب الزخيرة الاصح انه لا يعتبر لان كثرة المال مذمومة في الاصح قال عليه الصلاة والسلام هلك المكثرون الامن قال به كذا وكذا اي تصدق به **(قوله)** قال القادر عليها اي على المهر والنفقة كفؤ لذات اموال العظام لعدم المبره بالتي **(و)** تعتبر ايضا **(حرفه)** لان التفاسر صريح بقتل حاكم ككداد وخفاف ونحوها ليس كفؤا مثل عطار كبرازا فالطصار والراز كذا ان **(المعجمي)** العالم كفؤا للعرى الجاهل لان شرف العلم يقاوم شرف النسب **(والعالم الفقير)** اي غير التي لما عرفت انه يجب ان يقدر على المهر المعجل والنفقة **(كفؤا للجاهل النقي)** لما عرفت ان التي غير معتبر **(وللملوي)** لما عرفت ان شرف العلم يقاوم شرف النسب **(والقروى)** للمدنى نقصت اي تزوجت امرأة ونقصت **(عن مهر مثلها)** الولي ان يتم المهر **(او يفرق)** بينهما لانها ألحقته المار بالاولاد لانهم يشفحون بمهر المثل ويعبرون بالتفصان فكان لهم حق الاعتراض **(امر)** رجل شخصا بتزويج امرأة فزوجه امه جاز لان هذا الكلام صدر مطلقا فيجوز على اطلاقه في غير موضع التهمة كما اذا زوجه امته ولم يكن مائع كذا اذا كانت تحت حرة **(وامرأتين)** لا ينعى اذا زوجه المأمور امرأتين بقدر واحد لا يجوز اذا لوجه الى الزام كليهما لان خلاف امره ولا الى الزام احدهما بينهما لعدم الاولوية والى الزام احدهما لا ينعى لان التكاح لا يحتمل الاضافة الى المجهولة لتعطله عما هو المقصود منه وهو الوطء لاستحالة وطء غير المعينة **(زوجت نفسها من غائب)** بان قالت اشهدوا اني زوجت نفسي من فلان **(فاجازه)** اي اجاز الغائب التزويج بيلوغ خبره اليه **(فان)** كان قبل ضنه اي عن طرف الغائب في المجلس **(واحد)** سواء كان فضليا او وكلا **(جازه)** التكاح **(والافلا)** لان ما صدر عن المرأة شطر المقد ونسطره لا يتوقف على قبولها كح غائب بل يتوقف على القبول في المجلس ولومن فضولى ليتحقق صورة المقد ويتوقف بتمامه على اجازة الغائب **(يتولى طرفي التكاح)** يعنى الايجاب والقبول **(واحد)** ليس بفضولى من جانب ولا يشترط ان يتكلم

في ضرورة قوله زوجتي امرأه غير معينة ما لو عينها فزوجه امه اخرى لزمته المعينة كافي البحر **(قوله)** بقدر واحد لا يجوز **(هما)** لا ينفذ نكاحهما على الأمر فيتوقف فان اجازهما صح وقول صاحب الهداية فمعين الفريق لا يستقيم لان له ان يجيز نكاحهما ولو قال فانتى الزوم استقام قاله الزبيلي **(قوله)** سواء كان فضليا او وكلا اما كونه فضليا فهو النكح واما ان كان وكلا فغير صحيح بشرط المصنف الاجازة لصحته مع قول الوكيل **(قوله)** والافلا مفيد عدم الانقضاء موقوف فاذن الا قبل الماقد الفضولى ايضا عن الغائب كفؤا لها زوجت نفسي من فلان ثم قالت وقبلت عنه لا يتوقف بل يسلط فق كلام المصنف اشارت

الى رد ما قيد بعضهم عدم توقفه بما اذا انكم بسلام واحدا ما اذا انكم بسلام فانه يتوقف بالاتفاق ذكره في شرح الكافي والحواشي قال  
الكمال بعد نقله ولا وجود لهذا القيد في كلام اصحاب المذهب بل كلام محمد على ما في الكافي للحاكم ابى الفضل الذي جمع كلام محمد مطلق  
عنه واصل المبسوط خال عنه **(قولهم او فصوليا من الجانبين)** قال الكمال ان قبل منه فعلى آخر توقف اتفاقا والافضل الخلاف اه  
وصورته ان يقول الفضولي الثاني قلت لهما قانا اذا نكح **(قوله)** للفضولي في النكاح فسحقه قبل الاجارة عند ابى يوسف حتى لو اجاز  
من له الاجارة بعد ذلك لا ينفذ في قول **(٣٤٦)** ابى يوسف الآخر قاله على البيع وليس له ذلك عند محمد رحمه الله و يفرق بان

حقوق القعد في البيع ترجع الى الفضولي  
بعد الاجارة لانه يصير كالوكيل بخلاف  
النكاح كذا في الفتح وقال قاضيه ان رجل  
زوج رجلا امرأة بغير امره لم يكن لهذا  
الماعدان فسخ هذا المقدمه من غير ذكر  
خلاف **(قولهم)** وكلت رجلا بزوجها  
فتزوجها لم يجز فكذا عكسه يتوقف  
على الاجارة الا ان تقول عن شتاه  
واذا زوجها من غير كفه لا يصح على  
قول الكل في الصحيح بخلاف تزويج  
الامرأه امرأه والفرق لا يخيافان  
المرأة فغير يدم الكف فبقيده بخلاف  
الرجل كذا في التبيين والله الموفق عنه  
وبينه

#### باب المهر

لما ذكر ركن النكاح وشرطه شرعى  
بيان المهر لانه حكمه فان المهر يجب  
بالعقد والتسمية فكان حكمه وله اسماء  
مهر صدق لمحة اجر فريضة عقر كاف  
الغاية **(قولهم)** صرح النكاح بالتسمية  
لا خلاف في كافي الفتح قوله لقوله تعالى  
واحل لكم ما وراء ذلكم ان تنكحوا  
بما لكم غير الانسب للمقام فانه بيان  
محة النكاح بالتسمية مهر لافي بيان  
لزومه فكان ينبغي الاقتصاد في الاستدلال

بما يلزم الواحد اذا كان وكلا منهما فقال زوجها اباه كان كافيا وله اقسام اما اصل وولى  
كأب المهر زوج بنت عمه الصغيرة واصل ووكيل كذا وكلت رجلا ان زوجها فانه  
او وليا من الجانبين او وكلا منها او وليا من جانب ووكيل من آخر ولا يجوز ان يكون  
فضولي كذا اذا كان اصلا وفضولي او وليا من جانب وفضولي من آخر او وكلا من  
جانب وفضولي من آخر او فضولي من الجانبين (اذت) امرأة رجل ان يتزوجها  
(فقدت) اى تزوج ذلك الرجل تلك المرأة لنفسه (عند شاهد بن جاز) النكاح لانه اذا تولى  
طريقه لكونه غير فضولي من جانب فقوله زوجت يتضمن الشطرين فلا يحتاج الى  
القبول (كذا) بن عم زوج بنت عمه من نفسه اى يصح هذا التزوج ايضا لكونه وليا ليس  
بفضولي من جانب (ولو وكلت رجلا بزوجها لم يجز) لانها لصيته من زوجها  
لا متزوجا

#### باب المهر

(صريح النكاح بالتسمية وبنيته) لقوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تنكحوا بما لكم  
فان الباء لفظ خاص معناه الاصلاق فيدل قطعا على امتناع اشكال الابتداء وهو القيد  
الصحيح عن المال **(فان قيل)** الابتداء ورد مطلقا عن الاصلاق بالمال في قوله تعالى  
فلنكحوا ما طاب لكم والمطلق لا يحمل على المقيد عندنا وايضا يحصل الاستدلال ان الله  
تعالى احل الابتداء الصحيح مطلقا لا يقتضى هذا ان لا يكون الابتداء المتفك عن  
المال صحيحا لان يكون صحيحا ومستوجبا لثبوت ما نفي او سكت عنه من المهر **(فقتاعن**  
**الاول ان المطلق يحمل على المقيد عندنا ايضا اذا اتحد الحكم والحادثة ودخل المطلق**  
**والمقيد على الحكم المثبت كالمقيد في الاصول وهما كذلك وعن الثاني ان قوله تعالى**  
**لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما لم تمسوهن او تقرر ضواهن فريضة دل على تحقق**  
**الطلاق بدون سبق فرض المهر وهو انما يترتب على النكاح الشرعى فاذا صرح النكاح**  
**بدون تسمية المهر وجب ان تحمل الآية المذكورة على ما حملناه عليه (واقوله قد عشرة**  
**درهم فضة وزن سبعة) اى وزن كل عشرة سبعة مثاقيل سواء كانت مضروبة او غير**  
**مضروبة حتى يجوز وزن عشرة تبرا وان كانت قيمته اقل بخلاف لاسباب السرعة ذكره**  
**الزبلي (ووجبت) اى العشرة (ان سمي دونها) وجب (الاكثر ان سمي) اى الاكثر**

للمصلحة على قوله تعالى لا جناح عليكم ان طلقتم النساء **(قال والمهر واجب شرط قوله تعالى ان تنكحوا بما لكم كلفل صاحب الكافي**  
**(قوله)** واقوله قد عشرة درهم فضة وزن سبعة هو ان يكون كل درهم اربعة عشر قراطا وان كان قريا اعتبر قيمته يوم القيد  
لا يوم القبض كافي في الجوهرة فاذا انقص عن العشرة وقت القبض ليس لها غيره وتعتبر القيمة يوم القبض بالنسبة لزمانها فلو  
تزوجها على عرض قيمته عشرة فقبضته وقيمته عشرون وطلقها قبل الدخول وقدها لك الثوب ردت عشرة كافي البحر

(قوله عند الوطء متعلق بالوجوب) غير مسلم بل المهر وجب بالعقد ولكنه يتأكد بمعه نحو الوطء ولو حكما كالوكتح معتده وطلقها قبل الوطء والحلوة اواز البكارة نحو حجر وجب نصفه زوالها بدفعه لوطئها قبل الدخول والحلوة ككافي البحر (قوله او موت احدهما فانه ايضا مؤكلاهم) مؤدبا لقائه فكان عليه ان يذكره كذلك فياقبله (قوله ونصفه بطلاق قبل الوطء) لا يصح ان تكون له النسبة لما قلنا ان وجوب المهر بالعقد ففي المصاحبة (قوله وهوان زوج كل من الرجلين بنته الخ) لا يصح هذا المثال للشغار اصلا لاحال الزيادة شرط جعل بضع كل منهما نظير بضع الاخرى لانه لم يكن كذلك بل مثل ما اقتصر عليه المصنف لا يكون شغارا اصلا لاحال ان كان الحكم وجوب مهر المثل وكذا لو قال احدهما على ان يكون بضع بنتي صداق لثنتك ولم يقبل الاخر بل زوجه بنته ولم يجعلها صداقا فليس يشتر ان وجب مهر المثل لصحة العقد كذا في البحر (قوله او تعلم القران) قال صاحب البحر بنى ان يصح تسميته مهر على القول بجواز الاستحجار عليه ولم ادر من تعرض (٣٤٢) له اه (قوله) لكن يعارضه انه خدمة لها

وليست من مشترك مصالحهما فلا تصح تسمية التلميم (قوله ولو نكحها على رعي الغنم او الزراعة لم يجز على رواية الاصل) قال الكمال ولا على رواية الجامع وهو الاصح اه قال في البحر فيجب مهر المثل (قوله والصواب ان يسلم لها النكاح) كان ينبغي ان يقال والوجه او الاظهر لان لفظ الصواب يقتضي خطأ ما يقابل ولا يقال ان الزاوية الثانية خطأ اه على ان الكمال رحمه الله تعالى قال كون الواجه الصحة تاييها لم كانت الغنم ملك الخبت دون شيب وهو متف اه والدليل قاصر لانه غير وارد في الزراعة وجه القول بصحة تسميتها ان كلام من الزراعة والرعي لم يخص خدمة لها اذ العادة اشترك الزوجين في القيام بمصالح مالهما فليس من باب خدمة الزوج زوجت الأبري ان الا ن اذا استأجر اباه للخدمة لا يجوز ولو للزراعة والرعي

(عند الوطء) متعلق بالوجوب (او الحلوة الصحيحة) وسيأتي بيانها (او موت احدها) فانه ايضا مؤكلا للمهر (ولصفه) اي وجب نصف المسمى (بطلاق قبل الوطء او الحلوة) ووجوب مهر المثل عند ما ذكر من الوطء والحلوة والموت (في الشغار) وهوان زوج كل من الرجلين بنته او اخته لا شرط ان يزوجه الاخر بنته او اخته فانه صحيح عندنا ولكل منهما مهر المثل وانما سمي به لان الشفوع هو الرفع والاخلاء فكأنهما بهذا الشرط دفعا للمهر واخليا للبضع عنه (و) وجب مهر المثل ايضا (فيما لم يسم) المهر (اولي اذ لم يترضا على شيء والا) اي وان ترضا على شيء (فذلك) الشيء هو الواجب (اوسى) عطف على ما لم يسم اي وجب مهر المثل فيما سمي (خبر او خنزير او هذا الخ) وهو خر او هذا البدو هو خر او ثوب او دابة لم يسم جنسهما او تعلم القران او خدمة الزوج الحر لها سنة لان المشروع هو الابتداء بالمال المتقوم والتعليم ليس بمال فضلا عن التقوم وكذا المتافع على اصلا ولو تزوجها على خدمة حر آخر فقيل لا تنطق الخدمة الصحيح انها تستحق وترجع على الزوج بقيمة خدمته ولو نكحها على رعي الغنم او الزراعة لم يجز على رواية الاصل والصواب ان يسلم لها اجاعا استدلالا بقصة موسى وشعب عليها السلام فان شريعة من قبلنا شرعية لنا اذ اقصاها الله اورسوله بل انكار كذا في الكافي (ولو) كان الزوج (عبدا فالخدمة) اي فالواجب الخدمة فان خدمة العبد ابتداء بمال لتضمنه تسليم رقبته ولا كذلك الحر (ومتة) عطف على المهر المثل اي وجب متة (ملفوضة) بكسر الواو وهي التي زوجت بالذكر مهر او على ان لامهر لها (طلقت قبل الوطء وهي) اي المتبة (درع

صح كافي الفتح اه والمراد بالزراعة ان يزرع ارضه بغيره وليس له شيء من الخارج فان شرطه شيء فسدت (وخار) التسمية ووجوب مهر المثل كذا في البحر (تتبعه) لوجعل عتقها صداقها كان يقول اعتقتك على ان تزوجيني فتصك بموض العتق فقبلت صح وهي الحجار في تزوجه فان تزوجه فلها مهر مثلها وان ابت الزناها بقيمتها ولو كانت ام ولد قال ابو حنيفة لا يجب عليها قيمتها لان دفعها غير متقوم عند كافي الفتح (قوله وجب متة) معنى لازم (قوله ملفوضة بكسر الواو) من قوضت امرها ولو عليها وزوجها بالاهر وفتحهما من قوضا ولها الى الزوج بالاهر وفي كلامه اشارة الى ان الفرقه من قبل الزوج اما لو كانت من قبلها فلا تجب لها المتة و صرح الزبلي (قوله درع) هي بالذال المهملة مثلثة المرأة فوق القميص ولم يذكر الدرع في الذخيرة واما ذكر القميص وهو الظاهر والخام منقطعي المرأة رأسها والملحفة الملائمة وهي مثلثية الجفب المرأة كذا في البحر وقال الكمال هذا ادنى المتة اه وفي البحر عن فخر الاسلام ان هذا في ديارهم واما في ديارنا فليس أكثر من ذلك فيزاد على هذا ازار ومكعب اه ولو اعطاها قيمتها نجبر على القول كافي البدائع

(قوله لاتزيد على نصفه) قال الكمال واذا كانا سواء فالواجب النصف لانها الفريضة بالكتاب العزيز (قوله وقيل يعتبر حالهما الخ) اعتبره الامام الحنفى وصححه الولواجى وقال عليه الفتوى قال في البحر فقد اختلف الترجيح والارجح قول الحنفى (قوله الام من سى لها المهر وطلقت قبل الوطء) اى فلا تستحب ولا تجب لها النصف وهذا على ما وقع في بعض نسخ التدورى حكما للطلاق ولو كانت (٣٤٣) مستحبة كانت لمضى آخر كافي قوله لا يكره في طريق المصلحة في عيد الفطر

عند ابى خيفة اى حكما للمهر ولو كبر جاز واستحب فليس المراد بنفى الاستحباب عدم الثواب بل ان هذا ليس حكما من احكام الطلاق واما على ما في الملبسوط والمحيط والحصر والمختار فان النصف تستحب لثبوتها قبل الدخول وقد سمي لها مهرا اى من البحر والكفاى وغيرهما (قوله ثم طلقها قبل الدخول لا يتصف المسمى بعد العقد) يشير الى انه لو دخل بها او مات عنها كان لها المسمى وهو ما فرضه بعد العقد وبمصرح في الهداية (قوله لانه ثمين الواجب بالقدن) خلاف ما قدمه من ان الواجب بالوطء فهذا رجوع الى الصواب (قوله وصح خطها) اى لزم وان لم يقبل الزوج بخلاف الزيادة فانه لا بد من قبولها في المجلس لصحتها ويرد خطها برده فقوله وان لم يقبل يعنى لم يقبل صرح بمجانبة سكنت اه وقيد في البدائع الابراء عن المهر بان يكون ديناً او دراهم او دنانير وظاهره ان خط المهر العين لا يصح لان الخط لا يصح في الاعيان ويشترط لصحة الابراء علمها بمعنى اللفظ حتى لو لقتها ولم تحسنه لا يصح بخلاف الطلاق والاتاق حيث يقعان والفرق ان الرضا شرط جواز الهبة دونها كذا في البحر (قوله لان المهر بقاء حقها) انما قال

وخار وملحفة لاتزيد على نصفه) اى نصف مهر مثلها (ولو) كان الزوج (غنيا ولا تنقص عن خمسة) اى خمسة دراهم (ولو) كان (فقيرا وتعتبر) اى النصف (بحاله) لاحاطها قال صاحب الهداية هو الصحيح عملا بالنص وهو قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المقتر قدره وقيل يعتبر بحالهما حكاه صاحب البدائع وفي الاية اشار اليه وهو قوله تعالى بالمعروف وهذا القول اشبه بالفتوى كقولنا في الثقة لانها لو اعتبرت بحاله وحده لوسنا بين الوضعة والشرعة في النصف وذلك غير معروف بين الناس بل هو منكر ذكره الزيلعي (وتستحب) اى النصف (لن سواها) اى سوى مفوضة طلقت قبل الوطء (الام من سى لها المهر وطلقت قبل الوطء) قالباى بعد الاستبراء المطلقة وطئت ولم يسلم لها مهر ومطلقة وطئت وسى لها مهر فظهر ان المطلقات اربع مطلقه لم توطأ ولم يسلم لها مهر فيجب لها النصف ومطلقة لم توطأ وقد سى لها مهر وهى التى لم يستحب لها النصف ومطلقة وطئت ولم يسلم لها مهر ومطلقة وطئت وسى لها مهر فهاتان يستحب لهما النصف فالخامس انه اذا وطئها يستحب لها النصف واسمى لها مهرا اولاً لانه اوجبها بالطلاق بعد ما سلمت اليه المقود عليه وهو البضع فيستحب ان يعطى شيئاً زائداً على الواجب وهو المسمى في صورة التسمية ومهر المثل في صورة عدمها وان لم يطأها في صورة التسمية تأخذ نصف المسمى من غير تسليم البضع فلا يستحب لها شئ آخر وفي صورة عدم التسمية يجب النصف لانها لا تأخذ شيئاً واستاء البضع لا ينفك عن المال (ما فرض بعد العقد او زيد لا يتصف) يعنى اذا تزوجها ولم يسلم لها مهرا او فاهم ثم راضيا على تسميته وسى لها بعد العقد او تزوجها على مهر مسمى ثم زادها بعد ذلك ثم طلقها قبل الدخول لا يتصف المسمى بعد العقد ولا الزائد على المسمى بعده بل يجب النصف في الاول ونصف المسمى عند العقد في الثانى (ويستقط الزائد بالطلاق قبل الوطء) متعلق بقوله لا يتصف ايضا وانما لم يتصف لانه ثمين للواجب بالمقد وهو مهر المثل وذلك لا يتصف فكذا ما تزل مزنته وانما سقط الزائد لكون الطلاق قبل الدخول فان كل ما لم يسلم في العقد يبطله الطلاق قبل الدخول حتى لو كان بعده وجب الزيادة مع المسمى (وصح خطها) اى خط المرأة من مهر مثلها (عنه) اى عن زوجها لان المهر بقاء حقها والخط يلاقي حالة البقاء (الحلوة) مبتدأ خبره قوله الا ترى كالوطء والمراد بها اجتماعهما بحيث لا يكون مهمما عاقل في مكان لا يتطلع عليهما احد بغير اذنهما اولاً يتطلع عليهما احد لظلمة ويكون الزوج علماً

بقائه في الابتداء حق الاولاد من حيث الاعتراض اذا قصته عن مهر مثلها (قوله بحيث لا يكون مهمما عاقل) اطلقه كقول العلامة الكمال واذا كان مهمما ثالث اسوى منه لصحة حلوة بين ان يكون بصير او اعمى فقلان او نائما باننا او صبياً يقل لان الاعشى بحس والثام يستقطب مقامه فان كان صغيراً لا يقل او مجنوناً او مغمى عليه لا يمنع وقبل المجنون والمغمى عليه ثمنان اه واستوى في مختصر الظهيره جارىتها فقال لا تمنع على المتقرب وقال في البحر هو المختار بكاره كافي في الخلاصة وعليه الفتوى كافي للبتنى اه

(قوله نحو مرض لاحد ما منع الوطء) قال الزيلعي اوله بفتح ه ضر و قيل هذا التفصيل في مرضها واما مرضه فانه مطلقا لانه لا يرضى عن تكسر وقور عادة وهو الصحيح اه (قوله ووصوم فرض) يعني به اداء رمضان لما يرضى منه الكفارة بافساده دون القضاء والمذكور والكفارات على الصحيح لعدم وجوب الكفارة بافسادها كافي للبين (قوله كالوطء في كونها مكد للهمز) اشارة الى انها ليست كالوطء في غير من نحو الاحصان والميراث كما في البحر وفي شرحنا لمعلوم ابن وهبان انتهاء احكام الخلوة الا لثنتين وعشرين حكما فراجع (قوله اوصام فرض في الاصح) يعني به غير اداء رمضان والا ناقص ما قدمه من شرطه لصحة الخلوة عدم صيام الفرض وتصحيحه بما حتم على اداء الفرض (قوله ونجى العدة في الكل) كذا في الهداية ثم قال فيها وذكر القدوري في شرحه ان الماتن كان شرعا يجب العدة ثبوت التحكك حقيقة وان كان حقيقيا كالمرض والصفر لا يندم التحكك حقيقة اه واختاره قاضخان في نفيه كذا في البحر ثم قال فيه والمذهب وجوب العدة مطلقا (قوله وكذا ان كان المهر ميكيلا او موزونا آخر في الائمة) اشارة الى انه لو كان معينا فهو كالمرض وليس له اربعة ايام معينا لم يرد بخلافه في غير خيار البس فلها رد بالعيب الفاضل ورجع قيمته صحيحا كذا في الفتن (قوله والا فمهر المثل) اشارة الى انه لو طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى سواء في بشرطه او لا لان مهر المثل لا يشترط كذا في البحر

بأثر امرأته (بلا مانع وطء) حسا او طبيعا او شرعا الاول (نحو مرض لاحد ما منع الوطء و) الثاني نحو (حيض ونفس) ولا يتأني كونه مائلا شرعا ايضا (و) الثالث نحو (احرام) لفرض او نفل (وصوم فرض) وهو صوم رمضان (كالوطء) في كونها مؤكدة للمهر (ولو) كان الزوج (مجبوا او حضا او عينا اوصام فرض في الاصح اوصام يذر في رواية والصلاة كالصوم فرضا ونفلا) اي لا تكون الخلوة صحيحة مع الصلاة لفرض كافي الصوم الفرض وتكون صحيحة مع الصلاة لنفل كافي الصوم النفل (ونجى العدة في الكل) اي كل ما ذكر من اقسام الخلوة صحيحة كانت او فاسدة احتياطا لو تم الشغل (قبضت الف المهر فوجبه له وطلقت قبل الوطء رجع بنصفه) يعني تزوج امرأة على الف قبضته ووجبه له ثم طلقها قبل الدخول رجع عليها بنصف مائة اذ لم يصل الى الزوج عن ما استوجبه بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر والمقبوض ليس بمهر بل عوض عنه لان المهر دين في الذمة والمقبوض عين فصار هبة المقبوض كهبه مال آخر وحق الزوج في سلامة نصف المهر ولمسلم فلان يرجع وكذا اذا كان المهر ميكيلا او موزونا آخر في الذمة لانه ايضا دين غير عين (وان لم تقبضه او قبضت نصفه فوجبه الكل او ما بقى او عرض المهر قبل القبض او بدله فلا) يعني اذا وجبت قبل ان قبض شيئا ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع الزوج عليها بشئ اذ سلم له عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول فلا يستوجب عليها شيئا آخر غايته ان هذه السلامة حصلت بسبب آخر غير الطلاق ولا يبالي باختلاف الاسباب عند سلامة المقصود وكذا لو قبضت خمسمائة ثم وجبت الالف كله المقبوض وغيره او وجبت الباقي في ذمة الزوج ثم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ ايضا اذ وصل اليه عين ما يستحقه كما مر ولو قبضت اكثر من النصف كسبائة ووجبت له الباقي ثم طلقها قبل الدخول فعنده يرجع عليها بمائة وعندها بمائة ولو قبضت اقل من النصف كاثنتين مثلا لا يرجع بشئ عليها عنده وعندها يرجع بمائة وكذا لو تزوجها على مائتين بالتعيين كالمرض فوجبت نصفه او كله قبضته او لاتم طلقها قبل الدخول لم يرجع عليها بشئ لان حقه سلامة فقصفت المقبوض بالعرض من جهتها بالطلاق قبل الدخول وقد وصل اليه لانه مائتين فكان الموهوب عين المهر فسلمه مقصوده بكل حال فلا يرجع بشئ (تكسها بالقبض على ان لا يخرجها) من مقامها (او لا يتزوج عليها او) تكسها (على الف ان اقام بها و) على (الدين ان اخرجها فان وقي) اي فيها تكسها على ان لا يخرجها او لا يتزوج عليها (واقام) اي فيها تكسها بالالف ان اقام وبالفين ان اخرج (فلها الالف والا فمهر المثل) اما الالف في صورة الوفاء ومهر المثل في صورة عدمه فلان المسمى صلح للمهر وقد تم رضاها وامام مهر المثل في عدمه فلاه سى ما لاقه تقع فعند قواته بعدم رضاها بالالف فيكمل مهر مثلها هذا عند اي حقيقة فعنده الشرط الاول صحيح لا الثاني وعندها الشرطان صحيحان وعند زفر فاسدان (لكن لا يزاد المهر

**(قوله)** نكح بهذا العبد او بهذا العبد واحدا او كس حكم مهر المثل ) هذا اذا لم يشترط الخيار لها لتأخذ الماشات والخياريه على ان يعطى ليشاء فان شرط صح اتفاقا لانتفاع المازعة كذا في الفتح **(قوله)** فان طلقت قبل وطء نصف الاوكس في ذلك كله بالاجماع ) كذا في الهداية وليس على اطلاقه لانه شامل لما اذا كان نصف الاوكس اقلاما من المنة وليس كذلك بل ان كان نصف الاوكس اقلاما من المنة تكون لها المنة صرح به قاضيان وقد اشار اليه في الهداية بمدام تقدم قوله والواجب في الطلاق قبل الدخول في مسئلة المنة ونصف الاوكس يزيد عليها في المادة فوجب لاعترافه بالزيادة او قال الكمال بمد هذا فالحكم في الطلاق قبل الدخول في التحقيق ليس الاثمة مثلها **(قوله)** شرط البكارة ووجدها يبيأ المنة الكل ) كذا في شرح المنظومة لابن الشحنة عن الواقعات وقاضيان والمادية عن المتقى وفي العمادية على قياس اختاره صدر الاسلام البردوي ومن وافقه من ائمة بخارى في مسئلة **(٢٤٥)** الجهاز ينقض ان يرجع عليها بما زاد على دستبان مثلها وفيها عن الفتية تزوجها بزيد من مهر مثلها على انها بكر

في المسئلة (الاخيرة) وهي قوله بالفان اقام قاته اذا اخرجها وجب مهر المثل لكنه اذا كان اكثر من الفين تلجب الزيادة وان كان اقل من الفين تلجب الفولوا ينقص من شيء لاقاقهم على ان المهر لا يزيد على الفين ولا ينقص عن الف (نكح بهذا) العبد (او بهذا) العبد (واحد او كس) اي اقل قيمة من الآخر (حكم مهر المثل) اي جعل مهر المثل حكما فان كان اقل من او كسها فلها الاوكس وان كان اكثر من ارفعهما فلها الارفع وان كان بينهما فلها مهر المثل وهذا عند ابي حنيفة رحمه الله وعند ما لها الاوكس في ذلك كله **(قوله)** فان طلقت قبل وطء نصف الاوكس (اي فلها نصف الاوكس في ذلك كله بالاجماع (امهر عشرين واحدها حر فمهرها البكر ساوي عشرة والااكل لها العشرة) ذكره الزيلعي (شرط البكارة ووجدها يبيأ المنة الكل) اي كل المهر ولا عبرة بالشروط (صم امها فرس او ثوب هر وى وان لم يبلغ في وصفه ومكيل وموزون ين جنسه لاصفة ووزن الوسط اوقيته وان ينهنا) اي صفته (ايضا) اي كايين جنسه (فالوصوف) اي اللان هو (ويجب في) النكاح (الفساد الوطء لا الحلو مهر المثل) يعني ان مهر المثل في النكاح الفاسد انما يجب بالوطء لان المهر انما يجب فيه استيفاء منافع البضع لا بمجرد المقدول بالحلو لوجود المنافع من محبتها وهو الحرمة فان الحلو انما اقيمت مقام الوطء للتمكن منه ولا يتمكن مع الحرمة فلها لا يجب باحرمة المصاهرة ولا العدة ولكل منهما فسحة بغير محضر من صاحبه وقيل ليس له ذلك بعد الدخول الا محضرة من صاحبه كما في البيع الفاسد بعد القبض (ولا زاد على المسمى) اي ان زاد مهر مثلها على المسمى لامتياز الزيادة عليه برساها بما دونها وان كان اقل من المسمى وجب مهر المثل لعدم صحة التسمية بخلاف البيع لانه ملك متقوم في

ليست له امرأة وبالفين ان كانت حرة الاصل اوله امرأة لكن الخلاف منقول فيها والاولى ان يحمل مسئلة التبيحة والجملة على الخلاف فقد نص في نوادر ابن سباعة عن محمد على الخلاف فيها **(قوله)** وان ينهنا اي صفته ايضا اي كما بين جنسه فالوصوف اي اللان ) لا يخفى ما فيه من ايهام لزوم الزوج ما بين صفته وجنسه من غير الكيل والوزن وليس مرادا به لو خاص بالكيل والوزن الذي بين صفته وجنسه فلا يخبر بين ادائه واداء قيمته بل يخبر على ادائه في ظاهر الرواية لانه ثبت في القصة صحيحا لا قرا في شامو جلا سلسلا بخلاف غير الكيل والوزن في قاته بخبر بين ادائه واداء قيمته ولو بالغ في وصفه لانه ليس من ذوات الامثال كما في الهداية والفتح **(قوله)** ولهذا لا تلجب باحرمة المصاهرة ) اقول يعني فلا يحرم اصلها ولا فرعها الفساد القصد وليس معتبرا المفهوم فان حرمة المصاهرة اي حرمة بنت الزوجة لا تلجب بالحلو الصحيحة ايضا **(قوله)** ولا العدة ) لا يخالفه المتقدم وهو ان العدة تلجب في كل اقسام الحلو صحيحة او فاسدة لان ذلك في خلو عن نكاح صحيح محل الوطء به لا لنكاح الفاسد

(قوله والعدة من وقت التفريق) قال في البحر ظاهر كلامهم ان ابتداء هذا قضاء وديانة وفي فتح القدر هذا قضاء ما فيها بينهما وبين الله تعالى اذا علمت انها حاضرت فلا يابد آخر وطء يعني ان محل لها التزوج وديانة والمشاركة كالنفيق ولا تحقق المشاركة الا بالقول ان كانت مدخولا بها بقوله تزكيا خيلت سبيلها واما غير المدخول فافتحق المشاركة ﴿٣٤٦﴾ بغير القول عند بعضهم كقصده ان لا يعود

الها وعند بعضهم لا يكون الا بالقول وأختلف الصحيح في اشتراط العلم بالمشاركة لصحتها يعني ترجيح القول ببدء العلم اه وقال في البحر لا احداث عليها ولا تنق في هذه العدة لها (قوله بان تكون بنت عمة) اي اجاز الاحقة اي بنت عمها وفي نسخ بنت عمه وهي الاولى (قوله وجالا) قال الكمال وقيل لا يعتبر الجال في بيت الحسب والشرف بل في اوساط الناس وهذا جيد اه (قوله وكالخلق) زاد الكمال عدم الولد ايضا (قوله) مهر مثل الامتلى قدر الرغبة كالفتح عن شرح الطحاوي (قوله) صح ضمان الولي مهرها هذا اذا كان في محنت اما في مرض موته فلا لانه تبرع بوارثه في مرض موته كافي للفتح اه وهذا يدفعه ضمان من الثالث في مرض موته اذا لم تكن واردة (قوله ولو كانت صغيرة) كذا الوضمن ولي الصغير عنه المهر ورجع في ماله ان اشهداه يدفع ليرجع في اصل الضمان والا لارجوعه الا ان يكون للصغير مال وان ضمن الولي يرجع مطلقا كذا في الفتح (قوله) وتطالب المرأة بأشادت من زوجها) اي اذا كان بالغا ولها مطالبة بالصغير ضمن او لم ضمن كافي شرح الطحاوي والتسمية (قوله) لهامنه من الوطء ما (قوله) كذا الوطء ان كانت صغيرة ولو كان غير الاب والجدة لا يسلمها قبل قبض الصداق لمن له ولاية قبضه فان سلمها فالتسليم قاسد وترد ولو ذهبت بنفسها لوليها ردها حتى يعطى زوجها مهرها لانها ليست من اهل الرضى كذا في الفتح (قوله والسفر) (تجسبا) كذا في الهداية ولو قال بدله والاخراج كافي الكمال لكان اولى لانه ربما يوم انه يسفلها محل آخر من بلدتها وليس له ذلك ما لم يدفع مهرها صرح به في البحر (قوله) لاخذ ما بين تمجيده قال الكمال اي اذا لم يشرط الدخول في المقدبل

نفسه فتقدر بدله قيمته وان لم يكن المهر مسمى او كان مجهولا وجب بالتام بالغ اتفاقا ذكره الزيلعي (والعدة) تجب الحاقا للشبهة بالحقيقة في موضع الاحتياط وتحجزا عن اشتباه النسب ويصير ابتداءها (من) وقت (التفريق) لان آخر الوطئات هو الصحيح لانها تجب باعتبار شبهة الكاح ورفعها بالتفريق (والنسب) ثبت لانه مما يختلط في اثباته احياء للولد فيترتب على الثابت من وجهه وتعتبر مدته بالنسب (من الوطء) فان كان من وقت الوطء الى وقت الوضع ستة اشهر ثبت وان كان اقل لا هذا عند محمد وبه يفتي وعند ابي حنيفة وابي يوسف يعتبر من وقت الكاح كافي الكاح الصحيح (ومهر مثلها) في اصطلاح الفقهاء (مهر مثلها) اي مهر امرأة تماثلها (من قومها) لان الانسان من جنس قوم ابيه وقيمة الشيء اما تعرف بالنظر في قيمة جنسه ولا يعتبر بامها الا ان تكون من قوم ابيها بان تكون بنت عمه وبين مافيه المائنة بقوله (سنا وجالا وما لا وعقلا وديانة وبلدا) بان يكونوا من بدو واحد (وعصرا وبكارة وثبوة وعفة) ذكرها في الهداية (وعلمها وادبا وكال خلق) ذكر هذه الثلاثة الزيلعي وفي الملتقى يشترط ان يكون الخبر بمهر المثل رجلين او رجلا وامرأتين ولفظ الشهادة فان لم يوجد شهود فالقول للزوج بحينه (فان لم يوجد فن الاجانب) اي وان لم يوجد من قبيلة ابيها من هي مثلها يعتبر مهر مثلها من الاجانب من قبيلة من هي مثل قبيلة ابيها (صح ضمان الولي مهرها) لانه من اهل الالتزام وقد اضاف الى ما قبله فيصح (ولو) كانت (صغيرة) لانه جمل نفسه زعيما والزعيم غارم وانما قاله دفعا لتوهم انها اذا كانت صغيرة فطالب المهر ليس الاول لها فيلزم كون الواحد مطالبا ومطالب لكن لا عبرة بهذا الوهم لان حقوق القدر هاراجعة الى الاصيل والولي سفير ومعبى بخلاف البيع فان الاب اذا باع مال الصغير لا يجوز ان يضمم الثمن لان الحقوق راجعة الى العاقد (وتطالب المرأة (ايشادات) من زوجها ووليها اعتبارا بسائر الكفالات (وان ادعى) اي الولي (رجع على الزوج ان امر) اي الزوج الولي به كاهو الرسم في الكفالة (لهامنه) اي يجوز للمرأة ان تمنع زوجها (من الوطء والسفر بها) ومدوطه او خلوة رضىتها اي وان وطئها او خلأها برضاها وهذا الدفع انها اذا رضىت بالوطء او خلوة لم يبق لها حق المانع لانها سلمت اليه المفقود عليه فلا يكون لها حق الاسترداد ووجه الدفع ان كل وطئة معقود عليها فقسلم البعض لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ) متعلق بالتع (ما بين تمجيده) من المهر كالا وبضا (او) اخذ (قدر ما يسجل لثلاثها) من مهر مثلها (عرفا) غير مقدر بالرابع او الخمس (ان لم يؤجل كاه) وان اجل كاه او يحجل فهو على ما شرطا حتى كان لها ان تحبس نفسها في استيفاء كاه فيها اذا عجل كاه وليس لها ان

حلول المهر فان شرطه فليس لها الانتفاع بالاتفاق **(قوله)** حتى لا يكون لها ان تجبس نفسها فيما تمورف تأخيرها الى الميسرة) بخلافه مقال الكمال ليس لها **(٣٤٧)** منع نفسها لقبض المؤجل مدة معلومة او قليلة الجاهالة كالخصام ونحوه بخلاف

المتناحشة كالى الميسرة وهبوب الربح حيث يكون المهر حالا اه ومثله في البحر والتأجيل بالطلاق او الموت يصحح على الصحيح اه **(قوله)** ويسقطها فيما دون مدته اتفاقا النج قال في البحر كذا ظاهر الكافي وذكر في الفتن اختلافنا في نقلها من المصر الى الرستاق فجز الى كتب انه ليس له ذلك ثم عزا الى غير هان له ذلك قال وهو الصواب اه **(قوله)** بنى العمل بالقول بسدم نقلها من المصر الى القرية في زمانها لما هو ظاهر من فساد الزمان والقول ينقلها الى القرية ضعيف لمقال في الاختيار وقيل يسافرهما الى القرى المصر القريبة لانهما ليست بقرية اه وليس المراد بالسفر في كلام الاختيار الشرعي بل النقل لقوله لانهما ليست بقرية **(قوله)** وان خلف يجب مهر المثل) قال صاحب البحر وظاهر كلام المصنف انها يجب مهر المثل بالنسبة ما بلغ وليس كذلك بل لا يزداد على مادته المرأة لو كانت هي المدعية للتسمية ولا ينقص عما ادعاه الزوج لو كان هو الذي لها كما اشار اليه في البدائع اه **(قوله)** اقول فيه بحث لان هذه ليست مسئلة (الكناح النج) كذا اعترض صاحب البحر على صدور الشريعة فقال وفيه نظر لان التحليف هنا على المسال لاصل الكناح فينتين ان يحلف منكرو التسمية اجماعا اه **(قوله)** وان كان

يجب انفا اذا اجل كلاله التصريح اقوى من الدلالة (والثقة) عطف على قوله منه اى لها الثقة بعد المانع (والسفر والحروج) من يتزوجها (الحاجة) لها (زيارة) اهلها بلاذنه متعلق بقوله والسفر الخ (ما لم يقضه) اى المهر لان حق الحبس لاستيفاء المستحق وليس له حق الاستيفاء قبل الاضاء (ويسافرهما) بلا رضاهما (بمداداه) اى اداما بين تمجيله او قدر ما يسجل لئلا نقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم (وقيل لا) اى لا يسافرهما الى بلد غير بلدها لان القريب يؤذى (وبه غنى) اتقى به الفقيه ابو الليث واختاره ابو القاسم الصغار ومن بعده (ويسقطها فيما دون مدته) اى بمدته السفر اتفاقا في قرى مصر القريبة لا تحق القرية اعلم ان المهر المذكور هنا متمورف تمجيله حتى لا يكون لها ان تجبس نفسها فيما تمورف تأخيرها الى الميسرة او الموت او الطلاق لان المتعارف كالشرط وذلك يختلف باختلاف البلدان والازمان والاشخاص هذا اذا لم ينص على التأجيل او التأجيل اما اذا نص على تمجيل جميع المهر او تأجيله فهو على ما شرطنا كما ذكره الزبلي (اختلفا في المهر في اصله يجب مهر المثل) يعنى قال احد الزوجين لم يسلم مهر وقال الآخر قد قسمي فان اقام البينة قبلت والا يستحلف المتكرر فان نكل ثبت دعوى التسمية وان خلف يجب مهر المثل قال صدر الشريعة واما عند ابي حنيفة يعنى ان لا يحلف لانه لا يحلف في الكناح فيجب مهر المثل ه اقول فيه بحث لان هذه ليست مسألة الكناح بل هى مسألة المهر وفيها الحلف والاجماع والعجب ان المصنف قال في اوائل كتاب الدعوى وكذا في الكناح اذا ادعت مهرها وقال الشارح نعم اى اذا ادعت المرأة الكناح وطلبت المال كامهر والثقة فانكر الزوج يحلف فان نكل يلزم المال فاذا صح ذلك لم يصح ما ذكره هنا (وقدره) اى ان كان اختلافا في قدره فادعى انه تزوجها بالنكاح وادعت انه بالفتن حكم مهر المثل فيثبت (ان اقام الكناح فاقول لمن شهد مهر المثل يمينه) اى ان كان مهر المثل مساويا لما يدعيه الزوج او اقل منه فاقول له مع يمينه وان كان مساويا لما يدعيه المرأة او اكثر منه فاقول لهما مع يمينها (واى برهن قبل) سواء شهد مهر المثل له او لهما لان المرأة تدعى الزيادة فان اقامت بينة قبلت وان اقامها الزوج قبلت ايضا لان البينة تقبل رد البين كاذالقام المودع بينة على رد الدفعة الى المالك قبل (وان برهنا فينة من لا يشهد له) اى قبل بينتها ان شهد مهر المثل له وبينة ان شهد لها لان البينات شرعت لاثبات خلاف الظاهر واليمين لبقاء الاصل والاصل في الكناح كونه بمهر المثل فن ادعى خلافه فبينة اولى (وان كان) مهر المثل (بينها) محالفا فان حلفا او برهنا قضى به اى بمهر المثل (وان برهن احدهما قبل) برهانه (وان طلقت قبل الوطء) عطف على قوله ان اقام الكناح (حكم متعة المثل) اى ان كان متعة المثل مساوية للمصنف

بينها محالفا) يشير الى انه اذا نكل احدهما لزمه دعوى صاحبه فيجب ذلك ولا يخبر فيه لكونه مسمى واذا حلفا وجب مهر المثل بدفعه من قدر ما قرره تسمية فلا يخبر فيه والزائد غير فيه بين الدوام والبدان (قوله) او برهنا قضى به) لهار البينتين وتهازما هو الصحيح ويجب مهر المثل بخبر الزوج فيه كنه دفع الدوام والبدان كما في الفتن والتبيين

(قوله وبه فتى) كذا في الفتح اه وفي فتاوى قاضى خان الفتوى على (٣٤٨) قوله ما كافي بالبحر > قوله ذكره

الزبلى) راجع الى قوله قال مشايخنا هذا كلامه ونقله في البحر عن المحيط ثم قال صاحب البحر عقب واقره عليه الشارحون ولا يخفى ان محله فيها اذا ادعى الزوج ايسال شيء اليها اما لو لم يدع فلا يثبت ذلك اه وفيه تأمل لانه لا يثبت ما قاله في حال موتها (قوله فاما سائر الاموال) اى باقىها بعد ما هي للاكل نحو الحنطة والشعير والعلل والسمن والجوز واللوز والذيق والسكر والشاة الحية فالقول فيه قول الزوج جينه ذكره الكمال ثم قال والذى يجب اعتباره في ديواننا ان جميع ما ذكر من الحنطة الخ يكون القول فيه قول المرأة لان المتعارف في ذلك كله ارساله هدية والظاهر مع المرأة لاسمه ولا يكون القول له الا في نحو الثياب والجارية اه وظاهر انه بحث لكمال (قوله فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة) اختاره السعدى واختار الامام السرخسى كون القول للاب لان ذلك يستفاد من جهته واختار للفتوى القول الاول ان كان المرف ظاهر ايا ذلك كافي ديانه كما ذكره في الوقايع وفتاوى الخاصى وغيرهما وان كان المرف مشتركاً فالقول للاب كذا في الفتح وقال قاضى خان يبنى ان يكون الجواب على التفصيل ان كان الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله انه عارية وان كان ممن لا يجهز النكاح بمثل ذلك قبل قوله اه ثم قال صاحب البحر بعده نقله والواقع في ديواننا القاهرة ان المرف مشترك فبقى بان القول للاب ثم قال هل هذا

مابدى الرجل اوافق منه فالقول له وان كانت مساوية لتصف ما تدعى المرأة او اكثر منه فالقول لها وى اقام بينة قبلت فان اقاما فينتها ان شهد له في بيته ان شهد لها (وان كانت) اى مئة المثل (فيهما تحالفا وبمده) اى بعد التحالف (وجبت) اى مئة المثل (وموت احدهما كحياتها حكما) اى الجواب فيه كالجواب في حال حياتهما حال قيام النكاح في الاصل والقدر لان مهر المثل لا يسقط اعتباره بموت احدهما الا يرى ان المرفوضة مهر المثل اذا مات احدهما (وبعد موتها في) الاختلاف في (القدر القول لورثته) عندنا حنفية ولا يحكم مهر المثل لان اعتبارها يسقط عنده بعد موتها (وفي) الاختلاف (في اصله) القول للسكر التسمية عنده ولا يقضى بشيء الا ان تقوم بينة على مهر مسمى اذ لا يحكم لمهر المثل عنده بعد موتها كما مر وعندهما (قضى بمهر المثل) كافي حال الحياة (وبه فتى) قال مشايخنا هذا كله اذا لم تسلم نفسها فان سلمت ثم وقع الاختلاف في الحياة او بعدها فانه لا يحكم مهر المثل بل قال لها امانات تقرى بما اخذت والا حكمنا عليك بالتعارف في المجل نهي عمل في الباقي كما ذكرنا لانها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر عادة ذكره الزبلى (بم الهياش) ثم اختلعا (فقلت هدية وقال مهر فالقول له) مع عينه ان لم يكن لها بينة لانه الملك فكان اعرف بجهة التملك كالواكر التملك اصلا وكذا اذا قال او دعوتك هذا الشيء فقلت بل وهبته لى ولان الظاهر شاهده لان اداء المهر واجب والاهداء تبرع والظاهر انه يسرى في اسقاط الواجب عن ذمته (الافياهي) للاكل فان الطعام المهيأ للاكل كالخبز والقمح المشوى لا يكون مهر افعال لان الظاهر يكذب فالقول فيه قولها فاما سائر الاموال فقد يكون مهر او قد يكون هدية فالبينة (خطب بنت رجل وبم الهياش ولم يزوجهما ابوها فابنت للمهر يسترد) ان عينه (فأما) وان تغير بالاستعمال لانه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص باستعماله شيء (او) قيمته ان (حالكا) لانه معاوضة ولم يتم خييار الاسترداد (كذا كل ما يمت هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك) لان فيه معنى الهبة رجل زوج ابنته وجهازها فأت فرع ابوها ان ماذع اليها من الجهاز امانة وانه لم يهب لها واتما اعادها منها فالقول قول الزوج وعلى الاب البينة لان الظاهر شاهد للزوج لان في الظاهر ان الاب اذا زوج ابنته يدفع اليها بطريق التملك والينة الصحيحة في ذلك ان يشهد عند التسليم الى البنت اى انما اعطيت هذه الاشياء لابنتى عارية او يكتب لسخة معلومة ويشهد الاب وتشهد البنت على اقرارها ان جميع ما في هذه السخة ملك والذى عارية منه في يدى لكن هذا يصلح للقضاء لا للاحتياط لجواز ما اشترى هذه الاشياء في حال الصغر فهذا الاقرار لا قصير للاب فيما بينه وبين الله تعالى والاحتياط ان يشتري ما في هذه السخة ثمن معلوم ثم ان البنت تبره عن الثمن كذا في المأدبة (نكح ذمية او حرة حرية ثمة) اى في دار الحرب (بمئة اودم) او نحوها (او بلامر) بمثل في المهر ويحتمل السكوت عنه

(وفي)

الحكم المذكور في الاب يتأتى في الام والجد صارت واقعة الفتوى ولم افرقها بقتل صريحها اه

وفي كل منهما يرجع الى اعتقادهم (وهو) اى والحال ان الكاح في هذه الصور (جائز) عندهم فوطئت وطلقت قبله اى قبل الوطء (اومات) الزوج عنها (فلامهر لها) اى الكاح صحيح ولا يجب المهر هذا عند ابي حنيفة وهو قولهما في الحربين واما في الذين قبلها مهر مثلها ان دخل بها اومات عنها والمثمة انطلقها قبل الدخول بها وهو قول الشافعي ايضا وقالوا لا زفر لها مهر المثل في الحربين ايضا لان الخطاب عام والكاح لم يشترع بغير مال ولهما ان اهل الحرب غير ملتزمين احكام الاسلام وولاية الازلام منقطعة لتباين الادار بن خلاف اهل الذمة فان احكام الاسلام جارية عليهم ولا في حنيفة ان المهر حق الله والكافر غير مخاطب به بخلاف سائر الاحكام فصح الكاح لانا امرنا ان نتزكهم وما يدعون ولم يجب المهر لما ذكرنا (وان نكحها بخمر او خنزير معين فاسلموا) سلم (احداهما فلا مهر) اى المعلن (وفي غير المعلن قيمة الخنزير) اى في الخمر يعنى اذا كان المسحوقا (ومهر المثل فيه) اى في الخنزير لان الخمر عندهم مثل كالحل عندنا فلا يحل اخذها فاجاب القيمة يكون امرضا عن الخمر واما الخنزير فمن ذوات القيم عندهم كالشاة عندنا فاجاب القيمة لا يكون امرضا عنه فيجب مهر المثل امرضا عن الخنزير

### باب نكاح الرقيق والكافر

(وقب نكاح القن) الرقيق هو المملوك كلاوا بعضا والقن هو المملوك كلا (والمكاتب والمدر والامة وام الولد اذن المولى) متعلق بقوله وقب وهذه العبارة احسن من عبارة الكثر وهي لم يجز نكاح البتة لانه جائز لكنه موقوف (ان اجاز) اى المولى (فقد) اى النكاح (وان رد بطل فان نكحوا به) اى بالاذن (فالمهر والثقة عليهم) اى على القن وغيره (ويعتبرهم بقتل القن) اى المهر والثقة لفوات محل الاستيفاء (والمهر على القن بعد المتق) ان كان القن قد تبرأ من اذنه وان كان (به) اى بالاذن (ملق) المهر (برقبته) اى القن دفعا للضرر عنها فان ذمته منقضية فلو لم يتعلق برقبته لضررت بخلاف ما اذا تزوج بلا اذن مولاه ودخل بها حيث لا يباع به بل يطالب بعد المتق كما اذا تزعم الدين باقراره (فبيع فيه) اى المهر (مهر فان لم ينف بدنه) لم يبيع فان يئيل (طوبى) بباقيه (بعد المتق) لانه يبيع بجميع المهر (ويباع) فيها اى النفقة (مرارا) لانها يجب ساعة فساعة فلم يقع البيع بالجميع هذا اذا تزوج البتة باجنبة واما اذا تزوج المولى امته فاختلف المشايخ فيه منهم من قال يجب المهر ثم ينسقط لان وجوبه حق الشرع ومنهم من قال لا يجب لاستحالة وجوبه للمولى على عبده لاقتضائه ايجابا له عليه \* اقول يؤيد القول الثاني ان النص المتيقن لوجوب المهر لا يقتل البتة وهو قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم ان تبتغوا باموالكم فان هذا خطاب لارباب الاموال والعبد ليس مالك للمال (والآخران) اى المكاتب والمدر (يسميان) في المهر والثقة لانهما لا يجتملان الثقل من ملك مع بقاء الكتابة والتدبير (وبكسبه) عطس على قوله برقبته (بعد ما نقل) كسبه (من دين التجارة) فان دينها مقدم على دين المهر

### باب نكاح الرقيق والكافر

(قوله اذن المولى) الاولى ان يقدر على اذن المولى (قوله) ان كان امير بغير الاذن (صوابه) ان كان الكسب بغير الاذن (قوله) وان كان به نفاق امير برقبته) مستدرك بما ذكر قبله من قوله فان نكحوا به فأنه والنفقة عليهم لكنه اعاده ليرتب عليه حكم جواز بيعه دون المهر ونحوه (قوله) منهم من قال يجب المهر ثم ينسقط ذكر تصحيحه ابن امير حاج (قوله) ومنهم من قال لا يجب صححه الولوالجي وقال في البحر هذا اصح ولما رمن ذكر ثمره هذا الاختلاف ويمكن ان يقال انها تظهر فيه لزوج الاب امه الصغير من عبده قيل قول من قال يجب ثم ينسقط قول بالصحة وهو قول ابي يوسف ومن قال بعدم الوجوب اصل الاطلاق بدمها وهو قولهما وقد جزم بدمها في النواحية من المأذون مللانه نكاح لامة بغير مهر لعدم وجوبه على العبد من كسبه محال اه

**(قوله لان الطلاق الرجعي لا يكون الا في نكاح صحيح فتكون اجازة)** اى اقتضاه بر د عليه طلب الفرق بينه وبين ما قال لعده كغير  
عن يملك المال او تزوج بها لا يتحقق مع ان كلامهما لا يكون الا بعد الحرية اوجب بان اثبات الشرط الى اى اصول كالحرية والاهلية  
لا تكون بطريق الاقتضاء للتحقق بالرق وليس مانح فيه كذلك لان النكاح ما ثبت للعبد بطريق الاصله ثبت به نبالا دمية والعقل  
وانما وقف لاستزاهه تعيب مال البعير قوله طلقها رجعا ضمن رفع المانع اقتضاء اثبات ملك النكاح بطريق الاصله كذا في الفتح  
**(قوله لا طلقها)** قال في البحر قد به لانه لو قال اوقع عليها الطلاق كان **(٣٥٠)** اجازة لانه لا يقال له تاركة كفى الفتح وكذا

اذا قال طلقها قطعية قطع عليها تكون  
اجازة لان وقوع الطلاق مختص بالنكاح  
الصحيح كافي التبيين **(قوله ولو نكحها)**  
ثانيا او اخرى بعد ما ولو صحيحا) ينفي  
حذف ولومن الين لان اثباتها يقتضى  
تصور الحكم بالنكاح الفاسد ومعه  
لا تظهر الثمرة ولذا لم يذكرها الزيلعي  
**(قوله زوج عبدا مأذونا مديونا)**  
مستدرك بما قدمه من لا تحفة **(قوله لانه)**  
غير مشروع بلامهر) كذا قال الزيلعي  
وفيه تسامح لانه ليس المراد ظاهره اذ  
النكاح لا يتوقف مشروعيته اى جهته على  
المهر بل المراد انه لا ينكح عن تزوم المهر  
كما صرح به في الهداية بقوله والنكاح  
لا يلاقى حق الغرماء بالابطال مقصودا  
الا انه اذ اصبح النكاح وجب الدين اى  
المهر بسبب لامرله فشا به دين الاستهلاك  
**اهد قول له** في مثل هذه الصورة احتراز  
عمال وزوجه المولى اتم على احد القولين  
السابقين **(قوله من زوج امته لا يجب)**  
التبوة) اى ولو شرطها الزوج على  
المولى في العقد لانه لا يقتضيه ولا يبطل  
النكاح بالشرط الفاسد والفرق بينه  
وبين صحة شرط حرية اولادها وان  
كان لا يقتضيه العقد ان بقوله من  
المولى على معنى تعليق الحرية بالولادة

وهو صحيح بخلاف التبوة فانه لا يقع بتعلقها عند ثبوت الشرط لكونها عدة مجردة كذا في الفتح **(قوله اذ بطلا)** (خدعت)  
الزوج انظر) كان ينبغي ان يقول كالنكح وبطل الزوج لان اذا ما ظرفية او تميلية ولا محل لها منها **(قوله ولو خدمته بلا)**  
استخدام) يعنى في بعض الاحيان الماقل في الجوهره قد قالوا انه اذا بواها فكانت تخدم المولى احيانا من غير ان يستخدمها  
فقطعت نفقتها وكذا المدبرة وام الولد حكمهما حكم الامتوا اما المكتابة فلها النفقة سواء بواها المولى ام لانها في بد نفسها لاحق

المولى في استخدامها اهـ وهذا اذ لم يخرج خبير اذن الزوج والأقربى ناشرة **(قوله)** وله ايجار بعده وامته على النكاح) المراد به ما غير الكاتب وان صدق عليه لفظ العبد والامتناع عليه اشارة قوله واتما اجازة له ملكه كرقبة وبدا اى بخلاف الكاتب فلا يتصرف المولى عليه الا برضاه وعن هذا استظهرت مسئلة قلقت من المحيط على توقف نكاح المولى بمكة الصغرى على اجازتها حال كتابتها لانتهاجها بالبلغة فيبقى على الكتابة فلم ترد حتى عثقت توقف على اجازة قالولى لاعلى اجازتها لانها لم يبق مكتبته سوى صغيرة ليست من اهل الاجازة فاعتبر التوقف على اجازتها حال رقها ولم يمتد بعد عثقتها وهذا من اعجب المسائل ولورسيت قبل العثق ثم عثقت لاجازتها للحال لانها صغيرة ولها خيار العثق اذا بلغت لزبد الملك لاجاز البلوغ لان الملك كان قائما للمولى وامتناع النفاذ لحقها فاذا رضى نفذ بالولاية الاصلية وهى ولاية **٣٥١٦** المولى فلم يعجز عن ادائه بدل الكتابة بطل النكاح لانه طرأ على الحل

خدمت المولى بلا استخدام بعد التوبة لانسقاط النفقة عن الزوج (وله اجار عده وامته على النكاح) معنى الاجار هنا فاذ نكحها عليهما بلا رضاها وعند الشافى لا اجار في البعد وهو رواية عن ابى حنيفة وابى يوسف وانما جاز لانه ملوكه كربة وبدا فيملك عليه كل تصرف فيه صيانة ملكه (ويسقط المهر بقتله) اى المولى (امته قبل الوطء) بمتعلق بالقتل عند ابى حنيفة قال لا يسقط اعتبارا بموتها حتى انها فان المتقول ميت باجله ولا ابى حنيفة ان المولى اتلف المتعود عليه قبل تقرر حصول الزوج اليها فلا يجب عليه شئ\* لياخذ المولى كل ما يعاها وذهب بها المشتري من المصر واعتقها قبل الدخول فاختارت الفرقة او غيرها بموضع ليصل اليها الزوج والقتل جمل انثا في حق احكام الدنيا حتى وجب النقص والدية والحرمان من الارث كذا في الهداية والكافي وغيرها وقال صدر الشريعة لانه عجل بالقتل اخذ المهر فجوزى بالحرمان اقول فيه بحث لان علة سقوط المهر لو كان حرمان المولى من الارث لكونه قاتلا لزمان لا ياخذ المهر اذا قتلها بعد الدخول وقد قلنا بهذه وانما قبل الوطء لا بعد الوطء المهر واجب في الصورتين (لا) اى لا يسقط المهر (بقتل الحرة نفسها قبله) اى قبل الوطء خلافا لفرع هو يقول انها فوتت البذل قبل التسليم فيفوت البذل كقتل المولى اتمتوا لان جنابة المرأة على نفسه غير معتبرة اصلا في احكام الدنيا ولهذا اذا قتل نفسه ينسل ويصلى عليه (وله) اى للمولى (الاذن في العزل) لالامة لانه منع عن حدوث الولد وهو حق مولاها (وخبرت امه ومكاتبه) وكذا مدبرة وام ولد (عتقت ولو) كانت (تحت حر) سواء كان النكاح رضاها او افلا كان كانت تحت العبد فلها الجار اتفاقا دفعا للدار وهو كون الحرة فراشا للعبد وان كانت تحت الحر فنه خلاف للشافى (نكح عبد بلاذن فحق هذا النكاح) وكذا لو باعه فاجاز

الدخول لانه لم يبق وارثا فصار كالا جنحى كافي البحر **(قولهم وخبرت امو مكتابة عتقت سوامان الكناح برضاها والوا)** اقول كذا قال  
الزبلي ولو اعقت امة او مكتابة خبرت ولو زوجها حرا او لارق في هذا بين ان يكون الكناح برضاها او بغير رضاها اه وفي رضا  
المكتابة يتزوجها مني لانه صرح في باب المكاتب بانها بعد الكتابة خرجت من بدو المولى فصار كالا جنحى وصارت احق بنفسها وبغير  
المولى البقر ان وطئها اه وقوله وصارت احق بنفسها ليس على اطلاقه لبقاء ملك المولى وقتها فلا ينفذ تزوجها نفسها بدون اذن  
مولاها كالا ينفذ تزويجها ايها بدون رضاها لموجب الكتابة واذا تزوجت بدون اذنه ولم يردم حتى عتقت فذعلها ولا خيارها  
لان الفاذم الذنق فلم يرد ملك الطلاق عليها والحيار باعتبار زياد الملك وجبارة كافي النسق المكتابة اذا تزوجت باذن مولاها لم  
عتقت خبرت اه فليتسه لذلك وقد نبهني الله بعد تألف هذا الحل باكثر من ثلاثين سنة في مستقبل سنة ثمان وستين والف

( قوله كذا الامة ) تشمل القنفذ المدبرة والمكتبة وام الولد وفي ام الولد لا ينفذ نكاحها لان المدونة وجبت عليها من المولى كاعتقت والعدة تمتع فقاذ النكاح كذا في الحيط والحانية وينبغي ان يقال فان نكاحها اى ام الولد يبطل لانه لا يمكن توفقه مع وجود العدة اذ النكاح في العدة فاسد كذا في البحر ( قوله فالاب والجد والولى والقاضى والصوى الخ ) كذا اثبت الولى ايضا في الزاوية وليس لولى غير الاب والجد والصوى والقاضى ولاية في التصرف في مال الصغير كما قدمه المصنف ولذا لم يذكر غير ذلك في مختصر الظهير فهو الصواب بخلاف ما ذكرنا ( قوله والعبد المأذون الخ ) مذهبنا خلافه لابي يوسف فانه يقول بانهم يملكون تزويج الامة كما في الزاوية ( قوله ) وانما ثبت النسب اذا كانت في ملك الابن من وقت الملق الى وقت الدعوى احتراز عما لو علفت في غير ملك الابن او في ملكهما ثم اخرجتهما استردا فادعى الاب لم تصح دعواه كافي التبيين وهذا اذا كذبه الابن فان صدقه سمحت دعواه ولا يملك الجارية كما اذا ادعاه اجنبي وكا لو كانت ام ولد لابن وامدبرته او مكاتبته كذا في البحر ( قوله بدموته ) اى موت الاب لو قال حال عدم ولاته لكان اولى لفيضان الجد كالاب بموته او رقء او جنونه او كفره ( قوله فاعتق فسد النكاح ) يشين الى انه لم يزد على ما مر به اذ لو زاد عليه بان قال بترك بالثبتم اعتقت لم يصح بحيا كلامها بل كان مبتدأ ووقع العتق غن نفسه كافي غايه البيان فلا فساد النكاح كذا في البحر

المشتري كذا في النهاية ( كذا الامة ) اذا زوجت نفسها بلاذن مولاهما ثم عتقت فنذ نكاحها لانها من اهل العادة واستاعق فوذخل المولى وقدرال ( بلا خيار لها ) لان النكاح تفديم العتق وبعد النفاذ لم يزد عليها ملك فلم يوجد سبب الحيار فلا يثبت كالم تزوجت بعد العتق ( فلو وطئ ) اى الزوج الامة ( قبله ) اى قبل العتق ( فالمسعى ) من المهر وان كان ازيد من مهر مثلها ( له ) اى المولى ( او ) وطئ ( بعده ) اى بعد العتق ( قبلها ) اى المسعى للامة يعنى ان تزوجت بلاذنه على الف ومهر مثلها مائة مثلاً فدخل بها زوجها ثم اعتقها سيدها فالالف للمولى لانه استوفى منفعة مملوكته له فوجب البديل له وان لم يدخل بها حتى اعتقها فالمهر لها لانه استوفى منفعة مملوكته لها فوجب البديل لها اعلم ان من لا يملك اعتاق البديل يملك تزويج مخالف الامة فالاب والجد والولى والقاضى والصوى والمكاتب والشريك المفاوض يملكون تزويج الامة لا البعد والعبد المأذون والصبي المأذون والشريك شركة غنائ لا يملكون تزويجها ايضا ( من وطئ ) امة ابنه فولدت منه فاعادته ثبت نسبه وهى ام ولده وعليه قسمتها لامرها ( اى عقرها ( و ) لا ( قيمة الولد ) سواء ادعى الاب شبهه او اصادقه الابن فيه او لا وانما ثبت النسب اذا كانت في ملك الابن من وقت الملق الى وقت الدعوى لان الملك انما يثبت بطريق الاستدال ووقت الملق فيستدعى قيام ولاته فالحكم من وقت الملق الى وقت الدعوى وذلك لان الاب ولاية تملك مال الابن عند الحاجة الى صيانة نفسه لقوله عليه الصلاة والسلام انت ومالك لا يسلون ماؤه جزؤه فوجب صوته عن الضياع مال الابن وذا تملك جاريته لتدعيه فعل الاستيلاء ولانه اذا خلعت الملك لغاها واذ تملكها غرم قسمتها لابنه لان حاجته ليست بكاملة لانها ليست من ضرورات البقاء ولهذا لا يجبر على ان يعطى اباه امة يستولدها فليقيام الحاجة اوجباله فالحكم ولعدم الضرورة واجبت القيمة صيانة لمال الولد ولم يجب العقر لان الوطء وقع في ملكه ولم يضمن قيمة الولد لانه تعلق حرا لاستداء الملك الى ما قبل الاستيلاء ( كذا ) اى كالاب ( الجد ) في الاحكام المذكورة ( بدموته ) اى موت الاب ( ولو تزوجها ) اى الابن جاريته ( اباه ) فولدت منه ( لم تصر ) ام ولده ( لان انتقالها الى ملك الاب لصيانة ماؤه وقد صار مصونها بدونه فلا حاجة اليه ( ويجب المهر ) لالتزامه بالنكاح ( لا القيمة ) لعدم ملك الربة ( وولدها حر ) لان اخاه ملكه فعتق عليه ( حرة ) قالت لمولى زوجها اعتقه غنى بالف فاعتق ( فسد النكاح ) وكذا لو قال رجل تحت امة لمولاه اعتقها غنى بالف ففعل عتقت الامة وفسد النكاح ويسقط في المسئلة الاولى المهر لاستحالة وجوبه على عبدها ولا يسقط في الثانية وعند زفر لا يفسد النكاح لعدم الملك وتحقيق الخلاف ان البديل اذا ذكر ثبت الملك بالاقتضاء عندنا فصار كالمولى قالت به منى بكذا ثم اعتقه غنى وقول المولى اعتقت بمنزلة قوله بته منك واعتقه غنى فاذا ثبت الملك اقتضاء فسد النكاح وزفر لا يقول بالاقتضاء فلا يثبت الملك فلا يفسد النكاح عنده وتجب

**(قوله)** اسلم المتزوجان بلا شهود) صحة نكاحهما متفق عليها بين ائمتنا الثلاثة وقال زعفران هو قائله **(قوله)** اوفى عدة كافر معتقدين ذلك فهو قول ابي حنيفة وقالوا بفساد الالة لا يتعرض لهما تركا لا تحقيرا فاذا ترافعا واسلما واحدا هو المتدافعية وجب التفريق عندهم لا عند ابي حنيفة واذا كانت **في ٣٥٣** كمال المرافعة او الاسلام بعد انقضائها لا يضر بالاجماع كما في التبيين عن النهاية

والمبسوط **(قوله)** او ترافعا) ضميره للمحررين خاصة لا لما قبله كما هو ظاهر **(قوله)** بخلاف ماسر) يراد به تزوجهما في المدة او بلا شهود **(قوله)** وبمرافعة احدهما) هذا عند ابي حنيفة وعندهما يضرق بمرافعة احدهما كاسلامه كما في التبيين وقال في الجوهرة قال ابو يوسف افرق بينهما سواء ترافعا او الترافع الا اوله محمد ان ارتفع احداهما فرقت والا فلا **في ٣٥٤** لم يذكر المصنف نكاح المرتد ولا نكاح احدا **(قوله)** يمرض الاسلام على الآخر) يعني ان كان باغيا او صيبا يعقل الاديان فان ابي فرق وان كان الصبي مجنونا عرض على ابويه فاهما اسلم بقي النكاح ان لم يكن مجنونا لكنه لا يعقل الاديان ينظر عقله لانه غاية معلومة بخلاف الجنون كذا في الفتح **(قوله)** فان اسلم والا فرق بينهما) لافرق بين ان يكون الممرض صيبا او ادينا حتى فرق بينهما باهائه كافي التبيين **(قوله)** واماؤه طلاق) هذا عندهما وقال ابو يوسف ليس طلاقا واذا كان صغيرا او مجنونا يكون طلاقا عند ابي حنيفة ومحمد وهي من اغرب المسائل حيث يقع الطلاق بينهما ونظيره اذا كانا مجنونا او كان الجنون عنينا فان القاضي يفرق بينهما ويكون طلاقا اتفاقا كذا في التبيين **(قوله)** ولا مهر في هذا الا للموطوعة) شامل للصغيرة المجنونة التي

تحقيقه في الاصول (والوالد لها ويقع عن كفارتها ان نوت) لكنهما متفقة (ولو تركت المهر) (البدل) اي لا تقول بالف (لم يقصد) النكاح لعدم الملك (والوالد له) لانه المعنى هذا عند ابي حنيفة ومحمد ثم لما فرغ من نكاح الرقيق شرع في نكاح الكافر فقال (اسلم المتزوجان بلا شهود اوفى عدة كافر معتقدين ذلك اقرا عليه ولو كانا اي المتزوجان للذان اسلما) (محررين او اسلم احدا لغير من او ترافعا) اي عرضا لهما ما البنا وهما على الكفر (فرق بينهما) لعدم الحلية للمحرمة وما يرجع الى المحل يستوى فيه الابتداء والبقاء بخلاف ماسر (وبمرافعة احدهما) اي لا يضرق اذ بمرافعة احدهما لا يبطل حق الآخر لعدم التزامه احكام الاسلام وليس لصاحبه ولا ينفق لانه بخلاف ما اذا اسلم لان الاسلام يعلم ولا يبنى عليه (الولد يتبع خير الابوين دينه) فان كان احدهما مسلما قاله مسلم او كتابيا والاخر مجوسيا فهو كتابي لانه انظر له وهذا اذا لم يختلف الدار بان كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او كان الصغير في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما واما اذا كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام قاسم لايتمه ولذنه ولا يكون مسلما اذ لا يمكن ان يجعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف المكس ذكره الزيلعي (والمجوسى ومثله) كالوثني وسائر اهل الشرك (شتر من الكتابي) اذله من سبأوى دعوى ولهذا تؤكل ذبيحته ويجوز نكاح قسائمه للمسلمين فكان المجوسى شرا حتى اذا ولد بينهما ولديهما كتابيا تبعا (وفي اسلام احدا الزوجين المجوسيين او امرأة الكتابي يمرض الاسلام على الآخر) فان اسلم ففيه (والافرق) بينهما بعد الياه هذا احسن من قول الكثر اذا اسلم احدا الزوجين يمرض الاسلام على الآخر لانه يستقيم في المجوسيين اذ باسلام احدهما مطلقا يضرق بينهما بعد الياه واما اذا كانا كتابيين فان اسلمت يمرض عليه الاسلام وان اسلم لم يتعرض لها لجواز تزوجها للمسلم ابتداء وكذا اذا كانت كتابية والزوج مجوسى فسلم لما ذكرنا (واماؤه طلاق لاهاؤها) يعني اذا فرق القاضي بينهما فان كان الياه من طرف الرجل كان التفريق طلاقا وان كان من طرف المرأة كان فسحا لا طلاقا لان الطلاق من الرجال لا النساء (ولامهر في هذا) اي اباؤها (الا للموطوعة) لان غير الموطوعة فوت المبدل قبل تأكيدها (البدل فاشبه الردة والمطوعة واما في صورة ايهما الزوج فان كانت موطوعة فلها كل المهر والا قصفه لان التفريق هنا طلاق قبل الدخول (ولو كان ذلك) اي اسلام احد الزوجين او امرأة الكتابي (ثم) اي في دار الحرب (لم يكن حتى يحبس ثلاثا قبل

فرق بياه والاه) (در ٢٣) قبل الدخول ولا ولا تقع لها في اسقاط حقها فيكون واردا على اهلها تصرف الا فيا فيه نفع للصغير فلينظر جوابه **(قوله)** لم يكن حتى يحبس ثلاثا) اي وان لم يحبس فثلاثة اشهر ولا تكون عدة ولذا يستوى فيها المدخول بها وبغيرها ولانها عدة بالدينونة بمضى الحيض ولو كانت هي المسلمة عند ابي حنيفة كافي الهداية سيما لمبسوط كذا في البحر وقال في الكافي الا ان تكون حاملا له واطلق الطحاوى وجوب المدة عليها وبنى حمله على اختيار قولهما وهذه

الفرقة طلاق عند أبي حنيفة ومحمد وعند أبي يوسف فسخ وهو رواية عنهما كذا في المحیط **(قولہ لان الاسلام ليس سببا للفرقة)** يريد به ان السبب هو الامة عن الاسلام بشرط معنى الحيض او الاشهر فيمن لا يحيض **(قولہ وعرض الاسلام متعذر)** عدل به عن قول الهداية والعرض على الاسلام متعذر لانه من باب القلب لان المروء عليه يجب ان يعدل ونظيره في الامة عرضت الناقعة على الخوض قال في النباية وهذا مما لا يشجع عليه الا افراد البلاء **(قولہ واقفا شرطها)** اى شرط الفرقة وهو معنى الحيض مقام السبب يعنى به الامة عن الاسلام وقال في النباية وهو اى باب تفريق القاضى عند اتمام الزوج عن الاسلام وكأنه اراد به ان سبب بطريق النباية والافق قد تقدم ان سبب الفرقة هو الامة كذا في النباية **(قولہ كافي حفر البئر)** يعنى به ان للاضافة الى الشرط عند تعدد الاضافة الى الملة نظيرا في الشرع وهو حفر البئر في الطريق يضاف ضبان مائلف بالسقوط فيه الى الحفر وهو شرط لان الملة تقل الواقع وقد تعدد لكونه طبعيا فاضيف الى الشرط ﴿ ٣٥٤ ﴾ وهو الحفر لانه لم تمارضه الملة وموضع اصول

الفرقة **(قولہ تبين الذان سبب الفرقة)** يعنى تبينها حقيقة وحكما لان به لا يتنظم المصالح حتى لو تنكح مسلم حرة كتابية ثم تمخرج عنها بانت عندنا ولو خرجت قبل الزوج لم تبين كذا في مختصر الظهيرية وعله في البحران الثبان وان وجد حقيقة لم يوجد حكما لانهما صارت من اهل دار الاسلام والزواج من اهلها حكما بخلاف ما اذا اخرجها احدها فانها تبين لانه ملكها المحقق الثبان حقيقة وحكما لانهما في دار الحرب حكما وزوجها في دار الاسلام حكما واذا دخل الحرب دارا بامان او دخل المسلم دارهم بامان لم تبين زوجته اه وهذا تعلم ان المأسورة لا تبين به لعدم تبين الدارين حكما لانها من اهل دار الاسلام حكما فلتأمل فيها بخلاف هذا فتاوى قاضي الهداية **(قولہ حائل)** هاجرت تنكح بلا عدة هذا عند ابي حنيفة وعليها العدة عندهما كافي الهداية **(قولہ وجه جواز النكاح قوله تعالى**

فلا جناح عليكم) التلاوة ولا جناح عليكم الا بالافاء **(قولہ ارتداد احدها فسخ في الحال)** جواب ظاهر المذهب (اذا) وهو الصحيح وامة مشايخ بخارى اتفقوا وتجبر على الاسلام وعلى تجديد النكاح مع زوجها عمر يسير ولودينارا ولكل قاض فلذلك رضى ام لا وانزرت حنة وسيمين وبعض مشايخ بلخ وسمرقند اقروا بعدم الفرقة بردتها حسبا لاحتياها على الخلاص يا كبر التكاثر **(قولہ والابناء نظيره)** فيه استدراك ما تقدم من قوله ولا مهر في هذا اى ابائهم اللامطواة **(قولہ ارتدادا)** واسلاما لم تبين المراد بقوله ما اهم ان يعلم انهما ارتدا بكلمة واحدة او لم يعرف سبق احدهما قال في المحیط واذا لم يعرف سبق احدهما على الآخر في الردة جعل الحكم كأنهما وجدا معا كما في الفرقى والحرقى كذا في البحر **(تنبيه)** واسلم ونحوه اكثر من اربع اومن لا يجوز الجمع بينهما واسلمن معه او هن كتابيات فمعد ابن حنيفة وابي يوسف ان كان تزويجهن في عدة

وأحدة فرق بينهما وبينه وفي عقد فكاك من محل سبعة جائز ونكاح من تأخر وقوعه الجع او الزيادة على الاربع باطل كذا في الفتح

### باب القسم

**(قوله يجب المدل فيه)** لذاسي بالمدل كاسي بالقسم وحقيقته مطلقا متعمدة كما خيره سبحانه بقوله ولن تستطيعوا ان تعدلوا بين النساء ولو حرصتم فلا يمتوا كل الميل فتذروها كالمعلقة فقد اوجه سبحانه وصرح بأنه مطلقا لا يستطاع فعله ان الواجب منه شيء معين كذا في الفتح **(قوله)** ولا يجوز تزجيح بعض على بعض في شيء منها اخراج المعلن عن افاذه موافقة ما سذكره في النفقة من اهمية متبرية بحالهما لان المدل في الاكل واللبس بدم يمدى الواجب فاذا كانت احديهما غنية لا تكون نفقته على الاخرى الفقيرة مثلها فتفسر العدل بأنه لا يجوز تزجيح بعض على بعض لا يكون الا على القول باعتبار حال الزوج وليس هو المنفي به او يحمل على تساوى حال النساء في الغنى والفقير **(قوله والبكر الخ)** كذا الجنبوة التي لا تخاف منها مع المأقولة والمرافقة والمريسة والحرمات وانما ظاهر منها والمطلقة رجما ان قصد رجعتها مع مقابلتها **(٣٥٥)** والمحبوب والحصى والنسب كالفضل كافي البحر وعماد القسم الليل

ولا يجامع المرأة في غير يومها ولا يدخل ليلا على التي لا قسم لها ولا بأس ان يدخل عليها ارا الحاجة ويومدها في مرضها فيلغيرها فان نقل مرضها فلا بأس ان يتم عندها حتى تشفى او تموت كذا في الجوهره **(تبي)** القسم عند تعدد الزوجات فمن له امرأه واحدة لا يتعين حقها في يوم من كل اربعة في ظاهر الرواية ويؤمن بان يصحبها احيانا على الصحيح ولو كان له مستورات وامام فلا قسم ويستحب ان لا يطلهن وان يسوى بينهما في المضاجعة كذا في البحر **(تبي)** آخر ليس اللازم بمدتها الدور على

اذا تقدمت في الآخر على رده فيتحقق الاختلاف

### باب القسم

هو بفتح القاف مصدر قسم القاسم المال بين الشركاء فرقه بينهم وعين انسابهم ومن القسم بين النساء وهو اعطاء حقهن في الثبوتة عندها للصحة والمؤانسة لا في المجامعة لانها تنبت على النشاط فلا يشرع على التسوية فيها كافي الحجة **(يجب المدل فيه)** وفي اللبس والمأكل **(قوله)** ولا يجوز تزجيح بعض على بعض في شيء منها **(والبكر والجديدة والمسلمة كاضدادها)** يعني الثيب والقدعة والكتانية **(فيها)** اي القسم والملبوس والمأكل **(وللحره ضعف الامتوا المكتوبة والمدبرة وام الولد التسكحات)** اظهارا لشرف الحرية **(ويسافر من شاء)** اي لا يعتبر القسم في السفر حتى جاز له ان يصحب واحدة منهن فيه **(والقرعة اولى)** اقليميا لقولهن **(ولها ان ترجع ان تركت قسمها لآخرى)** لانها اسقطت حقها لم يجب بعد فلا يسقط لان الاسقاط انما يكون في القائم فيكون الرجوع امتناعا بمنزلة العارية حيث يرجع المير في شيء من ما قلنا **(ولا يسقط بمرضها)** والله اعلم

### كتاب الرضاع

**(هو)** في اللغة مص الثدي مطلقا وفي الشرع **(مص)** الصبي **(الرضيع)** من ثدى آدمية احتراز عن ثدى الشاة ونحوها فان الرضيعين اذا مصاه لا يترتب عليه حكم الرضاع كاسياني **(في وقت مخصوص هو عنده)** اي عند ابى حنيفة **(حولان ونصف وعندهما حولان فقط واقفوا على ان اجرة الرضاع اذا طلقت المرأة لتحديد المسرات بالقسم بين الزوجات شملت على فوائد جلية وفي الجوهره قد قلوا ان الرجل اذا امتنع من القسم يضرب لانه لا يستدرك الحق فيه بالحس لانه ينفوت بمعنى الزمان اه ولا يرد في المرة الاولى بل اذا دام ما نه القاضي اوجه عقوبة وامره بالعدل لاسا داه وارتكابه محرما وهذا مستثنى من قولهم القاضي يخفى في التزير بين الحبس والضرب لاختصاص هذا بغير الحبس كذا في البحر**

### كتاب الرضاع

فتح الرأه هو الاصل وبكسرهما لفة فيه كذا في العناية وقال في الفتح الرضاع والرضاعة بكسر الراء فهما اربع لفات والرضع الخامسة وانكر الاصمعي الكسر مع الهاء وفضله في الفصيح من حد علم يعلم واهل نجد قالوه من باب ضرب وعليه قول السلوك بضم علماء زمانه **(وذكروا الدنيا وهم رضعونها اه)** **(قوله وفي الشرع مس الصبي)** تمييزه بالضم جرى على الغالب لان المراد وصول اللبن الى جوفه من فمه اوائفه لا بالاقطار في الاذن والاحليل والجماعة والآمة والحقنة كافي البحر **(قوله وعندهما حولان فقط)** به في كافي المواهب

**(قوله)** ثم مدة الرضاع اذا انقضت لم يتعلق به التحريم أي سواء فطم أو لم يطمم كافى الفتح **(قوله)** وعليه الفتوى ذكره الزيلعي قال الكمال وفي واقعات الناطق الفتوى على ظاهر الرواية أنها إلى الحرمه تثبت ما لم **(٣٥٦)** تنقض مدة الرضاع ولا يعتبر الفطم قبل المدة

أقامة المظنة مقام المثبتان ما قبل المدة مظنة عدم الاستثناء اه وقال صاحب البحر بدلتقه ونقل مثله عن الوالو الخ فذكره الشارح أي الزيلعي من أن الفتوى على رواية الحسن من عدم نبوتها بعدم خلاف المتمدل ما علم من أن الفتوى اذا اختلفت كان ترجيح لظاهر الرواية اه **(قوله)** ولا يباح الارضاع بعده هو الصحيح كافى البحر وقال في شرح المنظومة الارضاع بعدمده حرام لانه جزء لا دمي فيقتدر صدر الضرورة (ويثبت به) أي بالرضاع (وقال قل) وعند الشافعي لا يثبت التحريم الا بخمس رضعات يكتفى الصبي بكل واحدة منها (أمومة المرضعة) فاعل يثبت (للرضيع وأبوة زوج مرضعة لبنها) أي من ذلك الزوج (له) أي للرضيع يعني يثبت بالرضاع كون المرضعة أم للرضيع وكون زوجها أبه اذا كان لبنها منه حتى اذا لم يكن لبنها من بان تزوجت ذات لبن رجلا فارتضعت به صياقانه لا يكون ولد له من الرضاع بل يكون ربيبه من الرضاع حتى يجوز له ان يتزوج بالاولاد الزوج الثاني من غيرها وبأخواته كافى النسب ويكون ولد الزوج الاول ما لم تلد من الثاني فإذا ولدت منه فارتضعت صياقها ولد الثاني بالاتفاق لأن اللبن منه وان تحبل من الثاني فهو ولد الاول بالاتفاق لأن اللبن منه ثم ان استفادة هذا القيد تقتضي انشاء الأبوة لكن لا يزم منه جواز نكاح الزوج للرضية بعد المفارقة بينه وبين المرضعة المطلوة له لأن وطء الامهام محرم البنات ولو بجبهة الرضاع كأم (فيحرم به) أي بالرضاع (ما يحرم بالنسب الامهات وأخيه) فان أم الاخت والأخ من النسب هي الأم أو موطوءة الأب وكل منهما حرام ولا كذلك من الرضاع وهي شاملة لثلاث صور الاولى الأم رضاعا للاخت أو الاخ نسباً كأن يكون لرجل اخت من النسب ولها أم من الرضاعة حيث يجوز له ان يتزوج أم اخته من الرضاعة والثانية الأم نسباً للاخت أو الاخ رضاعاً كأن يكون له اخت من الرضاعة ولها أم من النسب حيث يجوز له ان يتزوج أم اخته من النسب والثالثة الأم رضاعاً للاخت أو الاخ رضاعاً كأن يجتمع الصبي والصبية الإخنيان على ثدي امرأة أجنبية وللصبية أم أخرى من الرضاعة فانه يجوز لذلك ان يتزوج أم اخته من الرضاعة (واخت ابنه) فان اخت الابن من النسب اما البنت أو الربيبة وقد وثقت أمها ولا كذلك من الرضاع (وجدة ابنه) فان جدة ابنه نسباً أم موطوءة أو أمه ولا كذلك من الرضاع (وأم عمه وعمة وأم خاله وخالة) فان أم الاولين موطوءة أجدد الصحيح وأم الاخرتين موطوءة أجدد الفاسد ولا كذلك من الرضاع (للرجل) متعلق بالمستثنى في قوله الام اخته الخ يعني ان شيئاً من النسوة المذكورات لا يحرم للرجل اذا كانت من الرضاع (وتحمل اخت اخيه مطلقاً) أي يجوز ان يتزوج الرجل باخت اخيه من الرضاع كما يجوز ان يتزوج باخت اخيه من النسب كالاخ من الاب اذا

يوسف من الثالث ان كان زرعاً أو مطلقاً قال محمد بينهما ولو در بد ما جف اختص بها كافي الواهب **(قوله)** واخت ابنه الخ (كانت) لا حصر فيها ذكر ان يتصور الحل في اخت ابنه وبنته نسباً بان يدعى شركاً في أمه ولدها فإذا كان لكل بنت من غير الامه محل لشريكه

التزوج بها وهي أخت ولده نسباً من الأب والغزبها في شرح المنظومة واجب عنه ومن محل رضاعاً لنسباً ولده **(قوله)** أي يوجب التحريم لبن البكر هذا إذا حصل من بنت تسعين فصاعداً ولو لم تبلغ تسعاً لم يتعلق لبنها التحريم كذا في الجوهرية **(قوله)** وابن امرأة المخلوط بلبن امرأة أخرى أو شاة إذا غلب يعني أو ساوى وبُيت التحريم من المرأتين إجماعاً إذا تساوى لبنها كأي الجوهرية وإذا غلب لبن أحداهما بُيت منها عند أبي يوسف وقال محمد ثبت الحرمة منهما جميعاً وعن الإمام وإن مثل قولهما رجع بعض المشايخ بقول محمد وإليه مال صاحب الهداية لتأخير خبره دليل بخلافه في الفتح وقال في البحر عن الثانية قول محمد أظهر وأحوط وفي شرح جامع قيل إنه الأصح اه **(قوله)** لأن فيه نبات اللحم وانتشار العظم وهو المعتبر في الباب فيه إشارة إلى ما قل في البحر عن البدائع إذا ما حصل مخيضاً أو رأياً أو شيراً أو أجنباً أو اقلاً فتأوله الصبي لا بُيت التحريم به لأن اسم الرضاع لا يقع عليه ولذا بُيت اللحم ولا ينشر العظم ولا يكتفى به الصبي في الاعتناء ﴿ ٣٥٧ ﴾ فلا يحرم به اه وبخلافه ما قل في الجوهرية إذا جبن لبن امرأة وأُمُّ

كانت له أخت من أمه جاز لاخيه من أبيه أن يتزوجها (ولا حيل بين رضعي امرأة) لأنهما أخوان من الرضاع سواء رضعتها في زمان واحد أو في أزمنة مختلفة متباعدة وسواء أرضعتها من ثدي واحد أو أحدهما من ثديين والآخر من آخر (مخلاف الشاة) ونحوها حيث لا يرتب على لبنها حكم الرضاع فإن الحرمة إنما تثبت بطريق الكرامة بواسطة شبه الجزئية والأصل فيه الرضعة ثم يمدى إلى غيرها ولا جزئية بين البهائم والآدمي ولذا فكذا رضاعاً فلا يمتدى إلى غيرها (و) لآل (ولاحل لبين رضعة ولده مرضعتها) لأنهما أيضاً أخوان (وولد ولدها) لأنه ولداً ختها (ويحرم) أي يوجب التحريم (لبن البكر) لأنه سبب النشو والنحو فثبت به شبه البغضة كآل بن غيرها من النساء (و) المرأة (الميتة) لأنه أيضاً لبن حقيقة (كذا) أي يحرم أيضاً لبن المرأة (المخلوط بماء أو دواء أو لبن امرأة أخرى أو) لبن (شاة إذا غلب) أي لبن المرأة لأن فيه نبات اللحم وانتشار العظم وهو المعتبر في الباب (لا) أي لا يحرم (المخلوط بالطمع) هذا على إطلاقه قول أبي حنيفة لأنه لا يشترط الغلبة فيه وعندها إذا كان اللبن ظاهراً لم يمتنع أن يتركه التحريم بشرط القدوري على قول أبي حنيفة كون الطعام مستيناً كالترديد قبل هذا إذا لم يتقاطر اللبن عند حمل اللقمة فإن قاطر قُتِبَ به الحرمة وقيل لا يثبت بكل حال وإليه مال شمس الأئمة السرخسي هو الصحيح ذكره الزيلعي (و) لا (لبن الرجل ولا) (لبنها إذا احتقن به) أي بلبن المرأة (الصبي) أي ما لبس الرجل فلا نه لبس بلبن حقيقة فإن اللبن لا يتصور إلا بمن يتصور منه الولادة وأما الاحتقان بلبنها فلا أن النشو لا يوجد فيه والتحريم باعتباره وإنما يوجد للفناء وهو من الأعلى لا الأسفل (أرضعت ضرتها حرمتا) يعني إذا كانت تحت رجل صغيرة وكبيرة

أه لا يتصور حرمة اه ولبن الخنثى إن كان وأخفافه واضح وإن أشكل إن قال النسابة لا يكون في غزارة المرأة لم يتعلق به التحريم احتياطاً وإن لم يشك ذلك لم يتعلق به التحريم كذا في الجوهرية **(قوله)** وإذا احتقن بالصبي كذا في الهداية وقال في النهاية سواء به حق لا احتقن قال حق الرضاع داوياً بالحققة واحتقن الصبي غير صحيح لعدم قدرته على ذلك في مدة الرضاع واحتقن مبنياً للمفعول غير جائز فتعين حقن ولكن ذكر في تاج المصايد الاحتقان حقته كدفعه بعد فاعلم هذا يجوز استعماله مبنياً للمفعول وهو الأكثر في استعمال الفقهاء اه كذا في العناية وقال الكمال هذا غلط لأن ما في تاج المصادر من التفسير لا يفيد الاحتقان منه للمفعول الصريح بالصبي في عبارة الهداية حيث قال وإذا احتقن الصبي بلبن الحقة وهي آلة الاحتقان والكلام في بانه للمفعول الذي هو الصبي ومعلوم أن كل قصر يجوز بناؤه للمفعول بالنسبة إلى المجرور والظرف بكس في الدار ومزبد وليس يلزم من جواز البناء اعتبار الآلة والظرف جوازاً بالنسبة إلى المفعول بل إذا كان متعدياً إليه بنفسه اه **(قوله)** أرضعت ضرتها حرمتا ما حرمة أكثره فؤيده أنها أمه وأولما المتغيرة عن

كان الذين من الرجل حرمت عليه ايضا وبدا وان لم يكن منه فله ان يزوجهما نيا بالانشاء ابوة الا ان كان دخل بالكبيرة فشا بد التحريم للدخول بالام في الفتح **(قوله)** ان تمدت الفساد بان تعلم قيام الكاح وان **(٣٥٨)** الرضاع منها مفسد واعتبر الجهل

لرفع قصد الفساد لا دفع الحكم وان تتمده لا دفع الجوع او الهلاك عند خوف ذلك كافي الفتح والتبين وفي الجوهرة لو ظنت انها جاهلة فارضتها تبين انها شاعنة لا تكون متمدة اه **(قوله)** والا (هو ظاهر الرواية وهو الصحيح والقول للكبيرة بجيها لانه لا يعرف الامن جهتها كافي الفتح والجوهرة **(قوله)** طلقت لبون (الح) فيا تقدم من قوله زوج مرضمة لبها من غنى عن هذا **(قوله)** ارضعتها اجنية على التعاقب حرمت مفيدة الحرفة بالمعية بالاولوية فلو كن ثلاثا فارضتهن معا بان اوجرت واحدة والوقت نديها تبين حرمن وان كان على التعاقب بان الاولين فقط والثالثة امرأته والتوجه وما التصريح في الفتح والحيط **(قوله)** ثم رجع صدق (يعني رجع قبل ان يصدر منه الثابت عليه كافي الفتح **(قوله)** ولو ثبت عليه فرق بينهما) ولا ينعج جوده بعد ذلك كافي الفتح **(قوله)** وبثت بما ثبت به المال لكن لا يقع الفرقه الاستفراق القاضي لما فيه من ابطال حق المصدق في البحر واقتسب حاته وتعالى اعلم

### كتاب الطلاق

**(قوله)** ولكن استعمل في الكاح بالتفصيل

يقال ذلك اخبارا عن اول طلقة اوقعها فليس فيه الاثنا كيداما قاله في الثالثة فلتكن كطلقت الابواب **(تبيين)** لم يتعرض المصنف لسببه وشرطه وحكمه وركه ومحاسنه ووصفه وسببه والحاجة الى الخلاص عند ثبائنه الاخلاق وشرطه

كون الزوج سكتا والمرأة متكونة او في عدة تلجم معها محلا للطلاق وحكمه وقوع الفرقه مؤجلا بقضاء المدة في الرجعي (شرعا) وبذونه في البائن وركه نفس اللفظ ومحاسنه منها نبوت التخصيص من المكارة الدينية والدنيوية ومنهاجا لبيد الرجال للنساء وشرعه

### كتاب الطلاق

(وهو) لغة رفع القيود مطلقا قال اطلق الفرس والاسير ولكن استعمل في الكاح بالتفصيل كالسلام والسراج بمعنى التسليم والتسريح ومنه قوله تعالى الطلاق مرتان وفي غيره بالاقوال ولهذا اذا قال لامرأته انت مطلقة بقصد الالام لا يحتاج الى التنية وتخفيفها يحتاج ذكره الزبلي وشرعا (رفع قيد ثاب شرعا) خرج به قيد ثاب حسا لكل الوثاق (الكاح) خرج به التق لان رفع قيد ثابت

كون الزوج سكتا والمرأة متكونة او في عدة تلجم معها محلا للطلاق وحكمه وقوع الفرقه مؤجلا بقضاء المدة في الرجعي (شرعا) وبذونه في البائن وركه نفس اللفظ ومحاسنه منها نبوت التخصيص من المكارة الدينية والدنيوية ومنهاجا لبيد الرجال للنساء وشرعه

ثلاثا وما وصفه فالاصح حظره الحاجه كافي الفتح **(قولہ)** اقول هذا ليس مانع له دخول الفسخ فيه ولهذا زدت قولي **(زيد الخ)** لو ابدل الزيادة بما اراده صاحب الكثرة وصرح به الكمال من انه يلفظ مخصوص لكان الاولى واللفظ المخصوص ما شتمل على مادة طلق مريحا كطاني او كناية كملطفه بالتخفيف **(قولہ)** لطفقة في طهر لاوط فيه اي ولاق الحيض الذي قبله ولم يطلقها فيه كافي الفتح ولم يرين المصنف في أي زمن منه يقع الطلاق وفي الهداية قيل الاولى ان يؤخر الاقاع الى آخر الطهر احترازا عن تطويل المدة والاطهر انه يطلقها كما طهرت كيلا يثبت بالاقاع عقب **(٣٥٩)** الوقاع اه وقال الكمال لا يخفى ان الاول اقل ضررا فكان اوله اي **(قولہ)**

شرعا لكن ذلك القديم ثبت بالنكاح هكذا وقع في الكثرة اقول هذا ليس مانع له دخول الفسخ فيه ولهذا زدت قولي **(زيد)** اي ذلك الرفع من واحد (اي الثلاثة) فيخرج الفسخ اذا تعدد فيه اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن وحسن وبدعي ذكر الاول **(قولہ)** طلقه في طهر لاوط فيه احسن (طلقه مبتدا واحسن خبره يعني ان احسن الطلاق تطبيقا طلقه واحدة في طهر لاوط فيه وتركها حتى تستقي عدتها الماروي ان اصحاب الرسول على الصلاة والسلام كانوا يفعلون كذلك ولانه ابعد من الدم فتمكن من التمداد و ذكر الثاني قوله (وطلاق غير موطوءة) مبتدا خبره قوله الاتي حسن (ولو) كان ذلك الطلاق (في حيض) طلاق (موطوءة بتفريق الثلاث) متعلق بالطلاق (في اطهار لاوطه فيها) متعلق بالتفريق (فيمس تحيض) اي في حق من تحيض متعلق بالطلاق بعد التقييد بتفريق الثلاث (واشهر) عطف على اطهار (في حق الآية) والصغيرة والحامل حسن وسى) يعني ان تطليق غير موطوءة واحدة وتطليق موطوءة ثلاثا متفرقة في ثلاثة اطهار اواشهر حسن وسى وقال مالك الثلاث بدعة لان الطلاق محظور فلا يباح الحاجه خلاص وهي تندفع بالواحدة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضى الله عنه مرانك فليراجعها ثم يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها ان احب وقال عليه الصلاة والسلام لابن عمر رضى الله عنه انك اخطأت السنة ما هكذا امر الله تعالى ان من السنة ان تستقبل الطهر استقبالا وتطلق لكل قرة واحدة فتلك المدة التي امر الله تعالى ان تطلق لها النساء يرد قوله تعالى فمالقوهن لمدتهن ويظهر وجه تسميته سنيا (وحل طلاقهن) اي الآية والصغيرة والحامل (عقب الوطء) لان الكراهة في ذوات الحيض لثوم الحمل وهو مفقود هنا وذكر الثالث قوله (وثلاث) مبتدا خبره قوله الاتي بدعي (او ثنتان) مرة او مرتين في طهر لارجمة فيه او واحدة في طهر وطئت فيه او (واحدة في حيض موطوءة بدعي) لانه مخالف للحسن والاحسن فلا بد ان يكون بدعي قبيحا (والاصح وجوب الرجمة في الاخيرة) اي المطلقة في حالة الحيض عملا بحقيقة الامر ودفعنا للمعصية بالقدرة الممكن رفع اثرها وهو المدة وعند بعض مشايخنا تستحب (فاذا طهرت طلقها ان شاء) والا اسكها (قال لموطوءة

شرعا لكن ذلك القديم ثبت بالنكاح هكذا وقع في الكثرة اقول هذا ليس مانع له دخول الفسخ فيه ولهذا زدت قولي **(زيد)** اي ذلك الرفع من واحد (اي الثلاثة) فيخرج الفسخ اذا تعدد فيه اعلم ان الطلاق ثلاثة انواع احسن وحسن وبدعي ذكر الاول **(قولہ)** طلقه في طهر لاوط فيه احسن (طلقه مبتدا واحسن خبره يعني ان احسن الطلاق تطبيقا طلقه واحدة في طهر لاوط فيه وتركها حتى تستقي عدتها الماروي ان اصحاب الرسول على الصلاة والسلام كانوا يفعلون كذلك ولانه ابعد من الدم فتمكن من التمداد و ذكر الثاني قوله (وطلاق غير موطوءة) مبتدا خبره قوله الاتي حسن (ولو) كان ذلك الطلاق (في حيض) طلاق (موطوءة بتفريق الثلاث) متعلق بالطلاق (في اطهار لاوطه فيها) متعلق بالتفريق (فيمس تحيض) اي في حق من تحيض متعلق بالطلاق بعد التقييد بتفريق الثلاث (واشهر) عطف على اطهار (في حق الآية) والصغيرة والحامل حسن وسى) يعني ان تطليق غير موطوءة واحدة وتطليق موطوءة ثلاثا متفرقة في ثلاثة اطهار اواشهر حسن وسى وقال مالك الثلاث بدعة لان الطلاق محظور فلا يباح الحاجه خلاص وهي تندفع بالواحدة ولنا قوله عليه الصلاة والسلام لعمر رضى الله عنه مرانك فليراجعها ثم يدعها حتى تحيض وتطهر ثم يطلقها ثم تحيض وتطهر ثم يطلقها ان احب وقال عليه الصلاة والسلام لابن عمر رضى الله عنه انك اخطأت السنة ما هكذا امر الله تعالى ان من السنة ان تستقبل الطهر استقبالا وتطلق لكل قرة واحدة فتلك المدة التي امر الله تعالى ان تطلق لها النساء يرد قوله تعالى فمالقوهن لمدتهن ويظهر وجه تسميته سنيا (وحل طلاقهن) اي الآية والصغيرة والحامل (عقب الوطء) لان الكراهة في ذوات الحيض لثوم الحمل وهو مفقود هنا وذكر الثالث قوله (وثلاث) مبتدا خبره قوله الاتي بدعي (او ثنتان) مرة او مرتين في طهر لارجمة فيه او واحدة في طهر وطئت فيه او (واحدة في حيض موطوءة بدعي) لانه مخالف للحسن والاحسن فلا بد ان يكون بدعي قبيحا (والاصح وجوب الرجمة في الاخيرة) اي المطلقة في حالة الحيض عملا بحقيقة الامر ودفعنا للمعصية بالقدرة الممكن رفع اثرها وهو المدة وعند بعض مشايخنا تستحب (فاذا طهرت طلقها ان شاء) والا اسكها (قال لموطوءة

لثوم الحمل وهو مفقود هنا) ضمير هو راجع للثوم والاشارة بها الى الآية والصغيرة والحامل لان الكراهة لاشباه حال المدة ما بالاقراء ان لم يحصل علوق او بالوضع ان حصل والاشباه متصف فين لعدم خفاها بمر الحبل **(قولہ)** فلا بد ان يكون بدعي قبيحا) ففاعله يكون عاصيا باجماع الفقهاء كافي الفتح وشرح المجمع **(قولہ)** والاصح وجوب الرجمة) كذا في الفتح **(قولہ)** وعند بعض مشايخنا تستحب (قال الكمال كما هو قول محمد في الاصل وبني له ان راجعها لانه لا يستعمل في الرجوب **(قولہ)** فاذا طهرت طلقها ان شاء) ظاهره انه لطلاقها في الطهر الذي يبل الحصة التي طلقها وراجعها فياكد كذا ذكر الطحاوي وفي الاصل خلافا وهو نص القدوري وصاحب الهداية حيث قالا واذا ظهرت وحاضت ثم طهرت ان شاء مطلقا وان شاء اسكها

قال الشيخ ابو الحسن الكرخي ما ذكره الطحاوي قول أبي حنيفة وما ذكره في الأصل قوله **والظاهر ان ما في الأصل قول الكل** لانه موضوع لاثبات مذهب أبي حنيفة الا ان يحكى الخلاف ولم يحكى خلافا فيه فلهذا قال في الكافي انه ظاهر الرواية عن أبي حنيفة وما ذكره الطحاوي ورواية عن أبي حنيفة كذا في الفتح **(قوله لانه مطلق)** اي فبإذا لم تكن لنية فبتأول الكامل وهو السني وقوعا وإضاعا **(قوله لم يقع عليها قبل التزوج شي)** مفيد انه لو تزوجها نائيا طلقت أخرى وكذا انما اوضح به في الفتح وقال في البحر فافي المراجع من وقوع الثلاث للحال الاجماع سهو ظاهره وسلم من كلام الكمال انه لو راجع المدخول بها التحلل الميم فتطلق بعده في طهرين طلقين قلنظر **(قوله ولو مكرها فان طلاقه صحيح لاقراره بالطلاق)** (٣٦٠) لان الاقرار خبر محتمل للصدق والكذب

وقام السيف على رأسه يرجع جانب الكذب ولا كذلك الانشاء لانه عرف الشيئين فاختار اهو نه ما فوت الرضاع لا يحل بوقوع الطلاق كالحال كافي التبيين **(قوله او سكران)** اي من محرم على الاصح كافي المراهف لو كان مكرها الاصح عدم وقوع طلاقه كالأحد كذا في قاضخان واختاف التصحيح فبإذا سكر من الاشربة المنته من الطوبى او النسل والفتوى انه اذا سكر من محرم يقع طلاقه وعقته كافي الاشياء والتظائر **(قوله زائل العقل)** وهو من لا يعرف الرجل من المرأة ولا السماء من الارض وفي شرح بكر السكر الذي يصحبه التصرفات ان يسير محال يستحسن ما يستعجه الناس ويستعجب ما يستعجه الناس لكنه يعرف الرجل من المرأة كذا في الفتح **(قوله بإشارته المهودة)** اي المقررة بصوت منه وسواء قدر على الكتابة او لا استنجسا وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا تقع بالإشارة لا بدق الضرورة بما هو ادل من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشائخنا كذا في الفتح **(قوله او ساهيا)** يعني مخطئا لما ذكر من المثال ولا بد من الماقل في الزاوية قال الامام اي ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز القلط

حال كونها (من تحيض انت طالق ثلاثا لنية بلانية) او توي ان يقع عند كل طهر طلاقة (وقع عند كل طهر طلاقة) لانه مطلق يتأول الكامل وانما قال بمن يحيض لانه ان كانت من ذوات الاشربة وقع للحال طلاقه وبدمشهر أخرى وبدمشهر أخرى وكذا الحال ان لم يكن لنية او توي كذلك وان كانت غير موطوءة وقت للحال طلاقه ثم لا يقع عليها قبل التزوج شي لان تقدير هذا الكلام ان طالق ثلاثا لوقت السنة ولم يبق في حقها وقت السنة لعدم العدد (الا بسوى الكل) اي وقوع الكل (الآن او) بسوى (واحدة عند كل شهر) فحينئذ يقع ما توي لانه محتمل كلامه لانه سني وقوطا ووقوع الثلاث حجة عرف بالسنة لا اضاعا فلم يتأوله مطلق كلامه لانه يصرف الى الكامل كاسم وهو السني وقوعا وإضاعا (وقع طلاق كل زوج عاقل بالغ حر او عبد) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يملك العبد ولا المكاتب الاطلاق (ولو مكرها) فان طلاقه صحيح لا اقراره بالطلاق (او هازلا) وهو الذي لا يقصد حقيقة كلامه (او سقيها) اي ضعيف العقل (او سكران) زائل العقل فان طلاقه واقع وكذا خلعها واعتاقه (او اخرس) في النبايع هذا اذا ولد اخرس او طرا عليه ودام وان لم يمد لا يقع طلاقه (بشارته) المهودة فانه اذا كان له اشارة تعرف في نكاحه وطلاقه وبيعه وشراؤه فهي كالبيارة من الناطق استحسانا كذا في الكافي (او ساهيا) بان اراد ان يقول سبحان الله مثلا فحري على لسانه ان طالق تطلق لانه صريح لا يحتاج الى التية (فلا يقع طلاق المولى) اي تعاليمه (امراة عبده) لانه ليس بزوجة (والجنون والصبي) لقوله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والجنون (والمرسم) من البرسام بكسر الباء علة معروفة كالجنون (والفصى عليه والمثوء) من لثته وهو اختلال في العقل بحيث يختلط كلامه فينبه مرة كلام العقلاء ومرة كلام المجانين (والناسم) وانما لم يقع طلاقهم لعدم الغير او العقل فيهم (اذما لك احدها) اي احد الزوجين (الآخر) كله او بعضه (بطل النكاح) لان المالكية تنافي ابتداء النكاح فتمنع فقاءه (ولو حررت) اي المرأة زوجها المملوك (حين ملكته فطلقها في العدة او خرجت الحرية) من دار الحرب (مسلمة ثم خرج زوجها) مسلما فطلقها في عدتها (الفاء) اي الطلاق (ابو يوسف) اي قال لا يقع الطلاق في المستثنين (واقومه) اي الجطلاق (محمد) فيها

في الطلاق وفي العتاق بدن والعلف ما ذكرنا من سبق اللسان وقال الامام الثاني اي ابو يوسف لا يدين (واعتباره) فيها **(قوله والثالث)** كذا الاستيفاد فقال اجزئ ذلك الطلاق او اوقته لا يقع به لانه اعاذ الصديق الى غير معتبر كافي الجوهره **(قوله واذما لك احدها الآخر)** يعني ملكا حقيقيا فلا تقع الفرقة بين المكاتب وزوجته اذا اشتراها لقيام الرق والثابت له حق الملك وهو لا يمنع هذا النكاح كافي الفتح **(قوله الفاء ابو يوسف واقومه محمد)** كذا في شرح الجمع لابن الملك وفي وقوع الطلاق

(واعتباره) أى الطلاق المراد عدده (بالنساء فطلاق الحرة) أى جميع طلاقها (ثلاثة) حراً كان زوجها أو عبداً (و) طلاق (الأمهات) حراً كان زوجها أو عبداً (ويقع الطلاق بلفظ المتق بالاعسك) يعنى إذا قال لامرأته اعتقتك تطلق أن نوى أو دل عليه الحال وإذا قال لأمته طلقتك لا تمتق لأن إزالة الملك أقوى من القيد وليست الأولى لازمة للثانية فلا يصح استمارة الثانية للأولى ويصح المكرس

### باب إيقاع الطلاق

الطلاق نوعان صريح وكتابة الصريح عند الأصوليين ما ظهر المراد منه ظهوراً بيناً حتى صار مكشوف المراد بحيث يسبق إلى فهم السامع بمجرد السماع حقيقة كان أو مجازاً (صريحاً) أى لفظ (لم يستعمل إلا فيه كطلقتك وانت طالق ومطلقة وطلاق) قال الشافعي \* قالت طالق والطلاق ضرب \* فإن هذه الألفاظ لم تستعمل إلا في الطلاق (ويقع به) أى بالصريح (واحد) أما قوله أنت طالق فلما قال في الهداية أنه نعت فردى قبل للمسمى طالقان وثلاث طوالق فلا يحتمل العدد لأنه منه وذكر الطلاق ذكر لطلاق هو صفة المرأة لا لطلاق هو تطلق والمدة الذى قرنه نعت لمصدر محذوف معناه طلاقاً ثلاثاً وتوضيحه ما قال صاحب التوضيح إن قوله أنت طالق يدل على الطلاق الذى هو صفة المرأة لا يدل على التطلق الذى هو صفة الرجل اقتضاء فالتى هو صفة المرأة لا يصح فيه نية الثلاث لأنه غير متعد في ذاته وإنما التعدد في التطلق حقيقة واعتبار تعدده متعدد لازماً الذى هو صفة المرأة فلا يصح فيه نية الثلاث وأما التى هو صفة الرجل فلا يصح فيه نية الثلاث أيضاً لأنه ثابت اقتضاء وبه صاحب التلويح بما لا مزيد عليه وبه يظهر أن قول الزبلى وقول صاحب الهداية أنه نعت فرد لا يستقيم لأن الكلام في الطلاق لا للمرأة لا يستقيم فليتأمل وأما البواق فلأنها للإخبار لغة والشارع نقلها إلى الإنشاء لكنه لم يسقط معنى الأخبار بالكلية لأنه في جميع أوضاعه اعتبر المانع اللغوية حتى اختار للإنشاء الفاظ تدل على ثبوت معانيها في الحال كالفارق الماضى فإذا قال طلقتك وهو في اللغة للإخبار وجب كون المرأة موصوفة به في الحال فيثبت الشرع الإيقاع من جهة التكلم اقتضاء ليصح هذا الكلام فيكون الطلاق ثابتاً اقتضاء فلا يصح فيه نية الثلاث إذ لا عموم للمقتضى ولأن نية الثلاث إنما تنسخ بطريق المجاز بكون الثلاث واحداً اعتبارياً ولا تصح نية المجاز إلا في اللفظ كنية التخصيص (رجى) قوله تعالى الطلاق مرتان فأسالك بمعروف أو تسريحاً باحسان وقد قالوا الأساك بمعروف هو الرحمة (مطلقاً) أى سواء نوى واحداً أو أكثر منه أو لم ينو شيئاً لأنه ظاهر المراد فتعلق الحكم بعين الكلام وقام مقام معناه فاستغنى عن النية ونية الإبانة قصد تمييز ما علقه الشارع باقتضاء العدة فيلغو قصده كما إذا سلم يريد قطع الصلاة وعليه سهو وكذا نية الثلاث تشبه لمقتضى اللفظ كاستين قتلغو (ولا يمنع) أى الطلاق الرجعى (الأثر أصلاً) أى لا في الصحة ولا في المرض (وصدق في نية

قول أبى يوسف الآخر وتعلق في قوله الأول وهو قول محمد كذا ذكره قاضيان وخالفه نقل الكمال عن أبيسوط أنه لا يقع طلاقه في قول أبى يوسف الأول وهو قول محمد وفي قول أبى يوسف الآخر قراه \* تنبيه \* لا يذكر المصنف عكس المسئلة وهي ما لو حررها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول محمد وأبى يوسف الأول ورجع أبى يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى قاله قاضيان أه فليحتمل تكون الفتوى على ما مشى عليه المصنف تبعاً للمجمع من عدم وقوع الطلاق فيها لو حررتها هي بعد شرائها إياه

### باب إيقاع الطلاق

(قوله الطلاق ضربان) أى التطلق كالتى النائية (قوله ظهوراً بيناً) أى بكثرته الاستعمال والصريح ما يقوم لفظه مقام معناه (قوله حقيقة) كان أو مجازاً (الصريح) أى بيان الحقيقة والمجاز (قوله مطلقاً) أى سواء نوى واحداً أو أكثر منه (شامل لقوله وطلاق وليس يصح على المشهور لأنه لا فرق بين المصدر المجرى عن اللام والحلى فيقع به الثلاث على المشهور إذا نوى لأنه يحتمل كلامه باعتبار الجنس \* فإن قيل \* كيف تقع به الثلاث وقد اراد به أنه قائم مقام طالق ولا يصح نية الثلاث فيها \* قلنا \* أنه يراد على حذف مضاف أى ذات طلاق أو مجمل ذاتها طلاقاً فالمبالغة فلا يراد الإيراد كذا في الفتح والبحر والتبيين

(قوله اولى) اذا قال انت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق (لمله انما قال بيني وحصره) (٣٦٦) شرحه بالتصوير بطالقي لان المتن شامل .

لقوله مطلقة وطلاق فينظر هل لعمل  
نية الطلاق عن وثاق فيها ديانة اولى  
(قوله والمرأة كالتقاضى لا يحل لها ان  
تمكنه الخ) قد فهمه عن نفسها بغير القتل  
على المختار للفتوى وعلى القول بثقله فقتله  
بالدواء كافي البحر وهذا اذا كان يمد  
انقضاه العدة ولم يكن قربها فيها واما اذا  
كانت العدة قائمة فلا يحرم عليه وطؤها  
لانه رجي فلا تمنع عن نفسها (قوله  
ولو صرح به صدق مطلقا) هذا اذا لم  
يصرح بالمد فلو قال طالق ثلاثا من هذا  
القيد وقع في القضاء كافي البحر عن  
الحيط (قوله وان نوى تمام المدد صرح)  
ظاهر في غير قوله طالق تطلق لان النية  
انما تم في الحمل وتطابق متاد الوحدة  
لا يحتمل الثلاث كما ذكره الكمال قبل  
فصل الطلاق قبل الدخول وسذكر في  
الكتابات عن الكافي ان التضيق عن  
الواحدة بنافي نية الثلاث اه وذكر  
الكمال في الكتابات ان المصدر المحدود  
بالحال لا يتجاوز الواحدة (يؤمله والتثنية  
في الامة) يشير الى انه لا يصح يتيمها في  
الحرمة ولو سبق لها طلاق وما في الجوهره  
من محبة بينهما فيمن سبق فصلها سبوا كما  
في البحر (قوله وان اضاف الخ)  
الاضافة بطريق الوضع في انت طالق  
وبالتجوز فيها يبره عن الجملة كرفيتك  
وسواء اشار الى ما يبره عن الجسد  
كهذا الرأس ام قال رأسك امالوضع  
يده على نحو الرقية فقال هذا المعصو  
طالق او قال الرقية منك طالق لم يقع في  
الاصح لانه لم يجعله عبارة عن الكل كما  
في البحر وكان ينبغي ان يذكر جواب  
الشرط في شرح هذه القولة ليحجب  
استدلاله لاطلاق نحو الرقية على ارادة الذات فيما عطف عليها

الوثاق ديانة) يعني اذا قال انت طالق ونوى به الطلاق عن وثاق لم يصدق قضاء لانه  
خلاف الظاهر والمرأة كالتقاضى لا يحل لها ان تمكنه اذا سمعت منه ذلك او شبهه شاهد  
عدل عندها لكن كتمت نية بينه وبين الله تعالى (ولو صرح به) اي قال انت طالق عن  
وثاق (صدق مطلقا) اي لم يقع في القضاء ايضا شئ لانه صرح بما يحتمله اللفظ فيصدق  
ديانة وقضاء (وفي نية الممل لا يصدق اسارا) لاديانة ولا قضاء لانه رفع القيد والمرأة  
غير مقيدة بالعمل (كذا) اي كما ذكر من الصور في وقوع الطلاق (انت الطلاق او  
طالق الطلاق او طالق طلاقا او طالق تطلقه لكن تبعها) اي بهذا الصور (واحد  
رجعي ان لم ينو ونوى واحدة) لما مر انه ظاهر المراد (او اثنين) لما مر انه عدد محض فلا  
يتاوله المفرد (وان نوى تمام المدد) وهو الثلاث في الحرمة والتثنية في الامة (صرح) لما  
قرر في الاصول ان لفظ المصدر مفرد لا يدل على العدد والثلاث واحد اعتبارا  
لكونه تمام الجنس وكذا التثنية في حق الامة واما في حق الحرمة فعدد محض فلا  
يصح فيها (ان اضاف الطلاق اليها) اي المرأة وقال انت طالق مثلا (او  
الى ما يبره عنها كارقية) لقوله تعالى فحرر رقبة (والنقي) لقوله تعالى  
فقلت اغناهم لها خاضعين (والروح) قال هلك روحه (والبدن والجسد  
والفرج) لقوله صلى الله عليه وسلم لمن الله الفروج على السروج (والوجه)  
يقال ووجهه العرب (والرأس) فلان رأس القوم (او الى جزء شائع كصنفيها  
ونلتها وقع) اي الطلاق جزء لقوله ان اضاف فان الجزء الشائع محل لسائر  
الصرفات كالبيع وغيره فيكون محلا للطلاق لكنه لا تجزأ في حق الطلاق فثبت  
في الكل ضرورة (و) ان اضاف (الى اليد والرجل والظهر والبطن والقلب  
لا) اي لا تطلق اذ لا يبرهها عن الكل فان قيل اليد والقلب غيرهما عن الكل لقوله  
تعالى ثبت يداي الى لبع وقوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما اخذت وقوله تعالى فانه آثم  
قلبه وقوله تعالى ما لفت بين قلوبهم اي بينهم ولهذا قال تعالى ولكن الله الف بينهم احب  
بانه لم يعرف استمرار استعماله لثمة ولا عرقا وانما جاء على وجه التدرج حتى اذا كان  
عند قوم يبرونه عن الجملة وقعه الطلاق أى عضو كان ذكره الزيلعي (و) يقع  
(بصب طلاق) او ثلثها وفاعل يقع المقدر قوله الاتي واحدة يعني اذا طلقها  
نصف التطلقة او ثلثها وقت واحدة وكذا كل جزء شائع لان ذكر بعض  
ما لا يجزأ كذكر كله (و) يقع ايضا بقوله انت طالق (من واحدة الى اثنين  
او مابين واحدة الى اثنين واحدة وبالي ثلاث) اي يقع بقوله انت طالق من  
واحدة الى ثلاث او مابين واحدة الى ثلاث (تسنان) هذا عند ابي حنيفة  
فان الغاية الاولى عنده تدخل تحت التسنان لا الثانية وعندها تدخل الغائتان  
حتى يقع في الاولى تسنان وفي الثانية ثلاث وعند زفر لا تدخل الغائتان حتى  
لا يقع في الاولى شئ وفي الثانية يقع واحدة (و) يقع (بثلاث) انصاف طلقتين ثلاث  
لان نصف الطلقتين طلاقة واذا جمع بين ثلاثة انصاف يكون ثلاث تطلقات ضرورة  
(قوله والفرج) كذا الاست فقع بقوله استك (و)

(و) يقع بثلاثة انصاف (طلقة طلقتان) لان ثلاثة انصاف طلقة تكون طلقة ونصفا فيكامل النصف فيحصل طلقان (وقيل) يقع (ثلاث) لان كل نصف يتكامل فيحصل ثلاث (وواحدة) بالنصب اى يقع بقوله انت طالق واحدة (في ثنتين واحدة ان لم يتو) لكونه صريحا (اونوى الضرب) لانه لا يزيد شيئا المضروب (وان نوى واحدة وثنتين ثلاث) لانه محتمل اللفظ هذا الذى ذكرناه كان في الموطوعة (وفي غير الموطوعة) اى اذا قال لغير الموطوعة انت طالق واحدة في ثنتين ونوى وثنتين يقع واحدة (كواحدة وثنتين) اى كما اذا قال لغير الموطوعة انت طالق واحدة وثنتين حيث يقع واحدة ولا يبقى للثنتين محل وان نوى مع ثنتين ثلاث لانه محتمل اللفظ (و) يقع (ثنتين) اى بقوله انت طالق ثنتين (في ثنتين بنية الضرب ثنتان) لما عرفت انه لا يزيد في المضروب شيئا اذ لم يكن له نية وان نوى ثنتين مع ثنتين او ثنتين وثنتين وهى مدخول بها فى ثلاث لما مره محتمل اللفظ (و) يقع (عن) اى بقوله انت طالق من (هنالى الشام واحدة رجعية) وقال زفر هى بائنة لانه وصف الطلاق الطول كانه قال انت طالق طويلة ولو قال كذلك كان بائنا كذا هنا قلنا لا بل وصفه بالقصر لانه اذا وقع وقع في الاما كن كلها ونفس الطلاق لا محتمل القصر لانه ليس بحجم وقصر حكمه بكونه رجعي (وقوله) انت طالق (عكة او في مكة او في الدار تنجيز) يقع للحال لان الطلاق لا يخص بمكان ولو عني بالتعليق صدق ديانة لقضاء لان الاضرار خلاف الظاهر وكذا قوله انت طالق في ثوب كذا تنجيز ولو نوى التعليق لا يصدق قضاء وكذا قوله في الظل او في الشمس (وقوله) انت طالق (اذا دخلت مكة) قوله انت طالق (في دخلك الدار تعليق) اما الاول فلا يعلقه بالدخول واما الثاني فلان في الظرف والفضل لا يصلح للظرفية حقيقة فيحصل على معنى الشرط لمناسبة بينهما لكون كل منهما للجمع فان المظروف يحاط بالظرف ولا يوجد بدونه وكذلك المشروط بجميع الشرط ولا يوجد بدونه والشرط يكون سابقا على المشروط وكذا الظرف يكون سابقا على المظروف فتقاربا فيجازت الاستشارة (وبانت) اى بقوله انت (طالق غدا او في غد يقع) اى الطلاق (عند الصبح) لوجود المعلق به (وصح في الثاني) اى في قوله في غد (نية المصير) يعنى آخر النهار ومراده في القضاء واما ديانة فيصدق فيها هذا عند ابي حنيفة واما عندهما فلا يصدق فيها قضاء ويصدق فيها ديانة (وفي) انت طالق (اليوم غدا او غدا اليوم يعتبر الاول) ويلغو الثاني يعنى طلق في الصورة الاولى في اليوم ويلغو ذكر الغد وفي الثانية تطلق في الغد ويلغو ذكر اليوم قاته اذا ذكر ثبت حكمه تعليقاً او تنجيزاً فلا محتمل التصريح ذكر الثاني لان المعلق لا قبل التنجيز والتنجيز لا قبل التعليق بخلاف ما اذا قال انت طالق اليوم اذا جاء غد حديث لا تقع قبل غدا لانه تعليق بجميعي غد فلا يقع فيه وذكر اليوم لبيان وقت التعليق (انت طالق واحدة او لا او مع موتى او مع موتك لغو) اما الاول فلان الوصف متى قرن

طالق كافى بالبر عن الخلاصة (قوله) وثلاثة انصاف طلقة طلقان قال التاتبي هو الصبح (قوله) وان نوى مع ثنتين ثلاث) يشمل الذى لم يدخل بها كافى التبيين (قوله) وان نوى ثنتين مع ثنتين او ثنتين وثنتين وهى مدخول بها فى ثلاث) كذا قاله الزيلعي مع زيادة كما بناء اه فقيدا لدخول خاص بالصورة الاخيرة ويجب اطلاق الاولى عنه لان المعية لا يشترق فيها حال الدخول عن عدمه كما علم من قوله قبله كواحدة في ثنتين ان فى تأني بمعنى مع

(قوله) انت طالق قبل موتي بشهرين (الح) كذا قال الكمال لو قال انت طالق قبل موتي او قبل موتك بشهرين يعني ومات لقامه عندها لقطع شئ وترث منه لا شئ وقوعه مقتصر اكاهو قولهما بعد الموت وعندهم مقتصد حتى اذا كان صحيحا في ذلك الوقت لا ترث منه وعليها العدة ثلاث حيض (الح) قول في الحكم بعدم تورثها نظر لان الصورة في المدخول بها والطلاق رجعي فمادت العدة باقية ومات فيها فلها الميراث فلما تم لم يعد نحو ثلاثين سنة تأملته فظهر لي وجه النظر من وجوه الاول ان الطلاق مقيد بالثلاث في شرح الجامع الكبير وترك القيد في الدر وهو مخجل بالحكم لا فراق البائن عن الرجعي حكما والثاني ان قوله في الدر وجود الشرط ليس في عبارة شرح الجامع والوقوع بطريق الاستاد وافرقت بينه وبين الشرط فان الشرط ما كان على خطر الوجود كعدم زيد وجاز ان لا يقدم الموت والضابط الطلاق لما قبله بكذا كان لا محالة فكان معرفا للوقت المضاف اليه الطلاق لانه عرفه بمعنى لم يتحقق وهو الموت فكان معرفا لقيع الجزء بطريق الظهور مستندا لاول المدة والثالث ان قوله ولا ميراث لها لان المدة قد تنقضي بشهرين ثلاث حيض هو كذلك في شرح الجامع لكنه غير الصحيح الذي ذكره في شرح الجامع بعده نحو ورتين وهو مع كونه ضعيفا غير مسلم وجهه فان معها الميراث بامكان انقضاء ثلاث حيض لا وجه له لكون الزوج فارا لانه حكم في شرح الجامع في تصور هذه بما دون شهرين ونصه لو قال انت طالق ثلاثا قبل موتي بشهر ونصف او اقل من شهرين فمات بعد مضي ذلك الوقت وقع الطلاق عند (٣٦٤) ابى حنيفة قبل مائة قال ولها الميراث

وعندها لا تطلق والمضى ما ذكرنا لكن عدتها لا تنقضي بما دون الشهرين فكان لها الميراث ويصير الزوج ذرا لان الطلاق لا يقع ما يشرف على الموت ويتعلق حقه بما له فلو لا الفراء ما ورت بموته في عدتها ومعلوم ان عدة زوجة الفراء بعد الاجلين وبعض ثلاث حيض في شهرين بالحقيقة لا تنقضي عدتها ويبقى منها شهران وعشرة ايام لانما بعد الاجلين فترت بموته قبل مضيه فكيف تمنع بعض الشهرين بامكان ثلاث حيض فيها هذا ممنوع مع انه على الضعيف وهو استناد

بالعدد كان الوقوع بذكر العدد كاسبا فيكون الشك داخلا في الايقاع فلا يقع واما الثاني فلانه اضاف الطلاق الى حالة منافية لان موته ينافي اهلية الايقاع وموتها ينافي محلية الوقوع ولا بد منهما (كذا) انت طالق قبل ان تزوجك او امس وتكحها اليوم) لا عاضاف الطلاق الى وقت لم يكن مكاله فيه فلما كان اذا قال لهما انت طالق قبل ان اخلق او قبل ان تخلقي او طلقتك وانا صبي او انما بخلاف ما اذا قال انت حر قبل ان اشتريك او انت حرامس وقد اشتراه اليوم حيث يمتق عليه لا قراره له بالحرة قبل ملكه الا يرى من قال لعب الغير اعتقه مولاه ثم اشتراه يمتق عليه لما قلنا ذكره الزيلعي (ولن تكحها قبل امس وقع الآن) لانه لم يسند الى حالة منافية ولا يمكن تصحيحه اخبار عن طلاق نفسه ولا عن طلاق غيره لانعدامها فيه فتمين الانشاء لا قدره على الاسناد فتمين الانشاء في الحال (قال انت طالق قبل موتي بشهرين) او اكرومات قبل مضي

المدة كالطلاق بمبدأ المدة فان الصحيح ما قاله في شرح الجامع بعده نحو ورتين ونصه واما المدة فقد اختلف مشايخنا فيها (شهرين) والصحيح عند ابى حنيفة انها محجب من وقت الموت اه فكان في اقتصار صاحب الدر على نقله ذلك قصور عن الوصول للصحيح المذكور في شرح الجامع والمذلة عدم مطالعة تمام الباب وانقطاع الكلام الذي يلي ما نقله عن نقله ذلك قصور عن الوصول للصحيح المذكور عن الامام وهو اقتصار العدة على وقت الموت ولا يراى استنادها لاول المدة كالطلاق لان العدة تثبت مع الشك ولازم الشئ يستخلف عنه لقضيه لاختلاف الحكم عن الملة كالطلاق المهم اذ اعني به مضي ثلاث حيض لكل من امرأته قال لهما احدا كاطلاق العدة على التي عينها من وقت البيان وقد اقتصر في متن الصدر سليمان وشرحه للفضر عثمان المارديني على الصحيح فقال اما المدة فالصحيح انها محجب عند الامام من وقت الموت كذا في التحريم وقال العلامة السمرقندي وعليه الفتوى اه ولم يذكر الضعيف الذي نقله عنه صاحب الدر فكان هذا الرابع من وجوه النظر ثمان المارديني قال ما نصه ثم التفرع في الارث انما شأني على قول الامام باشرط انما العدة ولا يتأني على الاصح فان عدتهما من وقت الموت فترت عند الامام بهذا معنى قول الشيخ الصدر سليمان في مته ولا يتأني اي اشرط تلك العدة على الاصح فلا يتوقف اثباتها عليها فترت من غير نظر لما مضى اذ لا يظهر الاستاد في حق الميراث للمائة من ابطال حقه المتعلق بماله عند موته وبهذا تعلم عدم صحة الفرع الذي قاله الكمال بمنع اثباتها بمعنى شهر كاقدمناه وتعلم ايضا ان ما في منظومة الامام عمر النسفي رحمه الله انما هو على الضعيف وقد تبعه شرحه ولم ار من تعرض لذكر الصحيح منهم حيث قال النسفي رحمه الله انت كذا قبل مائة من ذكر \* عدة مستند لا مقتصر \* فلم ترث في قوله انت كذا \* قبل وفاتي بكذا اذا مضى

قلت لزعمنا نظم الصحيح ليته

الحاذق التحرير الفصيح **وقلت**

تقرينه بمنها عنائها

فرع استأدعة كانت لها

مبدؤها الوقوع للطلاق

والراجع القصر بالاتفاق

لمدة على وفاة الثاني

وربها الامام والشيخان

على اختلاف الحكم في التخيير

أقبحه من متب مرجح

وتماه مبسوط برسالة السببية الفريدة بين

الاعلام **(قولك)** بل عند الكساح حتى

يموت احدهما) فبدان موتها كونه هو

الصحيح كافي الهداية وليس مثل هذا

حلقه على الدخول حيث لا يقع موتها لانه

يمكنه الدخول بعده فلم يحقق اليأس

بموتها بخلاف ان المطلق لتحقق اليأس

بموته فيحت قيه كافي في البحر **(قولك)**

امر ك سيدك يوم اتزوجك) اليوم من

طلوع الفجر الى الغروب قاله فخر بن

شميل وعليه الفقهاء وقيل من طلوع

الشمس والتهار اليأس خاصة وهو من

طلوع الشمس الى غروبها كافي التبيين

**(قولك)** اليوم اذا قرن فعله بمتداخل) قال

الحققون انه يفتى في الامتداد وعدمه

الجزء وهو الطلاق هنا ومن المتباين

من تسامح فاعتبر المضاف اليه فيها لم يختلف

فيه الجواب وهو ما يكونه المعلق و

المضاف اليه بما تمتد نحو امرك سيدك يوم

يسر فلان كذا في التمس وقال صاحب

البحر قول الزبلي الاوجه ان يعتبر المتد

منه اليأس والاوجه قول لصدر الشريعة

انه يفتى ان يعتبر المتد منها اليأس بما يفتى

**(قولك)** مع عتق سيدك) لم يصرح

بالمفعول كالكثر تحت قال مع عتق مولاه

ايك لما يفتى من استأرقا حكم للعلة لان

المراد الاعناق

شهرين (لم تطلق) لانتهاء الشرط (وان مات بعده طلقت) لوجود الشرط (ولا ميراث لها) لان العدة قد تنقض بشهرين بثلاث حتى كذا في التحرير شرح الجامع الكبير (قال) انت طالق مالم اطلقك او متى لم اطلقك او متى مالم اطلقك وسكت طلقت) لانه انضاف الطلاق الى زمان خال عن التطبيق وقد وجد حيث سكت فان حتى صريح في الوقت لكونها من ظروف الزمان وما ايضا يستعمل فيه (و) لوقال انت طالق (ان لم اطلقك لا) اي لا تطلق بالسكوت بل عند السكاح (حتى يموت احدهما) قبل ان يطلق فيقع الطلاق قبل الموت لان الشرط حينئذ يتحقق (واذا واذما بلانية كان عنده ومتى عندهما) وقدم حكمهما (وان توى الوقت اوالشرط فذاك) لاحتمال اللفظ كلاهما (وفي) قوله انت طالق مالم اطلقك انت طالق تطلق بالاخيرة) معناه اذا قال ذلك موسو لا والقياس ان يقع ثمان ان كانت مدخولاها وهو قول زفر لانه اضاف الطلاق الى زمان خال عن التطبيق وقد وجد ذلك وان كان قليلا وهو زمان اشتتاله بالطلاق قيل ان يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان البر غير داخل في العين وهو المقتصود به ولا يمكن تحقيقه الاخراج ذلك القدر عن العين واصل الخلاف فيمن حلف لا يلبس هذا الثوب وهو لاسه ونحو ذلك كاسياتي ان شاء الله تعالى (وفي) قوله (انت طالق) يوم اتزوجك فكسحا للاحتمال بخلاف الامر (بالد) اعلم ان اليوم اذا قرن بفعل ممتد يراد به الاتهار واذا قرن بفعل غير ممتد يراد به مطلق الوقت لان ظرف الزمان اذا تعلق بالفعل باللفظ في يكون ميارا له كقوله صمت السنة بخلاف صمت في السنة فاذا كان الفعل ممتدا كالامر باليدكان الميار ممتدا فيراد باليوم اتهار واذا كان غير ممتد كوقوع الطلاق كان الميار غير ممتد فيراد باليوم مطلق الوقت وتماح تحقيقه في التلويع وقد اوضحناه في حواشيه (وفي) انت طالق ثنتين مع عتق سيدك فاعتق سيدها (اي الزوج (الرجمة) يعني دجل تزوج امة غيره فقال لها هذه العبارة فاعتقها المولى فطلقت ثنتين وكان الظاهر ان لا يملك الزوج الرجمة لان الثنتين في حق الامة كالثلاث لكنه يملكها لان اعتاق المولى شرط للتطبيق ولا ينافي لفظ مع لانه يستعمل في معنى يد كقوله تعالى فان مع العسر يسرا فيقدم عليه فيقع الطلاق وهي حرة فلا يكون تمام طلاقها ثنتين بل ثلاثا فيملك الرجمة بعد الثنتين (ولو علق) على البناء بالمفعول (عتقها) وطلقتها بمعنى (الند) يعني قال المولى اذا جاء الند فانت حرة وقال الزوج اذا جاء الند فانت طالق ثنتين (فجاء) الند (لا) اي ليس له الرجعة لان وقوع الطلاق مقارن لوقوع العتق فيقع الطلاق وهي امة بخلاف المسئلة الاولى فان العتق هناك مقدم رتبة كاعرفت وعند محمد يملك الرجعة لان العتق اسرع وقوعا لكونه رجوعا الى الحالة الاصلية وهو امر مستحسن بخلاف الطلاق فانه انقض المباحات (بل تمتد كالخبرة) بالاتفاق للاختياط (تطلق) المرأة (فانا) اي قول الزوج انا (منك) باش او عليك حرام ان تولى لا ياتا منك طالق وان تولى لان الطلاق

لازالة الفيدوهو فهدون الزوج ولو كان لازالة الملك فهو عليها لانها علو كله والزوج ملك بخلاف الابانة لانها لازالة الوصية وهي مشتركة بينهما وبخلاف التحريم لانه لازالة الحل وهو ايضا مشترك فصحت اضافتهما اليهما ولا يصح اضافة الطلاق الا اليها وانما يذكر مقال في الوقاية ولا طلاق بعد ممالك احدهما صاحبه او شقصه اكتفاء بما ذكر قبل باب ايقاع الطلاق اذ احدهما اذا ملك الآخر بطل الكساح فاته اذا بطل لم يحتل الوقوع (و) يقع (بانت طالق) هكذا يشير بطن الاصبع بعدد متعلق يقع المقدد (المنشور) اي التصوب من الاصبع (و) يقع بما ذكر مشيرا (بظهوره بعدد المضموم) فاته اذا اشار بالاصبع المنشور فالمادة ان يكون بطن الكس في جانب المحاطب فيعتبر عند المنشور واذا عقد الاصبع يكون بطن الكس في جانب المقاد فيعتبر العدد المضموم باعتبار الطريق الحساب وصرحهم (و) يقع (بانت طالق) بان او اشد الطلاق او افحشه او اخشه او طلاق الشيطان او طلاق (البدعة او) طلاقا (كاجل او كالف او مل البيت او تطبيقه شديدة او طويلة او عريضة بلانية ثلاث) يشمل ما اذا منو عددا او نوبى واحدة او اثنين وهذا في الحرة واماف الامة فثلاثان بمنزلة الثلاث ولم يذكر ما اكتفاء بما مر مرارا (واحدة بانه) فاعل يقع المقدد في اول المسئلة يني اذ او وصف الطلاق يضرب من الزيادة او الشدة كان باثنا لانه وصفه بما يحتمله فيكون هذا الوصف لتسعين احد المحتملين (و) يقع (بها) اي بنية الثلاث (ثلاث) لما مر انها تمام الجنس فيحتملها لفظ فيحمل عليها بالية (قال لغير الموطوءة انت طالق ثلاثا وقمن) اي الثلاث وقال الحسن البصري اذا قال انت طالق ثلاثا وقمت واحدة واذا قال او قمت عليك ثلاث تطليقات وقمن لانها تبين بقوله انت طالق لالى عدة وقوله ثلاثا يصادفها وهي اجنية فصار كالوعطف بخلاف قوله او قمت عليك ثلاث تطليقات ولما انه متى ذكر المدد كان الوقوع بالعدد كاسيأتي بخلاف العطف وهذه العبارة احسن من عبارة الوقاية والكثرة لان فيها اشارة الى الخلاف المذكور بخلافها كالا يخفى على الناظر فيهما فليتمل (وان فرق) اى الطلاق لغير الموطوءة بان قال انت طالق واحدة واحدة وانت طالق طالق او انت طالق انت طالق (بانت بالاولى) لالى عدة كونها غير مدخول بها (ولم تقع الثانية) لانقضاء الحمل (ويقع) اى الطلاق (بعد قرنيه) اى بالطلاق (لا به) يعنى اذا قال انت طالق واحدة وقع الطلاق بواحدة لانها بانت طالق لان صدر الكلام موقوف على ذكر المدد فلا يندب الحكم قبله كاتقرر في الاصول (فلو مات قبل ذكر البدن) اى قوله انت طالق فلم يقع الطلاق قيد بموتها اذ بموت الزوج قبل ذكر المدد وقع واحدة لانه وصل لفظ الطلاق بذكر العدد في موتها وذكر المدد يحصل بموتها وفي موت الزوج ذكر لفظ الطلاق ولم يتصل به ذكر المدد فبقوله انت طالق وهو عامل بنفسه في وقوع الطلاق لا يرى انه لو قال لامرأته انت طالق يريد ان يقول ثلاثا فاخذ رجله فلم يقل شيأ بعد ذلك

(الطلاق)

(قوله) ويقع بانت طالق هكذا قيد بهكذا لانه لو لم يذكره فقال انت طالق مشيرا بالاصابع تقع واحدة كافي الفتح (قوله) يشير بطن الاصبع بعدد المنشور ويظهره بعدد المضموم (ضعيف والمعتبر المنشور مطلقا وعليه المول فلا تعتبر المضمومة مطلقا قضاء للعرف والسنة وتعتبر دينية كافي التبيين والواهب قاضيهان والبحر والفتوح وهناك اقوال اخر قيل للتشريع على وعلى لو عين لشر وقيل ان كان بطن كفة الى السماء فالمنشور وان الى الارض فالمضموم (قوله) او طويلة او عريضة (الح) كذا في الهداية وقال الكمال عن كافي الحاكم لو قال انت طالق طول كذا وكذا او عرض كذا وكذا فهي واحدة بانه ولا تكون ثلاثا وان نواها (قوله) ويقع بها ثلاث بالية كذا في الكثرة والهداية وكذا ذكر الصدر الشهيد وقال المتابع الصحيح انه لا تصحنية الثلاث في طالق تطليقة شديدة او عريضة او طويلة لانه نص على التطليقة وانها تقاويل الواحدة ونسبه الى شمس الائمة ورجح بالانية انما تصل في الحمل وتطليقة بتاد واحدة لا تحتمل الثلاث كذا في الفتح

(قوله اما الاول فظاهر) اي وجهه لانهما انت بالاولى الى عدة واحترز المصنف بما ذكره مما قاله واحدة ونصف او واحدة اخرى او واحدة وعشرين بضم العين وقبح الراء لانه يقع في الاول والثاني ثنتان والثالث ثلاث اما الاول والثالث فلا يلبس لهما عبارة خسر منهما فكان فيهما ضرورة بخلاف واحدة واحدة يمكنه ثبته واما الثاني فلم يستعمل اخرى ابتداء واستقلا لا في التبيين (قوله) واما البواقي من قبل اطلاق الجمع (٣٦٧) وارادة التثني لان الباقي صورتان واحدة قبل واحدة واحدة بعدها واحدة

(قوله) فلان الواحدة لا تأتي فيها وصفت بالقبليّة يعني الصراحة فيها صرح فيها بالقبليّة وباللازم فيها لم يصرح لان العدة في قوله بعدها واحدة صفة الاحدية فوقت الاولى قبلها ضرورة (قوله) في المتجزع واحدة لا تأتي في ثنتي وثلاثي (قوله) امرأتى طالق وله امرأتان في قوله يكره الزبلي عارضا في قوله وفي الفتوى اذ قال لاسرته انت على حرام ثم بكوت له اربع نسوة والمسئلة محال فيقع على كل واحدة منهن طلاقاً وقيل تنطق واحدة منهن والبيان له وهو الاظهر والاشبه بليل (قوله) من طلق اسرته ثلاثاً لم يقدّم الا ان يقدّم اعيد فيه من التليل (قوله) الا ان ينوي قسمة كل واحدة بينهما فتعلق كل واحدة منهن ثلاثاً يعني في غير قوله يمكن تطلقان لانه قسمة كل واحدة من الثلاث على الاربع يصيب كل زوجة ربع من كل طقة من الثلاث فيكمل كل ربع طقة فيصير المجتمع ثلاث تطلقات ضرورة وقسمة كل واحدة من الاربع كذلك وزيادة واما قسمة الواحدة بين فظاهر ان يصيب كل واحدة ربع وقسمة كل من اثنتين يصيب كل واحدة ربع من كل واحدة فيجتمع لكل ربان فلا تطلق كل زوجة

الطلاق يقع واحدة لان الوقوع بلفظه لا يقصد كذا في مراجع الدراية (و) يقع في غير الموطوءة (واحدة) اي انت طالق واحدة واحدة او قبل واحدة وبعدها واحدة (واحدة) مطلقة (واحدة) اما الاول فظاهر واما البواقي فلان الواحدة الاولى فيها وصفت بالقبليّة فلما وقعت لم يسبق الثانية بحال (و) يقع (واحدة) اي انت طالق واحدة (قبلها) واحدة او بعد واحدة او مع واحدة او معها واحدة (تطلقان) ثنتان اما الاول فلان القبليّة صفة الثانية لاتصالها بحرف الكناية فاقضى ايقاعها في الماضي وايقاع الاول في الحال لكن الايقاع في الماضي ايقاع في الحال فيقتربان فيقعا معاً واما الثاني فلان العدة صفة الاولى فاقضى ايقاع الواحدة في الحال وايقاع الاخرى قبل هذه فيقتربان واما الثالث والرابع فلان مع للقران (و) يقع (بان دخلت الدار قانت طالق واحدة واحدة) مطلقة (واحدة) ان دخلت الدار لان الملق بالشرط كالمتجزع وقوعه وفي المتجزع يقع واحدة اذ لم يسبق للثاني والثالث محل فكذا هنا (وان اخرج الشرط) وقال لغير الموطوءة انت طالق وطاقق ان دخلت الدار (ثنتان) لان الجزأين يشقان بالشرط دفعة فيقعان كذلك (وفي الموطوءة ثنتان في كلها) لبقاء اثر الشكاح بوجود العدة هذا هو المحل لهذه العبارة وقد وقعت في الوقاية في غير محلها (قال امرأتى طالق وله امرأتان او ثلاث تطلق واحدة وله) اي للزوج (خيار التبيين هو الصحيح) احتراز عما قيل يقع على كل واحدة منهن طلاق والصحيح هو الاول ذكره الزبلي في اخر باب الايام من طلق امرأته ثلاثاً قبل الدخول وقعن لان قوله انت طالق ثلاثاً ايقاع لصدر محذور في تقديره مطلقاً ثلاثاً فيقعن جملة وليس قوله انت طالق ايقاع على حدة كذا في الاختيار لا يقال النص قد ورد في المدخول بها حيث قال تعالى حتى تنكح زوجاً غيره لا نقول قد قرر في الاصول ان العدة لمعوم اللفظ لا لخصوص السبب ولا دلالة في النص على دخول الزوج الاول (ولو قال للنساء الاربع يمكن تطلق كل واحدة تطلقه وكذلك لو قال يمكن تطلقان او قال ثلاثاً او اربع الا ان ينوي قسمة كل واحدة بينهما فتعلق كل واحدة ثلاثاً ولو قال يمكن خمس تطلقات يقع على كل واحدة طلاقاً هكذا الى ثمان تطلقات فان زاد عليها طلق كل واحدة ثلاثاً كذا في الحاشية (وكنايته) وهي عند الاصوليين ما ستر المراد به حقيقة كان او مجازاً وهي

ثلاثاً فيهما ولو نوى لان الواحدة منقصة ضروراً فاداءوا الربع لا يصير ثلاثاً وكذلك الرباع من قسمة كل من المطلقين عليهن هذا ما ظهر في ثمراته نصاً في القدر (قوله) ولو قال يمكن خمس تطلقات يقع على كل واحدة طلاقاً هكذا الى ثمان يعني اذا لم يكن له نية فان نوى التقسيم كل واحدة عليهن طلق كل واحد منهن ثلاثاً لا يخفى التوجه في القدر (قوله) حقيقة كان او مجازاً في البحر عن التقيص كل واحد من الحقيقة والمجاز اذا كان في نفسه بحيث لا يستمر المارد فصرح ولا فكنية فالحقيقة التي بهتج صريح والتي هي جرت وغلب معناها المجازي كناية والمجاز الغالب استعمال صريح وغير الغالب كناية له وقال في المنار وكنايات

الطلاق سميت بها مجازا اه وقال الكمال

في التحرر ما قيل لفظ كليات الطلاق مجاز لانها عوامل بعضها غلط اذا تنافى الحقيقة الكناية اه وبسط الكلام عليه في فتح القدر **(قوله)** اما صالح الجواب ففعله كاعتدى الى اختارى جعل منه في المواهب سرحتك فارقتك انت حرة وحيثك لاهلك الحق باهلك **(قوله)** وقيل الدخول جعل مستمدا عن الطلاق لانه سببه في الجملة كذا قال الزبيلي وهو ممنوع لما قال الكمال اما اذا قاله اى لفظ اعتدى قبل الدخول فهو مجاز عن كونه طلاقا باسم الحكم عن العلة لا السبب عن السبب ليردان شرطه اختصاص السبب والعدة لا تختص بالطلاق لثبوتها في ام الولد اذا اعتقت والجواب بان ثبوتها فيما ذكر لوجود سبب ثبوتها في الطلاق وهو الاستبراء لا بالامالة غير دافع سؤال عدم الاختصاص اه وفي البحر ما يفيدانه من باب الاقتضاء في غير الدخول بها ايضا فلا حاجة الى تكلف المجاز **(قوله)** وان لم يكن سببا هنا يعني قبل الدخول **(قوله)** ولا عبرة بآراء واحدة عند عامة المشايخ هو الصحيح كما في الفتح **(قوله)** فانهما لا يصلحان للرد والشم من التثنية راجع الى امرك بيدك اختارى لا لاحتساب اختارى **(قوله)** ومراد فهم انى لغة كان وقع السؤال عن التطبيق بلغة الترك هل هو راجع باعتبار القصد او بان باعتبار مدلول **(من بوش)** او **(بوش اول)** لان معناها خالية او خلية فيلنظر وفي المحيط ذكر الطلاق بالفارسي مفيد الحكم في هذا فليراجع **(قوله)** واما صالح الجواب والرد الى قوله الحق باهلك جعل في المواهب الحق باهلك مما هو صالح للجواب فقط كما ذكرناه **(قوله)** وفي مناه سرحتك جعله في المواهب من الصالح للجواب فقط كما ذكرناه (كلا)

٣١٨

هنا (مالم يوضع له) اى للطلاق (واحتمله وغيره) فلا يقع بها الطلاق الابائية او دلالة الحال لانها لم توضع له واحتمله وغيره وجب التحين بآية او دلالة التحين كحال مذاكرة الطلاق وحال التغيب (وهو) اى مالم يوضع له ثلاثة اقسام ذكر الاول بقوله (اما صالح للجواب) عن سؤال المرأة الطلاق (فقط) اى لا يكون ردا لكلامها ولا سببا لها ولا شتا (كاعتدى) فانه يحتمل ان يراد به اعتدى نعم الله تعالى اوفى عليك اوعتدى من الكناح فاذا قوى الاعتداد من الكناح زال الابهام ووجب بها الطلاق بعد الدخول اقتضاء كانه قال طلقك اوانت طالق فاعتدى وقبل الدخول جعل مستمدا عن الطلاق لانه سببه في الجملة وان لم يكن سببا هنا وتجاوز استمارة الحكم لسيه اذا اختص السبب به كما قرر في الاصول (استبرئ رحلك) فان الاستبراء يستعمل بمعنى الاعتداد لانه تصريح بما هو المقصود بالعدة فكان بمنزلة ويحتمل الاستبراء ليطلقه في حال فراغ رحما اى تعرف براءة رحك لاطلقك (انت واحدة) اى انت واحدة عند قومك او منفردة عندى ليس لي معك غيرك ويحتمل ان يكون لمتلصدر عن فدى اى انت طالق طلقة واحدة ولا عبرة بآراء واحدة عند عامة المشايخ لان عوام الاغراب لا يعرفون بين وجود الاغراب فاذا زال الابهام بالآية كان دلالة على الصريح لا عاملا بوجه والصريح يعقب الرجعة فيه احتمال الجواب عن سؤال الطلاق لا الرد ولا السبب (امرك بيدك) اى عمالك بيدك كما في قوله تعالى وما امر فرعون برشيد ويحتمل ارادة الامر باليدى حق الطلاق ككسائي (اختارى) اى اختارى نفسك بالفراق في الكناح او اختارى نفسك في امر آخر فانها لا يصلحان للرد والشم فيكونان جوابا لسؤال الطلاق (ومراد فهم) من أى لغة كان (وفي الأخيرين) يعنى قوله امرك بيدك اختارى (لا تطلق) المرأة (مالم تطلق نفسها) ككسائي في الباب الذى يليه وذكر الثانى بقوله (واما صالح للجواب) عن سؤال الطلاق (والرد لسؤالها كآخر جى) اى من عندى لاني طلقك او آخر جى ولا تطلي الطلاق (وكذا اذهي قومي) ولعل (قسي) فاما من القناع وهو الحمار اى استترى لاني طلقك او القناعة اى اقضى بما رزقك الله منى من امر المعيشة ولا تطلي الطلاق وكذا (تخمرى استترى) واما (اغرى) فمن الغربة اى اختارى الغربة لاني طلقك او لتزورى هلك وقيل اغرى وهى امان الغربة وهى التجرد عن الزوج او بمعنى المداى اختارى الغربة او البعد عنى لاني طلقك او لزيارة هلك ولا تطلي الطلاق (تزوجى استترى) اى لاني طلقك او لطلي النساء اذ الزوج مشترك بين الرجل والمرأة ولا تطلي الطلاق (الحق باهلك) اى لاني طلقك اولاى اذنت لك ولا تطلي الطلاق (حبك) على غارك (الغارب ما بين السنام والعنق اى اذهي حيث شئت لاني طلقك او لكلا تطلي الطلاق وفي مناه سرحتك ولذا لم يرد بالذكر (لاصيل) لى عليك لا تكتاح بى وينك لاملك لى عليك) احتياها للطلاق ظاهر واما احتمال الرد فلان

كلامها جحد للثكاح فلا يكون طلاقا بل كذبا كسباني فوجب الحمل على الرد بالبلغ وجه (ومراد فيها) من أية لغة كان وذكر الثالث بقوله (واما) صالح (للجواب والشم كخليفة برة بثة بنما) وفي مناه (فارتك) ولذا لم يرد بالذكر (حرام) احتمالها للطلاق ظاهر واما احتمالها للشم فلجواز ان برادنت خليفة عن الخبر لاجتماع برة عن الطاعات والمحدثين بثة بان كلها عن المتقطعة اى متقطعة عن كل رند عن الاخلاق الحسنة فارتك مفارقة قصورية حرام الصبغة والعشرة ثم ان الاحوال ايضا ثلاث حال الرضا وحال مذا كرتة الطلاق بان تسأل عن طلاقها او يسألها اجنبي وحال الغضب (فى) حال (الرضا لا يقع) الطلاق (بشيء منها الابائية) للاحتيال والقول له مع يمينه في عدم البية (وفى) حال (مذا كرتة الطلاق يقع) الطلاق (بالصالح للجواب والرد بالية) لانه لما احتمل الجواب والرد ثبت الادنى بدون البية وهو الرد لانه اقراء ما كان على ما كان واذا وجدت تمين الجواب (و) يقع الطلاق (بالباينين) وهما القسم الاول الصالح للجواب فقط والثالث الصالح للجواب والشم (بدونها) اى بالباية اما الاول فلان الحال حال الجواب فحمل عليه بدلالة الحال فصار طلاقا وكذا الثالث لان الحال لا يصلح للشم فتمين الجواب (وفى) حال (الغضب يقع) الطلاق (بالصالح) اى للجواب (فقط بالباية) لانه يصلح للطلاق الذى يدل عليه الغضب ولا يصلح للرد والشم (و) يقع (بالباينين) وهما القسم الثانى الصالح للجواب والرد والثالث الصالح للجواب والشم (بها) اى بالباية لانه لما احتمل الجواب وغيره احتج الى ما يرجع الجواب وهو البية (وتطلق) المرأة (بالثلاث الاول) بنى اعندى استبرأى رحك انت واحدة (واحدة درجة) اما اعندى فلان حقيقة الامر بالحساب ويحتمل ان يراد اعندى ثم افقه تعالى او نعى عليك او اعندى من الثكاح فاذا نوى الاخير زال الاجام ووقع به الطلاق بعد الدخول اقتضاء كانه قال انت طالق فاعندى وقبل الدخول جعل مستعار عن الطلاق لانه سببه ونحو استعاره الحكم للسبب اذا كان الحكم مختصا به كما تقرر فى الامور والطلاق معقب للرجعة واما استبرأى فلانه يستعمل بمعنى الاعتداد لانه تصرع بما هو المقصود بالعدة فكان عزله ويحتمل الاستبراء ليطلقها فى حال فراغ رحها اى تعرف براءة رحك لاطلقك واما انت واحدة فلانه يحتمل ان يراد به انت واحدة عند قومك او مفردة عندى ليس لى ملك غيرك ونحو ذلك وان يكون نعم المصدر محذوف اى انت طالق طلقة واحدة وقدم ان عوام الاعراب لا يفرقون بين وجوه الاعراب فاذا زال الاجام بالية كان دلالة على الصريح لاعمال وجوه والصريح يعقب الرجعة (ولا تصح) فى هذه الثلاث (ثلاثة ثلاث) لان قوله انت طالق ثبت اقتضاء فى اعندى واستبرأى رحك ومضرا فى قوله انت واحدة ولو كان مصرحا لم يقع به الا واحدة فاذا كان مقتضى او مضرا اولى ان لا يقع به الا واحدة \* فان قيل المصدر لما كان مضرا فى قوله انت واحدة وجب ان تصح به

(قوله وفى مناه فرقتك) هو من القسم الاول كفى انواهب (قوله فى حالة الرضا) بنى المجردة عن سؤال الطلاق (قوله) اما اعندى فلان حقيقة الامر بالحساب الى قوله وقد مر ان عوام الاعراب لا يفرقون بين وجوه الاعراب (مكرر

الثلاث وقد التزم على الواحدة ساقية الثلاث كذا في الكافي (و) تطلق (بغيرها)  
من الفاظ الكنايات طلاقاً واحدة (بأشئ وان توتى تبتين) اما البيونة فلانها لم تكن  
كناية عن مجرد الطلاق بل عن الطلاق على وجه البيونة واما امتناع ارادة التبتين فلما  
تقرر ان الطلاق بمعد لا يحتمل محض العدد (وتصحبة التثلاث) في غيرهما من الكنايات  
(الافاخاري) لم يأت في الباب الذي يليه ان الاختيار لا يتوسع وهذا الاستثناء  
لا يد منه ولم يقع في الكتز (قال اعتدى ثلاثاً) اي قال اعتدى اعتدى  
اعتدى (وتوى) اي قال تويت (بالاولى طلاقاً وبالباقي حيفاً صدق)  
في القضاء لانه توى حقيقة كلامه (وان لم يوتى) اي قال لم توتى (به) اي بالباقي  
(شأن ثلاث) لانه لما توى بالاول الطلاق صار الحال حال هذا مرة الطلاق  
تبتين الباقيان للطلاق فلا يصدق في تبتى التبة (لستى بامرأة) يعني ان قول  
الزوج لامرأته لستى بامرأة (و) كذا قوله لهانا (لستك) زوج  
(طلاق بان نواه) وقال لا يكون طلاقاً لانه في النكاح وهو لا يكون طلاقاً  
كذباً لكون الزوجية معلومة قصاراً كذا لوقال لما تزوجك او سئل هل لك امرأة فقال  
لا توتى الطلاق لا يقع فكذا هنا وله ان هذه الالفاظ تصلح لانكار النكاح وتصلح  
لانشاء الطلاق ألا يرى انه يجوز ان يقول لستى بامرأة لاني طلقها كما يجوز ان يقول  
لست بامرأة لاني ما تزوجتها فاذ توى به الطلاق فقد توى محتمل لفظه ليسع كذا لوقال  
لانكار بيني وبينك (طلقة واحدة فجعلها ثلاثاً امارت ثلاثاً) وقال لا يكون الا واحدة  
لان الواحدة لا تتصور ان تكون ثلاثاً وله ان الواحدة تكون ثلاثاً بانضمام التبتين اليها  
فيحمل على هذا تصحيحاً لكلامه (طلقها جميعاً فجعلها) اي فقال (قبل الرجعة)  
جعلت ذلك الطلاق (بأنسا ارباشاً) وعند محمد لا يصير بأشئ لانه قصد تفسير المشروع  
وهو ابطال ولاية الرجعة بمدرستها فيلغو وله ان ملك للطلاق بوصف البيونة  
ابتداء لوجود الحاجة اليه فيصح الحاق هذا الوصف به تصحيحاً لتصرفه وتحصيلاً  
لزمه واما قال قبل الرجعة لما قال في المحيط هذا اذا كان قبل الرجعة لانه لو راجعها  
قال جعلها بأشئ لا يصح اتفاقاً لانه بالرجعة ابطال عمل الطلاق فتعذر به جعلها بأشئ  
(الصريح يلحق الصريح) اي اذا قال أنت طالق طالق او قال أنت طالق وطالق  
تطلق تبتين وهو ظاهر (و) الصريح يلحق (البائن) اي اذا بائنها لم تانت طالق يقع  
الطلاق لانه تعالى قال فلا جناح عليهما فيما اقتدت به يعني الحلع ثم قال فان طلقها فلا جناح  
له من بعد حتى تنكح زوجاً غيره واما بالتعقب مع الوصل فيكون هذا أصلاً وقوع النكاح  
بمخالع الذي هو طلاق بائن وقد حقق هذا في التلويح ووضحناه في حواشيه فمن اراده  
فليس اجماعاً (والبائن يلحق الصريح) يعني اذا قال للموطوءة أنت طالق ثم قال بائن  
وقع الطلاق البائن (لالبائن) اي لا يلحق البائن البائن (الا اذا كان معلقاً) بان قال  
ان دخلت الدار كانت بائن ثم قال انت بائن ثم دخلت الدار في العدة فانت طالق اما  
لحق البائن الصريح فظاهر لان القيد المحكي باق ببقاء العدة واما عدمه لمحو

(قوله) وهذا الاستثناء لا بد معلوم يقع  
في الكتز هو واقع في الكتز في الباب  
الذي يلي هذا كذا كره المصنف ايضاً  
فيه الاعتراض اصله لازلي والجواب  
ان اختاري ليس من الكنايات فذكره  
هنا استطراد واما هو من كنايات  
التقويض وله باب مستقل وقد تقدم في  
بابه فلا اعتراض (قوله) وان لم يوتى به  
بالباقي شأن ثلاث (جمله في التبتين على  
اثنى عشر وجهاً) (قوله) وان نواه (حمل  
وقوع الطلاق بالية عند الامام اذا لم  
يؤكد التبتين اما اذا اكده فلا  
يضع شيئاً وان توى باتفاقهم جميعاً  
في الحدادى وقد اتفقوا جميعاً انه لو قال  
واشئ ما نلت بامرأة اولست واللهى  
بامرأة او على جهة ما نلت بامرأة فانه  
لا يقع شيئاً وان توى به (قوله) او سئل  
هل لك امرأة فقال لا وتوى الطلاق  
لا يقع كذا في التبتين وفي الجواهر فقال  
ان توى كان طلاقاً عندناي حيفاً وقال  
لا يكون شيئاً من ذلك طلاقاً ولو توى به  
(قوله) وعند محمد لا يصير بأشئ اخذ في  
الحاوى القدسي قول محمد في هذه والتي  
قبلها من عدم جعلها ثلاثاً وبخلافه  
تصحيح قاضيه بان لا يصير بأشئ ثلاثاً

(قوله اقول قولهم حتى قال لعنته العنونة العظيمة) يدل قضا على ان ادابها حتى رقت في ذلك  
 الشيخ محمد بن عبدالله النزي قوله اعلم ان الطلاق الثلاث من قبل المصنف الاجماع عشرين وثلاثين سنة  
 حادثة حلب وكذا الطلاق على مال ببدل المائ قاه واقام فلا بد ان المال كافي الخلاصة معتمدين في بعض ما نقله  
 التي تقع وجعية تلحق المختلة ٣٧١ كقوله بادل المائ انت واحدة ثم نقل عن جواهر دون ما نقله

البائس البائس فلما كان جملة خبرا عن الأول وهو صادق فيه فلاحجة في حجة  
النساء لانه اقتضاء ضروري حتى لو قال غيبه اليقونة الفلغة او الحرمة الفلغة  
يبنى ان يعتبر وثبت به الحرمة الفلطة لانه ليست بشاة في الحال فلا يمكن جملة اخرى  
عن ثابت فيجعل انشاء ضرورة ولهذا وقع الملق كاذر اذ لا يمكن جملة حيا فحجة  
اتلحق فيه وعند وجود الشرطي محل للملاق فيقع كذا في الكافي وغيره . اقول قوله  
حتى لو قال غيبه اليقونة الفلطة في آخره بدل فلما على انما اذا البائس في امد  
انت طاق ثلاثا فمقتع الثالث لان الحرمة الفلطة اذا ثبت بجملة دائية بلا ذكر الثالث  
لعدم ثبوتها في الحال فلان ثبت اذا صرح بالثلاث او لم يدل عليها ايضا ان المصريح  
يلحق البائس لان قوله انت طاق ثلاثا صريح . لا ريب ومعنى قوله بان طاق ثلاثا  
اليقونة الفلطة لانه يفيد الحرمة الفلطة والفرقة الكاملة لاليقونة المستفادة  
من الكنائيات طاق امرأته قبل الدخول ثلاثا ومقتع . لان قوله انت طاق ثلاثا  
لمصدر محذوف تقديره طاقا ثلاثا فمقتع جملة وليس قوله انت طاق اقتناعا على حدة  
كذا في الاختيار اقول يظهر في انما قل من المشكلات انما اطلق امرأته قبل الدخول  
ثلاثا لا مقتع لان الآية نزلت في حق الموطوءة باطل محض منشؤه الغفلة عن التامعة  
المقررة في الاصول ان خصوص سبب التزول غير معتبر عندنا خلافا لشافعي

﴿ باب التفويض ﴾

اعلم انه ( قوله طلق امرأته قبل الدخول الخ ) قد تكرر ثانيا في معنى وهذه ثالث مرة

﴿ باب التفويض ﴾

(قوله لهما من كليات الطلاق) الصواب لهما من كليات الفوضى (قوله فإريمان بالية) قد قرئ  
مذكرة الطلاق اما اذا خيرا بعد المذاكرة فاختار نفسها فقال الماتوا للاق لا يصدق فصدوك. و قد قرئ  
اوشمية فاليسع المرأة انقيم معه الاشجع مستقبل كافي التبع (تتبع) لابد من علمها بالتحسين حتى وجبة و منه  
فاختار نفسها لم يطلق عندها كالوصرف الوكيل قبل العلم بالوكالة وقال زفر فقلت وبه بعد كدسي وشه وف  
العلم بالوصاية كافي السراج (قوله واخواته) من اطلاق الجمع واردة المتى والاولى واخته

للظرف لكن الامر صار بعدها فلا يخرج بالتك (وفي طاق ضررتك او طلق امرأتى  
عكسهما) يعنى اذا قال لامرأته طلقى ضررتك او قال لاجنيت طلقى امرأتى مع الرجوع  
لانه توكيل محض لا يشوبه تمليك ولم يقيد بالمجلس كما هو حكم التوكيل (الاذا علقه  
بالمشيئة) فبان انه يصح الرجوع ويقتصر على المجلس وقال زفر هو الاول سواء لانه  
توكيل كالاول وعنه امير وبذكر المشيئة لا يكون عام لانفسه ومالك لان التوكيل  
يتصرف عن مشيئة سواء ذكرها الموكل او لا فصار كالوكيل بالبيع اذا قال له بعه ان شئت  
ولنا ان المأمور يصلح وكيلًا ومالك لان التوكيل من يتصرف برأى غيره والمالك  
من يتصرف برأى نفسه سواء تصرف فيه لنفسه او لغيره فاذا قال له طلقها ان شئت  
كان تمليكًا لانه فوض الامر الى رأيه والمالك هو الذى يتصرف عن مشيئته واما  
التوكيل فمطلوب منه الفعل شاء او لم يشأ وقوله لان التوكيل يتصرف عن مشيئته  
الى آخره قلنا المراد بالمشيئة مشيئة تقيت بالصفة وما ذكر من المشيئة ليست  
كذلك وانما نشأت من عدم القدرة على الالتزام وكلاهما في موجب الصيغة (فان لم ينو  
فى الاول) متعلق باول الكلام يعنى اذا قال الزوج طلقى نفسك فان لم ينو شيئا (او نوى)  
طلقة (واحدة فطلقت) نفسها (فيه) اى فى المجلس (وقمت) طلقة (رجعية) لانه  
فوض اليها الصريح (ولو) نوى ثلاثا فطلقت (ثلاثا) وقمن اى الثلاث لانه امر  
بالطلاق لغة فيقتضى مصدرا هو اسم جنس فيقع على الادنى مع احتمال الكل  
كسائر اسماء الاجناس (و) فى قوله (اخطارى ان اخارت نفسك) بان قالت اخارت  
نفسى (بانت بواحدة) والقياس ان لا يقع به شئ وان نوى الزوج الطلاق لانه  
لا يمكن الاتفاق بهذا اللفظ حتى لو قال اخارتك من نفسى واخارت نفسى منك  
لا يقع شئ لكنهم استحسنوا الاتفاق لاحكام الصعابة ووجه وقوع البائن ان  
اختيارها نفسها انما يكون بثبوت اختصاصها بها وهو البائن اذ فى الرحي يمكن  
الزوج من رجعتها بلارضاه او قالت اختار نفسي والقياس ان لا يقع به شئ لانه  
مجرد وعد او يحتمله لانه مشترك بين الحال والاستقبال فلا تطلق بالتك كما اذا  
قال طلقى نفسك فقالت انا اطلق نفسي وجه الاستحسان ان هذه الصيغة غلبت  
استعمالها فى الحال كما فى كلمة الشهادة واداء الشاهد الشهادة فيكون حكاية عن  
اختيارها فى القلب بخلاف قولها انا اطلق نفسي اذ لا يمكن ان يجعل حكاية عن  
تطبيقها فى تلك الحالة لانه فعل اللسان ولم يوجد فيها (ولم تصح نية الثلاث)  
اى لا تطلق ثلاثا وان نوى الزوج لان الاختيار لا يتوقع لانه بغيره عن الخلوص  
وهو غير متوقع الى التطلعة والخفصة كالطلاق بخلاف البينة (وفى) قوله  
(انت طالق متى شئت او تحويه) اى متى ما شئت او اذا شئت واذا ما شئت  
(لا يتقيد) بالمجلس (ولا يرجع) الزوج (ولا يرد الامر) بردها (يل  
أطلق) المرأة نفسها (منى شامت) اما الاولان فلما سر واما الثالث فلانه  
ملكها الطلاق فى الوقت الذى شامت فلاملك قبل المشيئة ليرد بالرد ولا  
تطلق نفسها الا (واحدة فقط) لانها تم الزمان لا الافعال فتملك الطلاق فى كل

(قوله فى تلك الحالة) اسم الاشارة  
راجع الى انا اطلق نفسي (قوله  
لانه فعل اللسان) اى لان التطبيق  
فعل اللسان وقوله ولم يوجد فيها اى  
والحال انه لم يوجد فعل اللسان الذى  
هو التطبيق مع تطبيق هذا الخبر الذى  
هو انشاء التطبيق بخلاف الاختيار  
لانه فعل القلب فلا يستحيل اجتماعهما  
(قوله بخلاف البينة) قال الزيلعي  
وبخلاف الامر باليد لانه بغيره عن  
التملك وصما بصفة العموم (قوله  
اما الاولان) يعنى عدم التقيد  
بالمجلس ورجوع الزوج وقوله فلما  
سر يعنى من ان متى شئت ومتى  
ما شئت للعموم الاوقات ومن انه تمليك  
طلاقالها لا توكيل (قوله واما  
الثالث) يعنى عدم الرد بردها (قوله  
لانها تم الزمان) اى وضما

(قوله) لا تنقض عموم الافراد) اي في الافعال والازمان (قوله) ولا تطلق بعد زوج آخر) يعني اذا صلحت غير ١٠٠٠ هـ  
 دونهم تزوجت باخر ثم عدت الى (٣٧٣) الاول لان تطلق واحدة وواحدة الى ان توقع الثلاث كقولنا (قوله)

زمان لا تطلقا بعد تطلق (وفي) قوله طلق نفسك اوانت طالق (كاشان  
 تطلق) (المرأة نفسها) الى الثلاث (لان كاشان قيد عموم الافعال) (بالتفريق)  
 لانها قيد عموم الافراد دون الاجتماع (ولا تطلق) المرأة نفسها (بعد زوج  
 آخر) لان التعليق ينصرف الى الملك القائم فلا يتناول الملك الحادث بعد زوج  
 آخر (وفي) قوله انت طالق (حيث) شئت (واين) شئت (لا) تطلق حتى  
 تشاء (ويتقيد بالجلس) لان حيث وابن من اساء المكان والطلاق لا يتحقق  
 بالمكان حتى اذا قال انت طالق في الشام تطلق الآن فيلغو ويبقى ذكر مصاق  
 المشيئة فيقتصر على المجلس بخلاف الزمان فانه تعلقه حتى يقع في زمان دون  
 زمان فوجب اعتباره خصوصا كما قال انت طالق غدا ان شئت او عموما كما قول انت  
 طالق في أي وقت شئت (وفي) قوله انت طالق (كيب) شئت (رفع) قبل المشيئة طلاقة  
 (رجعية) لانه مقتضى اللفظ (فان شئت) اي قالت شئت (بأنه او نلانا ونواه) اي الزوج  
 اي قال نويت ذلك (وقع) ذلك ثبوت المطابقة بين مشيئته وارادته (وان اختلفت  
 مشيئتهما) بان ارادت نلانا والزوج واحدة او بالعكس (فرجعية) لان تصرفا للاحدم  
 الموافقة في إيقاع الزوج (وان لم يسو) اي الزوج (فما شئت) اي يشتر مشيئتها جريا على  
 موجب التعيين (وفي) قوله انت طالق (كم) شئت (لوما) شئت (طلقت) نفسها  
 (ما شئت في المجلس) لانها يستعملان للعد فقد فرض اليها اي عدد شامت وان قامت  
 من المجلس بطل لانها دون امر واحد وخطاب في الحال فيقتضي الجواب في الحال (وان  
 ردت ارتد) لانه تملك فيقبل الرد (وفي) قوله انت طالق (من ثلاث) ما شئت تطلق  
 مادونها) اي واحدة وثنتين دون الثلاث وعندها تطلق لانها ايضا ان شامت لان ما يحكم  
 في العموم ومن قد يستعمل للتمييز فيحمل على تميز الجنس كالذا قال كل من طامح  
 ما شئت او طلق من نسائي من شامت وله ان من حقيقة في التبعيض وما في التميم فيعمل  
 بهما وفيما اشتبهها بترك التبعيض لدلالة اظهار السباحة او لمعوم الصفة وهي  
 المشيئة حتى لو قال من شئت كان على الخلاف ثم لما ذكر المجلس اراد ان بين  
 ما يختلف وما لا يختلف فقال (والجلس) انما يختلف فيبناه) ان كانت قاعدة  
 (او ذهابها) ان كانت قائمة (اوشروعا في قول او عمل لا يتناقض) (من  
 تفويض الطلاق لغيره) (القائمة) واتكاه القاعدة وقعود التكنة ودعا الاب  
 للمشورة وشهودتهم ووقف دابة هي رآكتها لا يقطع المجلس لان كلامها لجمع  
 الرأي فيقتل عامضي ولا يكون دليلا على الاعراض بخلاف الصرف والسلام لان  
 المطل هناك الاقتران لاعتراض قبض دون الاعراض (وقلها كيتيها وسير دابتي  
 كسيرها) حتى لا يتبدل المجلس مجرى الفلك ويتبدل سير الدابة فان سيرها

المتبذرة يعني حصول رد من  
 هذه النقطة يرجع بمصوب  
 بعده عليه كحي مدة تربي القولية  
 يقع قبل المشيئة وهذا هو  
 يقع عنده مدته وعرض  
 انت حر كيت شئت وقوله غير  
 ظهر انه في المدحوبين واما  
 مدحوبين في تربي حدة وجرح الامر  
 من يداه حدة واحدة لا يصح مع مشددة  
 الثلاث (قوله) وور حلف بينهما  
 تساهل لان امر لا خلاف بينهما مع  
 يته (قوله) من ارادت) يعني  
 (قوله) في يقع زوج) يعني  
 ويته لانه في جميعها وما لا في  
 الفتح (قوله) وان يسو في شئت  
 بذكر في الامر وتجب ان يشتر مشيئتها  
 في الفتح (قوله) حلفت مد في  
 المجلس) لا بد كيب يرجع في نفسه  
 باج للزوج وهي فقة مقدمه لان  
 مشيئة القدرة لا مشيئة الادعة وتقول  
 انه لا يكره في حقها لانه لا تقدر ان تعرف  
 على الاظهار خروج الامر من يدها  
 بالتفريق بخلاف الزوج لقدرته على  
 التبيين (قوله) وقد عودت له في  
 شامت) مفيد ان الواحد مدحوب  
 اصطلاح الفقهاء وبه صرح كاشان  
 فوجد عدد على اصطلاح الفقهاء كذا  
 لهم من طلاق المدونة فان كان  
 المصنف طاهر فيك وادى دفعه و  
 انها تستعمل لموت كاستعمال مدحوب  
 فوق الثلث في قولنا ان عدد الاقارب

واجب بانه معارض بالمثل وترجع اعتبارها بالمدحوبان التفويض تملك مقتصر على المجلس ما لم يكن مؤثما كافي الفتح (قوله) لان هذا  
 اي شأن (قوله) وفي قوله انت طالق من ثلاث ما شئت تطلق مادونها) عبارة الكثر وغيره وفي طلق من ثلاث ليس بغير هذا (قوله)  
 ومن قد يستعمل للتمييز) اي التبيين (قوله) او لمعوم الصفة) اي في طلق من نسائي من شامت (قوله) وسير دابتي كسيرها) (ان لم ير

تكون منفردة او كان معها زوجها على الدابة او الحمل او لا يكون ولو كانا في الحمل بقودا لجمال وهما في سبيل ذكره في التبيين عن الغاية **(قوله)** وهو في المفردة ضمير هو راجع للطلاق الواقع بالاختيار اي والطلاق في الطلاق المفسر من احدا الجانبين وهذا لان قوله اخترت منهم فلا يصلح تفسير المصهم المذكر النفس او الاختيارية كجاسني **﴿ ٣٧٤ ﴾** ويشترط ذكر المفسر متصلا وان انفصل

ووقوفها غير مضاف الى رايها فافترا (وشرط) في وقوع الطلاق (ذكر النفس من احدها) اي الزوج او المرأة لانه صرف بالاجماع وهو في المفردة بذكر النفس من احدها (فلو قال اختاري فقالت اخترت بطل) ولم يقع به الطلاق لان تمام الشرط (الا ان تصادقا على اختيارها) اي اختار النفس قال تاج الشريعة في شرح الهداية اعلم ان كون ذكر النفس شرطا اذا لم يصدقها الزوج انها اختارت نفسها اما اذا صدقها وقع الطلاق بتصادقهما وان خرج الكلام منهما مجعلا (او يقول) الزوج (اختاري اختيرة تقول) المرأة (اخترت) فان ذكر الاختيار كذكر النفس لان تام الوحدة بقي عن الاتحاد واختيارها نفسها هو الذي تجد تارة ويعتمد اخرى بان قال لها اختاري نفسك بما شئت او بثلاث تطليقات (ولو ثلثا) اي ذكر لفظة اختاري ثلاث مرات (فقالت اخترت اختيرة او) قالت (اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة ثلاث) اما وقوع الثلاث في الاولى يقول ابى حنيفة وقالا تطالع واحدة لان ذكر الاولى ونحوها ان كان لا يفيد من حيث الترتيب يفيد من حيث الافراد فيعتبر فيها يفيد وله ان هذا وصف لئلا لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كالجتمع في المكان والكلام للترتيب والافراد من ضرورته فاذا لفا في حق الاصل لفا في حق البناء بقي قوله اخترت فيقع الثلاث على ان ما ذكرنا يؤيد بدلالة الحال لانه صار جوابا لكل ما فوض اليها (بلانية) من الزوج لدلالة التكرار عليه اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر (لو قالت) في جواب اختاري ثلثا (طلقت نفسي واخترت) نفسي (بتطليقة فائشة) اي بانيت واحدة لان العامل فيه تخيير الزوج لا انهما كذا في المبسوط والجامع الكبير والزوائد وشرح الجامع الصغير لقاضي بخان وجوامع الفقه ولذا اعترض على قول الهداية فهي واحدة بملك الرجعة بانه غلط وقع من الكاتب والصواب لا بملك الرجعة لان المرأة انما تصرف حكما للتفويض والتفويض بطلقة بانسة لكونه من الكائنات فملك الابانة لا غير فقبيل فيه روايتان احدهما وقوع واحدة رجعية لان لفظها صريح ذكرها صدر الاسلام في الجامع الصغير والاخرى وقوع البانسة وهذا اصح (وامرك بيدك) الباء متعلق بقوله الاتي يقع (في تطليقة واخترت تطليقة فاخترت نفسها يقع رجعية) لانه جعل الاختيار اليها لكنه بتطليقة وهي مقبلة لرجعة \* فان قيل قوله امرك بيدك واخترت يفيد اليقونة فلا يجوز صرفها عنها الى غيرها \* اجيب بانه لما قرنه بالصريح علم انه اراد الرجعي كالمقرن الصريح بالثاني في قوله انت طالق بائن

فان كان في المجلس صبح والا فلا كافي التبيين **(قوله)** قال تاج الشريعة (الخ) نقل في البحر عن فتح القدير ما يخالفه من عدم الاكتفاء بالتصادق ثم قال فليتام **(قوله)** فان ذكر الاختيارية كذكر النفس كذا ذكر التطليقة او تكرار قوله اختاري يقوم مقام ذكر النفس كجاسني وكذا قوله اختار ابى او ابى او ابى والازواج ينعني عن ذكر النفس بخلاف اخترت اخي او عني وان قالت اخترت نفسي وزوجي فالمرءة للسابق ولو قالت او زوجي يسيل كافي التبيين **(قوله)** ولو ثلثا (الخ) لافرق بين ان يعطف بالواو او بالفاء او ثم **(قوله)** اما وقوع الثلاث في الاولى (يعني قولها) اخترت الاولى او الوسطى او الاخيرة جوابا لقول الزوج اختاري ثلثا **(قوله)** ونحوها (يعني الوسطى او الاخيرة) **(قوله)** وان كان لا يفيد من حيث الترتيب (اي الصفة كالاولى والوسطى لعدم الترتيب بين الطلقات في نفس الامر يفيد من حيث الافراد اي من حيث الوحدة فان اولية الاولى اذا كانت لقوا فوحدة وانفراد متحقق في نفسه **(قوله)** والكلام للترتيب) اي اصاله في اصله وصفه الوحدة تابعة **(قوله)** فاذا لفا في حق الاصل (اي اصل الكلام الذي هو الترتيب لنا في حق البناء) التبع الذي هو الافراد **(قوله)**

بلانية من الزوج) اي قضاء كذا في الدراية وذهب قاضي بخان وابو المين النسفي الى اشتراطها لان التكرار لا يزيل الابهام (حيث) قال الكمال وهو الوجه اه وقال في البحر بعدم نقل الخلاف والحاصل ان المتمد رواية ودراية اشتراطها الى التبع دون اشتراط النفس اه **(قوله)** اذا الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر (اي قمتين له واختيار الزوج لا يتكرر بخلاف تكرير اعتدعي لاحتماله نعم الله ولا يحصى **(قوله)** فقيل فيه روايتان (ليس سببا عماقبه فينبغي التعيد بالواو

(قوله) وامرك بديك ونوى الثلاث فقالت اخترت نفسى (ذكر النفس خرج مخرج الشرط حتى يؤخذ كقولنا) (قوله) و  
 فى جواب قوله امرك بالخ) ذكر النفس فى قولها طلقت نفسى شرط لوقوع الطلاق كفى التبيين عن المحقق (قوله) وامرك بديك  
 فى امرك بديك اليوم وغدا) يشير الى انه (٣٧٥) لو اُعِدَّ لفظ الامر مع ذكر الفدا كان امرا مبتدئا لانه مبتدئ من متبوعه  
 بانهما يؤخر عن عده عن محققه

تفصيلها لا فلا يغفل عنه كفى مخرج (قوله)  
 لان القوم قد يجادلون حتى يفتقروا  
 التبيين والهداية ولا يشترط تعيين  
 لدخول اليك فى الثلاث نصف من يوم  
 وغدا لانه يقتضى دخول بديك يوم  
 المفرد لذات المعنى وهو وجوده بين  
 وجلس المشورة يستمع كفى مخرج  
 (قوله) فلخلق نفس فى قوله ولما نبه  
 التبيين فيه) مستند به ذكره في التبيين  
 (قوله) والاي وان لم ينو ثلاثا وان لم ينو  
 اصلا وانوى واحدة فرجيه) ان يكون  
 الامام لانه صرح الزبلي وصاحب بحيف  
 بان التصريح بالواحدة وانما سواه في  
 عدم وقوعه على تعلقها بالان في جواب  
 قوله طلق نفسك عند ابى حنيفة وعنده  
 تقع واحدة في الصورتين وصرح  
 قاضيخان بانه لو طلق نفسك وانوى  
 البدر فقال طلق نفسى ثلاثا لا يقع شيء  
 في قول ابى حنيفة رحمه الله وتقع واحدة  
 في قول صاحبه اه وهذا مستند من  
 مفهوم عبارة الهداية وانكرا انى هي وان  
 طلقت ثلاثا وانوا وقع ان اعلان موجب  
 طلق هو الفرد الحقيقي ثبت وان لم ينو  
 والفرد الاعتباري اعني ثلاث محتملة  
 وهو لا يثبت الابنية كالى شرح لسان  
 ابن الملك فانها بالاثلاث حيثما اختلفت  
 بغير ما فوض اليها فلا يقتضى ولم يتعرض

حيث يقع البائن (وامرك بديك) الباء متعلق بقوله الآتى يقين (ونوى الثلاث) فقالت  
 اخترت نفسى بواحدة او بجمعة واحدة يقين اى الثلاث لان الاختيار يصلح لجواب  
 الامر باليد لكونه تمليكيا كالخيار والواحدة صفة الاختيار فصارت كأنها قالت اخترت  
 نفسى بجمعة واحدة وبقيع الثلاث (او) قالت فى جواب قوله امرك بديك (طلعت نفسى  
 واحدة او اخترت نفسى بتطلقة يقين بانه) لما مر ان المعتبر تقويض الزوج لا يقعها  
 فتكون الصفة المذكورة فى التقويض مذكورة فى الجواب ضرورة الموافقة (ولا يدخل  
 اليل فى امرك بديك اليوم وبعد غد) يعنى اذا قال لامرأته امرك بديك اليوم وبعد غد  
 لا يدخل فيه اليل حتى لا يكون لها الخيار باليل لان كل واحد من اليومين ذكر مفردا  
 واليوم المفرد لا يتناول اليل (وردها امر اليوم) باختيارها الزوج (رد) امر اليوم  
 (لا الامر بعد غد) يعنى ان ردت الامر فى يومها بطل الامر فيه وكان امرها بديها  
 بعد غد لانه لما ثبت انها امران لا تفصل وقتهما ثبت لها الخيار فى كل من الوقتين على  
 حدة فبمرداحدها لا يرتد الآخر (و يدخل) اى اليل (فى) قوله امرك بديك (اليوم  
 وغدا) اذا لم تحلل بين الوقتين وقت من جنسهما لم يتناول الامر فكان امرها واحدا  
 تحلل الليلة لا يصلحها لان القوم قد يجلسون للمشورة فيهمم اليل ولا ينقطع  
 مشورتهم ويجلسهم (وردها امر اليوم) باختيارها الزوج (رد امر غد) حتى لم يبق  
 لها الخيار فى الغد لما مر انه امر واحد فلا يبقى لها الخيار بعد ردك اذا قال لها امرك بديك  
 اليوم فردته فى اول النهار لا يبقى لها الخيار فى آخره (قال طلق نفسك فطلقتها  
 ثلاثا ان نواها) اى الزوج الثلاث (وقت والا) اى وان لم ينو ثلاثا سواء لم ينو  
 اصلا او نوى واحدة (فرجيه ولما نية التنتين) لان قوله طلق بنفساء افعلى  
 طلاقا والطلاق لفظ فرد محتمل الواحد الاعتباري وهو الثلاث لانه تمام الجنس كما  
 مر لا العدد المحض وهو الثانتان (كنا) اى كائلا نية التنتين يلقو ايضا قولها  
 (اخترت نفسى) فى جواب طلق نفسك حيث لا يقع به الطلاق لانه ليس من  
 الفاظه (و) يقع (بأبنت نفسى رجيه) لانها فاك فى جواب طلق نفسك وليس  
 لها ايقاع البائن بل مطلق الطلاق فبطلت الابانة فى قولها ابنت نفسى وبقي مطلق  
 الطلاق وهو رجى (امرته بالثلاث) اى قال الزوج لها طلق نفسك ثلاثا  
 (فطلقت واحدة فواحدة) لانها ملكت ايقاع الثلاث فتملك ايقاع الواحدة ضرورة  
 لان من ملك شيئا ملك كل جزء من اجزائه (ولما عكسه) اى اذا قال طلق نفسك  
 واحدة فطلقت ثلاثا لا يقع شيء عند ابى حنيفة وعندها تطلق واحدة (امرته)

ان يلقى وصاحب العناية لبا هذا الحذر زعم وقد علت فله الحد والملة (قوله) ولما نية التنتين) ليس المراد ان لا يقع شيء اصلا كقوله  
 بعده كذا اخترت بل يقع بنية التنتين واحدة متطابقة ويصح بنية التنتين ان كانت امة لكونه اجمع الجنس فى حقها كفى التبيين (قوله)  
 وبأبنت نفسى رجيه) ظاهر الرواية كفى الواهب وعن ابى حنيفة انه لا يقع شيء بجواب ابنت نفسى كفى القبح (قوله) ولما عكسه  
 الخ) هذا اذا طلقت ثلاثا دفعة امالو فرقت الثلاث فانه يقع بالاولى اتفاقا ثم لا يقع شيء كفى التبيين

(قوله) قالت طلقت نفسي واحداً (أنا) فبدها قال الشيخ الشلي محله ما إذا قال طلقت نفسي بأنة ما إذا قالت أنت نفسي لا يقع شيء فاعتزم هذا التقيد فالتك لا يجحد في شرح من الشرح وهذه الجملة على ما هو عليه كلامه ﴿ ٣٧٦ ﴾ (قوله) والطلاق لا يقع إلا بمشقة

بالبائن أو (الرجعي فكتبت) أي قال لها الزوج طلقت نفسك واحدة بأنا فقالت طلقت نفسي واحداً رجعياً وأقال لها الزوج طلقت نفسك واحداً رجعياً فقالت طلقت نفسي واحداً (أنا) (وقع ما امر به) الزوج ويلتزم ما وصفت لأن الزوج فوض بالهاذات الطلاق مع الوصف وأنها أتت بذات ما فوض به إليها وخالفته في الوصف فصارت مخالفة في الوصف موافقة في الأصل ولا يجوز إبطال الأصل بالوصف فيقع الأصل ويستتبع الوصف الذي ذكره الزوج (ولا يقع الطلاق بطلق نفسك ثلاثاً إن شئت لو طلقت واحدة ولا) يقع (بمكة أيضاً) وهو أن يقول طلقت نفسك واحدة إن شئت فطلقت ثلاثاً أما الأول فلأن معناه إن شئت الثلاث فصارت مشبهة الثلاث شرطاً لوقوع الثلاث لأن مثل هذا الكلام يفهم منه البناء على سابق وإذ إن عليه تبين أن الشرط مشبهة الثلاث ولم يوجد إلا المشبهة الواحدة وأجزاء الشرط لا تنقسم على أجزاء الشروط فلا يقع شيء بخلاف الرسالة وهي المسئلة المتقدمة لأنه لم يكملها الثلاث هناك ولم يتعلق وقوعها بمشقة الثلاث فلها أن توقع بعض ما ملكت ولو قالت في هذه المسئلة شئت واحدة وواحدة وواحدة فإن كان بعضها متصلاً ببعض طلقت ثلاثاً داخل بها أو لا لأن مشبهة الثلاث قد وجدت والطلاق لا يقع إلا بمشقة الثلاث ومشبتها لا توجد إلا بعد الفراغ من الكل فوجدت مشبهة الثلاث وهي في نكاحه فبانت ثلاث حجة وإن كان بعضها منفصلاً عن بعض بأن سكنت عند الأولى أو الثانية ثم شامت بالباقي لا يقع شيء إذ لم توجد مشبهة ثلاث تكون السكوت قاصلاً وأما الثاني فالتذكور هنا قول ابن حنيفة وعندها يقع واحدة وهذا بناء على ما تقدم أن إيقاع الثلاث إيقاع لواحدة عندها وعنده لا (ولا) يقع أيضاً (بأن طالقاً إن شئت فقالت شئت إن شئت فقال شئت بنوى الطلاق) حيث يبطل الأمر لأنه علق طلاقها بالمشقة الرسالة وهي أنت بالمعلقة فلم يوجد الشرط وأتت بها بالمعلقة اشتغال بما لا يعنها فيوجب خروج الأمر من يدها ولا يقع الطلاق بقوله شئت وإن نواه إذ ليس في كلام المرأة ذكر الطلاق ليكون الزوج شيئاً طلاقاً والتالية لا تعمل في غير المذكور حتى لو قال شئت طلاقك يقع أن نون لأنه إيقاع مبتدأ إذ المشقة تأتي عن الوجود بخلاف قوله أردت طلاقك حيث لا يني عن الوجود (كذلك تعليق بعدموم) كما إذا قالت شئت إن شاء إني أو شئت أن كان كذا لا أمر بمشيء بعد المامران المأني بمشقة معلقة فلا يقع الطلاق ويبطل الأمر (بخلاف الموجود) فأنه لو قالت قد شئت أن كان كذا لا أمر قد مضى طلقت لأن التعليق بشرط كأن تبين

### باب التطبيق

(شرط محبة الملك كقول الزوج) (زوجته) (إن ذهبت فانت طالق أو الأضافة)

الثلاث ومشيتها الضمير راجع إلى الثلاث ويصح أن يكون المراد بالمفعول محذوف تقديره الثلاث (قوله) وأما الثاني) يعني به قوله لا يملك (قوله) بخلاف قوله أردت طلاقك حيث لا يني عن الوجود) قال الكمال بل هي أي الإرادة طلب النفس الوجود عن ميل وغاية الأمر أن المشقة والإرادة في صفة العباد مختلفان وفي صفة مترادفات كاهو اللغة فيهما مطلقاً وتامة فيه

### باب التطبيق

التطبيق كافي القاموس من علقه تعليقاً جعله مطلقاً وفي الاصطلاح هو ربط حصول مضمون جملة بحصول مضمون جملة أخرى وشرط محبة كون الشرط ممدوماً على خطر الوجود فيخرج ما كان محققاً كقوله أنت طالق إن كان السماء فوقنا فهو تيجز وخرج ما كان مستحيلاً كأن دخل الرجل في سم الحائط فانت طالق فلا يقع أصلاً لأن عرضه منه تحقيق المتنى حيث علقه بامر محال وهذا يرجع إلى قولهما إمكان الشرط العقاد الجبين خلافاً لأن يوسف كذا في منح الغفار للنزى (قوله) شرط محبة الملك (الح) هذا إذا كان التعليق بصريح الشرط وأن كان بمعنى الشرط كقوله المرأة التي تزوجها طالق فأنا متعلق إذا كانت غير مقيمة وإن كانت مقيمة كقوله هذه المرأة التي تزوجها طالق لا يقع إذا تزوجها لأنه عرفها بالاشارة فلا راعي فيها لصفة تيق قوله هذه المرأة طالق كذا في شرح المجموع وقبح التقدير ونقل في الفتح عن المحيط قول كل امرأة أجمع معهما في قرأني فهي طالق فتزوج امرأة لا تطلق وكذا كل جارية أطؤها حرة (إليه) فاشترى جارية فوطئها لا تمتق لأن المتق لم يصف إلى الملك

فأشترى جارية فوطئها لا تمتق لأن المتق لم يصف إلى الملك

**(قوله وفي الثاني خلاف الشافعي)** أي في إضافة التعليق إلى الملك **(قوله فلا تطلق اجنية)** مفرع على قولنا أنه يصح في الملك أومضافا إليه لأعلى قول الشافعي رحمه الله **﴿ ٢٧٧ ﴾** **(قوله وبطله أي التعليق زوال الحل)** أي الحل الكامل بالطلقات

الثلاث **(قوله)** يعني إذا قال إن دخلت الدار فانت طالق **(أي بالغاء في الجواب)** لأن الجواب إذا تأخر عن الشرط يكون بالغاء إن لم يؤخر فيه الشرط للألفاظ ولا معنى وإن حذف الغاء نوى تعليقه دين ونظم الكمال مواضع الغاء بقوله تعلم جواب الشرط حتم قرأه فها إذا ما فعله طلب أتى

كذا جامدا أو مقسما كان أو بشد ورب وسين أو سوف أو دياقي أو أسمة أو كان مني ما وإن

ولن من يحد محارم حداته قد عني

**(قوله بخلاف ما إذا البتة)** أي عبادون

الثلاث **(قوله إن)** أي بكسر الهمزة

ولو بالفتح بطلت للحال وكذا إن دخلت

في القضاء وإن أراد التعليق دين كافي

السراج **(قوله والغاء الشرط إن)**

الحل لا يعني أن كلة أن صرف الشرط

لأنه ليس فيها معنى الوقت وما وراءها

ملحق بها لما فيها من معنى الشرط لأنها

تدل على الوقت الذي هو علم عليه ومن

جلة الألفاظ لو ومن وإي وإيان وإن

وأي كافي التبيين **(قوله وكل وهذا)**

لبن بشرط الإشارة إلى كل وهي من

العام المصنوع فإن دخلت على المنكر

أوجب عموم أفرادها وإن دخلت على

المعروف أوجب عموم أجزائه **(قوله)**

بأن قال كما تزوجتك فانت طالق كذا

إذا قال تزوجت امرأة كما في الفتح

فخرج أكثر وقوعه

قال في السراج نقلا عن المتن قال إن

تزوجت امرأة فهي طالق ثلاثا وكما

إليه أي التعليق بالملك (كان تزوجتك فانت طالق) فإن الزوج ليس ملك لكنه لكونه سببا للملك أقيم مقامه وإنما شرط أحدهما لأن الجزء لا بد من كونه مخفيا ليحقق معنى العيين وهو التقوي به على منع النفس ولو لا الملك في الحال أو الإضافة إليه لما حصل المائدة المطلوبة بمن العيين إذا لجزء في ملكه في الحال حتى يخرج عن الشرط ولا إضافة إلى الملك حتى يخرج عن تحصيل الملك فإذا لم يجد العيين فأنه لم يتنقد أصلا وفي الثاني خلاف الشافعي (فلا تطلق اجنية) قال لها إن كنت فانت طالق فكبحها فكلما لعدم الملك والإضافة إليه وتطلق بعد الشرط إن قاله تزوجت من كماله وجود الملك وقت التعليق أو قال لأجنية إن تكبحك فانت طالق فكبحها لوجود الإضافة إلى الملك (وبطله) أي التعليق (زوال الحل لا زوال الملك فتبجيز الثلاث) يعني تعليقها لا تبجيز مادونها) يعني إذا قال إن دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فطلقها ثلاثا ثم تزوجت زوج آخر ودخل بها ثم رجعت إلى الأول فدخلت الدار لم يقع شيء لأن الجزاء طلقات هذا الملك لانها هي المانعة إذ الظاهر عدم ما يحدث والعين تقصد للمنع أو الحل وإذا كان الجزء ما ذكرناه وقد قالت بتبجيز الثلاث المبطل للمحلية فلا يبقى العيين بخلاف ما إذا البتة لأن الجزء باق لبقائه وبهذا يعلم أن قول الوقاية والتبجيز يبطل التعليق المح على إطلاقه لا يخلو عن مسامحة (والغاء الشرط إن وإذا وإذا ما وكل) وهذا ليس بشرط حقيقة لأن ما يليها اسم والشرط ما يتعلق به الجزء والأجزاء يتماثل بالأفعال لكنه الحق بالشرط لتماثل الفعل بالاسم الذي يليها كقوله كل امرأة أتزوجها فكذا (وكما ومتى ومتى ما وفي كذا) يعني أي تبطل العيين بطلان التعليق (بعد) وقوع الطلقات (الثلاث) يعني أي إذا قال للموطوعة كذا دخلت الدار فانت طالق فدخلت في المدة ثلاث مرات طلقت ثلاثا (فلا يقع) الطلاق (إن تكبحها بعد) زوج (آخر) فدخلت الدار لبطلان العيين (الأ إذا دخلت) أي كما (في الزوج) بأن قال كما تزوجتك فانت طالق فأنها إذا طلقت ثلاثا وتزوجها الزوج الأول تطلق فإن كفايته عموم الأفعال كما أن كل قيد عموم الأسماء (وفيا سواها) أي سوى كما من حروف الشرط (إذا وجد الشرط في الملك بطل) أي العيين (الجزء) أي تبطل العيين ويترتب عليه الجزء (وإن وجد الشرط في غيره) أي غير الملك (بطل) العيين (أي لا) أي لا إلى الجزاء أي تبطل العيين ولا يترتب عليه جزء فإن قال إن دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فإراد إن تدخل الدار ولا يقع الثلاث غيلة إن بطلتها واحدة وتنقض عدتها فدخل الدار حتى يبطل العيين ولا يقع الثلاث ثم يتزوجها فإن دخلت الدار لا يقع شيء لبطلان العيين وإنما قلنا وتنقض المدة لأنها إن دخلت في المدة يقع الثلاث (اختلغا) في وجود الشرط فالقوله إلا أن تبرهن أي المرأة لأنه يمسك بالأصل وهو عدم الشرط ولأنه يمسك بوقوع الطلاق وزوال الملك والمرأة تدعي (وفي شرط

حلت حرمات فتزوجها فانت ثلاث ثم تزوجها بعد زوج قال يجوز قال فأن عني بقوله كما حلت حرمات الطلاق فليس بشيء وإن لم يكن إرادته طلاقا فهو يمين **(قوله)** اختلغا في وجود الشرط فالقوله أي مع العيين كافي الغاية وكذا لو اختلفا في أصله كافي المجمع

(قوله كان حض الخ) منه التعليق بمحبته وبغصها قال الكمان واعلم ان التعليق بالحجة انما ينفارق التعليق بالحضيض فيانه يقتصر على المجلس لكونه تخيرا وانما لو كانت كاذبة تطلق فيما بينه وبين الله تعالى وفي الحضيض لا يقتصر على المجلس كسائر التعليقات ولا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى الا ان تكون صادقة اهـ (قوله صدقت في حقها اذا قالت حضت) وانما يقبل قولها اذا اخبرت والحضيض قائم فاذا انقطع لا يقبل قولها لانه ضروري فيشترط فيه قيام الشرط كذا في التبيين وقال في السراج لو قال لها وهي حاضت فانت طالق او هو مريض اذا مرضت فهو على حضيض ومرض مستقبل فاذا عي به ما يحدث من هذا الحضيض او ما يزيد من هذا المرض فهو كائني بخلاف ما اذا قال بحضها ﴿٣٧٨﴾ ان صححت او بصيرا ان ابصرت او سمعيا

لا يعلم الا انها كان حضت فانت طالق ولا فنة صدقت في حقها) اذا قالت حضت (فقط) اي لا في حق ضررتها والقياس ان لا تصدق في حق نفسها ايضا لانه شرط فلا تصدق فيه كما في الدخول وجه الاستحسان انها امينة في حق نفسها اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها فيقبل قولها كافي في حق المدة والوطء لكنها شهادة في حق ضررتها بل هي متهمه فلا يقبل قولها في حقها قل في النهاية عن شرح الطحاوي ان هذا ليس بمجرى على عمومه بل هادفا اذ اكدتها الزوج في قولها حضت واما اذا صدقها بقم الطلاق عليها جميعا (فيحكم بالطلاق بعد الدم ثلاثة ايام من اولها) يعني الادارات الدم لم يقع الطلاق حتى تستمر ثلاثة ايام لان ما يتقطع دونها لا يكون حضا فاذا تمت ثلاثة ايام حكمنا بالطلاق من حين حاضت لانه بالامتداد عرف انه من الرحم فكان حضا من الابتداء (وبان حضت) اي اذا قال ان حضت (حضة) فانت طالق (تطلق اذا طهرت) لان الحضة بالها هي الكاملة منها وكالها بانهاؤها وذلك بالطهر (وبان صمت) يعني اذا قال ان صمت (يوما) فانت طالق (تطلق اذا غربت) الشمس في اليوم الذي تقوم فيه لاسر ان اليوم اذ اقرن فعل تمتد برأيه بياض النهار (بخلاف) ما اذا قيل (ان صمت) ولم يقل يوما لانه يقتدر بمسار وقد وجد الصوم بركته وهو الامساك وبشرطه وهو النهار والنية (علق طلقه بولادة ذكر وطلقتين باقى) يعني اذا قال لاسرا ما اذا ولدت غلاما فانت طالق واحدة واذا ولدت جارية فانت طالق اثنتين (فولدتها) ولم يعلم الاول طلقت واحدة قضاء وثنتين تزها) اي احتياطا (واقضت المدة بالآخر) من الولدين قائنا لو ولدت الغلام الاول وقت واحدة وتقضى عدتها بوضع الجارية ثم لا يقع به اخرى لانه حال اقتضاء المدة ولو ولدت الجارية الاول وقت طلقان وتقضى عدتها بوضع الغلام ثم لا يقع شيء آخر به لاسرانه حال اقتضاء المدة فاذا وقع في حال واحدة وفي حال ثنتان فلا يقع الثانية بالشك والاولى ان يأخذ بالتنتين احتياطا حتى لو كان الزوج طلقها واحدة قبل البين و اراد ان يتزوجها قبل زوج آخر فالاحوط ان لا يتزوجها لجواز ان يكون ولادة الجارية اولاً (علق الثلاث بشئين يقع )

ان سمعت قائنا تطلق حين سكت اهـ (قوله فيحكم بالطلاق بعد الدم ثلاثة ايام من اولها) قال في التبيين ويكون بدعيا (قوله تطلق اذا طهرت) قال في السراج وكان سنياه وقبل قولها في الطهر الذي يلي الحضة لانه الشرط فلا يقبل قبله ولا بعده كافي التبيين (قوله فولدتها ولم يعلم الاول) قال الزيلعي فان اختلفا فالقول قول الزوج (قوله علق الثلاث بشئين) عدله به عن قول الكثر والملك بشرط آخر الشرطين لما قال الكمال وجعله في الكثر مسئلة الكتاب من تعدد الشرط ليس بذلك لان تعدد الشرط يعتمد فعل الشرط ولا تمتد في الفعل هنا بل في متعلقه ولا يستلزم تعدد المتعلق تعدد الفعل فانها لو كلفتها ما وقع الطلاق لوجود الشرط وغايته تعدد بالقوة اهـ وقال صاحب البحر اعتراض الكمال على الشارح في جملة مسئلة الكتاب من تعدد الشرط سهو لانه انما جمعه من قيل الشرط المستعمل على وصفين وعليه حمل عبارة المصنف لامن قيل تعدد الشرط اهـ فليأمل وقد رده شيخنا عن العلامة المقدسي قوله اقول كيف قال في حقه

اي الكمال ذلك اي نسبت به الى السهو مع انه حقق الكلام وبين المراد فقال واما الشرطان ( الثلاث )

فتحقيقها حقيقة بذكر ارادتها وهو على وجهين بواو وينبره الخ ولا شك ان صاحب الكثر قال الشرطين فسرهما الشارح وجملة منه المسئلة المذكورة ولا تكرار في ادائها فلا يكون من تعدد الشرطين حقيقة فلا سهو في كلام المحقق اصلا فقد اقر اعتراضه على الكثر وهو موافق للهداية فيكون واردا عليها ايضا وفي تعدد الفعل في اصله غير مسلم لان صاحب الهداية فرض الخلافية فيما اذا بانها بعد كلام احدها وانقضت عدتها ثم ردها فكلمت الثاني عندنا بقولنا عند زفر وكلامها غير كلامها الاول فقد تعدد الفعل وان لم يكن شرطاً للحضت لوجوده بكلامهما معا فليحذر وقد حزن به رسالة سميها بافية اعيان الفريقيين

(قولہ) ان وجد الثاني في الملك يشمل ما اذا وجد في الملك او وجد الثاني فيه فقط مثل ان يقول ان كنت زيدا وكرا فانت طالق ثلاثا فانت قد اقتضت عدتها فكلمت زيدا ثم تزوجها فيكلمت بكرا فهي طالق ثلاثا (والافلا) يشمل ما اذا وجد شيء منهما في الملك او وجد الاول فيه لا الثاني وذلك لان صحة الكلام باهلية المتكلم لكن الملك يشترط حال التعليق ليصير الجزء غالب الوجود باستصحاب الحال فيصح العين ويشترط عند تمام الشرط ايضا لنزول الجزء لانه لا يتزل الا في الملك والحال فيما بين ذلك حال بقاء العين فيستثنى عن قيام الملك اذ بقاءه بمحله وهو الذمة (علقها هو) اي الزوج الثلاث (او مولى الامة المتق بالوطء) فقال الزوجان وطئتك فانت طالق ثلاثا وقال المولى لأمته ان وطئتك فانت حرة (فاولج) اي ادخل الحشفة حتى التقي الختانان طلقت المرأة وعققت الامة لوجود الشرط (ولبت) بعد الايلاج ولم يخرج به بد وقوع الثلاث (فلا عقر) وهو مهر المثل وقيل هو مقدار اجرة الوطء لو كان الزنا حلالا (اي بالبت) (عليه) اي على كل من الزوج والمولى (ولم يصبره) اي بالبت (مراجعا في) الطلاق (الرجعي) لان الجماع ادخل الفرج في الفرج ولم يوجد ذلك بعد الطلاق والعتق لان الادخال لا دوام له حتى يكون لدوامه حكم الاستبراء ولهذا نوحلف لا يدخل دونه الا صطبل وهي فيه لا تحت باسماء كاهية (بل) يجب المقر عليه في الاول ويصير مرجعا في الثاني (بابا لاجه ثانيا) لوجود الجماع فيه حقيقة بعد شيوة الحرمة لكن الحد لا يجب نظر الى اتحاد المجلس والقصد وهو قضاء الشهوة فاذا امتنع الحد للشبهة وجب المهر لانه يجب مع الشهوة (قال انت طالق ان شاء الله متصلا او ماتت قبل ذكر الشرط لم يقع) الطلاق اما الاول فلان التعليق بشرط لا يعلم وجوده فغير لصدور الكلام ولهذا اشترط اتصاله واما الثاني فلان الكلام خرج بالاستثناء ان يكون اجمالا والموت يناق للموجب لا المبطل (وان مات) الزوج قبل الشرط (وقع) الطلاق اذ لم يتصل بكلامه الشرط (قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله او ماتت حرة وان شاء الله طلقت) المرأة ثلاثا وعققت العبد وقال لا تطلق ولا يمتنع لان التكرار شائع في كلامهم فيحمل عليه نصحيها بكلامه فلا يمتنع اتصال الشرط وله ان اللفظ الثاني لتو اذا لا يفوق ما يشهد الاول ولا وجه لكونه تأكيد للفصل بالواو فيمنع المطوف عن اتصال الشرط به فيقع (كذا ان شاء الله انت طالق) قاله تعليق عند أبي حنيفة ومحمد وتعليق عند أبي يوسف له ان المبطل متصل بالاجاب فيبطل حكمه كالواو اخر ولهما ان الموضوع لارتباط الجملتين هو الفاء فاذا اتى انتني الارتباط فيبقى قوله انت طالق منجزا بخلاف تأخير الشرط فانه يكون حينئذ مفرا يتوقف عليه صدر الكلام (وكانت طالق بمشيئة الله او بارادته او بحجته او برضاه) لا اي لطلاق لانه تعليق لا يابوقف عليه كقوله ان شاء الله اذ انما للاتصاف وفي التعليق الصاق الجزء بالشرط (واضافها) اي اضافة المذكورات من المشيئة وغيرها (الى العبد تملك منه) لبي من العبد (كان شاء فلان) او اراد او اوجب او رضى فيقتصر على المجلس

(قولہ) ان وجد الثاني في الملك يشمل ما اذا وجد في الملك او وجد الثاني فيه فقط مثل ان يقول ان كنت زيدا وكرا فانت طالق ثلاثا فانت قد اقتضت عدتها فكلمت زيدا ثم تزوجها فيكلمت بكرا فهي طالق ثلاثا (والافلا) يشمل ما اذا وجد شيء منهما في الملك او وجد الاول فيه لا الثاني وذلك لان صحة الكلام باهلية المتكلم لكن الملك يشترط حال التعليق ليصير الجزء غالب الوجود باستصحاب الحال فيصح العين ويشترط عند تمام الشرط ايضا لنزول الجزء لانه لا يتزل الا في الملك والحال فيما بين ذلك حال بقاء العين فيستثنى عن قيام الملك اذ بقاءه بمحله وهو الذمة (علقها هو) اي الزوج الثلاث (او مولى الامة المتق بالوطء) فقال الزوجان وطئتك فانت طالق ثلاثا وقال المولى لأمته ان وطئتك فانت حرة (فاولج) اي ادخل الحشفة حتى التقي الختانان طلقت المرأة وعققت الامة لوجود الشرط (ولبت) بعد الايلاج ولم يخرج به بد وقوع الثلاث (فلا عقر) وهو مهر المثل وقيل هو مقدار اجرة الوطء لو كان الزنا حلالا (اي بالبت) (عليه) اي على كل من الزوج والمولى (ولم يصبره) اي بالبت (مراجعا في) الطلاق (الرجعي) لان الجماع ادخل الفرج في الفرج ولم يوجد ذلك بعد الطلاق والعتق لان الادخال لا دوام له حتى يكون لدوامه حكم الاستبراء ولهذا نوحلف لا يدخل دونه الا صطبل وهي فيه لا تحت باسماء كاهية (بل) يجب المقر عليه في الاول ويصير مرجعا في الثاني (بابا لاجه ثانيا) لوجود الجماع فيه حقيقة بعد شيوة الحرمة لكن الحد لا يجب نظر الى اتحاد المجلس والقصد وهو قضاء الشهوة فاذا امتنع الحد للشبهة وجب المهر لانه يجب مع الشهوة (قال انت طالق ان شاء الله متصلا او ماتت قبل ذكر الشرط لم يقع) الطلاق اما الاول فلان التعليق بشرط لا يعلم وجوده فغير لصدور الكلام ولهذا اشترط اتصاله واما الثاني فلان الكلام خرج بالاستثناء ان يكون اجمالا والموت يناق للموجب لا المبطل (وان مات) الزوج قبل الشرط (وقع) الطلاق اذ لم يتصل بكلامه الشرط (قال انت طالق ثلاثا وثلاثا ان شاء الله او ماتت حرة وان شاء الله طلقت) المرأة ثلاثا وعققت العبد وقال لا تطلق ولا يمتنع لان التكرار شائع في كلامهم فيحمل عليه نصحيها بكلامه فلا يمتنع اتصال الشرط وله ان اللفظ الثاني لتو اذا لا يفوق ما يشهد الاول ولا وجه لكونه تأكيد للفصل بالواو فيمنع المطوف عن اتصال الشرط به فيقع (كذا ان شاء الله انت طالق) قاله تعليق عند أبي حنيفة ومحمد وتعليق عند أبي يوسف له ان المبطل متصل بالاجاب فيبطل حكمه كالواو اخر ولهما ان الموضوع لارتباط الجملتين هو الفاء فاذا اتى انتني الارتباط فيبقى قوله انت طالق منجزا بخلاف تأخير الشرط فانه يكون حينئذ مفرا يتوقف عليه صدر الكلام (وكانت طالق بمشيئة الله او بارادته او بحجته او برضاه) لا اي لطلاق لانه تعليق لا يابوقف عليه كقوله ان شاء الله اذ انما للاتصاف وفي التعليق الصاق الجزء بالشرط (واضافها) اي اضافة المذكورات من المشيئة وغيرها (الى العبد تملك منه) لبي من العبد (كان شاء فلان) او اراد او اوجب او رضى فيقتصر على المجلس

(قوله فان علمه البعد في المجلس وشاء) اي بان قال شئت ما جمعه الى فلان وقم ذكر الطلاق او لا كذا في النهر (قوله في الوجود العشرة) اولها عيشة الله (قوله الا في العلم الخ) كذا في الفتوح عن الكافي ثم قال والاوجه ٣٨٠ ان يراد العلم على مفهومه وما اذا كان

فان علمه البعد في المجلس وشاء وقع الطلاق (و) قوله (انت طالق بامر او حكمه او قضاءه واذا نه او علمه او قدرته بحين) يقع به الطلاق في الحال (سواء اضيف اليه تعالى او الى البعد) اذ يراد بمثله التحيز صرفا لقوله انت طالق بحكم القاضي (و) ان قال (اللام) اي انت طالق لشئ من الله او لامره او حكمه الخ (يقع) الطلاق (في النكاح) اي في الوجود العشرة كلها سواء اضاف الى الله او الى البعد لانه تمليل كانه وقع وعلى كقوله انت طالق لدخولك الدار (و) ان قال (بني) اي انت طالق في مشيئة الله الخ (فان) اضاف الى الله تعالى لايقع الطلاق في الوجود كلها لان في معنى الشرط فيكون تمليقا بالابواق عليه فلا يقع (الا في العلم) لانه يذكر ويراده المعلوم وهو واقع ولانه لا يصح نفيه تعالى بحال لانه يعلم ما كان وما لم يكن فيكون تمليقا بامر موجود لا يارم القدر لان المراد منه التقدير وقد قدر شيئا ولا يقدر شيئا حتى لو اراد به صفة تؤثر على وفق ارادة شيع في الحال (و) ان اضاف (الى البعد) صح تمليك في الاربعة الاول فيقتصر على المجلس كامر تمليقا في غيرها وهي الستة الباقية فالخاصل ان الالفاظ عشرة اربعة منها التمليك وهي المشيئة واخواتها وست ليست للتمليك وهي الامر واخواته والكل على وجهين اما ان يضاف الى الله تعالى او الى البعد وكل وجه على وجود ثلاثا اما ان يكون بالياء واللام او يوفي (بانت طالق ثلاثا الايتين) يقع واحدة وبالا واحدة يقع ثتان وبالا ثلاثا يقع ثلاث لان الاستثناء تكلم بالباقي بعد التثنية فشرط مجتمعة ان يبيروا المستثنى شي لم يصبر متكلمه حتى لو قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا تطلق ثلاثا لانه استثنى جميع ما تكلم به فلم يبق بعد الاستثناء شي يتكلم به (لاني) انكسحت ما عليك فهي طالق فكسحتها عليها عدة البائن اي لا تطلق امراتها الجديدة فيما اذا قال لتي تحته ان تزوجت عليك امرأة فالتى تزوجها طالق فطلق التي معه ثم تزوج اخرى وهي في العدة لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها ان يدخل عليها من سائر اعضا في الفراش وزاوجها في القسم ولم يوجد (سأنت) المرأة (الطلاق فقال) الزوج (انت طالق) تحسبن طليقة فقالت ثلاث يكفيني فقال الزوج (ثلاث لك والباقي لصواحيك وله ثلاث نسوة غيرها تطلق الحاطبة ثلاثا لا غيرها ادلا) كذا في واقعات الصدر الشهيد

### باب طلاق الفار

(من غالب حاله الهلاك) مبتدأ خبره قوله الآتي فار بالطلاق (ذكر بمرض عجز عن اقامه بمصالحه خارج البيت) فن قضيا في خارج البيت وهو يشك في لا يكون فارا لان الانسان قلما يتحول عنه هو الصحيح (ومن بارز رجلا) في المحارب (او) قدم ليقبل قصاص او رجم) ومن المشايخ من قال اذا قدم للقصاص لا يكون فارا

في علمه تعالى انها طالق فهو فرع بتحقق طالقها وكذا قول القدرة على مفهومها فلا يقع لان معنى ان طالق في قدرة الله تعالى ان في قدرته تعالى وقوعه ولا يستلزم سبق تحققه قال الفاسد الحال في قدرة الله تعالى صلاحه مع عدم تحققه في الحال اه (قوله وبالا ثلاثا) يقع ثلاث كذا اناس طوائف الاناس اما اذا كان الاستثناء بغير لفظ المستثنى منه كنسائي طوائف الازنبي وهند وبكرة وعمرة فانه يصح ولو اتى على الجميع كافي التبيين (قوله فطلق التي معه) يعني طلاقا بائنا لان البائنة لا قسم لها بخلاف المطلقة رجعا اذ لها القسم فتخرج من شرحه

### باب طلاق الفار

(قوله كريض عجز عن اقامة مصالحه خارج البيت) قال الزبي هو الصحيح او نحو الفار ما قال الكسائي اما ان كان التثنية بها في البيت لا في خارجها فالصحيح انه صحيح اه وهذا في حق الرجل وامافي المرأة فقال في التهر عن البرازية بيان كعجز عن المصالح الباطنة وهذا اولى من قوله في فتح القدير اذ لم يمكنها الصعود الى السطح فهي مريضة اه وهو مذكور في التخريرة ومقتضى الاول انها لو قدرت على نحو البلخ دون صعود السطح لم تكن مريضة وهو الظاهر اه (فرع) الشخص الصحيح في فتوى الطاعون كالمرضى عند الشافية وفي الفتوح لم يارسلها عتقا اه لكن قد اعدم مقتضى اه كالصحيح قال القسطلاني

كنا بهذا للمعروف وهو الذي ذكره في جماعة من علمائهم وفي الاشياء والظواهر ان يكون كذا في طلق وهو في صف القتال (لا يارسل) فلا يكون فارا اه وليس مسلمانا لانهما بين من هو مع قوم يدفعون عنه في الصف وبين من هو مع قوم هم مثله ليس لهم قوة الدفع احد حال فتوى الطاعون فتأمل (ع) لو من بارز رجلا) قديم بعضهم بما اذا علم ان البارز ليس من اقر اهل اقوى منه كذا في النهر

(قوله) اوركب سفينة فانكسرت) ليس كسرهما شرطا بل كذلك لو تلاطمت الامواج وخيف العرق كفى بحر عن نسو  
والبدائع وقيد الاستيعاب بان يموت من ذلك الموج اما لو سكن ثم مات لارث اهلها لانها لم تكن ذكوره او خنثى  
(قوله) والمفلوج الخ) انقصر المصنف على هذا القول وهو احد خمسة اقوال فيه لانه انفق به رهن لثمة مفسر شيخي  
(قوله) والمرأة في جمع ما ذكرنا كالرجل) فيه تسامح لانه يومها كالجمل في اشتراط عجزه عن مع حاج يسب  
شالته اليه (قوله) فان اخذها المطلق الخ) قال الزبلي اى بعد ما تم لهاته انشراحه فيقت ويلاخي في ذلك  
ما هو اشد في تمام المدة اه واختلف في قصر الطلق قبل هو الوحد الذي لا يسكن حتى يموت او يبرؤ فيكون في ذلك  
يسكن تارة ويصبح اخرى والاول واجه كذا في البحر عن المجتبى (قوله) لان هلاكه لا يوجب حصة خالي في يده  
اذ المعلوم انه لا يوجب الهلاك بالطلاق والقار (٣٨١) من غائب حاله الهلاك (قوله) ولو بائنا بالبرص في قوله

وكان يكون في ذلك  
كما يحكي في حجية ووثق به هو صحيح  
فوقه وكيفية مرضه  
لا بد من قدر في شهر  
(قوله) وموت وبيع مائة  
انتهى كما انوه (قوله) عد في  
البائن قيد بقوله في خلاف  
الرجعي لان غدا خلاف في رجعي  
فقد البائن يخرج رجعي  
ان يراى كذا في الفقه  
وكان الاول في غيب قيد  
الرجعي ترق فيه مصدق  
صحيحا والمرضا وقت تصديق  
قالها السبب لانها في مرض  
جدا لانها في الزوجة سبب  
موت عن مرض وجبة  
تقوى الزوجة سبب تعق حجب  
في مرض موه وازوج قيد

لان المقوم مندوب اليه بخلاف الرجوع وعلى الاول الاعتقاد ذكره الزبلي (اوركت سفينة  
فانكسرت وبقى على لوح او افترقه السبع وبقى فيه) والمقعد والمفلوج مادام يزداد  
ما به كالريض فان صار قديما لم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره (والمرأة في جمع  
ما ذكر كالرجل) حتى لو اشترت سبب الفرقة كخيار البلوغ وخيار النكاح والتكثير من  
ابن الزوج والارتداد بعد ما حصل لها ما ذكر من المرض وغيره برئها الزوج لكونها  
فارقة ذكره الزبلي (والحامل كالصحيحة) فان اخذها المطلق فهي كالريضة لان هلاكها  
لا يوجب مالم يأخذها المطلق كذا في الكافي (قار بالطلاق ولا يصح تبرعه الامم الثالث فهو  
اباتها بلا رضاها) حتى لو رزيت لم يكن الزوج قارا (ومات الزوج) (ولو يبرأ مذكر)  
من المرض والمباردة ونحوها بان يقتل المريض او يموت بمرض آخر (وهي في العدة  
ترث) هذا في البائن وامان الرجعي فترثت مطلقا اذ ماتت وهي في العدة لبقاء الزوجية  
بينهما فانه السبب لانها في مرض موه فان الزوج قصد ابطاله فرد عليه قصده  
بتأخير عمله الى زمان انقضاء العدة لدفع الضرر عنها ولهذا برئها هو اذ ماتت  
بخلاف البائن لان السبب وهو النكاح قد زال (كذا) ترث (طالبة رجعي) طلقت  
ثلاثا لان الطلاق الرجعي لا يزيل النكاح ولهذا يحل له وطؤها ولا يجرم به الميراث  
فلم تكن بسوءها اليه اراضية بطلان حقها وكذا لو طلقها واحدا تبائة (و) كذا ترث  
(مبنة قبلت ابن زوجها) يعني ايان المريض امرأته قبلت ابن زوجها لا يمنع

الفتح وهو تحليل لقوله هذا في البائن يوضحه قوله فان الزوج قصد ابطاله (قوله) فان الزوج قصد ابطاله الخ) من نكاحه قصد ابطاله  
انما هو في البائن لا الرجعي فكان ينبغي تقديمه على ما قبله اه ويشترط لكونه قارا اهلبها لا لارث في البائن من وقت الصلح اى اذ  
وفي الرجعي لا يشترط الا وقت الموت ولو كذبها الورثة بعد الموت في كون الطلاق في المرض فالقول لها بخلافه وكانت معه ذبح  
الحق قبل موته والورثة بعده فان القول لهم كافي النهر (قوله) ولهذا برئها هو اذ ماتت) كان ينبغي للمصنف رحمه الله تعالى ان يذكره  
لا يها ذكره لعلقه بالبائن وليس صحيحا بل بالرجعي فهو تحليل لقوله سابقا لبقاء الزوجية بينهما فيجب ان يتعلق به قوله وانها  
برئها هو اذ ماتت من فقهه قوله عقبه بخلاف البائن لان السبب وهو النكاح قد زال يعني بالقتل اى بقصد الله رد عليه بتأخير  
عمله الى انقضاء العدة بخلاف ما اذ ماتت هي في العدة حيث لا يرثها هو لان الزوجية في عدا حاله ليست موجبة لذمة منها  
مؤاخذة بقصد ورشاه بهكذا يجب حل هذا المحلل لدفع الاعتناء الحاصل فيه ولعلمه ان التاسع الاول بوجه الشئ في غير محله  
(قوله) لان السبب وهو النكاح قد زال) فيه قصور فكان ينبغي ان يزيد لكن لما صار قارا رد عليه قصده فترثت منه (قوله) كذا ترث  
طالبة رجعي) سواء فيه ما لم يرضح به او قالت طلقني ولم ترد عليه كافي البحر عن الحائض (قوله) كذا ترث

خرج به المطلقة رجعا كالتي في النكاح فانها لا ترضى لكونها بانت بالتقيد وسواء كانت طائفة او مكرهة فضاها بابطال حقها في الطوع ولو وقع الفرقة ففصل غير الزوج فلم يوجد منه ابطال حقها كالتي في البهر عن البدائع (قوله وان كان الايلاء باطلا) مستدرك بكونه سطر (قوله) فانها الاقل منه من الارث) هذا اذا لم تنقض عدتها اما اذا انقضت من وقت ٣٨٢٢ الاقرار ثم ماتت فلها جميع ما اقر لها به او

اوصى كذا في البحر عن فصول المعادى  
 اهـ وليست من فيها صلة لافعل  
 التفضيل لاقضائه ان يكون الواجب  
 اقل من كل واحد منهما بل للبيان وافعل  
 استعمل باللام فيجب ان يقال او من  
 الارث لانهما كان الاقل بينه باحدهما  
 وصلة الاقل محذوف وهو من الاخرى  
 اى فلها احدهما الذى هو اقل من  
 الآخر فتكون الواو بمعنى او او تكون  
 على معناها لكن لا يراد بهما المجموع بل  
 الاقل الذى هو الارث تارة والموصى به  
 اخرى فتكون الواو للجمع لان الاقلية  
 ثابتة لكن بحسب زمانين قاله صدر  
 الشريعة واعتز به بقول باشاها اذا  
 كانت للجمع في اقل بحسب زمانين  
 لا يجب اذا كانت صلة ان يكون الواجب  
 اقل من كل واحد منهما ومعلوم ان  
 لها احدهما لا غير نعم لا يجتمع من  
 واللام وجعلها في ايضاح الاصلاح  
 متعلقة بالطرف اى ثبت لها دائما من  
 الموصى به ومن الارث ما هو اقل اهـ  
 تنبيه عدها من وقت الاقرار على  
 ما عليه الفتوى وما تأخذ به شبه  
 بالميراث فانوى كان على الكل وشبه  
 بالدين حتى كان للورثة ان يعطوها من  
 غير التركة كالتي في البهر (قوله اذا علق  
 طلاقها ففعل الاجنبى) اى الطلاق الباش  
 وسواء كان فعل الاجنبى منه بدأ ولم  
 يكن كالتي في البحر (قوله او كان التعليق في

تعلقها الارث اذ اليونة وقعت بانتها لا بتعلقها بخلاف ما اذا بانت بالتعلق فانها لا ترضى  
 (و) كذا ترضى (من لا عنها او كلى منها فيه) اى في المرض اما الاول فهو اذا قضى امراته  
 وهو صحيح ثم لاعتن في المرض فانها ترضى وكذا اذا قضى في المرض فان هذا ملحق بتعليق  
 الطلاق ففعل لا بد للمراة منه كسائى اذ لا بد لها من الخصومة لدفع المار عن نفسها واما  
 الثانى فهو اذا حلف في مرض موتها ان لا يقرها اربعة اشهر فلم يقرها حتى مضت المدة  
 ووقعت اليونة ثم ماتت ترث المرأة (ولو آلى في محنته وبانت به) اى بالايلاء (في مرضه لا)  
 اى لا ترضى امراته وان كان الايلاء يضاف في المرض ترث لان الايلاء فى معنى تعليق الطلاق  
 بمعنى اربعة اشهر خالية عن الواقع فيكون ملحقا بالتعلق بمجي الوقت وسائى يابى  
 (مخلاف) متعلق بقوله كمرضى يحجز الى آخره (من في وصف القتال او حوسب  
 لتصاص او رجم او حصر فان المطلقة حينئذ لا ترضى لان الهلاك ليس بفعل فيها كذا)  
 لا ترضى (المختلعة في مرضه وغيره) اختارت نفسها فيه ومن طلقت ثلاثا بامرها ثم مات  
 وهي في المدة لانها رضىت ببطلان حقها والتأخير كان لحقها (اولا به) اى وكذا  
 لا ترضى من طلقت ثلاثا لا يامرها (مصحح) الزوج من مرضه ثم مات في العدة فانه  
 لا يكون قارا لانهما صحتين اى ليس برضى الموت ولهذا اعتبر تبرعا من جميع المال ولذا  
 اذا قرا بالدين لا يقدّم عليه غراما للصحة (تصادق على ثلاث في الصحة ومضى العدة او  
 ابانت بامرها فاقرا بل اوصى فلها الاقل منه ومن الارث) اى قال لها في مرضه  
 كنت طلقتك وانما صحيح فاقضت عدتك فصدقت ثم اقر لها بمال او وصى لها به او ابانت  
 بامرها في مرضه فاقرا لها او وصى ثم مات فلها الاقل منه ومن ميراثها (اذا علق)  
 المريض (طلاقها ففعل الاجنبى او بمجي الوقت والتعليق والشرط) اى والحال انهما  
 (في مرضه او) علق طلاقها (ففعل نفسه وهما) اى التعليق والشرط (في المرض او الشرط  
 فقط) فيه (او) علق طلاقها (ففعلها ولا بد لها منه) كالاكل والشرب وكلام الابوين وقضاء  
 الدين واستيفائه (وهما في المرض او الشرط) فقط فيه وجواب اذا قوله (ورثت) المرأة  
 لكون الزوج قارا (وفي غيرها) اى غير هذه الصور المذكورة (لا) اى لا ترضى المرأة  
 وهو ما اذا كان التعليق والشرط في الصحة في الوجود كلها او كان التعليق في الصحة فيها  
 اذا علقه ففعل الاجنبى او بمجي الوقت او كيفما كان اذا علقه ففعلها الذى لها منه بدقائها  
 لا ترضى في هذه الصور اعلم ان هذه المسئلة على اربعة اوجه اما ان علق الطلاق بمجي  
 الزمان او بفعل الاجنبى او بفعل نفسه او بفعل المرأة وكل وجه على وجهين اما ان  
 يكون التعليق في الصحة والشرط في المرض او كان في المرض اما الوجهان الاولان

الصحة (الح) قال محمد اذا كان التعليق في الصحة فلا ميراث لها مطلقا حتى فعلها الذى لا بد لها منه قال فخر الاسلام وهو الصحيح (اعني)  
 كذا في البهر (قوله اعلم ان هذا المسئلة على اربعة اوجه) قال في البهر انها على ستة عشر وجهالان التعليق اما بمجي الوقت او بفعل اخ  
 او بفعلها او فعلها وكل وجه على اربعة اوجه لان التعليق والشرط اما ان يوجد في الصحة او في المرض او يوجد احدهما دون الآخر

**(قول له قال لها ان مرضت فانت طالق ثلاثا كان قارا)** هو الصحيح فترت بموته في عندها قال ابو القاسم الصفار لا تراث وكذا يكون قارا اذا علق المريض الثلاث بعقوبتها واسلامها او قال سيد الامة انت حرة فعدا وقال زوجها انت طالق ثلاثا بيدعدنان علم بكلام المولى يكون قارا او افلاذون علق عقوبتها وطلقتها ثلاثا بالغد فجاء وقفا ولا تراث بموته في عندها كذا في قاضيه خان وقدمت ان البحر رسالة تعليقها على قول موه بشهرين والكلام على عندها **﴿ ٣٨٣ ﴾** وينبأ صافرا قارا تراه هذه المسئلة على الستة عشر رسالة في تعليق الفار

فليق بها **(قول له قال لها)** زوجها المريض (التي) فيها قد علم من قوله كذا تراث طالبة رجعي طلقت ثلاثا غنية عن هذا **(قول له)** آخر امرأة تزوجها) هذه المسئلة ذكرها الزيلعي في باب اليمين في الطلاق والتمات ولا تراث مطلقا سواء دخل بها ام لا الا انه ان دخل بها فله مهر ونصف وعندها بالحض عنده وعندها لها مهر واحد وعليها العدة لا بعد الاجلين

### باب الرجعة

الجمهور على ان الفصح فيها الفصح من الكسر خلافا لادهرى في دعوى اكرية الكسر ولكي تبعا لابن دريد في انكار الكسر على الفقهاء تتعدى ولا تتعدى قال رجع الى اهلها ورجعت اليهم رددته رجعا ورجوعا ورجعا كذا في التهر **(قول له نحو راجعتك)** يريد به راجعت امرأتى وارجمتكم ورجعتكم ورددتكم وامسكتك ومسكتك وهذا مريح واشترط في بعض المواضع في ردديتك العدة كالى اولى نكاحى اولى عصمتى ولا يشترط ذكر الصلة في الاجتماع

والمراجعة قال الكمال وهو حسن اذ مطلقا يستعمل في ضد القبول ومن الصريح النكاح والتزويج عند مدحه وهو ظاهر الرواية في التباسه وعليه الفتوى وهذا ركن الرجعة لانه اما قول او قيل والقول الصريح ما تقدمه والكنية انت عندي كما كنت وانت امرأتى فلا يصير

اعنى ما اذا علقه بمعنى الزمان او فصل الاجنب فان كان التعليق والشرط في المرض وورثت لافرار وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم تراث واما الوجه الثالث وهو ما اذا علقه بفعل نفسه فترت كيفما كان اذا وجد الشرط في المرض سواء كان التعليق في الصحة او في المرض وكان الفعل ماله من بعد اولا لانه صار قاسدا البطلان حقها بالتعليق والشرط او بالشرط وحده لان الشرط شها بالعلة لان الوجود عنده فصار متعديا من وجه صيانة لحقها واضطراره لا يطلحق غيره كاتلاف مال الفرج حال الاضطرار او التوهم واما الوجه الرابع وهو ما اذا علقه بفعلها فان كان فعلا لها منه بد لم تراث مطلقا سواء كان التعليق والشرط في المرض او كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لانها راضية بالشرط والرضا به يكون رضا بالشرط (اباتها في مرضه) وقد دخل بها فصح (فان) او اباتها فترت فاسلمت فانت الزوج (لم تراث) اما في الاول فلان الصحة لما تخلفت بين الدلاق والموت تبين انه ليس بقار واما في الثاني فلان المرأة بارتدادها باطلت اهلية الارث لان المرتد لا يراث احدا فاذا اسلمت بعده لا يمكن عود السبب (قال لها ان مرضت فانت طالق ثلاثا كان قارا) حتى اذا مرض ومات فيه تراث (قالت لزوجها المريض طلقني) ولحقها ثلاثا وورثت لان مدلول طلقني طلب الطلاق الرجعي ولا يلزم من الرضا به الرضا بالثلاث فاذا ابيها الزوج كان قارا وورثت المرأة (قال آخر امرأة تزوجها طالق ثلاثا تزوج امرأة ثم اخرى ثم مات الزوج طلقت) للمرأة الاخرى (عند الزوج فلا يصير) الزوج (قارا فلا تراث) المرأة عنده وعندها طلقت عند الموت فيصير قارا وتراث المرأة لان الاخرى لا تتحقق الا بعد تزوج غيرها بعدها وذلك يتحقق بالموت فكان الشرط متحققا عند الموت فيقتصر عليه وله ان الموت معرف واتصافه بالآخريه من وقت الشرط فيثبت مستدا

### باب الرجعة

(هي استدامة القائم في العدة) اى ابقاء النكاح على ما كان مادامت في العدة فان النكاح قائم فيها لقوله تعالى فامسكوهن بمعروف فان الامسك عبارة عن استدامة النكاح القائم لاعن اعادة الزائل فيدل على شرعية الرجعة وشرطية بقاء العدة لان الاستدامة انما تتحقق مادامت العدة باقية اذ الملك باقى في العدة زائل بعبادتها (نحو راجعتك) وما يوجب حرمة المصاهرة من الوطء وغيره على مامر وفيه خلاف الشافعي فان الرجعة عنه لا تكون الا بالقول فلا يجوز

مراجعتها بالية كافي الفتح والنهر والزيلعي **(قول له وما يوجب حرمة المصاهرة)** بيان للرجعة بالفعل ولكنه مكره وكفى بالبحر عن الجوهرة ونقل عن الحاوى القدسي اذا راجعها بقية الوطء فلا يفضل ان راجعها بلاشهاد فانها لانه السنة الرجعة بالقول والاشهاد واعلامها كافي شرح الطحاوى **(قول له من الوطء وغيره)** يعنى به اللبس والقبلة على أى موضع من بدنهما انظر الى فرجها الداخل يشهوه وان لم يقصد المراجعة كافي البحر ولا فرق بين كون القبلة واللبس والظفر من اومها بعد كونه يعلمه ولم يمنعها

اتفاقا قال في الفتح بشرط ان يعدقها كافي البحر فان كان اختلاسا منها كان كافيا تأملا وقلته وهو مكره او معتوه ذكر شيخ الأسلام  
 وشمس الأئمة ان على قول أبي خنيفة ومحدثي الرجعة خلافا لأبي يوسف واجموا عليها بدخلها فرجها وهرثاها  
 او يحنونا كافي الفتح والوطء في الذر رجعة على المفتي به كافي النهر ورجعة الحنونا بالقلع ولا تصح بالقول وقيل بالعكس وقيل  
 هما كذا في التبيين **(قوله)** ويصح فيادون الثلاث بيان شرط الرجعة ولها شرط خمس تعلم بالتأمل **(قول وان ابنت)**  
 أي بعد العلم وكذا ولم تعلم بها أصلا وما في النهاية من اشتراط اعلام الغائبة **﴿ ٣٨٤ ﴾** بها فهو كذا في النهر **(قوله)**

عنده الوطء قبل الرجعة بالقول (وتصح) أي الرجعة فيادون الثلاث من طلبة وطليقتين  
 وهذا في الحرّة والثاني في الأمة كالثلاث في الحرّة وقدم مرارا (وان ابنت) المراد عن  
 الرجعة فان الأمر بالأمساك مطلق فيشمك التقادير (ونذب اعلامها) أي اعلام الزوج  
 أيها بالرجعة لأنه لو لم يعلمها لم يقع الرأفة في العصبة لانها قد تزوج بناء على زعمها ان  
 الزوج لم يراجها وقد اقتضت عدتها ويطؤها الزوج الثاني فكانت عاصية وزوجها  
 الذي او قها فيه مسيئرا لكانت مع ذلك لم يعلمها ممتة للرجعة لانها استدامة  
 للعاقبة وليست بانشاء فكان الزوج رجعة متصرفا في خالص حقه وتصرف الانسان في  
 خالص حقه لا يتوقف على علم الغير فان قيل كيف تكون عاصية بغير علمه أجيب بانها  
 اذا تزوجت بغير سؤال فقد تركت التثبت فوقع في العصبة لان التقصير جاء من جهتها  
 (و) نذب (الاشهاد) أيضا احترازا عن التجاحد وعن الوقوع في مواقع التهم لان  
 الناس عرفوه مطلقا فيهم بالقول معها وان لم يشهد ممتة (و) نذب أيضا (عدم  
 دخوله عليها بلاذنها ان لم يعدد الرجعة) أي يعلمها بدخوله عليها بالداء او التحضيض  
 او صوت النعل لتأهب لدخوله عليها لئلا يقع نظره على ما لا يحل نظره فيها لانها  
 مطلقة في الجملة (ادعى بعد العدة الرجعة فيها ان صدقته فرجة) لان النكاح  
 ثبت بمصادق الزوجين فالرجعة أولى (وان كذبت فلا) أي لا يكون رجعة لأنه  
 مدع ولا يثبت له ولا يملك انشاء في الحال وهي منكدة فالقول قول المنكر (ولا عين  
 عليها) لما يأتي في كتاب الدعوى ان الرجعة من الأشياء التي لا عين فيها (كافي  
 راجحتك) أي كما لا يكون رجعة اذا قال راجحتك يريد بها الانشاء (فقال حجيتك  
 مضت عدتي) لان هذه الرجعة صادقت حال اقضاء العدة فلا تصح وهذا لانها  
 امينة في الاخيار فوجب قبول قولها فاذا اخبرت دل ذلك على سبق الانقضاء  
 واقرب احواله حال قولها الزوج راجحتك فيكون مقارنا لانقضاء العدة فلا تصح  
 بخلاف ما اذا سكنت ثم اخبرت بالانقضاء لان اقرب الاحوال فيها حال السكنة  
 فيصار اليه (و) كما (في زوج امه اخبر بعدها) أي بعد العدة (بالرجعة وصدقه  
 سيدها وكذبت) الأمة فان القول لها فان ممة الرجعة بناء على قيام العدة والقول  
 في العدة قولها جاء واقضاء فكذا في أبي علي (او قالت) الأمة (مضت) عدتي  
 (وانكرا) أي انكر الزوج والسيد مضى العدة فان القول لها لانها اعرفت بشأنها

اجب بانها اذا تزوجت بغير سؤال  
 الخ قال الزيلعي وهذا مشكل أيضا  
 من حيث انه وجب عليها السؤال  
 والعصبة بالعلم بما ظهر عندها اه قال  
 الكمال وليس السؤال الا لادعاه  
 متوهم الوجود بعد تحقق عدمه فهو  
 وزان اعلامها ايها اذ هو ايضا لئلا  
 ذلك فاذا كان مستحبا **(قوله)** ان  
 لم يقصد الرجعة كذا فيده في الهداية  
 والمطلقة في الكتز وهو الاولى لأنه  
 قد تقع المراجعة بالنظر لداخل  
 فرجها وهو مكره فيجب ان لا يدخل  
 عليها حتى يؤذنها ولو قصد الرجعة دفعا  
 لوقوع الرجعة بالمكره وصرح  
 الوالحي بالاطلاق كذا في البحر  
**(قوله)** لئلا يقع نظره على ما لا يحل  
 نظره اليه (فيه تأمل اذ الكلام في  
 المطلقة رجعا ولا يحرم وطؤها فالنظر  
 له مثله بل أولى لأنه يكون مقدما عليه  
 ويعضده قوله لانها مطلقة في الجملة بل انما  
 نذب اعلامها بدخوله لحوف ان يقع  
 بصره على موضع يصير به مراجعا وهو  
 لا يريد بها فيحتاج الى طلاقها  
 فتطول عليها العدة فيلزم الضرر  
 بذلك فلن تأمل **(قوله)** ولا عين عليها  
 لما يأتي على قول الامام ومختلف عند  
 ما وعليه الفتوى **(قوله)** كافي

راجحتك) ليس هو مثل المشبه به من جهة عدم العين لانها لم تحلف عند الامام ووقع في التبيين وشبهه في الفتح انها (منقطع)  
 تحلف هنا بالاجماع وفيه بحث وذلك لان الرجعة ممتة عندها فلام تستحلف والذي في البدائع وغيرها الاقتصار على قول  
 الامام واجاب في الجواهر السخفية بان المراد انها لو قال كمال الامام من عدم ممة الرجعة ونظير ذلك في المزاورة فراجعها  
 اه وبعد لا يخفى وانما الموقوف كذا في النهر **(قوله)** وصدقه سيدها وكذبت أي لا يثبتة فالقول لها وفيه القول لسيدها في  
 الصحيح كافي المواهب وفي النهر هو الاء **(قوله)** او قالت مضت عدتي وانكرا الخ أي واستمرت عليه اذ لو اخبرت بانها كان كذا لاهل



**(قولهم والولد الثاني والثالث رجعة)** المراد من كون الولد الثاني والثالث رجعة انه طهر رجعة الرجعة السابقة كذافي البحر اه  
ولا يلزم ان يكون الوطء حراما قد لا ترى النفس اصلا كافي التبيين **(قوله)** ومطلقة الرجعي تزني فيه اما ذل ان الزوج حاضر  
وقيد ملامس يكون الرجعة مرجوة فان كانت لا تزوجها لشدة بغضها فانها لا تفعل **(قوله)** ليساق قوله تعالى فاذا طلقتم  
النساء كذا في النسخ بالماء والثلاوة وايها التي اذا لاية **(قوله)** لان حل الحلية ما في كذا في الهداية وقال الكمال هذا تركب  
عبر صحيح والصحيح ان قال لان حل الحلية باقية وهذا ٣٨٦ لان الحلية هي كون الشيء محلا ولا معنى

للبسة الحلى اليها ذل معنى حل كونها محلا  
اه وقال شيخنا عزو ان تكون الاضافة  
بيانية اه **(قوله)** ومنع النير جواب  
عن سؤال مقدر **(قوله)** حتى يطأها  
غيره) يعني لو جامع مثلها وان افضاها  
وان كانت صغيرة لا يجامع مثلها لا  
يحلها او الشرط الا بالاجماع نفسه فلا  
يحلها الشيخ بالايجامع بمساعدة ما لا اذا  
لشمس وعمل والصواب انه يحلها كذا  
في شرح الزايدى **(قوله)** ولزوم الوطء  
ثبت بحديث مشهور قال الزيلعي  
بإشارة الكتاب واجماع الامة اه وفيه  
اشاره الى رجوع سيد بن المسيب رضى  
الله عنه عن قوله ان لا حول ليس شرطا  
حلها للاول نص على رجوعه عنه في  
النية وقوله عنافي البحر ومراد الزيلعي  
الاجماع العالي فلا يقدح فيه كون بشر  
الربى وداود الظاهري والشيعة قائلين  
بما رجوع عنه سعيد وقال الصدوق الشهيد  
رضى الله عنه من افنى هذا القول فعليه  
لنعتاقه والملائكة والناس اجمعين كذا  
في الفتح **(قوله)** ولو امرها فغير بالغ  
صفة كاشفة قال في شرح المجمع المراهق  
من قرب من البلوغ وتحرك التواشئ  
قيد المراهق لانه عليه الصلاة والسلام  
شرط للذة من الطرفين اه وفي فوائد  
شمس الائمة انه مقدر بمشترئين كذا في

الفتح **(قوله)** بنكاح صحيح) يخرج الماسد ونكاح غير الكف ماذا كان لها ولي على ما عليه الفتوى والنكاح الموقوف **(اما)**  
**(قوله)** وتنفى عنه) اى الزوج على سبيل المجاز فلو قال اى عدة النكاح الصحيح لكان اولى قال العيني والاول اقرب والثاني  
اظهر **(قوله)** وكذا بشرط التحليل) اى كراهة تحريم كافي الفتح **(قوله)** وان حلت للاول) قال في شرح المجمع يعني عند الامام  
الشرطان جائزان حتى اذا لم يطلقا بعد ما جامعها بمجر عليه اه وقال الكمال هذا الاجاب المالم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي  
ان يمول عليه ولا يحكم به لانه لا يكون كونه ضعيف الثبوت تبوعه قواعده المذهب واذا خيف ان لا يطلقها المحلل تقول زوجتك نفسى

على أن أمرى يدي أوبد فلان أطلق نفس فلان إذا قبل جاز النكاح وصار الأمر بهما أريد من سره هـ **(قوله)** هـ  
 انتم اذلك في قلبهما فلا تكروا قول بل يكون مأخوذاً لأن مجرد البقية في انعامات غير معتبرة وقيل نحن مأخوذاً من  
 إذا شرط الأجر كافي البحر **(قوله)** وهما الزوج الثاني مادون الثلاث هذا إذا دخل به أو دخل به في نكاحه كذا في  
**(قوله)** وعند محمد وزفر والشافعي لا يهدم انتصر الكمال محمد ما يؤول ثم قال أي بخلافه من قوله وفيه محمول في ثلاثة أقوال  
 مطلقة الثلاث أخبرت بعض المدتين أي قالت قد اقتضت عدتي وتزوجت ودخلت في الزوج الثاني وطلقتي لنفسه  
 كذا في الهداية وفي النهاية أئذ ذكر أخبارها هكذا مبسوطاً لأنها لو قالت حلفتك فتزوجت ثم قلت يمكن شيء من ذلك  
 كانت عاتلة بشر الطالح لمصدق والأصديق **(٢٨٧)** وفيما ذكرته مبسوطاً لا تصدق في كل حال وعن أسير حتى لا يفسد

الأن يتزوج حتى يستدرجها وحديث  
 الناس في حله بمجرد هذه كذا في  
**(قوله)** وسبق في آخر هذه  
 في آخر فصل الأحكام

### باب الأيلاء

**(قوله)** وشرا عطف على ترك قرنها  
 مدة تعريف لأحد قسمي الأيلاء وهو  
 الحقيق لأن في معنى حين وهو غائب  
 ما يشق على نفسه فيبقى بزيادة  
 لعين ما يشق في **(قوله)** وحكمه  
 لعين تركه نصف وهو الخلف وبعينه  
 ما يشق وشرا وهو محبة بزيادة  
 وسبه وهو قيم مشحونة وعده

الموافقة كافي البر **(قوله)** والله لا فربك  
 هذا بشرط أن لا تكون حلفت كافي  
 البر **(قوله)** يعني تعيده بكونها  
 بعضها بالتصرف بينه وبينه وهو مشعور  
 عشر عاقل **(قوله)** ولا فربك  
 لا فربك فيه من الحلف وغيره **(قوله)**  
 فلي حج أو نحوه يزيد نحوه ويصومه  
 أو شرا أو صدقة وهذا إذا كان مسلم  
 أيا له الذي بالله تعان في حلفه في  
 حق المطلق دون الكفارة ولا يكون  
 إيلاء وبالصلاق وانعتق يصح إعادة

أما الواشعرا ذلك في قلبها فلا يكفره عدعامة العلماء (وهدم الزوج الثاني مادون  
 الثلاث) أي حكمه (أيضا) أي كأيهم حكم الثلاث يعني إذا طلق الحرة تطلق  
 أو تطلقين ومضت عدتها وتزوجت بزواج آخر ثم طالت إلى الزوج الأول عادت  
 بثلاث تطلقات وهدم الزوج الثاني حكم مادون الثلاث من الحرمة الحقيقية كأيهم  
 حكم الثلاث من الحرمة الفلقية عدتها خيفة وأبي يوسف وعند محمد وزفر  
 والشافعي رحمه الله تعالى لا يهدم مادون الثلاث وهذا البحث أيضا ذكر مستوفى  
 في الكتابين المذكورين (مطلقة الثلاث أخبرت بعض المدتين) عدة من الزوج  
 الأول وعدة من الثاني (والمدعة تحتمله) أي مضيقا وسبق في آخر باب المدعة أن  
 مضيقا أن كان يحض فاقبل ما تصدق فيه عنه شهران وعندها تسعة وثلاثون يوما  
 (له) أي جاز للزوج الأول (تصدقها) أن ظن صدقها لانه أما من المعاملات لكون  
 البضع مقوما عند الدخول أو البيانات لتعلق الحل به وقول الواحد مقبول فيها

### باب الأيلاء

(هو) لغة الحلف مطلقا وشرا (حلف على ترك قربانها مدة) وحكمه طلاقه بانه  
 أن يروا الكفارة والجزاء أن حث (واقبلها للحرمة أربعة أشهر ولأمة شهران) ولا  
 حدا كثرها فلا يلاء لو حلف على أقل من الأقلين بأن قال للحرمة والله لا أقربك  
 شهرين أو ثلاثة أشهر (فلو قال والله لا أقربك أو لا أقربك أربعة أشهر) الأول  
 مؤبد والثاني مؤقت (أو أن قربتك فلي حج أو نحوه أو فانت طالق أو عیده حران  
 قربها في المدة حث) وإذا حث (ففي الحلف بالله) وجبت (الكفارة وفي غيره)  
 وجب الجزاء وسقط الأيلاء (والأ) أي وإن لم قربها بآنت بواحدة وسقط  
 الحلف المؤقت فانه إذا كان مؤقدا بأربعة أشهر ولم قربها بآنت بواحدة وسقط  
 الحلف حتى لو نكحها فلم قربها بعد ذلك لآتين (لا) أي لا يسقط الحلف (المؤبد)  
 وفرع عليه قوله (فلو نكحها ثانيا وثالثا ومضت المدتان بلائي) أي بلا قربان

وبصوم أو صدقة لا يكون مولا اتفاقا كافي شرح الجميع لا قوله فلي صوم هذا الشهر ولا بقوله لا فربك حتى صوم شهرين  
 وكذا بقوله فلي صلاة عند أبي يوسف خلافا لمذوق الكمال لا يكون مولا بغير أن وطئت فله على أن أمضى ركعتين أو أغزو  
 لأنه ليس بما يشق على النفس وأن تملق اشتغافه بمرض ذم في النفس من الجبن والكسل ونسب صحة الأيلاء في يوم من  
 ما يتركة ونحوه أهـ **(قوله)** أو عیده حر) هذا إذا استمر في ملكه لأن مات أو باعه ولم يسترده أو استرده بعد وطئها وإن استرده قبل  
 وطئها أو ملكه بأي سبب قبل الوطء عاد لا يلامن وقت الملك كافي الفتح **(قوله)** فإن قربها (لا) لا فربك بين العاق وغيره في الحث  
**(قوله)** فلو نكحها ثانيا وثالثا أشار إلى أنه لو نكحها وبعثت عدتها حتى مضت مدتها ثمانية وثلاثة لآتين وهو الأصح كافي  
 التبيين **(قوله)** ومضت المدتان) اختلف في اعتبار ابتدائها قال الزبيدي ذكر في الكافي والهداية أن مدة هذا الأيلاء تعتبر من

وقت الزواج أى فداطلافاً في ذلك وقال في الغاية ان زوجها في العدة يستمر ابتداءها من وقت وقوع الطلاق الاول ولتزوجها بعد انقضاء العدة يعتبر ابتداء الثانية من وقت التزوج ولم يحث خلافاً ومثله في النهاية وهذا يستقيم الاعلى قول من قال ان الحلاق يشكر قتل الزوج وقد يصدق اه قال الكمال بعد نقله فالاولى اعتبار الاطلاق كائى الهدياه (قوله والله لا اقربك شهرين وشهرين) اشاره الى ما قال في النهروان مع المخطوف (٣٨٨) حرف التثني او القسم لم يكن مولياً (قوله

لا قوله بعد يوم) يجوز ان يراد به مطلق الوقت او انه اتفاق (قوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد الشهرين الاولين) مطلق القول وانت خير بان هذا لا يصح مثلاً للثني لانه جمع بين اربعة اشهر بحرف الجمع بعد الشهرين الاولين فصار كالجمل بلفظه وبه يصير مولياً لثمة عن وطها اربعة اشهر بعد الشهرين الاولين فلا يصح لى الایلاء عنه فالصواب ان تكون العدة هكذا الا قوله بعد يوم والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لتعليل المصنف رحمه الله بقوله لا تلا فدل بين الشهرين الاولين والشهرين الاخيرين يوم تشتمل مدة الایلاء وهى اربعة اشهر (وكذا قوله والله لا اقربك سنة الايام) لا يكون ايلاء لان المسئى يوم متكرره ان يجعله أى يوم شاء فلا يمر عليه يوم من الايام السنة الا يمكنه ان يجعله المسئى وكذا اذا قال الايام اقربك فيه لا يكون مولياً لانه استثنى كل يوم بقربها فيه فلا تصور ان يكون ممنوعاً ابدولوا قربها يومها والى اربعة اشهر او اكثر صار مولياً لسقوط الاستثناء لان اليوم المسئى لما مضى لا يمكنه قربها الا بكفارة (و) كذا قوله (بالعصرة والله لا ادخل الكوفة واصراً بها) لا يكون ايلاء لان مكان قربتها لا لزوم شئ ان يخرجها من الكوفة (المطلقة الرجعية كالزوجة فيه) اى فى حق الایلاء لبقاء الزوجة بينهما كامراً (لالمائة ولا اجنية تكسها بدمه) اى بعد الایلاء فانه لا تصور في حقها لان محله من تكون من نساءه بالنس وهو ليست منها فلم ينقد موجبا لطلاق حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يكون مولياً وتحقيقه ان الایلاء بمنزلة تعليق الطلاق بمضى الزمان فلا يصح الا فى الملك امضافاً الى الملك كما سبق بان قال ان تزوجتك فوافقه لا اقربك ولم يوجد ولو وطئها كفر عن يمينه لانها منقذة فى حق وجوب الكفارة عند الحث (بحر عن الوطء لمرض باحدها او صفرها او رفقها او مسافة اربعة اشهر بينهما ففيه قوله قتلها) فلا تطلق بدمه ان مضت مدته وهو طاهر (وان قدور) على الجماع (فى المدّة ففيه الوطء) لان النى باللسان خلف عن النى بالجماع فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالتيم اذ ارأى الماء (قوله) لا امرأته (انت على حرام ايلاء نوى التحريم او لم يتوشتا) فان هذا اللفظ يحمل فكان بيانه الى المجدل فان قال اردت به التحريم او لم ارد به شيئاً كان يميناً ويصير به مولياً لان تحريم الحلال يمين (وظاهر ان نواه) لان فى الظاهر حرمة فاذ نواه صح لانه محتمل

لا قوله بعد يوم) يجوز ان يراد به مطلق الوقت او انه اتفاق (قوله والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد الشهرين الاولين) مطلق القول وانت خير بان هذا لا يصح مثلاً للثني لانه جمع بين اربعة اشهر بحرف الجمع بعد الشهرين الاولين فصار كالجمل بلفظه وبه يصير مولياً لثمة عن وطها اربعة اشهر بعد الشهرين الاولين فلا يصح لى الایلاء عنه فالصواب ان تكون العدة هكذا الا قوله بعد يوم والله لا اقربك شهرين بعد الشهرين الاولين لتعليل المصنف رحمه الله بقوله لا تلا فدل بين الشهرين الاولين والشهرين الاخيرين يوم تشتمل مدة الایلاء وهى اربعة اشهر (وكذا قوله والله لا اقربك سنة الايام) لا يكون ايلاء لان المسئى يوم متكرره ان يجعله أى يوم شاء فلا يمر عليه يوم من الايام السنة الا يمكنه ان يجعله المسئى وكذا اذا قال الايام اقربك فيه لا يكون مولياً لانه استثنى كل يوم بقربها فيه فلا تصور ان يكون ممنوعاً ابدولوا قربها يومها والى اربعة اشهر او اكثر صار مولياً لسقوط الاستثناء لان اليوم المسئى لما مضى لا يمكنه قربها الا بكفارة (و) كذا قوله (بالعصرة والله لا ادخل الكوفة واصراً بها) لا يكون ايلاء لان مكان قربتها لا لزوم شئ ان يخرجها من الكوفة (المطلقة الرجعية كالزوجة فيه) اى فى حق الایلاء لبقاء الزوجة بينهما كامراً (لالمائة ولا اجنية تكسها بدمه) اى بعد الایلاء فانه لا تصور في حقها لان محله من تكون من نساءه بالنس وهو ليست منها فلم ينقد موجبا لطلاق حتى لو تزوجها بعد ذلك لا يكون مولياً وتحقيقه ان الایلاء بمنزلة تعليق الطلاق بمضى الزمان فلا يصح الا فى الملك امضافاً الى الملك كما سبق بان قال ان تزوجتك فوافقه لا اقربك ولم يوجد ولو وطئها كفر عن يمينه لانها منقذة فى حق وجوب الكفارة عند الحث (بحر عن الوطء لمرض باحدها او صفرها او رفقها او مسافة اربعة اشهر بينهما ففيه قوله قتلها) فلا تطلق بدمه ان مضت مدته وهو طاهر (وان قدور) على الجماع (فى المدّة ففيه الوطء) لان النى باللسان خلف عن النى بالجماع فاذا قدر على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالتيم اذ ارأى الماء (قوله) لا امرأته (انت على حرام ايلاء نوى التحريم او لم يتوشتا) فان هذا اللفظ يحمل فكان بيانه الى المجدل فان قال اردت به التحريم او لم ارد به شيئاً كان يميناً ويصير به مولياً لان تحريم الحلال يمين (وظاهر ان نواه) لان فى الظاهر حرمة فاذ نواه صح لانه محتمل

حتى لو آل قادراً ثم عجز عن الوطء او عاجزاً ثم قدر فى المدّة لم يصح فيه باللسان ولو آل مريضاً ايلاء (عنده) مؤبداً وبانت بمضى المدّة ثم صح وتزوجها وهو مريض فعاد بلسانه لم يصح عندها وصح عند ابن يوسف وهو الانصح كما فى التبيين وقولهما ظاهر المذهب كما فى الجامع الكبير اه واختلف فيها لو حبس هل ينفى بلسانه اولاد من الفعل صحح فى البدائع الاول وشرح الطحاوى لا يكون فيه باللسان وهو جواب الرواية ووفق بينهما بالامكان وعدمه كفى الفتى (قوله ففيه قوله قتلها) ليس المراد خصوص هذا اللفظ بل ما يدل عليه كرجعت عماتك او رجعتا او ابطلت

ايلاها كافي الفتح ( قوله ) وهدد ان نوى الكذب ( قال السرخسي ) انما يصدق في نية الكذب دية لان هذا يمين مراه  
فلا يصدق في القضاء في نيته خلاف ( ٣٨٩ ) الظاهر قال في الفتح وهذا هو الصواب على ما به العمل واقتوى والاول

ظهور رواية كسب الفتوى من حرف  
الحادث انه وفيه نظر لان الفتوى  
هو في انسابه في العلم في كونه  
بما كذا في الخبر من خبر  
وكانت في اربع نسوة مستثناة  
ال ( لا تخرج عن في سنته لا  
الحاجة مبررة في دفع ذلك  
مطهر في خبرات موفقة في  
زيادة قوة ونحوه يكون مستد  
والمنفعة بغيرها في في خبر مستد  
ان كذا في خبرات في خبر  
امرأتي على حرام ولا يجوز  
نسوة لانه في خصامته من ولا  
عم قتل نسوة على حرام

وعند محمد لا يكون ظاهرا لعدم ركنه وهو تشبه المحللة بالحرمه ( وهدد ان نوى  
الكذب ) لانه وصف المحللة بالحرمه فكان كذا حقيقة فاذا نواه يصدق ( و ) تطلقه  
( بائنة ان نوى الطلاق وثلاث ان نواه ) وقدم في الكليات ( والفتوى على انه  
طلاق وان لم ينوه ) وجعل نوايا في قوله لانه لا يحلف به الا الرجال وعن هذا قالوا  
لو نوى غيره لا يصدق قضاء ولو كانت له اربع نسوة والمسئلة بحالها تقع على كل  
واحدة منهن طلاقا بانه قيل تطلق واحدة منهن واليه اليان وهو الاظهر والاشبه  
ذكره الزلي ( كذا كل حل على حرام وهو حرمه بدست كرم بروي حرام )  
اي الفتوى على انه طلاق وان لم ينوه ( ولو قال بدست جب كرم ) لا يكون طلاقا  
لعدم العرف ولو قال ( وهرجه بدست كرم ) كان طلاقا كذا في النهاية

### باب الخلع

الخلع يضم الحاء وفتحها لمة الازالة مطلقا ويضمها شرعا لالة المحضوعة ( هو  
فصل من نكاح يال بلفظ الخلع غالبا ) انما قل غالبا لانه قد يكون بلفظ البيع  
والشراء ونحوها كما سيأتي ( ولا بأس به عند الحاجة ) لقوله تعالى فلا جناح  
عليهما فيما اخدت به ( بما يصلح للمهر ) لان ما يكون عوضا للمقوم اولي ان يكون  
عوضا لغير المقوم لكن لا يحب ان يكون ما يصلح لبدل الخلع مهورا في النكاح كادون  
العشرة ( ويقتصر الى ايجاب ويقول ) كسائر العقود ( وهو في جاب الزوج يمين )  
لانه تعليق الطلاق بشرط قبولها المال ( حتى لم يصح رجوعه قبل قبولها ) كما  
لا يصح الرجوع في العي ( ولا يبطل قيامه عن المجلس قبل قبولها ) كما لا يبطل  
اليمين به بل يصح ان قبلت بعد المجلس ( ولم توقف على حضورها فيه ) اي في  
المجلس كما لا يتوقف العي عليه ( بل ) يتوقف ( على علمها ) فاذا بانها فلها القبول  
في مجلسها ( وجاز تعليق بشرط او وقت ) كاجاز في العي ( لا ) اي لم يجز ( بشرط  
الخيار له ) اي للزوج كما لا يجوز في العي ( و ) هو ( في جانبها ) اي المرأة عطف على  
قوله في جانب ( كبيع ) يعني معاوضة لانها تبذل مالا لتسلم لها نفسها ( حتى  
التمسك الاحكام ) اي اجاز رجوعها قبل قبوله وبطل قيامها عن مجلس علمها ولم  
يجز تعليق بشرط او وقت وجاز شرط الخيار كما هي احكام المعاوضة ( وطرف  
العبد في المتاق كطرفها في الطلاق ) فيكون من طرف العبد معاوضة ومن جانب  
المولى مينا وهي تعليق المتق بشرط قبول العبد فيترتب احكام المعاوضة في جانب  
العبد لا للمولى ( و ) الخلع ( قد يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمأزاة ) بان  
يقول الزوج خالعتك على الف درهم او بعتك نفسك او طلاقك على الف درهم او  
يقول المرأة اشتريت نفسي او طلاقك منك بالف او يقول الزوج طلقتك على الف او  
بارأئك اي فارقت فقبلت المرأة ( و ) قد يكون ( بالفارسية ) كما لو قال ( رجل  
لامرأته ( وخرشتن زمن خرمدي ) فقلت « خرمدي » فقال ( الزوج ( فرخم بانت )

### في باب الخلع

( قوله ) هو فصل من كتاب  
الصحيح فخرج في نفسه ومعه ردة  
قوله لغو لا مال فيه كذا في خبر  
( قوله ) لا بأس به ( ب ) قوله في  
مشروع في الكتاب والنسبة في  
الامة ( هو ) لم يابصم مهورا  
قوله بان وكان ينبغي ان يصدق  
بما يصلح وتأخير قوله ولا بأس به عند  
الحاجة هو قول في النكاح وما يصلح مهور  
صلح بدل الخلع وقيل في الترضاء  
القصة النوحة تمنع من حرة  
وانما كسبه كسبه قسبة كدونه في وجو  
الاتفاق انما كسبه كسبه صدقة وعليه  
جري العي ومنه المحققون انما كسبه  
كسبه ( قوله ) ويقتصر الى ايجاب قوله  
يبي ان شرط في مال ( قوله ) وحذ  
رجوعه قبل قبوله ( النصير به جمع  
( قوله ) ويبطل قيامه عن مجلس  
علمها ( وكذا تبطل حكمها ) ( قوله ) وجاز شرط الخيار لها ( هو غير مقدر بالثلاث ذكره البرزوقي والخبر في  
البحر ( قوله ) كما هي احكام للمعاوضة ) اي باعتبار اصلها ( قوله ) بان يقول الزوج خالعتك ) ليس هو من سوء

المسألة وأما ذكره لبني عليه ما هو في

حكمه **(قوله على مال)** شامل للبذول والمهر عنه سواء كان عليه أصالة أو كفاية كافي التهر **(قوله والفرق بينهما)** أن الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الأحكام ليس هو الفرق بل الجمع والفرق الأقوله إلا بديل الخلع الخ **(قوله طلاق بائن)** لو قضى بكونه فسحا في فداه قولان في الخلاصة ولا يخفى أن قضائه هذا الزمان ليس لهم إلا القضاء الصحيح من المذهب وهو كونه بائنا **(قوله وان قال لم يأنه الطلاق الخ)** كذا لو ادعى فيه شرطا أو استثناء إذا انقضى على صحة دعواه إلا ما إذا وجد التزام البذل أو قبضه كافي التهر **(قوله وكره له أخذ شيء من ثمنه)** يعني كراهة التحريم الحرام يسمى مكروها لأن الأخذ حرام قطعا كذا في البحر ويصح به الإبراء من صدقاتها كما في التهر **(قوله وفي رواية الجامع الصغير لا يكره)** هو الذي جزم به المؤلف **(قوله أكرهها على أي على الخلع تطلق)** أي بائنا وقع بلفظ الخلع **(قوله لأن طلاق المكره واقع)** في التعليل نظر لأن المطلق هو الزوج وليس بمكره بل هو الحامل عليه وفي الفتية أختلفا في الكره والطرق فالقول مع العيين **(قوله وأيضا لا وجه لإيجاب المسمى للإسلام)** أي لأن الإسلام مانع عن ملك الحر والخير والمينة وتملكها أيضا **(قوله ولا شيء في فدها)** قيده إذا لو كان فيها شيء من المال كان له ولو قليلا فإذا قالت من مال **(قوله أو درهم)** لا فرق بين كونها ذكرتها منكرا أو معرفة في التهر **(قوله ردت)**

أي يقع واحدة بآية ذكره قاضيان (والواقع به) أي الخلع (وبالطلاق على مال) وهو أن يقول الزوج طلقك إوانت طالق على كذا من المال أو تقول المرأة طلقني على كذا وتقول الزوج طلقك عليه والفرق بينهما أن الطلاق على مال بمنزلة الخلع في الأحكام إلا أن بديل الخلع إذا بطل بقي الطلاق بائنا وعوض الطلاق أن يبطل يقع رجما كذا في المحيط وسائق في المتن (طلاق بائن) لأنها لا تسلم المال إلا لتسلم لها نفسها وذلك باليونة (وهو) أي الخلع (من الكسفيات) لاحتماله الطلاق وغيره (فيستبرأه ما يستبرأه) من قرآن ترجع جانب الطلاق (وان قال لم يأنه الطلاق فان ذكر بديلا لم يصدق) في نفسه في شيء من الصور الأربع بل يحل على الطلاق ويكون ذكر البديل من غير البينة (والا) أي وان لم يذكر بديلا (صدق في الخلع والمبارأة) أي فيها وقع الخلع بلفظ الخلع والمبارأة لانهما كسائتان فلا بد من البينة أو ما يقوم مقامها وهو ذكر البذل وقد اشترط ولا يصدق في لفظ البيع والطلاق لكونهما سرين كذا في الكافي واعترض عليه بأن لفظ البيع غير صريح في الطلاق وهو ظاهر ما أقول المراد بكونه صريحا دلالة عليه قطعا بحيث لا يتخلف عنه أصلا وذلك لأن البيع يوجب زوال ملك العين فيلزمه قطعا زوال ملك المنة ولهذا وقع الطلاق بلفظ العتق لا للعتق بلفظ الطلاق كما صرحت تأمل فانه دقيق وبالقول حقيق (وكره أخذه) أي أخذ الزوج البذل (ان تشر) أي الزوج لقوله تعالى وإن اردتم استبدال زوج مكان زوج وآتيتم احديهن قطارا فلا تأخذوا منه شيئا ولانه أوجبها بالاستبدال فلا يزيد في وحشتها بخلاف المال (و) كره (أخذ الفضل) أي الزائد على ما دفع اليها من المهر (ان تشر) وفي رواية الجامع الصغير لا يكره لاطلاق قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما اقتدت به (أكرهها) أي أكره الزوج للمرأة (عليه) أي على الخلع (تطلق المرأة) لأن طلاق المكره واقع (بالمال) أي بلا لزوم مال أن لم يكن لها عليه مال بل التزم أن تعطيه مالا لتخلص أو يلاصق مالا أن كان لها عليه مال كالمهر ونحوه لما سبق أن الرضا شرط في لزوم المال وسقوطه والإكراه يعدم الرضا (هلك بدله في بدها يعني) خالفت مع زوجها على مال فقبل أن تدفعه إليه هلك المثل (أو استحق قبلها قيمته) أن كان قيميا (أو مثله) أن كان نثيا ولا يبطل الخلع لأنه لا يقبل الفسخ بل يجب الضمان عليها تحقيقا للمعاوضة (خلع أو طلق غمرا أو خيرا أو بئنا) ونحوها مما ليس بمال (وقع طلاق بائن في الخلع رجعي في غيره مجازا) أي بغير شيء لأن الإيقاع ملق بالقول وقد وجد فيقع في الخلع البائن وفي الطلاق الرجعي كما هو مقتضى اللفظ وقد قلناه من المحيط ولا يجب عليها شيء لأنها لم تسم مالا متوقفا لتصرف غارقه وأيضا لا وجه لإيجاب المسمى للإسلام ولا إيجاب غيره لعدم الالتزام (كخالفني على ما في بدى ولا شيء في فدها) أي خالفني الطلاق مجازا إذا قلت خالفتني على ما في بدى وليس في بدها شيء فأنها لم تسم مالا متوقفا فلم يفسد غارقه والرجوع بالفرود والمراد بالبدى هنا البداء الحسي (وان زادت) على قولها خالفتني على ما في بدى قولها (من مال أو درهم) ولم يكن في بدها شيء (ردت) عليه في الأولى

(مهرها) الذي اخذته منه (او) دفعت اليه في الثانية ( ثلاثة دراهم ) وان كان في  
 بعدها درهمان تؤمس باثام ثلاثة دراهم وان كان أكثر من ثلاثة دراهم فله ذلك  
 كذا في النهاية امارد ما اخذته في الاولى فلانها لماسمت مالا لم يكن الزوج راضيا  
 بزوال ملكة البوض والاوجه لا يجاب المسمى وقيمته لكونه مجهولا ولا يجاب  
 قيمة البضغ وهو مهر المثل لانه غير مقوم خال الخروج فتعين اجاب ماقابيه  
 البضغ على الزوج فلما للضرر عنه واما دفع ثلاثة دراهم في الثانية فلانها سمت بانفظ  
 الجميع واقله ثلاثة فتجب عليها للتيقن بها فصار كالوقرأ او اوصى بدراهم ( خالمت  
 على عبد ابق لها على راءتها من ضاهه لغيراً ) بل عابها تسام عنه ان قدرت  
 وتسليم قيمته ان عجزت لانه عقد معاوضة يقتضى سلامة الموض واشترط البراءة  
 عنه شرط ماسد فيبطل هو لا الخلع لانه لا يسلط بالشرط الفاسدة ( طلبت ) طلقات  
 ( ثلاثا ) اى قالت طلقني ثلاثاً ( بالث ) او على الف فطلقها واحدة بقع في الاولى بائنة  
 بثلاث الالف وفي الثانية رجعية عتقا ) فلما اذا قالت طلقني ثلاثا بالث جعل الالف  
 عوضا لثلاث فاذا طلقها واحدة وجب نكاح الالف لان اجزاء الموض تنقسم على  
 اجزاء الموض اما اذا قالت طلقني ثلاثا على الف فجعل على الشرط عند اى حينة  
 والطلاق يصح تعليقه بالشرط واجزاء الشرط لا تنقسم على اجزاء الشرط فيقع  
 رجعية بلائى وعندها تقع بائن بثلاث الالف لانهما حملاه على الموض بمعنى الباء  
 كافي بمت عبدا بالث او على الف وله ان يبيع لايصح تعليقه بالشرط فيحمل على  
 الموض ضرورة ولا ضرورة في الطلاق لصحة تعليقه بالشرط ( وان قال طلق نفسك  
 ثلاثا بالث او على الف فطلقت واحدة لم يقع ) لانه لم يرض بالنيونة الا بسلامة  
 الالف كمالها بخلاف قولها له طلقني ثلاثا بالث لانها لم ارضيت بالنيونة بالث  
 كانت ببعضها اولى ان ترضى ( وبائت ) اى اذا قال انت ( طالق بالث او على الف  
 فقبلت بائت ) المرأة ( ولزم الالف ) لانه مبادلة او تملق فيقتضى سلامة البديلين او  
 وجود الشرط وذلك بما ذكرنا ( وبائت طالق ) اى اذا قل لامرأته انت طالق  
 ( وعليك الف او ) قال لبعده ( انت حر وعليك الف طلقت ) المرأة ( وعق ) البعد  
 ( بجائنا ) سواء قبل او لا عنده وقال على كل واحد منهما الالف اذا قبل ولا يقع  
 الطلاق والعقاي بلاقول لان هذا الكلام يستعمل للمعاوضة فيقال احمل هذا  
 المتاع وعلى الف درهم ويكون بمنزلة قولهم بدرهم وله انه جملة تامة فلا ترتبط  
 بمقابلته الا بدلالة الحال اذا اصل فيها الاستقلال ولادلالة هنا لان الطلاق والعتاق  
 يستعملان في المال بخلاف البيع والاجارة فانهما لا يوجدان بدونيه ( قال طلقتك امس  
 على الف فلم تقبلي ) وقالت قبلت فاقول له ( وفي البيع ) القول ( المشتري ) يعنى  
 من قال لغيره بمت منك هذا العبد بالف درهم امس فلم تقبلي وقال المشتري قبلت  
 فاقول للمشتري والفرق ان الطلاق بالمال يمين من جانب الزوج والقبول شرط  
 الحث فيم اليقين بلا قبولها فلا يكون الاقرار باليمين اقرارا بشرط الحث لصحتها  
 بدونيه فصار القول قوله لان الزوجين اذا اختلفا في وجود الشرط فاقول  
 للزوج لانه منكر فاما البيع فاجاب وقبول ولا صحة لاحدهما بدون الآخر

مهرها) وفيه انما اى انه مقبوض ولا فرق  
 في ذلك بين كونه مسعى او مهر المثل  
 فانما لم يكن مقبوضا فلا يئى عليها كافي  
 المداية وكذا لو كانت قد ابرأته منه  
 كافي الجوهره كذا في النهر ( قوله ) خالمت  
 على عبد ابق لها على راءتها من ضاهه  
 لغيراً ( يخاف البراءة من عيه فلما  
 صححة كافي النهر ( قوله ) فطلقها واحدة  
 الخ ) هذا اذا طلق في المجلس حتى لو قام  
 فطلقها لا يعبئ بشئ كافي المتبحر بخلاف  
 ما اذا بدأ هو فقال خالمتك على الف  
 فانه يعتبر مجلسها في القبول لا مجلسه  
 حتى لو ذهب من المجلس ثم قبلت في  
 مجلسها ذلك صح قبولها كذا في البحر  
 عن الجوهره ( قوله ) يقع في الاولى بائنة  
 بثلاث هذا اذا لم يكن طلقها قبل ذلك  
 نتيبت فان كان فطلقها واحدة كاله  
 كل الالف كافي المبسوط وغيره كالو  
 طلقها ثلاثا دفعة او متفرقة في مجلس  
 واحد كذا في النهر والبحر ( قوله  
 فقبات بائت المرأة وزم ) يعنى اذا قبلت  
 في المجلس وهو مستدرك لانه علم من  
 قوله اول الباب الواقع وبه الطلاق على  
 مال طلاق بائن كذا في البحر ( قوله  
 وقالت قبلت فاقول له ) اى يمشه كافي  
 الفتح ولو اقاما بينة فيبذل المرأة اولى كافي  
 التاريخاية وفي الفتية اقامت بينة على  
 خلع زوجها المجنون في محضته واقام  
 وله او هو بدال لاقاها في جنونه فيبئتها  
 اولى كافي النهر

**(قوله ويسقط الخلع والمبارأة كل حق الخ)** المراد الخلع الصادر بين الزوجين لانه لو خلعها مع اخي ماله لا يسقط به مهرها او السقوط فيها اذا كان الخلع ببيعة المفاعلة لما قال في البحر وفي البرازية قال لها خالعتك فقالت قبل لا يسقط شي من المهر ويقع الطلاق البائن بقوله اذ انوى ولا دخل لقوله لاحتى اذ انوى الزوج الطلاق ولم تقبل المرأة يقع البائن وان قال الم ارد الطلاق لا يقع ويصدق قضاء وديانة بخلاف قوله خالعتك فقالت قبل يقع الطلاق والبراءة اه **(قوله)** وختم عبارة البرازية ان عليه مهر وان لم يكن عليه مهر يجب رد ما ساق اليها من المهر لان المال مذكور عرفا وفي شرح المنظومة تفسير المبارأة والخلع مما اذا قالت المرأة شي على كذا فقال بارتك اوقالت خالعتي على كذا فقال خالعتك اوقالت الزوج ذلك وقالت المرأة قبلت اه وقال في البحر المبارأة بالهنء وتركتها خطأ وهي ان تقول للزوج برئت من نكاحك بكذا كذا في شرح الواقية ولا يخفى وقوع الطلاق البائن في هذه الصورة وقد صورها في فتح القدير بان يقول بارتك على الب و لم يذكر وقوع الطلاق به وقد صرح بوقوع الطلاق بهذا المعنى في الخلاصة والبرازية لكن قال فيها في الطلاق في الخلع والمبارأة شرط الصحة الا ان المشايخ لم يشرطوه في خلع لفظة الاستعمال ولان الغالب كون الخلع بعدم ذكره الطلاق فلو كانت المبارأة ايضا كذلك لاحتاجة الى التيقن ان كان من الكنايات على الاصل اه **(قوله كالمهر)** المراد به مهر النكاح المحتل

منه حتى لو اياهما ثم تزوجها بمهر آخر فاختلت منه على مهرها برئ من الثاني دون الاول كافي الخلاصة والثمة كالمهر كافي البرازية **(قوله قيد بالنكاح الخ)** هذا على الصحيح وروى الحسن عن ابي حنيفة انها برأت كل منهما عن حقوق النكاح وعن دين آخر كادعائه **(قوله خلع الاب صغيرة)** قال في التهر قيد بالاب لان الام لو وقع الخلع بينها وبين زوج الصغيرة فان اضافت البذل الى مال نفسها او قبلت الخلع كالاجنبي وان لم تقصص ولم تضمن لا رواية فيه والصحيح انه لا يقع الطلاق بخلاف الاب كذا في البرازية **(قوله فان قبلت)** قد به اذ لو قبل عنها الاب لا يصح في الاصح كافي التبيين **(قوله قال الزوج خالعتك ولم يذكر مالا الخ)** كذا في قاضيخان

فصار الامرار بالبيع اقرارا بما لا يتم الابه فاذا انكره فقد رجع عما اقربه فلا يصدق (ويسقط الخلع والمبارأة) فصح الهمة جعل كل منهما ريتا للاخر من الدعوى عليه (كل حق لكل منهما على الآخر بما يتعلق بالنكاح) كالمهر مقبوضا او غير مقبوض قبل الدخول بها او بعده والثقة الماضية واما ثقة العدة فلا يسقط الا بالذكر قيد بالنكاح لانه لا يسقط ما لا يتعلق به كالتفرض وثمن ما اشترت من الزوج ونحوهما (خلع الاب صغيرة) مالا او مهرها طلقت ولم يلزم (اي المال عليها) (ولم يسقط) اي المهر اما وقوع الطلاق على ما هو الاصح فلا تعليل بقبول الاب فيكون كتعليله بشار افعاله واما عدم وجوب المال عليها فلان بدل الخلع تبرع ومال الصبي لا يقبل التبرع (فان خلعها) اي الاب صغيرة (ضمانه) اي لبذل الخلع لم يرد بالضمان الكفالة عن الصغيرة لان المال لا يلزمها بل المراد به التزام المال ابتداء (صح) الخلع (والمال عليه) اي الاب لان اشتراط بدل الخلع على الاجنبي صحيح فعلى الاب اولي (بلاسقوط المهر) لانه لم يدخل تحت ولاية الاب (وان شرط) الزوج (الضمان عليها) اي الصغيرة (فان قبلت وهي من اهله) اي اهل القبول بان كانت تعقل ان الخلع سالب والنكاح جالب (طلقت) لوجود الشرط (بلا شي) لانها ليست من اهل الفرامة (قال الزوج خالعتك) ولم يذكر مالا (فقبلت) المرأة (طلقت) لوجود الايجاب والقبول (ورئى عن

وعبارته رجل قال لامرأة خالعتك فقبلت يقع الطلاق وببرأ الزوج عن المهر الذي لها عليه وان لم يكن عليه مهر (المهر) كان عليها رد ما ساق اليها من الصداق كذا ذكر الحاكم الشهد في الاقرار من المختصر والشيخ الامام المعروف بخواتم زاده وبه اخذ الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وهذا لا يؤيد ما ذكرنا عن ابي يوسف رحمه الله ان الخلع لا يكون الا بوض اه عبارة قاضيخان وفي كلامه اشارة الى الخلاف في المسئلة وفيها ثلاث روايات احداها لا يبرأ عن المهر فتأخذه ان لم يكن مقبوضا قال في البدائع وهذا ظاهر جواب ظاهر الرواية الثانية يبرأ كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به احدهما الاخر وهو الصحيح على قول ابي حنيفة قبل الدخول او بعده مقبوضا او غير مقبوض الثالثة برائة كل منهما عن المهر وعن دين آخر كذا في شرح المنظومة ابن وهبان اه وفي تهديد قاضيخان قبول المرأة اشارة الى منافية الحكم لما اذا لم تقبل وهو ما قاله بعد ذلك في فصل الخلع بالفارسية رجل قال لامرأته خالعتك ونوى به الطلاق يقع الطلاق ولا يبرأ عن المهر لان قوله خالعتك من الكنايات وفي غيرها من الكنايات تقع واحدة باشة ولا يبرأ عن المهر فكذلك ههنا اه **(قوله تتيه)** في الطلاق على مال

4-2-5

بَابُ الظَّهَارِ

[illegible]

(ج) هذا قال النخعي ثلاث كفارات ذكرها الزيلي (قولهم وذاي الظهار) بغير اليا هو فتحة ياء مع سبعة ياء  
او اوان عليك كظهارك لا يكون ظهارا قالوا ولا ينام ايضا وهو الصحيح وفي الجوهرة عليه الفتوى كذا في (قولهم وذاي)  
قوله انت على كافي او مثل اى ماواه من النكراهة والظهار والطلاق قال في المواهب والحانية وازوى تحريم كذا صنف  
في الصحيح اه ولابد من ادائه التشبيه اذ لو تجرد الكلام عنها فقال انت اى لا يكون مظهرا ويكره نقره من تشبيه

ومثله يافئ ويأخى ونحوه كافي التوب (قوله انت على حرام كفى ما نواه) قال الزيلعي وان لم تكن له نية فهوظهار وعنداني يوسف ابلاها وكونهظهارا روايه محدوه الصحيح من مذهب الامام رحمه الله وروى ابو يوسف عنه انه ابلاها كافي الحائنه ولو قال انت على كليلته والدم والخربر روايت اصحها انه ابلاها لا ينو: يا واطلاق ان نواه كافي المواب (قوله ٣٩٤) وقال في الحائنه وان نوىظهارا لا يكونظهارا اه (قوله يجب لكل

(وقى) قوله (انت على حرام كفى ما نواه من الظهار او الطلاق) لان اللفظ يحتملها وما ترجع بالنية تدين (وانت على حرام كظهر اىظهار وان نوى طلاقا او ابلاها) لان ذكر الظهر رجح جانب الظهار (وبانت على كظهر اى لفسا يكون مظاهرها من جنسا) لانه اضاف الظهار اليهن فصار كما اذا اضاف الطلاق (فيجب لكل) منهن عليه (كفارة) وهى عتق رقبة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستطع فطعام ستين مسكينا للنس الوارد فيه وفصل ذلك بقوله (وهى تحجر رقية) مؤمنة كانت او كافرة ذكر اكانت او اتي صغيرة كانت او كبيرة (لم تكن فاشة جنس المنفعة) وهو المانع اما اذا اختلت المنفعة فلا يمنع حتى جاز العود ونحوه وجاز الاحم والقياس ان لا يجوز لان الفات جنس المنفعة لكنهم استحسنوا الجواز لان اصل المنفعة باقية اذا صبح عليه يسمع حتى لو كان محال لا يسمع بان ولداهم متلا وهو الاخرس لا يجوز (ولو كان ذلك التحرر) (بشره) قريبه منبها اى بنية الكفارة وبين فوت جنس المنفعة بقوله (كلاعى) بخلاف الاعور (ومجنون لا يعقل) لان الانتفاع بالجوارح ليس الا بالقل فكان فائت المنفعة والذى يحرم ويقتى مجزؤه لان الاحتلال غير مانع (والمقطوع يداه) فانه فائت منفعة البطش (او اهما) لان قوة البطش بهما يفوتاهما ففوت منفعة البطش (او رجلاه) فانه فائت منفعة المشى (او يده ورجله من جانب) فانه ايضا فائت منفعة المشى لانه تعذر عليه بخلاف ما لو قطع امان خلاف اذ لم يفوت جنس المنفعة (ولا مدبرا) عطف على لم تكن فاشة جنس المنفعة (او امواله) لاستحقاقهما الحرية بحجة فكان الرق فيهما ناقضا (او مكابا دى بعض بدله) لانه تحجر بعضه وبوضو به لاتأدى الكفارة لانه اعباده فلا بد ان تكون خالصة وان كان بعضه لم يكن خالضا لانه يكون تجارة فان اعتق مكابا لم يؤد شيأ جازا (او عبدا مشتركا اعتق) المكفر عن ظهاره (نصفه) وهو موسر (ثم) اعتق عنه (باقيه بعد ضمانه) لان الاعتاق تجزأ عنه كاستأى والنقصان تمكن في النصف الآخر لتعدد استدعاء الرق فيه وهذا النقصان حصل في ملك شريكه ثم انتقل اليه بالضمان ناقضا فلا يجزئه عن الكفارة (او عبدا اعتق نصفه عن تكفيره ثم باقيه بدموطه من ظاهرها) لان الاعتاق تجزأ عنه والمأمور به التيق قبل الميسر فلم يوجد لان النصف وقعه بدمه (وان تجزئ عن التيق صام شهرين ولا يسى فيما رمضان ولا الايام المنهية) (الولاء التابع) وهو ثابت بالنس وصوم رمضان لا يقع عن غيره فلا يجوز التكفير به والصوم في الايام المذكورة منهى عنه فيكون ناقضا فلا تجزئ به الواجب الكامل (وان افطر) المظالم (يوما ولو بمدر) كالارض والسفر (او وطها) اى التي يظهر منها (في الشهرين) متعلق بافطر وما عطف عليه (ليلا عمدا او يوما سهوا سائقة) اى

كفارة) كذا في الظاهر مرار اولو في مجلس من امره كافي الحائنه والمواب ولو اراد التكرار صدق في القضاء اذ قال ذلك في مجلس لا مجالس كافي السراج (قوله) ولو بشره قريبه بنيتها) لو قال تجلت قريبه بنيتها لكان اولى ليشمل الهبة والصدقة والوصية وفي قولنا تجلت اشارة الى اخراج الارث كالاخى (قوله) بخلاف الاعور) تقدم قريبه بشره كما كانا (قوله) والذى يحرم ويقتى مجزؤه) بنى اذا اعتقه في حال افاقه كما في الفتح والخلاصة (قوله) والمقطوع يداه) كذا قطع ثلاث اصابع من كل يد غير الابهامين (قوله) او اهما) اى يسي اهماى الدين فلو قال او اهما اهما لكان اولى ليعرض اهماى الرجلين اذ لا منع قطعهما كافي السراج (قوله) او مكابا دى بعض بدله) هذا على المشهور وقيل مطلقا يجوز (قوله) وان عجز عن التيق) يجزئه بان لم يكن في ملكه او لم يقدر على تنها وقت الاداء ولو كانت في ملكه لكان يحتاج اليها لزمه التيق كافي التادخية قال في الحرة بخلاف المسكن وعلى هذا فما في السراج لو كان له عبد للخدمة لا يجوز له الصوم الا ان يكون زمانه اى العبد هو الموافى لكلامهم ويحتمل ان يرجع الضمير الى المولى لكنه يحتاج الى نقل كذا في الهر (قوله) ليلا عمدا او يوما سهوا

او يوما سهوا) العمد ليس بيد فخرج للسهو بل هما سواء في وجوب الاستئاف كافي البدائع والصفة والاختيار (الصوم) وقال في البحر وانتدب بالعمد افاق او خطأ فاجتبه اه والسهو يومامفيد بالاولوية الاستئاف بالعمد فيه فالخاصل ان وطها مطلقا عمدا او سهوا الا ان اراد ان يوجب الاستئاف ووطه غير هالا يوجب الا ان يكون مفرطا (قوله) او يوما) لم يقبل نهارا ليدخل

ما بين طلوع الفجر الى طلوع الشمس كما في ٣٩٥ في التبيين وقال في الهر كانه عن العرف والافتاء عن من طلوع الفجر (قوله

الصوم اما في الافطار فلا تقطاع التابع بالفطر وهو عذر يمكن الاحتراز عنه لانه قد يجد شهرين لا عذر فيهما واما في الوطء فلان الواجب عليه صوم شهرين متتابعين قبل الخامس ومن ضرورة كونهما قبله اخلاؤها ما اما لوطء غير الی ظاهر منها نسبيا فلا يضره كذا في النهاية (لا الاطعام ان وطء في خلاه) ای ان وطء الی ظاهر منها في خلال الاطعام لم يستأنف لان التص في الاطعام مطلق غير مقيد بما قبل الخامس وهو منصوص عليه في الاعتاق والصيام (ولو قدر) المكفر بالصوم (على الاعتاق في آخر اليوم الاخير) ای قبل غروب الشمس من اليوم الاخير من الشهر الثاني (لزمه) ای الاعتاق ولم يصح تكفيره بالصوم وكان صومه تطوعا والافضل ان يتم صوم اليوم الاخير وان افطر فلا قضاء عليه ذكره الزيلعي (وان عجز عن ای المكفر عنه) ای الاعتاق (اطعم عنه) ای عن الظهار (هو) ای المظاهر (او نأشه ستين مسكينا) یعنی امر غیره ان يطعم عنه عن ظهاره ففعل احزه اعلام ما سارع بلفظ الاطعام او الطعام بخوضه التملك والاحاطة ما سارع بلفظ الاستاء والارادة بشرطه التملك فذكر صورة التملك بقوله اطعم عنه هو انأشه ستين مسكينا (كلا قدر القطرة اوقيته) وعند الشافعي لا يجوز دفع القيمة (من غير المتصورة) الاشياء المتصورة كالبه دقيقه وسوقه والزبيب والتمر والشعير وغيرها كالارز والندس والقدرة ونحوها فان دبرع صاع من التمر اذا ساوى نصف صاع او صاع شعير قيمة لم يجز دفعه بخلاف الارز مثلا فان دبرع صاع منه اذا ساوى نصف صاع او صاع شعير قيمة جاز دفعه وهو مبنی على اصل مقرر في شروح الجامع التبيين ان المتصور لا يتوب اخاه (او) اطعم (واحد شهرين) ای اعطى الطعام كله (او) واحدا ستين يوما جاز عندنا لان المقصود سدقة المسكين ورد جوته وذات عید تجدد الايام فكان هو في اليوم الثاني كسكين آخر لتجدد سبب الاستعاق (لا في يوم قدر الشهرين الا عن يومه) سواء كان بدقة او دفعت لان الواحد لا يستوفى في يوم واحد طعام ستين مسكينا فلم يوجد العدد المفروض حقيقة وحكا. لعدم تجدد الحاجة وذكر صورة الاباحة بقوله (واذا اشبعهم) ای ستين مسكينا وان قل ما اكوا (بالغداء) وهو الطعام قبل نصف النهار (والعشاء) وهو الطعام بعد نصف النهار (او غداين) ای اشبعهم بطعام قبل نصف النهار مرتين (او عشاءين) ای اشبعهم بطعام بعد نصف النهار مرتين او عشاء وسحر وقال فخر الاسلام طعام الاباحة كالتان لكل مسكين غداء وعشاء والغدا آن يجزئه والعشاء آن كذلك والعشاء والسحر كذلك واقفها واعدها الغداء والعشاء والمعتبر فيه الشبع لا المقدار والمعتبر في التملك القدر لا الشبع والحدود قد يصلح للاستيفاء فاقیم مقام الغداء وانما اعتبر الاكثان لقوله تعالى فاطعم ستين مسكينا والواجب فيه الوسط وهو اكلان لان الاكثر في العادة ثلاث مرات والاقل مرة كذا في غاية الیان (يجزى بر فقط او خبز شعير بالادام) فانه لا يستوفى منه حاجته الا

غدى ستين وعشى ستين آخرین لم يجز الا ان يعبد على احد الستين غدا او عشاء كافي التين وكذلك يشترط اتحادهم في الغداين او العشاءين كما في الفتح (قوله وارفعهما واعدهما الغداء والعشاء) ای اذا كان في يوم واحد (وقول) كذلك العشاء والسحر في

بالادام بخلاف خبز البر (او اعطى) عطف على الشبعم (كلاديع صاع برو نصف صاع شعير او تمر او من ر او منى تمر او شعير جاز) جزاء لقوله اذا الشبعم وما عطف عليه فان ربع صاع برو نصف صاع شعير او تمر يبلغ بالكيل نصف صاع بر او صاع شعير او تمر وكذا من ر ومنوى شعير او تمر يبلغ بالوزن نصف صاع بر او صاع شعير او تمر ولما كانت هذه الاشياء متحدة الجنس لان الكل من حيث الطعام جنس واحد جاز تكميل احدهما بالآخر ولا كذلك القيمة كما عرفت بخلاف اعتناق نصف رقة وصيام شهر) لعدم تكميل احدهما بالآخر لاختلافهما معنى فان العتق شرع لتحليس الرقة والصوم لتجويد النفس (و) بخلاف (اطعام نصف صاع تمر قيمته نصف صاع ر) لما عرفت من عدم جواز اداء ماهو من الاعداد المتصورة قيمة اذا كان اقل قدرا بمقادير الشرع وان كان اكثر من الآخر او مثله قيمة (اطعمهم) اى ستن مسكينا (كلانهم صاع بر عن ظهارين لم يصح الاغن احدهما وعن افطار وظهار صاع عنهما) لان النية تعمل عند اختلاف الجنس كالافطار والظهار لا عند اتحادهما فاذا لفت النية والصاع يصلح لكفارة واحدة لان نصف الصاع من ادنى المقادير فالوذى وهو الصاع كفارة واحدة فلا يصح حملها للظهارين بل للظهار واحد بخلاف ما اذا فرق في الدفع لانه في الدفعة الثانية في حكم مسكين آخر (كصوم اربعة اشهر او اطعام مائة وعشرين مسكينا او اعتناق عشرين عن ظهارين) فانه صحيح (وان لم يكن واحدا لو احد) لان الجنس في الظهارين متحد فلا يجب التمين (وله) اى للظهار (في اعتناق عبد عنهما او صوم شهرين ان يمين لاي) منهما (شاء وان اعتق عن قتل وظهار لم يجز عن واحد) لان نية التمين في الجنس المتحد. لئلا وفي المختلف مفيد فاذا لفت بيق مطلق النية فله ان يمين ايهما شاء كما لو اطلقه في الابتداء يوضحه انه لو نوى قضاء يومين من رمضان يجزئه عن يوم واحد ولو نوى من القضاء والذر او عن القضاء والكفارة لا يجزئه عن واحد منهما (بعد ظاهركفر بالصوم فقط) اى صوم شهرين اذ لا ملك له فلم يكن من اهل التكفير بالمال وقال النخعي كفر بصوم شهر اعتبارا بالمقربة لانه شرع زاجرا كالحدود (لاسيده عنه بالمال) بان اعتق عنه او اطعم لم يجز لانه ليس من اهل الملك فلا يصير مالكا تخليعه

### باب اللعان

(هو) لعة من اللعن وهو الطرد والاباد سعى به لما في الحامسة من لمن الرجل نفسه ومن قول المرأة غضب الله تعالى عليها المستزيم للعن وشرعا (شهادات مؤكدة بالايان مقرونة باللن قائمة مقام حد القذف في حقه) بمعنى انها اذا تلاعن سقط عنه حد القذف (و) مقام (حد الزنا في حقه) بمعنى انها اذا تلاعن سقط عنها حد الزنا والدليل على انه قائم مقام حد القذف في حقه ان هلال ابن امية جاء الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال غبت عن امرأتى سنتين فلما رجعت وجدت على بطن امرأتى الشربك زنى بها فقال له رسول الله صلى الله

(عليه)

الرفق (قوله فان ربع صاع بر ونصف صاع شعير او تمر يبلغ بالكيل نصف صاع بر) فيه تسامح فلو قيل يبلغ بالتقدير نصف صاع بر لكان اولى وكذا فيما بعد (قوله وان اعتق عن قتل وظهار لم يجز عن واحد) هذا اذا كانت مؤمنة وان كانت كافرة جاز عن الظهار استحسانا كافي التمين اه

### باب اللعان

(قوله سعى به لما في الحامسة من لمن الرجل نفسه) قال في التبيين وهي من اسمية الكل باسم البيض كالشهادة وفي التهر ولم يسم فالنصب وان كان موجودا فيلما في جانبها لان له اسبق والسبق من اسباب التزحيح (قوله وشرعا شهادات اللع) ركنه وسببه القذف (قوله مقرونة باللن) اى والنصب كافي المواهب (قوله قائمة مقام حد القذف في حقه) ظاهر اطلاقه يقتضى عدم قبول شهادة ابداءه جزم المعنى هنا بما لا اختيار وذكر الزبلى في حد القذف انها قبل اه والمراد من انها مقام حد القذف في حقه اذا كان كاذبا ومن انها مقام حد الزنا في حقه اذا كانت كاذبة وهو صادق اشار اليه في الفتق كذا في التهر

(قوله وحكمه حرمة الوطء والاستمتاع بعد التلاع لحصول النية التامة) في التعليل نظر لان حرمة الاستمتاع غير  
في حرمة الوطء والاستمتاع بعد التلاع ولو قبل التفرقة نص عليه في التورع الفتح (قوله وشروطه) في حرمة الوطء  
وكان ينبغي التصريح بها ليحسن التفرقة ﴿٣٩٧﴾ الذي ذكره وهي عدم اقامة النية على صدقه وكراهة وطءه

واحقه لا بد له من  
وأنفق ودره حرقه و  
بدار الاستمتاع في  
قد روي  
عن قوله  
عن قوله  
ولا يكونه  
تسوية  
اللعان  
للمسجون  
كلمت  
أودع  
غيره  
في التورع  
بعضه  
وان قوت  
تدبره  
اتفاق  
فان  
ايضا  
بشي  
بعلق  
في البسوط  
انصف  
ويصرح  
جميعا  
ويبين  
وان  
قال  
لا يحسد  
ينبغي  
اعادة

عليه وسلم اثنتي عشرة سنة والى الجدل على ظهر كذا قال هلال رأت مبي يارسول الله  
واعاد هذه المقالة ثم قال واني لارجو من الله تعالى ان يجعلني من عجايز الله هذه  
الآيات قد دل ذلك على ان اللعان قائم مقام حد القذف في جانب الزوج حيث لا يجد هلال  
بقذفه ثم الدليل على انه قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة ان هلالا لما راها بالسر يكذب  
المسحمة حيث قال وجدت على بطن امرأتى الشريك زني بها قال رسول الله عليه وسلم  
ان جاءته به احمر على نمت كذا فهو لهلال وان جاءت به اسود جعدا حمليا فهو لشريك  
فجانبه به على التمسك المكروه فقال صلى الله عليه وسلم اولا الايمان سبقت لكانت ولها  
شأن وهذا اشارة الى ان اللعان قائم مقام حد الزنا في جانب المرأة كذا في المبسوط (وحكمه  
حرمة الوطء والاستمتاع) بعد التلاع لحصول النية التامة (وشروطه قيام  
الزوجة) حتى اذا طلقها بائنا او تلاقى قط ولم يجب الحد وسأني بياضه في آخر الباب ان  
شاهد الله تعالى (وكون النكاح صحيحا فن قذف بالزنا زوجته النفيقة) اي البرية عن  
الزنا غير متبهمة به كمن يكون معها ولا يكون له اب معروف (وصلح) اي الزوجان  
(لاداء الشهادة على المسلم) حتى لا يحرمي اللعان بين الكافرين ولا بين كافر ومسلم وان  
صلح شاهدا على مثله كسبائي (او فني) عطف على قذف (ولهذا) احتراز عن نفي  
الحمل كسبائي (وطالبه) اي بموجب القذف وهو الحد فانه حقا فلا بد من طلبها  
كسائر حقوقها ولا من شرط اللعان واذ لم تكن غفيرة ليس لها المطالبة لقوات شرطه  
وهو العفة (لا عن) خبر قوله فن قذف (فان ابني) اي الزوج عن اللعان (حبس  
حتى يلاعن) او يكذب نفسه فيحد لان اللعان خلص عن الحد فاذا لم يأت بالحلف وجب  
عليه الاصل (فان لا عن) الزوج (لاعت) المرأة انص لكن يبدأ بالزوج لانه المدعى  
فيطلب منه الحجة اولا (والا) اي وان لم تلاعن (حبس حتى تلاعن) او تصدقه (قال  
الزبلي وفي بعض نسخ القدوري او تصدقه فتحد وهو غلط لان الحد لا يجب بالافراد  
مرة فكيف يجب بالتصديق مرة وهو لا يجب بالتصديق اربع مرات لان التصديق  
ليس باقرار قصدا فلا يثبت في حق وجوب الحد ويثبت في دونه فيدفع به اللعان ولا  
يجب به الحد ولو صدقته في نفي الولد فلا حد وللعان وهو ولدها لان النسب انما  
ينقطع حكما باللعان فلم يوجد وهو حق الولد فلا يصدقان في ابطاله وبه يظهر عدم  
جحة قول صدور الشريعة في نفي نسب ولدها منه (فان يصلح) الزوج (لشهادة)  
بان كان كافرا او عبدا او محدودا في قذف (حد لوهي من اهلها) لان اللعان تعدد  
لمن من جهته فيصار الى الموجب الاصل وهو التاب قوله تعالى والذين يرمون  
المحصنات الآية ولا يمتدح ان يكون الزوج كافرا وهي مسلمة الا اذا كانا كافرين

لا يحسد القاذف لالصحة العفو بل ترك طلبه حتى لو اد وطلب بعد اه (قوله فان لاعن) لو عفا لنفسه  
ينبغي ان يعيده ولو فرق قبل الاعادة جاز كذا في التهر عن البدائع وفي الغاية ولو بدأ بلعانها فقد احسنه ولو  
اعادة قال الكمالي وهو الاجاه اه (قوله ولو صدقته في نفي الولد فلا حد ولا لعان) وهو اه (قوله

يهددها بما اذا مضت مدة التهنئة كجسد ذكره المصنف لأن فيه في مدة التهنئة يخرج فأقول **(قوله فلا حرج عليه كما اذا قذفها اجنبى)** يعنى به الزانية ونحوها كالأمة دون المحدودة في ذنب لانها اذا كانت عفيفة وقذفها اجنبى حد **(قوله وحاصله الخ)** يتأمل في عدوله عن معنى مطلق به النص من حذف بعض المؤكيدات الى ما ترى وليس **٣٩٨** سواء اتم اعلم ان المذكور في الهداية

وغيرها فيما رتبته به وهو ظاهر الرواية والخطاب هو رواية الحسن عن الامام نظر الى انما قطع للاحتيال ووجه الظاهر ان ضمير القائل اذا اتصل به الإشارة ينقطع الاحتال ايضا كما في شرح المجمع **(قوله فان التصانق القاضى)** يعنى وجوبه كما في شرح المجمع وان فرق بعد وجود أكثر اللعان صح ولم يفرق حتى مات او عزل فان القاضى الثاني يبيده كما لو شهد عنده كذلك كذا في التبر **(قوله ولاتين قله)** لكن يجر عليها وطؤها كما قدمناه **(قوله او نحو ذلك)** يعنى الحرس والوطء الحرام لا ما اذا جن احدهما **(قوله وشرطه ان يكون الملعوق حال جريان اللعان)** لو قال في حال يجرى بينهما فيه اللعان لكان اولى كما هو ظاهر **(قوله فان كذب نفسه حد)** اى اذا اكذب بعد التلاعن وان كذب قبله ينظر فان لم يطقها قبل الاكذاب فكذلك وان ابانها ثم اكذب نفسه فلا حد ولا لعان كما في التبيين وقال في التبر وسواء كان الأكذاب باعترافه او بينة او دلاله فان مات الولد المني عن مال فدعى نسيه ثم قوله فان اكذب نفسه ليس تكرارا عما قدم من قوله حبس حتى يلاعن او يكذب نفسه فيحد لان ذلك فيا قبل اللعان وهذا فيما بعده **(قوله فله اى بعد ما حد جازله ان يتزوجها)** الحد ليس قيد الحلل وتزوجه بها قال في التبر وكذا اذا لم يجد او صدقه **(قوله فلي هذا يكون ذكر الحد فيه)** شرطاً هو الصواب ووقع في بعض النسخ لفظة القذف بعد الحد وهو سهو **(قوله لا لعان بقذف الاخرس)** (ومدتها) كذا لاحد كما في شرح المجمع وفي كلام المصنف إشارة اليه **(قوله ولا يبنى الحلل لان قيامه عند الحلل غير معلوم)** الضمير في قيامه للحمل فلا يصح ان يقال لان قيام الحلل عند الحلل غير معلوم فالصواب ان يقال لان قيام الحلل عند القذف الخ كما فعل الزيلعي خلتا بل **(قوله نفي الولد عند التهنئة)** في شمار يكون الولد حياً وبه سرخ في البدائع ولو كان الزوج غائباً ففى بلغة الحبر يكون

شرطاً هو الصواب ووقع في بعض النسخ لفظة القذف بعد الحد وهو سهو **(قوله لا لعان بقذف الاخرس)** (ومدتها) كذا لاحد كما في شرح المجمع وفي كلام المصنف إشارة اليه **(قوله ولا يبنى الحلل لان قيامه عند الحلل غير معلوم)** الضمير في قيامه للحمل فلا يصح ان يقال لان قيام الحلل عند الحلل غير معلوم فالصواب ان يقال لان قيام الحلل عند القذف الخ كما فعل الزيلعي خلتا بل **(قوله نفي الولد عند التهنئة)** في شمار يكون الولد حياً وبه سرخ في البدائع ولو كان الزوج غائباً ففى بلغة الحبر يكون

كوقت الولادة فتعجل كآنها ولده الآن فله اثني عند أبي حنيفة في مقدار ما قبل فيه التهنئة وعندها في مقدار مدة يسر  
بعد القدر من كافي الفتح وقال في شرح الجمع وعندها ان بلغه الخبر في مدتها النفس فكذلك أي هو كوقت الولادة ونال به يومه  
فمنه أبي يوسف له ان يغنيه الي سنتين وعند محمد إلى اربعين يوما اه (قوله) ومدتها سبعة ايام من حيث الغادة السرية من  
لمقدّر منها بنى كما هو ظاهر (٣٩٩) الرواية وعن الامام تقدّر بثلاثة ايام وفي رواية المجلس سبعة وسبعة

ومدتها سبعة ايام من حيث العادة كدافي النهاية (او شراء آله الولادة صح وبعدله)  
لان قبوله التهنئة او سكوته عند التهنئة او شراء آله الولادة او سكوته عن التي عنده  
ذلك الوقت اقرار منه ان الولد منه لانه اذا لم يكن منه لم يحل له السكوت عن قبوله بعد الولادة  
فلا يصح نفيه بعده كالوجود الاقراء صرح بها (ولا عن فيها) اي فيها اذا صح نفيه وفيها  
اذا لم يصح لوجود القذف بنى الولد (لن اول التوأمين) وهما اللذان بين ولادتهما اقل  
من ست أشهر (واقرب الثاني حد) لانه كذب نفسه بدعوى الثاني (وان عكس) بان اقر  
بالاول وفي الثاني (لا عن) لانه قاذف بنى الثاني ولم يرجع عنه والاقراء المقتضى سابق على  
القذف فصار كأنه اقر بقبولها ثم قذفها بالثاني (وصح نسبهما) اي نسب الولدين (فيهما)  
اي المستثنين لانهما خلقا من ماء واحد فثبت نسب احدهما يلزم ثبوت نسب الآخر  
(اجتمع شرائط الامان فيهما) اي الزوجين (ثم طلقها باثنا وتلا سقط) اي الامان (ولم  
يجب الحد) لما عرفت ان شرط قيام الزوجية قلنا انشئت انفي (كذلك تزوجها بعد ذلك)  
لان الساقط لا يرد (ولو طلقها رجعيلا ينسقط) لما عرفت من قضاء اصل الزوجة

### باب النين وغيره

باب النين وغيره

(قوله) هو من لا يقدر على الجماع مطلقا (او يصل  
الى التائب لا الايكار او لا يصل الى) امرأة (واحدة بينهما) من عن اذا حبس في  
العتة وهي حظيرة الابل (وجدت زوجها بجوبا) وهو مقطوع القصر  
والحسدتين (فرق) بينهما في الحال ان طلبت التفريق لانه حقها ولا فائدة في  
التأجيل بخلاف النين كسائتي وفيه اشار بان له لوجب بعدما وصل اليها الاخير  
لها كما اذا صار عتيبا بعده ولا فرق في هذا بين ان يكون الزوج مريضا او صغيرا لما  
ذكر بخلاف النين حيث ينتظر بلوغه او برؤه لاحتمال الزوال كما اذا كانت  
المرأة صغيرة وهو محبوب او عتيب حيث ينتظر بلوغها لاحتمال ان ترضى به (او)  
وجدت زوجها (عتيبا او خبيسا) هو مقطوع الحسدتين فقط (فان اقر) اي بعد  
ما وجدته عتيبا او خبيسا ان اقر (انه لم يصل اليها اجل) اي الزوج يعني اجله  
القاضي بركا كانت او نبيا (سنة قربة) في الصحيح وهي اثنا عشر شهرا ومدتها  
ثلاثمائة واربعه وخمسون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوم وفي رواية الحسن عن ابن  
حنيفة انه يؤجل سنة شمسية وهي مدة وصول الشمس الى النقطة التي فارقتهم  
ذلك البرج وذلك في ثلاثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم لان المرض يزول  
غالبها لانه يكون لليلة البرودة او الحرارة او اليوسة او الرطوبة وفصول السنة

كالمحبوب والحصى (هو) اي النين (من لا يقدر على الجماع) مطلقا (او يصل  
الى التائب لا الايكار او لا يصل الى) امرأة (واحدة بينهما) من عن اذا حبس في  
العتة وهي حظيرة الابل (وجدت زوجها بجوبا) وهو مقطوع القصر  
والحسدتين (فرق) بينهما في الحال ان طلبت التفريق لانه حقها ولا فائدة في  
التأجيل بخلاف النين كسائتي وفيه اشار بان له لوجب بعدما وصل اليها الاخير  
لها كما اذا صار عتيبا بعده ولا فرق في هذا بين ان يكون الزوج مريضا او صغيرا لما  
ذكر بخلاف النين حيث ينتظر بلوغه او برؤه لاحتمال الزوال كما اذا كانت  
المرأة صغيرة وهو محبوب او عتيب حيث ينتظر بلوغها لاحتمال ان ترضى به (او)  
وجدت زوجها (عتيبا او خبيسا) هو مقطوع الحسدتين فقط (فان اقر) اي بعد  
ما وجدته عتيبا او خبيسا ان اقر (انه لم يصل اليها اجل) اي الزوج يعني اجله  
القاضي بركا كانت او نبيا (سنة قربة) في الصحيح وهي اثنا عشر شهرا ومدتها  
ثلاثمائة واربعه وخمسون يوما وثلاث يوم وثلاث عشر يوم وفي رواية الحسن عن ابن  
حنيفة انه يؤجل سنة شمسية وهي مدة وصول الشمس الى النقطة التي فارقتهم  
ذلك البرج وذلك في ثلاثمائة وخمسة وستين يوما وربع يوم لان المرض يزول  
غالبها لانه يكون لليلة البرودة او الحرارة او اليوسة او الرطوبة وفصول السنة

قربة في الصحيح هو ظاهر الرواية ووجهه في الواقيات واختاره صاحب الهداية وهي بالاهلة والشمسية بالايام كافي المواهب والدين  
(قوله) وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة (الخ) اختاره السرخسي كدافي التبيين وزاد الكمال في الفتح وقاضيهان وغيره الذين  
اه وقال في الخلاصة عليه الفتوى وقال في التهر عن المجتبى لاختلاف في الاعتبار بالايام اذا كان التحجيل في أثناء الشهر

(قوله سوى مدة مرضه ومرضها) كذا مدة حجبها وعينها وامتناعها ٤٠٠ ع من حجبها في السجن مع وجود

مشتة عليها فالربع حار وطب والصيف حار يابس والحريف بارد يابس والشتاء  
بارد رطب فاذا مضت السنة ولم يزل المرض ظهر انه خلق (سوى مدة مرضه  
ومرضها) بخلاف رمضان واليتم حجبها فانها داخله في السنة (ان لم تكن رتقا)  
فقد لقوله اجل فانها اذا كانت رتقا لم يزد التأجيل كما اذا كان الزوج محبوبا فان  
وطء فيها ونعمت (والا) اي وان لم يطأ (بانت بالفريق) اي بتفريق القاضي  
بينها وكان قرينة طلاقا بآثا لان المقصود وهو دفع الظلم عنها لا يحصل بالرجعي  
(ان طلبت) لما مرته حقها (ولها كل مهر ان خلاها) لان خلوة العين صحيحة  
(وتجب المدة) للاحتياط (وان اختلفا) عطف على قوله فان اقر اي اختلف  
الزوجان فادعت المرأة عدم الوصول وانكر الزوج (وكانت ثيبا او بكر فانقضت  
النساء فقلن ثيب حلف) اي الزوج لان الثبابة ثبتت بقولهن وليس من ضرورة  
ثبوت الثبابة الوصول اليها لاحتمال زوالها بشئ آخر فيحلف بخلاف البكارة فان  
ثبوتها ينفي الوصول اليها ضرورة فتخير بقولهن (فان حلف) الزوج (يطل  
حقها) فتكون امرأته (كما لو اختارته عند العقد او بعده) فانها اذا اختارت  
زوجها يطل حقها في طلب التفريق لان الخير بين الشئيين لا يكون الا احدهما  
(وان نكل) الزوج (او قل انها بكر اجل) الزوج سنة (فان اختلفا) اي بعد التأجيل  
بينة ان ادعت المرأة عدم الوصول وانكر الزوج (فاحكم كالاول) اي ان صدقها  
خيرت وان انكر فقلر اليها النساء فان قلن بكر خيرت وان قلن ثيب فالقول له  
بيمينه فان حلف فهي امرأته (لكنها خيرت هنا حيث اجل الزوج ثمة) لان المقصود  
بالتأجيل ثمة حصول العلم بالثمة لتخير المرأة وقد حصل العلم بها ههنا فخيرت ثم اذا  
قامت عن مجلسها او اقامها اعوان القاضي قبل ان تختار شيئا يطل خيارها لان هذا  
مغزاة لتخير الزوج فلا يتوقف على ما دبره المجلس بل يطل بالقيام واذا اختارت  
الفرقة امر القاضي الزوج ان يطلقها طلقا بآثا فان ابى فبرق القاضي بينهما وقيل  
تقع الفرقة بينهما باختيارها فبها ولا يحتاج الى القضاء كخيار المتق ولوفرق بينهما  
فزوجها ثانيا لم يكن لها خيار لرضاها بحاله وان تزوج امرأة اخرى وهي طالة  
بحاله ذكر في الاسل انها لا خيار لها للمذهب بالمعيب وذكر اخصاف ان لها الخيار لان  
المعز عن وطء امرأة لا يبدل على المعز عن غيرها والقنوى على الاول (ولا تختار  
احدها بسبب الاخر) خلافا للشافعي في الميوب الحنة وهي الجنون والجذام  
والبرص والقرن وهو ما يمنع سلوك الذكر في الفرج وهو ما غده غليظة وحقه مرتبة  
او عظم والرق وهو التلاحم وعند محمد ان كان بالزوج جنون او جزام او برص  
فالرأة بالخيار وان كان بالمرأة لا يمكن الزوج دفع الضرر عن نفسه بالطلاق  
(نظر زوج الامة عينا فالحيار للمولى) لان الحق له كافي للزول

#### باب المدة

(هي) لغة الاحصاء يقال عدت الشيء اي احصيته وشرا (تربص) اي انتظار

(وتوقف)

١٠٤ كافي التبر ٥ باب المدة ٥ (قوله هي تربص)

١٠٤ كافي التبر ٥ باب المدة ٥ (قوله هي تربص)

من المرات غير شامل اعدة الصغيرة اذ لا يلزمها التريص وان كان الوجوب على ولها بان لا تزوجها حتى تنقضي العدة فلوعرفها بما  
 في مقام الاستبراء بالاجل المنصر وبلا تقضاء ما بقي من آثار النكاح لشمل كذا في التهر **قوله** لكن صرح الزيلعي بالوجوب على الصغيرة  
 في مقام الاستبراء بقاؤه متفق عليه (٤٠١) **قوله** ولو طلق ذي ذمية لم تمتد ادائها حتى تنقضي العدة ولا عليها العدة

لا رعدة حق الزوج وان كان فيها حق  
 الشرع ولهذا تجب على الصغيرة اه  
 وتريص الرجل اللازم عليه تنعم من  
 الزوج حتى تنقضي العدة في خمس  
 وعشرين موضعا كذا في الفقه بالبيت  
 في خزانته وقيلها عن في البحر لا يسمي  
 عدة اصطلاحا وان وجد معنى العدة فيه  
 وجاز اطلاق العدة عليه شرعا **قوله**  
 اراد به الخلو (الصحيحة) في اقتضائه  
 عليه لشرحه قصور لانه شامل لمن  
 نكح متهمة وطلقها قبل الوطء فان  
 نكاحها مائة حكمها **قوله** ومن  
 حكمها منع جواز تزوج غيره **قال**  
 العلامة الشيخ قاسم قلت حرمة نكاح  
 غيره عليها من ركبتها كيف يكون من  
 حكمها هل تأمل **قوله** وملك احد  
 الزوجين الآخر ليس على اطلاقه بل  
 هو فيها اذا ملكته لانها اذا ملكها اه  
 وقال في اصلاح الايضاح هذا اي ملك  
 احد الزوجين الآخر وتقبلها ابن  
 الزوج دفع وليس بفسخ **قوله** حتى  
 اذا طلق في الحيض وجب تكميل تلك  
 الحيضة بعض الاربعة لكن بالحق الضمير  
 في نكاحها راجع للحيضة من حيث هي لا  
 للاربعة **قوله** كذا لم يدر اهل  
 من لم تكن منكحة ولا متهمة من اهل  
 كانت فلا عدة عليها بغير المولى ولا  
 بالفق لم يدر هو فراقه كافي التبين اه  
 وفي التارخانية عن شرح الطحاوي  
 اجمعا على ان المدة او الامة اذا مات

وتوقف (برام المدة معلومة) سياتي بيانها (زوال) متعلق بيلزم (ملك نكاح  
 مائة) صفة ملك (بالموت او بالخلو ولو حكما) اراد به الخلو (الصحيحة) (او)  
 (وال) (فراش مع) احتراز عن فراش امة موطوءة غير مستولدة اذ لا عدة لها  
 بخلاف امة ولد مات مولاه او اعقها كسائى ولا بد من هذا التقيد والقوم لم يدكروه  
 (وطوء) متعلق على زوال (يشبه النكاح) سائى بيانه (فلا عدة بالطلاق  
 قبل الخل) لعدم تأكد ملك النكاح (ومن حكمها منع جواز تزوج غيره)  
 اي غير زوجها (و) منع جواز (نكاح اختها واربع سواها) لما مر من قاء اصل  
 النكاح (وهذه العلقا فيها) بالرفع عطف على منع جواز وجهه مامر ايضا  
 (وهي) اي العدة (في) حتى (حرمة تحيض للطلاق والفسخ) كالفسخ بخيار  
 البائع وعدم الحفاهة وملك احد الزوجين للآخر وتقبلها ابن الزوج بشبهة  
 وارتياد احدها (ثلاث حيض كوامل) حتى اذا طلق في الحيض وجب تكميل  
 تلك الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنهما لم تجزأ اعتبر تمامها كما قرر في  
 كتب الاول وانما وجبت بها لقوله تعالى والمطلقات يتريصن باضهن ثلاثة  
 قروء والفسخ في منى المطلق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم في الفرقة  
 الطارئة على النكاح وهذا يحقق فيها (كذا ام ولد مات مولاه او اعقها)  
 فان مذهبنا ايضا اذا كانت ممن تحيض ثلاث حيض كوامل (و) كذا (وطوءة  
 يشبه) كذا اذا زفت اليه غير امرائه وهو لا يبرقها فوطئها (او نكاح فاسد)  
 بالنكاح المأمور (في الموت والفرقة) متعلق بالوطوءة بشبهة والنكاح الفاسد  
 فان اقامه فيها اربع ثلاث حيض سواء مات الزوج او وقع بينهما فرقة (ويفمن)  
 عطف على في حرمة اي العدة في حرمة (لم تحض لصغر او اكبر او بلغت سن  
 ولم تحض ثلاثة اشهر) لقوله تعالى واللاتي يئسن من الحيض الآية (ان وطئت)  
 لما مر ان لا عدة بالطلاق قبل الخل (وللموت) عطف على قوله بالطلاق والفسخ  
 (او بعدة اشهر و عشرة) اي عشرة ايام (مطلقا) اي سواء وطئت او لا لقوله تعالى  
 والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا الآية (وفي) حق (امة تحيض) عطف  
 على قوله في حرمة تحيض يعني ان عدة امة تحيض للطلاق والفسخ (حيضتان)  
 لقوله صلى الله عليه وسلم طلاق امة تطليقتان وعدها حيضتان والان الرق  
 منصف والحرمة لا تجزأ فكذلك فصارت حيضتين (وفي) حق (امة لم تحض  
 او مات عنها زوجها نصف ما للحرمة) اي عدتها بالطلاق والفسخ شهر ونصف شهر  
 وللموت شهران وخسة ايام لما عرفت ان الرق منصف (وفي) حق (الحامل الحرمة  
 او الامة وان مات عنها) اي وان كان زوجها الميت صيا (وضع حملها) لاطلاق

سببها واعقها فلا عدة (درد ٢٦) عليها وفي المحيط ولو كان يعقها اه **قوله** مطلقا اي سواء وطئت او لم تسلم كانت  
 او كتابية سقيمة تاو كبيرة حرا كان زوجها او عبدا **قوله** وفي حق امة تحيض المراد التي هار كالم ولد المدة والكتابية ومعتقة  
 البعض عند ابن حنيفة لو جرد الرق في الكمل كافي التبين **قوله** وضع حملها قال في التهر عن الهارونيات لو خرج اكثر الولد

لم تصح الرجعة وحلت للأزواج وقال مشايخنا لأجل للازواج أيضا احتياطاً وفي فاضلجان فان خرج منها أكثر الولد قالوا ان كان الطلاق رجعياً ينقطع حق الرجعة ولا يلحق لها ان تزوج احتياطاً ولا يقبل قوله بالولد بلانية فلو طلب بمنها بالله لقد اسقطت سقط المستين الخلف خلعت اتفاقاً كافي البازية (قوله ولا نسب فيهما الخ) المراد بالصبي غير المراهق لانه لو كان مراهقاً وجب ان ثبت النسب منه كافي النهر ويعلم وقت الحمل بالوضع فان جاز به بعد الموت لدون ستة أشهر فهو قبل الموت والا فبعد (قوله وللرجعي مالموت) عطف على قوله للبائناً وهو متعلق بامرأة الفارو لا يصح هنا الطلاق الفار على المطلق رجعي وهذا أيضاً ليس صحيحاً حكماً لا قضاءً انها اذا طلقت رجعياً وزوجها مريض فاقضى لها اربعة اشهر وعشر وهو حي لا ترفع قضائاً من حضيها وهذا خطأ باطل لبقاء عدتها لانها من ذوات الاقراء وقد طلقت رجعياً فعدتها بالحض ولو طال الزمن لا بد من اقضاء ثلاث حيض ويقضى ايضاً لها اذا حاضت ثلاث حيض وهو حي ولم تحض اربعة اشهر وعشر ترث منه ﴿٤٠٢﴾ وقد صارت اجنية وهو غير فار وهذا

خطأ ايضاً وما اذا مات وقد بقي من عدتها بالحض شيء فاتها تنقل لمدة الوفاة وليست مما نحن فيه فان الكلام فيمن يموت زوجها الفار في عدتها والمطلقة رجعياً ليس زوجها فاراً وعدتها بحسب حالها ان كانت تحيض في ثلاث حيض والا فتلاثة اشهر وللحامل وضه وقد وقع الابهام في كثير من الكتب كالكا في وشرح الجمع والاكل فاجتنبه ومنه قوله في شرح الجمع قيدنا طلاقها بالبينونة لانه اذا كان رجعياً فليطأ عدة الوفاة اتفاقاً وقده عليه محقق بمثل ما قلنا فقيده بقوله هذا اذا مات وعدة الطلاق باقية لانها حينئذ زوجة وعلى الزوجة ترث اربعة اشهر وعشر اما اذا كانت منقضية فلم تكن زوجة فلا يجب عليها الموتة شيء ولا ترث افاغتته (قوله لانها لما ورثت جعل النكاح قائماً حكماً الخ) ليس تمليلاً لقوله وللرجعي مالموت بل لقوله للبائناً

ابداً الاجلين وهو وجه الاستحسان وذلك لان الزبلى قال وقال ابو يوسف تمدد يمين من ابنتها عدة الطلاق وهو القياس (بالشهور) وذكر وجهه ثم قال وجه الاستحسان انها لما ورثت جعل النكاح قائماً الى آخر ما ذكره المصنف ويشير اليه قوله لانها لما ورثت جعل النكاح قائماً حكماً الى الموت لان النكاح في الرجعي قائم حقيقة اليه مادامت في البدة ورشد اليه ايضاً قوله فصار كالمطلقة رجعياً حيث شبه البائنة فتنقل لمدة الوفاة لكن يشترط اقضاء ما بقي من حضيها فها ولا اقضاء لعدتها حتى تحيض ما بقي بعد عدة الوفاة (قوله ثم رأت الدم على عاتقها) قال في النهر عن المراج والبازية لا بد ان يكون الدم احمر او اسود فلو كان اسفراً او خضراً او ترابياً لا يكون حيضاً وعليه الفتوى واكثر المشايخ (قوله لان عودها يسلط الايس هو الصحيح) وظاهر الرواية القول بالاستنافض مطلقاً اي فيما مضى وفيما يستقبل وصحح في الزوازل عدم الانتقاض فيما مضى فلا تعد الانكحة المباشرة بعدم الاعتداد بالاشهر رفضي القاضي بها او لم يقض ومنه في البازية وذكر في البحر ستة اقوال فيها مصححة فتراجع (قوله فلمن من التقرير ان ما وقع في عباده صدر الشرعية من قوله فقبل اقتضاها بها كانه سهو) غير مسلم لانها اذا رأت في الشاة عدتها لاشهر

بالشهور من حاض حصة ثم إيس) يعنى أن من حاض حصة أوجضت ثم  
إيس أى قطع دمها وهى فى سن الأياس تمتد بالشهور احترازا عن الجمع بين البدل  
والمبدل كذا فى الهداية فإن المدة بالشهور بدلت من المدة بالحض فلو جعل الحصة التى  
رأت قبل الأياس مشتملة على الوقت ليكون محسوبا من المدة من حيث أنه وقت لم الجمع  
المستوع والمجب من صدور الرزمة أن عبارة الهداية بمدى الوقت كما قلنا كيف قال  
أقول الاستئناف مشكل لأنه لو ظهر أن عدتها بالأشهر من وقت الطلاق فالحصة التى  
رأت قبل الأياس مشتملة على الوقت فيجب أن يكون محسوبا من المدة من حيث أنه  
وقت (مستدة طلاق وطئت بشبهة) وقدر بيانها وهو مبتدأ خبره قوله (عليها عدة  
أخرى) لتجدد السبب (وتداخلتا) أى المدة (فأراه) أى إذا دخلت يكون  
مآثره من الحضي بدلوله بشبهة (منهما) أى المديتين (وإذا تمت) المدة (الأولى)  
ولم تكمل الثانية (انقضى بعض الثانية فعليا تماما) إذا وجبت على المرأة عدتان قاما  
أن يكونا من رجلين أو رجل واحد فإن كان الثاني كأنها طلقها ثلاثا وقال طلقت أنها  
تحل لى أو طلقها بالفاظ الكناية فوطئها فى المدة فلا شك أن المديتين تدخلتا  
وإن كان الأول وكانت من جنين كالنطفة عنها زوجها إذا وطئت بشبهة كجائسي  
أو من جنس واحد كالملقة إذا تزوجت فى عدتها فوطئها الثانى وفرق بينهما تدخلتا  
عدتها ويكون مآثر المآثر المرأة من الحضي محسوبا منها جميعا وإذا انقضت المدة الأولى  
ولم تكمل الثانية فعليا تمام المدة الثانية وصورة أن الوطء الثانى إن كان  
بعد مآثر حصة يجب عليها بدلوله الثانى ثلاث حض أيضا فالحصة الأولى  
من المدة الأولى وحضتان بعدها من المديتين قتم المدة الأولى وتحجب حصة  
رابعة أتم المدة الثانية وإن كان قبل مآثر حصة فلاشئ عليها إلا ثلاث حض  
وهى تنوب عن ست حض (ومعدة وفاة وطئت بها) أى بشبهة تمتد بالشهور  
وتحتسب بمآثره من الحضي (فيها) أى فى الشهر قال فى المبسوط لو تزوجت  
فى عدة الوفاة فدخلها الثانى ففرق بينهما فعليا بقية عدتها من الأول تمام  
أربعة أشهر وعشر وعليها ثلاث حض للأخر وتحجب بمآثرها بعد التفريق  
من عدة الوفاة أيضا تحقيقا لتداخل قدر الأمكان وهذا الشك من المدة غير  
مذكور فى الوقاية والكثر (وعدة الطلاق والموت تنقضى وإن جهلت المرأة  
بها) أى بالطلاق والموت حتى أن الزوج إذا كان غائبا عنها وبلغها خبر تطليقها  
أيها بعدما رأت ثلاث حض أمومتها بعد مضي أربعة أشهر وعشر كانت عدتها  
مقتضية (وإبتدأها) أى ابتداء عدتها (أى عقيب الطلاق والموت  
للعقيب عليها جميعا) لأن الله تعالى أوجبها على المعلقة والمتوفى عنها زوجها وهما  
يتنفسان بها عقيبهما (و) إبتدأها (فى نكاح فاسد عقيب قرضه) أى فحرق  
القاضى (أو عزمه على ترك الوطء) بأن يقول تركت أو خلعت سبيلك ونحو ذلك  
لا بمجرد العزم ذكره الزبائى (قلت مضت عدتى وكذبها) الزوج (خلعت) فإن  
القول لها مع العيب لأنها أئمة فيها تخبر وقدر فى آخر باب الرجعة (نكح معتدة

الحض تستأنفها كانتألف بالشهور  
من حاض حصة ثم إيست غايته لزوم  
السكوت عن الحكم فيها إذا رأت بعد تمام  
الاعتدال ولا يصير (قوله) كذا إذا طلقها  
ثلاثا وقال طلقت أنها تحل لى) قال فى  
الدرية فيه نظر لأن هذا من قبل شبهة  
القتل والنسب لا يثبت فيها بالوطء ولو  
ادعى ظن الحلى وإذا لم يثبت النسب لم  
تجب الصدة كذا فى النهر اه وقال  
الكامل كل من حبلت فى عدتها فعدتها  
انقضت حملها والمتوفى عنها إذا حبلت  
بمعدوم الزوج فعدتها بالشهور أربعة  
أشهر وعشر اه (قوله) وإبتدأها  
عقيب ما عقيب الطلاق) يستثنى منه  
من بين طلاقها فإن عدتها من وقت  
اليان لا من وقت قوله احدا كما طلق  
وإن مات قبل اليان لم كلامها عدة  
الوفاة تستكمل فيها ثلاث حض كافى  
البرائة أه ولو أقر بطلاق امرأته منذ  
سنتين فكذبته أو قالت لا أدري تمتد من  
وقت الإقرار وتصح الثقة والسكى  
وإن صدقته اعتدت من حين الطلاق  
وقيل الفتوى على وجوبها من وقت  
الإقرار بلاخفة كذا فى المواهب (قوله)  
أى تفريق القاضى (المراة) أى الحكم  
بالتفريق بينها كفى بالبحر عن النابة  
(قوله) بأن يقول تركتك الخ) هذا  
فى المدخول بها لما فى السراج أما غير  
المدخول بها فيكفى فترق الإبدان وهو  
أن يتركها على قصد أن لا يعود إليها  
(قوله) وقدر فى آخر باب الرجعة)  
هو كذلك لكنه مثنى فيه على قول  
الامام بصدى التحليف وأحال على  
كتاب الدعوى

(قوله ويكون طلاقا بعد الدخول) لأقال على هذا بلك الرجعة لأنه صريح لا نقول تكميل المهر ووجوب استئناف العدة للاحتياط والاحتياط في انقطاع الرجعة كذا في الفتح (قوله ولا على ذمة طلقها ذمى) كذا لومات عنها كافي التبيين (قوله ولا على حرية خرجت البنا مسلمة الى آخر الباب) تقدم في آخر نكاح الكافر والله الموفق عنه وكرمه

### ﴿ فصل في الاحداد ﴾

(قوله محمد) بنى وجوبا هو يضم الحاء وكسر هاء باب نصر وضرب **﴿ ٤٠٤ ﴾** ومن الثاني يقال احدث بمحدا حداد فهي محد

من بان) اي ابان امرأته ما دون الثلاث ثم تزوجها في العدة (وطلق قبل الوطء وجب) عليه (مهر تام) عليها (عدة مبتدأة) لانها مقبوضة في يده بالوطء الاول وبقى اثره وهو العدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة ثاب ذلك القبض عن القبض الواجب في هذا النكاح كالغائب يشتري منصوبا في يده فيصير قابضا بمجرد العقد فيكون طلاقا بعد الدخول (لأعدة على مسبية افرقت ببيان الدارين) لأن العدة حيث وجبت انما وجبت حقا للعد والحري ملحق بالجماد والبائهم حتى صار محلا للتملك فلا حرمة لفراشه (الاحامل) لان في بطنها ولد ثابت النسب (ولا) على (ذمية طلقها ذمى) اذا اعتقدوا عدمها لان وجوب العدة لا يجوز ان يكون لحق الشرع لانها غير مخاطبة بحقوق الشرع ولالحق الزوج لانه خلاف معتقده وقد امرنا ان نتركهم وما يدنون (ولا) على (حرية خرجت البنا مسلمة او ذمية او مستأمنة ثم اسلمت او صارت ذمية) لقوله تعالى ولا جناح عليكم ان تنكحوهن مطلقا قبله ولما عرفت ان الحري ملحق بالجماد والبائهم فلا حرمة لفراشه (الا الحامل) لما عرفت ان في بطنها ولدا ثابت النسب

### ﴿ فصل في الاحداد ﴾

وهو ترك الزينة والطيب والمحدثات (محمد معتدة البائن والموت) اظهارا للتأسف على فوت نعمة النكاح الذي هو سبب لصونها وكفاية مؤنتها وايضا لان محمد المطلقة الرجعية لا نعمة النكاح لمقتضا لبقاء النكاح وايضا يحل وطؤها وتجري عليها احكام الزوجات حال كونها (كيرة مسلمة) فان الصغيرة والكافرة غير مخاطبتين بالخروج (ولو) كانت الكيرة المسلمة (امة) لانها مخاطبة بحقوق الله تعالى فيما ليس فيه ابطال حق المولى بخلاف المتع من الخروج فان فيه ابطال حق المولى وحق المبدء مقدم لحاجته (ترك الزينة) يتعلق بقوله محمد (و) ترك (لبس الزعفران) اي المصبوغ بالزعفران (والمعصر) اي المصبوغ بالمعصر اذ يفرح منهما راحة الطيب (والحناء والطيب والذهن والكحل الابيض) فان الضرورات تبيح المحظورات (لا) اي لا محمد (مبتدعة عتيق) وهي اوله اعتقها مولاها (و) مبتدعة (نكاح فاسد) لان الحداد لانظار التأسف على فوت نعمة النكاح ولم يقتضها ذلك (لا تخطب معتدة الاثريضا) لقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء الى ان قال ولكن لاتواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفا قالوا التعريض ان يقول اني اريد ان تزوجك بكيسة وانك لصالحة ونحو ذلك بما يبدل

للضرورة كافي التبيين وينبئ قيده قدما تسحدث ثوبا غيره اما يسه والاستحداث ثمنه او من مالها ان كان لها مال (على) كافي الفتح (والطيب) اي لا تنطيب ولا تحضر عمله ولا تحرق فيه وان لم يكن لها كسب الا فيه كذا في الفتح والمراد من منها من التجارة فيه اذا طاعتها بنفسها كما هو ظاهر (قوله والذهن) بالفتح مصدر ذهن اسم معنى وبالضم اسم عين يبنى ترك استعمال الذهن سواء كان مطيا او مجتأ وكذا ترك الامتناع بالاسنان الضيقة لا الواسعة المتباعدة كافي التبيين (قوله الابيض) يتعلق بالجميع (قوله لا تخطب معتدة الاثريضا) هذا اذا كانت عن وفاة اما اذا كانت عن طلاق

فلا يجوز التعريض ولو كان بائناً كافي التبيين **(قوله)** ولانخرج معدة الطلاق رجعا بان ادبائنا<sup>١</sup>، يعني ان كانت بالغة امام الصغرة فتخرج في البائن وكذا انخرج الكتابة والمنعومة في البائن<sup>٢</sup> الا انه لم يمتنع من الخروج حياطة لماه خلاف الصغرة كافي التبيين ومعددة الفرقه فبفتح كالبائن كما في شرح القاية **(قوله)** وعرض الابل المراد به اقل من نصفه كافي التبيين **(قوله)** والمعلقة ليس لها ذلك لدور الفقة **(٤٥٥ هـ)** حتى لو اختلفت على ان لا تقف لها تخرج نهارا لمساها وقيل لانخرج وهو

ينظر في خصوص الواقع في عالم في واقعة  
عجز هذه المختلة عن المعيشة ان لم تخرج  
افتاها بالحل وان علم قدرتها افتاها بالحرمة

اه (قوله) وتمتدان في بيت وجبت  
(فيه) شامل لبيت الاخيه (قوله) الا  
(ان يظهر عذر) منه الفزع الشديدين

المنزل عليهما أو كان الزوج الخ) كذا  
في الهداية وقال في مختصر الظهيرية  
للعمري رحمه الله ومن خطه نقلت ما نصه

وان كان ماجنا يخاف عليها منه فانه يخرج  
ويسكن منزلا آخر نحو رازا عن المعصية  
اه (قوله) وندب ان يجعل بينهما

عن تلخيص الجامع (قوله من لم تحض  
قطعت بعد بالشهر الح) مكرر بما قدمه في  
باب العدة من قوله او بلغت سن ولم

نحو ثلاثه اشهر ثم ان قوله كذا من  
رأت يومادما فقطع حتى مضت سنة  
يدنى ثم طلقها بعد السنة كما في شرح المجموع

الذي طلقها فيه شهرين باهات ولا تكمل  
ان وفيه لوصالته من السكنى على دراهم  
بمضيها (لوجييض الح) هذا في حق الحرة

على ارادة الزوج بها والقول المرفوع اني فليك لراغب ابي ابد ان نجمع ونحو ذلك ( ولا تخرج معتدة الطلاق ) رجعا كان او بائنا ( من بينها ) ليلاً ولا تهازراً ( وتخرج معتدة الموت نهاراً وبعض الليل وتبيت فيه ) اى في بيتها فان تفتقه معتدة الموت عليها فتحتاج الى الخرج نهاراً للكسب وقد يعتد الى ان يجمع الليل والمطلة ليست كذلك لدور الثقة عليها من مال زوجها ( وتعتد ان اى معتدة الطلاق ومعتدة الموت ( في بيت وبيت ) اى العدة ( فيه ) اى في بيت يضاف اليها السكنى حال وقوع الفرقة والموت لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن اى بيوت السكنى ( الا ان يظهر عذر ) بان كان نصيبها من دارالبيت لا يكفيها واخرجها الورثة من تعييبهم او خافت تلف مالها او الاضرار بالبيت ( لا بد من ستره ) بينهما ( في الطلاق ( البائن ) حتى لا تقع الحلوة بالاجنية وببدها لئلا يبان في ان يكونوا في منزل واحد لانه معتبر بالحرمه للقاهر انه انما يمرها لياستر الحرام ( وان خاف ان المنزل عليها ما كان ) الزوج ( فاسقاء لاولى خروجها ) وان جاز خروجها ( ونوب ان يجعل بينهما ) امرأَةً ( قادرة على الحيلولة ) احتياطاً ( لانت اومات عنها زوجها في سفر وبينها وبين مصرها دون ثلاثة ايام رجعت الى مصرها لانه ليس بائناً الخروج بل هو بناء ( ولو ) بينهما ( ثلاثة خبرت ) بين المنفى والرجوع سواء كان معها ولى اولى ( ونوب الرجوع ) ليكون الاعتداد في منزل الزوج هذا اذا كان الى المقصد اي ثلاثة ايام وان كان اقل مضى الى مقصدها ولم يذكر هذا الشرط اعتماداً على اقصاهما بمقابلة وهو ان الحكم في صورة النساءى الحيار وفي صورة اقلية احدها التين ( ولو في مصر ) عطف على قوله في سفر اى لوانت اومات عنها زوجها في مصر من المصاير لا تخرج بل ( فتد فيه فتخرج بمصر ) ان كان لها محرم ( من لم تحض قط ) تمتد بالاشهر كذا من رأت يوماداً فاقطع حتى مضت سنة لانها في حكم الاولى ( واعتبار الشهور في العدة بالايام بالالهة ) كذا في الصغرى ( لطلبها فاصلحة من نفقة العدة لوبا للشهور جاز ) الصالح تين الشهور ( ولو بالخص لا ) لكونها مجهولة ( اخبرت ) المرأة ( بنفى عده ) اى عدة الزوج الاول ( و ) عدة ( الحمل ) وغلب على ظنهم اى من الزوج الاول ( صدقها والمدة ) ( تحتمل ) ما اخبرته ( تكسحها ) اى جاز ان يسكنها الزوج الاول ( نصيبها ) اى العدة ( لو ) كانت ( تحيض فاقلم ) اى مدة ( تصدق ) المرأة ( فيه شهران عند ابن حنيفة رحمه

(ويخرج معدنة الموت هارارا وبص الجبل ويبيت فيه) الى اى فيها رافقه معدنة الموت عليها فتحتاج الى الحار ويهناها للكسب وقد يمتد الى ان يهجم الليل والمطلة ليست كذلك ليدور الثقة عليها من مال زوجها (وتعدنان) الى معدنة الطلاق ومعدنة الموت (فـ - - - - -) الى المعدنة (فـ) الى فـ يتضاف اليها الكسب

حال وقوع الفرقة والموت لقوله تعالى لا تخرجوهن من بيوتهن أي بيوت السكنى (الان يظهر عذر) بأن كان نسبها من دارالميت لا يكفيها واخرجه الوردية من

الجزل عليها والكان) الربح (فاسقاء لأوى خروجه) وأنجاز خروجها (وذهب أن  
يحمل بينهما) امرأته (قادرة على الحيلة) احتياطا (إذ أوتت عنها زوجها  
فسفر وبها وبين مصر هادون ثلاثة أيام رجعت) إلى مصرها لانه ليس باستاء  
الحج معها (من بلاد دلم) منها (الثلاثة خرجت من الزحف) والحدء سماء كان

معها ولى اولى ( وندب الرجوع ) ليكون الاعتداد فى منزل الزوج هذا اذا كان الى المقصد ايضا ثلاثة ايام وان كان اقل مضت الى مقصدها ويذكر هذا الشق

(من محض قط) تمتد بالاشهر كذا من رات يومادما فاقطع حتى يموت  
لانها في حكم الاولى (واعتبار الشهور في العدة بالأيام لا بالالاهة) كذا في الصغرى  
(طلقها فاصلته من نفقة العدة ولو بالشهور جائز) الصالح تعيين الشهور (ولو بالحض

(و) عدة (الحمل) وغلب على ظنه: أى ظن الزوج الأول (صدقها والمدة تخمّل)  
والخبر ٤ (نكحها) أى جاز ابن نكحها الزوج الأول (نصيبها) أى العدة (لو)

رحمته الله ثلثة اشهر بالام كل شهر الثانون يوما قال صاحباه تذهب بعد ماضى قبلة  
الشهر الاول الثالين يوما بالاشهر الاخر اه (قوله طلقها فاصحح الخ) كذا في قاض  
لا يجوز اه (قوله اخبرت بعض عدله الخ) مكرر بما قدمه اخرباب الرجعة (قوله

﴿ باب ثبوت النسب ﴾

﴿ قوله ولو بظلم منزل ﴾ ظل المنزل مثل لقلته لأن ظله جالة الدوران اسرع زوالا من سائر الظلال وهو على حذف مضاف تقديره ولو بقدر ظل منزل و يروى ولو بظلمة منزل أى ولو بقدر دوران فلكة منزل كفى البحر ﴿ قوله لوجود الملوقة في الكساح ﴾ أوفى المدة) فإن قيل يبنى أن يحمل على أنه بوطء بعد الطلاق لأن الحوادث تحمل على أقرب أوقات الامكان وفيه أثبات الرجعة ايضا احتياطا فكان أولى قلنا حوادث انما تحمل على أقرب أوقاتها لانما يوجد مقتضى بخلاف ذلك وأما اذا وجد فلاونها وجد المقتضى لأن الطلاق الرجعي يقتضى اليقونة عند انقضاء المدة والقول بثبوت الرجعة ابطاله فلا يجوز ما فيه من حمل المسألة على خلاف السنة وهو المراجعة بالفعل مع ما فيه من أثبات الرجعة بالشك وهو ايضا لا يجوز فلا يصار اليه مع إمكان غيره كافي التبيين ﴿ قوله والظاهر انه من لا ستفاء الزمانها ﴾ لا يرد عليه حل حاله ﴿ ٤٠٦ ﴾ على خلاف السنة وهو المراجعة بالفعل

الله وعند هاتسعة وثلاثون يوما) لا حتم أن يقع الطلاق قبل أول حيضة فتكون مدتها ثلاثة وأطهر بمدها خمسة عشر يوما ثم تحيض ثلاثة وتطهر خمسة عشر يوما ثم تحيض ثلاثة وتكمل المدة وزاد شيخ الاسلام ثلاث ساعات للغسل ساء على كون زمن الاغتسال من الحيض وله أن رؤيتها هكذا فائدة فلا يبنى عليها الحكم الشرعي بل الاعم الأغلب فتستمر أكثر مدة الحيض وأقل مدة الطهر ليمتدلا فيكون ثلاث حيض شهر والطهران بينها شهرا

﴿ باب ثبوت النسب ﴾

(أكثر مدة الحمل سنتان) لقول عائشة رضى الله تعالى عنها الولد لا يبنى في البطن أكثر من سنتين ولو بظلمة منزل (واقلمها ستة أشهر) لقوله تعالى وحمله وفصاله ثلاثون شهرا ثم قال تعالى وفصاله في عامين فيقول للحمل ستة أشهر (فثبت نسب ولد تمتد الرجعي وان ولدت لأكثر من سنتين مالم تقرر بعض المدة) لا حتم الملوقة حال المدة لجواز كونها بمدة الطهر (وبانت في الأقل) يعنى اذا جاءت به لأقل من سنتين بانت من زوجها لانقضاء المدة وثبت نسبه لوجود الملوقة في الكساح أوفى المدة ولا يصير مراجعا لانه يحتمل الملوقة قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالشك (وكان مراجعا في الأكثر) يعنى اذا جاءت به لأكثر من سنتين كان مراجعا لأن الملوقة بعد الطلاق والظاهر انه من لا ستفاء الزنا منها فيكون مراجعا (كذا مبتوتة ولدت لأقل منها) يعنى ثبت نسب ولد بمبتوتة اذا جاءت به لأقل من سنتين بلا دعوى لا حتم كون الولد قائما وقت الطلاق فلا يثبت بزوال الفرائض ويثبت النسب احتياطا (ولو لتماهما لا) أى اذا جاءت به لتقام سنتين من وقت الفرقة لم يثبت نسبه لأن الحمل حادث بعد الطلاق فلا يكون منه لحمة الوطء (الابدعوة) لانه التزمت وايضا يحتمل أن يطأها بشبهة في المدة

وتقدم صون المسلم عنه لانه لا يلزم أن يكون بالفعل بل بالقول ويمكن أن تلزم كونها بالفعل لانه اخف من حملها على الزنا ﴿ قوله ولو لتماهما لا ﴾ قال في البحر هذا مشكل فاتهم اتفقوا على أن أكثر مدتها حمل ستان والحقوق الستين بالأقل منها حتى انهم اتفقوا النسب اذا جاءت به لتقام سنتين وجوابه بالفرق فان في مسئلة المبتوتة اذا جاءت به لسنتين من وقت الطلاق ولو اثبتا النسب منه للزوم أن يكون الملوقة سابقا على الطلاق حتى يحل الوطء فيثبت يلزم كون الولد في بطن امه أكثر من سنتين بخلاف غير المبتوتة لحل الوطء بعد الطلاق اه وقال الكمال والوجه أن يحمل على تقرير قاضيان المتقدم أنه يحل الملوقة في حال الطلاق بانطلقها حال جماعها ومصادف الانزال الطلاق فاذا ثبت به لتقام سنتين ثبت نسبه لوجود المقتضى وهو الامكان مع الاحتياط اه وانشاء ثبوت النسب بالولادة لتقام الستين فيما لم يكن توأما اما اذا كان

بان ولدت الثاني لأكثر من سنتين والاول لأقل منهما ثبت نسبهما منه عندهما خلافا لمحمد كما في التبيين ﴿ قوله (و) الابدعوة ﴾ قال الكمال وفي اشتراط تصديق المرأة روايتان والأوجه أنه لا يشترط اه واشتكل الزيلي ثبوت النسب هنا بالوطء والمبتوتة بالثلاث من قيل شبهة الفعل وفيها لا يثبت النسب وان ادعاء واجاب عنه في البحر بأنه مسلم لومحضت الشبهة للفعل وهنا لم تحض بل هى شبهة عقدا ايضا والزم على الجواب في منع الففار ابطال اطلاق عامة المتون من أن النسب لا يثبت في شبهة الفعل وكان عليهم أن يفصلوا فيها بين الحصة وما فيه شبهة عقد لكنهم لم يفصلوا اللهم الا ان قال ذلك في ثبوت النسب اغناهم عن التفصيل في كتاب الحدود اه ﴿ قوله وايضا يحتمل أن يطأها بشبهة في المدة ﴾ قال الكمال وطء المأبنة في المدة لا يثبت به النسب اه فهذا ليس وجها لأثبات النسب بالابدعوة فلم يند مجردا عنها فلا فائدة بذكره

**(قولہ لم يظهر فيها امارات البلوغ)** ای ولم تدع حبلًا ولم تقر بمضي العدة فانما ان اقرت بالانقضاء ثم ولدت فحكمها حكم المأثرة وان لم تقر بالانقضاء ادعت حبلًا فان كان الطلاق بائنًا ثبتت الي ستين من وقت الطلاق وان كان رجعيًا ثبت النسب الى سبع وعشرين شهرًا وان لم تدع الحبل ولم تقر بانقضاء العدة قال ابو حنيفة ومحمد رحمهما الله هذا وما لو اقرت بانقضاء العدة بثلاثة اشهر سواء وقال ابو يوسف هذا وما لو ادعت الحبل سواء كذا في قاضيخان **(قولہ لان المولود حينئذ يكون في العدة)** فيه اما الى انها مدخول بها وهو مقيد به اذ لو كانت غير مدخول بها فان ولدت لدون ستة اشهر ثبت نسبه والا فلا كذا في التبع **(قولہ وكذا معتدة)** ای معتدة طلاق كان يبنى للمصنف رحمه الله اعادته على عمومته بترك هذا التيد لان معتدة الوفاة مثل المعتدة عن طلاق كافي الجوهره **(قولہ اقرت)** ﴿٤٠٧﴾ شامل لقرار المراهقة والبائة **(قولہ ولدت لاقل من نصف سنة من وقت الاقرار)** ای ولدت لاقل من سنتين

**(و) كذا (مراهقة)** ای صبية سنها تسع فضعدا لم يظهر فيها امارات البلوغ ثبتت نسب ولدها (اذا ولدت لاقل من تسعة اشهر) منذ طلقها بائنًا كان او رجعيًا لان المولود حينئذ يكون في العدة (واتسعة لا) ای لو ولدت لتسعة اشهر لا ثبتت نسب ولدها لان المولود حينئذ يكون خارج العدة وذلك لانها صغيرة بيقين واليقين لا يزول بالاحتمال والنسب مناف للحمل فاذا بقي فيها صفة الصغر حكم بمضي عدتها بثلاثة اشهر وحمل الحمل على انه حادث فلا ثبت النسب الا ترى انها لو اقرت بمضي العدة ثم ولدت لسته اشهر لم يثبت النسب لوجود دليل الانقضاء وهو اقرارها فكذا هنا بل اولى لان اقرارها يحتمل الكذب وحكم الشرع بالانقضاء لا تردد فيه (وكذا معتدة) ای معتدة طلاق (اقرت بالمضي) ای مضى عدتها (وولدت لاقل من نصف سنة) من وقت الاقرار هذا هو المصطوف في الهداية والكثير وغيرهما وهو الصواب للموافق لتحليل وقد وقع في عبارة صدر الشريعة الطلاق مكان الاقرار وكأنه سهو من النسخ الاول ويثبت نسب ولدها لما مر ان المولود حينئذ يكون في العدة لظهور كذبها بيقين حيث اقرت بالانقضاء ورحمها مشغول باناء (ولتصفها لا لما مر ان المولود حينئذ يكون خارجها) (او تظهر) عطف على اقرت ای كذا معتدة طلاق ظهر (حبلها او اقرار الزوج) ای ثبتت نسب ولدها لمعتدة ادعت ولادته وانكرها الزوج وقد كان قبل الولادة حبل ظاهري او اقرار الزوج بالحبل (والا) ای وان لم يظهر حبلها ولم يقر الزوج به (فيثبت) ای النسب (اذا ثبت ولادتها بحجة تامة) ای بشهادة رجلين او رجل وامرأتين بان دخلت المرأة بيتًا ولم يكن معها احد ولا في البيت والرجلان على الباب حتى ولدت فعلمنا الولادة برؤية الولد اوسماع سوته قيد بالحجة التامة اذ لا يثبت النسب بشهادة امرأة واحدة على الولادة خلافا لما في الحاصل ان المعتدة اذا ولدت ولدا لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة الا ان يشهد بولادتها رجلان او رجل وامرأتان الا ان

فيبنى ان يثبت نسب ولدها بشهادة القاتبة من غير زيادة شيء آخر كافي المتكوفة ذكره الزيلعي وقال الكمال والطلاق المصنف يشمل المعتدة عن وفاة وطلاق بائن او رجعي فيوافق تصريح قاضيخان وفخر الاسلام بغير بيان الخلاف في الرجعي وشمس الائمة قيد صورة المسئلة بالبائن ونحوه فعل صاحب المختلف واذا قرر ان النكاح بمدا رجعي قائم من كل وجه تقييد الخلاف بالبائن كما نقله شمس الائمة ويكون الرجعي كالصفة القائمة حتى حل الوطء ودواعيه والخلاف انما هو بمدا المولود والطلاق البائن اه قاضيه اشكال الزيلعي رحمه الله **(قولہ فالحاصل ان المعتدة اذا ولدت ولدا لم يثبت نسبه عند أبي حنيفة الخ)** يعني في صورة جحود الولادة والحاصل المذكور ناقص صورة تسديق الورثة التي سيذكرها المصنف عقب هذا فكان ينبغي ذكرها في هذا الحاصل

(قوله هذه ماله ذكرت في الهداية بقوله ويأبى نسب ولد المولى مؤلفها رحمه الله تعالى) تمام قول الهداية

يكون هناك جبال ظاهرياً أو اعتراف من قبل الزوج فيثبت النكاح بلا شهادة  
ومنها ثبت في الجميع زيادة امرأة واحدة مساهمة حرة عدلة كذا في الكافي  
(و) كذا (مقدمة وفاة ولدت لفلان منها) هذه هي التي ذكرت في الهداية بقوله  
ويثبت نسب ولداً للميت فيها ولو كان الخ أي مات بسببها متدة وفاة يكون من  
الموت ولادة أقل من اثنين وقال رحمه الله عليه بعد انقضاء عدة الوفاة ستة  
شهر لا يثبت النسب لأن الشارع حكم بانقضاء عدتها بانتهاء العين الجهة انصارنا  
إذا اقرت بالانقضاء كما بين في الصحيحين واما أن الانقضاء عدتها جهة أخرى وهو  
وضع الحمل يختلف المذهب لأن الأصل فيها عدم الحمل لأنها قبل البلوغ ليست  
محل وفي البلوغ ناسوا الصغير ثابت بين فلا يولد المثلث (أو ولدت) عطف على  
قوله ولدت لفلان منها هذه هي التي ذكرت في الهداية تأرياً بقوله وإن كانت  
مستعدة من وفاة وسبقها الخ أي يثبت نسب ولا مقدمة وفاة ولدت (في العدة  
وإذا ولدت بالولادة) ولأنه بعد بلوغ المرأة نفقوا به اتفاقاً وهذا في حق الأثر  
ظاهر لأنه ناسي فقام فيها مع بسطهم أمافي في النكاح فهل ثبت في حق  
جميعهم من الميراث هذا إذا كان من أهلها وإذا كان بسبقها رجلان أو رجل  
واحد من الورثة مساهمة لم الحصة ولذا في هذه من هذا الشبهة وقيل لا يشترط  
لأن الثبوت في حق جميعهم مرجع للثبوت في سهمهم بأقاربهم وماتوا تبعاً لأقاربهم  
فيه شرائط الأسباب فالمراد مع المولى والمولى مع المال فثبت في سهم الأبناء وهذا  
هو الصحيح كذا في الكافي (و) كذا (ملاوه ولا يثبت له ميراث) يعني إذا  
تزوج الرجل امرأة فثبت بولدها أنه أبها فثبت له ميراثه بماله موله (أقربه  
الزوج أو نسب) لأن الأقرب إلى قائم والماله (والأقرب) الزوج (ولأنه يثبت  
به هذه امرأة) واحدة (فإن شهد ثلثاً) لأن المال ثبتت طالقاً في العالم  
والأمان اتفاقاً بالصدق وهو موجود هنا لأن قوله الرجل من فقه أهلنا بالزنا  
والصدق لا يلزم وهو الأول ظاهر من قولنا كذا وبها هي الشبهة المزمع كون  
الامان ثابتاً بعد هذه الدلالة بأن النسب للامان الميراثي من حيث هو قوله الأول  
على ظاهره أن لا يثبت أن الذي في الدليل لا يثبت وهو الأول لكن لا يثبت أن  
الصدق ماله لا يثبت ويؤيده ما لا يثبت فيه وهو قوله الثاني وهو قوله الأول  
الوجود الحارضي والصدق ماله التامس به قوله الثاني وهو قوله الأول  
إذا سمع الزوج أن امرأته ولدت فثبت له ميراثها ولذا في قوله الثاني من قوله الأول  
إذا كانت قال فثبت ميراثها منه وإن لم يكن الولد موجوداً في الحالين (و) أن  
ولدت (لاقل منها) أي من ستة أشهر (لا يثبت) ميراثها في المولود على الكافي  
(فإن ولدت ثم انفصلت وأدعت منها منها) ميراثها (وإن لم ير الزوج إلا قبل  
صداق بلا عين مثله) فلا طلاقاً له أي (قال ابن أبي شيبة) فهو طلاقاً ثم ينفصلها  
فثبت له النسب (لأنه منها منها ليرثه) ابن الزوج (و) (و) أن نسب الولد

قال الزبائلي وشروطه اى ثبوت النسب ان تدايسة اظهر من وقت التزوج من امر نكحان ولا بد ان لانه اذا (ومهرها) جاءت به لاق منه تبين ان العلق كان سابقا على الطلاق وان جاءت به لاكثر منه تبين انها مطلقه لانا لا نعلم ان وقع

الطلاق بعدم وجوب العدة لكونه قبل الدخول والحلوة ولما تبين بصلان هذا الحكم وقول الزبلي بعدم وجوب العدة الحائض في صورة ولادته الأكثر من ستة أشهر لانها اذ ولادته لست أشهر لا غير فالعدة عليها لم يثبت النسب اه وقال الكمال وقد عرفت ان ثبت نسبه ان لا تكون اى ولادته أكثر من ستة أشهر من وقت التكاثر ولا قبل ولا يخفى ان عليهم النسب فيها اذ اجازت به الأكثر من ستة أشهر في مدة يتصور ان يكون منه وهو ستان ٤٠٩ ﴿ ولا موجب للصرف عنه ينافي الاحتياط في البتة واحتال كونه حدث بعد

الطلاق فيما اذا جازت به ستة أشهر ويوم في غاية البعد فن العادة المستمرة كون الحمل أكثر منها وربما تنحى دهور ثم يسمع فيها ولادة لست أشهر فكان الظاهر عدم حدوثه وحدوثه احتمال فأى احتياط في إثبات النسب اذا تضمنه احتمال ضعيف يقتضى نفيه وتركها ظاهرا يقتضى ثبوته اه وقال الزبلي نقلا عن النهاية مزيا الى المنقضى انه اى الزوج لا يكون به محصنا اه وقال الكمال انه مشكل لحالته لصريح المذهب اه **(قوله ومهرها)** اى مهر واحد كاملا لانها ماتت بالنسب بمن تحقق الوطء منه حكما وهو اقرب من الحارة تأكيده المهر وكان يبنى ان يجب عليه مهر ان مهر الوطء ومهر التكاثر وعن ابى يوسف انه يجب مهر وانصف بالطلاق قبل الدخول والمهر بالدخول كذا في التبيين **(قوله لوجود الملق في العدة)** فيه نظر لان تصور الملق انها هو اذا حصل حال انعقاد التكاثر لا حال زواله فلو اجاز ان يملأ لزوم المهر تحقق الوطء منه حكما كما تقدم عن الزبلي وثبت النسب لم يلزم العدة عليها في هذه الحالة وتقدم فيها نقله عن الزبلي انه لاعدة عليها في صورة ولادتها الأكثر من ستة أشهر **(قوله وان كان اقرب بالحبل**

ومهرها) لوجود الملق في العدة (علق طلاقها بولادتها) اى قال لامرأته اذا ولدت ولدا فان طلق (فشهدت امرأته) واحدة (بها) اى بالولادة (المعلق) اى الطلاق عند ابى حنيفة وعند ما يقع لان الولادة ثبتت بشهادة امرأته ثم ثبت الطلاق بالبيعة وله ان الولادة ثبتت ضرورة فتتقدّر قدرها فلا تتعدى الى الطلاق وهو ليس بتابع لها لان كلاهما يوجد بدون الآخر اعترض عليه بعض شراح الهداية بان كلامنا في الطلاق المعلق بالولادة والمعلق بالشيء لازم من لوازمه والولادة ثبتت بشهادة والنسب اذا ثبت ثبت جميع لوازمه اه قوله والشيء اذا ثبت ثبت جميع لوازمه ليس على إطلاقه بل هو في موضع لا يتصور الانفكاك بين اللانتم والملازم كافي لزوم العقل وقد اشار اليه صاحب الهداية بقوله والطلاق ينقل عنها وقد قرر في كتب الأصول في بحث الاقضاء ان قوله اعني عبدك عنى نائب يقتضى البيع ضرورة صحة النقل فصار كأنه قد بيع عبدك عنى نائب وكى لا يعتق فثبت البيع بقدر الضرورة حتى لا يثبت من الأركان والشرائط الاما لا يحتمل سقوط اصل (وان) كان الزوج (قرب بالحبل ثم علق) طلاقها بالولادة فقالت المرأة ولدت وكذب الزوج (شع) الطلاق (بلاشهادة) عند ابى حنيفة وعندها يشرط شهادة القابلة لانهما يدعى حته فلا بد من الحجة وله ان اقراره بالحبل اقرار بما يقتضى اليه وهو الولادة (نكحامة فطلقها ففسر اهافان ولدت لاقل من ستة أشهر مذكرا لزمه الولد والا فلا يلزمه اى فلا يلزمه لان الولد في الوحة الاول ولد المستفاد الملق سابق على الشراء وفى الثاني ولد المملوكة اذا لحادث بصلان الى اقرب وقته فلا بد من الدعوى (قال لامة ان كان في بطنك ولد فقهوى فشهدت امرأته على الولادة لاقل من ستة أشهر منذ اقربى ام ولده) لان سبب ثبوت النسب وهو الدعوى قد وجدس المولى بقوله فقهوى وانما الحاجة الى تعيين الولد وهو ثبت بشهادة القابلة اتفاقا وانما قل لاقل من ستة أشهر منذ اقرب لانهما ولدت لست أشهر فصاعدا لا يثبت النسب لاحتمال انها جلبت بمدة مائة المولى لم يكن المولى مدعى هذا الولد بخلاف الاول للتيقن فقام الولد في البطن وقت القول فصحت الدعوى (واطفال) عطفت على قوله لامة اى لوقال لطفل (هوانى ومات) المقر (فقات اه) اى ام الطفل (هو ابنه) وانا زوجته (رأته) اى برت الطفل وامه من المقر لان المسئلة فيها اذا كانت معروفة بالحرية وبكونها ام الطفل ولا سيول الى سيرة الطفل له الاستكاف اه تكافا صحيحا

ثم علق الخ على هذا الخلاف لو كان الحبل ظاهرا كفى التبين **(قوله نكحامة فطلقها الخ)** ينى بعد الدخول طلبة بآنية اورجية لانه لو كان قبل الدخول لا يلزمه الا ان تله لاقل من ستة أشهر منذ اقربها لانه لاعدة عليها او بعده والطلاق ثقتان ثبت النسب الى الستين من وقت الطلاق واذا طلقها واحدة رجعية يلزمه وان جازت به لستين بعد الطلاق فاكث بعد كونه لاقل من ستة أشهر من الشراء وان واحدا لم يثبت الى اقل من ستين او تمام الستين بعد كونه لاقل من ستة أشهر من

الشراء كافي الفتح **(قوله)** وجهلت حرته الارث قال الكمال ولكن لها **﴿ ٤١٠ ﴾** مهر المثل **(قوله)** وقد ثبت ان النكاح بعد

ماصح لا يقبل الفسخ) يعني بهذه الدعوى **(قوله)** ولدت امته الموطوءة) مذكور في باب الاستيلاء ايضا

### باب الحضنة

هي بكسر الحاء وتحتها **(قوله)** الان تكون مرتداع) كذا اذا كانت تخرج كل وقت وتترك البنت ضائعة كافي الفتح **(قوله)** الا اذا لم يثبت) هو المختار وقيل لا تغير الام في ظاهر الرواية لان الولد يتعدى بالدهن وغيره من الملمات فلا يؤدي الى الضائع والى الاول مال القدوري وشمس الائمة السرخسي وهو الاصول لان قصر الرضيع الذي لم يأكل الطعام على الدهن والنسب سبب تمرد مومنه كذا في البرهان **(قوله)** بان لا يأخذ الولد ثدي غيرها) كذا في اعسر الاب ولا مال للولد تجبر الام على الارضاع سيئة قوله عن الضائع كافي البرهان **(قوله)** لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد) كذا بناتهن وبنات الاخ كافي فقدمت بنات الاخ الشقيقة ثم لام على الحالات والعمات باقيا الروايات واختلف الرواية في بنات الاخت لآب والصحيح ان الحالة اولى من بنات كافي التبيين والبحر وقال في السراج ثم بعد بنات الاخت يكون لبنات الاخ **(قوله)** والحالة اولى من بنات الاخ) مخالفصلا في الجوهره والسراج ونهت بنات الاخ اولى من العمات والحالات **(قوله)** ثم خالته كذلك ثم عمته) قال في المواهب ويعدن خالة الام كذلك ثم عمها كذلك اه وفي الفتح خالة الام اولى من خالة الاب **(قوله)** فلا حق لامها ولد) كذا مدبره لوجود الرق فيها والمكسبة

لانه الموضوع للحل (وان قال وارثه انت ام ولده وجهلت حرته الارث) لان ظهور الحرية باعتبار الدارجة في رفع الرق لافي استحقاق الارث (زوج امته من عبده لحاتم بولد فادعاه المولى لم يثبت نسب) لان ثبوت نسبه يقتضي فسخ النكاح وقد ثبت ان النكاح بعد ما صح لا يقبل الفسخ بخلاف البيع فان المولى اذا باع امته وولدت عند المشتري ثم ادعاه البائع يثبت نسبه وينسخ البيع (وعتق) اي الولد لانه ملك المولى وقد اقر بنوته فلم يحرته وان لم يثبت الملام كما اذا اقر بنوته عبده المعروف بالنسب (وتصير) اي الامة (ام ولده) لاقراره بذلك (ولدت امته الموطوءة له ولدا لم يثبت نسبه حتى يدعيه) فان الفراه على ثلاث مراتب قوي وهو فراش المكوكة وحكمه ان يثبت بالنسب بلا دعوة ولا يثبت بمجرد التقي بل يثبت باللعان في النكاح الصحيح اذ لعان في الفاسد كما مر وسيف وهو فراش الامة وحكمه ان لا يثبت بالنسب الابدعوة لضعفه ومتوسط وهو فراش ام الولد وحكمه ان يثبت بالنسب بلا دعوة ويثبت بمجرد التقي لكن ثبوته بلا دعوة انما يكون اذا حل للمولى وطؤها واما اذا لم يحل فلا يثبت بلا دعوة كالم ولد كاتنها مولاه وامة مشتركة بين اثنين استولداها ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه بدونها كذا في خذانة المفتين

### باب الحضنة

هي من حضن الطائر بيضه يحضنه اذا ضمه الى نفسه تحت جناحه وكذلك المرأة اذا حضنت ولدها (هي لام ولو بعد الطلاق ما لم تنزوج) يعني تزوج آخر غير محرّم للطفل كسبا في وانما كانت لها لاجماع الامة عليه ولانها اشفق من غيرها (الا ان تكون مرتدة) فانها تحبس وتضرب فلا تنفرغ للحضنة (او فاجرة) كذا في الكافي (بلا جبرها) على اخذ الولد اذا ثبت او لم تطلب لاحتمال ان تعجز عن الحضنة (الا اذا تمكنت) بان لا يأخذ الولد ثدي غيرها او لا يكون له ذور محرّم سوى الام فتجبر على الحضنة اذا اجبته لاشفقة لها عليه (ثم امها) اي ام الام (وان علت) لانها هذه الولاية تستفاد من قبل الامهات (ثم ام ابية) اي اب الولد (كذلك) اي وان علت لانها من الامهات ولهذا تحرز ميراث الامهات السدس ولانها اوفر شفقة لاجل الولد (ثم اخته لآب وام) لانها اشفق (ثم اخته لام) لانها اقرب لاقبلها في هذا الامر (ثم اخته لآب) لان بنات الابوين اولى من بنات الاجداد (ثم خالته) لان قرابة الام ارجح في هذا الامر (كذلك) اي من كانت لآب وام اولى ثم لام ثم لآب والحالة اولى من بنات الاخ لانها تدلى بالام وتلك بالاخ (ثم عنه كذلك) في الترتيب ولاحق لبنات العمه والحالة في الحضنة لانها غير محرّم (بشرط حرمتهم) لمعجز الرقيق عن الحضنة لاشتغاله بخدمة المولى واللاحق الحضنة نوع ولاية ولا ولاية للرقيق على نفسه فضلا عن الولاية على غيره (فلاحق لامة وام ولد قبل عتقهما) بل الحق للمولى ان كان الصغير رقيقا ولا يرق بينه وبين

احق بولدها المولود في الكتابة قوله فيها بخلاف المولود قبلها **﴿ ٤١١ ﴾** يستحقها بعد المذكورات العصبة الاقرب فالاقرب (اه) الا ان الصغيرة لا تدفع لغير محرّم كابن العلم واذا لم تكن عصبة تدفع الى الاخ لام ثم الى ابنته ثم الى الم لام ثم الى الخال لآبون ثم لآب ثم لام

امان كان في ملكه كسباني في البيع وان شأه الله تعالى وان كان حرا فالحضنة لا قرباه  
 الاحرار واذ اعتقا كان لهما حق الحضنة في اولادهما الاحرار لانها موالا ولدهما الاحرار  
 حال نبوت الحق (الذمية كالمسلمة) يعني انها احق بولدها المسلم (حتى يفل) اي الولد  
 (دينا) لان الحضنة تبقى على الشفقة وهي اشفق عليه فيكون الدق اليها النظر له بالمبطل  
 دينا فاذ عقل بنزع منها لاحتمال الضرر (او يخاف ان يألف الكفر) فان تألف الكفر قد  
 يكون قبل نقل الدين فاذا خيف هذا بنزع ايمانها (يسقط حقها) اي حق الحضنة اما  
 كانت او غيرها كالجدة (بنكاح غير محرم) اي محرم الولد لانقص الشفقة حتى اذا  
 نكحت محرمه لا تسقط كالمحرم (ويبدو) اي حقها (بالفرقة) لان  
 المانع اذا زال عاد المنوع (طلبت) الام (اجرا فلو) طلبت (في النكاح او في عدة الرجعي  
 لم تستحق) الاجران الا رضاع مستحق عليها ديانة وان لم يكن مستحقا دينا قال الله  
 تعالى والوالدان راضعن اولادهن الآية لكنها عذرت لاحتمال عجزها فاذا اقدمت عليه  
 بالاجر ظهر قدرتها فكان الفل واجبا عليها فلا يجوز اخذ الاجر عليه (ولو) طلبت  
 (بعدة او فيها) لكن (لانه من غير هاتين) اما الاول فلان النكاح قد زال  
 بالكلية فصارت كالاجنية واما الثاني فلانه غير مستحق عليها اعلم ان الام او الولي يرضع  
 الولد بعد انقضاء عدتها ما لم يطلب اكثر من اجرة الاجنية لانها اشفق وانظر للصبي  
 وفي اخذها من اضرا به فان التست اكثر من ذلك لم يجبر الاب عليها دفعا للضرر عنه  
 قال الله تعالى لا تضاروا والدة بولدها ولا مولود له بولده اي لا تضار هي باخذ الولد منها  
 ولا يضار هو بزامه اكثر من اجرة الاجنية وان رضيت الاجنية ان ترضعه ينبر  
 اجر او بدون اجر المثل والام باجر المثل فالاجنية هنا اولي لما قلنا ذكره الزيلعي (وفي  
 المبتوتة وابستان) في رواية جاز استجارها لان النكاح قد زال فالتحقت بالاجانب وفي  
 رواية اخرى لا لان العدة من احكام النكاح ولهذا تجب فيها النفقة والمكس ولا يجوز  
 دفع الزكاة اليها والشهادة لها (قال الاب اجدر رضعة بلا اجر) حين قالت الام بعد الدة  
 لا رضعة الا بالاجر (او بالاكل) حين قالت لا رضعه الا بكذا (ليس لها منه ولكن  
 ترضع الطئر) الطفل (في بيتها لم تزوج) رعاية للطرفين (لا تدفع صبية الى عصة غير  
 محرم كولي المتافق وابن الم) لاحتمال الفساد (مع وجود محرم غير عصة  
 كالحال) لعدم احتمال (ولا) تدفع ايضا (الى فاسق ماجن) وهو من لا يبالي  
 بما يصنع فانه لا يتحاشى عن الفساد (لا يخبر طفل) بين ابيه وامه وان كان عمرا وقال  
 الشافعي يخبر اذا بلغ سن التمييز ويسلم الى من يختاره (الام والجدة احق به) اي  
 بالصبي من ابيه (حتى يستقى) عن الغير بان يأكل ويشرب ويلبس ويستحي  
 وحده لانه اذا استغنى يحتاج الى التأديب والتخلق بأداب الرجال واخلاقهم  
 والاب اقدر على ذلك (وقدر الاستئناء (بسبع سنين) قدره الحصاص (وهو غني)  
 كذا في الكافي (و) الام والجدة احق (بها) اي بالصبي من الاب (حتى يحض)  
 لانها بعد الاستئناء تحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأة على ذلك اقدر وبعد

كافي البرهان واذ اجتمع من له الحق في  
 درجة فالورعهم اولى ثم اكبرهم كافي  
 التبيين (قوله يسقط حقها) اي حق  
 الحضنة كان ينبغي ان يقال حق الحضنة  
 لقوله بعده اما كانت او غيرها (قوله  
 ويبدو بالفرقة) هذان من قبيل زوال المانع  
 لا عودا لاسقاط وقولهم يسقط حقها مناه  
 منع مانع منه كالتأشيرة لا نفقة لها ثم  
 يعود بهما لمزل الزوج وأشار الى ان  
 المطلقة رجعا لاحق لها مادامت عندها  
 قائمة (قوله ولو بعد عدة تستحق) قال  
 صاحب البحر اعلم ان ظاهر الروايتين ان  
 اجرة الرضاع غير نفقة الولد للمطبق وهو  
 للمفارقة فمل هذا عجب على الاب ثلاثة  
 اجرة الرضاع واجرة الحضنة ونفقة  
 الولد (قوله وفي المبتوتة وابستان)  
 قال في التتائنية عن الحجفة في رواية محمد  
 لا يجوز وفي رواية الحسن يجوز وعلم  
 الفتوى (قوله لكن ترضع الطئر الطفل  
 في بيتها) اي بيت الام عالم تزوج وهذا  
 تهيددا المطلقة فيها قدمه عن الزيلعي شرحا  
 وكان يقينه هذا عن ذلك (قوله لا يخبر  
 طفل) كذا ممتوه ويكون عند الام كافي  
 الفتح (قوله وقد ربيع سنين) قال في  
 الفتح ولو اختلفا قال ابن سبع وقالت ابن  
 ست لا يخلف القاضي احدهما ولكن  
 ينظر ان كان يأكل وحده ويلبس  
 وحده دفع للاب والا فلا

(قولهم) وروى عن محمد حتى تشبه وهو الاحوط) قال في المواهب وبه بنى وقال الكمال وفي غياث المفاتيح الاعتماد على رواية هشام بن محمد لفساد الزمان وعن ابي يوسف مثله (قولهم) لا تسافر مطلقة بولدها) قال في البحر الذي يظهر عدم صحة التعبير بالسفر والخروج على الإطلاق لأن السفر كان المراد به السفر على وجه لا يشترط للمنع وإن اريد به القوي لم يصح أيضاً لأنها لا تمنع فيها إذا تقارب ما بين المكاتب وكذا التعبير بمطلق الخروج والصح والمباراة الصحيحة ليس لها الخروج الولد من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت إلا إذا انتقلت من القرية إلى المصر وكذا لا يخرج الأب من محل إقامته قبل استنائه ﴿٤١٢﴾ وإن لم يكن لها حق في الحضنة لا احتمال

عوده بزوال المنع كما في البرهان وفي السراجية لم يطلق السفر بولده لزوجهما إلى أن يموء حقها اه وفي الحاشي القديس محل المنع إذا لم يمكنه أن يتصرف ولدها كل يوم اه (له وان تقارب الخ) أي وقتك إلى مصر آخر كما في المواهب وسأني (قولهم) لأن الانتقال إلى قريب الخ) لتبيل لقوله وإن تقارباً إلا أنه لما شمل النقل من مصر إلى قرية استثناء بقوله لكن الانتقال من مصر إلى قرية يضر بأولها الخ (قولهم) الصغيرة عمه الخ) هذه مسئلة مفارقة لما تقدم من حيث أن الصغير تدفع للعمه عتاقاً في السابقة قال ترضع في بيت الأم فتحمل على الأجنبية وهذا يصلح جواباً لما قاله صاحب البحر لرم من صرح بان الأجنبية كالعمة وأن الصغيرة تدفع إليها إذا كانت مشربة والأم تريد الأجر على الحضنة ولا تقاس على العمة لأنها حاضنة في الجملة وكل حاضنة له هي كذلك اه فليأمل وتبيد الدفع للعمه يسارها واعصار الأب مفيد أن الأب الموسر يجبر على دفع الأجرة للأم نظراً للصغير ومع اعساره لا يوجد أحد ممن هو مقدم على العمه فاعتزل العمه ومع ذلك يشترط أيضاً أن لا تكون متزوجة بنهر محرم

البلوغ يحتاج إلى التحصين والحفظ والأب فيه أقدر (وروى) عن محمد (حتى تشبه) يعني أنه يدفع إلى الأب إذا بانفت حد الشهوة لتحقيق الحاجة إلى الصيانة (وهو الاحوط) لفساد الزمان (وغيرها) أي حضنة غير الأم والجددة (أحق بها) أي بالنت منها (حتى تشبه) لأن التزك عند من تحضنها نوع استخدام وغيره لا يملك ولا يجره استعمالها ولأن المقصود هو السلم وهو يحصل بالاستخدام وغيره لا يملك ولا يجره استعمالها ولأن فلا يحصل المقصود بخلاف الأم والجددة أقدر منهما عليه شرعاً (لا تسافر مطلقة بولدها) أي بدون إذن بغيره من الأضرار بأول (الأي وطنها الذي تكهفها) حتى لو وقع التزويج في بلد وليس بوطن لها ليس لها أن تنقله إليه ولا إلى وطنها لعدم الأمرين في كل منهما وهو رواية كتاب الطلاق من الأصل وهو الأصح هذا إذا كان بين الموضعين تفاوت وإن تقارباً بحيث يمكن من معاملة ولديه يوم ويرجع إلى أهله في قبل الليل جأ لها أن تنقل إليه مطلقاً في دار الإسلام ولا يشترط فيه وقوع التزويج ولا الوطن إلا إلى قرية من مصر لأن الانتقال إلى قريب بمنزلة الانتقال من محلة إلى محلة في بلدة واحدة لكن الانتقال من مصر إلى قرية يضر بأولاً لأنه يتحقق بإخلاق أهل القرى فلا تملك ذلك إلا أن تكون وطنها ووقع العقد في (الصاح ما بينا) (وخص هذا) السفر (لأم) وليس لغيرها أن ينقله بالأذن الأب حتى الجددة (لصغيرة عمه موسرة والأب معسر أرادت العمة أساك الولد مجحاً ولا تمنعه) أي العمة الولد (عن الأم وهي) أي الأم (تأني) أي تمتنع من الحضنة (وتطالبه بالأجرة وثقة الولد فالصحيح أن يقال لها إما أن تمسك الولد مجحاً أو تدفع إلى العمة) كذا في الخلاصة

### ﴿ باب النفقة ﴾

هو اسم بمعنى الاتفاق قال هشام سئلت محمداً عن النفقة فقال هي الطعام والكسوة والسكنى كذا في الخلاصة (هي تجب بأسباب ثلها الزوجية) منها (النسب) (ومنها) (الملك) قدم الزوجية لأنها أصل النسب والنسب أقوى من الملك (فتجب على الزوج ولو صغيراً) لا يقدر على الوطء (أو فقيراً) ليس عنده قدر النفقة

للصغير وإنما في رسالة اسمها كشف القناع الرفيع عن مسئلة التبرع بما يستحق الرضيع

### ﴿ باب النفقة ﴾

(قوله تجب بأسباب الخ) ومنها حبس النفس لمساخ الغير أو العامة كالنفق والمضارب إذا سافر بمال المضاربة كما في الفتح والوهي كما في التبيين (قولهم ولو صغيراً) قال شيخان وإن كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الأب نفقتها ويستند الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا ايسر ﴿قوله﴾ هذا إذا كان في تزويج الصغير مصلحة ولا مصلحة في تزويج قاصر ومريض بالغة حد الشهوة وطاقة الوطء بهر كثير ولزوم نفقة قهرها القاضي تستغرق ماله أن كان أو يصير ذاكين كثير ونفس المذهب أنه إذا عرف الأب بسوء الاختيار مجحاً أو فقراً فالقصد باطل اتفاقاً صريح به في البحر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي

(قوله او صغير توطأ) قال في التبيين واختلفوا في حده فقل يشترع سنين والصحيح انه غير مقدر بانسان وانما المراد بالاجماع والقدرة على الجماع فان المسنة الضعفة تحتمل الجماع وان كانت صغيرة فالسأه وقال الكمال اختلاف في فقيها في سنين وفي العتاني اختار ما شاعرت سنين والحق عدم التقدير (قوله موطوءة او لا) اي سواء دخل بها او لا ولا غير ذلك كبره وحده بمعنى عنه بما تقدم من قوله كبير او صغير توطأ (قوله يقدرا لهما) اي من غير تقدير وانما يجب تقدير كبره وهو في نكاح زوج وموتها والنفقة الواجبة المأكل والملبس والسكن امانا لكل كماله فيق والنفاء والحطب والنفق وانفق ولا يتخير قضاءه على شيء وحيزه بل بطعامهما او يمين بكفي الطبخ والحيز وما (٤١٣) ديانة فيجب عليه الطبخ والحيز وكس البيت وغسل شئ من ثيابه صريحا

في شئ وجب عليه بحيث لا يمتنع عن مسح وخبر الثوب بمصادمه من ثياب من بيت لشره لا تحده بنفسه في جهار او ان كان من بيت لشره في مكان مغلقة فبها ما لا يمكن كذب لا يجب عليه ان يبعده عنها وهذا بخلاف حديثه في مستعين الصبي والخبر لا يجب له نفقة عن زوج امره فنفقة حصة كافي وصبيح ووه بين النصف قدر الكسوة وفوق قضيهان وامه ابليس وذكر محمد في الكتاب وقدر الكسوة بدرعين وخدرين وملحفة في كل سنة وخشف في قسيرة المحفلة بل بغيره هي مائة ثياب من ثوبه الخروج وقيل بغيره في غطاء قليل يابس في النهار ودرع درعين وخدرين اربعة صفاوات رقيقة زمان الحر ونحو ذلك في الرد ويذكر السر او يمين في الصيف ولا بد منه في الشتاء وهذا في عرفهم واما في دياره نجب السر او يمين وثياب اخرى كالخبر الفرس التي تلبس عليه والحناني وما يدفعه اذى اخر واربد في انشاء درع خروجة

(زوجته) سواء كانت مسلمة او كافرة كبيرة او صغيرة توطأ (اي من شأنه ان توطأ حتى لو لم تكن كذلك كان المانع من جهتها فلم يوجد تسليم البضع فلا يجب النفقة بخلاف ما اذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطء فان المانع من جهته فلو كانا صغيرين لا يطقان الجماع لا نفقة لهما لان المانع مني جاء من قبلها فبأنه في الباب ان يجعل المانع من قبله كالمندوم فالمنع من قبلها قائم ومع قيام المنع من قبلها لا يستحق النفقة كذا في النهاية (فقير او غنية) فان غناها لا يبسط حقها في النفقة على زوجها (موطوءة او لا) كذا كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطء وهي كبيرة (قدرا لهما) متعلق بقوله فتجب وهو اختيار اخصاف وعليه الفتوى وبه بقوله (في المورس في نفقة اليسار وفي المورس نفقة اليسار والمختلفين) بان يكون احدهما موسرا والاخر مسكرا وهو متناول صورتين احدهما ان تكون مسكرة والزوج موسرا والثانية على العكس (بين الحالين) اي نفقة دون نفقة المورسات وفوق نفقة المورسات وقال الكرخي بغير حال الزوج وهو قول الشافعي قال صاحب البدائع هو الصحيح وقال صاحب المبسوط المتبر حاله في اليسار والاعسار في ظاهر الرواية (ولو) هي (في بيت ابها) قال في الهداية اذا سلمت نفسها الى منزله فقبله نفقة وقال في النهاية هذا الشرط ليس بلا في ظاهر الرواية فانه ذكر في المبسوط وفي ظاهر الرواية بدمعة القدر النفقة واجبة لهما وان لم تنقل الى بيت الزوج ثم قال وقال بعض المتأخرين من ائمة بلوغ لا يستحق النفقة اذا لم تزف الى بيت زوجها والفتوى على جواب الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تزف (او مرضت في بيت الزوج) فان لها النفقة والقياس عدها اذا كان مرضا عن الجماع لقوات الاحتباس للاستمتاع وجه الاستحسان ان الاحتباس قائم فانه يستأنس بها وبمسما وتحفظ البيت والمال لعارض فاشبه الحيز وعن ابي يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم مرضت تجب النفقة لتحقق التسليم ولورمضت نهملت لا تجب لان التسليم لا يصح واستحسنه في الهداية (لا) اي لا تجب النفقة (لأشتره) وبينا بقوله

قز وحرار ابريسم ولم يذكر الحلف والمكعب في النفقة لان ذلك انما يحتاج اليه للخروج وليس عليه تهيئة لبياه اه وسيذكر المصنف المسكن (قوله وقال الكرخي بغير حال الزوج) قال قاضي خان وقال بعض الناس بغير حالها (قوله وقال بعض المتأخرين من ائمة بلوغ لا يستحق الح) هو رواية عن ابي يوسف واختارها القدوري وليس الفتوى عليه وقول الاقطع الشيخاني منصور في شرحه ان تسليمها نفسها بشرط بالاجماع منطوقه ثم قرره على وجهه برفع الخلاف وهو انه اذا لم ينقلها الى بيته ولم تتمه في نكاح النفقة كذا في الفتح (قوله او مرضت في بيت الزوج) أطلقه فشمع ما قبل النكاح او ما بعده وماضيه قضيهان رده تمته في نكاح النفقة كذا في الفتح (قوله فانه يستأنس بها) قال في الفتح فاذا لم يمكن الانتفاع بها بوجه من الوجود سقطت النفقة وان كان مرضا يمكن الانتفاع بها بغيره انتفاع لا تسقط وهذا قيد لا لاول اه (قوله واستحسنه في الهداية) عبارتها قالوا هذا حسن وفي لفظ الكتاب

مبشر بهاه وقد في التمتع ولا غنى ان اشارة الكتاب هذه مبينة على ما اختاره من عدم وجوب الثقة قبل التسام في منزله على ما قدمه  
وقدمناه عن بعض الشيخين ورواية عن ابى يوسف وليس الفتوى عليه بل ظاهر (٤١٤) الرواية وهي الاصح تعليقها بالعقد

(خرجت من بيته) اى بيت الزوج (بلا حق) حتى تعود الى منزل لان فوات الاحتباس  
منها واداعاوت جاء الاحتباس فتجب الثقة بخلاف ما اذا امتست من التمكن في بيت  
الزوج لان الاحتباس قائم والزوج قادر على الطء جبرا وقوله بلا حق احتراز عن  
خروجها بحق كاذا لم يطمعها المهر المجمل فخرجت من بيته (ومحبوبة بدين) لان  
الامتناع جاء من قبلها بالاطلة وان لم يكن منها بان كانت عاجزة فليس منه (ومرضية لم  
تزوج) اى لم تنقل الى منزل زوجها لعدم الاحتباس لاجل الاستمتاع بها (ومقصوبة)  
يعنى اخذها رجل كرها فذهب بها فان الثقة جزاء الاحتباس في بيته وقدقات (وحاجة  
بدونه) اى بالازوج ولوع عزم لان فوات الاحتباس منها (ولو) سافرت (به) اى  
بالزوج (ثقة الحضر) اى الواجب هي لان الاحتباس قائم لقيامه عليها (لا غير) اى لا  
ثقة السفر ولا الكراه (ولحدها الواحد) عطف على قوله في اول الباب لزوجه  
(لو كان الزوج (موسرا) لان كفايتها واجبة عليه وهذا من تمامها لا مسمرا) فى الاصح  
(لا يفرق بينهما) اى بين الزوجين (بمجزء) اى الزوج (عنها) اى الثقة (ولا يعدم  
إفادته) اى الزوج حال كونه غائبا عنها حقها (مفعول افادته) (ولو كان الزوج (موسرا)  
اعلم ان يجوز الفسخ عند الشافعي امران احدهما افساد الزوج وطريقه ان ثبت  
افساده عند الحاكم فيمهل ثلاثة ايام ويمكنهما منه صيحة الرابع كذا في غاية القسوى  
وتابعها عدم افساد الزوج الثابت حقها بن الثقة ولو موسرا قال في شرح غاية القسوى  
ولو غاب الزوج حال كونه قادرا على اداء الثقة ولكن لا يوفى حقها فاطهر الوجهين انه  
لا يفسخ فيها ولكن يثبت الحاكم بلمه يطالبه ان كان موضعه معلوما والثاني  
ثبوت الفسخ والى المال جمع من اصحابنا واقتوا بذلك للتبليغ وقال في شرح الحاوى  
وهو اختيار القاضي الطبري وابن الصباغ وعن الرويان وابن اخيه صاحب المدة ان  
المصلحة والفتوى به وقد اشار الى الخلاف الاول بقوله بمجزء عنها (ولم يملكها بمجرى  
ولا يعدم افادته) الخ قد علم مما نقل عن كتب الشافعية الموقوفة ان الحكم  
بالمعز من الثقة عند الشافعي انها وبالظر الى الحاضر واما الحكم بالنظر الى الغائب  
فعدم الاتفاق ولكن المعز وعدم الاتفاق يكون معلوما بالضرورة فلا وجه لما  
ذكر في الرد على الشافعي في شروط الهداية وغيرها ان المعز عن الثقة انما يظهر  
عند حضور الزوج واما اذا كان غائبا غيبة منقطعة فلا يعرف المعز بلواز ان  
يكون قادرا فيكون هذا ترك الاتفاق لا المعز عن الاتفاق فاذا رفع هذا القضاء  
الى قاض آخر فاجاز قضاءه فالمصحيح ان لا ينفذ لان هذا القضاء ليس بمجتهديه  
لما ذكرنا ان المعز لم يثبت ثم يرد هذا على من لا يعرف مذهبه من الشافعية

اصح ما يقع تنوز وتستحسنون  
لهما الخصم هو المختارون تلك الرواية  
عن ابى يوسف وهذه فريضة واختار  
وجوب الثقة (قوله) حتى تعود الى  
منزله) وروى بعد ما سافر كافي النهر عن  
اخلاصة (قوله) ومحبوبة بدين) سواء  
حبست قبل الثقة او بعد ما قدوت على  
وومدين اولاعى ما عليه الاعتد كذا في  
التبيين وهذا اذا كان لمع الزوج ولم يقدر  
على الوصول اليها فالى النهر فتلان  
السراج لو حبسها هو بدين له عليها قلها  
ان ثقة على الاصح والمال قاضيه خان وهذا  
اى عدم الثقة بحس غير الزوج اذا المقدر  
على الوصول اليها فالى الحبس (قوله  
فليس منه) اى فليس المانع من الزوج  
فلا ثقة عليه (قوله) ومرضية لم تزف)  
هذا مبني على اشرط التسليم لوجوبها  
وهو خلافه على الفتوى وهو ما قدمه  
بقوله وهو في بيت ايها كقد مناه عن  
الكتمان (قوله) وحاجة بدونه) اى سواء  
كان قريبا ام قلالا كافي النهر (قوله  
ولحدها الواحد) يعنى المملوك لها في  
خدمه الرواية ومنهم من قل كل من خدمها  
كفى التبيين وقد الشبهة في الخلاصة  
بما ان اشتراف كافي النهر والبحر  
(قوله) موسرا) اليسار مقدم  
بمناب حرمان العدة لانساب  
وجوب الزكاة كذا في البحر عن غيبة  
البيان (قوله) لان كفايتها واجبة عليه)  
وهذا من تبادله لكنه اتي بغير ثقة  
الحاكم بازاء الخدمة فاذا امتست من

الخصم واخذت اعمال البيت لم تستحقها بخلاف ثقة الزوجة فانها في مقابلة الاحتباس كذا في البحر عن (وبحكم)  
النيحية (قوله) ولا يعدم افادته) الخ فان كان حضرا وقالت انه يطيل الغيبة حتى فطبت كفلا بالثقة قال ابو حنيفة ليس  
لهذا ذلك وقال ابو يوسف اخذ كثيرا بثقة شهر واحد استحسانا وعليه الفتوى فلو علم انه يمتك في السفر اكثر من شهر

أخذ عند أبي يوسف الكفيل بأكثر من شهر كذا في الفتح **(قوله)** وتؤمر بالاستدانة) أي إذا لم يكن له ما يؤمر به من ميسر ومن غير عليه فقها لولا الزوج لما في التبيين عن شرح المختار أن فقها حينئذ على زوجها ويؤمر الابن والابن لا تدفع به ويرجع به على الزوج إذا أيسر ويجبس الابن أو الإخوة إذا امتنع لأن هذا من المعروف **(قوله)** أي يقول لها انقاضي مني هذا تقدير لحصول الاستدانة بالنسبة في الحجة أي أنها **١٥٤٤** الاستقراض وفائدة أمر القاضي بالاستدانة رجوع العير بمعنى تزويجها به ويرجع

على المرأة وهي ترجع به بمشور على الزوج وبذلك يرضى رجوعه عن الزوج بدله موت أحدهم كما في النحر **(قوله)** وأيسر الزوج ثم كذا عكس وعسر يسر كما في النواهب **(قوله)** ويسعد مضى) أي لم يبق مقدار زمنه وذلك شهر كقَالَ في البرهان بأن غيب عنها شهرًا وكان حاضرًا وامتنع من الاتفاق عليها وقد اكتمت من مالها وطالبته بذلك وذكر في النهاية أن نفقة مادون شهر لا تسقط وعزاه إلى الأخيرة وكأنه جعل القليل من لا يمكن التجزؤ عنه إذ لو سقطت بغنى يسير من اندفقت كانت من لأحد صلا كما في التبيين **(قوله)** ويموت أحدهم سقوطها بالموت قول واحد عن أصحابنا كما في شرح المنظومة لأن الشبهة **(قوله)** وإطلاقها) ضيف فلا تسقط النفقة بالطلاق ولو بأشياء الرجعي فله قبل في الجواهر المنقولة أن الرجعي لا يسقطها له ولا قبل الزيلي لا تسقط بالطلاق في الصحيح له وأما البائن فله شبه إطلاق الزيلي كما ترى وبما قل في النفق الطلاق على ماله في روايتان عن أبي حنيفة والصحيح أنه لا يوجب البرائة أو ذكر صاحب البحر وجوه تضعيف القول بالسقوط بخلافه رحمه الله تعالى **(قوله)** يعني أن مات أحدهما) قصر لعدم شرحه حكم السقوط بالطلاق

**(قوله)** ولا تسترد المعجلة) هذا عند ما عليه الفتوى وقال محدثنا في التمهيد كما في التبر **(قوله)** يعني أن جعل لها نفقة متناهية من المال كما لو طلقها لا يسترد ما جعل لها سواء قبل الدخول وما أبدى في البحر **(قوله)** متلا بمداخ) تبع المصنف في صدر الشريعة وفيه تساهل لأنه يوحى أنه يباع فيما بقي عليه من الألف وليس يلزم فيها تجديد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول المذهب واليه يشير كلام مصنف الآتي قريباً الفرق **(قوله)** وتسقط بموت) أي المبدوقته هو الصحيح كما في الهداية والتبيين وقيل لا تسقط بالموت لأنه أخف القبة فتنتقل إليه كاسترداد الدين وإنما تسقط إن لوفات المحل لا إلى خلف كالبدل الجاني إذا قل بالجملة وهذا أي يسيء

ويحكم على الغائب المعجز عن الاتفاق لأعلى الشافعي ولأعلى من يعمل بمذهب الشافعي فليتأمل **(وتؤمر)** أي المرأة **(بالاستدانة)** أي يقول لها القاضي استدعي على زوجك أي اشترى الطعام نسبة على أن تقضي الثمن من ماله **(فرض نفقة الميسر)** لكونها ميسرين **(فأيسر الزوج)** ثم نفقة يساره أن طلبت لأن النفقة تختلف بحسب اليسار والميسر وماضي به تقدير لثقة لا يجب لانها يجب شيئاً فذا تبدل حاله فلها المطالبة تمام حقها وهو مادون نفقة الميسرات وفق نفقة الميسرات **(وتسقط مامضت)** من النفقة **(إذا)** فرضت أو رضيا بشئ أي اصطالحا على شئ لانها صلة وليست بمشور فلا تنأى بالانقضاء كالهبة فانها لا توجب الملك إلا بعد وهو القبض والصالح كالقبض لأن ولايته على نفسه أقوى من ولاية القاضي بخلاف المهر فانه عوض عن الملك **(وموت أحدهما)** إطلاقاً تسقط المفروضة) يعني أن مات أحدهما بعدما فرض عليه النفقة لكن لم تؤمر المرأة بالاستدانة ومضت شهر ولم تأخذها سقطت المفروضة لما مر أنها صلة والصلات تسقط بالموت كالهبة تسقط بالموت قبل القبض **(إلا إذا استدان من الميسر)** أي استدان من الميسر كذا كذا ولا تسترد المعجلة) يعني أن جعل لها نفقة سنة متناهية مات أحدهما قبل مضي المدة لا يسترد منها شئ لانها صلة وقد اتصل بها القبض ولا رجوع في الصلوات بعد الموت لانتهاء حكمها كما في الهبة **(يبيع الفن المأذون بالكاح في نفقة زوجته)** لأنه دين وجب في ذمته لوجود سببه وقد ظهر وجوبه في حق المولى لأن السبب كان باذنه فيتملق بربوبته كدين التجارة في البدن التاجر والمولى أن يفدى لأن حقها في النفقة لا في عين الرقبة **(مرة)** بعد أخرى متلا بعد تزوج امرأة أذن المولى ففرض القاضي النفقة عليه فاجتمع عليه الف درهم فيبيع بخمسة مائة وهي قيمته والمشتري عالم إن عليه دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان الألف عليه بسبب آخر فيبيع بخمسة مائة فانه لا يباع مرة أخرى **(وتسقط)** أي النفقة **(بموت)** أي البدن **(وقوله)** ولا يؤخذ المولى بشئ لقوات محل الاستيفاء **(و)** يباع **(في دين غيرها)** أي غير النفقة **(مرة)** فإن أوفى الغرماء فيها والأطول به بعد الحرية والفرقان دين النفقة تجدد في كل زمان فيكون ديناً آخر حادثاً بعد البيع بخلاف سائر الديون ولو كان مدبراً أو مكتاباً أو ولد له أو ولد لأبيه بالنفقة لعدم جواز البيع لكن المكتاب

**(قوله)** ولا فرق بين أن يكون الزوج حرا أو عبداً يعني امرئ سيد الأمة أو ذلولاً كان عبده فقفتها على السيد بوأها ولا كافي التبيين اه  
وينظر ما لو كان مكتباً للمولى ولها عليه **(قوله في بيت)** أي كامل المرافق كداني البرهان ولوم دار ينقل على حدة كافي التبيين  
وما فيه بعض التأخير عن الهداية من أن عبارتها قيد أن بيت الحلاء لو كان مشتركاً في داره غاف على حدة فأسكنها في بيت  
من تلك الدار فكيفها وليس لها أن تطالبه بسكن آخر فيه نظر لقولهم أن البيت لابد أن يكون كامل المرافق ولأن الأثر لا في  
الحلاء ولومع غير الأجانب ضرر ومظاهر **(قوله)** حاله عن أهل الزوجين شامل لولده من غير ما حكى في الهداية قبل إلا أن يكون صغيراً  
لا يفهم الخلع فله أسكنه معها كافي الفتح وله أن يسكن أمه معها **(٤١٦ هـ)** في المختار كافي البرهان غراره لا يطؤها يحضرتها

كأنه لا يحمل له وطء زوجته يحضرتها ولا  
يحضره الضرر كافي الفتح **(٤١٦ هـ)** قال  
في النهر المجدي في كلامهم ذكر المؤلفة  
إلا أنه يسكنها بين قوم صالحين بحيث  
لا تسو حش وهو ظاهر في زوجها فأنها  
إذا كان البيت خارجاً عن الجيران ولا سيما  
إذا كانت تخشى على نفسها من سمته  
**(قلت هـ)** في بحثه نظر والمسئلة مذكورة  
في البحر قال ليس عليه أن يأتي لها بالمرأة  
تؤنسها في البيت إذا خرج إذا لم يكن عندها  
أحد كافي فتاوى سراج الدين قاري  
الهداية اه وقال في البحر قد علم من  
كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران غير  
مسكن شرعي **(قوله)** والصحيح أن لا  
منع من خروجهما إلى الوالدین الخ قال  
الكامل وعن أبي يوسف قيد خروجهما  
بأن لا يقدر على أتيناها وهو حسن وقد  
اختار بعض المشايخ منهما من الخروج  
إليها والحق الأخذ بقول أبي يوسف  
إذا كان الأبوان بالصفة المذكورة فإن  
لم يكونا كذلك ينبغي أن يأذن لها  
في زيارتهما في الحين بعد الحين على  
قدر متعارف أما في كل جمعة فهو  
بيد فان في فكرة الخروج فتح باب

الفئة خصوصاً الشابة والزوج من ذوى الهيات وحيث إحتالها الخروج قائماً بإباح بشرط عدم الزينة وتغيير (المال)  
الهيئة إلى ما لا يكون داعية لنظر الرجال والاستئالة اه **(قوله)** ودخول محرم غيرهما في كل سنة لم يذكر خروجهما للمحرم  
ولا تمتع من زيارته كل سنة كافي التبيين والفتح وما غير المحارم فزيارتهم وعبادتهم والولية لا يأذن لها لذلك ولا يخرج ولواذن  
وخرجت كأنها صبي كافي الفتح وفيه وتمنع من الحام ثم قال بعد جزمه به وقول الفقيه وتمنع من الحام خالفه فيه قاضيه خان قال  
في فصل الحام من فواوه دخول الحام مشروع للنساء والرجال جميعاً خلافاً لما قاله بعض الناس اه كلام الفتح ويمكن أن يقال  
أنه لا مخالفة لأن المشروعية لا تنافي التمسك الأيरी انه بينهما من صوم النفل وإن كان مشروعا اه وإنما يسأل إذا لم يمكن في الإنسان



وفي جميع من غرده عود الثقة به ما خفت وعادت ومحل ما في الذخيرة من انها تعود فنفقها بعدوها على اذ المحكم لمحاقتها في قياتهم ما  
 كفي الفتح **(قوله)** لونه الفير صغيرا قل في الفتح واذ ابلغ الى السلام الصغير حد الكسب كل الابن يؤجره وينفق عليه من اجرته  
 فوون الابن من دفع كسب الابن امير كافي سا اربلا كاه **(قوله)** او كير عاجزا عن الكسب قال الحنفى واذا كان الاب  
 عاجزا لم ينكف انفق على ولده وقيل نفقته في بيت المال وان كان الاب قادرا على الكسب اكتب فذا امتنع عنه جسد  
 بديع سريون ولا يجس والده وان علا في دين ولده وان سفل الى الثقة كافي الفتح **(قوله)** او كير عاجزا يعني الذكر اما  
 الاتي فلا يشرط فيها اعرجيل عمه انزوج كسائي **(قوله)** وكذا طلبة العلم قال الحلواني رايت في بعض المواضع هذا اذا كان  
 هم زركه في الفتح **(قوله)** لانه انزله بالعقد اخص من المدعي **(قوله)** وعلى المورس كذا قيد باليسار الكمال  
 قول هدية يعني ان يرحل ان ينفق على ابوه فانه لو لم يكن موسرا لا يجب عليه نفقة اسوله وفيه تفصيل صرح به  
 في الجوهر بقوله فمن كان الابن فقيرا والاب فقيرا الا انه اى الاب صحيح البدن لا يجبر الابن على نفقته الا ان يكون  
 الاب زنا لا يقدر على الكسب فانه يشارك الابن في نفقته واما الام اذا كانت فقيرة فانه يلزم الابن نفقتها وان كان مصبرا  
 وهي غير زنة لانها لا تقدر على الكسب اه لكن قول الكمال بعد التقييد **(قوله)** ٤١٨ باليسار فلو كان كل منها اى الاب

والابن كسوبا يجب ان يكتب الابن و  
 ينفق على الاب اه فلم يشرط اليسار هنا  
 وشروطه فليست **(قوله)** والفتوى على  
 انه مقدر بملك نصاب حرمان الصدقة  
 هو مختار صاحب الهداية وهو قول ابى  
 يوسف وفي الخلاصة هو نصاب الزكاة  
 وبه يفتى وعن محمد انه قدره بما فضل عن  
 نفقة نفسه وعياله شهر ان كان من اهل  
 الدنيا وان كان من اهل الحرف فهو مقدر  
 به بعض عن نفقته ونفقة عياله كل يوم قل  
 الكسب وهذا الوجه وقوا الفتوى  
 على الاول ثم قل ووال السرخس الى  
 قول محمد وقول صاحب التحفة قول  
 محمد ان فرقتم قل واذا كان كسوبا يعتبر  
 قول محمد وهذا يجب ان يقول عليه

انتمون اه **(قوله)** لاصوله شامل للجد والجد الفاسدين وفيه استدراك بما قدمه من قوله كنفقة ابويه وزوجته وقال (ولذا)  
 في الجوهر وان احتاج الاب الى زوجة والابن موسر وجب عليه ان يزوجه او يشتري له جارية ويؤلمه نفقتهما وكسوتهما وان كان  
 للاب اكثر من زوجة لم يلزم الابن الانفقة واحدة بوزعها الاب عليهن اه من غير ذكر خلاف في نفقة زوجة الاب وقال  
 في البحر عن نفقات الحلواني في روايتان في رواية قائلنا وقيد في اخرى وجوب نفقة زوجة الاب بكونه مريضا او به زمانه  
 اما اذا كان صحيحا فلا تجب نفقة زوجته على ولده اه **(قوله)** بدليل ما قبلها هو قوله تعالى وان جاهدك عن ان تنسرك به ما ليس  
 لك به علم فلا تنفسهما **(قوله)** فافادت وجوب النفقة في حق الكافرين يعني الذين لا الحريين ولومستأمنين كسائي **(قوله)**  
 واما الاجداد والجدات فلاهم من الآباء والامهات قال الكمال فظاهر انهم يدخلون في اللفظ اعني لفظ الابوين الذي  
 هو مرجع الشبهة في وصاحبهما وفيه نظر فاتهم في مسئلة الامان في امنونا على آبائنا صرحوا بعدم دخول الاجداد لعدم  
 انضمام اللفظ وان ارادوا لحاقهم بالقياس فلا حاجة بل لا ينبغي ان يمل دخولهم بائهم من الآباء بل يمل استحقاق الابوين النفقة  
 بسببهم في وجوده ويلحق به الاجداد ويستبره في عموم الحجاز هذا ولو قال انهم من الوالدين والوالدات كان اقرب لان ضمير

ما حباها والديان لا ابوان اه **(قولك)** ولما هو دم الجدمم الاب عند عدمه اى فى الوراثه وولايه الانكاح والتصرف فى المال  
كفى الفتح **(قولك)** الفقير المسلع باق فى الخلاه قول السر حسي المتبرع فى احباب فققة والدين مجرد الفقير قبل هو ظاهر والرايه لانه معنى  
الاذى فى احواله الى الخلد والتب أكثر من فى التأنيف الحرم هو له تعالى ولا أقل له مال ولا نهره وما يخالف قول الحلوى انه لا يجبر اذا  
هنا الاب ما لا ياله فان غنا باختيار الكس **١٩٩** فلان روده فى احباب الثقة على الغير تشمل الكمال بمدخوره وقه

[illegible][illegible]

ما حرم الله عن قديره من (ويستبر فيه) أي في ذى الرحم الحريم (أهلها الأثر) بأن  
 لا يكون محرماً (لا حقيقة) بأن يكون محرماً لا يعلم إلا بعد المولود ونوع  
 حله بقوة (بمعقوف) أي فقير (له خال وابن عم) موسر (على الحال) أي يمكن أن  
 يثبت بين المأمل ويكون الأثر للحال فالابن الميسر محرم فلا نفقة عليه والحال محرم  
 فتكون النفقة عليه (لا نفقة مع الاختلاف ديناً) لأن الاستحقاق إنما يثبت باسم  
 الزوج والاختلاف الذي بين الزاوات فلا تجب على الصهر نفقة أخيه المسلم ولا على نفقة  
 المسلم أخيه الصهر (أي الأمل زوجة) لأنها تجب باعتبار الحبس المستحق بعد النكاح وذلك  
 بقدر صحة العقد لا اتحاد الملة حتى لا تجب بالنكاح الفاسد ولا الوطء بشبهة (والأصول)  
 تقوم بتدليس وجهها في الدنيا مع وفاء قسرها حتى متى أقبل عليها وسام بحسن المشورة  
 وقد صيرت به والأحاديث والجدات كالأبوين كأمس ولا يحرم المسلم على اتفاق أبويه  
 الحربيين ولا الحربى على اتفاق أبيه المسلم والدنمى لأن الاستحقاق بطريق الصلة  
 والحربى لا يستحقها انتهى عن ربه لقوله تعالى إنما ينهاى من الذين قاتلوكم في الدين  
 ولهذا لا يحرم الأثر من هو في دارنا وبينهم وإن اتحدت ملتهم (والفروع) لأن  
 الفرع حرؤه ونفقة الجزاء لا تمنع بالكفر كنفقة نفسه (الدينين) قيدهما احتراماً عن  
 الحربى والمستأمن أما الأول فلأننا نهنا عن البر في حق من قاتلنا كأمس وأما الثاني  
 فلعمري أنه لا يحق بذار الحرب (بيع الأب عرضاً به لا عقاراً لثقتة) أي يجوز له  
 بيعه لثقتة لأن له ولاية الحفظ في مال ولله الثأب إذا وصى ذلك فلا باب أولى  
 لو فور ثقتة وبيع المتقول من باب الحفظ إذ غشى عليه الثأب ولا كذلك المقار  
 لأنها محفوفة بنقصها وبخلاف غير الأب من الأبواب إذ لا ولاية لهم أسلاف  
 التصرف حال الصغر ليقربها ببدل البلوغ ولا في الحفظ ببدل الكبر بخلاف الأب وإذا  
 جاز بيعه فلنمن من جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء (لا) أي لا يجوز بيع الأب  
 عرضاً (لدين له) أي الأب (عليه) أي الأب (غيرها) أي غير النفقة هذا عند أبي حنيفة  
 وأما عندهما فلا يجوز ذلك كله وهو القياس إذ لا ولاية له لا تقطعاً بالبلوغ ولهذا لا يملك  
 حال حضرته ولا على البيع في دين سوى النفقة وجه الاستحسان ما ذكرنا قال الزياهي  
 في المسئلة نوعاً أشكال وهو أن قال إذا كان للأب حال غيبته ولاية الحفظ أجماعاً فالمانع  
 له من البيع بالثقة عندهما أو بالدين عند الكل هو قول الأشكال أن الأمان ههنا مقدمتين  
 أحدهما أن للأب حال غيبة استه ولا ولاية الحفظ الثانية أن بيع المتقول من باب الحفظ ولا  
 يلزم من كون الأولى أجماعية كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالثقة  
 عندهما كونه متافياً للحفظ وأما المانع من البيع بالدين فهو أن ثبوت الدين  
 يحتاج إلى القضاء بخلاف نفقة الولاد كابقى والجب أن هذا مع كاله في الظهور  
 كيف حفى على من هو بالفضل مشهور وقال صدر الشريعة قالوا أن للأب ولاية  
 حفظ مال الابن وبيع المتقول من باب الحفظ لا يبيع المقار لأنه محسن بنفسه  
 فإذا باع المتقول فلنمن من جنس حقه وهو النفقة فيصرف إليها ثم قال قلت الكلام

(قوله) ما حرم الله عن قديره من (ويستبر فيه) أي في ذى الرحم الحريم (أهلها الأثر) بأن  
 لا يكون محرماً (لا حقيقة) بأن يكون محرماً لا يعلم إلا بعد المولود ونوع  
 حله بقوة (بمعقوف) أي فقير (له خال وابن عم) موسر (على الحال) أي يمكن أن  
 يثبت بين المأمل ويكون الأثر للحال فالابن الميسر محرم فلا نفقة عليه والحال محرم  
 فتكون النفقة عليه (لا نفقة مع الاختلاف ديناً) لأن الاستحقاق إنما يثبت باسم  
 الزوج والاختلاف الذي بين الزاوات فلا تجب على الصهر نفقة أخيه المسلم ولا على نفقة  
 المسلم أخيه الصهر (أي الأمل زوجة) لأنها تجب باعتبار الحبس المستحق بعد النكاح وذلك  
 بقدر صحة العقد لا اتحاد الملة حتى لا تجب بالنكاح الفاسد ولا الوطء بشبهة (والأصول)  
 تقوم بتدليس وجهها في الدنيا مع وفاء قسرها حتى متى أقبل عليها وسام بحسن المشورة  
 وقد صيرت به والأحاديث والجدات كالأبوين كأمس ولا يحرم المسلم على اتفاق أبويه  
 الحربيين ولا الحربى على اتفاق أبيه المسلم والدنمى لأن الاستحقاق بطريق الصلة  
 والحربى لا يستحقها انتهى عن ربه لقوله تعالى إنما ينهاى من الذين قاتلوكم في الدين  
 ولهذا لا يحرم الأثر من هو في دارنا وبينهم وإن اتحدت ملتهم (والفروع) لأن  
 الفرع حرؤه ونفقة الجزاء لا تمنع بالكفر كنفقة نفسه (الدينين) قيدهما احتراماً عن  
 الحربى والمستأمن أما الأول فلأننا نهنا عن البر في حق من قاتلنا كأمس وأما الثاني  
 فلعمري أنه لا يحق بذار الحرب (بيع الأب عرضاً به لا عقاراً لثقتة) أي يجوز له  
 بيعه لثقتة لأن له ولاية الحفظ في مال ولله الثأب إذا وصى ذلك فلا باب أولى  
 لو فور ثقتة وبيع المتقول من باب الحفظ إذ غشى عليه الثأب ولا كذلك المقار  
 لأنها محفوفة بنقصها وبخلاف غير الأب من الأبواب إذ لا ولاية لهم أسلاف  
 التصرف حال الصغر ليقربها ببدل البلوغ ولا في الحفظ ببدل الكبر بخلاف الأب وإذا  
 جاز بيعه فلنمن من جنس حقه وهو النفقة فله الاستيفاء (لا) أي لا يجوز بيع الأب  
 عرضاً (لدين له) أي الأب (عليه) أي الأب (غيرها) أي غير النفقة هذا عند أبي حنيفة  
 وأما عندهما فلا يجوز ذلك كله وهو القياس إذ لا ولاية له لا تقطعاً بالبلوغ ولهذا لا يملك  
 حال حضرته ولا على البيع في دين سوى النفقة وجه الاستحسان ما ذكرنا قال الزياهي  
 في المسئلة نوعاً أشكال وهو أن قال إذا كان للأب حال غيبته ولاية الحفظ أجماعاً فالمانع  
 له من البيع بالثقة عندهما أو بالدين عند الكل هو قول الأشكال أن الأمان ههنا مقدمتين  
 أحدهما أن للأب حال غيبة استه ولا ولاية الحفظ الثانية أن بيع المتقول من باب الحفظ ولا  
 يلزم من كون الأولى أجماعية كون الثانية كذلك فالمانع من البيع بالثقة  
 عندهما كونه متافياً للحفظ وأما المانع من البيع بالدين فهو أن ثبوت الدين  
 يحتاج إلى القضاء بخلاف نفقة الولاد كابقى والجب أن هذا مع كاله في الظهور  
 كيف حفى على من هو بالفضل مشهور وقال صدر الشريعة قالوا أن للأب ولاية  
 حفظ مال الابن وبيع المتقول من باب الحفظ لا يبيع المقار لأنه محسن بنفسه  
 فإذا باع المتقول فلنمن من جنس حقه وهو النفقة فيصرف إليها ثم قال قلت الكلام

(قوله ولا تبع الاماله الخ) كذا في

الهداية وقال بدشرحه في فتح القدير  
لكن نقل في الفخيرة عن الاقضية جواز  
بيع الابوين وهكذا ذكر القدوري في  
شرح فقهه اضاف البيع اليهما فيحتل  
ان يكون في المسئلة واثبات وجوه رواية  
الاقضية ان معنى الولاد يجمعهما وهما في  
استحقاق الثقة سواء وعلى تقدير  
الاتفاق فتأويله ان الاب هو الذي يتولى  
البيع وينفق عليه وعليه اما تصفا فبعد  
اه ولا يخفى عدم اطراف التأويل لعدم  
الاب (قوله فان قيل قد سبق الخ) قدما  
ان هذا لا يكتفي في استحقاقه مال الابن الا  
ان يكون الثبوت بدلالة النص (قوله  
ضمن مودع الابن الخ) هذا اقتضاه وكذا  
من عنده ماله كالفرايب والمديون كافي  
البر عن الولوية ولا رجوع للمودع  
ونحوه علمها لانه بالنسبة ملكة مستدا  
الى وقت التدبير وهذا اى الضمان اذا  
كان يمكن استطلاع رأى القاضى ولو  
لم يمكن استطلاع لايضمن استحسانا  
وعلى هذا بيع بعض الرفقة متاع بعضهم  
لتجهيزه وكذا لو ائتمى عليه فانفقوا عليه  
من ماله لم يضمنوا استحسانا كفى التبيين  
والتعديد بالنسبة قضاء في ضمانه فيما يرضه  
وبين الله تعالى حتى لو مات الابن الغائب له  
ان يحلف لورثته انهم ليس لهم عليه حق  
كفى الفتحة (قوله ومضت مدة) يعنى  
طويلة كسهر لاما دون واستثنى في التدين  
ثقة الصغير المفروضة قائما تصديرتنا  
بالقضاء دون غير (قوله والا وان  
لم يقدّر عليه) يعنى بان كان زمانا واعى  
او امانة لا يؤجر مثلها خشية الفتنة كما  
في الفتحة والبرهان اه فلمن من هذا ان  
الاثمة هنا ليست امانة المعجز بخلافها  
في ذوى الارحام اه ولم يشر

في انه هل يملك بيع المروض لاجل الثقة لافى البيع لاجل المحافظة ثم الاتفاق من الفتن  
على ان الاماله لا بد من هذا الجواز ليعين الدين سوى الثقة بين هذا الدليل \* اقول القوم انما  
يذكرون جواز البيع لاجل المحافظة لاثبات جواز البيع للثقة فان معنى كلامهم ان  
بيع المندوق لا يتصور لاجل الثقة لانه يجوز لاجل المحافظة تبادل جوازه للوصى فلان  
يجوز من الاب او لى لانه ينفذ والولاية من الاب فاذا جاز به لم يحفظه ويبيع حصل مال  
من تيسر الثقة بخلاف صرف الاب اليه في ثقته واما قوله على ان الاماله لو كانت هذا الخ  
واماله بمعنى الماعرف ان المانع من البيع بالدين هو ان يثبت الدين يحتاج الى القضاء  
والقضاء على الغائب لا يجوز بخلاف ثقة الولاد فلا يلزم من جواز الاول جواز الثاني  
(ولا مع الاماله) اى مال الاب (الاه) اى ثقته اذ لا ولاية لها في التصرف حال الصغر  
ولا في الحفاضة بعد الاكبر فان قيل قد سبق ان اللام ايضاح الخلق في مال الابن بالحديث  
وهو يقتضى ان يجوز له ايضا ان يبيع ماله ولعله للثقة قلنا ان مدار جواز البيع ليس  
في الملك بل ولا به التصرف في مال الولد فنله ولاية التصرف فيه جاز له البيع ومن  
لاما (ومن مودع الابن لثقة) اى اى ابيه بلا مراضى لتصرفه في  
مال غير بدلائله وولاية بخلاف مال الاماره الماضى لانه مازم (الا ابوان) اى لايضمنان  
(لو اتفقا ماله) اى مال الابن الغائب على انفسهما اذا كان من جنس الثقة لان ثقتهما  
واجبة بحاية على القضاة فاستوفيا حقهما ما قضى بثقة غير الزوجية يعنى الأصول والفروع  
والمراتب (ومضت مدة) متصل بهم فيها (سقطت) لان ثقة هؤلاء باعتبار الحاجة  
فانما هي المدة المدفوعة الحاجة وانما قال غير الزوجية لان القاضى اذا قضى بثقتها لا  
يدخل من المدة لانها جزاء ادائها لا حاجة تكسر ولهذا تجب مع يساؤها فلا  
يدخل منه ماله الا بغيره (الا اذا استدوا) اى الأصول والفروع والقراب  
(ان الماضى) اى اذن لهم الماضى بالاستدانة فاستدانوا على الغائب فحينئذ لا تسقط  
ثقتهم ايضا لالا فله ثقة الزوجية بمجرد تقرير القاضى وان مضت مدة (ومنها) اى  
من الأصول وجوز الثقة (الملك تعجب على المولى) الثقة (لملوكه فان ابى) اى استع  
المولى ان ينفق ماله (كسر) اى المملوك (ان قدر) على الكسب (واقف) على نفسه  
(والا) اى وان لم يقدّر عليه (امر) اى المولى يعنى امره القاضى (بيعه) لورقيا (وفى  
المدير وام الولد امير) المولى (على الاتفاق) لامتاع البيع فيها (والمكاتب  
على المال) لانه مال يدوان مملوكا رقية واحترزه عن المكاتب على  
الخدمة لانه ماله في انزاله له اسلا (رجل لا ينفق على عبده ان قدر) اى العبد  
(على المالك) اى مال مولاه بلا رضاه (والا) اى وان لم يقدّر على الكسب  
(مار) اكله بالرضاه لانه مملوك (كذا) اى جاز اكله بالرضاه ايضا (ان منع)  
مولاه (منه) اى عن الكسب (غضب) اى شخص (عبدا فثقت عليه) اى  
الغاصب (الى ان يرد) المندوب الى ماله (فان طلب) الغائب (من القاضى  
الامر بالثقة) اى بان ينفق الغاصب على العبد (والبيع) اى بان يبيع الغاصب

العبد ( لا يجبه ) اى القاضى ولا يقبل كلامه ( الا ان يخاف على العبد ان يضيع  
قيمه القاضى ) لا الفاسد ( ويمسك ثمنه ) بالملك ( اودع ) شخص ( عبدا )  
عند زيد فطالب الشخص المودع ( فطلب ) زيد ( المودع من القاضى  
الامر بالفقة والقاضى لا يأمر بها ) لتضرر المولى به لا لاحتال

استيعاب قيمته بالفقة ( بل يؤجره فينفق

عليه منه ) اى من اجره ( او يبيعه

ويحفظ ثمنه لمولاه )

دفعاً للضرر

عنه

المنتف بالفقة البهائم وهي لازمة ديانة  
على مالكها ويكون آثماً معاقباً في جهنم  
بعبثها عن البيع مع عبده الا اتفاق ولا  
يقضى عليه بها عندنا وقيل يوجبها ابو  
يوسف كما يجب في الدابة المشتركة اهـ  
وكذا قل في الفتح وعن ابى يوسف انه  
يجبر في الحيوان وهو قول الشافعى  
ومالك واحد وظاهر المذهب الاول  
والحق ما عليه الجماعة يبنى ابا يوسف  
ومن وافقه وفي التبيين في غير الحيوان  
يكراهه ان لا ينفق عليه ولا يفتى ذكره  
في النهاية والله الموفق بتمنه وكرمه

ثم الجزء الاول وبيله الجزء الثانى واوله كتاب التناق

## ﴿ فهرسة الجزء الاول من كتاب دررالحكام في شرح عمدة الاحكام ﴾

صفحة	موضوع
٦	﴿ كتاب الطهارة ﴾
١٢	تواقض الوضوء
١٧	فرض النفل
٢٥	( فصل بئر دون عشر في عشر وقت )
٢٨	باب التيمم
٣٣	باب المسح على الخفين
٣٩	باب دماء تحض بالنساء
٤٤	باب تطهير الانحاس
٤٨	( فصل سن الاستحباب )
٥٠	﴿ كتاب الصلاة ﴾
٥٤	باب الاذان
٥٧	باب الشروط الصلاة
٦٥	باب صفة الصلاة
٨٠	( فصل في الامامة )
٩٤	باب الحدث في الصلاة
١٠٠	باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها
١١٢	باب الوتر والتوافل
١٢٠	باب ادراك الفريضة
١٢٤	باب قضاء الفوائت
١٢٧	باب صلاة المريض
١٣٠	باب الصلاة على الدابة
١٣١	باب الصلاة في السفينة
١٣١	باب المسافر
١٣٦	باب الجمعة
١٤١	باب الصلاة العبدن
١٤٦	باب الصلاة الكسوف
١٤٧	باب الصلاة الاستسقاء
١٤٨	باب صلاة الخوف
١٤٩	باب الصلاة في الكعبة
١٥٠	باب سجود السهو والشك
١٥٥	باب سجود التلاوة
١٥٩	باب الجنائز
١٦٨	باب الشهيد
١٧١	﴿ كتاب الزكاة ﴾
١٧٥	باب صدقة السوائم
١٨٠	باب زكاة المال
١٨٢	باب العاشر
١٨٤	باب الزكاة
١٨٦	باب العشر
١٨٨	باب المنافع
١٩٣	باب الفطرة
١٩٦	﴿ كتاب الصوم ﴾
٢٠١	باب موجب الافساد
٢٠٨	( فصل حامل او مريض خاف على نفسه الحج )
٢١٢	باب الاعتكاف
٢١٥	﴿ كتاب الحج ﴾
٢٣٤	باب القران والتمتع
٢٤٩	باب الجنائز
٢٦٧	باب محرم احصر
٢٩٥	﴿ كتاب الاضحية ﴾
٢٧٢	﴿ كتاب الصيد ﴾
٢٧٦	﴿ كتاب القبايح ﴾
٢٨١	﴿ كتاب الجهاد ﴾
٢٨٦	باب القيم وقسمته
٢٩٠	باب استيلاء الكفار
٢٩٢	باب المستامن
٢٩٥	باب الوظائف
٢٩٨	( فصل في الجزية )
٣٠١	باب المرتد
٣٠٥	باب البغاة

صفحة	صفحة
٣٧١ باب التفويض	٣٠٦ ﴿كتاب احياء الموات﴾
٣٧٦ باب التمليق	٣٠٩ ﴿كتاب الكراهية والاستحسان﴾
٣٨٠ باب طلاق الفار	٣١٠ (فصل فرض الاكل قد رد دفع الهلاك)
٣٨٣ باب الرجعة	٣١٢ (فصل لا يلبس الرجل حريرا)
٣٨٧ باب الايلاء	٣١٣ فصل ينظر الرجل الى الرجل
٣٨٩ باب الخلع	الاالمورة
٣٩٣ باب الظهار	٣١٥ (فصل من ملك امة بشراء ونحوه)
٣٩٦ باب الامان	٣٢٥ ﴿كتاب الكاح﴾
٣٩٩ باب العين وغيره	٣٣٤ باب الولي والكف
٤٠٠ باب العدة	٣٤١ باب المهر
٤٠٤ (فصل في الاحداد)	٣٤٩ باب نكاح الرقيق والكافر
٤٠٦ باب شيوت النسب	٣٥٥ باب القسم
٤١٠ باب الحضنة	٣٥٥ ﴿كتاب الرضاع﴾
٤١٢ باب النفقة	٣٥٨ ﴿كتاب الطلاق﴾
	٣٦١ باب ايقاع الطلاق







